

فتح الباري

شرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن اسمعيل
البخاري لشيخ الإسلام قاضي القضاة الحافظ
أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن
محمد بن حجر العسقلاني الشافعي
نزيل القاهرة رحمه الله

دار
أحياء التراث العربي
بيروت

لجنة التأليف

فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن اسمعيل
البخاري شيخ الإسلام قاضي القضاة الخافض
أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن
محمد بن حجر العسقلاني الشافعي
تبريل القاهرة رحمك الله

الزمام عبد الرحمن محمد
بيندان الجامع الأزهر بمصر

سنة هجرية

الطبعة الثانية سنة هجرية
الطبعة الأولى سنة هجرية

ور

احياء التراث العربي

بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

بابُ الْحَصْرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى . فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ، وَقَالَ عَطَاءُ : الإِخْصَارُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِجَنَسِهِ

﴿ باب الحصر وجزاء الصيد ﴾

تحت البسملة للجميع وذكر أبوذر أبواب بلقظ الجمع والباقي باب الأقراد (قوله وقول الله تعالى فان احصرتم) اي وتفسير المراد من قوله فان احصرتم واما قوله ولا تحلقوا رؤسكم فسيأتي في الباب الذي يليه وفي اقتضائه على تفسير عطاءه اشارة الى أنه اختار القول بتعميم الاحصار وهي مسألة اختلف بين الصحابة وغيرهم فقال كثير منهم الاحصار من كل حابس حبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك حتى أفتى ابن مسعود رجلا لدغ غبانه محصر اخرجته بن جرير باسناد صحيح عنه وقال النخعي والكوفيون الحصر الكسر والمرض والخوف واحتجوا بحديث حجاج بن عمر والذي سنده كره في آخر الباب وأرعطاء المشار اليه ووصله عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جرير عنه قال في قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي قال الاحصار من كل شيء يجسه وكذا روينا في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه وروي ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه ولقظه فان احصرتم قال من أحرم الحج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يجده أو عدو يجسه فليجسه ما استيسر من الهدي فان كانت حجة للاسلام فليجسه قضاؤها وان كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه وقال آخرون لا حصر الا بالعدو وصح ذلك عن ابن عباس اخرجته عند الرزاق عن معمر وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة كلاهما عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال لا حصر الا من حبسه عدو فيحل بعمرة وليس عليه حج ولا عمرة وروى مالك في الموطأ والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال من حبس ذون البيت بالمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وروى مالك عن أيوب عن رجل من أهل البصر فقال خرجت الي مكة حتى اذا كنت بالطريق كسرت فخذي فارسلت الي مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وفتناس فلم يرخص لي أحد في ان احل فاقمت على ذلك الماء تسعة أشهر ثم حلت بعمرة واخرجه ابن جرير من طرق وحسب الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير وبه قال مالك والشافعي ثم أحمد قال الشافعي جعل الله على الناس تمام الحج والعمرة وجعل التحلل للحصر رخصة وكانت الآية في شأن منع العدو فلم نعد بالرخصة موضعها وفي المسئلة قول

قال أبو عبد الله حضوراً لا يأتني النساء **باب** إذا أحصر المعتمر حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين خرج إلى مكة

ثالث حكاه ابن جرير وغيره وهو أنه لا حصر بعد النبي ﷺ وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه
الحرم لا يهل حتى يطوف أخرجه في باب ما فعل من أحصر بغير عدو وأخرج ابن جرير عن عائشة باسناد
صحيح قالت لأعلم الحرم يهل بشيء دون البيت وعن ابن عباس باسناد ضعيف قال لا احصار اليوم وروى ذلك
عن عبد الله بن الزبير والسبب في اختلافهم في ذلك اختلافهم في تفسير الاحصار فالمشهور عن أكثر أهل اللغة منهم
الاختصاص والكسائي والقراء وأبو عبيدة وأبو عبيد وابن السكيت وطلب وابن قتيبة وغيرهم أن الاحصار إنما
يكون بالمرض وأما بالعدو فهو الحصر وهذا قطع التحاس وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد يقال في
جميع ما منع الانسان من التصرف قال تعالى للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض
وأما كانوا لا يستطيعون من منع العدو أيام وأما الشافعي ومن تابعه فحجبتهم في أن الاحصار الا بالعدو اتفاق أهل
القول على أن الآيات نزلت في قصة الحديبية حين صد النبي ﷺ عن البيت فسمى الله صد العدو احصاراً ووجه
الآخرين التمسك بمعنى قوله تعالى فان أحصرتم (قوله) قال أبو عبد الله حضوراً لا يأتني النساء هكذا ثبت هذا
التفسير هنا في رواية المستعمل خاصة ونقله الطبري عن سعيد بن جبيرة وعطاء ومجاهد وقد حكاه أبو عبيدة في
الجزاز وقال ان له معاني أخرى فذكرها وهو بمعنى محصور لانه منع بما يكون من الرجال وقد ورد فعول بمعنى
مفعول كثيراً وكان البخاري أراد بذكر هذه الآية الاشارة الى أن المادة واحدة والجامع بين معانيها المنع والله
أعلم * (قوله) باب اذا أحصر المعتمر قيل غرض المصنف بهذه الترجمة الرد على من قال التحلل بالاحصار خاص
بالحاج بخلاف المعتمر فلا يتحلل بذلك بل يستمر على احرامه حتى يطوف بالبيت لان السنة كلها وقت للعمرة
فلا يخفى فتواتر بخلاف الحج وهو يحكي عن مالك واحتج له اسمعيل القاضي بما أخرجه باسناد صحيح عن أبي
قلاية قال خرجت معتمراً ف وقعت عن راحتي فانكسرت فارسك الي ابن عباس وابن عمر فقالا ليس لها وقت
كالحج يكون على احرامه حتى يصل الى البيت (قوله) ان عبد الله بن عمر حين خرج الى مكة معتمراً في الفتنة
هذا السياق يشعر بأنه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة لكن رواية جويرية التي بعده تقتضي أن نافعاً حمل
ذلك عن سالم وعبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فيها عن جويرية عن نافع أن عبد الله بن
عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عمر فذكر القصة والحديث هكذا قال البخاري عن
عبد الله بن محمد بن أسماء وواقعه الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله أخرجه الاسماعيلي عنهما وناهم
معاذ بن المتي عن عبد الله بن محمد بن أسماء أخرجه البيهقي لكن في رواية موسى بن اسماعيل عن جويرية عن
نافع أن بعض بني عبد الله بن عمر قال له فذكر الحديث وظاهره أنه لنافع عن ابن عمر بغير واسطة وقد عقب
البخاري رواية عبد الله بن عمر بغير واسطة في ذلك واتصفت في رواية موسى هنا على الاسناد وسأقه
في المغازي بتمامه وقد رواه يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع كذلك ولفظه ان عبد الله بن عبد الله وسالم
ابن عبد الله كلما عبد الله فذكر الحديث أخرجه مسلم وقد أخرجه البخاري في المغازي عن مسدد عن يحيى مختصراً
قال فيه عن نافع عن ابن عمر انه أهل فذكر بعض الحديث وفي قوله عن نافع عن ابن عمر دلالة على أنه لا واسطة
بين نافع وابن عمر فيه كما هو ظاهر سياق مسلم وأخرجه البخاري كما سيأتي بعد باب من طريق عمر بن محمد عن
نافع مثل سياق يحيى عن عبيد الله سواء وأخرجه في المغازي من طريق فليح وفيما مضى من الحج من طريق
أبوب واليئ كلهم عن نافع وأعرض مسلم عن تخريج طريق جويرية ووافق على طريق تخريج الليث وأبو

مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ . قَالَ إِنْ صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْتُ كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلُ بَعْرَةَ
 مِنْ أَجْلِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَهْلُ بَعْرَةَ عَامَ الْحَدِيثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَنَسٍ
 حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَيْلَى نَزَلَ الْجَيْشُ بَابَ الزُّبَيْرِ فَقَالَا لَا يَصْرُكُ أَنْ لَا يَحْجُجَ الْقَامَ وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يُحَالَ
 بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَحَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَالَ كَفَارُ قُرَيْشٍ دُونَ الْبَيْتِ فَنَحَرَ النَّبِيُّ
 ﷺ هَدْيَهُ وَحَلَّقَ رَأْسَهُ

عن عبيد الله بن عمرو وكذا أخرجه النسائي من طريق أبيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية كلهم عن نافع عن ابن
 عمر بغير واسطة والذي يرجح في نقدي أن ابني عبد الله أخبرا نافعًا بما كلفه أباهما وأشار عليه بهمن التأخير ذلك
 العام ولما هيته القصة فشاها نافع وسمعهما من ابن عمر فدلته آياه فالقصد آياه من الحديث موصول وعلى تقدير
 أن يكون نافع لم يسمع شيء من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهي ولدا عبد الله بن عمر سالم وعبد
 الله وهما قهتان لا مطعن فيهما ولم أر من نبه على ذلك من شرح البخاري ووقع في رواية جويرية المذكورة عبيد الله
 ابن عبد الله بالتصغير وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالكبير وكذا في رواية عمر بن محمد عن نافع
 قال البيهقي عبد الله يعني مكبرًا أصح قلت وليس بمستبعد أن يكون كل منهما كالم أباه في ذلك ولعل نافعًا حضر
 كلام عبد الله الكبير مع أخيه سالم ولم يحضر كلام عبيد الله الصغير مع أخيه سالم أيضًا بل أخبره بذلك قصص
 عن كل ما انتهى إليه عمله (قوله معتمرًا) في المواطن هذا الوجه خرج إلى مكة يريد الحج فقال ان صددت فذكره
 ولا اختلاف فانه خرج أولًا يريد الحج فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال ماشأناهما الا واحدًا فإضاف
 إليها الحج فصار قارنا (قوله في الفتنة) بينه في رواية جويرية فقال ليلالى نزل الجيش باب الزبير وقد مضى في باب
 طواف القارن من طريق الليث عن نافع بلفظ حين نزل الججاج بابن الزبير وسلم في رواية يحيى القطان المذكورة
 حين نزل الججاج لقتال ابن الزبير وقد تقدم في باب من اشترى هديه من الطريق من رواية موسى بن عقبة عن نافع
 أراد ابن عمر الحج عام حج الحارورية وتقدم طريق الجمع بينه وبين رواية الباب (قوله ان صددت عن البيت)
 هذا الكلام قاله جوابًا لقول من قال له انا نخاف أن يحال بينك وبين البيت كما أوضحته الرواية التي بعدها
 (قوله كما صنعنا مع رسول الله ﷺ) في رواية موسى بن عقبة فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة
 حسنة اذن اصنع كما صنع زاد في رواية الليث عن نافع في باب طواف القارن كما صنع رسول الله ﷺ ونحوه
 في رواية أبيوب عن نافع في باب طواف القارن (قوله فاهل) يعني ابن عمر والمراد أنه رفع صوته بالا هلال والتلبية
 زاد في رواية جويرية للتي بعد هذه فقال خرجنا مع النبي ﷺ فحال كفار قريش دون البيت فنحرن النبي ﷺ
 هديه وحلق رأسه (قوله من أجل أن النبي ﷺ كان أهل بعرة عام الحديبية) قال النووي معناه أنه أراد أن
 صددت عن البيت واحصرت تحللت من العمرة كما تحلل النبي ﷺ من العمرة وقال عياض يحتمل أن المراد أهل
 بعرة كما أهل النبي ﷺ بعرة ويحتمل أنه أراد الامرين أي من الالهلال والاحلال وهو الاظهر وتعقبه
 النووي وليس هو بمرود (قوله بعرة) زاد في رواية جويرية من ذى الحليفة وفي رواية أبيوب الماضية فاهل بالعمرة
 من الدار والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذى الحليفة ويحتمل أن يحمل على الدار التي بالمدينة ويجمع بأنه أهل
 بالعمرة من داخل بيته ثم أعلن بها وأظهرها بعد ان استقر بذي الحليفة (قوله عام الحديبية) سيأتي بيان ذلك
 وشرحه في كتاب المغازي ان شاء الله تعالي وأورده المصنف بعد ما بين عن إسماعيل وهو ابن أبي أويس عن

وَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ الْعُمْرَةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَطْلُقُوا فَإِنْ حُلَّ بَيْنِي وَبَيْنَ الْبَيْتِ طَلَقْتُ. وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي
 وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا قَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فَأَهْلُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ ذِي الْحَيْلِ ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا شَأْنُهُمَا
 وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ حَجَّةً مَعَ عُمَرُوفِي فَلَمْ يَحِلَّ مِنْهُمَا حَتَّى دَخَلَ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَهْدَى، وَكَانَ يَقُولُ
 لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ طَوَّافًا وَاحِدًا يَوْمَ يَدْخُلُ مَكَّةَ **حَدَّثَنِي** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةٌ عَنْ
 نَافِعٍ أَنَّ بَعْضَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَهُ لَوْ أَقَمْتَ بِهَذَا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِحٍ حَدَّثَنَا
 مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ

مالك فزاد فيه ثم ان عبدالله بن عمر نظر في أمره فقال ما أمرها الا واحداً أي الحج والعمرة فها يتعلق بالاحصار
 والاحلال فالتفت الى أصحابه فذكر القصة وبين في رواية جويرة ان ذلك وقع بعد ان سار ساعة وهو يؤيد
 الاحتمال الاول الماضي في ان المراد بالدار المنزل الذي نزل به ذى الحليفة ووقع في رواية الليث اشهدكم اني قد اوجبت
 عمرة ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البيداء قال ماشان الحج والعمرة الا واحد (١) ولو كان يجابه العمرة من داره
 التي بالمدينة لسكان ما بينها وبين ظاهر البيداء اكثر من ساعة قوله في رواية جويرة فلم يحل منهما
 حتى دخل يوم النحر زاد في رواية الليث فنحر وحلق ورأى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه
 الاول وهذا ظاهره انه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الافاضة وهو مشكل ووقع في رواية اسمعيل
 المذكورة ثم طاف لهما طوافاً واحداً ورأى ان ذلك مجزى عنه وقد تقدم اليحيى في ذلك في آخر باب طواف القارن
 (قوله في رواية جويرة اشهدكم اني قد اوجبت) اي الزمت تسمى ذلك وكانه اراد تعليم من يريد الاقتداء به والا
 فالتلفظ ليس بشرط (قوله وان حيل بيني وبينه) أي البيت أي منعت من الوصول اليه لا طواف تحللت بعمل العمرة
 وهذا يبين ان المراد بقوله ما أمرها الا واحد يعني الحج والعمرة في جواز التحلل منهما بالاحصار وفي امكان الاحصار
 عن كل منهما ويؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القطان المذكورة بعد قوله ما أمرها الا واحد ان حيل بيني وبين العمرة
 حيل بيني وبين الحج فكانه رأى اولاً ان الاحصار عن الحج أشد من الاحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة
 اعماله فاختر الاحلال بالعمرة ثم رأى ان الاحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة فقال ما أمرها الا واحد وفيه
 ان الصحابة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به وفي هذا الحديث من التوائدان من أحصر بالهدوبان منعه عن المضي
 في نسكه حجا كان أو عمرة جازله التحلل بان ينوي ذلك وينحر هديه ويحلق رأسه أو يقصر منه وفيه جواز ادخال
 الحج على العمرة وهو قول الجمهور لكن شرطه عند الاكثر ان يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان
 قبل مضي أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية وهن ابن عبدالبر ان
 أبانور شذفنع ادخال الحج على العمرة قياساً على منع ادخال العمرة على الحج وفيه ان القارن يقتصر على طواف واحد
 وقد تقدم البحث فيه في بابيه وفيه ان القارن هدى وشذان حزم فقال لاهدى على القارن وفيه جواز الخروج الى
 النسك في الطريق المظنون خوفاً اذا رجع السلامة قاله ابن عبدالبر (قوله في رواية موسى بن اسمعيل ان بعض بني
 عبدالله) قد تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وانه سالم بن عبدالله وأخوه عبيدالله وأبي عبدالله ولم يظهر لي من الذي
 تولى مخاطبته منهم (تنبيه) وقع في رواية القعني عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي
 وأهدى شاة قال ابن عبدالبر هي زيادة غير محفوظة لان ابن عمر كان يفسر ما استيسر من الهدى بانه بدنة دون بدنة أو
 بقرة دون بقرة فكيف يهدى شاة (قوله في حديث ابن عباس في آخر الباب حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات
 غير منسوب فحزم الحاكم بانه محمد بن يحيى الذهلي وأبو مسعود بانه محمد بن مسلم بن واره وذكر الكلاباذي عن ابن أبي

(١) قوله ماشانها الا واحد كذا في جميع النسخ بنصب واحداً على تقدير صححتها فلعلها خير يكون محذوفة وحرراه

عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَتْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَاقَ رَأْسَهُ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ
 وَخَرَّ هَدْيَهُ حَتَّى أَعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا بِأَبِ الْإِضْخَارِ فِي الْحَجِّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ
 اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ قَالَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ

سعيد أنه أوحاهم محمد بن ادريس الرازي وذكر انه رآه في اصل عتيق ويؤيده ان الحديث وجد من حديثه عن يحيى
 ابن صالح المذكور كذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجهما من طريق أبي حاتم ورواية البخارى عنه
 في جلب الذبح فانه روى عنه البخاري (قلت) ويحتمل أن يكون هو محمد بن اسحق الصغاني فقد وجدت الحديث
 من روايته عن يحيى بن صالح كما سأذكره (قوله) عن عكرمة قال فقال ابن عباس) هكذا رأيت في جميع النسخ وهو
 يقتضى سبق كلامه بقوله فقال ابن عباس ولم يبينه عليه أحد من شرح هذا الكتاب ولا بينه الاسماعيلي ولا ابو نعيم
 لانهما اقتصرنا من الحديث على ما أخرجه البخاري وقد بحثت عنه الى أن يسر الله بالوقوف عليه فقرأت في كتاب
 الصحابة لابن السكن قال حدثني هرون بن عيسى حدثنا الصغاني هو محمد بن اسحق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى
 ابن صالح حدثنا مطوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال سألت عكرمة فقال قال عبدالله بن رافع مولى أم سلمة انها
 سألت الحاجب بن عمر والاصمري عن حمس وهو محرم فقال قال رسول الله ﷺ من عرج أو كسر أو حبس
 فليجزئ مثلها وهو في حل قال حدثت به أباه مرة فقال صدق وحدثت به ابن عباس فقال قد احصر رسول الله ﷺ
 لحق ونحر هديه وجامع نساءه حتى اعتمر اماما قابلا يعرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث
 والسبب في حذفه ان الزائد ليس على شرطه لانه قد اختلف في حديث الحاجب بن عمر وعلى يحيى بن أبي كثير عن
 عكرمة مع كون عبدالله بن رافع ليس من شرط البخاري فاخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطني والحاكم
 من طرق عن الحاجب الصواف عن يحيى عن عكرمة عن الحاجب به وقال في آخره قال عكرمة سألت أباه مرة وابن
 عباس فقالا صدق ووقع في رواية يحيى القطان وغيره في سياقه سمعت الحاجب وأخرجه أبو داود والترمذي من
 طريق معمر عن يحيى عن عكرمة عن عبدالله بن رافع عن الحاجب قال الترمذي وتابع معمر على زيادة عبدالله بن
 رافع معاوية بن سلام وسمعت محمدا بن يحيى البخاري يقول رواية معمر ومعاوية اصح انتهى فاقصر البخاري على ما هو
 من شرط كتابه مع ان الذي حذفه ليس جيدا من الصحة فانه كان عكرمة سمعه من الحاجب ابن عمر وفذاك والا
 فالواسطة بينهما وهو عبدالله بن رافع ثقة وان كان البخاري لم يخرج له وبهذا الحديث احتج من قال لافرق بين
 الاحصار بالعدو وبغيره كما تقدمت الاشارة اليه واستدل به على ان من تحل بالاحصار ويجب عليه قضاء ما تحل منه
 وهو ظاهر الحديث وقال الجمهور لا يجب وبه قال الحنفية وعند أحمد روايتان وسأيت البحث فيه بعد ما بين
 ان شاء الله تعالى * (قوله) باب الاحصار في الحج) قال ابن المنير في الحاشية أشار البخاري الى أن الاحصار في عهد
 النبي ﷺ انما وقع في العمرة فاقاس العلماء الحج على ذلك وهو من اللاحاق بنبي الفارق وهو من أقوى الاقيسة
 (قلت) وهذا يبنى على أن من اراد ابن عمر قوله سنة نبيكم قياس من يحصل له الاحصار وهو حاج على من يحصل له
 في الاعتار لان الذي وقع للنبي ﷺ هو الاحصار عن العمرة ويحتمل أن يكون ابن عمر اراد بقوله سنة نبيكم وبما
 بينه بعد ذلك شيئا سمعه من النبي ﷺ في حق من يحصل (١) له ذلك وهو حاج والله اعلم (قوله) اخبرنا عبدالله
 هو ابن المبارك ويونس هو ابن زيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بان قال وعن عبدالله اخبرنا معمر عن الزهري نحوه
 وهو معطوف على الاسناد الاول فكان ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر وليس هو بملق كما
 ادعاه بعضهم وقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن ابن المبارك عن معمر ولفظه انه ينكر الاشتراط ويقول ليس

(١) قوله في حق من يحصل له كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل الاولى حذف لم تأمل اه مصححه

أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ حُسِبَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَالصَّغَا وَالرَّوَةَ
 ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحْجَّ عَامًا قَائِلًا قِيْهُدَى أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَحْجِدْ هَدْيًا * وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ
 عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِحَوْهٍ

حسبكم سنة نبيكم وهكذا أخرجه الدارقطني من طريق الحسن بن عرفة والاسماعيلي من طريقه ومن طريق احمد
 ابن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك وكذا أخرجه عبدالرزاق وأحمد عنه عن معمر مقتصرًا على هذا القدر وأخرجه
 الاسماعيلي من وجه آخر عن عبدالرزاق بن مائه وكذا أخرجه النسائي، وأما انكار ابن عمر الاشراف ثابت في رواية
 يونس أيضا الا انه حذف في رواية البخاري هذا أخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك
 عن يونس وأخرجه النسائي والاسماعيلي من طريق ابن وهب عن يونس وأخبار ابن عمر بانكار الاشراف الى
 ما كان يفتي به ابن عباس قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشراف لقال به وقد أخرجه الشافعي عن
 ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله ﷺ بمضباعة بنت الزبير فقال اما تريدن الحج فقالت
 اني شاكفة فقال لها حمي واشترطي ان محلي حيث حبستني قال الشافعي لو ثبت حديث عروة لم اعده الى غيره لانه لا يخل
 عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ قال البيهقي قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي ﷺ ثم ساقه من
 طريق عبدالجبار بن العلاء عن ابن عيينة موصولا بذكر عائشة فيه وقال وقد وصله عبدالجبار وهو ثقة قال وقد
 وصله أبو اسامة ومعمر كلاهما عن هشام ثم ساقه من طريق أبي اسامة وقال أخرجه الشيخان من طريق أبي
 اسامة (قلت) وطريق أبي اسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج بل حذف منه ذكر
 الاشراف اصلا اثباتا كما في حديث عائشة وثقيا كما في حديث ابن عمر واما رواية معمر التي اشار اليها البيهقي فأخرجها
 احمد عن عبدالرزاق ومسلم من طريق عبدالرزاق عن معمر عن هشام والزهرى فرقما كلاهما عن عروة عن عائشة
 ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب انت رسول الله ﷺ
 فقالت اني امرأة ثقيلة ابي في الضعف وانى اريد الحج فما تأمرني قال اهلي بالحج واشترطي ان محلي حيث تحبسنى
 قال فادركت أخرجه مسلم واصحاب السنن والبيهقي من طرق عن ابن عباس قال التزمذي وفي الباب عن جابر واسماء
 بنت ابى بكر (قلت) وعن ضباعة نفسها وعن سعدى بنت عوف واسانيدها كلها قوية وصح القول بالاشتراف عن
 عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وام سلمة وغيرهم من الصحابة ولم يصح انكاره عن احمد من الصحابة
 الا عن ابن عمرو واقفة جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية رحكي عياض عن الاصيلي قال لا يثبت في
 الاشراف اسناد صحيح قال عياض وقد قال النسائي لا اعلم اسند عن الزهرى غير معمر وتعبه النووي بان الذي قاله
 غلط فاحش لان الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهرى
 التي تفرد بها معمر فضلا عن بقية الطرق لان معمر ثقة حافظ فلا يضره التفرد كيف وقد وجبنا رواه شواهد كثيرة
 (قوله اليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ ان حسب أحدكم عن الحج طاف) قال عياض ضباعة سنة بالنصب على
 الاختصاص وعلى اضمار فعل أى تمسكوا وشبهه وخبر حسبكم في قوله طاف بالبيت ويصح الرفع على ان سنة خبر
 حسبكم أو لتفاعل بمعنى الفعل فيه ويكون ما بعدها تفسيرا للسنة وقال السهلي من نصب سنة فانه باضمار الامر كله كأنه قال
 الزموا سنة نبيكم وقد قدمت البحث فيه (قوله طاف بالبيت) أى اذا أمكنه ذلك وقد وقع في رواية عبدالرزاق ان
 حسب أحدكم حاسب عن البيت فاذا وصل اليه طاف به الحديث والذي تحصل من الاشراف في الحج والعمرة
 أقوال أحدها مشروعية ثم اختلف من قاله فقيل واجب لظاهر الامر وهو قول الظاهرية وقيل مستحب وهو
 قول احمد وغلط من حكي عنه انكاره وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والحق ان

بابُ النَّحْرِ قَبْلَ الْحَلْقِ فِي الْحَصْرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرَةَ عَنِ الْمَسُورِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلُقَ وَأَمْرُ أَصْحَابِهِ بِذَلِكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا أَبُو بَدْرٍ شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ الْقُمَيْرِيِّ قَالَ وَحَدَّثَ نَافِعٌ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَّمَ كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُنْتَضِرِينَ فَحَالَ سَهْمَارُ قُرَيْشٍ دُونَ الْبَيْتِ فَنَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِأَبِ مِنْ قَلْبِ لَيْسَ عَلَى الْحَصْرِ بَدَلٌ . وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ شَيْبَلٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ حَفَّ بِالْتَلَذُّذِ فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عَذْرٌ أَوْ قَبِرَ ذَلِكَ فَأَنَّهُ يُحَلُّ وَلَا يَرْجِعُ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَهُوَ مُحْضَرٌ فَحَرَهُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْعَثَ وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ لَمْ يُحَلَّ

الثانفي ض عليه في القدم وعلق القول بصلحته في الجديد فصار الصحيح عنه القول به وبذلك جزم الترمذي عنوهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جمعها في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الاحاديث والذين انكروا مشروعية الاشتراط اجابوا عن حديث ضباغة باجوبة منها انه خاص بضباغة حكاة الخطا ثم الروايي من الشافعية قال النووي وهو تاويل باطل وقيل معناه على حيث حبسني الموت اذا أدركتني الوفاة اقطع احرامى حكاة امم الحرمين وانكره النووي وقال انه ظاهر الفساد وقيل ان الشرط خاص بالتحلل من العمرة لا من الحج حكاة الحب الطبرى وقصة ضباغة تردده كما تقدم من سياق مسلم وقد اطلب ابن جزم في التصق على من انكر الاشتراط بما لا يرد عليه وسياق الكلام على بنية حديث ضباغة في الاشتراط حيث ذكره المصنف في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى * (قوله بلبالنحر قبل الحلق في الحصر) ذكره في حديث المسور ان رسول الله ﷺ نحرقبل ان يحلق وأمر أصحابه بذلك وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه المصنف في الشروط من الوجه المذكور هنا ولقظه في أواخر الحديث فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله ﷺ لأصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا وفيه بنية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي ﷺ اخرجتم لانكلم احدا منهم كلمة حتى تنحر بدنك نحر جرح فتنحر بدنك وما حلقه فلقه وعرف بهذا ان المصنف أورد القدر المذكور هنا بالمعنى وأشار بقوله في الترجمة في الحصر الى ان هذا الترتيب يختص بحال من أحصر وقد هدم انه لا يجب في حال الاختيار في باب اذا رمى بعد ما رمى أو حلق قبل أن يذبح ولم يعرض المصنف لما يجب على من حلق قبل أن ينحروا وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال عليه دم قال ابراهيم وحديثي سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ثم أورد المصنف حديث ابن عمر الماضي قبل بياب مختصرا وفيه فنحروا بدنك وحلق رأسه وقد أورده البيهقي من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد وهو الذي أخرجه البخاري من طريقه باسناده المذكور ولقظه ان عبد الله بن عبد الله بن عبد الله وسلم بن عبد الله كلما عبد الله بن عمر ليالي نزل الحجاج بابن الزبير وقالا لا يضرك ان لا تصح العام انما يخاف ان يحال بينك وبين البيت فقال خرجنا فذكر مثل سياق البخاري وزاد في آخره ثم رجع وكذا ساقه الاسماعيلي من طريق أبي بدر الا انه لم يذكر القصة التي في أوله وساقه من طريق أخرى عن أبي بدر أيضا فقال فيها عن ابن عمر انه قال ان حبل بيني وبين ليلى فقلت يا فاعل رسول الله ﷺ وأنامه فاهل بالعمرة الحديث قال ابن الليثي ذهب مالك الى انه لا هدى على الحصر والحجة عليه هذا الحديث لانه نقل فيه حكم وسبب فالسبب الحصر والحكم النحر فاقتضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب والله أعلم * (قوله باب من قال ليس على الحصر بدل) يخرج الموحدة والمهملة أى قضاء ما احصر فيه من حج أو عمرة وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريبا (قوله وقال يروح) يعني ابن عبدوهنا التطبيق وصله اسحق بن راهويه في تفسيره عن روح بهذا الاسناد وهو موقوف

حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ يَنْحَرُ هَدْيَهُ وَيَحْلِقُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَدْيِيَّةِ نَحَرُوا وَحَلَقُوا وَحَلَقُوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَابِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ
 إِلَى الْبَيْتِ . ثُمَّ لَمْ يَدْ كُرْ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا وَلَا يَمُودُوا لَهُ وَالْحَدْيِيَّةُ خَارِجٌ مِنَ
 الْحَرَمِ **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حِينَ
 خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ لَمَّا صِدِدْتُ مِنَ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَّ
 بِعُمْرَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَهْلًا بِعُمْرَةٍ عَامَ الْحَدْيِيَّةِ ثُمَّ لَمَّا كَانَ عَمْرٌ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ
 مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ . فَاتَّفَقَتْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ**

على ابن عباس ومراذه بالتلذذ وهو بمجمعتين الجماع وقوله حبسه عند كذا لاكثر بضم المهملة وسكون الحجمة
 بعدها راء ولا ين ذر حبسه عدو بفتح أوله وفي آخره واو وقوله وأغير ذلك أى من مرض او فداشقة وقد ورد عن
 ابن عباس نحو هذا بإسناد آخر أخرجه ابن جرير من طريق علي بن ابي طلحة عنه وفيه فان كانت حجة الاسلام
 فعليه قضاؤها وان كانت غير التريضة فلا قضاء عليه وقوله وان استطاع ان يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى على هذه
 مسألة اختلاف بين الصحابة ومن يهدم فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو في الحرم
 وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا في الحرم وقصّل آخرون كما قاله ابن عباس هنا وهو العتمد وسبب اختلافهم في ذلك هل نحرو
 النبي ﷺ الهدى بالحديبية في الحل أو في الحرم وكان عطاء يقول لم نحرو يوم الحديبية الا في الحرم وواقفه ابن اسحق
 وقال غيره من أهل المغازي انما نحرو في الحل وروى يعقوب بن سفيان من طريق مجمع بن يعقوب عن أبيه قال لما حبس
 رسول الله ﷺ وأصحابه نحروا بالحديبية وحلقوا وبعث الله ريحاً حملت شعورهم فألقها في الحرم قال ابن عبد البر
 في الاستذكار فهذا يدل على أنهم حلقوا في الحل (قلت) ولا يخفى ما فيه فانه لا يلزم من كونهم حلقوا في الحرم لمنهم
 من دخوله ان لا يكونوا ارسلوا الهدى مع من نحروه في الحرم وقد ورد ذلك في حديث ناجية بن جندب الاسلمى قلت
 يا رسول الله ابعت معى بالهدى حتى انحرف في الحرم ففعل أخرجه النسائي من طريق اسرائيل عن مجزأة بن زاهر عن
 ناجية وأخرجه الطحاوى من وجه آخر عن اسرائيل لكن قال عن ناجية عن أبيه لكن لا يلزم من وقوع هذا وجوبه
 بل ظاهر القصة ان أكثرهم نحرو في مكانه وكانوا في الحل وذلك دال على الجواز والله أعلم (قوله وقال مالك وغيره)
 هو مذكور في الموطأ ولفظه انه بلغه ان رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية فنحروا الهدى وحلقوا رؤسهم
 وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل اليه الهدى ثم لم نعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحدا من أصحابه
 ولا من كان معه أن يقضوا شيئا ولا أن يعودوا إلى شيء وسئل مالك عن أحصر بعدو فقال يحل من كل شيء وينحر هديه
 ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء وأما قول البخاري وغيره فالذى يظهر لى أنه عن به الشافعى لان قوله في
 آخره والحديبية خارج الحرم هو من كلام الشافعى في الام وعنه أن بعضها في الحل وبعضها في الحرم لكن انما نحرو
 رسول الله ﷺ في الحل استدلالا بقوله تعالى وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوا أن يبلغ محله قال وعمل
 الهدى عند أهل العلم الحرم وقد أخبر الله تعالى انهم صدوكم عن ذلك قال فحيت ما احصر ذبح وحل ولا قضاء عليه عن
 قبل ان الله تعالى لم يذكر قضاء والذى أعقله في اخبار أهل المغازي شبيه بما ذكرته لاننا من متواطيء أحاديثهم
 انه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ثم اعتمر عمره القضية فتخلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال
 ولولمهم القضاء لامرهم بان لا يتحلوا عنه وقال في موضع آخر انما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت

أَنْتُمْ كَلَّفْتُمْ نَفْسًا طَوِيلًا وَاحِدًا وَرَأَى أَنْ ذَلِكَ جُزْءٌ مِنْهُ وَأَهْدَى بِأَبِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى . فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ مِنْ رَأْسِهِ قَدِيدَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ . وَهُوَ مُخْرِجٌ ، فَأَمَّا الصَّوْمُ فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ .
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَبِّ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عن النبي ﷺ وبين قریش لاعلى انهم وجب عليهم قضاء تلك العمرة انتهى وقد روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق ابى عمرو وغيرهما قالوا ان رسول الله ﷺ اصحبا به ان يعتصروا فلم يتخلف منهم الا من قتل بخير او مات وخرج معه جماعة معتصرون من لم يشهد المدينة وكانت عدتهم الثمن ويمكن الجمع بين هذا ان صح و بين الذي قبله بان الامر كان على طريق الاستسباب لان الشافعي جازم بان جماعة تخلفوا بغير عذر وقد روى الواقدي ايضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه العمرة قضاء ولكن كان شرط على قریش ان يصوم المسلمون من قابل في الشهر الذي صدم المشركون فيه (قوله ثم طاف لهما) أى للصوم والصوم وهذا يخالف قول الكوفيين انه يجب لها طوافان (قوله ورأى ان ذلك مجزى عنه) كذا لا يذروا غيره بالرفع على التخصير وان وقع في رواية كريمة مجزى بقتل هو على لغة من ينصب بأن للبنيان أو الخبر او هي خبر كان المحذوفة والذي عندي انه من خطأ الكاتب فان اصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب * (قوله باب قول الله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فثديته من صيام أو صدقة أو نسك وهو مخير فاما الصوم فثلاثة أيام) أى باب تفسير قوله تعالى كذا وقوله مخير من كلام المصنف استفاده من أو المكررة وقد أشار الى ذلك في أول باب كفارات الايمان فقال وقد خیر النبي ﷺ كعبا في الثدية ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار وسيأتي ذكر من وصل هذه الآثار هناك واقرب ما وقعت عليه من طرق حديث الباب الى التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشامي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة ان النبي ﷺ قال له ان شئت فانسك نسيك وان شئت فصم ثلاثة أيام وان شئت فاطم الحديث وفي رواية مالك في الموطأ عن عبد الكريم باسناده في آخر الحديث أي ذلك قلت أجزأ وسيأتي البحث في ذلك ان شاء الله تعالى وقوله فاما الصوم في رواية الكشميهني الصيام والصيام المطلق في الآية مفيد بما ثبت في الحديث بالثلاث قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معاد لا بصاع وفي الفطر رمضان عدل مد وكذا في الظهر والجماع في رمضان وفي كفارة اليمين بثلاثة أمداد وثالث وفي ذلك أقوى دليل على ان القياس لا يدخل في الحدود والتقييدات وقسم قوله فاما الصوم محذوف تقديره واما الصدقة فهي اطعام ستة مساكين وقد أفرد ذلك بترجمة (قوله عن حميد بن قيس) في رواية أشهب عن مالك ان حميد بن قيس حدثه اخرجها الدارقطني في الموطأ ت (قوله مجاهد عن عبد الرحمن) صرح سيف عن مجاهد بسامعه من عبد الرحمن وبان كعبا حدث عبد الرحمن كما في الباب الذي يليه قال ابن عبد البر في رواية حميد بن قيس هذه كذا رواه الاكثر عن مالك ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن عفر عن مالك باسقاط عبد الرحمن بين مجاهد وكعب بن عجرة (قلت) ومالك فيه اسنادان آخران في الموطأ احدهما عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد وفي سياقه ما ليس في سياق حميد بن قيس وقد اختلف فيه على مالك أيضا على العكس مما اختلف فيه على طريق حميد بن قيس قال الدارقطني رواه اصحاب الموطأ عن مالك عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكروا مجاهدا حتى قال الشافعي ان مالك وم فيه وأجاب ابن عبد البر بان ابن القاسم وابن وهب في الموطأ واما بهما جماعة عن مالك خارج الموطأ منهم بشر بن عمر الزهراني (١) وعبد الرحمن بن مهدي وابراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم اتبعوا مجاهدا بينهما وهذا الجواب لا يرد على الشافعي وطريق ابن القاسم المشار

(١) قوله الزهراني في بعض النسخ الزهري اه

لِهَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَطَرِيقُ ابْنِ وَهْبٍ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَطَرِيقُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ وَسَائِرُهَا عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ فِي
 الْغُرَابِ وَالْإِسْنَادُ الثَّلَاثُ لِمَا لَكَ فِيهِ عِنْدَ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ عَنِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ
 بَرٍّ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الْمَصْرِيِّ قَالَ حَدِيثُ
 كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ فِي الْقَدِيدَةِ سَنَةٌ مَعْمُولٌ بِهَا لَمِيرُهَا مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرُهُ وَلَا رِوَاةٌ عَنْهُ إِلَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ مَعْقِلٍ قَالَ وَهِيَ
 سَنَةٌ أَخَذَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ قَالَ الزُّهْرِيُّ سَأَلْتُ عَنْهَا عُلَمَاءَنَا كُلَّهُمْ حَتَّى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ فَلَمْ يَبِينُوا كَمْ
 عِدَامَتُهَا كَيْنَ (قُلْتُ) فَمَا أَطْلَقَهُ ابْنُ صَالِحٍ نَظْرَةً قَدْ جَاءَتْ هَذِهِ السَّنَةُ مِنْ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِ كَعْبِ مِنْهُمْ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَالتَّبْرَانِيِّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَابْنِ عَمْرِو عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَفَضَالَةَ
 الْإِنصَارِيَّ عَمَّنْ لَا يَتَّبِعُهُمْ مِنْ قَوْمِهِ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ أَيْضًا وَرِوَاةٌ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ غَيْرِ الْمَذْكُورِينَ أَبُو وائِلٍ
 عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَمُجَدِّدُ بَنِي كَعْبِ الْقُرْظِيِّ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَيُحْيَى بْنُ جَعْدَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَعَطَاءُ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَجَاءَ عَنِ ابْنِ
 قَلَابَةَ وَالثَّعْلَبِيِّ أَيْضًا عَنْ كَعْبِ وَرِوَايَتُهُمَا عِنْدَ أَحْمَدَ لَكِنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَنْبَغِيَ مَا وَسَّطَهُ وَهُوَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَلَى الصَّحِيحِ
 وَقَدْ أورد البخاري حديث كعب هذا في أربعة أبواب متواليه وأورده أيضا في المغازي والطب وكنارات الايمان من
 طرق أخرى مدار الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل فيقيد اطلاق احمد بن صالح بالصحة فان قبة الطرق التي ذكرتها
 لا تخلو عن مقال الاطريق أبي وائل وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة زائدة ان شاء الله تعالى (قوله عن رسول
 الله ﷺ انه قال لهلك) في رواية اشبه المقدم ذكرها ان رسول الله ﷺ قال له وفي رواية عبد الكريم انه كان
 مع رسول الله ﷺ وهو محرم فاذاه القمل وفي رواية سيف في الباب الذي يليه وقيل عن رسول الله ﷺ بالحدبية
 ورأسي يتهافت قملًا فقال لا يؤذيك هو أمك قلت نعم قال فاحلق رأسك الحديث وفيه قال في نزلت هذه الآية فمن كان
 منك مهربا أو به أذى من رأسه زاد في رواية أبي الزبير عن مجاهد عند الطبراني انه اهل في ذى القعدة وفي رواية متغيرة
 عن مجاهد عند الطبري انه لقيه وهو عند الشجرة وهو محرم وفي رواية أبي بوب عن مجاهد في المغازي اني على النبي ﷺ
 وأنا وقد تحمت برمة والقمل يتنثر على رأسي زاد في رواية ابن عون عن مجاهد في الكفارات فقال ادن فدوت فقال
 يؤذيك وفي رواية ابن بشر عن مجاهد فيه قال كنا مع رسول الله ﷺ بالحدبية ونحن محرمون وقد حصرنا للمشركون
 وكانت لي وفرة فجعلت الهوام تنساقط على وجهي فقال لا يؤذيك هو أم رأسك قلت نعم فانزلت هذه الآية وفي رواية أبي
 وائل عن كعب احمرمت فكثرت على رأسي فبلغ ذلك الى النبي ﷺ فأتاني وأنا اطبخ قدرا لاصحابي وفي رواية ابن
 أبي نجیح عن مجاهد بعد ما بين رآه وانه ليسقط القمل على وجهه فقال لا يؤذيك هو أمك قال نعم فامر ان يحلق وهم
 بالحدبية ولم يبين لهم أنهم يحلون وهم على طمع ان يدخلوا مكة فانزل الله القديه وأخرجه الطبراني من طريق عبد الله
 ابن كثير عن مجاهد بهذه الزيادة ولاحمد وسعيد بن منصور في رواية أبي قلابه قلت حتى ظننت ان كل شرة من رأسي
 فيها القمل من أصلها الى فرعها زاد سعيد وكنت حسن الشعر وأول رواية عبد الله بن معقل بعد ما جلست الى كعب
 ابن عجرة فسأله عن القديه فقال نزلت في خاصة وهي لك عامة حملت الى رسول الله ﷺ والقمل يتنثر على وجهي
 فقال ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما رى زاد مسلم من هذا الوجه فسأله عن هذه الآية فقديه من صيام الآية
 ولاحمد من وجه آخر في هذه الطريق وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجبي وشاربي فبلغ ذلك النبي ﷺ فإرسل الى
 فدعاني فلما رأني قال لقد أصابك بلاء ونحن لا نشعر ادع الى الحجما خلقني ولا بنى داود من طريق الحكم ابن
 عيينة عن ابن أبي ليلى عن كعب أصابني هوام حتى تخوفت على بصرى وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبري (١)
 فحك رأسي بأصبعه فانتثر منه القمل زاد الطبري من طريق الحكم ان هذا الأذى قلت شديد يا رسول الله والجمع بين

لَكَ أَذَاكَ هَوَامُكَ قَالَ نَمَّ يَارَسُولَ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْلِقِ رَأْسَكَ وَمَمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
أَوْ اطِّمِّ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ أَنْسِكَ بِشَاةٍ

هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليل عن كعب ان النبي ﷺ مر به فراه وفي قول عبدالله بن معقل ان النبي ﷺ أرسل اليه فراه ان يقال مر به أولا فراه على تلك الصورة فاستدعى به اليه فطأه وحلق رأسه بمحضرة فنقل كل واحد منهما مالم ينقله الآخر ويوضحه قوله في رواية ابن عون السابقة حيث قال فيها فقال ادن فدوت فالظاهر ان هذا الاستدناء كان عقب رؤيته اياه اذ مر به وهو وقد تحمق القدر (قوله لعلك اذالك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يرتب عليها الحكم فلما اخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه والهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يبد من الاحشاش والمراد بها ما يلزم جسد الانسان غالبا اذا طال عهده بالتنظيف وقد عين في كثير من الروايات انها القمل واستدل به على ان القدية مرتبة على قتل القمل وتعقب بذكر الحلق فالظاهر ان القدية مرتبة عليه وهو جبان عند الشافية يظهر اثر الاختلاف في الحلق ولم يقتل قلا (قوله احلق رأسك وصم) قال ابن قدامة لا تعلم خلافا في الحلق لالزالة بالحلق سواء كان بمومي أو مقص أو نورة أو غير ذلك واغرب ابن حزم فأخرج التنف عن ذلك فقال يلحق جميع الازالات بالحلق الا التنف (قوله او اطم) ليس في هذه الرواية بيان قدر الاطعام وسياقي البحث فيه بدباب وهو ظاهر في التخير بين الصوم والاطعام وكذا قوله أو أنسك بشاة ووقع في رواية الكشمي شاة بغير موحدة والاول تقديره بقاء والثاني تقديره اذبح شاة والنسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص وسياق رواية الباب موافق للآية وقد تقدم أن كعبا قال انها نزلت بهذا البيت وقدمت في اول الباب ان رواية عبد الكريم صريحة في التخير حيث قال أي ذلك فلت أجزأ وكذا رواية أبي داود التي فيها ان شئت وان شئت وواقفتها رواية عبد الوارث عن ابن أبي نجیح أخرجها مسدد في مسنده ومن طريقه الطبراني لكن رواية عبدالله بن معقل الآتية بدباب تقتضي ان التخير انما هو بين الاطعام والصيام لمن لم يجد النسك ولفظه قال اتجد شاة قال لا قال فصم أو اطم ولا بن داود في رواية أخرى امعك دم قال لا قال فان شئت فصم ونحوه للطبراني من طريق عطاء عن كعب وواقفهم أبو الازير عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما وجد هديا قال فاطم قال ما وجد قال صم ولهذا قال أبو عوانة في صحيحه فيه دليل على أن من وجد نسكالا يصوم يعني ولا يطعم لكن لا عرف من قال بذلك من العلماء الامارواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبير قال النسك شاة فان لم يجد قومت الشاة دراهم والدرهم طعاما تصدق به أو صام لكل نصف صاع يوما أخرجه من طريق الاعمش منه قال فذكرته لابراهيم فقال سمعت علقمة مثله حينئذ يحتاج الى الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما بأوجه منها ما قال ابن عبد البر ان فيه الاشارة الى ترجيح الترتيب للايجاب ومنها ما قال النووي ليس المراد ان الصيام أو الاطعام لا يجزىء الا لفاقد الهدي بل المراد انه استخبره هل معه هدى أولا فان كان واجده اعلم انه خير بينه وبين الصيام والاطعام وان لم يجده اعلم انه خير بينهما ومحصله انه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتمال انه لو اعلم انه يجده لاخبره بالتخير بينه وبين الاطعام والصوم ومنها ما قال غيرها بمحتمل ان يكون النبي ﷺ لما نزل في حلق رأسه بسبب الاذى اتاه بان يكفر بالذبح على سبيل الاجتهاد منه ﷺ أو يوحى غير متلو فلما اعلم انه لا يجد نزلت الآية بالتخير بين الذبح والاطعام والصيام غيره حينئذ بين الصيام والاطعام لعلمه بأنه لا ذبح معه فصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه ويوضح ذلك رواية مسلم في حديث عبدالله بن معقل المذكور حيث قال اتجد شاة قلت لا فنزلت هذه الآية فدية من صيام أو صدقة أو نسك فقال صم ثلاثة أيام أو اطم وفي رواية عطاء الخراساني قال صم ثلاثة أيام أو اطم ستة مساكين قال وكان قد علم انه ليس عندي ما أنسك به ونحوه في رواية مجدي بن كعب القرظي

باب قول الله تعالى : أو صدقة وهي إطعام ستة مساكين حدثنا أبو نعيم حدثنا سيف
قال حدثني مجاهد قال سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى أن كعب بن عجرة حدثه قال وقف على
رسول الله ﷺ بالمدينة ورأسي يتهاق فملا فقال يوديك هو أمك قلت نعم قال فالحق رأسك
أو أحلق قال في تزكيت هذيه الآية فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه إلى آخرها قال
النبي ﷺ صم ثلاثة أيام أو تصدق فارق بين ستة أو أنسك بما تيسر باب الإطعام في القدية
نصف صاع حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن عبد الله بن معقل قال

عن كعب وسياق الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره بل السرفه
ان الصحابة الذين خوطبوا شفاها بذلك كان أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والإطعام وعرف
من رواية أبي الزبير ان كعبا اتخدي بالصيام ووقع في رواية ابن أسحق ما يشعر بأنه اتخدي بالذبح لان لفظه صم
أو اطعم أو أنسك شاة قال خلقت رأسي ونسكت وروي الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا
الحديث فقلت يا رسول الله خرتي قال اطعم ستة مساكين وسياق البحث فيه في الباب الاخير وفي بقية مباحث هذا
الحديث ان شاء الله تعالى * (قوله باب قول الله عز وجل أو صدقة وهي اطعام ستة مساكين) يشير بهذا الى ان
الصدقة في الآية مبهمة فسرتهل السنة وبهذا قال جمهور العلماء وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن الحسن
قال الصوم عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين وروى الطبري عن عكرمة ونافع نحوه قال ابن عبد البر
لم يقل بذلك أحد من فقهاء الامصار (قوله حدثنا سيف) هو ابن سليمان او ابن أبي سليمان (قوله يتهاق)
بالفاء أي يتساقط شيا فشيا (قوله فالحق رأسك أو احلق) بمحذف المقول وهو شك من الراوي (قوله
فارق) بفتح الفاء والراء وقد تسكن قاله ابن فارس وقال الازهرى كلام العرب بالفتح والمحدثون قد يسكنونه
وأخره قاف مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عند
أحمد وغيره والفرق ثلاثة أصع واسلم من طريق أبي قلابة عن ابن أبي ليلى أو اطعم ثلاثة أصع من تمر على
ستة مساكين واذا ثبت ان الفرق ثلاثة أصع اقتضي ان الصاع خمسة أرطال وثلاث خلاقا لن قال ان الصاع ثمانية
أرطال (قوله أو أنسك مما تيسر) كذا لا يذر والاكثر وفي رواية كريمة أو أنسك بما تيسر بصيغة الامر وبالوحدة
وهي المناسبة لما قبلها وتقدير الاول أو أنسك بنسك والمراد به الذبح * (قوله باب الإطعام في القدية نصف صاع) أي
لكل مسكين من كل شيء يشير بذلك الى الرد على من فرق في ذلك بين الفصح وغيره قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة
والكوفيون نصف صاع من قح وصاع من تمر وغيره وعن أحمد رواية تضاهي قولهم قال عياض وهذا الحديث
يرد عليهم (قوله عن عبد الرحمن بن الأصبهاني) هو ابن عبدالله من الجناز وأنه كوفي ثقة ولشعبة في هذا الحديث
استناد آخر أخرجه الطبراني من طريق حفص بن عمر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب (قوله
عن عبدالله بن معقل) في رواية أحمد سمعت عبدالله بن معقل أخرجه عن غان وعن بهز فرقهما عن شعبة حدثنا
عبد الرحمن وهو يفتح الميم وسكون المهملة وكسر القاف هو ابن مقرن بالقاف وزنجد لكن بكسر الراء لانه صبية
وهو من ثقات التابعين بالكوفة وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر عن عدى بن حاتم مات سنة ثمان
وثمانين من الهجرة يلبس بعبد الله بن معقل بالعين المعجمة وزنجد ويحتمل في ان كلا منهما منقذ لكن يفتقران
بأن الراوي عن كعب تابعي والآخر صحابي وفي التابعين من اتفق مع الراوي عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة
أحدهم يروي عن عائشة وهو حارثي والآخر يروي عن أنس في المسح علم العمامة وحديثه عن ابي داود والثالث

جَلَسْتُ إِلَى كَبِّ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفَيْدِيَّةِ ، فَقَالَ تَزَكَّتْ فِي خَاصَّةٍ وَهِيَ لَكُمْ
عَامَةٌ مُجِئَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمَمْلُ يُدْنَانُ عَلَيَّ وَجْهِي ، فَقَالَ مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجْعَ بَلَّغَ بِكَ مَا أَرَى
أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَّغَ بِكَ مَا أَرَى يُجِدُ شَاةً ، فَقُلْتُ لَأَقْتَالَ فَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسْكِينٍ
لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصْفَ صَاعٍ **بَابُ النَّسْكِ شَاةً**

أصغر منهما أخرج له ابن ماجه (قوله جلست الى كعب بن عجرة) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة
وهو في المسجد ولاحد عن بهز فعندت الى كعب بن عجرة في هذا المسجد وزاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن
الاصهباني يعني مسجد الكوفة وفيه الجلوس في المسجد وهذا كرامة العلم والاعتناء بسبب التزول لما يترتب عليه
من معرفة الحكم وتفسير القرآن (قوله ما كنت اري الوجع بلغ بك ما اري) في رواية المستمل والحموي يبلغ بك
وارى الاولي بضم الهززة أي اظن وارى الثانية بفتح الهززة من الرؤية وكذا في قوله او ما كنت اري الجهد بلغ
بك وهوشك من الراوي هل قال الوجع او الجهد والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لعة في المشقة أيضا
وكذا حكاها عياض عن ابن دريد وقال صاحب العين بالضم الطاقة وبالفتح المشقة فيتعين الفتح هنا بخلاف لفظ
الجهد الماضي في حديث بدء الوحي حيث قال حتى بلغ مني الجهد فانه محتمل للمعنيين (قوله فقلت لا) زاد مسلم واحمد
فزلت هذه الآية مقدمة من صيام أو صدقة أو نسك قال صوم ثلاث أيام الحديث (قوله لكل مسكين نصف صاع)
كرها مرتين (١) وللطبري عن أحمد ابن محمد الخزازي عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه لكل مسكين نصف صاع
تمر ولاحد عن بهز عن شعبة نصف صاع طعام ولبشر بن عمر عن شعبة نصف صاع حنطة ورواية الحكم عن
ابن أبي ليلى تقتضى انه نصف صاع من زبيب فانه قال يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لا بد من
ترجيح احدي هذه الروايات لانها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد (قلت) المحفوظ عن شعبة
انه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة وأما الزبيب
فلم اراه الا في رواية الحكم وقد أخرجها أبو داود وفي أسنادها ابن أسحق وهو حجة في المغازي لافي الاحكام اذا
خالف والمحفوظ رواية التمر فقد وقع بها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبي قلابة
وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الاصهباني ومن
طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبدالله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قول
من قال لافرق في ذلك بين التمر والحنطة وان الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع ولمسلم عن ابن أبي
عمر عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح وغيره عن مجاهد في هذا الحديث وأطعم فرقا بين ستة مساكين والفرق
ثلاثة أصع وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصع
فاشعر بان تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الاخرى في رواية سليمان بن قرم عن ابن الاصهباني عند أحمد
لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا وأطعم ستة مساكين مدين مدين وأما ما وقع في
جنس النسخ عند مسلم من رواية زكريا عن ابن الاصهباني او يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع فهو محريف من
دون مسلم والصواب ما في النسخ الصحيحة لكل مسكينين بالثنية وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبي عوانة عن
ابن الاصهباني على الصواب * (قوله باب النسك شاة) اي النسك المذكور في الآية حيث قال اونسك وروى الطبري

(١) قوله كرها مرتين كذا في نسخ الشرح التي بأيدينا وليس في نسخ البخاري التي وقفنا عليها تكرار وفي

القسطلاني مانصه زاد مسلم نصف صاع كرها مرتين هـ مصححه

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَتَبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ أَبُو ذَرِيٍّ هُوَ أَمْرُكَ قَالَ نَعَمْ فَأَمْرَةٌ أَنْ يَخْلُقَ وَهُوَ بِالْحَدِيثِ يَبِينُ وَلَمْ يَتَّبِعِينَ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحْمِلُونَ بِهَاوَهُمْ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْفَيْدِيَةَ فَأَمْرٌ مَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطْعِمَ قَرَأَتَيْنِ سِتَّةَ أَوْ يَهْدِي شَاةً أَوْ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ * وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ حَدَّثَنَا وَرْقَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَتَبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ وَقَمَلُهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ مِثْلَهُ

من طريق مغيرة عن مجاهد في آخر هذا الحديث فانزل الله ففدته من صيام أو صدقة أو نسك والنسك شاة ومن طريق محمد بن كعب القرظي عن كعب امرئ بن ان الحلق واتدى بشاة قال عياض ومن تبعه تبعه بالابن عمر كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فانما ذكروا شاة وهو امر لا خلاف فيه بين العلماء (قلت) يحكر عليه ما أخرجه أبو داود من طريق نافع عن رجل من الانصار عن كعب بن عجرة انه اصابه اذى فخلق فأمره النبي ﷺ ان يهدي بقرة ولطبراني من طريق عبد الوهاب بن نخت عن نافع عن ابن عمر قال خلق كعب بن عجرة رأسه فأمره رسول الله ﷺ ان يفندي فاندى ببقرة ولعبد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال اتدى كعب من اذى كان برأسه فخلقه ببقرة قلدها واشعرها ولسعيد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار قيل لابن كعب بن عجرة ما صنع أبوك حين اصابه الاذى في رأسه قال ذبح بقرة فهذه الطرق كلها تدور على نافع وقد اختلف عليه في الواسطة الذي بينه وبين كعب وقد عرضها ما هو اصح منها من ان الذي امر به كعب وفعله في النسك انما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقري عن أبي هريرة ان كعب بن عجرة ذبح شاة لاذى كان اصابه وهذا اصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال اخذ كعب بأرفع الكفارات ولم يخالف النبي ﷺ فيما أمره به من ذبح الشاة بل وافق وزاد فقيهان من اتقى بإيسر الأشياء فله ان يأخذ بأرفعها كما فعل كعب (قلت) هو فرغ ثبوت الحديث ولم يثبت ما قدمته والله أعلم (قوله حدتنا اسحق) هو ابن ابراهيم المعروف بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم وروح هو ابن عبادة وشبل هو ابن عباد المكي (قوله رآه وأنه يسقط) كذا للاكثر ولابن السكن وأبو ذر يسقط بزيادة لام والفاعل محذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات ورواه ابن خزيمة عن محمد بن معمر عن روح بلقظ رآه وقمعه يسقط على وجهه وللإسماعيلي من طريق أبي حذيفة عن شبل رأي قمعه يسقط على وجهه (قوله فأمره أن يخلق وهو بالحدِيث يبين لهم أنهم يحملون الخ) هذه الزيادة ذكرها الراوي لبيان أن الحلق كان استباحة محظورة بسبب الاذى لا لتقصيد التحلل بالحصر وهو واضح قال ابن المنذر يؤخذ منه ان من كان على رجاء من الوصول الى البيت ان عليه ان يقيم حتى يأس من الوصول فيحل واتفقوا على أن من شس من الوصول وجازله أن يحل فمضى على احرامه ثم أمكنه أن يصل ان عليه أن يمضي الى البيت ليم نسكه وقال المهلب وغيره ما معناه يستفاد من قوله ولم يتبين لهم أنهم يحملون ان المرأة التي تعرف أو ان حيضها والمرىض الذي يعرف أو ان حماء بالعادة فيها اذا أفطرا في رمضان مثلا في أول النهار ثم ينكشف الامر بالحيض والحى في ذلك النهار أن عليهما قضاء ذلك اليوم لان الذي كان في علم الله أنهم يحملون بالحدِيث بمسقط عن كعب الكفارة التي وجبت عليه بالحلق قبل أن ينكشف الامر لهم وذلك لانه يجوز أن يخلف ما عرفه بالعادة فيجب القضاء عليهما لذلك (قوله فانزل الله الفدية) قال عياض ظاهره ان التزول بعد الحكم وفي رواية عبد الله بن معقل ان التزول قبل الحكم قال فيحتمل ان يكون حكم عليه بالكفارة بوحى لا جلي ثم نزول القرآن ببيان ذلك (قلت) وهو يؤيد الجمع المتقدم (قوله وعن محمد بن يوسف) الظاهر أنه عطف على حدتنا

باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا رَفْتَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَسْقُ رَجْعًا
 كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا
 سَفِيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ
 فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَسْقُ رَجْعًا كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ

روح فيكون اسحق قد رواه عن روح باسناده وعن محمد بن يوسف وهو القريابي باسناده وكذا هو في تفسير اسحق ويحتمل
 أن تكون العنقة للبخاري فيكون أورده عن شيخه القريابي بالعنقة كما يروي تارة بالتحديث وبلفظ قال وغير ذلك
 وعلى هذا فيكون شبيها بالعليق وقد أورده الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن يوسف القريابي
 ولفظه مثل سياق روح في أكثره وكذا هو في تفسير القريابي بهذا الاسناد وفي حديث كعب بن عجرة عن الفوائد
 ما تقدم أن السنة مينة بحمل الكتاب لاطلاق القدية في القرآن وتقيدها بالسنة وتحريم حلق الرأس على الحرم
 والرخصة له في حلقها اذا اذاه القمل أو غيره من الالوجاع وفيه تطلق الكبير باصحابه وعنايته باحوالهم وتقده
 لهم واذا رأى يعض اتباعه ضرا سأله وأرشدته الى المخرج منه وأستنبط منه بعض المالكية اجاب القدية
 على من تمد حلق رأسه بغير عذر فان اجابها على المذمور من التنبيه بالادنى على الاعلى لكن لا يلزم من ذلك
 التسوية بين المذمور وغيره ومن قال الشافعي والجمهور لا يتخير العامد بل يلزمه الدم وخالف في ذلك أكثر
 المالكية واصلح لم القرطبي بقوله في حديث كعب أو اذبح نسكا قال فهذا يدل على أنه ليس بهدي قال فعلى هذا يجوز
 ان يذبحها حيث شاء (قلت) لادلالة فيه اذلا يلزم من تسميتها نسكا أو نسكية لاسمى هديا أولا تعطى حكم الهدى
 وقد وقع تسميتها هديا في الباب الاخير حيث قال أو تهدي شاة وفي رواية مسلم واهديا وفي رواية الطبري هل لك هدى
 قلت لا اجد فظهران ذلك من تصرف الرواة ويؤيده قوله في رواية مسلم أو اذبح شاة واستدل به علي أن القدية لا تعين
 لها مكان وبه قال أكثر التابعين وقال الحسن تعين مكة وقال مجاهد النسك بمكة ومنى والاطعام بمكة والصيام حيث
 شاء وقريب منه قول الشافعي وأبي حنيفة الدم والاطعام لاهل الحرم والصيام حيث شاء اذلا منعمة فيه لاهل الحرم
 والحق بعض أصحاب أبي حنيفة وأبو بكر بن الجهم من المالكية الاطعام بالصيام واستدل به علي أن الحج على التراخي
 لان حديث كعب يدل على أن تزول قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله كان بالحدبية وهي سنة تست وفيه بحث والله أعلم
 * (قوله باب قول الله عز وجل فلا رفته) ذكر فيه حديث أبي هريرة من حج البيت فلم يرفث أو رده من طريق شعبة
 عن منصور عن أبي حازم عنه ثم قال باب قول الله عز وجل ولا فسوق ولا جدال في الحج وذكر الحديث بينه لكن من
 طريق سفیان وهو الثوري عن منصور بهذا السند وليس بين السياقين اختلاف الا في قوله في رواية شعبة كما ولدته
 امه وفي رواية سفیان كيوم ولدته امه وأبو حازم المذكور في الموضوعين هو سليمان مولى عزة الاشجعية وصرح
 منصور من سماعه له في رواية أبي حازم في رواية شعبة فاتتني بذلك تعليل من أعلاه بالاختلاف على منصور لان البيهقي
 أورده من طريق ابراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي حازم زاد فيه رجلا فان كان ابراهيم
 حفظه فعلمه منصور عن هلال ثم لقي ابا حازم فسمعه منه فحدث به على الوجهين وصرح ابو حازم بسماعه له من ابي هريرة
 كما تقدم في اوائل الحج من طريق شعبة ايضا عن يسار عن ابي حازم وقوله كما ولدته امه أي هاريا من الذنوب وللتزمذي
 من طريق ابن عيينة عن منصور غفر له ما تقدم من ذنبه وسلم من رواية جرير عن منصور من أتى هذا البيت وهو أعم من
 قوله في بقية الروايات من حج ويجوز حمل لفظ حج على ما هو أعم من الحج والعمرة قساوي رواية من أتى من حيث أن الغالب

باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتل منكم متمداً فجزاؤه مثل ما قتل من النعم إلى قوله وأتقوا الله الذي إليه تحشرون **باب** إذا صاد الحلال فأهدى للحريم الصيد أكله . ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً وهو غير الصيد نحو الإبل والغنم والبقر والدجاج والخيل يقال عدلٌ مثلٌ ، فإذا كبرت عدلٌ فهو زنة ذلك

ان اتيانه انما هو للحج والعمرة وقد تقدمت بقية ما حثه في باب فضل الحج المبرور في أوائل كتاب الحج وتقدم تفسير الرنث وما ذكره في آخر حديث ابن عباس المذكور في باب قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (قوله باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد) كذا في رواية أبي ذر وأثبت قبل ذلك البسملة وتغير باب قول الله تعالى إلى آخره بخذف ما قبله قيل السبب في نزول هذه الآية أن أبا اليسر بفتح التحتانية المهمله قتل حمار وحش وهو محرم في عمرة الحديبية فنزلت حكاية مقاتل في تفسيره ولم يذكر المصنف في رواية أبي ذر في هذه الترجمة حديثاً ولعله أشار إلى أنه ثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث مرفوع قال ابن بطال اتفق ائمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن الحرم اذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء وخالف أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطأ وتسمكوا بقوله تعالى معتداً فان مفهومه أن الخطيئ بخلافه وهو إحدى الروايتين عن احمد وعكس الحسن وبجاهد فقال لا يجب الجزاء في الخطأ دون العمد فيختص الجزاء بالخطأ والنقمة بالعمد وعنهما يجب الجزاء على العمد لأول مرة فان عاد كان أعظم لآثمه وعليه النقمة لا الجزاء قال الموفق في المعنى لا تعلم أحداً خالف في وجوب الجزاء على العمد غيرها واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر هو مخير كما هو ظاهر الآية وقال الثوري يقدم المثل فان لم يجد اطعم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبير انما الطعام والصيام فيما لا يبلغ ثمن الصيد واتفق الأكثر على تحريم اكل ما صاده المحرم وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة يجوز اكله وهو كذبيحة السارق وهو وجه للشافعية وقال الأكثر أيضاً إن الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم وما اختلفوا فيه يجتهد فيه وقال الثوري الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن وقال مالك يستأنف الحكم والخيار إلى المحكوم عليه وله أن يقول للحكمين لا تحكما على الا بالاطعام وقال الأكثر الواجب في الجزاء نفي الصيد من النعم وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل وقال الأكثر في التكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الصحيح صحيح وفي الكسبر كسبر وخالف مالك فقال في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والميب صحيح واتفقوا على أن المراد بالصيد ما يجوز اكله للحلال من الحيوان الوحشي وأن لاشئ فيما يجوز قتله واختلفوا في المتولد فالحق الاكثر بالأكول ومسائل هذا الباب وفروعه كثيرة جداً فلنقتصر على هذا القدر هنا * (قوله باب اذا صاد الحلال فهدى للحريم الصيد اكله) كذا ثبت لابي ذر وسقط للباقيين فحفظوه من جملة الباب الذي قبله (قوله ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً وهو في غير الصيد نحو الابل والغنم والبقر والدجاج والخيل) المراد بالذبح ما يذبحه المحرم والامر ظاهره العموم لكن المصنف خصصه بما ذكر تفقها فان الصحيح أن حكم ما ذبحه المحرم من الصيد حكم الميتة وقيل يصح مع الحرمة حتى يجوز لغريم الحرم اكله وبه قال الحسن البصري وأثر ابن عباس وصله عبد الرزاق من طريق عكرمة أن ابن عباس امره ان يذبح جزواً وهو محرم وأما اثر انس فوصله ابن ابي شيبة من طريق الصباح البجلي سألت انس بن مالك عن الحرم يذبح قال نعم وقوله وهو أى المذبح الخ من كلام المصنف قاله تفقها وهو متفق عليه فيما عدا الخيل فانه مخصوص بمن يبيع اكلها (قوله يقال عدل مثل فاذا كبرت عدل فهو زنة ذلك) أما تفسير العدل بالفتح بالمثل والكسبر بالزنة فهو قول ابي عبيدة في الحجاز وغيره وقال الطبري العدل

قِيَامًا قَوْمًا يَدْرُونَ . يَحْتَمُونَ لَهُ عَدْلًا حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ أَنْطَلِقَ أَبِي عَامَ الْحَدِيثِ . فَأَحْرَمَ أَصْحَابَهُ وَلَمْ يُحْرَمُوا ، وَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ
 عَدْلًا يَزُورُهُ فَاَنْطَلِقَ النَّبِيُّ ﷺ

في كلام العرب بالفتح هو قدر الشيء من غير جنسه والعدل بالكسر قدره من اجنسه قال وذهب بعض أهل العلم
 بكلام العرب الى أن العدل مصدر من قول القائل عدلت هذا بهذا وقال بمضهم العدل هو القسط في الحق والعدل
 بالكسر المثل انتهى وقد تقدم في هذا في الزكاة (قوله قياما قواما) هو قول ابى عبيدة أيضا وقال الطبرى اصله
 الواو نحو قول عمن للفعل ياه كما قالوا في الصوم صمت صياما وأصله صوما قال الشاعر * قيام دينا وقوام دين * فرده
 الى أصله قال الطبرى قلنى جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذى يقوم به أمرنا بعه يقال فلان قيام البيت وقوامه
 الذى يقيم شأنهم (قوله يدلون يجعلون له عدلا) هو متفق عليه بين أهل التفسير ومناسبة إرادته هنا ذكر لفظ العدل
 في قوله أو عدل ذلك صياما وفي قوله يدلون فاشار الى انهما من مادة واحدة وقوله يجعلون له عدلا أى مثلاتعالى
 لله عن قولهم (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائى ويحيى هو ابن ابى كثير (قوله عن عبدالله بن ابى قتادة) فى رواية
 معاوية بن سلام عن يحيى عند مسلم اخبرني عبدالله بن ابى قتادة (قوله انطلق ابى عام الحديث) هكذا ساقد مر سلا وكذا
 أخرجه مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه وأخرجه احمد عن ابن علية عن هشام لكن أخرجه أبو داود
 الطيالسى عن هشام عن يحيى فقال عن عبدالله بن ابى قتادة عن ابيه انه انطلق مع النبي ﷺ وفى رواية على بن
 المبارك عن يحيى المذكورة فى الباب الذى يليه ان اياه حدثه وقوله بالحديث اصح من رواية الواقدى من وجه
 آخر عن عبدالله بن ابى قتادة أن ذلك كان فى عمرة القضية (قوله فاحرم اصحابه ولم يحرم) الضمير لابي قتادة بينه مسلم
 احرم اصحابي ولم احرم وفي رواية على بن المبارك وانبتنا بعدو بغيقة فوجها نحوهم وفي هذا السياق حذف بينه رواية
 عثمان بن موهب عن عبد الله بن ابى قتادة وهى بعد باين بلفظ أن رسول الله ﷺ خرج حاجا فخرجوا معه فصرف
 طاعة منهم فيهم أبو قتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى نلتني فاخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا احرموا كلهم
 الا اباقتادة وسيأتي الجمع هناك بين قوله فى هذه الرواية خرج حاجا وبين قوله فى حديث الباب عام الحديث ان شاء الله
 تعالى وبين المطلب عن ابى قتادة عن سعيد بن منصور وكان صرفهم ولفظه خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى اذا
 بلغنا الروحاء (قوله وحدث) بضم أوله على البناء للمجهول وقوله بغيقة أى فى غيقة وهو بفتح العين المعجمة بعدها
 ياء ساكنة ثم قاف مفتوحة ثم هاء قال السكونى هو ماء لبني غفار بين مكة والمدينة وقال يعقوب هو قلب لبني ثعلبة
 يصب فيه ماء رضوى ويصب هو فى البحر وحاصل القصة ان النبي ﷺ لما خرج فى عمرة الحديث فبلغ الروحاء
 وهى من ذى الحليفة على أربعة وثلاثين ميلا اخبروه بان عدوان المشركين وادى غيقة يخشى منهم ان يقصدوا
 غرتهم فجز طاعة من اصحابه فيهم أبو قتادة الى جهتهم ليأمن شرهم فلما امنوا ذلك لحق أبو قتادة واصحابه بالنبي
 ﷺ فاحرموا الا هو فاستمر هو حلالا لانه اما لم يجاوز الميقات واما لم يقصد العمرة وبهذا يرتفع الاشكال الذى
 ذكره أبو بكر الأمام قال كنت اسمع اصحابنا يتحدثون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لابي قتادة أن يجاوز
 الميقات وهو غير محرم ولا يدرون ما وجهه قال حتى وجدته فى رواية من حديث ابى سعيد فيها خرجنا مع رسول الله ﷺ
 فاحرمنا فلما كنا بمكان كذا اذا نحن بابي قتادة وكان النبي ﷺ يمشى فى وجه الحديث قال فاذا أبو قتادة انما جاز
 له ذلك لانه لم يخرج يريد مكة (قلت) وهذه الرواية التى أشار اليها تقتضى أن اباقتادة لم يخرج مع النبي ﷺ
 من المدينة وليس كذلك لا بيناهم وجدت فى صحيح ابن حبان والبراز من طريق عياض بن عبد الله عن ابى سعيد

قَبِينَا أَبِي مَسْعُودٍ أَصْحَابِهِ يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَنظَرْتُ فَأَذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَحَشٍ فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ

قال بعث رسول الله ﷺ ابا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله ﷺ واصحابه وهم محرمون حتى تزاولوا بعسفان فهذا سبب آخر ويحمل جمعهما والذي يظهر أن ابا قتادة انما اخر الاحرام لانه لم يتحقق انه يدخل مكة فساغ له التأخر وقد استدل بقصة ابي قتادة على جواز دخول الحرم بغير احرام لمن لم يرد حجا ولا عمرة وقيل كانت هذه القصة قبل ان يؤقت النبي ﷺ المواقيت وأما قول عياض ومن تبعه أن ابا قتادة لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة وانما بعثه أهل المدينة الى النبي ﷺ يعلمونه أن بعض العرب قصدوا الاغارة على المدينة فهو ضعيف مخالف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة طريق عثمان بن موهب الآتية بعد ما بين كما شرحت لها قبل (قوله قبينا ابي مع اصحابه يضحك بعضهم الى بعض) في رواية علي بن المبارك فبصر اصحابي بحمار وحش فجعل بعضهم يضحك الى بعض زاد في رواية ابي حازم واحبوا لواني ابصرته هكذا في جميع الطرق والروايات ووقع في رواية العذري في مسلم فجعل بعضهم يضحك الى فشدت اليه من الى قال عياض وهو خطأ وتصحيح وانما سقط عليه لفظه بعض ثم احجج لضعفها بانهم لو ضحكوا اليه لكانت اكبر اشارة وقد قال لهم النبي ﷺ هل منكم احد امره أو اشار اليه قالوا لا واذا دل الحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقا وانما اختلفوا في وجوب الجزاء انتهى وتعقبه النووي بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الاخرى وليس في واحدة منها دلالة ولا اشارة فان مجرد الضحك ليس فيه اشارة صحيحة ولكن لا يكفي تعجبا من عرض الصيد لهم ولا قدرة لهم عليه (قلت) قوله فان مجرد الضحك ليس فيه اشارة صحيحة ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضي فان قوله يضحك بعضهم الى بعض هو مجرد ضحك وقوله يضحك بعضهم الى فيه مزيد امر على مجرد الضحك والفرق بين الموضعين انهم اشتروا في رؤيته فاستروا في ضحك بعضهم الى بعض وأبو قتادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم اليه بغير سبب بأعنا له على التفتن الى رؤيته ويؤيد ما قال القاضي ما وقع في رواية ابي النضر عن مولى ابي قتادة كاسياني في الصيد بلفظ اذارأبت الناس متشوقين لشيء فذهبت انظر فاذا هو حمار وحش فقلت ما هذا فقالوا لا ندري فقلت هو حمار وحش فقالوا هذا ما رأيت ووقع في حديث ابي سعيد عند الزبار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة وجاءه ابو قتادة وهو وحل فنكسوا رؤسهم كراهية أن يحدوا ابصارهم له فيظن فيراه اه فكيف يظن بهم مع ذلك انهم ضحكوا اليه فتبين ان الصواب ما قال القاضي وفي قول الشيخ قد سحت الرواية نظر لان الاختلاف في اثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقين مختلفين وانما وقع في سياق اسناد واحد مما عند مسلم فكان مع من اثبت لفظ بعض زيادة علم سالمة من الاشكال فهي مقدمة وبين محمد بن جعفر في روايته عن ابي حازم عن عبد الله بن ابي قتادة كاسياني في الهبة ان قصة صيده للحمار كانت بعد ان اجتمعوا بالنبي ﷺ واصحابه وتزاولوا في بعض المنازل ولفظه كنت يوما جالسا مع رجال من اصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ورسول الله ﷺ نازل امامنا والقوم محرمون وانا غير محرم وبين في هذه الرواية السبب الموجب لرؤيتهم اياه دون ابي قتادة قوله فابصر واحمارا وحشيا وانا مشغول اخمص نعلي فلم يؤذوني به واحبوا لواني ابصرته والتفت فابصرته ووقع في حديث ابي سعيد المذكور ان ذلك وقع وهم بعسفان وفيه نظر والصحيح ما سياتي بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن ابي محمد مولى ابي قتادة عنه قال كنا مع النبي ﷺ بالقاححة ومنا الحرم وغير محرم فرأيت اصحابي يتراءون شيئا فنظرت فاذا حمار وحش الحديث والقاححة بقاء ومهملة خفيفة بعد الالف موضع قرب من السقيا كاسياني (قوله فنظرت) هذا فيه التفتان فان السياق الماضي يقتضي ان يقول فنظر لقوله قبينا ابي مع اصحابه فالتقدير قال ابي فنظرت وهذا يؤيد الرواية الموصولة (قوله فاذا انا بحمار وحش) قد تقدم ان رؤيته له كانت متأخرة عن رؤية اصحابه وصرح بذلك فضيل بن سليمان في روايته عن ابي حازم كاسياني في الجهاد ولفظه فرأوا حمارا وحشيا قبل ان يراه ابا قتادة فلما رآه تركه حتى رآه فركب (قوله حملت عليه) في رواية محمد بن جعفر فمقت الى الفرس فأسرجته ثم ركب

صَلَّتُهُ فَأَتَيْتُهُ وَأَسْتَمْتُ بِهِمْ فَأَبْرَأَ أَنْ يُسَيِّرُونِي فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ وَخَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ فَطَلَبْتُ النَّبِيَّ
 ﷺ أَرْقَعَ فَرَمَى شَاوَأَ وَأَسِيرَ شَاوَأَ فَلَقَيْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ قَالَتْ أَيْنَ تَرَكْتَ النَّبِيَّ
 ﷺ قَالَتْ تَرَكْتُهُ بِتَمَنٍّ وَهُوَ قَابِلُ الشَّقِيَاءِ

ونسيت السوط والرع فقلت لهم ناولوني السوط والرع فقالوا لا والله لا نعينك عليه بشيء فغضبت فزلت فاخذتها
 ثم ركت وفي رواية فضيل بن سليمان فركب فرس له يقال له الجرادة فسألهم ان يناولوه سوطه فأبوا فتناولوه وفي رواية
 أبي النضر وكنت نسيت سوطي فقلت لهم ناولوني سوطي فقالوا لا نعينك عليه فزلت فاخذته ووقع عند النساء من
 طريق شعبة عن عثمان بن موهب وعبدان أبي شيبه من طريق عبد العزيز بن رفيع واخرج مسلم أسنادها كلاهما عن أبي
 قتادة فاختص من بعضهم سوطا والرواية الأولى أقوى ويمكن ان يجمع بينهما ما نراه في سوط نفسه قصيرا فاخذ
 سوط غيره واحتاج الى اختلاسه لانه لو طلبه منه اختيارا لا تمتنع (قوله فطعته فأتته) بالثلثة ثم الموحدة ثم الثناة
 أي جلسته ثابتا في مكانه لا حراك به وفي رواية أبي حازم فشددت على الحمار فمقرته ثم جثت به وقدمات وفي رواية أبي
 النضر حتى عبرته فأتيت بهم فقلت لهم قوموا فاحملوا فقالوا لا نمسه حملته حتى جثتم به (قوله فأكلنا من لحمه) في
 رواية فضيل عن أبي حازم فاكلوا فاندموا وفي رواية محمد بن جعفر عن أبي حازم فوقوا بيا كلون منه ثم انهم شكوا في
 اكلهم اياه ومحرم فرحنا وخأت العضمي وفي رواية مالك عن أبي النضر فاكل منه بعضهم وأبي بعضهم وفي حديث
 أبي سعيد غطوا يشون منه وفي رواية المطلب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور وفضلنا فاكل منه ماشئا طيحا وشراء
 ثم زود نامة (قوله وخشينا ان تقطع) أي نصير مقطوعين عن النبي ﷺ منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا
 قوله بعدها وخشوا ان يقطعوا دونك وبين ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عند أبي عوانة بلطف وخشينا ان يقطعنا
 العدو وفيها عند اللصنف وانهم خشوا ان يقطعهم العدو دونك وهذا يشعر بان سبب اسراع أبي قتادة لادراك النبي ﷺ
 خشية على صحابه ان يناولهم بعض أعدائهم وفي رواية أبي النضر الآتية في الصيدقابي بعضهم أن يا كل فقلت أنا
 لسوقك لكم النبي ﷺ فادركته فحدثته الحديث ففي هذا ان سبب ادراكه ان يستغيبه عن قصة اكل الحمار ويمكن
 الجمع بان يكون ذلك بسبب الامرين (قوله ارفع) بالتخفيف والتشديد أي اكله السير وشاؤا بالفتح المعجمة بعدها
 همزة ساكنة أي نارة والمراد انه ركضه نارة وسير بسهولة أخرى (قوله فلقيت رجلا من بني غفار) لم اقف على
 اسمه (قوله تركته بتمن وهو قائل السقيا) بضم المهملة واسكان القاف بعدها تخماتية مقصورة قرية جامعة
 بين مكة والمدينة وتمن بكسر الثناة وفتحها بعدها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ورواية الاكثر بالكسر
 وبه قيدها البكري في معجم البلاد ووقع عند الكشميين بكسر أوله وثالثه ولفظه بفتحها وحكي أبوذر الهروي انه
 سمعها من العرب بذلك المكان بفتح الهاء ومنهم من بضم التاء وفتح العين وبكسر الهاء قيل وهو من تغييراتهم
 والصواب الاول واغرب أبو موسى المدني فضبطه بضم أوله وثانيه بتشديد الهاء قال ومنهم من يكسر التاء ويصحاب
 الحديث يسكنون العين ووقع في رواية الاسماعيل بدع عن بالدال المهملة بدل الثناة وقوله قائل قال النوى روى
 بوجهين صحهما واشهرهما همزة بين الالف واللام من القيلولة أي تركته في الليل بتمن وعزمه ان يقبل بالسقيا ففني
 قوله وهو قائل أي سيقيل والوجه الثاني انه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف فان صح فتمناه ان تمن
 موضع قابل للسقيا ففني الاول الضمير في قوله وهو لثني ﷺ وعلى الثاني الضمير للموضع وهو تمن ولاشك ان الاول
 أصوب واكثر فائدة واغرب القرطبي فقال قوله وهو قائل اسم فاعل من القول أو من القائلة والاول هو المراد هنا السقيا
 فضول بهل مضمر وكأنه كان بمن وهو يقول لا صحابه اقصدا السقيا ووقع عند الاسماعيل من طريق ابن عليه
 عن هشام وهو قائم بالسقيا فقبل اللام في قائل ميا وزاد الباء في السقيا قال الاسماعيل الصحيح قائل باللام (قلت)

قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَهْلَكَ يَقْرُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ إِلَيْهِمْ قَدْ خَشُوا أَنْ يَقْتُلُوا دُونَكَ
فَأَنْتَ تَنْظُرُهُمْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ حِمَارًا وَحِشًا وَعِنْدِي مِنْهُ فَاضِلَةٌ فَقَالَ لِلْقَوْمِ كُلُّوْا وَهُمْ نُجْرَمُونَ
بَاب إِذَا رَأَى الْمُحْرَمُونَ صَيْدًا فَضَحِكُوا فَفَطِنَ الْحَلَالَ **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ الرَّيِّسِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
أَبِي بَرْزَةَ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ أَنْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ
فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَوَلَمْ أَحْرَمِ فَأَنْدَبْنَا بَعْدَهُ بِمِيقَةِ فَتَوَجَّهْنَا نَحْوَهُمْ فَصَمِرَ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَحِشٍ فَجَعَلَ
بَعْضُهُمْ يَضْحَكُ إِلَى بَعْضٍ فَتَنَزَّرْتُ فَرَأَيْتُهُ فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ الْفَرَسَ مِنْ قَطْمِنْتِهِ فَأَثْبَتَهُ فَاسْتَمْتَنْتُمْ فَأَبْوَأَ أَنْ
يُؤْمِنُونِي فَأَكَلْنَاهُ ثُمَّ لَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَشِينَا أَنْ نَقْتَطِعَ أَرْعَاقَ قَرَسِي شَاوًا وَأَسِيرَ عَلَيْهِ شَاوًا
فَلَقَيْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ قُلْتُ أَيْنَ تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ تَرَكْتُهُ يَتَمَنَّنُ
وَهُوَ قَائِلُ السَّقِيَا فَلَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَصْحَابِكَ أُرْسَلُوا يَقْرُونَ
عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ وَإِلَيْهِمْ قَدْ خَشُوا أَنْ يَقْتُلَهُمُ الْعَدُوُّ دُونَكَ فَانظُرْهُمْ فَفَعَلَ قُلْتُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَصَدْنَا حِمَارًا وَحِشًا وَإِنَّ عِنْدَنَا فَاضِلَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ كُلُّوْا وَهُمْ
مُحْرَمُونَ **بَاب** لِأَيِّمِ الْمُحْرَمِ الْحَلَالَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ
حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ
مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثِ

وزيادة الباء توهي الاحتمال الاخير المذكور (قوله فقلت) في السياق حذف تقديره ففرت فادركته فقلت ووضحه رواية
على بن المبارك في الباب الذي يليه بلفظ فلحقت برسول الله ﷺ حتى أتيتته فقلت يا رسول الله (قوله ان اهلك
يقرون عليك السلام) المراد بالاهل هنا الاصحاب بدليل رواية مسلم وغيرهما من هذا الوجه بلفظ ان اصحابك
(قوله فانظروهم) بصيغة فعل الامر من الانتظار زاد مسلم من هذا الوجه فانظروهم بصيغة الفعل الماضي منه ومثله لاحد
عن ابن عليه وفي رواية على بن المبارك فانظروهم ففعل (قوله اصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة) كذا لاكثر
بضاد معجمة أي فضلة قال الخطابي قطعة فضلت منه فهي فاضلة أي باقية (قوله فقال للقوم كلوا) سياق الكلام عليه
وعلى ما في الحديث من القوائد بعد باين * (قوله باب اذا راى المحرمون صيدا فضحكوا فطن الحلال) أي لا يكون
ذلك منهم إشارة له الى الصيد فيحل لهم كل الصيد ويجوز كسر الطاء من فطن وفتحها (قوله عن يحيى) هو ابن يحيى كثير
(قوله وانبتنا) بضم أوله أي اخبرنا (قوله فصر) بفتح الموحدة وضم المهملة وفي رواية الكشمييني فنظر بنون وطاء
مشالة وعلى هذا فدخل الباء في قوله بحمار وحش مشكل الا ان يقال ضمن نظر معنى بصرا والباء بمعنى الى على مذهب من
يقول انها تناب (قوله انا اصدنا) بتشديد المهملة والبدال لاكثر بالادغام واصله اصطدنا فابدلت الطاء مشاة ثم ادغمت
وابعضهم بتخفيف الصاد وسكون الدال أي اترامنا الاصاد وهو الاشارة ولبعضهم صدنا بغير الف * (قوله باب
لايعين المحرم الحلال في قتل الصيد) أي بفعل ولاقول قيل أراد بهذه الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأي بين
الاعانة التي لا يمت الصيد الا بها فتحرم وبين الاعانة التي يتم الصيد بدونها فلا تحرم (قوله حدثنا عبدالله) هو ابن محمد
الجعفي السندي وسفيان هو ابن عيينة (قوله عن صالح) في رواية كريمة وغيرها حدثنا صالح (قوله بالقاحه) بالقاف
والمهملة واد على نحو ميل من السقيا الى جهة المدينة ويقال واديا وادى العباديد وقد بين المصنف في الطريق الاولي

ح وَحَدَّثَنَا عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ وَمِنَّا أَبُو الْحَرَمِ وَمِنَّا عُبَيْرُ الْحَرَمِ. فَرَأَيْتُ أَصْحَابِي يَتَرَاهُمْ شَيْئًا فَنَظَرْتُ فَأَذَا حِمَارًا
وَحَشْرِيٍّ وَقَعَ سَوَطُهُ فَهَؤُلَاءِ لَا تَصِيكَ عَلَيْهِ بَشِيءٌ إِنَّمَا تَحْرِمُونَ فَتَنَاولْتُهُ فَأَخَذْتُهُ ثُمَّ أَتَيْتُ الْجَمَارَ مِنْ وَرَاءِ
أَكْمَةٍ فَصَرَقْتُهُ فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي فَقَالَ بَعْضُهُمْ كُلُوا وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَأَمَّا كَلُوا فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ
أَمْسَأَمَاتُهُ فَهَالَ كَلْرُهُ حَلَالٌ قَالَ لَنَا عَمْرُو إِذْ هَبُوا إِلَى صَالِحٍ فَسَلَوْهُ عَنْ هَذَا وَغَيْرِهِ وَقَدِمَ عَلَيْنَا هَاهُنَا

إتاهم للخدمة على ثلاث أي ثلاث مراحل قال عياض رواه الناس بالقاف الالقاسي فضبطوه عنه بالقاف وهو
تصحيف (قلت) ووقع عند الجوزقي من طريق عبدالرحمن بن بشر عن سفيان بن عيينة بالصفاح بدل القاحه والصفاح بكسر
المهملة بعدها فامؤخره مهملة وهو تصحيف فان الصفاح موضع بالروحاء وبين الروحاء وبين السقيا مسافة طويلة
وقد تقدم ان الروحاء هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه الى جهة البحر ثم التقوا بالقاحه وبها وقع له الصيد
لذالك وكأنة تأخره ورفقه للراحة وأغريها وتقدمهم النبي ﷺ الى السقيا حتى لحقه (قوله) وحدتنا على بن
عبدالله (هو ابن المديني هكذا حول المصنف الاسناد الى رواية على للتصريح فيه عن سفيان بقوله حدتنا صالح بن
كيسان وقد اعتبرته فوجدته سابقا للمتن على لفظ على خاصة وهذه عادة المصنف غالبا اذا تحول الى اسناد سابقا للمتن على
لفظ الثاني (قوله) عن أبي عدم هو نافع مولى أبي قتادة الذي روي عنه أبو الضر وسيأتي في كتاب الصيد من طريق
مالك وغيره عنه ووقع عند مسلم عن ابن عمر عن سفيان عن صالح سمعت أبا عبد مولى أبي قتادة وكذا وقع هنا في رواية
كرمة ولاحد من طريق سعد بن ابراهيم سمعت رجلا كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى أبي قتادة وفي
رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي سلمة أن ناعما مولى بني غفار تحصل من ذلك أنه لم يكن مولى لابي قتادة حقيقة
وقد صرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب اليه ولم يكن
مولاه (قلت) فيحتمل أنه نسب اليه لكونه كان زوج مولاته أو للزومه اياه أو نحو ذلك كما وقع لمسلم مولى ابن عباس
وغیره والله أعلم (قوله) يتراءون (قوله) يذبحون من الرزية (قوله) فاذا حمار وحش يعني وقع سوطه فقالوا لا نبيتك) كذا
وقع هنا والشك فيه من البخاري فقد رواه أبو عوانة عن أبي الدارقطني عن أبي داود الحارثي عن علي بن المديني باللفظ
فاذا حمار وحش فركبت فرسي وأخذت الرمح والسوط فسقط مني السوط فقلت لاولي فقالوا ليس نبيتك عليه بشيء
انا محرمون وفي قولهم انا محرمون دلالة على انهم كانوا قد علموا أنه يحرم على الحرم الامانة على قتل الصيد (قوله) فتناولته
(١) زاد أبو عوانة بشيء وهذا يندفع اشكال من قال ذكرتنا وناولته بعد الاخذ تكرارا ومعناه تكلمت الاخذ فاخذته
(قوله) من وراء اكمة (قوله) ففتحها هي التل من حجروا وحدهم ذكرا هي الاستسقاء (قوله) فقال بعضهم كلوا
قد تقدم من عدة أوجه انهم اكلوا والظاهر انهم اكلوا ما اتاهم به ثم طرا عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن موهب في
الباب الذي يليه قلنا من لحمنا ثم قلنا ان اهل من لحمي ومن محرمون وصرح من ذلك رواية أبي حازم في الهبة بلفظ
ثم جئت به فوقعوا فيه يا كلون ثم انهم شكوا في أكلهم اياه وهم حرم وفي حديث أبي سعيد فخطبوا يشيرون منه ثم قالوا
رسول الله بين أظهرنا وكان تقدمهم فلحقوه فسالوه (قوله) وهو امامنا (فتح اوله (قوله) فقال كلوه حلال) كذا وقع
بخط المبتدأ وبين ذلك أبو عوانة فقال كلوه فهو حلال وفي رواية مسلم فقال هو حلال فكلوه (قوله) قال لنا عمرو
أي ابن دينار وصرح به أبو عوانة في روايته والقائل سفيان والغرض بذلك تأكيد ضبطه له وسامعه له من صالح وهو
ابن كيسان وقوله ههنا يعني مكة والحاصل ان صالح بن كيسان كان مدينا فقدم مكة فدل عمرو بن دينار أصحابه

(١) قوله زاد أبو عوانة في نسخة زاد أبو داود اه مصححه

باب لا يشتر الحُرْمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْخَلْلُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَثْمَانُ هُوَ ابْنُ مَوْهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجِبًا فَخَرَجُوا مَعَهُ فَصَرَفَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ فَقَالَ خُدُّوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقِيَ . فَخُدُّوا سَاحِلَ الْبَحْرِ . فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ فَبَيَّنَّا لَهُمْ سَبْرُونَ لِذِرَاوَا حُرْمٍ وَحَسْرَى

عليه ليسموا منه وقرات بخط بعض من تكلم على هذا الحديث مانصه في قول سفيان قال لنا عمر والى آخره اشكال فان سفيان روى ذلك عن صالح فكيف يقول له عمرو ولمن معه اذهبوا الى صالح فيحتمل انه قال ذلك تأكدا في تجديد سماع سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى ويؤخذ منه أن سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته انتهى وهو احتمال بعيد جدا وزعم ان عمرو بن دينار قال لهم ذلك حين قدم عليهم الكوفة قال وكأنه سمع سفيان يحدث به عن صالح فصدقه وأكده بما قال وقوله اذهبوا اليه أي الى صالح بالمدينة اه وهذا ابعدهن الاول وما سمعه سفيان من صالح الا بمكة ولم يقدم عمر والكوفة وانما قال ذلك لسفيان وبها بمكة وما حدث به سفيان لعلي الابد موت صالح وعمرو ومدة طويبة وأراد بقوله قال لنا عمر واذهبوا الى آخره كيفية عمله من صالح وانه بدلالة عمرو والله أعلم * (قوله باب لا يشتر الحرم الى الصيد لكي يصطاده الخلال) أشار المصنف الى تحريم ذلك ولم يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك وهي مسألة خلاف فاتفقوا كما تقدم على تحريم الإشارة الى الصيد ليصطاد وعلى سائر وجوه الدلالات على الحرم لكر قيده أبو حنيفة بما اذا لم يمكن الا صطياد بدونها واختلفوا في وجوب الجزاء على الحرم اذا دل الخلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أوعان عليه فقال الكوفيون وأحمد واسحق يضمن الحرم ذلك وقال مالك والثايني لا ضمان عليه كالأودل الخلال جلالا لاعلى قتل صيد في الحرم قالوا ولا حجة في حديث الباب لان السؤال عن الاغاة والاشارة انما وقع ليين لم هل يحل لهم اكله أو لا ولم يتعرض لذكر الجزاء واحتج الموفق بأنه قول علي وابن عباس ولا نعلم لها مخالفة من الصحابة واجيب بأنه اختلف فيه علي ابن عباس وفي ثبوته عن علي نظر ولان القائل اشهد بقتله باختياره مع انحصار الدال عنه فصار كمن دل محرما أو صاعدا على امرأة فوطئها فانه يأثم بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يخطئ بذلك (قوله حدتنا عثمان هو ابن موهب) بفتح الهاء وموهب جده وهو عثمان بن عبد الله التيمي مدني تابعي ثقة روى هنا عن تابعي أكبر منه قليلا (قوله خرج حاجا) قال الاسماعيلي هذا غلط فان القصة كانت في عمرة وأما الخروج الى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لاعلى ساحل البحر ولعل الراوي اراد خرج محرما فعرض عن الاحرام بالحج غلطا (قلت) لا غلط في ذلك بل هو من المجاز السائغ وأيضا فالحج في الاصل قصد البيت فكانه قال خرج قاصدا للبيت ولهذا يقال للعمرة الحج الاصغر ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر الملقب من أبي عوانة بلفظ خرج حاجا أو معتبرا أخرجه البيهقي فبين أن الشك فيه من أبي عوانة وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرة الحديدية وهذا هو المعتمد (قوله الاباقتادة) كذا للكشميني وغيره الأبوقتادة بالرفع ووقع بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه قال ابن مالك في التوضيح حق المستثنى بالامن كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده فالفرد نحو قوله تعالى الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو الا المتقين والمكمل نحو انما لتنجوم أجمعين الامرأة قدر ناتها لمن الفاربين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصر بين في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه فمن امثلة الثابت الخبر قول أبي قتادة احرموا كلهم الأبوقتادة لم يحرم فلا يخفى لكن وأبوقتادة فيبتدأ ولم يحرم خبره ونظيره من كتاب الله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الامر أنك انه مصيبيها ما أصابهم فانه لا يصح أن يجعل امرأته بدلا من أحد لانها لم تسر معهم فيتضمنها ضمير الخطابين وتكلف بعضهم بأنه وان لم يسر بها لكنها شعرت بالعذاب فتبعتهن ثم التفتت فهاكت قال وهذا على تقدير صحته لا يوجب دخولها في الخطابين ومن أمثلة المحذوف

سَهَّلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ فَصَحَّ مِنْهَا أَنَا مَا قَدَرْنَا مَا كَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا وَقَالُوا أَنَا كُلُّ لَحْمٍ صَيْدٍ وَمَنْ مَحْرُومُونَ
 فَصَلَّدَ مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَتَانِ فَلَمَّا أَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا أَحْرَمًا وَقَدْ كَانَ أَبُو
 قَتَادَةَ لَمْ يَحْرُمْ فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَحْشِي فَصَحَّلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ فَصَحَّرَ مِنْهَا أَنَا مَا قَدَرْنَا مَا كَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا ثُمَّ
 قُلْنَا أَنَا كُلُّ لَحْمٍ صَيْدٍ وَمَنْ مَحْرُومُونَ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا قَالَ أَمِنْكُمْ أَحَدًا أَمْرُهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ
 أَشَارَ إِلَيْهَا قَالُوا لَا قَالَ فَكَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا

الحبر قوله ﷺ كل احمي معاق الا الجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يماقون ومنه من كتاب الله تعالى قوله
 فشروا منه الا قليل منهم أي لكن قليل منهم لم يشربوا قال وللكوفيين في هذا الثاني مذهب آخر وهو ان يجعلوا
 إلا حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها اه وفي نسبة الكلام المذكور لابن ابي قتادة دون ابي قتادة نظر فان
 سياق الحديث ظاهر في ان قوله قول ابي قتادة حيث قال ان اباه اخبره ان رسول الله ﷺ خرج خاجا فخرجوا معه
 فصرق طائفة منهم فيهم أبو قتادة الى ان قال احمروا كلهم الا أبو قتادة وقول ابي قتادة فيهم أبو قتادة من باب التجريد
 وكذا قوله الا أبو قتادة ولا حاجة الى جعله من قول ابنه لانه يستلزم أن يكون الحديث مرسلًا ومن توجيه الرواية المذكورة
 وهي قوله الا أبو قتادة أن يكون على مذهب من يقول على بن ابي طالب (قوله حمل أبو قتادة على الحمر فقصرها انا) في
 هذا السياق زيادة على جمع الروايات لانها متفقة على افراد الحمار بالرؤية وأفادت هذه الرواية انه من جملة الحمر وان المقبول
 كان انا أي ابي فعل هذا في اطلاق الحمار عليها تجوز (قوله حملنا ما بقي من لحم الاتان) في رواية ابي حازم
 الآية للمصنف في الهبة فرحنا وخبأت العضد ممي وفيه معكم منه شيء فتأولته العضد فاكلها حتى ترقبها وله في
 الجهاد قال معنا رجله فاخذها فاكلها وفي رواية المطلب قدر فنتالك الذراع فاكل منها (قوله قال امنكم أحدا صره
 أن يحمل عليها او اشار اليها قالوا لا) وفي رواية مسلم هل منكم أحدا صره أو أشار اليه بشيء وله من طريق شعبة
 عن عثمان هل اشترتم أو اعتم أو اصطدتم ولا يبي عوانة من هذا الوجه أشترتم أو اصطدتم أو قتلتم (قوله قال فكلوا ما بقي
 من لحمها) صيغة الامر هنا للإباحة لا للوجوب لانها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب فوقت الصيغة
 على مقتضى السؤال ولما ذكر في هذه الرواية انه ﷺ أكل من لحمها وذكره في روايتي ابي حازم عن عبد الله بن ابي
 قتادة كما رآه ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن ابي قتادة غيره ووافقه صالح بن حسان عند أحمد وأبي
 داود الطيالسي وأبي عوانة ولفظه فقال كلوا وأطعموني وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه الا
 للمطلب عن سعيد بن منصور ووقع لنا من رواية أبي عبد وعطاء بن يسار وأبي صالح كاسياني في الصيد ومن رواية
 أبي سلمة بن عبد الرحمن عند أسحق ومن رواية عبادة بن تميم وسعد بن ابراهيم عند أحمد وشرطه عمر عن يحيى بن أبي
 كثير بزيادة مضادة لروايي ابي حازم كما أخرجه أسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره
 فذكرت شأنه لرسول الله ﷺ وقلت انما اصطدته لك فأمر أصحابه فاكلوه ولم يأكل منه حين اخبرته اني اصطدته له
 قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي شرطه هذه الزيادة معمر قال ابن خزيمة ان كانت هذه
 الزيادة محفوظة احتمل أن يكون ﷺ أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة انه اصطاده من أجله فلما علمه امتنع
 اه وفيه نظر لانه لو كان حراما ما أقر النبي ﷺ على الاكل منه الى ان علمه أبو قتادة بأنه صاده لاجله ويحتمل أن
 يكون ذلك لبيان الجواز فان الذي يحرم على المحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحم لا يدري اللحم
 صيد أولا فعمله على أصل الإباحة فاكله من لحمه لم يكن ذلك حراما على الآكل وعندى بعد ذلك فيه وقفة فان الروايات
 المتضعة ظاهرة في أن الذي تأخره العضد وانه ﷺ أكلها حتى ترقبها أي لم يبق منها الا العظم ووقع عند البخاري

باب إِذَا أَهْدَى لِلْحَرَمِ حِمَارًا وَحْشِيًّا حَيًّا لَمْ يَقْبَلْ حَدِيثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّعْبِ بْنِ
جَنَادَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ

في الهبة حتى نفدها أى فرغها فاشىء. بقى منها حينئذ حتى يأمر أصحابه باكله لكن رواية أبي عبد الآتية في الصيد
ابقي معكم شئ. منه قلت نعم قال كلوا فهو طعمة أطمعكموها الله فاشعر بأنه بقي منها غير العصد والله أعلم وسياق البحث
في حكم ما يبيده الحلال بالنسبة الى الحرم في الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى وفي حديث أبي قتادة من القوائد
ان تخى الحرم ان يقع من الحلال الصيد لياكل الحرم منه لا يقدر في احرامه وان الحلال اذا صاد لنفسه جاز للحرم
الاكل من صيده وهذا يقوى من حمل الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر على الاصطياد وفيه الاستيهاب من
من الاصطياد وقبول الهبدي من الصديق وقال عياض عندي ان النبي ﷺ طلب من أبي قتادة ذلك تطيبيا لقلب
من أكل منه بيان الجواز بالقول والتعلل لازالة الشبهة التي حصلت لهم وفيه تسمية القرس والحق المصنف به الحمار
فترجمه في الجهاد وقال ابن العربي قالوا تجوز التسمية لما لا يعقل وان كان لا يتفطن له ولا يجب اذا نودي مع ان
بعض الحيوانات ربما ادمن على ذلك بحيث يصير بميزاسمه اذا دعي به وفيه امساك نصيب الرفيق الغائب ممن
يهين احترامه أو ترجى بركنه أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسئلة بخصوصها وفيه تتريق الامام أصحابه للمصلحة
واستعمال الطليعة في الغزو وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام ممن
بلغه لانه يحتمل أن يكون وقع وليس فى الخبر ما ينفيه وفيه ان عقر الصيد ذكاته وجواز الاجتهاد فى زمن النبي
ﷺ قال بن العربي هو اجتهاد بالقرب من النبي ﷺ لافى حضرته وفيه العمل بما ادى اليه الاجتهاد ولو
تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يجب ذلك علينا وكان الآكل تملك باحصل الاباحة
والممتنع نظر الى الامر الطاريء وفيه الرجوع الى النص عند تعارض الادلة وركض القرس فى الاصطياد
والتصديق فى الاماكن الوعرة والاستعانة بالقارس وحمل الزاد فى السفر والرفق بالأصحاب والرفقاء فى السير واستعمال
الكناية فى الفعل كما تستعمل فى القول لانهم استعملوا الضحك فى موضع الاشارة لما اعتقدوه من ان الاشارة لا تحمل
وفيه جواز سوق القرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله واسيرشأوا وتزول المسافر وقت القائلة وفيه ذكر الحكم
مع الحكمة فى قوله انما هى طعمة أطمعكموها الله ﷻ تكلة لا يجوز للمحرم قتل الصيد الا انصال عليه فقتله دفعا
فيجوز ولا ضمان عليه والله أعلم * (قوله باب اذا اهدى) أى الحلال (المحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل) كذا
قيدته فى الترجمة بكونه حيا وفيه اشارة الى ان الرواية التي تدل على أنه كان مذبوحا موهمة وسأبين ما فى ذلك ان شاء الله
تعالى (قوله عن ابن شهاب الخ) لم يختلف على مالك فى سياقه معناه وانه من مسند الصعب الاما وقع فى موطن ابن
وهب فانه قال فى روايته عن ابن عباس ان الصعب بن جثامة اهدى فعله من مسند ابن عباس نبه على ذلك الدارقطني
فى الموطآت وكذا أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اهدى الصعب والمخنفون فى حديث مالك
الاول وسأيت للمصنف فى الهبة من طريق شعيب عن الزهري قال أخبرني عبدالله ان ابن عباس أخرجه انه سمع
الصعب وكان من أصحاب النبي ﷺ يخبرانه اهدى الصعب بفتح الصاد وسكون العين المهملتين بعدها موحدة
وأبوه جثامة بفتح الجيم وتنقيل المثناة وهوم بن ليث بن بكر بن عبدمناة بن كنانة وكان ابن أخت أبي سفيان
بن حرب أمه زينب بنت حرب ابن أمية وكان النسب ﷺ أخى بينه وبين عوف بن مالك (قوله حمارا وحشيا)
لم يختلف الرواة عن مالك فى ذلك وتابعه عامة الرواة عن الزهري وخالفه ابن عيينة عن الزهري فقال لحم حمار
وحش أخرجه مسلم لكن بين الحميدى صاحب سفيان انه كان يقول فى هذا الحديث حمار وحش ثم صار

يقول لحم حمار وحش فسدل على اضطرابه فيه وقد توبع على قوله لحم حمار وحش من أوجه فيها مقال منها ما أخرجه الطبراني من طريق عمرو بن دينار عن الزهري لكن اسناده ضعيف وقال اسحق في مسنده أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري فقال لحم حمار وقد خالاه خالد الواسطي عن محمد بن عمر فقال حمار وحش كلاكث وأخرجه الطبراني من طريق ابن اسحق عن الزهري فقال رجل حمار وحش وابن اسحق حسن الحديث الا أنه لا يصححه اذا خولف وبدل على وهم قال فيه عن الزهري ذلك ابن جريج قال قلت للزهري الحمار عقير قال لا أدري أخرجه ابن خزيمة وابن عوانة في صحيحهما وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر أن الذي أهده الصعب لحم حمار فأخرجه مسلم من طريق الحناك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أهدى الصعب الى النبي ﷺ رجل حمار وفي رواية عنده عجز حمار وحش يقطر دما وأخرجه أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سيد قال نارة حمار وحش ونارة شق حمار ويقوي ذلك ما أخرجه مسلم أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس قال قسمة زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس يستذكره كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى لرسول الله ﷺ وهو حرام قال اه دي له عضو من لحم صيد فرده وقال انا لا تأكله انا حرم وأخرجه أبو داود وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس انه قال يابز بن أرقم هل علمت ان رسول الله ﷺ فذكره وانفقت الروايات كلها على أنه رده عليه الامارواه ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب أهدى للنبي ﷺ عجز حمار وحش وهو بالجحفة فاكل منه وأكل القوم قال البيهقي ان كان هذا ممنوعا فلعله رد الحى وقبل اللحم قلت وفي هذا الجمع نظر لما بينته فان كانت الطرق كلها ممنوعة فلعله رده حيا ليكون صيدا لاجله ورد اللحم تارة لذلك وقيله تارة أخرى حيث علم انه لم يصد لاجله وقد قال الشافعي في الام ان كان الصعب أهدى له حمارا حيا فليس للحرم ان يذبح حمار وحش حى وان كان اهدى له الحما فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له ونقل الترمذي عن الشافعي انه رده لظنه انه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه ويحتمل أن يحمل القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه ﷺ من مكة ويؤيده انه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة وفي غيرها من الروايات بالابواء أو بودان وقال القرطبي يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بمحضرة النبي ﷺ فقدمه له فمن قال اهدى حمارا أراد بتمامه مذبوحا لاجيا ومن قال لحم حمار اراد ما قدمه للنبي ﷺ قال ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد بعضه مجازا قال ويحتمل انه اهداه له حيا فلما رده عليه ذكاه أو أنه بعضومه ظانا انه انما رده عليه ليعني يختص بمجملته فأعلمه بامتناعه أن يحكم الجزء من الصدى حكم الكل قال والجمع مهما أمكن أولي من توهم بعض الروايات وقال النووي ترجم البخاري يكون الحمار حيا وليس في سياق الحديث تصريح بذلك وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك وهو باطل لان الروايات التي ذكرها مسلم صريحة في انه مذبوح انتهى واذا تأملت ما تقدم لم يحسن اطلاقه بطلان التأويل المذكور ولا سيما في رواية الزهري التي هي عمدة هذا الباب وقد قال الشافعي في الام حديث مالك أن الصعب اهدى حمارا اثبت من حديث من روي انه اهدى لحم حمار وقال الترمذي روى بعض اصحاب الزهري في حديث الصعب لحم حمار وحش وهو غير محفوظ (قوله بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الواو وبالمدجل من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعدها مهملة قيل سمي الابواء لوبائه على القلب وقيل لان السيول تبوؤه أي تحله (قوله أو بودان) شك من الراوى وهو بفتح الواو وتشديد الدال وآخرها نون موضع بقرب الجحفة وقد سبق في حديث عمرو بن أمية انه كان بالجحفة وودان أقرب الي الجحفة من الابواء فان من الابواء الي الجحفة ثلاثون ميلا ومن وودان الي الجحفة ثمانية أميال وبالشك جزم اكثر الراوة وجزم

فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ إِنَّمَا لَمْ تَزِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ بِأَبٍ مَا يَمْتَلِكُ الْحُرْمُ مِنَ الدَّوَابِّ حَدِيثًا
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري يودان وجرم معمر وعبدالرحمن بن اسحق ومجدي بن عمرو وبالابواء والذي يظهر لي أن الشك فيه من ابن عباس لأن الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك أيضا (قوله فلما رأى ما في وجهه) في رواية شعيب فلما عرف في وجهي رده هديتي وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي فلما رأي ما في وجهه من الكراهية وكذا لابن خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة (قوله أنا لم زده) عليك في رواية شعيب وابن جريج ليس بنار عليك وفي رواية عبدالرحمن بن اسحق عن الزهري عند الطبراني أنا لم زده عليك كراهية له ولكننا حرم قال عياض ضبطناه في الروايات لم زده بفتح الدال وأبي ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا الصواب أنه بضم الدال لأن المضاعف من الجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها له ضمة الهاء بعدها قال وليس الفتح بظبط بل زده نعلب في الفصحى نعم تعقبوه عليه بأنه ضعيف وأوهم صنيعة أنه فصيح واجازوا أيضا الكسر وهو أضعف الأوجه (قلت) ووقع في رواية الكشميين بفتح الادغام لم زده بضم الاو ولي وسكون التانية ولا اشكال فيه (قوله الا أنا حرم) زاد صالح بن كيسان عند النسائي لأننا كل الصيد وفي رواية سعيد عن ابن عباس لولا أنا عمرمون لقبناه منك واستدل بهذا الحديث على تحريم الأكل من لحم الصيد على المحرم مطلقا لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على أنه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وأسحق لحديث الصعب هذا ولما أخرجه أبو داود وغيره من حديث علي أنه قال لناس من أشجع اتعلمون أن رسول الله ﷺ أهدى له رجل حمار وحش وهو محرم فأنى أن يأكله قالوا نعم لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضا من حديث طلحة أنه أهدى له لحم طير وهو محرم فوقف من أكله وقال أكلناه مع رسول الله ﷺ وحديث أبي قتادة المذكور في الباب قبله وحديث عمير بن سلمة أن الهزلي أهدى للنبي ﷺ ظبيا وهو محرم فأمره أبوبكر أن يقسمه بين الرفاق أخرجه مالك واصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجملة مطلقا قال الكوفيون وطائفة من السلف وجع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بان احاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرم وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لاجل المحرم قالوا والسبب في الاقتصار على الاحرام عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء اذا صيده الا اذا كان محرما فبين الشرط الاصلى وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه وقد بينه في الاحاديث الاخر ويؤيد هذا الجمع حديث جابر مرفوعا صيد البر لك حلال ما لم تصيده أو يصاد لك أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة (قلت) وقد تقدم أن عند النسائي من رواية صالح بن كيسان أنا حرم لأننا أكل الصيدين العلتين جميعا وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما صيد للمحرم قبل أحرامه يجوز له الأكل منه أو بعد أحرامه فلا وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لاجله من المحرمين فيمتنع عليه ولا يمتنع على محرم آخر وقال ابن المنير في الحاشية حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غير المحرم فيمكن أن يقال قوله فرده عليه لا يستلزم أنه اباحه أكله بل يجوز أن يكون امره بإرساله إن كان حيا وطرحه إن كان مذبوحا فان السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم بضده وتعقب بأنه وقت البيان قلوبهم بهزله الانتفاع به لم يرد عليه أصلا إذ لا اختصاص له به وفي حديث الصعب الحكم بالعلامة لقوله فلما رأي ما في وجهي وفيه جواز رد الهدية لعله وترجم له المصنف من رد الهدية لعله وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطيبا لقب الهدى وأن الهبة لا تدخل في الملك الا بالقبول وأن قدرته على تملكها لا تصيرها ملكا وأن علي المحرم أن يرسل ما في يده من الصيد الممتنع عليه اصطفاة * (قوله) باب ما يقتل المحرم من الدواب أي مما لا يجب عليه فيه الجزاء وذكر المصنف فيه ثلاثة احاديث الاول منها اختلف فيه

حَسَمٌ مِنَ الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْحَرَمِ فِي قَتْلَيْنِ جُنَاحٌ * وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ حَدَّثَنِي أَحَدِي نِسْوَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَقْتُلُ الْحَرَمُ حَدَّثَنَا أُصَيْبٌ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ حَفْصَةُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

على ابن عمر فسأفه المصنف على الاختلاف كما سأينته (قوله خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلين جناح) لذا أورده مختصراً وأحال به على طريق سالم وهو في الموطأ وتامه القراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور (قوله وعن عبد الله بن دينار) هو مطوف على الطريق الأولى وهو في الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد أورده المصنف في بدء الخلق عن القعني عن مالك وساق لفظه مثله سواء وكذا أخرجه مسلم من طريق اسمعيل ابن جعفر عن عبد الله بن دينار وأخرجه احمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال الحية بدل العقرب (قوله عن زيد بن جبير) هو الطائي الكوفي ليس له في الصحيح رواية عن غير ابن عمر ولا فيه الا هذا الحديث وآخر تقدم في المواقيت وقد خالف نافعاً وعبد الله بن دينار في ادخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي ﷺ في هذا الحديث ووافق سالم الا أن زيدا أهمها وسالما هما (قوله حدثني احدي نِسْوَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَقْتُلُ الْحَرَمُ) كذا ساق منه هذا القدر وأحال به على الطريق التي بعده وفيه إشارة منه الي تفسير المهمة فيه بانها المسماة في الرواية الاخرى فقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق ابني خليفة عن مسدد باسناد البخاري وحقه كرواية حفصة الا أن فيه تقدماً وتأخراً في بعض الاسماء وأخرجه مسلم عن ابن شيبان عن ابن عوانة فزاد فيه اشياء ولفظه سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقال حدثني احدي نِسْوَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ انه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحداة والقراب والحية قال وفي الصلاة أيضاً فلم يقل في اوله خمسا وزاد الحية وزاد في آخره ذكر الصلاة لئنه بذلك علي جواز قتل المذكورات في جميع الاحوال وسأذ كر البحث في ذلك ولم ارهما تال زيادة في غير هذه الطريق فقد أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية والاسماعيلي من طريق اسرائيل كلاهما عن زيد بن جبير ودوناه (قوله عن يونس) هو ابن زيد (قوله عن سالم) في رواية مسلم اخبرني سالم أخرجه عن حرمة عن ابن وهب (قوله قال عبد الله) في رواية مسلم قال لي عبد الله وفي رواية الاسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق ابراهيم بن المنذر عن ابن وهب (قوله قالت حفصة) في رواية الاسماعيلي عن حفصة وهذا والذي قبله قديم أن عبد الله بن عمر مسمع هذا الحديث من النبي ﷺ ولكن وقع في بعض طرق نافع عنه سمعت النبي ﷺ أخرجه مسلم من طريق بن جرير قال اخبرني نافع وقال مسلم بعده لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر سمعت الابن جرير وابنه محمد بن اسحق ثم ساقه من طريق ابن اسحق عن نافع كذلك فالظاهر ان ابن عمر سمعه من اخيه حفصة عن النبي ﷺ وسمعه أيضاً من النبي ﷺ بمحدثه حين سئل عنه فقد وقع عند احمد من طريق ابوي عن نافع عن ابن عمر قال نادي رجل ولاي عوانة في المستخرج من هذا الوجه ان اعرابياً نادى رسول الله ﷺ ماقتل من الدواب اذا حرمتا والظاهر ان المهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة ويحتمل أن تكون عائشة وقد رواها ابن عينة عن ابن شهاب فاسقط حفصة من الاسناد والصواب انباتها في رواية سالم والله أعلم الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى (قوله اخبرني يونس) هو ابن زيد أيضاً وظهر بهذا أن لابن وهب عنه عن الزهري في اسناد ابن سالم عن أبيه (١) قوله بالهامش أن رسول الله ﷺ قال مقوله محذوف وهو في مسلم وأنظر القسطلاني اه مصححه

تَمَسُّ مِنَ الدَّوَابِّ لِأَحْرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ الْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْفَأْرَةُ وَالْقُرْبُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي **ابْنُ وَهْبٍ** قَالَ أَخْبَرَنِي **يُونُسُ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ** عَنْ **عُرْوَةَ** عَنْ **عَائِشَةَ**
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ تَمَسُّ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ

عن حفصة وعروة عن عائشة وقد كان ابن عيينة ينسك طريق الزهري عن عروة قال الحميدي عن سفيان حدثنا والله الزهري
 عن سالم عن أبيه فقيل له أن معمر ابن وهب عن الزهري عن عروة عن عائشة فقال حدثنا والله الزهري لم يذكر عروة (قلت)
 وطريق معمر المشار إليها أوردها المصنف في بدء الخلق من طريق يزيد بن زريع عن عروة وأما النسائي من طريق
 عبد الرزاق قال عبد الرزاق ذكر بعض أصحابنا أن معمرًا كان يذكره عن الزهري عن سالم عن أبيه وعن عروة عن
 عائشة وطريق الزهري عن عروة (١) رواها أيضًا سعيد بن أنس عن حمزة عند أحمد وأبان بن صالح عند النسائي ومن حفظ
 حجة على من لم يحفظ وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة أيضًا مسلم (قوله خمس) التقييد بالخمس وإن كان
 مفهوماً اختصاص المذكورات بذلك ولكنه مفهوم عددي وليس بحجة عند الأكثر وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون
 قاله ﷺ أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بالنظر بعرف بعض
 طرقها بلفظ ست فاما طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق القاسم عنها فاسقط العقرب وأما طريق ست فأخرجها أبو عوانة
 في المستخرج من طريق الحارث بن عروة عن هشام عن أبيه عنها فإثباتها وزاد الحية ويشدها لطريق شيان التي تقدمت من عند
 مسلم وإن كانت خالية عن العدد وأغرب عياض فقال وفي غير كتاب مسلم ذكر الأفعى فصارت سبعا وتعقب بان الأفعى
 داخلة في مسمى الحية والحديث الذي ذكرت فيه أخرجها أبو عوانة في المستخرج من طريق ابن عون عن نافع في آخر
 حديث الباب قال قلت لنافع فالأفعى قال ومن يشك في الأفعى اه وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود نحو رواية
 شيان وزاد السبع العاري فصارت سبعا وفي حديث أبي هريرة عند أبي خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والخنزير من تفسير الراوي للكلب
 المشهورة فتصير بهذا الاعتبار تسعا لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والخنزير من تفسير الراوي للكلب
 العقور ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب
 عن النبي ﷺ قال يقتل الحرم الحية والذئب ورجاله فمات وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن
 عمر قال أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للمحرم وحجاج ضعيف وخالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه
 ابن أبي شيبة فهذا جميع ما وقعت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة ولا يخلو شيء من ذلك ممن مقال وأنه
 أعم (قوله من الدواب) يشدد بالموحدة جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها لقوله تعالى وما من دابة
 في الأرض إلا طائر يطير بجناحيه الآية وهذا الحديث يرد عليه فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحداة ويدل على
 دخول الطير أيضاً عموم قوله تعالى وما من دابة في الأرض إلا على الله زكواها وقوله تعالى وكان من دابة لا تحمل زكواها الآية
 وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صنعة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرّد الطير بذكره وقد تصرف أهل العرف
 في الدابة فمنهم من يخصصها بالبحار ومنهم من يخصصها بالفرس وقائدة ذلك تظهر في الحلف (قوله كلهن فاسق يقتلن) قيل فاسق
 صفة لكل وفي يقتلن ضمير راجع إلى معنى كل ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه كلها فاسق وفي رواية معمر التي في بدء
 الخلق خمس فواسق قال النووي هو باضافة خمس لا بتوينه وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني
 فإنه قال رواية الاضافة تشعر بالتخصيص فيحذف غيرها في الحكم من طريق المفهوم ورواية التوین تقتضي وصف
 الخمس بالفاسق من جهة المعنى فيشعر بان الحكم المراد على ذلك وهو القتل معالج بما جعل وصفها وهو الفاسق فيدخل فيه
 كل فاسق من الدواب ويؤيده رواية يونس التي في حديث الباب قال النووي وغيره تسمية هذه الخمس فواسق تسمية

(١) قوله رواها أيضا سعيد بن أنس عن حمزة اه مصححه

يَتَلْتَمُونَ فِي الْحَرَمِ الْعَرَبِ

صحيحة جارية على وفق اللفظة فان أصل الفسق لغة الخمر ووجه منه فسقت الرطبة اذا خرجت عن قشرها وقوله تعالي فسق
 عن امره به اي خرج وسمى الرجل فاسقا غر وجهه عن طاعة ربه فهو خمر وج خصوص وزعم ابن الاعراب انه لا يعرف
 في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق يعني بالغي الشرعي وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقيل لغر وجها
 عن حكم غيره هامن الحيوان في تحريم قتله وقيل في حل أكله لقوله تعالي أو فسقا أهل لغير الله به وقوله ولا تأكلوا مما لم يذكر
 اسم الله عليه وانه فسق وقيل لغر وجها عن حكم غيرها بالابذاه والافساد وعدم الانتفاع ومن ثم اختلف أهل الفتوى
 فمن قال بالاول الحق بالخمس كل ما جاز قتله للحلال في الحرم وفي الحل ومن قال بالثاني الحق ملا يؤكل الامنهبي عن قتله
 وهذا قد يجمع الاول ومن قال بالثالث يخص اللاحق بما يحصل منه الا فساد ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه
 قيل له قيل للفارة فوسقة فقال لان النبي ﷺ استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت فهذا بوى الي أن سب
 تسمية الخمس بذلك لكون فظها يشبه فعل الفساق وهو يرجع القول الاخير والله أعلم (قوله يقتلن في الحرم) تقدم في
 رواية تافع بفظ ليس على الحرم في قتلن جناح وعرف بذلك أن لا اثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز
 ذلك الحلال وفي الحل من باب الاولي وقد وقع ذكر الحل صريحاً عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ
 يقتل في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الاحرام فهو الجواز اولى ثم انه ليس في نفي الجناح
 وكذا المخرج في طريق سالم دلالة على ارجحية الفصل على الترك لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلفظ أمر وكذا
 في طريق معمر ولا يبي عوانة من طريق ابن عمير عن هشام عن أبيه بلفظ يقتل الحرم وظاهر الامر الوجوب ويحتمل الندب
 والاباحه وروى الزائر من طريق ابراهيم قال بينا رسول الله ﷺ في صلانه اذ ضرب شيا فاذ اى عقرب فقتلها وأمر
 يقتل العقرب والحية والثأرة الحدأة للمحرم لكن هذا الامر وزد بعد الحظر لعموم نهبي الحرم عن القتل فلا يكون
 للوجوب والندب ويؤيد ذلك رواية الليث عن نافع بلفظ اذن أخرجه مسلم والنسائي عن قتبية عنه لكن لم يسق مسلم
 لفظه وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره خمس قتلن حلال للمحرم (قوله الغراب) زاد في رواية سعيد بن المسيب
 عن عائشة عند مسلم الأبقع وهو الذي في ظهره أو بطنه يابض وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر
 وغيره ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره وهو قضية حمل المطلق على المقيد وأجاب ابن بطال بان هذه الزيادة لا تصح
 لانها من رواية ثمانية عن سعيد وهو مدلس وقد شد بذلك وقال ابن عبد البر لا تثبت هذه الزيادة وقال ابن قدامة الروايات
 المطلقة أصح وفي جميع هذا التعليل نظر أماد عوى التدليس فردودة بان شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين الا ما هو مسموع
 لهم وهذا من رواية شعبة بل صرح النسائي في روايته من طريق النضر بن شميل عن شعبة بسام قتادة وأما في الثبوت فردود
 باخراج مسلم وأما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا ثم قال ابن قدامة
 يتحقق بالأبقع مشاركة في الابداء وتحريم الاكل وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك
 ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ واقتوا بجواز اكله فبق ماعداه من الغراب ملتصقا بالأبقع ومنها العذاف على
 الصحيح في الروضة بخلاف تصحيح الرافي وسمى ابن قدامة العذاف غراب البين والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع
 قيل سمي غراب البين لانه بان عن نوح لما ارسله من السفينة ليكشف خبير الارض فلقى جيفة فوقع عليها ولم يرجع الي
 نوح وكان أهل الجاهلية يتشاءمون به فكانوا اذا نعب مرتين قالوا آذن بشر واذا نعب ثلاثا قالوا آذن بخير فابطل
 الاسلام ذلك وكان ابن عباس اذا سمع الغراب قال اللهم لا طير الاطيرك ولا خير الاخيرك ولا اله غيرك وقال صاحب
 الهداية المراد بالغراب في الحديث العذاف والأبقع لانها ما كان الحيف وأما غراب الزرع فلا وكذا استثناءه ابن
 قدامة وما أظن فيه خلافا وعليه يحمل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي داود ان صح حيث قال فيه ويرى الغراب

والهدأ والعقرب والفأرة والكلب العقور **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال

ولا يقتله وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي ومجاهد قال ابن المنذر أباخ كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الاحرام الاماجع عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال ان ادماه فعليه الجزاء وقال الخطابي لم يباح أحد عطاء على هذا انتهى ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع وعند المالكية اختلاف آخر في الغراب والحدأة هل يقيد جواز قتلها بأن يبتدئ بالاذى وهل يختص ذلك بكبارها والمشهور عنهم كما قال ابن شاس لافرق وفاقا للجمهور ومن أنواع الغراب الاعصم وهو الذي في رجله أوفى جناحيه أو بطنه يياض أو حمرة وله ذكر في قصة حفر عبدالمطلب لزوم وحكمه حكم الابقع ومنها العقق وهو قدر الحمامة على شكل الغراب قيل سمي بذلك لانه يعق فراخه فيتركها بلاطم وهذا يظهر أنه نوع من الغراب والعرب تتشاهم به أيضا ووقع في فتاوى قاضيخان الحنفى من خرج لسفر فسمع صوت العقق فربح كفرو حكمه حكم الابقع على الصحيح وقيل حكم غراب الزرع وقال احمد أن كل الجيف والافلاس به (قوله والحدأة) بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها همزة غير مدوحى صاحب الحكم المذنبه ندروا ووقع في رواية الكشيبي في حديث عائشة الحدأة بزيادة هاء بلفظ الواحدة وليست للتأنيث بل هي كالهافى التمرة وحكى الازهرى فيها حدوة بو او بدل الهمزة وسيأتي في بدءه الملق من حديثها بلفظ الحديا بضم أوله وتشديد التحتانية مقصور ومثله سلم في رواية هشام بن عروة عن أبيه قال قال قاسم بن ثابت الوجه فيه الهمزة وكأنه سهل ثم ادغم وقيل هي لغة حجازية وغيره يقول حدية وقد تقدم ذكرها في الكلام على الغراب ومن خواص الحدأة انها تنقف في الطيران ويقال انها لا تختطف الا من جهة اليمين وقد مضى لها ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح **تنبه** ليتبس بالحدأة الحدأة بفتح أوله فاس له راسان (قوله والعقرب) هذا اللفظ للذكر والانثى وقد يقال عقربة وعقرباء وليس منها العقربان بل هي دويرة طويلة كثيرة القوام قال صاحب المحكم ويقال ان عينها في ظهرها وانها لا تضرب ميتا ولانها ما حتى يتحرك ويقال لدغته العقرب بالعين المعجمة ولسمته بالملمتين وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن جمعها والذي يظهر لي انه **صلى الله عليه وسلم** نبه باحداها على الاخرى عند الاقتصار وبين حكمها معا حيث جمع قال ابن المنذر لانهم اختلفوا في جواز قتل العقرب وقال نافع لما قيل له فالحية قال لا يختلف فيها وفي رواية ومن يشك فيها وتعبه ابن عبدالبر بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شعبة أنه سأل الحكم وحادا فقال لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب قال ومن حجبتهما أنهما من هوام الارض فيلزم من اباح قتلها مثل ذلك في سائر الهوام وهذا اعتلال لامعني له نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تمكن من الاذى (قوله والفأرة) بهمزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم الا ما حكي عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم اخرجها ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد بن زيد قال ما ذكرنا هذا القول ما كان بالكوفة الخشن ردا للامان من ابراهيم النخعي لقلة ماسع منها ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي لكثرة ماسع ونقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الاذى والفأرة أنواع منها الجرد بالجيم بوزن عمرو والخلد بضم المعجمة وسكون اللام وفأرة الابل وفأرة المسك وفأرة القيط وحكمها في تحريم الاكل وجواز القتل سواء وسيأتي في الادب اطلاق التوسقة عليهما من حديث جابر وتقدم سبب تسميتها بذلك من حديث أنى سعيد وقيل انما سميت بذلك لانها قطعت حبال سفينة نوح والله أعلم (قوله والكلب العقور) الكلب معروف والانثى كلبه والجمع كلب وكلاب وكليب بالفتح كأبيدوعباد وعبيدوفي الكلب بهيمية وسبعة كأنه مركب وفيه منافع للحراسة والصيد كما سيأتي في بابيه وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول الصلح ما ليس لغيره وقيل أن أول من اتخذ للحراسة نوح عليه السلام وقد سبق في البحث في نجاسته في كتاب الطهارة ويأتي في بدءه الملق بجملة من

حصا هو اختلف العلماء في المراد به هنا وهل لوصفه يكونه عقورا مفهوما أو لا تروى سعيد بن منصور باسناد حسن
 عن أبي هريرة قال قال الكلب العقور الاسد وعن سفيان بن عيينة عن زيد بن اسلم انهم سألوه عن الكلب العقور فقال وای كلب اعقر
 من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم
 مثل الاسد والنمر والثهد والذئب هو العقور وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد
 بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب واحتج أبو عبيد للجمهور بقوله **وَاللَّهُ** اللهم سلط
 عليه كيلا من كلاك فقتله الاسد وهو حديث حسن أخرجه الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه واحتج
 بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكيين فاشتقها من اسم الكلب فلها قيل لكل جراح عقور واحتج الطحاوي
 للحنفية بان العلماء اتفقوا على تحريم قتل البازي والصقر وهما من سباع الطير فدل ذلك على اختصاص الصحرى بالتحريم بالقراب
 والحدأة وكذلك يخص الصحرى بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب وتعقب برد الاتفاق فان مخالفتهم أجازوا قتل كل
 ما عداوا قرس فيدخل فيه الصقر وغيره بل معظمهم قال يلتحق بالخنس كل ما نهي عن أكله الامامية عن قتله واختلف
 العلماء في غير العقور مما لم يؤمر باقتنائه فصرح بصحرى قتله القاضيان حسين والموردى وغيرها ووقع في الام للشافعي
 الجواز واختلف كلام النووي فقال في البيع من شرح المذهب لا خلاف بين أصحابنا في أنه يحترم لا يجوز قتله وقال في
 التيمم والنصب أنه غير محترم وقال في الحج يكره قتله كراهة تنزيه وهذا اختلاف شديد وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي
 وتبعه في الروضة وزادها كراهة تنزيه والله أعلم وذهب الجمهور كما تقدم الى الحاق غير الخنس به في هذا الحكم الا انهم
 اختلفوا في المعنى فقيل لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ هذا قضية مذهب مالك وقيل لكونها مما لا يؤكل فعلى هذا
 كمن يجوز قتله لا فدية على الحرم فيه وهذا قضية مذهب الشافعي وقد قسم هو وأصحابه الحيوان بالنسبة للمحرم الى
 ثلاثة أقسام قسم يستحب كالخنس وما في معناها ما يؤذى وقسم يجوز كسائر ما لا يؤكل لحمه وهو قسمان ما يحصل منه
 نفع وضرر فيباح ما فيه من منفعة الاضطهاد ولا يكره ما فيه من العدوان وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره قتله ولا
 يحرم والقسم الثالث ما يباح أكله ونهي عن قتله فلا يجوز قتيه الجزاء اذا قتله المحرم وخالف الحنفية فاقصروا على الخنس
 الا انهم اختلفوا بها الحية ثبوت الخمر والذئب لما شاركته للكلب في الكلبية والحقوا بذلك من ابتداء بالعدوان والاذى من
 غيرهما وتعقب بظهور المعنى في الخنس وهو الاذى الطبيعي والعدوان المركب والمعنى اذا ظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم
 الى كل ما وجد فيه ذلك المعنى كما وافقوا عليه في مسائل الربا قال ابن دقيق العيد والتعدية بمعنى الاذى الى كل مؤذ قوي
 بالاضافة الى تصرف أهل القياس فانه ظاهر من جهة الايمان بالتعليل بالنسق وقال غيره هو راجع الى تفسير الفسق فمن فسره بأنه
 الخروج عن بقية الحيوان بالاذى علل به ومن قال بجواز القتل وتحريم الاكل علل به وقال من علل بالاذى انواع
 الاذى مختلفة وكأنه به بالمعرب على ما يشاركها في الاذى باللسع ونحوه من ذوات السموم كالحية والزنبور وبالقارة
 على ما يشاركها في الاذى بالنقب والقرص كأن عرس وبالقراب والحدأة على ما يشاركها بالاخطاف كالصقر والكلب
 العقور على ما يشاركه في الاذى بالعدوان والعقر كالأسد والقهيد وقال من علل بصحرى الاما كل وجواز القتل انما اقتصر
 على الخنس لكثرة ملاسستها للناس بحيث يعم اذاها والتخصيص بالغلبة لا مفهوما **﴿** نكلة **﴾** نقل الرافعي عن الامام
 ان هذه النوازل ما لا يكمل فيها احد ولا اختصاص ولا يجب ردها على صاحبها وبذلك مثل ذلك في غير الخنس مما يلتحق
 به في المعنى فليتاامل واستدل به على جواز قتل من لجأ الى الحرم ممن وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء
 معلن بالفسق والقاتل فسق فيقتل بل هو أولى لان فسق المذكورات طبيعي والمكثف اذا ارتكب الفسق هاتك الحرمه
 تفنيو أولى باقامة مقتضى الفسق عليه واشار ابن دقيق العيد الى انه بحث قابل للتراع وسيأتي بسط القول فيه في

حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارِ بَيْحَى إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْمُرْسَلَاتُ وَإِنَّهُ لَيَتَلَوُهَا وَإِنِّي لَأَتَلَقُهَا مِنْ فِيهِ وَإِنْ فَاهُ لَرَطْبَةٌ بِهَا إِذْ وَثِقَتْ عَلَيْنَا حَيْثُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَتَلَوْهَا فَأَبْتَدَرْنَاهَا فَذَهَبَتْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَيْتُ شَرْكُكُمْ كَمَا وَقَيْتُمْ شَرْهَهَا

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَةَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْوَزْعِ فَوَيْسِقُ وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمْرًا يَقْتُلُهُ **بَابٌ** لَا يَبْغُضُ شَجَرَ الْحَرَمِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَبْغُضُ شَوْكُهُ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَدِينِيِّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ

الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى (الحديث الثالث) حديث ابن مسعود (قوله حديثي ابراهيم) هو ابن يزيد النخعي والاسود هو النخعي خاله وعبدالله هو ابن مسعود وقد اختلف على الاعمش في اسناد هذا الحديث كما سيأتي بيانه في بدء الخلق (قوله في غار بئحى) وقع عند الاسماعيلي من طريق ابن خنيس عن حفص بن غياث ان ذلك كان ليلة عرفة وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للحرم كادل قوله بئحى ان ذلك كان في الحرم وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث عبد الله ما يدل على انه امر بقتل الحية في حال الاحرام لاحتمال ان يكون ذلك بعد طواف الاضحية وقد رواه مسلم وابن خزيمة واللفظ له عن أبي كريب عن حفص بن غياث مختصرا ولفظه ان النبي ﷺ امر محرما بقتل حية في الحرم بئحى ووقع في رواية أبي الوقت عقب حديث الباب قال ابو عبدالله وهو المصنف انما اردنا بهذا ان مني من الحرم وانهم لم يروا بقتل الحية يعني فيه بأسا ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب وعمله عقب حديث ابن مسعود (قوله رطبة) أي لم يجف ريقه بها (قوله كما وقيت شرها) بالنصب لانه مفعول ثان وكذلك قوله وقيت شرككم اي ان الله سلمها منكم كما سلمكم منها وهو من مجاز المقابلة قال ابن المنذر اجمع من يحفظ عنه من أهل العلم على ان للحرم قتل الحية وتعقب بما تقدم عن الحكم وجماد وما عندنا ما لكي من استثناء ما صغر منها بحيث لا يمكن من الاذي * الحديث الرابع (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (قوله قال الوزع فويسق) اللام بمعنى عن والمعنى انه سباه فويسقا وهو تصغير تحقير مبالغة في الذم (قوله ولم أسمع امر يقتله) هو مقول عن عائشة والضمير للنبي ﷺ وقضية تسميته اياه فويسقان يكون قتله مباحا وكونها لم تسمع له لا يدل على منع ذلك فقد سمع غيرها كما سيأتي في بدء الخلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره وقتل ابن عبد البر الاتفاق على جواز قتله في الحل والحرم لكن نقل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك لا يقتل الحرم الوزع زاد ابن القاسم وان قتله يتصدق لانه ليس من الخمس المأمور بقتلها وروى ابن أبي شيبة ان عطاء سئل عن قتل الوزع في الحرم فقال اذا ذاك فلا بأس بقتله وهذا يفهم توقف قتله على اذاه * (قوله باب لا يبغض شجر الحرم) بضم أوله وفتح الضاد المعجمة أي لا يقطع (قوله وقال ابن عباس عن النبي ﷺ لا يبغض شوكه) سيأتي موصولا بعد باب ويأتي البحث فيه هناك (قوله عن سعيد) في رواية عبدالله بن يوسف عن الليث حدثني سعيد كما تقدم في العلم (قوله عن أبي شريح العدوي) كذا وقع هنا وفيه نظر لانه خزاعي من بني كعب بن ربيعة بن لحي بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبي ايضا وليس هو من بني عدى لاعدى قريش ولا عدى مصر فلهذا كان حليفا لبني عدى بن كعب من قريش وقيل في خزاعة بطن يقال لهم بنو عدى وقد وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد سمعت ابا شريح أخرجه احمد واختلف في اسمه فالشهور انه خويلد بن عمرو وقيل ابن صخر وقيل هاني بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو بن خويلد وقيل مطر اسلم قبل الفتح وحمل بعض الوية قوموه وسكن المدينة وماتها سنة ثمان وستين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين

لعمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة أئذ نزل إليها الأمير أهدئك قولاً قام به رسول الله ﷺ
 لعمرو بن سعيد يوم الفتح فسميته أذناي . ووعاه قلبي . وأبصرته عيناي حين تكلمت به . فإنه حمد الله وأثنى
 عليه . ثم قال

آخرين (قوله لعمرو بن سعيد) أي ابن أبي العاص بن سعيد بن أمية المعروف بالاشدق وقد تقدم ذلك
 مع شرح بعض الحديث في باب تبليغ العلم من كتاب العلم ووقع عند أحمد من طريق ابن اسحق عن سعيد المقبري
 زيادة في أوله توضح المقصود وهي لما بعث عمرو بن سعيد إلى مكة بعته لغز وابن الزبير أتاه أبو شريح فكلمه وأخبره
 بما سمع من رسول الله ﷺ ثم خرج إلى نادي قومه فجلس فيه فقامت إليه خراعة معه فحدث قومه قال قلت له
 يا هذا أنا كأمع رسول الله ﷺ حين افتتح مكة فلما كان الغد من يوم الفتح عدت خراعة على رجل من هذيل
 قتلوه وهو مشرك فقام فينا رسول الله ﷺ خطيباً فذكر الحديث وأخرج أحمد أيضاً من طريق الزهري عن مسلم
 ابن يزيد القتيبي عن أبي شريح الخزازي أنه سمعه يقول أذن لنا رسول الله ﷺ يوم الفتح في قتال بني بكر حتى أصبنا
 منهم ثاراً وهو مكة ثم أمر رسول الله ﷺ بوضع السيف فلقى القدر رهط منا رجلاً من هذيل في الحرم يريد رسول
 الله ﷺ وقد كان وترهم في الجاهلية وكانوا يطلبونه فقتلوه فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ غضب غضباً شديداً
 ما رأته غضب غضباً شديداً منه فلما صلى قام فإني على الله عما هو أهلهم ثم قال ما بعد فان الله حرم مكة انتهى وقد
 ذكر أبو حريرة في حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام عليها في باب كتابة العلم من كتاب العلم وذكرنا أن عمرو
 ابن سعيد كان أميراً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية وأنه جهز إلى مكة جيشاً لغز وعبد الله بن الزبير بمكة وقد ذكر
 الطبري القصة عن مشايخه فقالوا كان يقوم عمرو بن سعيد واليا على المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذي القعدة
 ستة ستين وقيل قديماً في رمضان منها وهي السنة التي ولي فيها يزيد الخلافة فامتنع ابن الزبير من بيعته وأقام بمكة فجهز
 إليه عمرو بن سعيد جيشاً وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معاً دياراً لآخيه عبد الله وكان عمرو بن سعيد قد ولاه شرطته
 ثم أرسله إلى قتال أخيه فجاه مروان التي عمرو بن سعيد فيها فامتنع وجاء أبو شريح فذكر القصة فلما نزل الجيش ذا
 طوى خرج إليهم جماعة من أهل مكة فزموهم وأسر عمرو بن الزبير فسجنه أخوه بسجن عارم وكان عمرو بن الزبير
 قد ضرب جماعة من أهل المدينة ممن اتهم بالميل إلى أخيه فأقادم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب (تنبية)
 ووقع في الشيرة لابن اسحق ومغازي الواقدي أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبي شريح وبين عمرو بن الزبير فان
 كان محفوظاً احتمل أن يكون أبو شريح راجع الباعث والمبعوث والله اعلم (قوله وهو يبعث البعوث) هي جمع بعث
 بمعنى بعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المحضر للقتال (قوله أئذ نزل) أصله أئذ نزل بهمزتين فقلبت
 الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (قوله أيها الأمير) الأصل فيه يا أيها الأمير فحذف حرف النداء ويستفاد
 منه حسن اللطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبولهم النصيحة وإن السلطان لا يخاطب إلا بعد استئذانه ولا
 سيما إذا كان في أمر يجترس به عليه فترك ذلك والعظيمة قد يكون سبباً لآثارة نفسه ومعاندة من يخاطبه وسبباً
 في الحدود قول والد العسيف وأئذ نزل (قوله قام به) صفة للقول والمقول هو حمد الله تعالى إلى آخره وقوله
 اللذ بالنصب أي ثاني يوم الفتح وقد تقدم بيانه (قوله سمعته أذناي) في إشارة إلى بيان حفظه له من جميع
 الوجوه فقوله سمعته أي جعلته عنه بغير واسطة وذكر الأذنين للتأكيد ووعاه قلبي تحقيق لهمه وتبنته وقوله
 وأبصرته عيناي زيادة في تحقيق ذلك وإن سماعه منه ليس اعتماداً على الصوت فقط بل مع المشاهدة وقوله حين
 تكلم به أي بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبي أن العقل محل القلب (قوله أنه حمد الله) هو بيان لقوله تكلم
 ويؤخذ منه استحباب التناه بين يدي تعليم العلم وتبيين الأحكام والمخاطبة في الأمور المهمة وقد تقدم من رواية ابن اسحق

إِنْ مَكَّ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يَوْمَئِذٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ سَفَكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَمُذَّ بِهَا شَجْرَةً فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا لَهُ إِنَّ اللَّهَ أَدْرَكَ رَسُولَهُ ﷺ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ

انه قال فيها ما بعد (قوله ان الله حرم مكة) أي حرم بصر بمها وقضاه وظاهره ان حكم الله تعالى في مكة ان لا يقتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يعرض له وهو احد أقوال المفسرين في قوله تعالى ومن دخله كان آمنا وقوله أولم يروا أنا جعلنا حراما وانا وسياتي بعد باب في حديث ابن عباس بلفظ هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض ولا معارضة بين هذا وبين قوله الآتي في الجهاد وغيره من حديث أنس أن ابراهيم حرم مكة لان المعنى أن ابراهيم حرم مكة باسم الله تعالى لاجتهاده لو أن الله قضي يوم خلق السموات والارض أن ابراهيم سيحرم مكة أو المعنى أن ابراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله حراما وأول من أظهره بعد الطوفان وقال القرطبي معناه ان الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لاحد ولا لاحد فيه مدخل قال ولاجل هذا اكد المعنى بقوله ولم يحرمها الناس والمراد بقوله ولم يحرمها الناس أن تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه أو المراد انها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعني في الجاهلية كما حرموا أشياء من عند انفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركه وقيل معناه أن حرمتها مستمرة من أول الخلق وليس مما اخصت به شريعة النبي ﷺ (قوله فلا يحل اكل) فيه تنبيه على الامتثال لان من آمن بالله لزمته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوفا الحساب عليه وقد تعلق به من قال ان الكفار غير مخاطبين بفرع الشريعة والصحيح عند الأكثر خلافه وجوابهم بان المؤمن هو الذي يتقاد للاحكام ويتجزع عن المحرمات فجعل الكلام معه وليس فيه نفي غيره وقال ابن دقيق العيد الذي أراه انه من خطاب التهييج نحو قوله تعالى وعلى الله فوكلوا ان كنتم مؤمنين فالعنى ان استحلال هذا المنهى عنه لا يلبق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافيه فهذا هو المقتضى لتذكر هذا الوصف ولوقيل لا يحل لاحد مطلقا لم يحصل منه هذا الغرض وان افاد التحريم (قوله وان يسفك بهادما) تقدم ضبطه في العلم واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة وسياتي البحث فيه بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس (قوله ولا يمضد بها شجرة) أي لا يقطع قال ابن الجوزي أصحاب الحديث يقولون بعضد بضم الضاد وقال لنا ابن الحشاب هو بكسرهما والمضد بكسر أوله الآلة التي يقطع بها قال الخليل المعضد الممتن من السيوف في قطع الشجر وقال الطبري أصله من عضد الرجل اذا أصابه بسوء في عضده ووقع في رواية لعمر بن شبة بلفظ لا يمضد بالخاء المعجمة بدل العين المهملة وهو راجع الى معناه فان أصل الخضد الكسر ويستعمل في القطع قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما بينته الله تعالى من غير صنع آدمي فاما ما بنيت بمعالجة آدمي فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لاجزاء فيه بل يأثم وقال عطاء يستغفر وقال أبو حنيفة يؤخذ بقيمته هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرعة وفيما دونها شاة واحتج الطبري بالقياس على جزاء الصيد وتعبه ابن القصار بانه كان يلزمه أن يجعل الجزاء على الحرم اذا قطع شيئا من شجر الحبل ولا قائل به وقال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا أن الشافعي أجاز قطع السواك من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان لا يضرها ولا يهلكها وهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فاشبهه الفواسق ومنعه الجمهور كسياتي في حديث ابن عباس بعد باب بلفظ ولا بعضد شوكه وصححه النووي من الشافعية واجابوا بان القياس المذكور في مقابلة النص فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كذلك ولقيام الفارق أيضا فان الفواسق المذكورة تقصد بالاذي بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالاتفاق بما انكسر من الاغصان واقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد ولا تعلم فيه خلافا (قوله فان أحد) هو فاعل

وَأَمَّا أَذْنِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَقَدْ حَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ . وَتَبْلُغُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ . قَبِيلٌ
 لَا بِي شَرْحٍ مَا قَلَّ لَكَ عَمْرٍو قَالَ أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا بَشْرٍ لِمَ إِنَّ الْحَرَّمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًا يَدِهِ .
 وَلَا فَارًا يَحْرَبُ خُرْبَةً بَلِيَّةً

بصل مضمرة يضره ما بعد موثوقه ترخص مشتق من الرخصة وفي رواية ابن أبي ذئب عند أحمد كان ترخص مترخص
 فقال احلت لرسول الله ﷺ فان الله أحلها لي ولم يحلها للناس وفي مرسل عطاء بن يزيد عند سعيد بن منصور
 فلا يست في أحد فيقول قتل فيها رسول الله ﷺ (قوله وانما اذن لي) فتح أوله والفاعل الله و يروى بضمه على
 البناء للمفعول (قوله ساعة من نهار) تخدم في العلم ان مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر ولفظ الحديث
 عند أحمد من طريق عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده لمناصحت مكة قال كفوا السلاح الاخرعة عن بني بكر فاذا
 لم حتى صل العصر ثم قال كفوا السلاح فقتل رجل من خزاعة رجلا من بني بكر من غدي بالزدلفة فقتله فبلغ ذلك
 رسول الله ﷺ فقام خطيبا فقتل وراجه مسندا ظهره الى الكعبة فذكر الحديث ويستفاد منه ان قتل من اذن
 النبي ﷺ في قتلهم كابن خطل وقع في الوقت الذي أبيض للنبي ﷺ فيه القتال خلافا لمن حمل قوله ساعة من
 النهار على ظاهره فاتحناج الى الجواب عن قصة ابن خطل (قوله وقد عادت حرمتها) أي الحكم الذي في مقابلة اباحة
 القتال للمساعدة من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر وقد بين غايه في رواية ابن أبي ذئب المذكورة
 بقوله ثم يحرام الى يوم القيامة وكذا في حديث ابن عباس الآتي بعد باب بقوله فهي حرام بحرمه الله الى يوم القيامة
 (قوله طليخ الشاهد الغائب) قال ابن جرير في دليل على جواز قبول خير الواحد لانه معلوم ان كل من شهد الخطبة
 فدلزمه الايلاء وانهم يأمرهم بايلاء الغائب عنهم الا وهو لازم له فرض العمل بما أبلغه كالذي لزم السامع سواء
 واللام يمكن للامر بالبلغ قائمه (قوله فقيل لابن شريح) لم أعرف اسم القائل وظاهر رواية ابن أسحق انه بعض
 قوم من خزاعة (قوله لا يزيد) بالذال المعجمة أي لا يجبر ولا يصم (قوله ولا قاترا) بالفاء وتقيل الراء أي هاربا
 والمراد من وجب عليه حد القتل فهرب الى مكة مستجير بالحرم وهي مسألة خلاف بين العلماء واغرب عمرو بن
 سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل وفي تخصيصه العموم بلا مستند (قوله بحرمه) تقدم تفسيره في العلم وأشار
 ابن العربي الى ضبطه بكسر أوله وبالزاي بدل الراء والتحتانية بدل الموحدة جملة من الخزي والمعني صحيح لكن
 لانتعاض عليه الرواية وأغرب الكرماني لاحكي هذا الوجه فابدل الخاء المعجمة جها جعله من الجزية وذكر الجزية
 وكذا للدم بعد ذكر العصيان من الخاص بعد العام (قوله خربة بلية) هو تفسير من الراوي والظاهر انه المصنف
 فقد وقع في المنازعي في آخره قال أبو عبد الله الخربة الباية وسبق في العلم في آخره يعني السرقة وهي احد ما قيل في
 تأويلها وأصلها سرقة الابل ثم استعملت في كل سرقة وعن الخليل الخربة الفساد في الابل وقيل العيب وقيل بضم
 أوله المعرة وقيل للفساد وفتحه الفعلة الواحدة من الخرابة وهي السرقة وقدم عن عدكلام عمرو بن سعيد هذا
 حديثا واحج بما تضمنته كلامه قال ابن حزم لا كرامة للطيم الشيطان يكون أعلم من صاحب رسول الله ﷺ
 وأغرب ابن طلال فرعم أن سكوت ابن شريح عن جواب عمرو بن سعيد دال على انه رجع اليه في التفصيل المذكور
 ويكره عليه ما وقع في رواية أحمد أنه قال في آخره قال أبو شريح فقلت لعمر وقد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد
 أمرنا ان يبلغ شاهدنا غائبا وقد بلغت فهاذا يشعر بأنه لم يوافقنا وانما ترك مشاققته لعجزه عنه لما كان فيه من
 قوة الشوكه وقال ابن طلال أيضا ليس في قول عمرو وجوبا لابي شريح لانه لم يختلف معه في ان من أصاب حدا في غير
 الحرم تمألها اليه انه يجوز اقامة الحد عليه في الحرم فان شريح انكر بث عمرو والجيش الى مكة ونصب الحرب عليها
 فاحسن في استلاله بالحديث وحاد عمرو عن جوابه واجابه عن غير سؤاله وتقبه الطيبى بأنه لم يجد في جوابه وانما اجاب بما

باب لا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ حَدِيثًا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ فَلَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا يَحِلُّ
لِأَحَدٍ بَعْدِي وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ لَا يَحْتَلِي خَلَاهَا وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا . وَلَا تُلْطَقُ
لِقَطْعَتِهَا إِلَّا بِمَرْقٍ ، وَقَالَ الْعَبَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ لِيَصَاعِنَا وَقُبُورَنَا فَقَالَ إِذَا الْإِذْخِرَ وَعَنْ خَالِدٍ
عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ هَلْ تَدْرِي مَا لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا هُوَ أَنْ يُنْحِيَهُ مِنَ الظِّلِّ يَنْزِلُ مَكَانَهُ

يقضي القول بالموجب كأنه قال له صح سماعك وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه
فإن ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي أنافيه من
القبيل الثاني (قلت) لكنهاد عوى من عمر وغيره دليل لأن ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فرأى أنه يصح
جواب عمر وتم كان عمر ويرى وجوب طاعة يزيد الذي استنابه وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يباع له بالخلافة ومحضر إليه
في جامعة يعني مغفولا فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائداً لله وكان عمر وحتفدانه عاص بامتناعه من
امتنال أمر يزيد ولهذا صدر كلامه بقوله أن الحرم لا يهد عاصياً ثم ذكر بقية ما ذكر استطراداً فهذه شبهة وعمر وهى
واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين أبي شريح وعمر وفيها اختلاف بين العلماء أيضاً كإسائى بعد باب في الكلام
على حديث ابن عباس وفي حديث أبي شريح من الفوائد غير ما تقدم جوازاً خبار المره عن نفسه بما يقتضى نقتنه وضبطه
لما سمعه ونحو ذلك وأنكار العالم على الحاكم ما يفهمه من امر الدين والموعظة بلطف وتدرج الاقتصاد في الانسكار على
اللسان إذا لم يستطع باليد وقوع التأكيد في الكلام التبليغ وجواز المجادلة في الامور الدينية وجواز النسخ وأن مسائل
الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد وفيه الخروج عن عهدة التبليغ والصبر على المكاملن لا يستطيع بدا
من ذلك وتمسكه من قال أن مكة فتحت عنوة قال النووي تأول من قال فتحت صلحا بان القتال كان جائزاً له لو فعله
لكن لم ينجح اليه وتعقب بأنه خلاف الواقع وسيأتي البحث فيه في المغازي وقد تقدمت تسمية القاتل والمقتول في
قصة أبي شريح في الكلام على حديث أبي هريرة * (قوله باب لا ينفر صيد الحرم) بضم أوله وتشديد الفاء المتوتحة
قيل هو كناية عن الاصطياد وقيل هو على ظاهره كإسائى قال النووي يحرم التنفير وهو الازعاج عن موضعه فان قره
عصى سواء تلف أو لاقان تلف في نفاه قبل سكوته ضمن والافلا قال العلماء يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الاتلاف
بالاولى (قوله حدتنا عبد الوهاب) هو الثقفى وخالدهو الحذاء (قوله أن الله حرم مكة فلم يحل لاحد بعدى) في
رواية الكشميهني فتلحق وهو الواثق بقصد الامر الآتى وقد ذكره في الباب بعده بلفظ وأنه لم يحل القتال فيه لاحد
قبلي وهو عند المصنف في اوائل البيع من طريق خالد الطحان عن خالد الحذاء بلفظ فلم يحل لاحد قبلي ولا تحل لاحدي
بعدي ومثله لاحمد من طريق وهيب عن خالد قال ابن بطال المراد بقوله ولا تحل لاحد بعدى الاخبار عن الحكم في ذلك
لا الاخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتهى ومحصله انه خبر بمعنى النهي بخلاف
قوله فلم يحل لاحدي قبلي فانه خبر محض أو معنى قوله ولا تحل لاحد بعدى أى لا يحلها الله بعدى لان النسخ ينقطع بعده
لكونه خاتم النبيين (قوله وعن خالد) هو بالاسناد المذكور وسيأتي في اوائل البيوع باوضح ما هنا (قوله هل تدرى
مالا ينفر صيدها الخ) قيل به عكرمة بذلك على المنع من الاتلاف وسائر أنواع الاذى تنبها بالادنى على الاعلى وقد
خالف عكرمة عطاء ومجاهد فقالا لا بأس بطرده ما لم يفض الى قتله أخرج ابن ابي شيبة وروى ابن ابي شيبة أيضاً
من طريق الحكم عن شيخ من أهل مكة أن حماما كان على البيت فذرق على يد عمر فأشار عمر بيده فطار فوقع على
بعض بيوت مكة فجاءت حية فأكلته فحك عمر على نفسه بشاة وروى من طريق اخري عن عثمان نحوه

باب لا يحل القتال بمكة . وقال أبو شريح رضي الله عنه عن النبي ﷺ لا يسئلك بها دماً حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ يوم أفتتح مكة لأهجرة ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا فإن هذا بلد حرم الله يوم خلق السموات والأرض وهو حرام يحرمه الله إلى يوم القيامة

قوله بل لا يحل القتال بمكة هكذا ترجم لفظ القتال وهو الواقع عند مسلم في حديث الباب ووقع عند مسلم في رواية كذا وفي أخرى بلفظ القتل بدل القتال وللمعاصم في كل منهما اختلاف سند كره (قوله وقال أبو شريح إلى آخره) تقدم موصولا قبل باب ووجه الاستدلال به لبحر القتال من جهة أن القتال يفضي إلى القتل فقد ورد تحريم سفك دمه بها بلفظ الشكر في سياق النبي فيم (قوله عن مجاهد عن طاوس) كذا رواه منصور موصولا وخالفه الأعمش رواه عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلأ أخرجه سعيد بن منصور عن ابن معاوية عنه وأخرجه أيضاً عن سفيان عن داود بن شاذان عن مجاهد مرسلأ ومنصور ثقة حافظ فالحكم لوصله (قوله يوم أفتتح مكة) هو ظرف للقول المذكور (قوله لأهجرة) أي جد الفتح وأصح بذلك في رواية علي بن المدين عن جرير في كتاب الجهاد (قوله ولكن جهاد ونية) المعنى أن وجوب الهجرة من مكة اقتطع بفتحها إذ صارت دار الإسلام ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج إليه وفسره بقوله فاذا استنفرتم فانفروا أي إذا دعيتم إلى الفز فأجيئوا قال الطيبي قوله ولكن جهاد عطف على مدخول لأهجرة أي الهجرة أما فرار من الكفار وأما إلى الجهاد وأما إلى تحوط العلم وقد اقتطعت الأولى فانضموا الآخرتين وقضن الحديث بشارته من النبي ﷺ بأن مكة تستمر دار إسلام وسيأتي البحث في ذلك مستوفي في كتاب الجهاد أن شاء الله تعالى (قوله فان هذا بلد حرم) الفاء جواب شرط محذوف تقديره إذا علمت ذلك فاعلموا أن هذا بلد حرام وكان وجه المناسبة أنه لما كان نصب القتال عليه حراماً كان التنفير يقع منه لآله ولاروى مسلم هذا الحديث عن أسحق عن جرير فصل الكلام الأول من الثاني بقوله وقال يوم الفتح أن الله حرم إلى آخره لفظه حديثاً آخر مستقلاً وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام الأول كعلي بن المدين عن جرير كإسني في الجهاد (قوله حرمه الله) سبق مشروفاً في حديث ابن شريح ووقع في رواية غير الكشميين حرم الله بحذف الهاء (قوله وهو حرام بحرمه الله) أي بحرمه وقيل الحرمه الحق أي حرام بالحق المانع من تحليله وأستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم فاما القتل فنقل بعضهم الاتحاق على جواز إقامة حدا القتل فيها على من أوقعه فيها وخص الخلاف بين قتل في الحل ثم إلى الحرم وبين قتل الأجماع على ذلك ابن الجوزي وأحجج بعضهم بقتل ابن خطل بها ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أخلت فيه للنبي ﷺ كما تقدم وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقاً نقل التفصيل عن مجاهد وعطاء وقال أبو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل بخيلته ولكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظو يذكر حتى يخرج وقال أبو يوسف يخرج مضطراً إلى الحل ولفه ابن الزبير وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس عن ابن عباس من أصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبيع وعن مالك والشافعي يجوز إقامة الحد مطلقاً فيها لأن العاصي هتك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمان ولما للقتال فقال للمأوردى من خصائص مكة أن لا يجارب أهلها فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردهم بغير قتال لم يجوز وإن لم يمكن إلا بالقتال فقال الجمهور يقاتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز أضعافها وقال آخرون لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة قال النووي والأول نص عليه الشافعي وأجاب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعم إذاه كالتجنيق بخلاف ما توهمه الكفار في بلدانه يجوز قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القفال وحزم به في شرح التلخيص وقال به جماعة

وَأَنَّه لَمْ يَجْعَلِ الْقِتَالَ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَمْ يَجْعَلْ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ . فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ
لَا يُضَدُّ شَوْكُهُ وَلَا يُنْفِرُ صِنْدُؤُهُ وَلَا يَلْتَقِطُ لُقَطَتَهُ إِلَّا مَنْ هَرَفَهَا وَلَا يُجْتَلَى خَلَاءَهَا . قَالَ الْعَبَّاسُ يَا رَسُولَ
اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ لَقَيْتِهِمْ وَلِيَبُورَهُمْ قَالَ قَالَ إِلَّا الْإِذْخِرَ *

من علماء الشافعية والماكية قال الطبري من أتى حدافى الحل وأستجار بالحرم فلام الجاهة الى الخروج منه وليس
للإمام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصره و يضييق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وإنما حلت لى ساعة من
نهار وقد عادت حرمها اليوم كحرمها بالامس فعمل أهلنا لاجل لاحدبعده بالمعنى الذى حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل
فيها ومال ابن العربي الى هذا وقال ابن المنير قد أكد النبي التحريم بقوله حرمه الله ثم قال فهو حرام بمحرمه الله ثم قال
ولم يحل لى الاساعة من نهار وكان اذا أراد التأكىد ذكر الشئ ثلاثا قال فهذا نص لاجتمعت التأويل وقال القرطبي ظاهر
الحديث يقتضى تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتذاره عما يبيح له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا اذ ذلك مستحقين للقتال
والقتل لصدمة عن المسجد الحرام وأخرجهم أهله منه وكفرهم وهذا الذى فهمه ابو شريح كاهدم وقال به غير
واحد من أهل العلم وقال ابن دقيق العيد بما كذا القول بالتحريم بأن الحديث دال على أن المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن
لغيره فيه والذى وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يعكس كالتجنيق فكيف يسوغ التأويل المذكور وأيضا فسياق
الحديث يدل على أن التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها وذلك لا يختص بما يستأصل وأستدل
به على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال القرطبي معنى قوله حرمه الله أى يحرم على غير الحرم دخوله حتى
يحرم ويجرى هذا مجرى قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم أى وطؤهن وحرمت عليكم الميتة أى اكلها فصرف
الاستعمال يدل على تعيين المحذوف قال وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم فمقتضى بقوله لم يحل
لى الاساعة من نهار الحديث قال وهذا أخذ مالك والشافعي فى أحد قوليهما ومن تبعهما فى ذلك فقالوا لا يجوز لاحد
أن يدخل مكة الاحراما اذا كانت ممن يكثر السكرار (قلت) وسياق بسط القول فى ذلك بعد سبعة أبواب
(قوله) وانما لم يحل القتال) الهاء فى أنه ضمير الشأن ووقع فى رواية الكشميهني لم يحل بلفظ لم يدل لا وهى اشبه
لقوله قبلى (قوله) لا يعترضه شوكه) تقدم البحث فيه فى حديث أبى شريح (قوله) ولا يلتقط لقطته الا من عرفها) سياتى
البحث فيه فى كتاب اللفظة ان شاء الله تعالى (قوله) ولا يجتلى خلاها) بالغاء المعجمة والخلا مقصور وذكر ابن التين
انه وقع فى رواية القاسمى بالمديوهو الرطب من الثياب واختلاؤه قطعه واحتشاشه واستدل به على تحريم رعيه لكونه
أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والشافعية والكوفيون واختاره الطبري وقال الشافعى لا بأس بالزعى لمصلحة البهائم وهو
عمل الناس بخلاف الاحتشاش فانه المنبى عنه فلا يتعدى ذلك الى غيره وفى تخصيص التحريم بالرطب اشارة الى جواز
رعى الياض واختلاؤه وهو أصبح الوجهين للشافعية لان الثبت الياض كالصيد الميت قال ابن قدامة لكن فى استثناء
الاذخر اشارة الى تحريم الياض من الحشيش ويدل عليه ان فى بعض طرق حديث أبى هريرة ولا يحش حشيشها
قال واجمعوا على اباحة أخذ ما استنته الناس فى الحرم من بقل وزرع ومشموم فلا بأس برعيه واختلاؤه (قوله) فقال
العباس) أى ابن عبدالمطلب كما وقع مبيتا فى المنازى من وجه آخر (قوله) لا يجوز فيه الرفع والنصب اما
الرفع فعلى البدل محاقبه وبالنصب فلكونه استثناء واقام بعد النبي وقال ابن مالك اختار النصب لكون الاستثناء
وقع متراخيا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية ولكون الاستثناء أيضا عرض فى آخر الكلام ولم يكن مقصودا
والاذخر نبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل متدفن وقضبان دقاق ينبت فى السهل والحزن وبالغرب
صنف منه فيما قاله ابن البيطار قال والذى بمكة أجوده وأهل مكة يسقون به البيوت بين الحشيب ويسدون به الخلل
بين البنات فى القبور ويستعملونه بدلا من الحناء فى الوقود ولهذا قال العباس فانه لقيتهم وهو بفتح القاف وسكون

بابُ الْبَيْتَةِ الْمُحَرَّمِ وَكَوَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَيَدَّ أَوْى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيْبٌ حَدَّثَنَا
عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ قَالَ تَعْمُرُ وَأَوَّلُ شَيْءٍ تَمِيعَتْ عَطَاةُ يَقُولُ تَمِيعَتْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا يَقُولُ أَحْتَجِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

التحانية بعدما تون أي الحدا وقال الطبري القين عند العرب كل ذي صناعة بإجلها بنفسه ووقع في رواية المغازي
فانه لا بد منه لقين والبيوت وفي الرواية التي في الباب قبله فانه لصاغتنا وقبورته ووقع في مرسل مجاهد عن عمر بن شبة
الجمع بين الثلاثة ووقع عنده أيضا فقال العباس يارسول الله ان أهل مكة لا صبر لهم عن الاذخر لقيمهم ويوتهم وهذا
يدل على ان الاستثناء في حديث الباب لم يرد به ان يستثنى هو وانما أراد به ان يلقن النبي ﷺ الاستثناء وقوله ﷺ
في جوابه لا الاذخر هو استثناء بعض من كل لدخول الاذخر في عموم ما يختلي واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل
وليس واضح وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال اما لفظا واما حكما لجواز
الفصل بالتحسين مثلا وقد اشتر عن ابن عباس الجواز مطلقا ويمكن ان يحجج به بظاهر هذه القصة وأجابوا عن ذلك
بان هذا الاستثناء في حكم التصل لاحتمال ان يكون ﷺ أراد ان يقول الاذخر فشغله العباس بكلامه فوصل
كلامه بكلام قسه فقال الاذخر وقد قال ابن مالك يجوز الفصل مع اضرار الاستثناء متصلا بالمستثنى منه واختلفوا
هل كان قوله ﷺ الاذخر بإجتهاد أو وحى وقيل كان الله فوض له الحكم في هذه المسئلة مطلقا وقيل أوحى اليه
قبل ذلك انه طلب أحد استاءه شيء من ذلك فأجب سؤاله وقال الطبري ساغ للعباس أن يستثنى الاذخر لانه
احتمل عنده أن يكون المراد بحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاء فانه من تحريم الرسول
بإجتهاد فسأغ له ان يسأله استثناء الاذخر وهذا منى على ان الرسول كان له ان يجتهد في الاحكام وليس ما قاله بلازم بل
في تحريره ﷺ للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام وحكي ابن بطال عن المهلب ان الاستثناء هنا للضرورة
كتحليل اكل الميتة عند الضرورة وقدين العباس ذلك بان الاذخر لا غني لاهل مكة عنه وتقبيه ابن المنبر بان الذي يباح
للضرورة يشترط حصولها فيه فلو كان الاذخر مثل الميتة لمتنع استعماله الا فيمن تحققت ضرورته اليه والاجماع
على انه مباح مطلقا بشرط الضرورة انتهى ويحتمل أن يكون مراد المهلب بان أصل اباحتها كانت للضرورة وسببها
لانها يريد أعمقديها قال ابن المنبر والحق ان سؤال العباس كان على معنى الضراعة وترخيص النبي ﷺ كان تبليغا
عن الله اما بطريق الالهام أو بطريق الوحي ومن ادعى ان نزول الوحي يحتاج الي أمد متسع فقد وهم وفي الحديث
بان خصوصية النبي ﷺ بما ذكر في الحديث وجواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية والمبادرة الى ذلك في
الجامع والمشاهد وعظيم منزله العباس عند النبي ﷺ وعنايته بأمر مكة لسكونه فانها اصله ومنشؤه وفيه رفع وجوب
الهجرة عن مكة الى المدينة وإجابه حكما من بلاد الكفر الى يوم القيامة وان الجهاد يشترط ان يقصده بالاخلاص
وجوب التفرغ مع الامة (قوله باب الحجامة للمحرم) أي هل يمنع منها وتباح له مطلقا وللضرورة والمراد في ذلك
كله المحجوم لا الحاجم (قوله وكوي ابن عمر ابنه وهو محرم) هذا الابن اسمه واقد وصل ذلك سعيد بن منصور من
طريق مجاهد قال اصاب واقدين عبدالله بن عمر بوسام في الطريق وهو متوجه الي مكة فكواه ابن عمر فان ان ذلك
كان للضرورة (قوله ويتداوى ما لم يكن فيه طيب) هذا من تسمية الترجمة وليس في أثر ابن عمر كما ترى واما قول
للكروماني فاعل يتداوى اما المحرم وابن عمر فكلام من لم يقف على اثر ابن عمر وقد سبق في أوائل الحج في باب الطيب عند
لاحرام قول ابن عباس ويتداوى بما ياكل وهو موافق لهذا والجامع بين هذا وبين الحجامة عموم التداوى
وروى الطبري من طريق الحسن قال ان اصاب المحرم شجة فلا بأس بان ياخذ ما حووسها من الشعر ثم يداويها
بما ليس فيه طيب (قوله قال لنا عمرو وأول شئ) أي أول مرة في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا عمرو وهو ان دينار
أخرجه أبو نعيم وأبو عوانة من طريقه (قوله ثم سمعته) هو مقول سفيان والضمير لعمرو وكذا قوله فقلت لعله سمعه

وهو محرم. ثم تبعته يقول حدثني طاوس عن ابن عباس. قلت لعله سميها منها. **حدثنا خالد بن مخلد**
حدثنا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بحنة رضي الله عنه
قال أحتمم النبي ﷺ وهو محرم بلحي جمل في وسط رأسه باب تزويج المحرم حدثنا

وقد بين ذلك الحميدي عن سفيان فقال حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين فذكره لكن قال فلا أدري اسمه منها
او كانت احدى الروايتين وهما زاد أبو عوانة قال سفيان ذكر لي انه سمعه منهما جميعا وأخرجه ابن خزيمة عن عبد الحار
ابن العلاء عن ابن عينة بن محور واية على بن عبدالله وقال في آخره فظننت أنه رواه عنهما جميعا وقد أخرجه الانساب على
من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال عن عمرو عن عطاء فذكره قال ثم حدثنا عمرو عن طاوس به قلت لعمرو
انما كنت حدثت عن عطاء قال اسكت يا بصي لم اغلط كلاهما حدثني (قلت) فان كان هذا محفوظا فلعل سفيان
تردد في كون عمرو سمعه منهما لما خشي من كون ذلك صدر منه حالة الغضب على انه قد حدث به فجمعهما قال
احمد في مسنده حدثنا سفيان قال قال عمرو أولا لحفظناه قال طاوس عن ابن عباس فذكره فقال احمد وقد حدثنا به
سفيان فقال قال عمرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس (قلت) وكذا جمعهما عن سفيان مسدد عند المصنف في
الطب وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة واسحق بن راهويه عند مسلم وحبشية عند الترمذي والنسائي وتابع سفيان
على روايته له عن عمرو لكن عن طاوس وحده زكريا بن اسحق أخرجه احمد وأبو عوانة وابن خزيمة والحاكم وله
أصل عن عطاء أيضا أخرجه احمد والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير ومن طريق ابن جريج كلاهما عنه **(تنبيه)**
زعم الكرماني ان مراد البخاري بالسباق المذکور ان عمرا حدثه سفيان أو لعا عن ابن عباس بغير واسطة ثم حدثه
به تايياعن عطاء بواسطة طاوس (قلت) وهو كلام من لم يقف على طريق مسدد التي في الكتاب الذي شرح فيه فضلا عن
بقية الطرق التي ذكرناها ولا يعرف مع ذلك لعطاء عن طاوس رواية أصلا والله المستعان (قوله وهو محرم) زاد ابن جريج
عن عطاء صام (بلحي جمل) وزاد زكريا على رأسه وستاني رواية عكرمة في الصوم وهذه الزيادة موافقة لحديث ابن بحنة
ثاني حديث الباب دون ذكر الصيام (قوله عن علقمة بن أبي علقمة) في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان
اخبرني علقمة واسم أبي علقمة بلال وهو مدني تابعي صغير سمع انسا وهو علقمة بن أم علقمة واسمها صر جانة وليس
له في البخاري سوى هذا الحديث (قوله عن عبد الرحمن الاعرج عن ابن بحنة) في رواية المصنف في الطب
عن اسمعيل وهو ابن أبي أويس عن سليمان عن علقمة انه سمع عبد الرحمن الاعرج أنه سمع عبدالله بن بحنة
(قوله بلحي جمل) بفتح اللام وحكي كسرها وتسكون المهملة وفتح الجيم موضع بطريق مكة وقد وقع مينا في رواية
اسمعيل المذكورة بلحي جمل من طريق مكة ذكر الكيركي في معجمه في رسم العقيق قال هي بئر التي ورد ذكرها في حديث
أب جهم يعني الماضي في التيمم وقال غيره هي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقياء ووقع في رواية ابن زذر بلحي جمل بصيغة
التثنية وتغيره بالافراد وهم من ظنهم في الجبل الحيوان المعروف وانه كان آلة للجحيم وجزم الحازمي وغيره بان ذلك كان في
حجة الوداع وسيأتي البحث في أنه هل كان صام في كتاب الصيام (قوله في وسط) بفتح المهملة أي متوسطة وهو ما
فوق اليا فوخ فيما بين أعلى القرنين قال الليث كانت هذه الحجامة في فاس الرأس وأما التي في أعلاه فلا نهار بما أعمت وسيأتي
تحقيق ذلك في كتاب الطب ان شاء الله تعالى قال النووي اذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فان تضمنت قطع شعره في
حرام لقطع الشعر وان لم تضمنه جازت عند الجمهور ورواها مالك وعن الحسن فيها القدية وان لم يقطع شعره وان كان لضرورة
جاز قطع الشعر ونجس القدية وخص أهل الظاهر القدية بشعر الرأس وقال الداودي اذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يجز
الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز القصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق وقطع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوي
اذ لم يكن في ذلك ارتكاب منهي عنه المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر ولا ندبة عليه في شيء من ذلك والله أعلم (قوله
باب تزويج المحرم) أورده في حديث ابن عباس في تزويج ميمونة وظاهر صنيعة أنه لم يثبت عنده النهي عن ذلك ولأن

أَبُو لُمَيْرَةَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنِ الْحَبَّاجِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ بِأَبِ مَائِنَةَ مِنَ الطَّيْبِ لِلْمُحْرَمِ وَالْمُحْرَمَةُ .
 وَقَلَّتْ هَائِثَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَا تَلْبَسُ الْحَرَمَةَ ثَوْبًا يُوَزَنُ أَوْ زَعْفَرَانٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا
 اللَّيْثُ حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُرَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَاذَا تَأْمُرُنَا
 أَنْ نَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْأَحْرَامِ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا تَلْبَسُوا الْقَيْصَمَ وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ وَلَا الْعَمَامَ وَلَا
 الْبُرَائِسَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ لَيْسَتْ لَهُ نِصْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقَطِّعْ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا تَلْبَسُوا
 شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا الرَّسُ . وَلَا تَنْتَقِبِ الْمَرْأَةُ الْحَرَمَةَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ * تَابَهُ مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ
 وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُبَيْدَةَ وَجُوَيْرِيَةُ وَأَبْنُ إِسْحَاقَ فِي الثَّقَابِ وَالْقَفَّازِينَ .

ذلك من الخاص وقد ترجم في النكاح باب نكاح المحرم ولم يزد على إيراد هذا الحديث ومراعاة بالنكاح التزويج للاجماع
 على إفساد الحج والعمرة بالجماع وقد اختلف في تزويج ميمونة فالشهور عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم
 وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول إليها وسيأتي
 الكلام على ذلك مستوفى في باب عمرة القضاء من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى واختلف العلماء في هذه المسئلة فالجمهور على
 المنع لحديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح أخرجه مسلم وأجابوا عن حديث ميمونة بأن اختلف في الواقعة كيف كانت
 ولا هوم بها المحبة ولا أنها محتمل الخصوصية فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال عطاء وعكرمة
 وأهل الكوفة يجوز للحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للموطء وتجب بأنه قياس في ممارسة السنة فلا يترتب
 به زمان أو يلزم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فمنع بالتصريح فيه بقوله ولا ينكح بضم أوله وقوله فيه ولا ينكح *
 (قوله باب ما نهى) أي عنه (من الطيب للمحرم والمحرمه) أي أنهما في ذلك سواء ولم يختلف العلماء في ذلك وإنما
 اختلفوا في أشياء هل تعد طيبا أولا والحكمة في منع المحرم من الطيب أنه من دواعي الجماع ومقدماه التي تفسد الاحرام وبأنه
 يتأفي حال المحرم فإن المحرم أشعث غير (قوله وقالت عائشة لا تلبس المحرمه ثوبا يوزن أو زعفران) وصله البيهقي من
 طريق معاذة عن عائشة قالت المحرمه تلبس من الثياب ما شاءت إلا ثوبا من زعفران ولا تبرقع ولا تلثم وتستدل
 الثوب على وجهها إن شاءت وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في منع الطيب اجماعا وروى أحمد وأبو داود
 والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن إسحاق حدثني نافع عن ابن عمر بلفظ أنه سمع رسول الله ﷺ ينهي النساء
 في احرامهن عن القفازين والثقاب وما من الروس والزعفران من الثياب وللبس بعد ذلك ما أحب من ألوان الثياب ثم
 أورده المصنف حديث ابن عمر قام رجل فقال يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس الحديث وقد تقدم في أوائل الحج مع سائر
 ما حقه في باب ما يلبس المحرم من الثياب وزاد فيه هنا ولا تنتقب المرأة المحرمه ولا تلبس القفازين وذكر الاختلاف في رفع
 هذه الزيادة ووقفها ونسأ بين ما في ذلك إن شاء الله تعالى (قوله تآبه موسى بن عبدة) وصله النسائي من طريق عبد الله بن
 المبارك عنه عن نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل (قوله وإسماعيل بن إبراهيم) أي ابن عبدة وهو ابن أخي موسى المذكور
 قبله وقدر وبناه من طريقه موصولا في فوائد على بن محمد المصري من رواية السلفي عن السقفي عن ابن بشران عنه عن
 يوسف بن يزيد عن يعقوب بن أبي عباد عن إسماعيل بن نافع به (قوله وجويرة) أي ابن أسماء وصله أبو يعلى عن
 عبد الله بن محمد بن أسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة (قوله وابن إسحاق) وصله أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب (قوله في
 الثقاب والقفازين) أي في ذكرهما في الحديث المرفوع والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الالف زاي ما لبسه المرأة
 في بدنها فيعطى أصابعها وكفها عند ما ناة الشيء تعزل ونحوه وهو الليد كالخف للرجل والثقاب الحمار الذي يشد على الالف

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ وَلَا وَرْسٌ وَكَانَ يَقُولُ لَا تَنْتَقِبِ الْحَرَمَةَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَازِينَ . وَقَالَ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ
 ابْنِ عُمَرَ لَا تَنْتَقِبِ الْحَرَمَةَ • وَتَابِعَهُ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ
 عَنِ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وَقَصَّتْ بِرَجُلٍ مُخْرَمٍ نَافِعُهُ قَتَلْتُهُ
 فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَغْسِلُوهُ وَكَفِّنُوهُ وَلَا تُغَطُّوا رَأْسَهُ وَلَا تُقْرَبُوهُ طَبِيبًا فَإِنَّهُ يَبْثُ بِهَيْلٍ

وتحت الحاجر وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة ولكن الرجل في القفاز مثلها لكونه في معنى الخف فان كلامهما محط
 بجزء من البدن وأما اللقاب فلا يحرم على الرجل من جهة الاحرام لانه لا يحرم عليه تغطية وجهه على الرجح كما سيأتي
 الكلام عليه في حديث ابن عباس في هذا الباب (قوله وقال عبيد الله) يعني ابن عمر العمري (ولا ورس) وكان يقول
 لا تنتقب الحرمة ولا تلبس القفازين يعني أن عبيد الله المذكوخا خلف المذكورين قبل في رواية هذا الحديث عن نافع
 فوافقهم على رفعه الى قوله زعفران ولا ورس وفضل بقية الحديث فجعله من قول ابن عمر وهذا التعليق عن عبيد الله وصله
 اسحق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر وحماد بن سعدة وابن خزيمة من طريق بشر بن الفضل ثلاثهم عن عبيد الله بن
 عمر عن نافع فساق الحديث الى قوله ولا ورس قال وكان عبيد الله يعني ابن عمر يقول ولا تنتقب الحرمة ولا تلبس القفازين
 ورواه يحيى القطان عند النسائي وحفص بن غياث عند الدارقطني كلاهما عن عبيد الله فاقصر على المتفق على رفعه (قوله
 وقال مالك الخ) هو في الموطأ كما قال والغرض أن مالكا اقتصر على الموقوف فقط وفي ذلك تحوية لرواية عبيد الله وظهر
 الادراج في رواية غيره وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالادراج في هذا الحديث لورود النهي عن التقاب والقفاز
 مفردا مرفوعا وللابتداء بالنهي عنهما في رواية ابن اسحق المرفوعة المقدم ذكرها وقال في الاقتراح دعوى الادراج في
 أول المتن ضعيفة وأجيب بان الثقات اذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولاسيان كان احفظ والامر هنا كذلك فان
 عبيد الله بن عمر في نافع احفظ من جميع من خالقه وقد فصل المرفوع من الموقوف وأما الذي اقتصر على الموقوف فرفعته فقد
 شد بذلك وهو ضعيف وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فانه من التصرف في الرواية بالمعنى وكأنه رأى أشياء متعاطفة
 فقدم وأخر لجواز ذلك عنده ومع الذي فصل زبادة علم فهو أولي أشار الى ذلك شيخنا في شرح الزمذمي وقال الكرماني فان
 قلت فلم قال بلفظ قال وتابيا بلفظ كان يقول قلت لعله قال ذلك مرة وهذا كان يقوله دائما مكررا والفرق بين المر وبين أمام من جهة
 حذف المرأة وأمام من جهة أن الاول بلفظ لا تنتقب من الفعل والثاني من الاتعمال وأمام من جهة أن الثاني بضم الباء على سبيل
 النفي لا غير والاول بالضم والكسر فبانها انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه (قوله وتابعه ليث بن أبي سليم) أي تابع مالكا
 في وقته وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع موقفا على ابن عمر ومعنى قوله ولا تنتقب أي لا تسير
 وجهها كما تقدم واختلف العلماء في ذلك فمنه الجمهور وأجازة الحنفية وهو رواية عند الشافعية ومالكية لم يختلفوا في
 منعها من ستر وجهها وكفنها بما سوى التقاب والقفازين (قوله مسه ورس الخ) مضمومه جواز ما ليس فيه ورس ولا
 زعفران لكن الحق العلماء بذلك أنواع الطيب للاشتراك في الحكم واختلفوا في المصوب غير الزعفران والورس وقد
 تقدم ذلك والورس نبات العين قاله جماعة وجزم بذلك ابن العربي وغيره وقال ابن البطارقي مفرداته الورس يؤتى به من اليمن
 والهند والصين وليس بنبات بل يشبه زهر العصفور ونبته شيء يشبه البنفسج ويقال أن الكرم عروقه (قوله عن منصور) هو
 ابن المعتمر والحكم هو ابن عتيبة (قوله وقصت) يفتح القاف والصاد المهملة تقدم تفسيره في باب كفن الحرم ويأتي في باب
 الحرم يموت بمرقة بيان اختلاف في هذه اللفظة والمراد هنا قوله ولا تقربوه طيبا وهي بتشديد الراء وسياق قريبا بلفظ
 ولا يخطوه وهو من الخنوط بالمهملة والنون وهو الطيب الذي يصنع للميمت وقوله يعث مليبا أي على هيئة التي ماتت
 عليها واستدل بذلك على بقاء احرامه خلافا للمالكية والحنفية وقد تمسكوا من هذا الحديث بلفظة اختلفت في ثبوتها
 وهي قوله ولا تخمر وواجهه فقالوا لا يجوز للحرمة تغطية وجهه مع انهم لا يقولون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرما

باب الإغتسال للمحرم وقال ابن عباس رضي الله عنهما يدخل المحرم الحمام .

وأما الجمهور فاختاروا بظاهر الحديث وقالوا إن في ثبوت ذكر الوجه مقالا وتردد ابن المنذر في صحته وقال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو موم من بعض رواته وفي كل ذلك نظر فان الحديث ظاهره الصحة ولفظه عند مسلم من طريق اسرائيل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فذكر الحديث قال منصور ولا تغتسلوا بوجهه وقال أبو الزبير ولا تكشفوا وجهه وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة بلفظ ولا تخمروا وجهه ولا رأسه وأخرجه مسلم أيضا من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة بلفظ ولا يمس طيبا خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك فقال خارج رأسه ووجهه انتهى وهذه الرواية تتعلق بالطيب لا بالكشف والتغطية وشعبة احتفظ من كل من روى هذا الحديث ففعل بعض رواته أثقل ذهنه من التطيب إلى التغطية وقال أهل الظاهر يجوز للمحرم الحى تغطية وجهه ولا يجوز للمحرم الذي يموت عملا بالظاهر في الموضوعين وقال آخرون هي واقعة عين لا عموم فيها لانه على ذلك بقوله لانه يمت يوم القيامة مليا وهذا الامر لا يتحقق وجوده في غيره فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على احرامه لامر بقضاء مناسكه وسيأتي ترجمة المصنف بنفي ذلك وقال أبو الحسن بن المقصار لو اريد تعميم هذا الحكم في كل محرم لقال فان المحرم كما جاء ان الشهيد يمت وجرحه يمت بدما وأجيب بان الحديث ظاهر في ان العلة في الامر المذكور كونه كان في النسك وهي عامة في كل محرم والاصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي ﷺ ثبت لغيره حتى يوضح التخصيص واختلف في الصائم يموت هل يبطل صومه بالوت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أولا يبطل وقال النووي يتاول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن ان يغطي رأسه اه وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال يبطل المحرم من وجهه مادون الحاجبين أي من أعلى وفي رواية مادون عينيه وكانه أراد من بدل الاحتياط لكشف الرأس والله أعلم ﴿ تنكته ﴾ كان وقوع المحرم المذكور عند الصخرات من عرفه في الحديث اطلاق الواقف على الرابك واستجاب دوام التلبية في الاحرام وانها لا تنقطع بالتوجه لرفة وجواز غسل المحرم بالسدر ونحوه مما لا يعد طيبا وحكي المنزعي عن الشافعي انه استدلل على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوه بما وسدر والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية المحرم المذكور وقدوم بعض المتأخرين فزعم ان اسمه واقدين عبدالله وعزاه لابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي وسبب الوهم ان ابن قتيبة لا ذكر ترجمة عمر ذكروا ولده ومنهم عبدالله بن عمر ثم ذكر اولاد عبدالله بن عمر فذكر فيهم واقدين عبدالله بن عمر فقال وقع عن بعيره وهو محرم فبهلك فظن هذا المتأخران واقدين عبدالله بن عمر صحبة وانه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي ﷺ وليس كما ظن فان واقدا المذكور لا صحبة له فان امه صافية بنت أبي عبيد اتمارت زوجها أبوه في خلافة أبيه عمر واختلف في صحبتها وذكرها العجلي وغيره في التابعين ووجدت في الصحابة واقدين عبدالله آخر لكن لم أرفق شيء من الاخبار انه وقع عن بعيره فبهلك بل ذكر غير واحد منهم ابن أسعد انه مات في خلافة عمر فبطل تسمير الملبم بأنه واقدين عبدالله من كل وجه ﴿ قوله ﴾ باب الاغتسال للمحرم أي ترفها وتنظفها وتطهرا من الجنابة قال ابن المنذر اجمعوا على أن للمحرم أن يتسل من الجنابة واختلفوا فيما عدا ذلك وكان المصنف أشار إلى ما روى عن مالك أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء وروى في الموطن نافع ان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من احتلام ﴿ قوله ﴾ وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام ﴾ وصله الدارقطني والبيهقي من طريق أبي بصير عن عكرمة عنه قال المحرم يدخل الحمام ويتنزع ضرسه واداء انكسر ظفره طرحه ويقول اميطوا عنكم الذي فان الله لا يصنع باذاكم شيئا وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس انه دخل حماما بالمحيفة وهو محرم وقال ان الله لا يعابا باساحكم شيئا وروى ابن أبي شيبة كراهة ذلك عن

ولم ير ابن عمر وعائشة بالملك بأساً **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن عبد الله بن العباس والمصور بن حمرمة اختلفا بالأبواء فقال عبد الله بن عباس يقبل المحرم رأسه . وقال المصور لا يقبل المحرم رأسه . فأرسلني عبد الله بن العباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته ينتسل بين القرنين . وهو يسر يثوب فسلمت عليه . فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن العباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يقبل رأسه وهو محرم . فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بدى رأسه . ثم قال لإنسان صب عليه صبب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأذبر . وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل

الحسن وعطاء (قوله ولم ير ابن عمر وعائشة بالملك بأساً) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي مجلز قال رأيت ابن عمر يحك رأسه وهو محرم فقلنت له فاذا هو يحك باطراف أنامله وأما عائشة فوصله مالك عن عقلمة عن أمه وأسما امرجانة سمعت عائشة تسأل عن المحرم يحك جسده قال نعم وليشدد (١) وقالت عائشة لوربطت يداي ولم أجد إلا أن أحك برجلي لحككتاه ومناسبة أثر ابن عمر وعائشة للترجمة بجامع ما بين الغسل والحك من إزالة الأذى (قوله عن زيد بن أسلم عن إبراهيم) كذا في جميع الموطآت وأغرب يحيى الأندلسي فادخل بين زيد وإبراهيم ناصبا قال ابن عبد البر وذلك معدود من خطئه (قوله عن إبراهيم) في رواية ابن عيينة عن زيد الخيري إبراهيم أخرجه أحمد واسحق والحميدي في مسانيدهم عنه وفي رواية ابن جرير عند أحمد عن زيد بن أسلم أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين مولى ابن عباس أخبره كذا قال مولى ابن عباس وقد اختلف في ذلك والمشهور أن حنينا كان مولى للعباس وبه له النبي ﷺ فالولادة مواله (قوله ان ابن عباس) في رواية ابن جرير عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمصور (قوله بالأبواء) أي وهما نازلان بها وفي رواية ابن عيينة بالعرج وهو بفتح أوله واسكان ثانيه قرية جامعة قريبة من الأبواء (قوله الى أبي أيوب) زاد ابن جرير فقال قل له يقرأ عليك السلام ابن أخيك عبد الله بن عباس ويسألك (قوله بين القرنين) أي قرني البر وكذا هو لبعض رواة الموطأ وكذا في رواية ابن عيينة وهما العودان أي العمودان المنتصبان لاجل عود البكرة (قوله ارسلني اليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان الخ) قال ابن عبد البر الظاهر ان ابن عباس كان عنده في ذلك نص عن النبي ﷺ أخذه عن أبي أيوب أو غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لابي أيوب يسألك كيف كان يقبل رأسه ولم يقل هل كان يقبل رأسه أولا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المصور وابن عباس (قلت) ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لعلته كأنه لما قال له سل هل يقبل المحرم أولا فجاءه فوجده ينتسل فهم من ذلك انه ينتسل فاحب أن لا يرجع الابغاث فأسأله عن كيفية الغسل وكانه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الأشكال في هذه المسئلة لأنها محل الشعر الذي يخشى انتفاخه بخلاف بقية البدن غالبا (قوله فطأه) أي أزاله عن رأسه وفي رواية ابن عيينة جمع ثيابه الى صدره حتى نظرت اليهودي رواية ابن جرير حتى رأيت رأسه ووجهه (قوله لإنسان) لم أقف على اسمه ثم قال أي أيوب هكذا رأيت أي النبي ﷺ يفعل زاد ابن عيينة فرجعت لهما فأخبرتهما فقال المصور لابن عباس لا أماريك أبدا أي لا أجادلك وأصل المراء استخراج ما عند الإنسان يقال امرأ فلان فلانا اذا استخراج ما عنده قاله ابن الأباري وأطلق ذلك في المجادلة لان كلامهم المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحججة وفي هذا الحديث من التوائد مناظرة الصحابة في الاحكام ورجوعهم

(١) قوله وليشدد هكذا في النسخ التي بايدينا بالشرين المهجمة ولتحرر الرواية والمعنى اه مصححه

باب لبس الخفين المحرم إذا لم يجد التعلين **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو بن دينار سمعت جابر بن زيد يحدث ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت النبي ﷺ يخاطب بمرطبة من لم يجد التعلين فليلبس الخفين ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل للمحرم **حدثنا** أحمد بن يونس حدثنا إبراهيم بن سعد حدثنا ابن شهاب عن سالم عن عبد الله رضي الله عنه سئل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ، فقال لا يلبس القميص ، ولا العمام ، ولا السراويلات ولا البرنس ولا ثوباً مة زعفران ولا ورس وإن لم يجد ثملين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين **باب** إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خطبنا النبي ﷺ بعزات فقال من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ومن لم يجد التعلين فليلبس الخفين

للي تنصوص وقبوله الخبر الواحد ولو كان باهياً وأن قول بعضهم ليس بحجة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معنى الاعتداء في قوله ﷺ أمحاي كالنجوم يراده الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة البينة على دعواه بل كان يقول للسور أنانجم وأنت نجم فبأينا اقتدي من بعدنا كفاه ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظرانه في النقل لان جميع عدول وفيه اعتراف للفاضل بفضله وانصاف الصحابة بعضهم بعضا وفيه استنار العاسل عند الغسل والاسعانة في الطهارة وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة وجواز غسل المحرم وتشريحه بالماه ودلكه بيده اذا أمن تناثره واستدل به القرطبي على وجوب الدلك في الغسل قال لان الغسل لو كان يتم بدونه لكان المحرم أحق بأن يجوز له تركه ولا يخفى ما فيه واستدل به على أن تحليل شعر اللحية في الوضوء باق على استحبابه خلافاً لمن قال يكره كالتولى من الشافعية خشية انتفاف الشعر لان في الحديث ثم حرك رأسه بيده ولا فرق بين شعر الرأس واللحية الا أن يقال ان شعر الرأس اصلب والتحقيق أنه خلاف الاولى في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير والله أعلم به (قوله باب لبس الخفين للمحرم اذا لم يجد التعلين) أي هل يشترط قطعها أولاً وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في باب ما يلبس المحرم من الثياب ووقع في رواية أبي زيد المرزوقي عن سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله ﷺ قال الجياني الضواب مارواه ابن السكن وغيره فقالوا عن سالم عن ابن عمر قلت تصحفت عن قصارت ابن وقوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد ازاراً فليلبس السراويل للمحرم أي هذا الحكم للمحرم لا للخلاف فلا يوقف جواز لبسه السراويل على فقد الأزار قال القرطبي أخذ بظاهر هذا الحديث أحمداً فجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد التعلين والأزار على ما هما واشترط الجمهور قطع الخف وفتح السراويل قوليس شيئاً منهما على حاله لزمته الفدية والدليل لهم قوله في حديث ابن عمر وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين فيحمل المطلق على المقيد ويلحق النظر لاستوائهما في الحكم وقال ابن قدامة الاولى قطعها عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً من الخلاف انتهى والاصح عند الشافعية والاكثر لبس السراويل بغير فتح كقول أحمد واشترط الفتى مجدين الحسن وامام الحرمين وطائفة وعن أبي حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقاً ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه في الموطن أنه سئل عنه فقال لم اسمع بهذا الحديث وقال الرازي من الخفية يجوز لبسه وعليه الفدية كما قاله أمهاتهم في الخفين ومن أجاز لبس السراويل على حاله قيده بأن لا يكون في حالة لو خففه لكان ازاراً لانه في تلك الحالة يكون واجداً لا ازاراً (قوله باب اذا لم يجد الأزار فليلبس السراويل)

باب لبس السلاح للمحرم ، وقال عكرمة إذا خشي العدو ليس السلاح وأتقنى ولم يتابع عليه في الفدية **حدثنا** هيب بن عبد الله عن إسماعيل بن أبي إسحق عن البراء رضي الله عنه أنه أعتصر النبي ﷺ في ذي القعدة فأتى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قضاهم لا يدخل مكة سلاحاً إلا في التراب **باب** دخول الحرم ومكة بغير إحرام ودخل ابن عمر وإنما أمر النبي ﷺ بالاهلال لمن أراد الحج والعمرة ، ولم يذكر الخطأين وغيرهم **حدثنا** مسلم **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلم من لمن وكل أتى عليهن من غيرهم من أراد الحج والعمرة فمن كان دون ذلك فمن حيث أئسا حتى أهل مكة من مكة **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب

أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله وجزم المصنف بالحكم في هذه المسئلة دون التي قبلها لقوة دليلها وتصريح المخالف بأن الحديث لم يلفه فيعتن على من بلغه العمل به * (قوله باب لبس السلاح للمحرم) أي إذا احتاج إلى ذلك (قوله وقال عكرمة إذا خشي العدو ليس السلاح واتقنى) أي وجبت عليه الفدية ولم تقف على أثر عكرمة هذا موصولا وقوله ولم يتابع عليه في الفدية يقتضى أنه توبع على جواز لبس السلاح عند الخشية وخوف في وجوب الفدية وقد نقل ابن المنذر عن الحسن أنه كره أن يتقلد الحرم السيف وقد تقدم في العيدين قول ابن عمر للحجاج أنت أمرت بحمل السلاح في الحرم وقوله وادخلت السلاح في الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه وفي رواية أمرت بحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله وتقدم الكلام على ذلك مستوفى في باب من كره حمل السلاح في العيد وذكر من روى ذلك مرفوعا ثم أورد المصنف في الباب حديث البراء في عمرة القضاء مختصرا وسيأتي بيانه في كتاب الصلح عن عبيد الله بن موسى بإسناده هذا وروى المزني في الاطراف فزع ان البخارى أخرجه في الحج بطوله وليس كذلك * (قوله باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام) هو من عطف الخاص على العام لأن المراد بمكة هنا البلد فيكون الحرم أعم (قوله دخل ابن عمر) وصله مالك في الموطأ عن نافع قال أقبل عبد الله بن عمر من مكة حتى إذا كان بقديد هني بضم القاف جاءه خبر عن الفتنة فرجع فدخل مكة بغير إحرام (قوله وإنما أمر النبي ﷺ بالاهلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكر الخطأين وغيرهم) هو من كلام المصنف وحاصله أنه خص الأحرام بمن أراد الحج والعمرة واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس ممن أراد الحج والعمرة ففهموه ان المتردد إلى مكة لغير قصد الحج والعمرة لا يلزمه الأحرام وقد اختلف العلماء في هذا فالشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا وفي قول يجب مطلقا وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وأولي بعدم الوجوب والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب وفي رواية عن كل منهم لا يجب وهو قول ابن عمر والزهري والحسن وأهل الظاهر وجزم الحنابلة باستثناء ذوي الحاجات المشكورة واستثنى الحنفية من كان داخل الميقات وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب ثم أورد المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت الثاني حديث أنس في المغفر وقد اشتر عن الزهري عنه ووقع لي من رواية يزيد الرقاشي عن أنس في فؤاد أبي الحسن الفراء الموصلى وفي الاسناد الذي يزيد مسح ضعفه ضعف وقيل ان مالكا نفرد به عن الزهري ومن جزم بذلك ابن الصلاح في علوم الحديث له في الكلام على الشاذ وتعقبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخي الزهري وأبي اويس ومعمروم والاوزاعي وقال ان رواية ابن أخي الزهري عند البراء ورواية أبي اويس

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَهَلَى رَأْسَهُ الْمَغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ
جَاءَ رَجُلٌ فَكَلَّمَ ابْنَ خَطْلٍ مُتَمَلِّقٌ بِاسْتَارِ الْكُفْبَةِ فَقَالَ أَقْتُلُوهُ

عند ابن سعد وأبو عبد الله وابن زبير ومحمد بن عبد الله بن عدي وابن زبير وابن زبير وابن زبير وابن زبير وابن زبير
من أخرجه رواه ابن زبير ومحمد بن عبد الله بن عدي وابن زبير وابن زبير وابن زبير وابن زبير وابن زبير وابن زبير
عن ابن مسعود بن ابن العربي قال حين قبله لم يروه الامالك قدره من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك وانه
وعبد الخراج ذلك ولم يخرج شيئاً وأطال ابن مسعود في هذه القصة وأشد فيها شعراً وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربي
في ذلك ونسبوه الى المجازفة ثم شرع ابن مسعود يهدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك فراوي القصة عدل
صحت والذين اتهموا ابن العربي في ذلك هم الذين اخطوا لقلة اطلاعهم وكانه نجل عليهم باخراج ذلك لما ظهر له
من انكارهم وتصنمهم وقد تبعت طريقه حتى وقفت على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربي والله الحمد فوجدته من
رواية اثني عشر شفا غير الاربعة التي ذكرها شيخنا وم عقيب في معجم ابن جبير وبنسب بن زيد في الارشاد
للخليلي وابن أبي حفص في الرواة عن مالك للخطيب وابن عيينة في مسند أبي يعلى واسامة بن زيد في تاريخ نيسابور
وابن أبي ذئب في الحلية ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالى في افراد الدارقطني وعبد الرحمن ومحمد ابنا عبد العزيز
الانصاريان في فوائد عبد الله بن أسحق الخراساني وابن أسحق في مسند مالك لابن عدي وبحر السقاء ذكره
جعفر الاندلسي في تحريمه الجيزي بالجيم والزاي وصالح بن أبي الاخضر ذكره أبوذر الهروي عقب حديث يحيى
بن قزعة عن مالك والخروج عند البخاري في المغازي تبين بذلك ان اطلاق ابن الصلاح متعقب وان قول ابن العربي
صحيح وان كلام من اتهمه مردود ولكن ليس في طريقه شيء على شرط الصحيح الا طريق مالك وأقربها
رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجنا النسائي في مسند مالك وأبو عوانة في صحيحه وتليها رواية أبي أويس أخرجها
أبو عوانة أيضاً وقالوا انه كان رفيق مالك في السماع عن الزهري فيجمل قول من قال انه رده مالك أي بشرط الصحة
وقول من قال توبع أي في الجملة وبعبارة الترمذي سأله من الاعتراض فانه قال بعد تحريجه حسن صحيح غريب لا يعرف
كثيراً أحاداره غير مالك عن الزهري فقله كثير يشير الى انه توبع في الجملة (قوله عن أنس) في رواية أبي أويس عند ابن
سعدان أنس بن مالك حدثه (قوله عام الفتح وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء زرد ينسج من
من الدرر ع على قدر الرأس وقيل هو رفرق البيضة قاله في المحكم وفي المشارق هو ما يجعل من فضل دروع الحد يدعى
الرأس مثل القلنسوة وفي رواية زيد بن الحباب عن مالك يوم الفتح وعليه مغفر من حديد أخرجها الدارقطني في الغرائب
والحاكم في الاكلیل وكذا هو في رواية أبي أويس (قوله فلما نزعها من رجل) لم أقف على اسمه الا انه يحتمل أن يكون
هو الذي بشر قتلهم وقد جزم الفاكهي في شرح العمدة بان الذي جاء بذلك هو أبو برزة الاسلمي وكان لما رجع عنده انه هو
الذي قتله رأى انه هو الذي جاء خبراً بقصته ووشحه قوله في رواية يحيى بن قزعة في المغازي فقال قتله بصيغة الافراد على
انه لختلف في اسم قاتله في حديث سعيد بن برزوخ عند الدارقطني والحاكم انه عليه السلام قال أر بعلاً أو منهم لا في حل ولا حرم
الحوirth بن هقيد بانون والقاف مصغر وهلال بن خطل ومقيس بن صباية وعبد الله بن ابي سرح قال فأما
هلال بن خطل فقتله الزبير الحديث وفي حديث سعد بن ابى وقاص عند الزبير والحاكم والبيهقي في الدلائل
نحوه لكن قال اربعة نفر وامرأتين فقال اقولهم وان وجدتموه متعلقين باستار الكعبة فذكروهم لكن قال عبد
الله بن خطل بدل هلال وقال عكرمة بدل الحوirth ولم يسم المرأتين وقال فاما عبد الله بن خطل فادرك وهو
متعلق باستار الكعبة فاستبق اليه سعيد بن حريث وهمار بن ياسر فسبق سعيد عماراً وكان اشب الرجلين فقتله
الحديث وفي زيادات بنسب بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه وروى ابن

ابي شيبه والبيهقي في الأدلّال من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن انس امين رسول الله ﷺ الناس يوم
 فتح مكة الا اربعة من الناس عبد العزى ابن خطل ومقبس بن صباة السكستاني وعبد الله بن ابي سرح وام
 سارة فاما عبد العزى بن خطل فقتل وهو متعلق بأستار الكعبة وروى ابن ابي شيبه من طريق ابي عثان الهندي
 ان ابا بزة الاسلمي قتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة واستناده صحيح مع ارساله وله شاهد عند ابن المبارك
 في البر والصلمة من حديث ابي بزة شسه ورواه احمد من وجه آخر وهو اصح ماورق في تعيين قاتله وبه جزم
 البلاذري وغيره من اهل العلم بالاخبار وتحمل بقية الروايات على انهم اجلدوا قتلها فكان المباشر له منهم ابو بزة
 ويحتمل ان يكون غيره شاركة فيه فقد جزم ابن هاشم في السيرة بأن سعيد بن حريث و ابا بزة الاسلمي اشتركا في قتلها
 ومنهم من سمي قاتله سعيد بن ذؤيب وحكي الحب الطبري ان الزبير بن العوام هو الذي قتل بن خطل وروى الحاكم من
 طريق ابي معشر عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن يزيد قال فاخذ عبد الله بن خطل من تحت استار الكعبة فقتل بين
 المقام وزمزم وقد جمع الواقدي عن شيوخه اسماء من لم يؤمن يوم الفتح وامر بقتله عشرة اثنس ستة رجال واربع نسوة
 والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله من دخل المسجد فهو آمن ماروي ان اسحق في المغازي حدثني عبد الله
 بن ابي بكر وغيره ان رسول الله ﷺ حين دخل مكة قال لا يقتل احدا من قاتل الاقر سمام فقال اقولوم وان
 وجدتموهم تحت استار الكعبة منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد واما امر قتل ابن خطل لانه كان مسلما فيمنه
 رسول الله ﷺ مصداقا لبعث معر جلا من الانصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسالما فقتل منزلا فامر المولى
 ان يذبح تيسا ويصنع له طعاما فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدى عليه فقتله ثم ارد مشركا وكأنت له قيتان تخيان بهجاء
 رسول الله ﷺ وروى الفاكهي من طريق ابن جريح قال قال مولى ابن عباس بعث رسول الله ﷺ رجلا من
 الانصار ورجلا من منبته و ابن خطل وقال اطعنا الانصارى حتى ترجعا فقتل ابن خطل الانصاري وهرب بالزنى وكان
 ممن اهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح ومن النفر الذين كان اهدر دمهم النبي ﷺ قبل الفتح غير من تقدم ذكره هبار
 بن الاسود وعكرمة ابن ابي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب واسيد بن اياس بن ابي زهير وقيتان ابن خطل
 وهند بنت عتبة والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه انه كان يسمى عبد العزى فاما اسم سمي عبد الله واما من قال هلال فليس
 عليه بأخ له اسمه هلال بين ذلك الكلبي في النسب وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل
 واسم خطل عبد مناف من بني تم بن فهر بن غالب وهذا الحديث ظاهره انه ﷺ لما دخل مكة يوم الفتح لم يكن محرما
 وقد صرح بذلك مالك راوي الحديث كما ذكره المصنف في المغازي عن يحيى بن قزعة عن مالك عقب هذا الحديث قال
 مالك ولم يكن النبي ﷺ فيما نرى والله اعلم يومئذ محرما اه وقول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهد عن مالك جازم به
 اخرجه الدارقطني في الفرائد ووقع في الموطأ من رواية ابي مصعب وغيره قال مالك قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله
 ﷺ يومئذ محرما وهذا مرسل ويشهدله مرواه مسلم من حديث جابر بلفظ دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة
 سوداء بغير احرام وروى ابن ابي شيبه باسناد صحيح عن طائوس قال لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الا محرما
 الا يوم فتح مكة وزعم الحاكم في الكلبي ان بين حديث انس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة
 وتمقبوه باحتمال ان يكون اول دخوله كان على راسه المغفر ثم ازاله وليس العمامة بعد ذلك لحكى كل منهما ما رواه ويؤيده
 ان حديث عمرو بن حريث انه خطب الناس وعليه عمامة سوداء اخرجه مسلم ايضا وكانت الخطبة عند باب الكعبة
 وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع لبعضه وقال غيره يجمع بان العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر وكانت تحت
 المغفر وقاية لرأسه من صدا الحديد فأراد انس بذكر المغفر كونه دخل متميلا للحرب واراد جابر بذكر العمامة
 كونه دخل غير محرّم وهذا يتدفق اشكال من قال لادلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير احرام لاحتمال ان
 يكون رسول الله ﷺ كان محرما ولكنه غطى راسه لعذر فقد اندفع ذلك بتصريح جابر بأنه لم يكن محرما

باب إذا أحرَمَ جاهلاً وعلمه قبيصٌ

لكن فيه اشكال من وجه آخر لانه صلى الله عليه وسلم كان متأهباً للقتال ومن كان كذلك جازله الدخول بغير احرام عند الشافية وان كان عياض محل الاتحاق على مقابله وامان قال من الشافية كابن القاص دخول مكة بغير احرام من خصائص النبي ﷺ فيه نظر لان الخصوصية لاثبت الابدليل لكن زعم الطحاوى ان دليل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابي شريح وغيره انها لم تحل له الا ساعة من نهار وان المراد بذلك جواز دخوله لها بغير احرام لان تحريم القتل والقتال فيها لهم اجمعوا على ان المشركين لو غلبوا والعباد بالله تعالى على مكة محل للمسلمين قتلهم وقتلهم فيها وقد عكس استئلاء النووي فقال في الحديث دلالة على ان مكة تبقى دار اسلام الى يوم القيامة فبطل ماصوره الطحاوى وفي دعواه الاجماع نظر فان الخلاف ثابت كما تقدم وقد حكاه القفال والماوردي وغيرهما واستدل بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة واجاب النووي بانه صلى الله عليه وسلم كان صالحهم لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متاهبا وهذا جواب قوى الا ان الشأن في ثبوت كونه صالحهم فانه لا يعرف في شيء من الاخبار صريحا كما سيأتي ايضا في الكلام على فتح مكة من المغازي ان شاء الله تعالى واستدل بقصة ابن خطل على جواز اقامة الحدود والقصاص في حرم مكة قال ابن عبد البر كان قتل بن خطل قودا من قتلته المسلم وقال السهيلي فيه ان الكعبة لا تميز عاصيا ولا تمتع من اقامة حدود واجب وقال النووي تأول من قال لا يقتل فيها على انه ﷺ قتلته في الساعة التي ايحت له واجاب عنه اصحابنا بانها انما ايحت له ساعة الدخول حتى استول عليها واذ عن اهلها وانما قتل ابن خطل بعد ذلك انتهى وتجب بما تقدم في الكلام على حديث ابي شريح ان المراد بالساعة التي احتلها ما بين اول النهار ودخول وقت العصر وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعا لانه قيد في الحديث بانه كان عند تزعمه المغفر وذلك عند استقراره بمكة وقد قال ابن خزيمة المراد بقوله في حديث ابن عباس ما احل الله لاحد فيه القتل غيري ابي قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه قال وكان الله قد اباح له القتال وقتل معا في تلك الساعة وقتل ابن خطل وغيره بعد هتقى القتال واستند به على جواز قتل الذي اذا سب رسول الله ﷺ وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لان ابن خطل كان حريا ولم يدخله رسول الله صلى الله عليه وسلم في امانه لاهل مكة بل استثناه مع من استثنى وخرج امره بقتله مع امانه لغيره خرجا واحدا فلا دلالة فيه لما ذكره انتهى ويمكن ان يتمسك به في جواز قتل من فعل ذلك بغير استتابة من غير هتيد بكونه ذميا لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يتحتم ان سبب قتله السب واستدل به على جواز قتل الاسير صير الان القدرة على ابن خطل صيرته كالاسير في يد الامام وهو مخير فيه بين القتل وغيره لكن قال الخطابي انه ﷺ قله بما جناه في الاسلام وقال ابن عبد البر قتله قودا من دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم ارتد كما تقدم واستدل به على جواز قتل الاسير من غير ان يعرض عليه الاسلام ترجم بذلك ابوداود وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وانه لا ينافي في التوكل وقد تقدم في باب متى يحل للمعتمر من ابواب العمرة من حديث عبد الله بن ابي اوفى احترم رسول الله ﷺ فلما دخل مكة طاف وطفنا معه ومعه من يستره من اهل مكة ان يرميه احد الحديث وانما احتاج الى ذلك لانه كان حينئذ محرما غشى الصحابة ان يرميه بعض سفهاء المشركين بشيء يؤذيه فكانوا حوله يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك وفيه جواز رفع اخبار اهل الفساد الى ولاة الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النيمة * (قوله باب اذا احرم جاهلا وعلمه قبيص) أى هل يلزمه قديرة اولاً وانما لم يجزم بالحكم لان حديث الباب لا تصرح فيه باسقاط القديرة ومن ثم استظهر المصنف للراجع بقول عطاء راوى الحديث كأنه يشير الى انه لو كانت القديرة واجبة لخفيت عن عطاء وهو راوى الحديث قال ابن بطال وغيره وجه الدلالة منه انه لو زعمته القديرة ليها ﷺ لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وفرق مالك فيمن تطيب اوليس ناسيا بين من بادر فزع وغسل بين من تهادى والشامى اشد موافقة للحديث لان السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تهادى

وَقَالَ عَطَاءٌ إِذَا تَطَيَّبَ أَوْلَيْسَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا
 عَطَاءٌ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْطَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جَبَّةٌ
 فِيهِ أُرْصُفْرَةٌ أَوْ نَحْوُهُ كَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِي نُحَيْبٌ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ أَنْ تَرَاهُ فَزَلَّ عَلَيْهِ ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ
 فَقَالَ اصْنَعْ فِي عَمْرِيكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ، وَعَضَّ رَجُلٌ يَدَ رَجُلٍ، يَعْطَى فَانْتَزَعَ نَتْنِيَّةً فَأَبْطَلَهُ النَّبِيُّ
 ﷺ **بابُ الْحَرَمِ** يَمُوتُ بِعِرْفَةٍ وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُوَدِّيَ عَنْهُ بَقِيَّةُ الْحَجِّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ
 بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 قَالَ بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعِرْفَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ فَوَقَصَتْهُ أَوْ قَالَ فَاقْصَمَتْهُ فَقَالَ
 النَّبِيُّ ﷺ أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ أَوْ قَالَ تَوْبِيئِهِ وَلَا تَحْنَطُوهُ وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّ اللَّهَ
 يَبْهَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَلْبِي **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعِرْفَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ
 فَوَقَصَتْهُ أَوْ قَالَ فَاقْصَمَتْهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ وَلَا تَمْسُوهُ طَبِيبًا وَلَا تَحْمُرُوا
 رَأْسَهُ وَلَا تَحْنَطُوهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْهَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ **مَلْبِيًّا** **بابُ** سُنَّةِ الْحَرَمِ إِذَا مَاتَ **حَدَّثَنَا** يَعْقُوبُ
 ابْنُ إِسْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا
 كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَمَاتَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي
 تَوْبِيئِهِ وَلَا تَمْسُوهُ طَبِيبًا وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَبْهَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ **مَلْبِيًّا**

ومع ذلك لم يؤمر بالقدية وقول مالك فيه احتياط وأما قول الكوفيين والمزني مخالف هذا الحديث وأجاب ابن المنير في
 الحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا انتظر النبي ﷺ الوحي قال ولا خلاف
 أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلهذا لم يؤمر الرجل بقدية مما مضى بخلاف من لبس الان جاهلا فانه جهل
 حكما استقر وقصر في علم ما كان عليه ان تعلمه لكونه مكلفا به وقد تمكن من تعلمه (قوله وقال عطاء الخ) ذكره ابن
 المنذر في الاوسط ووصله الطبراني في الكبير واما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب غسل الخلوف
 في أوائل الحج قوله في الاستناد صفوان بن يعلى بن أمية قال كنت مع النبي ﷺ هذا وقع في رواية أن ذروهو
 تصحيح والصواب ما ثبت في رواية غيره صفوان بن يعلى عن أبيه فتصحفت عن فصارت ابن أبيه فصارت أمية
 أو سقط من السند عن أبيه وليست لصفوان صحبة ولا رواية (قوله وعض رجل بدرجل) هذا حديث آخر وسيأتي
 مبسوطا مع الكلام عليه في أبواب الدية ان شاء الله تعالى * (قوله باب الحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي ﷺ ان
 يؤدي عنه بقية الحج) يعنى لم ينقل ذلك وذكر فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعرة بعرفة
 فمات وقد تقدم التنبيه عليه في باب ما ينهى عن الطيب للمحرم وأورده المصنف من حديث حماد بن زيد عن عمرو
 ابن دينار وعن أيوب فرقيما كلاهما عن سعيد بن جبيرة ووقع في رواية عمرو فوقصته وفي رواية أيوب فوقصته وكلاهما يعنى
 وزاد في رواية أيوب ولا تمسوه طيبا والباقي سواء وقد وقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن علي في هذا الحديث عن أيوب
 قال نبئت عن سعيد بن جبيرة قاله أعلم * (قوله باب سنة الحرم اذا مات) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه آخر

باب الحج والنذور عن الميت والرجل يحج عن المرأة **حدَّثنا موسى بن إسماعيل** حدثنا أبو هريرة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من جينة جاءت إلى النبي ﷺ فسألت أن يحج عنها قال نعم حتى ماتت فأحج عنها قال نعم حتى عثما رأيت لولا كان على أمك ذنب صلت إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت فأحج عنها قال نعم حتى عثما رأيت لولا كان على أمك ذنب

عن سعيد بن جبير وقد سبق (قوله باب الحج والنذور عن الميت) كذا ثبت للاكثر بلفظ الجمع وفي رواية النسق **التعد** بالأفراد (قوله والرجل يحج عن المرأة) يعني أن حديث الباب يستدل به على الحكمين وفيه على الحكم الثاني نظر لان لفظ الحديث أن امرأة سألت عن نذر كان على أيها فكان حق الترجمة أن يقول والمرأة تحج عن الرجل وأجاب ابن طلال بن النبي ﷺ مخاطب المرأة بخطاب يدخل فيه الرجال والنساء وهو قوله أقضوا الله قال ولا خلاف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والحسن بن صالح انتهى والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث فإنه قال فيها أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال إن أختي نذرت أن تحج الحديث وفيه فاقض الله فهو أحق بالقضاء أخرجه المصنف في كتاب النذور وكذا أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة (قوله أن امرأة من جينة) لم أقف على اسمها ولا على اسم أبيها لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخمراساني عن أبيه أن غائبة أم النبي ﷺ قالت إن أمي ماتت وعليها نذران تمشي إلى الكعبة فقال أقض عنها أخرجه ابن منده في حرف العين المعجمة من الصحاح يات وزردهل هي بتقديم المثناة التحتانية على المثناة اوبالعكس ويجزم ابن طاهر في المهمات بأنه اسم الجينية المذكورة في حديث الباب وقدر وي النسائي وابن خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلمة الهذلي عن ابن عباس قال امرت امرأة ستان بن عبد الله الجهني أن يسأل رسول الله ﷺ عن أمها توفيت ولم تحج الحديث لفظ أحمد ووقع عند النسائي ستان بن سلمة والاول أصبح وهذا لا يفسر به المبهم في حديث الباب أن المرأة سألت بنفسها وفي هذا أن زوجها سألها ويمكن الجمع بان يكون نسبة السؤال إليها مجازية وإنما الذي توفى السؤال زوجها وغائبة أنه في هذه الرواية لم يصرح بالحجة المسؤول عنها كانت نذرا وأماما وبي ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن ستان بن عبد الله الجهني ان عمته حدثته أنها أتت النبي ﷺ فقالت أن أمي توفيت وعليها مشي إلى الكعبة نذرا الحديث فإن كان محفوظا حمل على واقعيتين بان تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة أمها المقر وضه وبان تكون عمته سألت بنفسها عن حجة أمها المنذورة و يفسر من في حديث الباب بأنها عمه ستان واسمها غائبة كما تقدم ولم تسم المرأة ولا العمه ولا أم واحدة منهما (قوله أن أمي نذرت أن تحج) كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من رواية أب عوانة عنه وسيأتي في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر بلفظ أتى رجلا النبي ﷺ فقال له أن أختي نذرت أن تحج وانها ماتت فان كان محفوظا احتمل ان يكون كل من الاخير سأل عن أخته والبنت سألت عن أمها وسيأتي في الصيام من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلفظ قالت امرأة أن أمي ماتت وعليها صوم شهر وسيأتي بسط القول فيه هناك وزعم بعض المخالفين أنه اضطراب يعل به الحديث وليس كما قال فإنه محمول على أن المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ويدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة أن امرأة قالت يا رسول الله أني تصدقت على أمي بمجارية وانها ماتت قال وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت أنه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت انها لم تحج فأحج عنها قال حجى عنها للسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من طريق سليمان بن يسار عنه وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني والدارقطني واستدل به على صحة نذر الحج بمن لم يحج فاذا حج أجزاءه عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقيل يجزى عن النذر ثم يحج حجة الاسلام وقيل يجزى عنها (قوله قال نعم حجى عنها) في رواية موسى بن سلمة أي يجزى عنها أن أحج عنها قال نعم (قوله رأيت الخ) فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى السرعة فهمه

أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ أَقْضُوا اللهُ فَاللهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ بِأَبِ الْحَجِّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ
حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ **ابْنِ جُرَيْجٍ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ** عَنْ **سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ** عَنِ **ابْنِ عَبَّاسٍ** عَنِ **الْقَضَلِيِّ**
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ أَنَّ أُمَّ رَأْسَ حَ حَدَّثَنَا **مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ** حَدَّثَنَا **عَبْدُ الرَّزِيزِ** بْنُ **أَبِي سَلَمَةَ**
حَدَّثَنَا **ابْنُ شِهَابٍ** عَنْ **سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ** عَنِ **ابْنِ عَبَّاسٍ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ جَاءَتْ أُمَّ رَأْسَ مِنْ حَتَمٍ

وفيه تشبيه ما اختلف فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل اذا تريت
على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتى وادعى لاذنانه وفيه أن وفاة الدين المالى عن الميت كان
معلوما عندهم مقررًا ولهذا حسن اللاحاق به وفيه أجزاء الحج عن الميت وفيه اختلاف فروى سعيد
ابن منصور وغيره عن ابن عمر باسناد صحيح لا يبيح أحد عن أحد ونحوه عن مالك والليث وعن مالك أيضا ان
أوصي بذلك فليحج عنه والا فلا وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي يليه (قوله اكنت قاضيته) كذا للاكثر
بضمير يعود على الدين وللكشميهي قاضية بوزن فاعلة على حذف المقول وفيه أن مات وعليه حج وجب على
وليه أن يجزى من حج عنه من رأس ماله كما أن عليه قضاءه بونه فقد أجمعوا على أن دين الأدمى من رأس المال فكذلك
ماشبهه به في القضاء و يلتحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة وغير ذلك وفي قوله فاقه أحق بالوفاة
دليل على أنه مقدم على دين الأدمى وهو أحد اقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل لها سواء قال الطيب في الحديث
أشعار بأن المسؤل عنه خلف مالا فأخبره النبي ﷺ أن حق الله مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع
علة المالية (قلت) ولم يصح في الجواب المذكور أن يكون خلف مالا كما زعم لان قوله اكنت قاضيته أهم من أن يكون
المراد مما خلفه أو تبرعا * (قوله باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحلة) أى من الاحياء خلافا لما لك في ذلك
ولين قال لا يبيح احد عن أحد مطلقا كابن عمر ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على انه لا يجوز أن يستتبع من بقدر
عن الحج بنفسه في الحج الواجب وأما النفل فيجوز عندناي حنيفه خلافا للشافعي وعن احمد روايتان (قوله عن
ابن شهاب عن سليمان) في رواية الترمذى من طريق روح عن ابن جريج اخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار
(قوله عن ابن عباس) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب اخبرني سليمان اخبرني عبد الله بن عباس (قوله
عن الفضل بن عباس) كذا قال ابن جريج وتابعه معمر وخالقهما مالك وأكثر الرواة عن الزهري فلم يقولوا فيه
عن الفضل وروي ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس اخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال
قلت يارسول الله أن ابى أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج الحديث قال الترمذى سألت مجديع البخارى عن هذا فقال
أصح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل قال فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه
بغير واسطة اه وانما رجح البخارى الرواية عن الفضل لانه كان ردف النبي ﷺ حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم
من مزدلفة الي من مع الضعفة كإسياني بعدياب وقد سبق في باب التلبية والتكبيره من طريق عطاء عن ابن عباس أن
النبي ﷺ اردف الفضل فاخبر الفضل انه لم يزل يلبي حتى رمى الجمره فكان الفضل حدثا عاه بما شاهده في تلك الحالة
ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بهدرمي جمره العقبة فحضره ابن عباس فقله تارة عن أخيه لكونه صاحب
القصة وتارة عما شاهده ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذى وأحمد وأبنته عبد الله والطبري من حديث علي بن مابدل عن أبي السؤال
المذكور وقع عند المنحدر بعد الفراغ من الرمي وأن العباس كان شاهدا ولفظ احمد عندهم من طريق عبيد الله بن
ابى رافع عن علي قال وقف رسول الله ﷺ بعرفة فقال هذه عرفة وهو الموقف فذكر الحديث وفيه ثم اتى الجمره
فرماها ثم اتى المنحدر فقال هذا المنحدر وكل منى منحدر واستفتته وفي رواية عبد الله ثم جاءه جارية شابة من حتم فقالت
أن ابى شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج أفيجزى أن أحج عنه قال حجي عن أليك قال ولوى عنق الفضل

عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَعْلِيحُ
 أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَوْلُ يَعْضِي عَنْهُ أَنْ أَحْجَّ عَنْهُ قَالَ نَسَمُ بِأَبِ حَجِّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي شَهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالِ كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْ خَنَمٍ فَجَبَلُ الْفَضْلُ يَنْظُرُ لِإِبْنِهَا
 وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ فَجَبَلُ النَّبِيِّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِ الْأَخْرِ قَالَتْ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَذْرَكَتْ أَبِي

قال العباس يارسول الله لويت عنق ابن عمك قال رأيت شابا وشابة فلم آمن عليهما الشيطان وظاهر هذا أن العباس
 كان حاضرا لذلك فلا مانع أن يكون ابنة عبد الله أيضا كان معه (تنبيه) لم يسق المصنف لفظ رواية ابن جريج
 بل تحول إلى استاد عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كما دونه وبقية حديث ابن جريج أن امرأة
 جاءت إلى النبي ﷺ فقالت أن ابني أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يركب العير فأحجج عنه قال حججني
 عنه أخرجه أبو مسلم الكجعي عن أبي ماصم شيخ البخاري فيه والطبراني عن أبي مسلم كذلك وأخرجه مسلم من
 وجه آخر عن ابن جريج فقال أن امرأة من خنم قالت يا رسول الله ان ابني شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج
 الحديث (قوله طم حجة الوداع) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان يوم النحر للنسائي من طريق ابن عينة
 عن ابن شهاب عداه جمع وسياق بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده * (قوله باب حج المرأة عن الرجل) تقدم
 قل الخلاف فيه قبل باب (قوله كان الفضل) يعني ابن عباس وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد العباس وبه كان
 يكنى (قوله رديف) زاد شعيب على عجز راحلته (قوله فجاءته امرأة من خنم) بفتح المعجمة وسكون المثناة قبيلة
 مشهورة (قوله فجعل الفضل ينظر إليها) في رواية شعيب وكان الفضل رجلا وضيا أي جميلا وأقبلت امرأة من
 خنم وضيفة فطلق الفضل ينظر إليها وأعجبها حسننها (قوله يصرف وجه الفضل) في رواية شعيب فالتفت النبي
 ﷺ والفضل ينظر إليها فأخلف يده فأخذ بذقن الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها وهذا هو المراد بقوله في
 حديث علي قولي عن الفضل ووقع في رواية الطبري في حديث علي وكان الفضل غلاما جميلا فاذا جاءت الجارية من
 هذا الشق صرف رسول الله ﷺ وجه الفضل إلى الشق الآخر فاذا جاءت إلى الشق الآخر صرف وجهه عنه وقال
 في آخره رأيت غلاما حدثا وجارية حدثة فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان (قوله ان فريضة الله أدركت ابني شيخا
 كبيرا) في رواية عبد العزيز وشعيب أن فريضة الله على عباده في الحج وفي رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي
 اسحق عن سليمان بن يسار ان ابني أدركه الحج وأتفتت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وأنها
 سألت عن ابنيها وخالفه يحيى بن أبي اسحق عن سليمان فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل ثم اختلفوا عليه في
 استاده وهتته لما ساندته فقال هشيم عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس وقال محمد بن سيرين عنه عن سليمان عن الفضل
 أخرجهما للنسائي وقال ابن علية عنه عن سليمان حدثني احدا بن العباس اما الفضل واماعبد الله أخرجهما أحمد وأما المتن
 فقال هشيم أن رجلا سأل فقال ان أبي مات وقال ابن سيرين جاء رجل فقال ان أمي عجوز كبيرة وقال ابن علية جاء
 رجل فقال ان ابني أو أمي وخالف الجميع معمر بن يحيى بن أبي اسحق فقال في روايته أن امرأة سألت عن أمها
 وهذا للاختلاف كله عن سليمان بن يسار فأجبنا أن ننظر في سياق غيره فاذا كريب قد رواه عن ابن عباس عن
 حصين بن عوف الخثعمي قال قلت يا رسول الله ان ابني أدركه الحج واذا عطاء الخرساني قد روى عن ابني العوث
 بن حصين الخثعمي انه استفتى النبي ﷺ عن حجة كانت على ابيه أخرجهما ابن ماجه والرواية الاولى أقوى
 استادا وهذا يوافق رواية هشيم في أن السائل عن ذلك رجل سأل عن ابيه ووافقها مروى الطبراني من طريق عبد الله
 بن شهاب عن الفضل ابن عباس أن رجلا قال يا رسول الله ان ابني شيخ كبير ووافقها مرسل الحسن عند ابن خزيمة فانه أخرجه

شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَفَاحُجَّ عَنْهُ قَالَ تَمَّ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ

من طريق عوف عن الحسن قال بلغني أن رسول الله ﷺ أتاه رجل فقال إن ابني شيخ كبير أدرك الإسلام لم يحج الحديث ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قاله مثله إلا أنه قال أن السائل سأل عن أمه (قلت) وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضا عن يحيى بن أبي اسحق كما تقدم والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضا والمسئول عنه أبو الرجل وأمهم جميعا ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلب بإسناد قوي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت ردفت النبي ﷺ وأعرابي معه بنت له حسناء فجعل الأعرابي يعرضها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها وجعلت التفت إليها وتأخذ النبي ﷺ براسي فلوبه فكان يلبي حتى رمى حجرة العقبة فعلى هذا فنقول الشابة أن ابني لهما أرادت به جدها لأن أباهما كان معها وكانها أمرها أن تسأل النبي ﷺ ليسمع كلامها ويرأها رجاء أن يتزوجها فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه ولا مانع أن يسأل أيضا عن أمه وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو العوث بن حصين فإن أسنادها ضعيف ولعله كان فيه عن أبي العوث حصين فزيد في الرواية ابن أوران بالعوث أيضا كان مع أبيه حصين فسأل كما سأل أبوه وأخته والله أعلم ووقع السؤال عن هذه المسئلة من شخص آخر وهو أبو رزق بن فضح الزاه وكسر الزاي العقيلي بالتصغير واسمه لقيط بن عامر ففي السنن وصحيح ابن خزيمة وغيرهما من حديثه أنه قال يارسول الله إن أني شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة قال حج عن أبيك واعتمر وهذه قصة أخرى ومن وحد بينها وبين حديث الخثعمي فقد احدث وتكلف (قوله شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة) قال الطيبي شيخا حال ولا يثبت صفة له ويحتمل أن يكون حالا أيضا ويكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الصفة وقوله لا يثبت وقم في رواية عبد العزيز وشعيب لا يستطيع أن يستوي وفي رواية ابن عينة لا يستمسك على الرحل وفي رواية يحيى ابن أبي اسحق من الزيادة وان شدته خشيت أن يموت وكذا في مرسل الحسن وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ وان شدته بالحبل على الراحلة خشيت أن أقتله وهذا يفهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الراحلة أو الأمان عليهم من الأذى لوربط لم يرخص له في الحج عنه كمن يقدر على حمل موطأ كالحفة (قوله أفأحج عنه) أي يجوز لي أن أتوب عنه فأحج عنه لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهزمة معطوف على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فهل يقضى عنه وفي حديث علي هل يجزئ عنه (قوله قال نعم) في حديث أبي هريرة فقال أحجج عن أبيك وفي هذا الحديث من الفوائد جواز الحج عن الغير واستدل الكوفيون بعمومه على جواز صحة حج من لم يحج نياذة عن غيره وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه واستدلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس أيضا أن النبي ﷺ رأى رجلا يلبي عن شيرمة فقال أحججت عن نفسك فقال لا قال هذه عن نفسك ثم أحجج عن شيرمة واستدل به على الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه بالوجوب وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء ممن طرقة تصريح بالوجوب وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النياذة فيها كالصلاة وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النياذة لا تدخل في الصلاة قالوا ولان العبادات فرضت على جهة الابتلاء وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا بتأطاب البدن فيه يظهر الاتقياد أو التفويض بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها ينقص المال وهو حاصل بالنفس والغير وأجيب بان قياس الحج على الصلاة لا يصح لأن عبادة الحج مالية بدنية معافلا يترجح إحاطتها بالصلاة على إحاطتها بالزكاة ولهذا قال المازري من غلب حكم البدن في الحج الحق به بالصلاة ومن غلب حكم المال الحق به بالصدقة وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلاة وبأن حصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لانه لا يوجد في الأمر من بذله المال في الأجرة وقال عياض لأحجة للمخالف في حديث الباب لان قوله ان فرضة الله على عباده اطلاق معناه ان

باب حَجِّ الصَّيَّانِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ

الزَّيْلَقَةَ عِبَادَةَ بِالْحَجِّ الَّذِي يَقَعُ بِشَرطِ الاستِطاعةِ صادفَ أبا بصيفةٍ من لا يستطيعُ فهل أحجَّ عنه أم هل يجوزُ لي ذلك أو هل فيه أجرٌ ومغفرةٌ فقال نعم وتقبَّ بان في بعض طرقه التصريحُ بالسؤالِ عن الأجزاءِ يتمُّ الاستدلالُ وتقدمُ في بعض طرق مسلم أن أبي عليه فريضةُ الله في الحجِّ ولا حدم في روايةٍ والحجُّ مكتوبٌ عليه وادعي بعضهم أن هذه القصةُ مختصةٌ بالخصمِ كما اختصَّ سالمُ مولى أبي حذيفةٍ بموازِ أراضعِ الكبيرِ حكاه ابن عبد البرِّ وتقبَّ بان الأصلُ عدمُ الخصوصيةِ وأحجَّ بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحةِ باسنادين مرسلين فزاد في الحديث حجَّ عنه وليس لأحدٍ بعده ولا حجةٌ فيه لضعفِ الاسنادين مع إرسالها وقد عارضه قوله في حديثِ المهنيةِ الماضي في البابِ اقتضوا افتقارَه أحقُّ بالوقاءِ وادعي آخرون منهم أن ذلك خاصٌ بالابنِ يحجُّ عن أبيه ولا يخفى أنه موجودٌ وقال القحطبيُّ رأي مالك أن ظاهر حديثِ الخثعميةِ مخالفٌ لظاهر القرآنِ فرجع ظاهر القرآنِ ولا شك في ترجيحه من جهةِ تواريخهم من جهةِ أن القولَ المذكورَ قول امرأَةٍ ظننا قال ولا يقال قد أجابها النبي ﷺ على سؤالها ولو كان ظننا غلطاً لبيته لعلنا نقول إنما أجابها عن قولها فأحجَّ عنه قال حجي عنه لا رأي من حرصها على إصال الخيرِ والثوابِ لبيها اه وتقبَّ بان في محرمِ النبي ﷺ لما على ذلك حجةٌ ظاهرةٌ وأما ما رواه عبد الرزاق من حديثِ ابن عباسٍ فزاد في الحديث حجَّ عن أبيك قال لم يزد خيراً لم يزد شراً فقد جزم الحفاظُ بانها روايةٌ شاذةٌ وعلى تقدير صحتهِ فلا حجةٌ فيها للمخالفِ ومن فروعِ المسئلةِ أن لافرقَ بين من استقرَّ الوجوبُ في ذمتهِ قبل العُضْبِ أو طرأ عليه خلافاً للحنيفةِ وللجمهورِ نظاهر قصةِ الخثعميةِ وإن من حجَّ عن غيره وقع الحجُّ عن المستتيبِ خلافاً للحمد بن الحسنِ فقال يقع عن المباشرِ وللحجوجِ عنه أجرٌ للثقةِ واختلفوا فيما إذا عوفى المعضوبُ فقال الجمهورُ لا يجوزُ له لأنه تبيّن أنه لم يكن مؤسماً منه وقال أحمدُ واسحقُ لا تلزمه إلا إعادةُ ثلاثٍ يفضي الي إيجابِ حجتينِ وانفق من إجازِ النيابةِ في الحجِّ على أنها لا تجزئُ في الفرضِ إلا عن موتٍ أو عُضْبٍ فلا يدخل المريضُ لأنه يرجي رؤؤه ولا المجنونُ لأنه يرجي إفاقتهِ ولا الجبوسُ لأنه يرجي خلاصه ولا التقيرُ لأنه يمكن استغناؤه والله أعلم وفي الحديثِ من الفوائدِ أيضاً جوازُ الارتدافِ وسيأتي مبسوطاً قبيل كتابِ الأدبِ وارتدافُ المرأةِ مع الرجلِ وتواضعُ النبي ﷺ ومثلةُ الفضل بن عباسٍ منهو بيانِ ماركبٍ في الآدمي من الشهوةِ وجلبت طباعه عليه من النظرِ الي الصورِ الحسنةِ وفيه منعُ النظرِ الي الاجنبياتِ وغضُّ البصرِ قال عياضٌ وزعم بعضهم أنه غير واجبٍ الاعتدخيةُ الفتنةِ قال وعندني أن فعله ﷺ اذ غطى وجهه الفضلُ بلغ من من القولِ ثم قال لعل الفضلَ لم ينظرَ نظراً يتكرَّرُ بل خشى عليه أن يؤلَّ الى ذلك أو كان قبل نزولِ الأمرِ بآداءِ الجلابيبِ ويؤخذ منه التفرقةُ بين الرجالِ والنساءِ خشيةُ الفتنةِ وجوازُ كلامِ المرأةِ وسماعِ صوتها للإجابِ عند الضرورةِ كالاستفتاءِ عن العلمِ والتواضعِ في الحكمِ والمعاملةِ وفيه إن إحرامِ المرأةِ في وجهها فيجوزُ لها كشفه في الأحرامِ وروي أحمدُ وابن خزيمة من وجهٍ آخر عن ابن عباسٍ أن النبي ﷺ قال للفضل حين غطى وجهه يوم عرفةِ هذا يوم من ملكٍ فيه سمعه وبصره ولسانه غفره وفي هذا الحديثِ أيضاً النيابةُ في السؤالِ عن العلمِ حتى من المرأةِ عن الرجلِ وإن المرأةُ تحجُّ بغيرِ محرمٍ وإن المحرمِ ليس من السبيلِ المشترطِ في الحجِّ لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد يردُّ على ذلك وفيه بر الوالدينِ والاعتناءُ بامرئها والقيامُ بمصالحهما من قضاءِ دينٍ وخدمةِ وهديةٍ وغير ذلك من أمورِ الدينِ والدنيا واستدل به على أن العمرةِ واجبَةٌ لكونِ الخثعميةِ لم تذكرها ولا حجةٌ فيه لأن مجرد ذكرِ السؤالِ لا يدلُّ على عدمِ الوجوبِ لاستفادةِ ذلك من حكمِ الحجِّ ولا احتمالُ أن يكون أبوها قد اعتمر قبل الحجِّ على أن السؤالِ عن الحجِّ والعمرةِ قد وقع في حديثِ أبي زرينٍ كما تقدم وقال ابن العربي حديثُ الخثعميةِ أصلٌ متفقٌ على صحتهِ في الحجِّ خارجٌ عن القاعدةِ المستقرةِ في الشريعةِ من أن ليس للإنسانِ إلا ما سعى رفقاً من الله في استدراكِ ما فرطَ فيه المرءُ بولده وماله وتقبَّ بان يمكن أن يدخل في عمومِ السعيِ وإن عمومِ السعيِ في الآيةِ مخصوصٌ اتفاقاً * (قوله باب حج الصبيان) أي مشروعيته وكان

ابن عباس رضي الله عنهما يقول بعني أوقدمني النبي ﷺ في الثقل من تبعه بليل حدثنا إسحق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال أقبلت وقد ناهزت الحلم أسير على أتان لي ورسول الله ﷺ قائم يصلي يعني حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ثم نزلت عنها فرتمت فصمتت مع الناس وراء رسول الله ﷺ وقال يونس عن ابن شهاب يعني في حجة الوداع حدثنا عبد الرحمن بن يونس حدثنا حاتم بن إسماعيل عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد قال حج بي مع رسول الله ﷺ وأنا ابن سبع سنين حدثنا عمرو بن زرارة أخبرنا القاسم بن مالك عن الجعيد بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان قد حج به في ثقل النبي ﷺ

الحديث الصريح فيه ليس على شرط المصنف وهو مارواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال رفعت امرأة صبيها فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولك أجر قال ابن بطال اجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الأنة اذحج به كأنه تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يزاره شيء فعل شيء من محظورات الاحرام وانما يحج به على جهة التدريب وشذ بعضهم فقال اذا حج الصبي اجزأه ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله نعم في جواب الهذا حج وقال الطحاوي لاحجة فيه لذلك بل فيه حجة علي من زعم انه لاجح له لان ابن عباس راوى الحديث قال اما غلام حج به أهله ثم بلغ فعله حجة أخرى ثم ساقه باسناد صحيح ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث (أحدها) حديث ابن عباس قال بعني النبي صلى الله عليه وسلم في الثقل بفتح الثلثة والقاف ويجوز اسكانها أى الامتعة وقد تقدم الكلام عليه في باب من قدم ضبعة أهله ووجه الدلالة منه هنا ان ابن عباس كان دون البلوغ ولهذا التكلفة ارفده المصنف بحديثه الآخر المصرح فيه بانه كان حينئذ قد قارب الاحتلام ثم بين بالطريق المملقة ان ذلك وقع في حجة الوداع وقد تقدم الكلام عليه في باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم وفي باب ستره المصلي من كتاب الصلاة وقوله فيه حدثنا إسحق بن عمار بن السكن بن منصور وقد أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن يعقوب أيضا ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج لكن يرجح كونه ابن منصوران ابن راهويه لا يعبر عن مشايخه الابصيفة اخبارا ورواية يونس المملقة وصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ولفظه انه أقبل يسير على حمار ورسول الله ﷺ يصلي يعني في حجة الوداع الحديث وهو الثاني * الحديث الثالث (قوله عن محمد بن يوسف) في رواية الاسماعيلي حدثنا عهد بن يوسف وهو الكندي حفيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبد الله بن يزيد والسائب بن يزيد بن عبد الله بن نامة بن الاسود الكندي حليف بني عبد شمس ويعرف بابن اخت النمر والنمر رجل حضرمي (قوله حج بي) كذا للاكثر يضم أوله على البناء لسلم باسم فاعله وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم حجت بي أى ولقا كهي من وجه آخر عن عهد بن يوسف عن السائب حج بي وأبي ويجمع بينهما بانه كان مع أبويه زاد الترمذي عن قتيبة عن حاتم في حجة الوداع (قوله عن الجعيد) بالجيم مصغرا والقاسم بن مالك هو المنزني (قوله سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حج به في ثقل النبي ﷺ) أي ذكر مقول عمر ولا جواب السائب وكانه كان قد سأله عن قدر المذ فسيأتى في الكفارات عن عيان ابن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الاسناد كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ مد وتلنا فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز زاد الاسماعيلي من هذا الوجه قال السائب وقد حج بي في ثقل النبي ﷺ وأنا غلام وقال الكرمانى اللام في قوله للسائب التعليل أى سمعت عمر يقول لاجل السائب والمقول وكان السائب الخ كذا

**باب حَجِّ النِّسَاءِ وَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَيْدِينَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا قَبِمَتْ مَمْنُ عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ**

قال ولا يخفى عنه وسائق للسائب ترجمة في الكلام على خاتم النبوة ان شاء الله تعالى * (قوله باب حج النساء) اي هل يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال اولاً ثم أورد المصنف فيه عدة احاديث * الاول (قوله) وقال لي احمد بن محمد حدثنا ابراهيم عن ابيه عن جده قالوا ذن عمر (اي ابن الخطاب) (لازواج النبي ﷺ) في آخر حجة حجها فبعت مهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن) كذا أورد مختصراً ولم يستخرجه الاسماعيل ولا ابو نعيم ونقل الحميدي عن البرقاني ان ابراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف قال الحميدي وفيه نظر ولا يذكره أبو مسعود انتهى والحديث معروف وقد ساقه ابن سعد والبيهقي مطولاً وجعل منطلقي تظهير الحميدي راجعاً الى نسبة ابراهيم فقال مراد البرقاني بابراهيم جدار ابراهيم الميم في رواية البخاري فظن الحميدي انه عين ابراهيم الاول وليس كذلك بل هو جده لانه ابراهيم بن سعد بن ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف وقوله وقال لي احمد بن محمد اي ابن الوليد الازرق وقوله اذن عمر ظاهراً انه من رواية ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف عن عمر ومن ذكر معه وادراكه كذلك ممكن لان عمره اذذاك كان اكثر من عشر سنين وقد امت سماعه من عمر يعقوب بن ابي شيبة وغيره لكن روى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال ارسلني عمر لكن الواقدي لا يحتج به فقد رواه البيهقي من طريق عبدان وابن سعد أيضاً عن الوليد بن عطاء بن الاغر المكي كلاهما عن ابراهيم بن سعد مثل مقال الازرق ويحتمل أن يكون ابراهيم حفظاً أصل القصة وحمل تفاصيلها عن ابيه فلا تتخالف الروايتان ولعل هذا هو التكتة في اقتصار البخاري على اصل القصة دون بقية (قوله) وعبد الرحمن) زاد عبدان عبد الرحمن بن عوف وكان عثمان ينادي الا لا يدنو احد منهن ولا ينظر اليهن وهن في الهوادج على الابل فاذا نزلن انزلن بصدر الشعب فلم يصعد اليهن أحد ونزل عبد الرحمن وعثمان بذنب الشعب وفي رواية لابن سعد فكان عثمان يسير امامهن وعبد الرحمن خلفهن وفي رواية له وعلى هوداجهن الطيالة الحضري في أسناده الواقدي وروى ابن سعد أيضاً باسناد صحيح من طريق أبي اسحق السبيعي قال رأيت نساء النبي ﷺ حججن في هوداج عليها الطيالة زمن المغيرة أي ابن شعبة والظاهر انه أراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة لما وية وكان ذلك سنة خمسين أو قبلها ولا بن سعد أيضاً من حديث أم معد الخزاعية قالت رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجاً بنساء النبي ﷺ فنزلن بقدي فدخلت عليهن وهن ثمان وله من حديث عائشة انهن استأذن عثمان في الحج فقال انا احج بكن حج بنا جميعاً الازن ب كانت ماتت والاسودة قالها لم تخرج من بينها بدلتني ﷺ وروي أبو داود وأحمد من طريق واقد بن أبي واقد الليثي عن ابيه ان النبي ﷺ قال لئنسانه في حجة الوداع هذه ثم ظهور الحصر زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة فكن نساء النبي ﷺ يحجبن الاسودة وزينب فقالا لا تحركنا دابة بعد رسول الله ﷺ واسناد حديث أبي واقد صحيح واغرب المهاب فرعم أنهم وضع الرافضة لقصد دم أدم المؤمنين عائشة في خروجها الى العراق للاصلاح بين الناس في قصة وقعة الخل وهو اقدم منه على الاحاديث الصحيحة بخير دليل والعذر عن عائشة انها تأملت الحديث المذكور كما تأوله عمرها من صوابها على ان المراد بذلك انه لا يجب عليهن غير تلك الحجة وتأيد ذلك عندها بقوله ﷺ لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة ومن ثم عقبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب وكان عمر رضي الله عنه كان متوافقاً في ذلك ثم ظهر له الجواز فاذن لمن وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير تكبير وروى ابن سعد من مرسل أني جعفر الباقر قال منع عمر وأرجح النبي ﷺ الحج والعمرة ومن طريق أمهدة عن عائشة قالت منعنا عمر الحج والعمرة حتى اذا كان آخر عام فاذن لنا وهو موافق لحديث الباب وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر وهو

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِدِ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا تَنْزَوُا وَيُجَاهِدُ مَعَكُمْ فَقَالَ لَكِنَّ أَحْسَنَ الْجِهَادِ وَأَجْمَلَهُ الْحَجُّ حَجٌّ مَبْرُورٌ قَالَتْ عَائِشَةُ ، فَلَا أَدْعُ الْحَجَّ بَعْدَ إِذْ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا سَمَاءُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَ

محول على ما ذكرناه واستدل به على جواز حج المرأة بغير محرم وسيأتي البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث ﴿ تكملة ﴾ روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن ابراهيم بن سعد باسناد آخر فقال عن الزهري عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة ان عمر أذن لازواج النبي ﷺ فخرجن في آخر حجة حجها عمر فلما ارتحل عمر من الحصبية من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال ابن كان أمير المؤمنين ينزل فقال له قائل وأنا اسمع هذا كان منزله فاناخ في منزل عمر ثم رفع عقيرته بغنى عليك سلام من أمير وباركت * يدالله في ذلك الا دهم الممزق

الايات قالت عائشة فقلت لهم اعلموا علم هذا الرجل فذهبوا فلم يروا أحدا فكانت عائشة تقول اني لاحسبه من الجن * الحديث الثاني (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد (قوله عن عائشة) في رواية زائدة عن حبيب عند الاسماعيلي حدثني عائشة (قوله الانزوا ونجهاه) هذا شك من الراوى وهو مسدد شيخ البخاري وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسدد بلفظ الانزوا ومعكم أخرجه الاسماعيلي واغرب السكراني فقال ليس الغزو والجهاد بمعنى واحد فان الغزو والقصد الي القتال والجهاد بذل النفس في القتال قال أوز كرتاني تأكيذا للاول اه وكأنه ظن ان الالف تعلق بنزوه وشرح على ان الجهاد معطوف على الغزو بالواو أو جعل أو بمعنى الواو وقد أخرجه النسائي من طريق جرير عن حبيب بلفظ الانخروج فنجاهه معك ولا بن خزيمه من طريق زائدة عن حبيب مثله زاد فانما يجهد الجهاد أفضل الاعمال وللإسماعيلي من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب لوجاهه ناعم قال لا جاهد ولكن حج مبرور وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ ترى الجهاد أفضل العمل فظهر ان التاثير بين اللظنين من الرواة فيقوي ان اول الشك (قوله لكن احسن الجهاد) تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الصح وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة (قوله الحج حج مبرور) في رواية جرير حج البيت وسيأتي في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلفظ استأذنه نساءه في الجهاد فقال يكفيك الحج ولا بن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن حبيب قلت يا رسول الله على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الصح والعمرة قال ابن بطال زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجمل ان قوله تعالى وقرن في بيوتكن يقتضى تحريم السفر عليهن قال وهذا الحديث يرد عليهم لانه قال لكن أفضل الجهاد فدل على أنهن جهادا غير الحج والحج أفضل منه اه ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا في جواب قولهن الانخرج فنجاهم معك اى ليس ذلك واجبا عليكن كماوجب على الرجال ولم يرد بذلك تحريم عليهن فقد ثبت في حديث أم عطية انهن كن يخرجن فيداو بن الجرحى وفهمت عائشة ومن واقفها من هذا الترغيب في الحج اباحة تكو الجهاد وخص به عموم قوله هذه ثم ظهور الحصر وقوله تعالى وقرن في بيوتكن وكان عمر كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له قوة دللها فاذن لهن في آخر خلافته ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضا وقد وقف بعضهم عند ظاهر النهى كما تقدم وقال البيهقي في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال لا يمنع من الزيادة وفيه دليل على أن الامر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب واستدل بحديث عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من تق به ولو لم يكن زوجها ولا محرما كما سيأتي البحث فيه في الذي يليه * الحديث الثالث (قوله عن عمرو) هو ابن دينار

عن أبي عبد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ لا تسافر المرأة

(قوله عن أبي عبد) كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عيينة كلاهما عن عمرو بن أبي عبد وعمر و بهذا الاسناد
 حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عيينة عنه عن عكرمة قال جاء رجل الى المدينة فقال لرسول الله ﷺ أين
 تركت قال على فلاة قال أغلقت عليها بابك مرتين لا تحجج امرأة الا ومعها زوج ومروا به عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج
 عن عمرو وأخبرني عكرمة وأبو عبد عن ابن عباس (قلت) والمخفوظ في هذا امر سل عكرمة وفي الآخر رواية أبي عبد
 عن ابن عباس (قوله لا تسافر المرأة) كذا اطلق السفر وقيدته في حديث أبي سعيد الآتي في الباب فقال مسيرة ومعين
 ومضى في الصلاة حديث أبي هريرة مقيدا بمسيرة يوم وليلة وعنه روايات أخرى وحديث ابن عمر فيه مقيدا بثلاثة أيام
 وعمره وابت أخرى أيضا وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لا اختلاف التقييدات وقال النووي ليس المراد من
 التحديد ظاهرا بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منية عنه الا بالحرم وانما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه وقال
 ابن المنير وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين وقال المنذرى يحتمل أن يقال أن اليوم المفرد واللييلة المفردة بمعنى
 اليوم يعني فن اطلق وما أراد بليته أو ليلته أراد بيومها وان يكون عند جمعها اشار الى مدة الذهاب والرجوع وعند
 أفرادها اشار الى قدر ما تنقض فيه الحاجة قال ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلا لاوائل الاعداد فاليوم أول العدد
 والالتان أول الكثير والثلاث أول الجمع وكأنه أشار الى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يعمل فيه السفر فكيف بما زاد
 ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قيل ذكر مادونها فيؤخذ باقل ما ورد في ذلك واقله الرواية التي فيها ذكر البر بدفعلى هذا
 يتناول السفر طويل السير وقصيره ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافا للحنيفة وحججهم أن المنع المقيد
 بالثلاث متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالتيقن ونوقض بان الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبى الاخذ
 بها وطرح ماعداه فانه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد
 وقد خالفوا ذلك هنا والاختلاف انما وقع في الاحاديث التي وقع فيها التقييد بخلاف حديث الباب فانه لم يخلف على
 ابن عباس فيه وقرق سفيان الثوري بين المسافة البعيدة فمتعادون القريبة وتمسك احمد بعموم الحديث فقال اذا لم
 تجد زوجا وعمرا لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور عنه وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بغير
 سفر القرية قالوا وهو مخصوص بالاجماع قال البغوي لم يخلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض الامع
 زوج أو محرم الا كافرة أسأت في دار الحرب أو سيرة تخلصت وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجدتها
 رجل مامون فانه يجوز له أن يصحبها حتى يلحقها الرفقة قالوا واذا كانت عمومه مخصوصا بالاتفاق فليخص
 منه حجة القرية وأجاب صاحب المغني بانه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولا انها تدفع
 ضراعتينا بحمل ضرورتهم ولا كذلك السفر للحج وقدرى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من
 طريق ابن جريج عن عمرو وبن دينار بلفظ لا تحجج امرأة الا ومعها زوج ومروا به حديث في منع الحج
 فكيف يخص من بقية الاسفار والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات وفي قول تكي امرأة
 واحدة ثقة وفي قول قله الكرابيسي وصححه في المذهب تسافر وحدها اذا كان الطريق آمنا وهذا كله في الواجب من
 حج أو عمره وأغرب الفقهاء فطرده في الاسفار كلها واستحسنه الروائي قال الا انه خلاف النص قلت وهو يعكر
 على خلاف الذي قلته البغوي آقا واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط
 في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة وبعبارة أبي الطيب الطبري منهم الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل
 يجبها على المرأة فاذا أرادت أن تؤديه فلا يجوز لهم الا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات ومن الادلة على جواز
 سفر المرأة مع النسوة الثقات اذا أمن الطريق أول احاديث الباب لاشفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي
 ﷺ على ذلك وعدم تكبير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فانما أباه من جهة

الإمع ذى محرم ولا يدخل عليها رجل إلا ومعه محرم فقال رجل يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا وأمرأتى شريفة الحج فقال

خاصة كما تقدم لامن جهة توقف السفر على الحرم ولعل هذا هو التكتة في إيراد البخاري الحديين أحدهما عقب الآخر ولم يختلفوا ان النساء كلهن في ذلك سواء الاماهله عن أبي الوليد الباجي انه خصه بشير الجوز التي لا تشهى وكانه نقله من المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق العيد الذي قاله الباجي تخصيص للعموم بالنظر الي المعنى يعني مع مراعاة الامرا اغلب وتعقبوه بان لكل ساقطة لاقطة والمتعقب راعى الامر النادر وهو الاحباط قال والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الامن وحدها فقد نظراً بضاً الى المعنى يعني فليس له أن ينكر على الباجي وأشار بذلك الى الوجه المتقدم والاصح خلافه وقد اخرج له بحديث عدي بن حاتم مرفوعاً يوشك ان تخرج الطعينة من الحبرة ثم البيت لازوج معها الحديث وهو في البخارى وتعقب به بدل على وجود ذلك لاعلى جوازه واجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز ومن المشهور من مذهب من لم يشترط الحرم ان الحج على التراخي ومن مذهب من يشترطه انه حج على الفور وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس واما ما قاله النووي في شرح حديث جبريل في بيان الايمان والاسلام عند قوله ان تدا لامة ربها فليس فيه دلالة على اباحة بيع امهات الاولاد ولا منع بيعهن خلافاً لمن استدل به في كل منهما لانه ليس في كل شيء أخبر النبي ﷺ بأنه يسقى يكون محرماً ولا جزاء انتهى وهو كما قال لكن القرينة المذكورة تقوى الاستدلال به على الجواز قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالعامين اذا تعارضاً فان قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً عام في الرجال والنساء ففقتضاه ان الاستطاعة على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله ﷺ لا تسافر المرأة الا مع محرم عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج الي الترجيح من خارج وقد رجح المذهب الثاني بعموم قوله ﷺ لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وليس ذلك بمجيد لكونه عاماً في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج الي السفر بحديث النهى (قوله الامع ذى محرم) أى فيجمل ولم يصرح بذكر الزوج وسيأتى في حديث أبي سعيد في هذا الباب بلفظ ليس معها زوجها أو ذو محرم منها وضابط الحرم عند العشاء من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمها فخرج بالتأييد أخت الزوجة وعمتها وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبناتها وبمحرمتها الملاعنة واستثنى أحمد من حرمت على التأييد مسلمة لها اب كتابي فقال لا يكون محرماً لانه لا يؤمن ان يفتنها عن دينها اذا خلاها ومن قال ان عبد المرأة محرم لها يحتاج ان يزيد في هذا الضابط ما يدخله وقدرى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً سفر المرأة مع عبدها ضيقة لكن في أسناده ضعف وقد اخرج به أحمد وغيره وبنينى لن أجاز ذلك ان يقيد بما اذا كانا في قافلة بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلها هذا الحديث وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعر بان الزوج يدخل في مسمى الحرم فانه لا استثنى الحرم فقال القائل ان امرأتى حاجة فكأنه فهم حال الزوج في الحرم ولم يرد عليه ما فهمه بل قيل له اخرج معها واستثنى بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر معه لقلبة الفساد في الناس قال ابن دقيق العيد هذه الكراهية عن مالك فان كانت للتحريم فقيه بعد مخالفة الحديث وان كانت للترتبه فيتوقف على ان لفظ لا يحل هل يتناول المكروه الكراهة الترتيبية (قوله ولا يدخل عليها رجل الا ومعه محرم) فيه منع الخلو بالاجنبية وهو اجماع لكن اختلفوا هل يقوم غير الحرم مقامه في هذا كالتسوية والثقات والصحيح الجواز لضعف التهمة به وقال القفال لا بد من الحرم وكذا في التسوية الثقات في سفر الحج لا بد من أن يكون مع احدها من محرم ويؤده نص الشافى انه لا يجوز للرجل أن يصلى بنساء مفردات الا ان تكون احدها من عمره (قوله فقال رجل يا رسول الله انى اريد ان اخرج في جيش كذا وكذا) لم اقف على اسم الرجل ولا امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة وسياتي في الجهاد بلفظ انى اكتبته في غزوة كذا أي كتبت

أَخْرَجَ سَهَابًا حَدِيثًا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا بِرَيْدِ بْنِ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لِمَ سَيَّانَ الْأَنْصَارِيَّةُ مَا مَنَعَكَ مِنَ الْحَجِّ قَالَتْ أَبُو فُلَانٍ تَعَنَّى زَوْجَهَا كَانَ لَهُ نَاصِحَانِ حَجَّ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَالْآخَرَ يَسْتَقِي أَرْضًا لَنَا ، قَالَ فَإِنَّ عُمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَقْفِي حَجَّةَ مَعِي رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ عَطَاءِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا سَلْبَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ قَزَعَةَ مَوْلَى زَيْدِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ وَقَدْ غَزَاَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِنْتِي عَشْرَةَ عَشْرَةَ قَالَ أَرَبٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

نسى في أسماء من عين تلك الغزاة قال ابن المنير الظاهر أن ذلك كان في حجة الوداع فيؤخذ منه أن الحج على التراخي إذ لو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفقة الذين عينوا في تلك الغزاة كذا قال وليس ما ذكره بلازم لاحتمال أن يكونوا قد حجوا قبل ذلك مع من حج في سنة تسع مع أبي بكر الصديق أو أن الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الامام كما لو نزل عدو بهم فانه يعين عليهم الجهاد ويتأخر الحج اتفاقا (قوله أخرج معنا) أخذ بظواهره بعض أهل العلم فوجب على الزوج للسفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والمشهور أنه لا يلزمه كالولي في الحج عن المرض فوامتنع الأجرة لزمها لانه من سبيلها فصار في حقها كالمؤنة واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والأصح عندهم أن له منعهما لكون الحج على التراخي وأما رواه الدارقطني من طريق إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج فليس لها أن تنطلق إلا بأذن زوجها فاجب عنه بأنه محمول على حج التطوع عملا بالحدِيثين ونقل ابن المنذر الإجماع على أن للرجل منع زوجته من الخروج في الاستفار كلها وإنما اختلفوا فيما كان واجبا واستنبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطا لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ فقال رجل يارسول الله اني نذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا فلو لم يكن شرطا ما رخص له في ترك النذر قال النووي وفي الحديث تقديم الامم فالامم من الامور المتعارضة فانه لا تعرض له الغزو والحج رجح الحج لان امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله اعلم * الحديث الرابع وله طريقان موصول ومعلق وآخر معلق (قوله حدثنا حبيب المعلم) هو ابن أبي قريبة وباقف وموحدة واسم أبي قريبة زيد وقيل زائدة وهو غير حبيب ابن أبي عمرة المذكور في ثاني احاديث الباب (قوله قالت أبو فلان تعنى زوجها) وقد تقدم أنه أبوستان تقدم الحديث مشروحا في باب عمرة في رمضان (قوله رواه ابن جريج عن عطاء الخ) اراد تقوية طريق حبيب بمناجعة ابن جريج له عن عطاء واستغيد منه تصريح عطاء بسامعه له من ابن عباس وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار اليه (قوله وقال عبيد الله) بالتصغير هو ابن عمر والرقبي عن عبد الكريم وهو ابن مالك الجزري عن عطاء عن جابر وأراد البخاري بهذا بيان الاختلاف فيه على عطاء وقد تقدم في باب عمرة في رمضان ان ابن أبي ليلى ويعقوب بن عطاء واقفا حبيبا وابن جريج حين شدوذ رواية عبد الكريم وشد مقل الجزري أيضا فقال عن عطاء عن أم سليم وصنيع البخاري يقتضى ترجيح رواية ابن جريج ويؤى الى أن رواية عبد الكريم ليست مطرحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه شيطان ويؤيد ذلك أن رواية عبد الكريم خالية عن القصة مقتصرة على المتن وهو قوله عمرة في رمضان تحل حجة كذلك وصله أحمد وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو والله أعلم * الحديث الخامس حديث أبي سعيد

أَوْ قَالَ يُحَدِّثُنَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْجَبَنِي وَأَقْنَعَنِي أَنْ لَا تُسَافِرَ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو حَرَمٍ وَلَا صَوْمُ يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، وَلَا صَلَاةٌ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ، بَعْدَ الْقَصْرِ حَتَّى تَتَرَبَّصَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى **بَابُ مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْكَعْبَةِ حَدِيثَانِ سَلَامٌ أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ حَدَّثَنِي ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ قَالَ مَا بَالُ هَذَا قَالُوا نَذَرَ أَنْ يَعِشِيَ قَالَ إِنْ اللَّهُ عَنْ تَعْدِيْبِ هَذَا نَفْسَهُ لَقَنِي

تقدم الكلام عليه في باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة وانه مشتمل على أربعة أحكام احداها سفر المرأة وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب فانها منع صوم الفطر والاضحى وسيأتي في الصيام فانها منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في اواخر الصلاة رابعها منع شد الرحل الى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في اواخر الصلاة ايضا (قوله أو قال يحدثني) وقع عند الكشمهني بلفظ أو قال أخذتهن بالخاء والذال المعجنتين أي حملتهن عنه (قوله وأقنعتني) بفتح التوين وسكون القاف بوزن اعجبني ومعناه أي الكلمات يقال آقنعتني الشيء بالمد أي أعجبني وذكر الاعجاب بعده من التأكيد (قوله أو ذو حرم) كذلك لاكثر وفي بعض النسخ عن أبي ذر أو ذو حرم محرم الاول بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن عدي عليها * (قوله باب من نذر المشي الى الكعبة) أي وغيرها من الاماكن المعظمة هل يجب عليه الوفاء بذلك أولا واذا وجب فتركه قادرا أو عاجزا ماذا يلزمه وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سيأتي ايضا حقه في كتاب التندر ان شاء الله تعالى (قوله اخبرنا الفزاري) هو مروان بن معاوية كما جزم به اصحاب الاطراف والمستخرجات وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير عن مروان هذا بهذا الاسناد وقال ابن حزم هو ابو اسحق الفزاري أو مروان (قوله حدثني ثابت) هكذا قال أكثر الرواة عن حميد وهذا الحديث مما صرح به حميد فيه بواسطة بينه وبين أنس وقد حذفه في وقت آخر فاخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الانصاري والترمذي من طريق ابن أبي عدي كلاهما عن حميد عن أنس وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي ويزيد بن هرون جميعا عن حميد بلا واسطه ويقال ان غالب رواية حميد عن أنس بواسطة لكن قد أخرج البخاري من حديث حميد عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطه مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس وقد وافق عمران القطان عن حميد الجماعة على ادخال ثابت بينه وبين أنس لكن خالفهم في المتن أخرجه الترمذي من طريقه بلفظ نذرت امرأة أن تمشي الى بيت الله فسئل نبي الله ﷺ عن ذلك فقال ان الله لفتني عن مشيها مروها فلتترك (قوله رأي شيخا بهادي) بضم اوله من المهادة وهو أن تمشي معتدا على غيره وللترمذي من طريق خالد بن الحرث عن حميد بهادي بفتح اوله ثم مثناة (قوله بين ابني) لم أقف على اسم هذا الشيخ ولا على اسم ابنيه وقرأت بخطي الرجل الذي بهادي قال الخطيب هو أبو اسرائيل كذا قال وبعه ابن الملقن وليس ذلك في كتاب الخطيب وانما أورده من حديث مالك عن حميد ابن قيس وثور انهما اخبراه أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما باله هذا قالوا نذروا أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم الحديث قال الخطيب هذا الرجل هو أبو اسرائيل ثم ساق حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يحطب يوم الجمعة فرأى رجلا يقال له أبو اسرائيل فقال ما باله قالوا نذروا أن يصوم ويقوم في الشمس ولا يتكلم الحديث وهذا الحديث سيأتي في الايمان والنذور من حديث ابن عباس والمغايرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه فيحتاج من وحد بين القصةين الي مستند والله المستعان (قوله قال ما باله هذا قالوا نذروا ان تمشي) في حديث أبي هريرة عند مسلم ان الذي أجاب النبي ﷺ عن سؤاله ولد الرجل ولقظه فقال ما شأن هذا الرجل قال ابناه يا رسول الله كان عليه

أمره أن يركب **حدثنا إبراهيم** ابن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال
 أخبرني سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عقبه بن عامر قال
 نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله وأمرني أن أستغني لها الذي صلى الله عليه وسلم فاستغنيته فقال عليه السلام
 لتمشي وتركب قال وكان أبو الخير لا يفارق عقبه **حدثنا أبو عاصم** عن ابن جريج عن يحيى بن
 أيوب عن يزيد عن أبي الخير عن عقبه فذكر الحديث

نذر (قوله أمره) في رواية الكشميني وأمره زيادة (قوله ان ركب) زاد أحمد عن الانصاري عن حميد فركب
 وانما يأمره بالوفاء بالنذر اما لان الحرجا كذا أفضل من الحج ماشيا فنذر المشي يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به أو
 لكونه يعجز عن الوفاء بنذره وهذا هو الظاهر (قوله عن عقبه بن عامر) هو الجهني كذا وقع عند أحمد ومسلم وغيرهما في هذا
 الحديث من هذا الوجه (قوله نذرت أختي) قال المنذري وابن القسطلاني والقطب الحلبي ومن تبعهم هم أم حبان بنت عامر
 وهي بكسر الهمزة وتشديد الواو المتحدة ونسبوا ذلك لابن ماكولا فوهوا قال ابن ماكولا انما نقله عن ابن سعد وابن
 سعد انما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابت بن موحدة ابن زيد بن حرام بمهملتين الانصارية
 قال وهي اخت عقبه بن عامر بن نابت شهد بدرا وهي زوج حرام محبسة وكان ذكر قبل عقبه بن عامر بن نابت الانصاري
 وانه شهد بدرا ولا رواية له وهذا كله مغاير للجهني فان له رواية كثيرة ولم يشهد بدرا وليس أنصاري فعلي هذا لم
 يعرف اسم أخت عقبه بن عامر الجهني وقد كنت تبعت في المقدمة من ذكرت ثم رجعت الآن عن ذلك والله التوفيق
 (قوله أن تمشي الى بيت الله) زاد مسلم من طريق عبد الله بن عياش بإيالة التحتانية والمعجمة عن يزيد حافية ولاحمد
 وأصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عقبه بن عامر الجهني أن أخته نذرت أن تمشي حافية غير مخمصة وزاد الطبري
 من طريق أسحق بن سالم عن عقبه بن عامر وهي امرأة ثقيلة والمشي يشق عليها ولاي داود من طريق قتادة عن
 عكرمة عن ابن عباس أن عقبه بن عامر سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال أن أخته نذرت أن تمشي الى البيت وشكا اليه ضعفها
 (قوله فكان صلى الله عليه وسلم تمشي وتركب) في روايه عبد الله بن مالك مرها فلتختم وتركب ولصم ثلاثة أيام وروى مسلم
 عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماسه وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم بلدها مهمله عن ابي الخير عن عقبه بن
 عامر رفعه كفاية النذر كفارة اليمين ولعله مختصر من هذا الحديث فان الامر بضيام ثلاثة أيام هو أحد أوجه كفارة اليمين
 لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة قال فلتركب ولهد بدنة وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النذر ان شاء الله تعالى
 (قوله قال وكان أبو الخير لا يفارق عقبه) هو مقول يزيد بن ابي حبيب الراوي عن ابي الخير والمراد بذلك بيان سماع
 ابي الخير له من عقبه (قوله قال ابو عبد الله) هو المصنف (قوله عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب) كذا رواه أبو
 عاصم ووافقه روح ابن عباد عند مسلم والاسماعيلي جملا شيخ ابن جريج في هذا الحديث هو يحيى بن أيوب
 وخالفهما هشام ابن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن ابي أيوب ورجح الاول الاسماعيلي لاتفاق ابي
 عاصم وروح على خلاف مقال هشام لكن يعكر عليه أن عبد الرزاق وافق هشاما وهو عند احمد ومسلم ووافقه
 محمد ابن بكر عن ابن جريج وحجاج بن محمد النسائي فهؤلاء أربعة حفاظ روه عن ابن جريج عن سعيد بن
 ابي أيوب فان كان الترجيح هنا بالا كثرية فروايتهم أولي والذي ظهر لي من صنيع صاحبي الصحيح أن لابن
 جريج فيه شيخين وقد عبر مغلطاي وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام الاسماعيلي ما لا يفهم منه المراد والله أعلم
 خاتمة **اشتملت** أبواب المحصر وجزء الصيد وما مع ذلك الي هنا على أحد وستين حديثا المعلق منها ثلاثة عشر حديثا
 والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضي ثمانية وثلاثون حديثا والخالص ثلاثة وعشرون ووافقه مسلم على تحريمها
 سوى حديث ابن عمر في الثقاب والفتاغز موقوف ومرفوعا وحديث ابن عباس احتجم وهو محرم وحدثه في التي نذرت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَضَائِلُ الْمَدِينَةِ بَابُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَانِ حَدَّثَنَا يَتْبُوتُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عاصمٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَحْوَلُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِّنْ كَذَا إِلَى كَذَا

أن تخرج عن أمها وحدث السائب بن زيد أنه حج به وحدث جابر عمرة في رمضان وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنا عشر أثرا والله المستعان * (قوله بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة باب حرم المدينة) كذا لابي ذر بن المحموص وسقط للباقيين سوى قوله باب حرم المدينة وفي رواية ابي على الشيباني باب ماجاء في حرم المدينة والمدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر اليها النبي ﷺ ودفن بها قال الله تعالى يقولون لنرجعنا الى المدينة فاذا اطلقت تبادر الى الفهم انها المراد واذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد فهي كالنجم للرياكون اسمها قبل ذلك تربع قال الله تعالى واذا قالت طائفة منهم يا اهل تريب و تريب اسم لوضع منها سميت كلها به قيل سميت يثرب ابن قانية من ولد أرم بن سام بن نوح لانه أول من نزلها حكاه ابو عبيد البكري وقيل غير ذلك ثم سماها النبي ﷺ طيبة وطابة كاسياني في باب مفرد وكان سكانها العالقيين ثم نزلها طائفة من بني اسرائيل قبل ارسالهم موسى عليه السلام كأخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الاوس والخزرج لانهرق أهل سيا بسبب سيل العرم وسياتي ايضا ذلك في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف هنا أربعة احاديث * الاول حديث أنس (قوله عن أنس) في رواية عبد الواحد عن عاصم قلت لانس وسياتي في الاعتصام وليزيد بن هرون عن عاصم سألت أنسا أخرجته مسلم (قوله المدينة حرم من كذا الى كذا) هكذا جاء مبهما وسياتي في حديث علي رابع احاديث الباب معاين مائر الى كذا فعين الاول وهو مبهملة و زنا فاعل وذكره في الجزية وغيرها بلفظ غير بسكون التحتانية وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه وأتقتت روايات البخاري كلها على اجماع الثاني و وقع عند مسلم الى ثور فقيل أن البخاري ايهمه عمد الما وقع عنده انه وم وقال صاحب المشرق والمطالع اكثر رواة البخاري ذكروا عيرا وأما ثور فنهج من كحي عنه بكذا ومنهم ترك مكانه يياضا والاضل في هذا التوقف قول مصعب الزبيرى ليس بالمدينة عير ولا ثور واثبت غيره عيرا وواقعه على انكار ثور قال أبو عبيد قوله ما بين عيرالى ثور هذه ر واية أهل العراق وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلا عنهم يقال له ثور وانما ثور بمكة وزى أن أصل الحديث ما بين عيرالى أحد (قلت) وقد وقع ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني وقال عياض لامع لانكار عير بالمدينة فانه معروف وقد جاء ذكره في أشعارهم وأنشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد منها قول الاحوص المدني الشاعر المشهور

قلت لعمر وتلك يا عمر وناره * تشب قفا عير قبل انت ناظر

وقال ابن السيد في الثلث عير اسم جبل بقرب المدينة معروف وروى الزبير في أخبار المدينة عن عيسى بن موسى قال قال سعيد بن عمر وليش بن السائب اندرى لمسكن العقبه قال لا قال لانقلنا منكم قبلا في الجاهلية فأخرجنا اليها فقال وددت لو انكم قتلتم منا آخر وسكنتم وراء عير يعنى جبلا كذا في نفس الحير وقد سلك العلماء في انكار مصعب الزبيرى لغير ثور مسالك منها ما تقدم ومنها قول ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين عير وثور لانهما بينهما في المدينة أو سمى النبي ﷺ الجبلين اللذين يطرفى المدينة عيرا وثورا وارجحنا وحكى ابن الاثير كلام ابي عبيد مختصرا ثم قال وقيل ان عيرا جبل بمكة فيكون المراد حرم من المدينة مقدار ما بين عير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر الم حذف وقال النوى يحتمل أن يكون ثور كان اسم جبل هناك اما أحد واما غيره وقال المحب الطبري في الاحكام بعد حكاية كلام ابي عبيد ومن تبعه قد أخبرنى الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصرى أن هذا أحد عن يساره جانبا الى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنه تكرر سؤاله عن لطوائف من العرب أبى العارفين بتلك الارض وما فيها من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وتوارى ودوا على ذلك قال فصلنا أن ذكر ثور في

الحديث صحيح وأن عدم علم كبار العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه قال وهذه فائدة جليلة انتهى وقرأت بخط شيخ شيوخنا القطب الحلبي في شرحه حكى لنا شيخنا الإمام أبو محمد عبدالسلام بن مزرع البصري أنه خرج رسولاً الى العراق فلما رجع الى المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الاماكن والجبال قال فلما وصلنا الى أحد اذا بقربه جبل صغير فأسأله عنه فقال هذا يسمى ثور اقال فعدت صحبة الراوية (قلت) وكان هذا كان مبدأ أسأله عن ذلك وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين الرازي زيل المدينة في مختصره لخبار المدينة أن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلمهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبال صغيراً الى الحمرة يدور يسمى ثور اقال وقد تحققته بالمشاهدة وأما قول ابن التين ان البخاري اهتم اسم الجبل عمداً لانه غلط فهو غلط منه بل اهتم به من بعض رواة فقد أخرجه في الجزية فسماه والله أعلم وما يدل على المراد بقوله في حديث أنس من كذا الى كذا جبالاً ما وقع عند مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عمرو بن ابي عمير عن أنس مر فوعا اللهم اني أحرم ما بين جبلها لكن عند المصنف في الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر و يعقوب بن عبدالرحمن وما لك كلهم عن عمرو يفظ ما بين لايتها وكذا في حديث ابي هريرة ثلاث احاديث الباب وسياً في بعداً بواب من وجه آخر كذا في حديث رافع بن خديج وابي سعيد وسعد وجابر وكلها عند مسلم وكذا رواه أحمد من حديث عباد بن رافع والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث ابي اليسر وأبي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ ما بين لايتها واللابتان جمع لآية بصيف الواحدة وهي الحمرة وهي الحجارة السود وقد تكرر ذكرها في الحديث ووقع في حديث جابر عندنا حمد وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها فادعى بعض الحنفية ان الحديث مضطرب لانه وقع في رواية ما بين جبلها وفي رواية ما بين لايتها وفي رواية ما زمرها وتعقب بأن الجمع بينهما واضح ومثل هذا التردد الاحاديث الصحيحة فان الجمع لو تعذر امكن الترجيح ولا شك ان رواية ما بين لايتها أرجح لتوارد الرواة عليها ورواية جبلها لاتانها فيكون عند كل لآية جبل أو لايتها من جهة الجنوب والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لاتضر وأما رواية ما زمرها فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد والمأزم بكسر الزاي المضيقي بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النخيل قال لو كان صيدها حراماً ما جاز حبس الطير واجب باحتمال أن يكون من صيد الحل قال أحمد من صاد من الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه ارساله لحديث أبي عمير وهذا قول الجمهور لكن لا يرد ذلك على الحنفية لان صيد الحل عندهم اذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ولو كان قطع شجرها حراماً ما فعله عليه السلام وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كإسياني ووضحنا في أول المغازي وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه عليه السلام من خيبر كإسياني في حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي ووضحنا وقال الطحاوي يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت اليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زيتها ويدعو الى الفتها كما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن هدم أطام المدينة فانها من زينة المدينة فلما أهبطت الهجرة زال ذلك وما قاله ليس بواضح لان النسخ لا يثبت الا بدليل وقد ثبت على الفتوى ببحرهما سمور زيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم وقال ابن قدامة يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة لا يحرم ثم من فعل ما حرم عليه فيه شيئاً ثم ولاجزء عليه في رواية لاحد وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم وفي رواية لاحد وهو قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك وقال القاضى عبدالوهاب انه لا يقبس واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كافي حرم مكة وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص وفي رواية لابن داود من وجد أحداً يصيد في حرم المدينة فليس له قال القاضى عياض لم يقل بهذا بعد الصحابة الا الشافعي في القديم (قلت) واختاره جماعة معه بعده لصحة الخبر فيه ولن قال به اختلاف في كفيته ومصرفه والذي دل عليه

لَا يَقْتَعُ شَجَرَهَا وَلَا يُحَدِّثُ فِيهَا حَدِيثٌ مِنْ أَحَدٍ حَدَّثَ حَدَّثًا فَغَلَبَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ
حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ
 الْمَدِينَةَ وَأَمَرَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا بَنِي النَّجَّارِ تَأْمِنُونِي فَقَالُوا لَا نَطْلُبُ مِنْهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ فَمَرَّ بِقَبْرِ الْمَشْرِكِينَ
 فَتَشَيْتُ ثُمَّ بِالْقَرِيبِ فَسَوَّيْتُ وَبِالنَّخْلِ فَطَعِمْتُ فَصَبُّوا النَّخْلَ قَبْلَةَ الْمَسْجِدِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 قَالَ حَرَّمَ مَا بَيْنَ لَاتِنِي الْمَدِينَةَ عَلَى لِسَانِي قَالَ وَأَيُّ النَّبِيِّ ﷺ بَنِي حَارِثَةَ فَقَالَ أَرَأَيْتُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ قَدْ
 خَرَجْتُمْ مِنَ الْحَرَمِ ثُمَّ أَلْتَفْتُمْ فَقَالَ

صنيع سعد عنده مسلم وغيره انه كسلب القليل وانه للسلب ولكنه لا يخمس واغرب بعض الحنفية فادعى الاجماع على ترك الاخذ بحديث السلب ثم استدل بذلك على نسخ احاديث تحريم المدينة ودعوى الاجماع مردودة ففصل ما ترتب عليها قال ابن عبد البر لوصح حديث سعد لم يكن في نسخ اخذ السلب ما يسقط الاحاديث الصحيحة ويجوز اخذ العلف لحديث أبي سعيد في مسلم ولا يخيط فيها شجرة الالعلف ولا بن داود من طريق أبي حسان عن علي نحوه وقال الهلب في حديث أنس دلالة على أن النبي عنه في الحديث الماضي مقصور على القطع الذي يحصل به الافساد فاما من يقصد الاصلاح كمن يفرس بستانا مثلا فلا يمنع عليه قطع ما كان بتلك الارض من شجر يضر بقاؤه قال وقيل بل فيه دلالة على أن النبي إنما يتوجه الى ما ابته الله من الشجر مما لا يصنع للادعى فيه كاحل عليه النهي عن قطع شجر مكة وعلي هذا يحمل قطعه **حَدَّثَنَا** التَّخْلُ وَجَعَلَهُ قَبْلَةَ الْمَسْجِدِ وَلَا يَزِمُ مِنْهُ النَّسَخُ الْمَذْكُورُ (قوله لا يقطع شجرها) في رواية يزيد بن هرون لا يخفى خلافا وفي حديث جابر عند مسلم لا يقطع اعضاها ولا يصاد صيدها ونحوه عنده عن سعد (قوله من أحدث فيها حدثا) زاد شعبة وحماد بن سلمة عن عاصم عند أبي عوانة أو أوى محدثا وهذه الزيادة صحيحة الآن حاصلها يسمعون من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتصام (قوله فعليه لعنة الله) فيه جواز لعن أهل المعاصي والفساد لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق الغين وفيه أن المحدث والمؤيد للمحدث في الأسماء والمراد بالحدث والمحدث الظلم والظالم على ما قيل أو ما هو أعم من ذلك قال عياض واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبار والمراد بلعنة الملائكة والناس المباينة في الأبعاد عن رحمة الله قال والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الامر وليس هو كل من الكافر الحديث الثاني حديث أنس في بناء المسجد أورد منه طرفا وقد مضى في الصلاة وسيأتي بيانه في أول المغازي إن شاء الله تعالى وقد بينت المراد هنا في الكلام على الحديث الأول وهو أن ذلك كان قبل التحريم والله أعلم * الحديث الثالث (قوله حدثنا اسمعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس وأخوه اسمه عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال وقد سمع اسمعيل منه وروى كثيرا عن أخيه عنه والاسناد كله مدنيون (قوله عن سعيد القُبَيْرِيِّ عن أبي هريرة) قال الاسماعيلي رواه جماعة عن عبيد الله هكذا وقال عدة بن سليمان عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة زاد فيه عن أبيه (قوله حرم ما بين لاتي المدينة) كذا لا أكثر يضم أول حرم على البناء للم اسم فاعله وفي رواية المستمل حرم بفتح ح على أنه خبر مقدم وما بين لاتي المدينة المبتدأ ويؤيد الأول ما رواه أحمد عن محمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث بلفظ أن الله عز وجل حرم على لسان ما بين لاتي المدينة ونحوه للاسماعيلي من طريق أنس بن عياض عن عبيد الله وقد تقدم القول في اللاتين في الحديث الأول وزاد مسلم في بعض طرقه وجعل اثني عشر ميلا حول المدينة حتى وروى أبو داود من حديث عدى بن زيد قال قال حمي رسول الله ﷺ كل ناحية من المدينة بريدا بريدا لا يخيط شجره ولا يعضد الا ما يساق به الجمل (قوله وأتى النبي ﷺ بني حارثة) في رواية

بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ حَدِيثًا مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُبَيْانُ عَنِ الْأَعْمَشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ وَهُدًى الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
الْمَدِينَةِ حَرَّمَ مَا بَيْنَ عَائِشَةَ إِلَى كَذَا مِنْ أَحَدٍ فِيهَا حَدِيثًا أَوْ آوَى مُخَدَّنًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ
أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَقَالَ

للإسماعيلي ثم جاءه بنو حارثوم في سدة الحرة أي في الجانب المرتفع منها وبنو حارثة بهملة ومثلثة بطن مشهور من
الأوس وهو حارثة بن العارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس وكان بنو حارثة في الجاهلية وبنو عبد الأشهل
في دفر واحدة ثم وقعت بينهم الحرب فانهزمت بنو حارثة إلى خيبر فسكنوها ثم اصطحلوا فرجع بنو حارثة فلم يزلوا
في دار بني عبد الأشهل وسكنوا في دارهم هذه وهي غربي مشهد حمزة (قوله بل أنتم فيه) زاد الإسماعيلي بل أنتم فيه
اعادها كما وكذا وفي هذا الحديث جواز الجزم بما يطلب على الظن وإذا تبين أن اليقين على خلافه يرجع عنه الحديث
الراجح (قوله حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري (قوله عن أبيه) هو يزيد بن شريك بن طارق
التميمي وفي الاستاد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق وهذه رواية أكثر أصحاب الأعمش عنه وخالفهم شعبة فرواه عن
الأعمش عن إبراهيم التيمي عن العارث بن سويد عن علي أخرجه أحمد والنسائي قال الدارقطني في الملل والاصواب
رواية الثوري ومن تبعه (قوله ما عندنا شيء) أي مكتوب والافكان عندم شيئاً من السنة سوى الكتاب أو المنفي
شيء اخصوا به عن الناس وسبب قول علي هذا يظهر ما أخرجه أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرابي أن علياً
كان يأمر بالامر فيقال له قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله فقال له الاشتراان هذا الذي تقول اهو شيء عهده اليك
رسول الله ﷺ قال ما عهد الي شيئا خاصة دون الناس الا شيئا سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيني فلم يزالوا به
حتى أخرج الصحيفة فاذ فيها فذكر الحديث وزاد فيه المؤمنون تتكافأ دعاؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من
سواهم الا لا يقتل مؤمن بكافرا ولا ذؤعبد في عهده وقال فيه ان ابراهيم حرم مكة وأن احرم ما بين جرتيها وحماها
كله لا تخلى خلاها ولا ينفر صيدها ولا تنقطع لقطتها ولا يقطع منها شجرة الا ان يلف رجل بعيره ولا يحمل فيها السلاح
لقتال والباقي نعوهم وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الاشرعن علي ولاحمد وأبي داود
والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال انطلقت أنا والاشترالي على قتلناهل
عهد اليك رسول الله ﷺ شيئا لم يعهده الي الناس عامة قال لا الا ما في كتابي هذا قال وكتاب في قراب سيفه فاذا فيه المؤمنون
تتكافأ دعاؤهم فذكر مثل ما تقدم الي قوله في عهده من أحدث حدثا الي قوله أجمعين ولم يذكر بقية الحديث ولمسلم من
طريق أبي الطفيل كنت عند علي فأتاه رجل فقال ما كان النبي ﷺ يسر اليك ففضب ثم قال ما كان يسر الي شيئا يكتمه
عن الناس غير أن محدثي بكمات أربع وفي رواية له ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة الا ما كان في قراب سيني هذا فأخرج
صحيفة مكتوب فيها لعن الله من ذبح لعن الله ولعن الله من سرق منار الارض ولعن الله من لعن الله من لعن والده ولعن الله من آوى محدثا
وقدمه في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة قلت لعلي هل عندكم كتاب قال لا الا كتاب الله وفهم أعطيه رجل مسلم
أومأ في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكالك الاسير ولا يقتل مسلم بكافرا والجمع بين هذه الاخبار
أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكره نقل كل راو بعضها وأتمها سابقا طريق أبي حسان كما ترى
واقه أعلم (قوله المدينة حرم) كذا أورده شخصرا وسيأتي في الجزية زيادة في أوله قال فيها الجزاحات وأستان الابل
(قوله من أحدث فيها حدثا) يقيد به مطلق ما تقدم في رواية قيس بن عباد وان ذلك مختص بالمدينة لفضلها وشرافها
(قوله لا يقبل منه صرف ولا عدل) يفتح أولها واختلف في تفسيرها فعند الجمهور الصرف الفريضة والعدل النافلة
ورواه ابن خزيمة باسناد صحيح عن الثوري وعن الحسن البصري بالعكس وعن الاصمعي الصرف التوبة والعدل العدية

ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ فَمَنْ أَخْفَرُ مُسْلِمًا فَقَلْبُهُ لِنَنْتَهُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ،
 وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا يَقْبُرُونَ مَوَالِيَهُمْ ، فَقَلْبُهُ لِنَنْتَهُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ
بَابُ فَضْلِ الْمَدِينَةِ وَأَنَّهَا تَنْفِي النَّاسَ حَدِيثًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
 قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ بَسَّارٍ يَقُولُ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وعن يونس مثله لكن قال الصرف الاكتساب وعن أبي عبيدة مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرف
 الدية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس وحكي صاحب المحكم الصرف الوزن والعدل الكيل وقيل الصرف القيمة
 والعدل الاستقامة وقيل الصرف الدية والعدل البديل وقيل الصرف الشفاعة والعدل الصدية لانها تعادل الدية وهذا
 الاخير جزم البيضاوي وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل قاله ابيان بن ثعلب وانشد : لا تقبل الصرف بها تواعلا
 فحصلنا على اكثر من عشرة أقوال وقد وقع في آخر الحديث في رواية المستعلي قال ابو عبد الله عدل فداء وهذا موافق
 لتفسير الاصمعي والله اعلم قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وان قبل جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير
 الذنب بهما وقد يكون معنى القدية ان لا يجد يوم القيامة فدى يقتدى به بخلاف غيره من المذنبين بان يهديه من النار بهودني
 أو نصراني جار واه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري وفي الحديث دلما تدعيه الشيعة بان كان عند علي وآل بيته من
 النبي ﷺ أمور كثيرة أعلمها بها سرانستعمل على كثير من قواعد الدين وأمر الامارة وفيه جواز كتابة العلم (قوله ذمة
 المسلمين واحدة) أي ما منهم صحيح فاذا امن الكافر واحدهم حرم على غيره التعرض له وللأمان شرط ومعرفة فوقه وقال
 البيضاوي الذمة العهد سمي بها لانه يذم متعاطيا على اضعائها (١) وقوله يسعى بها أي يتولاها ويذهب ويحجب والمعنى ان ذمة
 المسلمين سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو وضعيف فاذا امن أحد من المسلمين كافرا أو أعطاه ذمة لم يكن لاحد
 نقضه فيستوي في ذلك الرجل والمرأة والحرة والعبد لان المسلمين كتنفس واحدة وسيأتي البحث في ذلك في كتاب
 الجزية والموادعة وقوله فمن أخفر بالخاء المعجمة والفاء أي قرض المهدى يقال خفرت به غير الف امته واخفرت قرضت
 عهده (قوله ومن يتولى قوما بغرذان مواليه) لم يجعل الاذن شرطا لجواز الادعاء وانما هو لتأكيد التحريم لانه اذا
 استأذنتهم في ذلك منعه وحالوا بينه وبين ذلك قاله الخطابي وغيره ويحتمل أن يكون كني بذلك عن يبعه فاذا وقع يبعه
 جازله الانتهاء الي مولاة الثاني وهو غير مولاة الاول والمراد مولاة الحلف فاذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل الا باذن وقال
 البيضاوي الظاهر أنه أراد به ولاء العتق لعظمه على قوله من ادعى الي غير آييه والجمع بينهما بالوعد فان العتق من حيث
 أنه لحمه كلحمه النسب فاذا نسب الي غير من هو له كان كالمدعى الذي تراءى عن هومنه والحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء
 عليه بالطرد والابعاد عن الرحمة ثم اجاب عن الاذن بنحو ما تقدم وقال ليس هو للتقيد وانما هو لتنبية على
 ما هو المانع وهو ابطال حق مواليه فاورد الكلام على ما هو الغالب وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الفرائض
 ان شاء الله تعالى ﴿ تنبيه ﴾ رتب المصنف أحداث الباب ترتيبا حسنات في حديث أنس التصريح بكون المدينة محرما
 وفي حديثه الثاني تخصيص النبي عن قطع الشجر بالابنته الآدميون وفي حديث أبي هريرة بيان ما جعل من حد
 حرمها في حديث أنس قال كذا وكذا تبين في هذا أنه ما بين الحرتين وفي حديث علي زيادة تأكيد التحريم وبيان حد
 الحرم أيضا ﴿ قوله باب فضل المدينة وانها تنفي الناس ﴾ أي الشرار منهم وراعى في الترجمة لفظ الحديث وقربنة
 ارادة الشرار من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث والمراد بالنفي الاخراج ولو كانت الرواية تنفي بانقاف حمل
 لفظ الناس على عمومهم وقد ترجم المصنف بعد أبواب المدينة تنفي الحديث (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري

(١) قوله وقوله يسعى بها الخ لعله وقتله نسخة نصها ذمة المسلمين واحدة يسعى بها اذ انهم من اخفر الخ أو نقل

عبارة البيضاوي على حديث فيه هذه الزيادة اه مصححه

أَمِرت بِمِرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى يَقُولُونَ يَثْرِبُ وَهِيَ الْمَدِينَةُ تَنفَى النَّاسَ كَمَا يَنفَى الْكَبِيرُ حَبَّتِ الْحَبِيدُ

وشيخه أبو الحباب بضم المهملة وبالموحدين الأولى خفيفة والاستناد كله مدينون الأشيخ البخاري قال ابن عبد البر
 اتفق الرواة عن مالك على أسناده الأسحق بن عيسى الطباع فقال عن مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب بدل سعيد بن
 يسار وهو خطأ (قلت) وتابعه أحمد بن عمر عن خالد السلمي عن مالك وأخرجه الدارقطني في غراب مالك وقال
 هذا وهم والصواب عن يحيى بن سعيد بن يسار (قوله أمرت بقرية) أي امرني ربي بالهجرة إليها وسكنها فالأول
 محمول على أنه قاله بمكة والثاني على أنه قاله بالمدينة (قوله تأكل القرى) أي تقلمهم وكني بالاكل عن الغلبة لان الاكل
 غالب على الماء كقول روتج في موطن ابن وهب قلت لما لك ما تأكل القرى قال تفتح القرى وبسطه ابن بطال فقال معناه
 يفتح أهلها القرى فيأكلون أموالهم ويسبون ذرارهم قال وهذا من فصيح الكلام تقول العرب أكلنا بلد كذا اذا
 ظهروا عليها وسبقه الخطابي الى معنى ذلك أيضا وقال التوروي ذكروا في معناه وجهين أحدهما هذا والآخران أكلها
 وميرتها من القرى المنتصحة والها تساق غنائمها وقال ابن المنير في الحاشية يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى غلبة
 فضلها على فضل غيرها ومعناه أن الفضائل تضمحل في جنب عظم فضلها حتى تكاد تكون عدما (قلت) والذي ذكره
 احتمالاً ذكره القاضي عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تأكل القرى الا رجوح فضلها عليها وزيادتها على غيرها كذا
 قال ودعوى الحصر مردودة لما مضى ثم قال ابن المبروقد سميت مكة أم القرى قال والمذكور للمدينة المبلغ منه لان
 الامومة لا تمنحى انما وجدت ما هي أم لكن يكون حق الام أظهر وفضلها أكثر (قوله يقولون يثرب وهي المدينة)
 أي أن بعض المناقذين يسميها يثرب واسمها الذي يليق بها المدينة وفهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب
 وقالوا موقع في القرآن انما هو حكاية عن قول غير المؤمنين وروى أحمد من حديث البراء بن عازف رفعه من سمي
 المدينة يثرب هليستغفر الله هي جلابة هي طابة وروى عمر بن شبة من حديث أبي ايوب ان رسول الله ﷺ نهى أن
 يقال للمدينة يثرب ولهذا اقال عيسى بن دينار من المالكية من سمي المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة قال وسبب هذه
 الكراهة لان يثرب امامن التثريب الذي هو التوبيخ والملامة أو من التثريب وهو الفساد وكلاهما مستقبح وكان ﷺ
 يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح وذكر أبو اسحق الزجاج في مختصره وأبو عبيد البكري في معجم ما استمعتم
 أنها سميت يثرب باسم يثرب بن قانية بن مهلايل بن عيل بن عيص بن أرم بن سام بن نوح لانه أول من سكنها بعد العرب
 ونزل أخوه خيبر خيبر فسميت به وسقط بعض الاسماء من كلام البكري (قوله تنفى الناس) قال عياض وكان هذا
 مختص بزمنه لانه لم يكن يصير على الهجرة والمقام معها الامن ثبت امانه وقال التوروي ليس هذا بظاهر لان عند مسلم
 لا هم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها كما ينفي الكبر خبث الحديد وهذا والله أعز من الدجال انتهى ويحتمل ان يكون
 المراد كلام الزمنين وكان الامر في حياته ﷺ كذلك للسبب المذكور ويؤيده قصة الاعراب الآتية بعد ابواب فانه
 ﷺ ذكر هذا الحديث معللا به خروج الاعراب وسؤاله الاقالة عن البيعة ثم يكون ذلك ايضا في آخر الزمان
 عندما يزل بها الدجال فترجف باهلها فلا يبقى منافق ولا كافر الاخرج اليه كما سيأتي بعد ابواب ايضا وامامنا بين
 ذلك فلا (قوله يا بني الكبر) بكسر الكاف وسكون التحتانية وفيه لغة اخرى كور بضم الكاف والمشهور بين
 الناس انه الزق الذي يتفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على ان المراد بالكبر حانوت الحداد والصانع قال ابن التين وقيل
 الكبر هو الزق والحانوت هو الكور وقال صاحب المحكم الكبر الزق الذي يتفخ فيه الحداد ويؤيد الأول ما رواه
 عمر بن شبة في اخبار المدينة باسناده الى أبي مودود قال رأى عمر بن الخطاب كبر حداد في السوق فضر به برجله حتى
 هدمه وانحبت بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة أي وسخه الذي تخرجه النار والمراد انها لا تترك فيها من في قلبه
 دخل بل تحبذ عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحداد ردى الحداد من جيده ونسبة التميز للكبر لسكونه السبب
 الاكبر في اشتغال التار التي يقع التميز بها واستدل بهذا الحديث على ان المدينة أفضل البلاد قال المهلب لان المدينة هي

بابُ الْمَدِينَةِ طَابَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَمْدٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَبُوكَ حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ هَذِهِ طَابَةُ **بابُ** لَا بَنِي الْمَدِينَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَمِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَوْرَأَيْتُ الطُّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا ذَعَرْتَهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَا بَنِيهَا حَرَامٌ

التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصارا لجميع في صحائف اهلها ولائها تنفي الخلق وأجيب عن الاول بأن أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرين ولا يلزم من ذلك تفضيل احدي البقيتين وعن الثاني بأن ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق والمناق خبيث بلاشك وقد خرج من المدينة بعد النبي ﷺ معاذوا وبوعيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطلحة والزيبر وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد بالحدث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت قال ابن حزم لوتحت بلدمن بلدتبت بذلك الفضل للاولى للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان وسجستان وغيرها مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام * (قوله باب المدينة طابة) أي من اسمائها اذ ليس في الحديث أنها لا تسمى بغير ذلك وذكره طرفا من حديث أبي حنيفة الساعدي وقد مضى مطولا في اواخر الزكاة ووقع في بعض طرق طابة وفي بعضها طيبة وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعا ان الله سمي المدينة طابة ورواه ابوداود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن سماك بلقب كانوا يسمون المدينة يثرب فسماها النبي ﷺ طابة وأخرجها ابوعوانة والطاب والطيب لغتان بمعنى واشتقاقهما من الشيء الطيب وقيل لظاهرة تربتها وقيل لطيبتها لسماكتها وقيل من طيب العيش بها وقال بعض أهل العلم وفي طيب تربتها وهوانها دليل شاهد على صحة هذه التسمية لان من أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تسكاد توجد في غيرها وقرأت بخط أبي علي الصديقي في هامش نسخته من صحيح البخارى بخطه قال الحافظ أمر المدينة في طيب تربتها وهوانها يجده من اقام بها ويجد لطيبتها أقوى رائحة ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد وكذلك العود وسائر أنواع الطيب وللمدينة أسماء غير ما ذكر منها مارواه عمر بن شبة في اخبار المدينة من رواية زيد بن اسلم قال قال النبي ﷺ للمدينة عشرة أسماء هي المدينة وطابة وطيبة والمطبية والمسكنة والدار وجابر ومجبور ومنيرة ويثرب ومن طريق مجدي بن أبي يحيى قال لم ازل اسمع ان للمدينة عشرة أسماء هي المدينة وطيبة وطابة والمطبية والمسكنة والمدري والجابرة والمجورة والحبية والمجوبة ورواه الزبير في أخبار المدينة من طريق ابن أبي يحيى مثله وزاد والقاصمة ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الاحبار قال نجد في كتاب الله الذي أنزل على موسى ان الله قال للمدينة يا طيبة ويا طابة يا مسكنة لا تقبلي السكون ارفع أجاجيرك علي القرى وروى الزبير في أخبار المدينة من حديث عبد الله بن جعفر قال سمي الله المدينة والدار والايمان ومن طريق عبد العزيز الدراوردي قال بلغني ان لها أربعين اسما * (قوله باب لا بنى المدينة) ذكر فيه حديث أبي هريرة لورأيت الطباء ترتع أي تسمى بالمدنية ما ذعرتها أي ما قصدت اخذها فاخذتها بذلك وكفى بذلك عن عدم صيدها واستدل أبو هريرة بقوله ﷺ ما بين لا بنيتها أي المدينة حرام لان المراد بذلك المدينة لا بنى بين لا بنين شرقية وغربية ولها لابنان أيضا من الجانبين الآخرين الا انها يرجعان الي الاولين لاتصالها بهما والحاصل ان جميع دورها كلها داخل ذلك وقد تقدم شرح الحديث في الباب الاول وقوله ترتع أي ترمى وقيل تنبسط وفي قول أبي هريرة هذا إشارة الى قوله في الحديث الماضي لا يثرب صيدها ونقل ابن خزيمة الاتفاق على ان الاجزاء

باب من رغب عن المدينة **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال سميت رسول الله ﷺ بقول تنزكون المدينة على خير ما كانت لا يشكها إلا التوائف يريد عوافة السباع والطير، وآخر من يمشر راعيان من مزينة يريدان المدينة يتعان بينهما فيجدانها وحشا حتى إذا بلغا ثنية الوداع خرا على وجوههما **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن هشام بن عروة

في سيد المدينة بخلاف صيد مكة * (قوله بامن رغب عن المدينة) أي فهو مذموم أو باب حكم من رغب عنها (قوله تنزكون المدينة) كذا فلاكثر بناء الخطاب والمراد بذلك غير مخاطبين لكنهم من أهل البلد أو من نسل الخطابين أو من قومهم وروي يتركون بصحانية ورجحه القرطبي (قوله على خير ما كانت) أي على أحسن حال كانت عليه من قبل قال القرطبي تبعاً لياض وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم وحملت إليها خيرات الأرض وصارت من أعر البلاد فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام تم إلى العراق وتظلت عليها الأعراب تاورها للقتل وختلن أهلها فقصدتها عوافة الطير والسباع والعوافة جمع مافية وهي التي تطلب اقواتها ويقال للذكر عفا قال ابن الجوزي اجتمع في العوافة شيان أحدهما أنها طالبة لاقواتها من قوأك عفوت فلانا عفوه فأنا عاف والجمع عفاة أي أبت أطلب معروفة والثاني من الغفاء وهو الموضع الخالي الذي لا ينسب به فان الطير والوحش تقصده لأنها على قسما فيه وقال النووي المختار ان هذا التركيب يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويؤيده قصة الراعي فقد وقع عند مسلم بلفظ ثم يمشر راعيان في آخر من يمشر (قلت) ويؤيده ما روى مالك عن ابن حسان بمهملتين وتخفيف عن عمه عن أبي هريرة رفته لترك المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سوارى المساجد وعلى المنبر قالوا لمن تكون نمارها قال للعوافة الطير والسباع أخرجه مع بن عيسى في اللوطان مالك ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ ويشهدله أيضاً ما روى أحمد والحاكم وغيرها من حديث صحج بن الادرع الاسلمي قال بعني النبي ﷺ حاجة ثم لقيني وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ بيدي حتى اتينا احداً ثم أقبل على المدينة فقال ويل امها قرية يوم بدعها أهلها كأن ينع ما يكون قلت يا رسول الله من يأكل ثمرها قال عافية الطير والسباع وروي عمر بن شبة بأسناد صحيح عن عوف بن مالك قال دخل رسول الله ﷺ المسجد ثم نظر الينا فقال أما والله لا بدعنا أهلها مذلة أرهين ما للعوافة اندزون ما للعوافة الطير والسباع (قلت) وهذا لم يقع قطما وقال الملب في هذا الحديث المدينة تسكن الي يوم القيامة وأن خلت في بعض الاوقات لتقصد الراعيين بينهما إلى المدينة (قوله) وأخر ما يمشر راعيان من مزينة) هذا يحتمل ان يكون حديثنا آخر مستقلاً لا تعلق له بالذي قبله ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذي قبله وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذي حكيت عن القرطبي والنووي والثاني أظهر كما قال النووي (قوله يتعان) بكسر الميملة بعدها قاف البعيق زجر الغنم يقال نعى يتنعى بكسر الميم وفتحها نعاء ونعا فلو نعا ونعا إذا صاح بالغنم وأغرب الداودي فقال معناه يطلب الكلال وكانه فسره بالمقصود من الزجر لانه يزجرها عن المرعى الويل الى المرعى الموسم (قوله فيجدانها وحوشاً) أو يجدانها ذات وحش أو يجدان أهلها قد صاروا وحوشاً وهذا على ان الرواية بفتح الواو أي يجدانها خالية ليس بها أحد والوحش من الأرض الخلاء أو كثيرة الوحش لما خلت من سكانها قال النووي الصحيح ان معناه يجدانها ذات وحوش قال وقد يكون وحشاً يعني وحوش واصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش وقد يعبر بواحدة عن مجموعها عن ابن المرابطان معناه ان غنم الراعيين المذكورين تصبر وحوشاً ما بان تنقلب ذاتها واما ان توحش وتبرمها وهي هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه قال النووي الصواب الاول وقال القرطبي

عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ سَفِيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ
تَفْتَحُ الْيَمَنُ قِيَابِي قَوْمٌ يُبْسَوْنَ فَيَتَحَمَلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةَ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتَفْتَحُ
الشَّامُ قِيَابِي قَوْمٌ

القدرة صالحة لذلك انتهى ويؤيده في بقية الحديث أنهما يخرجان علي وجوههما اذا وصلالى ثنية الوداع وذلك قبل دخولهما المدينة بلاشك فيدل على أنهما وجدا التوحش المذكور قبل دخول المدينة فتقوي ان الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفا قال آخر من يحشر رجلا رجل من مزينة وآخر من جهينة فيقولان أين الناس فيأتيان المدينة فلا يريان الا الثعالب فينزل اليهما ملكان فيسبحانها على وجوههما حتى يلحقاها بالناس قوله وآخر من يحشر في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري ثم يخرج راعيان من مزينة يربدان المدينة لم يذكر في الحديث حشرها وانما ذكر مقدمته لان الحشر انما يقع بعد الموت فذكر بسبب موتها والحشر يعقبه وقوله على هذا اخر على وجوههما أي سقطا ميتين والمراد بقوله خرا على وجوههما أي سقطا بن أسقطهما وهو الملك كما تقدم في رواية عمر بن شبة وفي رواية العقيلي انهما كانا يتزلان بجبل وراق وله من حديث حذيفة بن أسيد انهما يفقدان الناس فيقولان تنطلق الي بنى فلان فيأتياهم فلا يجدان أحدا فيقولان تنطلق الى المدينة فينطلقان فلا يجدان بها أحدا فينطلقان الي البقيع فلا يريان الا السباع والثعالب وهذا يوضح احد الاحتمالات المتقدمة وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه أخر قرية في الاسلام خرابا للمدينة وهو يتناسب كون آخر من يحشر يكون منها (تنبيه) انكر ابن عمر على أبي هريرة تعبيره في هذا الحديث بقوله خيرا كانت وقال ان الصواب أعمر ما كانت أخرج ذلك عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق مساحق بن عمر وانه كان جالسا عند ابن عمر فجاء أبو هريرة فقال له لم ترد على حديثي فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت حين قال النبي ﷺ يخرج منها أهلها خيرا كنت فقال ابن عمر أجل ولكن لم يقل خيرا كانت انما قال اعمر ما كانت ولو قال خيرا كانت لكان ذلك وهو حي وأصحابه فقال أبو هريرة صدقت والذي تسمى بيده وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي ﷺ عن نخرج أهل المدينة من المدينة ولعمر بن شبة من حديث أبي هريرة قيل يا باهريرة من يخرجهم قال امراء السوء الحديث الثاني (قوله عن أبيه) هو عروة بن الزبير وعبدالله بن الزبير أخوه وفي الاسناد صحابي عن صحابي ونابى لان هشاما قد تقي بعض الصحابة (قوله عن سفیان بن أبي زهير) كذا للاكثر وراه حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال آخره قال عروة ثم لقيت سفیان بن أبي زهير عندهم فاخبرني بهذا الحديث وذكر علي بن المديني أنه اختلف فيه على هشام اختلافا آخر فقال وهيب وجعاعة كما قال مالك وقال ابن عيينة عن هشام بن سلمة عن سفیان بن العوف وقال أبو معاوية عن هشام بن سلمة عن سفیان بن عبدالله الثقفي قلت قدر واه الحميدي عن سفیان بن العوف وقال أبو خزيمة عن جرير فقال سفیان بن أبي قلابة كأنه عرف خطأ جرير فكفي عنه واسم أبي زهير القردي ففتح القاف وكسر الراء بعدها مهملة وقيل نير وهو الشنوني من أزد شنوءة ففتح المعجمة وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب كذلك وقيل يفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو وشنوءة هو عبدالله بن كعب بن مالك بن نضر بن الازد وسمى شنوءة لشنا أن كان بينه وبين قومه (قوله تفتح اليمن) قال ابن عبدالبر وغيره انفتحت اليمن في أيام النبي ﷺ وفي أيام أبي بكر وانفتحت الشام بعدها والعراق بعدها وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد وقع على وقع ما أخبره النبي ﷺ وعلى ترتيبه ووقع هرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ولو صبروا على الاقامة بالمدينة لكان خيرا لهم وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو أمر جمع عليه وفيه دليل على ان بعض البقاع

يَسُونٌ فَيَسُونُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ۗ وَتَفْتَحُ الرِّيَاقُ قِيَابِي قَوْمٌ
يَسُونٌ فَيَسُونُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ

أفضل من بعض ولم يختلف العلماء أن للمدينة فضلا على غيرها وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة (قوله ييسون) بفتح أوله ومضمون للوحدة و بكرها من يس يس قال ابن عبد البر في رواية يحيى بكر الموحدة وقيل ابن القاسم رواه بضمها قال أبو عبيد معناه سوقون ودوابهم والبس سوق الأبل تقول بس بس عند السوق وأرداة السرعة وقال الداودي صناه يزجرون ودوابهم فيسون ما يطؤون من الأرض من شدة السير فيصير غبارا حال تالي وبست الجبال بسا أي سالت سيلا وقيل صناه سارت سيرا وقال ابن القاسم البس المبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن بسيس وانكر ذلك النووي وقال أنه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى ييسون يسألون عن البلاد ويستقرؤون أخبارها ليسيرا إليها قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه بزنون لاهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكتها فيحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها ويشهد لهذا حديث أبي هريرة عندهم يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرية هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وعلى هذا فالذين يتحملون غير الذين ييسون كان الذي حضر الفتح أعجبه حسن البلد ورأى أنها فدعا قرية إلى الحجى إليها لذلك فيجمل المدعو بأهله وأتباعه قال ابن عبد البر وروى ييسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي من بس اسبسا ومعناه بزنون لاهلهم البلد التي يقصدونها وأصل الأساس التي تحلب حتى تدربا لبين وهو أن يجري يده على وجهها وصفحة عنقها كأنه زين لها ذلك ويجسدها إلى هذا ذهب ابن وهب وكنا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك ييسون من الرباعي وفسره بنحو ما ذكرنا وأنكر الأول غاية الانكار وقال النووي الصواب أن معناه الأخبار عن خرج من المدينة متحملا بأهله بسا في سيره مسرا على الرخاء والامصار المستحقة (قلت) ويؤيده رواية ابن خزيمة عن طريق أبي معاوية عن هشام عن عروة في هذا الحديث بلفظ تفتح الشام فيخرج الناس من المدينة إليها ييسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ووضح ذلك ما روى أحمد عن حديث جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ليا تين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف ييسون الرخاء فيجدون رخاء ثم يأتون فيحملون بأهلهم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وفي أسناده ابن لهيعة ولا بأس به في المتابعات وهو يوضح ما قلناه والله أعلم وروى أحمد في أول حديث سفيان هذا قصة أخرجهما من طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس اليتيمين يذكرون أن سفيان بن أبي زهر أخرجهما أن فرسه أعبت بالعقيق وهو في بحث عنهم رسول الله ﷺ فرجع إليه يستحمله فخرج معه يبتغى له بعيرا فلم يجده الاعتدأ بجهم بن حذيفة العدوي فسامه لعقال له أوجه لا أيعكها يارسول الله ولكن خذه فاحمل عليه من شئت ثم خرج حتى إذا بلغ بئرأهاب قال بوشك البنان إن يأتي هذا المكان وبوشك الشام إن يفتح فيأتيه رجال من أهل هذا البلد فيعجبهم ريعه ورخاؤه والمدينة خير لهم الحديث (قوله لو كانوا يعلمون) أي بفضلها من الصلاة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ويحتمل أن يكون لوجعي ليت فلا يحتاج إلى تقدير وعلى الوجهين فقيه تجهيل لمن فارقها وأترغرها قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كراهين لها وأمان خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد ونحو ذلك فليس بداخل في معنى الحديث قال الطبري الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل مالا يعلمون مثلة للآدم لتفتي عنهم المعرفة بالكلية ولو ذهب مع ذلك إلى التي لكان أبلغ لأن التي طلب مالا يمكن حصوله أي ليتم كانوا من أهل العلم تليظا وتشديدا وقال البيضاوي المعنى أنه فتح لئيم فيحب قوما بلادها وعيش أهلها فيحملهم ذلك على المهاجرة إليها بانفسهم وأهلهم حتى يخرجوا من المدينة والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات لو كانوا يعلمون ما في الإقامة بها من الفوائد الدينية بالعوائد الأخروية التي يستحقونها وما يجدونها من الحفظ الغاية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها وقواه الطيب لتتكبر قوم ووصفهم بكونهم ييسون ثم توكيده قوله لو كانوا يعلمون لأنه يشعر بانهم ممن ركن

باب الإيمان بأرز إلى المدينة حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض قال حدثني عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن حص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إن الإيمان يأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها، باب إنهم من كاد أهل المدينة حدثني حسين بن حربث أخبرنا الفضل عن جعبد عن عائشة قالت سمعت سعداً رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول لا يكيد أهل المدينة أحد إلا أتماع، كما يتماع الملح في الماء، باب أطام المدينة حدثنا علي حدثنا سفيان حدثنا بن شهاب قال أخبرني في عروة سمعت أسامة رضي الله عنه قال

الخطوط البهيمية والحطام الثاني وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ولذلك كرقوما وصفه في كل قرية بقوله يسون استحضار تلك الهيئة القبيحة والله أعلم * (قوله باب الإيمان بأرز) يفتح أوله وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضم بعدها زاي وحكي ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال ان الكسر هو الصواب وحكي ابو الحسن بن سراج ضم الراء وحكي القاسم الفتح ومعناه يضم ويجمع (قوله حدثني عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله عن خبيب) بالمجمة مصغر او كذا رواه أكثر أصحاب عبيد الله وخبيب هو خال عبيد الله المذكور وقد روى عنه بهذا الاسناد عدة احاديث وفي رواية يحيى بن سلم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر اخبره ابن حبان والبرار وقال البرار ان يحيى بن سلم اخطأ فيه وهو كما قال وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر (قوله عن حص بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب (قوله كما ناز راحية الى جحرها) أي أنها كانت تشر من جحرها في طلب ما تعيش به فاذا راعها شيء رجعت الى جحرها كذلك الايمان تنتشر في المدينة وكل مؤمن له من نفسه سابق الى المدينة لحيته في النبي ﷺ فيشمل ذلك جميع الازمنة لانه في زمن النبي ﷺ يعلم منه وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعهم للاقتداء بهديهم ومن ههنا ذلك لزيارة قبره ﷺ والصلاة في مسجده والتبرك في مشاهدته آثاره وآثار أصحابه وقال الداودي كان هذا في حياة النبي ﷺ والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم خاصة وقال القرطبي فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع ان معلمهم حجة كإرواء مالك اهو هذا ان سلم اختص بعصر النبي ﷺ وأخلفاء الراشدين وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد ولاسيما في أواخر المائة الثانية وهم جرا فهو للمشاهدة بخلاف ذلك * (قوله باب إنهم من كاد أهل المدينة) أي أراد بإهلها سوء او الكيد المكر والحية في المساء (قوله أخبرنا الفضل) هو ابن موسى والجعبد هو ابن عبد الرحمن وعائشة بنت سعدى ابن أبي وقاص (قالت سمعت سعدا) تعني أباها (قوله الا اتماع) أي ذاب وفي رواية مسلم من طريق أبي عبد الله القراظ عن أبي هريرة وسعد جميعا فذكر حديثا فيه من اراد اهلها بسوء اذابه الله كما يذوب الملح في الماء وفي هذا الطريق تعقب على القطب الحلبي حيث زعم ان هذا الحديث من افراد البخاري نعم في افراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن ابيه في أثناء حديث ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء الا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء قال عياض هذه الزيادة تدفع أشكال الاحاديث الاخر وتوضح أن هذا حكمة في الآخرة ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء اضمحل امره كما يضمحل الرصاص في النار فيكون في اللفظ تقديم وتأخير ويؤيده قوله أو ذوب الملح في الماء ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في الدنيا بسوء وانه لا يهمل بل يذهب سلطانه عن قرب كما وقع لسلم بن عقبة وغيره فانه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله قيل ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتيالاً وطلباً لقرتها في غفلة فلا يتم لها من بخلاف من أتى ذلك جبارا كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره وروى النسائي من حديث السائب بن خالد رفعه من اخاف أهل المدينة ظالمها لهم اخافه الله وكانت عليه لعنة الله الحديث ولابن حبان نحوه من حديث جابر * (قوله باب أطام المدينة) بالمد جمع اطم بضم تين وهي الحصون التي

اشرف النبي ﷺ على اطم من اطم المدينة قال هل ترون ما اري ايني لأرى مواقع الفتن خلال
 ميوتكم كمواقع القطر * تاجه ممر وسليان ابن كثير عن الزهري باب لا يدخل الدجال
 المدينة **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده عن ابي بكر
 رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال لها يومئذ سبعة ابواب
 على كل باب ملكان **حدثنا** اسمعيل قال حدثني مالك عن نعيم ابن عبد الله الجعفي عن ابي
 هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ على انقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا
 الدجال **حدثنا** ابراهيم بن المنذر حدثنا الوليد حدثنا اسحق حدثني انس بن مالك رضى الله
 عنه عن النبي ﷺ قال ليس من بلد الا سيطوه الدجال الا مكة والمدينة ليس له من قايها قبة
 الا عليه الملائكة صافين يحرسونها ثم ترجف المدينة باهلها ثلاث رجفات فيخرج الله كل كافر
 وموافق **حدثنا** يحيى بن بكر حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني عبيد الله
 بن عبد الله بن عتبة ان ابا سعيد اخبرني رضى الله عنه قال حدثنا رسول الله ﷺ حديثا طويلا عن
 الدجال فكان فيما حدثنا به ان قال يا ايها الدجال وهو محرم عليه ان يدخل قباب المدينة

تبقى بالحجارة وقيل هو كل بيت مربع مسطح والاطام جمع قلة وجمع الكثرة اطوم والواحدة اطمة كما
 ذكر الزبير بن بكار في اخبار المدينة ما كان بها من الاطام قبل حلول الاوس والخزرج باهم ما كان بها بعد حلولهم
 واطال في ذلك (قوله اشرف) اى نظر من مكان مرتفع (قوله مواقع) اى مواضع السقوط وخلال اى نواحيها
 شبه سقوط الفتن وكثرة المدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم وهذا من علامات النبوة لاخاره بما سيكون
 وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولاسيما يوم الحرة والرؤية المذكورة يحتمل ان تكون بمعنى العلم
 اورؤية العين بان تكون الفتن مثلت له حتى رآها كما مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآها وهو يصلى (قوله
 تاجه معمور سليمان بن كثير) امارا واية معمور فصلها المؤلف في الفتن واما تاجه سليمان بن كثير فصلها المؤلف
 في البرالدين له خارج الصحيح وسياتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن * (قوله باب لا يدخل
 الدجال المدينة) اورد فيه اربعة احاديث * الاول حديث ابي بكره وسياتي الكلام عليه مستوفى في كتاب
 الفتن (قوله عن جده) هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله على كل باب) في رواية الكشميهني
 لكل باب * الثاني حديث ابي هريرة (قوله على انقاب المدينة) جمع قبة بفتح النون والقاف بعدها موحدة
 ووقع في حديث انس وابي سعيد الذين بعده على قبابها جمع قبة بالسكون وهما بمعنى قال ابن وهب المراد بها المدخل
 وقيل الابواب واصل القبة الطريق بين الجليلين وقيل الانقاب الطرق التي يسلكها الناس ومنه قوله تعالى فتقبوا
 في البلاد (قوله لا يدخلها الطاعون ولا الدجال) سياتي في الطب بيان من زاد في هذا الحديث مكة * الثالث حديث
 انس (قوله حدثنا ابو عمرو) هو الازاعي واسحق هو ابن عبدالله بن ابي طلحة (قوله ليس من بلد الا سيطوه الدجال)
 هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور وشذ ابن حزم فقال المراد لا يدخله بعثه وجنوده وكانه استبعد امكان دخول
 الدجال جميع البلاد لتصر مدته وغفل عما ثبت في صحيح مسلم ان بعض ايامه يكون قدر السنة (قوله ثم ترجف المدينة)
 اى يحصل لها زلزلة بعد اخري ثم تالفة حتى يخرج منها من ليس مخلصا في امانه ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط
 عليه الدجال ولا يعارض هذا ما في حديث ابي بكره الماضي انه لا يدخل المدينة رعب الدجال لان المراد بالربع

بعض السباخ التي بالمدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خير الناس ، فيقول أشهد أنك
 الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله ﷺ حديثه ، فيقول الدجال أرايت إن قلت هذا أم حبيته هل تشكون
 في الأمر ، فيقولون لا فيقتله ثم يحييه فيقول حين يحييه والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم ، فيقول
 الدجال أقتله فلا أسطط عليه **باب المدينة تنق الخبر حدثنا** عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن
 حدثنا سفيان عن محمد بن المنكبر عن جابر رضي الله عنه جاءه أعرابي النبي ﷺ فبايعه على الإسلام
 فجاءه من الغد مخوماً ، ألقني فأبى ثلاث مرار ، فقال المدينة كالكبير تنق خبرها ، وينصع طيبها **حدثنا**
 سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد قال سمعت زيدا بن ثابت
 رضي الله عنه يقول لما خرج النبي ﷺ إلى أحد رجح ناس من أصحابه قالت فرقة يقتلهم وقالت
 فرقة لا تقتلهم فتركت فما لكم في المناقين فتبين وقال النبي ﷺ إنها تنق

ما يحدث من الفزع من ذكره والخوف من عتوه لا الرجفة التي تقع بالزلزلة لاخراج من ليس بمخلص وحمل بعض
 العلماء الحديث الذي فيها أنها تنق الخبر علي هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح في معناه انه خاص
 بناس و زمان فلانما ع أن يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه مراد اني غيره * الحديث الرابع حديث ابي
 سعيد (قوله بعض السباخ) بكسر الميملة وبالوحدة الخفيفة وآخره معجمة وسيأتي الكلام عليه أيضا في الفتن وحاصل
 ما في هذه الاحاديث اعلامه ﷺ ان الدجال لا يدخل المدينة ولا الرعب منه كماضي * (قوله باب) بالنون (المدينة
 تنق الخبر) أي باخراجه واظهاره (قوله حدثنا عمرو بن عباس) بالوحدة والميملة وعبد الرحمن هو ابن مهدي
 وسفيان هو الثوري (قوله عن جابر) وقع في الاحكام من وجه آخر عن ابن المنكدر قال سمعت جابرا (قوله جاء
 اعرابي) لم اقف على اسمه الا ان الزحمرى ذكر في ربيع الابرار انه قيس بن أبي حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير
 مشهور صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي ﷺ قد مات فان كان محفوظا فعله آخر وافق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لابن
 موسى في الصحابة قيس بن أبي حازم المنقري فيحتمل أن يكون هو هذا (قوله فبايعه على الاسلام جاءه من الغد مخوما
 فقال ألقني) ظاهره انه سأل الاقامة من الاسلام و به حزم عياض وقال غيره انما استقاله من الهجرة والالكان قتله على
 الردة وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى (قوله ثلاث مرار) يتعلق بالقتل ويقال
 معا (١) (قوله تنق خبرها) تقدم الكلام عليه في أوائل المدينة (قوله وتنصع) يفتح أوله وسكون النون بالمهملين من التصوع
 وهو الخلوص والمعنى انها اذا نقت الخبر تميز الطيب واستقر فيها واما قوله طيبها فضبطه الاكثر بالنصب على المعنوية وبق
 رواية الكشميني بالتحذية أوله ورفع طيبها على الفاعلية وطيبها للجمع بالتشديد وضبطه القزاز بكسر اوله والخفيف
 ثم استشكله فقال لمار للتصوع في الطيب ذكر او انما الكلام يتضوع بالصاد المحجمة وزيادة الواو الثقيلة قال و يروي
 وتنصع بمجمتين واغرب الزحمرى في الفائق فضبطه بموحدة وضاد معجمة وعين وقال هو من أبيضه بضاعة اذا
 دفعها اليه يعني ان المدينة تطي طيبها لمن سكنها وتعقبه الصغاني بأنه خالف جميع الرواة في ذلك وقال ابن الاثير
 المشهور بالنون والصاد المهملة (قوله عن عبد الله ابن يزيد) هو الخطمي وفي الاسناد صحابي ان نصارى بن فسق واحد
 (قوله رجح ناس من أصحابه) هم عبد الله بن أبي ومن تبعه وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء والغرض منه
 (١) قوله ويقال معا كذا في النسخ التي بأيدينا وفي القسطلاني (ثلاث مرارا) تنازعه الفعلان قبله وهما قوله فقال
 وقوله فأبى وهو الاظهر اه مصححه

الرَّجَالِ كَمَا تَنَقَّى النَّارَ حَتَّى الْمَدِيدِ **بَابُ حَدِيثِنَا** عِنْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي سَمِعْتُ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شَيْبَانَ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضَيْقِي مَا جَعَلْتَ بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَاتِ تَأْتِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ يُونُسَ **حَدِيثِنَا** قَدِيمَةٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَنَظَرَ إِلَى جُدْرَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ رَأْسَهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا مِنْ حَيْبِهَا

هنا بيان ابتداء قوله تنقى الرجال وأنه كان في أحد (قوله الرجال) كذا للاكثر وللشمسيه الدجال بالبدال وتشديد الجيم وهو تصحيف ووقع في غزوة احد تنفى الذنوب وفي تفسير النساء تنفى الخبث وأخرجه في هذه المواضع كلها من طريق شعبه وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبه باللفظ الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر وغندر أجمع الناس في شعبة وروايته توافق رواية حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه تنفى خبثها وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ تخرج الخبث ومضي في أول فضائل المدينة من وجه آخر عن أبي هريرة تنفى الناس والرواية التي هنا بلفظ تنفى الرجال لاتنقى الرواية بلفظ الخبث بل هي مفسرة للرواية المشهورة بخلاف تنفى الذنوب ويحتمل أن يكون فيه حذف هدير اهل الذنوب فيلتمتع باقي الروايات « (قوله باب) كذا للاكثر بالترجمة وسقط من رواية أبي ذر قشكرا وعلى تقدير ثبوته فلا بدله من تعلق بالذي قبله لانه بمنزلة الفصل من الباب وقد أورد فيه حديثين لانس ووجه تعلق الاول منهما بترجمة نفى الخبث ان قضية الدعاء بتضعيف البركة وتكثيرها تقليل ما يضاهاه فيناسب ذلك نفى الخبث ووجه تعلق الثاني أن قضية حب الرسول المدينة أن تكون بالغة في طيب ذاتها وأهلها فيناسب ذلك أيضا وقد تقدم الكلام على الثاني في أواخر ابواب العمرة وأما الاول فقوله فيه حدثنا ابن حجر بن يربح حازم ويونس هو ابن يزيد (قوله) جعل بالمدينة ضيقي ما جعلت بمكة من البركة أي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا ويحتمل أن يريد ما أهم من ذلك لكن يستثني من ذلك ما خرج بدليل كضعيف الصلاة بمكة على المدينة واستدل به عن فضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول افضلية المقصول في شيء من الاشياء ثبوت افضلية له على الاطلاق وأما من يناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لفعله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في شامنا وأعادها ثلاثا فقد ذهب بأن التأكيد لا يستلزم التكثير المصرح به في حديث الباب وقال ابن حزم لاحقة في حديث الباب لهم لان تكثير البركة بالاستئزم الفضل في امور الآخرة ورده عياض بان البركة أعم من أن تكون في امور الدين أو الدنيا لا أنها بمعنى النماء والزيادة فاما في الامور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يكفي المد بها من لا يكفيه في غيرها وهذا أمر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي اذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت اجابة الدعوة متوللاستئزم دواها في كل حين لكل شخص والله أعلم (قوله) تابعة عثمان بن عمر عن يونس أي تابع جرير ابن حازم في روايته لهذا الحديث عن يونس بن يزيد عن الزهري عثمان بن عمر بن فارس فرواه عن يونس ابن يزيد ورواية عثمان بن عمر موصولة في كتاب على حديث الزهري جمع محمد بن يحيى الذهلي كذا وجدته بخط بعض المصنفين ولم أقف عليه في كتاب الذهلي وقد ضاق مخرجه على الاسماعيلي فاخرجه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شيب بن سعيد وعلقمة من طريق عنبسة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد وساق رواية وهب بن جرير فقال حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو خثيمة وقاسم بن أبي شيبة كلاهما عن وهب بن جرير وصرح في رواية زهير عن وهب بسماع جرير له من يونس ثم قال قاسم بن أبي شيبة ليس من شرط هذا الكتاب ونقل مغلطاي كلام الاسماعيلي هذا وتبعه شيخنا ابن المقن وقال في آخره قال الاسماعيلي بوشية ليس من شرط هذا الكتاب وهو سهو كانه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبة فقال

باب كراهية النبي ﷺ أن تُعمر المدينة **حدثنا** ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال أراد أبو سله أن يتحولوا إلى قُرب المسجد . ففكرة رسول الله ﷺ أن تُعمر المدينة ، وقال يابني سله ألا تحتسبون آثاركم فأقولوا **باب** **حدثنا** مسدد عن يحيى عن عبيد الله بن عمر ، قال حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي **حدثنا** عبيد بن إسحاق حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر ويلا فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كُلُّ أَمْرِي مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِي * وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِن شِرَاكِ تَعْلِي

وأوشية ثم قال مغلطاي وقال الاسماعيلي قال الحسن عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره وقال يعني المدينة اه وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه إذ الاسماعيلي ذكر رواية الحسن عن أنس لهذا الحديث متبعة لرواية بونس عن الزهري عن أنس كما ذكر رواية ابن وهب وشيبان بن سعيد متبعة لجرير ابن حازم عن بونس وليس كذلك وإنما أورد الاسماعيلي طريق شيبان بن سعيد فقال أخبرني الحسن يعني ابن سفيان حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا أحمد بن شيبان بن سعيد حدثنا أبي عن بونس عن الزهري ثم تحول الاسماعيلي إلى طريق ابن وهب قال ابن وهب حدثنا بونس عن ابن شهاب حدثني أنس وساق الحديث على لفظه ثم قال بعد فراغه وقال الحسن عن أنس ومراده أن رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب وهو الزهري أن انسأحدثه بخلاف رواية شيبان بن سعيد التي أخرجها من طريق الحسن بن سفيان فإنه قال فيها عن أنس * (قوله باب كراهية النبي ﷺ أن تُعمر المدينة) ذكر فيه حديث أنس في قصة بني سامة وقد تقدم الكلام عليه في باب احتساب الآثار في أوائل صلاة الجماعة (نتيجه) ترجم البخاري بالتعليق فترجم في الصلاة باحتساب الآثار لقوله صلى الله عليه وسلم مكانكم تكتب لكم آثاركم وترجم هنا بما تزي لقول الراوي فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن تُعمر المدينة وكأنه صلى الله عليه وسلم اقتصر في مخاطبتهم على التعليل المتعلق بهم لكونه ادعى لهم الموافقة (قوله فيه الا تحتسبون) كذا للأكثر وفي رواية الا تحتسبوا وحذف نون الرفع في مثل هذا لغة مشهورة * (قوله باب) كذا في جميع النسخ بلا ترجمة وهو مشتعل على حديثين واثرو لكل منهما تعلق بالترجمة التي قبله حدث ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة فيه إشارة إلى التزغيب في سكني المدينة وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر ويلا فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم للمدينة بقوله اللهم صحها وفي ذلك إشارة إلى التزغيب في سكنها أيضا وأثر عمر في دعائه بأن تكون وفاته بها ظاهر في ذلك وفي ذلك مناسبة لكراهته صلى الله عليه وسلم أن تُعمر المدينة أي تصير خالية فأما الحديث الأول في المنبر فقوله ما بين بيتي ومنبري وكذا للأكثر ووقع في رواية ابن عسار كرواحه قبري بدل بيتي وهو خطأ فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل الجنائز بهذا الاسناد بلفظ بيتي وكذلك هو في مسند مسدد شيخ البخاري فيه نعم وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند الزار بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر فلفظ هذا المراد بالبيت في قوله بيتي احديوته لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره وقد ورد الحديث بلفظ ما بين المنبر وبيت عائشة روضة من رياض الجنة أخرجه الطبراني في الاوسط (قوله روضة من رياض الجنة) أي كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة حلق الذكر لاسيا في عهده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبيها

وكان يلاكل إذا أفلج عنه الحمار يرفع عقبرته يقول :

ألا ليت شعري هل أبيت ليلة * يواد وحولي إذ خرج وجليل
 وهل أردن يوماً مياه بجنة * وهل يبدون لي شامة وطفيل

قال اللهم لمن شعبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأميمة بن خلف ، كما أخرجونا من أرضنا إلى أرض
 الرابية ثم قال رسول الله ﷺ اللهم حبب إلينا المدينة كحبيبنا مكة أو أشد اللهم بارك لنا في صاعنا وفي
 مدنا وصدقنا لنا وأقل حماها إلى الجحفة قالت وقدمنا المدينة وهي أربأ أرض الله قالت فكان بطحان
 يجرى بجلا حتى ماء أجنا **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي
 هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال اللهم ارزقني شهادة في سبيلك ، وأجعل
 موتي في بلد رسولك ﷺ وقال ابن زريع عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة
 بنت عمر رضي الله عنهما قالت سمعت عمر يحوه ،

بسر اداة أو المعنى أن العادة فيها تؤدي الى الجنة فيكون مجازا أو هو على ظاهره وان المراد انه روضة حقيقة بان ينقل
 ذلك الموضع بينه في الآخرة الى الجنة هذا محصل ما اوله العلماء في هذا الحديث وهي على ترتيبها هذا في القصة واما
 قوله ومنبري على حوضي اى ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض وقال الاكث المراد منبره بعينه الذي قال هذه
 اقاؤه وهو فوقه وقيل المراد المنبر الذي يوضع له يوم القيامة والاول اظهر ويؤيده حديث ابن سعيد المتقدم وقد رواه
 الطبراني في الكبير من حديث ابن واقد الليثي رفعه ان قوائم منبري روايت في الجنة وقيل معناه ان قصد منبره والحضور
 عند ملازمة الاعمال الصالحة يورد صاحبه الى الحوض ويقضي شربه والله أعلم ونقل ابن زبالة ان درع ما بين المنبر والبيت
 الذي فيه القبر الآن ثلاث وخمسون ذراعا وقيل اربع وخمسون وسدس وقيل خمسون الاثلاثي ذراع وهو الآن كذلك
 فكانه قصص لما ادخل من الحجر في الجدار واستدل به على أن المدينة افضل من مكة لانه ثبت ان الارض التي بين البيت
 والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاب قوس أحدكم في الجنة خبير من الدنيا وما فيها وتعقبه ابن حزم بأن قوله انها من
 الجنة مجاز ان لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة انك لا تجوع فيها ولا تعري وانما المراد ان الصلاة فيها تؤدي الى
 الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال ﷺ الجنة تحت ظلال السيوف ثم قال لو ثبت انه على الحقيقة لما كان
 الفضل الا لتلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها أفضل مما بعد لزمهم ان يقولوا ان الجحفة أفضل من مكة ولا قائل به
 واما حديث عائشة فقوله ولك بضم أوله أى أصابه الوعك وهو الحمى وقيل مفت الحمى وسأني شرح هذا الحديث
 مستوفي في كتاب المغازي أول الهجرة ان شاء الله تعالى (قوله قالت) يعني عائشة والقائل عروة فهو متصل (قوله
 وهي أربأ) بالهمز بوزن افعل من الوباء والوباء مقصور ههـم وبير همز هو المرض العام ولا تعارض قدومهم
 عليها وهي منه الصفة تهيء ﷺ عن القدوم على الطاعون لان ذلك كان قبل النهي أو ان النهي يختص بالطاعون
 ونحوه من الموت الذريع لا للمرض ولوعم (قوله قالت فكان بطحان) يعني وادى المدينة وقولها (يجرى
 بجلا حتى ماء أجنا هو من هسر الراوي عنها وغرضها بذلك بيان السبب في كثرة الوباء بالمدينة لان الماء الذي
 منه صخته يحدث عنده المرض وقيل التجل التزبنون وزاى يقال استنجل الوابي اذا ظهر نزوهه وجلا بفتح التون
 وسكون الجيم وقد فتح حكاها ابن الكين وقال ابن فارس التجل بفتح السين سعة العين وليس هو المراد هنا وقال ابن السكيت
 التجل العين حين تظهور وينع عين الماء وقال الحرابي بجلا أى واسما ومنه عين بجلا أى واسعة وقيل هو الفذير الذي
 لا يزال فيه الماء قوله حتى ماء أجنا بفتح الهمزة وكسر الجيم بعدها تون أى متغيرا قال عياض هو خطأ بمن فسره

وقال هشام عن زيد بن أبي عمير عن حفصة سمعت عمر رضي الله عنه .

﴿ كتاب الصوم ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

باب وجوب صوم رمضان

فليس المراد هنا الماء المتغير (قلت) وليس بإقال فان مائشة قالت ذلك في مقام التعليل لكون المدينة كانت وبيشة ولا شك أن النجل اذا فسر بكونه الماء الحاصل من الز فهو بصددان يتغير واذ تغير كان استعماله بما يحدث الوباء في العادة وأما أترعمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك وهو ما أخرجه بسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها أن عمر شهيد مستشهد فقال لما قصها عليه أتى لي بالشهادة وأنا بين ظهري جزيرة العرب لست اغزو والناس حولي ثم قال لي يأتي به الله ان شاء الله ان شاء قوله وقال ابن زريع عن روح ابن القاسم وصله الاسماعيلي عن ابراهيم بن هاشم عن أمية بن سلطان عن زيد بن زريع به وله ظه عن حفصة قالت سمعت عمر يقول اللهم قتلا في سبيلك و وفاة يبلد نيك قالت فقلت واني يكون هذا قال يأتي به الله اذا شاء (قوله وقال هشام) بن سعد (عن زيد بن أبي عمير)
أسلم وصله ابن سعد عن محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عنه وله ظه عن حفصة أنها سمعت أباها يقول فذكر مثله وفي آخر ان الله يأتي بامرء ان شاء وأراد البخاري بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد وسعد بن أبي هلال على انه عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر وقد تأبها حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبة وانفرد روح ابن القاسم عن زيد بقوله عن أمه وقد رواه ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم ان عمر فذكره مرسلا وللحديث طريق أخرى أخرجه البخاري في تاريخه من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القاري عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر يقول ذلك وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر اسنادها صحيح ومن وجه آخر منقطع وزاد فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو داود في عمر رضي الله عنه (تنبيه) تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة في المسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد الأقصى في أبواب في أواخر كتاب الصلاة ﴿ خاتمة ﴾ اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثا المعلق منها أربعة والمكرر منها فيه وفيا مضى تسعة والخالص سبعة عشر وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في ذكر بني حارثة وحديث أبي بكر في ذكر الدجال وفيه من الآثار اثر واحد وهو أترعمر الذي ختم به فأخرجه موصولا ومعلقا وفيه إشارة الى حسين الختام فنسأل الله تعالى ان يختم لنا بالحسنى وأن يعين على ختم هذا الشرح ويرفعنا به الى الحل الاسني انه على كل شيء قدير

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الصوم ﴾

كذا لاكثر وفي رواية النسفي كتاب الصيام وثبتت البسملة للجميع والصوم والصيام في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة وقال صاحب الحكم الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والسلام يقال صام صوما وصياما ورجل صام وصوم وقال الراغب الصوم في الاصل الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفرس المسك عن السير صام وفي الشرع امساك المكلف بالنية عن تناول الطعام والمشرب والاستمناة والاستقاء من الفجر الى المغرب ﴿ قوله باب وجوب صوم رمضان ﴾ كذا لاكثر والنسفي باب وجوب

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِمَسْكُومٌ
 تَكُونُوا **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَلْحَةَ
 ابْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَائِرَ الرَّأْسِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَاذَا
 فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا ، قَالَ أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ
 اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ ، قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا ، قَالَ أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ
 مِنَ الزَّكَاةِ قَالَ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ ، قَالَ وَالَّذِي أُرَاكَ لَا تَطَوَّعَ شَيْئًا وَلَا أَنْقَصُ
 جِئًا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ **حَدَّثَنَا**
 مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا إِتْمِيعُ بْنُ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَاشُورَاءَ
 وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ظَلَمًا فَرَضَ رَمَضَانَ تَرَكُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صَوْمَهُ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ
 ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْيَشْتَبِيُّ عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ عِرَاكَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ حَتَّى
 فَرَضَ رَمَضَانَ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ

رمضان وفضله وقد ذكر أبو الخير الطالقاني في كتابه حقايق القدس لرمضان ستين اسما، وذكر بعض الصوفية ان
 آدم عليه السلام لما أكل من الشجرة ثم تاب تأخر قبول توجهه مما بقي في جسده من تلك الاكلة ثلاثين يوما فلما بصفا
 جسده منها تيب عليه ففرض على ذرجه صيام ثلاثين يوما وهذا يحتاج الى ثبوت السند فيه الي من يقبل قوله في ذلك
 وهيات وجدلان ذلك (قوله) وقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام الآية (اشار بذلك الى مبدأ فرض
 الصيام وكانه لم يثبت عنده على شرطه فيه شيء فأورد ما يشير الى المراد فانه ذكر فيه ثلاثة احاديث حديث طلحة
 الدال على أنه لا فرض الا لرمضان وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الامر بصيام عاشوراء وكان المصنف اشار
 الى أن الامر في روايتهما محمول على التنب بدليل حصر الفرض في رمضان وهو ظاهر الآية لانه تعالى قال كتب
 عليكم الصيام ثم بينه فقال شهر رمضان وقد اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أولا فالجمهور
 وهو للشيوخ وعندنا الشافعية انه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان وفي وجه وهو قول الحنفية أول ما فرض صيام عاشوراء
 فلما نزل رمضان نسخ من أدلة الشافعية حديث معاوية مرفوعا لم يكتب الله عليكم صيامه وسيأتي في اواخر الصيام
 ومن أدلة الحنفية ظاهر حديثي بن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب بلفظ الامر وحديث الربيع بنت معوذلة
 وهو أيضا عند مسلم من أصبح صائما فليتم صومه قالت فلم نزل نصومه ونصوم صبياننا وهم صغار الحديث وحديث
 مسلم مرفوعا من أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم الحديث وينوع على هذا الخلاف هل يشترط في صحة
 الصوم الواجب نية من الليل أولا وسيأتي البحث فيه بعد عشرين بابا وقد تقدم الكلام على حديث طلحة في كتاب
 الايمان وقوله فيه عن أبيه هو مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس الامام وقوله عن طلحة قال الدماطي في سماعه
 من طلحة نظر وتحب بأنه ثبت سماعه من عمر فكيف يكون في سماعه من طلحة نظر وقد تقدم في كتاب الايمان في
 هذا الحديث ما يدل على أنه سمع منهما جميعا وسيأتي الكلام على حديثي ابن عمر وعائشة في اواخر الصيام ان شاء الله

بابُ فَضْلِ الصَّوْمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الصَّيَّامُ جَنَّةٌ فَلَا يَرِفْتُ وَلَا يَجْهَلُ وَإِنْ أَمْرٌ وَقَالَهُ أَوْشَأْتُمْ فَلْيَقْتُلْ فِي صَائِمٍ مَرَّتَيْنِ

تعالى * (قوله باب فضل الصوم) ذكر فيه حديث أبي هريرة من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه وهو يشتمل على حديثين أفردهما مالك في الموطأ فمن أوله إلى قوله الصيام جنة حديث ومن ثم إلى آخره حديث جهميا عنه هكذا القمني وعنه رواه البخاري هنا ووقع عن غير القمني من رواية الموطأ زيادة في آخر الثاني وهي بعد قوله وأنا جزى به والحسنة بعشر أمثالها زادوا إلى سبعة ضعف الصيام فهو لي وأنا جزى به وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وبين في أوله أنه من قول الله عز وجل كما سأبينه (قوله الصيام جنة) زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد جنة من النار وللنساء من حديث عائشة مثله وله من حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنة كجنة أحدكم من القتال ولا حمد من طريق أبي يونس عن أبي هريرة جنة وحصن من النار وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنة ما لم يخرقها زاد الدارمي بالغيبة وبذلك ترجم له هو وأبو داود والجنة يضم الجيم الوقاية والستر وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا الستر وأنه من النار وهذا جزم ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه جنة أي يبقى صاحبه ما يؤذي به من الشهوات وقال القرطبي جنة أي ستره يعني بحسب مشروعيته فينبغي للصائم أن يصومه ما يفسده وبقص ثوابه واليه الإشارة بقوله فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث إلى آخره ويصح أن يراد أنه ستره بحسب فائدته وهو أضعاف شهوات النفس واليه الإشارة بقوله يدع شهوته إلى آخره ويصح أن يراد أنه ستره بحسب ما يحصل من الثواب وتضعيف الحسنات وقال عياض في الأكمال معناه ستره من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك وبالأخير جزم النووي وقال ابن العربي إنما كان الصوم جنة من النار لأنه امتسك عن الشهوات والنار مخوفة بالشهوات فالخصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك ساترا له من النار في الآخرة وفي زيادة أبي عبيدة ابن الجراح إشارة إلى أن الغيبة تضر بالصيام وقد حكى عن عائشة وبه قال الأوزاعي إن الغيبة تقطر الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم وافرط ابن حزم فقال يبطله كل معصية من متعمد لها ذكرا لصومه سواء كانت فعلا أو قولا لعموم قوله فلا يرفث ولا يجهل وقوله في الحديث الآتي بعد أبواب من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه والجمهور وإن حملوا النبي على التحريم إلا أنهم خصوا الفطر بالاكل والشرب والجماع أشار ابن عبد البر إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال حسبك بكون الصيام جنة من النار فضلا وروى النسائي بسند صحيح عن أبي امامة قال قلت يا رسول الله مررت بأمر أخذته عنك قال عليك بالصوم فإنه لا مثل له وفي رواية لا عدل له والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة (قوله فلا يرفث) أي الصائم كذا وقع مختصرا وفي الموطأ الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائما فلا يرفث الخ ويرث بالضم والكسر ويجوز في ماضيه التثنية والمراد بالرفث هنا وهو يفتح الراء والفاء ثم التثنية الكلام الفا حش وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء مطلقا ويحتمل أن يكون ما لا هو اعم منها (قوله ولا يجهل) أي لا يفعل شيئا من أفعال أهل الجهل كالصباح والسفه ونحو ذلك وسعيد ابن منصور من طريق سهل ابن أبي صالح عن أبيه فلا يرفث ولا يجادل قال القرطبي لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم (قوله وإن امرؤ) بتخفيف النون (قائه أو شأتم) وفي رواية صالح فإن سابه أحد أوقاته ولا يرفث من طريق سهل عن أبيه وإن شتمه إنسان فلا يكلمه ونحوه في رواية هشام عن أبي هريرة عن أحمد وسعيد بن منصور من طريق سهل فإن سابه أحد أوماره أي جادله ولا ينزخ جنة من طريق يحيى بن عجلان مولى نئشعل عن أبي هريرة فإن سابه أحد فقل إن صائم وإن كنت

وَأَقْرَبُ مَعْنَى يَدِهِ مَخْلُوفٌ قَمَرُ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ

قَاتِمًا فَطَسَى وَلَا حُدَّ وَالتَّرْمَذِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمَسْبُوحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنَّ جَبَلَ عَلَى أَحَدِكُمْ جَاهِلٌ وَهُوَ صَائِمٌ وَلِلنَّهْمَانِيِّ مِنْ حَدِيثٍ مَا تَشْتَقُونَ أَمْرًا وَجَبَلَ عَلَيْهِ فَلَا يَشْتَمُهُ وَلَا يَسِبُهُ وَاشْتَقَّ الرُّوَايَاتُ كُلُّهَا عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ أَنِّي صَائِمٌ مِنْهُمْ مِنْ ذِكْرِهَا مَرْتَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدَةٍ وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ظَاهِرَهُ بِأَنَّ الْمَفَاعِلَةَ تَحْتَضِي وَقَوْعُ الْفِعْلِ مِنَ الْجَمَانِيِّينَ وَالصَّائِمُ لَا تَصْدُرُ مَعَهُ الْإِضْمَالُ الَّتِي رَتَبَ عَلَيْهَا الْجَوَابَ خُصُوصًا الْمَفَاعِلَةَ وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَفَاعِلَةِ التَّهْوِيلُ أَيُ أَنْهَى أَحَدًا لِقَاتِلِهِ أَوْ مَشَاتَمِهِ فَلَيْقِلُ أَنِّي صَائِمٌ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَهُ ذَلِكَ أَمَكِنُ أَنْ يَكْفِيَ عَنْهُ فَإِنْ أَصْرَ دَفَعَهُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ كَالصَّائِلِ هَذَا قِيمِنُ يَرُومُ مَقَاتِلُهُ حَقِيقَةٌ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ قَاتِلُهُ أَوْ شَاتَمُهُ لِأَنَّ الْقَتْلَ يُطْلَقُ عَلَى اللَّعْنِ وَاللَّعْنُ مِنْ جَمَلَةِ السَّبِّ وَيُرْوَى بِهِ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْإِضْمَالِ الْمُخْتَصَّةِ فَإِنَّ حَاصِلَهَا يَرْجِعُ إِلَى الشَّمِّ فَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَحَامِلُهُ بِمَثَلِهِ عَمَلُهُ بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِ أَنِّي صَائِمٌ وَاخْتَفَى الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فَلَيْقِلُ أَنِّي صَائِمٌ هَلْ يَخَاطَبُ بِهَا الَّذِي يَكَلِّمُهُ بِذَلِكَ أَوْ يَقُولُهَا فِي نَفْسِهِ وَبِالْثَانِي جَزَمَ التَّوَلَّى وَنَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَئِمَّةِ وَرَجَّحَ التَّوَلَّى فِي الْأَوَّلِ فِي الْأَذْكَارِ وَقَالَ فِي مَرْحِ الْمَهْذَبِ كُلِّ مِمَّا حَسَنَ وَالْقَوْلُ بِاللِّسَانِ أَقْوَى وَلَوْ جَمَعِمَا لَكُنَّ حَسَنًا وَهَذَا التَّرَدُّدُ إِلَى الْبِخَارِيِّ فِي تَرْجُمَةِ كَيْسِيٍّ بَعْدَ ابْوَابِ الْإِسْتِفْهَامِ فَقَالَ بَابُ هَلْ يَقُولُ أَنِّي صَائِمٌ أَذْشَمٌ وَقَالَ الرَّوْيَانِيُّ أَنَّ كُنَّ مِضَانٌ فَلَيْقِلُ لِسَانَهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ فَلَيْقِلُهُ فِي نَفْسِهِ وَادَّعَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ مَوْضِعَ الْخِلَافِ فِي الطَّلُوعِ وَأَمَّا الْفَرُضُ فَيَقُولُهُ بِلِسَانِهِ قَطْعًا وَأَمَّا تَكْرُرُ قَوْلِهِ أَنِّي صَائِمٌ فَلَيْتًا كَدَلِ الْأَنْزَاجِ مِنْهُ وَمَنْ يَخَاطَبُهُ بِذَلِكَ وَيَقُلُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فَلَيْقِلُ أَنِّي صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ قَوْلُهُ مَرَّةً وَقَلْبُهُ مَرَّةً وَلِسَانُهُ فَيَسْتَفِيدُ بِقَوْلِهِ وَقَلْبُهُ كَفَّ لِسَانَهُ عَنْ خِصْمِهِ وَبَقَوْلِهِ بِلِسَانِهِ كَفَّ خِصْمَهُ عَنْهُ وَعَقِبَ بِأَنَّ الْقَوْلَ حَقِيقَةٌ بِاللِّسَانِ وَاجِبٌ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْحِجَازَ وَقَوْلُهُ قَاتِلُهُ يُمْكِنُ حَلُّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ بِالْقَتْلِ لَعْنُ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الشَّمِّ وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ قَاتِلِهِ وَشَاتَمِهِ عَلَى الْمَفَاعِلَةِ لِأَنَّ الصَّائِمَ مَا مُورِيَانُ يَكْفِي نَفْسَهُ عَنْ ذَلِكَ فَكَيْفَ يَقَعُ ذَلِكَ مِنْهُ وَأَمَّا الْمَعْنَى إِذَا جَاءَهُ مُتَعَرِّضًا لِمَقَاتِلِهِ أَوْ مَشَاتَمِهِ كَأَن يَسْبُدَاهُ بِهَتْلٍ أَوْ شَمِّ اقْتَضَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَكَاتِبَهُ عَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِالْمَفَاعِلَةِ إِرَادَةُ غَيْرِ الصَّائِمِ ذَلِكَ مِنَ الصَّائِمِ وَقَدْ تَطْلُقُ الْمَفَاعِلَةُ عَلَى النَّهْيِ لَهَا رُتُورُوعُ الْفِعْلِ مِنْ وَاحِدٍ وَقَدْ تَقَعُ الْمَفَاعِلَةُ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ كَمَا يَقَالُ لِوَاحِدٍ عَالِجِ الْأَمْرِ وَعَافَاهُ اللَّهُ وَابْعَدَ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ فَقَالَ الْمُرَادُ إِذَا بَدَرْتُ مِنَ الصَّائِمِ مَقَابِلَةَ الشَّمِّ بِشَمِّ عَلَى مَقْتَضِي الطَّبَعِ فَلْيُزَجَّرْ عَنْ ذَلِكَ وَيَقُولُ أَنِّي صَائِمٌ وَمَا يَمَعِدُهُ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْمَاضِيَةِ فَإِنَّ شَمَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَائِدَةُ قَوْلِهِ أَنِّي صَائِمٌ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكْفِيَ عَنْهُ بِذَلِكَ فَإِنْ أَصْرَ دَفَعَهُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ كَالصَّائِلِ هَذَا قِيمِنُ يَرُومُ مَقَاتِلُهُ حَقِيقَةٌ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ قَاتِلُهُ شَاتَمُهُ فَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَحَامِلُهُ بِمَثَلِ عَمَلِهِ بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِ أَنِّي صَائِمٌ (قَوْلُهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أَقْسَمُ عَلَى ذَلِكَ تَأْكِيدًا (قَوْلُهُ مَخْلُوفٌ) يَضُمُّ لِلجَمْعَةِ وَاللَّامُ وَسُكُونُ الْوَاوِ بَعْدَهَا فَاقَالَ عِيَاضُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ الصَّحِيحَةَ وَبَعْضُ الشُّيُوخِ يَقُولُهُ بِفَتْحِ الْحَاءِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَهُوَ خَطُّ وَحِكْيِ الْقَابِسِيِّ الْوَجْهَيْنِ وَبِالْخِوَارِ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ فَقَالَ لَا يَجُوزُ فَتْحُ الْحَاءِ وَاحْتِجَّ غَيْرُهُ لِذَلِكَ بِأَنَّ الْمَصْدَرِ الَّتِي جَلَّتْ عَلَى فُضُولِهَا قَلِيلَةٌ ذَكَرَهَا سَبِيحُ بِهِ وَغَيْرُهُ وَلَيْسَ هَذَا مَعْنَاهَا وَتَقْوَعُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ تَغْيِيرُ رَائِحَةِ قَمَرِ الصَّائِمِ بِسَبَبِ الْمَصِيَامِ (قَوْلُهُ قَمَرُ الصَّائِمِ) فِيهِ رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ لِأَنَّ تَبَيُّنَ الْمِيمِ فِي الْقَمَرِ عِنْدَ الْإِضْمَالِ الْإِثْرُ فِي الشُّعْرِ لَثْبُوتِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ) اخْتَلَفَ فِي كَوْنِ الْخُلُوفِ أَطْيَبَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ مَعَ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْهُ عَنْ اسْتِطَابَةِ الرُّوَايَاتِ إِذْ ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيَوَانَاتِ وَمَعَّ أَنَّهُ يَعْلَمُ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ عَلَى أَوْجِهِ قَالَ الْمَازِرِيُّ هُوَ جَمَازٌ لِأَنَّهُ جَرَّتْ الْعَادَةُ بِتَمَرِّبِ الرُّوَايَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ مِمَّا قَامَتْ تَمَرِّبُ ذَلِكَ لِلصُّومِ لِتَقْرِيبِهِ مِنْ اللَّهِ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ عِنْدَكُمْ أَيُّ قَرَبًا إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ تَقْرِيبِ الْمِسْكِ إِلَيْكُمْ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقِيلَ الْمُرَادُ أَنْ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَلَائِكَةِ وَأَنَّهُمْ يَسْتَطِيبُونَ رِيحَ الْخُلُوفِ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَطِيبُونَ رِيحَ الْمِسْكِ وَقِيلَ الْمَعْنَى أَنَّ حَكْمَ الْخُلُوفِ وَالْمِسْكِ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى ضِدِّ مَا هُوَ عِنْدَكُمْ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ وَقِيلَ الْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمُزُّ بِهِ فِي الْآخِرَةِ فَتَكُونُ نَهْمَكُنَّ أَطْيَبَ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ كَمَا يَأْتِي الْمَكْشُورُ وَرِيحُ جَرَحِهِ تَفُوحُ مَسْكَا وَقِيلَ الْمُرَادُ أَنَّ صَاحِبَهُ

ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لاسمها بالاضافة الى الخلوف حكاهما عياض وقال الداودي وجماعة المعنى ان الخلوف اكثر ثوابا من المسك المتدوب اليه في الجمع ومجالس الذكر ورجح النووي هذا الاخير وحاصله حمل معنى الطيب على القبول والرضا فخصنا على ستة اوجه وقد نقل القاضي حسين في تليق ان اللطاعات يوم القيامة ترجح ما نوح قال فرائحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك ويؤيد الثلاثة الاخيرة قوله في رواية مسلم واحمد والنسائي من طريق عطاء عن ابي صالح اطيب عند الله يوم القيامة واخرج احمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصة وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال ذكر البيان بان ذلك قد يكون في الدنيا ثم اخرج الرواية التي فيها فهم الصائم حين يتخلف عن الطعام وهي عنده وعند احمد من طريق الاعمش عن ابي صالح ويمكن أن يحمل قوله حين يتخلف على أنه ظرف لوجود الخلوف المشهود له بالطيب فيكون سببا للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الاولى وهي قوله يوم القيامة لكن يؤيد ظاهره وان المراد به في الدنيا ما روي الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر في أثناء حديث مرفوع في فضل هذه الامة في رمضان واما الثانية فان خلوف افواههم حين يمسون أطيب عند الله من ربح المسك قال المنذرى اسناده مقارب وهذه المسئلة احدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح فذهب ابن عبد السلام الي أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها يوم القيامة وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا الى ذلك فقال الخطابي طيبه عند الله رضاه به وثناؤه عليه وقال ابن عبدالبر أن في عند الله وأقرب اليه وقال البغوي معناه التناء على الصائم والرضا بفعله وينحو ذلك قال القدوري من الحنفية والداودي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وابو بكر ابن السمعاني وغيرهم من الشافعية جزموا بكلمه بأنه عبارة عن الرضا والقبول واما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلانه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلبا لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها فبقية بيوم القيامة في رواية واطلق في باقي الروايات نظرا الى ان أصل الافضلية ثابت في الدارين وهو قوله ان ربهم بهم يومئذ خير من كل يوم انتهى ويترب على هذا الخلاف المشهور في كراهة ازالة هذا الخلوف بالسواك وسيأتي البحث فيه بعد بضعة وعشرين بابا حيث ترجمه المصنف ان شاء الله تعالى ويؤخذ من قوله أطيب من ربح المسك ان الخلوف أعظم من دم الشهادة لان دم الشهيد شبه ربح المسك والخلوف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى ولعل سبب ذلك النظر الى أصل كل منهما فان أصل الخلوف طاهر وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر اطيب ريحا (قوله يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجل) هكذا وقع هنا وقع في الموطن وانما يذر شهوته الى آخره ولم يصرح بنسبته الى الله للعلم به وعدم الاشكال فيه وقد روي احمد هذا الحديث عن اسحق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من ربح المسك يقول الله عز وجل انما يذر شهوته الى آخره وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن ابي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل عمل ابن آدم هوله الا الصيام فهو لي وأنا اجزي به وانما يذر ابن آدم شهوته وطعامه من أجل الحديث وسيأتي قريبا من طريق عطاء عن ابي صالح بلفظ قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم هوله الا الصيام فهو لي وأنا اجزي به الحديث وقد يفهم من الايتان بصيغة الحصر في قوله انما يذر انخ التنبية على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لفرض آخر كالضخمة لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفعل وجودا وعملا ولا شك ان لم يرض في خاطره شهوة شيء من الاشياء طول نهاره الى ان افطر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه والمراد بالشهوة في الحديث شهوة الجماع لعطفا على الطعام والشراب وبمحمل ان يكون من العام بعد الخاص ووقع في رواية

الصيام لي وأنا اجزي به

الموطأ يقدم الشهوة عليها فيكون من الخاص بصد العام ومثله حديث ابي صالح في التوحيد وكذا جمهور الرواة عن ابي هريرة وفي رواية ابن خزيمة عن طريق سهل عن ابي صالح عن ابيه يدع الطعام والشراب من اجلي ويدع لذته من اجلي وفي رواية ابي قرة من هذا الوجه يدع امرأته وشهوته وطعامه وشرابه من اجلي واصرح من ذلك ما وقع عند الحفاظ سموه في فوائده من طريق المسيب بن رافع عن ابي صالح يترك شهوته من الطعام والشراب والجماع من اجلي (قوله الصيام لي وأنا اجزي به) كذا وقع بغير اداة عطف ولا غيرها وفي الموطأ فالصيام بزيادة الفاء وهي التيسيرية اى سبب كونه لي انه يترك شهوته لاجلي ووقع في رواية مفيدة عن ابي الزناد عند سعيد بن منصور كل عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وأنا اجزي به ومثله في رواية عطاء عن ابي صالح الآتية وقد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى الصيام لي وان اجزي به مع ان الاعمال كلها له وهو الذي يجزي بها على اقوال احدنا ان الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره حكاها المازري ونقله عياض عن ابي عبيد ولفظ ابي عبيد في غريبه قد علمنا ان أعمال الغير كلها لله وهو الذي يجزي بها فنرى والله أعلم انه انما خص الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم بفعله انما هو شيء في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس في الصيام رياء حدنيه شباة عن عقيل عن الزهري قد كره يعني مراسلا قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحركات الا الصوم فانما هو بالنية التي تخفى عن الناس هذا وجه الحديث عندي انتهى وقد روى الحديث المذكور البيهقي في الشعب من طريق عقيل واورده من وجه آخر عن الزهري موصولا عن ابي سلمة عن ابي هريرة واسناده ضعيف ولفظه الصيام لارياء فيه قال الله عز وجل هو لي وأنا اجزي به وهذا لوصح لكان قطعاً للتراع وقال القرطبي لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله الا الله فاضاه الله الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهوته من اجلي وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بفعلها وقل ان يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم وارضي هذا الجواب المازري وقرره القرطبي بان أعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها اضيفت اليهم بخلاف الصوم فان حال المسك شبهة امثل حال المسك تقريبا يعني في الصورة الظاهرة قلت معني النفي في قوله لارياء في الصوم انه لا يدخله الرياء بفعله وان كان قد يدخله الرياء بالقول كن يصوم ثم يخبر به صائمه فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية قد دخول الرياء في الصوم انما يقع من جهة الاختيار بخلاف بقية الاعمال فان الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها وقد حاول بعض الأئمة الحاق شيء من العبادات البدنية بالصوم فقال ان الذكر بلاه الا الله يمكن ان لا يدخله الرياء لانه بحركة اللسان خاصة دون غيره من اعضاء الفم يمكن ان لا يكون يقولها بحضرة الناس ولا يشعرون منه بذلك ثانيها ان المراد بقوله وأنا اجزي به اني افردهم مقدار ثوابه وتضعف حسنة واما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه ان الاعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وانها تضاعف من عشرة الى سبعمائة الى ماشاء الله الا الصيام فان الله يثيب عليه بغير تقدير ويشهد لهذا السياق الرواية الاخرى يعني رواية الموطأ وكذلك رواية الاعمش عن ابي صالح حيث قال كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشر اتماتها الى سبعمائة تضعف الى ماشاء الله قال الله الا الصوم فانه لي وان اجزي به أي اجزي عليه جزاء كثيرا من غير تعيين لمقداره وهذا قوله تعالى انما يوفي الصابرون اجرهم بغير حساب انتهى والصابرون الصائمون في اكثر الاقوال (قلت) وسبق لي هذا ابو عبيد في غريبه فقال بلغني عن ابن عيينة قال ذلك واستدل بان الصوم هو الصبر لان الصائم يصبر نفسه عن الشهوات وقد قال الله تعالى انما يوفي الصابرون اجرهم بغير حساب انتهى ويشهد له رواية المسيب بن رافع عن ابي صالح عند سموه الي سبعمائة ضعف الا الصوم فانه لا يدري احد ما فيه ويشهد له أيضا ما رواه ابن رجب في جامعه عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده ز بدر مسلا واصله الطبراني والبيهقي في الشعب من طريق اخري عن عمر بن محمد بن عبد الله بن ميثار عن ابن عمر مرفوعا الاعمال عند الله سبع الحديث وفيه ومحمل لا يعلم

ثواب فاعله الا الله ثم قال واما العمل الذي لا يعلم ثواب مامله الا الله فالصيام ثم قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن
 قال غير أنه تقدم ويأتي في غير ما حديث ان صوم اليوم بعشرة أيام وهي نص في اظهار التضعيف فبعد هذا الجواب
 بل بطل (قلت) لا يلزم من الذي ذكر بطلانه بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام
 وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه الا الله تعالى ويؤيده ايضا العرف المستفاد من قوله أنا اجزي به لان الكرم اذا
 قال أنا اتولى العطاء بنفسني كان في ذلك اشارة الى تعظيم ذلك العطاء وتضخيمه * نأتها معنى قوله الصوم لي أي انه احب
 العبادات الى والمقدم عندي وقد تقدم قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم لي فضلا للصيام على سائر العبادات ويرى
 النسائي وغيره من حديث ابي امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا مثل له لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح واعلموا
 أن خيرا مما لكم الصلاة * راجها الاضافة اضافة تشر يف وتعظيم كما يقال بيت الله وان كانت البيوت كلها لله قال الزين
 بن المنير التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التعظيم والتشريف * خامسا ان الاستثناء عن
 الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فاما تقرب الصائم اليه بما يوافق صفاته اضافة اليه وقال القرطبي
 معناه أن اعمال العباد مناسبة لحوالهم الا للصيام فانه مناسب لصفة من صفات الحق كانه يقول ان الصائم يتقرب الى
 باس هو متعلق بصفة من صفاتي * سادسا ان المعنى كذلك لكن بالنسبة الى الملائكة لان ذلك من صفاتهم * سابعا
 انه خالص لله وليس للعبيد فيه حظ قال الخطابي هكذا نقله عياض وغيره فان أراد بالحظ ما يحصل من الثناء عليه لاجل
 العبادة رجع الى المعنى الاول وقد اوضح بذلك ابن الجوزي فقال المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فان
 له فيه حظا لئنا الناس عليه لعبادته * ثامنا سبب الاضافة الى الله ان الصيام لم يعبد به غير الله بخلاف الصلاة والصدقة
 والطواف ونحو ذلك واعترض على هذا بما يقع من عباد النجوم واصحاب الهياكل والاستخدامات فانهم يتعبدون لها
 بالصيام واجيب بانهم لا يعتقدون الهية الكواكب واما يعتقدون انها فعالة بانفسها وهذا الجواب عندي ليس بطائل لانهم
 طاعتان احدهما كانت تعتقد الهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الاسلام واستمر منهم من استمر على كفره والاخرى
 من دخل منهم في الاسلام واستمر على تعظيم الكواكب وهم الذين اشير اليهم * ثامسا ان جميع العبادات توفى منها مظالم
 العباد الا للصيام روى ذلك البيهقي من طريق اسحق بن ايوب بن حسان الواسطي عن ابيه عن ابن عيينة قال اذا كان يوم القيامة
 يحاسب الله عبده ويؤدي ماعليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيتحمل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله
 بالصوم الجنة قال القرطبي قد كنت استحسنيت هذا الجواب الى ان فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم
 في جملة الاعمال حيث قال المفلس الذي ياتي يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام ويأتي وقد شتم هذا وضرب هذا واكل
 مال هذا الحديث وفيه فيؤخذ لهذا من حسناته فاذا ثبت حسناته قبل ان يقضى ماعليه اخذ من سيئاتهم فطرحت عليه
 ثم طرح في النار فظاهره ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك (قلت) ان ثبت قول ابن عيينة امكن تخصيص الصيام
 من ذلك فقد يستدل له بما رواه احمد بن طريق حماد بن سلمة عن مجاز بن ياد عن أبي هريرة رفعه كل العمل كفارة الا الصوم
 الصوم لي وانا اجزي به وكذا رواه ابوداود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن مجاز بن ياد لفظه قال بك تبارك وتعالى
 كل العمل كفارة الا الصوم ورواه قاسم بن ابيص من طريق اخرى عن شعبة بنظ كل ما يعمله ابن آدم كفارة له الا الصوم
 وقد أخرجه المصنف في التوحيد عن آدم عن شعبة بنظ بر وبه عن بك قال لكل عمل كفارة والصوم لي انا اجزي
 به بخلاف الاستثناء وكذا رواه احمد عن غندر عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا مخالف رواية آدم لان معناها
 ان لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ومعنى رواية غندر كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي وقد بين الاسماعيلي
 الاختلاف فيه في ذلك على شعبة واخرجه من طريق غندر بذكر الاستثناء فاختلف فيه أيضا على غندر والاستثناء
 المذكور يشهد لما ذهب اليه ابن عيينة لكنه وان كان صحيح السند فانه يعارضه حديث حذيفة فتنة الرجل في اهله وماله
 وولده يكفرها الصلاة والصيام والصدقة ولعل هذا هو المراد في تعقيب البخاري لحديث الباب باب الصوم كفارة واورده

وَالْحَسَنَةُ بِصَرِّ امْتِلَافٍ بِابِ الصَّوْمِ كَفَّارَةٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا جَالِيعٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حَدِيْقَةَ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ يَحْفَظُ حَدِيثَنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ قَالَ حَدِيْقَةُ أَنَا تَحْمِيْمَةُ يَقُولُ: فِئْتَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالصَّدَقَةُ ، قَالَ لَيْسَ أَسْأَلُ عَنْ ذِيٍّ لَئِنَّمَا أَسْأَلُ عَنِ التَّيْمُوجِ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ قَالَ وَإِنْ دُونَ ذَلِكَ بَابًا مُتْلَقًا قَالَ يَقْتَضِيهِ أَوْ يُكْفَرُ قَالَ يُكْفَرُ قَالَ ذَلِكَ أَجْدَرُ أَنْ لَا يُغْلَقَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ سَلَهُ أَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ يَعْلَمُ مِنَ الْبَابِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ نَعَمْ كَمَا يَعْلَمُ أَنْ دُونَ غَدْرِ اللَّيْلَةِ

حدث حذيفة وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى « عاشرها ان الصوم لا يظهر فكيفه الحفظه كما تكتب سائر الاعمال واستند قائله الى حديث واه جدا اورده ابن العربي في السلسلات وفضله قال الله الاخلاص سر من سرى استودعته قلب من احب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ويكفي في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنه ان هم بها وان لم يعملها فهذا ما وقت عليه من الاجابة وقد بلغني ان بعض العلماء يلتمها الى اكثر من هذا وهو الطالقاني في حطائر القدس له ولم اقف عليه واتفقوا على ان الزاد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولوا وضلا وتقل ابن العربي عن بعض الزهاد انه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال ان الصوم على اربعة انواع صيام العوام وهو الصوم عن الاكل والشرب والجماع وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب المحرمات من قول اوفضل وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا تفرطهم الى يوم القيامة وهذا مقام عال لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع نظر لا يخفى واقرب الاجابة التي ذكرتها في الصواب الاول والثاني يقرب منهما الثامن والتاسع وقال البيضاوي في الكلام في رواية الامعش عن ابي صالح التي ينبتها قبل ما أراد بالعمل الحسنات وضيع الحسنه في الخبر موضع الضمير الراجع الى مبتدا وقوله الا بصيام مستثنى من كلام غير محكي دل عليه ما قبله والمعنى ان الحسنات يضاعف جزاؤها من عشرة امتثالها الى سبعائة ضعف الا الصوم فلا يضاعف الى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا يحصيه الا الله تعالى ولذلك جولى الله جزاءه بنفسه ولا يلكه الى غيره قال والسبب في اختصاص الصوم بهذه المزية امران احدهما ان سائر العبادات مما يطلع العباد عليه والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعله خالصا له يعامله به طالبا لرضاه والى ذلك الاشارة بقوله فاته في والآخر ان سائر الحسنات راجعة الى صرف المال والبدن والصوم يتضمن كسر النفس وتعرض البدن للتقصان وفيه الصبر على مفضض الجوع والعطش وترك الشهوات والى ذلك اشار بقوله يدع شهوته من اجل قال الطيبي وبيان هذا ان قوله يدع شهوته الى آخره جملة مستأهة وقعت موقع البيان لموجب الحكم المذكور واما قول البيضاوي ان الاستثناء من كلام غير محكي فقيه نظر فقد يقال هو مستثنى من كل عمل وهو مروي عن الله بقوله في آياته الحديث قال الله تعالى والم يذكره في صدر الكلام اورده في اثنايه بياناً وقائده تهميش شأن الكلام وانه ﷺ لا ينطق عن الهوى (قوله والحسنه عشر امتالها) كذا وقع مختصرا عند البخاري وقد قدمت البيان بان وقع في الموطا تاما وقدر واه اوبنعم في المستخرج من طريق القعني شيخ البخاري فيه فقال بعد قوله وانا اجزى به كل حسنة يعملها ابن آدم عشر امتالها الى سبعائة ضعف الا الصيام فاته الى وانا اجزى به فاعاد قوله وانا اجزى به في آخر الكلام تأكيذا وفيه اشارة الى الوجه الثاني ووقع في رواية ابي صالح عن ابي هريرة في آخر هذا الحديث للصائم فرحان يفرحها الحديث وسيأتي الكلام عليه بعد ستة ابواب ان شاء الله تعالى « (قوله باب الصوم كفارة) كذا لا يدرى الجمهور يتنون باب أى الصوم يقع كفارة لذنوبه ورأيه هنا بخط القطب في شرحه باب

باب الريان للصائمين حدثنا خالد بن محمد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني أبو حازم عن سهل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال إن في الجنة باباً يقال له الريان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحد غيرهم يقال أين الصائمون فيقومون لا يدخل منه أحد غيرهم فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثني من قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال

كفارة الصوم أي باب تكفير الصوم للذنوب وقد تقدم في أثناء الصلاة باب الصلاة وكفارة وللمستعمل باب تكفير الصلاة وأورد فيه حديث الباب بعينه من وجه آخر عن أبي وائل وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث وباني شرحه مستوفي في علامات النبوة إن شاء الله تعالى وفيه ما ترجم له لكن أطلق في الترجمة والخبر مقيد بنته المال وما ذكر معه فقد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله وهو كون الأعمال كفارة الصوم لأنه يعمل في الآيات على كفارة شيء مخصوص وفي النبي على كفارة شيء آخر وقد جعله المصنف على تكفير مطلق الخطيئة فقال في الزكاة باب الصدقة تكفر الخطيئة ثم أورد هذا الحديث بعينه ويؤيد الاطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً الصلوات الخمس ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر وقد تقدم البحث فيه في الصلاة ولا بن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً من صام رمضان وعرف حدوده كفر ما قبله وسلم من حديث أبي قتادة أن صيام عرفة يكفر ستين وصيام عاشوراء يكفر سنة وعلى هذا قوله كل العمل كفارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه ما وقع خالصاً سالماً من الرياء والشوائب كما تقدم شرحه والله أعلم (قوله باب بالريان) (الريان) بفتح الراء وتشديد الهمزة وفتح الراء من الري فعلان من الري اسم علم على باب من أبواب الجنة يخص بدخول الصائمين منه وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه لأنه مشتق من الري وهو مناسب لحال الصائمين وسيأتي أن من دخله لم يظلم قال القرطبي الكوفي بذكر الرائي عن الشيخ لأنه يدل عليه من حديث أنه يستلزمه (قلت) أول كونه أشق على الصائم من الجوع (قوله حدثني أبو حازم) هو ابن دينار وسهل هو ابن سعد الساعدي (قوله إن في الجنة باباً) قال الزين بن النير إنما قال في الجنة ولم يقل للجنة ليشعر بان في الباب المذكور من التعمير والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه (قلت) وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ أن للجنة ثمانية أبواب منها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم وهو للبخاري من هذا الوجه في بدء الخلق لكن قال في الجنة ثمانية أبواب (قوله فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد) كرر نفى دخول غيرهم منه تأكيذاً وأما قوله فلم يدخل فهو معطوف على أغلق أي لم يدخل منه غير من دخل ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه فإذا دخل آخرهم أغلق هكذا في بعض النسخ من مسلم وفي الكثير منها فإذا دخل أولهم أغلق قال عياض وغيره وهو وهم والصواب آخرهم (قلت) وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مستنده وأبو نعيم في مستخرجه معاً من طريقه وكذا أخرجه الاسماعيلي والجوزقي من طريق عن خالد بن مخلد وكذا أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره وزاد فيه من دخل شرب ومن شرب لا يظلم أبداً وللترمذي من طريق هاشم بن سعد عن أبي حازم نحوه وزاد من دخله لم يظلم أبداً ونحوه للنسائي والاسماعيلي من طريق عبد العزيز بن حازم عن أبيه لكنه وقفه وهو مرفوع قطعاً لأن مثله لا مجال للرأي فيه (قوله عن حميد بن عبد الرحمن) في رواية شعيب عن الزهري الآتية في فضل أبي بكر أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف (قوله عن أبي هريرة) قال ابن عبد البر اتفاق الرواة عن مالك على وصله الاعمى بن بكر وعبد الله بن يوسف فأنهما أرسلاه ولم يقع عند القسبي أصلاً (قلت) هذا أخرجه الدارقطني في الموطأ من طريق

مَنْ اتَّقَى زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَاعْبُدُ اللَّهُ هَذَا خَيْرٌ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ
 دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ : دُعِيَ
 مِنْ بَابِ الرِّيَافِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 يَا بِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عَلِيٌّ مِنْ دُعَى مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضُرُورَةٍ فَهَلْ يَدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ
 كُلِّهَا قُلْ نَعَمْ وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ **بَابُ هَلْ يُقَالُ رَمَضَانَ أَوْ شَهْرَ رَمَضَانَ وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَسَامِعَهُ ،**
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَالَ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ
عَنْ أَبِي سَبِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا جَاءَ رَمَضَانَ فَتَحَتْ
أَبْوَابَ الْجَنَّةِ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ

يحيى بن بكير موصولا لظلمه اختلف عليه فيه وأخرجه أيضا من طريق القعني فلعله حدث به خارج الموطأ (قوله
 من اتقى زوجين في سبيل الله) زاد اسماعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك من ماله واختلف في المراد بقوله في سبيل
 الله فقيل أراد الجهاد وقيل ما هو أعم منه والمراد بالزوجين اتفاق شيئين من أى صنف من أصناف المال من نوع
 واحد كما ساق أيضا وقوله هذا خير ليس اسم التفضيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتون فيه للتعظيم وبه
 ظهر التائمه (قوله ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان) في رواية عبد بن عمر وعن الزهري عند احمد لكل
 أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فلا هل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان وهذا صريح في مقصود الترجمة وسيأتي
 الكلام على هذا الحديث مستوفى في فضائل أبي بكر ان شاء الله تعالى * (قوله باب هل يقال) كذا للأكثر على البناء
 للمجهول وللرخصى والمستعمل هل يقول أى الانسان (قوله ١) ومن رأى كله واسعا) أى جازت بالاضافة وغير الاضافة
 ولكن شميته ومن رآه بزيادة الضمير وأشار البخاري بهذه الترجمة الى حديث ضعيف رواه أبو معشر نجيح المدني عن
 سعيد المقبري عن ابى هريرة مرفوعا لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه
 ابن عدى في الكامل وضمه بأبي معشر قال البيهقي قد روى عن أبي معشر عن محمد بن كعب وهو أشبه وزوى عن
 مجاهد والحسن من طريقين ضعيفين وقد احتج البخاري لجواز ذلك بعدة أحاديث انتهى وقد ترجم النسائي لذلك
 أيضا فقال باب الرخصة في أن يقال لشهر رمضان رمضان ثم أورد حديث أبي بكر مرفوعا لا يقول أحدكم صمت
 رمضان ولا قمته كله وحديث ابن عباس عمرة في رمضان تعدل حجة وقد تمسك للتقيد بالشهر بورود القرآن به حيث
 قال شهر رمضان مع احتمال أن يكون حذف لفظ شهر من الاحاديث من تصرف الرواة وكان هذا هو السر في عدم
 جزم المصنف بالحكم وهقل عن أصحاب مالك الكراهية وعن ابن الباقلاني منهم وكثير من الشافعية ان كان هناك قرينة
 تصرفه الى الشهر فلا يكره والمجهور على الجواز واختلف في تسمية هذا الشهر رمضان فقيل لانه مرض فيه الذنوب أى
 تحرق لان الرضا شدة الحرق وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمانا حارا والله أعلم (قوله وقال النبي ﷺ من صام رمضان وقال
 لا تقدموا رمضان) اما الحديث الاول فوصله في الباب الذى يليه وفيه تمامه واما الثاني فوصله بعد ذلك عن طريق هاشم
 عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ لا يتقدم أحدكم وأخرجه مسلم من طريق علي بن المبارك عن يحيى بلفظ
 لا تقدموا رمضان (قوله عن أبي سبيل) هو تابع من مالك ابن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن أبي غيمان بالعين المعجمة
 والحاء تية الاصبغى عم مالك بن أنس بن مالك وابوه تابعى كبير أدرك عمر (قوله اذا جاء رمضان فتحت ابواب الجنة)
 كذا أخرجه مختصرا وقد أخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه فيما هم مثل رواية الزهري الثانية والظاهر ان البخاري

(١) قوله ومن رأى كله واسعا نسخة القسطلاني ومن رأى ذلك كله فتحصل ثلاث روايات ا ه مصححه

حَدَّثَنِي أَبُو أَنَسٍ مَوْلَى التَّمِيمِيِّينَ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَتَحَّتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ وَسَلَّطَتِ الشَّيَاطِينُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ

جمع المتن باسنادين وذكر موضع الغابرة وهو أبواب الجنة في رواية اسمعيل بن جعفر وأبواب السماء في رواية الزهري (قوله حدثني ابن أبي أنس) هو أبو سهيل نافع بن أبي أنس مالك بن أبي عامر شيخ اسمعيل بن جعفر وهو من صفار شيوخ الزهري بحيث أدركه تلامذة الزهري وهو اصغر منهم كاسمعيل بن جعفر وهذا الاسناد يعنى رواية الاقران وقد تأخر أبو سهيل في الوفاة عن الزهري وقديين النسائي ان مراد الزهري بابن أبي أنس نافع هذا فاخرج من وجه آخر عن عقيل عن ابن شهاب اخبرني أبو سهيل عن ابيه واخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال اخبرني نافع بن ابي أنس وروى هذا الحديث معمر عن الزهري فارسله وحذف من بينه وبين ابي هريرة ورواه ابن اسحاق عن الزهري عن أويس بن ابي اويس عن عديل بن تميم عن أنس قال النسائي وهو خطأ (قوله مولى التميميين) أي مولى بني تميم والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله وكان أحد المشرة وكان ابو عامر والد مالك قد قدم مكة فقتلها وحالف عثمان بن عبيد الله انا طلحة فنسب اليه وكان مالك النقيبه يقول اسنا مولى آل تميم انما نحن عرب من أسيح ولكن جدى حالفهم (قوله وسلسلت الشياطين) قال الخليلي يحتمل أن يكون المراد أن الشياطين مسترقو السمع منهم وان تسلمهم يقع في ليالي رمضان دون ايامه لانهم كانوا منعوا في زمن نزول القرآن من استراق السمع فبدأ التسلسل مبالغة في الحفظ ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من افتنان المسلمين الي ما يخلصون اليه في غيره لاشتغالهم بالصيام الذي فيه تمنع الشهوات وبقراءة القرآن والذكر وقال غيره المراد بالشياطين بعضهم وهو المردة بهم وترجم لذلك ابن خزيمة في صحيحه وأورد ما أخرجه هو الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم من طريق الاحمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ اذ كان أول ليلة من رمضان صعدت الشياطين ومردة الجن وأخرجه النسائي من طريق أبي قلابة عن أبي هريرة بلفظ وتغل فيه مردة الشياطين زاد أبو صالح فرواجه وغلقت ابواب النار فلم يفتح منها باب وتحت أبواب الجنة فلم يفتح منها باب ونادي مناديا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر والله عتقاء من النار وذلك كل ليلة لفظ ابن خزيمة وقوله صعدت بالمهملة المضمومة بعدها فاه ثقيلة مكسورة أي شددت بالأصفاء وهو الاغلال وهو بمعنى سلسات ونحوه للبيهقي من حديث ابن مسعود وقال فيه فتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب الشهر كله قال عياض يحتمل أنه على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ومنع الشياطين من اذي المؤمنين ويعتدل ان يكون اشارة الى كثرة الثواب والعفو وأن الشياطين يقل اغواؤهم فصيرون كالمصنفين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عندهم تسحت أبواب الرحمة قال ويحتمل ان يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح الله لعباده من الطاعات وذلك اسباب لدخول الجنة وغلق أبواب النار عبارة عن صرف الهمم عن المعاصي الآلية بصحباها الى النار وتصفيد الشياطين عبارة عن تعجزهم عن الاغواء وتزيين الشهوات قال الزبير بن المنير والاول اوجه ولا ضرورة تدعو الى صرف اللفظ عن ظاهره واما الرواية التي فيها ابواب الرحمة وابواب السماء فمن تصرف الرواية والاصل ابواب الجنة بدليل ما يقابله وهو غلق ابواب النار واستدله على ان الجنة في السماء لأقامة هذا مقام هذه الرواية وفيه نظر وجزم التور بنى شارح المصابيح بالاحتمال الاخير وعبارته فتح أبواب السماء كناية عن نزول الرحمة وازالة الغلق عن مصاعداً أعمال العباد تارة بئذ التوفيق واخرى بحسن القبول وغلق ابواب جهنم كناية عن تزهة النفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من الوعاث عن المعاصي بقمع الشهوات وقال الطبري فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استحسان فعل الصائمين وانه من الله

إِذَا رَأَيْتُمُوهُ صُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ * وَقَالَ غَيْرُهُ عَنِ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي
عَقِيلٌ وَيُونُسُ لِهَلَالِ رَمَضَانَ بَابٌ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي
سَلَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ
مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ

بِخَيْرَةٍ عَظِيمَةٍ وَفِيهِ إِذَا عَمِلَ الْمَكْفُفُ ذَلِكَ بِأَخْبَارِ الصَّادِقِ مَا يَزِيدُ فِي نَشَاطِهِ وَيُطْفِئُهُ بِأَرْبَعِيَّةٍ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ بَعْدَ أَنْ رَجَعَ
حَمْدُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَإِنَّ قِيلَ كَيْفَ نَرَى الشُّرُورَ وَالْمَعَاصِيَ وَأَقْعَةً فِي رَمَضَانَ كَثِيرًا فَلَوْ صَدَقَتْ الشَّيَاطِينُ لِمَ بَقِيَ ذَلِكَ فَالْجَوَابُ
أَنَّهَا تَأْتِي عَنْ الصَّائِمِينَ الصُّومِ الَّذِي حَافِظٌ عَلَى شُرُوطِهِ وَرَوَعِيَّتِ آدَابِهِ وَالْمَصْنُوفِ بَعْضَ الشَّيَاطِينِ وَهِيَ الْمُرْتَدَةُ لِأَنَّهَا
كَاتَمَتْ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ وَالْمَقْصُودُ تَقْلِيلُ الشُّرُورِ وَفِيهِ هَذَا أَمْرٌ مَحْسُوسٌ فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فِيهِ أَقَلُّ مِنْ غَيْرِهِ إِذْ لَا يَزِمُ
مَنْ تَصَدَّقَ بِهِمْ أَنْ لَا يَفْعَلَ شُرُورًا وَلَا مَعْصِيَةً لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْبَابُ غَيْرِ الشَّيَاطِينِ كَالنَّفُوسِ الْخَبِيثَةِ وَالْعَادَاتِ الْقَبِيحَةِ وَالشَّيَاطِينِ
لِلْأَنَسِيَةِ وَقَالَ غَيْرُهُ تَصْفِيدُ الشَّيَاطِينِ فِي رَمَضَانَ إِشَارَةٌ إِلَى رَفْعِ عَذَابِ الْمَكْفُفِ كَمَا يَقَالُ لَهُ قَدْ كَفَّتِ الشَّيَاطِينُ عَنْكَ فَلَا
تَحْتَلُّ بِهِمْ فِي تَرْكِ الطَّاعَةِ وَلَا فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ (قَوْلُهُ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ) أَيُّ الْهَلَالِ وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ بِدَحْخَمَةِ أَبَوَابٍ مَعَ
الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ وَكَذَلِكَ مَصْرُوحٌ بِذِكْرِ الْهَلَالِ فِيهِ فِي الرَّوَايَةِ الْمَعْلُوقَةِ وَأَمَّا إِذَا ارْتَدَى الْمَصْنُوفُ بِإِرَادَةِ فِي هَذَا الْبَابِ ثُبُوتُ
ذِكْرِ رَمَضَانَ بِخَيْرِ لَفْظٍ شَهْرٍ وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ فِي الرَّوَايَةِ الْمَوْصُولَةِ وَأَمَّا وَقَعٌ فِي الرَّوَايَةِ الْمَعْلُوقَةِ (قَوْلُهُ وَقَالَ غَيْرُهُ عَنِ اللَّيْثِ الْخ)
الْمُرَادُ بِالغَيْرِ الْمَذْكُورِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ صَالِحٍ كَاتِبَ اللَّيْثِ كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ
حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فَذَكَرَهُ بِلَفْظٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِهَلَالِ رَمَضَانَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَالحَدِيثُ
وَوَقَعَ مِثْلُهُ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
لِهَلَالِ رَمَضَانَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَالحَدِيثُ وَسَيَأْتِي بَيَانُ اخْتِلَافِ الْفَاطِظِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حَيْثُ ذَكَرْتُهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابٌ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى حَذَفَ الْجَوَابُ إِجْمَارًا وَإِعْتَادًا عَلَى مَا فِي
الْحَدِيثِ وَعَطْفٌ قَوْلُهُ نِيَّةً عَلَى قَوْلِهِ إِحْتِسَابًا لِأَنَّ الصُّومَ إِيمَانًا يَكُونُ لِجَلِّ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ وَالنِّيَّةُ تَشْرُطُ فِي وَقُوعِهِ قُرْبَةً
قَالَ وَالْأَوَّلِيُّ أَنْ يَكُونَ مَتَّصِبًا عَلَى الْحَالِ وَقَالَ غَيْرُهُ انْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ أَوْ تَمَيِّزًا بِأَنَّ يَكُونُ الْمَصْدَرُ فِي مَعْنَى
اسْمِ الْفَاعِلِ أَيُّ مَوْثِقًا مَحْتَسِبًا وَالْمُرَادُ بِالْإِيمَانِ الْإِعْتِقَادُ بِحَقِّ فَرِيضَةِ صُومِهِ وَبِالْإِحْتِسَابِ طَلَبُ الثَّوَابِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَقَالَ
الْخَطَّابِيُّ إِحْتِسَابًا أَيُّ عَزَمَهُ وَهَوَانَ بِصُومِهِ عَلَى مَعْنَى الرَّغْبَةِ فِي نَوَابِطِهِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ غَيْرِ مُسْتَقْتَلٍ لِصِيَامِهِ وَلَا مُسْتَطِيلٍ لِأَيَّامِهِ
(قَوْلُهُ وَقَالَتْ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ) هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمَصْنُوفُ فِي أَوَائِلِ الْبُيُوعِ مِنْ
طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ عَنْهَا وَأَوَّلُهُ يَفْرُوجُ بِشِ الْكَمِيَّةِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِإِيدَاءِ مِنَ الْأَرْضِ خَسَفَ بِهِمْ ثُمَّ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ
بِحَيْثُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ مِنْهُ هُنَا أَنَّ لِنِيَّةً تَأْتِي فِي الْعَمَلِ لِإِقْتِضَاءِ الْجَبْرِ أَنَّ فِي الْجَيْشِ الْمَذْكُورِ الْمَكْرَهَ
وَالْمُخْتَارَ فَانْهَاهُمْ إِذَا بَعَثُوا عَلَى نِيَاتِهِمْ وَقَعْتَ الْمَوَازِيحَ عَلَى الْمُخْتَارِ دُونَ الْمَكْرَهِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ (قَوْلُهُ عَنْ
ابْنِ سَلَمَةَ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ جَدِّ نِيَّةٍ أَبُو سَلَمَةَ وَنَحْوَهُ فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ
عَنْ يَحْيَى عِنْدَ أَحْمَدَ (قَوْلُهُ مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ) يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الْمَعْقُودِ لَهَا فِي أَوَاخِرِ الصِّيَامِ (قَوْلُهُ وَمَنْ
صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) زَادَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مَجْدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ ابْنِ سَلَمَةَ
وَمَا تَأَخَّرَ وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِضَاعَةِ زَيْدِ بْنِ هُرَيْرٍ عَنْ مَجْدِ بْنِ عَمْرٍو بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ
أَبْنِ سَلَمَةَ بِدُونِهَا بِإِضَاعَةِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ سَلَمَةَ أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ عَنْ عَتِيبَةَ عَنْ سَفْيَانَ
عَنْ وَتَّاجِهِ حَامِدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ وَاسْتَكْرَهَ وَوَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ فَقَدْ تَابَعَهُ تَقْتِيبَةً كَمَا تَرَى

باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان **حدثنا** موسى بن إسحاق بن عمار بن سعيد أخيراً نا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان جبريل عليه السلام يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه النبي ﷺ القرآن ، فإذا لقيه جبريل عليه السلام كان أجود بالخير من الريح المرسلة **باب** من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم **حدثنا** آدم بن أبي إياس حدثنا بن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه

وهشام بن عمار وهو في الجزء الثاني عشر من فوائده والحسين بن الحسن المروزي أخرجه في كتاب الصيام وهو يوسف بن يعقوب التجاحي أخرجه أبو بكر بن المرقى في فوائده كلهم عن سفیان والمشهور عن الزهري بدونها وقد وقعت هذه الزيادة أيضا في حديث عبادة بن الصامت عند الامام احمد من وجهين واسناده حسن وقد استوعبت الكلام على طريقته في كتاب الحاصل المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة وهذا محصله وقوله من ذنبه اسم جنس مضاف في تناول جميع الذنوب الا انه مخصوص عند الجمهور وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء في أو ثل كتاب المواقيت قال التكرمانى وكلمة من امامتعلقه بقوله غير أي غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل او هي مبنية لا تقدم وهو مفعول للم باسم فاعله فيكون مرفوع المحل * (قوله باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان) او رديه حديث ابن عباس كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحى قال الزين المنبر وجه التشبيه بين اجوديته ﷺ بالخير وبين اجودية الريح المرسلة ان المراد بالرياح التي يرسلها الله تعالى لانزال الغيث العالم الذي يكون سببا لاصابة الارض الميته وغير الميته أي فيبع خيره وبره من هو بصفة الفقر والحاجة ومن هو بصفة الغنى والكفاية اكثر مما يم الغيث الناشئة عن الريح المرسلة ﷺ * (قوله باب من لم يدع) أي يترك (قوله الزور والعمل به) زاد في نسخة الصغاني في الصوم قال الزين بن المنبر حذف الجواب لانه لو نص على ما في الخبر لطالت الترجمة اولو عبر عنه بحكمعين لوقع في عهده فكان الاجاز ما صنع (قوله حدثنا سعيد المقبري عن ابيه) كذا في اكثر الروايات عن ابن ابي ذئب وقد رواه ابن وهب عن ابن ابي ذئب فاختلف عليه رواه الربيع عنه مثل الجماعة ورواه ابن السراج عنه فليقل عن ابيه اخرجها النسائي واخرجه الاسماعيلي من طريق حماد بن خالد عن ابن ابي ذئب باسقاطه ايضا واختلف فيه علي بن المبارك فاخرجه ابن حبان من طريقه بالاسقاط واخرجه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة باتبانه وذكر الدارقطني ان يزيد بن هريرة وبنس بن يحيى رواه عن ابن ابي ذئب بالاسقاط ايضا وقد اخرجهم احمد عن يزيد فقال فيه عن ابيه والذي يظهر ان ابن ابي ذئب كان تارة لا يقول عن ابيه وفي اكثر الاحوال يقولها وقد رواه ابو قتادة الحراني عن ابن ابي ذئب باسناد آخر فقال عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن ابي هريرة وهو شاذ والمخفوظ الاول (قوله قول الزور والعمل به) زاد المصنف في الادب عن احمد بن بنس عن ابن ابي ذئب والجهل وكذا لاحد عن حجاج ويزيد بن هريرة وكلاهما عن ابن ابي ذئب وفي رواية ابن وهب والجهل في الصوم لابن ماجه من طريق ابن المبارك من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به جعل الضمير فيه يعود على الجهل والاول جعله يعود على قول الزور والمعنى متقارب ولما روي الترمذي حديث ابي هريرة هذا قال وفي الباب عن انس (قلت) وحديث انس اخرجها الطبراني في الاوسط بلقظ من لم يدع الحيانة والكذب ورجاله ثقات والمراد بقول الزور الكذب والجهل السفه والعمل به أي يقتضاه كما تقدم (قوله فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه)

باب هل يقول في صائمه إذا شتم **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال أخبرني عطية عن أبي صالح الزيات أنه سجع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ قل الله كل علي ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجرى به والصيام جنة وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إني أمرت بالصائم ، والذي نفس محمد بيده

قال ابن بطال ليس معناه ان يؤمر بان يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه وهو مثل قوله من باع الخمر فليشقص الخنزير رأي يذبحها ولم يأمره بذبها واكنه على التحذير والتعظيم لائم باع الخمر واما قوله فليس لله حاجة فلا مفهوم له فان الله لا يحتاج الى شيء واما معناه فليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقد سبق ابو عمر ابن عبد البر الى شيء من ذلك قال ابن المنير في الحاشية بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المنصب لن رده عليه شيأ طلبه منه فلم يقم به لاجحة لي بكذا فالراد الصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه وقرىب من هذا قوله تعالى لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم فان معناه لن يصيب رضاه الذي ينشأ عنه القبول وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث ان من فعل ما ذكر لا يثاب على صيامه ومعناه ان ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة باثم الزور وما ذكر معه وقال البيضاوي ليس المقصود من شرعية الصوم نفس الجوع والعطش بل ما يتبعه من كسر الشهوات وظويع النفس الامارة للنفس المطمئنة فاذا لم يحصل ذلك لا ينظر الله اليه نظر القبول فقوله ليس لله حاجة مجاز عن عدم القبول فتفى السبب واراد المسبب والله اعلم واستدل به على ان هذه الافعال تنقص الصوم وتغيب بانها صغائر تكفر بجنتاب الكبائر وواجب السبكي الكبير بان في حديث الباب والذي مضى في اول الصوم دلالة قوية للارول لان الرقت والصخب وقول الزور والعمل به مما علم النبي عنه مطلقا والصوم مأثور به مطلقا فلو كانت هذه الامور اذا حصلت فيه لم يتأثر بها لم يكن لذكرها فيه مشروطة فيه معنى يفهمه فلما ذكرت في هذين الحديثين نهبتا على امرين احدهما زيادة قبحها في الصوم على غيرها والثاني البحث على سلامة الصوم عنها وان سلامته منها صفة كمال فيه وقوة الكلام تقتضى ان يبيح ذلك لاجل الصوم فمقتضى ذلك ان الصوم بكل السلامة عنها قال فاذا لم يسلم عنها نقص ثم قال ولا شك ان التكليف قد ترد بأشياء وينبها على اخري بطريق الاشارة وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات لانه يشترط له النية بالاجماع ولعل القصد به في الاصل الامسك عن جميع الخالفات لكن لما كان ذلك يشق خفف الله وامر بالامسك عن المقطرات ونبه العاقل بذلك على الامسك عن الخالفات وارشاد الي ذلك ما تضمنته احاديث المدين عن الله مراده فيكون اجتناب الفطرات واجبا واجتناب ما عداها من الخالفات من الكليات والله اعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي لا يخرج الترمذي هذا الحديث ترجمه ما جاء في التشديد في النية للصائم وهو مشكل لان النية ليست قول الزور ولا العمل به لانها ان يذكر غيره بما يكره وقول الزور هو الكذب وقد وافق الترمذي بقية اصحاب السنن فترجموا بالنية وذكروا هذا الحديث وكانهم فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الامر بحفظ النطق ويمكن ان يكون فيه اشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه وهي الجهل فانه يصلح اطلاقه على جميع المعاصي واما قوله والعمل به فيعود على الزور ويحتمل ان يعود ايضا على الجهل اى والعمل بكل منهما تنبيهه فقوله فليس لله وقع عند البيهقي في الشعب من طريق يزيد بن هرون عن ابن ابي ذئب فليس به موحدة وهاء ضمير فان لم يكن تحريفا فالضمير للصائم * قوله باب هل يقول اني صائم اذا شتم (اورد فيه حديث ابن هريرة وقد تهدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة ابواب) قوله فيه ولا يصخب) كذا للاكثر بالمهمل الساكنة بعدها خاء معجمة وليعضهم بالسئين بدل الصاد وهو بمنهات والصخب الخضم والصياح وقد تقدم ان

تَلُوفٌ قَمِ الصَّائِمِ أَطْلَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَيْكِ، لِلصَّائِمِ فَرَحَانٌ يَفْرَحُهُمَا إِذَا أَفْطَرَ فَرَحٌ وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ **بَابُ الصَّوْمِ** يَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعُرْبَةَ **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَزْرَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ بَيْنَا أَنَا وَأُمِّي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ مَنْ اسْتَطَاعَ الْإِبَاءَةَ فَلْيَنْزُوجْ فَإِنَّهُ أَعْضٌ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَعْبُدِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاهٌ **بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ** إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا، وَقَالَ صَلَّةٌ عَنْ عَمَّارٍ مِنْ صَامٍ يَوْمَ الشُّكِّ

المراد بالنهي عن ذلك تأكيده حالة الصوم والا فغير الصائم منهى عن ذلك ايضا (قوله لخلوف) كذا للاكثر وللشكشميني لخلف بجذف الواو اوكها صيغة جمع وروي في غير البخاري بلعظ لخلفة على الوحدة كتمر وتمرة (قوله للصائم فرحان يفرحهما اذا افطر فرح) زاد مسلم بفظه وقوله يفرحهما اصله يفرحهما خفف الجار وصل الضمير كقوله صام رمضان اى فيه قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث ايسر له القطر وهذا الفرح طبيعى وهو السابق للهم وقيل ان فرحه بظفره انا هو من حيث انه تمام صومه وخاصة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة على مستقبل صومه (قلت) ولا مانع من الحمل على ما هو اعم مما ذكر فرح كل احد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباحا وهو الطبيعى ومنهم من يكون مستحبا وهو من يكون سببه شىء مما ذكره (قوله) واذا لقي ربه فرح بصومه) اى بجزائه وتوابه وقيل الفرح الذى عند لقاء ربه اما لسروره به اوى وبواب ربه على الاحتمالين (قلت) والثانى اظهر اذ لا يتحصر الاول فى الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتب الجزاء الوافر عليه * (قوله) باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة) بضم المهملة وسكون الزاى بعدها موحدة كذا لا يذر ولا غيره العزوبة بزيادة واو والمراد بالخلوف من العزوبة ما ينشأ عنها من ارادة الوقوع فى الفتنة ثم اورد المصنف فى حديث ابن مسعود المشهور وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب النكاح ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله فيه ومن لم يستطع اى لم يجد أهبة النكاح (قوله) فليعب بالصوم فانه له وجاء) بكسر الواو ويجمع ومد وهو مرض الخصبين وقيل رضى عرقها ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه ان الصوم قانع لشهوة النكاح واستشكل بان الصوم يزيد فى تهيج الحرارة وذلك بما يثير الشهوة لكن ذلك انما يقع فى مبدأ الامر فاذا اتاى عليه واعتاده سكن ذلك والله اعلم * (قوله) باب قول النبي ﷺ اذا رأيتم الهلال فصوموا) هذه الترجمة لفظ مسلم من رواية ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد عن ابي هريرة وقد سبق للمصنف فى اول الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن ابيه بلفظ اذا رأيتموه وذكر البخارى فى الباب احاديث تدل على نفي صوم يوم الشك رتبها ترتيبا حسنا فصدرها بحديث عمار المصرح ببعضها من صامه ثم بحديث ابن عمر من وجهين احدهما بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له والآخر بلفظ فاكلوا العدة ثلاثين وقصد بذلك بيان المراد من قوله فاقدروا له ثم استظهر بحديث ابن عمر ايضا الشهر هكذا وهكذا وحسب الابهام فى الثالثة ثم ذكر شاهدا من حديث ابي هريرة لحديث ابن عمر مصرحا بان عدة الثلاثين المأمور بها تكون من شعبان ثم ذكر شاهدا لحديث ابن عمر فى كون الشهر تسعا وعشرين من حديث ام سلمة مصرحا فيه بان الشهر تسع وعشرون ومن حديث انس كذلك وسألتكم عليها احد ياحد ياحد بان شاء الله تعالى (قوله) وقال صلة عن عمار الى آخره) اماصلة فهو بكسر المهملة وتخفيف اللام المفتوحة ابن زفر زراى وفاه وزن عمر كوفى عيسى بموحدة ومهملة من كبار التابعين وفضلاتهم وهم ابن حزم فرعم انه صلة بن اشم والمعروف انه ابن زفر وكذا وقع مصرحا به عند جمع ممن وصل هذا الحديث وقد وصله ابو داود والترمذى والنسائى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن قيس عن ابي اسحق عنه ولفظه عندهم كنعند عمار بن ياسر فأتى

صَدَقُوا أَيَا أَتَمِّمُوا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَلَّمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ

بشاة مصلية فقال كلوا فصحي بعض القوم فقال اني صائم فقال عمار من صام يوم الشك وفي رواية ابن خزيمة وغيره من صام اليوم الذي يشك فيه وله متابيع باسناد حسن اخرجه ابن ابي شيبة من طريق منصور عن ربي ان عمار واسامه اومم بسألونهم في اليوم الذي يشك فيه فاعتزلمهم رجل فقال له عمار تعال فكل فقال اني صائم فقال له عمار ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر تعال وكل ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن منصور عن ربي عن رجل عن عمار وله شاهد من وجه آخر اخرجه اسحق بن راهو يه من رواية سماك عن عكرمة ومنهم من وصله بذكر ابن عباس فيه (قوله فقد عصى ابا القاسم ﷺ) استدلل به على تحريم صوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأي فيكون من قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك وخالتمهم الجوهري للملكي فقال هو موقوف والحجاب انه موقوف لفظا مرفوع حكما قال الطيبي انما اتى بالوصول ولم يقل يوم الشك مماثلة في ان صوم يوم فيه ادنى شك سبب لعصيان صاحب الشرع فكيف بن صام يوما الشك فيه قائم ثابت ونحوه قوله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا اي الذين اونس منهم ادنى ظلم فكيف بالظلم المستمر عليه (قلت) وقد علمت انه وقع في كثير من الطرق بلنظ يوم الشك وقوله ابا القاسم قيل فائدة تخصيص ذكر هذه الكنية الاشارة الى انه هو الذي يقسم بين عباد الله احكامه زمانا ومكانا وغير ذلك ولما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع في علي قوله فاقدروا له وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ فاقدروا ثلاثين كذلك اخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وهكذا اخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن نافع قال عبد الرزاق واخرجنا عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع به وقال فعدوا ثلاثين واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار ايضا فيه علي قوله فاقدروا له وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي وكذا رواه اسحق الجري وغيره في الموطن عن القعني واخرجه الربيع بن سليمان والزنبي عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا عن القعني فان غم عليكم فاكوا العدة ثلاثين قال البيهقي في المعرفة ان كانت رواية الشافعي والقعني من هذين الوجهين مخوفة فيكون مالك قد رواه على الوجهين (قلت) ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات منها مارواه الشافعي ايضا من طريق سالم عن ابن عمر بصين الثلاثين ومنها مارواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن ابيه عن ابن عمر بلفظ فان غم عليكم فكلوا ثلاثين وله شواهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة وابي هريرة وابن عباس عند ابي داود والنسائي وغيرها وعن ابي بكرة وطلق بن علي عند البيهقي واخرجه من طرق اخرى عنهم وعن غيرهم (قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال) ظاهره ايجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلا أو نهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده وخالف الشيعة الاجماع فأوجبوه مطلقا وهو ظاهر في النبي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ولو وقع الانقصار على هذه الجملة لكتفى ذلك لمن تمسك به لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة وقع للمخالف شبهه وهو قوله فان غم عليكم فاقدروا له فاحتمل أن يكون المراد للفرقة بين حكم الصوم والغيم فيكون التعليل على الرؤية متعلقا بالصحو وأما الغيم فله حكم آخر ويحتمل ان لا تفرقة ويكون الثاني مؤكدا للاول والى الاول ذهب اكثر الحنابلة والى الثاني ذهب الجمهور فقالوا المراد بقوله فاقدروا له أي انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجع هذا التأويل الروايات الاخر المصروفة بالمراد وهي ما تقدم من قوله فاكلوا العدة ثلاثين ونحوها واولى ما فسر الحديث بالحديث وقد وقع الاختلاف في حديث ابي هريرة

فأقروا له **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال

في هذه الزيادة أيضا فرواها البخاري كما ترى بلفظ فأكلوا عدة شعبان ثلاثين وهذا أصرح ما ورد في ذلك وقد قيل ان آدم شيخه انفرد بذلك فان أكثر الرواة عن شعبة قالوا فيه فعدوا ثلاثين أشار الى ذلك الاسماعيلي وهو عند مسلم وغيره قال فيجو زان يكون آدم وأورده على موقع عنده من تفسير الخبر (قلت) الذي ظنه الاسماعيلي صحيح فقد رواه البيهقي من طريق ابراهيم ابن يزيد عن آدم بلفظ فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما يعني عدوا وشعبان ثلاثين فوقع البخاري ادراج التفسير في نفس الخبر ويؤيده رواية ابي سامة عن ابي هريرة بلفظ لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين فانه يشعر بان المأمور بعدده هو شعبان وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بلفظ فأكلوا العدد وهو يتناول كل شهر فدخل فيه شعبان وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه من حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان فلا يصحظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فان غم عليه عدتلاين يوما ثم صام وأخرجه أبو داود وغيره أيضا وروى ابو داود والنسائي وابن خزيمة من طريق ربيعي عن حذيفة مرفوعا لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة وقيل الصواب فيه عن ربيعي عن رجل من الصحابة مبهم ولا يقدح ذلك في صحته قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد في هذه المسئلة وهي ما اذا حال دون مطلع الهلال غم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال أحدها يجب صومه على أنه من رمضان ثانيها لا يجوز فرضا ولا نفلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذرا ونفلا يوافق عادة وبه قال الشافعي وقال مالك وابو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجع الى رأى الامام في الصوم والفطر واحتج الاول بانه موافق لرأى الصحابي راوي الحديث قال أحمد حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ فاقدروا له قال نافع فكان ابن عمر اذ مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر فان رأى فذلك وان لم ير ولم يحمل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطرا وان حال أصبح صائما واما هاروى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو صمت السنة كلها لفطرت اليوم الذى يشك فيه فالجمع بينهما انه في الصورة التي اوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور عن أحمد أنه خص يوم الشك بما اذا اتقا عدالتنا عن رؤية الهلال أو شهد برؤيه من لا يقبل الحاكم شهادته فاما اذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شك واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني قال ابن عبد الهادي في تنقيحه الذى دلت عليه الاحاديث وهو مقتضى القواعد أنه أى شهر غم اكل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرها فعلى هذا قوله فأكلوا العدة يرجع الى الجملتين وهو قوله صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة أى غم عليكم في صومكم أو فطركم وبقية الاحاديث نذل عليه فاللام في قوله فأكلوا العدة للشهر أى عدة الشهر ولم يخص ﷺ شهرا دون شهر بالا جال اذا غم فلان فرق بين شعبان وغيره في ذلك اذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الكلام لبيته فلا تكون رواية من روى فأكلوا عدة شعبان مخالفة قلن قال فأكلوا العدة بل مبيته لها ويؤيد ذلك قوله في الرواية الاخرى فان حال بينكم وبينه سحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي عن هذا الوجه بلفظ ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان وروى النسائي من طريق محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين (قوله فاقدر واه) تقدم أن العلماء فيه تأويلين وذهب آخرون الى تأويل ثالث قالوا امناه فأقدره بحسب المنازل قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من الحديثين قال ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا قال ونقل ابن خزيمة عن الشافعي مسألة ابن سريج والمعروف

عن الشافعي ماعليه الجمهور ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله فاقدر واله خطاب لمن خصه الله بهذا العلم وأن قوله فاقدر العدة خطاب لامة تال ابن العربي فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب البعد قال وهذا جيد عن النبلاء وقال ابن الصلاح معرفة منازل القمر هي معرفة سير الالهة وأما معرفة الحساب فمردق يقصص بمعرفة الأحاد قال فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس بدر كمن يراقب النجوم وهذا هو الذي أراد ابن سريج وقال به في حتى العارف بها في خاصة نفسه وقيل الرويان عنه أنه لم يقل بوجوب ذلك عليه وإنما قال يجوز وهو اختيار الثعالبي وأبي الطيب وأما أبو اسحق في المذهب فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة فصلد الأثر في هذه المسئلة بالنسبة الي خصوص النظر في الحساب والمنازل أحدها الجواز ولا يجزى عن فرض تأتيا يجوز ويجزى تأتيا يجوز بالحاسب ويجزى له لا للمنجم راجعا يجوز لها وغيرها تقليدا الحاسب دون المنجم خاصها يجوز لها وغيرها مطلقا وقال ابن الصباغ أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا (قلت) ونقل ابن المنذر قبله الإجماع على ذلك فقال في الاشراف صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصوم لا يجب بإجماع الامة وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره فمن قرن بينهم كان محجوبا بالإجماع قبله وسيأتي فيه البحث في ذلك بدباب (قوله الشهر تسع وعشرون) ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا يتحصر فيه بل قد يكون ثلاثين والجواب أن المعنى ان الشهر يكون تسعة وعشرين أو الامل للعهد والمراد شهر بيته أو هو محمول على الاكثر الاغلب لقول ابن مسعود ما صمتنا مع النبي ﷺ تسعا وعشرين أكثر مما صمتنا ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة عن أحمد باسناد جيد ويؤيد الاول قوله في حديث ام سلمة في الباب ان الشهر يكون تسعة وعشرين يوما وقال ابن العربي قوله الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا الخ معناه حصره من جهة احد طرفيه أى انه يكون تسعا وعشرين وهو أقله ويكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا أنفسكم بصوم لا أكثر احتياطا ولا تنهتصروا على الأقل تخفيفا ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلاله (قوله فلا تصوموا حتى تروه) ليس المراد تطبيق الصوم بالرؤية في حق كل أحد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من ثبت به ذلك اما واحد على رأي الجمهور واوانثنان على رأي آخرين ووافق الحنفية على الاول الا انهم خصصوا ذلك بما اذا كان في السماء علة من غيم وغيره والامتي كان صحوا لم يقبل الا من جمع كثير يقع العلم بخبرهم وقد تمسك بتطبيق الصوم بالرؤية من ذهب الى الزمام اهل البلد برؤية اهل بلد غيرها ومن لم يذهب الى ذلك قال لان قوله حتى تروه خطابا لانس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ولكنه مصر ورف عن ظاهره فلا يتوقف الحال عن رؤية كل واحد فلا يقيد بالبلد وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب احدها لاهل كل بلد رؤيتهم وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له وحكاها ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحق وحكاها الترمذي عن اهل العلم ولم يحك هوامو حكاها للوردى ووجه الشافعية ثانيهما مقابله اذا رؤى ببلدة لزم اهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكي ابن عبد البر الاجماع على خلافه وقد اجمعا على انه لا تراعى الرؤية في ايامه من البلاد كخراسان والاندلس قال القرطبي قد قال شيوخنا اذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بوضوح تم نقل الى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة الا لاهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة الا ان ثبت عند لامل الاعظم فيلزم الناس كاهل البلاد في حقه كالبعد الواحد ان حكاه نافذ في الجميع وقال بعض الشافعية ان هارت البلاد كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الاكثر واختار ابو الطيب وطائفة الوحيب وحكاها البخوي عن الشافعي وفي ضبط البعد اوجه احدها اختلاف المطالع قطع به الراقيون والصيدلاني

فإن غمَّ عليكم فأَكْبِلُوا العِدَّةَ ثَلَاثِينَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبْلَةَ بْنِ سَعْدٍ
 قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَخَسَّ الإِبْهَامَ
 فِي الثَّلَاثَةِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
 يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْقَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَنْظُرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ عَظِيَ عَلَيْكُمْ
 فَأَكْبِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ بَجِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَفِيٍّ عَنْ
 عِكْرَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَلَمَّا مَضَى نِسْمَةٌ
 وَعِشْرُونَ يَوْمًا عَدَا أَوْرَاحَ قَبِيلِهِ إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا فَقَالَ إِنْ الشَّهْرُ يَكُونُ نِسْمَةً وَعِشْرِينَ
 يَوْمًا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ عَبْدِ اللهِ حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
 قَالَ آلَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَكَانَتْ أَنْفَكَتْ رَجُلَهُ فَأَقَامَ فِي مَشْرَبَةٍ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ثُمَّ نَزَلَ
 فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ آلَيْتَ شَهْرًا فَقَالَ إِنْ الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ بِأَسْبَابِ شَهْرٍ أَعِيدَ لَا يَنْقُصَانِ
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ قَالَ إِسْحَقُ وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا فَهُوَ تَمَامٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجْتَمِعَانِ كِلَاهُمَا نَاقِصٌ **حَدَّثَنَا**
 مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَدَّثَنِي
 مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ

وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب بأنها مسافة القصر قطع به الامام والبعوى وصححه الرافعي في الصغير
 والنووي في شرح مسلم نالها اختلاف الاقاليم رابها حكاها السر خسي فقال يلزم كل بلد لا يصور رخفاؤه عنهم بلا
 عارض دون غيرهم خامسها قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم والقطر على من رأى الهلال وحده
 وان لم يثبت بقوله وهو قول الائمة الاربعة في الصوم واختلفوا في القطر فقال الشافعي يقطر وتخفيفه وقال الاكثر يستمر
 صائما احتياطا (قوله فان غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غم يقال غممت الشيء اذا غطيته
 ووقع في حديث ابي هريرة من طريق المستملي فان غم ومن طريق الكشميهني ان غمي ومن رواية السر خسي غمي بفتح
 الفين المعجمة وتخفيف الموحدة وان غمي وغم وغمي بتشديد الميم وتخفيفها فهو مغموم الكل بمعني واما غي فماخوذ
 من الغباوة وهي عدم القطنة وهي استعارة لخفاء الهلال ونقل ابن العربي انه روى عن علي بن الميمونة من العمى قال
 وهو بمعناه لانه ذهاب البصر عن المشاهدات او ذهاب البصيرة عن المقولات (قوله في طريق ابن عمر الثالثة
 الشهر هكذا وهكذا وخسن الابهام في الثالثة) كذا للاكثر بالمعجمة والنون أي قبض والانتخاس الاقباض قاله
 الخطابي وفي رواية الكشميهني وحسن بالهاء المهمله ثم الموحدة اي منع (قوله عن بجلي بن عبد الله بن صفي) بمهمله
 وفاء وذنز يدي وهو اسم بلفظ النسبة ووقع في رواية حجاج عن ابن جريج اخبرني يحيى الخرجه مسلم وكذا
 صرح بالاخبار في بقية الاسناد وسيأتي الكلام على حديث ام سلمة هذا مستوفى في كتاب الطلاق (قوله عن حميد
 عن انس) سيأتي في الطلاق من وجه آخر عن سليمان عن حميد انه سمع انسا (قوله تسعا وعشرين) كذا للاكثر
 وللحموي والمستملي تسعة وعشرين وسيأتي بقية الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى * (قوله باب شهر اعيد
 لا يتقصان) هكذا ترجم بعض لفظ الحديث وهذا القدر لفظ طريق لحديث الباب عند الترمذي من رواية بشر بن المفضل
 عن خالد الحذاء (قوله حدثنا مسدد حدثنا معتمر) فساق الاسناد ثم قال وحدثني مسدد قال حدثنا معتمر
 فساقه باسناد آخر. مسدد وساق المتن على لفظ الرواية الثانية وكان التمكنة في كونه لم يجمع الاسنادين معام

انهما لم يتخارا الا في شيخ ممتصران مسددا حدثه به مرة ومعه غيره عن ممتصر عن اسحق وحدثه به مرة اخرى اما
 وهو وحده واما بقرائه عليه عن ممتصر عن خالد ولسدد فيه شيخ آخر اخرجه ابو داود عنه عن يزيد بن زريع
 عن خالد وهو محفوظ عن خالد الخذاء عن طريق واما قول قاسم في الدلائل سمعت موسى بن هرون يحدث بهذا
 الحديث عن العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع مرفوعا قال موسى وانا اهاب رفعه فان لم يحمل على ان يزيد بن
 زريع كان رعا وقته والا تليست لها بقرائه معنى واما لفظ اسحق المدوي فاخرجه ابو نعيم في مستخرجه من طريق ابي
 خليفه بن مسلم الكجبي جميعا عن مسدد بهذا الاسناد بلفظ لا ينقص رمضان ولا ينقص ذو الحجة واما الاسماعيلي
 ايضا الى ان هذا اللفظ لاسحق المدوي لكن اخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسدد بلفظ
 شهر اعيد الا يتقصان كما هو لفظ الترجمة وكان هذا هو السر في اقتصار البخاري على سياق المتن على لفظ خالد دون
 اسحق لكونه لم يختلف في سياقه عليه وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من حمله على ظاهره فقال لا يكون
 رمضان ولا ذو الحجة ابدأ الا ثلاثين وهذا قول مردود معاند للموجود المشاهد يعني في رده قوله عنه صوموا
 لرؤيته واضطر وا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا الامة فانه لو كان رمضان ابدأ ثلاثين لم يمتنع الى هذا ومنهم من تأول
 له معنى لا تقا وقال ابو الحسن كان اسحق بن راهويه يقول لا يتقصا في الفضيلة ان كانا تسعة وعشرين او ثلاثين
 انتهى وقيل لا يتقصان مما احدهما تسعا وعشرين جاء للاخر ثلاثين ولا بد وقيل لا يتقصان في ثواب العمل فيهما
 وهذا القولان مشهوران عن السلف وقد ثبتا منقولين في اكثر الروايات في البخاري وسقط ذلك في رواية النسفي
 وغيره عقب الترجمة قبل سياق الحديث قال اسحق وان كان ناقصا فهو تمام وقال محمد لا يجتمعان كلاهما ناقص
 واسحق هذا هو ابن راهويه ومحمد هو البخاري المصنف ووقع عند الترمذي نقل القولين عن اسحق بن راهويه واحد
 بن حنبل وكان البخاري اختار مقالة احمد فخرم بها او توارد عليها قال الترمذي قال احمد معناه لا يتقصان معافي سنة
 واحدة انتهى ثم وجدت في نسخة الصغاني ما نصه عقب الحديث قال ابو عبد الله قال اسحق تسعة وعشرون يوما
 تام وقال احمد بن حنبل ان نقص رمضان تم ذو الحجة وان نقص ذو الحجة تم رمضان وقال اسحق معناه وان كان
 تسعا وعشرين فهو تمام غير تقصان قال وعلى مذهب اسحق يجوز ان يتقصا معافي سنة واحدة وروى الحاكم
 في تاريخه باسناد صحيح ان اسحق بن ابراهيم سئل عن ذلك فقال انكم ترون العدد ثلاثين فاذا كان تسعا وعشرين
 تزونه قصانا وليس ذلك بتقصان ووافق احمد على اختياره ابو بكر احمد بن عمر والبراز فأوهم مغلطاي انه مراد
 الترمذي بقوله وقال احمد وليس كذلك واما ذكره قاسم في الدلائل عن البراز فقال سمعت يقول البراز معناه لا يتقصان
 جميعا في سنة واحدة قال وبدل عليه رواية يزيد بن عقبة عن سمرة بن جندب مرفوعا شهر اعيد لا يكونان ثمانية وخمسين
 يوما وادعى مغلطاي ايضا ان المراد باسحق اسحق بن سويد المدوي راوى الحديث ولم يأت على ذلك بحجة وذكر
 ابن حبان لهذا الحديث معنيين احدهما مقاله اسحق والآخر ان المراد انهما في الفضل سواء لقوله في الحديث الآخر
 ما من ايام العمل فيها افضل من عشرين في الحجية وذكر القرطبي ان فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد ان معناه
 لا يتقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة وهذا حكاية ابن زينة ومن قبله أبو الوليد بن رشد
 وقوله الحب الطبري عن أبي بكر بن فورك وقيل المعنى لا يتقصان في الاحكام وهذا اجزم البيهقي وقوله الطحاوي فقال
 معني لا يتقصان ان الاحكام فيهما وان كان تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمهما اذا كانا ثلاثين وقيل معناه
 لا يتقصان في نفس الامر لكن ربما حال دون رؤيته بالهلال مانع وهذا اشار اليه ابن حبان ايضا ولا يخفى بعده وقيل
 معناه لا يتقصان معافي سنة واحدة على طريق الاكثر لا اغلب وان ندر وقوع ذلك وهذا أعدل مما تقدم لانهما وجد
 وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين قال الطحاوي الاخذ بظاهره أو حمله على نقص أحدهما بدفعه العيان لأننا
 قد وجدنا يتقصان مما في أعوام وقال الزين بن المنير لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض وأقر بها المراد

النبي ﷺ قال شهران لا ينقصان شهرا عيد رمضان وذو الحجة باب قول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الأسود بن قيس حدثنا سعيد بن عمرو وأه سميع بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب

ان النقص الحسى باعتبار العدد يتغير بان كلاهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرها من الشهور وحاصله يرجع الى تأييد قول اسحق وقال البيهقي في المعرفة انما خصهما بالذكر لتعلق حكم الصوم والحج بهما وبه جزم النووي وقال انه الصواب المعتد والمعنى أن كل ما ورد عنهما من الفضائل والاحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعا وعشرين سواء صادف الوقوف اليوم التاسع وغيره ولا يخفى أن محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في اجزاء الهلال وقائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعا وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة وقد استشكل بعض العلماء امكان الوقوف في الثامن اجتهادا وليس مشكلا لانه ربما ثبت الرؤية بشاهدين أن أول ذى الحجة الخميس مثلا فوقوا يوم الجمعة ثم بين أنهم ما شهدا زورا وقال الطيبي ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بزية ليست في غيرهما من الشهور وليس المراد أن ثواب الطاعة في غيرها ينقص وانما المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعبادين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ومن ثم قال شهرا عيد بعد قوله شهران لا ينقصان ولم يقتصر على قوله رمضان وذى الحجة انتهى وفي الحديث حجة لمن قال أن الثواب ليس مرتب على وجود المشقة دائما بل لله أن يفضل بالحق الناقص بالتام في الثواب واستدل به بعضهم لما لك في اكتفائه لرمضان بنية واحدة قال لانه جعل الشهر بجملة عبادة واحدة فاكفى له بالنية وهذا الحديث يقتضى أن التسوية في الثواب بين الشهر الذى يكون تسعا وعشرين وبين الشهر الذى يكون ثلاثين انما هو بالنظر الى محل الثواب متعلقا بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفصيل الايام وأما ما ذكره البراز من رواية زيد بن عبيدة عن سمرة بن جندب فاستاده ضعيف وقد أخرجه الدارقطني في الافراد والطبراني من هذا الوجه لفظا لثم شهران تسعين يوما وقال الوليد بن رشدان ثبت فعنه لا يكونان ثمانية وخمسين في الاجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق هشيم عن خالد الحذاء بسنده هذا بلفظ كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوما وثلاثون ليلة وهذا بهذا اللفظ شاذ والمخوطة عن خالد ما تقدم وهو الذي توارده عليه الحفاظ من أصحابه كشعبة وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وبشر بن المفضل وغيرهم وقد ذكر الطحاوي أن عبد الرحمن بن اسحق روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن ابى بكرة بهذا اللفظ قال الطحاوي وعبد الرحمن بن اسحاق لا ياقوم خالد الحذاء في اللفظ (قلت) فعلى هذا فقد دخل لهشيم حديث في حديث لان اللفظ الذي أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن وقال ابن رشد ان صح فعنه أيضا في الاجر والثواب (قوله رمضان وذو الحجة) اطلق على رمضان أنه شهر عيد لقرنه من العيد وألكون هلال العيد ريمارى في اليوم الاخير من رمضان قاله الاثرم والاول وأولي ونظيره قوله ﷺ المغرب وترا أنهار أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر وصلاة المغرب ليلة جهرية واطلق كونها وتر النهار لقرنها منه وفيه إشارة الى أن وقتها يقع أول ما تقرب الشمس ﴿ تنبيه ﴾ ليس لاسحق بن سويد وهو ابن هبيرة البصرى العدوى عدى مضروها تابعي صغيرى روي هنا عن تابعي كبير في البخارى سوى هذا الحديث الواحد وقد أخرجه مقرونا خالد الحذاء وقد روى بالتصديق ذكره ابن العربي في الضمعة بهذا السبب * (قوله باب قول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب) بالنون فيهما والمراد اهل الاسلام الذين بحضرته عند تلك المقالة وهو محمول على اكثرهم أو المراد نفسه ﷺ (قوله الاسود ابن قيس) هو الكوفي تابعي صغير وشيخه سعيد بن عمرو اي ابن سعيد ابن العاص مدني سكن دمشق ثم الكوفة تابعي شهير سمع عائشة وأباه ريرة وجماعة من الصحابة في الاسناد تابعي عن تابعي كلابي قبله (قوله أنا) أى

الشهر هكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين **باب** لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين
حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي **ﷺ** أنه قال لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم ، أو يومين إلا أن يكون رجل كان

العرب وقيل أراد نفسه وقوله أمة بلفظ النسب إلى الام فقليل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب أو منسوب إلى الامهات
 أي أنهم على أصل ولادة أهم أو منسوب إلى الام لان المرأة هذه صفتها غالبا وقيل منسوبون إلى أم القرى
 وقوله لا تكتب ولا تحسب تفسير لكونهم كذلك وقيل للعرب أميون لان الكتابة كانت فيهم عز بزة
 قال الله تعالى هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لان
 الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من
 ذلك أيضا لان الزر اليسير فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير
 واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب
 أصلا وبوضحه قوله في الحديث الماضي فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين ولم يقل فسلوا أهل الحساب والحكمة
 فيه كون العدد عند الاعماء استوى فيه المسكتون فيرتفع الاختلاف والتزاع عنهم وقد ذهب قوم إلى الرجوع
 إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض وقيل عن بعض الفقهاء موافقتهم قال الباجي واجماع السلف الصالح حجة
 عليهم وقال ابن بزيه وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لانها حدىس وتخمين
 ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع أنه لو ارتبط الامر بها لضاق اذلا يعرفها الا القليل (قوله الشهر هكذا وهكذا
 يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصرا وفيه اختصار عما رواه
 غندر عن شعبة أخرجه مسلم عن ابن المنني وغيره بلفظ الشهر هكذا وهكذا وعقد الابهام في الثالثة والشهر
 هكذا وهكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين أي أشار أولا باصابع يديه العشر جميعا مرتين وقبض الابهام
 في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون
 وفي رواية جبلية بن سحيم عن ابن عمر في الباب اماضى الشهر هكذا وهكذا وخدس الابهام في الثالثة ووقع
 من هذا الوجه عند مسلم بلفظ الشهر هكذا وهكذا وصدق بيده مرتين بكل أصابعه وقبض في الصفقة
 الثالثة ابهام اليمنى أو اليسرى وروى أحمد وابن أبي شيبة واللفظ له من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن
 ابن عمر رفعه الشهر تسع وعشرون ثم اطبق بين كفيه مرتين وطبق الثالثة فقبض الابهام قال فقالت عائشة
 يخبر الله لابي عبد الرحمن انما هجر النبي **ﷺ** نساءه شهرا فقل لتسع وعشرين فقل له فقال ان الشهر يكون
 تسعا وعشرين وشهر ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع لمرعاة النجوم بقوانين التعديل وانما المول رؤية الالهة
 وقد نهى عن التكلف ولا شك أن في مراعاة ما غمض حتى لا يدرك الا بالظنون غاية التكلف وفي الحديث مستندلن
 رأى الحكم بالاشارة قلت وسيأتي في كتاب الطلاق * (قوله باب لا يتقدم) بضم أوله وفتح ثانيه ويجوز فتحهما
 أي المكلف (قوله لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين) أي لا يتقدم رمضان بصوم يوم يعد منه بقصد الاحتياط
 له فان صومه مرتبط بالرؤية فلا حاجة إلى التكلف واكتفى في الترجمة عن ذلك لتصريح الخيرية (قوله هشام)
 هو الدستواني (قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة) في رواية خالد بن الحارث عن هشام عند الاسماعيلي حدثني أبو سلمة
 حدثني أبو هريرة ونحوه لابي عوانة من طريق معاوية بن سلام عن يحيى (قوله لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم) في
 رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخارى فيه لا تقدم صوم رمضان بصوم وفي رواية خالد بن الحارث المذكورة
 لا تقدم ما بين يدي رمضان بصوم ولا محمد عن روح عن هشام لا تقدموا قبل رمضان بصوم وللترمذي من طريق
 علي ابن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله (قوله الا أن يكون رجل كان) تامه اي الآن يوجد رجل

يَصُومُ صَوْمًا قَلِيلًا ذَلِكَ أَيُّومٌ بِأَبِ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ أَهْلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ
 هُنَّ لِيَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ لهنَّ عِلْمٌ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ
 فَلَا أَنْ يَابُرُوهُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ حَدَّثَنَا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل

(قوله يصوم صوما) وفي رواية الكشميني صومه فليصم ذلك اليوم وفي رواية معمر عن يحيى عند أحد الأرجل كان يصوم صياما فيأتي ذلك على صيامه ونحوه لابي عوانة من طريق أيوب عن يحيى وفي رواية أحمد عن روح الأرجل كان يصوم صياما قليلا صله به وللتزمذي وأحمد من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة الأناي وافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم قال العلماء معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لا أخرجه العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتسجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان لعني رمضان ٨١ والحكمة فيه التقوى بالقطر لرمضان يدخل فيه يقوه ونشاط وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام أو أربعة جاز وسند كرمانيه قريبا وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالقرض وفيه نظر أيضا لأنه يجوز لمن له عادة كافي الحديث وقيل لأن الحكم على الرؤية فمن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المتمد ومعنى الاستثناء ان من كان له ورد فقد أذن له فيه لأنه اعتاده والله وترك المألوف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء. ويطعن بذلك القضاء والتندر لوجوبهما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والتندر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا يطل القطعي بالظن وفي الحديث رد على من يرى بتقديم الصوم على الرؤية كالرافضة و رد على من قال يجوز صوم النفل المطلق وأحد من قال المراد بالني التقدمة بنية رمضان واستدل بلفظ التقدم لأن التقدم على الشيء بالشيء إنما يتحقق إذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق لكن السياق يأبى هذا التأويل وبدفعه وفيه بيان لعني قوله في الحديث الماضي صوموا الرؤية فان اللام فيه للتأنيت للتعليل قال ابن دقيق العيد ومع كونها محمولة على التأنيت فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية وهو الليل لا يكون محل الصوم وتعبه الفاكهي بان المراد بقوله صوموا انووا الصيام والليل كله ظرف للنية (قلت) فوقع في المجاز الذي فرمته لأن التأوي ليس صائما حقيقة بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية إلى أن يطلع الفجر وفيه منع انشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لاجل الاحتياط فان زاد على ذلك ففهمه الجواز وقيل تمتد المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية وأجابوا عن الحديث بان المراد منه التقديم بالصوم حيث وجد منع وانما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب بمن يقصد ذلك وقالوا امتد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مر فوفا إذا انصف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الروياني من الشافعية يحرم التقدم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد فيه وقال احمد وابن معين أنه منكر وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء وكذا صنع قبله الطحاوي واستظهر بحديث ثابت عن أنس مر فوفا أفضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن أسناده ضعيف واستظهر أيضا بحديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال لرجل هل صمت من سر ر شعبان شيئا قال لا قال فاذا انظرت من رمضان فمهم يومين ثم جمع بين الحديثين بان حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم وحديث الباب مخصوص بمن محتاط زعمه لرمضان وهو جمع حسن والله أعلم » (قوله باب قول الله جل ذكره أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم أي قوله ما كتب الله لكم) كذا في رواية أبي ذر وساق غيره الآية كلها والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية ولما كانت هذه الآية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام عجل بها المصنف وقد تعرض لها في التفسير أيضا كاسيأتي ويؤخذ من حاصل ما استقر عليه الجمال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السجور وهو المقصود في هذا المكان

عَنْ أَبِي اسْحَقَ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا فَحَصَرَ الْإِفْطَارُ
عَنْكُمْ قَبْلَ أَنْ يَفْطُرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يَمْسِيَ، وَإِنْ قَيْسُ بْنُ صِرْمَةَ الْأَنْصَارِيُّ كَانَ صَائِمًا فَلَمَّا حَصَرَ
الْإِفْطَارُ أَتَى أَمْرَاتَهُ

لا تجعل هذه الترجمة مقدمة لا بواب السحور (قوله عن أبي اسحق) هو السبيعي واسرائيل هو ابن يونس بن أبي اسحق
الذي كوروقد رواه الاسماعيلي من طريق يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه عن اسرائيل
وزهير هو ابن مخلوبه كلاهما عن أبي اسحق عن البراء زاده ذكر زهير وساقه على لفظ اسرائيل وقدر واه الدارمي وعبيد
ابن حديق مستدبعان عن عبيد الله ابن موسى فلم يذكر زهير او قد أخرجه النساء من وجه آخر عن زهير به (قوله كان
أصحاب محمد ﷺ) أي في أول افتراض الصيام وبين ذلك ابن جرير في روايته من طريق عبد الرحمن بن
أبي ليلى مرسل (قوله فنام قبل أن يقطر الخ) في رواية زهير كان اذا نام قيل أن تعشى لم يجعل له أن يأكل شيا
ولا يشرب ليله وومه حتى تغرب الشمس ولان الشيخ من طريق ذكر ابن أبي زائدة عن أبي اسحق كان المسلمون اذا
أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فاذا ناموا لم يفعلوا شيا من ذلك الى مثلها فانفتحت الروايات في
حديث البراء عن المنع من ذلك كان مقيدا بالنوم وهذا هو المشهور في حديث غيره وقد المنع من ذلك في حديث ابن
عباس بصلاة العتمة أخرجه أبو داود بلفظ كان الناس على عهد رسول الله ﷺ اذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام
والشراب والنساء وصاموا الى القابلة ونحوه في حديث أبي هريرة كما سألته في هذا الاخص من حديث البراء من
وجه آخر ويحتمل أن يكون ذلك صلاة العشاء لكون ما بعدها مظنة النوم غالبا والتفصيل في الحقيقة انما هو بالنوم
كافي سائر الاحاديث وبين السدي وغيره ان ذلك الحكم كان على وفق ما كتب علي اهل الكتاب كما أخرجه ابن
جرير عن طريق السدي ولفظه كتب على انصارى الصيام وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينكحوا بعد النوم
وكتب على المسلمين أولا مثل ذلك حتى أقبل رجل من الانصار فدكر القصة ومن طريق ابراهيم التيمي كان المسلمون
في أول الاسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب اذا نام أحدكم لم يطعم حتى القابلة ويؤد هذا ما أخرجه مسلم من حديث
عمر بن العاص مرفوعا فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر (قوله وان قيس بن صرمه) بكسر
الصاد للمهمله وسكون الراء هكذا سمي في هذه الرواية ولم يختلف على اسرائيل فيه الا في رواية أبي احمد الزيري عنه
فانه قال صرمه بن قيس أخرجه أبو داود ولا ينعيم في المعرفة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله قال
وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ووقع عند احمد والنسائي من طريق زهير عن أبي اسحق أنه أبو
قيس ابن عمرو وفي حديث السدي المذكور حتى أقبل رجل من الانصار يقال له أبو قيس بن صرمه ولا بن جرير من
طريق ابن اسحق عن عبد بن يحيى بن حبان فتش الممهلة والموحدة الثقيلة مرسل صرمه بن أبي أنس ولغير ابن جرير من
هذا الوجه صرمه بن قيس كما قال أبو احمد الزيري وللذهلي في الزهريات من مرسل القاسم بن محمد صرمه بن أنس
ولا بن جرير من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى صرمه بن مالك والجمع بين هذه الروايات أنه أبو قيس صرمه بن أبي
أنس قيس بن مالك بن عدي بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار كذا نسبته ابن عبد البر وغيره فمن قال قيس بن صرمه قلبه
كاجزم الداودي والسهيلي وغيرها بان وقع مقلوبا في رواية حديث الباب ومن قال صرمه بن مالك نسبته الى جده ومن
قال صرمه بن أنس حذف اداة الكنية من أبيه ومن قال أبو قيس بن عمر أصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه وكذا من قال
أبو قيس بن صرمه وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمه فزاد فيه ابن وقد صحفه بعضهم فروبناه في جزء ابراهيم بن
أبي ثابت من طريق عطاء عن أبي هريرة قال قال المسلمون اذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وان
صرمه بن أنس الانصاري غلبته عينه الحديث وقد استدرك ابن الاثير في الصحابة صرمه بن أنس في حرف الضاد

قَالَ لَهَا أَعِنْدِكَ طَعَامٌ قَالَتْ لَا وَلَكِنِ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ فَنَلَبَتْ عَيْنَاهُ فَجَاءَهُ أَمْرًا تَهُ
فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ حَبِيبَةٌ لَكَ فَلَمَّا أَنْتَصَفَ النَّهَارُ غَشِيَ عَلَيْهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَحْلَ
لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ، فَفَرَحُوا بِهَا فَحَاشِدِيدًا، وَزَلَّتْ. وَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْتَدِينَ لَكُمْ
الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْتَدِينَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ
مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ

المعجمة على من تقدمه وهو تصحيف ونحوه ولم يتنبه له والصواب صرمة بن أبي أنس كما تقدم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وصرمة بن أبي أنس مشهور في الصحابة يكنى أبا قيس قال ابن اسحق فيما أخرجه السراج في تاريخه من طريقه بإسناد العوييم بن ساعدة قال قال صرمة بن أبي أنس وهو يذكر النبي ﷺ نوى في قريش بضع عشرة حجة * يذكرو لي صدقاً ما أتينا
الآيات قال ابن اسحق وصرمة هذا الذي نزل فيه وكلاهما شرى الآيات قال وحديثي محمد بن جعفر بن الزبير قال كان أبو قيس ممن فارق الأوثان في الجاهلية فلما قدم النبي ﷺ المدينة أسلم وهو شيخ كبير وهو القائل يقول أبو قيس وأصبح غادياً * الأما استطعتم من وصاتي فافعلوا
الآيات (قوله فقال لها عندك) بكسر الكاف (طعام قالت لا ولكن انطلق اطلب لك) ظاهره أنه لم يجيء معه شيء لكن في مرسل السدي أنه أتاها بتمر فقال استبدل به بطحين واجعله سخينا فان التمر احرق جوفى وفيه لعلي آكله سخنا وانما استبدلته لصنعته وفي مرسل ابن أبي ليلى فقال لاهله اطعموني فقالت حتى أجعل لك شياً سخينا ووصله أبو داود من طريق ابن أبي ليلى فقال حدثنا أصحاب محمد فذكره مختصراً (قوله وكان يومه) بالنصب (يعمل) أى فى أرضه وصرح بها أبو داود فى روايته وفى مرسل السدى كان يعمل فى حيطان المدينة بالاجرة فعلى هذا فقوله فى أرضه اضافة اختصاص (قوله فغلبته عيناه) أى نام وللكشميهنى عينه بالافراد (قوله فقالت خيبة لك) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل وقيل اذا كان بغير لام يجب نصبه والاجاز والخيبة الحرمان يقال خاب يخيب اذا لم ينل ما طلب (قوله فلما انتصف النهار غشى عليه) فى رواية أحمد فأصبح صائماً فلما انتصف النهار وفى رواية أبي داود فلم ينتصف النهار حتى غشى عليه فيحمل الاول على أن الغشى وقع فى آخر النصف الاول من النهار وفى رواية زهير عن أبي اسحق لم يطعم شيئاً وبات حتى أصبح صائماً حتى انتصف النهار فغشى عليه ومرسل السدى فاقتضته فكره أن يعصى الله وأنى أن يأكل وفى مرسل محمد بن يحيى فقالت له كل فقال لاني قدمت فقالت لم يتم فأبى فاصبح جائعاً محموداً (قوله فذكر ذلك للنبي ﷺ) زاد فى رواية ذكره عند أبي الشيخ وأتى عمر امرأته وقد نامت فذكر ذلك للنبي ﷺ (قوله فزلت هذه الآية أحل لكم ليلة الصيام الرفت الى نساءكم ففرحوا بها فرحاً شديداً وزلت وكلاهما شرى) كذا فى هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها فقال لما صار الرفت وهو الجماع هنا حلالاً بعد أن كان حراماً كان الاكل والشرب بطريق الاول لذلك فرحوا بترونها وفهموا منها الرخصة هنا ووجه مطابقة ذلك لقصة ابنى قيس قال ثم لما كان حلها بطريق المفهوم نزل بعد ذلك وكلاهما شرى بوا ليعلم بالنتيجة تسهيل الامر عليهم صريحاً ثم قال أول المراد من الآية هى بتمامها (قلت) وهذا هو المعتمد وبه جزم السهلي وقال ان الآية بتمامها زلت فى الامرين معا وقدم ما يتعلق بعمر لفضله (قلت) وقد وقع فى رواية أبي داود فزلت أحل لكم ليلة الصيام الى قوله من الفجر فهذا يبين أن محل قوله ففرحوا بها بعد قوله الخيط الأسود ووقع ذلك صريحاً فى رواية ذكرها ابن أبي زائدة ولغظه فزلت أحل لكم الى قوله من الفجر ففرح المسلمون بذلك وسيأتي بيان قصة عمر فى تفسير سورة البقرة مع بقية تفسير الآية المذكورة ان شاء الله تعالى * (قوله باب قول الله عز وجل وكلاهما شرى واحتى بتبين لكم)

فِيهِ أَيْرَامُ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنِي حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ : حَتَّى يَكْفَيْنَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ
الْأَسْوَدِ عَمَدَتْ إِلَى عِيقِ الْأَسْوَدِ وَإِلَى عِيقِ الْأَبْيَضِ فَجَعَلَتْهُمَا نَحْتًا وَسَادَتْنِي فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ فِي اللَّيْلِ فَلَا يَسْتَبِينُ
لِي فَصَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَيَبَاضُ النَّهَارِ

ساق الى قوله الى الليل أو هذه الترجمة سقت لبيان انتهاء وقت الاكل وغيره الذي أبيع بعد أن كان
ممتوا واستيد من حديث سهل الذي في هذا الباب ان ذكر نزول الآية في حديث البراءة أريد به معظمها وهو أن
قوله من الصجر تأخر نزوله عن بقية الآية مع أنه ليس في حديث البراءة التصريح بأن قوله من الصجر نزل أولا فان
رواية حديث الباب فيها الى قوله الخيط الأسود ورواية أبي داود وأبي الشيخ فيها الى قوله من الصجر فيحمل الثاني
على أن قوله من الصجر لم يدخل في الغاية (قوله فيه البراءة عن النبي ﷺ) يريد الحديث الذي مضى قبله وهو موصول
بما تقدم تم أو رد المصنف في الباب حديثين الاول (قوله أخبرني حصين) روى الطحاوي من طريق اسمعيل بن
سالم عن هشيم بن أبان بن حصين ومجاهد وكذا أخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع عن هشيم الأثره فرقبما (قوله عن
عدي بن حاتم) في رواية الترمذي أخبرني عدي بن حاتم وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحمد بن منيع وهكذا
أورده أبو عوانة من طريق أبي عبيد عن هشيم عن حصين (قوله لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الأسود عمدت الخ) ظاهره أن عدبا كان حاضرا لما نزلت هذه الآية وهو يقتضي تقدم اسلامه وليس كذلك
لان نزول فرض الصوم كان مقدما في أوائل الهجرة و اسلام عدى كان في التاسعة او العاشرة كما ذكره ابن أسحق
وغيره من أهل المغازي فاما أن يقال ان الآية التي في حديث الباب تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد
جدا وأما أن يؤول قول عدي هذا على أن المراد بقوله لما نزلت أي لما نزلت على عند اسلامي أولا بلغني نزول
الآية أوفى السياق حذف تقديره لما نزلت الآية ثم قدمت فاسلمت وتعلمت الشرائع عمدت وقدرت وأحمد حديثه
من طريق مجاهد عن رسول الله ﷺ الصلاة والصيام فقال صل كذا وصم كذا فاذا غابت الشمس فكل حتى
يتبين لك الخيط الابيض من الخيط الأسود قال فاخذت خيطين الحديث (قوله الى عقال) بكسر المهملة أي
حبل وفي رواية بمجاهد فاخذت خيطين من شعر (قوله فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي) في رواية بمجاهد فلا
أستبين الابيض من الأسود (قوله فقال إنما ذلك) زاد أبو عبيد أن وسادك اذا لريض وكذا لاحمد عن هشيم
والاسماعيلي عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فضحك وقال ان كان وسادك اذا لريض وهذه
الزيادة أو ردها المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي عوانة عن حصين وزاد ان كان الخيط الابيض والاسود
نحت وسادتك وفي رواية ابن ادريس عن حصين عند مسلم ان وسادك لريض طويل وللمصنف في التفسير من
طريق جرير عن مطرف عن الشعبي انك لريض القفا ولأبي عوانة من طريق ابراهيم بن طهمان عن مطرف
فضحك وقال لا يارض القفا قال الخطابي في المعالم في قوله ان وسادك لريض قولان أحدهما يريد أن نومك لكثير
وكنى بالوسادة عن النوم لان التألم يتوسد أو أراد أن ليك لطويل اذا كنت لاتمسك عن الاكل حتى يتبين لك
العقال والقول الآخر انه كنى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا نام. والعرب تقول
فلان عريض القفا اذا كان فيه قباوة وغفلة وقدرت في هذا الحديث من طريق اخري انك عريض القفا وجزم
الزحشري بالتأويل الثاني فقال إنما عرض النبي ﷺ قفا عدى لانه غفل عن البيان وعرض القفا بما يستدل
به على قلة الفطنة واشتدق ذلك شعرا وقد انكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال حمله بعض الناس على الذم له على ذلك
لأنهم كانوا يسمون ما نسيه الى الجهل والحفاء وعدم الفقه وعضدوا ذلك بقوله انك عريض القفا وليس الامر

حدثنا سعيد بن أبي مرزيم حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سمير عن حذيفة بن أسيد بن أبي مرزيم حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سمير قال أنزلت وكلوا وأشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، ولم ينزل من الفجر ، فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدكم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ولم يزل يأكل حتى يتبين له رؤيتهما ، فانزل الله بعد من الفجر

على ما قالوه لأن من حمل اللفظ على حقيقته التي هي اللسانية التي هي الاصل ان لم يبين له دليل التجوز لم يستحق ذمًا ولا ينسب الي جهل وانما عني والله أعلم ان كان يغطي الخيطين الذين أراد الله فهو اذا عريض واسع ولهذا قال في أثر ذلك انما ذلك سواد الليل وياض النهار فكانه قال فكيف يدخلان تحت وسادتك وقوله انك لعريض القفا أي ان الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرقد عليه الا قفا عريض للمناسبة (قلت) وترجم عليه ابن حبان ذكر البيان بان العرب تفاوتوا لغاتها وأشار بذلك الى أن عددا لم يكن يعرف في لته أن سواد الليل وياض النهار يعبر عنهما بالخيط الاسود والخيط الابيض وساق هذا الحديث قال ابن المنير في الحاشية في حديث عدي جواز التوبيخ بالكلام التصادر الذي يسر فيصير مثلا بشرط صحة القصد ووجود الشرط عندنا من الغلو في ذلك فانه ملة القدم الا ان عصمه الله تعالى * الحديث الثاني (قوله) حدثنا سعيد ابن أبي مرزيم (١) حدثنا عبدالعزيز ابن أبي حازم عن أبيه حدثنا سعيد بن أبي مرزيم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم) كذا أخرجه البخاري عن سعيد عن شيخين له واما في التفسير عن سعيد عن أبي غسان وحده وظهر من سياقه ان اللفظ هنا لا يبيح غسان وقد أخرجه ابن خزيمة عن الذهلي عن سعيد عن شيخه وبين ابونعيم في المستخرج ان لفظهما واحد وقد أخرجه مسلم وابن أبي حاتم وأبو عوانة والطحاوي في آخرين من طريق سعيد عن أبي غسان وحده (قوله) فكان رجال) لم أقف على تسمية أحد منهم ولا يحسن أن يفسر بعضهم بعدي بن حاتم لان قصة عدي متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتي (قوله) ربط أحدكم في رجله) في رواية فضيل بن سليمان عن أبي حازم عندهم مسلم لما نزلت هذه الآية جعل الرجل يأخذ خيطا أبيض وخيطا أسود فيضعهما تحت وسادته فينظر متى يستبينهما ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل هذا أو يكونوا يجمعونهما تحت الوسادة الى السحرة بطونهما حينئذ في أرجلهم ليشاهدوها (قوله) حتى يتبين) كذا للاكثر بالتشديد وللكشميهني حتى يستبين يفتح أوله وسكون المهملة والتخفيف (قوله) رؤيتهما) كذا لا يذر وفي رواية النسفي رؤيتهما بكم أوله وسكون المهملة وضم التحتانية ولسلم من هذا الوجه هما بكم الزاي وتشديد التحتانية قال صاحب المطالع ضيقت هذه اللفظة على ثلاثة اوجه ثالثها يفتح الراء وقد تكسر بعدها همزة مكسورة ثم تحتانية مشددة قال عياض ولا وجه له الا بضرب من التأويل وكأنه رأى بمعنى صرف والمعروف ان الرئي التابع من الجن فيحتمل ان يكون من هذا الاصل انثائه لمن معه من الانس (قوله) فانزل الله بعد الفجر) قال القرطبي حديث عدي يقتضي ان قوله من الفجر نزل متصلا بقوله من الخيط الاسود بخلاف حديث سهل فانه ظاهر في ان قوله من الفجر نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الاشكال قال وقد قيل انه كان بين نزولهما عام كامل قال فاما عدي فحمل الخيط على حقيقته وفهم من قوله من الفجر من اجل الفجر ففعل ما فعل قال والجمع بينهما ان حديث عدي متأخر عن حديث سهل فكان عدي لم يبلغه ماجري في حديث سهل وانما سمع الآية مجردة فقهما

(١) قوله حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم الخ اختلفت نسخة الشارح والنسخة التي كتب عليها القسطلاني في متن الحديث وعولنا على نسخة القسطلاني بهامشنا هذا في هذا المجلد ١٥ مصححه

فَكِرُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ

على ما وقع له فينبه له النبي ﷺ ان المراد بقوله من الفجر ان يفصل أحد الخيطين عن الآخر وان قوله من الفجر متصل بقوله يبين قال ويحتمل ان تكون القصتان في حالة واحدة وان بعض الرواة يعني في قصة عدى تلا الآية تامة كما ثبت في القرآن وان كان حال النزول انما تزلت مفرقة كما ثبت في حديث سهل (قلت) وهذا الثاني ضعیف لأن قصة عدى متأخرة لتأخر اسلامه كما قدمته وقدرى ابن ابي حاتم من طريق ابي اسامة عن مجاهد في حديث عدى ان النبي ﷺ قال له لما اخبره بما صنع يا ابن حاتم الم اقل لك من الفجر والطبراني من وجه آخر عن مجاهد وغيره فقال عدى يارسول الله كل شيء اوصيتني قد حفظته غير الخيط الايض من الخيط الاسود اني بت البارحة معي خيطان انظر الى هذا والى هذا قال انما هو الذي في السماء فبين ان قصة عدى مغايرة لقصة سهل فاما من ذكر في حديث سهل فحملوا الخيط على ظاهره فلما نزل من الفجر علموا المراد فذلك قال سهل في حديثه فعملوا انما يعني الليل والنهار واما عدى فكانه لم يكن في لغة قومه الخيط للصبح وحمل قوله من الفجر على السببية فظن ان الغاية تنهى الى ان يظهر تميز احد الخيطين من الآخر بضياء الفجر او نسي قوله من الفجر حتى ذكره بها النبي ﷺ وهذه الاستعارة معرفة عند بعض العرب قال الشاعر
ولما تبدت لنا سدفه * ولاح من الصبح خيط انارا

(قوله فعملوا انه انما يعني الليل والنهار) في رواية السكشميين فعملوا انه يعني وقد وقع في حديث عدى سواد الليل وياض النهار ومعنى الآية حتى يظهر سواد الليل وياض النهار من سواد الليل وهذا البيان يحصل بطلوع الفجر الصادق فيه دلالة على ان مابد الفجر من النهار وقال ابو عبيد المراد بالخيط الاسود الليل وبالخيط الايض التجر الصادق والخيط اللون وقيل المراد بالايض اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق كالخيط الممدود وبالاسود ما بعد منه من غيش الليل شيها بالخيط قاله الزحشري قال وقوله من الفجر بيان للخيط الايض واكتفى به عن بيان الخيط الاسود لان بيان احدهما بيان للآخر قال ويجوز ان تكون من للتبويض لانه بعض الفجر وقد اخرجته قوله من الفجر من الاستعارة الى التشبيه كما ان قولهم رأيت اسدا مجازا فاذا زدت فيه من فلان رجح تشبيها ثم قال كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه العيب لانه قيل نزول من الفجر لاينهم منه الا الحقيقة وهي غير مرادة ثم اجاب بان من لا يجوزه وهم اكثر الفقهاء والمتكلمين لم يصح عندهم حديث سهل واما من يجوزه فيقول ليس بعيب لان الخطاب يستفيد منه وجوب الخطاب ويزم على فعله اذا استوضح المراد به انتهى ونقله في التجوز عن الاكثر فيه نظر كما سياتي وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود ولم يقل به احد من الفريقين لانه مما اتفق على صحته وتلقته الامة بالقبول ومسئلة تأخير البيان مشهورة في كتب الاصول وفيها خلاف بين العلماء من المتكلمين وغيرهم وقد حكى ابن السمعاني في اصل المسئلة عن الشافعية اربعة اوجه الجواز مطلقا عن ابن سريج والاصطخري وابن ابي هريرة وابن خيران والمنع مطلقا عن ابي اسحق الروزي اضى ابي حامد والصبيري نالها جواز تأخير بيان الجمل دون العام رابعها عكسه وكلاهما عن بعض الشافعية وقال ابن الحاجب تأخير البيان عن وقت الحاجة ممنوع الا عند مجوز تكليف مالا يطاق يعني وهم الاشاعرة فيجوزونه واكثرهم يقولون لم يقع قال شارحه والمخطاب المحتاج الى البيان ضربان احدهما ماله ظاهر وقد استعمل في خلافه والثاني مالا ظاهر له فقال طائفة من الحنفية والمالكية واكثر الشافعية يجوز تأخيرها عن وقت الخطاب واختاره الصخر الرازي وابن الحاجب وغيرهم ومال بعض الحنفية والحنابلة كلهم الى امتناعه وقال السرخسي ممنوع في غير الجمل واذا قهر ذلك فقد قال النووي تبعا لياض وانما حمل الخيط الايض والاسمر على ظاهرها بعض من لاقه عنده من الاعراب كل جال الذين حكى عنهم سهل و بعض من لم يكن في لغته استعمال الخيط في الصبح

باب قول النبي ﷺ لا يمتنعكم من سحوركم أذان يلاكل حدثنا عبيد بن عمير عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع.

كهدى وادعى الطحاوى والداودى انه من باب النسخ وان الحكم كان اولاعلى ظاهره المقوم من المحيطين واستدل على ذلك بما نقل عن حذيفة وغيره من جواز الاكل الى الاسنار قال ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى من الفجر (قلت) و يؤيد مقاله مار واه عبد الرزاق باسناد رجاله ثقات ان بلالا لولا بلالا لرجونا او برخص لنا حتى تطلع الشمس ويستناد من هذا الحديث كما قال عياض وجوب التوقف عن الالفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وانها لا تحمل على اظهر وجوها واكثر استعمالها الا عند عدم البيان وقال ابن بزيرة في شرح الاحكام ليس هذا من باب تأخير بيان الجملة لان الصحابة عملوا اولاعلى ماسبق الى افهامهم بمقتضى اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر اريد به خلاف ظاهره (قلت) وكلامه يقتضى ان جميع الصحابة فعلوا ما نقله سهل بن سعد وفيه نظر واستدل بالآية والحديث على ان غاية الاكل والشرب طلوع الفجر فلو طلع الفجر وهو يأكل ويشرب فترع ثم صومه وفيه اختلاف بين العلماء ولو اكل ظانا ان الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لان الآية دلت على الاباحة الى ان يحصل التبيين وقد روى عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عباس قال احل الله لك الاكل والشرب ماشككت ولان ابن شبة عن ابي بكر وعمر نحوه وروى ابن ابي شبة من طريق ابي الضحى قال سأل رجل ابن عباس عن السحور فقال له رجل من جلسائه كل حتى لا تشك فقال ابن عباس ان هذا لا يقول شيئا كل ماشككت حتى لا تشك قال ابن المنذر والى هذا القول صار اكثر العلماء وقال مالك يقتضى وقال ابن بزيرة في شرح الاحكام اختلفوا هل يحرم الاكل بطلوع الفجر او يتبينه عند الناظر تسكبا بظاهر الآية واختلفوا هل يجب امساك جزء قبل طلوع الفجر أم لاتباء على الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب وسند ذكر بقية هذا البحث في الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى * (قوله باب قول النبي ﷺ لا يمتنعكم) كذا الاكثر وللكتبيين لا يمتنعكم بسكون العين بغير تأكيد قال ابن بطال لم يصب عند البخارى لفظ الترجمة فاستخرج معناه من حديث عائشة وقد روى لفظ الترجمة وكيس من حديث سمرة مرفوعا لا يمتنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الاقنوق وقال الترمذى هو حديث حسن اه وحديث سمرة عند مسلم ايضا لكن لم يبينه في مراد البخارى فانه قد صرح ايضا على حديث ابن مسعود بلفظ لا يمتنع احذكم اذان بلال من سحوره فانه يؤذن بليل ليرجع قائمكم الحديث وقد تقدم في ابواب الاذان في باب الاذان قبل الفجر واخرج عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيخه القاسم ونافع كما اخرجوه هنا فالظاهر انه مراده بما ذكره في هذه الترجمة وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك وفي حديث سمرة الذى اخرجته مسلم بيان ما ابهم في حديث ابن مسعود وذلك ان في حديث ابن مسعود وليس الفجر ان يقول ورفع باصابعه الى فوق وطأطأ الى اسفل حتى يقول هكذا وفي حديث سمرة عند مسلم لا يفرنكم من سحورك اذان بلال ولا يياض الاقنوق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني مهترضا وفي رواية ولا هذا البياض حتى يستطير وقد تقدم لفظ رواية الترمذ وله من حديث طلق بن علي كلوا واشربوا ولا يهدنكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر وقوله يهدنكم بكسر الهاء أى يزغبنكم فتمتتوا به عن السحور فانه الفجر الكاذب يقال هده اهداه اذا أزغته وأصل الهدى بالكسر الحركة ولا بن ابن شبة عن ثوبان مرفوعا الفجر غير ان فاما الذى كأنه ذنب المرحان فانه لا يجل شيئا ولا يحرمه ولكن المستطير هو الذى يحرم الطعام ويحل الصلاة وهذا موافق

عن ابن عمر وأبي القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنهما أن بلالاً كان يؤذن بليل، فقال رسول الله ﷺ كذا وأشر بوا
 حتى يؤذن ابن أم مكتوم، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر، قال القاسم ولم يكن بين أذانها إلا أن
 يرقى ذا وينزل ذاباب تأخير السجود **حدثنا** محمد بن عبيد الله حدثنا عبد العزيز بن أبي
 حازم عن أبي حازم عن سهل بن سفيان رضي الله عنه قال كنت أسمع من أهلي، ثم تكون سرعني
 أن أدرك السجود مع رسول الله ﷺ

للأمة الماضية في الباب قبله وذهب جماعة من الصحابة وقال به الأعمش من التابعين وصاحبه أبو بكر بن عياش الي
 جواز السجود إلى أن يضح الفجر فروى سعيد بن منصور عن أبي الاحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال
 تسعرا مع رسول الله ﷺ هو والله النهار غيران الشمس لم تطلع وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه
 وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طريق صحيحة وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن
 المنذر من طرق عن أبي بكر أنه أمر بخلق الباب حتى لا يرى الفجر وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن علي أنه صلى
 الصبح ثم قال الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود قال ابن المنذر وذهب بعضهم إلى أن المراد بتبين
 يياض النهار من سواد الليل أن ينتشر اليياض في الطرق والسكك والبيوت ثم حكى ما تقدم عن أبي بكر وغيره وروى
 بإسناد صحيح عن سالم بن عبيد الأشجعي وله حجة أن أبا بكر قال له أخرج فانظر هل طلع الفجر قال فنظرت ثم أتته
 فقلت قد أبيض وسطع ثم قال أخرج فانظر هل طلع فنظرت فقلت قد اعترض فقال الآن بلغني شرابي وروى من
 طريق وكيع عن الأعمش أنه قال لولا الشهوة لصلبت الغدات ثم تسحرت قال اسحق هؤلاء راوا جواز الأكل والصلاة
 بعد طلوع الفجر المعتض حتى يتبين يياض النهار من سواد الليل قال اسحق وبقول الأول أقول لكن لأظن على من
 تأول الرخصة كالتقول الثاني ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة (قلت) وفي هذا تعقب على الموفق وغيره حيث قلوا الإجماع
 على خلاف ما ذهب إليه الأعمش والله أعلم (قوله عن ابن عمر والقاسم بن عبد الجبار عطاء على نافع لاعلى ابن عمر لان
 عبيد الله بن عمر رواه عن نافع عن ابن عمر وعن القاسم عن عائشة وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت * (قوله باب تعجيل
 السجود) أي الإسراع بالأكل إشارة إلى أن السجود كان يقع قرب طلوع الفجر وروى مالك عن عبد الله بن أبي بكر
 عن أبيه كنا نتصرف أي من صلاة الليل فنستعجل بالطعام مخافة الفجر قال ابن بطال ولو ترجم له باب تأخير السجود
 لكان حسنا وتعقبه مغلطى بأنه وجد في نسخة أخرى من البخاري باب تأخير السجود ولم أر ذلك في شيء من نسخ
 البخاري التي وقعت لنا وقال الزبير بن المنير التعجيل من الأمور النسبية فان نسب إلى أول الوقت كان معناه التقديم وان
 نسب إلى آخره كان معناه التأخير وانما سماه البخاري تعجيلا إشارة منه إلى أن الصحابي كان يسبق بسجوره الفجر
 عند خوف طلوعه وخوف فوات الصلاة بمقدار ذهابه إلى المسجد (قوله عن أبيه أبي حازم) أشار الاسماعيلي إلى ان
 عبد العزيز بن أبي حازم لم يسمعه من أبيه فأخرج من طريق مصعب الزبيري عن أبي حازم عن عبد الله بن عامر الاسلمي
 عن أبي حازم عن سهل ثم رواه من طرق أخرى عن عبد الله بن عامر عن أبي حازم وعبد الله بن عامر هو الاسلمي فيه ضعف
 وأشار الاسماعيلي إلى تحليل الحديث بذلك ومصعب بن عبد الله الزبيري لا يقام الحفاظ الذين رووه عن عبد العزيز عن
 أبيه بخير واسطة فزيادته شاذة ويحتمل ان يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عامر فيه عن أبيه زيادته لم تكن فيما سمعه
 من أبيه فذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة وتارة بالواسطة وقد أخرجه البخاري في المواقيت من وجه آخر عن أبي
 حازم فيقول التعليل برؤية عبد العزيز بن أبي حازم والله أعلم (قوله ثم تكون سرعني) في رواية سليمان بن بلال ثم تكون
 سرعني وسرعته بالضم على ان كان تامعا ولفظ بي متعلق بسرعة أوليست تامعا في الخبر أو قوله ان أدرك ويجوز ان يصب
 على أنها خبر كان الاسم ضمير يرجع إلى ما يدل عليه لفظ السرعة (قوله ان أدرك السجود) كذا في رواية الكشميني

باب قَدْرِكُمْ بَيْنَ السُّحُورِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ **حَدَّثَنَا** مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَامَ لِي الصَّلَاةَ ، قُلْتُ كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسُّحُورِ ، قَالَ قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً **باب** بَرَكَةِ السُّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيحَابٍ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَاصَلُوا وَلَمْ يَذْكُرِ السُّحُورُ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاصَلَ قَوْمًا فَسَقَتْ عَلَيْهِمْ قَتَاهِمَ ، قَالُوا إِنَّكَ تُوَاصِلُ ، قَالَ لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ ، إِنِّي أَظَلُّ أَطْعَمَ وَأَسْقَى ، **حَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ

وللسنن والجمهور ان أدركك السجود وهو الصواب ويؤيده ان في الرواية المتقدمة في المواقيت ان أدركك صلاة الفجر وفي رواية الاسماعيلي صلاة الصبح وفي رواية اخري صلاة الغداة قال عياض مراد سهل بن سعد ان غاية امراعه ان سحوره لقربه من طلوع الفجر كان بحيث لا يكاد ان يدرك صلاة الصبح مع رسول الله ﷺ ولشدة تغليس رسول الله ﷺ بالصبح وقال ابن المنير في الحاشية المراد أنهم كانوا يراحمون بالسحور الفجر فيختصر ون فيه ويستجاون خوف القوات ﷺ تنبيه ﷺ قال المزي ذكر خلف أن البخاري أخرج هذا الحديث في الصوم عن محمد بن عبيد الله وحقبه كلاهما عن عبد العزيز قال ولم نجد في الصحيح ولا ذكره أبو مسعود (قلت) ورايت هنا منقطع القطب ومغلطاي محمد بن عبيد بغير اضافة وهو غلط والصواب محمد بن عبيد الله وهو ابو ثابت المدني مشهور من كبار شيوخ البخاري * (قوله باب قدركم بين السحور وصلاة الفجر) أي انتهاء السحور وابتداء الصلاة لان المراد تقدير الزمان الذي ترك فيه الاكل والمراد بفعل الصلاة أول الشروع فيها قاله الزين بن المنير (قوله حدتنا هاشم) هو الدستوائي (قوله عن أنس) سبق في المواقيت من طريق سعيد عن قتادة قال قلت لانس (قوله قلت كم) هو مقول أنس والمقول له زيد بن ثابت وقد تقدم بيان ذلك في المواقيت وان قتادة أيضا سأل انس عن ذلك وراه احمد اضعاف بن بن هرون عن همام وفيه أن انس قال قلت لزيد (قوله قال قدر خمسين آية) أي متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لاسرعة ولا بطيئة وقدر بالرفع على أنه خبر المبتدأ ويجوز النصب على أنه خبر كان المقدره في جواب زيد بلا في سؤال أنس للتصريح كان واسمها من قائل والخبر من آخر قال المنهلب وغيره فيه تقدير الاوقات باعمال البدن وكانت العرب تقدر الاوقات بالاعمال كقولهم قدر حلب شاة وقدر نحر جزور فعلى زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالقراءة اشارة الى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلا قدر درجة أو ثلث خمس ساعة وقال ابن جرير فيه اشارة الى أن اوقاتهم كانت مستفرقة بالعبادة وفيه تاخير السحور لسكونه ابلغ في المقصود قال ابن أبي جرير كان ﷺ ينظر ماهو الارفق بامته فيفعله لانه لو لم يسخر لاتبوعه فيسحق على بعضهم ولو تسحر في جوف الليل لسق أيضا على بعضهم ممن يظلم عليه النوم فقد يفضي الي ترك الصبح أو يحتاج الى المجاهدة بالسرور وقال فيه أيضا تقوية على الصيام لعموم الاحتياج الى الطعام ولو ترك لسق على بعضهم ولا سيما من كان صغرا وافتقد يقضى عليه فيفضي الى الانقطاع في رمضان قال وفي الحديث تأنيس الفاضل أصحابه بالواكلة وجواز المشي بالليل للحاجة لان زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي ﷺ وفيه الاجتماع على السحور وفيه حسن الادب في العبارة لقوله تسحرنا مع رسول الله ﷺ ولم يقل نحن ورسول الله ﷺ لما يشعر لفظ المعية بالتبعية وقال القرطبي فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع الفجر فهو معارض لقول حذيفة هو النهار الا أن الشمس لم تطلع انتهى والجواب ان لامعارضه بل تحمل على اختلاف الحال فليس في رواية واحد منهما ما يشعر بالمواطبة فتكون قصة حذيفة سابقة وقد تقدم الكلام على ما يتعلق باسناد هذا الحديث في المواقيت وكونه من مسند زيد بن ثابت أو من مسند أنس * (قوله باب بركة السحور من غير إيحاب لان النبي ﷺ وأصحابه واصلوا ولم يذكر السحور) بضم ذ كر على البناء للمجول

تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً بَابٌ إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا ،

وللكشميين والنسفي ولم يذكر سحور قال الزين بن المنير الاستدلال على الحكم إنما يفتقر اليه اذا ثبت الاختلاف أو كان متوقفاً والسحور إنما هو اكل للشهوة وحفظ القوة لكن لما جاء الامر به احتج أن يبين أنه ليس علي ظاهره من الايجاب وكذا النهي عن الوصال يستلزم الامر بالاكل قبل طلوع الفجر انتهى وتعب بأن النهي عن الوصال إنما هو أمر بالفصل بين الصوم والفطر فهو أعم من الاكل آخر الليل فلا يبين السحور وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ندية السحور وقال ابن بطال في هذه الترجمة غفلة من البخاري لانه قد أخرج بعد هذا حديث أبي سعيد أيك اراد أن يواصل فليواصل الى السحر فجعل غاية الوصال السحر وهو وقت السحور قال والمفسر يقضي على الجمل انتهى وقد تلقاه جماعة بعده بالتسليم وتعبه ابن المنير في الحاشية بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية السحور وإنما ترجم على عدم ايجابه وأخذ من الوصال ان السحور ليس بواجب وحيث نهاهم النبي ﷺ عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وإنما هو نهي ارشاد لتطيله اياه بالاشفاق عليهم وليس في ذلك ايجاب للسحور ولما ثبت أن النهي عن الوصال للكراهة فنفذ نهي الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السحور كذا وقال ومسئلة الوصال مختلف فيها والراجح عند الشافعية التحريم والذي يظهر لي أن البخاري اراد بقوله لان النبي ﷺ وأصحابه واصلوا الخ الاشارة الى حديث ابن هرة الآتي بعد خمسة وعشرين باباقية بعد النهي عن الوصال انه واصل بهم يوماً يوماً وأما الهلال فقال لو تاخر لزدتكم فذل ذلك على ان السحور ليس بحتم اذ لو كان حتماً ما واصل بهم فان الوصال يستلزم ترك السحور سواء قلنا الوصال حرام اولاً وسيأتي الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن عمر ايضاً في الباب المشار اليه ان شاء الله تعالى وقوله اظن بفتح الهمزة والظاء القاومة المعجدة مضارع ظلت اذا علمت بالثبوت وسأني هناك بلفظ ايت وهو دال على ان استعمال اظن هنا ليس مقيداً بالنهار * قوله في حديث أنس (تسحروا فان في السحور بركة) هو بفتح السين ويضمها لان المراد بالبركة الاجر والثواب فيناسب الضم لانه مصدر بمعنى التسحر أو البركة لكونه يقوى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لانه ما يتسحر به وقيل البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر والاولي ان البركة في السحور تحصل بمجاهات متعددة وهي اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب والتقوى به علي العباداة والزيادة في النشاط ومدافعة سوء الخلق الذي يثيره الجوع والتسبب بالصدقة على من يسأل اذ ذلك أو يجتمع معه على الاكل والتسبب للذكر والدعاء وقت مظنة الاجابة وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل ان ينام قال ابن دقيق العيد هذه البركة يجوز ان تعود الى الامور الاخرى ية فان اقامة السنة يوجب الاجر وزادته ويحتمل ان تعود الى الامور الدنيوية كقوة البدن على الصوم ويسيره من غير اضرار بالصام قال ومما يعطل به استحباب السحور مخالفة لاهل الكتاب لانه ممنوع عندهم وهذا احد الوجوه المقتضية للزيادة في الاجور الاخرية وقال أيضاً وقع للمتصوفة في مسئلة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة البطن والفرج والسحور قد يباين ذلك قال والصواب ان يقال ما زاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالسكية فليس بمستحب كالذي يصنعه المتزفون من التائق في المساكل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك تختلف مراتبه (تكليل) يحصل السحور باقل ما يتناول المرء من ما كول ومشروب وقد اخرج هذا الحديث احمد من حديث ابي سعيد الخدري بلفظ السحور بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع احدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المستحرين ولسعيد ابن منصور من طريق أخرى مرسلة تسحروا ولو بلقمة (قوله باب اذا نوى بالنهار صوما) أي هل يصح

وقالت أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام فإن قلنا لا، قال فإني صائم يومي هذا، وقوله
أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم **حدثنا أبو عاسم** عن يزيد بن أبي عبيد

مطلقاً أولاً وللعلماء في ذلك اختلاف فمنهم من فرق بين الترض والنفل ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال
وسياتي بيان ذلك (قوله) وقالت أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام فإن قلنا لا قال فإني صائم يومي هذا) وصله
ابن أبي شيبة من طريق أبي قتادة عن أم الدرداء قالت كان أبو الدرداء يخدمنا أحياناً ضحى فيسأل الغداء فربما لم
يوافقنا عندنا فيقول إذا أتانا صائم وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي إدريس عن أيوب عن أبي
قتادة عن أم الدرداء وعن معمر عن قتادة أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء فإن يكن قال أنا صائم
وعن ابن جريج عن عطاء عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه كان يأتي أهله حين ينتصف النهار فذكر نحوه ومن
طريق شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه كان ربما دعا للغداء فلا يجده فيفرض عليه
الصوم ذلك اليوم (قوله) وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة) أما اثر أبي طلحة فوصله عبد
الرزاق من طريق قتادة وابن أبي شيبة من طريق حميد كلاهما عن أنس ولقب قتادة أن أبا طلحة كان يأتي
أهله فيقول هل من غداء فإن قالوا لا صام يومه ذلك قال قتادة وكان معاذ بن جبل يفعله ولقب حميد
نحوه وزاد وإن كان عندهم افطر ولم يذكر قصة معاذ وأما اثر أبي هريرة فوصله البيهقي من طريق ابن أبي ذئب (١)
عن حمزة عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق ثم يأتي أهله فيقول عندكم شيء فإن قالوا لا
قال فأنا صائم ورواه عبد الرزاق بسند آخر فيه اقطع ان أبا هريرة وأبا طلحة فذكر معناه وأما اثر ابن عباس فوصله
الطحاوي من طريق عمر بن زبير بن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يصبح حتى يظهر ثم يقول والله لقد أصبحت
ومأز يد الصوم وما أكلت من طعام ولا شراب منذ اليوم ولا صوم من يومي هذا وأما حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن
أبي شيبة من طريق سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قال حذيفة من بداله الصيام بعد ما تروى الشمس
فليصم وفي رواية ابن أبي شيبة أن حذيفة بداله في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام وقد جاء نحوه ما ذكرنا عن أبي
الدرداء صرفوا من حديث عائشة أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة
بنت طلحة وفي رواية له حدثني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات
يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فإني إذا صائم الحديث ورواه النسائي والطبراني من طريق سماك عن عكرمة
عن عائشة نحوه ولم يسم النسائي عكرمة قال النووي في هذا الحديث دليل للجمهور في أن صوم النافلة يجوز بنية
في النهار قبل زوال الشمس وتأوله الآخرون على أن سؤاله هل عندكم شيء لكونه كان نوي الصوم من الليل ثم
ضعف عنه وإراد الفطر لذلك قال وهو تأويل قاسد وتكلف بعيد وقال ابن المنذر اختلفوا فيمن أصبح يريد الإفطار
ثم بداله أن يصوم تطوعاً فقالت طائفة إن له أن يصوم متى بدا له فذكر عن تقدم وزاد ابن مسعود وأبو أيوب وغيرهما
وساق ذلك بأسانيدهم قال وبه قال الشافعي وأحمد قال وقال ابن عمر لا يصوم تطوعاً حتى يجمع من الليل أو
يتسحر وقال مالك في النافلة لا يصوم إلا أن بيت إلا أن كان يسرد الصوم فلا يحتاج إلى التبييت وقال أهل الرأي من أصبح
مفطراً ثم بداله أن يصوم قبل منتصف النهار اجزاء وإن بداله ذلك بعد الزوال لم يجزه (قلت) وهذا هو الأصح عند
الشافعية والذي نقله ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقاً سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين للشافعي
والذي نص عليه في معظم كتبه التفرقة والمعروف عن مالك والليث وابن أبي ذئب أنه لا يصح صيام الطلوع إلا بنية من

(١) قوله عن حمزة في نسخة عن عمر بن نجيح وفي أخرى عن عثمان بن نجيح اهـ

عَنْ سَلْمَةَ بِنِ الْأَمْوَجِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ أَنْ مَنْ
أَكَلَ فَلَيْسَ أَوْ قَلْبُصٌ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ

الليل (قوله عن سلمة بن الاكوع) في رواية يحيى وهو القطان عن يزيد بن ابي عبيد حدثنا سلمة بن الاكوع كما سيأتي
في خير الواحد (قوله ان النبي ﷺ بعث رجلا ينادي في الناس) في رواية يحيى قال رجل من اسلم اذن في قومك واسم
هذا الرجل هذبن اسماء بن حارثة الاسلمى له ولابيه ولعمه هذبن حارثة محبة اخرج حديث احمد وابن ابي خزيمة
عن طريق ابن اسحق حدثني عبد الله بن ابي بكر عن حبيب بن هذبن اسماء الاسلمى عن ابيه قال بعثني النبي ﷺ
الي قومي من اسلم فقال مر قومك ان يرضووا هذا اليوم يوم عاشوراء فمن وجدته منهم قدا كل في اول يومه فليصم
آخره وروى احمد ايضا من طريق عبد الرحمن بن خزيمة عن يحيى بن هذبن قال وكان هذبن من اصحاب الحديبية واخوه
الذي بعثه رسول الله ﷺ بأمر قومه بالصيام يوم عاشوراء قال فحدثني يحيى بن هذبن عن اسماء بن حارثة ان رسول
الله ﷺ بعثه فقال مر قومك بصيام هذا اليوم قال ارايت ان وجدتهم قد قطعوا فليتموا آخر يومهم (قلت) فيحتمل
ان يكون كل من اسماء وولده هذنا رسلا بذلك ويحتمل ان يكون اطلق في الرواية الاولى على الجد اسم الاب فيكون
الحديث من رواية حبيب بن هذبن عن جده اسماء فتصح الروايتان والله اعلم واستدل بحديث سلمة هذا على صحة
الصيام لمن لم ينومه من الليل سواء كان رمضان أو غيره لانه ﷺ أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط
من الليل وأجيب بأن ذلك يتوقف على ان صيام عاشوراء كان واجبا والذي يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضا
وعلى تقدير أنه كان فرضا فقد نسخ بلا ريب فنسخ حكمه وشرائطه بدليل قوله من أكل فليتم ومن لا يشترط النية من
الليل لا يجزى صيام من أكل من النهار وصرح ابن حبيب من المالكية بان ترك التبييت لصوم عاشوراء من
خصائص عاشوراء وعلى تقدير أن حكمه باق فالأمر بالامساك لا يستلزم الاجزاء فيحتمل أن يكون أمر بالامساك
لحرمة الوقت كما يؤمر من قدم من سفر في رمضان نهارا وكما يؤمر من أظفر يوم الشك ثم رأى الهلال وكل
ذلك لا ينافي أمرهم بالقضاء بل ورد ذلك صريحا في حديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن
عبد الرحمن بن سلمة عن عمه أن أسلم أمت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمتم يومكم هذا قالوا لا قال فأتوا
بجة يومكم واقضوه وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء لان من لم يدرك
اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار واحتج الجمهور لا بشرط النية في الصوم من الليل
بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له لفظ النسائي ولا يبي داود والترمذي من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا
صيام له واختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي والنسائي الموقوف بعد أن أطب النسائي في تخرجه طرقة
وحكي الترمذي في اللعل عن البخاري ترجيح وقفه وعمل بظاهر الاسناد جماعة من الأئمة فصححوا الحديث
المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقا آخر وقال رجالها ثقات
وأحد من خصه من الخفية بصيام القضاء والنذر وأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض اذا كان
في يوم بعينه كما عاشوراء فتجزى النية في النهار اولاً في يوم بعينه كرمضان فلا تجزى الا بالنية من الليل وبين
صوم التطوع فيجزى في الليل وفي النهار وقد تقبى امام الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له وقال ابن قدامة تعتبر
النية في رمضان لسلك يوم في قول الجمهور وعن أحمد أنه يجزئ نية واحدة لجميع الشهر وهو كقول مالك واسحق
(١) وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير نية وبه قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح

(١) قوله وقال زفر الخ بهامش بعض النسخ والذي قاله الكرخي كما في شرح الهداية خلافه فإنه نقل ان مذهب
زفر مثل مالك اه

باب الصائم يصبح جنباً حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَعْمَى مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْغَيْرَةِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَأَبِي
حِينَ دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ
بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَ مَرْوَانَ أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتَاهُ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْرِكُهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ،

فيه غير صوم رمضان ليعينه فلا يفتقر إليه لأن الزمن معيار له فلا يتصور في يوم واحد الا صوم واحد وقال
أبو بكر الرازي يلزم قائل هذا أن يصبح صوم المفمى عليه في رمضان اذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الامساك
بغير نية قال فان التزمه كان مستقنعا وقال غيره يلزمه أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها فصلي
حينئذ تطوعا أنه يجزئه عن الفرض واستدل ابن حزم بحديث سلمة على أن من ثبت له هلال رمضان بالنهار جازت
له استدراك النية حينئذ ويجزئه و بناء على أن عاشوراء أن فرضا اولاً وقدمراً وأن مسكوا في أثناء النهار قال وحكم
الفرض لا يتغير ولا يخفى ما يرد عليه مما قدمناه والحق بذلك من نسي أن يتوى من الليل لاستواء حكم الجاهل
والناسي (قوله باب الصائم يصبح جنباً) أى هل يصح صومه أولاً وهل يفرق بين العامد والناسي أو بين
الفرض والتطوع وفي كل ذلك خلاف للسلف والجمهور على الجواز مطلقاً والله أعلم (قوله كنت أنا وأبي حتى
دخلنا على عائشة وأم سلمة) كذا أورده البيهقي من رواية مالك مختصراً وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر
ابن عبد الرحمن فأومأ أن سياقهما واحد لكنه ساق لفظ مالك بعد ما بين وليس فيه ذكر مروان ولا قصة
أبي هريرة ثم قد أخرجه مالك في الموطأ عن سمي مطولاً ومالك فيه شيخ آخر أخرجه في الموطأ عن عبد
ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصراً وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضاً وأخرجه مسلم أيضاً من
رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أم منه وله طرق أخرى كثيرة أطب الناس
في تخريجها وفي بيان اختلاف نقلها وسأذكر محصل فوائدها ان شاء الله تعالى (قوله في رواية شعيب أن أباه
عبد الرحمن أخبر مروان) أى ابن الحكم وأخبار عبد الرحمن بما ذكر مروان كان بعد أن أرسله مروان الى عائشة
وأم سلمة بين ذلك في الموطأ وهو عند مسلم أيضاً من طريقه ولفظه كنت أنا وأبي عند مروان من الحكم فقال مروان
اقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن الى امي المؤمنتين عائشة وأم سلمة فلتسألتهما عن ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن
وذهبت فعه حتى دخلنا على عائشة فساق القصة وبين النسائي في رواية له أن عبد الرحمن بن الحارث انما سمعه من
ذكوان مولى عائشة عنها ومن نافع مولى ام سلمة عنها فأخرج من طريق عبد ربه بن سعيد عن ابي عياض
عن عبد الرحمن بن الحارث قال ارسلني مروان الى عائشة فاتيها فلقيت غلامها ذكوان فأرسلته اليها فسألها عن
ذلك فقالت فذكر الحديث مرفوعاً قال فاتيته مروان فخدمته بذلك فأرسلني الي ام سلمة فاتيها فلقيت غلامها
نافعا فأرسلته اليها فسألها عن ذلك فذكر مثله وفي اسناده نظر لان اباعياض مجبول فان كان محفوظاً فيجمع بان كلا
من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال كما في هذه الرواية وسمع عبد الرحمن وابنه
ابو بكر كلاهما من وراء الحجاب كما في رواية المصنف وغيره وسأذكره من رواية ابي حازم عن عبد الملك بن
أبي بكر بن عبد الرحمن عن ابيه عند النسائي فقيه ان عبد الرحمن جاء الي عائشة فسلم على الباب فقالت عائشة
يا عبد الرحمن الحديث (قوله كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم) في رواية مالك
المشار اليها مكان يصبح جنباً من جماع غير احتلام وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي
بكر عبد الرحمن عن عائشة كان يدركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم وسأني بعد ما بين والنسائي من

وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم بالله لتفزعن بها بأهريرة ومروان يومئذ على المدينة فقال أبو بكر
فكره ذلك عبد الرحمن ثم قدر لنا أن نجتمع بذى الحليفة وكانت لأبي هريرة هزارة هناك أرض فقال عبد
الرحمن لأبي هريرة

طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنهما كان يصبح جنباهن غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم وله من
طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال قال مروان لعبد الرحمن بن الحارث اذهب الي أم سلمة فسلمها فقالت كان
رسول الله ﷺ يصبح جنباني فيصوم ويأمرني بالضيام قال القرطبي في هذا فان دنان احداهما أنه كان يجامع في
رمضان ويؤخر الفضل الى بعد طلع الفجر يانا للجواز والثاني أن ذلك كان من جماع لامن احتلام لانه كان لا يعتلم اذ
الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام اشارة الى جواز الاحتلام عليه والاسما كان
للاستثناء معني ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه واجب بان الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال
خير رؤية شيء في المنام و ارادت بالتبديد للجماع للمبالغة في الرد على من زعم أن فعل ذلك عمدا ينظر واذا كان فاعل
ذلك عمدا لا يفطر فالذي ينسى الاغتسال أو ينام عنه أو ينام عن ذلك قال ابن دقيق العيد لما كان الاحتلام يأتي للمرء على غير
اختياره فقد جسك به من يرخص لغفر التعمد الجماع فين في هذا الحديث ان ذلك كان من جماع لازالة هذا الاحتمال (قوله)
وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم بالله) في رواية النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر ابن عبد الرحمن
فقال مروان لعبد الرحمن التقي بأهريرة فحدثه بهذا فقال انه لجارى وانه لا كرهه أن استقبله بما يكروه فقال اعزم عليك لتأنيته
ومن طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه فقال لعبد الرحمن لمر وان غفر الله لك انه لي صديق ولا أحب ارد عليه
قوله و بين ابن جرير في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه سبب ذلك فقيه عن أبي بكر بن عبد الرحمن
قال سمعت بأهريرة يقول في قصصه ومن أدركه الفجر جنبيا فلا يصم قال فذكره لعبد الرحمن فانطلق وانطلقت معه
حتى دخلنا على مروان فذكر القصة أخرج عبد الرزاق عنه ومن طريق مسلم والنسائي وغيرها وفي رواية مالك
عن سمي عن أبي بكر أن بأهريرة قال من أصبح جنبيا أفطر ذلك اليوم وللنسائي من طريق المقبري كان أبو هريرة يفتي
الناس أنه من أصبح جنبيا فلا يصوم ذلك اليوم وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع بأهريرة يقول من احتلم من
الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ومن طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث أن بأهريرة كان يقول
من أصبح جنبيا فليفطر فانفتحت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك وسيأتي بيان من روى ذلك عنه مرفوعا في آخر الكلام
على هذا الحديث (قوله لتفزعن) كذا لاكثر بالفاء والزاوي من الفزع وهو الخوف أى لتخيفته بهذه القصة التي تخالف
فتواه وللكشميني لتفزعن فتفح ثقاف وراه مفتوحة أى تفرع بهذه القصة سمعه يقال قرعت بكذا سمع فلان اذا أعلمته به
اعلاما صريحا (قوله ومروان يومئذ على المدينة) أى أمير من جهة معاوية (قوله فكره ذلك عبد الرحمن) قد بينا سبب
كرهته قبل ويحتمل أن يكون كرهه أيضا ان يخالف مروان لكونه كان أميرا واجب الطاعة في المعروف و بين أبو حازم عن
عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سبب تشديد مروان في ذلك فعند النسائي من هذا الوجه قال كنت عند مروان مع عبد
الرحمن فذكروا قول ابى هريرة فقال اذهب فأسأل ازواج النبي ﷺ قال فذهبت الى عائشة فقالت يا عبد الرحمن اما
لكم في رسول الله أسوة حسنة فذكرت الحديث ثم اتينا أم سلمة كذلك ثم اتينا مروان فاشتد عليه اختلافهم تخوفا
ان يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله ﷺ فقال مروان لعبد الرحمن عزم عليك لما أتيتته فحدثته (قوله)
ثم قدر لنا ان نجتمع بذى الحليفة) أى المكان المعروف وهو ميقات أهل المدينة وقوله وكان لأبي هريرة هناك أرض
فيه ربح توهم من ظن انهما اجتماعا في سفر وظاهره انهما اجتماعا من غير قصد لكن في رواية مالك المذكورة فقال
مروان لعبد الرحمن اقسمت عليك لتركبن دابتي فانها بالباب فلتهذهن الى ابى هريرة فانه بارضه بالعقيق فلتهذهن قال

لأبي ذاكرك لكَ أَمْرًا وَلَوْلَا مَرُوءَانُ أَهْمَهُمْ عَلَىٰ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأَمَّ سَلَاةً فَقَالَ تَذَلُّكَ
 حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ أَعْلَمُ وَقَالَ هَمَامٌ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِأَمْرٍ
 بِالْفَطْرِ وَالْأَوَّلِ أُسْنَدٌ

فركب عبد الرحمن وربكت معه فهذا ظاهر في انه قصد أباه ريرة لذلك فيحمل قوله ثم قدر لنا أن نجتمع معه على المعنى
 الاعم من التقدير لاعلى معني الانفاق ولا تخالف بين قوله بذى الحليفة وبين قوله بارضه بالحق لا احتمال ان يكون
 قصده الى العقيق فلم يجده ثم وجداه بذى الحليفة وكان له أيضا بها ارض ووقع في رواية معمر عن الزهري عن
 ابي بكر فقال مروان عزمت عليك كما لاذ بهما الى ابي هريرة قال فلقينا ابا هريرة عند باب المسجد والظاهر المراد
 بالمسجد هنا مسجد ابي هريرة بالعقيق لا المسجد النبوي جمعا بين الروايتين أو يجمع بينهما التقيا بالعقيق فذكر له عبد
 الرحمن القصة مجسلة أولم يذكرها بل شرع فيها ثم تبين له ذكر تفصيلها وسماح جواب ابي هريرة الا بدان رجوع الى المدينة
 واراد دخول المسجد النبوي (قوله انا اذا كركك) في رواية الكشميني اني اذكر بصيغة المضارع (قوله لم اذكره
 لك) في رواية الكشميني لم اذكر ذلك وفيه حسن الادب مع الاكابر وتقديم الاعتذار قبل تبليغ ما يظن المبلغ ان المبلغ
 يكرهه (قوله فذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني الفضل) ظاهره ان الذي حدث به الفضل مثل الذي ذكره
 له عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة وليس كذلك لما قدمناه من مخالفة قول ابي هريرة لقول عائشة وأم سلمة والسبب في هذا
 الابهام ان رواية شيبان في حديث الباب لم يذكر في اولها كلام ابي هريرة كما قدمناه فلذلك اشكل امر الاشارة بقوله كذلك
 ووقع كلام ابي هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريج كما قدمناه فلذلك قال في آخره سمعت ذلك أي القول الذي
 كنت أقوله من الفضل وفي رواية مالك عن حمي فقال ابو هريرة لاعملي بذلك وفي رواية معمر عن ابن شهاب تخلون
 وجه ابي هريرة ثم قال هكذا حدثني الفضل (قوله وهو أعلم) أي بما روي والمهدة عليه في ذلك لاعملي ووقع في رواية
 النسفي عن البخاري وهن أعلم أي ازواج النبي ﷺ وكذا في رواية معمر وفي رواية ابن جريج فقال ابو هريرة
 هما قالناه قال نعم قالها أعلم وهذا يرجع رواية النسفي وللنسائي من طريق عمر بن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابيه حمي أي
 عائشة أعلم برسول الله ﷺ منا وزاد ابن جريج في روايته فرجع ابو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذلك وقع
 في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن النسائي انه رجوع وروى ابن ابي شيبة من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب ان
 ابا هريرة رجعت عن فتياه من أصبح جنبا فلا يصوم له وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد ويلي بن عقبة وعراك بن
 مالك كلهم عن ابي بكر بن عبد الرحمن ان ابا هريرة احال بذلك على الفضل بن عباس لكن عنده من طريق عمر بن
 ابي بكر عن ابيه ان ابا هريرة قال في هذه القصة انما كان أسامة بن زيد حدثني فيحمل على انه كان عنده عن كل منهما
 ويؤيده رواية أخرى عند النسائي من طريق اخرى عن عبيد الملك بن ابي بكر عن ابيه قال فيها انما حدثني فلان وفلان
 وفي رواية مالك المذكورة اخبرني بخبر والظاهر ان هذا من تصرف الرواة منهم من اهتم الرجلين ومنهم من اقتصر على
 أحدهما تارة مبهما وتارة مفسرا ومنهم من لم يذكر عن ابي هريرة أحدا وهو عند النسائي أيضا من طريق ابي قلابة عن
 عبد الرحمن بن الحرف في آخره فقال ابو هريرة هكذا كنت أحسب (قوله وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن
 ابي هريرة كان النبي ﷺ يأمر بالفطر والاول أسند) أما رواية همام فوصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر عنه
 بلطف قال ﷺ اذا تؤدى للصلاة صلاتا للمصبح واحكم جنب فلا يصم حينئذ وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها
 عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن ابي هريرة به وقد اختلف على الزهري في اسمه فقال شعب
 عنه اخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لي ابو هريرة كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالفطر اذا أصبح الرجل جنبا اخرجته
 النسائي والطبراني في مسند الشاميين وقال عقيل عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر به فاختلف على الزهري هل هو

عبد الله مكبرا أو غييد الله مضمرا وأما قول المصنف والاول أسند فاستشكله ابن التين قال لان اسناد الخبر رخصة فكانه
 قال ان الطريق الاول أوضح رخصا قال لسن الشيخ ابو الحسن قال معناه ان الاول اظهر اتصالا (قلت) والذي يظهر
 لي ان مراد البخاري ان الرواية الاولى أقوى اسنادا وهي من حيث الرجحان كذلك لان حديث عائشة وأم سلمة في
 ذلك ما عنهما من طرق كثيرة جدا بمعنى واحد حتى قال ابن عبد البر انه صح وتواتر وأما أبو هريرة فأكثر الروايات
 عنه أنه كان يفتي به وجاءه عن من طريق هذين أنه كان يرضه الى النبي ﷺ وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري
 عن ابي بكر بن عبد الرحمن سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ فذكره أخرجه عبد الرزاق والنسائي من
 طريق عكرمة بن خالد عن ابي بكر بن عبد الرحمن قال بلغ مروان أن ابا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ فذكره
 من طريق المقبري قال بنت عائشة الى ابي هريرة لا تحدث بهذا عن رسول الله ﷺ ولا محمد من طريق عبد الله بن
 عمرو القاري سمعت ابا هريرة يقول ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصح محذور الكعبة
 قاله لكن بين أبو هريرة كما مضى أنه لم يسمع ذلك من النبي ﷺ وانما سمعه بواسطة الفضل وأسامة وكانه كان لشدة
 وثوقه بخبرهما يخلف على ذلك وأما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن مينا عن أبي هريرة أنه قال كنت حدثكم
 من أصبح جنبا فقد أنظر وان ذلك من كيس ابي هريرة فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لانه من رواية عمر بن قيس
 وهو متروك ثم قد رجح أبو هريرة عن النسوي بذلك اما لرجحان رواية أم المؤمنين في جواز ذلك صريحا على
 رواية غيرهما مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال اذا يمكن أن يحمل الامر بذلك على الاستحباب في غير الفرض
 وكذا النبي عن صوم ذلك اليوم وإما لاعتقاده أن يكون خبر أم المؤمنين ناسخا لخبر غيرهما وقد بقي على مقالة
 أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزمه
 النووي واما ابن دقيق العيد فقال صار ذلك اجماعا أو كالاتفاق لكن من الآخذين بحديث ابي هريرة من فرق
 بين من تعدد الجنابة وبين من احلم كأخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذا حكاه
 ابن المنذر عن طاوس أيضا قال ابن بطال وهو أحد قولي أبي هريرة (قلت) ولم يصح عنه فقد أخرج ذلك
 ابن المنذر من طريق أبي المهزم وهو ضعيف عن أبي هريرة ومنهم من قال يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه حكاه
 ابن المنذر عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمر (قلت) وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء
 عن ذلك فقال اختلف ابو هريرة وعائشة فأرى أن يتم صومه ويقضى اه وكان لم يثبت عنده رجوع أبي هريرة
 عن ذلك وليس ما ذكره صريحا في ايجاب القضاء ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حي ايجاب
 القضاء أيضا والذي نقله الطحاوي عنه استحبابه ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي ايجاب القضاء في الفرض
 والاجزاء في الطهور ووقع لابن بطال وابن التين والنووي والفاكهى وغير واحد في نقل هذه المذاهب مغايرات في
 نسبتها لقائلها والمحمد محارته ونقل الماوردي أن هذا الاختلاف كله انما هو في حق الجنب واما المحتمل فأجمعا على أنه يجزئه
 وهذا النقل معترض بما رواه النسائي باسناد صحيح عن عبيد الله بن عمر أنه احتلم ليلاق رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر
 ثم نام قبل أن يغتسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فاستفتيت ابا هريرة فقال اطهر وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه
 سمع ابا هريرة يقول من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه النجس ولم يغتسل فلا يصح وهذا صريح في عدم التفرة
 وحمل القائلون ههنا صياح الجنب حديث عائشة على أنه من الخصائص النبوية أشار الى ذلك الطحاوي بقوله وقال
 آخرون يكون حكم النبي ﷺ على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما حكى أبو هريرة وأجاب الجمهور بان الخصائص
 لا تثبت الا بدليل وبانه قد ورد صريحا ما يدل على عدمها وترجم بذلك ابن حبان في صحيحه حيث قال ذكر البيان بان
 هذا الفصل لم يكن المصطفى مخصوصا بهم ثم أورد ما أخرجه هو ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق ابي
 يونس مولى عائشة ان رجلا جاء الى النبي ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة

أي صلاة الصبح وأما جنب أفصوم فقال النبي ﷺ وأما ندر كني الصلاة وأما جنب فاصوم نقال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله أني لأرجوا أن أكون أخشاك لله واعلمكم بما أتى وذكريان خزيمة أن بعض العلماء توهمن أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بأنه لم يخط بل أحال على رواية صادق الأنان الخبر منسوخ لأن الله تعالى عندما ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله الي طلوع الفجر فكان للمجماع أن يستمر الى طلوعه فيزيم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتيا به ثم رجح عنه بعد ذلك لما بلغه (قلت) ويقويه أن في حديث عائشة هذا الأخير ما يشعر بان ذلك كان بعد الحديبية لقوله فيها قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر وأشار الى آية الفتح وهي امتازت عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوي النسخ فيه ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد وقرره ابن دقيق العيد بان قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الي نساكم يقتضي اباحة الوطء في ليلة الصوم ومن جعلها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيزيم اباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصيب فاعل ذلك جنبا ولا يفسد صومه فان اباحة التسبب للشيء اباحة لذلك الشيء (قلت) وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول البخاري والاول أسند وكذا قال بعضهم ان حديث عائشة أرجح لموافقة أم سلمة لها على ذلك ورواية اثنين تقدم على رواية واحد ولا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ولان روايتهما توافق المنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية والمعقول وهو أن الغسل شيء وجب بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على صائم فقد يحتمل بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل يتم صومه اجماعا فكذلك اذا احتلم ليلال هو من باب الاولي وانما يمنع الصائم من تعمد الجماع نهارا وهو شبهه بمن منع من التطيب وهو محرم لكن وتطيب وهو حلال ثم أحرم فبقي عليه لونه أو ريحه لم يحرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديتين بأن الامر في حديث أبي هريرة أمر ارشاد الى الأفضل فان الأفضل أن يغتسل قبل الفجر فلو خالف جاز ويحمل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي هذا عن أصحاب الشافعي وفيه نظر فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويعكز على جملة على الارشاد الصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالامر بالتفطر واللهى عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان وقيل هو محمول على من أدركه الفجر مجامعا فاستدام بعد طلوعه لما بذلك ويحكر عليه ما رواه النساء من طريق أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أن أبا هريرة كان يقول من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغتسل حتى أصبح فلا بصوم وحكي ابن التين عن بعضهم أنه سقط لامن حديث الفضل وكان في الاصل من أصبح جنبا في رمضان فلا يفطر فلما سقط لاصار فلغفطر وهذا بعيد بل باطل لانه يستلزم عدم الوثوق بكثير من الاحاديث وانها يطرقها مثل هذا الاحتمال وكان قائمه ما وقف على شيء من طرق هذا الحديث الاعلى للفظ المذكور وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم دخول العلماء على الامراء وهذا كرههم ايام بالعلم وفيه فضيلة لمروان بن الحكم لما يدل عليه الحديث من اهتمامه بالعلم ومسائل الدين وفيه الاستبتيات في النقل والرجوع في المعاني الي الاعلم بالشيء اذا نوزع فيه ردالي من عنده علمه وترجيح مروى النساء فياهن عليه الاطلاع دون الرجال على مروى الرجال كملكه وان المباشر للامر اعلم به من الخبر عنه والانتساء بالنبي ﷺ في أفعاله مالم يقم دليل الخصوصية وان للفضول اذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه وان الحجة عند الاختلاف في المصير الى الكتاب والسنة وفيه الحجة بخبر الواحد وان المرأة فيه كالرجل وفيه فضيلة لابي هريرة لاعترافه بالحق ورجوعه اليه وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الارسال عن المدول من غير تكبير بينهم لان أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة وانما بيننا لساقع من الاختلاف وفيه الادب مع العلماء

بابُ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِحَرْمٍ عَلَيْهِ فَرَجِحًا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ
قَالَ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ

والمباشرة لامتنال أمر ذي الامرا اذا كان طاعة ولو كان فيه مشقة على الأمور ﴿ تكبير ﴾ في معنى الجنب الحائض
والنساء اذا انقطع دمها لا يتم طلع التجر قبل اغتسالها قال النووي في شرح مسلم مذهب العلماء كافة صحة صومها الا
ما حكى عن بعض السلف مالم يلزم صح عنه اولا وكانه أشار بذلك الى ما حكاه في شرح المذهب عن الازاعي إسكن
حكاه ابن عبد البر عن الحسن بن صالح أيضا وحكى ابن دقيق العيد أن في المسئلة في مذهب مالك قولين وحكاه القرطبي
عن محمد بن مسلمة من أصحابهم ووصف قوله بالشذوذ وحكى ابن عبد البر عن عبد الملك بن الماجشون أنها اذا أخرجت غسلها
حتى طلع التجر فيومها يوم فطر لانها في بعضه غير طاهرة قال وليس كالذي يصبح جنبان الاحتلام لا ينقض
الصوم والحيض يتنقضه * (قوله باب المباشرة للصائم) أى بيان حكمها وأصل المباشرة اللقاء البشريين ويستعمل
في الجماع سواء أوج أو لم يوج وليس الجماع مراد بهذه الترجمة (قوله وقالت عائشة رضى الله عنها يحرم عليه فرجها)
وصله الطحاوى من طريق أبي مرة مولى عقيل عن حكيم بن عقيل قال سألت عائشة ما يحرم على من امرأتى وأنا صائم
قالت فرجها استاده الى حكيم صحيح ويؤدى معناه أيضا ما رواه عبد الرزاق باسناد صحيح عن مسروق سألت عائشة
ما يلح للرجل من امرأته صائما قالت كل شيء الا الجماع (قوله حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة) كذا لاكثره ويقع
للكشميهني عن سعيد بن ميمونة وأخره دال وهو غلط فاحش فليس في شيوخ سليمان بن حرب أحد اسمه سعيد حدثه
عن الحكم والحكم المذكور هو ابن عتيبة وإبراهيم هو النخعي وقد وقع عند الاسماعيلي عن يوسف القاضي عن سليمان بن
حرب عن شعبة على الصواب لكن وقع عنده عن إبراهيم أن علقمة وشريح بن أرطاة رجلا من النخع كانا عند عائشة
فقال أحدهما لصاحبه سلها عن القبلة للصائم قال ما كنت لارفت عند أم المؤمنين فقالت كان رسول الله ﷺ يقبل
وهو صائم ويأمر وهو صائم وكان أم ملككم لاربه قال الاسماعيلي رواه غندر وابن أبي عدي وغير واحد عن شعبة
فقالوا عن علقمة وحدث به البخاري على سليمان بن حرب عن شعبة فقال عن الأسود وفيه نظر وصرح أبو اسحق بن
حزرة فيما ذكره أبو نعيم في المستخرج عنه بأنه خطأ (قلت) وليس ذلك من البخاري فقد أخرجه البيهقي من طريق
محمد بن عبد الله بن معبد عن سليمان بن حرب كما قال البخاري وكان سليمان بن حرب حدث به على الوجهين فان كان حفظه
عن شعبة فلعل شعبة حدث به على الوجهين والا فاكثر أصحاب شعبة لم يقولوا فيه من هذا الوجه عن الأسود وإنما اختلفوا
فمنهم من قال كرواية يوسف المتقدمه وصورتها الارسال وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن
شعبة ومنهم من قال عن إبراهيم عن علقمة وشريح وقد ترجم النسائي في سننه الاختلاف فيه على إبراهيم والاختلاف على
الحكم وعلى الاحمش وعلى منصور وعلى عبد الله بن عون كلهم عن إبراهيم وأوردته من طريق اسراييل عن منصور عن
إبراهيم عن علقمة قال خرج نهر من النخع فيهم رجل يدعى سريحا فحدث أن عائشة قالت فذكر الحديث قال فقال له
رجل لقد هممت أن اضرب برأسك بالقوس فقال قولوا له فليكيف عني حتى نأني أم المؤمنين فلما أتوها قالوا لعلقمة سلها فقال
ما كنت لارفت عندها اليوم فسمعت فقالت فذكر الحديث ثم سأله من طريق عبيدة عن منصور ففعل شريحها
المنكر وإهم الذي حدث بذلك عن عائشة ثم استوعب النسائي طريقه وعرف منها ان الحديث كان عند إبراهيم
عن علقمة والاسود ومسروق جميعا فلهذا كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا وتارة بجمع وتارة بفرق وقد قال
الدارقطني بعد ذكر الاختلاف فيه على إبراهيم كلها صحاح وعرف من طريق اسراييل سبب تحديث عائشة بذلك
واستدركها على من حدث عنها به على الاطلاق بقولها ولكنه كان أم ملككم لاربه فأشارت بذلك الى ان الإباحة لمن
يكون مالك لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيها يحرم وفي رواية حماد عند النسائي قال الاسود قلت لعائشة

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ

أي بآشر الصائم قالت لا قلت كان رسول الله ﷺ يباشر وهو صائم قالت انه كان املككم لاربه وظاهر هذا انها اعتقدت خصوصية النبي ﷺ بذلك قال القرطبي قال وهو اجتهاد منها وقول ام سلمة يعني الاتي ذكره اولي ان يؤخذ به لانه نص في الواقعة (قلت قد ثبت عن عائشة صريحاً باحثة ذلك كما تقدم فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم انه يحل لكل شيء الا الجماع بحمل النبي هنا على كراهة التزويه فانها لاتاقي الا باحثة وقد روينا في كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ سألت عائشة عن المباشر للصائم فكرهتها وكان هذا هو السر في تصدير البخاري بالانز الاول عنها لانه يفسر مرادها بالنفي المذكور في طريق حماد وغيره والله أعلم وبدل على انها لا تري بتحررهما ولا بكونهما من الخصائص مارواه مالك في الموطأ عن ابي النضر ان عائشة بنت طلحة اخبرته انها كانت عندما تمشي فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر فقالت له عائشة ما يمنعك ان تدنو من اهلك فتلا عنها وهتلهما قال اقبلها وانا صائم قالت نعم (قوله كان يقبل ويباشر وهو صائم) التقييل اخص من المباشرة فهو من ذكر العام بعد الخاص وقد رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلفظ كان يقبل في شهر الصوم اخرجه مسلم والنسائي وفي رواية لمسلم يقبل في رمضان وهو صائم فاشارت بذلك الى عدم التفرقة بين صوم العريض والنفل وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم فكرها قوم مطلقا وهو مشهور عندنا لكي يروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم نحر بها واحتجوا بقوله تعالى فالآن باشروهن الآية فتع من المباشرة في هذه الآية نهارا والجواب عن ذلك ان النبي ﷺ هو المولى عن الله تعالى وقد اباح المباشرة نهارا فدل على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها والله اعلم ومن ائني بافطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة احد فقهاء الكوفة ونقله الطحاوي عن قوم لمسمهم والزم ابن حزم اهل القياس ان يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومقدمات النكاح للاتفاق على ابطالهما بالجماع واباح القبلة قوم مطلقا وهو المنقول صحيحا عن ابي هريرة قال ساعد بن سعد بن ابي وقاص وطائفة بل بالغ بعض اهل الظاهر فاستحبها وفرق آخرون بين الشاب والشيخ فكرها للشاب واباحها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس اخرجه مالك وسعيد ابن منصور وغيرها وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف اخرج أحدهما ابو داود من حديث ابي هريرة والاخر احمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفرق آخرون بين من ملك نفسه ومن لا ملك كما اشارت اليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الحائض في كتاب الحيض وقال الترمذي رأي بعض اهل العلم ان للصائم اذا ملك نفسه ان يقبل والا فلا ليس له صومه وهو قول سفيان والشافعي وبدل على ذلك مارواه مسلم من طريق عمر ابن ابي سلمة وهو ربيب النبي ﷺ انه سأل رسول الله ﷺ اقبل الصائم فقال سل هذه لام سلمة فاخبرته ان رسول الله ﷺ يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال اما والله انني لأتقاكم لله واخشاكم لله فدل ذلك على ان الشاب والشيخ سواء لان عمر حينئذ كان شابا ولعله كان اول ما بلغ فيه دلالة على انه ليس من الخصائص وروي عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار انه قبل امرأته وهو صائم فأمر امرأته ان تسال النبي ﷺ عن ذلك فسأته فقال اني افضل ذلك فقال زوجها يرخص الله لنيه فيها يشاء فرجعت فقال انا اعلمكم بخبر رسول الله ﷺ واتقاكم واخرجه مالك لكنه ارسله قال عن عطاء ان رجلا فذكر نحوه مطولا واختلف فيها اذا باشر أو قبل او ينظر فانزل او امذى فقال الكوفيون والشافعي يقضى اذا نزل في غير النظر ولا قضاء في الامذاه وقال مالك واسحق يقضى في كل ذلك ويكفر الا في الامذاه فيقضى فقط واحتج بان الانزال اقصي ما يطلب بالجماع من اللذوذ في كل ذلك وتعقب بان الاحكام علق بالجماع ولو لم يكن انزال فافترا وروي عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر او قبل فاعتظ ولم يحد ولا

لأزيمه ، وقال قال ابن عباس ما رب حاجة ، قال طاوس أولي الأربة الأحق لا حاجة له في النساء باب القبلة للصائم ، وقال جابر بن زيد إن نظر فأمي يوم صومه حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة عن النبي ﷺ ح وحدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت إن كان رسول الله ﷺ يقبل بعض أزواجه وهو صائم ، ثم ضحك حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن هشام بن أبي عبد الله حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب ابنة أم سلمة عن أمها رضي الله عنها قالت بينما أنا مع رسول الله ﷺ في الخيلة إذ حضت فأنا نلت فأخذت ثياب حيصتي فقال مالك أنفست ، قلت نعم فدخلت معي في الخيلة وكانت هي ورسول الله ﷺ يتسليان من إناء واحد وكان يقبلها وهو صائم

انزل وانكره غيره عن مالك والبلغ من ذلك ما روي عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق امراته وهو صائم جمل صومه لكن استاده ضعيف وقال ابن قدامة ان قيل فانزل افطر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن حزم انه لا يفطر ولو أنزل وقوي ذلك وذهب اليه وسأذكر في الباب الذي يليه زيادة في هذه المسئلة ان شاء الله تعالى (قوله لاره) بفتح الهمزة والراء وبالوحدة اى حاجته ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء اى عضوه والاول اشهر والى ترجيحه اشار البخاري بما اورده من التفسير (قوله وقال ابن عباس ما رب بسكون الهمزة وفتح الراء وهذا وصله ابن ابى حاتم من طريق ابن على بن ابى طلحة عن ابن عباس في قوله ولي فيها ما رب أخرى قال حاجة اخرى كذا فيه وهو تفسير الجمع بالواحد فلعله كان فيها حاجات او حوائج فقداخرجه ايضا من طريق عكرمة عنه بلفظ ما رب أخرى قال حوائج اخرى (قوله وقال طاوس غير اولي الاره الاحق لا حاجة له في النساء) وصله عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه في قوله غير اولي الاره قال هو الاحق الذى ليس له في النساء حاجة وقد وقع لنا الأثر بعلو في جزءه محمد بن يحيى الذهلى المروي من طريق السفلي وقد تقدم في الحيض بيان الاختلاف في قوله الاره ورأيت بخط مغلطاي في شرحه هنا قال وقال ابن عباس أى في تسيير اولي الاره المقعد وقال ابن جبير المعتوه وقال عكرمة العنين ولم ار ذلك في شيء من نسخ البخارى وانما اوقعه في ذلك ان القطب لما اخرج اثر طاوس قال بعده وعن ابن عباس المقعد الى آخره ولم يرد القطب ان البخارى ذكر ذلك وانما اورده القطب من قبل نفسه من كلام اهل التفسير (قوله وقال جابر بن زيد ان نظر فأمي يوم صومه) وصله ابن ابى شيبة من طريق عمرو بن هرم سئل جابر بن زيد عن رجل نظر الى امراته في رمضان فأمي من شهواتها هل يفطر قال لا ويوم صومه وقد تقدم نقل الخلاف فيه قريبا **تبيه** وقع هذا الأثر في رواية ابى ذر وحده هنا ووقع في رواية الباقرين في أول الباب الذي بعده وذكره ابن بطال في البابين مما ومناسبته للبابين من جهة التفرقة بين من يقع منه الأثرال باختياره وبين من يقع بغير اختياره كما سيأتي بسط القول ان شاء الله تعالى * (قوله باب القبلة للصائم) أي بيان حكمها (قوله حدثني يحيى) هو القطن وهشام هو ابن عروة وقد احوال المصنف بالمتن على طريق مالك عن هشام وليس بين لفظهما مخالفة فقد اخرجه النسائي من طريق يحيى القطن بلفظ كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم وزاد الاسماعيلي من طريق عمرو بن على بن يحيى قال هشام قال اني لم أر القبلة تدعو الى خير ورواه سعيد بن منصور عن يعقوب ابن هبذ الرحمن عن هشام بلفظ كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم ضحكت فقال عروة لم أر القبلة تدعو

بابُ اغْتِسَالِ الصَّائِمِ وَبِلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا تَوْبًا فَأَلْفَاهُ عَلَيْهِ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَدَخَلَ الشَّعْبِيُّ
الْحَمَّامَ وَهُوَ صَائِمٌ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَبَاسٍ أَنْ يَتَطَهَّمَ الْقِدْرَ أَوْ الشَّيْءَ

الى خبر وكذا ذكره مالك في الموطأ عن هشام عقب الحديث لكن لم يقبل فيه ثم ضحكت وقوله ثم ضحكت يحتمل
ضحكها التعجب عن مخالف في هذا وقيل تعجب من نفسها إذ تحدث بمثل هذا ما يستحي من ذكر النساء مثله
للرجال ولكنها الجأتها الضرورة في تبليغ العلم الي ذكر ذلك وقد يكون الضحك خجلا لاخبارها عن نفسها
بذلك او تنبها على انها صاحبة القصة ليكون المبلغ في الثقة بها او سرور بمكانها من النبي ﷺ وبترتها منه
ومحبته لها وقد روى ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام في هذا الحديث فضحكت فظننا انها هي وروى
النسائي من طريق طلحة بن عبدالله التيمي عن عائشة قالت اهوى الي النبي صلى الله عليه وسلم ليقبلني فقلت
أني صائمة فقال وانصائم قبلي وهذا يؤيد ما قدمناه أن النظر في ذلك من لا يتأثر بالمباشرة والتقبل للفتنة بين الشاب
والشيخ لان عائشة كانت شابة نهما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرق من فرق وقال المازري يبنى أن يعتبر
حال المقبل فان اثارته منه القبلة الانزال حرمت عليه لان الانزال يمنع منه الصائم فكذلك ما أدى اليه وان كان عنها
المذى فمن رأى القضاء منه قال يحرم في حقه ومن رأى أن لا قضاء قال يكره وان لم تؤدى القبلة الي شيء فلا معنى لمنع
منها الا على القول بسد الذريعة قال رومن بديع ماري في ذلك قوله ﷺ للسائل عنها أ رأيت أو تميمضت فاشار
الي فقه بديع وذلك أن المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه كما أن القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه
والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع وكانت عندهم ان أوائل الشرب لا يفسد الصوم فكذلك أوائل الجماع اه
والحديث الذي أشار اليه أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر قال النسائي منكر وصححه ابن خزيمة وابن
حبان والحاكم وقد سبق الكلام على حديث أم سلمة في كتاب الحيض والغرض منه هنا قولها وكان يقبلها وهو صائم
وقد ذكرنا شاهده من رواية عمر بن أبي سلمة في الباب الذي قبله وقال النووي القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم
تحرك شهوته لكن الاولي له تركها وأمان حركت شهوته فهي حرام في حقه على الاصح وقيل مكرهة وروى
ابن وهب عن مالك اباحتها في النفل دون الفرض قال النووي ولا خلاف انها لا تبطل الصوم الا أنزل بها ﴿ تنبيه ﴾
روى أبو داود وحده من طريق مصدع بن يحيى عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها ويمص لسانها واسناده ضعيف
ولو صح فهو محمول على من لم يتطلع ريقه الذي خالط ريقها والله أعلم ﴿ قوله باب اغتسال الصائم ﴾ أي بيان جوازه
قال الزين بن المنير أطلق الاغتسال ليشمل الاغتسال المسنون والواجب والمباحه وكانه يشير الى ضعف ماري
عن علي من النبي عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي أسناده ضعف واعتمده الحنفية فكروها
الاغتسال للصائم ﴿ قوله ﴾ وبلى ابن عمر ثوبا فاتي عليه وهو صائم ﴿ وفي رواية الكشميهني قالوا وهذا أوصله
المصنف في التاريخ وابن أبي شيبة من طريق عبدالله بن أبي عثمان انه رأى ابن عمر يفعل ذلك ومناسبته للترجمة من جهة ان
بلل الثوب اذا طالت اقامته على الجسد حتى جف يزل ذلك منزلة الدلك بالماء وأورد البخاري بأثر ابن عمر هذا
معارضة ما جاء عن ابراهيم النخعي باقوى منه فان وكيفا روى عن الحسن بن صالح عن مغيرة عنه انه كان يكره للصائم
بل الثياب ﴿ قوله ﴾ ودخل الشعبي الحمام وهو صائم ﴿ وصله ابن أبي شيبة عن أبي الاحوص عن أبي أسحق قال رأيت
الشعبي يدخل الحمام وهو صائم ومناسبته للترجمة ظاهرة ﴿ قوله ﴾ وقال ابن عباس لا بأس أن يتطعم القدر بكمس القاف
أي طعام القدر أو الشئ وصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس أن يتطعم القدر وروياته في
الجدديات من هذا الوجه بلفظ لا بأس أن يتطعم الصائم بالشئ يعني المرققة ونحوها ومناسبته للترجمة من طريق الفصوي
لانه اذا لم يتناف الصوم ادخل الطعام في الفم وتطعمه وتقريبه من الازدراد لم ينافه ايصاله الماء الى بشرة الجسد من باب

وَقَالَ الْحَسَنُ لِأَبِاسٍ بِالْمُضْمَضَةِ وَالْتَبِيرِ لِلصَّائِمِ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُصْبِحْ دَهِينًا مَرَّ جَلًا
 وَقَالَ أَنَسُ بْنُ أَبِي بَرَزَةَ أَتَيْتُهُمْ فِيهِ وَأَنَا صَائِمٌ وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أُسْتُكَ وَهُوَ صَائِمٌ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ يَسْتَاكَ أَوَّلَ
 النَّهَارِ وَآخِرَهُ وَلَا يَكْتُمُ رَيْقَهُ وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ أَدْرَدَةَ رَيْقَهُ لَا أَقُولُ يُفْطِرُ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لِأَبِاسٍ بِالسَّوَالِكِ الرُّطْبِ
 قِيلَ لَهُ طَعْمٌ قَالَ وَاللَّهِ لَهُ طَعْمٌ وَأَنْتَ تَمْتَضِيضُ بِهِ وَلَمْ يَرِ أَنَسُ وَالْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ بِالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ بِأَسَا
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَأَبِي بَكْرٍ قَالَتْ
عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ فِي رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ حَلْمٍ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ **حَدَّثَنَا**
إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّهُ
سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كُنْتُ أَنَا وَأَبِي قَدَمْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ لِيُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جِمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُهُ ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَى
أُمِّ سَلَمَةَ فَصَلَّتْ مِثْلَ ذَلِكَ

الاولى (قوله وقال الحسن لا بأس بالضمضة والتبيرة للصائم) وصله عبد الرزاق بمعناه ووقع بعضه في حديث
 مرفوع أخرجه مالك وأبو داود من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال رأيت النبي
 بالمرج يصب الماء على رأسه وهو صائم من العطش أو من الحر ومناسبة للترجمة ظاهرة وسيأتي الكلام على ما يتعلق
 بالضمضة في الباب الذي بعده (قوله وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبح دهنيا مترجلا) قال الزين
 ابن المنير مناسبة للترجمة من جهة أن الأدهان من الليل يقتضي استحباب أثره في النهار وهو ما يربط الدماغ
 ويقوي النفس فهو ابلغ من الاستعانة ببرد الاغتسال لحظة من النهار ثم يذهب أثره (قلت) وله مناسبة أخرى
 وذلك أن المساخ من الاغتسال له سلك به مسلك استحباب التمشيط في الصيام كما ورد مثله في الحج والادهان
 والتزجل في مخالفة التمشيط كما لاغتسال وقال ابن المنير الكبير أراد البخاري الرد على من كره الاغتسال للصائم
 لانه ان كرهه خشية وصول الماء خلفه فالعلة باطلة بالضمضة والسواك وبدوق القدر ونحو ذلك وان كرهه للرافية
 فقد استحسب السلف للصائم الترفه والتزجل بالادهان والكحل ونحو ذلك فلذلك ساق هذه الآثار في
 هذه الترجمة (قوله وقال أنس انلى ابن زناهم فيه وأباصام) الأذن بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاي
 بدلما تون حجر منقور شبه الحوض وهي كلمة فارسية ولذلك لم يصره وانهم فيه أى أدخل وهذا الاثر وصله
 قاسم بن ثابت في غريب الحديث له من طريق عيسى بن طهمان سمعت أنس بن مالك يقول انلى ابن زناهم اذا وجدت
 الحر تصحمت فيه وأباصام وكان الأذن كان ملاما فكان أنس اذا وجد الحر دخل فيه يتبرد بذلك (قوله وقال
 ابن عمر يستاك أول النهار وآخره) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه ولفظه كان ابن عمر يستاك اذا اراد أن يروح
 الى الظهر وهو صائم ومناسبة للترجمة قريية وما تقدم في اثر ابن عباس في تطعم القدر ووقع في نسخة الصغاني بقوله
 وآخره ولا يلع ريقه (قوله وقال ابن سيرين لا بأس بالسواك الرطب قبل له طعم والماء له طعم وأنت تتمعن به) وصله
 ابن أبي شيبة من طريق أبي حمزة المازني قال أنى ابن سيرين رجل فقال ما ترى في السواك للصائم قال لا بأس به قال انه
 جريد وله طعم قال فذكر مثله (قوله ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأسا) أما نس فزواه التمزنى
 من طريق أبي حنيفة عن أنس مرفوعا وضعفه وأما الحسن فوصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عنه قال لا بأس بالكحل
 للصائم وأما إبراهيم فاختلف عنه فروى سعيد بن منصور عن جرير عن القعقاع بن يزيد سألت إبراهيم الكحل

بابُ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا ، وَقَالَ عَطَاءٌ ، إِنَّ اسْتَنْتَرَ فَدَخَلَ الْمَاءَ فِي حَلْقِهِ لِأَسَى لِمَنْ لَمْ يَمْلِكْ ، وَقَالَ الْحَسَنُ إِنَّ دَخَلَ حَلْقَهُ الذَّبَابُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَقَالَ الْحَسَنُ وَمَجَاهِدٌ إِنَّ جَامِعَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا

الصائم قال نم قلت اجدطم الصبر في حلتي قال ليس بشيء وروي أبو داود من طريق يحيى بن عيسى عن الاعمش قال مارأيت أحدا من أصحابنا يكره السكحل للصائم وكان إبراهيم يرخص أن يكسحل الصائم بالصبور وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن الاعمش عن إبراهيم قال لا بأس بالسكحل للصائم ما لم يمدطعمه ثم أورد المصنف حديث عائشة ان النبي ﷺ كان يقتسل بعد الفجر و يصوم وأورده أيضا من حديثها وحديث أم سلمة وهو مطابق لما ترجمه وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ما بين بحمد الله تعالى * (قوله باب الصائم اذا أكل أو شرب ناسيا) أي هل يجب عليه القضاء أولا وهي مسألة خلاف مشهورة فذهب الجمهور الى عدم الوجوب وعن مالك يطل صومه ويجب عليه القضاء قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه يبيع وجميع أصحاب مالك لكن فرقوا بين الفرض والنفل وقال الداودي لعل مالك بلغه الحديث أو اوله على رفع الائم (قوله وقال عطاء ان استنتر فدخل الماء في حلقة لا بأس ان لم يملك) أي دفع الماء بان غلبه فان ملك دفع الماء فلم يذمه حتى دخل حلقة انظر ووقع في رواية أبي ذر والنسفي لا بأس لم يملك باسقاط ان وهي على هذا جملة مستأنفة كالتعليل لقوله لا بأس وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء انسان يستنتر فدخل الماء في حلقة قال لا بأس بذلك قال عبد الرزاق وقاله معمر عن قتادة وقال ابن أبي جريج ان انسانا قال لعطاء امض مض فيدخل الماء في حلتي قال لا بأس لم يملك وهذا يقوي رواية أبي ذر والنسفي (قوله وقال الحسن ان دخل الذباب في حلقة فلا شيء عليه) وصاه ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل في حلقة الذباب وهو صائم قال لا يقطر وعن وكيع عن الربيع عن الحسن قال لا يقطر ومناسبة هذين الاثرين للترجمة من جهة أن المذلوب بدخول الماء حلقة أو الذباب والاختيار في ذلك كالناسي قال ابن المنير في الحاشية ادخل المذلوب في ترجمة الناسي لاجتماعهما في ترك العمد وسلب الاختيار ونقل ابن المنير الاتفاق على ان من دخل في حلقة الذباب وهو صائم أن لا شيء عليه لكن نقل غيره عن أشهب انه قال أحب الى ان يقضى حكاة ابن التين وقال الزين ابن المنير دخول الذباب اقع بالغلبة وعدم الاختيار من دخول الماء لان الذباب يدخل بنفسه بخلاف الاستنشاق والمضمضة فانما تنشأ عن تسببه و فرق إبراهيم بين من كان ذا كرا صومه حال المضمضة فوجب عليه القضاء دون الناسي وعن الشعبي ان كان لصلاة فلا قضاء والا قضي (قوله وقال الحسن ومجاهد ان جامع ناسيا فلا شيء عليه) هذان الاثران وصلهما عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال لو وطئ رجل امرأته وهو صائم ناسيا في رمضان لم يكن عليه فيه شيء وعن الثوري عن رجل عن الحسن قال هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسيا وظهر بأثر الحسن هذه المناسبة ذكر هذا الاثر للترجمة وروى أيضا عن ابن جريج انه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان قال لا ينسى هذا كله عليه القضاء وتابع عطاء على ذلك الارزاعي والليث ومالك وأحمد وهو أحد الوجهين للشافعية وفرق هؤلاء كلهم بين الاكل والجماع وعن أحمد في المشهور عنه يجب عليه الكفارة أيضا وحجبتهم قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الاكل والحق به بعض الشافعية من اكل كثير التدور نسيان ذلك قال ابن دقيق العيد ذهب مالك الى ايجاب القضاء على من اكل أو شرب ناسيا وهو القياس فان الصوم قد فات تركه وهو من باب الامور والقاعدة ان نسيان لا يؤثر في الامور قال وعمدة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لانه امر بالتمام وسمى الذي يتبع صوما وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على ان المراد بالصوم هنا حقيقة اللغو بكونه يشير

هشام حدثنا ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال إذا نسي فأكل وشرب
فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه

بهذا الى قول ابن القصار ان معنى قوله فليتم صومه أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفي القضاء قال وقوله فإنما أطعمه
الله وسقاه مما يستدل به على صحة الصوم لاشعاره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الاضافة اليه فلوك ان أفطر لاضيف
الحكم اليه قال وتطرق الحكم بالاكل والشرب للغالب لان نسيان الجماع نادر بالنسبة اليهما وذكرا للغالب لا يقتضى
مفهوما وقد اختلف فيه القائلون بأن اكل النامى لا يوجب قضاء واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء
الكفارة اولاع اتفاقهم على أن اكل النامى لا يوجبها ومدار كل ذلك على قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الاكل ومن
اراد الحاق الجماع بالمصوم عليه فانما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق متمذرا لان بين القانس ان الوصف
الفارق ملغى اه واجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن الجماع ماخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث
من أفطر في شهر رمضان لان الفطر اعم من ان يكون بأكل او شرب أو جماع وانما خص الإكل والشرب بالذكر
في الطريق الاخرى لكنهما اغلب وقوموا لعلم الاستغناء عنهما غالبا (قوله هشام) هو الدستوائي (قوله اذ انسى
فأكل) في رواية مسلم من طريق اسمعيل عن هشام من نسي وهو صائم فأكل والمصنف في التذمر من طريق عوف
عن ابن سيرين من أكل ناسيا وهو صائم ولا يبي داود من طريق حبيب بن الشهيد وأبو بوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة
جاء رجل فقال يا رسول الله انى اكلت وشربت ناسيا وانصائم وهذا الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث أخرجه
الدارقطني باسناد ضعيف (قوله فليتم صومه) في رواية الترمذى من طريق قتادة عن ابن سيرين فلا يفتقر (قوله
فإنما أطعمه الله وسقاه) في رواية الترمذى فانما هو رزق رزقه الله وللدارقطني من طريق ابن علية عن هشام فانما
هو رزق ساقه الله تعالى اليه قال ابن العربي تمسك جميع فقهاء الامصار بظاهر هذا الحديث وتظلم مالك الى المسئلة
من طريقها فاشرف عليه لان الفطر ضد الصوم والامساك ركن الصوم فاشبهه ما لو نسي ركعة من الصلاة قال وقد روى
الدارقطني فيه لا قضاء عليك فتأوله علماؤنا على أن معناه لا قضاء عليك الآن وهذا تصسف وانما أقول ليته صح
فنتبعه وتقول به الاعملى اصل مالك في ان خبر الواحد اذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الاول
الموافق للقاعدة في رفع الائم عملنا به واما الثاني فلا يوافقها فلم نعمل به وقال القرطبي احتج به من اسقط القضاء
واجيب بأنه لم يعرض فيه للقضاء فيحتمل على سقوط المؤاخذه لان المطلوب صيام يوم لا حرم فيه لكن رواه الدارقطني
فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال لكن الشأن في صحته فان صح وجب الاخذ به وسقط القضاء اه
واجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن حكاة ابن التين عن ابن شعبان وكذا قال ابن
القصار واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيحتمل على التطوع وقال الملبل وغيره لم يذكر في الحديث اثبات
القضاء فيحتمل على سقوط الكفارة عنه واثبات عذره ورفع الائم عنه بقاء نيته التي بيثها اه والجواب عن ذلك كله
بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الانصاري محمد بن عمرو وعن ابى
سلمة عن ابى هريرة لفظ من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة فعين رمضان وصرح باسقاط
القضاء قال الدارقطني هرد به محمد بن مرزوق عن الانصاري وعتق بان ابن خزيمة أخرجه أيضا عن ابراهيم بن
محمد الباهلي وبان الحاكم أخرجه من طريق ابى حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري فهو المنفرد به كما قال البيهقي وهو
ثقة والمراد انه انفراد بذكر اسقاط القضاء فقط لا بجمعين رمضان فان النسائي أخرجه الحديث من طريق على بن
بكار عن محمد بن عمرو ولفظه في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا فقال الله اطعمه وسقاه وقد ورد اسقاط القضاء
من وجه آخر عن ابى هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن

باب سِوَاكِ الرَّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّائِمِ وَيَذْكُرُ عَنْ هَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أَحْصِيهِ أَوْ أَعَدُّ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَوْلَا أَنْ أَشُقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ، وَيُرْوَى نَحْوَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَخُصَّ الصَّائِمَ مِنْ غَيْرِهِ

سير بن رلقظه فانما هور زق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه وقال بعد تخريج هذه الاسناد صحح وكلهم نقات (قلت) لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عليه وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضا اسقاط القضاء من رواية ابن رافع وابن سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن ابي هريرة وأخرج أيضا من حديث ابي سعيد رفعه من اكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه واستاده وان كان ضعيفا لكنته صالح للتابعة فاقبل درجات الحديث بهذه الزيادة ان يكون حسنا فيصلح للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويحتضد أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم كاتاله ابن المنذر وابن حزم وغيرها على ابن ابي طالب وزيد بن ثابت وابو هريرة وابن عمر ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب القلب وهو موافق للقياس في ابطال الصلاة بعد الاكل لا بنسيانه فكذلك الصيام واما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس بمسلم لانه قاعدة مستقلة بالصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو نتج باه رب الاحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث الا القليل وفي الحديث لطف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والحرج عنهم وقد روى أحمد لهذا الحديث سبيا فأخرج من طريق ام حكيم بنت دينار عن مولانا ام اسحق انها كانت عند النبي ﷺ فاتي بقصعة من زبد فاكلت معه ثم ذكرت أنها كانت صائمة فقال لها ذوالدين الآن بعدما شبعت فقال لها النبي ﷺ أمتي صومك فانما هو رزق ساقه الله اليك وفي هذا رد على من فرق بين قليل الاكل وكثيره ومن المستطرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن ناسا ناجاه الي ابي هريرة فقال أصبحت صائما فنسيت فطعمت قال لا بأس قال ثم دخلت على انسان فنسيت وطعمت وشرب قال لا بأس الله أطعمك وسقاك ثم قال دخلت على آخر فنسيت فطعمت فقال أبو هريرة أنت انسان لم تتعود الصيام (قوله باب سواك الرطب واليابس للصائم) كذا الأكثر وهو قولهم مسجدا الجامع ووقع في رواية الكشميهني باب السواك الرطب واليابس وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من كره للصائم الاستياك بالسواك الرطب كمالا لكية والشجي وقد تقدم قبل باب قياس ابن سير بن السواك الرطب على الماء الذي يمتضمض به ومنه تظهر النكتة في ايراد حديث عثمان في صفة الوضوء في هذا الباب فان فيه أنه تمتضمض واستنشق وقال فيه من توضأ وضوئي هذا ولم يفرق بين صائم ومفطر ويتأبد ذلك بما ذكر في حديث ابي هريرة في الباب (قوله) ويذكر عن عامر بن ربيعة قال رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم ما لا احصي اواعد) وصله أحمد وأبو داود والترمذي من طريق عاصم بن عبدالله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لا اخرج حديث عاصم ثم نظرت فاذا شعبة والثوري قدر وبعنه وروى يحيى وعبد الرحمن عن الثوري عنه وروي مالك عنه خبرا في غير الموطأ (قلت) وضعه ابن معين والذهلي والبخاري وغير واحد ومناسبته للترجمة أشعاره بملزمة السواك ولم يخص رطبيا من يابس وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك المومون وان العام في الاشخاص عام في الاحوال وقد أشار الى ذلك بقوله في أواخر الترجمة المذكورة ولم يخص صائما من غيره أي ولم يخص أيضا رطبيا من يابس وبهذا التقرير يظهر مناسبة جميع ما أورده في هذا الباب للترجمة والجامع لذلك كله قوله في حديث ابي هريرة لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء فإنه يقتضي اباحتها في كل وقت وعلى كل حال قال ابن المنير في الحاشية أخذ البخاري شرعية السواك للصائم بالدليل الخاص ثم انزع من الأدلة العامة التي تناولت أحوال

وقالت عائشة عن النبي ﷺ مطهرة للقم مرصاة للرب ، وقال عطاء وقتادة يتلغ ريقه حدثنا
عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر قال حدثني الزهري عن عطاء بن يزيد عن حمران قال رأيت
عُمان رضى الله عنه تَوْضاً فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ تَمَضَّضَ وَأَسْتَنْذَرُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ
يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْبُسْرَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثًا ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ
الْيُمْنَى ثَلَاثًا ثُمَّ الْبُسْرَى ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوْضاً نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ قَالَ مَنْ
تَوْضاً وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا شَيْئاً إِلَّا غَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ بِأَبِ
قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا تَوْضَأَ فَلَيْسَتْ تَشْتَقُّ بِمَنْخِرِهِ الْمَاءَ وَلَمْ يُبَيِّزْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ

متناول السواك وأحوال ما استاك به ثم اتزح ذلك من أعم من السواك وهو المضمضة اذ هي أبلغ من السواك الرطب
(قوله وقالت عائشة عن النبي ﷺ السواك مطهرة للقم مرصاة للرب) وصله احمد والنسائي وابن خزيمة وابن
حبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله ابن ابي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق عن ابيه عنها
رواه عن عبد الرحمن هذا يزيد بن زريع او الدراودى وسليمان بن بلال وغير واحد وخالقهم حماد بن سلمة
فرواه عن عبد الرحمن بن ابي عتيق عن ابيه عن ابي بصير الصديق أخرجه ابو يعلى والسراج في مسندهما
عن عبد الاعلى بن حماد عن حماد بن سلمة قال ابو يعلى في روايته قال عبد الاعلى هذا خطأ إنما هو عن
عائشة (قوله وقال عطاء وقتادة يتلغ ريقه) كذا الأكثر وللمستمل ييلع بغير مناة وللحموى يتلغ بتقديم المناة
بعدها موحدة ثم مشددة فاما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسيأتي في الباب الذي بعده وأما وقتادة فوصله عبد
ابن حميد في التصريح عن عبد الزاق عن معمر عنه نحوه ومناسيته للترجمة من جهة أن أقصى ما يخشى من السواك الرطب
أن يحصل منه في القم شيء وذلك الشيء كما المضمضة فاذا قذفه من فيه لا يضره بعد ذلك أن يتلغ ريقه (قوله وقال ابو
هريرة عن النبي ﷺ لولا أن شق على أمي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء) وصله النسائي من طريق بشر بن عمر
عن مالك عن ابن شهاب عن حميد عن ابن هريرة بهذا اللفظ ووقع لنا بلو في جزء الذهلي وأخرجه ابن خزيمة من طريق
روح بن عباد عن مالك بلفظ لا مرتهم بالسواك مع كل وضوء والحديث في الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا
الوجه وقد أخرجه النسائي أيضاً من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ لولا أن شق على
أمي لرضت عليهم السواك مع كل وضوء (قوله وروى نحوه جابر وزيد بن خالد عن النبي ﷺ) أما حديث
جابر فوصله أبو نعيم في كتاب السواك من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه بلفظ مع كل صلاة سواك وعبد الله مختلف
فيه ووصله ابن عدي من وجه آخر عن جابر بلفظ جعلت السواك عليهم عن أمه وأسناده ضعيف وأما حديث زيد بن خالد
فوصله أصحاب السنن وأحمد من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عنه بلفظ عند كل صلاة وحكي
الترمذي عن البخاري أنه سأله عن رواية محمد بن عمر وعن أبي سلمة عن أبي هريرة رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة
عن زيد بن خالد فقال رواية محمد بن ابراهيم أصح قال الترمذي كلالا الحديثين صحيح عندي (قلت) رجح البخاري طريق
محمد بن ابراهيم لاسر من أحدهما أن فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن
الكتاب فكيف قام الي الصلاة استاك ناهما أنه توبع فأخرج الامام احمد من طريق يحيى بن أبي كثير حدثنا أبو سلمة
عن يزيد بن خالد فذكر نحوه ﴿ تنبيه ﴾ وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والاحاديث تقدم وتأخير
والخطب فيه يسر ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الوضوء
وفي أوائل الصلاة وذكر ما يتعلق بمناسيته للترجمة قبل * (قوله باب قول النبي ﷺ إذا تَوْضَأَ فَلَيْسَتْ تَشْتَقُّ بِمَنْخِرِهِ الْمَاءَ)

وقال الحسن لأبأس بالسعوط للصائم إن لم يصل إلى حلقه ويكتحل وقال عطاء إن مضمض ثم أفرغ ما في فيه من الماء لا يضره إن لم يزدرد ريقه وماذا بقي في فيه ولا يعض العلك فإن أزدرد ريق العلك لا أقول إنه يقطر ولكن ينهي عنه فإن استنتر فدخل الماء حلقه لأبأس لم يملك باب إذا جامع في رمضان ، ويذكر عن أبي هريرة رفته من أظفر يومين رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه .

هذا الحديث بهذا اللفظ من الاصول التي لم يصلها البخاري وقد أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة وروياه في مصنف عبدالرزاق في نسخة همام من طريق الطبراني عن اسحق عنه عن معمر عن همام ولفظه اذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخره الماء ثم ليستنثر وقول المصنف ولم يبر الصائم من غيره قاله نفعها وهو كذلك في أصل الاستنشاق لكن ورد تمييز الصائم من غيره في المبالغة في ذلك كما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق عاصم ابن لقيط ابن صبرة عن أبيه أن النبي ﷺ قال له بلغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما وكان المصنف أشار بإيراد أثر الحسن عقبه إلى هذا التفصيل (قوله وقال الحسن لأبأس بالسعوط للصائم إن لم يصل الماء إلى حلقه) وصله ابن أبي شبة نحوه وقال الكوفيون والاوزاعي واسحق يجب القضاء على من استعط وقال مالك والشافعي لا يجب إلا أن وصل الماء إلى حلقه وقوله ويكتحل هو من قول الحسن أيضا وقد تقدم ذكره قبل باين (قوله وقال عطاء الخ) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن ابن جريج قلت لعطاء الصائم بمضمض ثم يزدرد ريقه وهو صائم قال لا يضره وماذا بقي في فيه وكذا أخرجه عبدالرزاق عن ابن جريج ووقع في أصل البخاري وما بقي في فيه قال ابن بطال ظاهره اباحة الازدرد لما بقي في الفم من ماء المضمضة وليس كذلك لأن عبدالرزاق رواه بلفظ وماذا بقي في فيه وكان ذا سقطت من رواية البخاري انتهى وما على ظاهر ما أورده البخاري موصولة وعلى ما وقع من رواية ابن جريج استهتامية وكأنه قال وأى شيء يبقى في فيه بعد أن يمج الماء الأثرالماء فإذا بلغ ريقه لا يضره وقوله في الاصل لا يضره وقع في رواية المستعمل لا يضره زيادة تخمائية والمعنى واحد (قوله ولا يعض العلك الخ) في رواية المستعمل وبمضغ العلك والاول أولى فكذلك أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء يمنع الصائم العلك قال لا قلت أنه يمج ريق العلك ولا يزدرده ولا يعضه قال قلت له أتيسوك الصائم قال نعم قلت له أيزدرد ريقه قال لا قلت ففعل أضره قال لا ولكن ينهي عن ذلك وقد تقدم الخلاف في المضمضة في باب من أكل ناسيا قال ابن المنذر اجمعوا على أنه لا شيء على الصائم فيما ينطعم مما يجرى مع الريق مما بين أسنانه مما لا يقدر على اخراجه وكان أبو حنيفة يقول اذا كان بين أسنانه لحم فأكله مستعمدا فلا قضاء عليه وخالفه الجمهور لانه معدود من الاكل ورخص في مضغ العلك أكثر العلماء ان كان لا يجلب منه شيء فان تحلت منه شيء فآذرده فالجمهور على أنه يقطر انتهى والعلك بكسر الميملة وسكون اللام بعدها كاف كلما يعضغ ويبيق في الفم كالمصطكي والبيان فان كان يجلب منه شيء في الفم فيدخل الحوف فهو مقطر والافهو مخفف ومعضش فيكره من هذه الحينية * (قوله باب اذا جامع في رمضان) أي عامدا عالما وجبت عليه الكفارة (قوله ويذكر عن أبي هريرة رفته من أظفر يومين رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه) وصله أصحاب السنن الاربعة وصححه ابن خزيمة من طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن أبي المطلوس عن أبيه عن أبي هريرة نحوه وفي رواية شعبة في غير رخصة رخصها الله تعالى له لم يقض عنه وان صام الدهر كرهه قال الترمذي سالت مجديعي البخاري عن هذا الحديث فقال أبو المطلوس اسمه يزيد بن المطلوس لا اعرف له غير هذا الحديث وقال البخاري في التاريخ أيضا تفرد أبو المطلوس بهذا الحديث ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا (قلت) واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافا كثيرا فحصلت فيه ثلاث علل الاضطراب والجهل بحال أبي المطلوس والشك في سماع أبيه

وبه قال ابن مسعود ، وقال سعيد بن المسيب والشعبي وابن جبير وإبراهيم وقتادة وحماد يفتي يوماً مكانه

من أبي هريرة وهذه الثالثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء وذكر ابن حزم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفاً قال ابن بطال أشار بهذا الحديث الى إيجاب الكفارة على من أفطر بأكل أو شرب قياساً على الجماع والجماع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمداً وقر ذلك الزين بن المنير بأنه ترجم بالجماع لأنه الذي ورد فيه الحديث المسند وإنما ذكر آثار الإفطار ليفهم ان الإفطار بالاكل والجماع بمعنى واحد انتهى والذي يظهر لي ان البخاري اشار بآثار التي ذكرها الي ان إيجاب القضاء مختلف فيه بين السلف وان الفطر بالجماع لا بد فيه من الكفارة وأشار بحديث ابي هريرة الى انه لا يصح لكونه لم يجزم به عنه وعلى تقدير صحته قطاؤه يقوي قول من ذهب الى عدم القضاء في الفطر بالاكل بل يبي ذلك في ذمته زيادة في عقوبته لأن مشروعية القضاء تقتضي رفع الائم لكن لا يلزم من عدم القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الامر بها وهو الجماع والفرق بين الانتهاك بالجماع والاكل ظاهر فلا يصح القياس المذكور قال ابن المنير في الحاشية ماحصله ان معني قوله في الحديث لم يقض عنه صيام الدهر أي لاسبيل الى استدراك كمال فضيلة الاداء بالقضاء اي في وصفه الخاص وان كان يقضى عنه في وصفه العام فلا يلزم من ذلك اهدار القضاء بالكيفية انتهى ولا يخفى تكلفه وسياق اثر ابن مسعود الآتي برد هذا التأويل وقد سوى بينهما البخاري (قوله هو به قال ابن مسعود) اي بما دل عليه حديث أبي هريرة وأثر ابن مسعود وصله البيهقي وروناه طالياً في جزئه هلال الحفار من طريق منصور عن واصل عن المغيرة بن عبد الله الشكري قال حدثت ان عبداً لله بن مسعود قال من أفطر يوماً من رمضان من غير علة لم يجزه صيام الدهر حتى يلقي الله فان شاء غفر له وان شاء عذبه وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن واصل عن المغيرة بن فلان بن الحرث عن ابن مسعود وصله الطبراني والبيهقي ايضاً من وجه آخر عن عرفة قال عبد الله بن مسعود من أفطر يوماً في رمضان متعمداً من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل منه وهذا الاستناد عن علي بن محمد بن حزم من طريق ابن المبارك استناد له فيه انقطاع ان ابا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما وصاه به من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر اجمع (قوله وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وقتادة وحماد يقضي يوماً مكانه) أما سعيد بن المسيب فوصله مسدد وغيره عنه في قصة الجماع قال يقضي يوماً مكانه ولما رآه الله ولما رآه الله والتصريح بذلك في الفطر بالاكل بل روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم قال كتب ابو قتادة الي سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أفطر يوماً في رمضان متعمداً قال يصوم شهراً قلت فيومين قال صيام شهر قال فددت أياماً قال صيام شهر قال ابن عبد البر كأنه ذهب الى وجوب التتابع في رمضان فاذا تحلله فطر يوم عمداً بطل التتابع ووجب استئناف صيام شهر كن لزمه صوم شهر متتابع بنذر وغيره وقال غيره يحتمل انه اراد عن كل يوم شهر فقوله فيومين قال صيام شهر اي عن كل يوم والاول اظهر وروى البزار والدارقطني مقتضي هذا الاحتمال مرفوعاً عن انس واستاده ضعيف وأما الشعبي فقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي في رجل أفطر يوماً في رمضان عامداً قال يصوم يوماً مكانه ويستغفر الله عز وجل وأما سعيد بن جبير فوصله ابن أبي شيبة من طريق يعلى بن حكيم عنه فذكر مثله وأما إبراهيم النخعي فقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم وقال ابن أبي شيبة حدثنا شريك كلاهما عن المغيرة عن إبراهيم فذكر مثله وأما قتادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة في قصة الجماع في رمضان وأما حماد وهو ابن ابي سليمان

حدثنا عبد الله بن منير سمع يزيد بن هارون حدثنا يحيى هو ابن سعيد أن عبد الرحمن بن القاسم أخبره عن محمد بن محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام بن خويلد عن عبد بن عبد الله بن الزبير أخبره أنه سمع عائشة رضي الله عنها تقول إن رجلاً آتاني النبي ﷺ فقال إنه أحترق قال مالك قال أصبت أهلي في رمضان فأني النبي ﷺ بمكثل يدعى العرق ، فقال أين المحرق قال أنا ، قال تصدق بهذا باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكثر **حدثنا** أبو أيمن أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن

فذكره عبد الزقاق عن ابن حنيفة عنه (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الانصاري وفي اسناده هذا رسة من التابعين في نسق كلهم من اهل المدينة يحيى وعبد الرحمن تابعين من طبقة واحدة وفوقهما قليلا محمد بن جعفر واما ابن عمه عبادة فمن اوساط التابعين (قوله ان رجلا) قيل هو سامة بن صخر البياضى ولا يصح ذلك كما سيأتي (قوله انه احترق) سيأتي في حديث ابن هريرة انه عبر بقوله هلك ورواية الاحتراق تقسر رواية الهلاك وكأنه لما ان مرتكب الائم يذب بالنار اطلق على نفسه انه احترق لذلك وقد اثبت النبي ﷺ له هذا الوصف فقال ابن المحرق إشارة الى انه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك وفيه دلالة على انه كان عامدا كما سيأتي (قوله تصدق بهذا) هكذا وقع مختصرا وأورده مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحرث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه قال أصبت أهلي قال تصدق قال والله ما لي شيء قال اجلس فجلس فاقبل رجل يسوق حمرا عليه طعام فقال ابن المحرق أشفا فقام الرجل فقال تصدق بهذا فقال اعلي غيرنا فوالله ان الجبايع قال كلوه وقد استدله مالك حيث جزم في كفارة الجماع في رمضان بالاطعام دون غيره من الصيام والعتق ولا حجة فيه لان القصة واحدة وقد حفظها ابو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة أشار الى هذا الجواب الطحاوى والظاهر ان الاختصار من بعض الرواة فقد رواه عبد الرحمن بن الحرث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد مفسرا ولفظه كان النبي ﷺ جالسا في ظل فارع عني بالقاء والمهمله فجاء رجل من بني بياضة فقال احترقت وقعت امرأتى في رمضان قال اعتقرت قال لا أجدها قال اطعم ستين مسكينا قال ليس عندي فذكر الحديث اخرجه ابو داود ولم يسق لفظه وساقه ابن خزيمة في صحيحه والبخارى في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولم يقع في هذه الرواية ايضا ذكر صيام شهرين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ تنبيهه اختلف الرواة عن مالك في ذلك فالشهور ما تقدم وعنه يكفر في الاكل بالتخير وفي الجماع بالاطعام فقط وعنه التخيير مطلقا وقيل يراعى زمان الحصب والجذب وقيل يعتبر حالة المكفر وقيل غير ذلك (قوله باب اذا جامع في رمضان) أى عامدا عالما (ولم يكن له شيء) يعنى ويطعم ولا يستطيع الصيام (تصدق عليه) أى بقدر ما يجز به (فليكثر) أى به لانه صار واجدا وفيه إشارة الى ان الاعسار لا يسقط الكفارة عن الذمة (قوله أخبرني حميد بن عبد الرحمن) أى ابن عوف هكذا اتوارد عليه أصحاب الزهري وقد جمعت منهم في جزء مفرد لترك هذا الحديث أكثر من أربعين نسفا منهم ابن عيينة واليث ومعمر ومنصور وعند الشيخين والاوزاعى وشعيب وابراهيم بن سعد عند البخارى ومالك وابن جريج عند مسلم ويحيى بن سعيد وعراك بن مالك عند النسائي وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة والجوزقى وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوى وعقيل عند ابن خزيمة وابن ابى حفصة عند أحمد وبنس وحجاج بن ارطاة وصالح بن ابى الاخير عند الدارقطني ومحمد بن اسحق عند البزار وسأذكر عند كل منهم من زيادة فائدة ان شاء الله تعالى وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن ابى سامة عن ابى هريرة اخرجه ابو داود وغيره قال البزار وابن خزيمة وابو عوانة خطأ فيه هشام بن سعد (قلت) وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن

أَنَّ أَبَاهُ رِيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللهِ هَلَكْتُ

أَبِي حَفْصَةَ فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْعُلَلِ وَالْحَفْوَظِ عَنِ ابْنِ أَبِي حَفْصَةَ كَالْجَمَاعَةِ كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ رُوحِ بْنِ عِبَادَةَ عَنْهُ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُمَا فَقَدْ جَمَعَهُمَا صَالِحُ ابْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْعُلَلِ مِنْ طَرِيقِهِ وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ حِكَايَةٌ خِلَافَ آخَرَ فِيهِ عَلَى مَنْصُورٍ وَكَذَلِكَ فِي الْكُفَرَاتِ حِكَايَةٌ خِلَافَ فِيهِ عَلَى سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ إِذَا شَاءَ اللهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ إِنْ أَبَاهُ رِيْرَةَ) قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَعَقِيلِ بْنِ خَزِيمَةَ وَابْنِ أَبِي أَوْسٍ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ الصَّرِيحُ بِالتَّحْدِيثِ بَيْنَ حَمِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ (قَوْلُهُ بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ) أَصْلُهُ بَيْنَ وَقَد تَرَدُّ بِغَيْرِ مَا قَتَشَعَ لَمْتَحَهُ وَمِنْ خَاصَّةٍ بَيْنَمَا أَنَهَا تَلْقَى بِأَبُو إِذَا حَيْثُ نَجِيهِ لِمُتَّفَاجَةِ بِيْنَخِلَافٍ بِيْنَخِلَافٍ تَلْقَى بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَقَد رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذَلِكَ (قَوْلُهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ) فِيهِ حَسَنٌ لِأَدَبِ فِي الصَّيْرِ مَا تَشْعُرُ الْعُنْدِيَّةُ بِالْمُعْظَمِ خِلَافَ مَا لَوْ قَالَ مَعَ لَكُنْ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيْنِيِّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ (قَوْلُهُ إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ) لَمْ أَقْفُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ إِلَّا أَنَّ عَبْدَ النَّبِيِّ فِي الْمُهَمَّاتِ وَتَبِعَهُ ابْنُ بَشُكْوَالٍ جَزْمًا بِأَنَّهُ سَلِيْمَانٌ أَوْ سَلَمَةُ بْنُ ضَحْرٍ الْبَاخِي وَاسْتَدْلَى مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ سَلِيْمَانَ بْنِ سِبَاعٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ ضَحْرَانَ ظَاهِرًا مِنْ أَمْرِهِ فِي رَمَضَانَ وَأَنَّهُ وَطَنِيًّا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ حَرِّرْ رَقَبَةَ قَلْتِ مَا مَلَكَ رَقَبَةَ غَيْرَهَا وَضَرْبَ صَفْحَةٍ يَدِهِ قَالَ فَصَمَّ شَهْرًا مِنْ مَتَابَعِينَ قَالَ وَهَلْ أَصَبْتَ الَّذِي أَصَبْتَ الْأَمَانَ الصِّيَامِ قَالَ فَاطْعَمَ سِتِينَ مَسْكِينًا قَالَ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا لَنَا طَاعِمًا قَالَ فَانْطَلَقَ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةٍ بَنِي رِيْرَةَ فَلْيَضَعُ إِلَيْكَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا وَاقْتَعَنَ فَانَ فِي قِصَّةِ الْجَمَاعَةِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّهُ كَانَ صَامًا تَامًا كَمَا سَيَأْتِي فِي قِصَّةِ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ إِنْ ذَلِكَ كَانَ لِيْلًا فَاقْتَرَقَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا مِنْ بَنِي بِيَّاضَةَ وَفِي صِفَةِ الْكُفْرَةِ وَكَوْنِهِمَا رَتَبَةً وَفِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا كَأَنَّ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خِصَالِهَا اتِّحَادِ الْقِصَتَيْنِ وَسَنَدُ كَرِهُنَا مَا يُؤَيِّدُ الْمَغَابِرَةَ بَيْنَهُمَا وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ الْوَالِدِ فِي تَرْجَمَةِ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ مِنَ التَّهْنِيدِ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسْبُوبِ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي وَقَعَ عَلَى أَمْرِهِ فِي رَمَضَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ سَلِيْمَانُ بْنُ ضَحْرَانَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْوَالِدِ أَظُنُّ هَذَا وَهُوَ لِأَنَّ الْحَفْوَظَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ أَمْرِهِ وَرُفِعَ عَلَيْهِ فِي اللَّيْلِ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ بِالنَّهَارِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةَ وَقَعَ عَلَى أَمْرِهِ فِي رَمَضَانَ أَيْ لَيْلًا بَعْدَ أَنْ ظَاهَرَ فَلَا يَكُونُ وَهِيَ وَلَا يَلْزَمُ الْإِتِّحَادُ وَقَعَ فِي مَبَاحِثِ الْعَامِ مِنْ شَرْحِ ابْنِ الْحَاجِبِ مَا بُوِيَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ أَبُو بَرْدَةَ بْنِ سِبَاعٍ وَهُوَ وَهْمٌ يَظْهَرُ مِنْ تَأْمَلِ بَقِيَّةَ كَلَامِهِ (قَوْلُهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللهِ) زَادَ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ جَاءَ رَجُلٌ وَهُوَ يَنْتَفِ شَعْرُهُ وَيَدُقُّ صَدْرَهُ وَيَقُولُ هَلِكُ الْآبِدُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَبُو حَفْصَةَ يَلْطَمُ وَجْهَهُ وَلِحْجَاجِ بْنِ ارْطَاةَ يَدْعُو وَيَلُوهُ فِي مَرَسَلِ ابْنِ الْمَسْبُوبِ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ وَيُحْيِي عَلَى رَأْسِهِ التُّرَابَ وَاسْتَدْلَى بِهَا عَلَى جَوَازِ هَذَا الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ مِنْ وَقَعَتْ لَهُ مَعْصِيَةٌ وَيُفْرَقُ بِذَلِكَ بَيْنَ مَعْصِيَةِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا فَيَجُوزُ فِي مَعْصِيَةِ الدِّينِ مَا يَشْرِبُهُ الْخَالُ مِنْ شِدَّةِ النَّوْمِ وَحِجَّةِ الْإِقْلَاعِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذَا الْوَاقِعَةُ قَبْلَ التَّهْنِيدِ عَنِ لَطَمِ الْخُدُودِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ عِنْدَ اللَّيْسِيَّةِ (قَوْلُهُ فَقَالَ هَلَكْتُ) فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ فَقَالَ إِنْ الْآخِرُ هَلَكُ وَالْآخِرُ هِمَزَةٌ مَتَّوْحَةٌ وَخَاءٌ مَعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ بِغَيْرِ مَدٍّ هُوَ الْآبِدُ وَقِيلَ الْغَائِلُ وَقِيلَ الْارْتِدَالُ (قَوْلُهُ هَلَكْتُ) فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ كَمَا هُنَّ احْتَرَقَتْ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَفْصَةَ مَا ارْتَانِي الْإِقْدَ هَلَكْتُ وَاسْتَدْلَى بِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَامِدًا لِأَنَّ الْهَلَاكَ وَالْإِحْتِرَاقَ جَمَازَ عَنِ الصِّيَانِ الْمُؤَدَّى إِلَى ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ جَعَلَ الْمَتَّوْعَ كَالْوَاقِعِ وَبَالِغٍ فَعَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ حِجَّةٌ عَلَى وَجُوبِ الْكُفْرَةِ عَلَى النَّاسِي وَهُوَ مَشْهُورٌ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْجَمُورِ وَعَنْ أَحْمَدَ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ يَجِبُ عَلَى النَّاسِي وَتَمَسُّكَ بِتَرْكِ اسْتِفْسَارِهِ عَنْ جَمَاعَةٍ هَلْ كَانَ عَنْ عَمْدَا وَنَسِيَانٍ وَتَرَكَ اسْتِفْصَالَ الْفِعْلِ يَنْزِلُ مَنزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْقَوْلِ كَمَا اشْتَهَرَ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ حَالُهُ بِقَوْلِهِ هَلَكْتُ وَاحْتَرَقَتْ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَامِدًا عَارِفًا بِالتَّحَرُّمِ وَأَيْضًا فَدَخُولِ النَّسِيَانِ فِي الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ وَاسْتَدْلَى بِهَذَا عَلَى أَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةَ لِأَحَدٍ فِيهَا جَاءَ مَسْتَعْتَبًا أَنَّهُ لَا يَعْزُرُ لِرَأْيِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَعْاقِبْهُ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِالْمَعْصِيَةِ وَقَدْ تَرَجَّمَ ذَلِكَ الْبَخَارِيُّ فِي الْخُدُودِ

قَالَ مَالِكٌ قَالَ وَقَعْتُ عَلَى أَمْرِ أَبِي وَأَنَا صَائِمٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تَتَّقِيهَا قَالَ لَا قَالَ فَبَلَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ لَا فَقَالَ

وأشار الى هذه القصة وتوجيهه ان مجيئه مستفتيا يقتضى الندم والتوبة والتعزير انما جعل للاستصلاح والاستصلاح مع الصلاح وأيضا فلو عوقب المستفتى لكان سببا لتترك الاستفتاء وهي مفسدة فاقضى ذلك أن لا يناقب هكذا قررره الشيخ تقي الدين لكن وقع في شرح السنة للبخاري ان من جامع متعمدا في رمضان فسد صومه وعليه القضاء والكفارة ويعزر على سوء صنيعه وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه القصة من الندم والتوبة وبناء بعض المالكية على الخلاف في تعزير شاهد الزور (قوله قال مالك) بفتح اللام استفهام عن حاله وفي رواية عقيل ويحك ماشأ نك ولا بن أبي حفصة وما الذي أهلكك ولعمرو وماذا كوفي رواية الاوزاعي ويحك ما صنعت أخرجه المصنف في الادب وترجم باب ماجاء في قول الرجل ويحك ثم قال عقبه تابع يونس عن الزهري يعني في قوله ويحك وقال عبدالرحمن بن خالد عن الزهري ويحك (قلت) وسأذكر من وصلهما هناك ان شاء الله تعالى وقد تابع ابن خالد في قوله ويحك صالح بن أبي الاحضر وتابع الاوزاعي في قوله ويحك عقيل وابن اسحق وحجاج بن ارطاة فهو ارجح وهو اللائق بالمقام فان روي كلمة رحمة وويل كلمة عذاب والمقام يقتضى الاول (قوله وقعت على امرأتى) وفي رواية ابن اسحق أصبت أهلى وفي حديث عائشة وطئت امرأتى ووقع في رواية مالك وابن جريج وغيرها كإسأنى بيانه بعد قليل في الكلام على الترتيب والتخيير في أول الحديث ان رجلا فطر في رمضان فأمره النبي ﷺ الحديث واستدل به على اجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقا بأي شيء كان وهو قول المالكية وقد تقدم نقل الخلاف فيه والجمهور حملوا قوله افطرها على القيد في الرواية الأخرى وهو قوله وقعت على أهلى وكأنه قال افطر بجماع وهو أولى من دعوى القرطبي وغيره تعدد القصة واحتج من أوجب الكفارة مطلقا بقياس الأكل على الجماع بجماع ما بينهما من انتهاك حرمة الصوم وبأن من أكره على الأكل فسد صومه كما يفسد صوم من أكره على الجماع بجماع ما بينهما وسيأتى بيان الترجيح بين الروايتين في الكلام على الترتيب وقد وقع في حديث عائشة نظير ما وقع في حديث أبي هريرة فاعظم الروايات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية ساق مسلم استداها وساق أبو عوانة في مستخرجه عنها انه قال افطرت في رمضان والقصة واحدة ومخرجها متحد فيحمل على أنه أراد افطرت في رمضان بجماع وقد وقع في مرسل ابن المسيب عند سعيد بن منصور أصبت امرأتى ظهرا في رمضان وتعين رمضان معمول بمفهومه وللقرن في وجوب كفارة الجماع في الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كاللذر وفي كلام أبي عوانة في صحيحه اشارة الى وجوب ذلك على من وقع منه في رمضان نهارا سواء كان الصوم واجبا عليه أو غير واجب (قوله وأنا صائم) جملة حاوية من قوله وقعت فيؤخذ منه انه لا يشترط في اطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائما مجامعا في حالة واحدة فعلى هذا قوله وطئت أي شرعت في الوطء أو أراد جامعته بعداذ أنا صائم ووقع في رواية عبد الجبار بن عمر وقعت على أهلى اليوم وذلك في رمضان (قوله هل تجد رقبه تتقها) في رواية منصور وراشد ماتحور رقبه وفي رواية ابن أبي حفصة استطيع ان تعتق رقبه وفي رواية ابراهيم بن سعد والاوزاعي فقال اعتق رقبه وزاد في رواية مجاهد عن أبي هريرة فقال بشما صنعت اعتق رقبه (قوله قال لا) في رواية ابن مسافر فقال لا والله يارسول الله وفي رواية ابن اسحق ليس عندى وفي حديث ابن عمر فقال والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبه قط واستدل باطلاق الرقبه على جواز اخراج لرقبه الكافرة كقول الحنفية وهو يبنى على ان السبب اذا اختلف واتحد الحكم هل يقيد المطلق أولا وهل تقييده بالقياس أولا والأقرب انه بالقياس ويؤيده التقيد في مواضع أخرى (قوله قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا) وفي رواية ابراهيم بن سعد قال فصم شهرين متتابعين

فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا قَالَ لَا قَالَ

وفي حديث سعد قال لا اقدر وفي رواية ابن اسحق وهل لقيت مالقيت الامن الصيام قال ابن دقيق العيد لا اشكال في الاتصال عن الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحق هذه اقتضت ان عدم استطاعته لشدة شبقه وعدم صبره عن الوقوع فنتا للشافعية نظره هل يكون ذلك عنراً أى شدة الشبق حتى بعد صاحبه غير مستطيع للصوم أو لا والضحج عند اعتبار ذلك ويطحق به من مجرد قية لا عنى به عنافا فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواجد واما مارواه الدارقطني من طريق شريك عن ابراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب في هذه القصة مرسلا انقال في جواب قوله هل تستطيع ان تصوم انى لا دع الطعام ساعة فما أطيق ذلك في اسناده فقال وعلى تقدير صحته ظلمه اعتل بالامر من (قوله فهل تجد اطعام ستين مسكينا قال لا) زاد بن مسافر يارسول الله ووقع في رواية أبي سفيان فهل تستطيع اطعام وفي رواية ابراهيم بن سعد وعراك بن مالك فانطم ستين مسكينا قال لا اجد وفي رواية ابن أبي حفصة اقتستطيع ان تطعم ستين مسكينا قال لا وذكر الحاجة وفي حديث ابن عمر قال والنبي صلى الله عليه وسلم بالحق ما شبع أهل قال ابن دقيق العيد اضافة الاطعام الذي هو مصدر اطعم الى ستين فلا يكون ذلك موجودا في حق من اطعم ستة مساكين عشرة أيام مثلا ومن أجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يود عليه بالاطال والمشهور عن الحنفية الاجزاء حتى لو اطعم الجميع مسكينا واحدا في ستين يوما كفى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع المطعوم في الفم بل يكفي الوضع بين يديه بلا خلاف وفي اطلاق الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط مناولته بخلاف زكاة الفرض فان فيها النص على الاتناء وصدة الفطر فان فيها النص على الاداء وفي ذكر الاطعام ما يدل على وجوده على وجه يخرج الطفل الذي لم يطعم كقول الحنفية ونظر الشافعي الى النوع فقال يسلم لوليه وذكر الستين ليفهم أنه لا يجب ما زاد عليها ومن لم يقل بالمفهوم تمسك بالاجماع على ذلك وذكر في حكمة هذه الخصال من المناسبة ان من اتهمك حرمة الصوم بالجماع فقد اهلك نفسه بالعصية فناسب ان يحق رقية فيفدي نفسه وقد صح ان من أعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضوانه من النار واما الصيام فناسبته ظاهرة لانه كالمقاصة بحسن الجنابة وأما كونه شهرين فلا نعلم لامر بمصاهرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاة فلما افسد منه يوما كان كمن افسد الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل التقابله لتقيض قصده واما الاطعام فناسبته ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين ثم ان هذه الخصال جامعة لاشتغالها على حق الله وهو الصوم وحق الاحرار بالاطعام وحق الارقاء بالاعتاق وحق الجاني جواب الامتثال وفيه دليل على ايجاب الكفارة بالجماع خلافا لمن شذ فقال لا يجب مستندا الي انه لو كان واجبا للمسقط بالاعسار وتوجب بمنع الاسقاط كما سيأتي البحث فيه وقد تقدم في آخر باب الأصام يصبح حنبا فهل الخلاف في ايجاب الكفارة بالقبلة والنظر والمباشرة والاعاظ واختلفوا ايضا هل يلحق الوطء في الدبر بالوطء في القبلة وهل يشترط في ايجاب الكفارة كل وطء في أى فرج كان وفيه دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعنق ولا صيام قال ابن دقيق العيد وهي محضلة لا يهتدى الى توجيهها مع مصادمة الحديث الثابت غير ان بعض المحققين من أصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال ووجوبها ترجيح الطعام على غيره بأن الله ذكره في القرآن رخصة للفادر ثم نسخ هذا الحكم ولا يلزم منه نسخ الفضيلة فيترجح الاطعام ايضا لاختيار الله له في حق المقطر بالضرورة كما أخبر بأنه في حق من أخر قضاة رمضان حتى دخل رمضان آخر ولنا نسبة ايجاب الاطعام لجبر فوات الصيام الذي هو اسالك عن الطعام ولشمول فقهه للمسكين وكل هذه الوجوه لا تقاوم ماورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام ثم الاطعام سواء قلنا الكفارة على الترتيب أو التخيير فان هذه البداءة ان لم تقتض وجوب الترتيب فلا

أقل من أن تقتضى استجاباه واحتجوا أيضا بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الاطعام وقد تقدم الجواب عن ذلك قبل وأنه ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق أيضا ومن المالكية من وافق على هذا الاستحباب ومنهم من قال ان الكفارة تختلف باختلاف الاوقات ففي وقت الشدة يكون بالاطعام وفي غيرها يكون بالعتق أو الصوم وتقوله عن محقق المتأخرين ومنهم من قال الاظهار بالجناح يكفر بالخصال الثلاث وبغيره لا يكفر بالاطعام وهو قول أبي مصعب وقال ابن جرير الطبري هو غير بين العتق والصوم ولا يطعم الاعتد العجز عنهما وفي الحديث أنه لا مدخل لغير هذه الخصال الثلاث في الكفارة وجاء عن بعض المتقدمين اهداء البدنة عند تعذر الرقبة وربما ابدته بعضهم بالحاق افساد الصيام بافساد الحج وورد ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عندما كان في الموطن عطاء الخراساني عنه وهو مع ارساله فترده سعيد بن المسيب وكذب من نقله عنه كبار روى سعيد بن منصور عن ابن علية عن خالد الخذاء عن القاسم بن عاصم قلت لسعيد بن المسيب ما حديث حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع على أمر أنه في رمضان أنه يعتق رقبة أو يهدى بدنة فقال كذب فدكر الحديث وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحارث عن أيوب عن القاسم ابن عاصم وتابعه همام عن قتادة عن سعيد بن كزبان عبد البر ان عطاء لم يفرد بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولاً ثم ساقه باسناده لكن من رواية ليث بن أبي سلم عن مجاهد وليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سنداً ومتناً فلا حجة فيه وفي الحديث أيضا ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي لان النبي ﷺ نقله من أمر بعد عدمه لامر آخر وليس هذا شأن التخيير ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصاً لو حث فاستفتي فقال له المتي اعتق رقبة فقال لا أجد فقال صم ثلاثة أيام الى آخره لم يكن مخالفاً لحقيقة التخيير بل يجعل على ان ارشاده الى العتق لكونه اقرب لتنجيز الكفارة وقال البيضاوي ترتيب الثاني بالناء على فقد الاول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فيزول منزلة الشرط للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بان الذي روي الترتيب عن الزهري أكثر ممن روى التخيير وتعبه ابن التين بان الذين روي الترتيب ابن عيينة ومعمر والاوزاعي والذين روي التخيير مالك وابن جرير ووليع بن سليمان وعمرو ابن عثمان الخزومي وهو يقال في الثاني دون الاول فالذين روي الترتيب في البخاري الذي نحن في شرحه أيضا ابراهيم ابن سعد واليحيى بن سعد وشعيب بن أبي حمزة ومنصور ورواية هذين في هذا الباب الذي نشرحه وفي الذي يليه فكيف غفل ابن التين عن ذلك وهو ينظر فيه بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً أو يزيد ورجح الترتيب أيضا بان روى به حكي لفظ القصة على وجهها فعمد يادة علم من صورة الواقعة وراوي التخيير حكي لفظ راوي الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة أما المقصد الاختصار أو لغير ذلك و يرجح الترتيب أيضا بانه احوط لان الاخذ به مجزي، سواء قلنا بالتخيير أو لا بخلاف العكس وجمع بعضهم بين الروايتين كالمهل والقرطبي بالحمل على التعدد وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التعدد وبعضهم حمل الترتيب على الاولوية والتخيير على الجواز وعكسه بعضهم فقال أوفى الرواية الاخرى ليست للتخيير وانما هي للتفسير والتقدير أمر رجلان يعتق رقبة أو يصوم أو يعجز عن العتق أو يطعم أن عجز عنهما وذكر الطحاوي ان سبب اتيان بعض الرواة بالتخيير ان الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة الى عتق رقبة أو صيام شهرين أو الاطعام قال فرواه بعضهم مختصراً مقتصر على ما ذكر الزهري انه آل اليه الامر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من طريقه مثل حديث الباب الي قوله أطعمه اهلك قال فصارت الكفارة الى عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا (قلت) وكذلك رواه الدارقطني في العلل من طريق صالح بن أبي

فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ آتَى النَّبِيَّ ﷺ يَبْرُقُ فِيهَا تَمْرٌ وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ قَالَ ابْنُ
السَّائِلِ فَصَالَ أَنَا قَالَ.

الاحضر عن الزهري وقال في آخره فصارت سنة عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكينا (قوله فكث عند النبي ﷺ) كذا هنا بليليم والكاف المفتوحة يجوز ضمها والياء المثلثة وفي رواية أبي نعيم في المستخرج من وجهين عن أبي الجمان نسكت بالمهملة والكاف المفتوحة والمثناة وكذا في رواية ابن مسافر وابن أبي الاخير وفي رواية ابن عيينة فقال له النبي ﷺ اجلس اجلس (قوله فيينا نحن على ذلك) في رواية ابن عيينة فيينا هوجالس كذلك قال بعضهم يحتمل ان يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى اليه في حقه ويحتمل انه كان عرف انه سيؤتي بشيء عينه به ويحتمل ان يكون اسقط عنه الكفارة بالعجز وهذا الثالث ليس بقوى لانها لو سقطت ما عادت عليه حيث أمره بها بعد اعطائه آياه المکتل (قوله أني النبي ﷺ) كذا للاكثر بضم أوله على البناء للجھول وهو جواب بينا في هذه الرواية وأما رواية ابن عيينة المشار إليها فقال فيها اذا نال فينا فبينما هوجالس وقد تقدم تقرير ذلك والآتي المذکور لم يسم لكن وقع في رواية معمر كما سيأتي في الكفارات فجاه رجل من الانصار وعند الدار قطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب مرسلًا فأتى رجل من ثقف فان لم يحمل على أنه كان حليفًا للانصار او اطلاق الانصار بالمعنى الاعم والافرواية الصحيح اصح ووقع في رواية ابن اسحق فجاه رجل بصدقته يحملها وفي مرسل الحسن عند سعيد بن منصور بتمر من تمر الصدقة (قوله بقرق) يفتح المهملة والراء بعدها قاف قال ابن التين كذا لاكثر الرواة وفي رواية أبي الحسن يعني القابسي باسكان الراء قال عياض والصواب الفتح وقال ابن التين انكر بعضهم الاسكان لان الذي بالاسكان هو العظم الذي عليه اللحم (قلت) ان كان الاكثار من جهة الاشتراك مع العظم فليكثر الفتح لانه يشترك مع الماء الذي يحلب من الجسد نعم الراجع من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللفظة أيضا لأن الاسكان ليس بمنكر بل أنثته بعض أهل اللغة كالقزاز (قوله والعرق المکتل) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة بعدها لام زاد ابن عيينة عند الاسماعيلي وابن خزيمة المکتل الضخم قال الاخفش سمي المکتل عرقا لانه يضفر عرقه فالعرق جمعة عرقه كعلق وعلاقة والعرقه الضفيرة من الخوص وقوله والعرق المکتل تفسير من أحد رواه وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي لكن في رواية ابن عيينة ما يشعر بأنه الزهري وفي رواية منصور في الباب الذي يلي هذا فأتى بقرق فيه تمر وهو الزبيل وفي رواية ابن أبي حفصة فأتى بزبيل وهو المکتل والزبيل يفتح الزاي وتخفيف الموحدة بعدها تحماتية ساكنة ثم لام بوزن رغيف وهو المکتل قال ابن دريد يسمى زبيل الحبل الزبيل فيه وفيه لفة أخرى زبيل بكسر الزاي أوله وزيادة فون ساكنة وقد نذع التون فتشدد الباء مع بقاء وزنه وجمعه على اللغات الثلاث زبائل ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم فجاهه عرقان والمشهور في غيرها عرق ورجحه البيهقي وجمع غيره بينهما بعدد الواقعة وهو جمع لارتضاه لاتحاد مخرج الحديث والاصل عدم التعدد والذي يظهر أن التمر كان قدر عرق لكننه كان في عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون أسهل في المحل فيحتمل أن الآتي لما وصل أفرغ أحدهما في الآخر فمن قال عرقان اراد ابتداء الحال ومن قال عرق أراد ما آل اليه والفقهاء علم (قوله ابن السائل) زاد ابن مسافر أنما اطلق عليه ذلك لان كلامه متضمن للسوائل فان مراده هلكت فما يجيني وما يخلصني مثلا وفي حديث عائشة ابن المحرق أنما وقد تقدم توجيهه ولم يعين في هذه الرواية مقدار في المکتل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث ابى هريرة ووقع في رواية ابن ابى حفصة فيه خمسة عشر صاعا وفي رواية مؤمل عن سفيان فيه خمسة عشرًا ونحو ذلك وفي رواية مهران بن أبي هريرة عن الثوري عن ابن خزيمة فيه خمسة عشرًا وعشرون وكذا هو عند مالك وعبد الرزاق في مرسل

سعيد بن المسيب وفي مرسله عند الدارقطني الجزم بمشربين صاغا ووقع حديث عائشة عند ابن خزيمة فإني بهرق فيه عشرون صاغا قال البيهقي قوله عشر ونصاغا بلاغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض رواته وقد بين ذلك محمد بن اسحق عند فذكر الحديث وقال في آخره قال محمد بن جعفر تحدثت بعد أنه كان عشر بن صاغا من تمر (قلت) ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد فأمره ببعضه وهذا يجمع الروايات فمن قال أنه كان عشر بن أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة ويبين ذلك حديث علي عند الدارقطني قطع ستين مسكينا لكل مسكين مد وفيه فأني بخمسة عشر صاغا فقال اطعمه ستين مسكينا وكذا في رواية حجاج عن الزهري عند الدارقطني في حديث أبي هريرة وفيه رد على الكوفيين في قولهم أن واجبه من القمح ثلاثون صاغا ومن غيره ستون صاغا وبقول عطاء أن أظفر بالاكل أظم عشر بن صاغا وعلى أشهب في قوله لو غدا هم أو عشام كفى تصدق الاطعام وبقول الحسن يطعم أربعين مسكينا عشر بن صاغا أو بالاجماع أظم خمسة عشر وفيه رد على الجوهرى حيث قال في الصحاح المكمل يشبه الزيل يسع خمسة عشر صاغا لأنه لا حصر في ذلك وروي عن مالك أنه قال يسع خمسة عشر أو عشر بن ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهران والافالظاهر أنه لا حصر في ذلك والله أعلم وأما مواقع في رواية عطاء ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الاوسط أنه أني بمكمل فيه عشرون صاغا فقال تصدق بهذا وقال قبل ذلك تصدق بمشربين صاغا أو بتسع عشرة أو بأحدى وعشرين فلا حجة فيه لمسا فيه من الشك ولأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه وفي الاسناد اليه مع ذلك من لا يحتج به ووقع بعض طرق حديث عائشة عند مسلم فجاءه عرقان فيها طعام ووجهه ان كان محمولا ما تقدم قريبا والله أعلم (قوله خذ هذا فتصدق به) كذا لا أكثر ومنهم من ذكره بمعناه وزاد ابن اسحق فتصدق به عن نفسك ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلقط أظم هذا عنك ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني وعنده من طريق ليث عن مجاهد عن أبي هريرة نحن تصدق به عنك واستدل بقرانه بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجحد وغير ذلك وهو الاصح من قول الشافعية وبه قال الاوزاعي وقال الجمهور وابو ثور وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف وتفاصيل لهم في الحرية والامة والمطاوعة والمكروهة وهل هي عليها أو على الرجل عنها واستدل الشافعية بسكونه عليه الصلاة والسلام عن أعلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة واجيب بمنع وجود الحاجة اذ ذلك لانها لم تعترف ولم تسأل واعترافت اذ وجب عليها لا بوجوب عليها حكما لم تعترف بأنها قضية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال ان تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الاعذار ثم ان بيان الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكها في تحريم الفطر وانها لك حرمة الصوم كما أمره بالنسل والتخصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقيين ويحتمل ان يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بانها لا قدرة لها على شيء وقال القرطبي اختلقوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان عنه وعليه أو عليه عن نفسه وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لانه ساكت عن المرأة فيؤخذ بحكمها من دليل آخر مع احتمال ان يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث هلكت واهلكت وهي زيادة فيها مقال فقال ابن الجوزي في قوله واهلكت تنبيه على أنه اكرهها ولو لا ذلك لم يكن مهلكا لها (قلت) ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله واهلكت إيجاب الكفارة عليها بل يحتمل ان يريد بقوله هلكت أممت واهلكت أى كنت سببا في تأنيب من طاعتني فواقعتها اذ لا ريب في حصول الامت على المطاوعة

صَلَّ الرَّجُلُ أَهْلَ أَقْرَمٍ مِّنْ يَّارَسُولِ اللَّهِ فَوَاقَهُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ أَهْلَ بَيْتِ أَقْرَمٍ مِّنْ أَهْلِ بَيْتِي
فَضَحَكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَابُهُ

ولا يلزم من ذلك اثبات الكفار قولاً فيها أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته وأهلكت
أي همتي بعمل الذي جر على الأمم وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة وقد ذكر البيهقي أن للحاكم في بطلانها
علامة أجزاؤه ومحصل القول فيها أنها وردت من طريق الأوزاعي ومن طريق أبي عيينة أما الأوزاعي فنفرد بها محمد
ابن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عقبة عن علقمة عن أبيه
علاقتهم عن الأوزاعي قال البيهقي رواه جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعقبة وعمر
ومحمد بن المسيب كان حافظاً مكثراً إلا أنه كان في آخر أمره عمى فلعل هذه اللفظة ادخلت عليه وقد رواه أبو علي
النيسابوري عنه بطونها ويدل على بطلانها ما رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال سئل الأوزاعي عن رجل جامع امرأته
في رمضان قال عليهما كفارة واحدة الا لصيام قيل له فإن استكرهها قال عليه الصيام وحده وأما ابن عيينة فنفرد بها
أبو ثور عن معلى بن منصور عنه قال الخطابي المعلى ليس بذلك الحافظ وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحد اطمن
في المعلى وغفل عن قول الامام أحمد أنه كان خطيء كل يوم في حديثين أو ثلاثة فلعله حدث من حفظه بهذا فوهم وقد
قال الحاكم وقتت على كتاب الصيام للمعلى بخط موثوق به وليست هذه اللفظة فيه وزعم ابن الجوزي ان الدارقطني
أخرجه من طريق عقيل أيضاً وهو غلط منه فان الدارقطني لم يخرج طريق عقيل في السنن وقد ساقه في العلال
بلاستاد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها (تنبيه) القائل بوجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطنه
يقول يمتزحها ما كان من أهل العتق اجزأت رقية وان كانا من أهل الاطعام اطعم ماسبق وان كان من أهل الصيام
صاماً جميعاً فان اختلف حالهما ففيه تفرج محله كتب التروع (قوله فقال الرجل على اقمر مني) أي اتصدق
به على شخص اقمر مني وهذا يشعر بأنه فهم الاذن له في التصديق على من يتصدق بالفقر وقد بين ابن عمر في
حديثه ذلك فزاد فيه الى من ادفعه قال الى اقمر من تعلم أخرجه البراز والطبراني في الاوسط
وفي رواية ابراهيم بن سعد أعلى اقمر من أهلي ولابن مسافر أعلى أهل بيت اقمر مني وللاوزاعي
على غير أهلي والمنصور أعلى احوج منا ولابن اسحق وهل الصدقة الا على (قوله فوالله ما بين لابتيها) تنبيه
لا يتوقد قسم شرحها في أواخر كتاب الحج والضمير للمدينة وقوله يريد الحرتين من كلام بعض رواة زاد
في رواية ابن عيينة ومعه والذي يمتك بالحق وقع في حديث ابن عمر المذكور ما بين حرتيها وفي رواية الأوزاعي
الآتية في اللادب والذي قسى يده ما بين طنبي المدينة تنبيه طنب وهو بضم الطاء المهملة بعدها نون والطنب احد
أطباء الحيمة فاستعاره الطرف (قوله أهل بيت اقمر من أهل بيتي) زاد بونس مني ومن أهل بيتي وفي رواية ابراهيم
ابن سعد اقمرنا بالنصب على انها خبر النافية ويجوز الرفع على لغة تميم وفي رواية عقيل ما أحداً حق به من أهلي
ما أحداً حوج اليميني وفي أحق وأحوج ما في اقمر وفي مرسل سعيد من رواية داود عنه والله لعلياني من طعام
وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة ما لنا عشاء ليلة (قوله فضحك النبي ﷺ حتى بدت انيابها) في رواية ابن
اسحق حتى بدت نواجذه ولا يقره في السنن عن ابن جريج حتى بدت ثنياه ولعلها تصحيف من انيابها فان الثنابايتين
بالهمس غالباً وظاهر السياق ارادة الزيادة على التيسم ويحمل ما ورد في صفته ﷺ ان ضحكه كان تبسماً على غالب
أحواله وقيل كان لا يضحك الا في أمر يتعلق بالآخرة فان كان في أمر الدنيا لم يزد على التيسم قيل وهذه القضية تمكسر
عليه وليس كذلك فقد قيل ان سبب ضحكه ﷺ كان من تباين حال الرجل حيث جاء خاتماً على نفسه راغياً في
فعلها مهما امكنه فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما عطيه من الكفارة وقيل ضحك من حال الرجل في مقاطع

كلامه وحسن تانيه وتلفظه في الخطاب وحسن نوسلة في توصله الي مقصوده (قوله ثم قال أطلعهم أهلك) تايه
 معمر وابن أبي حفصة وفي رواية لابن عيينة في الكفارات أطلعهم عيالك ولا براهيم بن سعد فانهم اذا وقدم على ذلك
 ذكر الضحك ولاي قره عن ابن جريج ثم قال كله ونحوه ايحي بن سعيد وعراك وجمع بينهما ابن أسحق ولفظه
 خذها وكلها وانفقها على عيالك ونحوه في رواية عبد الجبار وحجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ولا بن
 خزيمة في حديث عائشة عدبه عليك وعلى أهلك وقال ابن دقيق العيد تباينت في هذه القصة المذاهب فقيل انه دل
 على سقوط الكفارة بالاعسار المقارن لوجوبها لان الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى العيال ولم يبين النبي ﷺ
 استقرارها في ذمته الي حين يساره وهو أحد قولي الشافعية وجزم به عيسى بن دينار من المالكية وقال الاوزاعي
 يستغفر الله ولا يعود ويتأبد ذلك بصدقة الفطر حيث تسقط بالاعسار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال الفطر
 لكن الفرق بينهما ان صدقة الفطر لها امد تنتهي اليه وكفارة الجماع لا امد لها تستقر في الذمة وليس في الخير ما يدل
 على اسقاطها بل فيه ما يدل على استمرارها على العاجز وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسار والذي اذن له في
 التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل والي هذا نحا امام الحرفين
 ورد بان الاصل عدم الخصوصية وقال بعضهم هو منسوخ ولم يبين قائله ناسخه وقيل المراد بالاهل الذين امر بصرفها
 اليهم من لا تزلمه نفقته من أقاربه وهو قول بعض الشافعية وضعف بالرواية الاخرى التي فيها عيالك وبالرواية
 المصرحة بالاذن له في الاكل من ذلك وقيل لما كان عاجزا عن نفقة أهله جازله أن يصرف الكفارة لهم وهذا هو
 ظاهر الحديث وهو الذي حمل أصحاب الاقوال الماضية على ما قالوه لان المرء لا يأكل من كفارة نفسه قال الشيخ
 تقي الدين واقوى من ذلك أن يجعل الاعطاء على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة
 لما ظهر من حاجتهم وأما الكفارة فلم تسقط بذلك ولكن ليس استقرارها في ذمته مأخوذا من هذا الحديث واما
 ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه لان العلم بالوجوب قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الاسقاط لانه لا ما اخبره
 بعجزه ثم أمره باخراج العرق دل على ان لا تسقط عن العاجز ولعله اخر البيان الى وقت الحاجة وهو القدرة اه وقد
 ورد ما يدل على اسقاط الكفارة او على اجزائها عنه بانفاقه اياها على عياله وهو قوله في حديثه على وكه أنت وعيالك
 فقد كفر الله عنك ولكنه حديث ضعيف لا يصح بما اشرد به والحق انه لما قال له ﷺ خذ هذا فتصدق به لم يقبضه
 بل اعتذر بانه احوح اليه من غيره فاذن له حينئذ في أكله فلو كان قبضه لملكه ملكا مشروطا بصفة وهو اخراجه عنه في
 كفارته فينبغي على الخلاف المشهور في التملك ليقيد بشرط ولكنه لما لم يقبضه لم يملكه فلما اذن له ﷺ في اطعامه لاهله وأكله
 منه كان تملكها مطلقا بالنسبة اليه والى أهله واخذهم اياه بصفة الفقر والمشروحة وقد تقدم انه كان من مال الصدقة
 وتصرف النبي ﷺ فيه تصرف الامام في اخراج مال الصدقة واحتمل انه كان تملكها بالشرط الاول ومن ثم نشأ
 الاشكال والاول اظهر فلا يكون فيه اسقاط ولا اكل المرء من كفارة نفسه ولا انفاقه على من تزلمه نفقتهم من كفارة
 نفسه وأما ترجمة البخاري الباب الذي يليه باب الجماع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة اذا كانوا حيا وج فليس فيه
 تصريح بما تضمنته حكم الترجمة وانما أشار الى الاحتمالين المذكورين بتأنيته بصيغة الاستفهام والله أعلم واستدل به على
 جواز اعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد وفيه نظر لانه تعين ان ذلك القدر هو جميع ما يجب على ذلك الرجل الذي
 احضر الترو على سقوط قضاء اليوم الذي افسده الجماع اكتفاء بالكفارة اذ لم يقع التصريح في الصحيحين بقضائه وهو
 محكي في مذهب الشافعي وعن الاوزاعي يقضى ان كفر بغير الصوم وهو وجه الشافعية أيضا قال ابن العربي اسقاط
 القضاء لا يشبه منصب الشافعي اذلا كلام في القضاء لكونه افسد العبادة وأما الكفارة فانما هي للاقتوف من الاثم
 قال وأما كلام الاوزاعي فليس بشيء (نلت) وقد ورد الامر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أيس وعبد

باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا يحاوون حديثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن الآخر وقع على امرأتي في رمضان فقال أتحمدا محرر رقية قال لا قال فاستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال أفتجد ما تطعم به ستين مسكينا قال لا قال فإني النبي ﷺ يبرق فيه تمر وهو الزبير قال أطمع هذا عنك قال على أخوج ما بين لأبنيها أهل بيت أخوج ما قال فاطمة أهلك باب الحجامة والقيء للصائم *

الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحديث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها ووقت الزيادة أيضا في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومجد بن كعب وجميع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلا ويؤخذ من قوله صم يوما عدم اشتراط التورية للتكرار في قوله يوما وفي الحديث من التوائد غير ما تقدم السؤال عن حكم ما يفعله المرء مخالفا للشرع والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم واستعمال الكتابة فيها يستقيح ظهوره بصرح لفظه لقوله وواقمت واصبغت على أنه قد ورد في بعض طرقه كما تقدم وطئت والذي ظهر أنه من تصرف الرواة وفيه الرق بالمعلم والتلطف في التعلم والتألف على الدين والتدب على المعصية واستشعار الخوف وفيه الجلوس في المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية كنشر العلم وفيه جواز الضحك عند وجود سببه وأخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الخلف لتأكيد الكلام وقبول قول المكلف بما لا يطالع عليه إلا من قبله لقوله في جواب قوله أقررنا اطعمه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقة وفيه التعاون على العبادة والسعي في إخلاص المسلم وإعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة وإعطاء الكفارة أهل بيت واحد وإن المضطر إلى ما يده لا يجب عليه أن يطعمه أو بعضه لمضطر آخر * (قوله باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا يحاوون) يعني أم لا ولا منافاة بين هذه الترجمة والتي قبلها لأن التي قبلها آذنت بان الأعسار بالكفارة لا يسقطها عن الذمة لقوله فيها إذا جامع ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر والثانية تردت هل المأذون له بالتصرف فيه قس الكفارة أم لا وعلى هذا يتنزل لفظ الترجمة (قوله عن منصور) هو ابن المنعم (قوله عن الزهري عن حميد) كذا لاكثره أصحاب منصور وعنه وكذا رواه مؤهل بن اسمعيل عن الثوري عن منصور وخالفه مهرا بن أبي عمر فرواه عن الثوري بهذا الاستاد فقال عن سعيد بن المسيب بدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة وهو قول شاذ والمحتوظ الأول (قوله إن الآخر) بهنزة غير ممدودة بعدها هاء معجمة مكسورة تقدم في أوائل الباب الذي قبله وحكي ابن القوطية فيه مد الهنزة (قوله أئجد ما محرر رقية) بالنصب على البدل من لفظها وهي مفعول بتجد وجملة قوله أفتجد ما تطعم ستين مسكينا وقد تقدم باقي الكلام عليه مستوفى في الذي قبله وقد عتني به بعض المتأخرين ممن أدرك شيوخنا فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة ومحصله إن شاء الله تعالى فيها تلخصته مع زيادات كثيرة عليه فله الحمد على ما أنعم * (قوله باب الحجامة والقيء للصائم) أي هل يفسدانها أو أحدها الصوم أولا قال الزين بن المنير جمع بين التي والحجامة مع تفاريها وعادته تفرق التراجم إذا نظمتها خير واحد فضلا عن خبرين وإنما صنع ذلك لاتحاد مأخذها لاتهما خارج لا يقتضي الإفطار وقد أومأ ابن عباس إلى ذلك كإسباني البحث فيه ولم يذكر المصنف حكم ذلك ولكن إرادته للأثر المذكورة يشعر بأنه يري عدم الإفطار بهما ولذلك عقب حديث أنظر الحاجم والمججوم بحديث أنه ﷺ أحجم وهو صائم وقد اختلف السلف في المسألتين

وقال لي يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله عز وجل إذا جاءك فطر فلا يفطر إلا بما يخرج ولا يؤرجح ولا يؤرجح ويذكر عن أبي هريرة أنه فطر والأول أصح وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل وليس مما خرج

أما التي فذهب الجمهور الى التفرقة بين من سبقه فلا يفطر وبين من تعمده فيفطر ونقل ابن المنذر الاجماع على بطلان الصوم بتعمد التي ولكن نقل ابن بطلان عن ابن عباس وابن مسعود لا يفطر مطلقا وهي الخدي الروايتين عن مالك واستدل الابهري بإسقاط القضاء عن تقيا عمدا بانه لا كفارة عليه على الاصح عندنا قال فلورجب القضاء لوجبت الكفارة وعكس بعضهم فقال هذا يدل على اختصاص الكفارة بالجماع دون غيره من المفطرات وارتكب عطاء والاوزاعي وأبو ثور فقالوا يقضي ويكفر ونقل ابن المنذر أيضا الاجماع على ترك القضاء على من ذرعه التي ولم يتعمده الا في احدي الروايتين عن الحسن وأما الحجامة فالجمهور أيضا على عدم القطر بها مطلقا وعن علي وعطاء والاوزاعي وأحمد واسحق وأبي ثور يفطر الحاجم والمحجوم وأوجبوا عليهما القضاء وشذعطاء فوجب الكفارة أيضا وقال بقول أحمد بن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد الليثي وأبو جابر بن عبد الله بن الزبير عن الزعفراني أن الشافعي علق القول على صحة الحديث وبذلك قال الداودي من المالكية وحجة الفريقين قد ذكرها المصنف في هذا الباب وسنذكر البحث في ذلك في آخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله وقال لي يحيى ابن صالح) هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيح وعادة البخاري الاثني عشر الصيغة في الموقوفات اذا أسندها وقوله في الاسناد حدثنا يحيى هو ابن أبي كثير (قوله اذا جاءك فطر) كذا للاكثر وللشمسيني أنه يخرج ولا يوجب قال ابن المنذر في الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤولون الظاهر بالافسية من حيث الجملة وتقض غيره هذا الخبر بالمتي فانه انما يخرج وهو موجب للقضاء والكفارة (قوله ويذكر عن أبي هريرة أنه يفطر والاول أصح) كانه يشير بذلك الى ما رواه هو في التارخ الكبير قال قال لي مسدد عن عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفته قال من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وأن استقاء ذليق قال البخاري لم يصح وانما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وعبد الله ضعيف جدا ورواه الدارمي من طريق عيسى بن يونس ونقل عن عيسى أنه قال زعم أهل البصرة ان هشام وهم فيه وقال أبو داود سمعت أحمد يقول ليس من ذاشيء ورواه أصحاب السنن الاربعة والحاكم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذي غريب لا تعرفه الامن رواية عيسى بن يونس عن هشام وسألت مجداعته فقال لا اراه مخوطا انتهى وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضا عن هشام قال وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح اسناده ولكن العمل عليه عند أهل العلم (قلت) ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة اذا جاءك لا يفطر وبين قوله انه يفطر مما فصل في حديثه هذا المرفوع فيحتمل قوله فانه تعمد التي واستدعي به وبهذا أيضا يتناول قوله في حديث أبي الدرداء الذي أخرجه أصحاب السنن مصححا أن النبي ﷺ فأنظر أي استقاء عمدا وهو أولى من تأويل من أوله بان المعني فاه فضعف فأفطر والله أعلم حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم وقال الطحاوي ليس في الحديث أن التي فطره وانما فيه أنه فاه فافطر بعد ذلك وتعبه ابن المنذر بأن الحكم اذا عقب بالفاه دل على أنه الهة كقولهم سها فسجد (قوله وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل وليس مما خرج) أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة عن وكيع عن الاممش عن أبي تليان عن ابن عباس في الحجامة للصائم قال القطر مما دخل وليس مما يخرج والوضوء مما خرج وليس مما دخل وروى من طريق ابراهيم النخعي أنه سئل عن ذلك فقال قال عبد الله يعني ابن مسعود فذكر مثله وابراهيم لم يلق ابن مسعود وانما أخذ عن كبار أصحابه وأما

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يحتجج وهو صائم ، ثم تركه ، فكان يحتجج بالليل واحتجج أبو موسى ليلاً . ويذكر عن سعد بن زيد بن أرقم وأم سلمة أختهم وصاياها وقال بكير عن أم علقمة كنا تحتجج عند عائشة فلا تنهي وبروي عن الحسن بن علي وغير واحد مر فوعاً أفطر الحاجم والحجوم *

قول عكرمة فوصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين عن عكرمة مثله (قوله) وكان ابن عمر يحتجج وهو صائم ثم تركه فكان يحتجج بالليل (وصله مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه احتجج وهو صائم ثم ترك ذلك وكان إذا صام لم يحتجج حتى يفطر ورواه في نسخة أحمد بن شيبان عن أبيه عن نونس عن الزهري كان ابن عمر يحتجج وهو صائم في رمضان وغيره ثم تركه لأجل الضعف هكذا وجدته منقطاً وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وكان ابن عمر كثيراً الاحتياط فكانه ترك الحجامة نهاراً لذلك (قوله) واحتجج أبو موسى ليلاً (وصله ابن أبي شيبة من طريق حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي العالبة قال دخلت على موسى وهو أمير البصرة ممسياً فوجدته يأكل تمراً وكأخا وقد احتجج فقلت له ألا تحتجج نهاراً قال أتأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم ورواه النسائي ، والحاكم من طريق مطر الوراق عن بكر أن أبا رافع قال دخلت على أبي موسى وهو يحتجج ليلاً فقلت الا كان هذا نهاراً فقال أتأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول أفطر الحاجم والحجوم قال الحاكم سمعت أبا علي النيسابوري يقول قلت لعبدان الأهوازي يصح في أفطر الحاجم والحجوم شيء قال سمعت عباساً العنبري يقول سمعت علي بن المديني يقول قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى (قلت) الا ان مطرا خولف في رفعه قاله أعلم (قوله) ويذكر عن سعد بن زيد بن أرقم وأم سلمة أنهم احتججوا صياماً) هكذا أخرجه بصيغة التريض والسبب في ذلك يظهر بالتخرج فأما أثر سعد وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في الموطأ عن أبي شهاب أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يحتجمان وما صائمان وهذا منقطع عن سعد لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق عن الثوري عن نونس بن عبد الله الجرهمي عن دينار قال حجمت زيد بن أرقم وهو صائم ودينار هو الحجام مولى جرم فتخ الجهم لا يعرف الا في هذا الأثر وقال أبو الفتح الأزدي لا يصح حديثه وأما أثر أم سلمة فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري أيضاً عن فرات عن مولى أم سلمة أنه رأى أم سلمة تحتجج وهي صائمة وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلمة مجهول الحال قال ابن المنذر ومن رخص في الحجامة للصائم أنس وأبو سعيد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة والتابعين ثم ساق ذلك بأسانيد (قوله) وقال بكير عن أم علقمة كنا تحتجج عند عائشة فلا تنهي (أما بكير فهو ابن عبد الله بن الأشج وأما أم علقمة فاسما مرجانة وقد وصله البخاري في تاريخه من طريق مخزومة بن بكير عن أبيه عن أم علقمة قالت كنا تحتجج عند عائشة ونحن صيام وبنو أخي عائشة فلا تنههم (قوله) وبروي عن الحسن بن علي وغير واحد مر فوعاً أفطر الحاجم والحجوم (وصله النسائي من طريق عن أبي حرة عن الحسن بن علي بن المديني روى نونس عن الحسن حديث أفطر الحاجم والحجوم عن ابني هريرة ورواه قتادة عن الحسن بن ثوبان ورواه عطاء بن السائب عن الحسن بن معقل بن يسار ورواه مطر عن الحسن بن علي ورواه أشعث عن الحسن بن أسامة زاد الدارقطني في العلل أنه اختلف على عطاء بن السائب في الصحابي فقيل معقل بن يسار انزوي وقيل معقل بن سنان الأشجعي وروى عن حاصم عن الحسن بن معقل بن يسار أيضاً وقيل عن مطر عن الحسن بن معاذ واختلف على قتادة عن الحسن في الصحابي فقيل أيضاً على وقيل ابو هريرة (قلت) واختلف على نونس أيضاً كما سأذكره قال وقال ابو حرة عن الحسن بن علي وغير واحد عن النبي ﷺ قال فان كان حفظه

وقال لي عياش حدثنا عبد الأعلى حدثنا يونس عن الحسن بن مثنى قيل له عن النبي ﷺ قال نعم ثم قال الله أعلم حدثنا معلى بن أسد حدثنا وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما

صحبت الأقوال كلها (قلت) لم ينرد به أبو حرة كما سألته (قوله وقال لي عياش) بجمانية ومعجمة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى (قوله حدثنا يونس) هو ابن عبيد (عن الحسن) مثله أي افطر الحاجم والمحجوم (قوله قيل له عن النبي ﷺ قال نعم ثم قال الله أعلم) وهذا متابع لابي حرة عن الحسن وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثني عياش فذكره ورواه عن ابن المديني في العلل والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثنا المعتمر هو ابن سليمان التيمي عن ابيه عن الحسن بن عمار عن يونس عن الحسن بن عمار عن ابي حرة عن النسائي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يونس وأخرجه من طريق بشر بن المفضل عن يونس عن الحسن بن عمار وذكره الدارقطني من طريق عبد الله بن تمام عن يونس عن الحسن بن عمار عن يونس عن الحسن بن عمار في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في العلل الكبير عن البخاري انه قال يحتمل ان يكون سمعه عن غير واحد وكذا قال الدارقطني في العلل ان كان قول الحسن عن غير واحد من الصحابة محفوظا صححت الأقوال كلها (قلت) يريد بذلك انتفاء الاضطراب والافتقار إلى ما سمع من أكثر المذكورين ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفعه وكانه حصل له بعد الجزم تردد وحمل الكرماني جزمه على وثوقه بخبره عن آخره وهو زوده لكونه خبر واحد فلا ينفذ اليقين وهو حمل في غاية العدم ونقل الترمذي أيضا عن البخاري أنه قال ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد وثوبان قلت فكيف بما فيها من الاختلاف يعني عن أبي قلابة قال كلاهما عدني صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن ابن اسماء عن ثوبان وعن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد روي الحديث جميعا يعني فائتي الاضطراب وتعين الجمع بذلك وكذا قال عثمان الدارمي صح حديث افطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد قال وسعت أحمد بذلك وقال المروزي قلت لأحمدان يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت فقال هذا مجازفة وقال ابن خزيمة صح الحديثان جميعا وكذا قال ابن حبان والحاكم وأطرب النسائي في تخرجه طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فاجاد وافاد وقال أحمد أصح شيء في باب افطر الحاجم والمحجوم حديث رافع ابن خديج (قلت) يريد ما أخرجه هو والتزمي والنسائي وابن حبان والحاكم من طريق معمر بن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع لكن عارض أحمد يحيى بن معين في هذا فقال حديث رافع أضعفها وقال البخاري هو غير محفوظ وقال أبو حاتم عن أبيه هو عندي باطل وقال الترمذي سألت اسحق بن أبي منصور عنه فأبى أن يحدثني به عن عبد الرزاق وقال هو غلط قلت ما علمته قال روى هاشم الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد حديث مهران بن يحيى بن عمار حدثني عن أبي قلابة أن أبا اسماء حدثه أن ثوبان أخبره به فهذا هو المحفوظ عن يحيى فكانه دخل معمر حديث في حديث والله أعلم وقال الشافعي في اختلاف الحديث بعد أن أخرج حديث شداد وانظره كتاب رسول الله ﷺ في زمان الفتح فرأى رجلا يحتمج ثمان عشرة خلت من رمضان فقام وهو أخذ يدي افطر الحاجم والمحجوم ثم ساق حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو صائم قال وحديث ابن عباس انهما أسادا قال توفي أحد الحجامة كان أحب إلى احتياطا والقياس مع حديث ابن عباس والذي أحفظ عن الصحابة والتابعين ونساء أهل العلم أنه لا يفتقر أحد بالحجامة (قلت) وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث افطر الحاجم والمحجوم وحكي الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول بان الحجامة تنظر على صحة الحديث قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك ببغداد وأما مصر فقال إلى الرخصة والله أعلم وأول بعضهم حديث افطر الحاجم والمحجوم أن المراد به أنهما سيفطران كقوله تعالى اني أراني أعصر حمرا أي ماون إليه

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَأَحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّازِي حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنْتُمْ تَكْرَهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ قَالَ لَا لِأَمِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ

ولا يخفى تكلف هذا التأويل ويقره مقال البغوي في شرح السنة معني قوله افطر الحاجم والمحجوم اى تعرضا للاضطرار أما الحاجم فلانه لا يأمن من وصول شيء من الدم الى جوفه عند المص واما المحجوم فلانه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيقول امره الى ان يفطر وقيل معني افطر افصلا مكرها هو الحجامة فصار كأنهما غير متلبسين بالعبادة وساذكر بقية كلامهم في الحديث الذى يليه (قوله له ان النبي ﷺ احتجج وهو محرم واحتجج وهو صائم) هكذا أخرجه من طريق وهب عن عكرمة عن ابن عباس وتابعه عبيد الموارث عن أيوب موصولا كإسباني في الطب ورواه ابن عليه ومعمر عن أيوب عن عكرمة مرسلا واختلف على حماد بن زيد في وصله وارساله وقد بين ذلك النسائي وقال مهنا سالت أحمد عن هذا الحديث فقال ليس فيه صائم إنما هو وهو محرم ثم ساقه من طرق عن ابن عباس لكن ليس فيها طريق أيوب هذه والحديث صحيح لا مرية فيه قال ابن عبد البر وغيره في دليل على أن حديث افطر الحاجم والمحجوم منسوخ لانه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع وسبق الى ذلك الشافعي واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائما محرما مقبلا قال ولم يكن قط محرما مقبلا بلده إنما كان محرما وهو مسافر والمسافر ان كان ناولا للصوم فمضى عليه بعض النهار وهو صائم أبيض له الاكل والشرب على الصحيح فاذا جازله ذلك جازله ان يحتجج وهو مسافر قال فليس في خبر ابن عباس ما يدل على افطار المحجوم فضلا عن الحاجم اه وتجب ان الحديث ما ورد هكذا الا لقائمة فالظاهر أنه وجدت منه الحجامة وهو صائم لم يتحل من صومه واستمر وقال ابن خزيمة أيضا جاء بعضهم بأعجوبة فزعم أنه ﷺ إنما قال افطر الحاجم والمحجوم كأنها كانا يغتبان قال فاذا قيل له فالفية هظر الصائم قال لا قال فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا شبهة انتهى وقد أخرج الحديث انتشاره الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان ومنهم من أرسله ويزيد بن ربيعة متروك وحكم على بن المديني بأنه حديث باطل وقال ابن حزم صح حديث افطر الحاجم والمحجوم بلا ريب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أرخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم واسناده صحيح فوجب الاخذ به لان الرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حاجما أو محجوما انتهى والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلف في رفعه وقفه وله شاهد من حديث أنس أخرجه الدارقطني ونظفه أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجج وهو صائم فمرد رسول الله ﷺ فقال افطر هذان ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجج وهو صائم ورواه كلهم من رجال البخاري إلا أن في المتن ما ينكر لان فيه ان ذلك كان في الفصح وجعفر كان قتل قبل ذلك ومن أحسن ما ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن عباس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال نهى النبي ﷺ عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمها ابقاء على أصحابه أسناده صحيح والجهة بالصحابي لا ضرر وقوله ابقاه على أصحابه يتعلق بقوله نهى وقدر واه ان أبي شيبة عن وكيع عن الثوري باسناده هذا ونظفه عن أصحاب محمد ﷺ قالوا إنما نهى النبي ﷺ عن الحجامة للصائم وكرها للضعيف أى لثلاث بضعف (قوله سمعت ثابا البناني قال سئل أنس بن مالك) كذا في أكثر أصول البخاري سئل بضم أوله على البناء للجمهور وفي رواية أبي الوقت سأل أنسا وهذا غلط فان شعبة ما حضر سؤال ثابت لانس وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت

وَرَأَى شَبَابَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَالْإِفْطَارِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**
 حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ سَمِعَ ابْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 فِي سَفَرٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ أَنْزِلْ فَأَجِدْخَ لِي قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ قَالَ أَنْزِلْ فَأَجِدْخَ لِي فَجَدَّخَ لَهُ فَشَرِبَ ثُمَّ رَمَى بِيَدِهِ هَاهُنَا ثُمَّ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمُ الْفَيْلَ
 أَقْبِلْ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّلَامُ * تَابَعَهُ جَرِيرٌ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ
 كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ
 حَمْزَةَ بْنَ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيَّ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا
 مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرٍو
 الْأَسْلَمِيَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ

فرواه الاسماعيلي وابونعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلاسي وأبي قرصافة محمد بن عبد الوهاب وإبراهيم بن
 الحسين بن دريد كلهم عن آدم بن أبي إياس شيخ البخاري فيه فقال عن شعبة عن حيد قال سمعت تاجنا وهو يسأل أنس
 بن مالك فذكر الحديث وأشار الاسماعيلي والبيهقي الى ان الرواية التي وقعت للبخاري خطأ وأنه سقط منه حيد قال
 الاسماعيلي وكذلك رواه علي بن سهل عن أبي النضر عن شعبة عن حيد (قوله وزاد شعبة حدثنا شعبة على عهد النبي
 ﷺ) هذا يشعر بان رواية شعبة موقوفة لرواية آدم في الاسناد والمتن الا ان شعبة زاد فيه ما يؤكده وقد
 اخرج ابن منده في غرائب شعبة طريق شعبة فقال حدثنا محمد بن احمد بن حاتم حدثنا عبد الله بن روح حدثنا شعبة
 حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي التوكل عن أبي سعيد وبه عن شعبة عن شعبة عن حيد عن أنس نحوه
 هذا يؤكد صحة ما عرض به الاسماعيلي ومن تبعه ويشعر بان الخلل فيه من غير البخاري اذ لو كان اسناد شعبة عنده
 مخالفا لاسناد آدم لبيته وهو واضح لاختفاء به والله اعلم بالصواب * (قوله باب الصوم في السفر والافطار) اي اباحة ذلك
 وتخفيف المكلف فيه سواء كان رمضان او غيره وسأذكر بيان الاختلاف في ذلك بعد باب وادى كالمؤلف في الباب حديث
 عبد الله بن أبي اوفى وسيأتي الكلام عليه بعد ابواب وموضع الدلالة منه. يشعر به سيقفه من مراجعة الرجل له
 بكون الشمس لم تغرب في جواب طلبه لما يشير به فهو ظاهر في أنه كان ﷺ صائما وقد ذكره في باب متى يحل
 فطر الصائم وفي غيره بلفظ صريح في ذلك حيث قال كنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم (قوله الشمس يارَسُولَ
 اللَّهُ) بالرفع ويجوز النصب وتوجههما ظاهر (قوله تابعه جرير وابو بكر بن عياش عن الشيباني) يعني تابعنا سفيان
 وهو ابن عيينة والشيباني هو ابواسحق شيخهم فيه ومتابعة جرير وصلها المؤلف في الطلاق ومتابعة أبي بكر ستاتي
 موضوعة بعد قليل في باب تعجيل الافطار وتابعهم غير من ذكر كما سياتي ولفظهم متقارب والمراد المتابعة في أصل
 الحديث (قوله حدثننا يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله ان حمزة بن عمرو الاسلمي) هكذا رواه
 الحفاظ عن هشام وقال عبد الرحيم بن سليمان عند النسائي والدروردي عند الطبراني ويحيى بن عبد الله بن سالم عند
 الدارقطني ثلاثهم عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حمزة بن عمرو جعلوه من مسند حمزة والمحفوظ انه من مسند عائشة
 ويحتمل أن يكون هؤلاء لم يقصدوا بقولهم عن حمزة الرواية عنه وانما اردوا الاخبار عن حكاية فالتقدير عن عائشة
 عن قصة حمزة انما سأل لكن قد صحح الحديث من رواية حمزة فاخرجه مسلم من طريق أبي الاسود عن عروة
 عن أبي صراوح عن حمزة وكذلك رواه محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة لكنه اسقط ابراروح والصواب اثباته
 وهو محمول على ان لمرورة فيه طريقين سمعه من عائشة وسمعه من أبي مرواح عن حمزة (قوله اسرد الصوم)

أَصُومُ فِي السَّعْرِ ، وَكَانَ كَثِيرَ الصَّيَامِ . قَسَالَ إِنْ شَيْتَ فَصَم . وَإِنْ شَيْتَ فَأَطْرِبْ بِأَبٍ إِذَا صَامَ
 أَيَّامًا مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ سَافَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ
 حَتَّى بَلَغَ الْكَعْبِيدَ أَطْرَبَ فَأَطْرَبَ النَّاسُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَالْكَعْبِيدُ مَا بَيْنَ عَسْفَانَ وَقَدْ بَدَأَ

أى اتوجه واستدل به على ان لا كراهية في صيام الدهر ولا دلالة فيه لان التابع يصدق بدون صوم الدهر فان
 ثبت للنهي عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الاذن بالسرد بل الجمع بينهما واضح (قوله أأصوم في السفر الي آخره)
 قال ابن دقيق العيد ليس فيه تصريح بانه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صيام رمضان في السفر (قلت)
 وهو كما قال بالنسبة الي سياق حديث الباب لكن في رواية ابن مراح التي ذكرتها عند مسلم انه قال يارسول
 الله اجدي قوتك على الصيام في السفر قبل على جناح فقال رسول الله ﷺ هي رخصة من الله فمن اخذ بها حسن ومن
 احب ان يصوم فلا جناح عليه وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة وذلك ان الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو
 واجب واصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حزمة بن عمرو عن أبيه انه قال يارسول الله
 اني صاحب ظهر اطلجه اسافر عليه واكرهه وانهر بما صادفتي هذا الشهر يعني رمضان وانا اجد القوت واجدني
 ان اصوم اهون على من ان اؤخره فيكون ديناعلى فقال اي ذلك شئت باجمرة قوله باب اذا صام اياما من رمضان
 ثم سافر (أى هل يباح له الفطر في السفر اولا وكانه اشار الى تضعيف ما روى عن علي والى رد ما روى عن غيره
 في ذلك قال ابن المنذر روى عن علي باسناد ضعيف وقال به عبيدة بن عمرو وأبو مجلز وغيرهما ونقله النووي عن
 ابى مجلز وحده ووقع في بعض الشروح ابو عبيدة وهو وهم قالوا ان من استهل عليه رمضان في الحضر ثم سافر بعد
 ذلك فليس عليه أن يهطر لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال وقال أكثر أهل العلم لافرق بينه وبين من
 استهل رمضان في السفر ثم ساق ابن المنذر باسناد صحيح عن ابن عمر قال قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
 نسخها قوله تعالى ومن كان مريضا أو على سفر الآية ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور في هذا الباب
 (قوله خرج الى مكة) كان ذلك في غزوة الفتح كما سيأتي (قوله فلما بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة
 مكان صروف وقع تحسيره في نفس الحديث بانه بين عسفان وقد يدعي بضم القاف على التصغير ووقع في رواية
 المستمل وحده نسبة هذا التفسير للبخارى لكن سيأتي في المغازي موصولا من وجه آخر في نفس الحديث وسيأتي
 قريبا عن ابن عباس من وجه آخر حتى بلغ عسفان بدل الكديد وفيه مجاز القرب لان الكديد اقرب الى المدينة
 من عسفان وبين الكديد ومكة مرحطان قال البكري هو بين أبح بفتحين وبجم وعسفان وهو ماء عليه نخل كثير
 ووقع عند مسلم في حديث جابر فلما بلغ كراخ الغميم هو بضم الكاف والغميم بفتح الهمزة وهو اسم وادامام عسفان
 قال عياض اخلفت الروايات في الموضع الذي أظفر ﷺ فيه والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من
 عمل عفان اه وسيأتي في المغازي من طريق معمر عن الزهري سياق هذا الحديث أوضح من رواية مالك ولفظ رواية
 معمر خرج التي ﷺ في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين وذلك على راس ثمان سنين ونصف من
 مقدمه المدينة فسار ومن معه من المسلمين يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد فأظفر وأظفر وقال الزهري وانما يؤخذ
 بالآخر فالآخر من أمره ﷺ وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري وقعت مدرجة عند مسلم من طريق
 البيهقي عن الزهري ولفظه حتى بلغ الكديد فأظفر قال وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الاحداث فالاحداث من امره
 وأخرجه من طريق سفيان عن الزهري قال مثله قال سفيان لا أدري من قول من هو ثم أخرجه من طريق معمر
 ومن طريق يونس كلاهما عن الزهري وبيننا أنه من قول الزهري وبذلك جزم البخارى في الجهاد وظاهره أن الزهري

باب حدثنا عبيد الله بن يوسف حدثنا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر
 أن إسماعيل بن عبيد الله حدثه عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال

ذهب الى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سبأني قريبا وأخرج البخاري في المغازي أيضا من
 طريق خالد الخذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج النبي ﷺ في رمضان والناس صائمون ومفطر فلما استوى
 على راحلته دعا بانه من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس زاد في رواية اخري من طريق طاوس عن ابن
 عباس ثم دعا بما فشرّب نهار البراه الناس وأخرجه الطحاوي من طريق ابى الاسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد
 ولفظه فلما بلغ السكدي بلغه ان الناس يشق عليهم الصيام فدعا بقدر من لبن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على
 راحلته ثم شرب فانظر فتناوله رجلا الى جنبه فشرّب واسلم من طريق الدراوردي عن جعفر بن محمد بن علي عن ابيه
 عن جابر في هذا الحديث فقيل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما قلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر
 وله من وجه آخر عن جعفر ثم شرب فقيل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة واستدل بهذا الحديث على
 تحتم الفطر في السفر ولا دلالة فيه كما سبأني واستدل به على أن للمسافر أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان
 في الحضر والحديث نص في الجواز اذا لاخلاف أنه ﷺ استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر
 في أثناءه ووقع في رواية ابن اسحق في المغازي عن الزهري في حديث الباب أنه خرج لعشر مضين من رمضان ووقع
 في مسلم من حديث ابى سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان
 ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه واستدل به على أن للمرء ان يفطر ولو نوى الصيام من الليل واصبح صائما
 فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وقطع به اكثر الشافعية وفي وجه ايسر له أن يفطر وكان مستندا قائله
 ما وقع في البويطي من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر فأما لو نوى
 الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار منعه الجمهور وقال أحمد واسحق بالجواز
 واختاره المزني محججا بهذا الحديث فقيل له قال كذلك ظنا منه أنه ﷺ أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة
 وليس كذلك فإن بين المدينة والكعبة عدة ايام وقد وقع في البويطي مثل ما وقع عند انزي فسلم المزني واطلع من ذلك مارواه
 ابن ابى شيبة والبيهقي عن انس انه كان اذا أراد السفر يفطر في الحضر قبل ان يركب ثم يفرق عند الخيبر في الفطر بكل
 مفطر وفرق أحمد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وغيره فنعه في الجماع قال فلو جامع فعليه الكفارة الا ان افطر بغير الجماع قبل
 الجماع واعترض بعض الماتنين في اصل المسئلة فقال ليس في الحديث دلالة على انه ﷺ نوى الصيام في ليلة اليوم الذي
 افطر فيه فيحتمل أن يكون نوي ان يصبح مفطرا ثم اظهر الافطار ليفطر الناس لكن سياق الاحداث ظاهر في انه كان اصبح
 صائما ثم افطر وقد روى ابن خزيمة وغيره من طريق ابى سلمة عن ابى هريرة قال كنا مع النبي ﷺ ببر
 الظهران فأني بطعام فقال لا يكر وعمر ادنوا فكلا فقالا انا صائمان فقال اعملوا لصاحبكم ارحلوا صاحبكم
 ادنوا فكلا قال ابن خزيمة فيه دليل على أن للصائم في السفر الفطر بعد مضى بعض النهار (تنبه) قال القاسمي هذا
 الحديث من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السفرة مقيا مع ابويه بمكة فلم يشاهد هذه القصة فكأنه سمعها
 من غيره من الصحابة * (قوله باب) كذا الاكثر بغير ترجمة وسقط من رواية النسفي وعلى الحالين لا بد أن يكون
 لحديث ابى الدرداء المذكور فيه تعليق بالترجمة ووجه ما وقع من افطار اصحاب النبي ﷺ في رمضان في السفر بحضور
 منه ولم ينكر عليهم فدل على الجواز وعلى رد قول من قال من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر (قوله عن ام الدرداء)
 في رواية أبى داود من طريق سعيد بن عبد العزيز عن اسماعيل بن عبيد الله وهو ابن ابى المهاجر للدمشق حدثني ام

خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ حَارٍّ حَتَّى بَصَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ
وَمَا يَصْنَعُ صَئِمٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبْنِ رَوَاحَةَ **بَابُ** قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَنْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ وَأَشْتَدَّ الْحَرُّ
لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

الرداء والاسناد كله شاميون سوي شيخ البخاري وقد دخل الشام وأم الرداء في الصغرى التابعة (قوله خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره) في رواية مسلم من طريق سعيد بن عبد العزيز أيضا خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حر شديد الحديث وبهذه الزيادة يتم المزارد من الاستدلال ويتوجه الرد بها على أبي محمد بن حزم في زعمه أن حديث أبي الرداء هذا لاجحة فيلا احتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعا وقد كنت ظننت أن هذه السفارة غزوة فتح لما رأيت في المطمان طريق ابن بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال رأيت رسول الله ﷺ بالعرج في الحر وهو يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش ومن الحر فلما بلغ السكدة أظرفاقه بدل على أن غزاة الفتح كانت في أيام شدة الحر وقد اتفقت الروايات على أن كلا من السفرين كان في رمضان لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤنة قبل غزوة الفتح بلا خلاف وإن كانتا جميعا في سنة واحدة وقد استثناء أبو الرداء في هذه السفارة مع النبي ﷺ فصح أنها كانت سفرة أخرى وأيضا فإن في سياق احاديث غزوة الفتح ان الذين استمروا من الصحابة صياما كانوا جماعة وفي هذا انه عبد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث عمر غزونا مع النبي ﷺ في رمضان يوم بدر وبوم الفتح الحديث ولا يصح حمله أيضا على بدر لأن ابا الرداء لم يكن حينئذ أسلم وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوي عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة * (قوله باب قول النبي ﷺ لَمَنْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ وَأَشْتَدَّ الْحَرُّ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ) أشار بهذه الترجمة إلى أن سبب قوله ﷺ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ ما ذكر من المشقة وان من روى الحديث مجردا فقد اختصر القصة وبما أشار إليه من اعتبار شدة المشقة يجمع بين حديث الباب والذي قبله فالحاصل أن الصوم لمن قوي عليه أفضل من من القطر والظفر لمن شق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم وإن لم يتحقق المشقة بخير بين الصوم والظفر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزيه الصوم في السفر عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر لقوله ﷺ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ ومقابلة للبر الاثم وإذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض الظاهر وحكي عن عمر وابن عمرو أني هريرة والزهرى وإبراهيم النخعي وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ظاهره فعليه عدة أو قالوا يجب عدة وتأوله الجمهور بان التقدير فإفطر فعدة ومقابل هذا القول قول من قال ان الصوم في السفر لا يجوز لمن خاف على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة حكاها الطبري عن قوم وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوي عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم النظر أفضل عملا بالرخصة وهو قول لا يوافق واحد واحق وقال آخرون وهو مخير مطلقا وقال آخرون أفضلهما يسرها لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر فان كان النظر يسر عليه فهو أفضل في حقه وإن كان الصيام يسر لمن يسر عليه حينئذ يشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر والذي يرجح قول الجمهور ولكن قد يكون النظر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به وكذلك من ظن به الاعراض عن قبول الرخصة كما تقدم نظيره في المسح على الخفين وسيأتي نظيره في تحجيل الافطار وقد روى أحمد من طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر اني اقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الاثم مثل جبال عرفة وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله ﷺ من رغب عن سنتي فليس مني وكذلك من خاف على نفسه العجب

أول رايه اذا صام في السفر فقد يكون النظر أفضل له وقد أشار الي ذلك ابن عمر فروي الطبري من طريق مجاهد قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان تصم قال اصحابك اكفوا الصائم ارفوا الصائم واقاموا بامرهم وقالوا فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب أجره ومن طريق مجاهد أيضا عن جنادة ابن أمية عن ابي ذر نحو ذلك وسيأتي في الجهاد من طريق مورق عن أنس نحو هذا مرفوعا حيث قال صلى الله عليه وسلم للمفطرين حيث خدموا الصيام ذهب المقطرون اليوم بالاجر واحتج من منع الصوم أيضا بما وقع في الحديث الماضي أن ذلك كان آخر الامرين وان الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله وزعموا ان صومه صلى الله عليه وسلم في السفر منسوخ وتعقب أولا بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهري وبأنه استند الى ظاهر الخبر من أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد أن صام ونسب من صام الي العصيان ولا حجة في شيء من ذلك لان مسالما أخرج من حديث ابي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم صام بعد هذه القصة في السفر ولفظه سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة ونحن صيام فنزلنا منزلا فقال النبي صلى الله عليه وسلم انكم قد نوتم من عدوكم والنظر أقوى لكم فافطروا فكانت رخصة فئنا من صيام ومننا من أفطر فنزلنا منزلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم مصبحوا عدوكم فافطروا أقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة فأفطرتنا ثم رأيتنا نصوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر وهذا الحديث نص في المسئلة ومنه يؤخذ الجواب عن نسبه صلى الله عليه وسلم الصائمين الي العصيان لانه عزم عليهم فافطروا وهو شاهد لما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم ويتأكد ذلك اذا كان محتاج الي الفطر للقوى به على لقاء العدو وروى الطبري في تهذيبه من طريق خيشمة سألت أنس ابن مالك عن الصوم في السفر فقال لقد أمرت غلامي أن يصوم قال قلت له فأين هذه الآية فعده من أيام اخر فقال انها تزلت ونحن نتحمل جياعا ونزل على غيره شبع واما اليوم فنزل شباعا وتزل على شبع فأشار أنس الي الصفة التي يكون فيها النظر أفضل من الصوم وأما الحديث المشهور الصائم في السفر كالفطر في الحضر فقد أخرجه ابن ماجه مرفوعا من حديث ابن عمر بسند ضعيف وأخرجه الطبري من طريق ابي سلمة عن عائشة مرفوعا أيضا وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الاثرم من طريق ابي سلمة عن أبيه مرفوعا والمخووظ عن أبي سلمة عن أبيه موقوفا كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر ومعوقفه فهو منقطع لان أبا سلمة لم يسمع من أبيه وعلي تقدير صحته فهو محمول علي ما تقدم ولا حيث يكون الفطر أولى من الصوم والله أعلم وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فسلك الحيزون فيه طرقا فقال بعضهم قد خرج علي سبب فيقصر عليه وعلي من كان في مثل حاله والى هذا جنح البخاري في ترجمته ولذا قال الطبري بعد أن ساق نحو حديث اباب من رواية كعب ابن عاصم الاشعري ولفظه سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في حر شديد فاذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كضجعة الوجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لصاحبكم أي وجع به فقالوا ليس به وجع ولكنه صائم وقد اشتد عليه الحر فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ليس البر ان تصوموا في السفر عليكم رخصة الله التي رخصها لكم فكان قوله صلى الله عليه وسلم ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال وقال ابن دقيق العيد نحن من هذه القصة ان كراهة الصوم في السفر مختصة بمن هو في مثل هذه الحالة ممن يجهد الصوم ويشق عليه أو يؤدي به الي ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب فيترك قوله ليس من البر الصوم في السفر على مثل هذه الحالة قال والمؤمنون في السفر يقولون ان اللفظ عام والعبرة بعمومه لا بخصوص السبب قال وينبغي أن يتنبه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب فان بين العامين فرقا واضحا ومن أجزاها مجرى واحدا لم يصب فان مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كتزول آية السرفة في قصة سرفة رداء صفوان وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة لبيان الجملات وتمييز المحتملات كما في حديث الباب وقال ابن المنير في الحاشية هذه القصة تشعر بأن من اشق له مثل ما اتفق لذلك الرجل انه يساويه في الحكم وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله والله أعلم وحمل الشافعي نبي البر المذكور في

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى زَحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ فَقَالَ مَا هَذَا صَالُوا صَائِمٌ فَقَالَ لَيْسَ مِنَ الرِّبِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ

الحديث على بن أبي قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من الرب أن يبلغ رجل هذا بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد ارحس الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح قال ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر المتروض الذي من خالته ام وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الاول وقال الطحاوي المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر وليس المراد به اخراج الصوم في السفر عن أن يكون برا لان الافطار قد يكون ابر من الصوم اذا كان التقوى على لقاء العدو مثلا قال وهو نظير قوله ﷺ ليس المسكين بالطواف الحديث فانه لم يرد اخراجه من أسباب المسكنة كلها وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجمد غني يقينه ويستحي أن يسأل ولا يفتن له (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحمن الانصاري) عند مسلم من طريق غندر عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد ولا بن داود عن ابي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد بن زرارة (قوله سمعت محمد بن عمرو واخ) ادخل محمد بن عبد الرحمن بن سعد بينه وبين جابر محمد بن عمرو وبن الحسن في رواية شعبة عنه واختلف في حديثه علي يحيى بن ابي كثير فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن اسحق عن الاوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره قال النسائي هذا خطأ ثم ساقه من طريق الثريائي عن الاوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابرا ومن طريق علي بن المبارك عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال ذكر تسمية هذا الرجل المهيم فساق طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح يعني أدخل رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر وحقبه المزى فقال ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن ابي كثير فيه وليس كذلك لان شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة اه والذي يرجح في نظري أن الصواب مع النسائي لان مسلما لما روى الحديث من طريق ابي داود عن شعبة قال في آخره قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن ابي كثير انه كان يزيد في هذا الاستناد في هذا الحديث عليكم رخصة الله التي رخص لكم فلما سأله لم يحفظه اه والضمير في سألت يرجع الي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لان شعبة لم يلبق يحيى فدل على أن شعبة اخبرانه كان يبلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في هذا الحديث زيادة ولانه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى ساله عنها فلم يحفظها وأما ما وقع في رواية الاوزاعي عن يحيى انه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتمده المزى لكن جزم ابو حاتم كما نقله عنه ابنه في العلل بان من قال فيه عن محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان فقد وهم وإنما هو ابن عبد الرحمن بن سعد اه وقد اختلف فيه مع ذلك علي الاوزاعي ورجل الرواة عن يحيى بن ابي كثير لم يزيدوا على محمد بن عبد الرحمن لا يذكرون جده ولا جد جده والله أعلم (قوله كان رسول الله ﷺ في سفر) تبين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر انها غزوة الفتح ولا بن خزيمة عن طريق حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر سافرا مع النبي ﷺ في رمضان فذكره نحوه (قوله ورجلا قد ظلل عليه) في رواية حماد المذكورة فشق على رجل الصوم فجعلت راحلته تهم به تحت الشجرة فأخبر النبي ﷺ بذلك فأمره أن يفطر الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ولولا ما قدمته من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لامن أن يفسر به لقول ابي الدرداء لم يكن من الصحابة في تلك السفر صائما غيره وزعم مغلطاي انه أبو اسرائيل وعزا ذلك لمبهمة الخطيب ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وإنما أورد حديث مالك عن حميد بن قيس وغيره أن النبي ﷺ رأى رجلا

باب لم يَبِ أصحابُ النبي ﷺ بعضهم بَمَضَى في الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ
عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَمَسَّ الصَّائِمُ عَلَى
الْمَطْرِ وَلَا الْمَطْرُ عَلَى الصَّائِمِ **باب** مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ لِيَرَاهُ النَّاسُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ
حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ خَرَجَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ ثُمَّ دَعَا بِمَا هُوَ قَرَفَهُ إِلَى يَدِهِ

فَأَمَّا فِي الشَّمْسِ فَقَالُوا نَذَرْنَا لَا يَسْتِظِلُّ وَلَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَجْلِسُ وَيَصُومُ الْحَدِيثُ ثُمَّ قَالَ هَذَا الرَّجُلُ هُوَ أَبُو إِسْرَائِيلَ
الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ ثُمَّ سَأَلَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي بَرْزَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَبَ يَوْمَ الْحَجَّةِ فَظَنَرَ
إِلَى رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ أَبُو إِسْرَائِيلَ فَقَالُوا نَذَرْنَا يَصُومُ وَيَقُومُ فِي الشَّمْسِ الْحَدِيثُ فَيُرِيدُ الْخَطِيبَ عَلَى هَذَا
وَبَيْنَ الْقَصَتَيْنِ مَفَايِرَاتٌ ظَاهِرَةٌ أَظْهَرَهَا أَنَّهُ كَانَ فِي الْحَضْرَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَصَاحِبُ الْقِصَّةِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ كَانَ فِي السَّفَرِ
تَحْتَ ظِلَالِ الشَّجَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِجَابَ التَّمَسُّكُ بِالرَّخْصَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَكَرَاهَةُ تَرْكُهَا عَلَى وَجْهِ
التَّشَدُّدِ وَالتَّنَطُّعِ ﴿ تَنْبِيهِ ﴾ أَوْ هُمْ كَلَامُ صَاحِبِ الْعَمْدَةِ أَنْ قَوْلَهُ ﷺ عَلَيْكُمْ بِرَخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ مِمَّا أَخْرَجَهُ
مُسْلِمٌ بِشَرْطِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَأَمَّا هِيَ بَقِيَّةٌ فِي الْحَدِيثِ لَمْ يُوَصَّلْ إِسْنَادُهَا كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ نَمَّ وَقَعَتْ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مَوْصُولَةٌ
فِي حَدِيثٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِإِسْنَادِهِ وَعِنْدَ الطَّرِيفِيِّ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْمُرِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ ﴿ قَوْلُهُ بَابٌ لَمْ
يَجِبْ لِصَحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ ﴾ أَيْ فِي الْأَسْفَارِ وَأَشَارَ هَذَا إِلَى تَأْكِيدِ مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ
تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ وَأَنَّهُ جُمُودٌ عَلَى مَنْ بَلَغَ جِلَالَةَ يَجْتَهِدُ بِهَا وَأَنْ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ لَا يَبِاعُ عَلَيْهِ الصِّيَامُ وَلَا الْفِطْرُ
﴿ قَوْلُهُ عَنْ أَنَسٍ ﴾ فِي رَوَايَةِ أَبِي خَالِدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَنْ حَمِيدِ التَّصْرِيحِ بِالْأَخْبَارِ بَيْنَ حَمِيدٍ وَأَنَسٍ وَلَقِظَهُ عَنْ حَمِيدٍ خَرَجَتْ
فَصَمَّتْ فَقَالُوا لِي أَعَدَّ فَقُلْتُ أَنْ أُنْسَا أَخْبَرَنِي أَنَّ صَحَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَسَافِرُونَ فَلَا يَجِبُ الصَّائِمُ عَلَى
الْمَطْرِ وَالْمَطْرُ عَلَى الصَّائِمِ قَالَ حَمِيدٌ فَلَقِيتُ ابْنَ أَبِي مَلِيكَةَ فَأَخْبَرَنِي عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ ﴿ قَوْلُهُ كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ﴾ فِي
حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ كُنَّا نَفْرُوَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَجِبُ الصَّائِمُ عَلَى الْمَطْرِ وَالْمَطْرُ عَلَى الصَّائِمِ بَرُونَ أَنْ
مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ وَمَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَافْطَرَ أَنْ ذَلِكَ حَسَنٌ وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ وَهُوَ نَصٌّ
رَافِعٌ لِلزَّوْعِ كَمَا تَقَدَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿ تَنْبِيهِ ﴾ نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ أَنَّ الْمَلَكَ تَفَرَّدَ بِسِيَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ
عَلَى هَذَا اللَّفْظِ وَتَعْقِبَهُ بِأَنَّ أَبَا سَحْقٍ الْفَزَارِيُّ وَأَبَا ضَمْرَةَ وَعَبْدَ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرَهُمْ رَوَوْهُ عَنْ حَمِيدِ بْنِ مَالِكٍ
﴿ قَوْلُهُ بَابٌ مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ لِيَرَاهُ النَّاسُ ﴾ أَيْ إِذَا كَانَ مِنْ يَتَدَبَّرُ بِهِ وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ أَفْضَلِيَّةَ الْفِطْرِ لِأَخْتِصَّ
بِمَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ وَأَوْخَشَى الْعَجَبَ وَالرَّيَاءَ أَوْ ظَنَّ بِهِ الرَّغْبَةَ عَنِ الرَّخْصَةِ بَلْ يَلْحَقُ بِذَلِكَ مَنْ يَتَدَبَّرُ بِهِ لِيَتَابِعَهُ
مَنْ وَقَعَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ وَيَكُونُ الْفِطْرُ فِي حَقِّهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ أَفْضَلُ لِأَفْضَلِيَّةِ الْبَيَانِ ﴿ قَوْلُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴾ كَذَلِكَ عِنْدَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَاوُسٍ وَكَذَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ
جَبْرِ عَنِ مَنْصُورِ فِي الْمَازِي وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ فَهَذَا يَذْكَرُ طَاوُسًا فِي الْأَسْنَادِ وَكَذَا
أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّاسٍ فِيحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدُ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
ثُمَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ حَمَلَهُ عَنْهُ أَوْ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَتَبَتُّهُ فِيهِ طَاوُسٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ الْجَرِيدَتَيْنِ عَلَى الْقَدِيرِينَ فِي الطَّهَارَةِ ﴿ قَوْلُهُ فَرَفَعَهُ إِلَى يَدِهِ ﴾ كَذَلِكَ فِي الْأَصُولِ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَيْهَا
مِنْ الْبَحَارِيِّ وَهُوَ مُشْكَلٌ لِأَنَّ الرِّفْعَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَدِ وَاجَابَ الْكُوفِيُّ أَنَّ الْمَعْنَى يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَفَعَهُ إِلَى الْأَعْقَى

لِإِيرَاهُ النَّاسَ فَأُفْطِرَ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ قَدْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأُفْطِرَ فَمَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ **بَابُ** وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَسَلَّمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ نَسَخْتَهَا ، شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَكُمْ تَشْكُرُونَ * وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مَرْثَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ نَزَلَ رَمَضَانَ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِينًا تَرَكَ الصَّوْمَ مَنْ يُطِيقُهُ . وَرُخِّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ فَنَسَخْتَهَا . وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ . فَأَمَرُوا بِالصَّوْمِ **حَدَّثَنَا** غِيَاثُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَرَأَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَا كَانَ قَالَ هِيَ مَنْسُوخَةٌ

طول يده أى انتهى الرفح الى اقصى غايتها (قلت) وقد وقع عند ابى داود عن مسدد عن ابى عوانة بالاسناد المذكور في البخاري فرفعه الى فيه وهذا أوضح ولعل الكلمة تصحفت وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق الفاظ الرواة لهذا الحديث عن ابن عباس وغيره مع بقية مباحث المتن (قوله ليراه الناس) كذا للاكثر والناس بالرفع على الفاعلية وفي رواية المستعلي ليريه بضم أوله وكسر الراء وفتح الصحانية والناس بالنصب على المعنوية ويحتمل أن يكون الناسخ كتب ليراه الناس بالياء فلا يكون بين الراء وبين الاختلاف (قوله فكان ابن عباس يقول الخ) فهم ابن عباس من فعله ﷺ ذلك أنه لبيان الجواز لا للاولوية وقد تقدم في حديث أبى سعيد وجابر عند مسلم ما يوضح المراد والله أعلم (قوله باب قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عمر وسلمة بن الاكوع نسختها شهر رمضان الذي أنزل فيه الى قوله على ما هداكم وللكم تشكرون) أما حديث ابن عمر فوصله في آخر الباب عن عياش وهو بصحانية ومعجمة وقد أخرجه عنه أيضا في التفسير وزاد أنه ابن الوليد وهو الرقام وشيخه عبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى البصرى السامى بالمهلمة ولكن لم يعين الناسخ وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر بلفظ نسخت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه التي بعدها فمن شهد منكم الشهر فليصمه وعلى هذا قوله في الترجمة وفي حديث سلمة نسختها شهر رمضان أى الآية التي أولها شهر رمضان لاشتمالها على موضع النسخ وقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وأما حديث سلمة فوصله في تفسير البقرة بلفظ لماتزلت وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر أو أفطر واتندي حتى تزلت الآية التي بعدها فنسختها (قوله وقال ابن عمر الخ) وصله أبو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريقه ولفظ البيهقي قدم النبي ﷺ المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه ورخص لهم في ذلك ثم نسخته وان تصوموا خير لكم فأمروا بالصيام وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسعودي عن الاعمش مطولا في الاذان والقبلة والصيام واختلف في اسناده اختلافا كثيرا وطريق ابن عمر هذه أرجحها واذا تقرر أن الافطار والاطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حيا واجبا فكيف يلتم مع قوله تعالى وان تصوموا خير لكم والخيرية لا تندل على الوجوب

باب متى يقضى قضاء رمضان ، وقال ابن عباس لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى . قعدة من أيام أخر ، وقال سديد بن المسيب في صوم العشر لا يصالح حتى يبدأ برمضان ،

بل المشاركة في أصل الخبر أجاب السكرمانى بان المعنى فالصوم خير من التطوع بالقدرة والتطوع بها كان سنة والخير من السنة لا يكون الا واجبا أى لا يكون شئ خيرا من السنة الا الواجب كذا قال ولا يخفى بعده ونسكته ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو واجب خير من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم فنصت الآية على أن الصوم أفضل وكون بعض الواجب الخير أفضل من بعض الاشكال فيه واتفقت هذه الاخبار على أن قوله وعلى الذين يطيقونه فدية منسوخ وخالف في ذلك ابن عباس فذهب الى أنها عكسة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه وسأيت بيان ذلك والبحث فيه في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى حيث ذكر المصنف من تفسير البقرة « (قوله) باب متى يقضى قضاء رمضان) أى متى تصام الايام التى تقضى عن فوات رمضان وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ ومراد الاستفهام هل يتعين قضاؤه متباها أو يجوز متفرقا وهل يتعين على الفور أو يجوز على التراخي قال الزين بن المنير جعل المصنف الترجمة استفهاما لتعارض الأدلة لان ظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر يقتضى التفريق لصدق أيام أخر سواء كانت متباها أو متفرقة والقياس يقتضى التتابع الحاقا لصفة القضاء بصفة الاداء وظاهر صنيع عائشة يقتضى ايثارا بالمبادرة الى القضاء لولا ما منعها من الشغل فيشعر بأن من كان غير عنز لا ينبغي له التأخير (قلت) ظاهر صنيع البخارى يقتضى جواز التراخي والتفريق لما أودعه في الترجمة من الآثار كعادته وهو قول الجمهور ونقل ابن المنذر وغيره عن علي وعائشة وجوب التتابع وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق بسنده عن ابن عمر قال يقضيه تباعا وعن عائشة نزلت فعدة من أيام أخر متباعات فسقطت متباعات وفي الموطأ انها قرأة أبى بن كعب وهذا ان صح شعر بهدم وجوب التتابع فكانه كان أولا واجبا ثم نسخ ولا يختلف المجيزون للتفريق أن التابع اولى (قوله) وقال ابن عباس لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى فعدة من أيام أخر (وصله مالك عن الزهري ان ابن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق هكذا أخرجه منقطعاهما وصله عبد الرزاق معيناً عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء من رمضان قال يقضيه مفرقا قال الله تعالى فعدة من أيام أخر وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال صمته كيف شئت وروى عنه في فوائد احمد بن شبيب من روايته عن ابيه عن يونس عن الزهري بلفظ لا يضرك كيف قضيتها انما هي عدة من أيام أخر فأحصه وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس وأبا هريرة قالوا فرقه اذا احصيته وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابي هريرة نحو قول ابن عمر وكانه اختلف فيه عن ابي هريرة وروى ابن ابي شيبة ايضا من طريق معاذ بن جبل اذا احصى العدة فليصم كيف شاء ومن طريق ابي عبيدة بن الجراح ورافع بن خديج نحوه وروى سعيد بن منصور عن انس نحوه (قوله) وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر لا يصالح حتى يبدأ برمضان (وصله ابن ابي شيبة عنه نحوه ولفظه لا بأس ان يقضى رمضان في العشر وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم بان عليه دين من رمضان الا ان الاول له ان يصوم الدين اولا لقوله لا يصالح فانه ظاهر في الارشاد الى البداء بالامم والأكد وقد روى عبد الرزاق عن ابي هريرة ان رجلا قال له ان علي اياما من رمضان أفصوم العشر تطوعا قال لا ابدأ بحق الله ثم تطوع ماشئت وعن عائشة نحوه وروى ابن المنذر عن علي انه نهي عن قضاء رمضان في عشر ذي الحجة واستاده ضعيف قال وروى باسناد صحيح نحوه عن الحسن والزهري وليس مع احد منهم حجة على ذلك وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن

وقال إبراهيم إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ولم ير عليه إطعاماً ويذكر عن أبي هريرة مرسلًا
وعن ابن عباس أنه يطمم . ولم يذكر الله الإطعام إنما قال فصدت من أيام آخر حدثنا أحمد بن
يونس حدثنا زهير عن يحيى

عمر انه كان يستحب ذلك (قوله وقال إبراهيم) أي التخي (إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ولم ير عليه إطعاماً)
وقع في رواية الكشميني حتى جازى بدل الهزمة من الجواز وفي نسخة حان بمهملة ونون من الحين وصله سعيد
ابن منصور من طريق يونس عن الحسن ومن طريق الحرث السكلي عن إبراهيم قال إذا تتابع عليه رمضان
صامهما فإن صح بينهما فلم يقض الأول فيهما صنع فليستغفر الله وليصم (قوله ويذكر عن أبي هريرة مرسلًا وعن
ابن عباس أنه يطمم) أما أثر أبي هريرة فوجدته عنه من طرق موصولة فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
عطاء عن أبي هريرة قال أي إنسان مرض في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى أدره رمضان آخر فليصم الذي حدث
ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكينا قلت لعطاء كم بلك يطعم قال مدازعوا وأخرجه عبد الرزاق أيضا عن
مسمر عن أبي اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه واطعم عن كل يوم نصف صاع من قمح وأخرجه الدارقطني
من طريق مطرف عن أبي اسحق نحوه من طريق رقية وهو ابن مصقلة قال زعم عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول في
المرض يمرض ولا يصوم رمضان ثم يترك حتى يدره رمضان آخر قال يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر
ويطعم لكل يوم مسكينا ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه وأما قول ابن عباس فوصله سعيد
ابن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عيينة كلاهما عن يونس عن أبي اسحق عن مجاهد عن ابن
عباس قال من فرط في صيام رمضان حتى أدره رمضان آخر فليصم هذا الذي أدره ثم ليصم ما فاته
ويطعم مع كل يوم مسكينا وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن برقان وسعيد بن منصور من طريق
حجاج واليهيقي من طريق شعبة عن الحكم كلهم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس نحوه (قوله ولم يذكر الله تعالى
الإطعام إنما قال فصدت من أيام آخر) هذا من كلام المصنف قاله تفقها وظن الزين بن المنير أنه بقية كلام إبراهيم
التخمي وليس كما ظن فانه مفصول من كلامه باثر أبي هريرة وابن عباس لكن إنما يقوي ما احتج به إذا لم يصح في السنة
دليل الإطعام أفلا يلزم من عدم ذكره في الكتاب ان لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء فيه عن
جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم عمر عند عبد الرزاق ونقل الطحاوي عن يحيى بن اكرم قال وجدته عن
سنة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى وهو قول الجمهور وخالف في ذلك إبراهيم التخمي وأبو حنيفة واصحابه
ومال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك ومن قال بالإطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فلا يطم ولا يصوم فروى
عبد الرزاق وابن المنذر وغيرها من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال من تابعه رمضان وهو مريض لم يصح
بينهما قضى الآخر منهما بصيام وقضى الأول منهما باطعام مدمن حنطة كل يوم ولم يصم لفظ عبد الرزاق عن معمر
عن ايوب عن نافع قال الطحاوي شهد ابن عمر بذلك (قلت) لكن عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد
قال بلغني مثل ذلك عن عمر لكن المشهور عن عمر خلافة فروي عبد الرزاق أيضا من طريق عوف بن مالك
سمعت عمر يقول من صام يوما من غير رمضان وأطعم مسكينا فانها يعد لان يوما من رمضان ونقله ابن المنذر عن ابن
عباس وعن قتادة وأحمد بن وهب قوله من أفرط يوما في قضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين (قوله
حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي أبو خثيمة (قوله عن يحيى) هو ابن سعيد الانصاري ووم الكرماني تعالى بن
التين فقال هو يحيى بن ابي كثير وغفل عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال في نفس السند
عن يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا هو الانصاري وزحل مغلطاي فنقل عن الحافظ الضياء انه القطان وليس

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ تَمَيَّتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلُ كَمَا نَزَلَ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا اسْتَطِيعَ
 أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ . قَالَ يَحْيَى الشُّغْلُ مِنَ النَّبِيِّ . أَوْ بَابُ النَّبِيِّ ﷺ بَابُ الْحَائِضِ تَتْرُكُ الصَّوْمَ
 وَالصَّلَاةَ ، وَقَالَ أَبُو الزُّنَادِ إِنَّ الشُّغْلَ وَوُجُوهَ الْحَقِّ لَتَأْتِي كَثِيرًا عَلَى خِلَافِ الرَّأْيِ . فَمَا يَجِدُ الْمُتْلُونَ بُدْأًا
 مِنْ أَتْبَاعِهَا مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصِّيَامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ **حَدَّثَنَا** بَنُو أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 جَهْمٍ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدٌ عَنْ عِيَاضٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ
 تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ فَذَلِكَ نَقْصَانُ دِينِهَا

كما قال فان الضياء حكى قول من قال انه يحيى بن ابي كثير ثم رده وجزم بانه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز
 ان يكون القطان لانه لم يدركه بأسلمة وليس له زهير بن معاوية عنه رواية وانما هو يروي عن زهير (قوله عن ابي
 سلمة) في رواية الاسماعيلي من طريق ابي خالد عن يحيى بن سعيد سمعت بأسلمة (قوله فما استطيع ان اقضيه الا
 في شعبان) استدلل به على ان عائشة كانت لا تطوع بشئ من الصيام لافي عشر ذي الحجة ولا في عاشوراء ولا غير ذلك
 وهو مبني على انها كانت لا تربي جواز صيام التطوع لمن عليه دين من رمضان ومن ابن لقائله ذلك (قوله قال يحيى)
 أى الراوى المذكور بالسنن المذكور اليه فهو موصول (قوله الشغل من النبي أو النبي ﷺ) هو خبر مبتدا معدول
 تقديره المانع لها الشغل وهو مبتدا محذوف الخبر تقديره الشغل هو المانع لها وفي قوله قال يحيى هذا تفصيل لكلام
 عائشة من كلام غيرها ووقع في رواية مسلم المذكورة مدرجا لم يقل فيه قال يحيى فصار كأنه من كلام عائشة أو من
 روى عنها وكذا أخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن زهير وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى
 مدرجا أيضا ولفظه وذلك لكان رسول الله ﷺ وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فيبن أدرجه ولفظه
 فظننت ان ذلك لمكانها من رسول الله ﷺ يحيى يقوله وأخرجه أبو داود من طريق مالك والنسائي من طريق
 يحيى القطان وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان والاسماعيلي من طريق ابي خالد كلهم عن يحيى بدون الزيادة
 وأخرجه مسلم من طريق محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي سلمة بدون الزيادة لكن فيه ما يشعر بها فانه قال فيه ما معناه فما
 استطيع قضاءها مع رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون المراد بالمعية الزمان أي أن ذلك كان خاصا بزمانه وللمتدى
 وابن خزيمة من طريق عبد الله البهي عن عائشة ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان الا في شعبان حتى يقص
 رسول الله ﷺ وما يدل على ضعف الزيادة انه ﷺ كان يقسم لنفسه ما يعدل وكان يدنو من المرأة في غير نوبتها
 فيقبل ويامس من غير جماع فليس في شغلها بشئ من ذلك ما يمنع الصوم اللهم الا أن يقال أنها كانت لا تصوم الا بذنه ولم
 يكن يأذن لاحتمال احتياجها اليها فاذا ضاق الوقت اذن لها وكان هو ﷺ يكثر الصوم في شعبان كما سيأتي بعد أبواب
 فذلك كانت لا يتبها لها القضاء الا في شعبان وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقا سواء كان لعذر أو لغير
 عذر لان الزيادة كما بيناه مدرجة فلم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيدا بالضرورة لان الحديث حكم الرفع لان الظاهر
 اطلاع النبي ﷺ على ذلك مع توفر دواعي أذواجه على السؤال منه عن أمر الشرع فلو لا أن ذلك كان جائزا لم
 تواظب عائشة عليه ويؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر وأما
 الاطعام فليس فيه ما يبيته ولا ينفيه وقد تقدم البحث فيه * (قوله باب الحائض تترك الصوم والصلاة) قال الزين
 بن المنير ما محصله أن الترجمة لم تتضمن حكم القضاء لتطابق حديث الباب فانه ليس فيه تعرض لذلك قال وأما تعبيره
 بالترك فللاشارة الى انه ممكن حسا وأما تركه اختيارا لمنع الشرع لها من مباشرته (قوله وقال أبو الزناد الخ)

باب من مات وعليه صوم وقال الحسن إن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز حديثنا محمد بن خالد حدثنا محمد بن موسى بن أعين حدثنا أبي عن عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر حدثه عن هروثة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه *

قال الثوري بن المنذر نظر أبو الزناد الى الحيض فوجده مانعاً من هاتين العبادتين وماسب الالهية أستحال أن يتوجه به خطاب الاحتضاء وما يمنع صحة الفحل يمنع الوجوب فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فأحال بذلك على اتباع السنة والصد المحض وقد تقدم في كتاب الحيض سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وأنكرت عليها عائشة السؤال وحشيت عليها أن تكون تلقته من الخوارج الذين جرت عاداتهم باعتراض السنن بأرائهم ولم تردّها على الحواطة على النص وكأنها قلت لها دعى السؤال عن العلة الى ما هو اهم من معرفتها وهو الاقياد الى الشارع وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور واعتمد كثير منهم على أن الحكمة فيه أن الصلاة تكرر فيشق قضاءها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة الا مرة وأختار أمام الحرمين أن التسرع في ذلك هو النص وأن كل شئ ذكره من الفرق ضعيف والله أعلم وزعم المهلب أن السبب في منع الحائض من الصوم أن خروج الدم يحدث ضعفا في النفس غالباً فاستعمل هذا الغالب في جميع الاحوال فلما كان الضعف يبيح القطر ويوجب القضاء كان كذلك الحيض ولا يخفى ضعف هذا المأخذ فان المرئض لو تحامل فصام صح صومه بخلاف الحائض وأن المستحاضة في نزف الدم أشد من الحائض وقد أصبح لها الصوم وقول أبي الزناد أن السنن لتأتى كثيراً على خلاف الراي كأنه يشير الى قول علي لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخلف احق بالمسح من أعلاه أخرجه احمد وأبو داود والدارقطني ورجال اسناده ثقات ونظائر ذلك في الشرعيات كثير وما يفرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض انها لو طهرت قبل الطهر وتوت صح صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الغسل بخلاف الصلاة ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبي سعيد اللاضى في كتاب الحيض مقتصر على قوله اليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمكث الليالي ماتصلى وتطهر في رمضان فهذا قصصان الدين الحديث * (قوله باب من مات وعليه صوم) أي هل يشرع قضاءه عنه أم لا واذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يطعم كل صيام وهل يتعين الصوم أو يجزئ الاطعام وهل يختص الولى بذلك أو يصح منه ومن غيره والخلاف في ذلك مشهور للعلماء كما سذبته (قوله وقال الحسن أن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز) في رواية الكشميني في يوم واحد والمراد من مات وعليه صيام شهر وهذا الأروصله الدارقطني في كتاب الذبح من طريق عبد الله بن المبارك عن سعيد بن عامر وهو الضبعي عن اشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوماً فجمع له ثلاثون رجلاً فصاموا عنه يوماً واحداً أجزاء عنه قال الثوري في شرح المنع هذه المسئلة امر فيها أهلاً في المذهب وقياس المذهب الاجزاء (قلت) لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التابع لفقده التابع في الصورة المذكورة (قوله حدثنا محمد بن خالد) أي ابن خلي بمجمعة ووزن على كاجزم به أبو نعيم في المستخرج وجزم الجوزقي بأنه الذهلي فانه أخرجه عن أبي حامد بن الشرقي عنه وقال أخرجه البخاري عن محمد بن يحيى وبذلك جزم الكللاباذي وصنيع المزي يوافقه وهو الراجح وعلى هذا فقد نسب البخارى هنالى جدائيه لانه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد وشيخه محمد بن موسى بن اعين أدركه البخارى لكنه لم يرو عنه الا بواسطة وكأنه لم يلقه وعمره وابن الحرث هو المصرى (قوله من مات) عام في المكلفين لقرينة وعليه صيام وقوله صام عنه وليه خير يعني الامر بتدبيره فليصم عنه وليه وليس هذا الامر للوجوب عند الجمهور وبالغ أمام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وفيه نظر لان بعض أهل الظاهر أوجب فعله لم يتعد بخلافهم على قاعدته وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث وعلق الشافعي في القديم القول به على صحة الحديث كما

تَابَهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو وَرَوَاهُ بَعْجِي بْنُ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا
مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِوٍ وَحَدَّثَنَا زَائِدَةُ هُنَّ الْأَعْمَشِ

قله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي نوري جماعة من محدثي الشافعية وقال البيهقي في الخلافيات هذه المسئلة ناجية إلا أعلم
خلافاً بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بهاسم سابق بسنده إلى الشافعي كمال ما قلت وصح عن النبي ﷺ
خلافه نغذوا بالحديث ولا تهلدوني وقال الشافعي في الجديد ومالك وأبو حنيفة لا يصام عن الميت وقال الليث وأحمد
واسحق وأبو عبيد لا يصام عنه إلا النذر جمل العموم الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس وليس بينهما
تعارض حتى يجمع بينهما فحدث ابن عباس صورة مستقلة سأله عنهما من وقتله وأما حديث عائشة فهو تقرر قاعدة
عامة وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله أحق أن يقضى وأما
رمضان فيطعم عنه فأما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة كعادتهم وادعى القرطبي فيما
ليعباض أن الحديث مضطرب وهذا لا يتأتى إلا في حديث ابن عباس ثاني حديثي الباب وليس الاضطراب فيه مساماً
كإسائي وأما حديث عائشة فلا اضطراب فيه واحتج القرطبي بزيادة ابن لهيعة المذكورة لانهاتدل على عدم الوجوب
وتعقب بأن معظم الحيزين لم يوجبوه وإنما قالوا يتخير الوالي بين الصيام والأطعام وأجاب المساوردي عن
الجديدين المراد بقوله صام عنه وليه أي فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الأتمام قال وهو نظير قوله التراب وضوه
المسلم إذا لم يجد الماء قال فسمى البديل باسم البديل فكذلك هنا وتعقب بأنه صرف للتعظ عن ظاهره بغير دليل وأما الحنفية
فاعتروا بعدم القول بهذين الحديثين بمساروي عن عائشة أنها سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم قالت يطعم عنها وعن
عائشة قالت لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم أخرجه البيهقي وبمساروي عن ابن عباس قال في رجل مات وعليه
رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكينا أخرجه عبدالرزاق وروي النسائي عن ابن عباس قال لا يصوم أحد عن أحد
قالوا فلما أتني ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياء دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه وهذه قاعدة لهم معرفة إلا
أن الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع الصيام إلا الأثر الذي عن عائشة وهو ضعيف
جداً والراجح أن المعتبر ما رواه لاماراه لا احتمال أن يخالف ذلك الاجتهاد ومستنده فيه لم يحقق ولا يلزم من ذلك ضعف
الحديث عنده وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للمظنون والمسئلة مشهورة في الأصول واختلف الحيزون في
المراد بقوله وليه فقيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته والاول أرجح والثاني قريب ويرد الثالث قصة
المرأة التي سألت عن نذر أمها واختلفوا أيضاً هل يختص ذلك بالولي لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ولأنها
عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت الاموارد فيه الدليل فيقتصر على ماورد فيه ويبقى الباقي على الأصل
وهذا هو الراجح وقيل يختص بالولي فلو أصر اجنبياً بان يصوم عنه اجزأ كما في الحج وقيل يصح استقلال الاجنبي ذلك
وذكر الولي لسكونه الغالب وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الاخير به جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه ﷺ
ذلك بالدين والدين لا يختص بالقریب (قوله تابعه ابن وهب عن عمرو) يعني ابن الحرث المذكور بسنده وهذه المتابعة
وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بلفظه (قوله ودواه بجمي بن أيوب) يعني المصري عن عبيد الله بن أبي جعفر بسنده
الذکور وروايته هذه عند أبي عوانة والدارقطني من طريق عمرو بن الربيع وابن خزيمة من طريق سعيد بن أبي مرزوم
كلاهما عن يحيى بن أيوب والناظم متوافقة ورواه البزار من طريق أبي لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر فزاد في آخر
المتن ان شاء (قوله حدثنا محمد بن عبدالرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة ومعاوية بن عمرو هو الأزدي ويعرف
بان الكرماني من قدماء شيوخ البخاري حدث عنه بغير واسطة في أواخر كتاب الجمعة وحدث عنه هنا وفي الجهادوني
الصلاة بواسطة وكان طلب معاوية المذكور للحديث وهو كبير والافلوكان طلبه وهو على قدرسته لكان من أعلى

عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّيْ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٌ أَفَأَقْضِيهِ مَهْنَهَا قَالَ تَمَّتْ فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى • قَالَ سُلَيْمَانُ فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلْمَةٌ وَنَحْنُ جَمِيمًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ • قَالََا سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْحَكَمِ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ وَسَلْمَةَ ابْنِ كَيْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءَ وَجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ أَمْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ

شيوخ البخاري وزائدة شيخه هو ابن قدامة التقي مشهور قديم البخاري جماعة من أصحابه (قوله عن مسلم البطين) يفتح الموحدة وكسر الهملة ثم تحانية ساكنة ثم نون وسباني أن الحديث جاء من رواية شعبة عن الأعمش عن مسلم المذكور وشعبة لا يحدث عن شيوخه الذين ربما ادلسوا إلا بما تحقق أنهم سمعوه (قوله جاء رجل) في رواية غير زائدة جاءت امرأة وقد تقدم القول في تسميتها في كتاب الحج (قوله جاء رجل) لم أقف على اسمه واتفق من عدا زائدة ويعتبر القائم على أن السائل امرأة وزاد أبو حريز في روايته أنها ختمية (قوله ان أمي) خالف أبو حامد جميع من رواه فقال ان أختي واختلف على أبي بشر عن سعيد بن جبيرة فقال هشيم عن عذات قرابة لها وقال شعبة عنه ان أختها أخرجها أحمد وقال حماد عنه ذات قرابة لها ما أختها وأما بنتها وهذا يشعر بان التردد فيه من سعيد بن جبيرة (قوله وعليها صوم شهر) هكذا في أكثر الروايات وفي رواية أبي حريز خمسة عشر يوماً وفي رواية أبي خالد شهرين متتابعين وروايته تقتضي ان لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان بخلاف رواية غيره فانها محتملة الرواية زيد بن ابي انيسة فقال ان عليها صوم نذر وهذا واضح في انه غير رمضان و بين ابو بشر في روايته سبب النذر فروى احمد من طريق شعبة عن ابي بشر ان المرأة كتبت البحر فنذرت ان تصوم شهر اقامت قبل ان تصوم فانت أختها النبي ﷺ الحديث ورواه ايضا عن هشيم عن ابي بشر نحوه واخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة وقد ادعى بعضهم ان هذا الحديث اضطرب فيه الرواية عن سعيد بن جبيرة ففهم من قال ان السائل امرأة ومنهم من قال رجل ومنهم من قال ان السؤال وقع عن نذر فمنهم من فسره بالصوم ومنهم من فسره بالحج لما تقدم في او اخر الحج والذي يظهر أنهما قصتان ويؤيده أن السائلة في نذر الصوم ختمية كما في رواية أبي حريز المملقة والسائلة عن نذر الحج جهنية كما تقدم في موضعه وقد قدمنا في او اخر الحج أن مسلما روى من حديث يزيد بن ابي حريز أن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معا وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة والمسؤل عنه اختا أو أما فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث لان الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك وقد تقدمت الإشارة الى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن الأعمش وغيره والله أعلم (قوله فدين الله أحق أن يقضى) تقدمت مباحثه في او اخر الحج قبيل فضل المدينة مستوفى (قوله قال سليمان) هو الأعمش يعني بالاستناد المذكور أو لا اليه (قوله فقال الحكم) أي ابن عتيبة وسلمة أي ابن كليل والواصل أن الأعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة أشخاص في مجلس واحد من مسلم البطين أولا من سعيد ابن جبيرة ثم من الحكم وسلمة عن مجاهد وقد خالف زائدة في ذلك أبو خالد الأحمر كما سبقت (قوله) ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش (ط) محمله أن أبان بن محمد بن شيوخ الأعمش الثلاثة فحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة وظاهره أنه عند كل منهم عن كل منهم ويحتمل أن يكون أراد به اللف والنشر بغير ترتيب فيكون شيخ الحكم عطاء وشيخ البطين سعيد ابن جبيرة وشيخ سلمة مجاهدا ويؤيده أن النسائي أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مفرا عن الأعمش مفصلا هكذا وهو مما يهوى رواية أبي خالد وقد وصلها مسلم لكن لم يسق المتن بل أحال به على رواية زائدة وهو معترض لان بينهما مخالفة سيأتي بيانها ووصلها أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق أبي خالد

* وَقَالَ يَحْيَى وَأَبُو معاويةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ مُسْلِمٍ عَنِ سَعِيدِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ أُمُّ رَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُمَّيْ
 مَاتَتْ * وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ
 أُمُّ رَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُمَّيْ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرٌ * وَقَالَ أَبُو حَرِيرَةَ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ
 أُمُّ رَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ مَاتَتْ أُمَّيْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا **بَاب** مَتَى يَحِلُّ فِطْرُ الصَّائِمِ . وَأَفْطَرَ أَبُو
 سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ حِينَ غَابَ قُرْصُ الشَّمْسِ **حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدَانُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ
 سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ سَمِعْتُ عاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ

(قوله وقال يحيى) أى ابن سعيد (قوله وأبو معاوية عن الأعمش الخ) واقترانه على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن
 جبير وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن نير وعبيد بن القاسم وعبيدة بن حميد وآخرون عن الأعمش وطرقهم عند النسائي
 وأحمد وغيرهما (قوله وقال عبيد الله بن عمرو) أى الرقي (عن زيد بن أبي أنيسة الخ) هذا بخلاف رواية عبد الرحمن بن مفران من
 حيث أن شيخ الحكم فيها عطاء وفي هذه شيخه سعيد ويحتمل أن يكون سمعه من كل منهما وطريق عبد الله هذه وصلها مسلم
 أيضا (قوله وقال أبو حريز) بالهمل والراء والزاي وهو عبد الله بن الحسين قاضي سجستان وطرق هذه وصلها ابن خزيمة
 والحسن بن سفيان ومن جهة البيهقي * (قوله باب متى يحل فطر الصائم) غرض هذه الترجمة الإشارة إلى أنه هل يجب
 امساك جزء من الليل لتحقق مضي النهار أم لا وظاهر صنيعة يقتضى ترجيح الثاني لذكركه لأثر أبي سعيد في الترجمة لكن محله
 إذا ما حصل تحقق غروب الشمس (قوله وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس) وصله سعيد بن منصور وأبو
 بكر بن أبي شيبة من طريق عبد الواحد بن أمين عن أبيه قال دخلنا على أبي سعيد فأفطر ونحن نرى أن الشمس لم تقرب
 ووجه الدلالة من أن أبا سعيد لم يمسك حتى غروب الشمس لم يطلب مزيدا على ذلك والتفت إلى موافقة من عنده على ذلك
 فلو كان يجب عنده امساك جزء من الليل لاشترك الجميع في معرفة ذلك والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب حديثين *
 أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة والاسناد كله حجازيون الحميدي وسفيان مكيان والباقيون
 مدنيون وفيه رواية الإبناء عن الآباء ورواية تابعي صغير عن تابعي كبير هشام عن أبيه وصحابي صغير عن صحابي كبير
 حاصم عن أبيه وكان مولدها صام في عهد النبي ﷺ لكن لم يسمع منه شيئا (قوله قال رسول الله ﷺ) في رواية ابن
 خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام قال لي (قوله إذا أقبل الليل من ههنا) أى من جهة المشرق كما في الحديث الذى يليه
 والمراد به وجود الظلمة حسا وذكرا في هذا الحديث ثلاثة أمور لانهما لو كانت متلازمة في الاصل لكنهما قد تكون في
 الظاهر غير متلازمة فقد يظن اقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون اقبال حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس
 إشارة إلى اشتراط تحقق الاقبال والادبار وانهما بواسطة غروب الشمس لا بسبب آخر ولم يذكر ذلك في الحديث
 الثاني فيحتمل أن ينزل على حالين إما حيث ذكرها ففي حال القيم مثلا واما حيث لم يذكرها ففي حال الصحو
 ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ احد الراويين ما لم يحفظ الاخر وانما ذكر الابواب والادبار مع الامكان وجود
 احدهما مع عدم تحقق الغروب قاله القاضي عياض وقال شيخنا في شرح الترمذي الظاهر الاكتفاء بأحدى الثلاثة لانه
 يعرف اقتضاء النهار باحدهما ويؤيده الاقتصار في رواية ابن ابي أوفى على اقبال الليل (قوله فقد افطر الصائم) أى
 دخل في وقت الفطر كما يقال المجد إذا قام بتجدداتهم إذا قام بتهمته ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطر في الحكم
 لكون الليل ليس نظرا للصيام الشرعي وتغييره من خزيمة هذا الاحتمال واوأمما التي ترجيح الاول فقال قوله فقد
 افطر الصائم لم يفتخر ومعناه الامراى فليفتقر الصائم ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوم واحدا ولم

فروا سبطاً حدثنا خالد بن عبيد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال سمنا مع النبي ﷺ في سفر وهو سلم فلما غابت الشمس قال لبعض القوم يا فلان قم فأجدهم لنا فقال يا رسول الله لو أمسيت قال أنزل فأجدهم لنا قال يا رسول الله فلو أمسيت قال أنزل فأجدهم لنا قال إن عليك نهاراً قال أنزل فأجدهم لنا فترك فأجدهم لهم فشرِبَ النبي ﷺ ثم قال إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أظفر الصائم باب يظفر بما تيسر من الماء أو غيره **حدثنا** مسدد حدثنا عبد الواحد

يكن للترغيب في تسجيل الاقطار معني اه وقد يجاب بان المراد قتل الاقطار حسا لوافق الامر الشرعي ولا شك ان الاول أرجح ولو كان الثاني معتمدا لكان من حلف أن لا يظفر فصام فدخل الليل حنت بمجرد دخوله ولو لم يتناول شيئا ويمكن الاتصال عن ذلك بان الأيمان مبنية على العرف وبذلك أتى الشيخ أبو اسحق الشيرازي في مثل هذه الواقعة مبتها ومثل هذا لو قال ان اظفرت فانت طالق فصاف يوم العيد لم تطلق حتى يتناول ما يظفر به وقد ارتكب بعضهم الشطط فقال يحنت ويرجع الاول أيضا رواية شعبة أيضا بل يظفر فقد حل الاقطار وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الثوري عن الشيباني وسيأتي لذلك مزيد بيان في باب الوصال بعد ثلاثة أبواب الحديث الثاني حديث ابن أبي أوفى (قوله حدثنا خالد) هو ابن عبد الله الواسطي والشيباني هو أبو اسحق (قوله عن عبد الله بن أبي أوفى) سيأتي في الباب الذي يليه من وجه آخر عن أبي اسحق سمعت ابن أبي أوفى (قوله كنا مع النبي ﷺ في سفر) هذا السفر يشبه ان يكون سفر غزوة الفتح ويؤيده رواية هشيم عن الشيباني عند مسلم بلفظ كنا مع رسول الله ﷺ في سفر في شهر رمضان وقد تقدم أن سفره في رمضان منحصر في غزوة بدر وغزوة الفتح فان ثبت فلم يشهد ابن أبي أوفى بدرا فتعينت غزوة الفتح (قوله فلما غابت الشمس) في رواية الباب الذي يليه فلما غربت الشمس وهي تعيد معنى أزيد من معنى غابت (قوله قال لبعض القوم يا فلان) في رواية شعبة عن الشيباني عند أحمد فدا صاحب شرابه بشار فقال لو أمسيت وسأذكر من سماه في الباب الذي يليه (قوله فأجدهم) بالجيم ثم الحاء المهملة والجدح تحريك السويق ونحوه بالماء يعود يقال له المجدح بمجح الرأس وزعم الداودي ان معنى قوله أجدهم لي اي احطب وغلطوه في ذلك (قوله أن عليك نهارا) يحتمل ان يكون المذكور كان يرى كثرة الضوء من شدة الصحو فيظن ان الشمس لم تقرب ويقول لعلها غطاه شيء من جبل ونحوه او كان هناك غيم فلم يتحقق غروب الشمس وأما قول الراوي وغابت الشمس فاجبار منه بما في نفس الامر والافلو تحقق الصحابي أن الشمس غربت ما توقف لانه حينئذ يكون معاندا واما توقف احتياط واستكشافا عن حكم المسئلة قال الزين بن المنير ويؤخذ من هذا جواز الاستفسار عن الظواهر لاحتمال ان لا يكون المراد امرها على ظاهرها وكأنه أخذ ذلك من تهريره ﷺ الصحابي على ترك المبادرة الي الامتثال وفي الحديث أيضا استحباب تحجيل الفطر وانه لا يجب امساك جزء من الليل مطلقا متى تحقق غروب الشمس حل الفطر وفيه تذكير العالم بما يخشى ان يكون نسيه وترك المراجعة بعد ثلاث وقد اختلف الروايات عن الشيباني في ذلك فأكثر ما وقع فيها أن المراجعة وقعت ثلاثا وفي بعضها مرتين وفي بعضها مرة واحدة وهو محمول على أن بعض الرواة اختصر القصة ورواية خالد المذكورة في هذا الباب أهم سيقا وهو حافظ فزادته مقبولة وقد جاء انه ﷺ كان لا يرجع بعد ثلاث وهو عند أحمد من حديث عبدالله بن أبي حنيفة في حديث أوله كان لهودي عليه دين وفي حديثي الباب من القوائد بيان وقت الصوم وان الغروب متى تحقق كفى وفيه إيماء الى الزجر عن متابعة اهل الكتاب فانهم يؤخرون الفطر عن الغروب وفيه ان الامر الشرعي المبلغ من الحمى وان العقل لا يقضي على الشرع وفيه البيان بذكر اللازم والملازم جميعا لزيادة الايضاح * (قوله باب يظفر بما تيسر من الماء أو غيره) أي سواء كان وحده أو مخلوطا وفي رواية ابن ذر عن غير الكشميهني بالماء وذكر فيه حديث ابن أبي أوفى وهو ظاهر فيما ترجم له ولعله أشار الى ان الامر في قوله من وجد تمرا فليظفر عليه ومن لا فليظفر على

حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَةَ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سِيرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ أَنْزَلَ فَأَجَدَحْنَا أَنَا قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَسْمَيْتَ قَالَ أَنْزَلَ فَأَجَدَحْنَا قَالَ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا قَالَ أَنْزَلَ فَأَجَدَحْنَا لَنَا فَتَزَلَّ فَجَدَحْنَا ثُمَّ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبِلْ مِنْ هَاهُنَا فَتَدَّ أَفْطَرَ الصَّائِمِ ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ **بَابُ تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَزَالُ النَّاسُ يُخَيِّرُ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ

الماء ليس على الوجوب وهو حديث أخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس مرفوعا وصححه الترمذي وابن حبان من حديث سلمان بن عامر وقد شد ابن حزم فأوجب الفطر على التمر والافطر للماء (قوله) مرفوعا رسول الله ﷺ وهو صائم فلما غربت الشمس قال أنزل فأجدح لنا) ليس المأمور بذلك وقد أخرجه أبو دود عن مسدد شيخ البخاري فيه ساء ولفظه فقال بإبلا أنزل الخ وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيها تعقير وإيتمه على قوله بإفلا فلعلها تصحفت ولعل هذا هو السر في حذف البخاري لها وقد سبق الحديث في الباب الذي قبله من رواية خالد بن الشيباني بلفظ بإفلا ونذكرنا أن في حديث عمر عند ابن خزيمة قال قال لي النبي ﷺ إذا أقبل الليل الخ فيحتمل أن يكون المخاطب بذلك عمر فان الحديث واحد فلما كان عمر هو المقول له إذا أقبل الليل الخ لا محتمل أن يكون هو المقول له أولا أجدح لكن يؤيد كونه بلا قوله في رواية شعبة المذكورة قبل فدها صاحب شرايه فان بلاها هو المعروف بخدمة النبي ﷺ * (قوله) باب تعجيل الإفطار) قال ابن عبد البر أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة وعند عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح من عمرو بن ميمونة الأودي قال كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطارا وابطأهم سحورا (قوله) عن أبي حازم) هو ابن دينار (قوله) لا يزال (الناس بخير) في حديث أبي هريرة لا يزال الدين ظاهرا وظهور الدين مستلزم لدوام الخير (قوله) ما عجلوا الفطر) زاد أبو ذر في حديثه وأخروا السحور أخرجه أحمد وما ظهر فيه أي مدة فلهزم ذلك امتثالا للسنة وأقيم عند حدها غير منتظمين بقولهم ما يغير قواعدها زاد أبو هريرة في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرها وتأخير أهل الكتاب له أمد وهو ظهور النجوم وقد روي ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضا بلفظ لا تزال أمي على سنتي مالم تنتظر بفطرها التجوم وفيه بيان العلة في ذلك قال المهلب والحكمة في ذلك أن لا يزال في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة واتفق العلماء على أن عمل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين وكذا عدل واحد في الأرجح قال ابن دقيق العيد في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم ولعل هذا هو السبب في وجود الخير بتعجيل الفطر لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة اه وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحدیثه ﷺ بذلك قال الشافعي في الام تعجيل الفطر مستحب ولا يكره تأخيره إلا لمن تعمد وراي الفضل فيه ومقتضاه ان التأخير لا يكره مطلقا وهو كذلك ألا يلزم من كون الشيء مستحبا ان يكون قهضه مكروها مطلقا واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال للتلاظن الجاهل انها ملتحقة برضان وهو ضعيف ولا يخفى الفرق (تنبیه) من البدع المتكورة ما حدث في هذا الزمان من إيقاف الأذان الثاني قبل التجر بنحو ثلاث ساعة في رمضان وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعموا من أحد أنه لاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس وقد جرم ذلك إلى ان صاروا لا يؤذون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا فأخروا الفطر وعجلوا السحور وخالفوا السنة فلذلك قل عنهم الخير وكثر فيهم الشر والله المستعان (قوله) حدثنا أبو بكر) هو ابن عياش

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَعْرِ صَامَ حَتَّى قَالَتْ لِرَجُلٍ أَنْزَلَ فَاجِدْ لِي قَالُوا لَوْ أَنْشُرْتَ حَتَّى نُنْمِيَ قَالَ أَنْزَلَ
 طَجِدْ لِي إِذْ رَأَيْتَ الْبَيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا قَدْ أَفْطَرَ الصَّيِّمُ **بَابُ** إِذَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ طَلَمَتْ
 الشَّمْسُ **حَدِيثِي** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فاطمةَ عَنْ أَنبَاءِ
 بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ غَيْمٍ ثُمَّ طَلَمَتِ الشَّمْسُ قِيلَ
 لِهِشَامٍ فَأَمْرًا بِالْقَضَاءِ قَالَ بَدَمِينَ قَبْلَهُ وَقَالَ مَمْرٌ سَمِعْتُ هِشَامًا لَا أَدْرِي أَقَضَوْا أَمْ لَا **بَابُ** صَوْمِ الصَّبِيَّانِ

عن سليمان هو ابو اسحق الشيباني وقد تقدم الكلام على حديث ابن ابي اوفى قريبا * (قوله باب اذا افطر في رمضان) أي
 طانغروب الشمس (ثم طلعت الشمس) أي يجب عليه قضاء ذلك اليوم والا وهي مسألة خلافية واختلف قول عمر
 فيها كما ساق في المراد بالطلوع الظهور وكان مرادى لفظ الخبر في ذلك وايضا فانه يشعر بأن قرص الشمس كله ظهر
 سره ولو عبر بظهره لم يقد ذلك (قوله عن هشام بن عروة) في رواية ابي داود من وجه آخر عن ابي اسامة حدثنا هشام
 ابن عروة (قوله عن فاطمة) زاد ابو داود بنت المنذروهي ابنة عم هشام وزوجت واسماء جدتها جميعا (قوله يوم غيم)
 كذا الاكثر فيه بنصب يوم على الظرفية وفي رواية ابي داود وابن خزيمة في يوم غيم (قوله قيل لهشام) في رواية ابي داود
 قال أبو اسامة قلت لهشام وكذا أخرجه ابن ابي شيبه في مصنفه واحمد في مسنده عن ابي اسامة (قوله بدمين قضاء)
 هو استهتام انكار محذوف الاداة والمعنى لا بدمين قضاء ووقع في رواية ابي ذر لا بدمين القضاء (قوله وقال ممر سمعت
 هشاما يقول لا ادري اقضوا ام لا) هذا التعليل وصله عبد بن حميد قال اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا ممر سمعت هشام
 ابن عروة فذكر الحديث وفي آخره فقال انسان لهشام اقضوا ام لا فقال لا ادري وظاهر هذه الرواية تعارض التي قبلها
 لكن يجمع بان جزمه بالقضاء محمول على أنه استند فيه الى دليل آخر وما حديث اسماء فلا يحفظ فيه اثبات القضاء
 ولا فيه وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى ايجاب القضاء واختلف عن عمر فروى ابن ابي شيبه وغيره من
 طريق يزيد بن وهب عنه ترك القضاء ولفظ ممر عن الاعمش عن زيد فقال عمر لم يقض والله ما يجا تنافيا (١) الامم وروى
 مالك من وجه آخر عن عمر انه قال افطر ثم طلعت الشمس الخطب يسير وقد اجتمهنا وازاد عبد الرزاق في روايته
 من هذا الوجه نقض يوما وله من طريق علي بن حنظلة عن ابيه نحوه ورواه سعيد بن منصور وفيه فقال من افطر منك
 فليصم يوما مكانه وروى سعيد بن منصور من طريق اخري عن عمر نحوه وجاء ترك القضاء عن مجاهد والحسن
 وبه قال اسحق واحمد في رواية واختره ابن خزيمة فقال قول هشام لا بدمين القضاء لم يستنده ولم يبين عندي ان عليهم
 قضاء ورجح الاول أنه لو غم هلال رمضان فاصبحوا مفطرين ثم تبين ان ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق
 فكذلك هذا وقال ابن التين لم يوجب مالك القضاء اذا كان في صوم نذر قال ابن المنير في الحاشية في هذا الحديث ان
 المكلفين انما خاطبوا بالظاهر فاذا اجتهدوا فخطوا فلا حرج عليهم في ذلك * (قوله باب صوم الصبيان) أي هل يشرع
 ام لا والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي
 انهم يؤمرون به للتمرين عليه اذا اطاقه وحده اصحاه بالسمع والعشر كالصلاة وحده اسحق باثنتي عشرة سنة
 واحد في رواية بعشر سنين وقال الاوزاعي اذا اطاق صوم ثلاثة ايام تباعا لا يضاعف فيهن حمل على الصوم والاول
 قول الجمهور والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان ولقد تطف المصنف في التعقب عليهم بايراد اثر عمر
 في صدر الترجمة لان اقصى ما يعتمدونه في معاوضة الاحاديث دعوى عمل اهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند اليه اقوى
 من العمل في عهد عمر مع شدة تحريمه وفور الصحابة في زمانه وقد قال للذي افطر في رمضان موخا له كيف تقطر
 وصبياننا صيام وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال اذا طاق الصبيان الصيام الزموه فان افطروا لغير عذر

(١) قوله ما يجا تنافيا قال في النهاية في شرح هذا الحديث ما يجا تنافيا الامم أي لم يمل فيه لارتكاب الامم اه من هامش الاصل

وقال عمر رضي الله عنه ليشوان في رمضان ونفك وصيبتنا صيام فصر به **حدثنا** ممدد حدثنا بشر بن الفضل حدثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ قالت أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قري الأنصار من أصبح مفطراً فليصم قيمة يومه ومن أصبح صائماً فليصم قالت فكفنا نصومه بعد ونصوم صيبتنا ونجعل لهم الأمانة من العهن فإذا بكى أحدكم على الطعام أعطيتاه ذلك حتى يسكون عند الإفطار **باب** الوصال ومن قل ليس في الليل صيام لقوله تعالى: ثم أنموا الصيام إلى الليل

فلهيهم القضاء (قوله) وقال عمر لنشوان (لخ) اي لسان نشوان وهو يفتح النون وسكون المعجمة كسكران وزنا ومعنى جمعه نشاوى كسكارى قال ابن خالويه سكر الرجل وانتشى وتمل ونزف بجني وقال صاحب المحكم شى الرجل وانتشى وتنشى كله سكر ووقع عند ابن التين النشوان السكران حقيقة وهذا الأمر وصله سعيد بن منصور والبيهقي في الجعديات من طريق عبد الله بن ابى الهذيل ان عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان فلما دنا منه جعل يقول للبخريين والقهم وفي رواية البيهقي فلما رفع اليه عرف قال عمر على وجهك وبحك وصيبتنا صيام ثم أمر به فضرب ثمانين سوطاً ثم سهره الى الشام وفي رواية البيهقي فضر به الحد وكان اذا غضب على انسان سيره الى الشام فسيره الى الشام (قوله) عن خالد بن ذكوان) هو ابو الحسين المدني تزىل البصرة وهو تابعي صغير وليس له من الصحابة سماع من سوى الربيع بنت معوذ وهي من صفار الصحابة ولم يخرج البخاري من حديثه عن غيرها (قوله) عن الربيع في رواية مسلم ومن وجه آخر عن خالد سألت الربيع وهي بتشديد الياء مصغراً أو أبوها بكسر الواو والتشديد بوزن معلم وهو ابن عوف ويعرف بابن عفراء يأتي ذكره في وقعة بدر من المغازي ان شاء الله تعالى (قوله) ارسل النبي ﷺ غداة عاشوراء الى قري الانصارى) زاد مسلم التي حول المدينة وقد تقدم تسمية الرسول بذلك في باب اذا نوى بالنهار صوماً (قوله) صيبتنا) زاد مسلم الصفار ونذهب بهم الى المسجد (قوله) من العهن) أى الصوف وقد سهره المصنف في رواية المستملي في آخر الحديث وقيل العهن الصوف المصبوغ (قوله) اعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار) هكذا رواه ابن خزيمة وابن حبان ووقع في رواية مسلم اعطيناه اياه عند الإفطار وهو مشكل ورواية البخاري توضح انه سقط منه شيء وقد رواه مسلم من وجه آخر عن خالد بن ذكوان فقال فيه فاذا سألونا الطعام اعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتروا صومهم وهو يوضح صحة رواية البخاري ووقع لسلاشك في تقييده الصبيان بالصفار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتقييده بالصفار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الاولى والنج من ذلك ما جاء في حديث رزينة بفتح الراء وكسر الزاى ان النبي ﷺ كان يأمر مرضعته في عاشوراء ورضعاه فاطمة فيفتل في افواههم ويأمر امهاتهم ان لا يرضعن الى الليل اخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته واستانده لابأس به واستدل بهذا الحديث على ان عاشوراء كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في أول كتاب الصيام وسيأتي الكلام على صيام عاشوراء بعد عشرين بابا وفي الحديث حجة على مشروعية تمر الصبيان على الصيام كما تقدم لان من كان في مثل السن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكاتب وانما صنع لهم ذلك للتمرين واغرب القرطبي فقال لعل النبي ﷺ لم يعلم بذلك ويبعد ان يكون امر بذلك لانه تعذب صغير بعبادة غير متكررة في السنة وما قدمناه من حديث رزينة برده عليه مع الصحيح عند اهل الحديث واهل الاصول ان الصحابي اذا قال فلنأكل كذا في عهد رسول الله ﷺ كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك وتقريرهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم اياه عن الاحكام مع ان هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه لما فعلوه الاجتيف والله اعلم * (قوله) باب الوصال) هو الترك في ليالى الصيام لما يفتل بالنهار بالقسدي فخرج من امسك اتفاقاً يدخل من امسك جميع الليل أو بعضه ولم يجزم المصنف بحكمه لشهرة الاختلاف فيه (قوله) من قال ليس في الليل صيام لقوله عز وجل ثم أنموا الصيام الى الليل) كأنه يشير الى حديث أبي

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُ رَحْمَةٌ لَّهُمْ وَإِبْقَاءٌ عَلَيْهِمْ وَمَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ حَدَّثَنَا
 يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تَوَاصِلُوا قَالُوا إِنَّكَ تَوَاصِلٌ
 قَالَ لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي وَأُوَانِي أَيْتُ أَطْعَمُ وَأَسْقِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا

سعيد الخيري وهو حديث ذكره الترمذي في الجامع ووصله في العلل المفرد واخرجه ابن السكن وغيره في الصحابة والدولابي وغيره في الكشي كلهم من طريق أبي فرقة الراعي عن معقل الكندي عن عباد بن نسي عنه ولفظ المثنى مرفوعا فان الله لم يكتب الصيام بالليل فمن صام فقد تمني ولا أجر له قال ابن منده غريب لا يعرفه الا من هذا الوجه وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ما رى عباد سمع من أبي سعيد الخيري وفي المعنى حديث بشير بن الحصاصة وقد أخرجه أحد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرها باسناد صحيح الى ليلي امرأة بشير بن الحصاصة قالت أردت أن أصوم يومين مواصلة فنعني بشير وقال ان النبي ﷺ نهى عن هذا وقال يفعل ذلك التصاري ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى أتوا الصيام الى الليل فاذا كان الليل فافطروا لفظ ابن أبي حاتم وروي هو وابن أبي شيبة من طريق أبي العالمة التابسي أنه سئل عن الوصال في الصيام فقال قال الله تعالى ثم أتوا الصيام الى الليل فاذا جاء الليل فهو مفطرون وروى الطبراني في الاوسط من طريق علي بن أبي طلحة عن عبد الملك عن أبي ذر رفعه قال لا يصيام بعد الليل أي بعد دخول الليل ذكره في اثناء حديث وعبد الملك ما عرفته فلا يصح وان كان بقية رجلاه ثقات ومعارضه أصح منه كما سأذكره ولو صححت هذه الاحاديث لم يكن للوصال معنى أصلا ولا كان في فعله قرينة وهذا خلاف ما تقتضيه الاحاديث الصحيحة من فعل النبي ﷺ وان كان الراجح أنه من اخصاصه (قوله نهى النبي ﷺ) أي اصحابه (عنه) أي عن الوصال (رحمة لهم وإبقاء عليهم) وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة بلفظ نهى النبي ﷺ عن الوصال رحمة لهم وأبقاه عليهم فكانه أشار الى ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال نهى النبي ﷺ عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما بقاء على اصحابه واسناده صحيح كما تقدم التنبيه عليه في باب الحجامة للصائم وهو يعارض حديث أبي ذر الذي كور قبل (قوله وما يكره من التحمق) هذا من كلام المصنف معطوف على قوله الوصال أي باب ذكر ما يكره من التحمق والتعمق المبالغة في تكليف مالم يكلف به وعمق الوادي قرره كأنه يشير الى ما أخرجه في كتاب التمني من طريق ثابت عن أنس في قصة الوصال فقال ﷺ لومدين الشهر لو اصلت وصلا يدع التعمقون تعميهم وسيأتي في الباب الذي بعده في آخر حديث أبي هريرة كفو من العمل ما تطيقون ثم ذكر المصنف في الباب أربعة احاديث احدها حديث أنس من طريق قتادة عنه ويحيى المذكور في الاسناد هو القطان (قوله لا تواصلوا) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة بهذا الاسناد اياكم والوصال ولا أحد من طريق همام عن قتادة نهى النبي ﷺ عن الوصال (قوله قالوا انك تواصل) كذا في اكثر الاحاديث وفي رواية أبي هريرة الآية في أول الباب الذي يليه فقال رجل من المسلمين وكان القائل واحدون نسب القول الى الجميع لرضاهم به ولم أقف على تسمية القائل في شيء من الطرق (قوله لست كأحد منكم) في رواية الكشميهني كأحدكم وفي حديث ابن عمر لست مثلكم وفي حديث أبي سعيد لست كهيئتكم وفي حديث أبي زرعة عن أبي هريرة عند مسلم لستم في ذلك مثلي ونحوه في مرسل الحسن عند سعيد بن منصور وروى حديث أبي هريرة في الباب بعده وايم مثلي وهذا الاستفهام يفيد التوبيخ المشعرا بالاستبعاد وقوله مثل على صفتي أو منزلي من روى (قوله اني اطعمم واسقي او اني ايتت اطعمم واسقي) هذا الشك من شعبة وقد رواه أحمد عن بزرعة بن بظظ اني اظلل او قال اني ايتت وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ ان ربي يطعمني ويسقيني أخرجه

مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْرُوفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ قَالُوا إِنَّكَ تَوَاصِلٌ قَالَ إِنِّي لَسْتُ مِنْكُمْ إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْتِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسَيْفٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَنْبَابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَا وَاصِلُوا فَأَيْكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَوَاصِلَ فَلْيُؤَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ قَالُوا فَإِنَّكَ تَوَاصِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي أُبَيْتُ لِي مُطْعِمٍ وَيَطْعَمُنِي وَسَائِقِينَ ^(١) حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ رَحِمَهُ لَكُمْ ، فَقَالُوا إِنَّكَ تَوَاصِلٌ . قَالَ إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي يُطْعَمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي . لَمْ يَذْكُرْ عُمَانُ رَحِمَهُ لَكُمْ

الترمذى وقدرناه ثابت عن أنس كما سيأتي في باب التمني بلفظ أني اظل يطعمني ربي ويسقيني وبين فروايته سبب الحديث وهو أنه ﷺ واصل آخر الشهر فواصل ناس من أصحابه فبلغه ذلك وسيأتي نحوه في الكلام على حديث ابن عمر * ثاني الاحاديث حديث ابن عمر أخرجه من طريق مالك عن نافع عنده (قوله نهي رسول الله ﷺ عن الوصال) تقدم في باب بركة السحور من غير ايجاب من طريق جويرية عن نافع ذكر السبب ايضا ولفظه أن النبي ﷺ واصل فواصل الناس فسق عليهم فتهام وكذا رواه أبو قرة عن موسى بن عقبة عن نافع وأخرجه مسلم من طريق ابن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع مثله وزاد في رمضان لكن لم يقل فسق عليهم (قوله أني اطعم واستي) في رواية جويرية المذكورة أني اظل اطعم واستي * ثالثها حديث أبي سعيد وسيأتي بعد باب وفيه فايكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر * رابعها حديث عائشة (قوله فيه عبدة) هو ابن سليمان (قوله رحمه لهم) فيه اشارة الى بيان السبب ايضا ويؤيد ذلك ذكر المشقة في الرواية التي قبلها (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف لم يذكر عثمان أي ابن أبي شيبة شخه في الحديث المذكور قوله (رحمة لهم) فدل على أنها من رواية محمد بن سلام وحده وقد أخرجه مسلم عن اسحق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة جميعا وفيه رحمة لهم ولم يبين أنها ليست في رواية عثمان وقد أخرجه أبو جلي والحسن بن سفيان في مسندهما عن عثمان وليس فيه رحمة لهم وأخرجه الاسماعيلي عنهما كذلك وأخرجه الجوزقي من طريق محمد بن حاتم عن عثمان وفيه رحمة لهم فيحتمل أن يكون عثمان كان تارة يذكرها وتارة يحذفها وقدر واما الاسماعيلي عن جعفر الثريابي عن عثمان فيجعل ذلك من قول النبي ﷺ ولفظه قالوا انك تواصل قال انما هي رحمة رحمة الله بها اني است كهيتكم الحديث واستدل بمجموع هذه الاحاديث على أن الوصال من خصائصه ﷺ وعلى أن غيره ممنوع عنه الاما وقع فيه الترخيص من الاذن فيه الى السحر ثم اختلف في المنع المذكور فقيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويساح لمن يشق عليه وقد اختلف السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروي ابن ابي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوما وذهب اليه من الصحابة ايضا اختأبى سعيد ومن التابعين عبد الرحمن ابن ابي نعم وعاصم بن عبد الله بن الزبير و ابراهيم بن يزيد التيمي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعم في ترجمته في الحلية وغيرهم ورواه الطبري وغيره ومن حجتهما مسابتي في الباب الذي بيده أنه ﷺ واصل بأصحابه بعد النبي فلو كان النهي للتحريم لما أقرهم على فعله فعلم أنه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما نهام عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه انه فعله ممن لم يشق عليه وسيأتي نظير ذلك في صيام الدهر فمن لم يشق عليه ولم يقصد موافقة أهل الكتاب ولا رغب عن السنة في تعجيل ^(١) قوله يسقيني بحذف الباء في الفرع كالمصنف العماني في الشعراء وفي بعض الاصول يسقيني بانباتها كقراءة يقوب الحضرمي في الآية وكذا فيها سيأتي انظر التسطلان اه مصححه

باب التشكيل لمن أكثر الوصال

القطر لم يمنع من الوصال وذهب الأكثرون الى تحريم الوصال وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم والكراهة هكذا اقتصر عليه النووي وقد نص الشافعي في الام على أنه محظور وأغرب القرطبي فنقل التحريم عن بعض أهل الظاهر على شك منه في ذلك ولا يخفى لشك قد صرح ابن حزم ببحر يمه وصححه ابن العربي من المالكية وذهب احمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث أبي سعيد المذکور وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره الا أنه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائم له في اليوم واليلة اكلة فاذا اكلها السحر قد نقلها من أول الليل الى آخره وكان أخف لجسمه في قيام الليل ولا يخفى أن محل ذلك ما يشق على الصائم والافلا يكون قربة وانفصل أكثر الشافعية عن ذلك بأن الامساك الى السحر ليس وصلا بل الوصال أن يمسك في الليل جميعه كما يمسك في النهار وإنما اطلق على الامساك الى السحر وصلا لمشابهة الوصال في الصورة ويحتاج الى ثبوت الدعوى بأن الوصال انما هو حقيقة في امساك جميع الليل وقد ورد أن النبي ﷺ كان واصل من سحر الى سحر أخرجه احمد وعبد الرزاق من حديث علي والطبراني من حديث جابر وأخرجه سعيد بن منصور ومرسلا من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه ومن طريق أبي قتادة وأخرجه عبد الرزاق من طريق عطاء واحتجوا للتحريم بقوله في الحديث المتقدم اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد أفتقر الصائم ان لم يجعل الليل محلا لسوى النظر فالصوم فيه مخالفة لوضعه كيوم القطر وأجابوا أيضا بأن قوله رحمة لهم لان من سحرهم ان حرمة عليهم وأما وصلته بهم بعد نهيهم فلم يكن قهرا بل قهريا وتنكيلا فاحتمل منهم ذلك لاجل مصلحة النبي في تأكيد زجرهم لانهم اذا باشروه ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قلوبهم لا يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصير فيها وهم من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك والجورع الشديد ينافي ذلك وقد صرح بان الوصال ينحصر به لقوله لست في ذلك مثلكم وقوله لست كيشكم هذامع ما انضم الى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في باب (قلت) وبدل على انه ليس بمحرم حديث أبي داود الذي قدمت التنبيه عليه في أوائل الباب فان الصحابي صرح فيه بانه ﷺ لم يحرم الوصال وروى الزبارة والطبراني من حديث سمرة نهي النبي ﷺ عن الوصال وليس بالعمامة واما ما رواه الطبراني في الاوسط من حديث أن ذر ان جبريل قال للنبي ﷺ ان الله قد قبل وصالك ولا يحل لاحد بعدك فليس اسناده بصحيح فلا حجة فيه ومن ادلة الجواز اقدام الصحابة على الوصال بعد النبي فدل على أنهم فهموا أن النبي للتزبه للتحريم والامساك اقدم واعليه يؤيد انه ليس بمحرم أيضا انه ﷺ في حديث بشر بن الخصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في علة النهي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما انه فعل اهل الكتاب ولم يقل أحد بتحريم تأخير النظر سوى بعض من لا يعتد به من أهل الظاهر ومن حيث المعنى ما فيه من فطم النفس وشهواتها وقمعها عن ملذذاتها فلذا استمر على القول بجوازه مطلقا أو مقيدا من تقدم ذكره والله أعلم وفي احاديث الباب من القوائد استواء المسلمين في الاحكام وان كل حكم ثبت في حق النبي ﷺ ثبت في حق أمته الا ما استثنى بدليل وفيه جواز معارضة المعنى فيما فيه اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتى بسر المخالفة وفيه الاستكشاف عن حكمة النبي وفيه ثبوت خصامته ﷺ وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اية حسنة مخصوص وفيه ان الصحابة كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته ويأدرون الى الاتساع به الا فيما نهاهم عنه وفيه ان خصامته لا يأمس به في جميعها وقد توقف في ذلك امام الحرمين وقال أبو شامة ليس لاحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نسوة ويستحب التزبه عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالضحى واما المستحب فلم يعرض له والوصال منه فيحتمل ان يقال ان لم يمتعه ممنع الاتساع به فيه والله أعلم وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد السبب المعاديات من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده * (قوله باب التشكيل لمن أكثر الوصال) التقييد بالاكثر قد يفهم منه ان من

رَوَاهُ أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا أَبُو الْبَيْتَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ . قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَأَيْكُمْ فَنِلِي إِنِّي أَبَيْتُ بِطُعْمِي رَبِّي وَبِسَقِينِ . فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوْا عَنِ الْوِصَالِ وَأَصَلَ بَيْنَ يَوْمَانِ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَيْلَالَ قَالُوا تَوَاصِلُوا تَأَخَّرَ لَزِدْتُمْ كَأَنَّكُمْ كَأَنَّكُمْ لَمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوْا حَدَّثَنَا بِحَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنَّا كُمْ وَالْوِصَالَ مَرَّتَيْنِ قِيلَ إِنَّكَ تَوَاصِلُ قَالَ إِنِّي أَبَيْتُ بِطُعْمِي رَبِّي وَبِسَقِينِ

قال منه لا تكال عليه لان التقليل منه مظنة لعدم المشقة لكن لا يلزم من عدم التنكيل ثبوت الجواز (قوله رواه انس عن النبي ﷺ) وصله في كتاب التمني من طريق حميد عن ثابت عنه كما تقدمت الاشارة اليه في الباب الذي قبله (قوله اخبرني اوسلمة بن عبد الرحمن) هكذا رواه شعيب عن الزهري وتابعه عقيل عن الزهري كإسائي في باب التعزير ومعمر كإسائي في كتاب التمني وبنس عند مسلم وآخرين وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في الحار بين وفي التمني وليس اختلافا ضاراً فقد أخرجه الدارقطني في البطل من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهما جميعاً وكذلك رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة وأخرجه الاسماعيلي وكذا ذكر الدارقطني ان الزيدى تابع ابن نمير على الجميع بينهما (قوله فقال له رجل) كذا للاكثر وفي رواية عقيل المذكورة فقال له رجل (قوله عن الوصال) في رواية الكشميبي من الوصال (قوله واصلهم يوماً ثم رأوا الهلال) ظاهره ان قدر المواصله بهم كانت يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار اليها (قوله لو تأخر) أي الشهر (لزدتكم) استدلت به على جواز قول لو وحل النبي الوارد في ذلك على ما لا يتعلق بالامور الشرعية كإسائي بيانه في كتاب التمني في اواخر الكتاب ان شاء الله تعالى والمراد بقوله لو تأخر لزدتكم أي في الوصال الى ان تعجز واعنه تسألوا التخفيف عنكم بتركه وهذا كما أشار عليهم ان يرجعوا من حصار الطائف فلم يعجبهم فامرهم بما كره القتال من الفدأفاصا بهم جراح وشدة واحبوا الرجوع فاصبح راجعاً بهم فأعجبهم ذلك وإسائي ذكره موضعاً في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى (قوله كالتنكيل لهم) في رواية معمر كالمنكل لهم ووقع فيها عند المستعمل كالنكر باراء وسكون التون من الانكار وللحموي كالنكي بتحتانية سا كنة قبلها كاف مكسورة خفيفة من النكابة والاول هو الذي نظافت به الراء وايات خارج هذا الكتاب والتنكيل المعاقبة (قوله حدثنا يحيى) كذا للاكثر غير منسوب ولا في ذرحدثنا يحيى بن موسى (قوله اياكم والوصال مرتين) في رواية أحمد عن عبد الرزاق بهذا الاسناد اياكم والوصال اياكم والوصال فدل على ان قوله مرتين اختصار من البخاري أو شيخه وأخرجه مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة كما قال أحمد ورواه ابن أبي شيبة من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ اياكم والوصال ثلاث مرات واستاده صحيح وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه بدون قوله ثلاث مرات (قوله اني آبيت بطعمني ربي وسقيني) كذا في الطريقتين عن أبي هريرة في هذا الباب وقد تقدم في الباب الذي قبله من رواية في حديث أنس بلفظ اظلم وكذا في حديث عائشة عند الاسماعيلي وهي محمولة على مطلق الكون لاعلى حقيقة اللفظ لان المتحدث عنه هو الامساك ليلاً لانهاءها واكثر الراء ايات انما هي آبيت وكان بعض الرواة عبر عنها باظلم نظر الى اشتراكهما في مطلق الكون يقولون كثيراً أضحى فلان كذا مثلاً ولا يريدون تخصيص ذلك بوقت الضحي ومنه قوله تعالى واذا بشر أحدكم بالانبي ظل وجهه مسوداً فان المراد به مطلق الوقت ولا اختصاص

لذلك بنهار دون ليل وقدر واه أحمد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يقظ أني اطل عند ربّي فطعمني ويسقيني وكذا رواه أحمد أيضا عن ابن نعيم وأبو نعيم في المستخرج من طريق إبراهيم بن سعيد عن ابن نعيم عن الأعمش وأخرجه أبو عوانة عن علي بن حرب عن أبي معاوية كذا وأخرجه هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش كذلك ووقع لمسلم فيه شيء غريب فإنه أخرجه عن ابن نعيم عن أبيه فقال مثل حديث عمارة عن أبي زرعة ولفظ عمارة المذكور عنده أني آويت بطعمني ربي ويسقيني وقد عرفت ان رواية ابن نعيم عند أحمد فيها عند ربّي وليس ذلك في شيء من الطرق عن أبي هريرة الا في رواية أبي صالح ولم يفردها الأعمش فقد أخرجها أحمد أيضا من طريق حاصم بن أبي التجرد عن أبي صالح ووقعت في حديث غير أبي هريرة وأخرجها الاسماعيلي في حديث ثائفة أيضا عن الحسن بن سفيان عن عثمان ابن أبي شيبة بسنده الماضي في الباب التي قبل هذا بلفظ أطل عند الله بطعمني ويسقيني وعن عمران بن موسى عن عثمان بلفظ عند ربّي ووقعت أيضا كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من مرسل الحسن بلفظ اني آويت عند ربّي واختلف في معنى قوله بطعمني ويسقيني فقيل هو على حقيقته وانه صلى الله عليه وسلم كان يؤتي طعام وشراب من عند الله كرامته له ليألي صياحه وحقبه ابن بطال ومن تبعه بانهم لو كان كذلك لم يكن مواصلا وبأن قوله يظل يدل على وقوع ذلك بالنهار فلو كان الاكل والشرب حقيقة لم يكن صائما وأجيب بأن الرجوع من الروايات لفظ آويت دون أطل وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على الحجاز بأولى له من حمل لفظ أطل على الحجاز وعلى التنزل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يأتي به الرسول علي سبيل الصكراهة من طعام الجنة وشرابها لا تجزى عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وسلم في طست الذهب مع ان استعمال أواني الذهب الدنيوية حرام وقال ابن المنير في الحاشية الذي يفطر شرعا انما هو الطعام المعتاد واما الخارق للعادة كما يحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تماطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كاكل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة وقال غيرهم لان من حمل الطعام والشراب على حقيقتهما ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره بل الرواية الصحيحة آويت واكله وشربه في الليل مما يؤتي به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك فكأنه قال لساقيل له انك تواصل فقال اني لست في ذلك كبيتكم أي على صفتكم في ان من أكل منكم أو شربا تقطع وصاله بل انما يطعمني ربي ويسقيني ولا تقطع بذلك مواصلي قطعا وشرابي على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى وقال الزين بن المنير هو محمول على أن اكله وشربه في تلك الحالة كحال التام الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يبطل بذلك صومه ولا يقطع وصاله ولا ينقص اجره وحاصله انه يحصل ذلك على حالة استفرقه صلى الله عليه وسلم في احواله الشرفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الاحوال البشرية وقال الجمهور قوله بطعمني ويسقيني مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يعطيني قوة الاكل والشرب ويفيض علي ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوى علي انواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس والمعنى ان الله يخلق فيمنه من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق بينه وبين الاول انه على الاول يعطى القوة من غير شبع ولا ري مع الجوع والظمأ وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري ورجح الاول بأن الثاني يتناقض في حال الصائم ويقوت المقصود من الصيام والوصول لان الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها قال القرطبي ويعده أيضا النظر الى حاله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع (قلت) ومسك ابن حبان بظاهر الحسأل فاستدل بهذا الحديث على تضييف الاحاديث الواردة بانه صلى الله عليه وسلم كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع قال لان الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه اذا واصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج الى شد الحجر على بطنه ثم قال وماذا يعني الحجر من الجوع ثم ادعى ان ذلك تصحيف عن زواه وانما هي الحجر بالزاي جمع حجرة وقبأ أكثر الناس من

فَاكْفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تَطِيقُونَ **بَابُ الْوَصَالِ إِلَى السَّحْرِ حَدِيثُنَا** لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ حَزْمَةَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ بَرِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا تُؤْصِلُوا فَأَيْكُمْ أَرَادَ أَنْ يُؤْصِلَ قَلْبُؤُا أُصِلَ حَتَّى السَّحْرِ . قَالُوا فَأَنْتَ تُوْصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ لَسْتُ كَمَا تَقْتَضِيكُمْ إِنِّي أَيْتَلِي مُعَايِمَ يُطْعِمُنِي وَسَاتِي يَسْتِينُ **بَابُ** مَنْ أَقْسَمَ عَلَى أَخِيهِ لِيَقْطُرَ فِي التَّطَوُّعِ وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ قَضَاءً إِذَا كَانَ أَوْفَقَ لَهُ **حَدِيثُنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ

الرد عليه في جميع ذلك والبلغ ما رده عليه به انه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال خرج النبي ﷺ بالهجرة فرأى ابا بكر وعمر فقال ما اخرجكما قالا ما اخرجنا الا الجوع فقال وانا والذي تسمى بيده ما اخرجني الا الجوع الحديث فهذا الحديث يرد ماتمسك به واما قوله وما يخفى الحجر من الجوع فغوابه أنه يقم الصلب لان البطن اذا خلا ر بما ضعف صاحبه عن القيام لا نثناء بطنه عليه فاذا ر بط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت أظن الرجلين يحملان البطن فاذا البطن يحمل الرجلين ويحتمل أن يكون المراد بقوله يطعمني ويسقيني أى يشغلي بالتفكر في عظمتها والتقلي بمشاهدته والتغذى بمعارفه وقرأة العين بحجته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جنح ابن القاسم وقال قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجرب به يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الترح المسرور بمطوبه الذي قرت عينه بمجوبه (قوله اكفوا) (١) بسكون الكاف وضم اللام أى احملا المشقة في ذلك يقال كلفت بكذا اذا ولعت به وحكي عياض ان بعضهم قاله همزة قطع وكسر اللام قال ولا يصح لعة (قوله بما تطيقون) في رواية احمد بما لسم به طاقة وكذا لمسلم من طريق أبي الزناد عن الاعرج * (قوله باب الوصال الى السحر) أى جوازها وقد تقدم انه قول أحمد وطائفة من أصحاب الحديث وتقدم توجيهه وان من لشافية من قال أنه ليس بوصال حقيقة (قوله حدثنى ابن أبي حازم) هو عبدالعزيز وشيخه يزيد هو ابن عبد الله بن الهاد شيخ الليث في الباب الذي قبله في هذا الحديث بينه وعبد الله بن حباب بمجمعة وموحدتين الاولى مثقلة مدني من موالى الانصار لم اره رواية الا عن أبي سعيد الخدرى وقد أخرج له المصنف سبعة احاديث هذا ثانياها وتوقف الجوزفي في معرفة حاله ووقفه أبو حاتم الرازي وغيره وقد واقفه على رواية حديث الوصال عن أبي سعيد بشر بن حرب أخرجه عبد الرزاق من طريقه (تنبيه) وقع عند ابن خزيمة في حديث أبي صالح عن ابي هريرة عن ابي سعيد بن عبيدة بن حميد عن الاعمش عنه تقييد وصال النبي ﷺ بانه الى السحر ولفظه كان رسول الله ﷺ يواصل الى السحر فتعمل بعض أصحابه ذلك فهاه قال يارسول الله انك تفعل ذلك الحديث وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا فان مقتضى حديث أبي صالح النهي عن الوصال الى السحر وصرح حديث أبي سعيد الاذن بالوصول الى السحر والحفوظ في حديث أبي صالح اطلاق النبي عن الوصال بغير تقييد بالسحر ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن أبي هريرة فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة وقد خالفه أبو معاوية وهو اضبط اصحاب الاعمش فلم يذكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية وابنه عبد الله بن نعيم عن الاعمش كما تقدم وعلى تقدير أن تكون رواية عبيدة بن حميد محفوظة فقد أشار ابن خزيمة الى الجمع بينهما بانه يحتمل ان يكون نهي ﷺ عن الوصال أولا مطلقا سواء جميع الليل أو بعضه وعلى هذا يحمل حديث أبي صالح ثم خص النبي بجميع الليل فأباح الوصال الى السحر وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد أو يحمل النبي في حديث أبي صالح على كراهة التنزيه والنهي في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التصريح والله أعلم * (قوله باب من أقسم على أخيه ليقطر

(١) قوله وضم اللام هكذا في النسخ التي بأيدينا وفي القسطلاني انه يفتح اللام من باب علم فليحور

حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ عَنْ عَوْنِ ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَخَى النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ .
فَرَأَى سَلْمَانَ أَبَا الدَّرْدَاءِ . فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَدِّلَةً . فَقَالَ لَهَا مَا شَأْنُكَ قَالَتْ أَخْرُكُ أَبُو الدَّرْدَاءِ

في الصلوح ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له) ذكر فيه حديث ابن أبي جحيفة في قصة أبي الدرداء وسليمان فأما ذكر
القسم فلم يقع في الطريق التي ساقها كسأيتها وأما القضاء فلم أقف عليه في شيء من طرقه إلا أن الأصل عذمه وقد اقره
الشارع ولو كان القضاء واجبا لئنه له مع حاجته الي البيان وكانه يشير الي حديث أبي سعيد قال صنعت للنبي ﷺ
طعاما فوضع قال رجل أناصم فقال رسول الله ﷺ دمالك أخوك وتكف لك انظر وصم مكانه ان شئت رواه
اسماعيل ابن أبي أويس عن أبيه عن ابن المنكدر عنه واستاده حسن اخبره البيهقي وهو دال على عدم الایجاب وقوله
إذا كان أوفى له فقد فهم انه يرى ان الجواز وعدم القضاء لمن كان معذورا بقطره لامن تعمله بغير سبب **تنبيه**
قوله أوفى له روى بالواو الساكنة وبالراء بدل الواو والمعنى صحیح فهما (قوله حدثنا أبو العيمس) بمهلين مصغر
اسمه عبة ولم ار هذا الحديث الا من رواه عن عون ابن أبي جحيفة ولا رأيت له رواه عنه الا جعفر بن عون والي تفرد بها
بذلك وأشار للبرار (قوله أخى النبي ﷺ بين سليمان وأبي الدرداء) ذكر أصحاب المغازي ان المؤاخاة بين الصحابة
وقعت صرين الاولي قبل الهجرة و بين المهاجرين خاصة على المواساة والمناصرة فكان من ذلك اخوة يزيد بن حارثة
وحزرة بن عبدالمطلب ثم أخى النبي ﷺ بين المهاجرين والانصار بعد أن هاجر وذلك بعد قدومه المدينة وسيأتي
في أول كتاب البيع حديث عبد الرحمن بن عوف لما قدمنا المدينة أخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع وذكر
الواقدي ان ذلك كان بعد قدومه ﷺ بخمسة أشهر والمسجد بيني وقد سمي ابن اسحق منهم جماعة منهم أبوذر
والمندرابن عمرو فأبوذر مهاجري والمندرابن أنصاري وانكروه الواقدي لان بأذر ما كان قدم المدينة بعد وانما قدمها
بعد سنة ثلاث وذكر ابن اسحق أيضا الاخوة بين سليمان وأبي الدرداء كالذي هنا وتعبه الواقدي أيضا فيما
حكاه ابن سعد أن سليمان إنما أسلم بعد وفاة أحد وأول مشاهده الخندق والجواب عن ذلك كله ان التاريخ المذكور
للهجرة الثانية هو ابتداء الاخوة ثم كان النبي ﷺ يؤاخي بين من يأتي بعد ذلك وهم جرا وليس باللائم أن تكون
المؤاخاة وقعت دفعة واحدة حتى يرد هذا التعقب فصح ما قاله ابن اسحق وايد هذا الخبر الذي في الصحيح وارتفع
الاشكال بهذا التقرير والله الحمد واعترض الواقدي من جهة أخرى فروي عن الزهري انه كان ينكر كل مؤاخاة وقعت بعد
بدر ويقول قطعت بدر الموارث (قلت) وهذا لا يدفع المؤاخاة من أصلها وانما يدفع المؤاخاة المخصوصة التي كانت
عقدت بينهم ليتوارثوا بها فلا يلزم من نسخ التوارث المذكور ان لا تقع المؤاخاة بعد ذلك على المواساة ونحو ذلك وقد
جاء ذكر المؤاخاة بين سلمان وأبي الدرداء من طرق صحيحة غير هذه وذكر البغوي في معجم الصحابة من طريق
جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال أخى النبي ﷺ بين ابي الدرداء وسليمان فذكر قصة لها غير المذكورة
هنا وروى ابن سعد من طريق حميد بن هلال قال أخى بين سلمان و ابي الدرداء فنزل سلمان الكوفة ونزل أبو
الدرداء الشام ورجاله ثقات (قوله فزار سلمان أبا الدرداء) يعني في عهد النبي ﷺ فوجد أبا الدرداء غائبا (قوله
متبذلة) بفتح المثناة والموحدة وتشديد الذال المعجمة المكسورة أى لباسة ثياب البذلة بكر الموحدة وسكون
الذال وهى المهنة وزنا ومعنى والمراد انها تاركة للبس ثياب الزينة وللكشميين متبذلة بتقديم الموحدة والتخفيف
وزن منتعلة والمعنى واحد وفي ترجمة سلمان من الخلية لابي نعيم باسناد آخر الى أم الدرداء عن ابي الدرداء أن
سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيئة فذكر القصة مختصرة وأم الدرداء هذه هى خيرة بفتح المعجمة وسكون
التحتانية بنت ابي حدرد الاسلمية صحابية بنت صحابي وحديثها عن النبي ﷺ في مسند احمد وغيره وماتت أم
الدرداء هذه قبل ابي الدرداء ولابن الدرداء أيضا امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تابعة اسمها هجيمة عاشت بعده
دهرا وروت عنه وقد تقدم ذكرها في كتاب الصلاة (قوله فقال لها ما شأناك) زاد الترمذي في رواية بن عبد بن

ليس له حاجة في الدنيا . فجاءه أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال كُلْ . قال فإني صائمٌ . قال ما أنا بأكل حتى تأكل . قال فأكل . فلما كان الأيل ذهب أبو الدرداء يقوم . قال ثم فنم ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما كان من آخر الليل قال سلمان فَمِ الآن فصليا فقال له سلمان : إن ربك عليك حقا ، ولربك عليك حقا . ولأهلك عليك حقا . فأعطى كل ذي حق حقه . فأبى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال النبي ﷺ صدق سلمان

بشار شيخ البخارى فيه بام الدرداء متبذلة (قوله ليس له حاجة في الدنيا) في رواية الدارقطني من وجه آخر عن جعفر بن عون في نساء الدنيا وزاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن عون بصوم النهار يقوم الليل (قوله فجاء أبو الدرداء فصنع له) زاد الترمذي فرحب بسلمان وقرب اليه طعاما (قوله فقال له كل فان صائم) كذا في رواية أبي ذر والقائل كل هو سلمان والمقول له أبو الدرداء وهو المحبب باني صائم وفي رواية الترمذي فقال كل فاني صائم وعلى هذا فالقائل أبو الدرداء والمقول له سلمان وكلاهما محتمل والحاصل ان سلمان وهو الضيف أبى ان يأكل من طعام أبي الدرداء حتى يأكل معه وغرضه أن يصرفه عن رأيه فيما يصنعه من جهد نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكته اليه امرأته (قوله قال ما أنا بأكل حتى تأكل) في رواية البرازع بن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه فقال أقسمت عليك لتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني ابي شيبة والعباس بن عبد العظيم وابن حبان من طريق ابي خيثمة كلهم عن جعفر بن عون به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخارى وبلغ البخارى ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيرا الى صحتها وان لم تقع في روايته وقد أعاده البخارى في كتاب الادب عن محمد بن بشار بهذا الاستناد ولم يذكرها ايضا وأغنى بذلك عن قول بعض الشراح كابن النيران القسم في هذا السياق مقدر قيل لفظ ما أنا بأكل كما قدر في قوله تعالى وان منكم الاواردها وترجم المصنف في الادب باب صنع الطعام والتكلف للضيف وأشار بذلك الي حديث بروي عن سلمان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسند ابن والجمع بينهما أنه يقرب لضيفه ما عنده ولا يتكلف ما ليس عنده فان لم يكن عنده شيء فيسوغ حينئذ التكلف بالطبخ ونحوه (قوله فلما كان الليل) أي في أوله وفي رواية ابن خزيمة وغيره ثم بات عنده (قوله يقوم فقال ثم) في رواية الترمذي وغيره فقال له سلمان ثم زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل فقال له ابو الدرداء اتمتعني ان أصوم لربى وأصلي لربى (قوله فلما كان في آخر الليل) أي عند السجود وكذا هو في رواية ابن خزيمة وعند الترمذي فلما كان عند الصبح والدارقطني فلما كان في وجه الصبح (قوله فصليا) في رواية الطبراني فقاما فتوضأ ثم ركعاهم خرجا الى الصلاة (قوله ولأهلك عليك حقا) زاد الترمذي وابن خزيمة ولضيفك عليك حقا زاد الدارقطني فصم وافطر وصل وتم واثت اهلك (قوله فاني النبي ﷺ) في رواية الترمذي فأتيا بالثنية وفي رواية الدارقطني ثم خرجا الى الصلاة فدنا أبو الدرداء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم بالذي قال له سلمان فقال له يا أبا الدرداء ان جسدك عليك حقا مثل ما قال سلمان ففي هذه الرواية ان النبي صلى الله عليه وسلم أشار اليهما بانه عم طريق الوحي مادار بينهما وليس ذلك في رواية محمد بن بشار فيحتمل الجمع بين الأمرين أنه كاشفهما بذلك وألأم أطلعه أبو الدرداء على صورة الحال فقال له صدق سلمان وروى هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلان في الليلة التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء ولقظه قال كان ابو الدرداء يحبي ليلة الجمعة ويصوم يومها فاتاه سلمان فذكر القصة مختصرة وزاد في آخرها فقال النبي ﷺ عويعر سلمان أفتنه منك انتهى وعويعر اسم أبي الدرداء وفي رواية أبي نعيم المذكورة أيضا فقال النبي ﷺ لقد أوتني سليمان من العلم وفي رواية ابن سعد المذكورة لقد أشجع سليمان علما وفي هذا الحديث من التوائد مشروعية التواضعات في الله

وزيارة الاخوان والليت عندم وجواز مخاطبة الاجنبية للحاجة والسؤال عما يرتب عليه المصلحة وان كان في الظاهر لا يصح بالمسائل وفيه التصحح للسلم وتبينه من اغفل وفيه فضل قيام آخر الليل وفيه مشروعية تزيين المرأة لزوجها وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حقها في الوطء لقوله ولاهلك عليك حقاً ثم قال واثبت الله ما يقررته النبي ﷺ على ذلك وفيه جواز النهي عن المستحبات اذا خشي أن ذلك يفضي الى السامة والمثل وتقويت الحقوق المطلوبة الواجبة والندوة الراجح فعلها على فعل المستحب المذكور وانما الوعيد الوارد على من نهى مصلياً عن الصلاة مخصوص بمن ناهى ظلمسا وعدوانا وفيه كراهية الحمل على النفس في العبادة وسيأتي مزيد بيان لذلك في الكلام على حديث عبدالله بن عمرو بن العاص وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له المصنف وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه القضاء الا انه مسح به ذلك وروي عبد الرزاق عن ابن عباس انه ضرب بذلك مثلاً لمن ذهب بمال ليتصدق به ثم رجع ولم يصدق به أو تصدق ببعضه وامسك ببقية من حجته من حديث ام هانئ انها دخلت على النبي ﷺ وهي صائمة فعدا شراب فشرب ثم ناولها فشربت ثم سأله عن ذلك فقال اكنت تقضين يوماً من رمضان قالت لا قال فلا بأس وفي رواية ان كان من قضاء فصوى مكانه وان كان تطوعاً فان شئت فاقضه وان شئت فلا تقضه أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب وعن مالك الجواز وعدم القضاء بجزء والتمتع واثبات القضاء بغيره وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بمن أفسد حج التطوع فان عليه قضاءه اهما فاقوا بحق بان الحج امتاز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها فمن ذلك ان الحج يؤمر مفسده بالضي في فاسده والصيام لا يؤمر مفسده بالثني فيه فافتراقه ولانه قياس في مقابلة النص فلا يعتبر به واغرب ابن عبد البر فنقل الاجماع على عدم وجوب القضاء عن افسد صومه بغير اوجح من اوجب القضاء بما روى الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة صائمتين ففرض لنا طعام اشبهناه فأكلنا منه فجاء رسول الله ﷺ فبدرتني اليه حفصة وكانت بيت ايها فقال يا رسول الله قد كرت ذلك فقال اقضيا يوماً آخر مكانه قال الترمذي رواه ابن ابي حفصة وصالح بن ابي الاخضر عن الزهري مثل هذا ورواه مالك ومعمروزياد بن سعد وابن عيينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسل وهو الاصح لان ابن جريج ذكر أنه سأل الزهري عنه فقال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة فذكره ثم أسند كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن عيينة في روايته سئل الزهري عنه اهو عن عروة فقال لا وقال الخليل اتفق الثقات على ارساله وشذ من وصله وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا وقد رواه من لا يوثق به عن مالك موصولاً ذكره الدارقطني في غرائب مالك وبين مالك في روايته فقال ان صياهما كان تطوعاً وله من طريق أخرى عند ابي داود من طريق زميل وعلى تقدير ان يكون محفوظاً فقد صح عن عائشة أنه ﷺ كان يفطر من صوم التطوع كما قدمت الإشارة اليه في باب من نوى بالها صوماً وزاد فيه بعضهم فاكل ثم قال لكن اصوم يوماً مكانه وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم بحفظها وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بحمل الامر بالقضاء على التنبه واما قول القرطبي يجاب عن حديث أبي جحيفة بان افطار أبي الدرداء كان لقسم سليمان ولعذر الضيافة فيتوقف على ان هذا العذر من الاعذار التي تبيح الافطار وقد نقل ابن التين عن مذهب مالك انه لا يفطر لضيف نزل به ولا لمن حلف عليه بالطلاق والعتاق وكذا لو حلف هو بالله ليفطرن كفر ولا يفطر وسيأتي بعد أبواب من حديث انس ان النبي ﷺ لما زار لم سلم لم يفطر وكان صائماً تطوعاً وقد أنصف ابن المنير في الحاشية فقال ليس في تحريم الاكل في صورة النقل من غير عذر الا دلالة العامة كقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ان الخاص يقدم على العام كحديث سليمان وقول المهلب ان ابا الدرداء افطر متأولاً ومجهداً فيكون معذوراً فلا قضاء عليه لا ينطبق على مذهب مالك فلو افطر احد يمثل عذر ابي الدرداء عنده لوجب عليه القضاء ثم ان النبي ﷺ صوب ففعل ابي الدرداء فترقي عن

بابُ صَوْمِ شَعْبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَهْطِرُ وَيَهْطِرُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرِ الْأَرْضَانِ . وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ **حَدَّثَنَا** مَعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ قَالَتْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ وَكَانَ يَقُولُ خُذُوا مِنَ الْمَمْلُ مَا تَطِيقُونَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا . وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ مَا وَوَمَ .

مذهب الصحاحى الى نص الرسول ﷺ وقد قال ابن عبد البر ومن أحجج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل بأقوال أهل العلم فان الأكثر على المراد بذلك النهى عن الرياء كأنه قال لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل اخلصوها لله وقال آخرون لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النهى عن ابطال ما لم يفرضه الله عليه ولا واجب على نفسه بتذره وغيره لا تمتنع عليه الا انظار الامايبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم (تبييه) هذه الترجمة التي فرغنا منها الآن أول أبواب التطوع عبدا المصنف منها بحكم صوم التطوع هل يلزم تمامه بالدخول فيه أم لا ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاره من الترتيب * (قوله باب صوم شعبان) أى استحبابه وكانه لم يصرح بذلك لما في عمومها من التخصيص وفي مطلقه من التقييد كما سيأتى بيانه وسعى شعبان لتشعبهم في طلب المياه أوفى الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام وهذا أولى من الذي قبله وقيل فيه غير ذلك (قوله عن أبي النضر) هو سالم المدنى زاد مسلم مولى عمر بن عبد الله وفي رواية ابن وهب عند النسائي والدارقطني والغرائب عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم (قوله عن عائشة) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ان عائشة حدثته وهو في ثاني حديثي الباب وقوله فيه عن يحيى عن أبي سلمة في رواية مسلم عن يحيى بن أبي كثير وانفق أبو النضر ويحيى واقفهما محمد بن ابراهيم وزيد بن ابي عتاب عند النسائي ومحمد بن عمرو عند الترمذي على روايتهم اياه عن أبي سلمة عن عائشة وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلمة عن أم سلمة اخرجهما النسائي وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد هذا اسناد صحيح ويحتمل ان يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة وأم سلمة (قلت) ويؤيده ان محمد بن ابراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى اخرجهما النسائي (قوله اكثر صياما) كذا اكثر الرواة بالنصب وحكي السهيلي انه روى بالخفض وهو وهم ولعل بعضهم كتب صياما بغير الف على رأى من يقف على المنصوب بغير الف فتوم مخفوضا وان بعض الرواة ظن انه مضاف لان صيغة أفضل تضاف كثيرا فتومها مضافة وذلك لا يصح هنا قطعا وقوله اكثر بالنصب وهو ثاني مفعولى رأيت وقوله في شعبان يتعلق بصياما والمعنى كان يصوم في شعبان وغيره وكان صيامه في شعبان تطوعا أكثر من صيامه فيما سواه (قوله من شعبان) زاد في حديث يحيى بن أبي كثير فانه كان يصوم شعبان كله زاد ابن أبي ليلى عن أبي سلمة عن عائشة عند مسلم كان يصوم شعبان الا قليلا ورواه الشافعى من هذا الوجه بلفظ بل كان يصوم الى آخره وهذا يبين ان المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره انه كان لا يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان يصومه رمضان أى كان يصوم معظمه ونقل الترمذي عن ابن المبارك انه قال جازى في كلام العرب اذا صام أ كثر الشهر ان يقول صام الشهر كله ويقال قام فلان ليته اجمع ولعله قد تشعب واشتغل ببعض أمره قال الترمذي كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك وحاصله ان الرواية الاولى مفسرة للثانية خصصة لان المراد بالكل الاكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعده الطيبي قال لان الكل تأ كيد لارادة الشمول ودفع العجز تفسيره ببعض منافله قال فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله

عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّتْ وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً دَاوِمًا عَلَيْهَا **بَابُ مَا يُذَكَّرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَفْطَارِهِ**
حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ

كثرة ويصوم معظمه أخرى ثلاث يوم أنه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقولها كله أنه كان يصوم من أوله تارة
ومن آخره أخرى ومن أثنائه طوراً فلا يخفى شيأ منه من صيام ولا يخص ببعضه بصيام دون بعض وقال الزين بن
المثير إمامان يحمل قول عائشة على إنبائة والمراد الأكثر وإمامان يجمع بأن قولها الثاني متأخر عن قولها الأول فأخبرت
عن أول امره أنه كان يصوم أكثر شعبان وأخبرت ثانياً عن آخر أمره أنه كان يصومه كله اه ولا يخفى تكلفه الأول
هو الصواب ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام عنها عند النسائي ولفظه ولا صام
شهرًا كاملاً قط منذ قدم المدينة غير رمضان وهو مثل حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي بعد هذا واختلف
في الحكمة في كثاره ﷺ من صوم شعبان فقيل كان يشتغل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره فاجتمع
في قبضتها في شعبان أشار إلى ذلك ابن بطال وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق ابن أبي
ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن عائشة كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فر بما أخر ذلك حتى
يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان وابن أبي ليلى ضعيف وحديث الباب والذي بعده دال على ضعف مارواه
وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ورد فيه حديث أخر أخرجه الترمذى من طريق صدقة بن موسى عن ثابت
عن أنس قال سئل النبي ﷺ أى الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان قال الترمذى حديث غريب
وصدقة عندهم ليس بذلك القوى (قلت) ويعارضه مارواه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً أفضل الصوم بعد
رمضان صوم الحرم وقيل الحكمة في كثاره من الصيام في شعبان دون غيره ان نساءه كن يقضين ما عليهن من رمضان
في شعبان وهذا عكس ما تقدم في الحكمة في كونهن كن يؤخرون قضاء رمضان الي شعبان لانه ورد فيه ان ذلك لكونهن
كن يشتغلن معه ﷺ عن الصوم وقيل الحكمة في ذلك انه يعقبه رمضان وصومه مفترض وكان يكثر من الصوم في
شعبان قدر ما يصوم في شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك في أيام رمضان والاولى في ذلك ما جاء في حديث اصح
مما مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من
شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال
الي رب العالمين فاجب أن يرفع عملي وأناصائم ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى لكن قال فيه ان الله يكتب كل
نفس ميتة تلك السنة فأحب ان يأتيني أجلى وأناصائم ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من الاحاديث في النبي عن
تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء من النبي عن صوم نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر بان يحمل
النبي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان واجاب النووي عن
كونه لم يكثر من الصوم في الحرم مع قوله ان افضل الصيام ما يقع فيه بانه يحتمل أن يكون ما علم ذلك الا في آخر عمره
فلم يتمكن من كثرة الصوم في الحرم واتفق له فيه من الاعذار بالسفر والمرض مثلاً ما منعه من كثرة الصوم فيه وقد
تقدم الكلام على قوله لا يمل الله حتى تملوا وعلى بقية الحديث في باب احب الدين الى الله دومه وهو في آخر كتاب الايمان
ومناسبة ذلك للحديث الاشارة الى ان صيامه ﷺ لا ينبغي ان يتأسي به فيه الا من أطاق ما كان يطبق وان من أجد نفسه
في شيء من العبادة خشي عليه ان يمل فيفضى الى تركه والمداومة على العبادة وان قلت أولى من جهد النفس في كثرتها
اذا انقطعت فالقليل الدائم أفضل من الكثير المنقطع غالباً وقد تقدم الكلام على مداومته ﷺ على صلاة
الطوع في بابها * (قوله باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ) أى التطوع (وافطاره) أى في فخل صيامه
قال الزين بن المنير لم يصف المصنف الترجمة التي قبل هذه للنبي ﷺ وأطلقها ليفهم الترغيب للامة في الاقتداء به في
اكتار الصوم في شعبان وقصده بهذا شرح حال النبي ﷺ في ذلك ثم ذكر البخارى في الباب حديثين * الاول حديث

عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ مَاصِمُ النَّبِيِّ ﷺ شَهْرًا كَامِلًا قَطْعًا غَيْرَ رَمَضَانَ. وَيَصُومُ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ لِأَوَّلِهِ لَا يَفْطِرُ وَيَقُولُ الْقَائِلُ لِأَوَّلِهِ لَا يَصُومُ **حَدَّثَنِي** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظُنُّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنُّ أَنْ لَا يَفْطِرُ مِنْهُ شَيْئًا. وَكَانَ لَا تَشَاءُ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتَهُ وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ * وَقَالَ سُلَيْمَانُ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسًا فِي الصَّوْمِ **حَدَّثَنِي** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ مَا كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنَ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ وَلَا مَفْطُرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ وَلَا مِنَ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ وَلَا مَسَّتْ خَزَءٌ وَلَا حَرَبْرَةٌ أَلَيْتَنِي مِنْ كَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا شَمِيتُ مِسْكَةً وَلَا عَمِيرَةً أَطْيَبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ابن عباس (قوله عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية (قوله عن سعيد بن جبير) في رواية شعبة عن أبي بشر حدثني سعيد بن جبير أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه وسلم من طريق عثمان بن حكيم سألت سعيد بن جبير عن صيام شهر رجب فقال سمعت ابن عباس (قوله ماصم النبي ﷺ شهرا كاملا قطع غير رمضان) في رواية شعبة عند مسلم ماصم شهرا متابعا وفي رواية أبي داود الطيالسي شهرا تاما متقدما المدينة غير رمضان (قوله هو يصوم) في رواية مسلم من الطريق التي أخرجه البخاري وكان يصوم (قوله حتى يقول القائل لا والله لا يفطر) في رواية شعبة حتى يقولوا ما يريدان يفطر * الحديث الثاني حديث انس (قوله حدثني محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني وحيد هو الطويل (قوله حتى نظن) بنون الجمع وبالحنائية على البناء للمجهول ويجوز بالثانية على المخاطبة يؤيده قوله بعد ذلك الأرائية فانه روي بالضم والفتح معا (قوله ان لا يصوم) بفتح الهمزة ويجوز في يصوم النصب والرفع (قوله حدثني محمد) كذا للاكثر ولأبي ذر وهو ابن سلام (قوله وقال سليمان عن حميد انه سأل أنس في الصوم) كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال لكن لم أراه بعد التسع التام من حديثه فظهر لي أنه سليمان بن جبان أبو خالد الأحمر وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه سألت أنس عن صيام النبي ﷺ فذكر الحديث ثم من طريق محمد بن جعفر لكن تقدم بعض هذا الحديث في الصلاة وقال فيه تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر فهذا يدل على التعدد ويحتمل أن تكون الواو من يدة كما تقدمت الإشارة إليه (قوله ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائما إلا رآيته) يعني أن حاله في الطلوع بالصيام والقيام كان يختلف فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة في وسطه وتارة من آخره كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل قائما أو في وقت من أوقات الشهر صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قام أو صام على وفق ما أراد أن يراه هذا معنى الخبر وليس المراد انه كان يسرد الصوم ولانه كان يستوعب الليل قياما ولا يشك على هذا قول عائشة في الباب قبله وكان اذا صلى صلاة داوم عليها وقوله في الرواية الأخرى الآتية بعد أبواب كان عمله ديمة لان المراد بذلك ما اتخذناه تابعا لما أطلق النافذة فهذا وجه الجمع بين الحديثين والا فظاهرهما التعارض والله أعلم (قوله ولا مسست) بكسر المهملة الاولى على الافصح وكذا شمت بكسر الميم الاولى وفتحها لغة كحاها القراء ويقال في مضارعه اسمه وامسه بالفتح فيما على الافصح والضم على اللغة المذكورة (قوله من رائحة) كذا للاكثر وللشميين من ريح رسول ﷺ وفيه أنه ﷺ كان على كل الصفات خلقا وخلقافهو كل الكمال وجل الجلال وجملة الجمال عليه أفضل الصلاة والسلام وموسياتي شرح ما تضمنته هذا الحديث في باب صفة النبي ﷺ في أوائل السيرة النبوية ان شاء الله تعالى مستوفى وفي حديثي الباب استحباب

بابُ حَقِّ الضَّيْفِ فِي الصَّوْمِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ دَخَلَ عَلِيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ يَعْنِي إِنَّ لِرَّوْكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنَّ لِرَّوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا فَقُلْتُ وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ قَالَ يَصِفُ الدَّهْرُ **بَابُ حَقِّ الْجِسْمِ فِي الصَّوْمِ حَدَّثَنَا ابْنُ مَقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ**

التفعل بالصوم في كل شهر وان صوم النفل المطلق لا يختص بزمان الاماني عنه وانه صلى الله عليه وسلم لم يصم الدهر ولا قام الليل كله وكان ترك ذلك ثلاثا يقتدي به فيشق على الامة وان كان قد اعطى من القوة ما لو اترجم ذلك لاقتدر عليه ولكنه سلك من العباد والطريقة الوسطي فصام وافطر وقام ونام اشار الى ذلك المذهب وفي حديث ابن عباس الحلف على الشيء وان لم يكن هناك من ينكره مبالغة في تأكيده في نفس السامع * (قوله باب حق الضيف في الصوم) قال الزبير بن المنير لو قال حق الضيف في الفطر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم وكان ما ترجم به اخصر وأوجز (قوله حدثنا اسحق) قال أبو علي الجبائي لم ينسب اسحق هذا عندنا احد منهم (قلت) لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن راهو به لانه أخرجه من مسنده ثم قال أخرجه البخاري عن اسحق ويؤيده ابن راهو به لا يقول في الرواية عن شيوخه الاصيغة الاخبار وكذلك هو هنا وهو بن اسمعيل شيخه هو الخزاز كان لاجرا صيدا وقا ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف كلاهما من رايته عن علي بن المبارك وقد أخرج كلاما من الحديثين من غير طريقه ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم) فذكر الحديث (هكذا أرده مختصرا وفسر البخاري المراد منه بقوله يعني ان لزورك عليك حقا الى آخر ما ذكر من الحديث وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث وقبدا ورده في الباب الذي يليه من طريق الاوزاعي وأورده في الأدب من طريق حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبي كثير وأورده قريبا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب ومن طريق أبي العباس الاعمى من وجهين ومن طريق مجاهد وأبي المليلح كلهم عن عبدالله بن عمرو بن العاص بالحديث مطولا ومختصرا ورأه جماعة الكوفيين والبصريين والشاميين عن عبدالله بن عمرو ومطولا ومختصرا فمنهم من اقتصر على قصة الصلاة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ولم أره من رواية احد من المصريين عنهم كثرة روايتهم عنه وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه وانه على ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة سوى ما تقدم شرحه في أبواب التهجد وسأيت ما يتعلق بحق الضيف في كتاب الادب ان شاء الله تعالى وهو المستعان * (قوله باب حق الجسم في الصوم) أي على المتطوع والمراد بالحق هنا المطلوب أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا فاما الواجب فيختص بما اذا خاف التلف وليس مرادا هنا (قوله أخبرنا عبدالله) هو ابن المبارك (قوله ألم أخبرناك تصوم النهار وتقوم الليل) زاد مسلم من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى قلت بلى ياني الله ولم أر ذلك الخبر وفي الباب الذي يليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أقول والله لا صوم من النهار ولا قوم من الليل ما عشت وللنساء من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة قال قال لي عبد الله بن عمرو ويا ابن أخي اني قد كنت اجتمع على أن اجتهدا اجتهدا شديدا حتى قلت لا صوم من الدهر ولا قرآن القرآن في كل ليلة ويا في فضائل القرآن من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال أنكحني أبي امرأة ذات حسب وكان يتعاهدها فسأها عن بعلها فقالت نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا نافرasha ولم يمش لنا كفنا منذ اتيناها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لي النبي فليقتله بعد فقد كره الحديث زاد النسائي وابن

وَقَوْمُ الْاَيْلِ فَقُلْتُ بِنِي يَارَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَلَا تَفْعَلْ صُمْ وَأَفْطِرْ وَقُمْ وَنَمِّ فَإِنَّ لِحَدِيكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لَعْنَتِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنْ لِرُوحِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنْ لِرُزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلُّهُ فَشَدَّدْتُ فَنَشَدَّدَ عَلَيَّ قُلْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَحَدُ قَوْمٍ . قَالَ فَصُمْ صِيَامَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

خزيمه وسعيد بن منصور من طريق أخري عن مجاهد فوقع علي أبي فقال ز وجحك امرأة فضعلتها وفضلت وفضلت قال فلم التفت الي ذلك لما كانت لي من القوة فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال القني به فأنتبه معه ولا حدم من هذا الوجه ثم انطلق الي النبي ﷺ فشكاني وسأني بعد أبواب من طريق أبي الميخ عن عبد الله بن عمرو قال ذكر للنبي ﷺ صومي فدخل علي فقلت له وسادة وبأني بعد باب من طريق أبي العباس عن عبد الله بن عمرو بلغ النبي ﷺ اني اسرد الصوم واصل الليل فاما ارسل لي واما لقيته وجمع بينهما بان يكون عمرو توجه بابنه الي النبي ﷺ فكلمه من غير أن يستوعب ما يريد من ذلك ثم أتاه الي يتهز باده في التأكيذ (قوله فلا تفعل) زاد بعد ما بين فانك اذا فعلت ذلك هجمت له العين الحديث وقد تقدم تفسيره في كتاب التهجود وزاد في رواية ابن خزيمة من طريق حصين عن مجاهد أن لكل عامل شرة وهو يكسر المعجمة وتشديد الراء ولكل شرة فترة فمن كانت فترة الي سنتي فقد اهتدي ومن كانت فترة الي غير ذلك فقد هلك (قوله وان لعينك عليك حقا) في رواية الكشميهني لعينك (قوله بالافراد وان لزورك) بفتح الزاي وسكون الواو لضيفك والزور مصدر وضع موضع الاسم كصوم في موضع صائم ونوم في موضع نائم ويقال للواحد والجمع والذكر والاثنى زور قال ابن التين ويحتمل أن يكون زور جمع زار كركب جمع راكب ونجر جمع تاجر زاد مسلم من طريق حسين المعلم عن يحيى وان لولدك عليك حقا وزاد النسائي من طريق أبي اسمعيل عن يحيى وانه عسى ان يطول بك عمر وفيه اشارة الي ما وقع لعبد الله بن عمرو بعد ذلك من الكبر والضعف كإسأني (قوله وان بحسبك) باسكان السين المهملة أي كإفك والبلاء زائدة وبأني في الاذنين من طريق حسين المعلم عن يحيى بلفظ وان من حسبك (قوله ان تصوم من كل شهر) في رواية الكشميهني في كل شهر (قوله فاذن ذلك) هو يتنوين اذن وهي التي يجاب بها ان وكذا لو صرحت أوتقديرا وان هنا مقدرة كانه قال ان صمتها فاذن ذلك صوم الدهر وروى غير تنوين وهي للمفاجأة وفي توجيهها هنا تكلف (قوله اني أجد قوة قال فصم صيام نبي الله داود) في هذه الرواية اختصار فان في روايه حسين المذكورة فصم من كل جمعة ثلاثة أيام وبأني في الباب بعده فصم يوما وأفطر يومين وفي رواية أبي الميخ بكفيك من كل شهر ثلاثة أيام قلت يارَسُولَ اللَّهِ قال حسبا قلت يارَسُولَ اللَّهِ قال تسعا قلت يارَسُولَ اللَّهِ قال أحدي عشرة واستدل به عياض علي تقديم الوتر علي جميع الامور وفيه نظر لما في رواية مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله بن عمرو صوم يوما يعني من كل عشرة أيام ولك أجر ما بقي قال اني أطيق أكثر من ذلك قال صوم يومين ولك أجر ما بقي قال اني أطيق أكثر من ذلك قال صوم أربعة أيام ولك أجر ما بقي قال اني أطيق أكثر من ذلك قال صوم خمسة عشر فالظاهر أنه أمره بالاختصار علي ثلاثة أيام من كل شهر فلما قال أنه يطيق أكثر من ذلك زاده بالتدرج الي أن وصله الي خمسة عشر يوما فذكر بعض الرواة عنه ما يذكره الآخر ويدل علي ذلك رواية عطاء ابن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن أبي داود فلم يزل يناقصني وانا قاصه ووقع للنسائي في رواية مجدين ابراهيم عن أبي سلمة صم الاثني والخميس من كل جمعة وهو فرد من افراد ما تقدم ذكره

وَلَا تَزِدْ عَلَيْهِ . قُلْتُ : وَمَا كَانَ صِيَامُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . قَالَ : يَصِفُ النَّهْرُ . فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَسْمَ مَا كَبِرَ يَالَيْتَنِي قَبِلْتُ رِخْصَةَ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ صَوْمِ النَّهْرِ حَدِيثًا أَبُو الْبَيَانِ** أَخْبَرَنَا شَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ وَلَا قَوْمًا اللَّيْلَ مَاعِشْتُ . قُلْتُ لَهُ قَدْ قُلْتَ يَا أَيْ أَنْتَ وَأَمِي . قَالَ فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَصُمْ وَأَفْطِرْ وَقُمْ وَتَمَّ

وقد استشكل قوله صم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر ما بقي مع قوله صم من كل عشرة أيام يومين ولك أجر ما بقي اعلم لانه يقتضى الزيادة في العمل والتقص من الاجر وبذلك ترجم له النسائي واجيب بان المراد لك أجر ما بقي بالنسبة الى التضييف قال عياض قال بعضهم معنى صم يوما ولك أجر ما بقي أي من العشرة وقوله صم يومين ولك أجر ما بقي أي من العشرين وفي الثلاثة ما بقي من الشهر وحمله على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الاجر وتعقبه عياض بان الاجر إنما اتحد في كل ذلك لانه كان نيته ان يصوم جميع الشهر فلما منعه ﷺ من ذلك ابقاء عليه لما ذكر بقى اجر نيته على حاله سواء صام منه قليلا أو كثيرا كما تأوله في حديث نية المؤمن خيرا من عمله أي أن أجره في نيته أكثر من أجر عمله لا امتداد نيته بما لا يهدر على عمله انتهى والحديث المذكور ضعيف وهو في مستند الشهاب والتأويل المذكور لا بأس به ويحتمل أيضا اجراء الحديث على ظاهره والسبب فيه أنه كلما ازداد من الصوم ازاد من المشقة الحاصلة بسببه المقتضية لتفويت بعض الاجر الحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة الصوم فينقص الاجر باعتبار ذلك على أن قوله في قسم الخبر صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي برد الجمل الاول فانه يلزم منه على سياق التأويل المذكور ان يكون التقدير ولك أجر أربعين وقد قيده في نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون اربعين وكذلك قوله في رواية اخرى للنسائي من طريق ابن أبي ربيعة عن عبد الله بن عمرو بلفظ صم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر تلك التسعة ثم قال فيه من كل تسعة أيام يوما ولك اجر تلك الثمانية ثم قال من كل ثمانية أيام يوما ولك اجر السبعة قال فلم يزل حتى قال صم يوما وأفطر يوما وله من طريق شيب بن عبد بن عبد الله بن عمرو عن جده بلفظ صم يوما ولك اجر عشرة قلت زدني قال صم يومين ولك اجر تسعة قلت زدني قال صم ثلاثة ولك اجر ثمانية فهذا يدفع في صدر ذلك التأويل الاول والله أعلم (قوله ولا ترد عليه) أي على صوم داود زادا احمد وغيره من رواية مجاهد قلت قد قبلت (قوله وكان عبد الله بن عمرو يقول بعد ما كبر ياليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ) قال النووي معناه انه كبر وعجز عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه عند رسول الله ﷺ فشق عليه فعله لعجزه ولم يجبه ان يتركه لالتزامه له فتعي ان لو قبل الرخصة فاخذ بالاخف قلت ومع عجزه وتمنيه الاخذ بالرخصة لم يترك العمل بما التزمه بل صار يعطى فيه نوع تخفيف كما في رواية حصين المذكورة وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الايام كذلك يصل بعضها الي بعض ثم يفطر بعد ذلك الايام فيقوى بذلك وكان يقول لان اكون قبلت الرخصة أحب الي مما عدل به لكنني فارقت على امرأته ان اخاله الي غيره * (قوله باب صوم الدهر) أي هل يشرع اولا قال الزين بن المنير لم ينص على الحكم لتعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله بن عمرو خص بالمنع لما اطعم النبي ﷺ عليه من مستقبل حاله فيلتحق به من في معناه بمن يضر ببرد الصوم ويبقى غيره على حكم الجواز لعموم الترغيب في مطلق الصوم كما سيأتي في الجهاد من حديث أبي سعيد فرط ما من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار (قوله فانك لا تستطيع ذلك) يحتمل أن يريد به الحالة الراهقة لعلمه النبي ﷺ من أنه يكلف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويفوت به ما هو أهم من ذلك ويحتمل أن يريد به ما سألني بعد اذا كبر وعجز كما اتفق له سواء وكره ان يوظف على نفسه شيئا من العبادة ثم يعجز عنه فيتركه لما

وصم من الشهر ثلاثة أيام فإن الحسنه يبشر أمثالها . وذلك مثل صيام الدهر . قلت إني أطيق أفضل من ذلك . قال فصم يوماً وأفطر يوماً . قلت إني أطيق أفضل من ذلك . قال فصم يوماً وأفطر يوماً فذلك صيام داود عليه السلام وهو أفضل الصيام . قلت إني أطيق أفضل من ذلك قال النبي ﷺ لا أفضل من ذلك **باب** حق الأهل في الصوم رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ **حدثنا** عمرو بن علي أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج سمعت عطاءً أن أبا العباس الشاهر أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بلغ النبي ﷺ أني أسرد الصوم . وأصلي الليل . فإما أرسل لي وإما ليعنه فقال ألم أخبر أنك تصوم ولا تفطر وتصل وتصم وأفطر وتم وتم . فإن لمينيك عليك حظاً وإن لتسبك حظاً وأهلك عليك حظاً . قال إني لأقوى لذلك قال فصم صيام داود عليه السلام . قال وكيف . قال كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفطر إذا لا في قال من لي يهديه يائي الله قال عطاء لأدري كيف ذكر صيام

تقرر من ذم من فعل ذلك (قوله وصم من الشهر ثلاثة أيام) بعد قوله فصم وأفطر بيان لما اجمل من ذلك وتقرر به على ظاهره إذا اطلاق يقتضي المساواة (قوله مثل صيام الدهر) يقتضي ان المثلية لا تستزم التساوي من كل جهة لان المراد به هنا أصل التضعيف دون التضعيف الحاصل من الفعل ولكن يصدق على فاعل ذلك انه صام الدهر مجازاً (قوله بعد ذكر صيام داود لا افضل من ذلك) ليس فيه نفي المساواة صريحاً لكن قوله في الرواية الماضية في قيام الليل من طريق عمرو بن اوس عن عبد الله بن عمرو واحب الصيام الى الله صيام داود يقتضي ثبوت الافضلية مطلقاً رواه الترمذي من وجه آخر عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو ولفظ أفضل الصيام صيام داود وكذلك رواه مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسأذكر بسط ذلك في الباب الذي بعده ان شاء الله * (قوله باب حق الأهل في الصوم رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ) يعني حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وابي الدراء التي تقدمت قبل خمسة ابواب وفيها قول سلمان لابي الدراء وان اهلك عليك حفا واقره النبي ﷺ على ذلك وقد تقدم الكلام عليه قبل (قوله حدثنا عمرو بن علي) هو القفلاس وابوعاصم هو الضحك بن مخلد النبيل وهو من شيوخ البخاري الذين اكثر عنهم وربما روى عنه بواسطة ما فانه جاف هذا الموضوع وكانه اختار الزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بسامع ابن جريج له من عطاء وهو ابن ابراهيم وابو العباس يأتي القول فيه بعد باب (قوله بلغ النبي ﷺ اني أسرد الصوم) سبقت تسمية الذي بلغ النبي ﷺ ذلك وانه عمرو بن العاص والد عبد الله (قوله وتصل) في رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج وتصل الليل فلا تفعل (قوله فان لمينيك) في رواية السرخسي والكشميني لمينك بالافراد (قوله عليك حظاً) كذا في رواية الموضوعين بالظاء المعجمة وكذا لمسلم وعند الاسماعيل حقا باللقاف وعنده وعند مسلم من الزيادة وصم من كل عشرة ايام يوماً ولك اجر التسعة (قوله اني اقوى لذلك) أي لسرد الصيام دائماً وفي رواية مسلم اني اجدني اقوى من ذلك يائي الله (قوله قال وكيف) في رواية مسلم وكيف كان داود يصوم يائي الله (قوله ولا يفرد الا في) زاد النسائي من طريق محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة واذا وعلم مخلف ولم ارهما من غير هذا الوجه ولها مناسبة بالمقام واسارة الي أن سبب النهي خشية ان يعجز عن الذي يلزمه فيكون كمن وعد خالف كما كان في قوله ولا يفرد الا في اشارة الي حكمة صوم يوم وافطار يوم قال الخطابي حصل قصة عبد الله بن عمرو ان الله تعالى لم يتبعه عبده بالصوم خاصة بل تعبد به بأنواع من العبادات فلو استفرغ جهده لقصير في غيره فلا ولى الاقتصاد فيه ليستتقي بعض القوة لغيره وقد اشير الى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام وكان لا يفرد الا في لانه كان يقوى بالقطر لاجل الجهاد (قوله قال عطاء) أي بالاسناد المذكور (قوله لأدري كيف ذكر صيام الابد اعلم)

الأبدي قال النبي ﷺ لا صام من صام الأبدي مرتين

أى إن عطاء لم يحفظ كيف ساء ذكر صيام الأبدى هذه القصة إلا أنه حفظ أن فيها أنه ﷺ قال لا صام من صام
 للأبد وقدر وي أحد والنسائي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء وسيأتي بمدباب بلفظ لا صام من صام الدهر (قوله
 لا صام من صام الأبد مرتين) في رواية مسلم قال عطاء فلا أدرى كيف ذكر صيام الأبدى قال النبي ﷺ لا صام من
 صام للأبد لا صام من صام الأبد واستدل بهذا على كراهية صوم الدهر قال ابن التين استدل على كراهته من هذه القصة من
 لوجه نبيه ﷺ عن الزيادة وأمره بأن يصوم أو يفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وقيل
 حتى قوله لا صام النبي ﷺ أى ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى وقوله في حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن
 صوم الدهر لا صام ولا أفطر وما صام وما أفطر وفي رواية الترمذى لم يصم ولم يفطر وهو شك من أحد رواة ومقتضاه
 أنها بمعنى واحد والمعنى بالثاني أنه لم يحصل أجر الصوم لمخالفته ولم يفطر لأنه أمسك وإلى كراهة صوم الدهر مطلقا
 ذهب إسحق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وشذا بن حزم فقال يحرم وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن
 ابن عمر والشيباني قال بلغ عمر أن رجلا يصوم الدهر فاتاه فعلاه بالدرة وجعل يقول كل يادهرى ومن طريق أبي
 إسحق أن عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمر وبن ميمون لو رأى هذا أصحاب محمد لجموه واحتجوا
 أيضا بحديث أبي موسى رفعه من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد يده أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة
 وابن حبان وظاهره أنها تضيق عليه حصرا له فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها ورغبته عن سنة نبيه ﷺ
 واعتقاده أن غير سنته أفضل منها وهذا يقتضي العويد الشديد فيكون حراما وإلى الكراهة مطلقا ذهب ابن
 العربي عن المالكية فقال قوله لا صام من صام الأبد أن كان معناه الدعاء فيأومع من أصابه دعاه النبي ﷺ وإن
 كان معناه الخير فيأومع من أخبر عنه النبي ﷺ أنه لم يصم وإذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق
 قوله ﷺ لأنه نفى عنه الصوم وقد نفى عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي ﷺ وذهب
 آخرون إلى جواز صيام الدهر وحلوا أخبار النهي على من صامه حقيقة فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبد
 وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه نظر لأنه ﷺ قد قال جوابا لمن سأله عن صوم الدهر
 لا صام ولا أفطر وهو يؤذن بأنه ما جاز ولا أتى ومن صام الأيام المحرمة لا يقال فيه ذلك لأنه عند من أجاز
 صوم الدهر إلا الأيام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما وأيضا فإن أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم
 شرطا فهي بمنزلة الليل وأيام الحيض فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ولا يصلح الجواب بقوله لا صام ولا
 أفطر لمن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا وإلى ذلك ذهب
 الجمهور قال السيوطي أطلق أصحابنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حقا ولم يفوت حقا والحق الواجب والندوب
 ووجه أن يقال إن علم أنه يفوت حقا واجبا حرم وإن علم أنه يفوت حقا مندوبا أولى من الصيام كره وإن كان
 يقوم مقامه فلا وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم ذكر العلة التي بها زجر النبي ﷺ عن صوم الدهر وساق الحديث
 الذي فيه إذا قلت ذلك هجمت عينك وهتت نفسك ومن حججه حديث حمزة بن عمرو والذي مضى فإن في بعض
 طرقه عند مسلم أنه قال يا رسول الله انى اسرد الصوم فحملوا قواه ﷺ لعبد الله بن عمر ولا أفضل من ذلك أى
 في حقه فليصنع بمن في معناه ممن يدخل فيه على نفسه مشقة أو يفوت حقا ولذلك لم يفته حمزة بن عمرو عن السرد فلو
 كان السرد محتما لبيته له لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قاله النووي وتعب بأن سؤال حمزة إنما كان عن
 عن الصوم في السفر لا عن صوم الدهر ولا يلزم من سرد الصيام صوم الدهر فقد قال أسامة بن زيدان النبي ﷺ
 كان يسرد الصوم فيقال لا يفطر أخرجه أحمد ومن المعلوم أن النبي ﷺ لم يكن يصوم الدهر فلا يلزم من ذكر

باب صَوْمِ يَوْمٍ وَافْطَارِ يَوْمٍ حَدِيثًا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُدْرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ

السردي صيام الدهر واجابوا عن حديث أبي موسى المقدم ذكره بأن معناه ضيقت عليه فلا يدخلها فعلي هذا تكون على معنى عن أبي ضيقت عنه وهذا التأويل حكاه الأثر عن مسدد وحكي رده عن أحمد وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال يشبه أن يكون معناه ضيقت عنه فلا يدخلها ولا يشبه أن يكون على ظاهره لأن من ازداد لله عملا وطاعة ازداد عند الله رتبة وعلته كرامة ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسالك الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبقى له فيها مكان لانه ضيق طريقها بالعبادة وتمقب بأنه ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد الى الله تفرقا بل رب عمل صالح اذا ازداد منه ازداد بعدا كالصلاة في الاوقات المسكروهة والاولى اجراء الحديث على ظاهره وهمله على من فوت حقا واجبا بذلك فانه يوجه اليه الوعيد ولا يخالف القاعدة التي أشار اليها المزني ومن حجتهم ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقين الماضيين فان الحسنة بعشرة امثالها وذلك مثل صيام الدهر وقوله فيها رواه مسلم من صام رمضان واتمه ستا من شوال فكأنما صام الدهر قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر افضل مما شبه به وأنه أمر مطلوب وتمقب بأن التشبيه في الامر المهدر لا يقتضي جواز فضله عن استحبابه وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثائة وستين يوما ومن المعلوم ان المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه واختلف الخيزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو افضل أو صيام يوم وافتار يوم افضل فصرح جماعة من العلماء بأن صوم الدهر افضل لانه أكثر عملا فيكون أكثر اجرا وما كان أكثر اجرا كان أكثر ثوابا وبذلك جزم الغزالي اولا وقيده بشرط ان لا يصوم الايام المنهى عنها وان لا يرغب عن السنة بان يجعل الصوم حجرا على نفسه فاذا امن من ذلك فالصوم من افضل الاعمال فالاستكثار منه زيادة في الفضل وتمقبه ابن دقيق العيد بأن الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحث والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضاء العادة التصغير في حقوق اخرى يعارضها العمل المذكور ومقدار القائم من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالاولى التفويض الى حكم الشارع ولا دن عليه ظاهر قوله لا فضل من ذلك وقوله انه أحب الصيام الى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى ان صيام داود افضل وهو ظاهر الحديث بل صرحه ويرجح من حيث المعنى ايضا بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الاكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب نهارا ويألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد بخلاف من يصوم يوما ويظطر يوما فانه ينتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم انه اشق الصيام ويأمن مع ذلك غالبا من نفوت الحقوق كما تقدمت الاشارة اليه فيما تقدم قريبا في حق داود عليه السلام ولا يفر اذا لاقى لان من اسباب الفرار ضعف الجسد ولا شك ان سرد الصوم ينهكه وعلى ذلك يحمل قول ابن مسعود فيما رواه سعيد بن منصور باسناد صحيح عنه أنه قيل له انك لتقل الصيام فقال اني اعاف أن يضعني عن القراءة والقراءة أحب الى من الصيام ثم ان فرض ان شخصا لا يقوته شيء من الاعمال الصالحة بالصيام أصلا ولا يفوت حقا من الحقوق التي خطوط بها لم يعد أن يكون في حقة أرجح والى ذلك أشار ابن خزيمة فترجمه الدليل على أن صيام داود انما كان عدل الصيام وأحبه الى الله لان فاعله يؤدي حق نفسه وأهله وزايره أيام فطره بخلاف من يتابع الصوم وهذا يشعر بان من لا يتضرر في نفسه ولا يفوت حقا أن يكون أرجح وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال فمن يقتضى حاله الاستكثار من الصوم أكثر منه ومن يقتضى حاله الاستكثار من الافطار أكثر منه ومن يقتضى حاله المزج فعله حتى أن الشخص الواحد قد تختلف عليه الاحوال في ذلك والى ذلك أشار الغزالي اخيرا والله أعلم بالصواب (قوله باب صوم يوم وافتار يوم) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو عن طريق شعبة

سَمِعْتُ مُحَمَّدًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ صُمُّ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَالَ
 أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَصَارَ إِذْ قَالَ حَتَّى قَاتَلَ صَوْمُ يَوْمًا وَأَفْطَرَ يَوْمًا فَقَالَ أَفَرَأَى الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ قَالَ إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ
 ذَلِكَ فَصَارَ إِذْ قَالَ حَتَّى قَاتَلَ يَابِ صَوْمٍ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ
 أَبِي تَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا نَبَسَانَ الْمَكِّيَّ وَكَانَ شَاعِرًا وَكَانَ لَا يَتَّبِعُهُمْ فِي حَدِيثِهِ قَالَ سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّكَ لَتَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ
 ذَلِكَ صَحَبَتْهُ الْعَيْنُ وَنَهَتْهُ النَّفْسُ لِأَصَامٍ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ . قُلْتُ
 فَأَبَى أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ فَصَمَّ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَلَا يَبْرُ
 إِذْ لَأَقَى **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ الْوَأَسِطِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيحِ قَالَ
 دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذُكِرَ لَهُ صَوْمِي فَدَخَلَ عَلَيَّ فَأَتَيْتُ
 لَهُ وَسَادَّةَ مِنْ أَدَمَ حَشَوْهَا لَيْفٌ فَجَلَسَ عَلَيَّ الْأَرْضِ وَصَارَتْ الْوِسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ . فَقَالَ أَمَا يَكْفِيكَ
 مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ

عن معوية عن مجاهد عنه مختصرا وقد أخرجه في فضائل القرآن من طريق أبي عوانة عن معوية مطولا وسيأتي الكلام
 عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك وقد تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريبا * (قوله باب صوم داود
 عليه السلام) وأورد فيه حديث عبدالله بن عمرو من وجهين وقد قدمت محصل فوائدها المتعلقة بالصيام قال الزين بن المنير
 أفرد تحفة صوم يوم وإفطار يوم بالذكر للتبني على افضليته وأفرد صيام داود عليه السلام بالذكر للإشارة إلى الاقتداء
 به في ذلك (قوله في الطريق الأولى وكان شاعرا وكان لا يتهم في حديثه) فيه إشارة إلى أن الشاعر بصدان يتهم
 في حديثه لعلما تهضبه صناعته من سلوك المبالغة في الإفراط وغيره فاخبر الراوي عنه أنه مع كونه شاعرا كان غير متهم في
 حديثه وقوله في حديثه يحتمل مروره من الحديث النبوي ويحتمل فيها واعم من ذلك والثاني اليق والالكان مرغوبا
 عنه والواقع أنه حجة عندك من أخرج الصحيح وأفصح جوثيقه أحمد وابن معين وآخرون وليس له مع ذلك في
 البخاري سوى هذا الحديث وحديثين أحدهما في الجهاد والآخر في المغازي وأعادهما في الأدب وقد تقدم حديث
 الباب في التهج من وجه آخر (قوله وقهت) بكسر الناء أي تعبت وكلت ووقع في رواية النسفي ثبت بالثلاثة بدل الفاء
 وقد استخرجها ابن اللين فقال لأعرف معناها (قلت) وكأنها أبدلت من الفاء فانها تبدل منها كثيرا وفي رواية الكشميني
 بدلها ونهكت أي هزلت وضعفت (قوله صوم ثلاثة أيام) أي من كل شهر (صوم الدهر كله) أي بالتضعيف كما تقدم
 صريحا (قوله في الطريق الثانية أخبرني أبو المالح) هو عاصم وقيل زيد وقيل زياد بن أسامة بن عمير الهزلي لايه صحبة
 وليس لابن المالح في البخاري سوى هذا الحديث وأعادته في الاستئذان وآخر تقدم في المواقيت في موضعين من روايته
 عن يزيد (قوله دخلت مع أبيك) وقع في الاستئذان مع أبيك زيد وهو الدابي قلابة عبدالله بن زيد بن عمرو وقيل
 طسرا الجرمي (قوله فما أرسل الي وما لقبته) شك من بعض رواته وغلط من قال أنه شك من عبدالله بن عمرو ولما تقدم
 من أنه ﷺ قصدني بيته فدل على أن لقاءه أياه كان عن قصد منه اليه (قوله فجلس على الأرض وصارت الوسادة
 بيني وبينه) فيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع وترك الاستئثار على جلسيه وفي كون الوسادة من آدم حشوها
 ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في عهده ﷺ من الضيق إذ لو كان عنده أشرف منها لآكرم بها نبيه

حَسًّا . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ سَبْعًا . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ تِسْعًا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ إِحْدَى عَشْرَةَ
 ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَصُومَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَطْرَ الدَّهْرِ صُمُّ يَوْمًا وَأَفْطِرُ يَوْمًا بِأَبِ
 صِيَامِ الْبَيْضِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ

ﷺ (قوله خمساً) في رواية الكشميهني خمسة وكذا في البوابي فمن قال خمسة أراد الأيام ومن قال خمساً أراد الليالي وفيه
 تجوز (قوله قال إحدى عشرة) زاد في رواية عمرو بن عمرو بن عون قلت يا رسول الله (قوله شطر الدهر) بالرفع على القاطع ويجوز
 النصب على الضمار فعل والجر على البدل من صوم داود (قوله صم يوماً وافطر يوماً) في رواية عمرو بن عون صيام يوم
 وافطار يوم ويجوز فيه الحركات أيضاً وفي قصة عبد الله بن عمرو هذه من التواتر غير ما تقدم هنا وفي أبواب التهجيد بيان رفق
 رسول الله ﷺ بأمته وشفقته عليهم وارشاده إياهم إلى ما يصلحهم وحنه إياهم على ما يطيعون الدوام عليه ونهيمهم عن
 التعمق في العبادة فلما يخشى من إفراطه إلى الملل المفضي إلى الترك أو تركه البجس وقدم الله تعالى قولاً لازماً للعبادة
 ثم فرطوا فيها وفيه التدب إلى الدوام على ما وظفه الإنسان على نفسه من العبادة وفيه جواز الاختيار عن الأعمال الصالحة
 والأرواد ومحاسن الأعمال ولا يخفى أن محل ذلك عندنا من الرضا وفيه جواز القسم على التزام العبادة فإذئذ الاستعانة
 باليمين على النشاط لها وإن ذلك لا يخل بصحة التوبة والاختصاص فيها وإن اليمين على ذلك لا يلحقها بالنذر الذي
 يجب الوفاء به وفيه جواز الحلف من غير استحلاف فيها وإن النفل المطلق لا يبنى تحمده بل يختلف الحال باختلاف
 الأشخاص والأوقات والأحوال وفيه جواز التفتدية بالأب والام وفيه الإشارة إلى الاقتداء بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام
 في أنواع العبادات وفيه إن طاعة الولد لا تجب في ترك العبادة ولهذا احتج عمرو إلى شكوى ولده عبد الله ولم ينكر
 عليه النبي ﷺ ترك طاعته لانيه وفيه زيارة الفاضل للمنضول في بيته وإكرام الضيف باللقاء والفرش ونحوها تحته
 وتواضع الزائر بجلوسه دون ما يفرش له وإن لا حرج عليه في ذلك إذا كان على سبيل التواضع والإكرام للمزوره (قوله
 باب صيام البيض ثلاثة عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة) كذا للاكثر وللكشميهني صيام أيام البيض ثلاث عشرة ألع
 قيل المراد بالبيض الليالي وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل إلى آخره حتى قال الجواليقي من قال الأيام البيض
 فجعل البيض صفة الأيام فقدأ خطأ وفيه نظر لأن اليوم الكامل هو النهار بليته وليس في الشهر يوم أبيض كله إلا أنه
 الأيام لان ليلاً أبيض ونهارها أبيض أفصح قول الأيام البيض على الوصف وحكي ابن بزرة في تسميتها أيضاً أقوالاً
 أخر مستندة إلى أقوال وأهية قال الاسماعيلي وابن بطال وغيرهما ليس في الحديث الذي أورده البخاري في هذا الباب
 ما يباقي الترجمة لان الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض مقيدة بما ذكر وأجيب بأن البخاري جرى على
 عادته في الإيحاء إلى ماورد في بعض طرق الحديث وهو ما رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى
 ابن طلحة عن أبي هريرة قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأربع قد شواها فأصرم أن يأكلوا وامسك الأعرابي فقال
 ما منعك أن تأكل فقال اني أصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال ان كنت صائماً فصم الغرأى البيض وهذا الحديث
 اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً بينه الدارقطني وفي بعض طرقه عند النسائي ان كنت صائماً فصم
 البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وجاء تقيدها أيضاً في حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن مهناك عند
 أصحاب السنن بلفظ كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي
 كهيئة الدهر وللنسائي من حديث جرير بن مرفوعاً صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة
 الحديث واستاده صحيح وكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن وصية أبي هريرة بذلك لا تختص به وأما ما رواه أصحاب
 السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روي أبو
 داود والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر أيام الاثنين والخميس والاثنتين من الجمعة الأخرى

حَدَّثَنَا أَبُو مَسْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبُو الشَّيْحِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عُمَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ . صِيَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكْعَتَيْنِ الضُّعْفَى ، وَأَنْ أَوْزِقَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ يَا بَابُ مَنْ زَادَ قَوْمًا فَلَمْ يَغْطِرْ عِنْدَهُمْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ

تقدح فيهما وما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما ياتي من أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل نوعا ذكره ومائسة رات جميع ذلك وغيره فأطلقت والذي يظهر أن الذي أمر به وحث عليه ووصى به أولي من غيره وأما هو فلعلمه كان يمرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك أو كان يغل ذلك ليان الجواز وكل ذلك في حقه افضل وترجع البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء أعده ولان الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الامر بجزء العبادة اذا وقع فاذا اتفق الكسوف صادف الذي يتبادر صيام البيض صامتها فأن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة بخلاف من لم يصمها فانه لا يتأتى له استدراك صيامها ولا عندهم يجوز صيام التطوع بغيرية من الليل الآن صادف الكسوف من أول النهار ورجح بعضهم صيام الثلاثة في أول الشهر لان المرء لا يدري ما يمرض له من الموانع وقال بعضهم يصوم من أول كل عشرة أيام يوما وهو وجه في النظر وقيل ذلك عن أبي الدرداء وهو يوافق ما تقدم في رواية النسائي في حديث عبد الله بن عمر وصم من كل عشرة أيام يوما وروى الترمذي من طريق خيشمة عن عائشة أنه ﷺ كان يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنتين ومن الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس وروى موقوفا وهو شبهه وكان الغرض به أن يستوعب غالب أيام الاسبوع بالصيام واختار ابراهيم النخعي ان يصومها آخر الشهر ليكون كفارة لما مضى وسياتي ما يؤيده في الكلام على حديث عمران بن حصين في الامر بصيام سائر الشهر وقال الرواي صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فان اتهمت أيام البيض كان احب وفي كلام غير واحد من العلماء ايضا ان استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر (قوله حدتنا ابو عمر) هو عبد الله ابن عمرو والاسناد كله بصريون وابوعثمان هو النهدي وقدروري عن ابي هريرة جماعة كل منهم ابوعثمان لكن لم يقع في البخاري حديث موصول من رواية ابي عثمان عن ابي هريرة الا من رواية النهدي وليس له عند البخاري سوى هذا وآخر في الاطعمة ووقع عند مسلم عن شيبان عن عبد الوارث بهذا الاسناد فقال فيه حدثني ابوعثمان النهدي وتقدم هذا الحديث في ابواب التطوع من طريق اخرى عن ابي عثمان النهدي وقد تقدم الكلام هناك على بقية فوائد ما تقدم منها ما تبه عليه ابو عبد بن ابي جرة في قول ابي هريرة اوصاني خليلي قال في افراده بهذه الوصية الى ان القدر الموصى به هو اللاتق بحاله وفي قوله خليلي اشارة الى موافقته له في ايتار الاشتغال بالعبادة على الاشتغال بالدين لان ابا هريرة تصبر على الجوع في ملازمته النبي ﷺ كإسائي في اوائل البيوع من حديثه حيث قال اما خوفاي فقال فكان يشغلهم الصنق بالاسواق وكنت ازم رسول الله ﷺ فشا به حال النبي ﷺ في ايتاره الفقر على النبي والعبودية على الملك قال ويؤخذ منه الافتخار بصحبة الاكابر اذا كان ذلك على معنى التحدث بالنعمة والشكر لله لا على وجه المباهاة والله اعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة اقوال احدها لاتعين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك الثاني اول ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصري الثالث اولها الثاني عشر الرابع اولها الثالث عشر الخامس اولها اول سبت من اول الشهر ثم من اول الثلاثة من الشهر الذي يليه وهكذا وهو عن عائشة السادس اول خميس ثم اثنين ثم خميس السابع اول اثنين ثم خميس ثم اثنين الثامن اول يوم العاشر والعاشر عن ابي الدرداء التاسع اول كل عشر عن ابن شعبان الماسكي (قلت) بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي ثمت عشر (قوله باب من زار قوما فلم يغطر عندهم) اي في التطوع هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية وهي من اقسام على اخيه ليمطر في التطوع وموقعها ان لا يظن ان فطر المرء من صيام التطوع لتطبيب خاطر اخيه حتم

حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ سَلِيمٍ فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسِنٍّ . قَالَ أَعِيدُوا سِنَّكُمْ فِي سِقَائِهِ . وَتَمَّرَكُمْ فِي وَعَائِهِ فَلِئِذَا صَلَّيْتُمْ . ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ فَعَدَا لِأُمِّ سَلِيمٍ وَأَهْلِ بَيْتِهَا . فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي خَوِصَّةً ، قَالَ مَا هِيَ قَالَتْ خَادِمُكَ أَنَسٌ فَمَا تَرَكَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا ذُنْبًا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ . قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا وَوَلَدًا وَبَارِكْ لَهُ فَإِنِّي لَكِنٌ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ مَالًا وَحَدَّثَنِي ابْنَتِي أُمَيْمَةُ أَنَّهُ دَفِنَ لِصَلِيِّ مُقَدَّمِ حَمَّاجٍ الْبَصْرَةَ

عليه بل المرجع في ذلك الى من علم من حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام ففي عرف ان ذلك لا يشق عليه كان الاولى ان يستمر على صومه (قوله) حدثني خالد بن الحارث كذا في الاصل و بيان اسم ابيه من المصنف كأن شيخه قال حدثنا خالد فقط فاراد بالبيان رفع الابهام لاشتراك من يسمى خالد في الرواية عن حميد عن يحيى بن عمار بن يونس عنه ولم يطرد للمصنف هذا فانه كثير اما يقع له ولشايخه مثل هذا الابهام ولا يعنى بيانه ورجال اسناد هذا الحديث كلهم بصريون (قوله) دخل النبي ﷺ على ام سلمة هي والدة انس المذكور ووقع لاحد من طريق حماد عن ثابت عن انس ان النبي ﷺ دخل على ام حرام وهي خالة انس لكن في بقية الحديث ما يدل على انها معا كما تبين (قوله) فأتته بتمر وسمن (اي على سبيل الضيافة وفي قوله اعيدوا سننكم في سقائه ما يشعر بأنه كان ذاتها وليس بلازم (قوله) ثم قام الى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة في رواية أحمد عن ابن ابي عدي عن حميد فصلى ركعتين وصلينا معه وكان هذه القصة غير القصة الماضية في ابواب الصلاة التي صلى فيها على الحصر و اقام اسناخه وام سلمة من ورائه لكن وقع عند أحمد في رواية ثابت المذكورة وهو مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت نحوه ثم صلى ركعتين تطوعا فقام ام حرام وام سلمة خلفنا واقامني عن يمينه ويحتمل التعدد لان القصة الماضية لا ذكر فيها لام حرام ويدل على التعدد ايضا انه هناك يأكل وهناك اكل (قوله) ان لي خويصة بتشديد الصاد وبخفيفها تصغير خاصة وهو بما اغتفر فيه التقاء الساكنين وقوله خادمك انس هو عطف بيان او بدل والخبر محذوف تقديره اطلب منك الدعاء له ووقع في رواية ثابت المذكورة عند أحمد ان لي خويصة خو يدملك انس ادع الله له (قوله) خير آخرة (اي خيرات الآخرة) (قوله) الادعالي به اللهم ارزقه مالا) كذا في الاصل وعند أحمد من رواية عبيدة بن حميد الادعالي به وكان من قوله اللهم الى آخره (قوله) وبارك له في رواية الكشميبي وبارك له فيه بالافراد نظر الى اللفظ ولا احد فيهم نظرا الى المعنى ويأتي في الدعوات من طريق قتادة عن انس وبارك له فيما اعطيته وفي رواية ثابت عند مسلم فدعالي بكل خير وكان آخر ما دعالي ان قال اللهم اكثر ماله وولده وبارك له فيه ولم يقع في هذه الرواية التصريح بما دعاه من خير الآخرة لان المال والولد من خير الدنيا وكان بعض الرواة اختصره ووقع مسلم في رواية الحميد عن انس فدعالي بثلاث دعوات قدر ايت منها اثنتين في الدنيا وانا ارجو الثالثة في الآخرة ولم يبينها وهي المغفرة كما بينها ستان ابن ربيعة بزيادة وذلك فيما رواه ابن سعد باسناد صحيح عنه عن انس قال اللهم اكثر ماله وولده واطل عمره واغفر ذنبه (قوله) فاني لمن اكثر الانصار مالا زاد أحمد في رواية ابن ابي عدي وذكر انه لا يملك ذهباً ولا فضة غير خاتمه يعني ان ماله كان من غير التقديس وفي روايه ثابت عند أحمد قال انس وما اصبح رجل من الانصار الا كثرت ماله الا قال يا نابت وما ملك صفراء ولا يضاء الا خاتمي وللتزمذي من طريق ابي خلدة قال ابوالعالية كان لا يستان يحمل في السنة مرتين وكان فيه رجحان يحيى منه رجح المسك ولا يني نعيم في الحلية من طريق حفصة بنت سيرين عن انس قال وان ارضى لثمن في السنة مرتين وما في البلد شيء يشر مرتين غيرها (قوله) وحدثني ابنتي اميمة بالنون تصغير امته (انه دفن لصلبي) اي من ولده دون اسباطه واحفاده (قوله) مقدم الحجاج البصرة) بالنصب على نزع الحافض أي من اول مامات لعين الاولاد الى ان قدمها الحجاج ووقع

بضع وعشرون ومائة قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى قال حدثني حميد بن قيس أنسأ رضي الله عنه عن النبي **باب الصوم من آخر الشهر حدثنا الصلت بن محمد** حدثنا مهدي عن غيلان وحدثنا أبو التيمان حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا غيلان بن جرير عن مطرف عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي **أنه سأله أو سأل رجلاً وعمران يسمع فقال** يا أبا فلان أما صمت سرر هذا الشهر

ذلك صريحاً في رواية ابن أبي عدي المذكورة ولفظه وذكر ان ابنته الكبرى أمينة أخبرته انه دفن لصلبه الى مقدم الحجاج البصرة وكان قد قدم الحجاج البصرة سنة خمس وسبعين وعمر انس حينئذ ذيف وثمانون سنة وقد عاش انس بعد ذلك الى ست مئلات ويقال اثنين ويقال احدى وتسعين وقد قارب المائة **(قوله بضع وعشرون ومائة)** في رواية ابن أبي عدي ينف على عشرين ومائة وفي رواية الانصاري عن حميد عند البيهقي في الدلائل تسع وعشرون ومائة وهو عند الطيب في رواية الآباء عن الابناء من هذا الوجه بلفظ ثلاث وعشرون ومائة وفي حفصة بنت سيرين ولقد دقت من صلي سوي ولولدي خمسة وعشرين ومائة وفي الحلبة ايضاً من طريق عبد الله بن ابي طلحة عن انس قال دقت مائة لاسقطاً ولا ولولدي ولعل هذا الاختلاف سبب العدول الى البضع والتيف وفي ذكر هذا دلالة على كثرة ما جاءه من الولد فان هذا القدر هو الذي مات منهم وأما الذين بقوا ففي رواية اسحق بن ابي طلحة عن انس عند مسلم وان ولدي ولولدي ليعتادون على نحو المائة وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التصغير وتحفة الزائر بما حضر بغير تكلف وجواز رد الهدية اذا لم يشق ذلك على المهدي وان أخذ من رد عليه ذلك له ليس من اللود في الهبة وفيه حفظ الطعام وترك التفر يطفيه وجبر خاطر المزور اذا لم يؤكل عنده بالدعاء ومشروعية الدعاء عقب الصلاة وتهديم الصلاة امام طلب الحاجة والدعاء بخير الدنيا والآخرة والدعاء بكثرة المال والولدوان ذلك لا ينافي الخير الاخرى وان فضل الثقل من الدنيا يختلف باختلاف الاشخاص وفيه بارة الامام بمصرعيته ودخول بيت الرجل في عيخته لانه لم يهل في طرق هذه القصة ان باطلحة كان حاضر اوفيه اثار الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموت في الازلاد لا ينافي اجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم لما يحصل من العسية بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بتم الله تعالى وبمعجزات النبي **صلى الله عليه وسلم** لافي اجابة دعوته من امر التادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد وكون بستان المدعوله صار يثمر مرتين في السنة دون غيره وفيه التاريخ بلامر الشهر ولا يوقف ذلك على صلاح المؤرخ به وفيه جواز ذكرا البضع فيازاد على عقد العشر خلافاً لبقصره على ما قبل العشرين **(قوله قال ابن ابي مريم)** هو سعيد وقائدة ذكر هذه الطريق بان سماع حميد لهذا الحديث من انس المشتهر من ان حميداً كان يدال عن انس ووقع في رواية كريمة الاصيلي في هذا الموضوع حدثنا ابن ابي مريم فيكون موصولاً **باب الصوم من آخر الشهر** قال الزين بن المنير اطلق الشهر وان كان الذي يحجر من الحديث ان المراد به شهر مقيد وهو شعبان اشارت منه الي ان ذلك لا يختص بشعبان بل يؤخذ من الحديث التدب الى صيام أو آخر كل شهر ليكون عادة للتكف فلا يضار به النبي عن تقدم رمضان يوماً أو يومين لقوله فيه الارجل كان يصوم صوماً فليصمه **(قوله حدثنا الصلت بن محمد)** بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها مئاة بصرى مشهور وازضاف اليه رواية ابي النعمان وهو طرم لما وقع فيها من تصريح مهدي بالتحدث من غيلان والاسناد كله بصرى **(قوله عن مطرف)** هو ابن عبد لادن الشخير **(قوله أنه سأله أو سأل رجلاً وعمران يسمع)** هذا شك من مطرف فان ثابتاً رواه عنه بنحوه على الشك أيضاً أخرجه مسلم وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون شك على الاجام أنه قال لرجل زاد ابو عوانة في مستخرجه من أصحابه ورواه احمد من طريق سليمان التيمي به قال لعمران بغير شك **(قوله يا فلان)** كذا اللاتروفي نسخة من رواية ابني زيا بافلان بأداة الكنية **(قوله أما صمت سر هذا الشهر)** في رواية مسلم عن شيان عن

قَالَ أَظُنُّهُ قَالَ يُعْنِي رَمَضَانَ قَالَ الرَّجُلُ لَا يَأْسُؤُنِي اللَّهُ قَالَ فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصَمُّ يَوْمَيْنِ لَمْ يَقُلِ الصَّلَاتُ أَظُنُّهُ
يَعْنِي رَمَضَانَ قَالَ أَبُو هَبْدٍ اللَّهُ ، وَقَالَ تَابَتْ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ سَرِّ سَعْبَانَ

مهدي سره بضم المهملة وتشديد الراء بعدها هاء قال النووي تعال ابن قرقول كذا هو في جميع النسخ انتهى والذي رايته
في رواية ابى بكر ابن ياسر الجبائي ومن خطه نقلت سر هذا الشهر كما في الروايات وفي رواية ثابت المذكرة أصمت
من سر شعبان شيئا قال لا (قوله قال اظنه قال يعني رمضان) هذا الظن من ابى النعمان لتصريح البخارى وآخره بان
ذلك لم يقع في رواية ابى الصلت وكان ذلك وقع من ابى النعمان لما حدث به البخارى والا فقد رواه الجوزقي من
طريق يوسف السلمى عن ابى النعمان بدون ذلك وهو الصواب ونقل الحميدى عن البخارى انه قال ان شعبان أصح
وقيل ان ذلك ثابت في بعض الروايات الصحيحة وقال الخطابي ذكر رمضان هنا وهم لان رمضان يمين صوم جمعه
وكذا قال الداودى وابن الجوزى ورواه مسلم ايضا من طريق ابى اخي مطرف عن مطرف بلفظ صمت من سر هذا
الشهر شيئا يعنى شعبان ولم يقع ذلك في رواية هبة ولا عبد الله بن محمد بن اسماء ولا قطر بن حماد ولا عفان ولا عبد الصمد
ولا غيرهم عند أحمد ومسلم والاسماعيل وغيرهم ولا في باقى الروايات عند مسلم ويحتمل ان يكون قوله رمضان في قوله
يعنى رمضان ظرفا لقول الصادق عليه السلام لا اصيام مخاطب بذلك فيوافق رواية الجري عن مطرف فان فيها عند
مسلم فقال له فاذا أفطرت من رمضان فصم يومين مكانه (قوله وقال ثابت الخ) وصله أحمد ومسلم من طريق حماد بن
سلمة عنه كذلك وقع في نسخة الصغاني من الزيادة هنا قال أبو عبد الله وشعبان اصح والسرر يفتح السين المهملة
ويجوز كسرهما وضما جمع سررة ويقال أيضا سرار بفتح اوله وكسره ورجح الفراء الفتح وهو من الاستمرار قال ابو
عبيد والجهور المراد بالسرر هنا آخر الشهر سميت بذلك لاستمرار القمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين
وثلاثين ونقل ابوداود عن الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ان سرره اوله ونقل الخطابي عن الاوزاعي كالجهور
وقيل السرر وسط الشهر حكاه ابوداود ايضا ورجحه بعضهم ووجهه بان السرر جمع سررة وسرة الشيء وسطه
ويؤيده التذب الي صيام البيض وهو وسط الشهر وانه لم يرد في صيام آخر الشهر تذب بل ورد فيه نهي خاص وهو
آخر شعبان لمن صامه لاجل رمضان ورجحه النووي بان مسلما أفرد الرواية التي فيها سررة هذا الشهر عن بقية
الروايات وادرف بها الروايات التي بها الحض على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم لكن لم اره في جميع
طرق الحديث باللفظ الذى ذكره وهوسرة بل هو عند أحمد من وجهين بلفظ سرار وأخرجه من طرق عن سلمان التميمي
في بعضها سر روفى بعضها سرار وهذا يدل على المراد آخر الشهر قال الخطابي قال بعض أهل العلم سؤاله ﷺ عن
ذلك سؤال زجر وانكار لانه قد نهي ان يستقبل الشهر بيوم أو يومين وتعقب بأنه لو انكر ذلك لم يأمره بقضاء ذلك
وأجاب الخطابي باحتمال ان يكون الرجل أو وجهها على نفسه فلذلك أمره بالوقاه وان يقضى ذلك في شوال انتهى وقال
ابن المنير في الحاشية قوله سؤال انكاره تكلف ويدفع في صدره قول الرسول لا يارسول الله فلو كان سؤال انكار
لكان ﷺ قد أنكر عليه أنه صام والقرض أن الرجل لم يصم فكيف ينكر عليه فعل ما لم يفعله ويحتمل ان يكون الرجل
كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع نهي ﷺ أن يتقدم أحد رمضان بصوم يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء
ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائها لتستمر محافظته على ما توظف على نفسه من العبادة لان أحب العمل
الى الله تعالى ما دام عليه صاحبه كما تقدم وقال ابن التين يحتمل أن يكون هذا كلاما جرى من النبي ﷺ جوابا لكلام
لم ينقل لنا اه ولا يخفى ضعف هذا المأخذ وقال آخرون فيه دليل على ان النهي عن تقدم رمضان بيوم أو يومين انما هو
لمن يقصد به التحري لاجل رمضان واما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي ولو لم يكن اعتاده وهو خلاف ظاهر
حديث النهي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة وأشار القرطبي الى أن الحامل لمن حمل سرر الشهر على غير ظاهره وهو

باب صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَإِذَا أَصْبَحَ صَائِقًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَبِئْهُ أَنْ يَنْظُرَ حَدِيثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَبَادٍ قَالَ سَأَلْتُ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي النَّبِيِّ **عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ قَالَ نَعَمْ**

آخر الشهر الثمانيين للمعارضه انبويه **عَلَيْهِ السَّلَامُ** عن تقدم رمضان بيوم أو يومين وقال الجمع بين الحديث يمكن بحمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الامر على من له عادة حملاً للمخاطب بذلك على ملازمته عادة الخير حتى لا يقطع قال وفيه إشارة الى فضيلة الصوم في شعبان وأن صوم يوم منه يعدل صوم يومين في غيره اخذنا من قوله في الحديث فصم يومين مكانة بمعنى مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان (قلت) وهذا لا يتم الا ان كانت عادة المخاطب بذلك ان يصوم من شعبان يوماً واحداً والا فقولُه هل صمت من سر هذا الشهر شيئاً أعم من ان يكون عادته صيام يوم منه أو أكثر ثم وقع في سنن أبي مسلم الكجى فصم مكان ذلك اليوم يومين وفي الحديث مشروعية قضاء التطوع وقد يؤخذ منه قضاء الفرض بطريق لاولي خلافاً لمنع ذلك * (قوله باب صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن ينظر) كذا في اكثر الروايات ووقع في رواية أبي ذر وابي الوقت زيادة هنا وهي بمعنى اذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الفريرى أو من دونها فانها لم تقع في رواية النسفي عن البخارى ويعد أن يعبر البخارى عما يقوله بل يفظ بعني ولو كان ذلك من كلامه لقال أعني بل كان يستغني عنها اصلاً وراسوا هذا التفسير لا بد من حمل اطلاق الترجمة عليه لانه مستفاد من حديث جويرية أخر احاديث الباب اذ في الباب ثلاثة احاديث * اولها حديث جابر وهو مطلق والتقييد في تفسير من أحدر رواته كما سنينته * وثانيها حديث أبي هريرة وهو ظاهر في التقييد وثالثها حديث جويرية وهو اظهرها في ذلك (قوله عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه) أي ابن عثمان بن ابي طلحة الحجبي في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الحميد أخرجه أحمد عنه ومسلم من طريقه وكذا أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن جريج والنسائي من طريق حجاج بن محمد عنه وكان ابن جريج يرواه عن محمد بن عباد نفسه ولم يذكر عبد الحميد كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث أخرجه النسائي من طريقهما وكذا للاسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان وأخرجه النسائي أيضاً من طريق النضر بن شميل كلهم عن ابن جريج واوماً الاسماعيلي الي ان في رواية البخارى عن ابي عاصم نظرافاه قال رواه البخارى عن ابي عاصم فذكر اسناده قال وقد رويته من طريق ابي عاصم كما قال يحيى ثم ساقه كذلك قال وقد رواه ابو سعيد الصغاني عن ابن جريج كما ساقه البخارى عن ابي عاصم وابو سعيد ليس كقولاه يعني القطان ومن تابعه (قلت) ولم يصب الاسماعيلي في ذلك فان رواية البخارى مستقيمة وقد وافقه على الزيادة الدارمي في مسنده وأبو مسلم الكجى في سننه فاخرجه عن ابي عاصم كما قال البخارى وكذلك رواه ابو موسى كما أخرجه ابن ابي عاصم في كتاب الصيام له عنه عن ابي عاصم وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق محمد بن عقيل بن خويلد عن ابي عاصم كذلك وابن جريج كان ربما دلس ولهذا قال الليثي أن يحيى بن سعيد قصر في اسناده لكن وقع عند النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني محمد بن عباد فيعمل على أنه سمعه من عبد الحميد عن محمد ثم لقي محمداً فسمعه منه أو سمع من محمد واستثبت فيه من عبد الحميد فكان يحدثه تارة عن هذا وتارة عن هذا ولعل السر في ذلك انه كان عند أحدهما في التثنية ما ليس عند الآخر كما ستوضحه ان شاء الله تعالى ولم ينفرد ابو سعيد بتأجيله ابي عاصم على ذكر عبد الحميد كما هو به كلام الاسماعيلي بل تابعهما عبد الرزاق وأبو قرة وحجاج بن محمد كما قدمت ذكره وعبد الحميد أكثر عدداً ممن رواه عنه باسقاطه وعبد الحميد المذكور تابعي صغير روى عن عمته صفية بنت شيبه وهي من صفار الصحابة ووقعه ابن معين وغيره وليس له في البخارى سوى ثلاثة احاديث هذا وآخر في بدء الخلق وآخر في الادب (قوله عن محمد بن عباد) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد ان محمد بن عباد أخبره ورجال هذا الاسناد مكيون الاشيخ البخارى فهو بصري والصحابي فهو مدني وقد اتفقا بمكة زماناً (قوله سألت جابراً) في رواية عبد الرزاق المذكورة وكذا في رواية

رَدَّ غَيْرُ أَبِي عَاصِمٍ يَعْنِي أَنْ يَنْفَرَدَ بِصَوْمِهِ **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي أُيُوبَ عَنْ جَوْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ أَصُمَّتِ أَمْسِي قَالَتْ لَا قَالَ لَأَقَالَ تَرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا قَالَتْ لَا قَالَ

ابن عيينة عن عبد الحميد عند مسلم وأحمد وغيرهما سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت وزادوا أيضا في آخره قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية النساء ورب الكعبة وعزاها صاحب العمدة لمسلم فوم وفيه جواز الحلف من غير استحلاف لنا كيدالامر واطرافه البوية الى مخلوقات المعظمة تنويها بتعظيمها وفيه الاكثاف في الجواب نعم من غير ذكر الامر المنفر بها (قوله زاد غير أبي عاصم يعني ان ينفرد بصومه) وفي رواية الكشميين ان ينفرد بصوم والغير المشار اليه جزم البيهقي بأنه يحيى بن سعيد القطان وهو كما قال لكن لم يصح فقد أخرجه النسائي بالزيادة من طريقه ومن طريق النضر بن شميل وحفص بن غياث ولقظ يحيى اسمعت رسول الله ﷺ ينهى ان ينفرد يوم الجمعة بصوم قال اي ورب الكعبة ولقظ حفص نهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة مفردا ولقظ النضر ان جابرا سئل عن صوم يوم الجمعة فقال نهى رسول الله ﷺ ان ينفرد (قوله في حديث أبي هريرة لا يصوم أحدكم) كذاللا كثروه بلقظ النبي والمراد به النبي وفي رواية الكشميين لا يصومون بلقظ النبي المؤكد (قوله الا يوما قبله أو بعده) تقديره الا ان يصوم يوما قبله لان يوما لا يصح استثناءه من يوم الجمعة وقال الكرماني يجوز ان يكون منصوبا بزعم الخافض تقديره الا اليوم قبله وتكون الباء للمصاحبة وفي رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن اشكاب عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه الا ان تصوموا قبله أو بعده ولمسلم من طريق ابن معاوية عن الاعمش لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله أو يصوم بعده والنسائي من هذا الوجه الا ان يصوم قبله يوما أو يصوم بعده ولمسلم من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة لا تصوموا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تصوموا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصومه أحدكم ورواه أحمد من طريق عوف عن ابن سيرين بلقظ نهى أن ينفرد يوم الجمعة بصوم وله من طريق أبي الاوبر زياد الحارثي ان رجلا قال لابي هريرة أنت الذي تنهى الناس عن صوم يوم الجمعة قال هاورب الكعبة ثلاثا لقد سمعت محمدا ﷺ يقول لا يصوم أحدكم يوم الجمعة وحده الا في أيام معه وله من طريق ليلى امرأة بشير بن الحصاصية انه سأل النبي ﷺ فقال لانصم يوم الجمعة الا في أيام هو أجدها وهذه الاحاديث تهيد النهي المطلق في حديث جابر وتؤيد الزيادة التي تقدمت من تهيد الاطلاق بالافراد ويؤخذ من الاستثناء جواز لمن صام قبله أو بعده او اتفق وقوعه في ايامه عادة بصومها كمن يصوم أيام البيض أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ويؤخذ منه جواز صوم لمن نذر يوم قدوم زيد مثلا أو يوم شفاء فلان * الحديث الثالث (قوله وحدني محمد حدثنا غندر) لم ينسب محمد المذكور في شيء من الطرق والذي يظهر انه بندار محمد بن بشار وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج بعد أن أخرجه من طريقه ومن طريق محمد بن المثنى جميعا عن غندر (قوله عن أبي أيوب) في رواية يوسف القاضي في الصيام له من طريق خالد بن الحرث عن شعبة عن قتادة سمعت ابا ايوب ووافقه هم عن قتادة أخرجه أبو داود وقال في روايته عن أبي أيوب العسكي وهو يفتح المهملة والمثناة نسبة الى بطن من الازد ويقال له ايضا المرغاش يفتح الميم والراء ثم يلفظين المعجمة ورواه الطحاوي من طريق شعبة وهما وحدهما بن سلمة جميعا عن قتادة وليس لجوريرة زوج النبي ﷺ في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث وله شاهد من حديث جنادة بن أبي أمية عند النسائي باسناد صحيح بمعنى حديث جوريرة واتفق شعبة وهما عن قتادة على هذا الاسناد وخالفهما سعيد بن ابى عروبة فقال

فأقترى، وقال حماد بن الجعد سَمِعَ قَتَادَةَ حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ أَنَّ جَوَيْرِيَةَ حَدَّثَتْهُ فَأَمَرَهَا فَأَقْرَطَتْ

عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي ﷺ دخل على جويرة فذكره فأخرجه النسائي وصححه ابن حبان والراجح طريق شعبة لما به مام وحماد بن سلمة له وكذا حماد بن الجعد كاسياني ويحتمل أن يكون طريق سعيد محفوظة أيضا فان معصرا رواه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أيضا لكن أرسله (قوله فاقطرت) زاد أبو نعيم في رواه اذا (قوله وقال حماد بن الجعد الخ) وصله أبو القاسم البغوي في جمع حديث هدية بن خالد قال حدثنا هدية بن حماد بن الجعد عن قتادة عن صيام النبي ﷺ فقال حدثني أبو أيوب فذكره وقال في آخره فأمرها فأقطرت وحماد بن الجعد فيه لين وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع واستدل بإحاديث الباب على منع افراد يوم الجمعة بالصيام وقوله أبو الطيب الطبري عن احمد وابن المنذر وبعض الشافعية وكأنه أخذ من قول ابن المنذر ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وزاد يوم الجمعة الا من يفطر من أراد افراده بالصوم فهذا قد يشعر بأنه يرى صحريه وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الاجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولوصام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة فالاجماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان وإبن ذر قال ابن حزم لانهم لم يخالفوا الصلابة وذهب الجمهور الى أن النهي فيه للتزبه وعن مالك وأبي حنيفة لا يكره قال مالك لم أسمع احدا ممن يقتدى به ينهى عنه قال الداودي لعل النهي ما يبلغ مالكا وزعم عياض ان كلام مالك يؤخذ منه النهي عن افراده لانه كره أن يخص يوم من الايام بالعبادة فيكون له في المسئلة روايتان وعاب ابن العربي قول عبد الوهاب منهم يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده لكونه قياسا مع وجود النص واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة ايام وقيل ما كان يفطر يوم الجمعة حسنة الترمذي وليس فيه حجة لانه يحتمل ان يريد كان لا يصعد فطره اذا وقع في الايام التي كان يصومها ولا يضاد ذلك كراهة افراده بالصوم جمعا بين الحديثين ومنهم من عده من الاخصائص وليس يجيد لانها لا تثبت بالاحتمال والمشهور عند الشافعية وجهان أحدهما ونقله المزني عن الشافعي انه لا يكره الا لمن أضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر والثاني وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور واختلف في سبب النهي عن افراده على أقوال أحدها لكونه يوم عيد والعيد لا يصام واستشكل ذلك مع الاذن بصيامه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم استوائه معه من كل جهة ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحري بالصوم بأنها لثلا يضعف عن العبادة وهذا اختاره النووي وتعقب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه وأجاب بأنه يحصل فضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل يوم صومه من تورا وتقصير وفيه نظر فان الجسيران لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع افعال الخير فيلزم منه جواز افراده لمن عمل فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه ربة مثلا ولا قائل بذلك وأيضا فكان النهي يتخص بن يخشى عليه الضعف لا من يحقق القوة ويمكن الجواب عن هذا بان المنظمة اقيمت مقام المثنة كما في جواز الفطر في السفر لمن يشق عليه تألها خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود بالسبت وهو منتقض بثبوت تعظيمه بغير الصيام وأيضا فاليهود لا يعظمون السبت بالصيام فلو كان الملحوظ ترك موافقتهم لتحت صومه لانهم لا يصومونه وقد روى أوداود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة ان النبي ﷺ كان يصوم من الايام السبت والا احد وكان يقول انهما يوم اعيد للشر كمن فاحب أن أخالفهم رابعا خوف اعتقاد وجوبه وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس وسياقي ذكر ماورد فيهما في الباب الذي يليه خامسا خشية أن يفرض عليهم كما خشى ﷺ من قيامهم الليل ذلك قال الملب وهو منتقض بإجارة صومه مع غيره وبأنه لو كان كذلك لحاز بعده ﷺ لارتفاع السبب لكن الملب حمل على ذلك اعتقاده عدم الكراهة على ظاهر مذهبه سادسا مخالفة التصاري لانه يجب عليهم صومه ونحن

باب هل يختص شيئاً من الأيام حديثنا مُدَدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلُقَمَةَ ، قُلْتُ لِمَا شِئْتَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْتَصُّ مِنَ الْأَيَّامِ شَيْئاً

مأمورون بمخالفتهم نقله القمولي وهو ضعيف وأقوى الأقوال وأولها بالصواب وأولها ورود فيه صريحاً حديثان *
أحدهما رواه الحاكم وغيره من طريق عامر بن لدين عن أبي هريرة مر فوعا يوم الجمعة يوم عيد فلا تجلوا يوم عيدكم يوم
صيامكم الا تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة باسناد حسن عن علي وقال من كان منك متطوعاً من الشهر
فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه يوم طعام وشراب وذكر * (قوله باب هل يختص) بفتح أوله أى المكلف
(شيء من الأيام) وفي رواية النسفي يختص شيء بضم أول يختص على البناء للمجول شيء من الأيام قال الزين بن النير
وغيره لم يجزم بالحكم لان ظاهر الحديث ادامته ﷺ العادة ومواظبته علي وظاقتها وهارضه صاحب عن عائشة
نفسها مما يقتضى نفي المداومة وهو ما أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة ومن طريق عبد الله بن شقيق جميعاً عن عائشة
أنها سئلت عن صيام رسول الله ﷺ فقالت كان يصوم حتى يقول قد صام ويفطر حتى يقول قد أفطر وتقدم نحوه
قريباً البخاري من حديث ابن عباس وغيره فابقي الترجمة على الاستفهام ليرجع أحد الخبرين أو يبين الجمع بينهما
ويمكن الجمع بينهما بأن قولها كان عمله ديمة معناه ان اختلاف حاله في الاكثار من الصوم ثم من القدر كان مستداماً
مستمرأ بأنه ﷺ كان يوظف على نفسه العبادة فرما شغله عن بعضها شاغل فقتضيه على التوالي فيشبهه الحال على
من يرى ذلك تقول عائشة كان عمله ديمة منزل على التوظيف وقولها كان لا نشاء أن تراه صائماً الا رأيه منزل على الحال
الثاني وقد تقدم نحوه هذا في باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ وقيل معناه أنه كان لا يقصد فلا اجتهاد في يوم عينه
فيصومه بل إذا صام يوماً بعينه بالخميس مثلاً دوام على صومه (قوله حدثنا يحيى) هو القبطان وسفيان هو الثوري
ومنصور هو ابن المعتز وإبراهيم هو الثخمي وعلقمة خاله وهذا الاستدما يعد من أصح الاسانيد (قوله هل كان
يختص من الأيام شيئاً قالت لا) قال ابن التين استدلت به بعضهم على كراهة تحري صيام يوم من الاسبوع وأجاب الزين
ابن المنير بان السائل في حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياماً وأما ما ورد تخصيصه
من الأيام بالصيام فانما خصص لامر لا يشاركة فيه بقية الأيام كيوم عرفة ويوم عاشوراء وأيام البيض وجمع ما عين
لمعنى خاص وانما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثلاً يوم السبت ويشكل على هذا الجواب صوم الاثنين والخميس فقد
وردت فيهما أحاديث وكأنها لم تصلح على شرط البخاري فهذا أبني الترجمة على الاستفهام فان ثبت فيهما ما يقتضى
تخصيصهما استثنى من عموم قول عائشة لا (قلت) ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة منها
حديث عائشة أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرشي عنها ولفظه أن
النبي ﷺ كان يصوم الاثنين والخميس وحديث اسامة رأيت رسول الله ﷺ يصوم يوم الاثنين والخميس
فسأله فقال ان الاعمال تعرض يوم الاثنين والخميس فأحب أن يرفع عملي وأنصائم أخرجه النسائي وأبو داود
وصححه ابن خزيمة فعمل هذا فالجواب عن الاشكال أن يقال لعل المراد بالأيام المسؤل عنها الأيام الثلاثة من كل شهر
فكان السائل لاسمع أنه ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة هل كان يخصها
بالبيض فقالت لا كان عمله ديمة تعنى لوجعلها البيض لتعين وداوم عليها لانه كان يحب أن يكون عمله دائماً لكن أراد
التوسعة بعدم تعيينها فكان لا يبالي من أى الشهر صامها كما تقدمت الاشارة اليه في باب صيام البيض وان مسلماً روى
من حديث عائشة أنه ﷺ كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وما يبالي من أى الشهر صام وقد ورد ابن حبان حديث
الباب وحديث عائشة في صيام الاثنين والخميس وحديثها كان يصوم يقول لا يفطر وأشار الى أن بينهما تعارضاً ولم
يفصح عن كيفية الجمع بينهما وقد فتح الله بذلك فضله (قوله يختص) في رواية جرير عن منصور في الرقاق يختص

قَالَ لَا كَانَ عَمَلُهُ دِيْعَةً وَأَيْتُكُمْ يُطَلِقُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطَلِقُ بِأَبِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ
حَدَّثَنَا سُدَّةٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمٌ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَيْرُ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ
 حَدَّثَتْهُ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ
 قَالَتْ بَعْضُهُمْ هُوَ صَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ
 فَشَرِبَهُ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَوْ قُرَيْبٌ عَلَيْهِ ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ
 كُرَيْبٍ عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ

بغير متناه (قوله ديمة) بكسر أوله وسكون التحتانية أي دأ بما قال أهل اللغة الديمة مطر يدوم أياما ثم أطلقت على كل
 شيء يستمر (قوله وإيكم يطيق) في رواية جرير يستطيع في الموضعين والمعنى متقارب * (قوله باب صوم يوم عرفه)
 أي ما حكمه وكانه لم تثبت الأحاديث الواردة في الترغيب في صومه على شرطه وأصحها حديث أبي قتادة أنه يكفر
 ستين مرة وستة ماضية أخرجه مسلم وغيره والجمع بينه وبين حديثي الباب أن يحمل على غير الحاج أو على من لم يضعفه
 صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج كما سيأتي تفصيل ذلك (قوله حديثي سالم) هو أبو النضر المذكور في الطريق
 الثانية وهو بكنيته أشهر وربما جاء باسمه وكنيته معا فيقال حدثنا سالم أبو النضر وأما ساق البخاري الطريق الأولى
 مع نزولها لم فيها من التصريح بالتحدث في المواضع التي وقعت بالنعنة في الطريق الثانية مع علوها وما أكثر ما يحرص
 البخاري على ذلك في هذا الكتاب (قوله عمير مولى أم الفضل) هو عمير مولى ابن عباس فمن قال مولى أم الفضل فباختبار
 أصله من قال مولى ابن عباس فباختبار ما آل إليه حاله لأن أم الفضل هي والدة ابن عباس وقد انتقل إلى ابن عباس وولاه
 موالى أمه وليس لعمير في البخاري سوى هذا الحديث وقد أخرجه أيضا في الحج في موضعين وفي الأثرية في ثلاثة
 مواضع وحديث آخر تقدم في التيمم (قوله ان ناسا تماروا) أي اختلفوا ووقع عند الدارقطني في الموطآت من
 طريق أبي نوح عن مالك اختلف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ (قوله في صوم النبي ﷺ) هذا يشعر بأن
 صوم يوم عرفه كان معروفا عندهم معتادا لهم في الحضر وكان من جزم بأنه صائم استنادا إلى ما أله من العبادة ومن
 جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافرا وقد عرف نهيته عن صوم الفرض في السفر فضلا عن النقل (قوله
 فارسلت) سيأتي في الحديث الذي يليه أن ميمونة بنت الحارث هي التي أرسلت فيحتمل التعدد ويحتمل أنهما معا
 أرسلتا فانسب ذلك إلى كل منهما لانهما كما تأخرت فتكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك
 ويحتمل العكس وسيأتي الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الإرسال ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل
 لكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك ويقوى ذلك أنه كان
 ممن جاء عنه أنه أرسل امامه واما خالته (قوله وهو واقف على بعيره) زاد أبو نعم في المستخرج من طريق يحيى بن
 سعيد عن مالك وهو يخطف الناس بعرقه وله صنف في الأثرية من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن أبي النضر
 وهو واقف عشية عرفه ولاحمد والنسائي من طريق عبدالله بن عباس عن أمه أم الفضل ان رسول الله ﷺ
 أفطر عرفه (قوله فشربه) زاد في حديث ميمونة والناس ينظرون (قوله في حديث ميمونة أخبرني عمرو) هو ابن
 الحارث ويكره ابن عبدالله بن الأشج و نصف أسناده الأول مصريون والآخرون مدنيون وقوله بحلاب بكسر المهملة
 هو الأناة الذي يجعل فيه اللبن وقيل الحلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الأناة ولولم يكن فيه لبن (تبيين) روى
 الأساهلي حديث ابن وهب بثلاثة أسانيد أحدها عنه عن مالك بأسناده والثاني عنه عن عمرو بن الحارث بن سالم أبي

بِحِلَابٍ وَهُوَ وَقِفٌ فِي الْمَوْقِفِ ، فَشَرِبَ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ **بَابُ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ حَدِيثًا**
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَ تَامَا مَالِكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ قَالَ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَمْرِ
ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ هَذَا يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا يَوْمٌ فِطْرِكُمْ مِنْ
صِيَامِكُمْ وَالْيَوْمِ الْآخِرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ سُكَّيْكُمْ

النظر شيخ مالك فيه به والثالث عن عمرو بن بكره واقتصر البخاري على أحد أسانيدہ اكتفاء برواية غيره كما
سبق واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة بحرفة وفيه نظر لان فعله المجرى لا يدل على نهي
الاستحباب اذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه فضل لمصلحة التبليغ ثم روى أبو داود
والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة ان ابا هريرة حدثهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن صوم يوم عرفة بحرفة وأخذ بظاهره بعض السلف فخاف عن يحيى بن سعيد الانصاري قال يجب فطر
يوم عرفة للحجاج وعن ابن الزبير واسامة بن زيد وعائشة انهم كانوا يصومونه وكان ذلك يجب الحسن ويحكيه
عن عثمان وعن قتادة مذهب آخر قال لأبأس به اذا لم يضعف عن الدعاء ونقله البيهقي في المعرفة عن الشافعي
في القديم واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية وقال الجمهور يستحب فطره حتى قال عطاء من افطره ليقوى به على
الذكر كان له مثل اجر الصائم وقال الطبري انما افطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرفة ليدل على الاختيار للحجاج
بكرة لكي لا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة وقيل لانه افطر لما وقته يوم الجمعة وقد نهي عن افراذه بالصوم
ويبعد سيات اول الحديث وقيل انما كره صوم يوم عرفة لانه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه يؤيده ما رواه
أصحاب السنن عن عقبه بن عامر مرفوعا يوم عرفة ويوم النحر وايام من عيدنا أهل الاسلام وفي الحديث من القوائد
أن العيان أقطع للحجة وأنه فوق الخبر وأن الاكل والشرب في الحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة وفيه قول الهدية
من المرأة من غير استئصال مناهل هو من مال زوجها أو لاوله من ذلك من القدر الذي لا يقع فيه المشاحة قال المهلب
وفيه نظر لما تقدم من احتمال انهم بيت ميمونة زوج النبي ﷺ وفيه تأسي الناس بأفعال النبي ﷺ وفيه البحث
والاجتهاد في حياته ﷺ والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء والتحليل على الاطلاع على الحكم غير سؤال وفيه فطنة
ام الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة الالتمة بالحال لان ذلك كان في يوم حر بعد الظهيرة قال
ابن المنير في الحاشية لم ينقل انه ﷺ ناول فضله احدا فلعلم انها خصته به فيؤخذ منه مسألة التملك المقيد
انتهى ولا يخفى بعده اه وقد وقع في حديث ميمونة فشر به وهو مشعر بان لم يستوف شره وقال الزين بن المنير لم
استبقاه لما في القدر كان قصد الاطالة زمن الشرب حتى يعم نظر الناس اليه ليكون أبلغ في البيان وفيه الركوب في حال
الوقوف وقد تقدمت مباحته في كتاب الحج وترجم له في كتاب الاشارة في الشرب في القدر وشرب الواقف على البير
* (قوله باب صوم يوم الفطر) أي محاكمه قال الزين بن المنير لعله اشار الى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم
العيد هل يتعد نذره أم لا وسأذكر ما قيل في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله مولى ابن ازره) في رواية الكشميهني مولى
بني ازره وكذا في رواية مسلم وسأيت ذكره في آخر الكلام على الحديث (قوله شهدت العيد) زاد يونس عن الزهري
في روايته الآتية في الاضاحي يوم الاضحية (قوله هذان) فيه التعليل وذلك أن الحاضر يشار اليه بهذا والغائب يشار
اليه بذلك فلما أن جمعهما اللفظ قال هذان تعليلا للحاضر على الغائب (قوله يوم فطركم) برفع يوم اما على أنه خير مبتدا
محذوف تقديره أحدهما أو على البدل من قوله يومان وفي رواية يونس المذكورة أما أحدهما فيوم فطركم قيل وقائمة وصف
اليومين الاشارة الى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم واطهار تمامه وحده فطر ما بعده والاخر لاجل
النسك المتقرب بذمعه ليؤكل منه ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى فغير عن علة التحريم بالاكل من

قال أبو عبد الله قال ابن عيينة من قال مولى ابن أزهري فقد أصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عمرو فقد أصاب **حدثنا** موسى بن إسحاق حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد رضى الله عنه قال نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر وعن السماء وأن يحتسى الرجل في ثوب واحد وعن صلاة بعد الصبح **والمصر باب الصوم يوم النحر حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء بن مينا قال سمعته يحدث عن أبي هريرة رضى الله عنه قال ينهى عن صيامين ويصوم يوم الفطر والنحر والملازمة والمداينة **حدثنا محمد بن المنق**

للسك لانه يستلزم النحر ويزيد فائدة التنبه على التعليل والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً قيل ويستنبط من هذه اللمة تعيين السلام للفصل من الصلاة وفي الحديث تحريم صوم يوم العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والفتح وهو بالإجماع واختلفوا فيمن قد صام يوم عيد فمن أبي حنيفة ينمقد وخالفه الجمهور فولد نذر صوم يوم قدوم زيد قدوم يوم العيد فلا كرا لا ينمقد النذر وعن الحنفية ينمقدو يلزمه القضاء وفي رواية يلزمه الأطعام وعن الأوزاعي يقضى إلا أن نوى استثناء العيد وعن مالك في رواية يقضى ان نوى القضاء والا فلا وسيأتي في الباب الذي يليه عن ابن عمر انه توقف في الجواب عن هذه المسئلة واصل الخلاف في هذه المسئلة أن النهى هل يقتضي صحة النهى عنه قال الأكثر لا وعن عبد بن الحسن نعم واحجج بانه لا يقال للاعمى لا يبصر لانه تحصيل الحاصل فدل على أن صوم يوم العيد ممكن واذا أمكن ثبت الصحة واجيب بان الامكان المذكور عقلي والتزاع في الشرعي والمنهى عنه شرما غير ممكن فله شرما ومن حجج الثمانية أن النفل المطلق اذ انهى عن فعله لم ينمقد لان المنهى مطلوب الترك سواء كان للتحريم أو للتزوية والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان والفرق بينه وبين الامر ذى الوجهين كالصلاة في الدار المقصوبة ان النهى عن الإقامة في المقصوب ليست لذات الصلاة بل للإقامة وطلب الفعل لذات العبادة بخلاف صوم يوم النحر مثلاً فان النهى فيه لذات الصوم فافترقا والله أعلم (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قال ابن عيينة من قال مولى ابن أزهري فقد أصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب) انتهى وكلام ابن عيينة هذا حكاية عنده عن بن المديني في العلل وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن عيينة عن الزهري فقال عن ابن عبيد مولى ابن أزهري وخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عيينة حدثني الزهري سمعت ابا عبيد فذكر الحديث ولم يصفه بشيء ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري فقال عن ابي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف وكذا قال جويرية وسعيد الزبيرى ومكي بن ابراهيم عن مالك حكاية ابو عمر وذكر ان ابن عيينة ايضا كان يقول فيه كذلك وقال ابن التين وجه كون القولين صواباً ما روى انهما اشتهرا في ولايته وقيل يحمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز وسبب المجاز اما بانه كان يكثر ملازمة أحدهما اما خدعة او للاخذ عنه أو لانتقاله من ملك أحدهما الى ملك الآخر وجزم الزبير بن بكار بانه كان مولى عبد الرحمن بن عوف فعلى هذا فنتسبه الى ابن أزهري المجازية ولعلها بسبب انقطاعه اليه بعد موت عبد الرحمن بن عوف واسم ابن أزهري أيضاً عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقيل ابن اخيه وقد تقدم له ذكر في الصلاة في حديث كريب عن أم سلمة وثاني في أواخر المغازي (قوله عن عمرو بن يحيى) هو المازني (قوله وعن الصباح) بفتح المهملة وتشديد النون ولد (قوله وان يحيى الرجل في الثوب الواحد) زاد الاسماعيل من طريق خالد الطحان عن عمرو بن يحيى لا يوزي فرجه بشيء ومن طريق عبد العزيز بن المختار عن عمرو وليس بين فرجه وبين السماء شيء وقد سبق الكلام عليه في باب ما ستر من العورة في أوائل الصلاة وسبق الكلام على بقية الحديث في المواقيت * (قوله باب صوم يوم النحر) في رواية الكشميني باب الصوم والقول فيه كالمقول في الذي قبله (قوله أخبرنا هشام) هو ابن يوسف (قوله ينهى)

حَدَّثَنَا مُعَاذُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ اللَّهُ بَوَّاءُ النَّذْرِ وَنَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ **حَدَّثَنَا** حَجَّاجُ بْنُ مِهْنَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ فِرْعَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْغُبَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ عَزَامُ النَّبِيِّ ﷺ يَنْتَفِي عَشْرَةَ عَزْوَةً ، قَالَ سَمِعْتُ أَرْبَاعِينَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعَجَبَنِي قَالَ : لِأَسَافِرِ الْمَرْأَةِ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو عَجْرَمٍ ، وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ ، وَلَا تُنْذِرَ الرِّجَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ . مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي الْأَقْمَى ، وَمَسْجِدِي هَذَا

كذا هنا بضم أوله على البناء للمجول ووقع هذا الحديث هنا مختصرا وسيأتي الكلام على تفسير الملامسة والنابذة في البيوع ان شاء الله تعالى (قوله حدتنا معاذ) هو ابن معاذ الغنوي وابن عون هو عبد الله والاسناد بصريون وزيد بن جبير بالجيم والموحدة مصغرا أي ابن حبة بالمهملة والتحتانية الثقيلة (قوله جاء رجل الى ابن عمر) لم أوقف على اسمه ووقع عند أحمد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن زيد بن جبير رأيت رجلا جاء الى ابن عمر فذكره وأخرج ابن جبان من طريق كريمة بنت سيرين انها سألت ابن عمر فقالت جعلت على نفسي أن أصوم كل يوم اربعا واليوم يوم الاربعاء وهو يوم التحرف قال أمر الله بوفاء النذر الحديث وله عن اسمعيل عن يونس بسنده سأل رجل ابن عمر وهو يمشي ببني (قوله أظنه قال الاثنين) وسلم من طريق وكيع عن ابن عون نذرت أن أصوم يوما ولم يبينه وعند الاسماعيلين من طريق النضر بن شميل عن ابن عوف نذرت أن يصوم كل اثنين أو خميس ومثله لأبي عوانة من طريق شعبة عن يونس ابن عبيد عن زياد لكن لم يقل أو خميس وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن المصنف في النفران أصوم كل ثلاثة اربعا ومثله للدارقطني من رواية هشيم المذكورة لكن لم يذكر الثلاثة وللجوزقي من طريق ابى قتيبة عن شعبة عن يونس انه نذر أن يصوم كل جمعة ونحوه لابي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة (قوله فوافق ذلك يوم عيد) لم يفسر العيد في هذه الرواية ومقتضى ادخاله هذا الحديث في ترجمة صوم يوم النحر أن يكون المسؤل عنه يوم النحر وهو مصرح به في رواية يزيد بن زريع المذكورة ولفظه فوافق يوم النحر ومثله في رواية أحمد عن اسماعيل بن علية عن يونس وفي رواية وكيع فوافق يوم اصحى او فطر والمصنف في النذور من طريق حكيم عن ابى حرة عن ابن عمر مثله وهو محتمل أن يكون للشك أو للتقسيم (قوله أمر الله بوفاء النذر الى آخره) قال الخطابي تورع ابن عمر عن قطع الفتيا فيه وأما قضاء الامصار فاختلقوا (قلت) وقد تقدم شرح اختلافهم قبل وتقدم عن ابن عمر قريب من هذا في كتاب الحج في باب متى يحتل المصتمر وأمره في التورع عن بيت الحكم ولا سياغته تعارض الادلة مشهور وقال الزين بن المنير يحتفل أن يكون ابن عمر اراد ان كلامه الدليلين يعمل به فيصوم يوما كان يوم النذر ويترك صوم يوم العيد فيكون فيه سلفان قال بوجوب القضاء وزعم أخوه ابن المنير في الحاشية أن ابن عمر نبه على أن الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص فكأنه أفهمه أنه يقضى بالخاص على العام وتعبه أخوه بان النبي عن صوم يوم العيد أيضا عموم للمخاطبين ولكل عيد فلا يكون من حل الخاص على العام ويحتمل أن يكون ابن عمر أشار الى قاعدة اخرى وهي أن الامر والنهي اذا التقيا في محل واحد أيهما يقدم والراجح يقدم النبي فكأنه قال لانصم وقال ابو عبد الملك توقف ابن عمر يشعر بان النبي عن صياحه ليس لعينه وقال الداودي المصنوع من كلام ابن عمر تقديم النبي لانه قدر وى أمر من نذرت أن يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لم يأمره بالركوب (قوله سمعت قزعة) بفتح القاف والزاي هو ابن يحيى وقد تقدم الكلام على حديث ابى سعيد مفرقا وأسافر المرأة

باب صيام أيام التشريق • قال أبو عبد الله قال لي محمد بن المنثري حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي كانت عائشة رضي الله عنها تصوم أيام منى وكان أبوه يصومها حدثنا محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة سمعت عبد الله بن عيسى عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهم قال لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن

في الحج وأما الصلاة بعد الصبح والعصر في المواقيت وأما شد الرحال في أواخر الصلاة وأما الصوم وهو الفرض من إيرادنا الحديث هنا فقد تقدم حكاه واستدل به على جواز صيام أيام التشريق للاقتصار فيه على ذكر يوم القطر والنحر خاصة وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي يليه • (قوله باب صيام أيام التشريق) أي الأيام التي بعد يوم النحر وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة وسميت أيام التشريق لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها أي تنشر في الشمس وقيل لأن الهدى لا ينحرح حتى تشرق الشمس وقيل لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير بدر كل صلاة وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صياها مطلقا أو للتمتع خاصة أوله ولن هو في معناه وفي كل ذلك اختلاف للعلماء والراجح عند البخاري جوازها للتمتع فإنه ذكر في الباب حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره وقدر يوي ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمر وبن العاص المنع مطلقا وهو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منعه الا للتمتع الذي لا يجد الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الأوزاعي وغيره بصومها أيضا المحصر والقارن وحجة من منع حديث نبيشة المهذلي عنده مسلم مرفوعا أيام التشريق أيام أكل وشرب وله من حديث كعب بن مالك أيام منى أيام أكل وشرب ومنها حديث عمر وبن العاص أنه قال لابنه عبد الله في أيام التشريق أنها الأيام التي نهى رسول الله ﷺ عن صومهم وأمر بفطهرن أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم (قوله قال لي محمد بن المنثري) كأنه لم يصرح فيه بالتحديث لكونه موقوفا على عائشة كما عرف من عاتده بالاستقرار ويحيى المذكور في الاستاد هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله أيام منى) في رواية المستملي أيام التشريق منى (قوله وكان أبوه يصومها) هو كلام القطان والضمير لهشام بن عروة وفاعل يصومها هو عروة والضمير فيه لأيام التشريق ووقع في رواية كريمة وكان أبوها على هذا فالضمير لعائشة وفاعل يصومها هو أبو بكر الصديق (قوله سمعت عبد الله بن عيسى) زاد في رواية الكشميهني ابن أبي ليلى وأبو ليلى جد أبيه فهو عبد الله بن عيسى ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المشهور وكان عبد الله أسن من عمه محمد وكان يقال أنه أفضل من عمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الأبياء من رواجه عن جده عبد الرحمن عن كعب بن عجرة (قوله عن الزهري) في رواية الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى سمعت الزهري (قوله وعن سالم) هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول (قوله قال لم يرخص) كذا رواه الخفاف من أصحاب شعبة بضم أوله على البناء لغريمين ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني والفظله والطحاوي رخص رسول الله ﷺ للتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق وقال إن يحيى بن سلام ليس بالقوي ولم يذكر طريق عائشة وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة وإذا لم تصح هذه الطرق المصرحة بالرفع بني الأمر على الاحتمال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي أمرنا بذلك ونهيناعن كذا هل له حكم الرفع على أقوال ناهيا أن إضافة إلى عهد النبي ﷺ فله حكم الرفع والا فلا واختلف الترجيح فيما إذا لم يضمنه يلتحق به رخص لنا في كذا وعزم علينا أن لا تفعل كذا كل في الحكم سواء من بقول أنه حكم الرفع فناء ما وقع في رواية يحيى بن سلام أنه روي بالمعنى لكن قال الطحاوي أن قول ابن عمر وعائشة لم

إِلَّا لَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَدَنِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ الصِّيَامُ لَنْ نَمْتَعَ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ
عَرَفَةَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدِيًّا لَمْ يَصُمْ حَامًّا أَيَّامَ مِنِّي * وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِشَلِّهِ * تَابَعَهُ
إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِأَبِ صِيَامٍ يَوْمَ عَاشُورَاءَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ
عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

يرخص أخذاه من عموم قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج لان قوله في الحج يوم ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل
أيام التشريق فعلى هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية وقد ثبت نهي صلى الله عليه وسلم عن
صوم أيام التشريق وهو عام في حق التمتع وغيره وعلى هذا فقد تناقض عموم الآية المشعر بالاذن وعموم الحديث
المشعر بالنهي وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الآحاد نظرو لو كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظر فعلى
هذا يترجح القول بالجواز والى هذا جرح البخاري والله أعلم (قوله في طريق عبد الله بن عيسى اللان لم يجد الهدى)
في رواية أبي عوانة بن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي الالتئع أو محصر (قوله في رواية مالك فان لم يجد) في رواية
الحوي فمن لم يجد وكذا هو في الموطأ (قوله وتابعه ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب) وصله الشافعي قال أخبرني ابراهيم
ابن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في التمتع اذا لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى وعن سالم عن
أبيه مثله وصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالاسنادين بلطف انهما كانا يرخسان للتمتع فذكر مثله
لكن قال أيام التشريق وهذا يرجح كونه موقوفا لنسبة الترخيص اليهما فانه يقوى أحد الاحتمالين في رواية عبد الله
ابن عيسى حيث قال فيها لم يرخص وأيهما الفاعل فاحتمل أن يكون مرادها من له الشرع فيكون مرفوعا أو من له مقام
التقوى في الجملة فيحتمل الوقف وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم و ابراهيم بن سعد بنسبه ذلك
الى ابن عمر وعائشة ويحيى ضعيف و ابراهيم من الحفاظ فكانت روايته أرجح ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ
أصحاب الزهري فانه يجوز من عنه بكونه موقوفا والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أن أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد
الاضحى لان يوم العيد لا يصام بالاتفاق وصيام أيام التشريق في المختلف في جوازها والمستدل بالجواز أخذه من عموم
الآية كما تقدم فاقضى ذلك أنها ثلاثة لانه القدر الذي تضمنته الآية والله أعلم (قوله باب صيام يوم عاشوراء) أى
ما حكه وعاشوراء بالمد على المشهور وحكي فيه القصر وزعم ابن دريد انه اسم اسلامي وأنه لا يعرف في الجاهلية ورد
ذلك عليه ابن دحية بان ابن الاعرابي حكي أنه سمع في كلامهم خابوراء ويقول عائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه
اتمى وهذا الأخير دلالة فيه على رد ما قال ابن دريد واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال
القرطبي عاشوراء معدول عن عاشره للبالغة والتعظيم وهو في الاصل صفة لليلة العاشره لانه مأخوذ من العشر
هو الذي اسم العقد واليوم مضاف اليها فاذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشره لأنهم لما عدلوا به
عن الصفة غلبت عليه الاسميه فاستغفروا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علم على اليوم العاشر
وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع قاعولا الا هذا وضار وراء وسار وراء ود الولاء من الضار
والسار والعدل وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الخليل وغيره وقال الزين بن المنير الأكثر على
ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله الحرام وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع
فعلى الاول فاليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية وقيل انما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً
من أورد الابل اذا رعوها الابل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا أوردنا عشرا بكسر العين وكذلك الي

قال قال النبي ﷺ يوم عاشوراء إن شاء صام **حدثنا** أبو البان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عمرو بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت كان يوم عاشوراء تصوموه قرين في الجاهلية ، وكان رسول الله ﷺ يصومه ، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما يوم عاشوراء

الثلاثة وروى مسلم من طريق الحكم بن الاعراج انتهت الي ابن عباس وهو متوسد رداه فقلت أخبرني عن يوم عاشوراء قال اذا رأيت هلال الحرم فاعد واصبح يوم التاسع صائما قلت اهكذا كان النبي ﷺ يصومه قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع لكن قال الزين بن المنير قوله اذا أصبحت من تاسعه فاصبح يشعر بأنه أراد العشر لانه لا يصبح صائما بعدان أصبح من تاسعه الا اذا نوي الصوم من الليلة المقبلة وهو الليلة العاشرة (قلت) ويقوى هذا الاحتمال ما رواه مسلم ايضا من وجه آخر عن ابن عباس ان النبي ﷺ قال لئن بقيت الي قابل لاصوم التاسع فأت قبل ذلك فانه ظاهر في أنه ﷺ كان يصوم العاشر وهم بصوم التاسع فأت قبل ذلك ثم ما هم من صوم التاسع يحتمل معناه أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه الي اليوم العاشر أما احتياطه واما مخالفة لليهود والنصارى وهو الارجح وبه يشعر بعض روايات مسلم ولا حمد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا يوم قبله أو يوم بعده وهذا كان في آخر الامر وقد كان ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ولا سيما اذا كان فيما يخالف فيه أهل الاوثان فلما تفتح مكة واشتهر أمر الاسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضا كما ثبت في الصحيح فهذا من ذلك فوافقهم أولا وقال نحن احق بموسى منكم ثم أحب مخالفتهم فامر بان يضاف اليه يوم قبله ويوم بعده خلافا لهم ويؤيده رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظ أمرنا رسول الله ﷺ بصيام عاشوراء يوم العاشر وقال بعض أهل العلم قوله ﷺ في صحيح مسلم لئن عشت الي قابل لاصوم التاسع يحتمل أمر بن أحدھا انه اراد نقل العاشر الي التاسع والثاني اراد ان يضيفه اليه في الصوم فلما توفي ﷺ قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب ادناها ان يصام وحده وفوقه ان يصام التاسع معه وفوقه ان يصام التاسع والحادي عشر والله اعلم ثم بدأ المصنف بالاخبار الدالة على انه ليس بواجب ثم بالاخبار الدالة على الترغيب في صياحه * الحديث الاول حديث ابن عمر اورده من رواية عمر بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد الله بن عمر عن عم ابيه سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وقد اخرجه مسلم عن احمد بن عثمان النوفلي عن ابي عاصم شيخ البخاري فيه وصرح بالحديث في جميع استاده (قوله قال النبي ﷺ يوم عاشوراء ان شاء صام) كذا وقع في جميع النسخ من البخاري مختصرا وعند ابن خزيمة في صحيحه عن ابي موسى عن ابي عاصم بلفظ ان اليوم يوم عاشوراء فمن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره وعند الاساعلي قال يوم عاشوراء من صامه ومن شاء افطره وفي رواية مسلم ذكر عند رسول الله ﷺ يوم عاشوراء فقال كان يوم يصومه أهل الجاهلية فمن شاء صامه ومن شاء تركه وقد تقدم في أول كتاب الصيام من طريق أبويهم نافع عن ابن عمر بلفظ صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه فلما فرض رمضان تركه فيحمل حديث سالم على ثانی الحال التي أشار اليها نافع في روايته ويجمع بين الحديثين بذلك * الحديث الثاني حديث عائشة من طريقين الاول طريق الزهري قال أخبرني عمرو وهو موافق لرواية نافع المذكورة والثانية من رواية

عَامَ حَجَّ عَلَى الْمَنِيرِ يَقُولُ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ ابْنَ عَلَمَاؤِكُمْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا يَوْمَ عَاشُورَاءِ وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَاصِيحِي فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ

هشام عن أبيه مثله وفيها زيادة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه وإن النبي ﷺ كان يصومه في الجاهلية أي قبل أن يهاجر إلى المدينة وأفادت تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قدمه المدينة ولا شك أن قدمه كان في ربيع الأول حينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية وفي شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى رأي المتطوع فعلى تقدير صحة قول من يدعى أنه كان قد فرض فقد نسخ فرضه بهذه الأحاديث الصحيحة ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض الفائقون بذلك ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انقرض القول بذلك وأما صيام قريش لعاشوراء فاعلمهم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من مجلس الباغدي الكبير عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال أذنبت قريش ذنبا في الجاهلية فظلم في صدورهم فقيل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك هذا وأمعنا به الحديث الثالث حديث معاوية بن طريق ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أي ابن عوف عنه هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عيينة وغيرهم وقال الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وقال الثعالب عن الزهري عن السائب بن يزيد كلاما عن معاوية والمحفوظ رواية الزهري عن حميد بن عبد الرحمن قاله النسائي وغيره ووقع عند مسلم في رواية يونس عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية (قوله عام حج على المنير) زاد يونس بالمدينة وقال في روايته في مقدمة قدمها وكأنه تأخر بمكة. وأوال المدينة في حجته إلى يوم عاشوراء وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة حجها معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الأخيرة (قوله ابن علماؤكم) في سياق هذه القصة اشعار بأن معاوية لم يلم اهتماما بصيام عاشوراء فذلك سأل عن علمائهم أو بلغه عن يكره صيامه أو يوجبه (قوله ولم يكتب الله عليكم صيامه إلى آخره) هو كونه من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي في روايته وقد استدلل به على أنه لم يكن فرضا قطولا دلالة فيه لا احتمال أن يريد ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايتها أنه عام خص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه أو الزائد أنه لم يدخل في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فسر به أنه شهر رمضان ولا يتأقضى هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخا أو يؤيد ذلك أن معاوية إنما صحب النبي ﷺ من سنة الفتح والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهوده في السنة الأولى أوائل العام الثاني ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبا لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالاسماك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الاطفال وبقول ابن مسعود الثالث في مسلم لافرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ماترك استحبابه به بل هو باق فدل على أن المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه وبالباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه بالباقي ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته ﷺ حيث يقول لئن عشت لاصومن التاسع والعاشر وترغبية في صومه وأنه يكفر سنة وأي تأكيد أبلغ من هذا في الحديث الرابع حديث ابن عباس في سبب صيام عاشوراء (قوله عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن أبيه) وقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن

قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ مَا هَذَا قَالُوا هَذَا يَوْمٌ صَالِحٌ هَذَا يَوْمٌ نَجَّى اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ فَصَامَهُ مُوسَى ، قَالَ فَأَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ فَصَامُوا أَمْرًا بِصِيَامِهِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَلْحِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ تَعُدُّهُ الْيَهُودُ عِيدًا ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَصُومُوهُ أَنْتُمْ حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ أَبِي الْعَيْنَةِ عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ

أَيُّوبُ بْنُ سَعِيدٍ جَبْرِ وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ عِنْدَ أَيُّوبَ بِوَسْطَةِ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (قَوْلُهُ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فُوجِدَ الْيَهُودَ صِيَامًا (قَوْلُهُ فَقَالَ مَا هَذَا) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فَقَالَ لَهُمْ مَا هَذَا وَلِلْمُصَنِّفِ فِي تَقْصِيْرِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ فَسَأَلَهُمْ (قَوْلُهُ هَذَا يَوْمٌ صَالِحٌ هَذَا يَوْمٌ نَجَّى اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ نَجَّى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَقَوْمَهُ وَغَرِقَ فِرْعَوْنُ وَقَوْمَهُ (قَوْلُهُ فَصَامَهُ مُوسَى) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ شُكْرَ اللَّهِ تَعَالَى فَتَحَنَّنَ نَصُومَهُ وَلِلْمُصَنِّفِ فِي الْمَهْجَرَةِ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَشْرٍ وَنَحْنُ نَصُومُهُ تَعْظِيمًا لَهُ وَلا حَاحِدَ مِنْ طَرِيقِ شَيْبَانَ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ زَادَ فِيهِ وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي اسْتَوْتُ فِيهِ السَّفِينَةُ عَلَى الْجُودِيِّ فَصَامَهُ نُوْحٌ شُكْرًا وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ظَاهِرُ الْخَبْرِ لِاقْتِضَائِهِ أَنَّهُ ﷺ حِينَ قَدُومِهِ الْمَدِينَةَ وَجَدَ الْيَهُودَ صِيَامًا يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَتَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ أَوَّلَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَسْؤَالُهُ عَنْهُ كَانَ بَعْدَ أَنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ لِأَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَقْدِمَ عِلْمَ ذَلِكَ وَرِغَايَتِهِ أَنْ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا تَقْدِيرَهُ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَاقَامَ إِلَى يَوْمِ عَاشُورَاءَ فُوجِدَ الْيَهُودَ فِيهِ صِيَامًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُكَ الْيَهُودَ كَانُوا يَحْسِبُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ بِحَسَابِ السَّنِينَ الشَّمْسِيَّةِ فَصَادَفَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ بِحَسَابِهِمُ الْيَوْمَ الَّذِي قَدِمَ فِيهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهَذَا التَّأْوِيلُ مِمَّا يَرْتَجِعُ بِهِ أَوْلِيَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَاحْتَقَبْتَهُمْ بِمُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَضْلَالِهِمُ الْيَوْمَ الْمَذْكُورَ وَهَدَايَةِ اللَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ لَهُ وَلَكِنْ سِيَاقُ الْإِحَادِيثِ تَدْفَعُ هَذَا التَّأْوِيلَ وَالْإِعْتِدَاءَ عَلَى التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ ثُمَّ وَجِدْتُ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ لِلطَّرِيْقَانِ مَا يُؤَيِّدُ الْإِحْتِمَالَ الْمَذْكُورَ أَوَّلًا وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ فِي تَرْجُمَةِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَارِجَةَ بِنْتِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ لَيْسَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ الْيَوْمَ الَّذِي يَقُولُهُ النَّاسُ إِنَّمَا كَانَ يَوْمَ تَسْتَرْفِيَةِ الْكَعْبَةِ وَكَانَ يَدُورُ فِي السَّنَةِ وَكَانُوا يَأْتُونَ فَلَا يَأْتُونَ الْيَهُودِيَّ بِعَيْنِ لِحْسَابِهِمْ فَلَمَّا مَاتَ أَنُوزَايِدُ بْنُ ثَابِتٍ فَسَأَلُوهُ وَسَنَدُهُ حَسَنٌ قَالَهُ شَيْخُنَا الْهَيْتَمِيُّ فِي زَوَايِدِ الْمَسَانِيدِ لِأَدْرِي مَا مَعْنَى هَذَا (قُلْتُ) ظَفَرْتُ بِمَعْنَاهُ فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ الْقَدِيمَةِ لِأَبِي الرَّيْحَانِ الْبِيرُونِيِّ فَذَكَرَ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ جَهْلَةَ الْيَهُودَ يَتَمَدَّدُونَ فِي صِيَامِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ حَسَابَ النُّجُومِ فَالْسَّنَةُ عِنْدَهُمْ شَمْسِيَّةٌ لِأَهْلَائِهِ (قُلْتُ) فَمِنْ تَمَّ احْتِاجُ الْوَالِدِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحِسَابِ لِيَعْتَمِدَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَأَمْرًا بِصِيَامِهِ) لِلْمُصَنِّفِ فِي تَقْصِيْرِ بُوْسَنٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَشْرٍ أَيْضًا فَقَالَ لِاصْحَابِهِ أَنْتُمْ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْهُمْ فَصُومُوا وَاسْتَشْكَلَ رَجُوعُهُ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ وَأَجَابَ الْمَازَرِيَّ بِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَوْحَى إِلَيْهِ بِصَدْقِهِمْ أَوْ تَوَاتُرَ عِنْدَهُ الْخَبْرَ بِذَلِكَ زَادَ عِيَاضٌ أَوْ أَخْبَرَهُ مِنْ أَسْلَمٍ مِنْهُمْ كَابْنِ سَلَامٍ ثُمَّ قَالَ لَيْسَ فِي الْخَبْرَانِ إِجْدَاءٌ لِلْأَمْرِ بِصِيَامِهِ بَلْ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ التَّصَرُّحُ بِأَنَّهُ كَانَ يَصُومُونَهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَأَيَّدَ مَا فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ لَهُ بِهَوْلِ الْيَهُودِ تَجَدُّدِ حَكْمِ وَأَمَّا هِيَ صِفَةُ حَالِ وَجُوبِ سَوَالٍ وَلَمْ تَخْتَلِفِ الرِّوَايَاتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ وَلا خِلَافَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُهُ كَمَا تَقَدَّمَ إِذْ لا مَانِعَ مِنْ تَوَارِدِ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى صِيَامِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّبَبِ فِي ذَلِكَ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ لَعَلَّ قُرَيْشًا كَانُوا يَسْتَنْدُونَ فِي صَوْمِهِ إِلَى شَرْعٍ مِنْ مَضَى كَأَبْرَاهِيمَ وَصَوْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِحَكْمِ الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ كَأَنَّ الْحَيْجَ إِذَا أَدَانَ اللَّهُ لَهُ فِي صِيَامِهِ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ خَيْرًا فَلَمَّا هَاجَرَ وَوَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَهُ وَسَأَلَهُمْ وَصَامَهُمْ وَأَمْرًا بِصِيَامِهِ احْتَمَلُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ اسْتِثْلَاقًا لِلْيَهُودِ إِذَا اسْتَأْتَلَهُمْ بِاسْتِقْبَالِ قَلْبِهِمْ وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَمْ يَصْمِهِمُ اقْتِدَاءً بِهِمْ فَانَّهُ كَانَ يَصُومُهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي نَجَّيْتِهِ مُوَافَقَةً أَهْلَ الْكِتَابِ فَمَا يَبْتَدِعُهُ وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي غَطَفَانَ فَتَحَّ الْمَعْجَمَةَ ثُمَّ الْمَهْجَلَةَ بَعْدَهَا فَاه

مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ فَضَلَّهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَهَذَا الشَّهْرَ يَعْنِي شَهْرَ رَمَضَانَ . حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ أَبِي أَحْمَدٍ حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمٍ أَنْ أَدُنَّ فِي النَّاسِ أَنْ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيُصِمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيُصِمْ ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ

ابن طريف بمهمله وزن عظيم سمعت ابن عباس يقول صام رسول الله ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه قالوا انه يوم تعظمه اليهود والنصارى الحديث واستشكل بان التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون يختص بموسى واليهود وأجيب باحتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو عالم ينسخ من شريعة موسى لأن كثير منها منسوخ بشرية عيسى لقوله تعالى ولا حول لكم بمض الذي حرّم عليكم ويقال ان كثيرا لاحكام القرعية انما تتلقاها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها ان السيفنة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكرا وقد تقدمت الاشارة لذلك قريبا وكان ذكر موسى دون غيره هنا لمشاركته نوح في النجاة وغرق اعدائهما * الحديث الخامس حديث أبي موسى وهو الاشعري قال كان يوم عاشوراء تعده اليهود عيداً فقال النبي ﷺ فصوموا ثم وفي رواية مسلم كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود تتخذها عيداً فظاهره ان الباعث على الامر بصومه محبة مخالفة لليهود حتى يصام ما يفطرون فيه لأن يوم العيد لا يصام وحديث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامه موافقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاة موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم بأنه عيد انهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم ان يصوموه وقد ورد ذلك صريحا في حديث أبي موسى هذا فإي أخرجه المصنف في المهجرة بلقظ واذا اناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه ولمسلم من وجه آخر عن قيس ابن مسلم باسناده قال كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نساهم فيه حلبيهم وشارتهم وهو بالشرين المعجمة أي هيتهم الحسنة وقوله هذا يوم الاشارة الى نوع اليوم لاني شخصه ومثله قوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة فياذكره الفخر الرازي في تفسيره * الحديث السادس حديث ابن عباس بضمان طريق ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي زيد وقد رواه أحمد عن ابن عيينة قال اخبرني عبيد الله بن أبي زيد متدسعين سنة (قوله ما رأيت اظ) هذا يقتضي أن يوم عاشوراء أفضل الايام للصائم بعد رمضان لكن ابن عباس استند ذلك الى علمه فليس فيه ما يرد علم غيره وقد روى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعا أن صوم عاشوراء يكفر سنة وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهره ان صيام يوم عرفة أفضل من صيام عاشوراء وقد قيل في الحكمة في ذلك أن يوم عاشوراء منسوب الى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب الى النبي ﷺ فلذلك كان أفضل (قوله يتحري) أي يقصد (قوله وهذا الشهر يعني شهر رمضان) كذا ثبت في جميع الروايات وكذا هو عند مسلم وغيره وكان ابن عباس اقتصر على قوله وهذا الشهر وأشار بذلك الى شيء من ذكره تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء أو كانت المقالة في احد الزمانين وذكر الآخر فلذلك قال الراوي عنه يعني رمضان أو اخذه الراوي من جهة الحصر في ان الشهر يصام الارضين لما تقدم عن ابن عباس انه كان يقول لم أر رسول الله ﷺ صام شهرا كاملا الا رمضان وانما جمع ابن عباس بين عاشوراء ورمضان وان كان أحدهما واجبا والآخر مندوبا لا اشترا كما في حصول الثواب لان معنى يتحري أي يقصد صومه لتحصيل ثوابه والرغبة فيه * الحديث السابع حديث سلمة بن الأكوع في الامر بصوم عاشوراء وقد تقدم في اثناء الصيام في باب اذا نوى بالتهار صوما وأخرجه عاليا أيضا ثلاثيا وقد تقدم الكلام عليه هناك واستدل به على اجزاء الصوم بغير نية لمن طراه عليه العلم بوجوب صوم ذلك اليوم كمن ثبت عنده في اثناء النهار انه من رمضان فانه يتم صومه وبجزئه وقد تقدم البحث في ذلك والرد على من ذهب اليه وان عند أبي داود وغيره امر من كان اكل بقضاء ذلك اليوم مع الامر

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ كتاب صلاة التراويح ﴾

باب فَضَّلَ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَاهُ رِبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِرَمَضَانَ مَنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّ أَبَاهُ رِبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِرَمَضَانَ مَنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّ أَبَاهُ رِبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِرَمَضَانَ مَنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ

بِهِ سَلَمَةَ وَابْنُ سَلَمَةَ أَشْتَمَلَ كِتَابَ الصِّيَامِ مِنْ أَوْلَادِهِ هُنَا عَلَى مِائَةِ وَسَبْعَةٍ وَخَمْسِينَ حَدِيثًا مَعْلُوقًا مِنْهَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا وَالْبَقِيَّةُ مَوْصُولَةٌ وَالْمَكْرُوهَاتُ فِيهَا مِائَةٌ وَسِتُّونَ حَدِيثًا وَالْحَالِصُ تِسْعَةٌ وَثَمَانُونَ حَدِيثًا وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِجِهَا سِوَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ لِمْدَعٍ قَوْلِ الزُّورِ وَحَدِيثِ عِمَارٍ فِي صَوْمِ يَوْمِ الشُّكْرِ وَحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مِنْ سَنَانِهِ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْأَمْرِ بِفَطْرِ الْجَنْبِ وَحَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ فِي السُّوَالِكِ وَحَدِيثِ عَائِشَةَ السُّوَالِكِ مَطْرُورَةً لِقَوْمِهِ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَوْلَانَ أَشَقَى عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسُّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ فَالَّذِي خَرَجَهُ مُسْلِمٌ بِمَطْفِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ أَفْطَرِ فِي رَمَضَانَ وَحَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَفْطَرَ الْحَاجِمِ وَالْحَاجِمِ وَجَمَعَ ذَلِكَ سِوَى الْأَوَّلِ مَعْلُوقَاتٍ وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ وَحَدِيثِ أَنَسِ فِي كِرَامَةِ الْحِجَامَةِ لِلصَّامِ وَحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ فِي نَسْخِ وَعَلَى الَّذِينَ يَطْبِقُونَهُ وَحَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ فِي ذَلِكَ وَحَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الصَّحَابِيِّ فِي تَحْوِيلِ الصِّيَامِ وَحَدِيثِ ابْنِ هُرَيْرَةَ فِي التَّفْرِيطِ وَحَدِيثِ النَّبِيِّ عَنِ الْوَصَالِ إِبْقَاءَ عِلْمِهِمْ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مَعْلُوقَاتٌ وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي النَّبِيِّ عَنِ الْوَصَالِ وَحَدِيثِ أَبِي جَحِيْفَةَ فِي قِصَّةِ سَلِيمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَحَدِيثِ أَنَسِ فِي الدُّخُولِ عَلَى أُمِّ سَلِيمٍ وَحَدِيثِ جَوِيْرَةَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ فِي نَذْرِ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ وَحَدِيثِهِ فِي صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى شُكِّ فِي رَفْعِهِمَا وَفِيهِ مِنَ الْأَثَرِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ سِتُّونَ إِثْرًا أَكْثَرُهَا مَعْلُوقٌ وَبِالسِّيَرِ مِنْهَا مَوْصُولٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ * (قوله كتاب صلاة التراويح)

كَذَا فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَحَدِّهِ وَسَقَطَ هُوَ بِالسَّمَلَةِ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ وَالتَّرَاوِيحُ جَمْعُ تَرْوِيحَةٍ وَهِيَ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الرَّاحَةِ كِتْسَلِيمَةٍ مِنَ السَّلَامِ سَمِيَتْ الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ فِي لَيْلِي رَمَضَانَ التَّرَاوِيحُ لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهَا كَانُوا يَسْتَرْجِحُونَ بَيْنَ كُلِّ تَسْلِيمَتَيْنِ وَقَدْ عَقَدَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ بَابَيْنِ لِمَنْ اسْتَحَبَّ التَّلْوِيحَ لِنَفْسِهِ بَيْنَ كُلِّ تَرْوِيحَتَيْنِ وَلَمَّا كَرِهَ ذَلِكَ وَحَكِيَ فِيهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ اللَّيْثِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَرْجِحُونَ قَدْ رَمَى بِصَلِّ الرَّجُلِ كَذَا كَذَا رَكْعَةً * (قوله باب فضل من قام رمضان) أَيُّ قَامَ يَأْتِي مَعْمُودًا وَالرَّادِمُ قِيَامُ اللَّيْلِ مَا يَحْصِلُ بِهِ مَعْلُوقٌ قِيَامًا كَمَا قَدَّمَ فِيهِ مِنَ التَّهَجُّدِ سِوَاهُ وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ أَنَّ الرَّمَادَ قِيَامُ رَمَضَانَ صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ يَعْنِي أَنَّهُ يَحْصِلُ بِهَا الْمَطْلُوبُ مِنَ الْقِيَامِ لِأَنَّ قِيَامَ رَمَضَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهَا وَغَرِبَ الْكِرْمَانِيُّ فَقَالَ انْتَفُوا عَلَى أَنَّ الرَّمَادَ قِيَامُ رَمَضَانَ صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ (قوله عن ابن شهاب) فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ عَنْ مَالِكٍ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ (قوله أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ) كَذَا رَوَاهُ عُقَيْلٌ وَتَابِعَهُ يُونُسُ وَشُعَيْبٌ وَأَبُو إِبْنِ ذَيْبٍ وَمَعْمُرٌ وَغَيْرُهُمْ وَخَالَفَهُ مَالِكٌ فَقَالَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِدْرِيسَ وَابْنِ سَلَمَةَ وَقَدْ صَحَّ الطَّرِيقَانِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَأَخْرَجَهُمَا عَلَى الْوِلَاةِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ جَوِيْرَةَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْهَا جَمِيعًا وَقَدْ ذَكَرَ الدَّرَقَطَنِيُّ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ وَصَحَّ الطَّرِيقَيْنِ وَحَكَى أَنَّ ابْنَهُ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ خَالَفَ الْجَمَاعَةَ فَقَالَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ وَخَالَفَهُ اصْحَابُ سَفِيَانَ قَالُوا عَنْ ابْنِ سَلَمَةَ وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ مَرْسَلًا (قوله يقول لرمضان) أَيُّ لِفَضْلِ رَمَضَانَ وَإِلَّا لَجَلَّ رَمَضَانَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَعْنَى عَنِ

ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال من قام رمضان إيماناً واحتساباً
 غفر له ما تقدم من ذنبه ، قال ابن شهاب فتوفي رسول الله ﷺ الناس على ذلك ، ثم كان الأمر على
 ذلك في خلافة أبي بكر . وصدرنا من خلافة عمر رضي الله عنهما . وعن ابن شهاب عن عروة بن
 الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان
 إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر
 إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل ثم عزم

أي يقول عن رمضان (قوله إيماناً) أي تصديقاً بوعد الله بالواب وعليه احتساباً أي طلباً للآجل لا لتقصداً آخر من ربه أو نحوه
 (قوله غفر له) ظاهره يتناول الصغائر والكبائر وبه جزم ابن المنذر وقال النووي المعروف أنه يخص بالصغائر وبه جزم
 امام الحرمين وعزه عياض لاهل السنة قال بعضهم ويجوز أن يخفف من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة (قوله ما تقدم
 من ذنبه) زاد قتيبة عن سفيان عند النسائي وماتوا وكذا زادها حامد بن يحيى عند قاسم بن أصبغ والحسين بن الحسن
 المروزي في كتاب الصيام له وهشام بن عمار في الجزء الثاني عشر من فوائده ويوسف بن يعقوب النجاشي في فوائده
 كلهم عن ابن عيينة ووردت هذه الزيادة من طريق أبي سلمة من وجه آخر أخرجها إجمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد
 ابن عمر وعن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن ثابت عن الحسن كلاهما عن النبي ﷺ ووقع هذه الزيادة من رواية مالك
 نفسه أخرجها أبو عبد الله الجرجاني في أماليه من طريق بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ولم
 يتابع بحر بن نصر على ذلك أحد من أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب مالك ولا يونس سوى ما قدمناه وقد ورد في
 غفران ما تقدم وماتوا من الذنوب عدة احاديث جمعها في كتاب مفرد وقد استشكلت هذه الزيادة من حيث ان
 المغفرة تستدعي سبق شيء يغفره والتأخر من الذنوب لمبات فكيف يغفر الجواب عن ذلك يأتي في قوله ﷺ حكاية
 عن الله عز وجل انه قال في أهل بدر اعلموا ما شئتم فقد غفرت لكم ومحصل الجواب انه قيل انه كناية عن عظمهم من الكبائر
 فلا تقع منهم كبيرة بعد ذلك وقيل ان معناه ان ذنوبهم تقع مغفورة وبهذا اجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث
 صيام عرفة وانه يكفر سنتين سنة ماضية وسنة آتية (قوله قال ابن شهاب فتوفي رسول الله ﷺ والناس) في رواية
 السكشميين والامر على ذلك أي على ترك الجماعة في التزاويح ولا أحد من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا
 الحديث ولم يكن رسول الله ﷺ جمع الناس على القيام وقد ادرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر اخرجها
 الترمذي من طريق معمر عن ابن شهاب واما ما رواه ابن وهب عن ابن هريرة خرج رسول الله ﷺ واذا الناس في
 رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقيل ناس يصلون بهم إلى بن كعب فقال اصابوا وهم ما صنعوا كره ابن
 عبد البر وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف والمحفوظ ان عمر هو الذي جمع الناس على ابن بن كعب (قوله وعن ابن شهاب)
 هو موصول بالاستناد المذكور ايضا وهو في الموطأ بالاستنادين لكن فرقها حديثين وقد ادرج بعض الرواة قصة عمر في
 الاستناد الاول أخرجها اسحق في مسنده عن عبد الله بن الحرث الخزومي عن يونس عن الزهري فزاد بعد قوله وصدرنا
 من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك اول اجتماع الناس على قاري . واحد في
 رمضان وجزم الذهلي في علل حديث الزهري بانه وهم من عبد الله بن الحرث والمحفوظ رواية مالك ومن تابعه وان قصة
 عمر عند ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد وهو يغير اضافة لاعتن ابن سلمة (قوله اوزاع) يسكون الواو بعد ما
 زاي أي جماعة متفرقون وقوله في الرواية متفرقون تأكيد لفظي وقوله يصلي الرجل لنفسه بيان لا اجل اولاً وحاصله
 ان بعضهم كان يصلي مفردا وبعضهم يصلي جماعة قيل يؤخذ منه جواز الاتمام بالمصلي وان لم ينو الاقامة (قوله اسئل)
 قال ابن التين وغيره استنبط عمر ذلك من تقرير النبي ﷺ من صلى معه في تلك الليالي وان كان كره ذلك لهم فاما

فَجَبَّهْمُ عَلَى أَبِي بِنِ كَسْبِهِ ثُمَّ خَرَجَتْ مَعَهُ لَيْلَةَ أُخْرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيهِمْ قَالَ عُمَرُ نِعْمَ
الْبِدْعَةُ هَذِهِ وَالَّتِي يَتَمَوَّنُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ التَّوْبَةِ يَقُومُونَ . يَرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوْ لَيْلَةَ

كرهه خشية ان يفرض عليهم وكان هذا هو السرفق ايراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر فلما مات النبي
ﷺ حصل الامن من ذلك ورجع عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولان الاجتماع على واحد انشط
لكثير من المصلين والى قول عمر جرح الجمهور وعن مالك في احدى الروايتين وابى يوسف وبعض الشافعية الصلاة
في البيوت افضل عملا بمعموم قوله ﷺ افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وهو حديث صحيح اخرجه مسلم من
حديث ابى هريرة ويا نافع الطحاوى فقال ان صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية وقال ابن بطال قيام رمضان
سنة لان عمر انما اخذه من فعل النبي ﷺ وانما تركه النبي ﷺ خشية الافتراض وعند الشافعية في اصل
المسئلة ثلاثة اوجه ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا تختل الجماعة في المسجد بخلفه فصلاته في
الجماعة والبيت سواء فمن فقد بعض ذلك فصلاته في الجماعة افضل (قوله فجمعهم على ابى بن كعب) أى جعله لهم اماما
وكانه اختاره عملا بقوله ﷺ يؤمهم اقرؤم لكتاب الله وسيأتي في تفسير البقرة قول عمر اقرؤنا ابى وروى سعيد
ابن منصور من طريق عروة ان عمر جمع الناس على ابى بن كعب فكان يصلى بالرجال وكان تيم الدارى يصلى بالنساء
وزواه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له من هذا الوجه فقال سليمان بن ابى حنيفة بدل تيم الدارى ولعل ذلك كان في وقتين
(قوله نخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم) (١) اى امامهم المذكور وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على
الصلاة معهم وكانه كان يرى ان الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل افضل وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق
طاوس عن ابى عباس قال كنت عند عمر في المسجد فسمع هبة الناس فقال ما هذا قيل خرجوا من المسجد وذلك في
رمضان فقال ما تبى من الليل احب الي ماضى ومن طريق عكرمة عن ابى عباس نحوه من قوله (قوله قال عمر نى البدعة)
في بعض الروايات نعمت البدعة بزيادة تاء والبدعة اصلها ما احدث على غير مثال سابق وتطلق في الشرع في مقابل
السنة فتكون مذمومة والتحقق انها ان كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهى حسنة وان كانت مما تدرج
تحت مستببح في الشرع فهى مستبحة والانهى من قسم المباح وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة (قوله والى يتامون
عنها افضل) هذا تصريح منه بان الصلاة في آخر الليل افضل من اوله لكن ليس فيه ان الصلاة في قيام الليل فرادي
افضل من الجميع (تكميل) لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التى كان يصلي بها ابى بن كعب وقد اختلف في ذلك
فقى الموطن عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد انها احدى عشرة ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه
وكاوا يقرؤن بالمائتين ويقومون على العصى من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن اسحق عن
محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال احدى وعشرين وروى مالك
من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرىين ركعة وهذا محمول على غير الوتر وعن يزيد بن رومان قال كان
الناس يقومون في زمان عمر ثلاث وعشرين وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال ادركتهم في رمضان يصلون عشرين
ركعة وثلاث ركعات الوتر والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بحسب تطويل
القراءة وتخفيفها حيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودى وغيره والعدد الاول موافق
لحديث عائشة المذكور بعد هذا الحديث في الباب والثانى قريب منه والاختلاف فيما زاد عن العشرين
راجع الى الاختلاف في الوتر وكانه كان نارة بوتر بواحدة ونارة ثلاث وروى محمد بن نصر من طريق دوداد بن

(١) قوله نخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم هذه الرواية هى التى وقعت للشارح والافرواية التى الذى يابديننا

كاتبه بالهامش وهى التى شرح عليها القسطلانى اه مصححه

حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ صلى وذلك في رمضان **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فصل في المسجد وصلى رجال يصلاتيه فأصبح الناس فتحدهوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه فأصبح الناس فتحدهوا فكثروا أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله ﷺ فصل فصلوا يصلاتيه ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى العجز أقبل على الناس فنشهد . ثم قال أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ، ولكي خشيت أن تغترض عليكم فتعجزوا عنها فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك **حدثنا إسماعيل** قال حدثني مالك عن سعيد بن جبير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسأل عن حنين وطولين . ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حنين وطولين

قيس قال ادركت الناس في اماره ابان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة يقيمون بست وثلاثين ركعة ويوترون ثلاث وقال مالك هو الامر القديم عندنا وعن الزعفراني عن الشافعي رايه الناس يقيمون بالمدينة تسع وثلاثين وبمكة ثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق وعنه قال ان طالوا القيام واقلوا السجود فحسن وان أكثروا السجود واخفوا القراءه فحسن والاول أحب الي وقال الترمذي أكثر ما قيل فيه أنها تصل إحدى وأربعين ركعة يعني بالوتر كذا قال وقد نقل ابن عبد البر عن الأسود بن يزيد تصلي أربعين ويوتر بسبع وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن أبي عمير عن مالك وهذا يمكن رده الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة فتكون أربعين الواحدة قال مالك وعلى هذا العمل منذ بضع مائة سنة وعن مالك ست وأربعين وثلاث الوتر وهذا المشهور عنه وقد رواه ابن وهب عن العنزي عن نافع قال لم ادرك الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين ويوترون منها ثلاث وعن زرارة بن أوفى أنه كان يصلي بهم بالبرة أربعة وثلاثين ويوتر وعن سعيد بن جبير أربعين وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر يروي عن أبي مجلز عند محمد بن نصر وأخرج عن طريق محمد بن اسحق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال كنا نصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة قال ابن اسحق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي ﷺ من الليل والله أعلم (قوله حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي اوس (قوله ان رسول الله ﷺ صلى وذلك في رمضان) هكذا أورده مقتصر على شيء من أوله وشيء من آخره وقد أورده تاما في أبواب التهجده بلقتان رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى يصلاتيه ناس فذكر الحديث الى قوله خشيت أن تغترض عليكم وذلك في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى هناك (قوله خشيت أن تغترض عليكم) قال ابن المنير في الحاشية يؤخذ منه أن الشرع ملزم اذا نظرت مناسبة بين كونهم يفعلون ذلك ويفرض عليهم الاذكار انتهى وفيه نظر لانه لا يحتمل أن يكون السبب في ذلك الظهور اقتدارهم على ذلك من غير تكلف يفرض عليهم (قوله في آخر طريق عقيل فتوفي رسول الله ﷺ والامر على ذلك) هذه الزيادة من قول الزهري كما بيته في الكلام على الحديث الاول (قوله ما كان يزيد في رمضان الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في أبواب التهجده وأما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله ﷺ يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فاستاده ضعيف وقد عارضه

تَمْ يَصِلُ مَلَأَكَ صَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَنْتُمْ قَبْلَ أَنْ تُوتَرَ قَالَ يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنِي تَبَامَانِ وَلَا يَبَامُ قَلْبِي

باب فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ مَا أَدْرَاكَ فَسَدَّ أَعْيُنَهُ. وَمَا قَالَ وَمَا يُدْرِيكَ فَإِنَّهُ لَمْ يَلْمُهُ

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَفِظْنَاهُ وَإِنَّمَا حَفِظَ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ * تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ

حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بحال النبي ﷺ ليلان غيرها والله أعلم (قوله باب فضل ليلة القدر وقال الله تعالى انا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر إلى آخر السورة) ثبت في رواية أبي ذر قبل الباب بسلمة وفي رواية غيره وقول الله عز وجل أي وتفسير قول الله وساق في رواية كريمة السورة كلها ومناسبة ذلك للترجمة من جهة أن نزول القرآن في زمان بعينه يقتضي فضل ذلك الزمان والضمير في قوله انا أنزلناه للقرآن لقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر نزل الملائكة فيها وسياق في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من تفسيرها واختلف في المراد بالقدر الذي أضيفت إليه الليلة فقيل المراد به التعظيم كقوله تعالى وما قدر والله حق قدره والمعنى أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها أولا يقع فيها من تنزل الملائكة أولا ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة وأن الذي يحياها يصير ذات قدر وقيل القدر هنا التضييق كقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التضييق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها أولا لأن الأرض تضييق فيها عن الملائكة وقيل القدر هنا بمعنى القدر فتح الدال الذي هو مؤاخى القضاء والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر التوى كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما كتبت فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقتادة وغيرهم وقال الثوري بشي اتجاه القدر بسكون الدال وإن كان الشائع في القدر الذي هو مؤاخى القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تخصيص ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديد به في تلك السنة لتحصيل ما يلقي اليهم فيها مقادرا بمقدار (قوله قال ابن عيينة الخ) وصله عند بن يحيى بن أبي عمر في كتاب الإيمان له من رواية أبي حاتم الرازي عنه قال حدثنا سفیان بن عيينة فذكره بلفظ كل شيء في القرآن وما أدراك فقد أخبره به وكل شيء فيه وما يدرك فلم يخبره به انتهى وعزاه مطلقا فيما قرأت بخطه لتفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه وقد رجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه ومقصود ابن عيينة أنه يعرف تعيين ليلة القدر وقد تعقب هذا الحصر بقوله تعالى لعله يركى فأنها نزلت في ابن أم مكتوم وقد علم ﷺ بحاله وأنه ممن تركى وهدمته الذكرى (قوله حفظناه من الزهري إنما حفظ) (١) برفع أي وما زائدة وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره حفظ ومن الزهري متعلق بحفظناه وروي بنصب إيماناً أنه مفعول مطلق لحفظنا المقدر (قوله من صام رمضان) تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهري بسنده بلفظ قام بدل صام وهدم الكلام عليه وزاد ابن عيينة في رواجه هنا ومن قام ليلة القدر الخ (قوله تابعه سليمان بن كثير عن الزهري)

(١) (قوله حفظناه عن الزهري إيماناً حفظ) هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا ولعلها الرواية التي وقعت له والافرواية التي بأيدينا إما تراجمها مش وهي رواية أبي ذر وقد نبه عليه القسطلاني وشرحها والرأية التي شرح عليها القسطلاني أولا نصبها قال حفظناه وإنما حفظ من الزهري فتأمل وحرراه مصححه

باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله ﷺ أرى رؤياكم قد توأطأت في السبع الأواخر فمن كان متحرجاً فلْيُحَرِّها في السبع الأواخر حدثنا ماذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال سألت أبا سعيد وكان لي صديقاً فقال أعتكفنا مع النبي ﷺ أعتشر الأوسط من رمضان

وصله الزهري في الذهريات وقد تقدم شرحه في الباب قبله وسنذكر بقية الكلام على ليلة القدر قريباً * (قوله باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر) في رواية الكشمهني التمسوا بصيغة الأمر وهذه الترجمة والتي بعدها وهي نحو ليلة القدر معقودتان لبيان ليلة القدر وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلة بعد الفراغ من شرح أحاديث البابين (قوله ان رجلاً من أصحاب النبي ﷺ) لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء (قوله اروا ليلة القدر) اروا بضم أوله على البناء للمجهول أي قيل لهم في المنام أنها في السبع الأواخر والظاهر أن المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وأخرها ليلة الثامن والعشرين فعلى الأول لا تدخل ليلة إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين وقد رواه المصنف في التصير من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ان ناساً اروا ليلة القدر في السبع الأواخر وان ناساً اروا انها في العشر الأواخر فقال النبي ﷺ التمسوها في السبع الأواخر وكانه ﷺ نظر إلى المتفق عليهم من الروايتين فأمر به وقدرناه أحمد عن ابن عينة عن الزهري بلفظ رأى رجل ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين او كذا وكذا فقال النبي ﷺ التمسوها في العشر البواقي في الوترتها ورواه أحمد من حديث علي مرفوعاً ان غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواقي وسلم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر بلفظ من كان يلتبسها فليلتسها في العشر الأواخر ولمسلم من طريق عقبة بن حريث عن ابن عمر التمسوها في العشر الأواخر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع (قوله أرى) بفتح أي أعلم والمراد أبصر مجازاً (قوله رؤياكم) قال عياض كذا جاءه بافادال ويا والمراد مراتبم لأنها لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس وقال ابن التين كذا روى بتوحيد الرؤيا وهو جائز لأنها مصدر قال وأفصح منه رؤيا كم جمع رؤيا بالكون جمعاً في مقابلة جمع (قوله توأطأت) بالهمزة أي تواقفت وزناومعني وقال ابن التين روى بغيرهمز والصواب بالهمزة وأصله أن يبطأ الرجل الرجل بوجهه وكان وسطه صاحبه وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط ان لا يخالف القواعد الشرعية وسنذكر بسط القول في أحكام الرؤيا في كتاب التعبير ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا هشام) هو الدستواي ويحي هو ابن ابي كثير يأتي في الاعتكاف من طريق علي بن المبارك عن يحيى سمعت أبا سلمة (قوله سألت أبا سعيد وكان لي صديقاً فقال أعتكفنا) لم يذكر السؤال عنه في هذه الطريق وفي رواية على المذكور سألت أبا سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر فقال نعم فذكر الحديث ولمسلم من طريق معمر عن يحيى نذاكرنا ليلة القدر في شهر من قريش قايت أبا سعيد فذكره وفي رواية همام عن يحيى في باب السجود في الماء والطين من صفة الصلاة انطلقت الى أبي سعيد فقلت الانخرج بنا إلى التخل فتحدثت فخرج فقلت حدثني ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر فأقار بيان سبب السؤال وفيه تأنيس الطالب للشيخ في طلب الاختلافه ليمكن مما يريد من مسأله (قوله أعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط) هكذا وقع في أكثر الروايات والمراد بالمشرب اللبالي وكان من حقها ان توصف بلفظ التأنيث لسنن وصفت بالذكور على إرادة الوقت أو الزمان والتقدير الثلث كأنه قال الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر ووقع في الموطن العشر الأوسط بضم اللواو والسين جمع رسطي وروى بفتح السين مثل كبر وكبري

خَرَجَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا وَقَالَ . إِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ نُمُّ أُنْسِيَّتِهَا أَوْ نُسَيْتِهَا فَالْتَمِسُوهَا فِي
الْعَشْرِ الْأَوَّلِ فِي الْوَتْرِ وَإِنِّي رَأَيْتُ أُنِّي

ورواه الباجي في الموطن باسكانها على انه جمع واسط كإزل وبزل وهذا يوافق رواية الاوسط ووقع في رواية محمد بن
ابراهيم في الباب الذي يليه كان يجاوز العشر التي في وسط الشهر وفي رواية مالك الآتية في أول الاعتكاف كان يعتكف
والاعتكاف مجاورة مخصوصة وسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد اعتكف العشر الاوسط من رمضان
يلتس ليلة القدر قبل أن تبان له فلما اقتضين امره بالبناء ففوض ثم أبيت له انها في العشر الاواخر فامر البناء فاعيد وزاد
في رواية عمار بن غزوة عن محمد بن ابراهيم انه اعتكف العشر الاول ثم اعتكف العشر الاوسط ثم اعتكف العشر
الواخر ومثله في رواية همام المذكورة وزاد فيها ان جبريل أتاه في الميتين فقال له ان الذي تطلب امامك وهو يفتح
الهمزة والميم أي قدامك قال الطيبي وصف الاول والاوسط بالفرد والآخر بالجمع اشارة الي تصوير ليلة القدر في
كل ليلة من ليالي العشر الاخير دون الاولين (قوله يخرج صبيحة عشرين غطبنا) في رواية مالك المذكورة حتى
إذا كان احدي وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه وظاهره بخلاف رواية الباب ومقتضاه
أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الاخير ليلة اثنتين وعشرين
وهو مغاير لقوله في آخر الحديث فابصرت عناي رسول الله ﷺ وعلى وجهه أثر الماء والطين من صبح احدي
وعشرين فانه ظاهر في ان الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقوع المطر كان في ليلة احدي وعشرين وهو
الموافق لبقية الطرق وعلى هذا فكان قوله في رواية مالك المذكورة وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها أي من الصبح
الذي قبلها ويكون في اضافة الصبح اليها تجوز وقد أطال ابن دحية في تقرير ان الليلة تضاف لليوم الذي قبلها
ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية ابن أبي حازم والدارودي يعني رواية حديث
الباب مستقيمة ورواية مالك مشككة وأشار الي تأويلها بنحو مما ذكرته ويؤيده ان في رواية الباب الذي يليه فاذا
كان حين يمسي من عشرين ليلة تضي ويستقبل احدي وعشرين رجح الي مسكنه وهذا في غاية الايضاح وافاد
ابن عبد البر في الاستذكار ان الرواة عن مالك اختلفوا عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث هكذا رواه يحيى
ابن يحيى ويحيى بن بكير والشافعي عن مالك يخرج في صبيحتها من اعتكافه رواه ابن القاسم وابن وهب والقعني
وجماعة عن مالك قالوا وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه قال وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك فقال
من اعتكف أول الشهر أو وسطه فانه يخرج اذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه ومن اعتكف في آخر
الشهر فلا ينصرف الي بيته حتى يشهد العيد قال ابن عبد البر ولا خلاف في الاول وانما الخلاف فيمن اعتكف العشر
الآخر هل يخرج اذا غابت الشمس أولا يخرج حتى يصبح قال واظن ألوم دخل من وقت خرج المعتكف (قلت)
وهو بعيد لما قرره هوم بن بيان محل الاختلاف وقد وجه شيخنا الامام البلقيني رواية الباب بان معنى قوله حتى اذا
كانت ليلة احدي وعشرين أي حتى اذا كان المستقبل من الليالي ليلة احدي وعشرين وقوله وهي الليلة التي يخرج
الضمير يعود على الليلة الماضية ويؤيد هذا قوله من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر لانه لا يتم
ذلك الا بدخال الليلة الاولى (قوله أريت) يضم أوله على البناء لغير معين وهي من الرؤيا أي أعلنتها أو من
الرؤية أي أبصرتها وانما أري علامتها وهو السجود في الماء والطين كما وقع في رواية همام المشار اليها بلفظ حتى رأيت
أثر الماء والطين على جهة رسول الله ﷺ تصديق رؤياه (قوله ثم أنسيتها أو نسيتها) شك من الراوي هل أنساه
غيره اياها أو نسيتها هو من غير واسطة ومنهم من ضبط نسيتها بضم أوله والتشديد فهو بمعنى أنسيتها والمراد أنه أنسى
علم تعيينها في تلك السنة وسيأتي سبب النسيان في هذه القصة في حديث عبادة بن الصامت بعد باب (قوله اني

أَسْجُدُ فِي مَادُورَيْنِ قَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَرْجِعْ فَرَجَعْنَا وَمَا تَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً
فَكَامَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةَ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَادُورَيْنِ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطَّيْنِ فِي جَبْهَتِهِ **بَابُ تَحْرِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْوَيْلِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ الْآخِرِ**

أسجد) في رواية الكشميني ان اسجد (قوله فمن كان اعتكف مع فليرجع) في رواية هام المذكورة من اعتكف
مع النبي وفيه التفات (قوله قزعة) بفتح القاف والزاى أي قطعة من سحاب رقيقة (قوله قطرت) بصحح في
الباب الذي يليه من وجه آخر فاستهلت السماء فأطارت (قوله حتى سال سقف المسجد) في رواية مالك فوكف
المسجد أي قطر الماء من سقفه وكان على عريش أي مثل العريش والا فالعريش هو قس سقفه والمراد أنه كان
مظلالا للجريد والحوص ولم يكن عمك البناء بحيث يكن من المطر الكثير (قوله يسجد في الماء والطين حتى رايت
أثر الطين في جبهته) وفي رواية مالك على جبهته اثر الماء والطين وفي رواية ابن أبي حازم في الباب الذي يليه
انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء وهذا يشعر بان قوله اثر الماء والطين لم يرد به محض الاثر وهو ما يتق
بعد إزالة العين وقد مضى البحث في ذلك في صفة الصلاة وفي حديث أبي سعيد من القوائد ترك مسح جبهة المصلي
والسجود على الحائل وحمله الجمهور على الاثر الخفيف لكن يحكر عليه قوله في بعض طرقه ووجهه ممتلئ طينا وماء
واجاب النووي بان الامتلاء المذكور لا يستزم ستر جميع الجبهة وفيه جواز السجود في الطين وقد تقدم أكثر ذلك في
ابواب الصلاة وفيه الامر بطلب الاولى والارشاد الى تحصيل الافضل وان النسيان جائز على النبي ﷺ ولا يخص
عليه في ذلك لاسيا فيما لم يؤذنه في تليغنه وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالشرح كما في السهو في الصلاة
أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لان ليلة القدر لو عينت في ليلة عينها حصل الاقتصار عليها فانت العبادة
في غيرها وكان هذا هو المراد بقوله عسى ان يكون خيرا لكم كما سيأتي في حديث عبادة وفيه استعمال رمضان بدون
شهر واستحباب الاعتكاف فيه وترجع اعتكاف العشر الاخير وان من الرؤيا ما يقع تبخيره مطاقا وترتب الاحكام على
رؤيا الانبياء وفي أول قصة أبي سلمة مع أبي سعيد المثنى في طلب العلم واثار نواضع الخالية للسؤال واجابة السائل
لذلك واجتناب المشقة في الاستفادة واجداء الطالب بالسؤال وتقديم الخطبة على التطيم وتقريب البعيد في الطاعة
وتسهيل المشقة فيها بحسن التلطف والتدرج البهاقيل ويستنبط منه جواز تغيير مادة البناء من الاوقاف بما هو اقوي
منها وأقع * (قوله تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر) في هذه الترجمة اشارة الى رجحان كون ليلة القدر
منحصرة في رمضان ثم في العشر الاخير منه ثم في اوتاره لافي ليلة منه جبينها وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار
الواردة فيها وقد ورد ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر الا بعد ان مضى منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب ان الشمس
تطلع في صبيحتها لاشعاع لها وفي رواية لاحد من حديثه مثل طلست ونحوه لاحد من طريق أبي عون عن ابن مسعود
وزاد صافية ومن حديث ابن عباس نحوه ولا بن خزيمه من حديثه مرفوعا ليلة القدر طلقة لاحارة لاو باردة تصبغ
الشمس يوما حمراء ضعفة ولاحد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا انها صافية بلجة كان فيها قرا ساطعاسا كنة
صاحبة لآخر فيها ولا يرحم ولا يرحل لكوكب يرى به فيها ومن اماراتها ان الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها
شعاع مثل القمر ليلة البدر لا يرحل للشيطان ان يخرج معها يومئذ ولا بن ابي شيبة من حديث ابن مسعود ايضا ان
الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان الاصبحة ليلة القدر وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعا ليلة القدر ليلة مطر
وريح ولا بن خزيمه من حديث جابر مرفوعا في ليلة القدر وهي ليلة طلقة بلجة لاحارة لاو باردة تتضح كواكبها ولا يخرج
شيطانها حتى يضيء فجرها ومن طريق قتادة عن ابي ميمونة عن ابي هريرة مرفوعا وان الملائكة تلك الليلة أكثر في الارض
من عدد الحصى وروى ابن ابي حاتم من طريق مجاهد لابن مسعود فيها شيطان ولا يحدث فيها داء ومن طريق الضحاك

فيه عبادة **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا اسمعيل بن جعفر حدثنا أبو سهيل عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال تحمروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان **حدثنا** إبراهيم بن حنزة قال حدثني بن أبي حازم والدر أوزي عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سدة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ يجاور في رمضان العشر التي في وسط الشهر فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل إحدى وعشرين رجح إلى مسكنه ورجع من كان يجاور معه وأنه أقام في شهر جاور فيه الليلة التي كان يرجع فيها فخطب الناس فأمرهم ماشاء الله ثم قال كنت أجاور هذه العشر ثم قد بدت أن أجاور هذه العشر الأواخر فمن كان اعتكف معي فليثبت في معتكفه وقد أريت هذه الليلة ثم أنسيتها فاتقوها في العشر الأواخر واتقوها في كل وتر وقد رأيتني أسجد في ماء وطين، فاستهتت السماء في تلك الليلة فأمطرت فوكت المسجد في مصلى النبي ﷺ ليلة إحدى وعشرين فبصرت عيني رسول الله ﷺ ونظرت إليه أنصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء **حدثنا** محمد بن المنثري حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال التمسوا

يقبل الله التوبة فيها من كل تائب وتفتح فيها ابواب السماء وهي من غروب الشمس الى طلوعها وذكر الطبري عن قوم ان الاشجار في تلك الليلة تسقط الى الارض ثم تعود الى مراتبها وان كل شئ يسجد فيها وروي البيهقي في فضائل الاوقات من طريق الازماعي عن عبدة بن ابي لباة انه سمعه يقول ان المياه المالحه تمذب تلك الليلة وروى ابن عبد البر من طريق زهرة بن معبد نحوه (قوله فيه عبادة) اي يدخل في هذا الباب حديث عبادة بن الصامت اشار الى ماخرجه في الباب الذي يليه بلفظ التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة احاديث * الاول حديث عائشة اورده من وجهين وفصل بينهما حديث ان سعيد فالوجه الاول (قوله ابو سهيل عن ابيه) هو نافع بن مالك بن ابي عامر الاصبجي وليس لايه في الصحيح عن عائشة غير هذا الحديث (والوجه الثاني) قوله حدثنا يحيى هو القطان عن هشام هو ابن عروة ووقع في رواية يوسف القاضي في كتاب الصيام حدثنا محمد بن ابي بكر المقدمي حدثنا يحيى ابن سعيد حدثنا هشام اخرجاه ابو نعيم من طريقه ومن طريقه عن مسند احمد عن يحيى ايضا واخرجه الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه عن احمد فادخل بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب وقد اخرجاه الاسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير واسطة مصرحاً فيه بالتحديث بينهما (قوله كان يجاور) اي يعتكف وقوله العشر التي في وسط الشهر حذف الطرف في رواية الكشميهني وقوله يمضين في رواية الكشميهني تمضي بالثلاث وحذف النون (قوله فليثبت) كذا للاكثر من النبات وفي رواية فليث من الليث ومعناها متقارب (قوله فاتقوها) بالعين المعجمة وتقديم الموحدة * الحديث الثالث حديث ابن عباس اورده من اوجه (قوله فبصرت) بفتح الواو وحذف الهمزة وذ كر العين بعد البصر تأكيد لقوله اخذت بيدي وانما يقال ذلك في امر مستغرب اظهارا للتعجب من حصوله (قوله التمسوا) كذا اقتصر على هذه اللفظة من الخبر وكانه حال بقيقته على الطريق التي بعدها وهي طريق عبدة عن هشام ولقظه تحمروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان وهو مشعر بانهما متفقان الا في هذه اللفظة فقال يحيى التمسوا وقال عبدة تحمروا وعلى ذلك اعتمد الزبي وغيره من اصحاب الاطراف فترجموا لرواية يحيى كذلك ولكن لفظ يحيى عند احدوساثر من ذكرت قبل كان رسول الله ﷺ يعتكف في العشر الاواخر ويقول التمسوها في العشر الاواخر يعني ليلة القدر وبين

حدثني محمد أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يجاورني في العشر الأواخر من رمضان ويقول تحمروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان **حدثنا** موسى بن اسمعيل حدثنا وهيب حدثنا أبو ب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال أتتسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى في سابعة تبقى في خامسة تبقى **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود حدثنا عبد الواحد حدثنا عاصم عن أبي مجاز وعكرمة ، قال ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ هي في العشر هي في تسع مخصين أو في سبعين يعني ليلة القدر *

اللفظين من الثغابرا لما يخفى (قوله حدثني محمد أخبرنا عبدة) محمد هو ابن سلام كما جزم به ابونعيم في المستخرج ويحتمل ان يكون هو محمد بن المثنى فيكون الحديث عنده عن يحيى وعبدة معافساقه البخارى عنه على لفظ احداهما ولم يقع في شيء من طرق هشام في هذا الحديث التقييد بالوتر وكان البخارى اشار بادخاله في الترجمة الى أن مطلقه يحمل على المقيد في رواية ابى سهل * الحديث الثاني حديث ابى سعيد وقد سبق الكلام عليه في الباب الذي قبله (قوله التسوها) كذا فيه باضمار المفعول والمراد به ليلة القدر وهو مفسر بما بعده وسيأتي انه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الضمير وانما وقع في هذه الرواية اختصار (قوله ليلة القدر) بالنصب على البدل من الضمير في قوله التسوها وبحوز الرفع (قوله في الطريق الثانية عبد الواحد) هو ابن زياد وعاصم هو الاحول (قوله عن ابى مجاز وعكرمة قال قال ابن عباس قال رسول الله ﷺ) كذا أخرجه مختصرا وقد أخرجه أحمد عن عفان والاسماعيلي من طريق يحيى بن عتبة كلاهما عن عبد الواحد فزاد في أوله قصة وهي قال عمر من يعلم ليلة القدر فقال ابن عباس قال رسول الله ﷺ فذكره وبهذا يظهر عود الضمير المبهم في رواية الباب وقد توقف الاسماعيلي في اتصال هذا الحديث لان عكرمة موابا مجزما مادراكا عبر فاحضرا القصة المذكورة والجواب ان الغرض منه انهما اخذا ذلك عن ابن عباس فقد رواه معمر عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس وسياقه اسطمن هذا كما سند كره وان كان موصولا عن ابن عباس فهو المقصود بالاصلة فلا يضر الارسال في قصة عمر فانها مذكورة على طريق التبع ان لو سلمنا انها مرسله (قوله في تسع مخصين او في سبعة يقين) كذا للاكثر بتقديم السين في الثاني وتأخيرها في الاول ولفظ الماضى في الاول والبقاء في الثاني وللكشميني بلفظ الماضى فيهما وفي رواية الاسماعيلي بتقديم السين في الموضعين وقد اعترض على تحريجه هذا الحديث من وجه آخر فان المرفوع منه قد رواه عبد الرزاق موقوفا فروى عن معمر عن قتادة وعاصم انهما سمعا عكرمة يقول قال ابن عباس دعا عمر اصحاب رسول الله ﷺ فسألهم عن ليلة القدر فاجمعوا على انها في العشر الاواخر قال ابن عباس قلت لعمراني لا علم واظن اى ليلة هي قال عمر اى ليلة هي قلت سابعة ماضى أو سابعة تبقى من العشر الاواخر فقال من ابن علمت ذلك قلت خلق الله سبع سموات وسبع ارضين وسبعة أيام والدهر يدور في سبع والانسان خلق من سبع ويأكل من سبع ويسجد على سبع والعلوف والحجار واشياء ذكرها فقال عمر فقد فطنت لامر ما فطن له قبل هذا فقد اختلف في رفع هذه الجملة ووقتها فرجع عند البخارى المرفوع فأخرجه واعرض عن الموقوف والموقوف عن عمر طريق اخرى اخرجها اسحق بن رهاويه في مسنده والماكم من طريق عاصم بن كليب عن ابيه عن ابن عباس واوله ان عمر كان اذا دعا الاشياخ من الصحابة قال لابن عباس لا تتكلم حتى يتكلموا فقال ذات يوم ان رسول الله ﷺ قال التسوا ليلة القدر في العشر الاواخر وترا أى الوتر هي فقال رجل برأيه تاسعة سابعة خامسة تالفة فقال لي مالك لا تتكلم يا ابن عباس قلت انكم براي قال عن رايك اسألت قلت فذكر نحوه وفي آخره فقال عمر عجزتم ان تكونوا مثل هذا الغلام الذى ما استوت شؤون راسه ورواه محمد بن نصر في قيام الليل من هذا الوجه وزاد فيه وان الله جعل النسب في سبع والصح في سبع ثم تلا حرمت

تَابَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يُوْبَ وَعَنْ خَالِدِ بْنِ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ التَّمِسُّوْا فِي اَرْبَعٍ وَعِشْرِيْنَ

عليكم امهاتكم وفي رواية الحاكم ان لاري القول كما قلت (قوله تابعه عبد الوهاب عن ابيوب) هكذا وقعت هذه المتابعة عند الاكثر من رواية الفر بري هنا وعند النسفي عقب طريق وهيب عن ابيوب وهو الصواب واصلاحها ابن عساكر في نسخهته كذلك وقد وصله احمد وابن ابي عمير في مستدبرهما عن عبد الوهاب وهو ابن عبد المجيد الثقفي عن ابيوب حاجبا لهيب في اسناده ولفظه واخرجه عبد بن نصر في قيام الليل عن اسحق بن راهويه عن عبد الوهاب مثله وزاد في آخره او آخر ليلة (قوله وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس التمسوا في اربعة وعشرين) ظاهره انه من رواية عبد الوهاب عن خالد ايضا لكن جزم المزي بأن طريق خالد هذه معلقة والذي اظن انها موصولة بالاسناد الاول وانما حذفها اصحاب المستدبر لتكونها موقوفه وقد روى احمد من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال اميت وانا نائم فقيل لي الليلة ليلة القدر فقممت وانا ناعس فتعلقت ببعض اطناب رسول الله ﷺ فاذا هو يصلي قال فظنرت في تلك الليلة فاذا هي ليلة اربع وعشرين وقد استشكل هذا مع قوله في الطريق الاخرى انها في وتروا جيب بأن الجمع ممكن بين الروايين ان يحمل ماورد مما ظاهره الشفع ان يكون باعتبار الاجداء بالعدد من آخر الشهر فتكون ليلة الرابع والعشرين هي السابعة ويحتمل ان يكون مر ابن عباس بقوله في اربع وعشرين اي اول ما يربح من السبع البواقي فيوافق ما تقدم من التماسه اني السبع البواقي وزعم بعض الشراح ان قوله ناسعة تبي يلزم منه ان تكون ليلة اثنين وعشرين ان كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة احدى وعشرين الا ان كان ذلك الشهر تسعا وعشرين وما دعه من الحصر مردود لانه ينبي على المراد بقوله تبي هل هو تبي بالليلة المذكورة او خارجا عنها على الاول ويجوز بناؤه على الثاني فيكون على عكس ما ذكر والذي يظهر ان في التعبير بذلك الاشارة الى الاحتمالين فان كان الشهر مثلا ثلاثين فالتسع معناها غير الليلة وان كان تسعا وعشرين فالتسع بانضمامها والله اعلم وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك اكثر من اربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة وقد اشتركتا في اخفاء كل منهما ليقع الجدل في طلبهما * القول الاول انها رفعت اصلا ورأسا حكاك التنول في التتمة عن الر وافض والفا كاني في شرح العمدة عن الحنفية وكأنه خطأ منه والذي حكاك السروجي بانه قول الشيعة وقد روي عبد الرزاق من طريق داود بن ابي عاصم عن عبدالله بن يحيى قلت لابي هريرة زعموا ان ليلة القدر رفعت قال كذب من قال ذلك ومن طريق عبدالله بن شريك قال ذكر الحجاج ليلة القدر فكأنه انكرها فأراد زر بن حبيش أن يحصبه فتمعه قومه * الثاني انها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمن رسول الله ﷺ حكاك الفا كاني أيضا * الثالث انها خاصة بهذه الامة ولم تكن في الامم قبلهم جزمه ابن حبيب وغيره من المالكية ونقله عن الجمهور وحكاك صاحب العدة من الشافعية ورجحه وهو معترض بحديث أبي ذر عند النسائي حيث قال فيه قلت يا رسول الله اتكون مع الانبياء فاذا ماتوا رفعت قال لا بل هي باقية وعمدتهم قول مالك في الموطن بلغني ان رسول الله ﷺ تقاصر اعمارهم عن اعمار الامم الماضية فأعطاه الله ليلة القدر وهذا يحتمل التأويل فلا بدع التصريح في حديث أبي ذر * الرابع انها ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الحنفية حكاك قاضيان وأبو بكر الرازي منهم وروي مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم وزيف المهلب هذا القول وقال لعل صاحبه بناه على دوران الزمان لتقصان الهائلة وهو فاسد لان ذلك لم يعتبر في صيام رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تنقل ليلة القدر عن رمضان اه وما أخذ ابن مسعود كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي بن كعب انه أراد أن لا يحل الناس * الخامس انها مختصة بربضان ممكنة في جميع لياليه وهو قول ابن عمر رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه وروي مر فوطاعته أخرجه ابوداود وفي شرح الهداية الجزم به عن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والمحاملي وبعض الشافعية ورجحه السبكي في شرح المنهاج وحكاك ابن الحاجر رواية وقال السروجي في شرح الهداية قال ابن حنيفة انها تنقل في جميع رمضان وقال صاحباه انها في ليلة معينة منه * هـ وكذا قال النسفي في المنظومة

وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعينها قادر اه

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وهو السادس * السابع انها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين القيلي الصحابي وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من رمضان قال ابن عاصم لانه لم يحل احد قال ذلك غيره * الثامن انها ليلة النصف من رمضان حكاه شيخنا سراج الدين ابن الملقن في شرح العمدة والذي رأيت في المقهم للقرطبي حكاية قول انها ليلة النصف من شعبان وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز فان كان محفوظين فهو القول التاسع ثم رأيت في شرح السروجي عن المحيط انها في النصف الاخير * العاشر انها ليلة سبع عشرة من رمضان روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال ما أشك ولا امتري انها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضا * القول الحادي عشر انها مهمة في العشر الاوسط حكاه النووي وعزاه الطبري لعثمان بن أبي العاصم والحسن البصري وقال به الشافعية القول الثاني عشر انها ليلة ثمان عشرة قرأته بخط المقلب الحلبي في شرحه وذكره ابن الجوزي في مشكله القول الثالث عشر انها ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي وعزاه الطبري لزيد بن ثابت وابن مسعود ووصله الطحاوي عن ابن مسعود * القول الرابع عشر انها أول ليلة من العشر الاخير واليه مال الشافعي وجزم به جماعة من الشافعية ولكن قال السبكي انه ليس مجزوما به عندهم لانفاقهم على عدم حث من علق يوم العشرين عنق عبده في ليلة القدر انه لا يفتق تلك الليلة بل انقضاء الشهر على الصحيح بناء على انها في العشر الاخير وقيل بانقضاء السنة بناء على انها لا تختص بالعشر الاخير بل هي في رمضان * القول الخامس عشر مثل الذي قبله الا انه ان كان الشهر تاما فهي ليلة العشرين وان كان ناقصا فهي ليلة احدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم وزعم انه يجمع بين الاخبار بذلك وبدل له مارواه أحمد والطحاوي من حديث عبدالله بن أنيس قال سمعت رسول الله ﷺ يقول التمسوها الليلة قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين فقال رجل هذه اولي بئان يقين قال اولي بسبع يقين فان هذا الشهر لايم * القول السادس عشر انها ليلة اثنين وعشرين وسأني حكايته بعد وروى أحمد من حديث عبدالله بن أنيس انه سأل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر وذلك صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قلت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو قاله * القول السابع عشر انها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسلم عن عبدالله بن أنيس مرفوعا أريت ليلة القدر ثم نسيتها فذكر مثل حديث أبي سعيد لكنه قال فيه ليلة ثلاث وعشرين بدل احدى وعشرين وعنه قال قلت يا رسول الله ان لي بادية أكون فيها فمرني بليلة القدر قال انزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن معاوية قال ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين ورواه اسحق في مسنده من طريق أبي حازم عن رجل من بني يياضة له صحبة مرفوعا وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا من كان متحرها فليحجرها ليلة سابعة قال وكان أيوب يغتسل ليلة ثلاث وعشرين وبمس الطيب وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي زيد عن ابن عباس انه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق من طريق يوسف سمع سعيد بن المسيب يقول استقام قول القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين ومن طريق ابراهيم عن الاسود عن عائشة ومن طريق مكحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين * القول الثامن عشر انها ليلة أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب وروى الطيالسي من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين وروى ذلك عن ابن مسعود والشعبي والحسن وقنادة وحجتهم حديث وانلة ان القرآن نزل لاربع وعشرين من رمضان وروى أحمد من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير الصنابحي عن بلال مرفوعا التمسوا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين وقد أخطأ ابن لهيعة في رفعه فقد رواه عمرو بن الحارث عن يزيد بهذا الاسناد موقوفا بغير لفظه كما سيأتي في أواخر المغازي بلفظ ليلة القدر أول السبع من العشر الاواخر *

القول التاسع عشر انها ليلة محس وعشرين حكاها ابن العربي في العارضة وعزاه ابن الجوزي في المشكل لابي
 بكره * القول العشرون انها ليلة ست وعشرين وهو قول لم أره صريحا الا أن عياضا قال ما من ليلة من ليالي العشر
 الاخير الا وقد قيل انها فيه * القول الحادي والعشرون انها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب أحمد ورواية
 عن أبي حنيفة وبه حزم أني ابن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم وروي مسلم أيضا من طريق أبي حازم
 عن أبي هريرة قال تذكرنا ليلة القدر فقال عليه السلام أيكم يذكر حين طلع القمر كأنه شق جفنة قال أبو الحسن
 القاسمي أي ليلة سبع وعشرين فإن القمر يطلع فيها بظك الصفة وروي الطبراني من حديث ابن مسعود سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال أيكم يذكر ليلة الصهاوات قلت أنا وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه
 ابن أبي شيبة عن عمر وحذيفة وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم رأى رجل ليلة
 القدر ليلة سبع وعشرين ولاحمد من حديثه صرفوا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولابن المنذر من كان
 مصحرا فليصحها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في اوسطه وعن معاوية نحوه
 أخرجه أبو داود وحكاها صاحب الخلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد تقدم استنباط ابن عباس عند عمر فيه
 وموافقته وزعم ابن قدامة أن ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد وافق قوله فيها هي سبع كلمة
 بعد العشرين وهذا يمله ابن حزم عن بعض المالكية وبالغ في انكاره نقله ابن عطية في تفسيره وقال انه من ملح
 التفسير وليس من متين العلم واستنبط بعضهم ذلك في جهة أخرى فقال ليلة القدر تسعة أحرف وقد أعيدت في
 السورة ثلاث مرات فذلك سبع وعشرون وقال صاحب الكافي عن الحنفية وكذا المحيط من قال لزوجته أنت طالق
 ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لان العامة تعتقد أنها ليلة القدر * القول الثاني والعشرون انها ليلة ثمان وعشرين
 وقد تقدم توجيهه قبل بقول * القول الثالث والعشرون انها ليلة تسع وعشرين حكاها ابن العربي * القول الرابع
 والعشرون انها ليلة ثلاثين حكاها عياض والسروجي في شرح الهداية ورواه مجيد نصر والطبري عن معاوية وأحمد
 من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة * القول الخامس والعشرون انها في أو ثار العشر الاخير وعليه يدل حديث عائشة
 وغيرها في هذا الباب وهو أرجح الاقوال وصار اليه أبو ثور المزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب * القول
 السادس والعشرون مثله بزيادة الليلة الاخرية رواه الترمذي من حديث أبي بكره وأحمد من حديث عباد بن الصامت
 * القول السابع والعشرون تنتقل في العشر الاخير كله قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري وأحمد واسحق
 وزعم الماوردي أنه متفق عليه وكانه أخذ من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا على أنها في العشر الاخير ثم
 اختلفوا في تعيينها كما تقدم ويؤكدونها في العشر الاخير حديث أبي سعيد الصحيح أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم
 لما اعتكف العشر الاوسط ان الذي تطلب أمامك وقد تقدم ذكره قريبا وقد تقدم ذكر اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الاخير
 في طلب ليلة القدر واعتكاف أزواجه بعده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده واختلف الفقهاء في تعيينها من قال
 هي فيه محتملة على حدسوا نقله الرافعي عن مالك وضعفه ابن الحاجب ومنهم من قال بعض لياليه أرى من بعض
 فقال الشافعي أرجاه ليلة احدى وعشرين وهو القول الثامن والعشرون وقيل أرجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول
 التاسع والعشرون وقيل أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو القول الثلاثون * القول الحادي والثلاثون أنها تنتقل في
 السبع الاواخر وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر المراد ليالي السبع من آخر الشهر وأخر سبعة تعد من الشهر
 ونخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون * القول الثالث والثلاثون أنها تنتقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن أبي
 يوسف ومحمد وحكاها امام الحرم عن صاحب التقریب * القول الرابع والثلاثون انها ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواه الحرث
 ابن أبي اسامة من حديث عبد الله بن الزبير * القول الخامس والثلاثون انها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة وأحمد
 وعشرين رواه سعيد بن منصور من حديث أنس باسناد ضعيف * القول السادس والثلاثون أنها في أول ليلة من

رمضان أو آخر ليلة رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس بإسناد ضعيف * القول السابع والثلاثون انها أول ليلة أو تاسع
 ليلة أو سابع عشرة واحد وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف * القول
 الثامن والثلاثون انها ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بإسناد
 فيه مقال وعبد الرزاق من حديث علي بإسناد منقطع وسعيد بن منصور من حديث عائشة بإسناد منقطع أيضا * القول
 التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس في الباب حيث قال سبع
 ييقين أو سبع يمضين ولا حمد من حديث النعمان ابن بشير سابعة تمضي أو سابعة تبقى قال النعمان فحين تقول ليلة سبع
 وعشرين وأنتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين * القول الاربعون ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس
 وعشرين كما سيأتي في الباب الذي بعده من حديث عبادة بن الصامت ولا يداود من حديثه بل فقط تاسعة تبقى سابعة تبقى
 خامسة تبقى قال مالك في المدونة قوله تاسعة تبقى ليلة إحدى وعشرين إلى آخره * القول الحادى والاربعون انها
 منحصرة في السبع الاواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي قبله * القول الثاني والاربعون انها ليلة اثنين
 وعشرين أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن أنس عند أحمد * القول الثالث والاربعون انها في اشفاق العشر الوسط
 والعشر الاخير قرأته بخط مطغاي * القول الرابع والاربعون انها ليلة الثالثة من العشر الاخير والخامسة منه رواه
 أحمد من حديث معاذ بن جبل والفرق بينهما بين ما تقدم ان التالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين
 فتحتل الى انها ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهذا بخلاف هذا القول مما مضى * القول الخامس
 والاربعون انها في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوي من طريق عطية بن عبد الله بن أنس عن ابيه انه
 سأل النبي ﷺ عن ليلة القدر فقال نحرها في النصف الاخير ثم عافسها له فقال لي ثلاث وعشرين قال وكان عبد الله يحكي ليلة
 ست عشرة الى ليلة ثلاث وعشرين ثم يقصر * القول السادس والاربعون انها في أول ليلة وآخر ليلة والوتر من الليل
 اخبره أبو داود في كتاب المراسيل عن مسلم بن ابراهيم عن ابي خلدة عن ابي العالية ان اعرايا اتي النبي ﷺ وهو
 يصلي فقال له متى ليلة القدر فقال اطلبوها في أول ليلة وآخر ليلة والوتر من الليل وهذا من رسل رجاها فقامت جميع هذه
 الاقوال التي حكيناها بهد الثالث فلم جرات متفقة على امكان حصولها والحث على التفاسها وقال ابن العربي الصحيح انها
 لا تعلم وهذا يصلح ان يكون قولاً آخر وانكر هذا القول النووي وقال قد تظاهرت الاحاديث بإمكان العلم بها واخبر به جماعة
 من الصالحين فلامعني لانكار ذلك ونقل الطحاوي عن ابي يوسف قولاً جوز فيه انه يرى انها ليلة اربع وعشرين او سبع
 وعشرين فان ثبت ذلك عنه فهو قول آخر وهذا آخر ما وقت عليه من الاقوال وبعضها يمكن رده الي بعض وان كان ظاهرها
 التفار وارجحها كلها انها في وتر من العشر الاخير وانها تنتقل كما يفهم من احاديث هذا الباب وأرجاها وثار العشر واربحي
 اوتار العشر عند الشافعية ليلة احدى وعشرين على ما في حديث ابي سعيد وعبد الله بن أنس وارجاها عند الجمهور ليلة
 سبع وعشرين وقد تقدمت ادلة ذلك قال العلماء الحكمة في اخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التفاسها بخلاف ما لو
 عينت لها ليلة لا تقصر عليها كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة وهذه الحكمة مطردة عندهم يقول انها في جميع السنة وفي جميع
 رمضان وفي جميع العشر الاخير وفي أوتار خاصة لأن الاول ثم الثاني اليق به واختلوا هل لها علامة تظهر ليلن وقت
 لهام لا تقبل يرى كل شيء ساجداً وقيل الانوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاماً واخطاباً
 من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من وقت له واختار الطبري ان جميع ذلك غير لازم لان لا يشترط حصولها
 رؤية شيء ولا سماعه واختلوا ايضا هل يحصل الثواب المرتب عليها من اتفق له انه قامها وان لم يظهر له شيء او جو قف
 ذلك على كشفها له والى الاول ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة والى الثاني ذهب الأكثر ويدل له ما وقع عند
 مسلم من حديث ابي هريرة بل فقط من يقيم ليلة القدر فيوافقها وفي حديث عبادة عند أحمد من قامها ايماناً واحتساباً ثم
 وقت له قال النووي معنى يوافقها اي يقيمها ليلة القدر فيوافقها ويحتمل ان يكون المراد بواقفها نفس الامر وان لم يعلم هو

بَابُ مَرَقَةِ الْقَدْرِ لِتَلَاحِي النَّاسِ حَدِيثًا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا
أَنَسُ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُنْخِرَ نَابِلِيَّةَ الْقَدْرِ فَتَلَاحَى

ذلك وفي حديث زبن حبيش عن ابن مسعود قال من يقم الحول يصب ليلة القدر وهو محتمل للقولين ايضا وقال النوروى
ايضا في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام ليلة القدر معناه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ومن قام ليلة
القدر فوافقها حصل له وهو جار على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها وهو الذي يترجح في نظري ولا انكر حصول
الثواب الجزيل لمن قام ليلة القدر وان لم يعلم بها ولو لم يوفق له وانما الكلام على حصول الثواب المعين به وفرع على
القول باشتراك العلم بها انه مختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معاً في بيت واحد وقال
الطبري في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك الليلة للعبون لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان
ذلك حقاً لم يخف على كل من قام ليالي السنة فضلاً عن ليالي رمضان وتعقبه ابن المنير في الحاشية بان لا ينبغي اطلاق
القول بالكذب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص بها قوم دون قوم
والتي لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد نزول المطر ونحن
ترى كثيراً من السنين ينقض رمضان دون مطر مع اعتقادنا انه لا يخلو رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نعتقد
أن ليلة القدر لا ينامها الا من رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة من غير
رؤية خارق وآخر رأى الخارق من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل والعبادة انما هي بالاستقامة فانها
تستحيل أن تكون الا كرامة بخلاف الخارق فتدقيق كرامة وقد يقع فتنة والله أعلم وفي هذه الاحاديث رد لقول
أبي الحسن الحولي المغربي انه اعتبر ليلة القدر فلم تنته طول عمره وانها تكون دائماً ليلة الاحد فان كان أول الشهر
ليلة الاحد كانت ليلة تسع وعشرين وهلم جرا ولزم من ذلك أن تكون ليلتين من العشر الوسط لضرورة ان أوتار
العشر خمسة وعارضة بعض من تأخر عنه فقال انها تكون دائماً ليلة الجمعة وذكر نحو قول أبي الحسن وكلاماً لا أصل
له بل هو مخالف لاجماع الصحابة في عهد عمر كما تقدم وهذا كاف في الرد والله التوفيق ﴿ تنبيه ﴾ وقعت هنا في نسخة
الصغاني زيادة سأذكرها في آخر الباب الذي يلي هذا بعد باب آخر ان شاء الله تعالى * (قوله باب رفع معرفة ليلة
القدر لتلاحي الناس) أي بسبب تلاحي الناس وقيد الرفع بمعرفة اشارة الي انها لم ترفع أصلاً ورأساً قال الزين بن
المنير يستاد هذا التصيد من قوله التمسوها بعد اخبارهم بانها رفعت ومن كون ان وقوع التلاحي في تلك الليلة لا يستلزم
وقوعه فيها بعد ذلك ومن قوله فعمي أن يكون خيراً فان وجه الخيرية من جهة ان خفاءها يستدعي قيام كل الشهر أو
العشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها (قوله عن أنس عن عبادة بن الصامت) كذا رواه أكثر أصحاب حميد عن
أنس ورواه مالك فقال عن حميد عن أنس قال خرج علينا ولم يقل عن عبادة قال ابن عبد البر والصواب اثبات
عبادة وان الحديث من مسنده (قوله فتلاحي) بالهملة أي وقعت بينهما ملاحة وهي الخاصة والمنازعة والمشاهدة والاسم
الخاص بالكسر والمد وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم فجاء رجلان يخطبان معهما الشيطان ونحوه في حديث
القتان عند ابن أسحق وزاد انه لقيهما عند سدة المسجد فحجز بينهما فانتمت هذه الاحاديث على سبب النسيان
وروى مسلم أيضاً من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال رأيت ليلة القدر ثم يقظني بعض أهلي
فنسيتها وهذا سبب آخر فاما أن يحمل على التعدد بان يكون الرؤيا في حديث أبي هريرة متاماً فيكون سبب النسيان
الايحاط وأن تكون الرؤية في حديث غيره في اليقظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من الخاصة أو يحمل على اتحاد
القصة ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين ويحتمل أن يكون المعنى يقظني بعض أهلي فسمعت تلاحي الرجلين
فقلت لاحجز بينهما فنسيتها للاشتغال بهما وقد روي عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب انه ﷺ قال الا
أخبركم ليلة القدر قالوا بلى فسكت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وانما علمها ثم نسيتها فلم يذكر سبب النسيان وهو مما يقوى

رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ خَرَجْتُ لِأَخْبِرَ كُمْ بِبَلِيَّةِ الْقَدْرِ فَلَنَلْحِقُ فَلَنْ وَلَنْ قُرِفَتْ وَعَسَى
 أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ فَأَتَسْوَهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ بِأَبِ الْعَمَلِ فِي التَّمْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ
 رَمَضَانَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي الضَّمْحِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ التَّمْرَ شَدِمَتْ زُرَّهُ وَأَحْيَا لَيْلَهُ

الحمل على التعدد (قوله رجلان) قيل هما عبد الله بن أبي جردد وكعب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكره مستندا
 (قوله لا خيركم بليلة القدر) أي جمعين ليلة القدر (قوله فرغت) أي من قلبي فنسبت تعيينها للاشتغال بالتحصين
 وقيل معني فرغت بركتها في تلك السنة وقيل التاء في فرغت للملائكة ليلة وقال الطبري قال بعضهم رفعت أي
 معرفتها والحامل له على ذلك أن رضعها مسبوقة بوقوعها فاذا وقعت لم يكن لرفعها معني قال ويمكن أن يقال المراد رفعها
 انها شرعت ان تقع فلما تحاصرت بعد فزل الشرع ومزلة الوقوع واذا تقرر أن الذي ارتفع علم تعيينها تلك السنة
 فهل أعلم النبي ﷺ بعد ذلك بتعيينها فيه احتمال وقد تقدم قول ابن عينة في أول الكلام على ليلة القدر انه أعلم
 وروي مجد بن نصر من طريق واهب المغافري انه سأل زينب بنت أم سلمة هل كان رسول الله ﷺ يعلم ليلة القدر
 فقالت لا لوعلمها لم أقام الناس غيرها اه وهذا قائمه احتمالا وليس بلانم لاحتمال أن يكون التعبد وقع بذلك أيضا
 فيحصل الاجتهاد في جميع العشر كما تقدم واستنبط السبكي الكبير في الحليات من هذه القصة استحباب كتمان
 ليلة القدر لمن رآها قال ووجه الدلالة ان الله قدر لثبته أنه لم يخبر بها والخبر كله فيما قدره فيستحب اتباعه في
 ذلك وذكر في شرح المنهاج ذلك عن الحارثي قال والحكمة فيه انها كرامة والكرامة ينبت كتمانها بلا خلاف
 بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يأم من السلب ومن جهة ان لا يأم من الرياء ومن جهة الادب فلا يتشاغل
 عن الشكر لله بالنظر اليها وذكرها للناس ومن جهة انه لا يأم من الحسد فيوقع غيره في المحذور ويستأنس له بقول
 يعقوب عليه السلام يابني لا تقصص رؤياك على اخوتك الآية (قوله فالتسوها في التاسعة والسابعة والخامسة)
 يحتمل أن يريد بالتاسعة تاسع ليلة من العشر الاخير فتكون ليلة تسع وعشرين ويحتمل أن يريد بها تاسع ليلة تبقى
 من الشهر فتكون ليلة احدى أو اثنين بحسب تمام الشهر وتقصانه ويرجع الاول قوله في رواية اسمعيل بن جعفر
 عن حميد الماضية في كتاب الايمان بلفظ التسوها في التسع والسبع والخمس أي في تسع وعشرين وسبع وعشرين
 وخمس وعشرين وفي رواية لاحمد في تاسعة تبقى والله أعلم * (قوله باب العمل في العشر الاواخر من رمضان)
 وفي رواية المستمل في رمضان (قوله عن أبي يعفور) بفتح الضحائية وسكون المهملة وضم الفاء ولاحد عن سفيان
 عن أبي عبيد بن نسطاس وهو أبو يعفور المذكور واسمه عبدالرحمن وهو كوفي تابعي صغير ولهم أبو يعفور آخر تابعي
 كبير اسمه وقدان (قوله اذا دخل العشر) أي الاخير وصرح به في حديث علي عن ابي شيبة والبيهقي من طريق
 حاصم بن ضمره عنه (قوله شدمت زره) أي اعترل النساء وبذلك جزم عبدالرزاق عن الثوري واستشهد بقول الشاعر
 قوم اذا حاربوا شدوا ما زرم * عن النساء ولو باتت باطهار

وذكر ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه وقال الخطابي يحتمل أن يرده الجدي في العبادة كما يقال شددت
 لهذا الامر مئزرى أي تشمرت له ويحتمل أن يراد التشمير والاعتزال معا ويحتمل ان يراد الحقيقة والحجاز كمن
 يقول طويل التجاد طويل القامة وهو طويل التجاد حقيقة فيكون المراد شدمت زره حقيقة فلم يحمله واعتزل
 النساء وشمر للعبادة (قلت) وقد وقع في رواية حاصم بن ضمره المذكورة شدمت زره واعتزل النساء فمطفه بالواو
 فينقوى الاحتمال الاول (قوله واحي ليله) أي سهره فاحياه بالطاعة واحي نفسه بسهره فيه لان النوم أخو الموت
 وأضافه الى الليل اتساعا لان القام اذا حي باليلة أحيا ليله بحياته وهو نحو قوله لا تجعلوا بيوتكم قبورا أي لا تناموا

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

أَبْوَابُ الْإِعْتِكَافِ

بَابُ الْإِعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وَالْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا ،

تكونوا كلاموات فتكون يوتكم كالقبور (قوله وابقظ أهله) أي للصلاة وروى الترمذى ومعد بن نصر من حديث زينب بنت أم سلمة لم يكن النبي ﷺ إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام إلا أقامه قال القرطبي ذهب بعضهم إلى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف وفيه نظر لقوله فيه وابقظ أهله فإنه يشعر بأنه كان معهم في البيت ولو كان معتكفا لكان في المسجد ولم يكن معه أحد وفيه نظر فقد تقدم حديث اعتكفت مع النبي ﷺ امرأة من أزواجه وعلى تقدير أنه لم يعتكف أحدهن فيحتمل أن يوقفهن من موضعه وإن يوقفهن عند ما يدخل البيت لحاجته (تنبيه) وقع في نسخة الصغاني قبل هذا الباب في آخر باب تحري ليلة القدر مانصه قال أبو عبد الله قال أبو نعيم كان هبيرة مع المختار يجهز على القتلى قال أبو عبد الله فلم أخرجه حديث هبيرة عن علي لهذا ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب انتهى وأراد بحديث هبيرة ما أخرجه أحمد والترمذى من طريق أبي إسحق السيبى عن هبيرة بن يريم وهو بفتح الياء المثناة من تحت بوزن عظيم عن علي أن النبي ﷺ كان يوقف أهله في العشر الاخير من رمضان وأخرجه أحمد وابن أبي شيبه وأبو يعلى من طرق متعددة عن أبي إسحق وقال الترمذى حسن صحيح وأراد بحديث الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذى أيضا والنسائى وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه عن ابراهيم التخفي عن الاسود بن يزيد عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها قال الترمذى بعد تحريمه حسن غريب وأما قول أبو نعيم في هبيرة فعناها أنه كان من أغان المختار وهو ابن أبي عبيد القحفي لما غلب على الكوفة في خلافة عبد الله بن الزبير ودعا إلى الطلب بدم الحسين بن علي فطاعه أهل الكوفة ممن كان يوالى أهل البيت قتل المختار في الحرب وغيرها ممن اتهم بقتل الحسين خلائق كثيرة وكان من وثق هبيرة لم يؤثر ذلك فيه عنده قد حالته كان متا ولا ولذلك صحح الترمذى حديثه وعن وثق هبيرة (١) ومعنى قوله يجهز وهو يضم أوله وجيم وزاى يكل القتل وأما الحسن بن عبيد الله فهو كوفي نحى قدم يحيى القطان عليه الحسن بن عمرو وقال ابن معين ثقة صالح ووثقه ابو حاتم والنسائى وغيرها وقال الدارقطنى ليس بقوى ولا يقاس بالاعمش انتهى وقد ترد بهذا الحديث عن ابراهيم وتورد به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استغربه الترمذى وامام مسلم فصحح حديثه لشواهد على عاداته وتجنب حديث على للمعنى الذى ذكره البخارى وأولغيره واستغنى البخارى عن الحديثين بما أخرجه في هذا الباب من طريق مسروق عن عائشة وعلى هذا فحل الكلام المذكوران يكون عقب حديث مسروق في هذا الباب لاجله وكان ذلك من بعض النساخ والله أعلم وفى الحديث الحرص على مداومة القيام في العشر الاخير اشارة الى الحث على تجويد الخاتمة ختم الله لنا بحجرات آمين * (قوله أبواب الاعتكاف) كذا للمستعلى وسقط لغيره الا النسبى فإنه قال كتاب وثبت له البسمة مقدمة وللمستعلى مؤخرة والاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشرا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس بواجب اجماعا الا على من نذره وكذا من شرع فيه فقطعه عامداً عند قوم واختلف في اشتراط الصوم له كما سياتى في باب مفرد وانفرد سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له * (قوله باب الاعتكاف في العشر الاواخر والاعتكاف في المساجد كلها) أي

(١) يباح في غالب النسخ التي بأيدينا اه مصححه

لِقَوْلِهِ تَعَالَى : وَلَا تَبْشُرُوا رُحْمًا وَأَنْتُمْ حَاكِمُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يبينُ اللهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ
يَتَّقُونَ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ أَنْ نَافِعًا أَخْبَرَ دَعْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ
عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا
الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عُقَيْلِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوْفَاهُ اللهُ ثُمَّ اعْتَكَفَ أَرْوَابَهُ مِنْ بَعْدِهِ
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أَيْمٍنَ بْنِ الْحَارِثِ

مشروطة المسجد له من غير تخصيص بمسجد دون مسجد (قوله لقوله تعالى ولا تبشروا رحمًا وأنتم حاكمون في المساجد
الآية) ووجه الدلالة من الآية أنه لو صح في غير المسجد لم يخص تحريم المباشرة به لان الجماع مناف للاعتكاف بالاجماع فلم
من ذكر المساجد ان المراد ان الاعتكاف لا يكون الا فيها ونقل ابن المنذر الاجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية
الجماع وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية كانوا اذا اعتكفوا اخرج رجل حاجه فلقى امرأته
جامعها ان شاء فنزلت واتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف الا بعد بن لباية المالكى فاجازه في كل مكان
واجاز الحنفية للرأى أن تتكف في مسجد بينها وهو المكان الممد للصلاة فيه وفيه قول للشافعى قديم وفي وجه لأصحابه
ولمالية يجوز للرجال والنساء لان التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد الى اختصاصه بالمساجد التي
تقام فيها الصلوات وخصه أبو يوسف بالواجب منه واما النقل ففى كل مسجد وقال الجمهور بعمومه من كل مسجد الا
لمن تزعمه الجمعة فاستحب له الشافعى في الجامع وشرطه مالك لان الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ويجب بالشرع عند
مالك وخصه طائفة من السلف كالزهرى بالجامع مطلقا واولاؤه الشافعى في القديم وخصه حذيفة بن اليمان بالمساجد
الثلاثة وعطاء بمسجد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد المدينة واتفقوا على انه لا حدلا كثره واختلفوا في أقله فن
شرط فيه الصيام قال أقله يوم ومنهم من قال يصبح مع شرط الصيام في دون اليوم حكاه ابن قدامة وعن مالك يشترط
عشرة أيام وعنه يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قالوا أقله ما يطلق عليه اسم لبت ولا يشترط القعود وقيل
يكفى المرور مع النية كبقوف عرفة وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية الصحابى اني لامكت في المسجد الساعة
وما امكت الا لاعتكف واتفقوا على فساده بالجماع حتى قال الحسن والزهرى من جامع فيه لزمته الكفارة وعن
مجاهد يتصدق بدينارين واختلفوا في غير الجماع ففي المباشرة اقوال ثالثها ان انزل بطل والا فلا ثم آورد المصنف
في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث ابن عمر كان رسول الله ﷺ يمتكف العشر الاوخر من رمضان
وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وزاد قال نافع وقد اراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يمتكف فيه من المسجد وزاد ابن ماجه من وجه آخر عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف طرح له
فراشه وراء اسطوانة التوبة * حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاد حتى توفاه الله ثم اعتكف ازواجه من بعده
فيؤخذ من الاول اشتراط المسجد له ومن الثاني انه لم ينسخ وليس من الخصائص وأما قول ابن نافع عن مالك فكرت
في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسى انه كالوصل وارانم تركوه لشدة نوميلغني
عن احد من السلف انه اعتكف الا عن ابى بكر بن عبد الرحمن اه وكانه اراد صفة خصوصية والاقتدحكيانه
عن غير واحد من الصحابة ومن كلام مالك اخذ بعض اصحابه ان الاعتكاف جائز وانكر ذلك عليه ابن العربي وقال
انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي ﷺ ما يدل على تأكده وقال ابوداود عن احمد لا اعلم عن احد
من العلماء خلافا انه مستنون (قوله عن ابن شهاب) زاد معمر فيه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة قوله

التَّبَسُّمُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَدَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ
 يَتَكَبَّفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنَ رَمَضَانَ فَاعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي
 يَخْرُجُ مِنْ صَدِيحَتِهَا مِنْ أَعْتِكَافِهِ قَالَ مَنْ كَانَ أَعْتِكَافَ مَعِيَ فَلْيَمْتَكِبْ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ وَقَدْ أُرِيَتْ هُدًى
 الْبَيْتِ ثُمَّ أَنْسَبَتْهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أُسَجِّدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَدِيحَتِهَا فَالْتَمِسُوا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَالتَّمَسُّوْهَا فِي
 كُلِّ وَفَرَفَطَرَتِ السَّمَاءِ تِلْكَ الْبَيْتِ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ فَوَكَفَ الْمَسْجِدَ فَبَصُرَتْ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ عَلَى جَبَّتَيْهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صُبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ بِأَبِ الْخَائِضِ تَرَجُّلُ الْمُتَكَبِّفِ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ يُصْنِي إِلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ بِأَبِ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ
 وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ إِذَا كَانَ مُتَكَبِّفًا

الليث عن الزهري فقال عن عروة عن عائشة موصولا ولا عن سعيد مرسلا * نالها حديث ابني سعيد وقد تقدمت
 مباحته في الباب الذي قبله * (قوله باب الحائض ترجل راس المتكفف) أي تشطه وتدهنه (قوله يصني الى) بضم
 اوله اي يميل (قوله وهو مجاور) في رواية يحد والنسائي كان يأتمني وهو معتكف في المسجد فيتكى على باب حجر
 قاعسل رأسه وسائر في المسجد وقد تقدمت فوائده في كتاب الحيض و يؤخذ منه ان المجاورة والاعتكاف واحد و فرق
 بينهما مالك وفي الحديث جواز التنظف والتطيب والفسل واللق والثرين الحاقا بالترجل والجمهور على انه لا يكره في
 المسجد وعن مالك تكره فيه الصناعات والحرف حتى طلب العلم وفي الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها وفي
 اخراجه راسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف وعلى ان من اخرج بعض بدنه من مكان حلفان لا يخرج
 منه لم يمض حتى يخرج رجله ويتمد عليهما * (قوله باب لا يدخل) أي المعتكف (البيت الحاجة) كانه اطلق على
 وفق الحديث (قوله عن عروة) اي ابن الزبير (وعمرة) كذا في رواية الليث جمع بينها ورواه يونس عن الاوزاعي عن
 الزهري عن عروة وحده ورواه مالك عنه عن عروة عن عمره قال ابوداود وغيره لم يتابع عليه وذكر البخاري ان عبيد الله
 ابن عمر تابع مالكا وذكر الدارقطني ان اباويس رواه كذلك عن الزهري واتفقوا على ان الصواب قول الليث وان
 الباقيين اقتصروا منه ذكر عمره وان ذكر عمره في رواية مالك من المزبدي متصل الاسانيد وقد رواه بعضهم عن مالك فوافق
 الليث اخرجه النسائي ايضا وله اصل من حديث عروة عن عائشة كما سيأتي من طريق هشام عن ابيه وهو عند النسائي
 من طريق ثمام بن سلمة عن عروة (قوله وكان لا يدخل البيت الحاجة) زاد مسلم الحاجة الانسان وفسرها الزهري
 بالبول والغائط وقد اتفقوا على استنابتهما واختلفوا في غيرها من الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج لهما قوضاً
 خارج المسجد لم يطل ويلتصق بهما التي والقصد لمن احتاج اليه ووقع عند ابني داود من طريق عبد الرحمن بن اسحق
 عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المتكفف ان لا يعود مرصفا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأته ولا
 ياترها ولا يخرج الحاجة الاسانيد منه قال ابوداود غير عبد الرحمن لا يقول فيه البته وجزم الدارقطني بان القدر الذي من
 حديث عائشة قولها لا يخرج الحاجة وماعدها ممن دونها وروى يناعي على والتخني والحسن البصري ان شهد المتكفف

**بابُ غَسْلِ الْمُتَكَبِّفِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ وَكَانَ يُفْرَجُ رَأْسُهُ مِنَ
الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُتَكَبِّفٌ فَغَسَلَهُ وَأَنَا حَائِضٌ **بابُ الإِعْتِكَافِ لَيْلًا حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَحْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ كُنْتُ نَذَرْتُ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتِكَفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ **بابُ أَعْتِكَافِ النِّسَاءِ حَدَّثَنَا
أَبُو الثُّعَيْبَانَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ******

جنازة أو عاد من رمضان أيضا وخرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والشافعي واسحق
ان شرط شي من ذلك في ابتداءه اعتكافه لم يطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحمد * (قوله باب غسل المتكفف) ذكر
فيه حديث عائشة أيضا وقد تقدمت مباحته في كتاب الحيض (قوله فيه فغسله) زاد النسائي من رواية حماد عن إبراهيم
فغسله بمحطمي (قوله باب الاعتكاف ليلًا) أي بغير نهار (قوله) حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد وهو القطن كذا
رواه مسدد من مسند ابن عمر ووافقه المقدمي وغيره عند مسلم وغيره وخالفهم يعقوب بن إبراهيم عن يحيى فقال عن
ابن عمر عن عمر أخرجه النسائي وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد لكنه في المسند كما قال مسدد فأنه أعلم فاختلف فيه
على عبيد الله بن عمر عن نافع وعلي بن أبي بصير عن نافع وسياق ذلك مزبد بيان في فرض الخمس وفي غزوة حنين (قوله ان عمر
سأل) لم يذكر مكان السؤال وسياق في التذمر من وجه آخر ان ذلك كان بالجمعة لانه لم يرجعوا من حنين ويستأذنه الرد
على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لان غزوة حنين متأخرة عن ذلك (قوله كنت نذرت
في الجاهلية) زاد حفص بن غياث عن عبيد الله عند مسلم فلما أسلمت سألت وفيه رد على من زعم ان المراد بالجاهلية
ما قبل فتح مكة - وانه انما نذر في الاسلام وصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشر عن
عبيد الله بلفظ تزعم أن يعتكف في الشرك (قوله ان اعتكف ليلة) استدله على جواز الاعتكاف بغير صوم لان
الليل ليس ظرفا للصوم فلو كان شرطا لامره النبي ﷺ به وتعقب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم يوما
بدل ليلة فجمع ابن حبان وغيره بين الروايتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة أراد يومها ومن أطلق يوما
أراد ليلته وقد ورد الامر بالصوم في رواية عمر وبن دينار عن ابن عمر صريحا لكن اسنادها ضعيف وقد زاد فيها
ان النبي ﷺ قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبدالله بن بديل وهو ضعيف وذكر
ابن عدى والدارقطني أنه نذر بذلك عن عمر وبن دينار ورواية من روى يوما شاذة وقد وقع في رواية سليمان بن
بلال الآتية بعد أبواب فاعتكف ليلة فدل على انه لم يزد على نذره شيئا وان الاعتكاف لا صوم فيه وانه لا يشترطه
حدمعين (قوله في المسجد الحرام) زاد عمرو وبن دينار في روايته عند الكعبة وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بعد
أبواب من لم ير عليه اذا اعتكف صوما وترجمة هذا الباب مستلزمة للثانية لان الاعتكاف اذا ساء ليلًا بغير نهار
استلزم صحته بغير صيام من غير عكس وبشرط الصيام قال ابن عمر وابن عباس أخرجه عبدالرزاق عنهما باسناد
صحيح وعن عائشة نحوه وبه قال مالك والاوزاعي والحنفية واختلف عن أحمد وأسحق واحتج عياض بأنه ﷺ
لم يعتكف الا بصوم وفيه نظر لما في الباب الذي بعده انه اعتكف في شوال كما سنذكره واحتج بعض المالكية بان
الله تعالى ذكر الاعتكاف أثر للصوم فقال ثم أتوا الصيام الى الليل ولا يباشرونهن وانتم عاكفون وتعقب بأنه ليس
فيها ما يدل على تلازمهما والالكان لا صوم الا باعتكاف ولا قائل به وسنذكر بقية فوائد حديث عمر في كتاب النذور
ان شاء الله تعالى وفي الحديث أيضا رد على من قال اقل الاعتكاف عشرة أيام أو أكثر من يوم وقد تقدم نقله في أول
الاعتكاف وتظهر فائدة الخلاف فيمن نذر اعتكافا مهما والله أعلم * (قوله باب اعتكاف النساء) أي ما حكه

حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ مِنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَبَّفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ فَكَفَّنْتُ أُضْرِبُ لَهُ خِيَابَهُ فَصَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ يَدْخُلُهُ فَاسْتَأْذَنَتْ حَفْصَةَ عَائِشَةَ أَنْ تُضْرِبَ خِيَابَهُ فَأَذِنَتْ لَهَا فَضَرَبَتْ خِيَابَهُ فَلَمَّا رَأَتْهُ زَيْدُ بْنُ أَبِي جَحْشٍ ضَرَبَتْ خِيَابَهُ آخَرَ فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَى الْأَخِيَةَ فَهَالَ مَا هَذَا فَأُخْبِرَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَرُّ تَرَوْنَ مِنْ

وقد أطلق الشافعي كراهتهن في المسجد الذي تصلى فيه الجماعة وأصح بحدِيث الباب فإنه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة الا في مسجد بيتها لانها تعرض لكثرة من رآها وقال ابن عبد البر لولان ابن عيينة زاد في الحديث أي حديث الباب انهن استأذن النبي ﷺ في الاعتكاف لقطعت بان اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها وفي رواية لهم ان لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه قال احمد (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الانصارى ونسبه خلف بن هشام في روايته عن حماد بن زيد عند الاسماعيلي (قوله عن عمرة) في رواية الاوزاعي الآتية في اواخر الاعتكاف عن يحيى بن سعيد حدثني عمرة بنت عبد الرحمن (قوله عن عائشة) في رواية أبي عوانة من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة حدثني عائشة (قوله كان النبي ﷺ يتكفف في العشر الاواخر من رمضان فكنت اضربه خيابه) أي بكسر المعجمة ثم موحدة وقوله فيصلي الصبح ثم يدخله وفي رواية ابن فضيل عن يحيى بن سعيد الآتية في باب الاعتكاف في شوال كان يتكفف في كل رمضان فاذا صلى الغداة دخل واستدل بهذا على أن مبداء الاعتكاف من أول النهار وسيأتي نقل الخلاف فيه (قوله فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خيابه) في رواية الاوزاعي المذكورة فاستأذنته عائشة فاذا نزلها وسات حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت وفي رواية ابن فضيل المذكورة فاستأذنت عائشة أن يتكفف فاذا نزلها فضربت قبة فسمعت بها حفصة فضربت قبة زاد في رواية عمرو بن الحارث لتعتكف معه وهذا يشعر بانها فعلت ذلك بغير اذن لكن رواية ابن عيينة عند النسائي ثم استأذنته حفصة فاذا نزلها وقد ظهر من رواية حماد والاوزاعي ان ذلك كان على لسان عائشة (قوله فلما رأته زينب بنت جحش ضربت خيابه آخر) وفي رواية ابن فضيل وسمعت بها زينب فضربت قبة أخرى وفي رواية عمرو بن الحارث فلما رأته زينب ضربت معهن وكانت امرأة غيبورا ولم أقف في شيء من الطرق ان زينب استأذنت وكان هذا هو احد ما بحث على الانكار الا في (قوله فلما أصبح النبي ﷺ رأي الاخبية) في رواية مالك التي مدهه فلما انصرف الى المكان الذي أراد ان يتكفف فيه اذا اخبية وفي رواية ابن فضيل فلما انصرف من الغداة ابصر أربع قباب يعني قبة له وثلاثا للثلاثة وفي رواية الاوزاعي وكان رسول الله ﷺ اذا صلى انصرف الى بناءه الذي بينه ليحتكف فيه ووقع في رواية أبي معاوية عند مسلم وأبي داود فامرت زينب بجباها فضرب وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بجباها فضرب وهذا يقتضي تعميم الأزواج بذلك وليس كذلك وقد فسرت الأزواج في الروايات الاخرى بعائشة وحفصة وزينب فقط وبين ذلك قوله في هذه الرواية أربع قباب وفي رواية ابن عيينة عند النسائي فلما صلى الصبح اذا هو باربعة ابنة قال لمن هذه قالوا لعائشة وحفصة وزينب (قوله آل البر) بزة استفهام ممدودة وبيرمد وآل البر بالنصب وقوله ترون بهن بضم أوله أي تظنون وفي رواية مالك آل البر تقولون بهن أي تظنون والقول يطلق على الظن قال الاعشي أما الرجل فدون بعد غد * فثي تقول الدار تجمعنا أي تظن ووقع في رواية الاوزاعي آل براردن بهذا وفي رواية ابن عيينة آل بر تقولون يردن بهذا والمخاطب للحاضر ين من الرجال وغيرهم وفي رواية ابن فضيل ما حملن على هذا آل بر انزعوا فلأراها فنزعت وما استفهامية وآل بر في هذه الرواية مرفوع وقوله فلأراها زعم ابن التين ان الصواب حذف الالف من أراها قال لانه مجزوم بالنهي وليس كما

فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشراً من شوال **باب الأخيبة في المسجد حديثنا**
عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله
عنها أن النبي ﷺ أراد أن يعتكف فلما أنصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف إذا أخيبة خياه
عائشة وخبا حفصة وخياه زينب فقال آلير تقولون بين ثم أنصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشراً من شوال

قال (قوله فترك الاعتكاف) في رواية أبي معاوية فامر بخيائه فقوض وهو بضم القاف وتشديد اللواو المكسورة
بعدها ضاد معجمة أي تقض وكان ﷺ حتى أن يكون الحامل لمن على ذلك المباهاة والتنافس الناشئ من الغيرة
حرصاً على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضعه أولاً وأذن لعائشة وحفصة أولاً كان ذلك خفيفاً بالنسبة
إلى ما يفضي إليه الأمر من توارد بقية النسوة على ذلك فيضيق المسجد على المصلين أو بالنسبة إلى أن اجتماع النسوة
عنده يصيره كالجالس في بيته وربما شغلته من التحلي لما قصد من العبادة فينوت مقصود الاعتكاف (قوله فترك
الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشراً من شوال) في رواية الأوزاعي فرجع فلما ان اعتكف وفي رواية ابن
فضيل فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال وفي رواية أبي معاوية فلم يعتكف في رمضان
حتى اعتكف في العشر الأول من شوال ويجمع بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله آخر العشر من
شوال انتهاء اعتكافه قال الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال هو يوم القطر
وصومه حرام وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على أن النوافل المعتادة إذا قاتت قضى استحباباً واستدل به
المالكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله ولا دلالة فيه لما سياتى وقال ابن المنذر وغيره في
الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وانها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها وإن كان باذنه
فله أن يرجع فيمنعها وعن أهل الرأي إذا أذن لها الزوج ثم منعها ثم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك
وهذا الحديث حجة عليهم وفيه جواز ضرب الأخيبة في المسجد وإن لا يفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد وفيه
جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه وإنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه ويستنبط منه سائر التطوعات خلافاً
لمن قال باللزوم وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والثوري
وقال الأئمة الأربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنما تحل
بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا الجواب يشكك على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول
فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه ﷺ لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المانع المذكور
فترك فعله هذا فالإمام أحد الأمرين إيمان يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه وإمان لا يكون
شرع فيدخل على أن الأول وقتة بعد صلاة الصبح وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرعن الاحتجاب
في البيوت فلم يكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الأذن والمنع ولا كفيهن بالاعتكاف في مساجد يوتهن وقال إبراهيم
ابن علي في قوله آلير تردن دلالة على أنه ليس له الاعتكاف في المسجد إذ مفهومه أنه ليس بمرهن وإقاله ليس بواضح وفيه
شؤم الغيرة أنها ناشئة عن الحسد مفضي إلى ترك الأفضل لأجله وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة وإن من خشي
على عمله الرياء جازله تركه وقطعه وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنية وأما قضاءه ﷺ له فعل طريق الاستحباب لأنه
كان إذا عمل عملاً نبيته ولهذا لم ينقل أن نساء لم اعتكفن معه في شوال وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحب
لها أن تجعل لها ما يستزها بشرط أن تكون أقامتها في موضع لا يضيق على المصلين وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في
كون حفصة لم تستأذن لإبوابها ويحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة (قوله باب الأخيبة
في المسجد) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في أكثر الروايات عن

باب هل يخرج المعتكف لحواله إلى باب المسجد حدثنا أبو اليمان أخير ناشيب عن الزهري قال
أخبرني علي بن الحسين رضي الله عنهم أن صفيية زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت رسول الله ﷺ بزوره في
اعتكافه في المسجد في الشهر الآخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة ثم قالت تتقلب فقام النبي
ﷺ معها يقلبها حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مر رجلان من الأنصار

عمرة عن عائشة وسقط قوله عن عائشة في رواية النسفي والكشمة يني وكذا هو الموطآت كلها واخرجه ابونعيم في
المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسلان ايضا وجزم بان البخاري اخرج عن عبد الله بن
يوسف موصولا قال الترمذي رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسلان وقال الدارقطني تابع مالك على ارساله عبد الوهاب
الصفري ورواه الياس عن يحيى موصولا قال الاسماعيلي تابع مالك انس بن عياض وحماد بن زيد على اختلاف عنه
انصبي واخرجه ابونعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولا فحصلنا على جماعة وصلوه وقد تقدمت
مباحته في الباب الذي قبله * (قوله باب هل يخرج المعتكف لحواله الى باب المسجد) وأورد هذه الترجمة على الاستفهام
لاحتمال القضية ما ترجم له لكن تقيده ذلك بباب المسجد مما لا يتأتى فيه الخلاف حتى يتوقف عن بت الحكم فيه وانما
الخلاف في الاشتغال في المسجد بغير العبادة (قوله ان صفيية زوج النبي ﷺ أخبرته) عند ابن حبان في رواية عبد الرحمن
ابن اسحق عن الزهري عن علي بن الحسين حدثتني صفيية وهي صفيية بنت حيي بمهملة وتختمانية مصغرا بن اخطب كان ابوها
رئيس خيبر وكانت تكني ام يحيى وسيأتي شرح تزويجها في المغازي ان شاء الله تعالى وفي تصريح علي بن الحسين بانها
حدثه رد على من زعم انها ماتت سنة ست وثلاثين او قبل ذلك لان عليا انا ولد بعد ذلك سنة اربعين او نحوها والصحيح
انها ماتت سنة خمسين وقيل بعدها وكان علي بن الحسين حين سمع منها صغيرا وقد اختلفت الرواة عن الزهري في
وصل هذا الحديث وسيأتي تفصيل ذلك في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى واعتمد المصنف الطريق الموصولة
وحمل الطريق المرسل على انها عند علي عن صفيية فلم يجعلها علة للموصول كما صنع في طريق مالك في الباب
قبله (قوله انها جاءت الى رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه) وفي رواية معمر الآتية في صفة بليس فآتته زوره ليلا وفي
رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري كان النبي ﷺ في المسجد وعنده ازواجه فرحن وقال لصفيية لا تعجلي
حتى انصرف معك والذي يظهر ان اختصاص صفيية بذلك لكون مجيئها تاخر عن رفقتها فامرها بتاخير التوجه ليحصل
لها اتساوي في مدة جلوسه عنده او ان بيوت رفقتها كانت اقرب من منزلها فغشى النبي ﷺ عليها وكان مشغولا
فأمرها بالتأخير ليرغ من شغله ويشيعها وروي عبد الرزاق عن طريق مروان بن سعيد بن المعلى ان النبي ﷺ كان
معتكفا في المسجد فاجتمع اليه نساء ثم فرق فقال لصفيية اقلبك الى بيتك فذهب معها حتى ادخلها بيتها وفي رواية
هشام المذكورة وكان يتبها في دار اسامة زاذ في رواية عبد الرزاق عن معمر وكان مسكنها في دار اسامة بن زيداي الدار التي
صارت بعد ذلك لاسامة بن زيد لان اسامة اذذاك لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صفيية وكانت بيوت ازواج النبي
ﷺ حوالى ابواب المسجد وهذا بين صحة ترجمة المصنف (قوله فتحدثت عنده ساعة) زاد ابن ابي عتيق عن الزهري
كاسياني في الادب ساعة من العشاء (قوله ثم قامت بتقلب) أي ترد الى بيتها فقام معها يقلبها بفتح أوله وسكون القاف أي
يردها الى منزلها (قوله حتى اذا بلغت باب المسجد عند باب ام سلمة) في رواية ابن ابي عتيق الذي عند مسكن ام سلمة
والمراد بهذا بيان المكان الذي لقيه الرجلان فيه لا تبيان مكان بيت صفيية (قوله مر رجلان من الانصار) لم اقف على
تسميتهما في شيء من كتب الحديث الا ان ابن المطار في شرح العمدة زعم انهما اسيد بن حضير وعباد بن بشر ولم يذكر
لذلك مستندا ووقع في رواية سفيان الآتية بعد ثلاثة ابواب فابصره رجل من الانصار بالافراد وقال ابن التين انه وهم ثم
قال يحمل تعدد القصة (قلت) والاصل عدمه بل هو محمول على أن احدهما كان تبعا للآخر وخص احدهما بخطاب

فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَمَّا نُبِيُّ ﷺ عَلَى رَسَلِكَمَا ، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيْسَى ، فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمْ شَيْئًا

المشافة دون الآخرو ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه فيقول نارة رجل ونارة رجلان فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم بن الزهري لقيه رجل اورجلان بالشك ولبس لقوله رجل مفهوم نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث انس بالافراد ووجهه ما قدمته من ان احدهما كان تبعا للآخر حيث افرد ذكر الاصل وحيث نفي ذكر الصورة (قوله) فسلمنا على رسول الله ﷺ في رواية معمر فنظر الى النبي ﷺ ثم اجزا اى مضيا يقال جازوا جازوا موضع اذا سار فيه واجازه اذا قطعته وخلفه وفي رواية ابن ابي عتيق ثم هذا وهذا وهو باعلاء والمجمة اى خلفه وفي رواية معمر فلما راى النبي ﷺ اسرعا اى فى المشى وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند ابن حبان فلما راياه استحييا فرجعا قادا سببرجوعهما وكانهما لو استمرا ذاهبين الى مقصدهما ماردا هابل لما رأى انهما تركا مقصدهما ورجعاهما (قوله على رسلكما) بكسر الراء ويجوز فتحها اى على هيشكافى المشى فليس ههنا شئ تكرهانه وفيه شئ محذوف تقديره امشيا على هيشكافى وفي رواية معمر فقال لهما النبي ﷺ تعاليا وهو بفتح اللام قال الداودي اى قفا وانكره ابن التين وقد اخرجه عن معناه بغير الدليل وفي رواية سيفان فلما ابصره دعاه فقال تعال (قوله) اما هي صافية بنت حسي (في رواية سيفان هذه صافية (قوله) فقال سبحان الله يا رسول الله وكبر عليهما) زاد النسائي من طريق بشر بن شيبان عن ابيه ذلك ومثله في رواية ابن مسافر الآتية فى الخمس وكذا للاساعلى من وجه آخر عن ابى ايمان شيخ البخارى فيه وفي رواية ابن ابي عتيق عند المصنف فى الادب وكبر عليهما ما قاله من طريق عبد الاعلى عن معمر فكبر ذلك عليهما وفي رواية هشيم فقال يا رسول الله هل نظن بك الاخير (قوله) ان الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ القدم) كذا فى رواية ابن مسافر وابن ابي عتيق وفي رواية معمر يجرى من الانسان مجرى الدم وكذا لابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التميمي عن الزهري زاد عبد الاعلى فقال انى خفت ان تظنا ان الشيطان يجرى الى آخره وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق ما اقول لك هذا ان تكونا تظنان سرا ولكن قد علمت ان الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم (قوله) ابن آدم المراد جنس اولاد آدم فيدخل فيه الرجال والنساء كقوله يابى آدم وقوله يابى اسرائيل بلفظ الذكر الا ان العرف عممه فادخل فيه النساء (قوله) وانى خشيت ان يقذف فى قلوبكما شيئا) فى رواية ابن مسافر وفي رواية معمر سوء الاوقال شيئا وعند مسلم وابى داود واحمد من حديث معمر سرا بمجمة وراه بدل سوا وفي رواية هشيم انى خفت ان يدخل عليك شيئا والحاصل من هذه الروايات ان النبي ﷺ لم ينسبهما الى انهما يظنان به سوءا لانهما تقرر عنده من صدق ايمانهما ولكن خشى عليهما ان يوسوس لهما الشيطان ذلك لانهما غير معصومين فقد يفضي بهما ذلك الى الهلاك فيادر الى اعلامهما حسا للمادة وتعلما لمن بهما اذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعى رحمه الله تعالى فقد روى الحاكم ان الشافعى كان فى مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعى انما قال لهما ذلك لانه خاف عليهما الكفر ان ظنابه التهمة فيادر الى اعلامهما نصيحة لهما فقبل ان يقذف الشيطان فى نفوسهما شيئا يهلكان به (قلت) وهو بين من الطرق التى أسلفتها وغفل البزار فظن فى حديث صافية هذا واستبعد وقوعه ولم يأت بطائل والله الوفي وقوله يبلغ أو يجرى قيل هو على ظاهره وأن الله تعالى أقدره على ذلك وقيل هو على سبيل الاستعارة من كثرة اغوائه وكأنه لا يفارق كالدلم فاشتركا فى شدة الاتصال وعدم المقارقة وفى الحديث من القوائد جواز اشتغال المعتكف بالامور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره وإباحة خلو المعتكف بالزوجة وزيارة المرأة للمعتكف وبيان شفقتة ﷺ على امته وارشادهم الى ما يدفع عنهم الامم وفيه التحرز من الصرض لسوء الظن

بابُ الْإِعْتِكَافِ وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ هَرُونَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قُلْتُ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ لَيْلَةَ الْقَدَرِ ، قَالَ نَعَمْ أَعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ قَالَ فَخَرَجْنَا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ قَالَ فَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَقَالَ إِنِّي أُرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدَرِ وَإِنِّي نَسِيتُهَا فَأَنْتَسُوهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي وَتَرِهِ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أُسَجِّدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ ، وَمَنْ كَانَ أَعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَرْجِعْ فَرَجَعَ النَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا تَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً قَالَ فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ وَأَقِمَّتِ الصَّلَاةَ فَسَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطِّينِ وَالْمَاءِ ، حَتَّى رَأَيْتُ الطِّينَ فِي أُرْدُنَيْهِ وَجِبْتَيْهِ **بابُ اعْتِكَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ زَرْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مُسْتَحَاضَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ فَرَمًا وَضَعْنَا الطُّسْتُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي**

والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار قال ابن دقيق العيد وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدي به فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلا يوجب سوء الظن بهم وإن كان لهم فيه مخلص لأن ذلك سبب إلى ابطال الاتضاع بهم ومن ثم قال بعض العلماء ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافيا نفيًا للتممة ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بمظاهر السوء ويعتذر بأنه يجرب بذلك على نفسه وقد عظم البلاء بهذا الصنف والله أعلم وفيه إضافة بيوت أزواج النبي ﷺ اليهن وفيه جواز خروج المرأة ليلا وفيه قول سيحان الله عند التعجب وقد وقعت في الحديث لتعظيم الامر وتحويله وللحياة من ذكره كما في حديث أم سليم واستدل به لا بن يوسف ومجد في جواز تمادي المعتكف اذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمنا يسيرا زائدا عن الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم ولا دلالة فيه لانه لم يثبت أن مترل صفة أن بينه وبين المسجد فاصل زائد وقد حدد بعضهم اليسير بنصف يوم وليس في الخبر ما يدل عليه * (قوله باب الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين) أو ردفه حديث أبي سعيد وقد تقدم الكلام عليه قريبا وكانه أراد بالترجمة تاويل ما وقع في حديث مالك من قوله فلما كانت ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه صبيحتها وقد تقدم توجيه ذلك وأن المراد بقوله صبيحتها الصبيحة التي قبلها قال ابن بطال هو مثل قوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها فاضاف الضحى الى العشي وهو قبلها وكل شيء متصل بشيء فهو مضاف اليه سواء كان قبله أو بعده (قوله أريت) يضم أوله وكسر الراء وفي رواية الكشميهني أريت بتقديم الراء وفتحها (قوله نسيتها) يفتح النون والكشميهني يضمها وتنقل السين (قوله رأيت أني أسجد) في رواية الكشميهني رأيت أن أسجد قال الفخالف معناه أنه رأى من يقول له في النوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلاقتها كذا وكذا وليس معناه أنه رأى ليلة القدر نفسها ثم نسبها لان مثل ذلك لا ينسى (قلت) وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو الخبر له بذلك * (قوله باب اعتكاف المستحاضة) أورد فيه حديث فائشة (اعتكف مع رسول الله ﷺ امرأة مستحاضة من أزواجه) وقد هدم الكلام عليه في كتاب الحيض وفي هذا اللفظ رد لقول من قال يحمل على أن قوله امرأة من نسائه أي من النساء اللواتي لهن به تعلق لانه لم ينقل أن امرأة من أزواجه استحاضت وتقدم ذكر المستحاضة في عهده والخلاف فمنه ويستدرك هنا أن تسمية هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن اسمعيل وهو ابن عتبة

باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه **حدثنا** سعيد بن عمير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين رضي الله عنهما أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن علي بن الحسين كان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرحن فقال لصفية بنت حبي لا تنجلي حتى أنصرف منك وكان بيئتها في دار أسامة فخرج النبي ﷺ معها فلقية رجلا من الأنصار فنظر إلى النبي ﷺ ثم أجازا وقال لهما النبي ﷺ تعاليا إنا صفية بنت حبي قالا سبحان الله يا رسول الله قال إن الشيطان يجري من الإنسان يجري الدم ولبي خشيتم أن يلقي في أنفسكما شيئا **باب** هل يدرأ المتكف عن نفسه **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال أخبرني أخي عن سليمان بن محمد بن أبي عتيق عن الزهري عن علي بن حسين رضي الله عنهما أن صفية أخبرته حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يخبر عن علي بن الحسين أن صفية رضي الله عنها أتت النبي ﷺ وهو معتكف فلما رجعت مشى معها فأبصره رجلا من الأنصار فلما أبصره دعاه فقال تعال هي صفية وربما قال سفيان هذيه صفية فإن الشيطان يجري من ابن آدم يجري الدم قلت لسفيان أتته ليلًا قال وهل هو إلا ليلاً **باب** من خرج من اعتكافه عند الصبح

حدثنا خالد وهو الحذاء الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة فإذ بذلك معرفة عينها وأزداد بذلك عدد المستحاضات والله أعلم * (قوله باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه) ذكر فيه حديث صفية من وجهين عن الزهري أحدهما من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر وهي موصولة والآخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلة وساقه هنا على لفظ معمر وأعاد بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن مسافر في فرض الجنس على لفظه وقد بينت ما فيه من الفوائد قريبا (قوله في أنفسكما) هو مثل قوله في الرواية الأخرى في قلبكما وإضافة لفظ الجمع إلى التي كثير مسموع كقوله تعالى فقد صفت قلبكما * (قوله باب هل يدرأ) ينتج أوله وسكون الدال بعدها راء ثم همزة مضمومة أي يدفع وقوله عن نفسه أي بالقول والفعل وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق به الفعل وليس المعتكف بأشد في ذلك من المصلي ثم أورد المصنف فيه حديث صفية أيضا من وجهين عن الزهري أحدهما طريق ابن أبي عتيق وهي موصولة واسماعيل بن عبد الله شيخه هو ابن أبي أوس وأخوه أبو بكر وسليمان هو ابن بلال والاسناد كله مدينون والآخرى طريق سفيان وهي مرسلة وساقه على لفظ سفيان وأعاد بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن أبي عتيق في الأدب على لفظه وقد بينت ما فيه أيضا (قوله قلت لسفيان) وهو ابن عيينة القائل هو علي بن عبد الله بن اللديني شيخ البخاري وقوله وهل هو إلا ليلا أي وهل وقع الايتان الا في الليل وليس المراد نفي امكانه بل نفي وقوعه وقد وقع عند النساء من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة في نفس الحديث أن صفية أتت النبي ﷺ ذات ليلة * (قوله باب من أخرج من اعتكافه عند الصبح) ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضا وقد تقدم الكلام عليه مستوفي وهو محمول على أنه أراد اعتكاف الليالي دون الايام وسبيل من اراد ذلك ان يدخل قبيل غروب الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر فان اراد اعتكاف الايام خاصة فيدخل مع طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس فان اراد اعتكاف الايام والليالي معا فيدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروب الشمس أيضا وقد وقع في حديث الباب فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا وهو مشعر بانهم اعتكفوا الليالي دون الايام وحمله المهلب على

حدثنا عبد الرحمن بن بشر حدثنا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول خال ابن أبي نجيح عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال سفيان حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال وأظن أن ابن أبي ليلى حدثنا عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال أعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط فلما كان صبيحة عشرين قلنا متاعنا فانا رسول الله ﷺ فقال من كان أعتكف قلبه رجع إلى معتكفه فإني رأيت هذه الآية ورأيتني أسجد في ماء وطين فلما رجع إلى معتكفه وهاجت السماء فمطرنا فوالذي بعت به بالحق لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم وكان المسجد عريشا فلقد رأيت على أنفه وأرنبته أثر الماء والطين **باب الاعتكاف في شوال** **حدثنا** محمد بن حاتم حدثنا محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يعتكف في كل رمضان فإذا صلى الغداة دخل مكانه الذي أعتكف فيه قال فاستأذنته عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت فيه قبة فسمعت بها حصة فضربت قبة وسمعت زينب بها فضربت قبة أخرى فلما أنصرف رسول الله ﷺ من الغداة أنصرف أرفع قباب فقال ما هذا فأخبر خبرهن فقال ما حملكن على هذا البر أنزوهن فلا أراها فزعت فلم يعتكف في رمضان حتى أعتكف في آخر العشر من شوال **باب** من لم ير عليه إذا أعتكف صوما **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله عن أخيه عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال يارسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال له النبي ﷺ أوف نذرك فأعتكف ليلة **باب** إذا نذرت في الجاهلية أن تعتكف ثم أسلم **حدثنا** عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام

هل أقامهم وما يحتاجون إليه من آلة الأكل والشرب والنوم إذا حاجة لهم بها في ذلك اليوم فإذا كان المساء خرجوا خفا فاقال ولذلك قلنا متاعنا ولم يقل خرجنا وقد تقدم في باب تحري ليلة القدر من وجه آخر فإذا كان حين يمسى من عشرين ليلة ويستقبل احدي وعشرين رجع وبذلك يجمع بين الطريقتين فان القصة واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد (قوله حدثنا عبد الرحمن بن بشر) كذا للاكثر وليس في رواية الاصيلي وكرهه قوله ابن بشر وذكره النسفي وحده تليقا فقال وعبد الرحمن حدثنا سفيان وهو ابن عيينة (قوله عن ابن جريج) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا ابن جريج (قوله عن سليمان) زاد الحميدي ابن أبي مسلم (قوله) وحدثنا محمد بن عمرو) القائل هو سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل أيضا وأظن ابن أبي ليلى حدثنا والحاصل ان لسفيان فيه ثلاثة أشياخ حدثوه به عن أبي سلمة وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة وابن أبي ليلى عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد ولم يقل وأظن ومحمد بن عمرو وهو ابن علقمة الليثي ولم يخرج له البخاري الأمقرونا * (قوله باب الاعتكاف في شوال) ذكر فيه حديث عمرة عن عائشة وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في باب اعتكاف النساء (قوله حدثنا محمد) في رواية كريمة هو ابن سلام (قوله فإذا صلى الغداة دخل مكانه) في رواية الكشميهني حل بمهملة وتشديد (قوله باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما) ذكر فيه قصة عمر في نذره اعتكاف ليلة وقد تقدمت مباحثه في باب الاعتكاف ليلا * (قوله باب إذا نذرت في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم) أي هل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ذكر فيه

قال أراه قال ليلة قال له رسول الله ﷺ أوفيت بترك باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان **حدثنا**
 عبد الله بن أبي شينة حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي ﷺ
 يعتكف في كل رمضان عشرة أيام ، فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوماً **باب**
 من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا
 الأوزاعي قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثني عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها أن
 رسول الله ﷺ ذكر أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فأذن لها وسألت
 حفصة عائشة أن تستأذن لها فعملت ، فلما رأته ذلك زينب ابنة جحش أمرت ببناء بيت لها قالت
 وكان رسول الله ﷺ إذا صلى أضرَفَ إلى بنائه فبصر بالأنثية فقال ما هذا قالوا بناء عائشة وحفصة
 وزينب فقال رسول الله ﷺ أير أردن بهذا ما أتاكم بعتكف فرجع فلما أظفر اعتكف عشرًا من شوال

قصة عمر أيضا وترجم له في أبواب النذر اذا نذر أو حلف لا يكلم انسانا في الجاهلية ثم أسلم وكان له الحق الجين بالنذر
 لا شرا كما في التعليق وفيه اشارة الى ان النذر واليمين يعتقد في الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من اسلم وستاق مباحته
 في كتاب النذر ان شاء الله تعالي (قوله قال اراه ليلة) بضم أوله أي أظنه والقائل ذلك هو عبيد شيبخ البخاري والبخاري
 نفسه فقدر واه الاسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبي أسامة بغير شك (قوله باب الاعتكاف في العشر الأوسط من
 رمضان) فإنه أشار بذلك الى ان الاعتكاف لا يختص بالعشر الاخير وان كان الاعتكاف فيه أفضل (قوله حدثنا أبو بكر)
 هو ابن عباس وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم والاسناد الى أبي صالح كوفيون (قوله يعتكف في كل رمضان
 عشرة أيام) في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عند النسائي يعتكف العشرة الاواخر من رمضان قال ابن بطال
 مواظبه ﷺ على الاعتكاف نذل على انه من السنن المؤكدة وقدره ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول عجا
 للمسلمين تركوا الاعتكاف والنبي ﷺ لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقد تقدم قول مالك انه لم يعلم ان
 احدا من السلف اعتكف الا أبو بكر بن عبد الرحمن وان تركهم لذلك لما فيه من الشدة (قوله فلما كان العام الذي قبض فيه
 اعتكف عشرين) قيل السبب في ذلك انه ﷺ علم باقتضاء اجله فاراد ان يستكثر من أعمال الخير ليعين لانه الاجتهاد في
 العمل اذا بلغوا اقصى العمر ليقوا الله على خيرا احوالهم وقيل السبب فيه ان جبريل كان يصارضه بالقرآن في كل رمضان مرة
 فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين فلذلك اعتكف قدر ما كان يعتكف مرتين ويؤيده ان عتدا بن ماجه عن هناد
 عن أبي بكر بن عياش في آخر حديث الباب متصلابه وكان يرض عليه القرآن في كل عام مرة فلما كان العام الذي قبض فيه
 عرضه عليه مرتين وقال ابن العربي يحتمل ان يكون سبب ذلك أنه لما ترك الاعتكاف في العشر الاخير بسبب ما وقع من أرواحه
 واعتكف بدله عشرا من شوال اعتكف في العام الذي يليه عشرين ليحقق قضاء العشر في رمضان اه واقوى من ذلك
 أنه انما اعتكف في ذلك العام عشرين لانه كان العام الذي قبله مسافرا وبدل لذلك ما أخرجه النسائي والمظفر له وأبو داود
 وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي ابن كعب ان النبي ﷺ كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان فساغاما
 فلم يعتكف فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك
 الاعتكاف لمذر السفر ومرة بسبب عرض القرآن مرتين وامام طائفة الحديث للترجمة فان الحد الظاهر باطلاق العشرين
 انها متواليه فيتمين لذلك العشر الاوسط وانه حمل المطلق في هذه الرواية على المقيّد في الروايات الاخرى (قوله باب من
 أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج) (أورد في حديث عمرة عن عائشة وقد تقدمت مباحته وفيه اشارة الى الجزم بانه

بابُ الْمُتَكْفِرِ يُدْخِلُ رَأْسَهُ الْبَيْتَ لِاسْتِئْذَانِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تُرْجِلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ وَهِيَ مُتَكْفِفٌ فِي السَّجْدِ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا يُنَاوِلُهَا رَأْسَهُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتابُ الْبَيْعِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا وَقَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُهَا بَيْنَكُمْ **بابُ** مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ وَقَوْلُهُ لِأَنْ تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ

لَمْ يَدْخُلْ فِي الْاِعْتِكَافِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ بَلْ تَرَكَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ خِلَافَ مَنْ خَالَفَ فِيهِ (قَوْلُهُ) **بابُ** الْمُتَكْفِفِ يَدْخُلُ رَأْسَهُ الْبَيْتَ لِلْفَسْلِ أَوْ رَدِّ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَائِلِ الْاِعْتِكَافِ (تَنْبِيهُ) الرُّأْسُ مَذْكَرٌ أَهْمًا وَقَوْمٌ مِنْ أَنْتُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ (خَاتَمَةٌ) اشْتَمَلَتْ أَحَادِيثَ التَّرَاوِجِ وَوَلَيْلَةَ الْقَدْرِ وَالْاِعْتِكَافِ مِنَ الْاِحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ عَلَى تِسْعَةِ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا مُلَقَّقًا مِنْهَا حَدِيثَانِ الْمَكْرُورِ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا مَضِي ثَلَاثُونَ حَدِيثًا وَالتَّحَالُصُ مِنْهَا تِسْعَةٌ أَحَادِيثُ وَافْتَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَحْرِيمِهَا سِوَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي اِعْتِكَافِ عَشْرِينَ لَيْلَةً فِيهِ مِنَ الْاِتِّاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمِنْ بَعْدِهِمْ أُرْجِعُ فِي جَمْعِ النَّاسِ عَلَى أَبِي بِنِ كَيْفَ فِي التَّرَاوِجِ وَهُوَ مَوْصُولٌ وَأَثَرُ الزُّهْرِيِّ فِي ذَلِكَ وَأَثَرَانِ عَيْنِي فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَأَثَرَانِ عَبَّاسٍ فِي التَّمَسُّسِ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةً أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ وَاللهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ **كتابُ الْبَيْعِ**

(قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا وَقَوْلُهُ) الْاِنِّانُ تَكُونُ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُهَا بَيْنَكُمْ كَذَا الْاَكْثَرُ وَلَمْ يَذْكَرِ النَّسْفِيُّ وَلَا أَبُو ذَرٍّ الْاَبِينَ وَالْبَيْعُ جَمْعُ بَيْعٍ وَجَمْعٌ لِاخْتِلَافِ اَنْوَاعِهِ وَالْبَيْعُ قَوْلُ مَلِكٍ إِلَى الْغَيْرِ بِشَمْنٍ وَالشَّرَاءُ قَوْلُهُ وَيَطْلُقُ كُلُّ مِنْهَا عَلَى الْاِخْرَ وَاجِعِ الْمَسَامُونِ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ وَالْحِكْمَةُ تَقْتَضِيهِ لِانْ حَاجَةَ الْاِنْسَانَ تَعَلُّقُ بِمَا فِي يَدِ صَاحِبِهِ غَالِبًا وَصَاحِبُهُ قَبْلًا يَنْفِلُهُ فَتُشْرِعُ الْبَيْعُ وَسِيلَةً إِلَى بُلُوغِ الْغَرَضِ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ وَالْاَوَّلِيُّ اَصْلٌ فِي جَوَازِ الْبَيْعِ وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهَا اَقْوَالٌ اَسْمَحُهَا لَهَا عَامٌ مَخْصُوصٌ فَانَ الْفَلْظُ لِقَطْعِ عَمُومٍ يَتَنَاوَلُ كُلَّ بَيْعٍ فَيَقْتَضِي اِبَاحَةَ الْجَمْعِ لَكِنْ قَدْ مَنَعَ الشَّارِعُ بَيْعًا اُخْرِي وَحَرَّمَهَا فِي عَمُومٍ فِي الْاِبَاحَةِ مَخْصُوصٌ بِمَا لا يَدُلُّ الدَّلِيلُ عَلَى مَنَعِهِ وَقِيلَ عَامٌ اُرِيدُ بِهِ اَلْمَخْصُوصُ وَقِيلَ يَجْمَلُ بَيْنَهُ السَّنَةُ وَكُلُّ هَذِهِ الْاَقْوَالُ تَقْتَضِي اَنْ الْمَقْرَدُ الْمُخْلِ بِالْاَلْفِ وَاللَّامِ بِعِ وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ اَنْ الْاَلَامُ فِي الْبَيْعِ لِلْعَمْدِ وَانْتَهَزَتْ بِدَانَ اِبَاحَ الشَّرْعِ بِيُوعًا وَحَرَّمَ بِيُوعًا فَارْ يَدْقُوقُهُ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ اَيَ الَّذِي اَحَلَّهُ الشَّرْعُ مِنْ قَبْلِ وَمَبَاحِثُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ تَدُلُّ عَلَى اَنْ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ تَسْمَى بِيُعًا وَانْ كَانَتْ لَا يَقَعُ الْخِنْتُ لِبِنَاءِ الْاِيْمَانِ عَلَى الْعَرَفِ وَالْاَلَاةِ الْاُخْرِي تَدُلُّ عَلَى اِبَاحَةِ التَّجَارَةِ فِي الْبَيْعِ الْحَالِهِ وَأَوْلَهَا فِي الْبَيْعِ الْمُؤَجَّلِ (قَوْلُهُ) **بابُ** مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ وَقَوْلُهُ لِأَنْ تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ (وَالْاَلَاةِ الْاَوَّلِي يُؤَخِّرُهَا مَشْرُوعِيَةً الْبَيْعِ مِنْ طَرِيقِ عَمُومِ اِبْتِغَاءِ الْفَضْلِ لِانْهُ يَشْمَلُ التَّجَارَةَ وَأَنْوَاعَ

أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال إنكم تقولون إن أبا هريرة
يكنى الحديث عن رسول الله ﷺ وتقولون ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله ﷺ
يخبرني حديث أبي هريرة وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالسوق وكنت أؤزم رسول الله
ﷺ على ملء بطني فأشبه إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا وكان يشغل إخواني من الأنصار عمل أموالهم
وكنيت أمراً منسكيناً من مساكين الصمة أعي حين يتسبون وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يحدثه
إنه لن يتسب أحد نوبه حتى أفضى مقالته هذه ثم يجمع إليه نوبه إلا وعى ما أقول فبسطت نبرة على
حتى إذا قضى رسول الله ﷺ مقالته جمعتها إلى صدري فأنسيت من مقالته رسول الله ﷺ تلك من
شيء **حديثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده

التكسب واختلف في الامر المذكور فلا كثر على انه للإباحة ونكتها مخالفة أهل الكتاب في منع ذلك يوم السبت
فلم يحظر ذلك على المسلمين وقال الداودي الشارح هو على الإباحة لمن له كسافه ولمن لا يطبق التكسب
وعلى الوجوب للقادر الذي لا شيء عنده لئلا يحتاج إلى السؤال وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب
وسياتي بقية تفسير الآيتين في تفسير الجمعة وأغرب بعض الشراح فقال ان الآيات المذكورة ظاهرة في
إباحة التجارة الا الأخيرة فهي الى النهي عنها أقرب يعني قوله وإذا رأوا تجارة أو لهموا الي آخره ثم أجاب
بان التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة فمن ثم اشير الى ذمها فلو خلت عن المعارض لم تدم والذي يظهر ان مراد
البخاري بهذه الترجمة قوله وابتغوا من فضل الله وأما ذكر التجارة فيها فقد أوردته بترجمة تأتي بعد ثمانية أبواب والآية
الثانية فيها تقييد التجارة بالإباحة بالتراضي وقوله أموالكم أي مال كل انسان لا يصره في محرم أو للمعنى لا يأخذ بضعكم
مال بعض وقوله الا أن تكون الاستثناء منقطع انفاقاً والتقدير لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لكن ان حصلت بينكم
تجارة وتراضيتن بها فليس يبطل وروي أبو داود من حديث أبي سعيد مر فوجا انما البيع عن تراض وهو طرف من
حديث طويل وروي الطبري من مرسل أبي قلابة أن النبي ﷺ قال لا يتفرق يعان الاعرضاً ورجاله ثقات ومن
طريق أبي زرعة بن عمر وأنه كان اذا باع رجلاً يقول له خيري ثم يقول قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ لا تفرق
اثمان يعني في البيع الاعرضاً وأخرجه أبو داود أيضاً وسيأتي الكلام في الخيار قريباً ان شاء الله تعالى ومن طريق
سعيد بن قتادة أنه تلا هذه الآية فقال التجارة رزق من رزق الله لمن طلبها بصدقها ثم ذكر البخاري في الباب أربعة
أحاديث * الاول حديث أبي هريرة (قوله اخبرني سعيد بن المسيب وابوسلمة) كذا في رواية شعيب وقد تقدم في
أواخر كتاب العلم من طريق مالك عن الزهري فقال عن الاعرج وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم وطريقه عن
الاعرج مختصرة وسيأتي في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري أم منه وقد تقدمت مباحث الحديث هناك
والمقصود منه قول أبي هريرة ان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالسوق والصفق بفتح المهملة ووقع في
رواية القاسمي بالسين وسكون الفاء بعدها قاف والمراد به التبايع وسميت البيعة صفقة لانهم اعتادوا واعتدزم البيع ضرب
كف أحدهما بكف الآخر إشارة الى أن الاملاك تضاف الى الأيدي فكان يد كل واحد استقرت على ماعارله ووجه
الدلالة منه وقوع ذلك في زمن النبي ﷺ واطلاعه عليه وتقريره له (قوله على ملء بطني) أي مقتنعا بالقوت أي فلم
تكن له غيبة عنه (قوله نبرة) بفتح النون وكسر الميم أي كساء ملوناً وقال ثعلب هو نوب تخطط وقال القزاز ذراعة تلس
فيها سواد ويبيض وقد تقدمت بقية مباحثه في أواخر كتاب العلم لانه ساق هذا الكلام الاخير هناك من وجه آخر عن
أبي هريرة وياتي شيء من ذلك في كتاب الاعتصام * الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف (قوله عن جده)

قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لما قدمنا المدينة آخى رسول الله ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع فقال سعد بن الربيع لمي أكثر الأنصار مالاً فأقيم لك نصف مالي وأنظر أي زوجتي هويت تزلت لك عنها فإذا أحلت تزوجتها قل قال عبد الرحمن لأحاجة لي في ذلك هل من سوق فيه بجماعة قال سوق قينقاع قال ففدا إليه عبد الرحمن فأتى بأقط وسمن قال ثم تابع الغدو فما لبث أن جاء عبد الرحمن عليه أثر صفرة فقال رسول الله ﷺ تزوجت قال نعم قال ومن قال امرأة من الأنصار قال كم سفت قال زنة نواة من ذهب أو نواة من ذهب فقال له النبي ﷺ أولم ولو بشاة **حدثنا** أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه قال قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة فآخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري وكان سعد ذا غني فقال لعبد الرحمن أقاسمك مالي نصفين وأزوجك قال بآرك الله لك في أهلك ومالك دلو في علي السوق فما رجع حتى استفضل أقطاً وسمناً فأتى به أهل منزله فمكثنا يسيراً أو ماشاء الله فجاء وعليه وضر من صفرة فقال له النبي ﷺ منهم قال يا رسول الله تزوجت امرأة من الأنصار قال ما سفت إليها قال نواة من ذهب أو وزن نواة من ذهب قال أولم ولو بشاة **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانت عكاظ وجمحة وذو الحجاز أسواقاً في الجاهلية فلما كان الإسلام فكأنهم تآمروا فيه فزلت ليس عليكم جناح أن تبتئسوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج قرأها ابن عباس

هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله قال قال عبد الرحمن بن عوف) في رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق يحيى الحماني عن ابراهيم بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن وقد أخرجه المصنف في فضائل الانصار عن اسماعيل بن عبدالله وهو ابن ابي اويس عن ابراهيم بن سعد فقال عن ابيه عن جده قال لما قدموا المدينة آخى الخ فممن هذه الطريق مرسل وقد تبين لي بالطريق التي في هذا الباب أنه موصول (قوله آخى) تقدم في الصيام بيان وقت المؤاخاة في قصة سليمان وابي الدرداء (قوله سعد بن الربيع) ساذكر ترجمته في فضائل الانصار (قوله تزلت لك عنها) أي طلقها لاجلك وحلت أي انقضت عدتها وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في الوجيزة من كتاب النكاح ان شاء الله تعالى قال ابن التين كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي ﷺ الانصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويطهروهم نصف التمرة (قوله قينقاع) بفتح القاف وسكون التحتانية وضم النون بعدها قاف قبيلة من اليهود نسب السوق اليهم وذكر ابن التين انه ضبط قينقاع بكسر النون في أكثر نسخ القباصي وهو صواب ايضاً وقد حكى فتحها ايضاً ويجوز صرف قينقاع على ارادة الحى وتركه على ارادة القبيلة (قوله تابع الغدو) أي داوم الذهاب الى السوق للتجارة * الحديث الثالث حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة وقد أورده المصنف من طرق عن حميد وعن ثابت وعن عبد العزيز بن صهيب كلهم عن أنس وليس في شيء منها ان اناسحه عن عبد الرحمن الاما وقع في رواية لمسلم وللنساء من طريق عبد العزيز عن أنس فقال عن عبد الرحمن بن عوف قال رأيت رسول الله ﷺ وعلى فذكر الحديث ووقع عند الدارقطني من طريق مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن بن عوف ايضاً وذكر أن روح بن عبادتهرد به عن مالك والمحفوظ عنه كما رواه الجماعة وسيأتي الكلام على حديث أنس وبيان فوائد طرفة واختلافها في الوجيزة ان شاء الله تعالى والغرض من ايراد هذين الحديثين اشتغال بعض الصحابة بالتجارة في زمن النبي ﷺ وتفريره على ذلك وفيه أن الكسب من التجارة ونحوها أولى من الكسب من الهبة ونحوها * الحديث الرابع

باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات حدثنا محمد بن المنى حدثنا ابن أبي عمير عن ابن عوزر عن الشعبي سمعت الثعالب بن بشير رضى الله عنه سمع النبي ﷺ حدثنا علي بن عبد الله حدثنا ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي قال سمعت الثعالب بن بشير حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن أبي فروة سمعت الشعبي سمعت الثعالب بن بشير رضى الله عنها عن النبي ﷺ حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي فروة عن الشعبي عن الثعالب بن بشير رضى الله عنه قال قال النبي ﷺ الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان كما استبان أترك ومن أجزأ على ما يشك فيه من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان والمعاصي حرم الله من يرتع حول الحمى يوشك أن يؤاقيه

حديث ابن عباس في ذكر أسواق الجاهلية وقررها في الاسلام وقد تقدم الكلام عليه في اثناء كتاب الحج وقوله فيه وكان الاسلام اى وجه الاسلام فكان هنا تامة وناموا اى طرحوا الاثم والمعنى تركوا التجارة في الحج حذرا من الاثم وقراءة ابن عباس في مواسم الحج معدودة من الشاذ الذى صح اسناده وهو حجة وليس بقرآن * (قوله باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات) ذكر فيه حديث الثعالب بن بشير بلفظ الترجمة وزيادة فأورده من طريقين عن الشعبي فأورده أولا من طريق عبد الله بن عوف عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن ابي فروة عن الشعبي عنه والثانية من طريقين عن ابي فروة عن الشعبي صرح بأثره بالتحديث لابن عيينة عن ابي فروة وانا ما نصريح بسامع ابي فروة من الشعبي وقد أخرجه الحميدى في مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث ابي فروة له و بسامع ابي فروة من الشعبي و بسامع الشعبي من الثعالب بن بشير و بسامع النبي ﷺ ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن ابي فروة وساقه على لفظه كما صرح بذلك ابو نعيم في المستخرج واما لفظ ابن عيينة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والاسماعيلي من طريقه ولفظه حلال بين وحرام بين ومشبهات بين ذلك فذكره وفي آخره ولكل ملك حمى وحى الله في الارض معاصيه واما لفظ ابن عوف فأخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما بلفظ أن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وأجابه بقول مشبهة وسأضرب لكم في ذلك مثلا أن الله حمى حمى وان حمى الله محرم وانه من رجع حول الحمى يوشك ان يخالطه وانه من يخالط الرية يوشك ان يجرس و ابو فروة المذكور هو الالكبرى واسمه عروة بن الحرث الهمداني الكوفي ولهم أبو فروة الاصحرا الجهنى الكوفي واسمه مسلم بن سالم ماله في البخاري سوى حديث واحد في احاديث الانبياء (قوله قال النبي ﷺ) في الرواية الاولى سمعت النبي ﷺ وقد قدمت في الايمان الرد على من نقي سماعه من النبي ﷺ (قوله الحلال بين والحرام بين الخ) فيه تقسيم الاحكام الي ثلاثة اشياء وهو صحيح لان الشيء اما ان ينص على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله أولا ينص على واحد منهما فالاول الحلال والى والثاني الحرام والى فمضى قوله الحلال بين أى لا يحتاج الي بيانه ويشترك في معرفته كل أحد والثالث مشبهه لخفاه فلا يدرى هل هو حلال أو حرام وما كان هذا سبيله يبنى اجتنابه لانه ان كان في نفس الامر حراما فقد برى من بتمها وان كان حلالا فقد اجر على تركها بهذا القصد لان الاصل في الاشياء يختلف فيه حظا وابعاه والا لوان قدر دان جميعا فان علم المتأخر منهما والا فهو من حيز القسم الثالث وسأذكر ما فسرت به الشبهة بعد هذا الباب والمراد أنها مشبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام لا يعلمها كثير من الناس وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى في باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه من كتاب الايمان وقد تواردا كثيرا لا يخرجين له على ايراده في كتاب البيوع لان الشبهة في المعاملات تقع

باب تفسير المشبهات، وقال حسان بن أبي سنان: ما رأيت شيئاً أهون من الورع دغ ما يربيك إلى المالا يربيك

فيها كنههاوه تعلق أيضاً بالكاح وبالصيد والذباح والطعمة والاشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان وفيه دليل على جواز المرح والصيد والعدليل قاله الغنوي في شرح السنة واستنبط منه بعضهم منع اطلاق الحلال والحرام على مالا نص فيه لانه من جملة ما لم يستين لكن قوله ﷺ لا يعلمها كثير من الناس يشعر بأن منهم من يعلمها وقوله في هذه الطريق استبان أي ظهر تحريمه وقوله أو شك أي قرب لان معاطي المشبهات قد يصادف الحرام وان لم يعتمد أو يقع فيه لاجتيازه الساهل * (قوله باب تفسير المشبهات) يشدد بالوحدة والنسب بضمين مخففاً بغيرهم ولا بن عساكر بضم للمم وزيادة تاء ما تقدم في حديث النعمان بن بشير ان المشبهات لا يعلمها كثير من الناس واقتضى ذلك أن بعض الناس يعلمها أراد المصنف أن يعرف الطريق الى معرفتها لتجنب فذ كر أو لا ما يضبطها ثم أورد أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنابه منها ثم في باب فيه بيان ما يستحب منها ثم ثلث باب فيه بيان ما يكره وشرح ذلك ان الشيء اما أن يكون أصله الحريم أو الاباحه أو يشك فيه فالاول كالصيد فانه يحرم اكله قبل ذكاته فاذا شك فيه لم يزل عن التحريم للايقين واليه الاشارة بحديث عدى بن حاتم والثاني كالطهارة اذا حصلت لارتفع الايقين الحدث واليه الاشارة بحديث عبدالله بن زيد في الباب الثالث ومن ائتمته من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو اتقى فلا عبرة بذلك وما على ملكه والثالث مما لا يصحق أصله ويتردد بين الحظر والاباحه فالاولي تركه واليه الاشارة بحديث القرة الساقطة في الباب الثاني (قوله وقال حسان بن أبي سنان) هو البصري أحد العبادي في زمن التابعين وليس له في البخاري سوي هذا الموضع وقد وصله أحمد في الزهد وأبو نعيم في الحلية عنه بلفظ اذا شككت في شيء فتركه ولا بني نعيم من وجه آخر اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس ما عالجت شيئاً أشد على من الورع فقال حسان ما عالجت شيئاً أهون على منه قال كيف قال حسان تركت ما يربيني الى المالا يربيني فاسترحت قال بعض العلماء تكلم حسان على قدر مقامه والترك الذي أشار إليه اشد على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلية وقد ورد قوله دغ ما يربيك الى المالا يربيك مرفوعاً أخرجه الترمذي والنسائي واحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي وفي الباب عن أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في الصغير ومن حديث أبي هريرة واثلة بن الاسقع ومن قول ابن عمر أيضاً وابن مسعود وغيرها (قوله يربيك) يفتح أوله ويجوز الضم يقال ربه يربه بالفتح وأراه يربه بالضم رية وهي الشك والتردد والمعنى اذا شككت في شيء فدعه وترك ما يشك فيه أصل عظيم في الورع وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مرفوعاً لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع مالا بأس به حذراً بما به الأأس وقد تقدمت الاشارة اليه في كتاب الايمان قال الخطابي كل ما شككت فيه فالورع اجتنابه ثم هو على ثلاثة اقسام واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يسترته ارتكاب المحرم والتدوب اجتناب معاملة من اكثر ماله حرام والمكروه اجتناب الرخص المشروعة على سبيل التنطع * الحديث الاول حديث عقبة بن الحرث في الرضاع ووجه الدلالة منه قوله كيف وقد قيل فانه يشعر بأن أمره بفراق امرأته انما كان لاجل قول المرأة انها ارضعتها فاحتمل ان يكون صحيحاً فيرتكب الحرام فأمره بفراقها احتياطاً على قول الاكثر وقيل بل قبل شهادة المرأة وحدها على ذلك وستأني مباحته في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى * الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وستأني مباحته في كتاب الفرائض ووجه الدلالة منه قوله ﷺ احجبي منه باسودة مع حكمه بانه أخوها لا يبيها لكن لمساراي الشبهه بين فيسه من غير زمعة أمر سودة بالاحجاب منه احتياطاً في قول الاكثر واعترض الداودي فقال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأجاب ابن النخعيان وجهه أن المشبهات ما أشبهت الحلال من وجه والحرام من وجه وبيانه من هذه القصة ان الحاقه بزمعة يقتضى ان لا تحجب منه سودة والشبهه بحجة يقتضى ان تحجب وقال ابن القصار انما حجب سودة منه لان للزوج أن يمنع زوجه من أخها وغيره من اقاربها وقال غيره بل وجب ذلك لفظ أمر الحجاب في حق ازواج النبي ﷺ ولو

حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حنيفة حدثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عمه بن الحارث رضي الله عنه أن امرأة سوداء جاءت فرمت أنهاراً رضعتهما فذكر لابي **صلى الله عليه وسلم** فأعرض عنه وبسّم النبي **صلى الله عليه وسلم** قال كيف وقد قيل وقد كانت تحتها ابنة أبي إهاب التي **صلى الله عليه وسلم** **حدثنا يحيى بن قزعة** حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمة متى فاقده قالت فلما كان عام الفتح أخذته سعد بن أبي وقاص وقال ابن أخي قد عهد إلى فيه فقام عبد بن زمة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتنسأوا إلى النبي **صلى الله عليه وسلم** فقال سعد يارسول الله ابن أخي كان قد عهد إلى فيه فقال عبد بن زمة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فقال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** هو لك يا عبد بن زمة ، ثم قال النبي **صلى الله عليه وسلم** الولد للفراش ولأهل الحجر ، ثم قال لسودة بنت زمة زوج النبي **صلى الله عليه وسلم** أحتججتي منه بأسودة لما رأي من شبهه بعنقه ، فإرأها حتى أتى الله **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن أبي الفراء عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه ، قال سألت النبي **صلى الله عليه وسلم** عن المرأض ، فقال إذا أصاب يحدته فكل وإذا أصاب يعرضه فقتل فلا تأكل فإنه وقيد ، قلت يارسول الله أرسل كلبي وأممي فأجد معه على الصديد كلباً آخر لم أسم عايشه ولا أدري أيهما أخذ قال لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر

باب ما يتزده من الشبهات حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن منصور عن طلحة عن أنس رضي الله عنه قال مر النبي **صلى الله عليه وسلم** بتمر مسقوطة ، فقال لولا أن تكون صدقة لأكلتها * وقال همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال أجد تمر ساقطة على فراشي

اتفق. مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب بما وقع في حق الاعرابي الذي قاله لعله تزعه عرق * الحديث الثالث حديث عدي بن حاتم في الصيد ووجه الدلالة منه قوله إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر فينبه له وجه المنع وهو ترك التسمية وابتعد من استدلاله على سد الذرائع * (قوله باب ما يتزده) بضم أوله أي يجنب (من الشبهات) وللكتشميني يكره بدل يتزده (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وطلحة هو ابن مطرف والأسناد كله كوفيون إلا الصحابي فإنه سكن البصرة وقد دخل الكوفة مرارا وصرح يحيى القطان بالتحديث بين منصور وسفيان كإسياني في اللقطة (قوله مسقوطة) كذا للاكثر وفي رواية كريمة مسقطة بضم أوله وفتح القاف قال ابن التيمي قوله مسقوطة كلمة عربية لأن المشهور أن سقط لازم والعرب قد تذكر الفعل لفظ المتعول واستشهد له الخطابي بقوله تعالى كان وعد مايتا أي آتيا وقال ابن التيمي مسقوطة بمعنى ساقطة كقوله حجبا مستورا أي ساترا وقال ابن مالك في الشواهد قوله مسقوطة بمعنى مسقطة ولا فعل له ونظيره مرقوق بمعنى مرق أي مسترق عن ابن جنى قال وكما جاء مفعول ولا فعل له جاء فعل ولا مفعول له كقراءة التخي عمواوصموا بضم أولهما ولم يجي مصموم اكتفاء باصم (قلت) وقد أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال مطروحة وأخرجه ابونعيم من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال بتمر ولم يقل مسقوطة ولا مسقطة (قوله وقال همام الخ) وصله في اللقطة بتسامه ولفظه اني لا تقلب إلى أهل الفاجد التمرة ساقطة على فراشي فأرغمها لا كلها ثم أخشي أن تكون صدقة فلقبها (قلت) ولم يستحضر الكرمانى لفظ رواية همام فقال تمام الحديث غير مذكور وهو لولا أن تكون صدقة لأكلتها

باب من لم ير الأوسوس ونحوها من الشبهات حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عباد بن نعيم عن عمه قال شكى إلى النبي ﷺ الرجل يجدي الصلاة شيئاً يقطع الصلاة قال لا حتى يسمع صوتاً أو يجديجاً وقال ابن أبي حفصة عن الزهري لا وضوء إلا فيها وجدت الريح أو سمعت الصوت **حدثني أحمد بن المقدم** الجعفي حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن قوماً قالوا يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا أمم الله عليه ، أم لا : فقال رسول الله ﷺ سموا الله عليه واكلوه

(قلت) والنكته في ذكره هنا ما فيه من تعيين المحل الذي رأى فيه التمرة وهو فراشه ﷺ ومع ذلك لم ياكلها وذلك أبلغ في الورع قال المهلب لعله ﷺ كان يقسم الصدقة ثم يرجع إلى أهله فيلحق بشوبه من تمر الصدقة شيء فيقع في فراشه والا فلا الفرق بين هذا وبين أكله من اللحم الذي تصدق به على بريرة (قلت) ولم ينحصر وجود شيء من تمر الصدقة في غير بيته حتى يحتاج إلى هذا التأويل بل يحتمل أن يكون ذلك التمر حمل إلى بعض من يستحق الصدقة عن هو في بيته وتأخر تسليم ذلك له أو حمل إلى بيته فقسمه بقيت منه بقية وقد روى أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن نجهه قال تضور النبي ﷺ ذات ليلة فقيل له ما أسهرك قال إني وجدت تمره ساقطة فاكلتها ثم ذكرت تمرًا كان عندنا من تمر الصدقة فما أدري أمن ذلك كانت التمرة أو من تمر أهلي فذلك أسهرني وهو محمول على التعدد وأنه لما اتفق له أكل التمرة كما في هذا الحديث واقفله ذلك صار بعد ذلك إذا وجد مثلها بما يدخل التردد تركه احتياطاً ويحتمل أن يكون في حالة أكله إياها كان في مقام التمرح وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال المهلب إنما تركها ﷺ تورعاً وليس بواجب لأن الأصل أن كل شيء في بيت الإنسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي ﷺ ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى * (قوله باب من لم ير الأوسوس ونحوها من الشبهات) في رواية الكشميهني من المشبهات بجم وتنقيل وفي نسخة بمثابة بدل التثقل والكل بمعنى مشكلات وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التنطع في الورع قال الغزالي الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة وورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجزالي الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين قال ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة أي أعم من أي يكون ذلك المتروك حراماً لا انتهى وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لساناً ثم أفلت منه وكن يترك شره ما يحتاج إليه من مجبول لا يدري إمامه حلال أم حرام وليست هناك علامة تدل على الثاني وكن يترك تناول الشيء بخير ورد فيه متنق على ضعفه وعدم الاحتياج به ويكون دليل إباحته قويا وتأويله يمتنع أو مستبعد ثم ذكر فيه حديثين الأول (قوله عن الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري (قوله) عن عباد بن نعيم عن عمه (هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني وفي رواية الحميدي المذكورة أخبرني سعيد هو ابن المسيب وعباد بن نعيم عن عبد الله بن زيد وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعيم عن سفيان وسياقه يشعر بأن طريق سعيد مرسله وطريق عباد موصولة ولم يحضر المزي لتمييز ذلك في الأطراف (قوله وقال ابن أبي حفصة) هو محمد وكنيته أبوسلمة واسم والد أبي حفصة مبصرة وهو بصري نزل الجزيرة ووطن الكرماني إن مجدنا هذا وسالمنا بن أبي حفصة ومخارة ابن أبي حفصة أخوة فجزم بذلك هنا فوهم فيه وما حاشا فان والد سالم لا يعرف اسمه وهو كوفي ووالد عمارة اسمه نابت بالنون ثم موحدة ثم مثناة وهو بصري أيضاً لكن مبصرة مولى نابت عربي وسالم بن أبي حفصة من طبقة أعلى من طبقة الانبئ (قوله لا وضوء الخ) وصل أحمد أن ابن أبي حفصة المذكور من طرق ووقع لنا بعلو في مسند أبي

بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنفَضُوا إِلَيْهَا . **حَدَّثَنَا** طَلْحُ بْنُ عَنَابٍ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ مِنَ الشَّامِ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا فَالْتَمَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَعِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، فَتَرَكَتْ : وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنفَضُوا إِلَيْهَا **بابُ** مَنْ لَمْ يُبَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالَ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبِرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ أَمِنَ الْحَلَالُ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ .

العباس السراج ولنظفه عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه صرفوا بالنظر الملتق ومشى بعض الشراح على ظاهر قول البخاري عن الزهري لا وضوء الخ جزم بان هذا المتن من كلام الزهري وليس كما ظن لما ذكرته عن مسندى أحمد والسراج وقد جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيرا والتقدير عن الزهري بهذا السند الى النبي ﷺ قال لا وضوء الحديث وأقرب امثلة ذلك مامضى في الصوم في باب اذا أظفر في رمضان ثم طلعت الشمس فانه أورد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة عن اسماء قالت افطرننا على عهد النبي ﷺ ثم طلعت الشمس قبيل هشام أمروا بالقبض قال وبدمن قضاء قال البخاري وقال معمر سمعت هشاما لا ادري اقبضوا أم لا فهذا أيضا فيه حذف بتقديره (١) سمعت هشاما عن معمر عن هشام بالسند والبيان وقال في آخره فقال انسان لهشام اقبضوا ام لا قال لا ادري وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر كذلك وأوردته من مسند عبد بن حميد طابا عن عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاما عن فاطمة عن اسماء فذكرت الحديث قال فقال انسان لهشام اقبضوا ام لا قال لا ادري (٢) تنبيه) اختصر ابن أبي حفصة هذا المتن اختصارا مجحفا فان لفظه مع ما اذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها ورواية غيره من اثبات أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك بمن كان داخل الصلاة ووجه ان خروج الرجم من المصل هو الذي يقع له غالبا بخلاف غيره من التواقض فانه لا يهجم عليه الا نادرا وليس المراد حصر قبض الوضوء بوجود الرجم . الثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة وقد استدبل به على ان التسمية ليست شرطا لصحة الذبح وقد استدبل به على ان التسمية ليست شرطا في جواز الاكل من الذبيحة وسيأتي تقريره والجواب عما اورد عليه وسائر مباحثه في كتاب الذبائح مستوفى ان شاء الله تعالى وهو اصل في تحسين الظن بالمسلم وأن امره محمولة على السكال ولا سيما أهل ذلك العصر * (قوله باب قول الله عز وجل واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها) كانه أشار بذلك الترجمة الي أن التجارة وان كانت ممدوحة باعتبار كونها من انكساب الحلال فانها قد تدم اذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها وقد اورد في الباب حديث جابر في قصة انفضاض الناس عن النبي ﷺ وهو مخطب ومضى الكلام عليه مسوفا في كتاب الجمعة و يأتي بعضه في تفسير سورة الجمعة ان شاء الله تعالى * (قوله باب من لم يبالي من حيث كسب المال) في هذه الترجمة اشارة الى ذم ترك التحري في المكاسب (قوله يأتي على الناس زمان) في رواية احمد عن يزيد بن ابي ذئب بسنده لا يبين على الناس زمان وللنسائي من وجه آخر يأتي على الناس زمان ما يبالي الرجل من اين اصاب المال من حل أو حرام وهذا أورد للنسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي عن ابي هريرة ووم المزي في الاطراف فظن ان محمد بن عبد الرحمن هو ابن ابي ذئب فترجم به للنسائي مع طريق البخاري هذه عن ابن ابي ذئب وليس كما ظن فاني لم اقف عليه في جميع النسخ التي وقتت عليها من النسائي الا عن الشعبي لاجن سعيد ومحمد بن عبد الرحمن المذكور عنه اظنه ابن ابي ليلى لابن ابي ذئب لاني

(١) قوله سمعت هشاما عن معمر عن هشام هكذا في النسخ فامل وحرر وأمن اه مصححه

باب التجارة في البر وغيره وقوله عز وجل رجال لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وقال قتادة كان القوم يتبايعون ويتجرون ولكنهم إذا تبايعهم حتى من حقوق الله لم تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه إلى الله حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال كنت أتجرف في الصرف، فسألت زيد بن أرقم رضي الله عنه فقال، قال النبي ﷺ وحده نبي الفضل بن يعقوب حدثنا الحجاج بن محمد قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار وعامر بن مصعب أنهما سمعا أبا المنهال يقول سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقالا كُنَّا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ فسألنا رسول الله ﷺ عن الصرف، فقال إن كان يداً بيد فلا بأس وإن كان نسيباً فلا يصح **باب الخروج في التجارة، وقول الله عز وجل: فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله **حدثنا محمد بن سلام** أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطية عن عبيد ابن عمير**

لأعرف لابن أبي ذئب رواية عن الشعبي وقال ابن التين أخبر النبي ﷺ بهذا تحذيراً من فتنه المال وهو من بعض دلائل نبوته لاجتار بالأمور التي لم تكن في زمنه ووجه الهم من جهة التسوية بين الأحرار والافاخذ المال من الحلال ليس مدموماً من حديث هو والله أعلم * (قوله باب التجارة في البر وغيره) لم يقع في رواية الأكثر قوله وغيره وثبت عند الاسماعيلي وكريمة واختلاف في ضبط البر فلا أكثر علي أنه بالراء وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب المباحة وصوب ابن عساكر أنه بالراء وهو اليق بمؤاخاة الترجمة التي بعدهه باب وهو التجارة في البحر وكذا ضبطها الديماطي وقرأت بخط القطب الحلبي ما يدل على أنها مضبوطة عند ابن بطال وغيره بضم الموحدة وبالراء قال وليس في الباب ما يقضي تعيينه من بين أنواع التجارات اه وقد اخطأ من زعم أنه بالراء تصحيف إذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الاثر اللاتي أوردها في الباب ما يرجح احد اللفظين (قوله وقوله عز وجل رجال لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) أي وتفسير ذلك وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن المعنى لا تلهمهم عن الصلاة المكتوبة وتمسك به قوم في مدح ترك التجارة وليس بواضح (قوله وقال قتادة كان القوم يتبايعون الخ) لم أقف عليه موصولاً عنه وقد وقع لي من كلام ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فاقامت الصلاة فاغلقوا حوانيتهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر فهم نزلت فذكر الآية وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود نحوه وفي الخلية عن سفيان الثوري كانوا يتبايعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعة ثم أورد المصنف حديث زيد بن أرقم والبراء بن عازب في الصرف وسأني الكلام عليه في باب بيع الورق بالذهب نسيئة بعد نيف وستين باباً وموضع الترجمة منه قوله فيه وكانا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ وقد خفي ذلك علي القطب فقرات محطه لم يذكر احد من الشراح مناسبة الترجمة لهذا الحديث فينظر **تنبيه** أبو المنهال المذكور في هذا الاستناد غير أبي المنهال صاحب أبي برزة الاسلمي في حديث الواقيت وأسم هذا عبد الرحمن بن مطعم واسم صاحب أبي برزة سيار بن سلامة وأخرج البخاري الطريق الثانية بتزول رجل لاجل زيادة ماصر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج عنهما عن أبي المنهال المذكور وطاصر بن مصعب ليس له في البخاري سوى هذا الموضع الواحد (قوله نسيباً) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها همزة للكشميني نساء بفتح النون والمهملة مدة * (قوله باب الخروج في التجارة وقول الله عز وجل فانتشروا في الارض واجتروا من فضل الله) قال ابن بطال هو اباحة بعد حظر

أَنَّ أَبَا مُوسَى اسْتَأْذَنَ عَلِيَّ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ وَكَانَتْهُ كَمَا كَانَ
 مَسْفُورًا فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى فَفَرَّغَ عُمَرُ فَقَالَ أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ أَتَدْنُوا لَهُ قِيلَ قَدْ
 رَجَعَ فَدَعَاهُ فَقَالَ كُنَّا نُوْمِرُ بِذَلِكَ فَهَالَ تَأْتِينِي عَلَى ذَلِكَ بِالْبَيْتَةِ فَاَنْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ فَسَأَلَهُمْ
 فَقَالُوا لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ فَذَهَبَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ فَقَالَ عُمَرُ: أَخْنِي عَلَى
 هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ يَعْنِي الْخُرُوجَ إِلَى التَّجَارَةِ بِأَبِ التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ
 وَقَالَ مَطْرٌ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا بِحَقِّ نَمِّ نَلَا : وَرَى الْفَلَكَ مَوَآخِرَ فِيهِ وَانْتَبَهُوا مِنْ
 فَضْلِهِ الْفَلَكَ السُّفْنُ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَاهُ وَقَالَ مُجَاهِدٌ مَخْرَجُ السُّفْنِ الرِّيحُ وَلَا تَمَخَّرُ الرِّيحُ شَيْئًا مِنَ السُّفْنِ إِلَّا الْفَلَكَ الْعِظَامُ

كقوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا وقال ابن المنير في الحاشية غرض البخارى اجازة الحركات في التجارة ولو كانت
 بعيدة خلافا لمن ينقطع ولا يحضر السوق كما يأتي في مكانه ان شاء الله تعالى (قوله ان ابا موسى استاذن على عمر فلم
 يؤذن له) زاد بشر بن سعيد عن أبي سعيد كاسياني في الاستئذان انه استاذن ثلثا (قوله فقال كنا نؤمر بذلك) في
 الرواية المذكورة انه قال قال رسول الله ﷺ اذا استاذن احدكم ثلثا فلم يؤذن له فليرجع (قوله ذهب باني سعيد)
 في الرواية المذكورة فاخبرت عمر عن النبي ﷺ بذلك وفيه الدلالة على ان قول الصحابي كنا نؤمر بكذا محمول
 على الرفع ويقوي ذلك اذا ساقه مساق الاستدلال وفيه ان الصحابي الكبير القدر الشديد اللزوم لرسول الله ﷺ
 قد يخفى عليه بعض أمره ويسمعه من هو دونه وادعى بعضهم انه يستفاد منه ان عمر كان لا يقبل الخبر من شخص
 واحد وليس كذلك لان في بعض طرقه ان عمر قال اني أحببت ان اتثبت وستاتي فوائده مستوفاة في كتاب الاستئذان ان
 شاء الله تعالى وقد قبل عمر خبير الضحاک بن سفيان وحده في الدية وغير ذلك (قوله فقال عمر اخني على هذا
 من امر رسول الله ﷺ الهاني الصفق بالاسواق يعنى الخروج الى التجارة) كذا في الاصل واطلق عمر على
 الاشتغال بالتجارة هو الا انها المهنة عن طول ملازمته النبي ﷺ حتى سمع غيره منه ما لم يسمعه ولم يقصد عمر ترك
 أصل الملازمة وهي امر نسي وكان احتياج عمر الى الخروج للسوق من أجل الكسب لعياله والتصف عن الناس وأما
 أبو هريرة فكان وحده فلذلك أكثر ملازمته وملازمة عمر للنبي ﷺ لا تخفى كاسياني في ترجمته في المناقب واللبو
 مطلقا ما يلهي سواء كان حراما أو حلالا وفي الشرع ما يحرم فقط (قوله باب التجارة في البحر) أى اباحة ركوب
 البحر للتجارة وفي بعض النسخ وغيره فان ثبت قوى قول من قرأ البر فيما سبق بباب بضم أوله أو بالزاي (قوله
 وقال مطراخ) هو مطر الوراق البصرى مشهور في التابعين ووقع في رواية الخوي وحده وقال مطرف وهو تصحيف
 وبانه الوراق وصفه المنزي والتقطب وآخرون وقال الكرماني الظاهر انه ابن الفضل المرزوي شيخ البخارى وكان
 ظهور ذلك له من حيث ان الذين افرادوا رجال البخارى كالكلاباذي لم يذكروا فيهم الوراق المذكور لانهم لم يستوعبوا
 من علق لهم وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن شاذب عن مطر الوراق انه كان لا يركب البحر بأسا
 ويقول ما ذكره الله تعالى في القرآن الابحى ووجه حمل مطر ذلك على الاباحة انها سبقت في مقام الامتنان وتضمن
 ذلك الرد على من منع ركوب البحر وسيأتي بسط ذلك في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله الفلك السفن الواحد والجمع
 سواء) هو قول أكثر أهل اللغة ويدل عليه قوله تعالى في الفلك المشحون وقوله حتى اذا كنتم في الفلك وجرين
 بهم فذكره في الافراد والجمع لفظ واحد وقيل ان الفلك بالضم والاسكان جمع فلك فتصحين مثل أسد وأسد وقال
 صاحب المحكم السفينة فصيحة يعنى فاعلة سميت سفينة لانها تسفن وجه الماء أى تسره والجمع سفن وسفان وسفين
 (قوله وقال مجاهد الخ) وصله الثوري في تفسيره وكذلك عبد بن حميد من وجه آخر قال عياض ضبطه الاكثر نصب

وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ وَسَاقَ الْحَدِيثَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بِرِيبَابٍ وَإِذَا رَأَوْا بَحَارًا أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَقَوْلُهُ لَا تَلْبِثُمْ تِجَارَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ * وَقَالَ قَتَادَةُ كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ وَلِكِنِّمْ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حَقِّقِ اللَّهِ لَمْ تَلْبِثُمْ تِجَارَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ حَتَّى يُؤَدُّهُ إِلَى اللَّهِ **حَدَّثَنِي** مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ سَالِمٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِيِّ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَقْبَلْتُ عِبرَ وَنَحْنُ نَصَلِيَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَانْفَضَ النَّاسُ إِلَا أَنِّي عَشْرَ رَجُلًا فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَإِذَا رَأَوْا بَحَارًا أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَالًا **بَابُ** قَوْلِهِ أَنْفَعُوا مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ **حَدَّثَنَا** عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طِيَامٍ بَيْتَهَا غَيْرَ مُسَيِّدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلَوْ جَاهًا بِمَا كَسَبَتْ وَالْحَارِثِيُّ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا **حَدَّثَنِي** يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ

السفن وعكسه الاصيلي والصواب الاول عند بعضهم بناء على ان الريح الفاعل وهي التي تصرف السفينة في الاقبال والادبار وضبط للاصيلي صواب وهو ظاهر القرآن اذ جعل الفعل للسفينة فقال مواخر فيه وقوله تخر يفتح المعجمة أى تشق يقال غرت السفينة اذا شقت الماء بصوت وقيل الخر الصوت نفسه وكان مجاهدا أراد ان شق السفينة للبحر بصوت انما هو بواسطة الريح ومعنى قوله ولا تخر اذ ان الصوت لا يحصل الا من كبار السفن ولا يحصل من الصغار غالباً (قوله وقال الليث الخ) هو طرف من حديث ساقه بنامه في كتاب الكفاية كما سياتى وسند ذكر الكلام عليه ثم ووجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه ولا يماهه اذا ذكره ﷺ مقرر له اوفى سياق التناء على فاعله او ما شبه ذلك ويحتمل ان يكون مراد المصنف بيراد هذا ان ركوب البحر لم يزل متعارفا لوقا من قديم الزمان فيحمل على أصل الاباحة حتى يرد دليل على المنع (قوله في آخره حدثنى عبد الله بن صالح حدتنا الليث به) فيه التصريح بوصول الملقن المذكور ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح ولا ذكره أبو ذر الا في هذا الموضع وكذا وقع في رواية أبي الوقت (قوله باب واذا رآوا تجارة اولها انقضوا اليها وقوله لا تلبثهم تجارة ولا يبيع عن ذكر ائمه وقال قتادة كان القوم يتجرون الى آخره) وكذا وقع جميع ذلك معاداً في رواية المستملى وسقط لغيره الا النسفي فانه ذكرها ههنا وحذفها تمامضى وكذا وقع مكرراً في نسخة الصغاني وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي ان أصل البخاري كان عند الفربرى وكانت فيه الحاقات في الهوامش وغيرها وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضوع الذى يظنه لا تقابله فمن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير ويزاد هنا ان بعضهم احاط فكتب الملحق في الموضوعين فنشأ عنه التكرار وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بان قال ذكر الآية هنا لنتلوها وهو الهمم وذكرها هناك لهنوما وهو تخصيص وقتها بحالة غير المتلبسين بالصلاة وسماع الخطبة وقد تدمم الكلام على ذلك مستوفي (قوله باب قوله انقضوا من طيبات ما كسبتهم) أى تفسيره وحكي ابن بطال انه وقع في الاصل كلوا بدل انقضوا وقال انه غلط به وكذا رآه في رواية النسفي وقد ساق الآية في كتاب الزكاة على

بابُ مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرِّزْقِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَنٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَبْسُطَ لَهُ رِزْقُهُ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَاقْبَلْ رِجْمَهُ **بابُ شِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّبِيِّتَةِ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ**

الصواب وقد تقدم النقل عن مجاهد أنه قال في تفسيرها أن المراد بها التجارة ثم ذكر البخاري حديث عائشة صرغوا إذا انفتحت المرأة من طعام بينها الحديث وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الزكاة ثم أورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ إذا انفتحت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره وفيه رد على من عينه فيما أذن لها في ذلك والاولى ان يحمل على ما إذا انفتحت من الذي يخصها به إذا تصدقت به بغير استئذانه فإنه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بشراءه ويحتمل ان يكون اذن لها بطريق الاجمال لكن المنفى هنا كان بطريق التفصيل ولا بد من الحمل على أحد هذين المعنيين والاغيت كان من ماله بغير اذنه لاجمالا ولا تفصيلا فهي مأزورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر عند الطيالسي وغيره واما قوله في حديث أبي هريرة فلها نصف أجره فهو محمول على ما إذا لم يكن هناك من يعينها على تنفيذ الصدقة بخلاف حديث عائشة فقيهان للخادم مثل ذلك او المعنى بالنصف في حديث أبي هريرة ان أجره وأجرها إذا جمعا كان لها النصف من ذلك فلكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكأنهما نصفان * (قوله بابه من أحب البسط) أي التوسع (في الرزق) وجواب من محذوف تقديره ما في الحديث وهو فليصل رحمه ويستغاد منه جواز هذه المحبة خلافا لمن كرهها مطلقا (قوله حدثنا محمد بن أبي يعقوب) اسم أبيه اسحق بن منصور وقيل ان منصور اسم أبيه وقيل ان أبا يعقوب جده الكرماني بكسر الكاف وذكر الكرماني الشارح ان النووي ضبطها بفتح الكاف وحقه وسلف النووي في ذلك أبو سعيد بن السمعاني وهو أعلم الناس بذلك ففعل الصواب فيها في الاصل الفتح ثم كثر استعمالها بالكسر تغييرا من العامة وقد نزل محمد المذكور البصرة ووقفه ابن معين وغيره ولم يعرف أبو حاتم الرازي حاله وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الاحكام والثلاثة اسنادها واحد الى الزهري وشيخه حسان هو ابن ابراهيم الكرماني ويونس هو ابن يزيد (قوله قال محمد) هو الزهري كذا في الاصل وفي رواية أبي نعيم من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن الزهري (قوله عن أنس) يأتي في الادب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس (قوله وينسأ) بضم أوله وسكون النون بعدها همزة ثم همزة أي يؤخره والآخر هنا بقية العمر قال زهير والمرء ما عاش ممدود له أهل * لا ينتهي الطرف حتى ينتهي الأثر

وساقى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى قال العلماء معنى البسط في الرزق البركة فيه وفي العمر حصول القوة في الجسد لان صلة اقراره بصدقة والصدقة تربي المال وتر يديه فيتموها ويتركون لان رزق الانسان يكتب وهو في بطن أمه فلذلك احتيج الى هذا التأويل والمعنى انه يكتب مقيدا بشرط كأن يقال ان وصل رحمه فله كذا والاولا فكذا والمعنى بقاء ذكوه الجليل بعد الموت واغرب الحكيم الترمذي فقال المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ وقال ابن قتيبة يحتمل ان يكتب اجل العبد مائة سنة وتر كتيبه عشر من فان وصل رحمه زاد التركة وقال غيره المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل فالاول يدخل فيه التغيير وتوجهه ان المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن خفي لا يعلق عليه الحكم فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي يدخله الزيادة والنقص والمحو والانيات والحكمة فيه ابلاغ ذلك الي المكلف ليعلم فضل البر وشؤم القطيعة وساقى ذكر هذه المسئلة مبسوطا في كتاب القدر و يأتي الكلام على اثار الغنى على الفقر في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى * (قوله باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة) بكسر الهمزة والمداي بالأجل قال ابن بطال الشراء بالنسيئة جائز بالاجماع (قلت) لعل المصنف تخيل ان احدا يسيئ له ﷺ

في طريق عائشة قال ذكرنا عن ابراهيم اثرهن في السلم قال حدثني الامود عن عائشة رضي الله عنها ان النبي ﷺ اشترى طعاما من يهودي الى اجل ورهنه درعاً من حديد **حدثنا** مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن انس بن مالك عن ابي عبد الله بن حوشب حدثنا اسباط ابو اليسر البصري حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن انس رضي الله عنه انه منى الى النبي ﷺ بخبز شعير وإهالة سنيحة ، ولقد رهن النبي ﷺ درعاً له بالدينية عند يهودي وأخذ منه شعيراً لأهله ، ولقد سمعته يقول : ما أمتى عند آل محمد ﷺ صاع بر ولا صاع حب وإن عنده لتسع نسوة **باب** كسب الرجل وعمله بيديه **حدثنا** اسمعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لما استخلف أبو بكر الصديق قال : لقد علم قومي أن

لا يشترى بالنسيئة لانهما دين فارد دفع ذلك الصخيل واورد المصنف فيه حديث عائشة وانس في انه اشترى شعيراً الى اجل ورهن عليه درعه وساقى الكلام عليهما مستوفي في أول الرهن ان شاء الله تعالى (قوله في طريق عائشة قال ذكرنا عن ابراهيم) هو النسخي وقوله الرهن في السلم أي السلف ولم يرد به السلم العرفي وقوله في حديث انس حدثنا مسلم هو ابن ابراهيم وقوله في الطريق الثانية اسباط هو بفتح الهمزة وسكون المهملة بعدها موحدة وقوله أبو اليسع بفتح الصحاية والمهملة هو بصرى وكذا بقية رجال الاسناد وليس لاسباط في البخاري سوى هذا الموضع وقد قيل ان اسم أبيه عبد الواحد وقد ساقه المصنف هنا لفظ أبي اليسع وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم والنسبة في جمعها هنا مع ان طريق مسلم اعلى مراعاة للغالب من مادته ان لا يذكر الحديث الواحد في موضعين باسناد واحد ولان أبو اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج ان يقرنه بمن يعضده وقوله فيه ولقد سمعته يقول هو كلام انس والضمير في سمعته للنبي ﷺ أي قال ذلك لمارهن الدرع عند اليهودي مظهر للسبب في شرائه الى اجل وذهل من زعم انه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لانس لانه اخراج السياق عن ظاهره بغير دليل والله اعلم * (قوله باب كسب الرجل وعمله بيديه) عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام لان الكسب اعم من ان يكون عملاً باليد او بغيرها وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب قال الماوردي اصول المكاسب الزراعة والتجارة والصنعة والاشبه بذهب الشافعي ان اطيبها التجارة قال والارجح عندي ان اطيبها الزراعة لانها اقرب الى التوكل وتعقبه النووي بحديث المقدم الذي في هذا الباب وان الصواب ان اطيب الكسب ما كان يعمل اليد قال فان كان زراعاً فهو اطيب للمكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ولما فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام للآدمي وللذواب ولانه لا بد فيه في العادة ان يوكل منه بغير عوض (قلت) وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبي ﷺ واصحابه وهو اشرف المكاسب لما فيه من اعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كذباته والنفق الاخروي قال ومن لم يعمل يده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا (قلت) وهو مبني على ما بحث فيه من النفع المتعدى ولم ينحصر النفع المتعدى في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعلما فيه من تهيئة أسباب ما يحتاج الناس اليه والحق ان ذلك مختلف المراتب وقد يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والعلم عند الله تعالى قال ابن المنذر انما يفضل عمل باليد سائر المكاسب اذا نصح العامل كما جاء مصرحاً به في حديث أبي هريرة (قلت) ومن شرطه ان لا يعتقد ان الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الواسطة ومن فضل العمل باليد الشغل بالامر المباح عن البطالة والهوى وكسر النفس بذلك والتخفف عن ذلة السؤال والحاجة الى الغير ثم اورد المصنف في الباب احاديث اولها في التجارة والثاني في الزراعة والثالث وما جده في الصنعة * الحديث الاول (قوله حدثني اسمعيل بن عبد الله) هو ابن ابي اويس (قوله لقد علم قومي)

حرفتي لم تكن تعزير عن مؤنة أهلي وشغلت بأمر المسلمين قسيما لكل آل أبي بكر من هذا المال ويحترف
للمسلمين فيه

أى قریش والسامون (قوله حرفتي) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها فاء أي جهة اكتساب والحرفة
جهة الاكتساب والتصرف في المعاش وأشار بذلك إلى أنه كان كسوبا لمؤنته ومؤنة عياله بالتجارة من غير عجز تمهدا على
سبيل الاعتدال عما يأخذه من مال المسلمين إذا احتاج إليه (قوله وشغلت) جملة حالية أي ان القيام بأموار الخلافة
شغله عن الاحتراف وقد روى ابن سعد وابن المنذر باسناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت لما مرض أبو بكر
مرضه الذي مات فيه قال انظروا ماذا في مالي منذ دخلت الامارة فاجتثوا به إلى الخليفة بدي قالت فلما سمات نظرا
فاذا عبد نوبى كان محتمل صبيا له وناضح كان يسقى يستأناله فبشناهما إلى عمر فقال رحمة الله على أبي بكر لقد انتعب
من بعده وأخرج ابن سعد من طريق القاسم بن عبد عن عائشة نحوه وزاد الخادم كان صيقلا يعمل سيوف المسلمين
ويخدم آل أبي بكر ومن طريق ثابت عن أنس نحوه وفيه قد كنت حر يصا على ان او فرمال المسلمين وقد كنت اصبت
من اللحم واللبن وفيه وما كان عنده دينار ولا درهم ما كان الا خادم ولقحة ومغلب (قوله آل أبي بكر) أي هو نفسه
ومن تلزمه فقته وقيل أراد نفسه بديل قوله احترف حكاه الطيبي قال وبدل عليه نسق الكلام لانه اسند الاحتراف
إلى ضمير المتكلم عاطفاله على فسيما كل فلو كان المراد الاهل لتنا فرانته وجزم البيضاوي بأن قوله آل أبي بكر عدول
عن التكلم إلى الغيبة عن طريق الالتفات قال وقيل أراد نفسه والاول مقحم لقوله واحترف وليس بشئ بل المعنى أنى
كنت اكتسب لهم ما يكونون والآن اكتسب للمسلمين قال الطيبي فائدة الالتفات انه مجرد من نفسه شخصا كسوبا
لمؤنة الاهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الاكتساب وفيه اشعار بالعلة وان من انصف بالشغل المذكور
حقيق ان يأكل هو وعياله من بيت المسال وخص الاكل من بين الاحتياجات لكونه امهما ومعظمها قال ابن التين وفيه
دليل على أن للعامل ان يأخذ من عرض المسال الذي يعمل فيه قدر حاجته اذا لم يكن فوفقه امام يقطع له اجرة معلومة
وسبقه إلى ذلك الخطابي (قلت) لكن في قصة أبي بكر أن القدر الذي كان يتنا وله فرض له بائناق من الصحابة فروى
ابن سعد باسناد مرسل رجاله ثقات قال لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا إلى السوق على رأسه أتواب يجزر بها فلقبه
عمر بن الخطاب وأبو عبيدة ابن الجراح فقال كيف تصنع هذا وقد وليت أمر المسلمين قال فن ابن أطم عيالي قالوا
نفرض لك قفرضه كل يوم شاة (قوله واحترف) في رواية الكشميهني ويحترف قال ابن الاثير أراد باحترافه
للمسلمين نظره في أمورهم وتميز مكاسبهم وأرزاقهم وكذا قال البيضاوي المعنى أكتسب للمسلمين في أموالمهم بالسعي
في مصالحهم ونظم أحوالمهم وقال غيره يقال احترف الرجل اذا جازى على خيرا وشر وقال المهب قوله احترف لهم أى
أنجز لهم في ما لهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما أكل أو أكثر وليس بواجب على الامام ان يجزر في مال المسلمين
بقدر مؤنته الا ان يطوع بذلك كما تطوع أبو بكر (قلت) والتوجيه الذي ذكره ابن الاثير أوجه لان ابا بكر بين
السبب في ترك الاحتراف وهو الاشتغال بالامارة فتنفرغ للاحتراف لغيره اذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحترف
لنفسه كما كان الا أن يحمل على أنه كان يعطي المسال لمن يجز فيه ويجعل ربحه للمسلمين وقد روى الاسماعيلي
في حديث الباب من طريق معمر عن الزهري فلما استخلف عمر أكل هو وأهله من المال أى مال المسلمين
واحترف في مال نفسه **تنبيه** حديث أبي بكر هذا وان كان ظاهره الوقف لكنه بما اقتضاه من أنه قبل
ان يستخلف كان يحترف لتحصيل مؤنة أهله يصير مرفوعا لانه يصير كقول الصحابي كنا فعل كذا على عهد
النبي **صلواته** وقد روى ابن ماجه وغيره من حديث أم سلمة ان ابا بكر خرج تاجرا إلى بصرى في عهد
النبي **صلواته** وتقدم في حديث أبي هريرة في أول البيوع ان اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمَلًا أَنْفُسِهِمْ وَكَانَ يَكُونُ لَهُمْ أَرْوَاحٌ قَبِيلٌ لَهُمْ قَوِيَ اغْتَسَلَتْمْ رَوَاهُ هَمَامٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَيْسَى عَنْ قَوْمٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنِ الْمُعْتَدِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا أَكَلُ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِكِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مَنْ عَمَلِكِ يَدِهِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامٍ بْنِ مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِكِ يَدِهِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَمَلِكِ بْنِ أَبِي شَهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**

وَيَأْتِي حَدِيثُ عَائِشَةَ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا عَمَلًا أَنْفُسِهِمْ وَهَذَا هُوَ السَّرِفُ فِي إِرَادِ الْبُخَارِيِّ لَهُ عَقِبُ حَدِيثِهَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ * الْحَدِيثُ الثَّانِي (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) كَذَا نَبَتْ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الْأَرْوَاحِ أَبِي عَلِيٍّ ابْنِ شَيْبَةَ عَنِ الْفَرَيْرِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ مُحَمَّدٌ عَلَى هَذَا هُوَ الْمُصَنِّفُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ هُوَ الْمُقْبَرِيُّ وَقَدْ أَكْرَهَتْهُ الْبُخَارِيُّ وَرَبَّمَا رَوَى عَنْهُ بِوَسْاطَةِ وَسَعِيدِ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَأَبُو الْأَسْوَدِ هُوَ النَّوْفَلِيُّ الْمَعْرُوفُ بَيْنَهُمْ عُرْوَةَ وَجَزَمَ الْحَاكِمُ بِإِنْجَادِهَا هُنَا هُوَ الذَّهَلِيُّ (قَوْلُهُ رَوَاهُ هَمَامٌ) يَعْنِي ابْنَ يَحْيَى (عَنْ هِشَامٍ) يَعْنِي ابْنَ عُرْوَةَ وَهَذَا التَّلْقِينُ وَصَلَهُ ابْنُ عَرِينٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ هَدْبَةَ عَنْهُ بَلْفِظَ كَانَ الْقَوْمُ خِدَامًا أَنْفُسِهِمْ وَكَانُوا يَرْوَحُونَ إِلَى الْجَمْعَةِ فَامْرَأُوا أَنْ يَخْسَلُوا وَهَذَا اللَّفْظُ رَوَاهُ قَرِيشُ بْنُ أَنْسٍ عَنْ هِشَامٍ عِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ وَالْبَزَارِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رُجْحِ عُرْوَةَ وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَمْرَةَ وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى وَالْفَرَضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ كَانُوا عَمَلًا أَنْفُسِهِمْ وَقَوْلُهُ يَكُونُ لَهُمْ أَرْوَاحٌ جَمْعُ رِيحٍ لِأَنَّ أَصْلَ رِيحٍ (١) رُوحٌ يَفْتَحُ الرِّاهَ وَسُكُونُ الْوَاوِ وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ أَيْضًا أَرْوَاحٌ بِقَلْبَةٍ * الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ (قَوْلُهُ عَنْ نَوْسٍ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الشَّامِيُّ لِأَنَّ ابْنَ زَيْدَ الْمَدَنِيَّ (قَوْلُهُ عَنِ الْمُقَدِّمِ) هُوَ ابْنُ مَعْدِيكِرِبِ الْكِنْدِيِّ مِنْ صَفَارِ الصَّحَابَةِ مَاتَ سَنَةَ بَضْعٍ وَمِائَتَيْنِ بِمَحْضٍ وَنَاسٍ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَآخَرَ فِي الْأَطْمَعَةِ (قَوْلُهُ مَا أَكَلُ أَحَدٌ) زَادَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ مِنْ بَنِي آدَمَ (قَوْلُهُ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِكِ يَدِهِ) فِي رِوَايَةٍ الْأَسْمَاعِيلِيُّ خَيْرٌ بِالرَّفْعِ وَهُوَ جَائِزٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ مِنْ كَيْدِيْدِهِ وَالْمُرَادُ بِالْبَحْرِ يَدِ مَا يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ بِالْيَدِ مِنَ الْعُنَا عَنِ النَّاسِ وَالْأَبْنِ مَاجِدٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْهُ مَا كَسَبَ الرَّجُلُ أَطِيبَ مِنْ عَمَلِكِ يَدِهِ وَالْأَبْنِ الْمُنْذَرُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَا أَكَلُ رَجُلٌ طَعَامًا قَطُّ أَحْلَى مِنْ عَمَلِكِ يَدِهِ وَفِي فَوَائِدِ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ بَقِيَّةِ حَدِيثِ عَمْرِ بْنِ سَعْدٍ هَذَا الْإِسْنَادُ مِثْلَ حَدِيثِ الْبَابِ وَزَادَ مِنْ بَاتِ كَالَا مِنْ عَمَلِهِ بَاتَ مَقْفُورًا لَهُ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ أَطِيبَ مَا أَكَلُ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَفِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِ بْنِ عَمِّهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَمِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِجٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (قَوْلُهُ وَإِنْ دَاوُدَ اطَّخ) فِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ بِمَجْدُفِ الْوَاوِ وَفِي رِوَايَتِهِ مِنْ كَسْبِ يَدِهِ (قَوْلُهُ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِكِ يَدِهِ) وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْحَصْرِ بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا مِنْ طَرَفٍ مِنْ حَدِيثِ سَيِّئِي فِي تَرْجُمَةِ دَاوُدَ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ وَوَقَعَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسَنَدِهِ وَكَانَ دَاوُدُ زَرَادًا وَكَانَ آدَمُ حَرَاتًا وَكَانَ نُوحٌ نَجَارًا وَكَانَ آدِرِسُ خِيَاطًا وَكَانَ مُوسَى رَاعِيًا وَفِي الْحَدِيثِ فَضْلُ الْعَمَلِ بِالْيَدِ وَتَقَدَّمَ

(١) قَوْلُهُ يَفْتَحُ الرِّاهَ هَكَذَا بِالنَّسْخِ الَّتِي يَأْتِيْنَا وَصَوَابُهُ بِكَسْرِ الرَّاءِ أَهْ مَصْحُوحَةٌ

لأنَّ يَحْتَضِرَ أَحَدَكُمْ حُرْمَةٌ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَهُ **حَدَّثَنَا**
 يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبَلَهُ بِأَبِ السُّؤْلَةِ وَالسَّاحَةِ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ وَمَنْ طَلَبَ
 حَقًّا فَلْيَبْطُلْهُ فِي عَفَافٍ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرَفٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ
 الْمُتَكَبِّرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمِعًا إِذَا بَاعَ
 وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا أَقْتَضَى **بَابٌ** مِنْ أَنْظَرَ مُسِيرًا **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا

ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره غيره والحكمة في تخصيص داود بالذكر ان اختصاره في اكله على ما جعله
 يده لم يكن من الحاجة لانه كان خليفة في الارض كما قال الله تعالى وانما ابتغى الاكل من طريق الافضل ولهذا
 اورد النبي ﷺ قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من ان خير الكسب عمل اليد وهذا بدقته يران شرع
 من قبلنا شرع لنا ولا سيما اذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله تعالى فيهما اقمته وفي الحديث ان الكسب
 لا يقدر في التوكل وان ذكر الشيء بدليله اوقع في نفس سامعه * الحديث الخامس والسادس (قوله لأن يحتطب
 أحدكم) تقدم الكلام عليه في باب الاستعفاف عن المسئلة وأخرجه هناك من طريق الاعرج عن أبي هريرة وهد
 أبواب من طريق أبي صالح عنه وهناك من طريق أبي عبيد مولي عبد الرحمن بن عوف وهو مولي ابن أزهري وقد تقدم
 الكلام على ترجمته في أواخر الصيام وحديث الزبير بن العوام في ذلك أو رده هنا مختصرا وساقه في باب الاستعفاف
 من الزكاة يتامه وتقدم الكلام عليه هناك وقوله أحبله بفتح أوله وضم الموحدة جمع حبل مثل فأس وألس *
 (قوله باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع) يحتمل أن يكون من باب اللف والنشر مرتبا أو غير مرتب ويحتمل
 كل منهما لكل منهما اذ السهولة والسماحة متقاربان في المعنى فغطف أحدهما على الآخر من التأكيد اللفظي وهو
 ظاهر حديث الباب والمراد بالسماحة ترك المضاجرة ونحوها لا المكاساة في ذلك (قوله ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف)
 أى عما لا يحل أشار بهذا القدر الى ما أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة
 مرفوعا من طلب حقا فليطلبه في عفاف وافأ وغير واف (قوله حدثنا علي بن عياش) بالتحانية والمعجمة (قوله
 رحم الله رجلا) يحتمل الدعاء ويحتمل الخبر بالاول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال ورجحه الداودى ويؤيد
 الثاني مارواه الترمذى من طريق زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المتكدر في هذا الحديث بلفظ غفر الله لرجل
 كان قبلكم كان سهلا اذا باع الحديث وهذا يشعر بأنه قصد رجلا بعينه في حديث الباب قال الكرمانى ظاهره الاخبار
 لكن قرينة الاستقبال المستفاد من اذا تجعله دعاء وتقديره رحم الله رجلا يكون كذلك وقد يستفاد العموم من
 تقيده بالشرط (قوله سمحا) بسكون الميم والمهملتين أى سهلا وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت فلذلك كرر أحوال
 البيع والشراء والتفاضي والسمع الجواد يقال سمح بكذا اذا جاد والمراد هنا السهولة (قوله واذا اقتضى) أى طلب
 قضاء حقه بسهولة وعدم الحاف في رواية حكاها ابن التين واذا قضى أى أعطى الذى عليه بسهولة بغير مظل
 وللترمذى والحال كم من حديث أبي هريرة مرفوعا ان الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء وللسائى من حديث
 عثمان رفعه أدخل الله الجنة رجلا كان سهلا مشريا و بائعا وقاضيا ومقتضيا ولاحد من حديث عبدالله بن عمر ونحوه
 وفيه الحض على السماحة في المعاملة واستعمال معالى الاخلاق وترك المشاحة والحض على ترك الضيق على الناس في
 المطالبة واخذ العفو منهم * (قوله باب من انظر موسرا) أى فضل من فعل ذلك وحكمه وقد اختلف العلماء في حد
 الموسر فقيل من عنده مؤنة ومؤنة من تلمه فقته وقال النووى وابن المبارك وأحمد وأسحق من عنده خمسون درهما

مَنْصُورٌ أَنَّ رِبِيَّ بْنَ حِرَاشٍ حَدَّثَهُ أَنَّ حَدِيثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَتْهُ قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِنْ كَانٍ قَبْلَكُمْ قَالُوا أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا قَالَ كُنْتُ أَمُرُّ فِتْيَانِي أَنْ يَنْظُرُوا أَوْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ قَالَتْ فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رِبِيٍّ كُنْتُ أَسْتُرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ وَتَابِعَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رِبِيٍّ . وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رِبِيٍّ أَنْظِرُ الْمُوسِرَ وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ وَقَالَ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رِبِيٍّ فَأَقْبَلُ مِنَ الْمُوسِرِ وَتَجَاوَزُو عَنِ الْمُعْسِرِ بِأَبٍ مِنْ أَنْظِرُ مُعْسِرًا

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَمَزَةَ

أَوْقَعْتَهَا مِنَ الذَّهَبِ فَهُوَ مُوسِرٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ قَدِيكُونَ الشَّخْصَ بِالذَّرْمِ غَنِيًّا مَعَ كَسْبِهِ وَقَدْ يَكُونُ بِاللَّفِّ فَقِيرًا حَضَمَهُ فِي نَفْسِهِ وَكَثْرَةَ عِيَالِهِ وَقِيلَ الْمُوسِرُ وَالْمُعْسِرُ يَرْجَعَانِ إِلَى الْعَرَفِ فَمَنْ كَانَ حَالُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مِثْلِهِ يُعَدُّ سَارًا فَهُوَ مُوسِرٌ وَعَكْسُهُ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمَقَابِلُهُ أَنَا هُوَ فِي حَدٍّ مِنْ تَجَاوُزِ الْمَسْئَلَةِ وَالْإِخْدَانِ مِنَ الصَّدَقَةِ (قَوْلُهُ مَنْصُورٌ) هُوَ ابْنُ الْمُحْتَمَرِ (قَوْلُهُ إِنْ حَذِيفَةَ حَدَّثَهُ) زَادَ مُسَلِّمٌ فِي رِوَايَتِهِ مِنْ طَرِيقِ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رَبِيِّ اجْتَمَعَ حَذِيفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ فَقَالَ حَذِيفَةُ رَجُلٌ لِي رَبِي فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِي آخِرِهِ فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمِثْلَهُ رِوَايَةُ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيِّ كَاسِيَانِي فِي هَذَا الْبَابِ (قَوْلُهُ تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ) أَيْ اسْتَقْبَلَتْ وَحَدَّثَتْهُ الْمَوْتُوفِ رِوَايَةُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَرَبِيٍّ فِي ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنْ رَجَلًا كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَا هُوَ الْمَلِكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ (قَوْلُهُ أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا) وَفِي رِوَايَةٍ بِحَدْفٍ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ زَادَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَذْكُورَةَ فَقَالَ مَا أَعْلَمُ قَبْلَ أَنْظِرُ قَالَ مَا أَعْلَمُ شَيْئًا غَيْرَ أَنِّي فَذَكَرَهُ وَسَلِمٌ مِنْ طَرِيقِ شَقِيقِ بْنِ أَبِي مَسْعُودٍ رَفَعَهُ حَوْسِبُ رَجُلٍ مِنْ كَانٍ قَبْلَكُمْ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا لِأَنَّهُ كَانَ يَخَالُطُ النَّاسَ وَكَانَ مُوسِرًا وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مَالِكٍ الْعَلْفَقَةُ هُنَا وَوَصَلَهَا عِنْدَ مُسَلِّمٍ إِلَى اللَّهِ بَعْدَ مِنْ عِبَادَةِ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَقَالَ لَهُ مَا عَمَلْتُمْ فِي الدُّنْيَا قَالَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا قَالَ يَارَبَّ آتِنِي مَالًا فَكُنْتُ أَبِيعُ النَّاسَ وَكَانَ خَلْقِي الْجَوَازِ الْحَدِيثَ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ يَارَبَّ مَا عَمَلْتُ لَكَ شَيْئًا أَرْجُوهُ كَثِيرًا لِأَنَّا كُنْتُ أُعْطِيتِي فَضْلًا مِنْ مَالٍ فَذَكَرَهُ (قَوْلُهُ فِتْيَانِي) بِكسرِ أُولِهِ جَمْعٌ فِي مَعْنَى هُوَ الْوَاحِدُ حَرًّا كَانَ أَوْ مَمْلُوكًا (قَوْلُهُ إِنْ يَنْظُرُوا أَوْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ) كَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالنَّسَبِيُّ وَهُوَ لَا يَخَالَفُ التَّرْجَمَةَ وَلِلْبَاقِينَ إِنْ يَنْظُرُوا الْمَعْسِرَ وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسَلِّمٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ وَظَاهِرُهُ غَيْرُ مَطَابِقٍ لِلتَّرْجَمَةِ وَلَهُلْ هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي إِبْرَادِ التَّحْلِيْقِ الْآتِيَةِ لِأَنَّ فِيهَا مَا يَطَابِقُ التَّرْجَمَةَ (قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رَبِيِّ كُنْتُ أَسْرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ لِلْمَعْسِرِ) وَهَذِهِ الطَّرِيقُ عَنْ حَذِيفَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَوَصَلَهَا مُسَلِّمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِيِّ عَنْ أَبِي مَالِكٍ كَأَقْدَمِ أَوْلًا وَقَالَ فِي آخِرِهِ فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْإِنصَارِيُّ وَعَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجَمْهَنِيُّ هَكَذَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (قَوْلُهُ وَتَابِعَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ نَعِيمٍ (عَنْ رَبِيِّ) أَيْ عَنْ حَذِيفَةَ يَعْنِي فِي قَوْلِهِ وَأَنْظِرُ الْمَعْسِرَ وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَامِرٍ مِنْ شُعْبَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ وَوَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْإِسْتِقْرَاضِ عَنْ مُسَلِّمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شُعْبَةَ بِلَفْظِ فَاتَجَاوَزَ عَنِ الْمُوسِرِ وَاخْتَفَ عَنِ الْمَعْسِرِ وَفِي آخِرِهِ قَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ هَكَذَا سَمِعْتُ (قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخ) وَوَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَطُولًا وَهُوَ كَمَا قَالَ أَنْظِرُ الْمُوسِرَ وَتَجَاوَزَ عَنِ الْمَعْسِرِ وَفِي آخِرِهِ قَوْلُ أَبِي مَسْعُودٍ هَكَذَا سَمِعْتُ (قَوْلُهُ وَقَالَ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ أَخ) وَوَصَلَهُ مُسَلِّمٌ مِنْ طَرِيقِ مِقْرَةَ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ لِقَوْلِهِ فِي قَوْلِ أَبِي مَسْعُودٍ أَيْضًا قَالَ ابْنُ التَّيْنِ رِوَايَةٌ مِنْ رِوَايَةِ أَنْظِرُ الْمُوسِرَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ مَنْ رَوَى وَأَنْظِرُ الْمَعْسِرَ لِأَنَّ أَنْظِرُ الْمَعْسِرَ وَاجِبٌ (قُلْتُ) وَلَا يَلِزَمُ مِنْ كَوْنِهِ وَاجِبًا أَنْ لَا يُؤْجِرُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ أَوْ يَكْفُرُ عَنْهُ بِذَلِكَ مِنْ سِيَئَتِهِ وَسَأَذْكَرُ الْإِخْتِلَافَ فِي الْوَجُوبِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ أَنْظِرُ مَعْسِرًا) رَوَى مُسَلِّمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ إِسْرَائِيلَ فَتَفْتَحُ لِلتَّجَانِيَةِ وَالْمَهْمَلَةِ تَمْ

حَدَّثَنَا الزُّبَيْرِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ تَمَّعَ أَبَاهُ رِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ
 كَانَ تَاجِرٌ يُدَافِرُ النَّاسَ فَاذَّارَ أَيْ مُعْتَمِرًا قَالَ لَيْفَتِيَانِه تَجَاوَزُوا عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا فَتَجَاوَرَ اللَّهُ عَنْهُ
بَابُ إِذَا بَيَّنَّ الْبَيْعَانَ . وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا . وَيُذَكَّرُ عَنِ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ كَتَبَ لِي النَّبِيُّ ﷺ هَذَا
 مَا اشْتَرَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ لِأَدَاءٍ وَلَا خِيَمَةٍ

الراء رفعه من انظر معمر او وضع له اظله الله في ظل عرشه وله من حديث ابي قتادة صر فوعا من سره ان ينجيه الله من
 كرب يوم القيامة فليتنفس عن معمر او يضع عنه ولا حد عن ابن عباس نحو موقال وقاه الله من فيح جهنم واختلف السلف
 في تفسير قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة في ميسرة فروى الطبري وغيره من طريق ابراهيم النخعي ومجاهد وغيرها
 ان الآية نزلت في دين الربا خاصة وعن عطاء انها عامة في دين الربا وغيره واختر الطبري انها نزلت تصافي دين الربا
 و يلحق به سائر الديون لحصول المعنى الجامع بينهما فاذا عسر المديون وجب نظاره ولا سبيل الي ضربه ولا الى حبسه
 (قوله حدتنا الزبيدي) بالضم (قوله عن عبيد الله بن عبد الله) اي ابن عتبة بن مسعود في رواية بونس عند مسلم عن
 الزهري ان عبيد الله بن عبد الله حدثه (قوله كان تاجر يداين الناس) في رواية ابي صالح عن ابي هريرة عند النسائي ان
 رجلا لم يعمل خيرا قط وكان يداين الناس (قوله تجاوز واعنه) زاد النسائي فيقول لرسوله خنيساير واترك ما عسر
 وتجاوز ويدخل في لفظ التجاوز الا نظار والوضيعة وحسن التقاضي وفي حديث الباب والذي قبله ان اليسير من
 الحسنات اذا كان خالصا لله كفر كثيرا من السيئات وفيه ان الاجر يحصل لمن يأمر به وان لم يتول ذلك بنفسه وهذا
 كله بعد تقرير ان شرع من قبلنا اذ جاء في شرعنا في سياق المدح كان حسنا عندنا * (قوله باب اذا بين البيعان) يفتح
 الموحدة وتشديد التحانية اي البائع والمشتري (قوله ولم يكتم) اي ما فيه من عيب وقوله ونصحا من العام بعد الخاص
 وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره بوركها في بيعهما كما في حديث الباب وقال ابن بطال اصل هذا الباب ان نصيحة
 المسلم واجبة (قوله ويذكر عن العداء) بالتحليل و آخره همزة بوزن القفال ابن خالد بن هودة بن ربيعة بن عمرو بن
 عامر بن صعصعة صحابي قليل الحديث أسلم بعد حنين (قوله هذا ما اشتري محمد رسول الله ﷺ من العداء بن خالد)
 هكذا وقع هذا التعليق وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد
 المجيد بن ابي يزيد عن العداء بن خالد فانفقوا على أن البائع النبي ﷺ والمشتري العداء عكس ما هنا فقيل أن الذي وقع
 هنا مقلوب وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لان اشتري وباع بمعنى واحد ولزم من ذلك تقديم اسم رسول الله
 ﷺ على اسم العداء وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه البداية باسم المفضول في الشر وط اذا كان هو
 المشتري قال وكتب رسول الله ﷺ له ذلك وهو ممن لا يجوز عليه نقض عهده لتعلم الخلق قال ثم ان ذلك على سبيل
 الاستحباب لانه قد يتماطي صفقات كثيرة بغير عهده وفيه كتابة الاسم واسم الاب والجدي في العهدة الا اذا كان مشهورا
 بصفة خصصه ولذلك قال محمد رسول الله استغنى بصفته عن نسبه ونسب العداء بن خالد قال وفي قوله هذا ما اشترى ثم قال
 بيع المسلم المسلم الى أن لا فرق بين الشراء والبيع (قوله بيع المسلم المسلم) فيه أنه ليس من شأن المسلم الخديعة وان تصدرو
 الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشترى أو اصدق لا بأس به ولا عبرة بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنها تنبتس بما لنا فيه (قوله
 لاداء) أي لا عيب والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجه الكبد والسعال قاله المطرزي وقال ابن المنير في الحاشية
 قوله لاداء أي يكتمه البائع والاقولو كان بالعبداه وبينه البائع لكان من بيع المسلم المسلم ومحصله أنه لم يرد بقوله لاداء
 نفي الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه (قوله ولا خيمنة) بكسر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة بعدها
 مثلثة أي مسييا من قوم لهم عهد قاله المطرزي وقيل المراد الا خلاق الخيمنة كالأباق وقال صاحب العين الرية وقيل
 المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب وقال ابن العربي الداء ما كان في الخلق بالفتح والحيث ما كان في الخلق بالضم والمائلة

وَلَا غَائِلَةَ . وَقَالَ قَتَادَةُ الْعَائِلَةُ الرُّنَا وَالسَّرِقَةُ وَالْإِيَابُ * وَقِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ إِنَّ بَعْضَ النَّخَّاسِينَ يُسَمِّي آرَى
خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ فَيَقُولُ جَاءَ أَمْسٌ مِنْ خُرَّاسَانَ جَاءَ الْيَوْمَ مِنْ سَجِسْتَانَ فَكَرِهَهُ كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً . وَقَالَ
عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ لَا يَجِلُّ لِأَمْرِي يَبِيعُ سِلْعَةً يَعْلَمُ أَنَّ بِهَا دَاهُ . إِلَّا أَخْبَرَهُ حَدِيثَنَا سَلْبَانَ بْنِ حَرْبٍ
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ رَفَعَهُ إِلَى حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْمَانُ بِالْخَيْبَرِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقْ أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورِكَ
لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا

سكوت البائع على ما يطم من مكر وفي المبيع (قوله ولا غائلة) بالمعجة أي ولا تخور وقيل المراد الاياق وقال ابن بطال هو من
قولهم اغتالي فلان اذا احتال بحيلة تلف بها مالي (قوله قال قتادة الخ) وصله ابن منده من طريق الاصمعي عن سعيد بن
أبي عروبة عنه قال ابن قرقول الظاهر أن تفسير قتادة يرجع الي الخيثة والعائلة معا (قوله وقيل لابراهيم) أي النخعي
(أن بعض النخاسين) بالنون والخاء المعجمة أي الدالين (قوله يسمى آرى) بفتح الهزة الممدودة وكسر الراء
وتشديد النخاسية هو مرط الدابة وقيل معلقها وردة ابن الانباري وقيل هو جبل يدفن في الارض و يبرز طرفه تشد
به الدابة أصله من الحبس والاقامة من قولهم تأرى الرجل بالمكان أي أقام به والمعنى أن النخاسين كانوا يسمون مرابط
دوابهم باسماء البلاد ليدلسوا على المشتري بقولهم ذلك ليوهموا أنه مجلوب من خراسان وسجستان فيحرص عليها
المشتري ويظن أنها قريبة العهد بالجلب قال عياض وأظن أنه سقط من الاصل لفظة دوابهم قلت أو سقطت الالف
واللام التي للجنس كأنه كان فيه يسمى الآرى أي الاصل بل أو سقط الضمير كأنه كان فيه يسمى آرى وقد تصفحت هذه
الكلمة في رواية أنبى زيد المرزى فذكرها أرى بفتحين بغير مد وقصر آخره وزندما وفي رواية أنبى ذر الهروي
مثله لكن بضم الهزة أي أظن واضطرب فيها غيرها فحكى ابن التين أنها رويت بفتح الهزة وسكون الراء قال في رواية
ابن نظيف قرى بضم القاف وفتح الراء والاول هو المعتمد قال الراعي

فقد نخر وا بخيلهم علينا * لنا آرىهن على معد

وقد بين الصواب في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال قيل له ان ناسا من النخاسين وأصحاب
الدواب يسمى أحدهم اصطبل دوابه خراسان وسجستان ثم يأتي السوق فيقول جاءه من خراسان وسجستان قال
فكره ذلك ابراهيم ورواه سعيد بن منصور عن هشيم ولفظه ان بعض النخاسين يسمى آرىه خراسان الخ والسبب
في كراهة ابراهيم ذلك ما يتضمنه من الغش والخداع والتدليس (قوله وقال عقبة بن عامر لا يجلب لامرئى يبيع سلعة
يعلم أن بها داه الأخره) في رواية الكشميني أخبر به وهذا الحديث وصله أحمد وابن ماجه والحاكم من طريق عبد
الرحمن بن شماسه بكسر المعجمة وتخفيف الميم وبعد الالف مهملة عن عقبة مرفوعا بافظ المسلم وأخو المسلم ولا يجلب لمسلم
باع من أخيه يعاقبه غش اليبته له وفي رواية أحمد يعلم فيه عيبا وأسناده حسن (قوله عن صالح أبي الخليل) في الرواية
التي بعد ما بين سمعت أبا الخليل (قوله رفعه الى حكيم بن حزام) في الرواية المذكورة عن حكيم وسيأتي الكلام عليه مستوفى
في باب كم يجوز الخيار بعد عشر بن حديثنا والقرض منه قوله فان صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما الخ وقوله صدقا أي من
جانب البائع في السوم ومن جانب المشتري في الوفاء وقوله وبيننا أي لما في العن والتمن من عيب فهو من جانبها وكذا قصه
وفي الحديث حصول البركة لهما ان حصل منهما الشرط وهو الصدق والتبيين ومحققا ان وجد ضدها وهو الكذب
والكتم وهل تحصل البركة لاحدها اذا وجد منه المشروط دون الآخر ظاهر الحديث يقتضيه ويحتمل أن يعود شؤم
احدهما على الآخر بان تزع البركة من المبيع اذا وجد الكذب أو الكتم من كل واحد منهما وان كان الاجرتا بتا للصادق

بابُ بَيْعِ الْخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نُرْزَقُ تَمْرَ الْجَمْعِ وَهُوَ الْخِلْطُ مِنَ التَّمْرِ . وَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ وَلَا دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ **بابُ مَا قِيلَ فِي اللَّحْمِ وَالْجَزَارِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي شَيْقِقٌ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ . قَالَ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِيِّ يَكْنَى أَبُو الشَّعْبِيِّ قَالَ لِعَلَامٍ لَهُ قَصَابٌ أَجْمَلٌ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةَ فَنِي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةَ فَنِي قَدْ عَرَفْتُ فِي وَجْهِ الْجُوعِ . فَدَعَاهُمْ فَجَاءَ مَعَهُمْ رَجُلٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ هَذَا قَدْ تَبِعَنَا فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ فَأَذَنَ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يَرْجِعَ رَجِعَ . قَالَ لَا بَلْ أَذْنْتُ لَهُ **بابُ مَا يَمَحِقُ الْكُذْبَ وَالْكَفَانَ فِي الْبَيْعِ حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ أَحْمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ . قَالَ سَمِعْتُ أَبَا انْطَلِيلٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْبَيْمَانُ بِالْخِيَارِ مَا مَ تَبْتَفِرُّهُ أَوْ قُلْ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهْمَا بِيَعْمَهَا وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مَحَّتْ بَرَكَةٌ بِيَعْمَهَا **بابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْفًا مَضَاعِفَةً الْآيَةَ **حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَيْبٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقَبْرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالَ أَمِنْ حَلَالٍ أَمْ مِنْ حَرَامٍ******

البين والوزر حاصل للكذب الكلام وفي الحديث ان الدنيا لا يتم حصولها الا بالعمل الصالح وان شؤم المعاصي يذهب بخير الدنيا والآخرة (قوله باب بيع الخلط من التمر) الخلط بكسر المعجمة التمر المجمع من أنواع مخرقة وقوله في الحديث كنا نرزق بضم النون اولى أى نطاهه وكان هذا العطاء مما كان ﷺ يقسمه فيهم مما آفاه الله عليهم من خير وبر الجمع بفتح الجيم وسكون الميم فسر بالخلط وقيل هو كل لون من النخيل لا يعرف اسمه والقالب في مثل ذلك أن يكون رديته أكثر من جيده وفائدة هذه الترجمة رفع توم من يتوم ان مثل هذا لا يجوز بيعه لا خلطاً جيده برديته لان هذا الخلط لا يقدر في البيع لانه متميز ظاهر فلا يعد ذلك عيباً بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها ويخفى رديتها وفي الحديث النهى عن بيع التمر بالتمر متفاضلاً وكذا الدرهم وسيا في الكلام على ذلك مستوفى في باب اذا أراد بيع تمر بتمر خير منه في اواخر البيوع ان شاء الله تعالى (١) قوله باب اللحم والجزار) كذا وقعت هذه الترجمة هنا وفي رواية ابن السكن بعد خمسة ابواب وهو الائق لتوالي تراجم الصناعات (قوله فقال لعلام له قصاب) بفتح القاف وتشديد المهملة وآخره موحدة وهو الجزار وسيا في في المظالم من وجه آخر عن الاعمش بلفظ كان له غلام لحام وانتفتح الطرق على انه من مسند أبي مسعود الا مارواه أحمد عن ابن نجر عن الاعمش بسنده فقال فيه عن رجل من الانصار يكنى الاشعيب قال اتيت رسول الله ﷺ صرفت في وجهه الجوع فأتيت غلاماً فذكر الحديث وكذا رواه في الجزء التاسع من امالي الحمالي من طريق ابن نجر زاد مسلم في بعض طرقه وعن الاعمش عن أبي شيخان عن جابر وسيا في الكلام على فوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة ان شاء الله تعالى (قوله باب ما يمحق الكذب والكفان) أى من البركة (في البيع) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور قبل باين وهو واضح فيما ترجمه (قوله باب قول الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربواً أضعافاً مضاعفة الآية) هكذا النسق ليس في الباب سوى الآية وساق غيره فيه حديث (١) (قوله باب اللحم والجزار) كذا بالنسج التي بأبدينا والذي في نسخ المتن باب ما قيل في اللحم والجزار اه مصححه

باب أكل الربا وشاهديه وكاتبه ، وقوله تعالى : الذَّيْنُ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا سَكَمًا يَقُومُونَ إِلَى آخِرِ
الآيَةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ
سُرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا نَزَلَتْ آخِرُ الْبَقَرَةِ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ وَ الْمَسْجِدِ
ثُمَّ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاهُ
عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَيْتِ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ آتِيَانِي فَأَخْرَجَانِي
إِلَى أَرْضٍ مَقْسَمَةً فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى آتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ
يَدَيْهِ حِجَابَةٌ فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ النَّبِيَّ فِي النَّهْرِ فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِيهِ فَرْدَةٌ
حَيْثُ كَانَ فَجَسَلٌ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ فَيُرْجَعُ كَمَا كَانَ فَقُلْتُ مَا هَذَا فَقَالَ الَّذِي رَأَيْتَهُ فِي
النَّهْرِ أَكَلَ الرِّبَا

أبي هريرة الماضي في باب من لم يبال من حيث كسب المال باستاده ومته وهو بعيد من عادة البخاري ولا سيما مع قرب
العهد ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن أبي هريرة مر فوعا يأتي على الناس زمان يأكلون الربا
فن لم يأكله أصابه من غباره وروى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير الآية قال كان الربا في الجاهلية ان يكون للرجل على
الرجل حق إلى أجل فإذا حل قال اتقضى أم تربي فان قضاه أخذوا الزداه في حقه وزاده الآخر في الاجل وروي
الطبري من طريق عطاء ومن طريق مجاهد نحوه ومن طريق قتادة ان ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع إلى أجل
مسمى فإذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاءه زاد واخرعته والربا مقصور وحكي مده وهو شاذ وهو من ربا
ربو فيكتب بالالف ولكن قد وقع في خط المصحف بالواو وأصل الربا الزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى
اعترت وربت واما في مقابلة كدرهم بدرهمين فقل هو حقيقة فهما وقيل حقيقة في الاول مجاز في الثاني زاد ابن
سرعانه في الثاني حقيقة شرعية ويطلق الربا على كل بيع محرم (قوله باب آكل الربا وشاهديه وكاتبه) أي
بيان حكمهم والتقدير باب أم أودم في رواية الاسماعيلي وشاهديه بالثنية (قوله وقول الله تعالى الذين يأكلون
الربا لا يقومون الا كما يقوم الا كما يقوم الي آخر الآية) وهو قوله هم فيها خالدون روى الطبري من طريق سعيد بن جبير عن
ابن عباس في قوله لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس قال ذلك حين يبعث من قبره ومن
طريق سعيد عن قتادة قال تلك علامة أهل الربا يوم القيامة يعثون وبهم خبل وأخرجه الطبري من حديث
أنس نحوه مر فوعا وقيل معناه ان الناس يخرجون من الاجداث سراعا لكن آكل الربا ربو الربا في بطنه فيزيد
الاسراع فيسقط فيصير بمنزلة المتخبط من الجنون وذو كوالطبري في قوله تعالى ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا انهم
لمساقيلهم هذار بلا يحمل قالوا لافرق ازدنا التمن في اول البيع أو عند عمله فاكد بهم الله تعالى قال الطبري انما خص
الاكل بالذكر لان الذين نزلت فيهم الايات المذكورة كانت طعمتهم من الربا والافالو لعيد حاصل لسكل من عمل به
سواء اكل منه أم لا ثم ساق البخاري في الباب حديثين * أحدهما حديث عائشة لما نزلت آخر البقرة قراهن النبي ﷺ
ثم حرم التجارة في الخمر وقد تقدم الكلام عليه في أبواب المساجد من كتاب الصلاة و يأتي الكلام على تحريم التجارة
في الخمر في أواخر البيوع * ثانيا حديث سمرة في المنام الطويل وقد تقدم بطوله في كتاب الجنائز واقصر منه
هنا على قصة آكل الربا وقال ابن القيم ليس في حديثي الباب ذكر لكاتب الربا وشاهديه واجيب بأنه ذكرها على

باب موكّل الربّ لقوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ إِلَى قَوْلِهِ وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا أَبُو الْأَزْدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحِيمَةَ . قَالَ : رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى عَبْدًا حَجَّامًا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ نَعَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ تَمِينِ الْكَلْبِ وَمِنْ أَلْمَمٍ وَنَهَى عَنِ الْوَأْسِيَةِ وَالْمُوشُومَةِ وَأَكْلِ الرِّبَا وَمُوكَلِّهِ وَلَنْ الْمُصَوِّرِ**

سبيل اللاحق لاعتناهما للاكل على ذلك وهذا انما يقع على من وأطأ صاحب الربا عليه فابامن كتبه أو شهد القصة ليشهد بها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق فهذا جميل القصد لا يدخل في الوعيد المذكور وانما يدخل فيه من أعان صاحب الربا بكتابه وشهادته فينزل منزلة من قال انما البيع مثل الربا أو أيضا فقد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة ومن جملة ما فيه قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وفيه اذ نذرتهم بدن الى أجل مسمى فاكتبوه وفيه واشهدوا اذا باعتم فامر بالكتابة والاشهاد في البيع الذي أحله فافهم النهي عن الكتابة والاشهاد في الربا الذي حرمه ولعل البخاري أشار الى ماورد في الكتاب والشاهد صريحاً فعند مسلم وغيره من حديث جابر لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكتابه وشاهداه وصحبه ان خزيمه من طريق عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وشاهداه وكتابه وفي رواية الترمذي بالثنية وفي رواية النسائي من وجه آخر عن ابن مسعود آكل الربا وموكله وشاهداه وكتابه ملعونون على لسان عبد ﷺ (قوله باب موكل الربا) أي مطعمه والتقدير فيه كالتدبير قبله (قوله لقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرُوا ما بينكم من الربا ان كنتم مؤمنين الى قوله وهم لا يظلمون) هكذا في جميع الروايات ووقع عند الداودي الى قوله لا يظلمون ولا يظلمون وقسمه أى لا يظلمون بأخذ الزيادة ولا يظلمون بأن تحبس عنكم رؤس أموالكم ثم اعترض بما سياتي (قوله وقال ابن عباس هذه آخر آية نزلت) وصله المصنف في التيسير من طريق الشعبي عنه واعترضه الداودي فقال هذا اما أن يكون وهما واما ان يكون اختلاف ابن عباس الذي أخرجه المصنف في التيسير عنه فيه التنصيص على ان آخر آية نزلت قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الآية قال فعلل الناقل وهم لقرها منها انتهى وتعقبه ابن التين بانه هو الواهم لان من جملة الآيات التي أشار اليها البخاري في الترجمة قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الآية وهي آخر آية ذكرها بقوله الى قوله وهم لا يظلمون واليه أشار بقوله هذه آخر آية انزلت انتهى وكان البخاري اراد بذكر هذا الاثر عن ابن عباس تفسير قول عائشة لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة (قوله عن عون بن أبي جحيفة) في رواية آدم عن شعبة حدثنا عون وسأني في أوأخر أبواب الطلاق (قوله رأيت ان اشترى حججاً فاسأله) كذا وقع هنا وظاهره ان السؤال وقع عن سبب مشتراه وذلك لا يناسب جوابه بحديث النبي ولكن وقع في هذا السياق اختصار بينه ما أخرجه المصنف بعده في اخر البيوع عن وجه آخر عن شعبة بلفظ اشترى حججاً فامر بمحاجمه فكسرت فسأله عن ذلك فقيه البيان بان السؤال انما وقع عن كسر المحاجم وهو المناسب للجواب وفي كسر ابي جحيفة المحاجم ما يشعر بأنه فهم ان النبي عن ذلك على سبب التحريم فراد حسم المادة وكانه فهم منه انه لا يطبخ النبي ولا يترك التمسك بذلك فلذلك كسر محاجمه وسأني الكلام على كسب المحاجم بعد أبواب ونذكر هنا بقية فوائده ان شاء الله تعالى (قوله ونهى عن الوأسية والموشومة) أي نهى عن فعلهما لان الوأسيه والموشوم لا ينهى عنهما وانما ينهى عن فعلهما (قوله وآكل الربا وموكله) هكذا وقع في هذه الرواية

بابُ يَحْتَقِ اللهُ الرَّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللهُ لَا يَجِبُ كُلُّ كَفَّارٍ أَنِيْمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ
حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ إِنَّ أُمَّا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ
اللهِ ﷺ يَقُولُ الحَلْفُ مُنْفَعَةٌ لِلسَّلْمَةِ لِلْمُحْتَمَةِ لِلْبِرَّةِ **بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الحَلْفِ فِي البَيْعِ حَدَّثَنَا**
عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا العَوَّامُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ
اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سَلْمَةً وَهُوَ فِي السُّوقِ فَحَلَفَ باللهِ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا مَا لَمْ يُعْطِ لِيُوفِعْ فِيهَا رَجُلًا مِنَ
المُطْلِقِينَ فَتَرَلَّتْ إِنْ الذِّينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَإِيْمَانِهِمْ نَمْنًا قَلِيلًا **بابُ مَا قِيلَ فِي الصَّوَاغِ وَقَالَ طَاوُسٌ**
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَحْتَمِلُ خَلَاهَا . وَقَالَ العَبَّاسُ إِلَّا الأَذْخِرَ فَإِنَّهُ لَمَقْبُومٌ

مطوقاً على النبي عن الواشمة والجواب عنه كان الذي قبله ثم ظهر لي أنه وقع في هذه الرواية تغيير فأبدل العن بالنهي
فسيأتي في أواخر البيوع وفي أواخر الطلاق بلفظ ولعن الواشمة والمستوشمة وأكل الربا وموكله والله أعلم * (قوله
باب يحق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يجب كل كفار أنيْم) روي ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال ذلك يوم
القيامة يحق الله الربا يومئذ وأهله وقال غير المعنى أن أمره يؤل الى قلة وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن
حيان قال ما كان من رباوان زادحتي يقبط صاحبه فان الله يحقوه وأصله من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد
بإسناد حسن مرفوعان الرباوان كتر عاقبته الى قل وروى عبد الرزاق عن معمر قال سمعنا أنه لا يأتي على صاحب
الربا ربحون سنة حتى يحق (قوله عن يونس) هو ابن يزيد (قوله الحلف) بفتح المهملة وكسر اللام أى اليمين
الكاذبة (قوله منقعة) بفتح الميم والنهاء بينهما نون ساكنة مفعلة من التفاق بفتح النون وهو الراج ضد الكساد
والسلمة بكسر السين المتاع وقوله محققة بالمهملة والقاف وزن الاول وحكي عياض ضم أوله وكسر الحاء والمحق النقص
والابطال وقال القرطبي المحدثون يشددونها والاول أصوب والهاء للبالغة ولذلك صح خبرا عن الحلف وفي مسلم
النبيون ولأحمد اليمين الكاذبة وهي أوضح وهما في الاصل مصدران مزيدان محدودان بمعنى التفاق والمحق (قوله للبركة)
تابعه عتبة بن خالد عن يونس عند أبى داود وفي رواية ابن وهب وأبى صفوان عند مسلم للربح وتابعهما أنس بن
عياض عند الاسماعيلي ورواه الليث عند الاسماعيلي بلفظ محققة للكسب وتابعه ابن وهب عند النسائي ومال الاسماعيلي
الى ترجيح هذه الرواية وان من رواه بلفظ للبركة أو رده بالمعنى لان الكسب اذا محق محقت البركة وقد اختلف في
هذه اللفظة على الليث كما اختلف على يونس ووقع للمزي في الاطراف في نسبة هذه اللفظة ان خرجها وهم يعرف مما
حررتة قال ابن النثير مناسبة حديث الباب للترجمة انه كالتفسير للآية لان الربا الزيادة والمحق النقص فقال كيف
تجتمع الزيادة والنقص فوضح الحديث ان الحلف الكاذب وان زاد في المال فانه يحق البركة فكذلك قوله تعالى
يحق الله الربا أى يحق البركة من البيع الذى فيه الرباوان كان العدد زائداً لى الكسب محق البركة يقضى الى اضمحلال العدد
في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود الى اضمحلال الاجر في الآخرة على التأويل الثانى * (قوله باب ما يكره من
الحلف في البيع) أى مطلقاً فان كان كذباً فهي كراهة تحریم وان كان صدقاً فتزويه وفي السنن من حديث قيس بن
أبى غرزة بفتح المعجمة والراء والزاي مرفوعاً يامعشر التجاران البيع محضره للغو والحلف فشؤ به بالصدقة (قوله
عن عبدالله بن أبى أوفى) في رواية يزيد عن العوام سمعت عبدالله بن أوفى وسيأتي في التفسير مع بقية الكلام عليه وقد
تعقب بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجمة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في الآية وإيمانهم وسيأتي
في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما يقوى حمله على العموم * (قوله باب ما قيل في الصواغ)
ينتج أوله على الافراد وبضمه على الجمع يقال صانغ وصواغ وصياغ بالصغانية وأصله عمل الصياغة قال ابن النثير فائدة

ويؤمهم . فقال إلا الإذخر **حدثنا** عبدنا أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي رضي الله عنهما أخبره أن علياً عليه السلام قال كانت لي شارب من نصيبي من الغنم وكان النبي ﷺ أعطاني شارباً من الخمس فلما أردت أن أبتني هاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ وأعدت رجلاً صرعاً من بني قينقاع أن يرجمني معي فتأتي بإذخر أردت أن أبيعهُ من الصواعين وأستمين به في وليمة عرس **حدثنا** إسحق حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال إن الله حرم مكة ولم يحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار لا يجتلي خلالها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ولا يلتقط لقطتها إلا لأمرٍ وقال عباس بن عبد المطلب إلا الإذخر لصاغتنا ولصغف بيوتنا فقال إلا الإذخر فقال عكرمة هل تدري ما ينفر صيدها هو أن تنجبه من الظل وتنزل مكانه قال **حدثنا** الوهاب عن خالد لصاغتنا وقبورنا **باب** ذكر القين والحداد **حدثنا** محمد بن بشر حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي الضحى عن مسروق عن حجاب قال كنت قيناً في الجاهلية وكان لي علي الماص ابن واثل دين فأتيته أتقاضاً قال لأعديك حتى تكفر **حدثنا** محمد بن قيس لا أكره حتى يميتك الله ثم بُعثت قال دعني حتى أموت وأبعت فسأوني مالا وولداً فأفديت فتركت . أفرأيت الذي كفر يا ياتنا قال لا وتين مالا وولداً أطلع الغيب أم أتمد عند الرحمن **باب** ذكر الخطاط **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه

الترجمة لهذه الصباغة وما بعدها التنبيه على أن ذلك كان في زمنه ﷺ واقدمه مع العلم به فيكون كالنص على جوازه وما عداه يؤخذ بالقياس (قوله أخبرنا عبدالله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ورواية ابن شهاب بلاسناد المذكور مما قيل فيه أنه أصح الاسانيد (قوله كانت لي شارب) بمعجمة وآخره فاه وزن فاعل الناقاة المسنة (قوله ابني هاطمة) أي ادخل بها وسيأتي الكلام على هذا الحديث في فرض الخمس والغرض منه قوله وأعدت رجلاً صواعاً من نصيبي قينقاع وقد قدمنا أنه رهط من اليهود فيؤخذ منه جواز معاملة الصانع ولو كان غير مسلم ويؤخذ منه أنه لا يلزم من دخول التصادف في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو عاهاها راذل الناس مثلاً لعل للمصنف أشار إلى حديث الكذب الناس الصباغون والصواعون وهو حديث مضطرب الاسناد أخرجه أحمد وغيره (قوله حدثنا إسحق) هو ابن شاهين وخالد هو الطحان وشيخه خالد هو الخذاء وقوله في أول الباب وقال طائوس وقوله في آخره وقال عبد الوهاب الخ تقدم وصل هذين التعليقين في كتاب الحج وكذلك شرح الحديث المذكور وغرض الترجمة منه ذكر الصباغة وتقرر بر النبي ﷺ على ذلك * (قوله باب ذكر القين) بفتح القاف (والحداد) قال ابن دريد أصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قيناً وقال الزجاج القين الذي يصلح الاسنة والقين أيضاً الحداد وكان البيهاري اعتمد القول الصائر إلى التفار بينهما وليس في الحديث الذي أورده في الباب الا ذكر القين وكأنه الحق الحداد به في الترجمة لا اشتراكهما في الحكم وسيأتي الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم إن شاء الله تعالى وأما قول أم أيمن أتأفنت عاثة فعمناه زيدتها قال الخليل الثقفيان الزبير ومنه سميت القينة قينة لان من شأنها الزينة (قوله باب الخطاط) بالمعجمة والتحتانية قال الخطاطي في احاديث هذه الابواب دلالة على جواز الاجارة وفي الخطاطة معني

يَمُوحُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِنَّ خَبَاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَمَامٍ صَنَعَهُ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ
 فَدَهَبَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّمَامِ فَتَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبْرًا وَمَرَّكَ فِيهِ ذَبَابًا وَقَدِيدًا
 فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْتَبِعُ الذَّبَابَ مِنْ حَوَالِي الْقَصْعَةِ . قَالَ فَلَمْ أَرُكَ أَحَبَّ الذَّبَابَ مِنْ يَوْمَئِذٍ بِسَبَبِ ذِكْرِي
 النَّسَائِرِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ
 سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ بِرُودَةٍ قَالَ أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ فَقِيلَ لَهُ تَمَّ رَمَى الشَّمْلَةُ مَنْسُوجٌ فِي
 حَائِثِهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي أَكْسُو كَهَا . فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُخْتَابًا إِلَيْهَا فَخَرَجَ
 إِلَيْهَا وَإِنَّمَا لِإِزَارُهُ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْسَيْتِهَا فَقَالَ نَعَمْ فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجُلُوسِ
 ثُمَّ رَجَعَ فَطَوَّأَهَا ، ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ مَا أَحْسَنْتِ سَأَلْتِهَا إِيَّاهُ لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ سَائِلًا
 فَقَالَ الرَّجُلُ وَاللَّهِ مَا سَأَلْتَهُ إِلَّا لِتَكُونَ كَفَيْي يَوْمَ أَمُوتُ ، قَالَ سَهْلٌ فَكَانَتْ كَفَنَهُ **بَابُ** النَّجَّارِ
 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ أَتَى رَجُلًا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُوهُ
 عَنِ الْمُنْبَرِ ، فَقَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ أَمْرَأَةٌ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ أَنْ مَرَى غُلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي
 أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلِمَتِ النَّاسَ فَأَمَرْتَهُ بِعَمَلِهَا مِنْ طَرَفِ الْعَابَةِ ثُمَّ جَاءَهَا فَأَرَسَتْ إِلَى رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ بِهَا فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ عَلَيْهِ **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ عَنْ
 أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 أَلَا أَجَلُ لَكَ شَيْئًا تَعْمَدُ عَلَيْهِ فَإِن لِي غُلَامًا نَجَّارًا قَالَ إِنْ شِئْتَ قَالَ فَعَمِلَتْ لَهُ الْمُنْبَرُ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
 قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ الَّذِي صَنِعَ فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ الَّتِي كَانَ يَخْطُبُ عَلَيْهَا حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَنْشَقَّ فَفَزَلَ
 النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَخَذَهَا فَضَمَّهَا إِلَيْهِ فَعَمِلَتْ تَيْنٌ أَيْنِ الصَّيِّ الَّذِي يُسَكَّتُ حَتَّى اسْتَقَرَّتْ قَالَ بَكَتْ عَلَى
 مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ

زائد لان الغالب أن يكون الخيط من عند الخياط فيجتمع فيها الى الصنعة الآلة وكان القياس أنه لا ينصح اذا تميز
 احدها عن الاخرى غالبا لكن الشارع أقره لما فيه من الارفاق واستقر عمل الناس عليه وسيأتي الكلام على
 حديث الباب في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن الخياطة لاتا في المرأة * (قوله باب النجاج)
 بالنون والمهملة وآخره جيم أورد فيه حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من استعد
 الكفن في كتاب الجنائز وقوله فاخذها النبي ﷺ محتاج اليها أى وهو محتاج اليها فحذف المبتدا وللكشميين
 محتاجا اليها بالنصب على الحال * (قوله باب النجاج) بالنون والجيم وللكشميين بكسر النون وتخفيف الجيم وزيادة
 هاء في آخره وبه ترجم أبو نعيم في المستخرج والاول أشبه بسياق بقية التراجم وأورد فيه حديث سهل أيضا في
 قصة النمر وحديث جابر في ذكر المنبر وحين الجزع وقد تقدم الكلام على فوائدها في كتاب الجمعة وقوله في آخر الحديث
 الذى يسكت بضم أوله وتشديد الكاف وقوله قال بكى على ما كانت تسمع من الذكر يحتمل أن يكون فاعل
 قال راوى الحديث لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن أيمن بأنه النبي ﷺ أخرجه أحمد وابن

بابُ شِراءِ الأمامِ الحَوائِجِ بِنَفْسِهِ ، وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَشْتَرَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَلًا مِنْ عَمْرِو
وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا جَاءَ مُشْرِكٌ بِنَمْرٍ فَأَشْتَرَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْهُ شَاةً
وَأَشْتَرَى مِنْ جَابِرٍ بَعِيرًا حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَيْسَى حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ أَشْتَرَى رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنِسْفَةِ
وَرَهْنَهُ زِدْعَهُ **بابُ شِراءِ الدُّوَابِّ وَالْحَمِيرِ** . وَإِذَا أَشْتَرَى دَابَّةً أَوْ جَمَلًا وَهُوَ عَلَيْهِ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ
قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ . وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمُعْرٍ بَيْنَهُمَا بَعْنَى جَمَلًا صَبَا

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَأَطَّأَ بِي جَمَلٌ وَأَعْيَا فَنَادَى عَلِيُّ النَّبِيُّ ﷺ
فَقَالَ جَابِرُ ، قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ مَا شَأْنُكَ ، قُلْتُ أَبْطَأُ عَلَى جَمَلٍ وَأَعْيَا فَتَحَلَّفْتُ ، فَزَلَّ بِحَجْنِهِ بِحَجْنِهِ ، ثُمَّ قَالَ
أَرَكِبُ فَوَكَيْتُ فَلَمَّا زَارَتْهُ أَكْفَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ نَزَوَجْتُ . قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ يَكْرَأُ أُمَّ قَيْبًا ، قُلْتُ ،
بَلْ قَيْبًا . قَالَ أَفَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ . قُلْتُ إِنْ لِيَ أُخْرَاتٍ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَنْزُوجَ أُمَّةً تَجْمَعُنَّ وَتَمْسُطُنَّ
وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ . قَالَ أَمَا أَنْتَ قَائِمٌ ، إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ ، ثُمَّ قَالَ أَتَبِيعُ جَمَلًا قُلْتُ نَعَمْ
فَأَشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَةِ ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَبْلِي وَقَدِمْتُ بَالْتِمَادَةِ فَجِئْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ
قَالَ الْآنَ قَدِمْتُ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَدَعَّ جَمَلًا فَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ فَأَمَرَ بِلَاةٍ أَنْ
يَرِنَ لَهُ أَوْقِيَةً فَوَرَّانَ لِي بِلَاةٍ فَأَرْجَحُ فِي الْمِيزَانِ فَانْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ فَقَالَ ادْعُ لِي جَابِرًا قُلْتُ الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ

ابن شيبه عنه * (قوله باب شراء الامام الحوائج بنفسه) كذا لابي ذر عن غير الكشميني وسقطت الترجمة لابن
ولبعضهم شراء الحوائج بنفسه أي الرجل وفائمة الترجمة رفع توهم من يتوهم أن طاطي ذلك يقدح في الرواة (قوله وقال
ابن عمر اشترى النبي ﷺ جملان من عمر) هو طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الهبة (قوله واشترى ابن
عمر بنفسه) هذا التعليق ثبت في رواية الكشميني وحده وسيأتي موصولاً بعد باب (قوله وقال عبد الرحمن بن
ابن بكر) أي الصديق (جاء مشرك بنعم) الحديث هو طرف من حديث يأتي موصولاً في آخر البيوع في باب الشراء
والبيع مع المشركين (قوله واشترى) أي النبي ﷺ (من جابر بعيراً) هو طرف من حديث موصول في الباب الذي
يليه وفي هذه الاحاديث مباشرة الكبير والمثريف شراء الحوائج وان كان لهن يكفيه اذا فعل ذلك على سبيل
التواضع والافتداء بالنبي ﷺ فلا يشك احد انه كان لهن يكفيه ما يريد من ذلك ولكن كان فعله تعلقاً وتشريراً
ثم اورد حديث عائشة في شراء الطعام من اليهودي وسيأتي شرحه في أول الزهن أن شاء الله تعالى * (قوله باب
شراء الدواب والحمر) في رواية ابن ذر الحمر بضمين وليس في حديثي الباب ذكر للحمر وكانه أشار الى الحاقها
في الحكم بالابل لان حديثي الباب إنما فيها ما ذكر بهير وجل ولا اختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا
وجه الترجمة (قوله واذا اشترى دابة أو جملاً وهو) أي البائع (عليه هل يكون ذلك قبضاً) يعني أو يشترط في القبض
قدر زائد على مجرد التحلية وهي مسألة خلافية سيأتي شرحها قريباً في باب اذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته (قوله
قال النبي ﷺ لعمر بعني بعني جملاصعباً) هذا طرف من حديث سيأتي في الباب المذكور ثم اورد حديث جابر
في قصة بيع جملة وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط أن شاء الله تعالى ويقال ان الغزوة التي كان فيها

الجمل ولم يكن شيء أبض إلى منه قال خذ جملك ولك بمنه **باب** الأسواق التي كانت في الجاهلية
 قبايع بها الناس في الإسلام **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال كانت عكاظ وبجزة وذو الحجاز أسواقا في الجاهلية ، فلما كان الإسلام تأمروا من التجارة
 فيها فأنزله الله ليس عليكم جناح في مواسم الحج قرأ ابن عباس **كذا** **باب** شراء الإبل الهيم
 أو الأجراب الهائم المخالف للقصد في كل شيء **حدثنا** علي حدثنا سفيان قال قال عمرو كان هاهنا
 رجل اسمه نواس وكانت عنده إبل هيم فذهب ابن عمر رضي الله عنهما فاشتري تلك الإبل من
 شريك له فجاء إليه شريكه فقال يئنا تلك الإبل فقال ممن بعثنا قال من شيخ كذا وكذا فقال وشريك
 ذلك والله ابن عمر فجاءه فقال إن شريكك بائعك إيلاهما ولم يعرفك قال فاستمتهما قال فلما ذهب يستأفهما
 فقال دعها رضيينا بقضاء رسول الله ﷺ

غزوة ذات الرقاع وقوله فيه يحجته بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أي يطعنه وقوله ابكرا ام ثيبا بالنصب فيها
 بتقديرا تزوجت ويجوز الرفع بتقديرا هي * (قوله باب الأسواق التي كانت في الجاهلية قبايع بها الناس في الإسلام)
 قال ابن بطال فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصي وأفعال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها ثم أورد المصنف فيه
 حديث ابن عباس وقد تقدم التنبيه عليه في أول البيوع وأن شرحه مضى في كتاب الحج * (قوله باب شراء الإبل
 الهيم) بكسر الهاء جمع الهيم للذكر ويقال للاتي هيمي (قوله أو الأجراب) في رواية النسفي والأجراب وهو
 من عطف المفرد على الجمع في الصفة لأن الموصوف هنا هو الإبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد فكانه قال
 شراء الإبل الهيم وشراء الإبل الأجراب (قوله الهائم المخالف للقصد في كل شيء) قال ابن التين ليس الهائم واحد الهيم
 وما أدري بن ذكر البخاري الهائم هنا اه وقد أثبت غيره ما نقاه قال الطبري في تفسيره الهيم جمع الهيم ومن العرب من يقول
 هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا غائط وغيط قال والإبل الهيم التي أصابها الهيام بضم الهاء وبكسر هاء تصير
 منه عطشى تشرب فلا تروي وقيل الإبل الهيم العطية بالقطران من الجرب تصير عطشى من حرارة الجرب وقيل
 هو داء ينشأ عنه الجرب ثم اسند من طريق علي بن ابن طلحة عن ابن عباس من قوله فشاربون شرب الهيم قال الإبل العطاش
 ومن طريق عكرمة هي الإبل يأخذها العطش فتشرب حتى تهلك (قوله قال عمرو) هو ابن دينار وقول البخاري في
 آخر الحديث سمع سفيان عمر اهو مقول شيخه علي بن عبد الله وقد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال حدثنا
 عمرو بن (قوله كان هنا) أي مكة وفي رواية ابن أبي عمر عن سفيان عند الساعدي من أهل مكة (قوله اسمه نواس)
 بفتح النون والتشديد للاكثر وللنابسي بالكسر والتخفيف وللكشميين كالأول لكن بزيادة ياء النسب (قوله
 من شريك له) لم أقف على اسمه (قوله ابلاهيا) في رواية ابن أبي عمر هياما بكسر أوله (قوله ولم يعرفك) بسكون
 العين من العرفة للاكثر ولله يستعمل بضم أوله وفتح العين والتشديد من التعريف (قوله فاستقها) بالهمزة فعل امر من
 الاستياق والقائل ابن عمر والمقول له نواس وفي رواية ابن أبي عمر قال فاستقها إذا أي أن كان الامر كما تقول فارتجعها
 (قوله فقال دعها) القائل هو ابن عمر وكان نواسا أراد أن يرتجعها فاستدرك ابن عمر فقال دعها (قوله رضيينا بقضاء
 رسول الله ﷺ) أي رضيت بكمه حيث حكم الأعدوي ولا طيرة وعلى التأويل الذي اختاره ابن التين بصير الحديث
 موقوفا من كلام ابن عمر وعلى الذي اخترته جرى الحميدي في جمعه فأورد هذه الطريق عقب حديث الزهري عن
 سالم وحزرة بن عبد الله بن عمر عن ايها من فورا لاعدوي ولا طيرة كانه اعتمد على انه حديث واحد وفي الحديث

لَا عَدُوَّ سَمِعَ سُبَيْانُ عَمْرَأَ بَابُ بَيْعِ السَّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرَهَا وَكَرِهَ عَمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ بَيْعَهُ فِي
 الْفِتْنَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُدَلَّةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ
 مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُتَيْنٍ فَبَيْعْتُ
 الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ

جواز بيع الشيء المبيع إذا بينه البائع ورضى به المشتري سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده لكن إذا اختلفت
 عن العقد ثبت الخيار للمشتري وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه وتوقظ الرجل الصالح وذكر الحميدي في آخر
 الحديث قصة قال وكان نواس بجالس ابن عمر وكان يضحك فقال يوما وددت أن لي إياقيس ذهباً فقال له ابن عمر
 ما تصنع به قال أموت عليه (قوله لا عدوى) قال الخطابي لأعرف للعدوى هنا معني إلا أن يكون الهيام داه من شأنه
 أن من وقع به إذا رعى مع الأبل حصل لها منله وقال غيره لها معني ظاهراً أي رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب
 ولا أعدى على البائع كما وأخترها هذا التأويل ابن التين ومن تبعه وقال الداودي معني قوله لا عدوى النهي عن الاعتداء
 والظلم وقال أبو على الهجري في النوادر الهيام داه من ادواء الأبل يحدث عن شرب الماء النجل إذا كثرت طبعه ومن
 علامة حدوثه أقبال البعير على الشمس حيث دارت وأستمراره على أكله وشربه وبدنه ينقص كالذائب فإذا أراد
 صاحبه استبان امره استبان له فان وجدر يمه مثل ربح الخيرة فهو أهم فمن شم من بوله أو بره أو صابه الهيام اه وهذا
 يتضح المعني الذي خفي على الخطابي وابداه احتمالاً وبه يتضح صحة عطف البخاري الأجر على الهيم لا اشترا كما
 في دعوى العدوى وما يقويه أن الحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع ويكون قول ابن عمر لا عدوى
 تفسيراً للقضاء الذي تضمنته * (قوله باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها) أي هل يمنع أم لا (قوله وكره عمران بن
 حصين بيعه في الفتنة) أي في أيام الفتنة وهذا وصله ابن عدي في الكامل من طريق أبي الأشهب عن أبي رجا
 عن عمران ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجا عن عمران مرفوعاً وأسناده ضعيف وكان المراد
 بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين لأن في بيعه إذ ذلك أمانة لمن اشتراه وهذا عمله إذا أشبهه الحال فما إذا
 تحقق الباغى فالبيع للطائفة التي في جانبها الحق لا بأس به قال ابن بطال إنما كره بيع السلاح في الفتنة لأنه من
 باب التعاون على الأثم ومن ثم كره مالك والشافعي وأحمد وأسحق بيع العيب ممن يتخذة محرماً وذهب مالك إلى
 فسح البيع كان المصنف أشار إلى خلاف الثوري في ذلك حيث قال بع حلاك ممن شئت (قوله عن يحيى بن سعيد)
 هو الأنصاري وعمر بن كثير هو ابن أفلح وقع في رواية يحيى بن يحيى الأندلسي عمر بن فتح العيين وهو تصحيف
 والأسناد كله مدينون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أو لهم يحيى (قوله خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين
 فبعت الدرع) كذا وقع مختصراً فقال الخطابي سقط شيء من الحديث لا يتم الكلام إلا به وهو أنه قتل رجلاً من
 الكفار فاعطاه النبي ﷺ سلبه وكان الدرع من سلبه وتعبه ابن التين بأنه تعسف في الرد على البخاري لأنه إنما
 أراد جواز بيع الدرع فقد كرموضه من الحديث وحذف سائر ذكره وكذا يفعل كثير (قلت) وهو كما قال وليس ما قاله الخطابي
 بمدفوع وسيأتي الحديث مستوفى مع الكلام عليه في غزوة حنين من كتاب المغازي وقد استشكل مطابقتها للترجمة
 قال الأسماعيلي ليس في هذا الحديث من ترجمة الباب شيء وأوجب بأن الترجمة مشتملة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها
 فحديث أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو بيعه في غير الفتنة وقرأت بخط القطب في شرحه يحتمل أن يكون الرجل
 لما قال فإرضه منه فإراد أن يأخذ الدرع ويعوضه عنه النبي ﷺ وكانه بمنزلة البيع وكان ذلك وقت الفتنة انتهى ولا
 يخفى تعسف هذا التأويل والحق أن الاستدلال بالبيع إنما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك لأنه باع الدرع
 فاشترى بمنه البستان وكان ذلك في غير زمن الفتنة ويحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع السلاح في الفتنة

مُحَرَّفًا فِي بَيْتِ سَلَمَةَ فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ مَا لَمْ تَأْتِ لَتُهُ فِي الْإِسْلَامِ **بَابُ فِي الْعَطَارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ حَدَّثَنِي**
مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا بَرْدَةَ بْنَ أَبِي مُوسَى
عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَثَلُ الْجَلْبِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلْبِيسِ السُّوءِ كَمَثَلِ صَاحِبِ
الْمِسْكِ وَكَبِيرِ الْحَدَادِ لَا يَسْتَمُكُّ مِنْ صَاحِبِ الْمِسْكِ إِمَّا تَشْتَرِيهِ أَوْ تَبْجِدُ رِيحَهُ وَكَبِيرِ الْحَدَادِ يُعْرِقُ بَيْتَكَ أَوْ
تَوْبَكَ أَوْ تَبْجِدُ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً **بَابُ ذِكْرِ الْحَجَامِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ**
عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ
تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَجْتَمِعُوا مِنْ خَرَجِهِ **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ**
عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَحْتَجِمُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ

لن لا ينشئ منه الضرر لان أبا قتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال فيه قائما بين المسلمين والمشركين وأقره
النبي ﷺ على ذلك والظن به أنه لم يبعه ممن يمين على قتال المسلمين فيستفاد منه جواز يبعه في زمن القتال لن لا ينشئ
منه (قوله خرفا) بالمحمة الساكنة والقامه مفتوح الاول هو البستان وبكسر الميم الواه الذي يجمع فيه الخمار (قوله بنى
سلمة) بكسر اللام (قوله تأتته) بالثلثة قبل اللام أي جمعتة قاله ابن فارس وقال الفزازي جعلته أصل مالى واثله كل
شيء أصله * (قوله ناب في العطار وبيع المسك) ليس في حديث الباب سوي ذكر المسك وكانه الحق العطار به
لاشترأ كهما في الرائحة الطيبة (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وأبو بردة بن عبد الله هو زيد بن عبد الله بن أبي
بردة بن أبي موسى (قوله كمثل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن يزيد كما سيأتي في الذبائح كحامل المسك وهو
أعم من أن يكون صاحبه أولا (قوله وكبير الحداد) بكسر الكاف بعدها تخمانية ساكنة معروف وفي رواية أبي
أسامة كحامل المسك ونافع الكبير وحقيقته البناء الذي ركب عليه الزق والزق هو الذي ينفخ فيه فاطلق على الزق اسم
الكبير مجازا لمجاورته له وقيل الكبير هو الزق نفسه وأما البناء فاسمه السكور (قوله لا بعدك) بفتح واو وكذلك الدال من
العدم أي لا بعدك أحد الخصلتين أي لا يهدوك تقول ليس بعد منى هذا الأمر أي ليس بعدوني وفي رواية أبي ذر
بضم أوله وكسر الدال من الاعدام أي لا بعدك صاحب المسك أحد الخصلتين (قوله اما تشتريه أو تبجد ربحه) في
رواية أبي أسامة اما أن يخذلك واما أن يتباع منه ورواية عبد الواحد رجح لان الاحذاه وهو الاعطاء لا يبعين بخلاف
الرائحة فانها لازمة سواء وجد الباع أو لم يوجد (قوله وكبير الحداد يحرق بيتك أو توبك) في رواية أبي أسامة ونافع
الكبير أما أن يحرق تبابك ولم يعرض لذكر البيت وهو واضح وفي الحديث النبي عن مجلسه من يتأذى بمجالسته
في الدين والدنيا والتزغيب في مجلسه من يتفجع بمجالسته فيهما وفيه جواز بيع المسك والحكم بطهارته لانه ﷺ
مدحه ورجب فيه فبه الرد على من كرهه وهو متقول عن الحسن البصري وعطاء وغيرهما ثم انقضى هذا الخلاف
واسطر الاجماع على طهارة المسك وجواز يبعه وسيأتي لذلك مزيد بيان في كتاب الذبائح ولم يترجم المصنف للحداد
لانه تقدم ذكره وفيه ضرب المثل والعمل والحكم بالاشباه والنظائر * (قوله باب ذكر الحجام) قال ابن المنير ليست
هنا الترجمة تصويا لصنعة الحجامة فانه قد ورد فيها حديث يخصها وان كان الحجام لا يظلم أجره فانها على الصانع
لا على المستعمل والفرق بينهما ضرورة المحتجم الي الحجامة وعدم ضرورة الحجام لكثرة الصنائع سواها (قلت) ان أراد
بالصويب التحسين والتدب إليها فهو كما قال وان أراد التجوز فلا فانه يسوغ للمستعمل تعاطيها للضرورة ومن لازم
تعاطيها للمستعمل تعاطي الصانع لها فلا فرق الا بما أشرت اليه ان لا يلزم من كونها من المكاسب الدينية أن لا تشرح

باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال أرسل النبي ﷺ إلى عمر رضي الله عنه بمخلة حرير أو سبراء فراها عليه فقال إني لم أرسلك بها إليك لتلبسها إنما يلبسها من لا خلق له إنما بعثت إليك لتستمتع بها يعني تبيعها **حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ناقد عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخله فمررت في وجهه الكراهية فقلت يا رسول الله أنوب إلى الله وإلى رسوله ﷺ ماذا أذنبت فقال رسول الله ﷺ ما بال هذه التمرقة قلت اشتريتها لك لتقدم عليها وتسدّها . فقال رسول الله ﷺ إن أصحاب هذه الصور يسرون القيامة بعد يوم القيامة لعمركم ما خلقتم وقال إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة **باب** صاحب السلعة أحق بالسوم **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ يا بني النجار تأمنوني بما طبعكم وفيه خرب وتخل**

فالكساح أسوأ حالا من الحجام ولوطواطأ الناس على تركه لاضر ذلك بهم وسيأتي الكلام على كسب الحجام في كتاب الاجارة وياتي الكلام هناك عن حديثي الباب عن أنس وابن عباس ان شاء الله تعالى * (قوله باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء) أي اذا كان مما يتنفع به غير من كره له لبسه امامالمنفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلا على الراجح من أقوال العلماء وذكره حديثين * أحدهما حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطار دوفيه قوله ﷺ إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها يعني تبيعها وسياتي في اللباس من وجه آخر بلفظ إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو لتكسوها وهو واضح فبترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال والتجارة وان كانت أحسن من البيع لكنها جزؤه المستزمنة له وأما ما يكره لبسه للنساء فبالقياس عليه والمراد بالكراهة في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتزبه فيدخل فيه الرجال والنساء فعرف بهذا جواب ما اعترض به الاسماعيلي من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها النساء * الثاني حديث عائشة في قصة التمرقة المصورة وسياتي الكلام عليه وعلى الذي قبله مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لم يفسخ البيع في التمرقة وسياتي أن في بعض طرق الحديث المذكور أنه ﷺ توكأ عليها بعد ذلك والثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة من هذه الحيثية بخلاف ما اعترض به الاسماعيلي وقال ابن المنير في الترجمة اشعار بحمل قوله إنما يلبس هذه من لا خلق له على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء لكن الحق أن ذلك خاص بالرجال وإنما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من التمرقة وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة يدل على جميعها * (قوله باب صاحب السلعة أحق بالسوم) بفتح المهملة وسكون الواو أي ذكر قدر معين للثمن وقال ابن بطال بخلاف بين العلماء في هذه المسئلة وأن متولي السلعة من مالك أو وكيل أولى بالسوم من طالب شرائها (قلت) لكن ذلك ليس بواجب فسياتي في قصة جابر أنه ﷺ بدأه بقوله بعني باوقية الحديث (قوله حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون (قوله تأمنوني) بمثابة على وزن فاعلوني وهو أمر لهم بذكر الثمن معينا باختارهم على سبيل السوم ليدكرهولهم ثمنًا معينا يتخاره ثم يقع التراضي بعد ذلك وبهذا يطابق الترجمة وقال المازري معنى قوله تأمنوني أي يا معوني بالثمن أي ولا أخذه هبة قال فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ بذكر الثمن وتعبه عياض بان

باب كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ **حَدَّثَنَا** صَدَقَةٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يُحْيَى قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنَّ الْمُبْتَاعِينَ بِالْخِيَارِ فِي بَيْنَهُمَا مَا مُمْ يَقْتَرَقًا أَوْ يَكُونُ الْبَيْعُ خِيَارًا قَالِ نَافِعٌ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ فَارَقَّ صَاحِبَهُ **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا تَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

الترجمة انما هي لذكر الثمن معينا وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه في الاولوية بين البائع والمشتري (قلت) وقد سبق هذا الحديث في ابواب المساجد وياتي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة ان شاء الله تعالى (قوله باب) بالتنونين (كم يجوز الخيار) والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الامرين من امضاء البيع أو فسخه وهو خياران خيار المجلس وخيار الشرط وزاد بعضهم خيار النقيصة وهو مندرج في الشرط فلا يزداد والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة لبيان مقدارها وليس في حديثي الباب بيان لذلك قال ابن المنير لعله أخذ من عدم تحديده في الحديث انه لا يتقيد بل يفوض الامر فيه الي الحاجة لتفاوت السلع في ذلك (قلت) وقد روى البيهقي من طريق أبي علقمة الغروي عن نافع عن ابن عمر مر فوعا الخيار ثلاثة أيام وهذا كما انه مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق محمد بن اسحق عن نافع في قصة حبان بن منقذ وسأذ كره بعد حصة أبواب وبه احتج للحنفية والشافعية في أن أمد الخيار ثلاثة أيام وأنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة وان كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها لكن لكل شيء أمد بحسبه يتخيره فللذابة مثلا والتوب يوم أو يومان وللجارية جمعة وللدار شهر وقال الاوزاعي يمد الخيار شهرا وأكثر بحسب الحاجة اليه وقال الثوري يختص الخيار بالمشتري ويمد له الى عشرة أيام وأكثر ويقال أنه انفرد بذلك وقد صح القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسيأتي شيء منه في أبواب الملامزة ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله كم يجوز الخيار أي كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة وأشار الى ما في الطريق الآتية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام وخيار ثلاث مرار لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبقى الترجمة على الاستنباط كما دونه (قوله حدنا صدقة) هو ابن الفضل المرزوق وعبد الوهاب هو الثقفى ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله ان المتبايعين بالخيار) كذلك لاكثر وحكي ابن التين في رواية القاسم ان المتبايعان قال وهي لفظة وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذي يليه البيعان بتشديد التحتانية والبيع بمعنى البائع كضيق وضائق وصين وصائين وليس كين وياتن فانهما متغايران كقيم وقائم واستعمال البيع في المشتري اعلم على سبيل التغليب أو لان كلا منهما باع (قوله ما لم يفرقا) في رواية النسائي يفرقا بتقديم الفاء ونقل ثعلب عن الفضل بن سلمة افرقا بالكلام وفرقا بالابدان ورده ابن العربي بقوله وامتروق الذين أو توو الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكلام لأنه بالاعتقاد واجب بان من لازمه في الغالب لان من خالف آخر في عقيدته كأنه مستدعي الفارقته اياه بيده ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق حمل كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعا (قوله أو يكون البيع خيارا) سيأتي شرحه بعد باب (قوله قال نافع وكان ابن عمر الى آخره) هو موصول بالاسناد المذكور وقد ذكره مسلم ايضا من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب الي أن التفرق المذكور بالابدان كما سيأتي وفي الحديث نبوت الخيار لكل من المتبايعين مادام في المجلس وسيأتي بعد باب (قوله عن ابى الخليل) في رواية شعبة الآتية بعد باب عن قتادة عن صالح أبى الخليل وفي رواية أحمد عن غندر عن شعبة عن قتادة سمعت ابا الخليل (قوله عن عبد الله بن الحرث) هو ابن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين لكن وقع لاحد من طريق سعيد عن قتادة عبد الله بن الحرث الهاشمي ورواه ابن خزيمة والاسماعيلي عنه من وجه آخر عن شعبة فقال عن قتادة سمعت ابا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحرث بن نوفل وعبد الله هذا مذكروا في الصحابة

قال البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا * وزاد أحمد حدثنا بهز قال قال همام قد كرت ذلك لأبي النيار قال
 كنت مع أبي الخليل كما حدثه عبد الله بن الحارث بهذا الحديث **باب** إذا لم يوقت في الخيار هل
 يجوز البيع **حدثنا** أبو الثعمان حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله
 عنهما قال قال النبي ﷺ البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وربما قال أو
 يكون بيع خيار **باب** البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا وبه قال ابن عمر وشريح والشعبي

لأنه ولد في عهد النبي ﷺ فأنى به غنكه وهو معدود من حيث الرواية في كبار التابعين وقادة وشيخه تابعين أيضا
 وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب (قوله وزاد أحمد حدثنا بهز)
 أي ابن أسد وهذه الطريق وصلها أبو عوانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعيد عن بهز به ولم ارها
 في مسند أحمد بن حنبل وذهب بعضهم أنه أحمد المذكور وستأتي هذه الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة أبواب
 باوضح من سياقه وفي صنيع همام فائدة طلب علو الاستدلال بينه وبين أبي الخليل في اسناده الاول رجلين وفي الثاني
 رجل واحد * (قوله باب إذا لم يوقت الخيار) أي إذا لم يبين البائع والمشتري وقت الخيار واطلقاه (هل يجوز البيع)
 وكأنه أشار بذلك الى الخلاف الماضي في حد خيار الشرط والذي ذهب اليه الشافعية والحنفية أنه لا يزاد فيه على ثلاثة
 أيام وذهب ابن أبي ليلى وابو يوسف ومجد وأحمد واسحق وأبو ثور وآخرون الي أنه لا امثلة خيار الشرط بل البيع
 جائز والشرط لازم الى الوقت الذي يشترطانه وهو اختيار ابن المنذر فان شرطها أو أحدهما الخيار مطلقا فقال الاوزاعي
 وابن ابي ليلى هوشربا بطل والبيع جائز وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي يبطل البيع أيضا وقال أحمد واسحق
 للذي شرط الخيار أبدا (تنبيه) قوله أو يقول أحدهما كذا هو في جميع الطرق بانيات الواو في بقول وفي انبائها نظر
 لأنه يجوز وم عطف على قوله ما لم يتفرقا فعمل الضمة اشبهت كما اشبهت الياء في قراءة من قرأ انه من يتي ويصبر ويحتمل
 أن تكون بمعنى الآن فيقرأ حينئذ ينصب اللام وبه جزم النووي وغيره ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر من
 وجه آخر عن نافع وفيه أو يكون بيع خيار والمعنى أن المتبايعين اذا قال أحدهما لصاحبه اختر امضاه البيع أو فسخته
 فاختر امضاه البيع مثلا ان البيع يم وان لم يتفرقا وبهذا قال الثوري والاوزاعي والشافعي واسحق وآخرون وقال
 احمد لا يتم البيع حتى يتفرقا وقيل انه ترد بذلك وقيل المعنى بقوله أو يكون بيع خيار أي أن يشترط الخيار مطلقا فلا
 يبطل بالتفرق وسيأتي البحث فيه بعد بابين مستوفي ان شاء الله تعالى * (قوله باب البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا وبه قال
 ابن عمر) أي بخيار المجلس وهو بين من صنيعه الذي مضى قبل باب وأنه كان اذا اشترى شيئا فيعجه فارق صاحبه
 وللمتقدمي من طريق ابن فضيل عن يحيى بن سعيد وكان ابن عمر اذا اطلع يبيعا وهو قاعد قام ليجب له ولا بن أبي شبة
 من طريق مجد بن اسحق عن نافع كان ابن عمر اذا باع انصرف ليجب له البيع ولسلم من طريق ابن جريج قال امل
 على نافع فذكر الحديث وفيه قال نافع وكان اذا باع رجلا فاراد أن لا يقبله قام فشي هنيئة ثم رجح اليه وسيأتي صنيع ابن
 عمر ذلك من وجه آخر بعد بابين وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم رأيت ابن عمر
 اشترى من رجل بعيرا فاخرج منه فوضعه بين يديه فخره بين بعيره وبين الثمن (قوله وشريح والشعبي) أي قال بالخيار
 المجلس وهذا وصله سعيد بن منصور عن هشيم بن عبد بن علي سمعت ابا الضحى يحدث أنه شهد شريحا واختصم اليه
 رجلان اشترى أحدهما من الآخر دارا بأربعة آلاف فوجهها له ثم بداله في يدهما قبل أن يفارق صاحبا فقال لي لاحاجة
 لي فيها فقال البائع قد بعته لك فاخصمنا الى شريح فقال هو بالخيار ما لم يتفرقا قال مجد وشهدت الشعبي قضى
 بذلك وروى ابن أبي شبة عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن شرح قال البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا وعن جرير عن مغيرة

وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة **حدثني** إسحاق أخبرنا حبان بن هلال قال حدثنا شعبة قال
 قتادة أخبرني عن صالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث قال سمعت حكيم ابن حزام رضي الله عنه
 عن النبي **ﷺ** قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما وإن كذبا وكفرا
 محنت بركة **ييعهما حدثنا** عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما أن رسول الله **ﷺ** قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار

عن وكيع عن الشعبي أنه أتى في رجل اشترى من رجل رذونا فاراد أن يرده قبل أن يتفرقا فقضى الشعبي أنه قد وجب
 البيع فشهد عنه أبو الضحى أن شربا أتى في مثل ذلك فرده على البائع فرفع الشعبي إلى قول شرح (قوله وطاوس)
 قال الشافعي في الام أخبرنا ابن عينة عن عبد الله بن طاس عن ابيه قال خير رسول الله **ﷺ** رجلا بعد البيع قال
 وكان ابن يحنف بالخيار الا بعد البيع (قوله وعطاء وابن أبي مليكة) وصلها ابن أبي شعبة عن جرير عن عبد العزيز بن
 ربيع عن ابن أبي مليكة وعطاء قال البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضا ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن
 المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصرى والاوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم
 فقال لا نعلم لهم مخالفا من التابعين الا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شرح والصحيح عنه القول به وأشار إلى
 ما رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن حجاج عن الحكم عن شرح قال اذا تكلم الرجل بالبيع فقد وجب البيع
 واسناد ضعيف لاجل حجاج وهو ابن ارقطه (قوله حدثنا اسحق) قال أبو علي الجبائي لم أره منسوبا في شيء من
 الروايات ولعله اسحق بن منصور فان مسلما روى عن اسحق بن منصور عن حبان بن هلال (قلت) قدر آيته منسوبا
 في رواية أبي علي بن شبيب عن القري في هذا الحديث اسحق بن منصور ولم أره في مسند اسحق بن راهويه من روايته
 عن حبان فتوى ما قال أبو علي رحمه الله ثم رأيت ابا نعيم استخرجه من طريق اسحق بن راهويه عن حبان وقال أخرجه
 البخاري عن اسحق قاله أعلم (قوله حبان بن هلال) هو يفتح الحاء بعدها موحدة ثقيلة (قوله حدثنا شعبة) سيأتي
 بعد باب من هذا الوجه عن هام بدل شعبة وهو محمول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثاه به عن شيخ واحد
 (قوله علم يتفرقا) في رواية هام الماضية قبل باب ما لم يتفرقا وفي رواية سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر وعطاء
 عن ابن عباس مرفوعا ما يفارقه صاحبه فان فارقه فلا خيار له وقد اختلف القائلون بان المراد أن يتفرقا بالبدان هل
 للفرق المذكور حد ينتهي اليه والمشهور الرجوع من مذهب العلماء في ذلك أنه هو كقول الى العرف فكل ما عدا في العرف تفرقا
 حكمه وملا فلا والله أعلم (قوله فان صدقا وبينا) أي صدق البائع في اخبار المشتري مثلا وبين العيب ان كان في السلعة
 وصدق المشتري في قدر الثمن مثلا وبين العيب ان كان في الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد
 وذكر أحدهما تأكيد للآخر (قوله محنت بركة ييعهما) يحتمل أن يكون على ظاهره وان شؤم التدليس
 والكذب وقع في ذلك العقد فحق بركته وان كان الصادق مأجورا والكاذب مأذورا ويحتمل أن يكون
 ذلك مختصا بمن وقع منه التدليس والعيب دون الآخر ورجحه ابن ابي حمزة وفي الحديث فضل الصدق والحث
 عليه ونم الكذب والحث على منعه وانه سبب لذهاب البركة وان عمل الآخرة يحصل خيري الدنيا والآخرة (قوله
 الا بيع الخيار) أي فلا يحتاج الى التفرق كما سيأتي شرحه في الباب الذي يليه وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذي
 قبله ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وهو ظاهر في حضر لزوم البيع بهذين الأمرين وفيه دليل على اثبات خيار
 المجلس وقمضي قبل يباب أن ابن عمر حمل على التفرق بالبدان وكذلك أبو برة الاسلمي ولا يعرف لهما مخالفا من
 الصحابة وخالف في ذلك ابراهيم النخعي فروى ابن ابي شعبة بأسناد صحيح عنه قال البيع جائز وان لم يتفرقا ورواه سعيد
 ابن منصور عنه بلفظ اذا وجبت الصفة فلا خيار وبذلك قال المالكية الا ابن حبيب والحنفية كلهم قال ابن حزم

لا تعلم لهم سلفا الا ابراهيم وحده وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي الباب فقامت منهم رده لكونه معارضا لما هو اقوى
 منه ومنهم من صححه ولكن اوله على غير ظاهره فقالت طائفة منهم هو منسوخ بحديث المسلمون على شروطهم والخيار
 بعد لزوم العقدي فبفسد الشرط وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لانه يقتضى الحاجة الى التبيين وذلك يستلزم
 لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافيا في رفع العقد وقوله تعالى واشهدوا اذا تنايعتم للاشهاد ان وقع به التفرق لم
 يطابق الامر وان وقع قبل التفرق لم يصادف محلا ولا حجة في شئ من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين
 الدليلين مهما أمكن لا يصارعه الى الترجيح والجمع هنا ممكن بين الدلالة المذكورة بشير تصف ولا تكلف وقال بعضهم
 هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على انه عارضه ما هو اقوى منه والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن
 المروى عنده وتعقب بأن مالك يتفرد به فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عددا ورواية وعملوا وقد خص كثير من
 محققي اهل الاصول الخلاف المشهور فيما اذا عمل الراوى بخلاف ما روى بالصحابة دون من جاء بعدهم ومن قاعدتهم
 ان الراوى اعلم بما روى وابن عمر هو راوى الخبر وكان يفارق اذا باع بيده فتابعه اولي من غيره وقالت طائفة هو
 معارض بعمل أهل المدينة ونقل ابن التين عن أشهب بأنه مخالف لعمل أهل مكة أيضا وتعقب بأنه قال به ابن عمر
 ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مضى وهؤلاء من أكبر علماء أهل المدينة في أعصارهم ولا يحفظ عن
 أحد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه فقد سبق عن
 عطاء وطاوس وغيرهما من أهل مكة وقد اشتد انكار ابن عبد البر وابن العربي على من زعم من المالكية ان مالك كاترك
 العمل به لكونه عمل أهل المدينة على خلافه قال ابن العربي انما يأخذ به مالك لان وقت التفرق غير معلوم فاشبه بيوع
 الفرر كالملاسة وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحد بوقت معين وما ادعاه من الفرر موجود فيه وأن الفرر في
 خيار المجلس معدوم لان كلامهما متمكن من امضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلاغرر وقالت طائفة هو خير
 واحد فلا يعمل به الا فيما تم به البيوع ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خير التفهيم في الصلاة واجاب
 الوتر وقال آخرون هو مخالف للقياس الجلي في الحاق ما قبل التفرق بما بعده وتعقب بان القياس مع النص فاسد
 الاعتبار وقال آخرون التفرق بالابدان محمول على الاستحباب تحسنا للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب وقال آخرون
 هو محمول على احتياط للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر وقالت طائفة المراد بالتفرق في الحديث التفرق
 بالكلام كما في عقد النكاح والاجارة والتعق وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لان البيع ينقل فيه ملك رتبة المبيع
 ومنفصته بخلاف ما ذكر وقال ابن حزم سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالابدان فان خيار المجلس بهذا الحديث ثابت
 أما حيث قلنا التفرق بالابدان فواضح وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضا لان قول أحد المتبايعين مثلا بعتك بعشرة
 وقول الآخر بل بعشرين مثلا افتراق في الكلام بلاشك بخلاف ما لو قال اشترت بعشرة فانها حينئذ متوافقان
 فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفان لاجل يفرقان وهو لدعي وقيل المراد بالمتبايعين المتساومان ورد بأنه مجاز
 والحمل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى واحتج الطحاوي بآيات واحاديث استعمل فيها المجاز وقال من انكر استعمال
 لفظ البائع في السلم فقد غفل عن اتساع اللغة وتعقب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع
 فالاصل من اطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه وقالوا أيضا وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البائع
 بعتك هذا بكذا وبين قول المشتري اشترت قالوا فالمشترى بالخيار في قوله اشترت أو تركه والبائع بالخيار الى أن
 يوجب المشتري وهكذا حكاها الطحاوي عن عيسى بن ابيان منهم وحكاها ابن خوزيم من ممداد عن مالك قال عيسى بن ابيان
 وفانده تظهر فيما لو تفرقا قبل القبول فان القبول يعدر وتعقب بان تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجازا أيضا
 وأجيب بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجازا أيضا لان اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عده مجاز فلو كان الخيار
 بعد انعقاد البيع لكان لغير المتبايعين والحديث يردّه تعين حمل التفرق على الكلام وأجيب بأنه اذا تعدر الحمل على الحقيقة

عين الجواز وإذا تعارض الجوازان فلا قرب الي الحقيقة أولى وأيضاً فالتبايحان لا يكونان متبايعين حقيقة الا في حين تعاقدهما
 لكن عقدهما لا يتم الا باحد من اهما ابرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصح انهما مصادقان ماداما في مجلس العقد فعمل
 هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حمل التبايعين على التساوي فانه مجاز بتناق و قالت طائفة التفرق يقع بالايقول
 كقولهم تعالى وان يفرقا يعني الله كلا من ستمه وأجيب بانه سمي بذلك لكونه يفضي الي التفرق بالابدان قال
 البضاوي ومن تي خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله التفرق على الاقوال وحمله التبايعين على التساويين وأيضاً
 فكلام الشارع يسان عن الحمل عليه لانه يصير تقديره ان التساويين ان شاء اعقد البيع وان شاء لم يعقده وهو تحصيل
 الحاصل لان كل أحد يعرف ذلك ويقال لمن زعم ان التفرق بالكلام ما هو الكلام الذي يقع به التفرق أهو الكلام
 الذي وقع به العقد أم غيره فان كان غيره فاهو فليس بين المتعاقدين كلام غيره وان كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن
 يكون الكلام الذي اتفقا عليه وتم بهما به هو الكلام الذي ائتمرا به وهذا في غاية التساوي وقال
 آخرون العمل بظاهر الحديث معتذر فيصين تأويله ويان تضرده ان المتبايعين ان اتفقا في الفسخ أو الامضاء لم يثبت
 لواحد منهما على الآخر خيار وان اختلفا فالجمع بين الفسخ والامضاء جمع بين النقيضين وهو مستحيل وأجيب بان
 المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ واما الامضاء فلا احتياج الي اختياره فانه مقتضى العقد والحال يفضي اليه
 مع السكوت بخلاف الفسخ وقال آخرون حديث ابن عمر هذا وحكيم بن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمرو وذلك
 فيما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا اليه بالخيار مالم يفرقا الا أن تكون
 صفقة خيار ولا يعمل له أن يفرق صاحبه خشية أن يستقبله قال ابن العربي ظاهر هذه الزيادة مخالف لأول الحديث
 في الظاهر فان تألوا الاستقالة فيه على الفسخ وتأولنا الخيار فيه على الاستقالة واذا تعارض التأويلان فزرع الي الترجيح
 والقياس في جانبنا فيرجح وتعقب بأن عمل الاستقالة على الفسخ أوضح من عمل الخيار على الاستقالة لانه لو كان المراد
 حقيقة الاستقالة لم يمتنع من المفارقة لانه لا يختص بمجلس العقد وقد أثبت في اول الحديث الخيار ومده الي غاية التفرق
 ومن المعلوم ان من له الخيار لا يحتاج الي الاستقالة تعين حملها على الفسخ وعلي ذلك حمله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا
 معناه لا يعمل له أن يفرقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع لان العرب تقول استقلت مافات عني اذا استدركه
 فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منها للبيع وحلوا تي الخلمي علي الكراهة لانه لا يليق بالمرأة وحسن معاشره المسلم
 لان اختيار الفسخ حرام قال ابن حزم احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب علي التفرق بالكلام كقوله فيه خشية أن
 يستقبله لكون الاستقالة لانكون الا بعد تمام البيع وصحة انتقال الملك تستلزم أن يكون الخبر المذكور لافائدة له
 لانه يلزم من حمل التفرق على القول باحة المفارقة خشى أن يستقبله او لم يخش وقال بعضهم التفرق بالابدان في
 الصرف قبل القبض يبطل العقد فكيف يثبت العقد ما يبطله وتعقب باختلاف الجهة و بالمعاصرة بنظيره
 وذلك ان التقيد وترك الاجل شرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم واحتج بعضهم بحديث ابن
 عمر الآتي بعديين في قصة البكر الصعب وسيأتي توجيهه وجوابه واحتج الطحاوي بقول ابن عمر مادركت الصفقة
 مجبوا فهو من مال المتبايع وتعقب بأنهم يخالفونه انا الحنفية فقالوا هو من مال البائع ما لم يره المتبايع او ينقله والمالكية قالوا
 ان كان غائباً غيبة بعيدة فهو من البائع وانه لاحاجة فيه لان الصفقة فيه محمولة على البيع الذي انبم لاعلى مالم ينجم
 بين كلاميه وقال بعضهم معني قوله حتى يفرقا أي حتى يوافقا يقال للقوم على ماذا تفرقتم أي على ماذا اتفقتم
 وتعقب بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث الآتية في الباب الذي بعدهما وقال
 بعضهم حديث البيهان بالخيار جاء بألفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يمتحج به وتعقب بأن الجمع بين ما اختلفت من الفاظه
 ممكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف وشرط المضطرب ان يتعذر الجمع بين مختلف الفاظه وليس هذا
 الحديث من ذلك وقال بعضهم لا يجمع حمل الخيار في هذا الحديث على الفسخ فلعله از يدبه خيار الشراء وخيار الزيادة

باب إِذَا خَيْرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ إِذَا تَبَاعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَيَا مَعًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَمَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ

في الثمن أو الثمن واجب بأن المهود في كلامه ﷺ حيث يطلق الخيار ارادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة وكما في حديث الذي يمدح في البيوع وايضا فاذا ثبت ان المراد بالتبايعين المتعاقدان فيعد صدور العقد لخيار في الشراء ولا في الثمن وقال ابن عبد البر قدا كثيرا لكيفية والخفية من الاحتجاج لرد هذا الحديث بما يطول ذكره واكثر لا يحصل منه شيء وحكي ابن السمعاني في الاصطلام عن بعض الحنفية قال البيع عقد مشروع بوصف وحكم فوصفه الزوم وحكمه الملك وقد تم البيع بالعقد فوجب ان يتم بوصفه وحكمه فاما تأخير ذلك الي أن يفترقا فليس عليه دليل لان السب اذا تم فيسحقه ولا ينتفي الابعاض ومن ادعاه فعليه البيان واجاب ان البيع سبب للايقاع في التدم والتدم بموجب الى النظر فانبت الشارع خيار المجلس نظرا للمتعاقدين لسلامة من التدم ودليله خيار الرؤية عندهم وخيار الشرط عندنا قال ولولم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الاقالة لكنها شرعت نظرا للمتعاقدين الا انها شرعت لاستدراك التدم بتفرد به احدهما فلم تجب وخيار المجلس شرع لاستدراك التدم بشرط ان يشتركان فيه فوجب * (قوله باب اذا خيرا احدهما صاحبه بعد البيع) أي وقبل التفريق (فقد وجب البيع) أي وان لم يفترقا او رد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع بلفظ اذا تابع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفترقا أي فينقطع الخيار وقوله وكانا جميعا تأكيد لذلك وقوله او يخيرا احدهما الآخر أي فينقطع الخيار وقوله فبينا على ذلك فقد وجب البيع أي وبطل الخيار وقوله وان تفرقا بعد ان تبايعا ولم يترك احدهما البيع أي لم يفسخه فقد وجب البيع أي بعد التفريق وهذا ظاهر جدا في اتساع البيع فسخ احدهما قال الخطابي هذا أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس وهو مبطل لكل تاويل مخالف لظاهر الحديث وكذلك قوله في آخره وأن تفرقا بعد ان تبايعا فيه البيان الواضح ان التفريق بالبدن هو المقاطع للخيار ولو كان معناه التفريق بالقول لخلا الحديث عن قائمة انتهى وقد اقدم الداودي على رد هذا الحديث المتفق على صحته بلا يقبل منه فقال قول الليث في هذا الحديث وكانا جميعا الخ ليس بمحفوظ لان مقام الليث في نافع ليس كتمام مالك ونظرائه انتهى وهو دلما اتفق الاثمة على ثبوته بشي مسند وأي لوم على من روى الحديث مفسرا لاحد محتملاته حافظا من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس فهو محمول على ان شيخهم حديثهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا وقد اختلف العلماء في المراد بقوله في حديث مالك الابع الخيار فقال الجمهور وبه جزم الشافعي هو استثناء من امتداد الخيار الي التفريق والمراد أن اختارا امضاء البيع قبل التفريق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفريق فالتقدير الالبيع الذي جرى فيه الضاير قال النووي اتفق اصحابنا على ترجيح هذا التأويل وبطل كثير منهم ماسواه وغلطوا قائله انتهى ورواية الليث ظاهرة جداني ترجيحه وقيل هو استثناء من اقطاع الخيار بالتفرق وقيل المراد بقوله أو يفرق أحدهما الآخر أي فيشترط الخيار مدة معينة فلا ينقضي الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تمضي المدة حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور ورجح الاول بأنه أقل في الاضار وتعيينه رواية النسائي من طريق اسمعيل قيل هو ابن أمية وقيل غيره عن نافع بلفظ الأن أن يكون البيع كان عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو استثناء من اثبات خيار المجلس والمعنى أو يخيرا احدهما الآخر فيختار في خيار المجلس فينتفي الخيار وهذا أضعف هذه الاحتمالات وقيل قوله الأن أن يكون بيع خيار أي ما بالخيار ما لم يفترقا الأن يتخيرا ولو قيل بالتفرق والآن أن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفريق وهو قول يجمع التأويلين ويؤيده رواية عبدالرزاق عن سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال فيه الابع الخيار أو يقول لصاحبه اخترا حملنا أو على التقسيم لأعلى الشك

باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال كلُّ يمينٍ لا يبيع بينهما حتى يتفرقا إلا يبيع عليك حديثي اسحق أخبرنا حبان حدثنا همام حدثنا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال البيمان بالخيار ما لم يتفرقا قال همام وجدت في كتابي بختار ثلاث مرار فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكنا قسسى أن يرتجأ ربحا ومحمقا بركة يسها قال وحدثنا همام حدثنا أبو التياح أنه سئع عبد الله بن الحارث يحدث بهذا الحديث عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ **باب** إذا اشتري شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم يشكر البائع على المشتري

(قوله) قوله أو غير أحدهما الآخر باسكان الراء من غير عطفنا على قوله ما لم يتفرقا ويحتمل نصب الراء على أن أو بمعنى إلا أن كاقدم قريبا مثله في قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر * (قوله) باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) كانه اراد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فان الحديث قد سوى بينهما في ذلك (قوله) كل يبيع (يعين) بشديد الصحابة (قوله) لا يبيع (بيننا) أي لازم (قوله) حتى يتفرقا (أي) فيلزم البيع حينئذ بالتفرق (قوله) إلا يبيع (الخيار) أي فيلزم بشرطه كما تقدم البحث فيه وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار والمعنى ان البيع عقد جائز فإذا وجد أحد هذين الأمرين كان لازما (قوله) حديثي اسحق (هو) ابن منصور وحبان (هو) ابن هلال (قوله) حتى يتفرقا (في رواية للكشميني) ما لم يتفرقا (قوله) قال همام وجدت في كتابي بختار ثلاثة مرار (أشار أبو داود إلى أن هماما قرئ بذلك عن أصحاب قتادة ووقع عند أحمد عن عفان عن همام قال وجدت في كتابي الخيار ثلاثة مرار ولم يصرح همام من حديثه بهذه الزيادة فان ثبتت فهي على سبيل الاختيار وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث (قوله) وحدثنا همام) القائل هو حبان بن هلال المذكور وقد تقدم قبل باين من وجه آخر عن همام قال الكرمانى القائل هو حبان فان قيل لم قال حدثنا وقال قبل ذلك قال همام فالجواب انه حيث قال كان سمع ذلك في المذاكرة وحيث قال حدثنا سمع منه في مقام التحديث اه وفي جزئه بذلك نظر والذي يظهر انه حيث ساق قبل اسناد بقوله حدثنا وحيث ذكر كلام همام عبر عنه بقوله قال * (قوله) باب إذا اشتري شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم يشكر البائع على المشتري) أي هل ينقطع خياره بذلك قال ابن النثير أراد البخاري اثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر ثاني حديثي الباب وفيه قصصت مع عثمان وهو بين في ذلك ثم خشي أن يعترض عليه بحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي ﷺ تصرف في البكر بنفس تمام المقدفاسلف الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله ولم يشكر البائع يعنى أن الهبة للذكورة انما تمت بافضاء البائع وسكوته المنزل منزلة قوله وقال ابن التين هذا تصسف من البخاري ولا يظن بالنبي ﷺ انه وهب ما فيه لاحد خيار ولا انكار لانه انما جعت مينا اه وجوابه انه ﷺ قد بين ذلك بالا حاديات السابقة المصروفة بخيار المجلس والمجم بين الحديثين يمكن بان يكون بعد المقدفارق عمران تقدمه أو تاخر عنه مثلا ثم وهب وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما يفيقه فلامعني للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في ابطال ما دل عليه الاحاديث الصريحة من اثبات خيار المجلس فانها ان كانت متقدمة على حديث البيعان بالخيار فحديث البيعان قاض علمها وأن كانت متأخرة عنه حمل على انه ﷺ اكتفى بالبيان السابق واستفيد منه أن المشتري اذا تصرف في البيع ولم يشكر البائع كان ذلك قاطعا لخيار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم وقال ابن بطال اجمعوا على ان البائع اذا لم يشكر على المشتري ما أحدث من الهبة والعنى انه يبيع جائز واختلفوا فيها اذا انكر ولم يرض فالذين يرون ان البيع يتم

أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ وَقَالَ طَاوُسٌ فِيمَنْ يَشْتَرِي السَّلْمَةَ عَلَى الرِّضَاءِ بِاعْتَابِهَا وَجَبَتْ لَهُ وَالرَّيْحُ لَهُ ،
 وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ أَبِي حَرْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ
 فَكُنْتُ عَلَى بَكْرِ صَئْبٍ لِعُمَرَ فَكَانَ يَتَلَبَّسُ فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيُرَدُّهُ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ
 عُمَرُ وَيُرَدُّهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ بِمَنْبِهِ قَالَ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ يَنْبِيهِ فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ • قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

بالكلام دون اشتراط التفرق بالابدان يجوزون ذلك ومن يرى التفرق بالابدان لا يجوزونه والحديث حجة
 عليهم اه وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقوا بين المبيعات فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل
 قبضه كما سيأتي واختلوا فيما عدا الطعام على مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقا وهو قول
 الشافعي ومجذب الحسن ثانيا يجوز مطلقا الا الدور والارض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثالثا يجوز مطلقا
 الا المكيل والموزن وهو قول الاوزاعي وأحمد واسحق رابعا يجوز مطلقا الا المأكول والمشروب وهو قول مالك
 وأبي ثور واختار ابن المنذر واختلوا في الاعتاق فالجمهور على أنه يصح الاعتاق ويصير قبضا سواء كان البائع حق
 الجنس بان كان الثمن حالوا ولم يدفع املا والاصح في الوقف أيضا صحته وفي الهبة والرهن خلاف والاصح عند الشافعية
 فيها أنهما لا يصحان وحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب حجة لبقائه ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون
 ابن عمر كان وكيلا في القبض قبل الهبة وهو اختيار البيهقي قال اذا اذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفي وتم
 البيع وحصلت الهبة بعده لكن لا يلزم من هذا اتحاد القبض والمقبض لان ابن عمر كان ركب البعير حينئذ وقد احمج
 به للمالكية والحنفية في ان القبض في جميع الاشياء بالتخلية واليه مال البخاري كما تقدم له في باب شراء الدواب
 والحمر اذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك قبضا وعند الشافعية والحنابلة تكن التخلية في الدور والاراضي
 وما أشبهها دون المنقولات ولذلك لم يجزم البخاري بالحكم بل أو رد الترجمة مورد الاستفهام وقال ابن قدامة ليس في
 الحديث تصريح بالبيع فيحتمل ان يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو الظاهر فانه لم يذكرنا (قلت) وفيه غفلة عن
 قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله ﷺ وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث عند البخاري فاشتره وسيأتي
 في الهبة فعلى هذا فهو بيع وكون الثمن لم يذكر لا يلزم ان يكون هبة مع التصريح بالشراء وكما لم يذكر الثمن يحتمل أن
 يكون القبض المشترط وقع وان لم ينقل قال الحب الطبري يحتمل أن يكون النبي ﷺ ساقه بعد العقد كما ساقه أولا
 وسوقه قبض له لان قبض كل شيء بحسبه (قوله أو اشترى عبدا فاعتقه) جعل المصنف مسألة الهبة أصلا حتى بها
 مسألة العتق لوجود النص في مسألة الهبة دون العتق والشافعية نظروا الي المعنى في ان للعتق قوة وسرابة ليست لغيره
 ومن الحق به منهم الهبة قال ان العتق اتلاف للمالية والاتلاف قبض فكذلك الهبة والله أعلم (قوله وقال طاووس
 فيمن يشتري السلمة على الرضا ثم باعها وجبته له والريح له) وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن
 طاووس عن أبيه نحوه وزاد عبد الرزاق وعن معمر بن أبي عيسى عن ابن سيرين اذا بعت شيئا على الرضا فان الخيار لها
 حتى يفرقا عن رضا (قوله وقال الحميدي) في رواية ابن عساکر باسناد البخاري قال لنا الحميدي وحزم الاسماعيلي
 وأبو نعيم بأنه علقه وقدر ويناها أيضا موصولا في مسند الحميدي وفي مستخرج الاسماعيلي وسيأتي من وجه
 آخر عن سفیان في الهبة موصولا (قوله في سفر) لم أقف على تعيينه (قوله على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف
 ولد الناقة أول ما يركب (قوله صعب) أي تقور (قوله فباعه) زاد في الهبة فاشتره النبي ﷺ ثم قال هو لك
 يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت وفي هذا الحديث ما كان الصحابة عليه من توقيفهم للنبي ﷺ وان لا يتقدموه
 في المئتي وفيه جواز زجر الدواب وان لا يشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلمة بل يجوز ان يسئل في بيعها

وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت من أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنهما مالا يوالى أدي بماله يجديب فلما تبنا يمار جمعت على عقبي حتى خرجت من بينتي خشية أن يرادني البيع وكانت السنة أن التبايع بين بالخيار حتى يتفرقا قال عبد الله فلما وجب يتي ويعة رأيت أني قد غبنته بأني سفته إلى أرض نمود بثلاث ليالٍ وساقني إلى المدينة بثلاث ليالٍ

باب ما يكره من الخداع في البيع **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخيراً مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع في البيوع، فقال إذا بيعت فقل

وجواز التصرف في البيع قبل بدل الثمن ومراعاة النبي ﷺ أحوال الصحابة وحرصه على ما يدخل عليهم السرور (قوله وقال الليث) وصله الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه والرمادي وغيرها وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به وذكر البيهقي أن يحيى بن بكير رواه عن الليث عن يونس عن الزهري نحوه وليس ذلك جملة فقد ذكر الاسماعيلي أيضاً أن أباصاخ رواه عن الليث كذلك فوضح أن الليث فيه شيعين وقد أخرجهم الاسماعيلي أيضاً من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهري (قوله بعث من أمير المؤمنين عثمان ابن عفان مالا) أي أرضاً أو عقاراً (قوله بالوادي) يعني وادي القرى (قوله فلما تبنا يعني رجعت على عقبي) في رواية أيوب بن سويد فطفقت أنقص على عقبي القهقري (قوله برادني) بتشديد الدال أصله برادني أي يطلب مني استرداده (قوله وكانت السنة أن التبايع بالخيار حتى يتفرقا) يعني أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وأنه فعل ذلك ليجب له البيع ولا يبقى لعثمان خيار في فسخه واستدل ابن بطلال بقوله وكانت السنة على أن ذلك كان في أول الأمر فاما في الزمن الذي فعل ابن عمر ذلك فكان التفرق بالابدان متروكاً فذلك فعله ابن عمر لأنه كان شديد الاتباع هكذا قال وليس في قوله وكانت السنة ما ينفي استمرارها وقد وقع في رواية أيوب بن سويد كما إذا تباهتا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يفتق التبايعان فتبايعت أنا وعثمان فذكر القصة وفيها أشعار باستمرار ذلك وأغرب ابن رشد في المقدمات له فزعم أن عثمان قال لابن عمر ليست السنة بافتراق الابدان قد انتسخ ذلك وهذه الزيادة لم أرها أسناداً ولو صححت لم تخرج المسئلة على الخلاف لأن أكثر الصحابة قد نقل عنهم القول بان الافتراق بالابدان (قوله سفته إلى أرض نمود بثلاث ليالٍ) أي زدت المسافة التي بينه وبين أرضه التي صارت إليه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها بثلاث ليالٍ (قوله وساقني إلى المدينة بثلاث ليالٍ) يعني أنه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي اخذها عن المسافة التي كانت بيني وبين أرضي التي بعثها بثلاث ليالٍ وإنما قال إلى المدينة لانهما جميعاً كانا بها فرأى ابن عمر النطقة في القرب من المدينة فلذلك قال رأيت أني قد غبنته وفي هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة وسيأتي هل الخلاف فيها في باب بيع الملامسة وجواز التحيل في ابطال الخيار وتقديم المرء مصلحة نفسه على مصلحة غيره وفيه جواز بيع الأرض بالأرض وفيه أن العين لا يرد به البيع (قوله باب ما يكره من الخداع في البيع) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الخداع في البيع مكروه ولكنه لا يفسخ البيع لأن شرط المشتري الخيار على ما تشر به القصة المذكورة في الحديث (قوله أن رجلاً) في رواية أحمد من طريق عبد بن أسحق حدثني نافع عن ابن عمر كأن رجلاً من الانصار زاد ابن الجارود في المتن من طريق سفيان عن نافع أنه حبان بن منقذ وهو بفتح المهملة والموحدة الثقيلة ورواه الدارقطني من طريق عبد الاعلى والبيهقي من طريق يونس بن بكير كلاهما عن ابن اسحق به وزاد فيه قال ابن اسحق حدثني عبد بن يحيى بن حبان قال هو جدى منقذ بن عمرو وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن اسحق (قوله ذكر للنبي ﷺ) في رواية ابن اسحق فشكى إلى النبي ﷺ ما يلقى من الغبن (قوله أنه يخدع في البيوع)

بين ابن اسحق في روايته المذكورة سبب شكواه وهو ما يأتي من العن وقد أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس لفظ أن رجلاً كان يبيع وكان في (١) عقده ضعف (قوله لا خلابة) بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي لا خديعة ولا تفتي الجنس أي لا خديعة في الدين لان الدين النصيحة زاد ابن اسحق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أنت بالخيار في كل سلعة اجتمعا ثلاث ليال فان رضيت فامسك وان سخطت فاردد فبقي حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمن عثمان وكان اذا اشترى شيئاً فقيل له انك غبت فيرجع به فيشهد له الرجل من التصحلية بان النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثاً فردد له دراهمه قال العلماء لقته النبي ﷺ هذا القول ليحفظ به عند البيع فيقطع به صاحبه على أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما يرى نفسه لما تقرر من حضانتها حين على أداء النصيحة كما تقدم في قوله ﷺ في حديث حكم بن حزام فان صدقوا بيننا بورك لهما في بيعهما الحديث واستدل بهذا الحديث لاحد وأحد قول مالك أنه برء بالثمن القاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة وتعبق به ﷺ انما جعل له الخيار لضعف عقله ولو كان العن يملك به الفسخ لما احتاج الى شرط الخيار وقال ابن العربي يحتمل أن الخديعة في قصة هذا الرجل كانت في العيب أو في الكذب أو في الثمن أو في العن فلا يصح بها في مسألة العن بخصوصها وليست قصة عامة وانما هي خاصة في واقعة عين فيصح بها في حق من كان بصفة الرجل قال واما ما روى عن عمر انه كلف في البيع فقال ما أبعد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لخيان ابن مئذ ثلاثة أيام فداره على ابن لهيعة وهو ضعيف انتهى وهو كما قال أخرجه الطبراني والدارقطني وغيرها من طريقه لكن الاحتمالات التي ذكرها قد تعينت بالرواية التي صرح بها بانه كان يبيع في البيوع واستدل به على أن أمد الخيار الشرط ثلاثة أيام من غير زيادة لانه حكم ورد على خلاف الاصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصراة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع وأغرب بعض المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم يبعه كان في الرقيق وهذا يحتاج الى دليل ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال واستدل به على ان من قال عند العقد لا خلابة أنه يصير في تلك الصنفه بالخيار سواء وجد فيه عيباً أو غيباً أم لا وبالغ ابن حزم في جموده فقال لو قال لا خديعة أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلابة ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم انه كان يقول لا خيابة بالتحتانية بدل اللام وبالذال المعجمة بدل اللام أيضاً وكان لا يفتح باللام للثقة لسأته ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بان النبي ﷺ جعله بالخيار فدل على أنهم اكتفوا في ذلك بالمعنى واستدل به على أن الكبير لا يحجر عليه ولو تبين سفيه لما في بعض طرق حديث أنس أن أهله أتوا النبي ﷺ فقالوا يا رسول الله اجرح عليه فدهاه ففاه عن البيع فقال لا أصبر عنه فقال اذا بيعت فقل لا خلابة وتعقب بانه لو كان الحجر على الكبير لا يصح لانكر عليهم وأما كونه لم يحجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفيه واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار وعلى جواز شرط الخيار للمشتري وحده وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع الى الحق وقبول خير الواحد في الحقوق وغيرها * (قوله باب ما ذكر في الاسواق) قال ابن بطلان أراد بذلك الاسواق اباحة للتاجر ودخول الاسواق للاشراف والفضلاء وكانه أشار الى ما لم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع وهو حديث أخرجه أحمد والبخاري وصححه الحاكم من حديث جبير ابن مطعم أن النبي ﷺ قال أحب البقاع الى الله المساجد وأبغض البقاع الى الله الاسواق واسناده حسن وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر نحوه قال ابن بطلان وهذا يخرج على الغالب والاقترب سوق يذكر فيها الله

وقال عبد الرحمن بن عوف قديماً قديمنا المدينة ، قلت هل من سوق فيه بجماعة ، قال سوق فينتاع ، وقال أنس قال عبد الرحمن دثوني على السوق ، وقال عمر ألماني الصفيق بالسواق حدثني محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء عن محمد بن سوقة

أكثر من كثير من المساجد (قوله وقال عبد الرحمن بن عوف الخ) تقدم موصولا في أوائل البيوع والفرض منه هنا ذكر السوق فقط وكونه كان موجودا في عهد النبي ﷺ وكان يتعاده الفضلاء من الصحابة لتحصيل المعاش للكفاف والصفى عن الناس (قوله وقال أنس قال عبد الرحمن بن عوف) تقدم أيضا موصولا هناك (قوله وقال عمر ألماني الصفيق بالسواق) تقدم موصولا أيضا هناك في أثناء حديث أبي موسى الأشعري ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث

• الاول حديث عائشة (قوله عن محمد بن سوقة) بضم المهملة وسكون الواو بعدها قاف كوفي ثقة طاب ديكني أبابكر من صفار التابعين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في العيدين (قوله عن نافع بن جبير) أي ابن مطعم التوفلي وليس له في البخاري عن عائشة سوى هذا الحديث ووقع في رواية محمد بن بكر عن اسمعيل بن زكرياء عن محمد بن سوقة سمعت نافع بن جبير أخرجه الاسماعيلي (قوله حدثني عائشة) هكذا قال اسمعيل بن زكرياء عن محمد بن سوقة وخالفه سفيان بن عيينة فقال عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة أن رجلا التزمي ويحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منهما فان روايته عن عائشة أم من روايته عن أم سلمة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة وروى من حديث حفصة شيئا منه وروى الترمذي من حديث صيفة نحوه (قوله يغزو جيش الكعبة) في رواية مسلم عث النبي ﷺ في منامه فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله قال العجب ان ناسا من أمي يؤمنون هذا البيت لرجل من قريش وزاد في رواية أخرى ان أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير وفي أخرى ان عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو هذا الجيش (قوله ببيداء من الارض) في رواية مسلم بالبيداء وفي حديث صيفة على الشك وفي رواية لمسلم عن أبي جعفر الباقر قال هي ببيداء المدينة انتهى والبيداء مكان معروف بين مكة والمدينة تقدم شرحه في كتاب الحج (قوله يخسف باولهم وأخرهم) زاد الترمذي في حديث صيفة ولم ينج أو سطهم وزاد مسلم في حديث حفصة فلا يبق الا الشر يد الذي يخبر عنهم واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن حكم الاوسط وأن العرف يقضى بدخوله فيمن هلك أو لكونه آخرها بالنسبة للاول وأولا بالنسبة للآخر فيدخل (قوله وفيهم أسواقهم) كذا عند البخاري بالمهملة والقاف جمع سوق وعليه ترجم والمعنى أهل أسواقهم أو السوق منهم وقوله ومن ليس منهم أي من رفاقهم ولم يقصد موافقتهم ولا بني نعيم من طريق سعيد بن سليمان عن اسمعيل بن زكرياء وفيهم أشراقهم بالمعجمة والراء والفاء وفي رواية محمد بن بكر عند الاسماعيلي وفيهم سوامم وقال وقع في رواية البخاري أسواقهم فأظنه تصحيفا فان الكلام في الخسف بالناس لا بالسواق (قلت) بل لفظ سوامم تصحيف فانه بمعنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري نعم أقرب الروايات الى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالراد بالسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالباعة وفي رواية مسلم فقلنا ان الطريق يجمع الناس قال نعم فبهم المستبصر أي المستبين لذلك القاصد للمقاتلة والمجبور بالجيم والموحدة أي المكروه وابن السبيل أي سألك الطريق معهم وليس منهم والغرض كله انها استشكلت وقوع العذاب على من لا ارادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بان العذاب يقع عام الحضور آجالهم ويعثون بعد ذلك على نياتهم وفي رواية مسلم هل يكون مهلكا واحدا ويصديرون مصادرتي وفي حديث أم سلمة عند مسلم قتلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارهها قال يخسف به ولكن يبعث يوم القيامة على نبيته أي يخسف بالجميع لشؤم الاشرار ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده قال المهلب في هذا الحديث ان من كثر سواد قوم في المعصية اختارا ان العقوبة تلزمه معهم قال واستنبط منه مالك عقوبة من

عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْزِعُ وَجَيْشَ الْكُفَّةِ ، فَإِذَا كَانُوا بَيْنَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوْطَانِهِمْ ، وَآخِرُهُمْ ، قَالَتْ فَلَمَّا رَأَى اللَّهُ كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوْطَانِهِمْ وَآخِرُهُمْ وَفِيهِمْ أَسْوَأُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ فِيهِمْ : قَالَ يُخَسَفُ بِأَوْطَانِهِمْ وَآخِرُهُمْ ، ثُمَّ يُعْتَبَرُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةٌ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سَوْقِيهِ وَبَيْتِهِ بَضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، وَذَلِكَ بَأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةَ إِلَّا رُفِعَ بِهَا دَرَجَةٌ أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ وَالْمَلَائِكَةُ تَعْلَى عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي صَلَاةٍ الَّتِي يُصَلِّي فِيهِ اللَّهُ مَلَأَ صُلْبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْحَمَهُ مَا لَمْ يَحْدِثْ فِيهِ مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ .** وَقَالَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِيهِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّلَبِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ قَالَ رَجُلٌ يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَالْتَمَعْتُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لِمَ تَعَادَعُونَ هَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَعَادَعُوا بِنِسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا رَجُلٌ بِالْقَيْسِ يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَالْتَمَعْتُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَمْ أَعْنِكَ قَالَ سَمَوْتُ بِأَسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدُّوْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ

بجالس شربة الخمر وان لم يشرب وتعقبه ابن المنير بان العقوبة التي في الحديث هي الهجمة المملوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية ويؤيده آخر الحديث حيث قال ويعتبرون على نياتهم وفي هذا الحديث ان الاعمال تعتبر بنية العامل والصاذير من مصاحبة أهل الظلم وبجالسهم وتكثير سوادهم الا لمن اضطر الى ذلك ويتردد النظر في مصاحبة التاجر لاهل الفتنة هل هي اعادة لهم على ظلمهم وهي من ضرورة البشرية ثم يعتبر عمل كل أحد بنية وعلى الثاني بدل ظاهر الحديث وقال ابن التين يحمل ان يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم وتعقب بان في بعض طرقه عند مسلم ان ناسا من أمي والذين يهدمونها من كفار الحبشة وأيضا فقتضت كلامه انهم يخسف بهم بعد ان يهدموها ويرجعوا وظاهر الخبر انه يخسف بهم قبل ان يصلوا اليها الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم مستوفي في ابواب الجماعة والغرض منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه وقوله لا ينهزه بضم أوله وسكون التون وكسر الهاء بعدها زاي ينهزه وزنا ومعنى المراد لا يزججه والجملة بيان للجملة التي قبلها وهي لا يريد الا الصلاة وقوله اللهم صل على عليه بيان لقوله صلى عليه أي يقول اللهم صل عليه وقوله ما لم يؤذ فيه أي يحصل منه اذى للملائكة أو لمسلم بالفعل أو بالقول * الحديث الثالث حديث أنس في سبب قوله ﷺ نسما باسمي ولا تكتنوا بكنتي أورده من طريقين عن حميد عنه وسيأتي في كتاب الاستئذان والغرض منه هنا قوله في اول الطريق الاوّل كان الناس ﷺ في السوق وقائدة اراد الطريق الثانية قوله فيها انه كان بالبيع فاشار الي أن المراد بالسوق في الرواية الاوّل السوق الذي كان بالبيع وقد قال سبحانه وتعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لا يكون الطعام ويمشون في الأسواق * الحديث الرابع حديث أبي هريرة (قوله عن عبيد الله) بالتصغير في رواية مسلم عن احمد بن حنبل عن سفیان عن عبيد الله ولكنه اورد مختصرا جدا (قوله عن نافع بن جبیر) هو المذكور في الحديث الاوّل وليس له أيضا عن ابی هريرة في البخاری سوى هذا الحديث (قوله

لَا يَكْفِي وَلَا أَكَلَهُ حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنِقَاعَ فَجَلَسَ بَيْنَهُمَا فَطَلِمَةَ فَقَالَ أُمَّ لُكْعُ أُمَّ لُكْعُ
 فَحَبَسْتَهُ شِدْقًا فَظَنَنْتُ أَنَّهُ تَلَيْسُهُ سَخَابًا أَوْ تَسْلُهُ فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ وَقَبَلَهُ وَقَالَ اللَّهُمَّ أَحِبَّهُ وَأَحِبَّ
 مِنْ حُبِّهِ * قَالَ سَفِيَانُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَوْ تَرَى كَعْبَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو
 ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى عَنْ نَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ
 فَيَبِعَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ مِمْتَعِهِمْ أَنْ يَدِيمُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقَلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ * قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ

في طائفة من النهار) اى في قطعة منه وحكى الكرماني ان في بعض الروايات صائفة بالصاد المهملة بدل طائفة
 اى في حر النهار يقال يوم صائف اى حار (قوله لا يكفى ولا اكلمه) امان جانب النبي ﷺ فعله كان مشغول
 الفكر بوجى او غيره واما من جانب ابي هريرة فالتوقيف وكان ذلك من شأن الصحابة اذ لم يروا منه نشاطا (قوله حتى
 اى سوق بني قينقاع جلس بينا بيت فاطمة فقال) هكذا في نسخ البخارى قال الداودى سقط بعض الحديث عن
 الناقل أو أدخل حديثا في حديث لان بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع انتهى وما ذكره أولا احتمالا هو الواقع
 ولم يدخل الراوي حديث في حديث وقد أخرجه مسلم عن ابن ابي عمر عن سفيان قانت ماسقط منه ولهظه حتى
 جاء سوق بني قينقاع ثم انصرف حتى اتى فناء فاطمة وكذلك أخرجه الاسماعيلى من طرق عن سفيان وأخرجه
 الحميدى في مسنده عن سفيان فقال فيه حتى اتى فناء عائشة جلس فيه والاول أرجح والفاء بكسر الفاء بعدها نون ممدودة
 اى الموضع التسع امام البيت (قوله اثم لكع) بهزة الاستهتام بعدها مثله مفتوحة ولكع بضم اللام وفتح الكاف
 قال الخطابى اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم والمراد هنا الاول والمراد بالثاني ما ورد في حديث ابي
 هريرة أيضا يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع وقال ابن التين زاد ابن فارس أن العبد أيضا يقاله لكع انتهى
 ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الامرين المذكورين وقال بلال بن جبر التميمى اللكع في لغتنا الصغير وأصله
 في المهر ونحوه وعن الاصمعى اللكع الذى لا يهتدى لمنطق وغيره مأخوذ من الملا كيع وهى التى تخرج من السلا
 قال الازهرى وهذا القول أرجح الاقوال هنا لانه أراد ان الحسن صغير لا يهتدى لمنطق ولم يرد انه لثيم ولا عبد
 (قوله نجسته شيا) اى منعه من المبادرة الى الخروج اليه قليلا والفاعل فاطمة (قوله ظننت انها تليسه سخابا)
 بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة وموحدة قال الخطابى هى قلادة تتخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة وقال
 الداودى من قرهفل وقال الهروي هو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجوارى وروي الاسماعيلى عن ابن ابي
 عمر احدث رواة هذا الحديث قال السخاب شىء يعمل من الحنظل كالقميص والشواح (قوله أو تسله) في رواية
 الحميدى وتسله بالواو (قوله فجاء يشتد) اى يسرع فى المشى في رواية عمر بن موسى عند الاسماعيلى فجاء الحسن وفى
 رواية ابن ابي عمر عند الاسماعيلى فجاء الحسن أو الحسين وقد أخرجه مسلم عن ابن ابي عمر فقال في روايته اثم لكع
 يعنى حسنا وكذا قال الحميدى في مسنده وسأى في اللباس من طريق ورقاء عن عبيد الله بن ابي يزيد بلفظ فقال
 ان لكع ادع الحسن بن على فقال الحسن بن على بمشى (قوله فجاء يشتد حتى عانقه وقبله) في رواية ورقاء فقال النبي
 ﷺ بيده هكذا اى مدها فقال الحسن بيده هكذا فاترمه (قوله فقال اللهم احبه) بفتح أوله بلفظ الدوام وفي رواية
 الكشميينى احببه فك الادغام زاد مسلم عن ابن ابي عمر فقال اللهم انى احبه فاحبه وفى الحديث بيان ما كان الصحابة عليه
 من توقير النبي ﷺ والمشي معه وما كان عليه من التواضع من الدخول فى السوق والجلوس بفناء الدار ورحمة الصغير والمزاح
 معه ومعاهته وتقبيله ومتقبلة الحسن بن على وسأى الكلام عليها في مناقبه ان شاء الله تعالى (قوله قال سفيان) هو ابن
 عينة وهو موصول بالاسناد المذكور (قوله عبيد الله اخبرني) فيه تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز وعبيد الله

باب كراهية السخب في السوق حديث محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال عن عطاء بن يسار قال تكثرت
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قلت أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة . قال أجل :
والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفة في القرآن : يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وحرزاً
للأمة أنت عبدي ورسولي سميتك المتوكّل . ليس يظن ولا غلظ ولا سخاب في الأسواق ولا ينفع
بالسببة السيئة . ولكن يعفو ويغفر ولن يقبضه الله حتى يقم به الملة التوجه بأن يقولوا : لا إله إلا الله
ويفتح بها أعينا عمياً وآذاناً صماً وقلوباً غلفاً * تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال وقال سعيد عن
هلال عن عطاء عن ابن سلام

هو شيخ سفيان في الحديث المذكور وأراد البخاري بإرا هذه الزيادة بيان لثبوت عيادته لنافع بن جبير فلا تضر العنة
في الطريق الموصولة لأن من ليس بمدلس اذا ثبت لقائه لم يحدث عنه حملت عنتمه على السماع اتماماً وانما الخلاف في
المدلس أوفين لم يثبت لقبه لم يروى عنه وأبعد الكرمانى فقال اتماماً ذكر الورثان لأنه لا يروى الحديث الموصول عن
نافع بن جبير انتهى الفرصة لبيان ما ثبت في الورث مما اختلف في جوازه والله أعلم * الحديث الخامس حديث ابن عمر في
نقل الطعام من المكان الذي يشتري منه الى حيث يباع الطعام وفي حديثه في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسألت
الكلام عليهما بعد أربعة أبواب وقد استشكل ادخال هذا الحديث في باب الاسواق وأجيب بأن السوق اسم لكل
مكان وقع فيه التبايع بين من يعاطي البيع فلا يختص الحكم المذكور بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع
فيه التبايع فالعموم في قوله في الحديث حيث يباع الطعام * (قوله باب كراهية السخب في الاسواق) فتح المهمة والمناه
المجمعة بعدها موحدة ويقال فيه السخب بالصاد المهملة بدل السين وهو رفع الصوت بالخصام وقد تقدم ذكره في
الكلام على حديث أبي سفيان في قصة هرقل في أول الكتاب وأخذت الكراهية من نقي الصفة المذكورة عن النبي ﷺ
كما ثبتت عنه صفة النظاظة والفظلة وأورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة النبي ﷺ والفرض منه
قوله فيه ولا سخاب في الأسواق وسألت الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح ويستاد منه أن دخول الامام
الاعظم السوق لا يحطمر تيبه لأن النبي انما ورد في ذم السخب فيها لانه اصل الدخول وهلال المذكور في اسناده
هو ابن علي ويقال له هلال بن أبي هلال وليس لشيخه عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو في الصحيح غيره هذا الحديث
وقوله فيه وحرزاً بكسر المهملة أي حافظاً وأصل الحرز الموضع الحصين وهو استعارة وتوقلته حتى يقم به الملة العوجه أى
ملة العرب ووصفها بالوعج ما دخل فيها من عبادة الاصنام والمراد بانقامتها إلى الكفر الى الايمان وقوله
وقلوب غلف وقع في رواية النسفي والمستعطي قال أبو عبد الله يعني المصنف اللفظ كل شيء في غلاف يقال سيف أغلف
وقوس غلفاء ورجل أغلف اذا لم يكن محتوناً انتهى وهو كلام أبي عبيدة في كتاب الحجاز (قوله تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة
عن هلال) ستأتى هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح (قوله وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن ابن سلام)
سعيد هو ابن أبي هلال وقد خلف عبد العزيز وقلنا في تعيين الصحابي وطريقه هذه وصلها الدارنى في مسنده ويقبوع
ابن سفيان في تاريخه والطبراني جميعاً باسناد واحد عنه ولا مانع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن كل منهما فقد أخرجه
ابن سعد من طريق زيد بن اسلم قال بلغنا ان عبد الله بن سلام كان يقول قد كره واظن المبلغ لزيد هو عطاء بن يسار
فانه معروف بالرواية عنه فيكون هذا شاهد الرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم وسأذكر لرواية عبد الله بن سلام
متابعات في تفسير سورة الفتح وما جاء عنه في ذلك مجمل ما أخرجه الترمذى من طريق محمد بن يوسف بن عبد الله بن

باب الكيل على البائع والمطي، وقول الله عز وجل. وإذا كالوهم أو وزوهم فبئسرون
بني كالواهم ووزوهم. كقولهم: يسمونكم. يسمون لكم، وقال النبي ﷺ: أكتالوا حتى
تستوفوا، ويذكر عن عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له إذا بعت فكل. وإذا ابتعت فاكل
حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول
الله ﷺ قال من ابتاع طملاً فلا يبيعه حتى يستوفيه **حدثنا عبد الله بن جرير عن مغيرة**
عن الشعبي عن جابر رضي الله عنه قال توفي عبد الله بن عمرو بن حرام وعليه دين فاستعنت النبي
ﷺ على غرماهم أن يعضوا من دينه فطلب النبي ﷺ إليهم فلم يفعلوا. فقال لي النبي ﷺ أذهب
فصنفت تمرك أصنافاً المعجزة على حدة وعذق ابن زيد على حدة ثم أرسل إلي فقلت ثم أرسلت إلى النبي
ﷺ فجاء فجلس على أعلاه أوفى وسطه. ثم قال: كل القوم فكلتم حتى أوفيتهم الذي لهم وبقى
عمرى كانه لم ينقص منه شيء *

سلام عن أبيه عن جده قال مكتوب في التوراة صفة النبي ﷺ وعيسى بن مريم بدين معه * (قوله باب الكيل على
 البائع والمطي) أي مؤنة الكيل على المطي بما كان أو مؤني دين أو غير ذلك ويطبق بالكيل في ذلك الوزن فيما وزن
 من السلع وهو قول فقهاء الأصناف وكذلك مؤنة ووزن الثمن على المشتري لا التقد الثمن فهو على البائع على الأصح عند الشافعية
 (قوله وقول الله عز وجل وإذا كالوهم أو وزوهم فبئسرون يعني كالواهم أو وزوهم) هو تفسير أبي عبيدة في الجواز
 وبه جزم أفراد وغيره وخالفهم عيسى بن عمر فكان يقف على كالوا وعلى وزوا ثم يقول هو زيفه الطبري والجمهور
 اعربوه على حذف الجار وصل الفعل وقال بعضهم يحتمل أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل مثلاً أي كالوا مكيلهم
 وقوله كقولهم يسمونكم أي يسمون لكم ومعنى الترجمة أن المرء يكيل له غيره إذا اشترى ويكيل هو إذا باع (قوله وقال
 النبي ﷺ: أكتالوا حتى تستوفوا) هذا طرف من حديث وصله النسائي وابن حبان من حديث طارق بن عبد الله الحاربي
 قال رأيت رسول الله ﷺ مرتين فذكر الحديث وفيه فلما أظهر الله الإسلام خرجنا إلى المدينة فبينما نحن قوموا إذ أتني رجل
 عليه ثوبان ومعناه جل امر فقال أتبعون الرجل قلنا نعم فقال بكم قلنا بكذا وكذا صاعاً من تمر قال قد أخذت فخذ بخطام الرجل ثم
 ذهب حتى توارى فلما كان العشاء أتنا رجل فقال أنار رسول الله ﷺ وهو يأمركم أن تأكلوا من هذا التمر حتى تشبعوا
 وتكتالوا حتى تستوفوا فقلنا ثم قدعنا فآذ رسول الله ﷺ قائم بخطب فذكر الحديث ومطابقته للترجمة أن الاكتيال
 يستعمل لما أخذ المرء لنفسه كما يقال اشترى إذا اتخذ الشواء واكتسب إذا حصل الكسب ويفسر ذلك حديث
 عثمان المذكور بعده (قوله ويذكر عن عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له إذا بعت فكل وإذا ابتعت فاكل) وصله الدارقطني
 من طريق عبيد الله بن المغيرة المصري عن متقدم مولى بن سراققة عن عثمان بهذا ومتقدم مجبول الحال لكن له طريق
 أخرى أخرجهما أحمد وابن ماجه والبخاري من طريق موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان به وفيه ابن لهيعة
 ولكنهم قديم حديثه لأن ابن عبد الحكم أورده في فتوح مصر من طريق الليث عنه وأشار ابن التين إلى أنه لا يطابق
 الترجمة قال لا معنى قوله إذا بعت فكل أي قافو وإذا ابتعت فاكل أي فاستوف قال والمعني أنه إذا أعطى أو أخذ
 لا يزيد ولا ينقص أي لا يك ولا عليك انتهى لكن في طريق الليث زيادة تساعد ما أشار إليه البخاري ولفظه أن عثمان
 قال كنت اشترى التمر من سوق بني قينقاع ثم أجليه إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من المكيبة فيعطوني
 ما رضيت به من الربح فأخذونه ويأخذونه بخبري فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال فظهر أن الراد بذلك تعاطي الكيل

وقال فراس عن الشعبي حدثني جابر عن النبي ﷺ فما زال يكيل لهم حتى أداه . وقال هشام عن وهب عن جابر قال النبي ﷺ جد له فأوف له باب ما استحَب من الكيل **حدثنا إبراهيم ابن موسى حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال كيلوا طعامكم يبارك لكم**

حقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والتقصان وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الحكم قال قسم لعثمان طعام فذكر نحوه بمعناه ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من باع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وسأني الكلام عليه بعد أبواب وحدث جابر في قصة دين أبيه وسأني الكلام عليه وعلى ما اختلف من القاطن وطرقه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى والغرض منه قوله في ثم قال كل القوم فانه مطابق لقوله في الترجمة الكيل على المعطى وقوله فيه صنف تمرك اصنافا أى اعزل كل صنف منه وحده وقوله فيه وعزق ابن زيد العنق بفتح العين التخلة وبكرها المرجون والذال فهما معجمة وابن زيد شخص نسب اليه النوع المذكور من التمر وأصناف تمر المدينة كثيرة جدا فقد ذكر الشيخ أبو عبد الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة فبلغه أنهم عدوا عند أميرها صنوف التمر الاسود خاصة فزادت على الستين قال والتمر الاحمر أكثر من الاسود عندهم (قوله وقال فراس عن الشعبي الخ) هو طرف من الحديث المذكور وصله المؤلف في آخر أبواب الوصايا بتامه وفيه اللفظ المذكور (قوله وقال هشام عن وهب عن جابر قال النبي ﷺ جد له فأوف له) وهذا أيضا طرف من حديثه المذكور وقد وصله المؤلف في الاستقراض بتامه وهشام المذكور هو ابن عروة وهب هو ابن كيسان وقوله جد بلفظ الامر من الجذاذ بالجيم والذال المعجمة وهو قطع المراجين وبين في هذه الطريق قدر الدين وقدر الدين فضل بعد وفائه وقد تضمن قوله فأوف له معنى قوله لكل القوم * (قوله باب ما استحَب من الكيل) أى في البياحات (قوله الوليد) هو ابن مسلم (قوله عن ثور) هو ابن يزيد الدمشقي في رواية الاسماعيليين من طريق دحيم عن الوليد حدثنا ثور (قوله عن خالد بن معدان عن المقدام بن معد يكرب) هكذا رواه الوليد وتابعه يحيى بن حزمة عن ثور وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه يحيى بن سعد عن خالد بن معدان وخالفهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم جبير بن نفير أخرجه الاسماعيليون أيضا ورواه من أن يزيد في متصل الاسايد ووقع في رواية اسمعيل بن عياش عند الطبراني وقيه عنده وعند ابن ماجه كلاهما عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن المقدام عن أبي أيوب الانصارى زاد فيه أبو أيوب وأشار الدارقطني الي مرجحان هذه الزيادة (قوله يبارك لكم) كذا في جميع روايات البخارى ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره فيه قال ابن بطال الكيل مندوب اليه فيأبشقه المرء على عياله ومعنى الحديث أخرجوا بكل معلوم يملككم الي المدة التي قدرتم مع ما وضع الله من البركة في مدهل المدينة بدعوتهم ﷺ وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل وقال المهب ليس بين هذا الحديث وحدث عائشة كان عندي شطر شعير آكل منه حتى طال على فكنته ففنى معنى الحديث الآتي ذكره في الرقاق معارضة لان معنى حديث عائشة انها كانت تخرج قوتها وهو شىء يسير بفيركيل فيورك لها فيه مع بركة النبي ﷺ فلما كالت علت المدة التي يبلغ الباعند اقتضاها وهو صرف لما يتبادر الي الذهن من معنى البركة وقد وقع في حديث عائشة المذكور عند ابن حبان فسالنا نأكل منه حتى كالت الجارية فلم نلبث أن فنى ولو لم تكله لرجوت أن يبي أكثر وقال المحب الطبري لما سرت عائشة بكليل الطعام ناظرة الى مقتضى العادة غافلة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت الي مقتضى العادة اه والذي يظهر لى ان حديث المقدام محمول على الطعام الذى يشترى فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتنال أمر الشارع واذا لم يمتثل الامر فيه بالاكتيال نزعته منه لشؤم العصيان وحدث عائشة محمول على أنها كالته للاخبار فلذلك دخله النقص

باب بركة صاع النبي ﷺ ومدته فيه عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ **حدثنا** موسى حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن عبد بن محمد الأنصاري عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن إبراهيم حرم مكة ودعا لها وحرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ودعوت لها في مدتها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم عليه السلام لمكة **حدثني** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال اللهم بارك لهم في مكيالهم وبارك لهم في صاعهم ومدتهم يعني أهل المدينة **باب** ما يدكر في بيع الطعام والحكرة **حدثنا** إسحق بن إبراهيم أخبرنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يؤولوا إلى رحلهم **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع الرجل طعاماً حتى يستوفيه . قلت لابن عباس كيف ذلك . قال ذلك دراهيم ودرهم والطعام مرجاً قال أبو عبد الله مرجون مؤخرون **حدثني** أبو الوليد حدثنا شعبة حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال النبي ﷺ من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه **حدثنا** علي حدثنا سفيان كان عمرو بن دينار يحدثه عن الزهري عن مالك بن أوس أنه قال من عنده صرف فقال طلحة أنا حتى يجيء خازننا من الغابة

وهوشيه بقول أبي رافع لما قاله النبي ﷺ في الثالثة ناولي الذراع قال وهل للشاة الاذراعان فقال لولم تقل هذا لناولي مادمت أطلب منك فخرج من شؤم المعارضة انتراع البركة ويشهد ماقلته حديث لا تحصى فيحصى الله عليك الآتي والحاصل ان الكيل بمجرد الهمزة لا يحصل به البركة ما لم ينضم اليه أمر آخر وهو امتثال الامر فيما يشرع فيه الكيل ولا تترع البركة من الكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم اليه أمر آخر كالمعارضة والاختيار والله أعلم ويحتمل أن يكون معنى قوله كيلوا طعامكم أي اذا ادخرتموه طالين من الله البركة واتقنن بالاجابة فكان من كاله بعد ذلك انما يكيله ليتعرف مقداره فيكون ذلك شكا في الاجابة فيعاقب بسرعة ففاده قاله المحب الطبري ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالمخادم لانه اذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرجوه وهو لا يشعر فيتهم من يولي أمره بالاخذ منه وقد يكون برأ واذا كاله آمن من ذلك والله أعلم وقد قيل ان في مسند الزيران المراد بكيل الطعام تصغير الارغفة ولم يحقق ذلك ولا خلافه * (قوله باب بركة صاع النبي ﷺ ومدته) في رواية السنني ومدم بصيغة الجمع وكذا لا يذرع غير الكشميني وبه جزم الاسماعيل وأبونعم والضميم يعود للحذوف في صاع النبي أي صاع أهل مدينة النبي ﷺ ومدم ويحتمل ان يكون الجمع لارادة التعظيم وشرح ابن بطال على الاول (قوله فيه عائشة عن النبي ﷺ) يشير الى ماخرجه موصولا من حديثها في آخر الحج عنها قالت وعك أبو بكر وبلال الحديث وفيه اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا (قوله حدثنا موسى) هو ابن اسمعيل وقد تقدم الكلام على ما تضمنه حديث عبدالله بن زيد وهو ابن عاصم الذكور هنا في اواخر الحج وكذا حديث انس وسيعاد في كتاب الاعتصام **هـ** تنبيه **هـ** اراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشعر بان البركة المذكورة في حديث المقدم مفيدة بما اذا وقع الكيل بمد النبي ﷺ وصاعه ويحتمل ان يعدى ذلك الى ما كان موافقها لا الي ما خالفها والله أعلم * (قوله باب ما يدكر في بيع الطعام والحكرة) أي بضم المهملة وسكون الكاف حبس السلع عن البيع هذا

قَالَ سَفِيَانُ هُوَ الَّذِي حَفِظْنَا مِنْ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ فَقَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَذْهَبُ بِالزُّرِّيِّ رِبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ وَالزُّرِّيُّ بِالزُّرِّيِّ
رِبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ وَالتَّنَزُّرُ بِالزُّرِّيِّ رِبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ وَالتَّشْمِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ بِأَبِ بَيْعِ الطَّعَامِ
قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ وَيَبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

مقتضى اللغة وليس في احاديث الباب للحكمة ذكر كما قال الاسماعيلي وكان المصنف استنبط ذلك من الامر بتقل
الطعام الى الرحال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه فلو كان الاحكار حراما لم يأمر بما يؤل اليه وكانه لم يثبت عنده
حديث معمر بن عبد الله مرفوعا لا يحتركا الاخطى أخرجه مسلم لكن مجرد ابواب الطعام الى الرحال لا يستلزم الاحكار
الشرعي لان الاحكار الشرعي امساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وسحاجة الناس اليه وهذا امر ممالك
عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب وقال مالك فيمن رفع طعاما من ضيعته الى بيته ليست هذه بحكمة وعن أحمد انما يحرم
احكار الطعام المقتات دون غيره من الاشياء ويحتمل أن يكون البخاري اراد بالترجمة بيان تعريف الحكمة التي نهى عنها في
غير هذا الحديث وان المراد بها قدر زائد على ما يفهمه اهل اللغة فساق الاحاديث التي فيها يمكن الناس من شراء الطعام وقوله
ولو كان الاحكار ممنوعا ممنوعا من قله او ليلين لم عند قله الامد الذي ينتهي اليه او الاخذ على ايديهم من شراء الشيء الكثير
الذي هو مظنة الاحكار وكل ذلك مشعر بان الاحكارا ما يمنع في حالة خصوصية بشرط خصوصية وقد ورد في ذم الاحكار
احاديث منها حديث معمر المذكور او لا وحديث عمر مرفوعا من احكر على المسلمين طعامهم ضرب الله بالجذام
والافلاس ورواه ابن ماجه وسانده حسن وعنه مرفوعا قال الجما المذكور وروى في الحديث المذكور أخرجه ابن ماجه والحاكم
واسناده ضعيف وعن ابن عمر مرفوعا من احكر طعاما اربعين ليلة فقد بريء من الله وبري منه أخرجه أحمد والحاكم
وفي اسناده مقال وعن أبي هريرة مرفوعا من احكر حكرة بر يدان يغال بها على المسلمين فهو خاطيء أخرجه الحاكم
ثم ذكر المصنف في الباب احاديث الاول حديث ابن عمر في تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه الى رحله وسيأتي
الكلام عليه بعد باب الثاني والثالث حديث ابن عباس وابن عمر في النهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفي وسيأتي الكلام
عليهما في الباب الذي يليه الرابع حديث عمر الذهب بالورق ربا ومطابقه للترجمة لانه من اشتراط قبض الشعر وغيره
من الروايات في المجلس فانه داخل في قبض الطعام بغير شرط آخر وقد استشرنا ابن بطال ما ينبت للترجمة فادخله في ترجمة
باب بيع ما ليس عندك وهو مما يروى بالنسخ المروية عن البخاري وقوله في حديث عمر حدثنا علي هو ابن المديني وسفيان هو
ابن عيينة وقوله كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن اوس انه قال من عنده صرف فقال طلحة أي ابن
عبيد الله انا حتى يجيء خازننا من الغابة تأتي قبضته في رواية مالك عن الزهري بعد نيف وعشرين بابا (قوله قال سفيان)
هو ابن عيينة بالاستناد المذكور وقوله هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة اشار الى القصة المذكورة وانه حفظ
من الزهري المتن بغير زيادة وقد حفظها مالك وغيره عن الزهري وابعاد الكرماني فقال غرض سفيان تصديق عمرو
وانه حفظ نظير ما روي (قوله الذهب بالورق) هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب
الزهري وقال بعضهم فيه الذهب بالذهب كما سيأتي شرحه في المكان المذكور ان شاء الله تعالى (قوله في آخر حديث ابن
عباس قال أبو عبد الله) أي المصنف (مرجؤن) أي مؤخرون وهذا في رواية المستملي وحده وهو موافق لتفسير ابي
هيبة حيث قال في قوله وآخرون مرجؤن لاسم الله أي مؤخرون لاسم الله يقال أرجأتك أي أخرتك واراد به
البخاري شرح قول ابن عباس والطعام مرجأني مؤخروا يجوز زهمز مرجأرتك همزة وقع في كتاب الخطاطي بتشديد
الجيم بغير همزة وهو للبالغة (قوله باب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبيع ما ليس عندك) لم يذكر في حديث الباب بيع
ما ليس عندك وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض ووجه الاستدلال منه بطريق الاولى

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ طَاوَسًا يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ أَمَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ اتَّبَعَ طَعَامًا فَلَا بَيْعَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ زَادَ اسْمِعِيلُ فَلَا بَيْعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ

وحديث النبي عن بيع ماليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام لفظ قلت يا رسول الله يا تيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي أبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبيع ماليس عندك وأخرجه الترمذي مختصرا ونظمه هانئ رسول الله ﷺ عن بيع ماليس عندي قال ابن المنذر وبيع ماليس عندك يحتمل معنيين أحدهما أن يقول أبيعك عبدا أو دارا معينة وهي غائبة فيشبه بيع الفرر لاحتمال أن تلتف أو لا يرضاهما ثانيهما أن يقول هذه الدار بكذا على أن اشترىها لك من صاحبها أو على أن يسلمها لك صاحبها وقصة حكيم موافقة لاحتمال الثاني (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة وقوله الذي حفظناه من عمرو كان سفيان يشير إلى أن في رواية غير عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبب النبي وجوابه وغير ذلك (قوله عن ابن عباس أما الذي نهى عنه الخ) أي وأما الذي لم احفظ فيه فإسوي ذلك (قوله فهو الطعام أن يباع حتى يقبض) في رواية مسعر عن عبد الملك بن مسيرة عن طاوس عن ابن عباس من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه قال مسعر واظنه قال أو علقا وهو ففتح المهملة واللام والفاء (قوله قال ابن عباس لا أحسب كل شيء إلا مثله) ولمسلم من طريق فعمربن ابن طاوس عن أبيه وأحسب كل شيء بمثلة الطعام وهذا من تفقه ابن عباس ومال ابن المنذر إلى اختصار ذلك بالطعام واحتج باهاتهم على أن من اشترى عبدا فاقبضه قبل قبضه انعتقه جائز قال فالباع كذلك وتعقب بالفارق وهو تشوف الشارع إلى العتق وقول طاوس في الباب قبله قلت لابن عباس كيف ذلك قال ذلك درهم بدرام والطعام مرجا معناه أنه استتمهم عن سبب هذا النبي فاجابه ابن عباس بأنه إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في بدل الباع فكانه باعه درهم بدرام وبين ذلك ما وقع في رواية سفيان عن ابن طاوس عند مسلم قال طاوس قلت لابن عباس لم قال الأترام يتبايعون بالذهب والطعام مرجا أي فاذا اشترى طعاما بمائة دينار مثلا ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين دينارا وقبضها والطعام في بدل الباع فكانه باع مائة دينار بمائة وعشرين دينارا وعلى هذا التفسير لا يختص النبي بالطعام ولذلك قال ابن عباس لا أحسب كل شيء إلا مثله ويؤيده نبى رسول الله ﷺ أن يباع السلع حيث يتباع حتى يجوزها التجار إلى رحلم أخرجه ابوداود وصححه ابن حبان قال القرطبي هذه الأحاديث حجة على عثمان اللبثي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه وقد أخذ يظاها مالكا فحمل الطعام على عمومها والحق بالشراء جميع المعاوضات والحق الشافعي وابن حبيب وسحنون كل ما فيه حق توفية وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياه إلى كل مشتري الأنا أن اباحنيفة استثنى العقار وما لا ينقل واحتج الشافعي بحديث عبد الله بن عمر وقال نبى النبي ﷺ عن رجاء لم يضمن أخرجه الترمذي (قلت) وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدرنا ترجمة وفي صفة القبض عن الشافعي تفصيل لما يتناول باليد كالدرهم والدنانير والثوب فقبضه بالتناول وما لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخلية وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به وفيه قول أنه يكفي فيه التخلية (قوله عقب حديث ابن عمر زاد اسمعيل فلا يبعه حتى يقبضه) يعني أن اسمعيل بن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك بسنده بلفظ حتى يقبضه بدل قوله حتى يستوفيه وقد وصله البيهقي من طريق اسمعيل كذلك وقال للاسمعيلي واقى اسمعيل على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي وقتيبة (قلت) وقول البخاري زاد اسمعيل يريد

باب مَنْ رَأَى إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جِزَافًا أَنْ لَا يَبِيعُهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ وَالْأَدْبِ فِي ذَلِكَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بَكِيرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَبْتَاعُونَ جِزَافًا بِغَيْرِ الطَّعَامِ يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَائِمَ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رِحَالِهِمْ **باب** إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ

الزيادة في المعنى لان في قوله حتى يقبضه زيادة في المعنى على قوله حتى يستوفيه لانه قد يستوفيه بالكيل بان يكيله البائع ولا يقبضه المشتري بل يبئسه عنده لينقده الثمن مثلا وعرف بهذا جواب من اعترضه من الشراح فقال ليس في هذه الرواية زيادة وجواب من حل الزيادة على مجرد اللفظ فقال معناه زاد لفظا آخر وهو يقبضه وان كان هو بمعنى يستوفيه ويعرف من ذلك أن اختيار البخاري ان استيفاء المبيع المنقول من البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضا شرعيا حتى ينقله المشتري اليه يمكن لا اختصاص للبائع به كما تقدم قلعه عن الشافعي وهذا هو التكتة في تعقيب المصنف له بالترجمة الآتية * (قوله باب من رأى اذا اشترى طعاما جزافا أن لا يبيعه حتى يؤويه الى رحله والادب في ذلك) أى تزيير من يبيعه قبل أن يؤويه الى رحله ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر في ترجم له وهو قال الجمهور لكنهم يخصوه بالجزاف ولا يقبضه الا ابواء الى الرجال اما الاول فلما ثبت من النبي عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكيل وورد التنصيص على المكيل من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعا أخرجه أبو داود واما الثاني فلان ابواء الى الرجال خرج مخرج الغالب وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر كنا نتباع الطعام فيبعث اليها رسول الله ﷺ من يأسرنا بانقله من المكان الذي اجتمع فيه اليه الى مكان سواه قبل أن يبيعه وورق مالك في المشهور عنه بين الجزاف والمكيل فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الاوزاعي واسحق واحصم لم بان الجزاف مرئى فكفني فيه التخلية والاستيفاء انما يكون في مكيل أو موزون وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعا من اشترى طعاما بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه ورواه أبو داود والنسائي بلفظ نهى أن يبيع احد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه والدارقطني من حديث جابر بنى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه للبخاري من حديث أبي هريرة باسناد حسن وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكيل بالكيل وفي الموزون بالوزن فمن اشترى شيئا مكيلا أو موازنة قبضه جزافا قبضه فاسد وكذا لو اشترى مكيلا قبضه موازنة وبالعكس ومن اشترى مكيلا وقبضه ثم باعه لغيره لم يجز تسليمه بالكيل الاول حتى يكيله على من اشتراه ثانيا وبذلك كله قال الجمهور وقال عطاء يجوز يبيع بالمكيل الاول مطلقا وقيل ان باعه بنقد جاز بالكيل الاول وأن باعه بنسيئة لم يجز بالاول والاحاديث المذكورة ترد عليه وفي الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى العقود التاسدة واقامة الامام على الناس من راعى أحوالهم في ذلك والله أعلم وقوله جزافا مثلثة الجيم والسكر افضح وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافا سواء علم البائع قدرها أم لم يعلم وعن مالك التفرقة فلو علم لم يصح وقال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافا لانعلم فيه خلافا اذا جهل البائع المشتري قدرها فان اشتراها جزافا فبى بيعها قبل نقلها روايتان عن احمد ونقلها قبضها * (قوله باب اذا اشترى متاعا أو دابة فوضعا عند البائع أو مات قبل أن يقبض) أورد فيه حديث عائشة في قصة الهجرة وفيه قوله ﷺ لا يبي بكر عن الناقة اخذتها بالثمن قال المهلب وجه الاستدلال به أن قوله اخذتها لم يكن اخذ باليد ولا بمجازة شخصها وانما كان التزامه لا يبياعها بالثمن وأخرجها عن ملك ابى بكر اه وليس مقاله بواضح لان القصة ماسقت لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة المقد فيحمل كل ذلك على أن الراوى اختصره لانه ليس من غرضه في سياقه وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض وقال ابن المنير مطابقة الحديث

وقال ابن عمر رضي الله عنهما ما أدركت الصفة حياً بجموعاً فهو من المتباع **حدثنا** قروة بن أبي
 المرزوق أخبرنا علي بن سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت لقل يوم كان يأتي علي
 النبي ﷺ إلا يأتي فيه بنت أبي بكر أحد طرفي النهار فلما أذن له في الخروج إلى المدينة لم يرعنا
 إلا وقد آتانا ظهراً فخبير به أبو بكر فقال ماجاءنا النبي ﷺ في هذه الساعة إلا لأمر حدث فلما دخل عليه
 قل لأبي بكر أخرج من عندك قال يارسول الله إنما هما ابنتاي يعني عائشة وأسما قال أشعرت
 أنه قد أذن لي في الخروج قال الصعبة يارسول الله ، قال الصعبة ، قال يارسول الله إن عندي
 ناقصين أعددتهم للخروج فخذ إحداهما ، قال قد أخذتها بالثمن

لترجمة من جهة أن البخاري أراد أن يحقق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى المشتري بنفس العقد فاستدل لذلك
 بقوله ﷺ قد أخذتها بالثمن وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر ومن المعلوم أنه ما كان ليقبضها في ضمان أبي
 بكر لما يقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون الملك له والضمان على أبي بكر من غير قبض ثمن ولا سلبا وفي القصة ما يدل
 على إيتار منعة أبي بكر حيث أبي أن يأخذها إلا بالثمن (قلت) ولقد تسف في هذا كما تسف من قبله وليس في
 الترجمة ما يلجئ إلى ذلك فإن دلالة الحديث على قوله فوضعه عند البائع ظاهرة تجدا وقد تقدمت أنه لا يستلزم صحة المبيع
 بغير قبض وأما دلالة على قوله أو مات قبل أن يقبض فهو وارد على سبيل الاستفهام ولم يحزم بالحكم في ذلك بل هو على
 الاحتمال فلا حاجة لتحمله ما لم يحتمل نم ذكره لاثر ابن عمر في صدر الترجمة مشعر باختيار ما دل عليه فذلك احتياج
 إلى إبداء المناسبة والله الوفيق (قوله) وقال ابن عمر ما أدركت الصفة (أي العقد (حيا) أي بمهلمة وتحناية متقلة
 (مجموعا) أي بغير عن حالته (فهو من المتباع) أي من المشتري وهذا التعليق وصله الطحاوي والدارقطني من طريق
 الأوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقال في رواه فهو من مال المتبوع ورواه الطحاوي أيضا
 من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مثله لكن ليس فيه مجموعا وأسناد الإدراك إلى العقد مجاز أي ما كان عند
 العقد موجودا وغير منفصل قال الطحاوي ذهب ابن عمر إلى أن الصفة إذا أدركت شيئا فهلك به ذلك عند البائع
 فهو من ضمان المشتري فدل على أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفرقه بالابدان اه وما قاله ليس بلازم وكيف يمتنع
 بامر محتمل في معارضة امر مصرح به فإن عمر قد تقدم عنه التصريح بأنه كان يرى الفرقه بالابدان والمنقول عنه هنا
 يحتمل أن يكون قبل الفرقه بالابدان ويحتمل أن يكون بعده فحمله على ما بعده أولى جمعا بين حديثه وقال ابن حبيب
 اخلف العلماء فيمن باع عبدا وأحبسه بالثمن فهلك في يده قبل أن يأتي المشتري بالثمن فقال سعيد بن المسيب وريعة
 هو على البائع وقال سليمان بن يسار هو على المشتري ورجع إليه مالك بعد أن كان أخذ بالاول وتابعه أحمد واسحق
 وأبو ثور وقال بالاول الحنفية والشافعية والاصل في ذلك اشتراط القبض في صحة البيع فمن اشترطه في كل شيء
 جعله من ضمان البائع ومن لم يشترطه جعله من ضمان المشتري والله أعلم وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن طاوس
 في ذلك تصلياً قال ان قال البائع لأعطيكه حتى تتقدي الثمن فهلك فهو من ضمان البائع والافه من ضمان المشتري وقد
 فسر بعض الشراح المتبوع في اثر ابن عمر بالعين المبيعة وهو جيد وقد سئل الامام احمد عن اشي طعما فطلب من
 يحمله فرجع فوجده قد احترق فقال هو من ضمان المشتري واورد اثر ابن عمر المذكور بلفظ فهو من مال المشتري
 وفرغ حشهم على ذلك أن المبيع اذا كان معيناً دخل في ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض بخلاف ما يكون في
 النعمة فانه لا يكون من ضمان المشتري الا بعد القبض كما لو اشترى قفيزاً من صبرة والله أعلم وسأى الكلام على حديث
 عائشة في أول المسجرة ان شاء الله تعالى فقد أورده هناك من وجه آخر عن عروة امم من السياق الذي هنا والله التوفيق

باب لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سومه أخيه حتى يأذن له أو يترك
حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول
الله ﷺ قال لا يبيع على بيع أخيه **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا
الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر
لباد ولا يتاجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها
إتسكفاً ما في إنايتها

* (قوله باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سومه أخيه حتى يأذن له أو يترك) أورد فيه حديثي ابن عمر وابي
هريرة في ذلك وأشار بالتقيد الى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن نافع
في هذا الحديث بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له وقوله إلا أن يأذن له
يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي ويحتمل أن يخص بالآخر ويؤيد الثاني رواية المصنف
في النكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ نهي ان يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب الرجل على خطبة
أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب ومن ثم نشأ خلاف للشافعية هل يخص ذلك بالنكاح أو يلحق
به البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل
على بيع أخيه حتى يتباع أو يذر وترجم البخاري أيضاً بالسوم ولم يقع له ذكر في حديثي الباب وكأنه أشار بذلك
الى ما وقع في بعض طرقه أيضاً وهو ما أخرجه في الشروط من حديث ابي هريرة بلفظ وأن يستام الرجل على سوم
أخيه وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضاً وذكر المسلم لكونه أقرب الى أمثال الأمر من غيره وفي
ذكره إبدان بأنه لا يلبق به أن يستأثر على مسلم مثله (قوله لا يبيع) كذا للاكثر بإتبات الياء في يبيع على أن لا تافية
ويحتمل أن تكون ناهية وأشيعت الكسرة كقراءة من قرأ أنه من يتق ويصبر ويؤده رواية الكشميهني بلفظ
لا يبيع بصيغة النهي (قوله بعضكم على بيع أخيه) كذا أخرجه عن اسمعيل عن مالك وسياق في باب النهي عن تلقى
الركبان عن عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ على بيع بعض وظاهر التقيد بأخيه أن يخص ذلك بالمسلم وبه قال
الاوزاعي وأبو عبيد بن جريو به من الشافعية وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة
بلفظ لا يسوم المسلم على سوم المسلم وقال الجمهور لافرق في ذلك بين المسلم والذي وذكر الاخ خرج للغالب فلامفهوم
له (قوله في حديث ابي هريرة نهي رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد ولا يتاجشوا الخ) عطف صيغة النهي على
معناها فتقدير قوله نهي أن يبيع حاضر لباد أي قال لا يبيع حاضر لباد فعطف عليه ولا يتاجشوا وسياق الكلام على
بيع الحاضر للبادى بعد في باب مفرد وكذا على الجش في الباب الذي يليه وقوله هنا ولا يتاجشوا ذكره بصيغة التفاعل
لان التاجر اذا فعل لصاحبه ذلك كان بصدد ان يفعل له مثلهو يأتي الكلام على الخطبة في كتاب النكاح ان شاء
الله تعالى قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء على الشراء وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار افسخ
لا يبيعك يا بئس أو يقول للبائع افسخ لا اشترى منك بأزيد وهو مجمع عليه وأما السوم فصورتها أن يأخذ شيئاً ليشر به
فيقول له رده لا يبيعك خيراً منه بثمنه أو مثله بارخص أو يقول للمالك استرده لا اشتره منك باكثر وعمله بعد استقرار
القرن وركون احدهما الى الآخر فان كان ذلك صريحاً فلا خلاف في التحريم وأن كان ظاهراً فقيه وجهان للشافعية ونقل ابن
حزم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ الحديث لا يدل عليه وتعقب بأنه لا بد من امرهين لمواضع التحريم في السوم
لان السوم في السلامة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقاً كما نقله ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زاد على ذلك
وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما اذا لم يكن للمشتري معبواً غنياً فحشا وبه قال ابن حزم

بابُ يَبِعُ الزَّائِدَةَ وَقَالَ عَطَاءٌ أَدْرَكَتُ النَّاسَ لَا يَرَوْنَ بِأَسَا بَيْعِ الْمَغَائِرِ فِيمَنْ
 يَزِيدُ **حَدَّثَنَا** يَشْرِبُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ الْمُكْتَبِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ عَنْ
 جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ . فَاحْتِاجَ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ
 مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي . فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ **بابُ النَّجْشِ** وَمَنْ قَالَ لَا
 يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ .

واصح حديث الدين النصيحة لكن تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وأنت أن بنتها بكذا
 هيون من غير أن يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين وذهب الجمهور الى صحة البيع المذكور مع تأييم فاعله وعند
 المالكية والحنابلة في فساده روايان وبه جزم أهل الظاهر والله أعلم * (قوله باب بيع الزائدة) لما أن تقدم في
 الباب قبله النبي عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد أوضحته في الباب الذي قبله وورد في البيع فبين
 يزيد حديث أنس أنه ﷺ باع حلسا وقد حاو قال من يشتري هذا الحلس والقدر فقال رجل أخذتهما بدرهم فقال
 من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ للترمذي
 وقال حسن وكان المصنف أشار بالترجمة الى تضعيف ما أخرجه الزائر من حديث سفيان بن وهب سمعت النبي ﷺ
 ينهي عن بيع الزائدة فان في اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف (قوله وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغام
 فيمن يزيد) وصله ابن أبي شيبة ونحوه عن عطاء ومجاهد وروى هو وسعيد بن منصور عن ابن عيينة عن ابن أبي
 نجيح عن مجاهد قال لا بأس ببيع من يزيد وكذلك كانت تباع الامخاس وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور
 والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والمواريث قال ابن العربي لاعمري لاخصاص
 الجواز بالقيمة والميراث فان الباب واحد والمعنى مشترك اه وكان الترمذي يقيد بما ورد في حديث ابن عمر الذي
 أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر نهي رسول الله ﷺ أن يبيع
 أحداكم على بيع أحد حتى يذر الاغنائم والمواريث اه وكأنه خرج على الغالب فيما يعتاد فيه البيع من زيادة وهي الغنائم
 والمواريث. ويلتصق بهما غيرها للاشتراك في الحكم وقد أخذ بظاهرة الاوزاعي واسحق نخصا الجواز ببيع
 للغنائم والمواريث وعن ابراهيم التيمي أنه كره بيع من يزيد ثم أورد المصنف حديث جابر في بيع المدبر وفيه قوله
 ﷺ من يشتريه مني فاشتراه نعم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه اليه وسأني شره مستوفى في باب بيع المدبر في
 آخر البيوع وقوله بكذا وكذا ياتي أنه ثمانمائة درهم ويأتي أيضا تسمية الرجل ان شاء الله تعالى وقد اعترضه
 الاسماعيلي فقال ليس في قصة المدبر بيع الزائدة فان بيع الزائدة أن يعطى به واحد ثمانمائة يعطى به غيره زيادة
 عليها اه وأجاب ابن بطال بان شاهد الترجمة منه قوله في الحديث من يشتريه مني قال فعرضه للزيادة ليستضي فيه
 للمفسل الذي باعه عليه وسأني بيان كونه كان مفسلا في أواخر كتاب الاستقراض (قوله باب النجش) بفتح النون
 وسكون الجيم بعدها معجمة وهو في اللغة تغير الصيد واستنارته من مكانه ليصايد يقال نجشت الصيد أتمجته بالضم نجشا
 وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها سمي بذلك لأن الناجش يشير الرغبة في السلعة
 ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتركان في الآمن ويقع ذلك بغير علم البائع فيخصص بذلك الناجش وقد يختص به البائع
 كمن نجح بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به لغير غيره بذلك كما سيأتي من كلام الصحابي في هذا الباب وقال ابن
 قتيبة النجش الخلل والحديجة ومنه قيل للصائد ناجش لانه يختل الصيد ويحتال له (قوله) ومن قال لا يجوز ذلك
 البيع (كانه يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمر بن عبد العزيز أن ما ملاله باع سبيا فقال له لولا أني كنت

وقال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن . وهو خداع باطل لا يحل قال النبي ﷺ والخديعة في النار ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي ﷺ

أزيد فافقه لكان كاسدا فقال له عمر هذا نجش لا يحل فبعت متاديا بنادي أن البيع مردود وأن البيع لا يحل قال ابن بطال أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله واختلوا في البيع اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة اذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه الشافعية قياسا على المرأة والأصح عندهم صحة البيع مع الأثم وهو قول الحنفية وقال الرافعي أطلق الشافعي في المختصر تعصية الناجش وشرط في تعصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالما بالنهي وأجاب الشارحون بأن النجش خدعة وتخريم الخديعة واضح لكل واحد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه فقلنا يشترك فيه كل واحد واستشكل الرافعي الفرق بأن البيع على بيع أخيه اضرار والاضرار يشترك في علم تخبر به كل أحد قال فالوجه تخصيص المعصية في الموضوعين بمن علم التحريم اه وقد حكى البيهقي في المعرفة والسنن عن الشافعي تخصيص المعصية في النجش أيضا بمن علم النبي فظهر أن مقاله الرافعي بحثا منصوب ولفظ الشافعي النجش أن يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقترى به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعه واسومه من نجش فهو عاص بالنجش ان كان عالما بالنهي والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه (قوله وقال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن) هذا طرف من حديث أو رده المصنف في الشهادات في باب قول الله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ثم ساق فيه من طريق السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال أقام رجل سلعة خلف بالله لقد أعطى فيها ما لم يعط فنزلت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن أو رده من طريق يزيد بن هرون عن السكسكي وقد أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن يزيد مقتصرين على الموقف وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى مرفوعا لكن قال ملعون بدل خائن اه وأطلق ابن أبي أوفى على من أخبر بأكثر مما اشترى به انه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد أن يشتريها في غرو والغير فاشتركا في الحكم لذلك وكونه آكل ربا بهذا التفسير وكذلك يصح على التفسير الاول ان اطاه البائع على ذلك وجعل له عليه جملا فيشتركان جميعا في الحياة وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلوان رجلا رأى سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لنتهي الى قيمتها لم يكن ناجشا عاصيا بل يؤجر على ذلك بنيه وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وفيه نظر اذ لم تعين النصيحة في أن يوم أنه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به فلذلك يريد النصيحة مندوحة عن ذلك أن يعلم البائع بأن قيمة سلعتك أكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك ويحتمل أن لا يصين عليه اعلامه بذلك حتى يسأله للحديث الاتي دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصحت أحدكم أخاه فليصحه والله أعلم (قوله وهو خداع باطل لا يحل) هو من تفقه المصنف وليس من تمة كلام ابن أبي أوفى وقد ذكرنا توجيه مقاله المصنف قبل (قوله قال النبي ﷺ والخديعة في النار ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) أما الحديث الثاني فسأني موصولا من حديث عائشة في كتاب الصلح وأما حديث الخديعة في النار فرويها في الكامل لابن عدى من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول المكر والخديعة في النار لكنت من أمكر الناس وانسأده لابس به وأخرجه الطبراني في الصغير من حديث ابن مسعود والحاكم في المستدرک من حديث أنس واسحق بن راهويه

عَنِ النَّجَّاشِيِّ بَابُ بَيْعِ الْفَرَرِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
 نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَكَانَ يُعْمَا
 يُقْبَايُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ

في مستده من حديث أبي هريرة وفي اسناد كل منهما مقال لكن مجموعهما يدل على أن الله بن أصله وقد رواه ابن المبارك
 في البر والصلة عن عوف عن الحسن قال بلغني أن رسول الله ﷺ قال فذكره (قوله عن النجاشي) تقدم أن المشهور أنه
 بفتح الجيم وحكي المطرزي فيه السكن * (قوله باب بيع الفرر) بفتح المعجمة وبراء بن (و) بيع (حبل الحبلية)
 بفتح المهملة والموحدة وقيل في الأول بسكون الموحدة وغالطه عياض وهو مصدر حبلت تحبل حبلا والحبلية
 جمع حابل مثل ظلمة وظالم وكتبة وكتاب والهاء فيه للمبالغة وقيل للإشارة بالانوثة وقد ندر فيه امرأ تحابله قالها
 فيه للتأنيث وقيل حبلية مصدر يسمى به المحبول قال أبو عبيد لا يقال لشيء من الحيوان حبلات إلا الآدميات إلا ماورد
 في هذا الحديث وأثبت صاحب المحكم قولنا فقال اختلف أهي للآفات عامة أم للآدميات خاصة وأنشد في التعميم قول
 الشاعر * أودحمة حبلية يحج مقرب * وفي ذلك تعقب على نقل النووي اتفاق أهل اللغة على تخصيص أم ثم أن عطف
 بيع حبل الحبلية على بيع الفرر من عطف الخاص على العام ولم يذكر في الباب بيع الفرر صريحا وكأنه
 أشار إلى ما أخرجه أحمد من طريق ابن اسحق حدثني نافع وابن حبان من طريق سلمان التيمي عن نافع عن
 ابن عمر قال نهى النبي ﷺ عن بيع الفرر وقد أخرج مسلم النبي عن بيع الفرر من حديث أبي
 هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد ولاحمد من حديث ابن مسعود رفعه
 لا تشترى السمك في الماء فانه فرر وشراء السمك في الماء نوع من أنواع الفرر ويلتحق به الطير في الهواء والمعدوم
 والمجهول والآبق ونحو ذلك قال النووي النهى عن بيع الفرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا
 ويستثنى من بيع الفرر أمران أحدهما يدخل في البيع تبعا فلأفرد لم يصح بيعه والثاني ما يتساع بمشله اما لحقارته
 أو للمشقة في تميزه وتعيينه فمن الأول بيع أساس الدار والدابة التي يضرعها اللبن والحامل ومن الثاني الجبة المحشوة
 والشرب من السقاء قال وما اختلف العلماء فيه مبنى على اختلافهم في كونه حقيرا أو يثق تميزه أو تعيينه فيكون الفرر
 فيه كالمعدوم فيصح البيع وبالعكس وقال ومن يبيع الفرر باعتاده الناس من الاستمرار من الأسواق بالأوراق مثلا
 فانه لا يصح لان الثمن ليس حاضرا فيكون من المعاطاة ولم توجد صيغة يصح بها العقد وروي الطبري عن ابن سيرين
 بإسناد صحيح قال لأعلم ببيع الفرر بأسا قال ابن بطال لعلمه لم يبلغه النهى والافكل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح
 وكذلك اذا كان لا يصح غالبا فان كان يصح غالبا كالثمرة في أول بدو صلاحها أو كان مستتر تبعا كالحمل مع الحامل جاز
 لقلة الفرر ولعل هذا هو الذي أراد ابن سيرين لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه انه قال لا بأس ببيع العبد
 الآبق اذا كان علمها فيه واحدا فهذا يدل على انه يري بيع الفرر ان سلم في المآل والله اعلم (قوله وكان) أي بيع
 حبل الحبلية (يعا يقبايه أهل الجاهلية الخ) كذا وقع هذا التفسير في الموطأ متصلا بالحديث قال الاسماعيلي وهو مدرج
 يعني ان التفسير من كلام نافع وكذا ذكر الخطيب في المدرج وسأيت في آخر السلم عن موسى بن اسمعيل التبوذكي عن
 جويرية التصريح بأن نافعا هو الذي فسره لكن لا يلزم من كون نافع فسره لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير مما حمله
 عن مولاه ابن عمر فسأيت في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال كان أهل الجاهلية
 يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبلية وحبل الحبلية ان تنتج الناقه ما في بطنها ثم تحمل التي تنتج فهاهم رسول الله ﷺ
 عن ذلك فظاهر هذا السياق ان هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر وقد أخرجه مسلم
 من رواية الليث والترمذي والنسائي من رواية أيوب كلاهما عن نافع بدون التفسير وأخرجه أحمد والنسائي وابن

الجزور إلى أن تُنتج الناقة ثم تُنتج التي في بطنها باب بيع الملامسة . قال أنس نهي النبي ﷺ عنه
حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد
 أن أبا سعيد رضى الله عنه أخبره أن رسول الله ﷺ نهي عن المنابذة وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع
 إلى الرجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه ونهى عن الملامسة والملامسة لس الثوب لا ينظر إليه **حدثنا**

ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير أيضا (قوله الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكرنا
 كان أو أتى الآن لفظه مؤثت تقول هذه الجزور وان أردت ذكرها فيحتمل أن يكون ذكره في الحديث قيدا
 فيها كان أهل الجاهلية يفعلونه فلا يبايعون هذا البيع الا في الجزور اولحم الجزور ويحتمل ان يكون ذكره على سبيل
 المثال وأمافي الحكم فلا فرق بين الجزور وغيره في ذلك (قوله الى أن تنتج) بضم أوله وفتح ثالثة أى تلد ولدا او الناقة
 فاعل وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند الى المفعول وهو حرف نادر وقوله ثم تنتج التي في بطنها أى
 ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد وهذا التقدر زائد على رواية عبيد الله بن عمر فانه اقتصر على قوله ثم تحمل التي في
 بطنها ورواية جورية أخصر منها ولفظه ان تنتج الناقة مافى بطنها وبظاهر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب فيما
 رواه عنه مالك وقال به مالك والشافعي وجماعة وهو أن يبيع شمن الى ان يلد ولد الناقة وقال بعضهم ان يبيع شمن
 الى ان تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها وبه جزم أبو اسحق في التنبيه فلم يشترط وضع حمل الولد كرا وإية مالك ولم أر
 من صرح بما اقتضته رواية جورية وهو الوضع فقط وفي الحكم مثل الذي قبله والمنع في الصور الثلاث للجهالة
 في الاجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر في السلم وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد واسحق وابن حبيب المالكي
 وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذي هو يبيع ولد نتاج الدابة والمنع في هذا من جهة انه يبيع معدوم ومجهول وغير
 مقدور على تسليمه فيدخل في يوع الفرر ولذلك صدر البخاري بذكر الفرر في الترجمة لكنه أشار الى التفسير
 الاول باراد الحديث في كتاب السلم أيضا ورجع الاول لكونه موافقا للحديث وان كان كلام أهل اللغة موافقا
 للثاني لكن قد روى الامام أحمد من طريق ابن اسحق عن نافع عن ابن عمر موافقا للثاني ولفظه نهي رسول الله ﷺ
 عن بيع الفرر قال ان أهل الجاهلية كانوا يبايعون ذلك البيع يتناح الرجل بالشارف جبل الحبلية فتهوا عن ذلك وقال ابن التين
 محصل الخلاف هل المراد البيع الى اجل أو يبيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى
 الثاني هل المراد يبيع الجنين الاول أو يبيع جنين الجنين فصارت اربعة أقوال انتهى وحكي صاحب الحكم قول آخر
 انه يبيع مافى بطون الانعام وهو أيضا من يوع الفرر لكن هذا اما فسر به سعيد بن المسيب كرا واما مالك في الموطا
 يبيع المضامين وفسر به غيره ببيع الملاقح وافقت هذه الاقوال على اختلافها على ان المراد بالحبلية جمع حابل او حابة
 من الحيوان الا ما حكاها صاحب الحكم وغيره عن ابن كيسان ان المراد بالحبلية الكرمة وان النهي عن بيع حبلها أى
 حملها قبل ان تبلغ كانهي عن بيع ثمر النخلة قبل ان ترعى على هذا فالحبلية باسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات
 لكن حكى في الكرمة فتح الباء وادعى السهيلي نرد ابن كيسان به وليس كذلك فقد حكاها ابن السكيت في كتاب
 الالفاظ ونقله القرطبي في القهم عن ابن عباس المراد والماء على هذا للمباذة وجها واحدا * (قوله باب يبيع الملامسة
 قال أنس نهي النبي ﷺ عنه) ثم قال باب يبيع المنابذة وعلق عن أنس مثله وورد في البابين حديث أبي سعيد
 من وجهين وحديث أبي هريرة من وجهين فاما حديث أنس فسيأتي موصولا بعد ثلاثين بابا في باب يبيع المحاضرة
 قوله في حديث أبي سعيد نهي عن المنابذة وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع الى الرجل قبل ان يقلبه أو ينظر اليه ونهى
 عن الملامسة والملامسة لس الثوب لا ينظر اليه وسيأتي في اللباس من طريق يونس عن الزهري بلفظ الملامسة لس
 الرجل ثوب الآخر يده بالليل أو بالنهارة ولا يقلبه الا بذلك والمنابذة ان يبدد الرجل الى الرجل ثوبه ويبدد الآخر

قُدَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى عَنْ لِبْسَتَيْنِ
 أَنْ يَحْتَوِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ نَمَّ بَرُصُهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ . وَعَنْ يَمِينِ بْنِ النَّبَّازِ بِأَبِ بَيْعِ
 الْمُنَابَذَةِ وَقَالَ أَنَسُ نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ
 عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ
 وَالْمُنَابَذَةِ **حَدَّثَنَا** عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَرْهَرِيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ
 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ يَمِينِ بْنِ النَّبَّازِ وَالْمُنَابَذَةِ

بجوهه ويكون يههما عن غير نظر ولا تراض ولا ينعوانة من طريق اخري عن بونس وذلك ان يتبايع القوم السلع
 لا يظنرون اليها ولا يخبرون عنها او يتناذ القوم السلع كذلك فهذا من أبواب القمار وفي رواية ابن ماجه من طريق
 سفيان عن الزهري والمنابذة ان يقول القى الى مامك والى اليك مامى وللنساءى من حديث أن هريرة الملامسة ان
 يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبى ثوبك ولا ينظر واحدمتها الى ثوب الآخر ولكن يمسها والمنابذة ان يقول
 أبيع مامى وتبني مامك يشتري كل واحدمتها من الآخر ولا يدري كل واحدمتها كم مع الآخر ونحو ذلك ولم يذكر
 التفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هريرة وقد وقع التفسير أيضا عند أحمد من طريق معمر هذه
 أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفي آخره والمنابذة أن يقول اذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع والملامسة ان يمس يده
 ولا ينشره ولا يقبله اذا مسه وجب البيع ولمسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة اما الملامسة فان يمس كل واحدمتها
 ثوب صاحبه بغير تأمل والمنابذة ان يبذل كل واحدمتها ثوبه الى الآخر لم ينظر واحدمتها الى ثوب صاحبه وقد تقدم في الصيام
 من هذا الوجه وليس فيه التفسير وهذا التغير الذى في حديث أبي هريرة اقعده بلفظ الملامسة والمنابذة لانهما فاعلة فتستدعى
 وجود الفعل من الجانبين واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهى اوجه للشافية اصحها ان يأتى ثوب مطوى
 اوفى ظلمة فياسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط ان يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيارك اذا رآته وهذا
 موافق للتفسير بن الذين في الحديث الثاني ان يجعل نفس اللبس يباعا بغير صيغة زائدة الثالث ان يجعل اللبس شرطاً في
 قطع خيار المجلس وغيره والبيع على التأويلات كلها باطل وماخذ الاول عدم شرط روية المبيع واشتراط نفي الخيار وماخذ
 الثاني اشتراط نفي الصيغة في عقد المبيع فيؤخذ منه بطلان بيع المعاطاة مطلقا لكن من أجاز المعاطاة قيدها بالمحقرات أو بما
 جرت فيه العادة بالمعاطاة واما الملامسة والمنابذة عند من يستعملهما فلا يخصصهما بذلك فعلى هذا يجمع بيع المعاطاة مع الملامسة
 والمنابذة في بعض صور المعاطاة فلمن يجز بيع المعاطاة ان يخص النهى في بعض صور الملامسة والمنابذة مما جرت العادة فيه
 بالمعاطاة وعلى هذا يحتمل قول الرافعي ان الأئمة اجروا في بيع الملامسة والمنابذة الخلاف الذى في المعاطاة والله اعلم وماخذ
 الثالث شرط نفي خيار المجلس وهذه الاقوال هى التى اقتصر عليها الفقهاء وتخرج مما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على
 ذلك واما المنابذة فاحفظوا فيها أيضا على ثلاثة أقوال وهى اوجه للشافية اصحها أن يجعل نفس التبييع كما تقدم في
 الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور والثاني ان يجعل التبييعا بغير صيغة الثالث أن يجعل النبذ قاطعا
 للخيار واختلفوا في تفسيره التبييع قليل هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور وقيل هو نبت الحصاة
 والصحيح أنه غيره وقد روى مسلم التبييع عن بيع الحصاة من حديث أبي هريرة واختلف في تفسير بيع الحصاة قليل
 هو ان يقول بعتك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرى حصاة أو من هذه الارض ما انتهت اليه فى الرمي
 وقيل هو ان يشترط الخيار الى أن يرى الحصاة والثالث ان يجعل نفس الرمي يباعا وقوله في الحديث لئس الثوب لا ينظر اليه
 استدلال على بطلان بيع الجانب وهو قول الشافعي في الجديد وعن أبي حنيفة يصح مطلقا ويثبت الخيار اذا رآه

باب النهي للبايع أن لا يحمّل الإبل والبقر والغنم وكل محملة والمصرأة التي صرّى لبنها وحقن فيه وجمع فلم
يُحلبَ إماماً وأصل التصرية حبس الماء يقال منه صرّيت الماء إذا حبسته **حدثنا** ابن بكير حدثنا الليث عن

وحي عن مالك والشافعي أيضا وعن مالك يصح ان وصفه والا فلا وهو قول الشافعي في القديم واحد واسحق وابي
نور وأهل الظاهر واختاره البغوي والروايين من الشافعية وان اختلفوا في تفاصيله ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة
التي قدمتها لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها وفي الاستدلال لذلك وقا وخلافا طول واستدل به على بطلان بيع
الاعمى مطلقا وهو قول معظم الشافعية حتي من أجاز منهم بيع الغائب لكون الاعمى لا يراه بعد ذلك فيكون كبيع
الغائب مع اشتراط نفي الخيار وقيل يصح اذا وصفه له غيره وبه قال مالك وأحمد وعن أبي حنيفة يصح مطلقا على
تفاصيل عندهم أيضا ﴿ تنبيهات ﴾ الاول وقع عند ابن ماجه أن التفسير من قول سفيان بن عيينة وهو خطأ من قائله
بل الظاهر أنه قول الصحابي كإسأ بينه بعد * الثاني حديث أبي سعيد اختلف فيه على الزهري فرواه معمر وسفيان
وابن أبي حفصة وعبد الله بن بديل وغيرهم عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان
وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله بن
عبد الله عن أبي سعيد وهو محمول عند البخاري على انها كلها عند الزهري واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد
وحده وأعرض عما سواه وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة وخالفهم أيضا
جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره وهي يبيع كانوا يبايعون بها في الجاهلية أخرجهما
النسائي وخطأ رواية جعفر الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثالثا طريق خصص بن عاصم
عنه وهو في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المناذة والملاسة وقد وقع تفسيرهما في رواية مسلم
والنسائي كما تقدم وظاهر الطرق كلها ان التفسير من الحديث المرفوع لكن وقع في رواية النسائي ما يشر به من
كلام من دون النبي ﷺ ولفظه وزعم أن الملاسة أن يقول الخ فالأقرب ان يكون ذلك من كلام الصحابي بعد أن
يعبر الصحابي عن النبي ﷺ بلفظ زعم ولو وقع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضا كما تقدم الرابع وقع
في حديث أبي هريرة في الطريق الاولى هنا نهي عن لبستين واقتصر على لبسة واحدة ولم يذكره في موضوع آخر
وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين ولفظه ان يجتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه
منه شيء وان يرتدى في ثوب يرفع طرفه على عاتقيه * (قوله باب النهي للبايع أن لا يحمّل الإبل والبقر والغنم) كذا
في معظم الروايات ولا زائدة وقد ذكره أبو نعيم بدون لا ويحتمل ان تكون ان مفسرة ولا يحمّل بيان للنهي وفي رواية
النسفي نهي البايع ان يحمّل الإبل والغنم وقيد النهي بالبايع اشارة الى ان المالك لو حملت جميع اللبن المولد أو لباليه أو
لضيقه لم يحرم وهذا هو الراجح كإسأني وذكر البقر في الترجمة وان لم يذكر في الحديث اشارة الى انها في معنى الإبل
والغنم في الحكم خلافا لداود وانما اقتصر عليهما لعلمتهما عندهم والتحفيل بالمهمله والقاء التجميع قال أبو عبيد سميت
بذلك لان اللبن يكثر في ضرعها وكل شيء أكثرته فقد حفلته تقول ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم اذا كثر
جمعهم ومنه سمي الحفل (قوله وكل) بالنصب عطف على المفعول وهو من عطف العام على الخاص اشارة الى أن
الحاق غير الغنم من ما كول اللحم بالتم للجامع بينهما وهو تقرير المشتري وقال الحنابلة وبعض الشافعية يمتنع
ذلك بالتم واختلفوا في غير الماء كقول كلانا والجارية فالاصح لا يرد اللبن عوضا وبه قال الحنابلة في الايمان دون
الجارية (قوله والمصرأة) بفتح المهمله وتشديد الراء (التي صرّى لبنها وحقن فيه) أي في الثدي (وجمع فم
يحلب) وعطف الحفن على التصرية عطف تفسيري لانه بمعناه (قوله وأصل التصرية حبس الماء يقال منه
صرّيت الماء اذا حبسته) وهذا التفسير قول أبي عبيد وأكثر أهل اللغة وقال الشافعي هو ربط اخلاف الناقة أو

بِحَبْرٍ بِنِ رَيْبَعَةٍ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا تُصْرُوا الْأَبْلَ وَأَنْتُمْ
فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ مَا تَهُ بِحَبْرٍ النَّظْرَيْنِ يَنْ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ

الشاة وترك حلبها حتى يجمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتها فيزيدق منها لما يري من كثرة لبنها (قوله
لا تصروا) يضم أوله وفتح ثانيه ووزن تركوا يقال صرى بصرى تصرية كركي يركي تركية والابل بالنصب على
المقولية وقيدته بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه والاول أصبح لانه من صريت اللبن في الضرع اذا جمعت وليس من
صررت الشيء اذار بطلته اذ لو كان منه لقليل مصرورة ولم يقل مصراة على أنه قد سمع الاسمران في كلام العرب قال الاغلب
رأت غلاما قد صرى في فقرته * ماء الشباب عفتوان سيرته

وقال مالك بن نويرة

فقلت لهوى هذه صدقاتكم * مصرورة أخلاقها لم تحور

وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه لكن بغير واو على البناء للمجبول والمشهور الاول (قوله الابل والغنم) لم يذكر
البروقد تقدم بيانه في الترجمة وظاهر تحريم التصرية سواء قصد التديليس أم لا وسيأتي في الشروط من طريق
أبي حازم عن أبي هريرة نهي عن التصرية وهذا جزم بهض الشافعية وعلله بما فيه من ابداء الحيوان لكن أخرج
النسائي حديث الباب من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الاعرج بلفظ لا تصروا الابل والغنم للبيع وله من طريق
أبي كثير السجيمي عن أبي هريرة اذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فلا يحفلها وهذا هو الراجح وعليه يدل تعليل الاكثر
بالتديليس وبجواب عن التعليل بالابداء بانه ضرر لا يستمر فيفتخر لتحصيل المنفعة (قوله فمن ابتاعها بعد) أي من
اشتراها بعد التصفيل زاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه الطحاوي وسيأتي ذكر من
وافقه على ذلك واجتداء هنالمدة من وقت بيان التصرية وهو قول الحنابلة وعند الشافعية أنها من حين العقد وقيل
من الضرق ويلزم عليه أن يكون الفرر أوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما اذا تأخر ظهور التصرية الى آخر
الثلاث ويلزم عليه أيضا ان تحبس المدة قبل التمكن من التسخ وذلك بفوت مقصود التوسع بالمدة (قوله بخير
النظرين) أي الرأيين (قوله ان يحتلبها) كذافي الاصل وهو بكسر الهمزة على أنها شرطية وجزم يحتلبها ولا ين خزيمه
والاسماعيلي من طريق أسيد بن موسى عن الليث بعد أن يحتلبها بفتح ان ونصب يحتلبها وظاهر الحديث ان
الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والجمهور على أنه اذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب لكن لما كانت التصرية
لا تعرف غالباً الا بعد الحلب ذكر قيادا في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصرية بغير الحلب فالخيار ثابت (قوله ان شاء
امسك) قر رواية مالك عن أبي الزناد في آخر الباب ان رضها أمسكها أي أبقاها على ملكه وهو يقتضى صحة بيع
المصراة وثابت الخيار للمشتري فلو اطلع على عيب بعد الرضا بالتصرية فردها هل يلزم الصالح فيه خلاف والاصح
عند الشافعية وجوب الرد ونقل الوانص الشافعي على أنه لا يرد وعند المالكية قولان (قوله وان شاء ردها) في رواية
مالك وان سخطها ردها وظاهره اشتراط الفور وقياسا على سائر العيوب لكن الرواية التي فيها ان له الخيار ثلاثة
أيام مقنعة على هذا الاطلاق ونقل أبو حامد والروائي في نص الشافعي وهو قول الاكثر وأجاب من صحح الاول
بأن هذه الرواية عمولة على ما اذا لم يعلم أنها مصراة الا في الثلاث لكون الغالب أنها لا تعلم فيما دون ذلك قال
ابن دقيق العيد والثاني أرجح لان حكم التصرية قد خالف القياس في أصل الحكم لاجل النص فيطرد ذلك
ويتبع في جميع موارد (قلت) ويؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحاوي من طريق ابن سيرين
عن أبي هريرة فهو بأحد النظرين بالخيار الى أن يجوزها أو يردّها وسيأتي (قوله وصاع تمر) في
رواية مالك وصاعا من تمر والواو طائفة للصاع على الضمير في ردها ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه

ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ صاع تمر وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعين طعام وهو بالخيار ثلاثا ، وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من تمر وليد كثر ثلاثا

فورية الصاع مع الرد ويجوز أن يكون مفعولا معه ويكرر عليه قول جمهور النجاة أن شرط المقول معه أن يكون قاعلا فان قيل التعبير بالرد في المصراة واضح لما معنى التعبير بالرد في الصاع فالجواب أنه مثل قول الشاعر

* علقها تبنا وماء باردا * أى علقها تبنا وسقيتها ماء باردا أو يجعل علقها مجازا عن فصل شامل للامر بن أى ناولها فيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة اذا اختار فسح البيع فلو كان اللب باقيا ولم يتغير فاراد رده هل يلزم البائع بقوله فيه وجهان أحدهما لانهاب طراوته ولا اختلاطه بما تجدد عند المتابع والتنصيص على التمر يقتضى تعيينه كما سيأتي (قوله ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار الخ) يعني أن أباصالح ومن بعده وقع فروايتهم تعيين التمر فأرواية أبي صالح فوصلها أحد ومسلم من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه بلقظ من اتباع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فان شاء امسكها وأن شاء ردها ودمعها صاعا من تمر وأما رواية مجاهد فوصلها البرزقال مغلطاي لما رواه الا عنه (قلت) قد وصلها ايضا الطبراني في الاروسط من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن ابن أبي نعيم والدارقطني من طريق ليث بن ابن سلم كلاهما عن مجاهد واول رواية ليث لا تتبع المصراة من الابل والغنم الحديث وليث ضعيف وفي عهد بن مسلم ايضا لين واما رواية الوليد بن رباح وهو يفتح الزاء وبالوحدة فوصلها احمد بن منيع في مسنده بلقظ من اشترى مصراة فليرد معها صاعا من تمر واما رواية موسى بن يسار وهو بالاحتانية والمهلمة فوصلها مسلم بلقظ من اشترى شاة مصراة فليقلب بها فلحلبها فان رضى بها امسكها والاردها ومعها صاع من تمر وسياقه يقتضى القورية (قوله وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من طعام وهو بالخيار ثلاثا وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من تمر ولم يذكر ثلاثا) اما رواية من رواه بلقظ الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قرة بن خالد عنه بلقظ من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها ودمعها صاعا من طعام لاسمراء وأخرجه ابو داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام وحبيب وابوب عن ابن سيرين نحوه واما رواية من رواه بلقظ التمر دون ذكر الثلاث فوصلها أحمد من طريق معمر عن ابوب عن ابن سيرين بلقظ من اشترى شاة مصراة فانه يحلبها فان رضيا أخذها والا ردها ورد معها صاعا من تمر وقد رواه سفيان عن ابوب فذكر الثلاث اخرجه مسلم من طريقه بلقظ من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام ان شاء امسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر لاسمراء ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثا اخرجه أحد والطحاوي من طريق عون عن ابن سيرين وخلاس بن عمرو وكلاهما عن ابي هريرة بلقظ من اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة فحلبها فهو بأحد النظرين بالخيار الي أن يجوزها أو يزدها وان آمن طعام فحصلنا عن ابن سيرين على اربع روايات ذكر التمر والثلاث ذكر التمر بدون الثلاث والطعام بدل التمر كذلك والذي يظهر في الجمع بينها أن من زاد الثلاث معه زيادة علم وهو حافظ ويحمل الامر فيمن لم يذكرها على أنه لم يحفظها أو اختصرها وتعمل الرواية التي فيها الطعام على التمر وقد روى الطحاوي من طريق ابوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية وروى ابن أبي شيبه وابوعوانة من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين لاسمراء يعني الحنطة وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع ابا هريرة يقول لاسمراء تمر ليس ببر فيه الروايات تبين ان المراد بالطعام التمر ولما كان التبادر الي الذهن ان المراد بالطعام القمح تفاه بقوله لاسمراء لكن يصكر على هذا الجمع ما رواه البرزقال من طريق اشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين بلقظ ان ردها ودمعها صاعا من تمر لاسمراء وهذا يقتضى ان النبي في قوله لا سمراء حنطة غنصوصة وهي الحنطة الشامية فيكون ان ثبت بقوله من طعام اي من

قمع ويحصل أن يكون رواه رواه بالمعنى الذى ظننه مساويا وذلك أن المتبادر من الطعام البر فظن الراوى أنه البر
 ضربه وإنما أطلق قمع الطعام على التمر لانه كان غالب قوت أهل المدينة فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن
 ابن سيرين في ذلك لكن يمكن على هذا ما رواه أحمد باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو
 حديث الباب وفيه فان ردها ردهما صامان طعام أو صاما من تمر فان ظاهره يقتضى التخيير بين التمر والطعام وأن
 الطعام غير التمر ويحصل أن تكون أو شكا من الراوى لا تخييراً وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال
 بشيء منها فيرجع الى الروايات التى لم يختلف فيها وحى التمر فهي الراجحة كما اشار اليه البخاري وأما ما أخرجه ابوداود
 من حديث ابن عمر بلفظ أن ردها ردهما مثل أو مثلي لبنها قحما ففى اسناده ضعف وقد قال ابن قدامة أنه متروك
 الظاهر بالاتفاق (قوله والتمر أكثر) أى ان الروايات الناصحة على التمر أكثر عددا من الروايات التى لم تنص عليه أو ابدلته بذكر
 الطعام فقد رواه بذكر التمر غير من تقدم ذكره ثابت بن عياض كما يأتي في الباب الذى يليه وهما من منبه عند مسلم
 وعكرمة وابو اسحق عند الطحاوى وعبد بن زياد عند الترمذي والشمي عند أحمد وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة وأما
 رواية من رواه بذكر الأناة فيفسرها رواية من رواه بذكر الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة وقد أخذ بظاهر هذا
 الحديث جمهور أهل العلم وأتى به ابن مسعود وابو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من
 لا يحصى عددهم و يفرقوا بين أن يكون اللين الذي احتلب قليلاً أو كثيراً ولا بين أن يكون التمر قوتك البالد أم لا
 وخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون لما الحنفية فقالوا لا يريد بيب التصرية ولا يجب رد صاع
 من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بروكذ قال ابن أبي ليلى وابو
 يوسف في رواية إلا أنهما قال لا يمين صاع التمر بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يمين قوت
 البلد قياساً على زكاة الفطر وحكي الغوى أن لا خلاف في المذهب أنهما لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كفى واثبت
 ابن كعب الخلاف في ذلك وحكي ماوردى وجهين فيما اذا عجز عن التمر هل تزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها
 التمر اليه وبالنائى قال الحنابلة واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة باعتبار شتى فمنهم من طعن في الحديث لكونه
 من رواية أبي هريرة ولم يكن كإبن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه غانما للقياس الجلي وهو كلام
 آذى قاله به نفسه وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك ابو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وامثاله كما
 في الوضوء ببيد التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك واطن لهذه النكتة رد البخاري حديث ابن مسعود عقب
 حديث أبي هريرة أشارته منه الى أن ابن مسعود قد اتى بوفق حديث أبي هريرة فلولاً أن خير أبي هريرة في ذلك ثابت لما
 خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك وقال ابن السمعاني في الاصلطام التعرض الى جانب الصحابة علامة على
 خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة وقد أخصص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدهاء رسول الله ﷺ له يعنى للمتقدم في
 كتاب العلم وفي أول البيوع ايضاً وفيه قوله أن اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنفق بالاسواق وكنت الزهر رسول
 الله ﷺ فاشهد اذا غابوا وأحفظ اذا ناسوا الحديث ثم مع ذلك لم ينفرد ابو هريرة برواية هذا الاصل فقد أخرجه
 ابوداود من حديث ابن عمر وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه وأبو يعلى من حديث انس وأخرجه البيهقي في
 الخلافيات من حديث عمرو بن عوف الزني وأخرجه احمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر
 هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحقيقة لها ومنهم من قال هو حديث
 مضطرب لذكر التمر فيه نارة والقمح اخرى واللين اخرى واعتباره بالصاع نارة وبالمثل او الثلثين نارة وبالاناء اخرى
 والجواب أن الطرق الصحيحة لا تختلف فيها كما تقدم والضميف لا يجل به الصحيح ومنهم من قال هو معارض لمعوم
 القرآن كقوله تعالى وان ما قيمت فمما قيمت ما عوقبته واجيب بانهم من ضمان المتلفات لا العقوبات والمتلفات تضمن بالمثل

وغير المثل ومنهم قاله منسوخ وتعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لانهم اختلفوا
 في النسخ قليل حديث النهي عن بيع الدين بالدين وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث ابن عمر
 ووجه الدلالة منه أن لبن المصراة بصيردينا في ذمة المشتري فاذا أزم بصاع من تمر نسيئة صار دينا بدين وهذا
 جواب الطحاوي وتعقب بان الحديث ضعيف باتفاق المحدثين وعلى التزل فالتمر إنما شرع في مقابل الحب
 سواء كان اللبن موجودا وغير موجود فربما يصح في كونه من الدين بالدين وقيل ناسخه حديث الخراج بالضمان وهو
 حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ووجه الدلالة منه أن اللبن فضلة من فضلات الشاة ولو هلكت لكان
 من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يفرم بدلها للبائع حكاه الطحاوي أيضا وتعقب بان حديث
 المصراة أصبح منه باتفاق فكيف يقدم الرجوع على الرجوع ودعوى كونه بعده لا دليل عليها وعلى التزل فالمشتري لم
 يؤمر بقرامة ما حدث في ملكه بل بقرامة اللبن الذي ورد عليه العقد فليس بين المحدثين على هذا تعارض وقيل ناسخه
 الاحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال وقد كانت مشروعة قبل ذلك كما في حديث جيز بن حكيم عن أبيه عن جده
 في مانع الزكاة فانا أخلوها وشرطنا له وحديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجربن يفرم مثليه
 وكلاهما في السنن وهذا جواب عيسى بن أنان حديث المصراة من هذا القبيل وهي كلها منسوخة وتعقب الطحاوي بأن
 التصريحا بما وجدته من البائع فلو كان من ذلك الباب للزمه الترخيم والقرض أن حديث المصراة يقتضي تخريم
 المشتري فافترقا ومنهم من قال ناسخه حديث البيعان بالخيار ما لم يفرقا وهذا جواب محمد بن شعاع ووجه الدلالة منه أن
 الفرقة تقطع الخيار فثبت أن لا خيار بعدها الا ان استثناءه الشارع بقوله لا يبيع الخيار وتعقب الطحاوي بأن الخيار
 الذي في المصراة من خيار الرد بالعيب وخيار الرد بالعيب لا تقطعه الفرقة ومن الغريب أنهم لا يقولون بخيار المجلس
 ثم يحتاجونه في قيامه فيهم منم من قال هو خبر واحتمل بقيد الظن وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلا يلزم
 العمل به وتعقب بان التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الاصول لاق مخالفة قياس الاصول وهذا الخبر
 إنما مخالف لقياس الاصول بدليل أن الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هما
 الاصل والآخرا من مردودان اليهما فالسنة أصل والقياس فرع فكيف رد الاصل بالقرع بل الحديث الصحيح
 أصل بنفسه فكيف يقال أن الاصل مخالف نفسه وعلى تقدير التسليم يكون قياس الاصول بقيد القطع وخبر
 الواحد لا يفيد الا الظن فتناول الاصل لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الاصل
 قال ابن دقيق العيد وهذا أقوى متمسك به في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أصلا من
 الاصول ولا يحتاج اليه عرض على أصل آخر لانه وافقه فذاك وان خالفه فلا يجوز رد أحدهما لانه رد للخبر بالقياس
 وهو مردود باتفاق فان السنة مقدمة على القياس بلا خلاف الي أن قال والاولي عندي في هذه المسئلة تسليم الاقيسة
 لسكتها ليست لازمة لأن السنة الناجية مقدمة عليها والله تعالى أعلم وعلى تقدير التزل فلانسلم أنه مخالف لقياس الاصول
 لان الذي أدعوه عليه من المخالفة يتبناها بأوجه أحدها أن المعلوم من الاصول أن ضمان المثليات بالمثل والمضمومات
 بالقيمة وهما ان كان اللبن مثليا فليضمن باللبن وان كان متقوما بالمثل فليضمن بأحد التقدين وقد وقع هنا مضمونا
 بالتمر تخالف الاصل والجواب منع الحصر فان الحر يضمن في دية بالابل وليست مثلا ولا قيمة وأيضا ضمان المثل بالمثل
 ليس مطردا فليضمن المثل بالقيمة اذا تعذر المماثلة كمن أئلف شاة لبوننا فان عليه قيمتها ولا يجعل بازاء لبنا لبنا
 آخر لتعدد المماثلة فانها ان القواعد تقتضي أن يكون المضمون مقدر الضمان بقدر التالف وذلك مختلف وقد قدرهنا
 بمقدار واحد وهو الصلح فنخرج عن القياس والجواب منع التصميم في المضمونات كالوضحة فأرسلها مقدمم اختلافها
 بالسكبر والصغر والفرقة مقدرة في الجنين مع اختلافه والحكمة في ذلك أن كل ما يقع فيه التنازع فيلقد يرضى معين لقطع
 التشاجر وتهدم هذه المصلحة على تلك القاعدة فان اللبن الحادث بعد العقد اختلط باللبن الموجود وقت العقد فلم يفرق

مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري ولو عرف مقداره فوكل الي تقديرها أو تقدير أحدهما لانقضى النزاع والحصام
 تقطع الشارع النزاع والحصام وقدره بحد لا يصديانه فصلا للخصومة وكان تقديره بالقر أقرب الاشياء الي اللب فانه
 كان قوتهم لإذ ذلك كاللبن وهو مكيل كاللبن ومقنات فاشتركا في كون كل واحد منهما مقطوما مقناتا مكيبلا واشتركا
 أيضا في أن كلا منهما يقتات به بغير صفة ولا علاج نالها أن اللب التالف ان كان موجودا عند المقدد قد ذهب جزء من
 المقود عليه من أصل الخلقة وذلك مانع من الرد فقد حدثت على ملك المشتري فلا يضمه وان كان مختلطا لما كان منه
 موجودا عند العقد وما كانا حادثا لم يجب ضمانه والجواب أن يقال انما يمنع الرد بالنقص اذا لم يكن لاستعمال العيب
 والافتلا يمنع وهنا كذلك راجعا أنه خالف الاصول في جعل الخيار فيه ثلاثا مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث
 وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرؤية عند من يشبهه والجواب بأن حكم المصراة انفراديا صلا عن ممانلة فلا
 يصحوب أن يفرد بوصف زائد على غيره والحكمة ان فيه هذه المدة هي التي يتبين بها لبن الخلقة من اللبن المجتمع بالتدليس
 غالبا فشرعت لاستعمال العيب بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة وأما خيار المجلس فليس لاستعمال
 العيب فظهر الفرق بين الخيارين المصراة وغيرها خامسا أنه يلزم من الاخذ به الجمع بين العوض والموض فيما اذا
 كانت قيمة الشاة صاغا من ترقاها ترجع اليه من الصاع الذي هو مقدار ثمنها والجواب أن التمر عوض عن اللبن
 لانه الشاة فلا يلزم ذكره سادسا أنه يخالف لقاعدة الر با فيها اذا اشترى شاة بصاع فاذا استرد معها صاغا فقد استرجع
 الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاغا بصاع والجواب أن الر با انما يعتبر في المقود ولا القسوخ بديل أنهما
 لوتها بما ذهبا بفضة لم يجز أن يترقا قبل القبض فلو تقابل في هذا العقد بينه جاز التفرق قبل القبض سا بها أنه يلزم منه ضمان
 الاعيان مع بقائها فيما اذا كان اللبن موجودا والاعيان لا تضمن بالبدل الا مع فواتها كالمصوب والجواب أن
 اللبن وان كان موجودا السكنه تضرده لاختلاطه باللبن الحادث بعد العقد وتعذر تمييزه فاشبهه الآبق بعد العصب
 فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد تامنا أنه يلزم منه إثبات الرد بغير عيب ولا شرط أما الشرط فلم يوجد أما العيب
 فقصران اللبن لو كان عيبا ثبت به الرد من غير تصرفه والجواب أن الخيار يثبت بالتدليس كمن باع عرجي دائرة بما جمعه
 لها بغير علم المشتري فاذا اطلع عليه المشتري كان له الرد وأيضا فالمشتري لما رأى ضرا عملا لبنا ظن أنه عاده لها فكان
 البائع شرطه ذلك فبين الأمر بخلافه فثبت له الرد لقد شرط المعنوي لان البائع يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة
 بعله فاذا أظهر المشتري على صفة بيان الأمر بخلافها كان قد دلس عليه فشرع له الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى
 العدل فان المشتري انما بذل ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع وقد أثبت الشارع الخيار للر كيان اذا تلقوا واشترى
 منهم قبل أن يهبطوا الى السوق ويعلموا السعر وليس هناك عيب ولا خلف في شرط ولكن لما فيه من الغش والتدليس
 ومنهم من قال الحديث صحيح لا يضطر اب فيه ولا علة ولا نسخ وانما هو محمول على صورة مخصوصة وهو ما اذا اشترى
 شاة بشرط أنها تحلب مثلا خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد فان اتفاقا على اسقاطه في مدة الخيار صح العقد وان لم
 يتفقا هل العقد ووجب رد الصاع من التمر لانه كان قيمة اللبن يؤمئذ وتعقب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالتصرية
 وما ذكره هذا القائل يقتضى تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت التصرية أم لا فهو تأويل متعسف وأيضا فانفظ
 الحديث لفظ عموم وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من أفراد ذلك العموم فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الدليل
 على ذلك ولا وجود له قال ابن عبد البر هذا الحديث أصل في النهي عن الغش وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه
 بيب وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار بها
 وقد روى أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود مر فوبا يبيع المحفلات خلاية ولا تحمل الخلاية لمسلم وفي اسناده ضعف وقد
 رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفا باسناد صحيح وروى ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم قال كان
 يهال التصرية خلاية وأسناده صحيح وأختلف القائلون به في أشياء منها لو كان طالما بالتصرية هل يثبت له الخيار فيه

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَنْ اشْتَرَى شَاةً مَحْفَلَةً فَرَدَّهَا فَايْرُدَّ مَعَهَا صَاعًا وَنَهَى النَّبِيَّ ﷺ أَنْ تَأْتِيَ الْبَيْعَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ ، وَلَا يَبْسِمُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَنَاجَشُوا وَلَا يَبْسِمُ حَاضِرٌ لِبَايَةٍ . وَلَا تَصْرُوا الْقَتْمَ . وَمَنْ آتَاَهَا فَوَ بَحْثِ النَّظَرِ بَيْنَ مَدَّ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا . وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ **بَابُ إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمَصْرَاةَ فِي حَلْبَتِهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ**

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ

وجه للشافعية ويرجح أنه لا يثبت رواية عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فان لفظه من اشترى مصراة ولم يعلم أنها مصراة الحديث ولوصار لبن المصراة عادة واستمر على كثرتة هل له الرد فيه وجه لهم أيضا خلافا للحنابلة في المستلثين ومنها وتغفلت بنفسها أوصرها المالك لنفسه ثم بداله فباعها يثبت ذلك الحكم فيه خلاف فمن نظر الى المعنى أثبتته لان العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس للبايع ومن نظرا الى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمد فان النهي انما تناولها فقط ومنها لو كان الضرع ملوا اللحم وظنه المشتري لنا فاشترها على ذلك ثم ظهر له أنه لحم هل يثبت له الخيار فيه وجهان حكاهما بعض المالكية ومنها لو اشترى غير مصراة ثم اطع على عيب بها بعد حلها فقد نص الشافعي على جواز الرد مجانا لانه قليل غير معني بجمعه وقيل يرد بدل اللبن كالمصراة وقال البيهقي يرد صاعا من تمر (قوله) حدثنا مسدد حدثنا معتمر (سأني في باب النهي عن تلقى الركبان بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع وكان الحديث عند مسدد عن شيخين فذكره المصنف عنه في موضعين وسأناه عن معتمر أم (قوله سمعت أبي) هو سليمان التيمي وأبو عثمان هو الهندي ورجال الاسناد بصريون سوى الصحابي (قوله قال من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعا من تمر ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع) هكذا رواه الاكثر عن معتمر بن سليمان موقوفا وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معتمر مرفوفا وكرأن رضه غلط ورواه اكثر أصحاب سليمان عنه كما هنا حديث المحفلة موقوف من كلام ابن مسعود وحديث النهي عن التلقي مرفوع وخالقهم أبو خالد الاحمر عن سليمان التيمي فرواه بهذا الاسناد مرفوفا أخرجه الاسماعيلي وأشار الى وهمه أيضا (قوله فردها) أي أراد ردها بقرينة قوله فليرد معها عملا بحقيقة للمعنى أو تحتمل المعنى على البعدية فلا يحتاج الرد الى تأويل وقد وردت مع معني البعدية كقوله تعالى وأسلمت مع سليمان الآية (قوله) في رواية مالك لا تلقوا الركبان) يأتي الكلام عليه بعد ابواب وعلى بيع الحاضر للباد قريبا ومضى الكلام على البيع وعلى التجش ومضى الكلام على التصرية بما يعني عن اعادته * (قوله باب ان شاء رد المصراة وفي حلبتها) بسكون اللام على انه اسم الفعل ويجوز الفتح على ارادة الحلوب وظهاره أن التمر مقابل للحلبة وزعم ابن حزم أن التمر في مقابلة الحلب لافي مقابلة اللبن لان الحلبة حقيقة في الحلب مجاز في اللبن والحلب على الحقيقة أولي فلذلك قال يجب رد التمر واللبن معا وشذ بذلك عن الجمهور (قوله) حدثنا محمد بن عمرو) كذا للاكثر غير منسوب ووقع في رواية عبد الرحمن الهمداني عن المستملي محمد بن عمرو بن جبلة وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في رواجه عن القبري وفي رواية أبي علي بن شويه عن القبري حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن جبلة وأمله الباقون وجزم الدارقطني بانه محمد بن عمرو أبو عثمان الرازي المعروف زنيح وجزم الحاكم والكلاباذي بانه محمد بن عمرو والسواق البلخي والاول أولى والله أعلم (قوله) حدثنا المكي (هو ابن ابراهيم وهو من مشايخ البخاري

أخبرني زياد أن تاسموا بن عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه سمع أباه بريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ
 من اشترى عتمة مصرة فاحتلبها . فإن رضيتها أمسكها . وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر **باب** بيع العبد الزاني
 وقيل شرح إن شاء رد من الزنا **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الألبان قال حدثني سعيد القنبري عن
 أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمعه يقول قال النبي ﷺ إذا زنت الأمة فتمت زناها فليجلدها
 ولا يترّب ثم إن زنت فليجلدها ولا يترّب ثم إن زنت الثالثة فليعقها ولو يجمل من شعر **حدثنا**
 إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي
 الله عنهما أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحمض قال إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت
 فاجلدوها ثم إن زنت فبيعوها ولو بضعير قال ابن شهاب لأدري أهد الثالثة أو الرابعة **باب** الشراء
 وأنبيع مع النساء **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال عروة بن الزبير قالت عائشة
 رضي الله عنها دخل علي رسول الله ﷺ فذكرت له فقال رسول الله ﷺ اشترى وأعتق فإنما الولاء
 لمن أعتق ثم قام النبي ﷺ من المشي . فأنق على الله بما هو أهله . ثم قال : ما بال أناس يشترون
 شرط ليس في كتاب الله مني اشترطوا ليس في كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة شرط شرط الله
 أحق وأوثق **حدثنا** الحسن بن أبي عباد حدثنا هم أم قال سمعت نافعاً يحدث عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما أن عائشة رضي الله عنها سأومت بريرة فخرج إلى الصلاة . فلما جاء قالت لهم أبو أن

وستاني رواجه عنه بلا واسطة في باب لا يشترى حاضر لباد (قوله أخبرني زياد) هو ابن سعد الخراساني (قوله أن تابا)
 هو ابن عياض وعبد الرحمن بن زيد مولاه من فوق أي ابن الخطاب (قوله من اشترى غنما مصرة فاحتلبها) ظاهره أن
 صاع التمر متوقف على الحلب كما تقدم (قوله ففي حلبتها صاع من تمر) بظاهرة أن صاع التمر في مقابل المصرة سواء
 كانت واحدة أو أكثر لقوله من اشترى غنما ثم قال ففي حلبتها صاع من تمر ونقله ابن عبد البر عن استعمال الحديث وإن
 بطل عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحنابلة وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعاً حتى قال
 المازري من المستبشع أن يغم متلف لبن ألف شاة كما يغم متلف لبن شاة واحدة وأجيب بان ذلك مقتر بالنبذة الي
 ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع التزاع فجعل حدا يرجع اليه عند الخصام فاستوي القليل والكثير ومن
 المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافاً متبايناً ومع ذلك فالعبر الصاع سواء قل اللبن أم
 كثر فكذلك هو معتبر سواء قلت المصرة أو كثرت والله تعالى أعلم * (قوله باب بيع العبد الزاني) أي جوازه مع
 بيان عيه (قوله وقال شرح إن شاء رد من الزنا) وصله سعيد بن منصور عن طريق ابن سيرين أن رجلاً اشترى
 من رجل جارية كانت فحرت ولم يعلم بذلك المشتري فخاصمه إلى شرح فقال إن شاء رد من الزنا وأسأده صحيح ثم
 أورد المصنف في الباب حديث إذا زنت الأمة فليجلدها الحديث وأورد من وجهين وشاهد الترجمة منه قوله في آخره
 فليعقها ولو يجمل من شعر فإنه يدل على جواز بيع الزاني ويشعر بان الزنا عيب في المبيع لقوله ولو يجمل من شعر
 وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى قال ابن بطال فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المبالغة
 في تهيب فعلها والاعلام بان الأمة الزانية لا جزاء لها إلا البيع أبداً وأنها لا تبقى عند سيد زوجها لها عن معاودة الزنا
 ولعل ذلك يكون سبباً لا عفاهاً ما إن زوجها المشتري أو يعفها بنفسه أو يصونها بهيته * (قوله باب الشراء والبيع
 مع النساء) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الشروط إن

بَيْمُومَهَا لِأَنَّ الْبَيْعَ يَشْرَطُ الْوَلَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ قُلْتُ لِنَافِعٍ حُرًّا كَانَ زَوْجَهَا أَوْ عَبْدًا. فَقَالَ مَا يَذَرِي بِي بِسَبِّ هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغِيرِ أَجْرٍ وَهَلْ يَبِيعُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ وَرَخَّصْ فِيهِ عَطَاهُ. **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ إِسْنَعِيلَ عَنْ قَيْسِ قَالَ سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِقْلَمُ الصَّلَاةِ. وَإِنْتَاءُ الزَّكَاةِ. وَالسَّعْيُ وَالطَّاعَةِ. وَالتَّضَعُّ لِكُلِّ سَلْبٍ **حَدَّثَنَا** الْصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، قَالَ قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ . قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ مِمْسَارًا

شاه الله تعالى وشاهد الترجمة منه قوله ما بال رجال يشترطون شرطاً ليست في كتاب الله لا شعاره بان قصة المبيعة كانت مع رجال وكان الكلام في هذا مع مائسة زوج النبي ﷺ وقوله في آخر حديث ابن عمر قلت لتافع هو قول همام الرازي عنه وسيأتي ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حراً أو عبداً في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وحسان أول السند وقع عند المستملى ابن أبي عباد وعند غيره حسان بن حسان وهما واحد * (قوله باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يبيعه أو ينصحه) قال ابن المنير وغيره حمل المصنف النبي عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالاجر أخذاً من تفسير ابن عباس وقوى ذلك بعموم أحاديث الذين النصيحة لان الذي يبيع بالاجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالباً وإنما غرضه تحصيل الاجرة فاقضى ذلك اجازة بيع الحاضر للبادي بغير اجرة من باب النصيحة (قلت) بوؤبده ماسياً في بعض طرق الحديث المعلق أول أحاديث الباب وكذلك ما أخرجه أبو داود من طريق سالم المكي أن أعرابياً حدثه أنه قدم بمجوبة له على طلحة بن عبيد الله فقال له ان النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد ولكن اذهب الى السوق فانظر من يياحك فشاورتني حتى أشرك وأنهاك (قوله وقال النبي ﷺ إذا استنصح أحدكم أخاه فليصحه له) هو طرف من حديث وصله احمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه حدثني أبي قال قال رسول الله ﷺ دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصح الرجل فليصحه له ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً مثله وقد أخرجه مسلم من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير بلفظ لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض (قوله ورخص فيه عطاء) أي في بيع الحاضر للبادي وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله بن عثمان أي ابن خثيم عن عطاء بن أبي رباح قال سألت عن اعرابي أبيع له فرخص لي وأماناواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال إنما نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لبادانه أراد أن يصيب للمسلمون غرتهم فأما اليوم فلا بأس فقال عطاء لا يصلح اليوم فقال مجاهد ما رأي أباعد الا لو انك نظرت له من أهل البادية الا سيبيع له فالتجمع بين الروايتين عن عطاء أن يحمل قوله هذا على كراهة التزويه وهذا نسب اليه مجاهد ما نسب وأخذ بقول مجاهد في ذلك أبو حنيفة وتسكوا بعموم قوله ﷺ الذين النصيحة وزعموا أنه ناسخ لحديث النبي وحمل الجمهور حديث الذين النصيحة على عمومه الا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيقضى على العام والنسخ لا يثبت بالاحتمال وجمع البخاري بينهما بخصوص النبي بمن يبيع له بالاجرة كالسمسار وأمان ينصحه فيعلمه بأن السعر كذا مثلا فلا يدخل في النبي عنده والله أعلم ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث جرير في النصح لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الايمان * والثاني حديث ابن عباس (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد (قوله لا تلقوا الركبان) زاد الكشميني في روايته للبيع وسيأتي الكلام عليه قريبا (قوله لا يكون له مسمارا)

بابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ **بابُ لَا يَشْتَرِ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ الْبَائِعُ وَالْمَشْتَرَى**

بمهلين هوفي الاصل القيم بالامر والمحافظة لهم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره وفي هذا التفسير تعقيب على من فسر الحاضر بالبإدى بأن المراد نهي الحاضر ان يبيع للبإدى في زمن الغلاء شيئا يحتاج اليه أهل البلد فهذا مذكور في كتب الحنفية وقال غيرهم صورته أن يبيح البالد غريب بسلعته يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه بلدى فيقول له ضمه عندي لايهلك على التدرج باغلي من هذا السعر فقبلوا الحكم منوطا بالبإدى ومن شاركه في معناه قال وانما ذكر البإدى في الحديث لسكونه الغالب خالق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر واضرار أهل البلد بالاشارة عليه بان لا يبادر بالبيع وهذا تيسير الشافعية والخنايلة وجعل المالكية البإدوة قيادوا عن مالك لا يتحقق بالبإدى في ذلك الامن كان يشبهه قال فاما أهل القرى الذين يعرفون اثمان السلع والاسواق فليسوا داخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النبي فالجمهور أنه على التحريم بشرط العلم بالنهي وان يكون المتاع المطلوب مما يحتاج اليه وان عرض الحضري ذلك على البإدى فلو عرضه البإدى على الحضري لم يمنع وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وان يظهر بيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع المعنى واللفظ والذي ينبغي أن ينظر في المعنى الى الظهور والخفاء فيحتمل ظهوره بخصوص النص أو معمم وحيث ينبغي فاتباع اللفظ أولى فاما اشتراط ان يتمس البإدى ذلك فلا يقوي لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر الذى على به النبي لا يفترق الحال فيه بين سؤال البإدى وعدمه واما اشتراط ان يكون الطعام مما تدعوا الحاجة اليه فتوسط بين الظهور وعدمه واما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضا لاحتمال ان يكون المقصود مجرد تقويت الريح والرزق على أهل البلد واما اشتراط العلم بالنهي فلا أشكال فيه وقال المسيكي شرط حاجة الناس اليه معتبر ولم يذكر جماعة عمومها وانما ذكره الرافعي تبعا للبخاري ويحتاج الى دليل واختلفوا أيضا فيما اذا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة هل يصح مع التحريم أولا يصح على القاعدة المشهورة * (قوله باب من كره ان يبيع حاضر لبأد باجر) وبه قال ابن عباس أى حيث فسر ذلك بالسمسار كما في الحديث الذى قبله (قوله نهي رسول الله ﷺ ان يبيع حاضر لبأد) كذا اوردته من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالاجر كما في الترجمة قال ابن بطال اراد المصنف ان يبيع الحاضر للبإدى لا يجوز باجر ويجوز غير اجر واستدل على ذلك بقول ابن عباس وكأنه قيد بمطلق حديث ابن عمر قال وقد أجاز الازراعى ان يشير الحاضر على البإدى وقال ليست الاشارة يباعون اللبث وابتى حنيفة لا يشير عليه لانه اذا أشار عليه فقد باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجع منهما الجواز لانه انما نهي عن البيع له وليست الاشارة يباعا وقد ورد الامر بنصحه فدل على جواز الاشارة (تبيينه) حديث ابن عمر فرد غير يباراه الامن رواية أبي على الحنفى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وقد ضاق مخرجه على الامم على وعلى أبي نعم فلم يخرجوا الامن طريق البخارى وله أصل من حديث ابن عمر اخرجه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هوفي الموطأ قال البيهقي عدوه في افراد الشافعي وقد تابعه القعنبي عن مالك ثم ساقه باسنادين الى القعنبي (قوله باب لا يشتري حاضر لبأد بالسمسرة) أى قياسا على البيع له واستعمالا للفظ البيع في البيع والشراء قال ابن حبيب المالكى الشراء لبإدى مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع بمضكم على بعض فان معناه الشراء وعن مالك في ذلك روايات (قوله وكره ابن سيرين وابراهيم البائع والمشتري) أما قول ابن سيرين فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريق سلمة بن علفمة عن ابن سيرين قال لقيت انس بن مالك فقالت لا يبيع حاضر لبأد انهم ان تبعوا او تبعوا هم قال نعم

قال إبراهيم إن العرب تقول بع لي ثوباً وهي تعني الشراء **حدثنا** المكي بن إبراهيم قال أخبرني ابن جريج عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ لا يبيع المرء على بيع أخيه ولا تاجشوا ولا يبيع حاضر لباد **حدثنا** محمد بن المنقذ حدثنا معاذ حدثنا ابن عوف عن محمد قال أنس بن مالك رضي الله عنه نهينا أن يبيع حاضر لباد **باب** النهي عن تلقى الركبان، وأن يبعه مردود لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به عالماً وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز **حدثنا** محمد بن بشر

قال محمد وصدق أنها كلمة جامعة وقد أخرجها أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يبياع له شيئاً وأما إبراهيم فهو التخييم فلم أقف عنه كذلك صريحاً (قوله قال إبراهيم إن العرب تقول بع لي ثوباً وهي تعني الشراء) هذا قاله إبراهيم استدلالاً لما ذهب إليه من التسوية بين البيع والشراء في الكراهة ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث أبي هريرة (قوله عن ابن شهاب) في رواية الاسماعيلي من طريق أبي عاصم عن أبي جريح أخبرني ابن شهاب (قوله لا يبيع المرء) كذا لاكثر وللكشميني لا يبياع وهو خبر بمعنى النهي وقد تقدم البحث فيه قبل باب و كذا على قوله لا تاجشوا * ثانيهما حديث أنس (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله نهينا أن يبيع حاضر لباد) زاد مسلم والنسائي من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس و إن كان أخاه أو أباه ورواه أبو داود والنسائي من وجه آخر عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس إن النبي ﷺ فذكره وعرف بهذه الرواية إن التام في الميهم في الرواية الأولى هو التي ﷺ وهو أقوى المذهب الصحيح إن لقول الصحابي نهينا عن كذا حكم الرفع وأنه في قوة قوله قال النبي ﷺ * (قوله باب النهي عن تلقى الركبان وإن يبعه مردود لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به عالماً وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز) جزم المصنف بأن البيع مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد لكن محل ذلك عند المحققين في يرجع إلى ذات النهي عنه لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه فيصح البيع ويثبت الخيار بشرطه الآتي ذكره وأما كون صاحبه عاصياً تماماً والاستدلال عليه بكونه خداعاً فصحيح ولكن يلزم من ذلك أن يكون البيع مردوداً لأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشئ من إركانه وشروطه وإنما لدفع الأضرار بالركبان والقول بطلان البيع صار إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة ويمكن أن يحمل قول البخاري إن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح وقد تعقبه الاسماعيلي والزعمه التناقض ببيع المصراة فإن فيه خداعاً ومع ذلك لم يطل البيع وكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له بأجر أو بغير أجر واستدل عليه أيضاً بحديث حكيم بن حزام الماضي في بيع الخيار فبه فان كذباً وكما تحمقت بركة يبعها قال فلم يطل بيعهما بالكذب والكتمان للعيب وقد ورد بأسناد صحيح أن صاحب السلعة إذا باعها لمن تلقاه يصير بالخيار إذا دخل السوق ثم سافه من حديث أبي هريرة قال ابن المنذر أجاز أبو حنيفة التلقي وكرهه الجمهور (قلت) الذي في كتب الحنفية يكره التلقي في حالتين إن يضر بأهل البلد وإن يلبس السر على الواردين ثم اختلفوا فقال الشافعي من تلقاه فقد أساء وصاحب السلعة بالخيار ووجهه حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن تلقى الجلب فان تلقاه فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق (قلت) وهو حديث أخرجه أبو داود والزمذني وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن سيرين بلفظ لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشتره منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار وقوله فهو بالخيار أي إذا قدم السوق وعلم السعر وهل يثبت له مطلقاً أو بشرط أن يقنع له في البيع عن وجهان أحدهما الأول وبه قال الحنابلة وظاهره أيضاً أن النهي لا لاجل منفعة البائع وإزالة الضرر عنه وصياغته ممن يخدعه قال ابن المنذر وحمله

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّلْقِي
 وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ **حَدَّثَنَا** عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ
 سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ فَقَالَ لَا يَكُنْ لَهُ سَمْسَارًا حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا
 يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَنْ اشْتَرَى حِمْلَةً فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا
 قَالَ وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ تَلْقَى الْبَيْعِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا تَلْقَوُ السَّلَامَ
 حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ **بَابُ** مِنْهُ التَّلْقَى **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ
 عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَتَلْقَى الرُّكْبَانَ فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ

مالك على شع أهل السوق لا على نفع أهل السلعة والى ذلك جنح الكوفيون والاوزاعي قال والحديث حجة للشافعي لانه
 أثبت الخيار للبايع لالاهل السوق انتهى واحسج مالك بحديث ابن عمر المذكور في آخر الباب وسيأتي الكلام على ذلك
 وقد ذكر المصنف في الباب أربعة أحداث * أو لها حديث أبي هريرة (قوله حد ثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي (قوله
 عن سعيد بن أبي سعيد) هو المقبري (قوله عن التلقي) ظاهره منع التلقي مطلقا سواء كان قريبا أم بعيدا سواء كان لاجل
 الشراء منهم أم لا وسيأتي البحث فيه * نأينا حديث ابن عباس (قوله حد ثنا عبد الاعلي) هو ابن عبد الاعلي (قوله
 سألت ابن عباس) كذا رواه وخصرا وليس فيه للتلقي ذكر وكأنه أشار على عاتده الى أصل الحديث فقد سبق قبل
 باين من وجه آخر عن معمر وفي أوله لا تلقوا الركبان وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر والقول في حديث ابن
 عباس كالقول في حديث أبي هريرة وقوله لا تلقوا الركبان خرج مخرج الغالب في أن من يجلب الطعام يكونون عددا
 ركبانوا ولم مفهوم له بل لو كان الجالب عددا مشاة أو واحدا راكبا أو ماشيا لم يختلف الحكم وقوله للبيوع يشمل البيع لم
 والبيع منهم وفيهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلقي فلو تلقى الركبان أحد للسلام أو الفرجة أو خرج لحاجة له فوجد ما يبيعهم
 هل يتأوله انتهى فيه احتمال فمن نظر الى المعنى لم يفتقر عنده الحكم بذلك وهو الاصح عند الشافعية وشرط بعض
 الشافعية في النهي أن يبتدىء التلقي فيطلب من الجالب البيوع فلو ابتداء الجالب بطلب البيوع فاشترى منه المتلقي لم يدخل
 في النهي وذكر امام الحرمين في صورة التلقي المحرم أن يكذب في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل وذكر المتولي
 فيها أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وذكر أبو اسحق الشيرازي أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغنيهم وقد يؤخذ من
 هذه التقييدات اثبات الخيار لمن وقعت له ولو لم يكن هناك تلقي لكن صرح الشافعية أن كون اخباره كذبا ليس شرطا
 لثبوت الخيار وانما يثبت له الخيار اذا ظهر الغبن فهو المعتبر وجودا وعدمه * نأينا حديث ابن مسعود وقد مضى الكلام
 عليه في المصرة والغرض منه هنا قوله ونهى عن تلقي البيوع فانه يقتضي تهديد النهي المطلق في التلقي بما اذا كان لاجل
 المبايعه * رابعها حديث ابن عمر وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده فدل الطريقة الثالثة وهي في الباب الذي يليه
 من طريق عبد الله بن عمر عن نافع أن الوصول الي أول السوق لا يلقى حتى يدخل السوق والى هذا ذهب أحمد واسحق
 وغيرهم وصرح جماعة من الشافعية بان منتهي النهي عن التلقي لا يدخل البلد سواء وصل الى السوق أم لا وعندنا المالكية
 في ذلك اختلاف كثير وحد التلقي (قوله ولا تلقوا السلع) يفتح أوله واللام وتشديد الفاف المفتوحة وضم الواو أي
 تلقوا فحذفت احدى التاء بن ثمان مطلق النهي عن التلقي يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر اطلاق الشافعية
 وقيد المالكية محل النهي بمد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقليل ميل وقليل فرسخان وقليل يومان وقليل مسافة القصر وهو
 قول الثوري وأما اجداؤها فسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده * (قوله باب منتهي التلقي) أي واجداها وقد

نَدِيمُهُ حَتَّى يُبَلِّغَ بِهِ سُوقَ الطَّعَامِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ بَيْنَهُمَا حَدِيثٌ عَبْدُ اللَّهِ
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانُوا
يَتَسَاوَرُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِمْ فَتَهَاكُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى
يَنْفُلُوهُ **بَابُ** إِذَا اشْتَرَطَ شَرْطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحْمِلُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
هَيْشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ كَانَتْ أَهْلِي عَلَى نِسْعٍ
أَوْاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةً فَأَعْيَنِي ، قَالَتْ : إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعْدَهَا لَكُمْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي قَالَتْ
فَدَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا . قَالَتْ لَمْ فَأَبُوا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ . قَالَتْ
إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَمْ فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةَ النَّبِيَّ
ﷺ فَقَالَ خَئِيضًا وَأَشْرَطِي لَمْ الْوَلَاءُ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي لِنِ اعْتَقَ فَعَلَّتْ عَائِشَةُ . ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثَمَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَعْدُ مَا بَلَ رَجَالٌ يَشْرَطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي
كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَتْ مِائَةً شَرَطَ قَضَاهُ اللَّهُ أَحَقُّ وَشَرَطُ
اللَّهِ أَوْثَقُ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي لِنِ اعْتَقَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتَمْتِعَهَا فَقَالَ أَهْلُهَا تَبِعُهَا عَلَى
أَنْ يُولَاهَا فَإِنَّمَا فَذَكَرَتْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِي لِنِ اعْتَقَ

ذَكَرْنَا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا حُدُودَ لَهَا مِنْ جِهَةِ الْجَانِبِ وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَتَانِ فَقَدْ أَسَارَ الْمُصَنِّفُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنْ إِجْدَاءَهُ
الْمُخْرُجِ مِنَ السُّوقِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ بِالطَّعَامِ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِمْ فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ
ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ حَتَّى يَنْفُلُوهُ وَلَمْ يَنْفُلُوهُ عَنْ التَّبَايُعِ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّلَقُّ إِلَى أَعْلَى السُّوقِ جَائِزٌ فَإِنْ
خَرَجَ عَنِ السُّوقِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْبَلَدِ فَقَدْ صَرَحَ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي النَّبِيِّ وَحْدَ إِجْدَاءِ النَّبِيِّ عِنْدَهُمُ الْخُرُوجُ مِنْ
الْبَلَدِ وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُمْ إِذَا قَدِمُوا الْبَلَدَ أَمَكَّتْهُمْ مَعْرِفَةُ السُّعْرِ وَطَلَبُ الْحِظِّ لِأَنَّهُمْ قَانُوا لِمُفْعَلُوا ذَلِكَ فَبُيْعُوا مِنْ قَصْرِ يَوْمٍ وَأَمَّا
أَمَّا مَعْرِفَتُهُمْ ذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ الْبَلَدِ فَانْدَرُفَ الْمَعْرِفَةُ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ اعْتِبَارَ السُّوقِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَهُوَ
قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ وَعَنِ اللَّيْثِ كَرَاهَةَ التَّلَقُّ وَلَوْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ حَتَّى يَدْخُلَ السَّلْمَةُ السُّوقِ (قَوْلُهُ قَالَ أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْمُصَنِّفُ (قَوْلُهُ هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ) أَيُ حَدِيثُ جَوْرِيَّةٍ عَنْ نَافِعٍ بَلْفِظِ كَمَا تَلَقَى الرِّكَانَ فَشْتَرَى مِنْهُمُ
الطَّعَامَ الْحَدِيثُ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَبَيْنَهُمَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَعْني عَنْ نَافِعٍ أَيُ حَيْثُ قَالَ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى
السُّوقِ الْحَدِيثُ مِثْلُهُ وَارَادَ الْبُخَارِيُّ بِذَلِكَ الرَّدْعَ عَلَى مَا اسْتَدْرَجَ بِهِ عَلَى جَوَارِ تَلَقَى الرِّكَانَ لِأَنَّ تَلَقُّ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ كَمَا تَلَقَى
الرِّكَانَ وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَلَقَوْنَهُمْ فِي أَعْلَى السُّوقِ كَمَا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ وَقَدْ صَرَحَ مَالِكٌ
فِي رِوَايَتِهِ عَنْ نَافِعٍ بِقَوْلِهِ وَلَا تَلَقُوا السَّلْعَ حَتَّى يَهْطِلَ بِهَا السُّوقُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّلَقُّ الَّذِي لَمْ يَنْعَمْ عَلَيْهِ أَنَّهُ هُوَ مَا بَلَغَ السُّوقُ
وَالْحَدِيثُ يَنْسَرُ بَعْضُهُ بَعْضًا وَادْعَى الطَّحَاوِيُّ التَّعَارُضَ فِي هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بِقُوعِ الضَّرْرِ لِصَحَابِ السَّلْعِ
وَعِنْدَهُمْ قَالَ فَيَحْمِلُ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَلَى مَا إِذَا حَصَلَ الضَّرْرُ وَحَدِيثُ الْإِبَاحَةِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْمِلْ وَلَا يَخْفَى رِجْحَانُ الْجَمْعِ
الَّذِي جَمَعَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ وَقَعَ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ عَقِبَ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي رِوَايَةِ
أَبِي ذَرٍّ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ عَقِبَ حَدِيثِ جَوْرِيَّةٍ وَهُوَ الصَّوَابُ * (قَوْلُهُ بَابُ إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْبَيْعِ شَرْطًا لَا تَحْمِلُ)

بابُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أُوَيْسٍ بِبَيْعِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْبُرُّ بِالرُّبِّ رُبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رُبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ **بابُ بَيْعِ الزَّيْبِ بِالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ بِالطَّعَامِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُرَائِبَةِ وَالْمُرَائِبَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ كَيْلًا **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ** حَدَّثَنَا حَسَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُرَائِبَةِ ، قَالَ وَالْمُرَائِبَةُ أَنْ يَبِيعَ التَّمْرَ بِكَيْلِ إِنْ زَادَ فَلِي وَإِنْ قَصَّ صَافِي * وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا **بابُ بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أُوَيْسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ التَّمْسُ صَرْفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ فَدَعَانِي بَطْلِحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى أَصْطَرَفَ مِنِّي فَأَخَذَ الذَّهَبَ يَقْلِبُهَا فِي يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ وَعُمَرُ يَسْمَعُ ذَلِكَ . فَقَالَ وَاللَّهِ لَا تَفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رُبًّا**

أى هل يفسد البيع بذلك أم لا أورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بريدة وكان غرضه بذلك ان النبي يقتضى الفساد فيصح ما ذهب اليه من أن النبي عن ثقي الزكيان يرد به البيع وسيأتي الكلام عليه في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى * (قوله باب بيع التمر بالتمر) أورد فيه حديث عمر مختصر اوسياتي الكلام عليه بعد باب * (قوله باب بيع الزيب بالزيب والطعام بالطعام) ذكر فيه حديث ابن عمر في النبي عن المرابنة من طريقين وسيأتي الكلام عليه بعد خمسة أبواب وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا وسيأتي الكلام عليه بعد سبعة أبواب وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذى ذكره للطعام ذكر وكذلك ذكر فيها الزيب بالزيب والذي في الحديث الزيب بالكرم قال الاسماعيل لعله أخذ ذلك من جهة المعنى قال ولترجم للحديث ببيع التمر في رؤس الشجر بمثله من جنسه ما بسا لكان أولى انتهى . لم يخل البخارى بذلك كاسياتي بعد ستة أبواب وأما هنا فكانه أشار الى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام وهو في رواية الليث عن نافع كاسياتي ان شاء الله تعالى وروي مسلم من حديث معمر بن عبد الله مرفوعا الطعام بالطعام مثلا بمثل * (قوله باب بيع الشعير بالشعير) أى ما حكاه (قوله انه التمس صرفا) بفتح الصاد المهملة أى من الدراهم ذهب كان معه وبين ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب ولقظه عن مالك بن اوس ابن الحداد قال اقبلت أقول من يصطرف لدراهم (قوله فتراوضنا) بضاد معجمة أى تجارنا الكلام في قدر العوض بالزيادة والنقص كأن كلا منهما كان يروض صاحبه ويسهل خلقه وقيل المرادوضة هنا المواصفة بالسوة وهو أن يصف كل منهما سلته لرفيقه (قوله فأخذ الذهب يقلبها) أى الذهبه والذهب يذكر ويؤنث فيقال ذهب وذهبة أو يحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فاته لذلك وفي رواية الليث فقال بطلحة اذا جاء خدمنا نعطيك ورقك ولم أقف على تسمية الخازن الذى أشار اليه بطلحة (قوله من العابة) بالعين المعجمة وبعد الالف موحدة يأتى شرح أمرها في أواخر الجهاد في قصة تركه الزبير بن العوام وكان طلحة كان له به مال من نخل وغيره وأشار الى ذلك ابن عبد البر (قوله حتى تأخذ منه) أى عوض الذهب في رواية الليث والله لتعطينه ورقه أو لردن اليه ذهبه فان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال فذكره (قوله الذهب بالورق ربا) قال ابن عبد البر يختلف على مالك فيه

بابُ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، قَالَ يَا أَبَا سَعِيدٍ مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فِي الصَّرْفِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ وَالْوَرَقُ مِثْلًا بِمِثْلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تَشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تَشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ .

كيف شتم وفي الرواية الاخرى وامرنا ان نتباع الذهب بالفضة كيف شتمنا الحديث وسأني الكلام عليه * (قوله باب بيع الفضة بالفضة) تقدم حكمه أيضا (قوله حدثني عبيد الله بن سعد) زاد مسلم في رواية المستملي وهو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وابن أخي الزهري هو محمد بن عبد الله بن مسلم (قوله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان ابا سعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثنا عن رسول الله ﷺ فلقية عبد الله بن عمر فقال يا ابا سعيد ما هذا الذي تحدث عن رسول الله ﷺ فقال ابو سعيد في الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول) فذكر الحديث هكذا ساقه وفيه اختصار وتقدم وتأخير وقد أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن يعقوب بن ابراهيم شيخ البخاري فيه بلفظ ان ابا سعيد حدثه حديثا مثل حديث عمر عن رسول الله ﷺ في الصرف فقال ابو سعيد فذكره فظهر جهته الرواية معني قوله مثل ذلك أي مثل حديث عمر أي حديث عمر الماضى قريبا في قصة طلحة بن عبيد الله وتكلف الكرماني هنا فقال قوله مثل ذلك أي مثل حديث أبي بكر في وجوب المساواة ولو وقف على رواية الاسماعيلي لما عدل عنها وقوله فلقية عبد الله أي بعد ان كان سمع منهم الحديث فأراد ان يستبته فيه وقد وقع لابن سعيد مع ابن عمر في هذا الحديث قصة وهي هذه وقعت له فيه مع ابن عباس أخرى كما في الباب الذي بعده فاما قصته مع ابن عمر فافتردها البخاري من طريق سالم واخرجها مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه ان ابن عمر قال له رجل من بني ليث ان ابا سعيد الخدري يأر هذا عن رسول الله ﷺ قال نافع فذهب عبد الله وانامه واليثة حتى دخل على أبي سعيد الخدري فقال ان هذا اخبرني انك تخبر ان رسول الله ﷺ نهى عن بيع الورق بالورق الا مثلا بمثل الحديث فأشار أبو سعيد بأصبعه الى عينه واذنيه فقال ابصرت عيناى وسمعت أذناى رسول الله ﷺ يقول لا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل الحديث ولمسلم من طريق أبي نضرة في هذه القصة لابن عمر مع أبي سعيد ان ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن كان أتى بها حدثه أبو سعيد بنهى النبي ﷺ وأما قصة أبي سعيد مع ابن عباس فساد ذكرها في الباب الذي يليه (قوله في الرواية الاولى الذهب بالذهب) يجوز في الذهب الرفع والنصب وقد تقدم توجيهه ويدخل في الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد وردىء وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومنقوش ونقل النوى تبعا لغيره في ذلك الاجماع (قوله مثل بمثل) كذا في رواية أبي ذر بالرفع ولغيره في ذر مثلا بمثل وهو مصدر في موضع الحال أي الذهب يباع بالذهب موزونا بموزون أو مصدر مؤكداى بوزن وزنا بوزن وزاد مسلم في رواية سهل بن أبي صالح عن أبيه الاوزنا بوزن مثلا بمثل سواء بسواء (قوله ولا تشفوا) بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي تفضلوا وهور باعى من اشف والشف بكسر الزيادة وتطلق على النقص (قوله ولا تبيعوا منها غائبا بناجز) بنون وجمم وزاى مؤجلا بحال أي والمراد بالغائب أعم من المؤجل كالغائب عن المجلس مطلقا مؤجلا كان أو حالا والناجر الحاضر قال ابن بطال فيه حجة للشافى في قوله من كان له على رجل دراهم والآخر عليه دنائير

بابُ بَيْعِ الدِّينَارِ بِالذِّينَارِ نَسًا حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ الزِّيَّاتِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ الدِّينَارُ بِالذِّينَارِ وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ فَقُلْتُ لَهُ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَأَلْتُهُ فَقُلْتُ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ وَنَهَيْتُمْ أَنْ نَعْلَمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي وَلَكِنِّي أَخْبَرْتُ بِاسْمِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ

لم يجز ان يقاص احدهما الاخر بما له لانه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق دينالا اذا لم يجز نائب بانجز فاحرى أن لا يجوز غائب بغائب واما الحديث الذي أخرجه أصحاب عن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالبيع أبيع بالدينار وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الدينار فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لا بأس به اذا كان بسعر يومه ولم يتفرقا وبينكما شيء فلا يدخل في بيع الذهب بالورق دينالا لان التهي قبض الدرهم عن الدينار لم يقصد الى التأخير في الصرف قاله ابن بطال واستدل بقوله مثلا يمثل على بطلان البيع بقاعدة مدعوجة وهو ان بيع مدعوجة ودينارا بدينارين مثلا وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد الله عند مسلم في رد البيوع في القلادة التي فيها خرز وذهب حتى تحصل أخرجه مسلم وفي رواية أبي داود قتلت انما اردت الحجارة فقال لا حتى تميز بينهما * (قوله باب بيع الدينار بالدينار نساء) بفتح النون وبالمهمل والمد والتون منصوبا أي مؤجلا مؤخر اقبال انساء نساء ونسيئة (قوله الضحاك بن محمد) هو أبو عاصم شيخ البخاري وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضوع (قوله سمع ابا سعيد الخدري يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) كذا وقع في هذه الطريق وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار فزاد فيه مثلا يمثل من زاد أو ازداد فقد اربى (قوله ان ابن عباس لا يقوله) في رواية مسلم بقول غيره هذا (قوله فقال أبو سعيد سألته) في رواية مسلم لقد قتلت ابن عباس فقلت له (قوله فقال كل ذلك لا أقول) بنصب كل على أنه مفعول مقدم وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي الدين كل ذلك لم يكن فالنهي هو المجموع وفي رواية مسلم فقال لم أسمع من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله عز وجل ولمسلم من طريق عطاء أن أبا سعيد لقي ابن عباس فذكر نحوه وفيه فقال كل ذلك لا أقول أمارس رسول الله فأنتم أعلم به وأما كتاب الله فلا أعلمه أي لا أعلم هذا الحكم فيه وإنما قال لابن سعيد أنتم أعلم برسول الله ﷺ مني لسكون أبي سعيد وأنظاره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الاحكام الشرعية لا تطاب الامن الكتاب والسنة (قوله لاربا الا في النسيئة) في رواية مسلم الربا في النسيئة وله من طريق عبيد الله بن أبي يزيد وعطاء جميعا عن ابن عباس انما الربا في النسيئة زاد في رواية عطاء ألا انما الربا وزاد في رواية طاوس عن ابن عباس لاربا فيما كان يدايد وروي مسلم من طريق أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال أبدأ بيد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أوقال ذلك انا سنكتيب اليه فلا يفتكوه وله من وجه آخر عن أبي نضرة سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يرباه باسافاني لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال مزاد فهو ربا فأنكرت ذلك لقولها فذكر الحديث قال حدثني أبو الصهباء انه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه والصرف بفتح المهملة دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه وله شرطان منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو الجمع عليه ومنع التضاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن عمر ثم رجع وابن عباس واختلف في رجوعه وقد روي الحاكم من طريق حبان العدوي وهو بالمهملة والتحتانية سألت ابا جاز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يري به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بيمين يدايد وكان يقول انما الربا في النسيئة فلقبه أبو سعيد ذكر القصة والحديث وفيه التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والنهب بالذهب

بابُ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي تَائِبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ قَالَ سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الصَّرْفِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ هَذَا خَيْرٌ مِنِّي فَكَلَّاهُمَا يَقُولُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دَيْنًا **بابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ يَدَا يَبْدُ حَدَّثَنَا** عِزْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي اسْحَقٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ وَأَمَرَنَا أَنْ نَبْتَاعَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا

والفضة بالفضة يدا يد مثلما يمل فبن زاد فهو ربا فقال ابن عباس استغفر الله وأتوب إليه فكان ينهى عنه أشد النهي واتفق العلماء على صحة حديث اسامة وأخطفوا بالجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقبل منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتال وقيل المعنى في قوله لاربا الربا الاغظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما يقول العرب لاربا ما في البلد الا زيدمع أن فيها علماء غيره وانما القصد بنى الاكمل لانقى الاصل وأيضا ففي تحريم ربا الفضل من حديث اسامة انما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث ابن سعيد لان دلالة المنطوق ويحمل حديث اسامة على الربا الاكبر كما تقدم والله أعلم وقال الطبري معنى حديث اسامة لاربا في النسيئة اذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا يدا ربا جمعا بينه وبين حديث ابن سعيد **تنبية** وقع في نسخة الصنعاني هنا (قال ابو عبدالله) يعني البخاري سمعت سليمان بن حرب يقول لاربا الا في النسيئة هذا عندنا في الذهب الورق والحنطة بالشعير متفاضلا ولا بأس به يدا يدا ولا خيره نسيئة (قلت) وهذا موافق وفي قصة ابن سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم ويوقفه على معني قوله ويرده من الاختلاف الى الاجتماع ويحجج عليه بالادلة وفيه اقرار الصغير للكبير بفضل التقدم * (قوله باب بيع الورق بالذهب نسيئة) البيع كله اما بالتقداو بالعرض حالا ومؤجلا فهي أربعة أقسام فيبيع النقد اما بمثله وهو المراطلة أو بتقدي غيره وهو الصرف وبيع العرض بتقد يسمى التقدم والعرض عوضا وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة والحلول في جميع ذلك جائز وأما التأجيل فان كان النقد بالتقد مؤخرا فلا يجوز وأن كان العرض جاز وأن كان العرض مؤخرا فهو السلم وأن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائزا في الحوالة عند من يقول انها بيع والله أعلم (قوله عن الصرف) أي بيع الدراهم بالذهب أو عكسه وسمى به لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل فيه وقيل من الصرف وهو تصويتها في الميزان وسيأتي في أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عمر وبن دينار عن ابي المنهال قال باع شريك لي دراهم أي ذهب في السوق نسيئة فقلت سبحان الله ا يصلح هذا فقال لقد بعته في السوق فما عابه على أحد فسالت البراء بن عازب فذكره (قوله هذا خير مني) في رواية سفيان المذكورة قال قال زيد بن أرقم فاساله فانه كان أعظمنا تجارة فسالته فذكره وفي رواية الحميدى في مسنده من هذا الوجه عن سفيان فقال صدق البراء وقد تقدم في باب التجارة بالبر من وجه آخر عن ابي المنهال بلقط ان كان يدا يدا فلا بأس وأن كان نسيئا فلا يصلح وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع وأنصاف بعضهم بعضا ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم في الغتيا بنظيره في العلم وسيأتي بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة ان شاء الله تعالى * (قوله باب بيع الذهب بالورق يدا يدا) ذكر فيه حديث أبي بكره الماضي قبل ثلاث أبواب وليس فيه التقييد بالحلول وكأنه أشار بذلك الى ما وقع في جض طرقه فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البخاري من طريقه وفيه فسأله رجل فقال يدا يدا فقال هكذا سمعت وأخرجه مسلم من طريق يحيى بن ابي كثير عن يحيى بن ابي اسحق فلم يسق لفظه فسأله

(١) كذا بياض بالاصل

وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا بَابُ تَبَيُّرِ الْمَزَابِنَةِ وَهِيَ بَيْعُ التَّمْرِ بِالْعُرِّ وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ وَبَيْعُ
 الْعَرَايَا قَالَ أَنَسُ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحَاقِلَةِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ
 عَمْرِو بْنِ أَبِي شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ لَا تَبْيَعُوا التَّمْرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحَهُ وَلَا تَبْيَعُوا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ * قَالَ سَالِمٌ وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ

أَبُو عَوَانَةَ فِي مَسْتَخْرَجِهِ فَقَالَ فِي آخِرِهِ وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا بِدَا يَدٍ وَأَشْرَاطُ الْقَبْضِ فِي الصَّرْفِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
 وَأَمَّا وَقَعُ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّفَاضُلِ بَيْنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَأَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى بَيْعِ الرُّبُوبَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ إِذَا كَانَ بِدَا يَدٍ
 وَأَصْرَحَ مِنْهُ حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عِنْدَ مُسْلِمٍ بَلْفَظٍ فَإِذَا اِخْتَلَفَ الْأَصْنَافُ فَبَيْعُوا كَيْفَ شِئْنَا * (قوله باب
 بيع المزابنة) بالزاي والموحدة والتون مفاعلة من الزين بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت
 الحرب الزبون لشدة الدفع فيها وقيل للبيع المخصوص المزابنة لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه
 أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الثمن أراد دفع البيع فسحبه وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة باعها البيع
 (قوله وهي بيع التمر) بالثناة والسكون (بالتمر) بالثلثة وفتح الميم والمراد به الرطب خاصة وقوله بيع الزيب بالكرم أي
 بالعب وبهذا أصل المزابنة وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول بمجهول أو معلوم من جنس يجرى الربا في تقدمه
 قال وأما من قال أضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعا مثلا فما زاد ففي وما نقص فعلى فهو من القمار وليس من المزابنة
 (قلت) لكن تقدم في باب بيع الزيب بالزيب من طريق أبوب عن نافع عن ابن عمر والمزابنة أن يبيع التمر بكل
 أن زاد فلي وأن نقص فعلى فثبت أن من صور المزابنة أيضا هذه الصورة من القمار ولا يلزم من كونها قمارا أن تسمى
 مزابنة ومن صور المزابنة أيضا بيع الزرع بالحنطة كيلا وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ
 والمزابنة بيع تمر النخل بالتمر كيلا وبيع العنب بالزيب كيلا وبيع الزرع بالحنطة كيلا وسأني هذه الزيادة للمصنف
 من طريق الليث عن نافع بعد أبواب وقال مالك المزابنة كل شيء من الجراف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع
 بشيء مسمى من السكيل وغيره سواء كان من جنس يجرى الربا في تقدمه أم لا وسبب التهي عنه ما يدخله من القمار
 والغرر قال ابن عبد البر نظر مالك إلى معنى المزابنة لغة وهي المدافعة ويدخل فيها القمار والمخاطرة وفسر بعضهم المزابنة
 بأنها بيع التمر قبل بدو صلاحه وهو خطأ فالفايرة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب وقيل هي الزراعة على
 الجزء وقيل غير ذلك والذي تدل عليه الأحاديث في تفسيرها أولي (قوله قال أنس الخ) يأتي موصولا في باب بيع المخاضرة
 وفيه تفسير الحاقلة ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم ومن رواية نافع كلاهما عن ثم حديث أبي سعيد
 في ذلك وفي طريق نافع تفسير المزابنة وظاهره أنها من المرفوع ومثله في حديث أبي سعيد في الباب وأخرجه مسلم
 من حديث جابر كذلك ويؤيد كونه مرفوعا رواية سالم وأن لم يتعرض فيها لذكر المزابنة وعلى تقدير أن يكون التفسير
 من هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم وقال ابن عبد البر لا خلاف لهم في أن مثل هذا مزابنة وأنا أختلقوا هل
 يتحقق بذلك كل ما لا يجوز إلا مثلا مثل فلا يجوز فيه كيل بجزاف ولا جزاف بجزاف فالجمهور على الإلحاق وقيل
 يختص ذلك بالنخل والكرم والله أعلم (قوله قال سالم) هو موصول بالاسناد المذكور وقد أورد حديثين يدلان على
 في آخر الباب من طريق نافع عن ابن عمر عن نافع وقد تقدم قيل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموما في سياق واحد
 وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث
 زيد بن ثابت وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل ولفظ الترمذي عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهي عن
 الحاقلة والمزابنة إلا أنه قد اذن لاهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها ومراد الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزابنة لم يرد في
 حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت فإن كانت

قَاتِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِالرُّطْبِ أَوْ بِالثَّمْرِ وَلَمْ يَرْخُصْ فِي غَيْرِهِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُرَابَنَةِ بَيْعُ الثَّمْرِ بِالثَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا **حَدَّثَنَا**
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ أَبِي سُهَيْبَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي

رواية ابن اسحق محفوظة احتمال أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عنده بعضه بغير واسطة
 واستدل باحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساوى ياقى السكيل والوزن لان الاعتبار بالتساوى انما يصح
 حالة السكال والرطب قد ينقص اذا جف عن اليابس قصصا لا يتقدر وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة الا كصفاء بالمساواة
 حالة الرطوبة وخالفه صاحباه في ذلك لصحة الاحاديث الواردة في النهي عن ذلك واصرح من ذلك حديث سعد
 ابن أبي وقاص أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أيقصص الرطب اذا جف قالوا نعم قال فلا اذا أخرجه
 مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (قوله رخص بعد ذلك) أى بعد النهي عن
 بيع التمر بالتمر (في بيع العرايا) وهذا من أصرح ماورد في الرد على من حمل من الحنفية النهي عن التمر بالتمر على عمومته
 ومنع أن يكون بيع العرايا مستثني منه وزعم أنهما حكمان مختلفان وردا في سياق واحد وكذلك من زعم منهم كما
 حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع التمر بالتمر لان المنسوخ لا يكون بعد النسخ (قوله
 بالرطب أو بالتمر) كذا عند البخاري ومسلم من رواية عقيل عن الزهري بلفظ أو وهي محتملة أن تكون للتخيير وان
 تكون للشك واخرجه النسائي والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الاوزاعي كلاهما عن
 الزهري بلفظ بالرطب وبالتمر ولم يرخص في غير ذلك هكذا ذكره بالواو وهذا يؤيد كون أو بمعنى التخيير لا الشك
 بخلاف ما جزم به النووي وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهري أيضا عن خارجة بن زيد بن ثابت عن
 أبيه واسناده صحيح وليس هو اختلافا على الزهري فان ابن وهب رواه عن يونس عن الزهري بالاسنادين اخرجهما
 النسائي وفرقهما واذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للوجه الصائر الى جواز بيع الرطب المخروص على رؤوس
 النخل بالرطب المخروص أيضا على الابض وهو رأى ابن خيران من الشافعية وقيل لا يجوز وهو رأى الاصطخري
 وصححه جماعة وقيل ان كان نوعا واحدا لم يجز اذا لاجحة اليه وان كانا نوعين جاز وهو رأى أبي اسحق وصححه ابن
 ابي عسرون وهذا كله فيما اذا كان أحدهما على النخل والآخر على الارض وقيل ومثله ما اذا كانا معا على النخل
 وقيل ان محله فيما اذا كانا نوعين وفي ذلك فروع آخر يطول ذكرها وصرح الماوردى بالحاق البسرفي ذلك بالرطب
 (قوله بيع التمر) مثلثة وتحريك الميم وفي رواية مسلم ثمر النخل وهو المراد هنا وليس المراد التمر من غير النخل فانه
 يجوز بيعه بالتمر بل ثناء والسكون وانما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متفاضلا من جنسه (قوله كَيْلًا) يأتي الكلام
 عليه في الحديث الذي بعده (قوله بيع الكرم بالزيب كَيْلًا) في رواية مسلم وبيع العنب بالزيب كَيْلًا والكرم بفتح الكاف
 وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما أوضحته رواية مسلم وفيه جواز تسمية العنب كرما وقد ورد
 النهي عنه كما يأتي الكلام عليه في الادب وجمع بينهما بحمل النهي على التزويه ويكون ذكره هنا لبيان الجواز وهذا
 كله بناء على ان تفسير المرابنة من كلام النبي ﷺ وعلى تقدير كونه موقوفا فلا حجة على الجواز فيحمل النهي
 على حقيقته واختلف السلف هل يلحق العنب او غيره بالرطب في العرايا فقول أهل الظاهر واختاره
 بعض الشافعية منهم الحنف الطبري وقيل يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب الشافعي وقيل يلحق كل ما يدخر
 وهو قول المالكية وقيل يلحق كل ثمرة وهو منقول عن الشافعي أيضا (قوله عن داود بن الحصين) هو

سَمِيدُ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنْتَةِ وَالْحَاقِلَةِ وَالْمُرَابَنْتَةِ أَشْرَاهُ الشَّمْرِ بِالشَّمْرِ
 عَلَى رُؤْسِ النَّخْلِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحَاقِلَةِ وَالْمُرَابَنْتَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَدَّدَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ
 نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمرَ عَنِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَةِ أَنْ
 يَدِيمَهَا بِخُرْصِهَا **بَابُ** بَيْعِ الشَّمْرِ عَلَى رُؤْسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ **حَدَّثَنَا** بَيْحِيُّ بْنُ سَلْمَانَ
 حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ
 عَنْ بَيْعِ الشَّمْرِ حَتَّى يُطَيَّبَ

المدني وكلهم مديون الا شيخ البخاري وليس لداود ولا لشيوخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في البايع
 الذي يليه وشيخه هو أبو سفيان مولى بن أبي أحمد ووقع في رواية مسلم ان ابا سفيان اخبره انه سمع ابا سعيد وابو
 سفيان مشهور بكنيته حتى قال النووي تبعا لغيره لا يعرف اسمه وسبقهم الي ذلك ابو احمد الحاكم في الكشي لكن
 حكى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن القعني شيخه فيه ان اسمه قزمان وابن ابي احمد هو عبد الله
 ابن أبي احمد بن جحش الاسدي ابن أخي زينب بنت جحش ام المؤمنين وحكي الواقدي ان ابا سفيان كان مولى
 لبني عبد الاشهل وكان يجالس عبدالله بن ابي احمد فنسب اليه (قوله والمُرَابَنْتَةُ اشترأ الثمر بالتمر على رؤس النخل)
 زاد ابن مهدي عن مالك عند الاسماعيلي كَيْلًا وهو موافق لحديث ابن عمر الذي قبله وذكر الكيل ليس بقيد في
 هذه الصورة بل لانه صورة البايعة التي وقعت اذ ذلك فلا مفهوم له لخروجه على سبب اوله مفهوم لكنه مفهوم للموافقة
 لان المسكوت عنه اولى بالنفع من المنطوق ويستفاد منه ان معيار التمر والزيب الكيل وزاد مسلم في آخر حديث أبي
 سعيد والمحاقلة كراه الارض وكذا هو في الموطا (قوله عن الشيباني) هو أبو اسحق ووقع في رواية الاسماعيلي من
 وجه آخر عن أبي معاوية حدثنا الشيباني وسيأتي الكلام عن المحاقلة في باب بيع الخاضرة ووقع في رواية محمد بن
 عمرو عن أبي سلمة عن ابي سعيد عقب هذا الحديث مثله والمذابنة في النخل والمحاقلة في الزرع (قوله ارخص
 لصاحب العرية) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية الجمع عرايا وقد ذكرنا تفسيرها لفة (قوله ان بيئها
 بخرصها) زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ البخاري فيه كَيْلًا ومثله للمصنف من رواية موسى
 بن عقبة عن نافع وسيأتي بعد باب ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك فقال بخرصها من التمر ونحوه للمصنف من
 رواية يحيى بن سعيد عن نافع في كتاب الشرب ولمسلم من رواية سلمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في
 العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تما يأكلونها رطبًا ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في بيع
 العرية بخرصها تما قال يحيى العرية ان يشتري الرجل تمر النخلات بطعام أهله رطبًا بخرصها تما وهذه الرواية
 تبين ان في رواية سلمان ادراجًا وأخرجه الطبراني من طريق حماد بن سلمة عن ابوب وعبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ
 رخص في العرايا النخلة والنخلتان يو هيان للرجل فيبيئها بخرصها تما زاد فيه يو هيان للرجل وليس بقيد عند
 الجمهور كما سيأتي شرحه بعد باب * (قوله باب بيع التمر) بفتح المثناة والميم (على رؤس النخل) أي بعد ان يطيب
 وقوله بالذهب أو الفضة أتبع فيه ظاهر الحديث وسيأتي البحث فيه (قوله عن عطاء) هو ابن ابي رباح وابو الزبير هو
 محمد بن مسلم كما جمع بينهما ابن وهب وناجيه أبو حاصم عندهم مسلم ويحيى بن ابوب عند الطحاوي وكلاهما عن ابن جريج
 ورواه ابن عيينة عندهم مسلم عن ابن جريج عن عطاء وحده ووقع في رواجه عن ابن جريج اخبرني عطاء (قوله عن جابر)
 في رواية أبي حاصم المذكورة انهما معهما جابر بن عبد الله (قوله عن بيع التمر) بفتح المثناة أي الرطب (قوله حتى يطيب)

وَلَا يَبِيعُ شَيْءَ مِنْهُ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالدرهمِ إِلَّا العَرَايَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهَابِ قَالَ سَمِعْتُ
 مَالِكًا وَسَأَلَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّيِّعِ أَحَدُكَ دَاوُدُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ العَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ

في رواية ابن عينة حتى يبدو اصلاحه وسيأتي تفسيره بعد باب (قوله ولا يبيع شيء منه إلا بالدينار والدرهم) قال ابن ظال انما
 اقتصر على الذهب والفضة لانها ما يعامل به الناس والا فلا خلاف بين الامة في جواز بيعه بالعروض يعني بشرطه (قوله)
 ألا العرايا زاد يحيى بن أيوب في روايته فان رسول الله ﷺ رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يجرحس ويعرف
 قدره بقدر ذلك من التمر كإساق البحث فيه قال ابن المنذر ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنهيه ﷺ عن بيع التمر بالتمر
 وهذا مردود لان الذي روي النهي عن بيع التمر بالتمر هو الذي روى الرخصة في العرايا فثبت النهي والرخصة معا (قلت)
 ورواية سالم الماضية في الباب الذي قبله تدل على ان الرخصة في بيع العرايا وقع بعد النهي عن بيع التمر بالتمر ولفظه
 عن ابن عمر مر فوعا ولا يبيعوا التمر بالتمر قال وعن زيد بن ثابت انه ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العربية وهذا هو الذي
 يقتضيه لفظ الرخصة فانها تكون بعد منع وكذلك بقية الاحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع التمر بالتمر وقد قدمت
 ايضاح ذلك (قوله حدتنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجبي يفتح المهملة والجيم ثم موحدة بصرى مشهور (قوله)
 سمعت مالكا الخ) فيه اطلاق السماع على ما قرى به على الشيخ فأقر به وقد استقر الاصطلاح على ان السماع مخصوص بما حدث
 به الشيخ لفظا (قوله وسأله عبيد الله) هو بالتصغير والريبع أبوه هو حاجب المنصور وهو والد الفضل وزير الرشيد
 (قوله رخص) كذا لاكثر بالتشديد وللشكسهيبي أرخص (قوله في بيع العرايا) أي في بيع تمر العرايا لان العربية هي
 النخلة والعرايا جمع عربية كما تقدم فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق)
 شك من الراوي بين مسلم في روايته ان الشك فيه من داود بن الحصين وللمصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن
 مالك منه وذكر ابن التين تبعا لغيره ان داود قد رد بهذا الاسناد قال ومارواه عنه الامالك بن أنس والوسق ستون صاعا
 وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بفهموم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلفوا
 في جواز الخمسة لاجل الشك المذكور والخلاف عند المالكية والشافعية والراجح عند المالكية الجواز في
 الخمسة فادونها وعند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر فأخذ
 المنع أن الاصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويأخى ما وقع فيه الشك وسبب الخلاف
 أن النهي عن بيع المزانية هل ورد متقدما وقعت الرخصة في العرايا أو النهي عن بيع المزانية وقع وقرونا بالرخصة في بيع
 العرايا فعلى الاول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم ويرجع الاول رواية
 سالم المذكورة في الباب قبله واحتج بعض المالكية بان لفظه دون صالحه لجميع ما تحت الخمسة فلو علمنا بها لزم رفع
 هذه الرخصة وتعقب بأن العمل بها يمكن بان يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المقتبى في مذهب الشافعي وقد
 روى الترمذي حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مالك بلفظ أرخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق
 ولم يرد في ذلك وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب الى تحديد ذلك بأربعة أوسق لوروده في حديث جابر من غير شك
 فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها الشك والاخذ بالرواية المتيقنة قال والزم المنزني الشافعي القول به اه وفيما نقله
 نظرا ما ابن المنذر فليس في شيء من كتبه ما نقله عنه وانما فيه ترجيح القول الصار إلى أن الخمسة لا يجوز وانما يجوز
 ما دونها وهو الذي لزم المنزني ان يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم
 قالوا وجها بحدوث جابر ثم قال ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في اكثر من اربعة أوسق
 ما لم يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر (قلت) حديث جابر الذي أشار اليه أخرجه الشافعي وأحمد وصححه

قال نعم حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال قال يحيى بن سعيد سمعت بشيرا قال سمعت سهل بن أبي حنمة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ورخص في العربية أن يتباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً وقال سفيان مرة أخرى إلا أنه رخص في العربية يبيعها أهلها بخرصها يأكلونها رطباً قال هو سواء قال سفيان فقلت ليحيى وأنا غلام إن أهل مكة يقولون إن النبي ﷺ رخص لهم في بيع الأعراب . فقال وما يدرى أهل مكة قلت لهم بروونه عن جابر فسكت . قال سفيان إنما أردت أن جابراً من أهل المدينة

ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول حين اذن لاصحاب العرايا أن يبعوها بخرصها يقول أوسق والوسق والثلاثة والأربع لفظ أحمد وترجم عليه ابن حبان الاحتياط لا يزيد على أربعة أوسق وهذا الذي قاله يتعين المصير اليه وأما جعله حد الإيجوز تجاوزه فليس بالأوضح واحتج بعضهم لماك بقول سهل بن أبي حنمة أن العربية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة وسيأتي ذكره في الباب الذي يليه ولا حجة فيه لأنه موقوف ومن فروغ هذه المسئلة ما لو زاد في صفقة على خمسة أوسق فإن البيع يطل في الجميع وخرج بعض الشافعية من جواز تريق الصفقة أنه يجوز وهو بعيد لوضوح الفرق ولو باع مادون خمسة أوسق في صفقة ثم باع مثلها الباع حينئذ المشتري بعينه في صفقة أخرى جاز عند الشافعية على الأصح ومنعه أحمد وأهل الظاهر والله أعلم (قوله قال نعم) القائل هو مالك وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال قلت لماك أحدك داود فذكره وقال في آخره نعم وهذا التحمل يسي عرض السماع وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ نعم أم لا والصحيح أن سكوتها يزل منزلة إقراره إذا كان طرفاً ولم يمنعه مانع وإذا قال نعم فهو أولى بالاتراح (قوله سفيان) هو ابن عينة (قوله قال يحيى بن سعيد) هو الأناصري وسيأتي في آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح بتحديث يحيى بن سعيد به وهو السري إيراد الحكاية المذكورة (قوله سمعت بشيرا) بالموحدة والمعجمة مصغراً وهو ابن يسار بالتحانية ثم المهمة مخففاً الأناصري (قوله سمعت سهل بن أبي حنمة) زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنمة حدثاه ولمسلم من طريق سلمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض اصحاب رسول الله ﷺ منهم سهل بن أبي حنمة (قوله أن يتباع بخرصها) هو بفتح الحاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جواز كسرهما وجزم ابن العربي بالكسر وانكسر الفتح وجوزها النووي وقال الفتح أشهر قال ومعناه قد مر فيها إذا صار تمراً فمن فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم الشيء الخروض اه والخرص هو التخمين والحسد وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه في تفسير العرايا (قوله وقال سفيان مرة أخرى الخ) هو كلام علي بن عبد الله والغرض أن ابن عينة حدثهم به من ين على لفظين والمعنى واحد واليه الإشارة بقوله هو سواء أي والمعنى واحد (قوله قال سفيان) أي بالاستاد المذكور (قلت ليحيى) أي ابن سعيد لما حدثه به (قوله وأنا غلام) جملة حالية والغرض الإشارة إلى قدم طلبه وتقدم فظنته وأنه كان في سن الصبا يناظر شيوخه وبياحتهم (قوله رخص لهم في بيع العرايا) محل الخلاف بين رواية يحيى ابن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالحرص وإن يأكلها أهلها رطباً وأما ابن عينة في روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها بشيء مما ذكر (قوله قلت لهم بروونه عن جابر) في رواية أحمد في مسنده عن سفيان قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر (قلت) ورواية ابن عينة كذلك عن ابن جريج عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وإنما تأتي في كتاب التهرب وهي على الإطلاق كما في روايته التي في أول الباب (قوله قال سفيان) أي بالاستاد المذكور (إنما أردت) أي الحامل لي على قول يحيى بن سعيد أنهم برؤونه عن جابر (ان جابراً) من أهل المدينة) فيرجع الحديث إلى أهل المدينة وكان يحيى بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة رويوا أيضاً فيه التقييد

قِيلَ لِسَفِيَّانَ الْكَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ عَنِ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ . قَالَ لِأَبِي بَابُ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا وَقَالَ مَالِكٌ
 الْعَرَبِيَّةُ أَنْ يُعْرَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَةَ ثُمَّ يَتَأَذَى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ فَرُخْصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِتَمْرٍ . وَقَالَ
 ابْنُ إِدْرِيسَ الْعَرَبِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدَا يَدَيْهِ وَلَا تَكُونُ بِالْجِزْأَفِ . وَمِمَّا يَقُولُهُ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي
 حَتْمَةَ بِالْأَوْسِيِّ الْمَوْسِقَةِ

فيحمل المطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على العمل بالاطلاق والتقييد بالحرص زيادة حافظ فتعين المصير اليها وأما
 التقييد بالاكل فالذي يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد وسيأتي عن أبي عبيد أنه شرطه والله اعلم (قوله قيل لسفيان) لم
 اقف على تسمية القائل (قوله ليس فيه) أي في الحديث المذكور (نهى عن بيع التمرا حتى يبدو صلاحه قال لا) أي ليس
 هو في حديث سهل بن أبي حنيفة وإن كان هو صحيحا من رواية غيره وسيأتي بعد باب وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء
 عن سفيان في حديث الباب بهذا اللفظ الذي قاه سفيان وحكي الاسماعيلي عن ابن صاعد أنه أشار إلى أنه وم فيه
 (قلت) قد أخرجه النسائي عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهري عن سفيان كذلك فظهر أن عبد الجبار لم يفرد
 بذلك * (قوله باب تفسير العرايا) هي جمع عرب وهي عطية تمر النخل دون الرقبة كان العرب في الجذب يطوع أهل
 النخل بذلك على من لا تمر له كما يطوع صاحب الشاة أو الابل بالمنحة وهي عطية اللبن دون الرقبة قال حسان بن ثابت فيما
 ذكر ابن التين وقال غيره هي لسويد بن الصلت

ليست بسنها ولا رحية * ولكن عرايا في السنين الجوائح

ومعنى سنهاء أن تحمل سنة دون سنة والرحية التي تدعم حين تميل من الضعف والعربة فعميلة بمعنى
 منفعلة أو فاعلة يقال عرى النخل بفتح العين والراء بالتعدية يعروها إذا فردها عن غيرها بان أعطائها لآخر
 علي سبيل المنحة ليا كل تمرها وتبقى رقبتها لمعطيها ويقال عريت النخل بفتح العين وكسر الراء تعرى
 على أنه قاصر فكأنها عريت عن حكم اخواتها واستثبتت بالعطية واختلف في المراد بها شرعا (قوله وقال
 مالك العربية أن يعرى الرجل الرجل النخلة) أي يهبها له أو يهبه لتمرها) ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له) أي
 للواهب (أن يشتريها) أي يشتري رطبها (منه) أي من الموهوبة له (بتمر) أي يأس وهذا التعليل وصله ابن عبد البر
 من طريق ابن وهب عن مالك وروى الطحاوي من طريق ابن نافع عن مالك أن العربية النخلة للرجل في حائط غيره
 ولأن العادة أنهم يخرجون باهلهم في وقت الثمار إلى البساتين فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول
 له أنا أعطيك بخرص نخلك تمر فرخص له في ذلك ومن شرط العربية عند مالك أنها لا تكون بهذه المعاملة الا مع المعرى
 خاصة لا يدخل على المالك من الضرر بدخول حائطه أو ليدفع الضرر عن الآخر فيقام صاحب النخل بالسقي والكلف
 ومن شرطها أن يكون البيع بهدب والصلاح وأن يكون بتمر مؤجل وخالفه الشافعي في الشرط الاخير فقال يشترط
 التقاض (قوله وقال ابن ادريس العربية لا تكون الا بالكيل من التمر يدا يديولا تكون بالجزاف) ابن ادريس هذا
 رجح ابن التين أنه عيادته الاودي الكوفي وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المهذب وجزم المزني في التهذيب بأنه
 الشافعي والذي في الام للشافعي وذكره عنه البيهقي في المعرفة من طريق الربيع عنه قال العرايا أن يشتري الرجل تمر
 النخلة فأكثر بخرصه من التمر بأن يخرص الرطب ثم يقدر كم ينقص اذا يبس ثم يشتري بخرصه تمرا فان تفرقا قبل أن
 يضا يضا فسد البيع انتهى وهذا وان غار ماعلقه البخاري لفظا فهو موافقه في المعنى لان عصلها أن لا يكون جزافا ولا
 نسيتة وقد جاء عن الشافعي بلفظ آخر قرأه بخط أبي علي الصدفي بهامش نسخته قال لفظ الشافعي ولا يتباح العربية
 بالتمر لأن يخرص العربية كما يخرص المشمر فيقال فيها الآن كذا وكذا من الرطب فاذا يبس كان كذا وكذا فيدفع من التمر
 يكيله خرصا ويهبض النخلة بتمرها قبل أن يفرقا فان تفرقا قبل قبضها فسد (قوله وبما يقوبه) أي قول الشافعي

وقال ابن إسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين

بأن لا يكون جزافا قول سهل ابن أبي حنيفة بالواسق الموسقة وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق اللث عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج عن سهل موقوفا ولفظه لا يباع التمري في رؤس النخل بالواسق الموسقة إلا وسقاناتة أواربها أو خمسة يأكلها الناس وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العربية عند أصحابه وضابط العربية عند من أنها يبيع رطب في نخل يكون خرصه اذا صار عمرا أقل من خمسة أوسق بنظره في الكيل من التمري مع التقاض في المجلس وقال ابن التين احتجاج البخاري لابن ادريس بقول سهل بالواسق الموسقة لادليل فيه لانها لا تكون مؤجلة وانما يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الآتي (قلت) لعله أراد أن مجموع ما أورده بعد قول ابن ادريس بقوي قول ابن ادريس ثم أن صور العربية كثيرة منها أن يقول الرجل لصاحب حائطه يترى نخلات بأعينها بخرصها من التمري فيخرصها ويبيعه ويقبض منه التمري ويسلم له النخلات بالنخلة فينتفع برطبها ومنها أن يبيع صاحب الحائط لرجل نخلات أو تمر نخلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري منه رطبها بقدر خرصه بتمر يعجله له ومنها أن يهبه إياها فيتضرر بالوهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرا ولا يجب لكلها رطبا لاحتياجه الى التمري فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الوهاب أو من غيره بتمر يأخذه معجلا ومنها أن يبيع الرجل تمر حائطه بعد بدو صلاحه ويستني منه نخلات معلومة يقبضها لنفسه أو لغيره وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لأنها أعرست من أن تخرص في الصدقة فرخص لاهل الحاجة الذين لا تقدمهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يتناعوا بذلك التمري من رطب تلك النخلات بخرصها وما يطلق عليه اسم العربية أن يعرى رجلا تمر نخلات يبيع له أهلها والتصرف فيها وهندبة مخصوصة ومنها أن يعرى حامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لآخرصها في الصدقة وهاتان الصورتان من العرايا لا يبيع فيها وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور وقصر مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهو أن يعرى الرجل تمر نخلته من نخله ولا يسلم ذلك لتمر يبدوله في ارتجاع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويهطيه بقدر ما هو به له من الرطب بخرصه تمرا وحمله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع التمري بالتمر وتقرب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره وحكي الطحاوي عن عيسى بن أبان من أصحابهم أن معنى الرخصة أن الذي وهبت له العربية لم يملكها لأن الهبة لا تملك إلا بالقبض فلما جاز له أن يعطى بدلها تمرا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق المبدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة وقال الطحاوي بل معنى الرخصة فيه أن المرء ما مور بأَمْضاء ما وعد به ويعطى بدله ولو لم يكن واجبا عليه فلما اذن له أن يحبس ما وعد به يعطى بدله لا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى الرخصة واحتج مذهبه بأشياء تدل على أن العربية العطية ولا حجة في شيء منها لأنه لا يلزم من كون أصل العربية العطية أن لا تطلق العربية شرعا على صور أخرى قال ابن المنذر الذي رخص في العربية هو الذي نهى عن بيع التمري بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة قال ونظير ذلك الاذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وسلم لا تتبع ما ليس عندك قال فمن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العربية مع كونها مستثناة من بيع التمري بالتمر فقد تناقض وأما حملهم الرخصة على الهبة فيعيد مع تصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه فلو كان المراد الهبة لاستثنيت العربية من البيع ولانه غير بالرخصة والرخصة لا تكون إلا بعد ممنوع والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بخمسة أوسق أو مادونها والهبة لا تقيد لانهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره وأنه لو كان الرجوع جائزا فليس اعطاؤه بالتمر بدل الرطب بل هو بحدده أخرى فان الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم بقوله وقال ابن إسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين (أما حديث ابن إسحاق عن نافع فوصله الترمذي

وقال يزيد عن سفيان بن حسين العرايا تخل كانت توهب للساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاؤا من التمر حدثننا محمد بن أحمد أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقیبة عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا . قال موسى بن عقیبة والعرايا تخلات معلومات تأتينا فنشترها

دون تفسير ابن اسحق وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ التخلات وزاد فيه فيشع عليه فيبيعها بمثل خرصها وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العرية عليها (قوله وقال يزيد) يعني ابن هرون (عن سفيان بن حسين العرايا تخل كانت توهب للساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاؤا من التمر) وهذا وصله الامام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعا في العرايا قال سفيان بن حسين فذكره وهذه إحدى الصور المتقدمة واحتج لمالك في قصر العرية على ما ذكره بحديث سهل بن أبي حشمة المذكور في الباب الذي قبله بلفظها كلها أهلها رطباً تمسك بقوله أهلها والظاهر أنه الذي أعراها ويحتمل أن يراد بالأهل من تصير اليه بالشرء والاحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العرية وليس فيه التعرض لكون غيرها ليس عرية وحكي عن الشافعي تقييدها بالساكين على ما في حديث سفيان بن حسين وهو اختيار المزني وأنكر الشيخ أبو حامد نقله عن الشافعي ولعل مستند من أثبته ما ذكره الشافعي في اختلاف الحديث عن محمود بن لبيد قال قلت لزيد بن ثابت ما عراياكم هذه قال فلان وأصحابه شكوا الى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بهامته وعندهم فضل تمر من قوت سنتهم فرخص لهم أن يشتروا والعرايا بخرصها من التمر ياكلونها رطباً قال الشافعي وحديث سفيان يدل لهذا فان قوله يا كاهلها رطباً يشعر بان مشتري العرية يشتريها ليأكلها وأنه ليس له رطب يأكله غيرها ولو كان الرخص له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما ياكله غيره ولم يقتصر الى بيع العرية وقال ابن المنذر هذا الكلام لا أعرف أحداً ذكره غير الشافعي وقال السبكي هذا الحديث لم يذكره الشافعي أسناده وكل من ذكره إنما حكاها عن الشافعي ولم يجد البيهقي في المعرفة له أسناداً قال ولعل الشافعي أخذ من السير يعني سير الواقدي قال وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة للتقييد بالتقريب لأنه يقع في كلام الشارع وإنما ذكره في القصة فيحتمل أن تكون الرخصة وقعت لاجل الحاجة المذكورة ويحتمل أن يكون للسؤال فلا يتم الاستدلال مع اطلاق الاحاديث المنصوصة من الشارع وقد اعتبر هذا القيد الحناية مضموماً الى ما اعتبره مالك فعندهم لا يجوز العرية الا للحاجة صاحب الحائط الى البيع او لحاجة المشتري الى الرطب والله أعلم (قوله حدثنا محمد) كذلك لاكثر غير منسوب ووقع في رواية أن ذر هو ابن مقاتل وعبد الله هو ابن المبارك (قوله قال موسى بن عقیبة) أي بالاسناد المذكور اليه (قوله والعرايا تخلات معلومات تأتينا فنشترها) أي تشتري تمرتها بخرص معلوم وكأنه اختصره للعلم به ولم أجده في شيء من الطرق عنه الا هكذا ولعله أراد أن يبين انها مشتقة من عروت اذا أثبت وترددت اليه لامن العري بمعنى التجرد قاله السكراني وقد تقدم قول يحيى بن سعيد العرية أن يشتري الرجل تمر التخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرًا وفي لفظ عنه ان العرية التخله تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرًا وقال القرطبي كان الشافعي اعتمد في تفسير العرية على قول يحيى بن سعيد وليس يحيى صحابياً حتى يعتمد عليه مع معارضة رأى غيره له ثم قال وتفسير يحيى مرجوح بأنه عين المزانية المنهى عنها في قصة لا ترهق اليها حاجة أكيدة ولا تندفع بها مفسدة فان المشتري لها بالتمر متمكن من بيع تمره بعين وشرائه بالعين ما يريد من الرطب فان قال يخله من اقل له فاجز بيع الرطب بالتمر ولو لم يكن الرطب على التخل وهو لا يقول بذلك انتهى والشافعي أقدم باتباع أحاديث هذا الباب من غيره فانها ناطقة باستثناء العرايا من بيع المزانية وأما الزامه الاخير فليس بلازم لانها رخصة

باب يبيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وقال الليث عن أبي الزناد كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حمزة الأنصاري عن بني حارثة أنه حدثه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون النار فإذا جد الناس وحصر تقاضيمهم قال الميثاق إنه أصاب الثمر الدمان أصابه مرض أصابه فشم عاهات يتحجون بها . فقال رسول الله ﷺ كما

وقمت مقيدة بقيد يتبع القيد وهو كون الرطب على رؤس النخل مع أن كثيرا من الشافعية ذهبوا الى الحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رؤس النخل بالمعنى كما تقدم والله أعلم وكل ما ورد من تفسير العرايا في الاحاديث لا يخالفه الشافعي فقد روي أبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال العربية الرجل يعرى الرجل النخلة أو الرجل يستخي من ماله النخلة يأكلها رطبا فيبيعها تمرا وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع قال سمعنا في تفسير العربية أنها النخلة برتها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل وإنما يتجه الاعتراض على من تمسك بصورته من الصور الواردة في تفسير العربية ومنع غيرها وأمان عمل بها كلها ونظما في ضابط مجعها فلا اعتراض عليه والله أعلم * (قوله باب يبيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها) يبدو بغير همز أي يظهر والثمار بالثمة جمع ثمرة بالتحريك وهي أعم من الرطب وغيره ولم يجزم بحكم المسئلة لقوة الخلاف فيها وقد اختلف في ذلك على أقوال قيل يعطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري وومهم نقل الاجماع على البطلان وقيل يجوز مطلقا ولورشط البقية وهو قول يزيد ابن أبي حبيب وومهم نقل الاجماع فيه أيضا وقيل ان شرط القطع لم يعطل والباطل وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور ورواية عن مالك وقيل يصح ان لم يشترط البقية والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلا وهو قول أكثر الحنفية وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للترهيب وحدث زيد بن ثابت المصدر به الباب بدل للاخير وقد يجعل على الثاني وذكر المصنف في الباب أربعة احاديث * الأول حديث زيد بن ثابت (قوله وقال الليث عن ابى الزناد الخ) لم اراه موصولا من طريق الليث وقد رواه سعيد بن منصور عن ابى الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن الاستناد الثاني دون الاول وأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يزيد عن ابى الزناد بالاستناد الاول دون الثاني وأخرجه البيهقي من طريق يونس بالاستنادين معا (قوله من بنى حارثة) بالمهمله والثمة وفي هذا الاستناد واية تابعي عن مثله عن صحابي عن مثله والأربعة من يونس (قوله فاذا جازا الناس) بالجيم والذال المعجمة الثقيلة أى قطعوا ثمر النخل أى استحق الثمر القطع وفي رواية ابى ذر عن المستمل والسرخسي اجذب زيادة الف ومثله للنسفي قال ابن التين معناه دخلوا في زمن الجذاز كاطلم اذا دخل في الظلام والجذاز صرام النخل وهو قطع ثمرتها واخذها من الشجر (قوله وحضر تقاضيمهم) بالضاد المعجمة (قوله قال البتاع) أى المشتري (قوله الدمان) بفتح المهمله وتخفيف الميم ضبطه أبو عبيد وضبطه الخطاطي بضم اوله قال عياضها صححان والضم رواية القاسبي والفتح رواية السرخسي قال الور وها بعضهم بالكسر وذكره أبو عبيد عن ابى الزناد بلفظ الادمان زاد في اوله الالف وفتحها وفتح الدال وقره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتفنته وسواده وقال الاصمعي الدمان باللام العفن وقال القرزاز الدمان فساد النخل قيل انراكه وإنما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة اسود معفونا ووقع في رواية يونس الدمار بالراء بدل النون وهو تصحيف كما قاله عياض ووجهه غيره بأنه أراد الملاك كأنه قرأه بفتح اوله (قوله أصابه مرض) في رواية الكشميهني والنسفي مرضا بكسر أوله للاكثر وقال الخطاطي بضمه وهو اسم لجميع الامراض بوزن الصداق والسعال وهو داء يقع في الثمرة فهلك يقال امراض اذا وقع في ماله عاهة وزاد الطحاوي في رواية أصابه عفن وهو بالمهمله والقاه المتوحين (قوله قشام) بضم القاف بعدها معجمة خفيفة زاد الطحاوي في روايته والقشام شيء يصيبه حتى لا يرطب وقال الاصمعي هو ان ينقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحا وقيل هو كالم يقع في الثمر (قوله عاهات) جمع عاهته وهو بدل من المذكورات أولا والمعاهة

كَرَّهَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةَ فِي ذَلِكَ بِمَا لَا فَلا تَبَيَّنُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُ الشَّرِّ كَالشُّورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكِبْرَةِ خُصُومِهِمْ
 وَأَجْرِي خَارِجَةً بِنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنْ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَكُنْ يَبْتِيعُ نِجَارَ أَرْضِيهِ حَتَّى تَطْلُعَ الْأَرْضُ فِي يَدَيْهِ
 الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ بَجْرٍ حَدَّثَنَا حَكَّامٌ حَدَّثَنَا عَنبَسَةَ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي الزِّنَادِ
 عَنْ عُرْوَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ

البيع والآفة والمراد به هنا ما يصيب الثمر ما ذكر (قوله فامالا) أصلها ان الشريطة وما زائدة فادغمت قال ابن الانباري
 على مثل قوله فامالين من البشر أحدا فاكتمى بلفظه عن الفعل وهو نظير قولهم من أكرمته ومن لأى ومن لم
 يكرمته لم أكرمه والمعنى ان لا تقبل كذا وقم كذا وقد نطق العرب بامالة لا امالة خفيفة والعامة تشيع امانتها وهو
 خطأ (قوله كالثورة) بضم المعجمة وسكون الواو وسكون المعجمة وفتح الواو لثان فعلى الاول فهي فعولة وعلى
 الثاني مفعلة وزعم الحريري ان الاسكان من لحن العامة وليس كذلك فقد أثبتنا الجامع والصحاح والمحكم وغيرهم (قوله
 وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت) القائل هو أبو الزناد (قوله حتى تطلع الثريا) أى مع الصجر وقد روى أبو داود من
 طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعا قال اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بدوي رواية ابي حنيفة عن عطاء
 رفعت العاهة عن الثمار والنجم هو الثريا وطلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد
 الحجاز واجدها نضج الثمار فالمعبر في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له وقد بينه في الحديث بقوله و يتبين
 الاصفر من الاحمر وروى احمد بن حنبل عن طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال نهى رسول
 الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قلت ومتى ذلك قال حتى تطلع الثريا ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن ابيه عن
 خارجة عن ابيه قمر رسول الله ﷺ المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها فسمع خصومة فقال ما هذا ذكر
 الحديث فاذا مع ذكر السبب وقت صدور النهى المذكور (قوله ورواه على بن بجر) هو القبطان الرازى أحد شيوخ
 البخارى وحكام هو ابن سلم يفتح المهلة وسكون اللام رازى أيضا وعنسة بسكون النون وفتح الموحدة بعدها مهلة
 هو ابن سعيد بن الضريس بالضاد المعجمة مصغر ضرس كوفي ولى قضاء الري فرف بالرازى وقد روى أبو داود
 حديث الباي عن طريق عنسة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا وقد خفي هذا على ابى على الصدقي فرأيت بخطه
 في هامش نسخته ما نصه حديث عنسة الذي أخرجه البخارى عن حكام أخرجه الباجى من طريق ابى داود عن احمد
 ابن صالح عن عنسة انتهى فظن أنها واحد وليس كذلك بل هما اثنان وشيخها مختلف وليس لعنسة بن سعيد هذا
 في البخارى سوى هذا في الموضع الموقوف بخلاف عنسة بن خالد وكذا ذكر ابي شيخه وهو ابن خالد الرازى ولا أعرف
 عنه راوى غير عنسة بن سعيد المذكور وقوله عن سهل أى ابن ابى حنيفة المتقدم ذكره وزيد هو ابن ثابت والغرض ان
 الطريق الاول عن ابى الزناد ليست غريبة فردة * الحديث الثاني حديث نافع عن ابن عمر بلفظ نهى عن
 بيع الثمار حتى يبدو صلاحها لها البائع والمشتري اما البائع فلتلا يأكل مال اخيه بالباطل واما المشتري
 فلتلا يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل وفيه ايضا قطع النزاع والتخاصم ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو
 الصلاح مطلقا سواء اشترط الاتهاء أم لم يشترط لان ما بعد الفاية مخالف لما قبلها وقد جعل النهى ممتدا الى
 غاية بدو الصلاح والمعنى فيه ان تؤمن فيها العاهة وتغلب السلامة فيثق المشتري بمصونها بخلاف ما قبل
 بدو الصلاح فانه بصدد الفرار وقد أخرج مسلم الحديث من طريق ايوب عن نافع فزاد في الحديث حتى يأمن
 العاهة وفي رواية يحيى بن سعيد عن نافع بلفظ وتذهب عنه الآفة يبدو صلاحها حمرته وصفرتها وهذا التفسير من قول ابن
 عمر بينه مسلم في رواجه من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر فقيل لابن عمر ماصلاحه قال تذهب عاهته

حَدَّثَنَا ابْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَبَاعَ ثَمْرَةُ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَمْنَى حَتَّى تَحْمَرَّ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَبَّانٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَيْنَانَ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَبَاعَ الثَّمْرَةُ حَتَّى تَشْتَمَحَ . قِيلَ مَا تَشْتَمَحُ قَالَ تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ وَبُوكُلُ مِنْهَا

والى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور وعن أبي حنيفة إنما يصبح بيضا في هذه الحالة حيث لا يشترط الإبقاء فان شرطه لم يصبح البيع وحكي النووي في شرح مسلم عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة وتعقب بان الذى صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح البيع حالة الاطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وابطله بشرط الإبقاء قبله وبعده وأهل مذهبه أعرف به من غيرهم واختلف السلف في قوله حتى يبدو صلاحها هل اراد به جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلا جاز بيع ثمرة جميع البساتين وان لم يبدأ الصلاح فيها أولا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة أولا بد من بدو الصلاح وكل جنس على حدة أوفى كل شجرة على حدة على أقواله والاول قول الليث وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا والثاني قول أحمد وعنه رواية كرايم والثالث قول الشافعية ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير ببدا الصلاح لانه دال على الاكتماء بمسمى الازهاه من غير اشتراط تكامله فيؤخذ منه الاكتماء بزهو بعض الثمرة و زهو بعض الشجرة مع حصول المعنى وهو الا من من العاهة ولولا حصول المعنى لكان تسميتها مزهية بازهاه بعضها قد لا يكتبني به لكونه على خلاف الحقيقة وايضا فلو قيل بازهاه الجميع لادى الى فساد الحافظ أو أكثره وقد من الله تعالى يكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ليطول زمن التفكه بها الحديث الثالث حديث أنس (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله عن أنس) سيأتي في الباب الذى يليه من وجه آخر عن حميد قال حدثنا أنس (قوله نهى ان تباع ثمرة النخل) كذا وقع التقييد بالنخل في هذه الطريق واطلق في غيرها ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره وانما ذكر النخل لكونه كأن الغالب عندهم (قوله قال أبو عبد الله يعني حتى تحمر) كذا وقع هنا وأبو عبد الله هو المصنف ورواية الاسماعيلي تشعر بأن قائل ذلك هو عبد الله بن المبارك فلعل اداة الكنية في روايتنا مزيدة وسيأتي هذا التفسير في الباب الذى يليه في نفس الحديث ونذكر فيه من حكي أنه مدرج * الحديث الرابع حديث جابر (قوله حتى تشتحم) بضم أوله من الرباعي يقال أشققت ثمرة النخل اشقاها اذا حمرا أو اصفر والاسم الشقح بضم المعجمة وسكون القاف بعدها مهملة وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ حتى تشتقه قائل من الحاء هاء لقر بها منها (قوله قيل وما تشتحم) هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء راوى الحديث بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث عن هز بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذى سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فاجابه بذلك وكذلك أخرجه مسلم من طريق هز وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سليم بن حيان فقال في روايته قلت لجابر ما تشتحم الخ فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد والذى فسره هو جابر وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر مطولاً وفيه وان يشتري النخل حتى يشقه والاشقاء ان يحمر أو يصفرا أو يؤكل منه شيء وفي آخره فقال زيد فقلت لعلنا سمعت جابرا يذكر هذا عن النبي ﷺ قال نعم وهو محتمل أن يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوي وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه جابر والله أعلم ومما يقوى كونه مرافعا وقوع ذلك في حديث أنس أيضا وفيه دليل على أن المراد ببدو الصلاح قدر زائد على ظهور الثمرة وسبب النهي عن ذلك خوف الفرر لسكثرة الجوارح فيها وقد بين ذلك في حديث أنس الآتي في الباب بعده فاذا حمرت وأكل منها أمنت العاهة عليها أي غالبيا (قوله تحمر وتصفر) قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الحاصل من الصفرة والحمرة وانما أراد حمرة أو صفرة بكودة فذلك قال تحمر وتصفر قال ولوأراد

بابُ بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحَهَا حَدِيثِي عَلِيُّ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مَعْلَى حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحَهَا . وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَرْهَوْ . قِيلَ وَمَا يَرْهَوْ : قَالَ يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ **بابُ إِذْ بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحَهَا ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ فَهَوَّ مِنَ الْبَائِعِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَرْهَى . قَبِيلَ لَهُ وَمَا تَرْهَى : قَالَ حَتَّى يَحْمَرَّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَّعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمِ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ ***

اللون الخالص لقال تحمر وتصفر وقال ابن التين التشقيح تغير لونها الى الصفرة والحمره فاراد بقوله تحمار وتصفار ظهر رأائل الحمره والصفرة قيل أن تشيع قال وانما يقال تفعال في اللون الغير المتمكن اذا كان يتلون وأنكر هذا بعض أهل اللغة وقال لا فرق بين تحمر وتصفر وتحمار وتصفار أو يحتمل أن يكون المراد المبالغة في احمرارها واصفرارها كما تقرران الزيادة تدل على التشهير والمبالغة في تكبيره قال الداودي الشارح قول زيد بن ثابت كالشورة بشير بها عليهم تأويل من بعض قهله الحديث وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت فلهذا كان في أول الامر ثم ورد الجزم بالنهي كما بينه حديث ابن عمر وغيره (قلت) وكان البخاري استشعر ذلك فرتب أحداث الباب بحسب ذلك فاذا حديث زيد بن ثابت سبب النهي وحديث ابن عمر الصريح بالنهي وحديث أنس وجابر بيان الغاية التي ينتهي اليها النهي * (قوله باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها) هذه الترجمة معقوفة لبيان حكم بيع الاصول والتي قبلها لحكم بيع الثمار (قوله معلى بن منصور) هو من كبار شيوخ البخاري وانما روي عنه في الجامع بواسطة ووقع في نسخة الصغاني في آخر الباب قال أبو عبد الله كتبت أنا عن معلى بن منصور الأني لم اكتب عنه هذا الحديث (قوله حتى يزهو) يقال زها النخل يزهو اذا ظهرت ثمرته وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ حتى ترمي وهو من ازمى اذا احمر أو اصفر (قوله قيل وما يزهو) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية ولا السؤال وقدرناه اسمعيل بن جعفر كإسنيان في بعض خمسة أبواب عن حميدويه قلنا لا نس ما زهوها قال تحمر وفي رواية مسلم من هذا الوجه فقلت لا نس وكذلك رواه أحمد عن يحيى القطان عن حميد لکن قال قيل لأنس ماتزهو * (قوله باب اذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهومن البائع) جنح البخاري في هذه الترجمة الى صحة البيع وان لم يبد صلاحها لکنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع ومقتضاه انه اذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك متابع للزهرى كما أورده عنه في آخر الباب (قوله حتى ترمي) قال الخطابي هذا الرواية هي الصواب فلا يقال في النخل ترموها انما يقال ترمي لا غير وأثبت غيره ما قناه فقال زها اذا طال واكتمل واظمى اذا احمر واصفر (قوله قيل وما ترمي) لم يسم السائل في هذا الرواية ولا السؤال أيضا وقدرناه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ قيل يا رسول الله وما ترمي قال تحمر وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أوبى وأبو عوانة من طريق سليمان بن بلال كلاهما عن حميد وظاهره الرفع ورواه اسمعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوفاً على أنس كما تقدم في الباب الذي قبله (قوله فقال رسول الله ﷺ أ رأيت اذا منع الله الثمرة الحديث) هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد مقتصر على هذه الجملة الاخيرة وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه اخطأ فيه وبذلك جزم ابن أبي حاتم في العلل عن ابيه وابي زرعة والخطابي رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد وقدرناه ابراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية اسمعيل بن جعفر الآتي ذكرها ورواه محمدر بن سليمان وبشر بن المنضل عن حميد فقال فيه قال أنس قال اعطى قال فلا أدري أنس قال به يستحل أو حدث به عن النبي ﷺ أخرجه الخطيب في المدرج ورواه اسمعيل بن جعفر عن حميد فغطفه على كلام أنس في تفسير قوله ترمي

وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال لو أن رجلاً ابتاع تمرًا قبل أن يبدؤ صلاحه . ثم أصابته عاهة كان ما أصابه على ربه أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال لا تتبأبعوا التمر حتى يبدؤ صلاحه ولا تبيعوا التمر بالتمر **باب** شيراء الطعام إلى أجل **حديثنا** عمر بن حفص ابن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش . قال ذكرنا عند إبراهيم الرهن في السلف فقال لأياس بن مهتم حدثنا عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشتري طعاماً من يهودي إلى أجل فنهته ذرعه **باب** إذا أراد بيع تمر يتمر خبير منه **حديثنا** قتيبة عن مالك عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خبير فجاءه

وظاهره الوقف وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هرون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر كلاهما عن حميد بلفظ قال انس أ رأيت أن منع الله التمرة الحديث ورواه ابن المبارك وهشام كما تقدم أفاعن حميد فذكر هذا القدر المختلف فيه وتا بهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك (قلت) وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً لأن مع الذي رفعه زيادة على عند الذي وقفه وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه وقدره ويؤمن من طريق أبي الزبير عن جابر مابقوى رواية الرفع في حديث انس وانظروا قال رسول الله ﷺ لو بعث من أخيك تمراً فأصابه عاهة فلا يملك لك أن تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيك بغير حق واستدل بهذا على وضع الجوائح في التمر يشترى بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة فقال مالك يضع عنه الثلث وقال أحمد وأبو عبيد يضع الجميع وقال الشافعي والليث والكوفيون لا يرجع على البائع بشيء . وقالوا إنما ورد وضع الجائحة فيما ذابعت التمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قبله في حديث انس والله أعلم واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد أصيب رجل في ثمارها بجانها فكثرت دبه فقال النبي ﷺ تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دبه فقال خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يظلم دين الغرماء بذهاب الثمار وفهم بها وتمم يؤخذ الثمن منهم دل على أن الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومها والله أعلم وقوله بما يستحل أحدكم مال أخيه أي لوتلف الثمر لا تنفي في مقابلته العوض فكيف يأكله بغير عوض وفيه إجراء الحكم على الغالب لأن تطرق التلف إلى ما بدأ صلاحه ممكن وعدم التطرق إلى ما لم يبدأ صلاحه ممكن فأنبط الحكم بالغالب في الحالتين (قوله وقال الليث حدثني يونس الخ) هذا التعليق وصله الذهبي في الزهريات وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل بهذا وأتم منه والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من الحديث (قوله باب شيراء الطعام إلى أجل) ذكر فيه حديث عائشة في شراؤه ﷺ طعاماً إلى أجل وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الرهن إن شاء الله تعالى * (قوله باب إذا أراد بيع تمر يتمر خبير منه) أي ما يصنع ليسلم من الربا (قوله عن عبد الحميد) بيم مفتوحة بعدها جيم ومن قاله بالمعجمة ثم الميم فقد صحف وسيأتى ذكر ذلك في الوكالة (قوله عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن) زاد في الوكالة من هذا الوجه بن عوف (قوله عن سعيد بن المسيب) في رواية سليمان بن بلال عن عبد الحميد أنه سمع سعيد بن المسيب أخرجه المصنف في الاعتصام (قوله عن أبي سعيد وعن أبي هريرة) في رواية سليمان بن أبي سعيد وأبي هريرة حديثاً قال ابن عبد البر ذكر أبي هريرة لا يوجد في هذا الحديث إلا لعبد الحميد وقدره وقادة عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وحده وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه (قلت) رواية قتادة أخرجه النسائي وابن حبان من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ولكن سياقه مغاير لسياق قصة عبد الحميد وسياق قتادة يشبه سياق عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد كاستأنا ، الإشارة إليه في الوكالة (قوله أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خبير) في رواية سليمان المذكور بعث أخا بني عدى من الانصار إلى خبير فقامه

بِسْمِ جَنِيْبٍ . فَسَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكُلُّ تَمْرٍ خَيْرٌ هَكَذَا قَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ
الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَقْعَلُ بَيْعَ الْجَمْعِ بِالْدَّرَاهِمِ ثُمَّ أَتَيْعَ

عليها واخرجه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسماه سواد ابن غزوية وهو بفتح السين
للهمزة وتخفيف الواو وفي آخره دال مهملة وغزوية بغيرين معجمة وزاى ونحتانية ثقيلة بوزن عطية وسيأتي ذكر ذلك
في المغازى في غزوة خيبر (قوله بصر جنيب) بجمع ونون ونحتانية وموحدة وزن عظيم قال مالك هو الكيس وقال
الطحاوى هو الطيب وقيل الصلب وقيل الذى أخرج منه حشفه وردبته وقال غيرهم هو الذى لا يخلط بغيره بخلاف
الجمع (قوله بالصاعين) زاد في رواية سليمان من الجمع وهو بفتح الجيم وسكون الهمزة المختلط (قوله بالثلاث) كذا
لا أكثر ولقاسى بالثلاثة وكلاهما جائز لأن الصاع بذكر ويؤنث (قوله لا تقعل) زاد سليمان ولكن مثلاً بمنزل أى
بيع المثل بالمثل وزاد في آخره وكذلك الميزان وكذا وقع ذكر الميزان في الطريق التي في الوكالة أى في بيع ما يوزن من
المنتجات بمنزلة قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك (قلت) وفي هذا
الحصر نظر لما في الوكالة وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله ان كل ما دخله الرابن جهة
التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع الا كيلا وكذا الوزن مما كان أصله الوزن
لا يبيع أن يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فان بعضهم يميز فيه الوزن ويقول ان المائثة تدرك بالوزن في كل
شيء قالوا وأجموعا على ان التمر بالتمر لا يجوز بيع بعضه ببعض الا مثلا بمنزلة وسواء فيه الطيب والدون وان كل على اختلاف
أنواعه جنس واحد قال وأما سكوت من سكت من الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما ذهولا
واما كتفا بان ذلك معلوم وقد ورد الفسخ من طريق أخرى كأنه يشير الى ما أخرجه مسلم من طريق أبي نصر عن
أبي سعيد نحوه هذه القصة وفيه فقال هذا ان يفرده قال ويحتمل تعدد القصة وان القصة التي لم يقع فيها الرد كانت قبل
تحريمها بالفضل والله أعلم * وفي الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلمه وفيه جواز الرفق بالنفس وترك
الحل على النفس لاختيار اكل الطيب على الردى * خلافا لمن منع ذلك من المأزهدين واستدل به على جواز بيع العينة وهو
ان يبيع السلعة من رجل بقدّم بشرتها منه بأقل من الثمن لانه لم يخص بقوله ثم اشتر بالدراهم جنينا غير الذي يباع له الجمع
وتعقب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يشيع فاذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به في بعضها ولا يصح الاستدلال
به على جواز الشراء ممن باعه تلك السلعة بعينها وقيل ان وجه الاستدلال بذلك من جهة ترك الاستفصال ولا يخفى
ما فيه وقال القرطبي استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع لان بعض صور هذا البيع يؤدي الى بيع التمر بالتمر
متفاضلا ويكون الثمن لنفوا قال ولا حجة في هذا الحديث لانه لم ينص على جواز شراء التمر الثاني ممن باعه التمر الاول
ولا يتناول ظاهر السياق بعمومه بل باطلاقه والمطلق يحتمل التقييد اجمالا فوجب الاستفسار واذا كان كذلك فتقيده
بأدنى دليل كاف وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتكن هذه الصورة ممنوعة واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه
سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين ان عمر خطب فقال ان الدرهم بالدرهم سواء بسواء يدايد فقال له ابن عوف
فنعطى الجنيب وتأخذ غيره قال لا ولكن اجمع بهذا عرضا فاذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ماشئت وخذ أى نقد
شئت واستدل أيضا بالهناق على أن من باع السلعة التي اشتراها من اشتراها منه بعد مدة فالبيع صحيح فلا فرق بين
التحجيل في ذلك والتأجيل فدل على ان المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فان تشارطا على ذلك في نفس
العقد فهو باطل او قبله ثم وقع العقد بشرط فهو صحيح ولا يخفى الورع وقال بعضهم ولا يضر ارادة الشراء اذا كان بشر
شرط وهو يكن أراد ان يري بامرأة ثم عدل عن ذلك فخطبها وتر وجهها فانه عدل عن الحرام الى الحلال بكلمة الله التي
اباحها وكذلك البيع والله أعلم وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام وجواز الوكالة في البيع وغيره وفيه ان البيوع
الفاصلة ترد وفيه حجة على من قال ان يبيع الرابا جائز باصله من حيث انه يبيع ممنوع بوصفه من حيث انه باع على هذا

بالدراهم جنبياً **باب** من باع نخلاً قد أبرت أو أرضاً مزروعة أو إجازة
قال أبو عبد الله وقال لي إبراهيم أخبرنا هشام أخبرنا ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر
عن نافع مولى ابن عمر أنما نخل بيعت قد أبرت لم يذكر النمر . قالته لذي أبرها . وكذلك
العبد والحُرْتُ سُمِّيَ لَهُ نَافِعٌ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَتْ فَصَرَّهَا لِإِبْرَاهِيمَ

يسقط الربا ويصح البيع قاله القرطبي قال ووجه الرد انه لو كان كذلك لارد النبي ﷺ هذه الصفقة ولا امره برد
الزيادة على الصاع * (قوله باب من باع نخلاً قد أبرت أو أرضاً مزروعة أو إجازة) أي خذ شيئاً مما ذكر بأجارة والنخل
اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخيل وقوله أبرت بضم الهمزة وكسر الواو حثفا على المشهور ومشدداً والراء مفتوحة
يقال أبرت النخل آبره ابراً بوزن أكلت الشيء . أكلها كلا ويقال أبرته بالتشديد أو بفتحها بوزن علمته أعلمه تعلماً
والتأبير التشقيق والتفقيح ومعناه شق طلع النخلة الاتي ليذره فيه شيء من طلع النخلة الذكر والحكم مستمر بمجرد
التشقيق ولولم يوضع فيه شياء وروى مسلم من حديث طلحة قال مررت مع رسول الله ﷺ بقوم على رؤس النخل
فقال ما يصنع هؤلاء قالوا يلحقونه بجمعون الذكر في الاتي فيلقح الحديث (قوله وقال لي إبراهيم) يعني ابن موسى
الرازبي وهشام شيخه هو ابن يوسف الصماني (قوله إنما نخل) هكذا رواه ابن جريج عن نافع موقوفاً قال البيهقي ونافع
يروي حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ وحديث العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفاً (قلت) وقد استند
المؤلف حديث العبد مرفوعاً كما سياتي في التنبيه عليه في كتاب الشرب ونذكر هناك ان شاء الله تعالى ما وقع لصاحب العمدة
وشارحها من الوهم فيه وحديث الحرث لم يروه غير ابن جريج والرواية الموصولة ذكرها مالك والليث كما تراه
في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي بعده ووصل مالك والليث وغيرها عن نافع عن ابن عمر قصة
النخل دون غيرها واختلف على نافع وسالم في رفع ماعدا النخل فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً في قصة
النخل والعبد مما هكذا أخرجه الحفاظ عن الزهري وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعاً
لجميع الاحاديث أخرجه النسائي وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر
قصة النخل وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالاستنادين معا وسيأتي
في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المقصلة على رواية
سالم ومال على بن المديني والبخاري وابن عبد البر الى ترجيح رواية سالم وروى عن نافع رفع القصتين أخرجه النسائي
من طريق عبد ربه بن سعيد عنه وهو مرفوعاً وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال ما هو إلا عن عمر شان
العبد وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين (قوله وكذا
العبد والحرث) يشير بالعبد الى حديث من باع عبداً وله مال فماله للبايع الآن بشرط المتاع وصورة تشبيهه بالنخل من
جهة الزوائد في منبهاً وأما الحرث فقال القرطبي ابار كل شيء بحسب ما جرت العادة أنه اذا فعل فيه بنت ثمرة وأعتقدت
فيه ثم قديمه به عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وأن لم يفعل فيها شيء (قوله من باع نخلاً قد أبرت) في رواية نافع الآية بعد
يسير ابراجل ابر نخلاً من باع أصلها الخ وقد استدل بمنطوقه على أن من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة
في البيع بل تستمر على ملك البايع ويفهمه على انها اذا كانت غير مؤبرة انها تدخل في البيع وتكون للمشتري وبذلك قال
جمهور العلماء وخالفهم الأوزاعي وابو حنيفة فقالا تكون للبايع قبل التأبير وبعده وعكس ابن ابي ليلى فقال تكون
للمشتري معافاً وهذا كله عند اطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة فان شرطها المشتري بأن قال اشترت النخل
بشرتها كانت للمشتري وأن شرطها البايع لنفسه قبل التأبير كانت له وخالف مالك فقال لا يجوز شرطها للبايع

إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ الْمُبْتَاعُ بِابٍ يُبَيْعُ الزَّرْعَ بِالطَّعَامِ كَيْلًا **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الزَّانِبَةِ أَنْ يَبِيعَ مَرَّ حَاطِطُهُ إِنْ كَانَ مَخْلًا
يُبَيْعُ كَيْلًا. وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا. وَإِنْ كَانَ زَرْعًا. أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ وَنَهَى عَنْ
ذَلِكَ **كَلِمَةُ يَبِيعُ** النَّخْلُ بِأَصْلِهِ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أَيْمًا أَمْرِيءُ أَيْرٌ مَخْلًا مَّ بَاعَ أَصْلَهَا فَلَيْدِي أَيْرٌ مَرَّ النَّخْلُ

فالخالص أنه يستفاد من منطوقه حكاية ومن مفهومه حكاية أحدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم الاستثناء قال
القرطبي القول بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لانه لو كان حكم غير المؤثرة حكم المؤثرة لكان تقيده بالشرط
لغوا القاعدة فيه (تبييه) لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به (قوله
الآن يشترط المتباع) المراد بالمتباع المشتري بقربة الإشارة إلى البائع بقوله من باع وقد استدل بهذا الإطلاق على
أنه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط جميعها وكانه قال الآن يشترط المتباع شيئاً من ذلك وهذه هي النكتة في
حذف الموصول وانفرد ابن القاسم فقال لا يجوز له شرط بعضها وأستدل به على أن المؤبر يخالف في الحكم غير المؤبر
وقال الشافعية لو باع نخلة بعضها مؤبر وبعضها غير مؤبر فالجميع للبائع وأن باع نخلتين فكذلك يشترط اتحاد الصفة
فإن افرد فلكل حكمه ويشترط كونهما في بستان واحد فإن تعدد فلكل حكمه ونص أحمد على أن الذي يؤبر
للبيع والذي لا يؤبر للمشتري وجعل المالكية الحكم للأغلب وفي الحديث جواز التأبير وأن الحكم المذكور مختص
بأنات النخل دون ذكوره وأما ذكره فلبائع نظراً إلى المعنى ومن الشافعية من أخذ بظاهر التأبير فلم يفرق بين
أنثى وذكر واختلقوا فيما لو باع نخلة وبقيت ثمرته له ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة هو للمشتري
لانه ليس للبائع إلا ما وجد دون ما لم يوجد وقال الجمهور هو للبائع لكونه من ثمرة المؤبره دون غيرها ويستفاد من
الحديث أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط واستدل الطحاوي
بحديث الباب على جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها واحتج به لمذهبه الذي حكيناه في ذلك وقد تعقبه البيهقي وغيره
بأنه يستدل بالثمن في غير ماورد فيه حتى إذا جاء ماورد فيه استدل بغيره عليه كذلك فيستدل لجواز بيع الثمرة
قبل بدو صلاحها بحديث التأبير ولا يعمل بحديث التأبير بل لافرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأبير وبعده فإن
الثمره في ذلك للمشتري سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشترطها والجمع بين حديث التأبير وحديث النهي عن بيع
الثمره قبل بدو الصلاح سهل بأن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة وهذا واضح جداً والله أعلم
بالصواب * (قوله باب بيع الزرع بالطعام كيلاً) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزانية وفيه وأن كان زرعاً أن
يبعه بكيل طعام قال ابن بطال أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام لانه يبيع مجهول معلوم
وأما بيع رطب ذلك يابسه بعد القطع وامكان المماثلة فالجمهور لا يجزؤون بيع شيء من ذلك بجنسه لا متفاضلاً
ولا مما تلاهته وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب واحتج الطحاوي لابي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحب
اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست كرتوبة الآخر بل تختلف
اختلافاً متبايناً وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو قاسد وبأن الرطب بالرطب وأن تفاوتت لكنه نقصان يسير
ففي عنه لقلته بخلاف الرطب بالتمر فإن تفاوتته تفاوتت كثير والله أعلم * (قوله باب بيع النخل بأصله) ذكر فيه
حديث ابن عمر في التأبير وقد تقدم البحث فيه قبل باب وأورده هنا من رواية الليث عن نافع بلفظ أياً أمرىء أيرٌ نخلاً
ثم باع أصلها قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى منع من اشترى النخل وحده أن يشتري ثمرة قبل بدو صلاحه في صفقة
أخر بخلاف ما لو اشتراه تبعاً للنخل فيجوز وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقاً قال والاول أولى لعموم النهي

إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُشْتَاعُ **بَابُ تَبْيِيرِ الْمُخَاصَرَةِ حَدِيثًا** إِسْحَقُ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَافِلَةِ وَالْمُخَاصَرَةِ وَالْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَالزَّرْأَةَ **حَدِيثًا** قَدِيمَةً حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِيَ عَنْ بَيْعِ عَمْرِ التَّمْرِ حَتَّى يَزْهُوَ ، فَقُلْنَا لِأَنَسٍ مَا زُهِوَهَا ، قَالَ تَحْمَرُ وَتَصْفُرُ أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ التَّمْرَةَ يَمَّ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَحَبِّكَ **بَابُ بَيْعِ الْجَمَارِ** وَأَكْلِهِ **حَدِيثًا** أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَسْرٍ عَنْ جَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جَمَارًا فَقَالَ بَيْنَ الشَّجَرِ شَجْرَةٌ كَالرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ فَارَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ فَبَدَأَ أَنَا أَحَدَهُمْ قَالَ هِيَ النَّخْلَةُ **بَابُ مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمَيْكَلِ وَالْوَزْنِ وَسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمِ الْمَشْهُورَةِ ،**

عن ذلك * (قوله باب بيع المخاصرة) بالخاء والضاد المعجمين وهي مفاعلة من الحضرة والمراد بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها (قوله حدتنا اسحق بن وهب) أي العلاف الواسطي وهو ثقة ليس له ولا لشيخه ولا لشيخه ولا لشيخه في البخاري غير هذا الموضع (قوله حدتنا عمر بن يونس حدتنا أبي) هو يونس بن القاسم النخعي من بني حنيفة وثقه يحيى بن معين وغيره وهو قليل الحديث (قوله من الحافلة) قال أبو عبيد هو بيع الطعام في سنبله بالبرماخوذ من الحقل وقال الليث الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه والمنهى عنه بيع الزرع قبل ادراكه وقيل بيع التمرة قبل بدو صلاحها وقيل بيع ماقى رؤس النخل بالتمر وعن مالك هو كراء الأرض بالخطئة أو بكل طعام أو أدام والمشهور أن الحافلة كراء الأرض ببعض ما تبنت وسيأتي البحث فيه في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى وقد تقدم الكلام على الملامسة والمنابذة في بابها وكذلك الزرابة زاد اسماعيل في روايته قال يونس بن القاسم والمخاصرة بيع الثمار قبل أن تطعم وبيع الزرع قبل أن يشتد ويفرق منه وللطحاوي قال عمر بن يونس فسر لي أبي في المخاصرة قال لا يشتري من تمر النخل حتى يوعن يعمر أو يصفر وبيع الزرع الأخضر مما يحمص بطنا بعد طعن مما بهم معرفة الحكم فيه وقد أجازته الحنفية مطلقا وبثت الخيار إذا اختلف وعند مالك يجوز إذا بدأ صاحبه والمشتري ما يصجد منه بذلك حتى ينقطع ويفتقر الغرر في ذلك للحاجة وشبهه بجواز كراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف وبكراهة المرضعة مع أن لبنها يتجدد ولا يدري كم يشرب منه الطفل وعند الشافعية يصح بعدد والصلاح مطلقا وقيله يصح بشرط القطع ولا يصح بيع الحب في سنبله كالجوز واللوز ثم ذكر في الباب حديث أنس في النبي عن بيع تمر النخل حتى يزهو وقد تقدم البحث فيه قريبا * (قوله باب بيع الجمار وأكله) بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة وهو معروف ذكر فيه حديث ابن عمر من الشجر شجرة كالرجل المؤمن وقد تقدمت مباحثه في كتاب العلم وليس فيه ذكر البيع لكن الأكل منه يقتضى جواز بيعه قاله ابن المنير ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حديثا على شرطه بمطابقته على بيع الجمار وقال ابن بطال بيع الجمارواكله من المباحات بلا خلاف وكل ما انتفع به للأكل فبيعه جائز (قلت) فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لأنه قد يظن افسادا واضاعة وليس كذلك وفي الحديث اكل النبي ﷺ حفصة القوم فيرد ذلك على من كره أظهار الأكل واستحب اخفائه قياسا على اخفاء حجه * (قوله باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة والسكيل والوزن وسننهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة) قال ابن المنير وغيره مقصوده بهذه الترجمة إثبات الاعتماد على العرف وأنه يقضي به على ظواهر الالفاظ ولأن رجلا وكل رجلا في بيع سلمة فباعها غير

وقال شريح بن عبيد بن سفيان **بينكم** . وقال عبد الوهاب عن أيوب عن محمد لأبأس العشرة بأحد عشر
 ويأخذ لثقتهم بما قال النبي ﷺ لئلا يفتد خدي ما يكتفي به ولذلك بالمرؤف . وقال تعالى : ومن كان فقيراً فقلنا كل
 بالمرؤف وأكثرى الحسن من عبد الله إن مرداس جارا فقال **بينكم** قال بدأ اثنين فركبه ثم جاء مرة أخرى فقال
 الجار الجار فركبه ولم يشارطه فبعث إليه بنصف درهم **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن
 محمد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال حجج رسول الله ﷺ أبو طيبة فأمر له رسول الله
 ﷺ بصاع من تمر وأمر أهله أن يحففوا عنه من خراج **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن
 هشام عن عروة عن عائشة رضي عنها قالت هند أم معاوية لرسول الله ﷺ إن أبا سفيان رجل
 شحيح فهل علي جناح أن آخذ من ماله سيرا قال خدي أنت وبتوكي ما يكتفي بالمرؤف **حدثني**
 إسحق **حدثنا** بن نمير أخبرنا هشام **وحدثني** محمد قال سمعت عثمان بن فرقد قال سمعت هشام بن عروة
يحدث عن أبيه أنه سمع عائشة رضي الله عنها تقول . ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فقلنا كل

التعد الذي عرف الناس لم يجزوكذا لوباع موزونا أو ميلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد وذكر القاضي الحسين
 من الشافية أن الرجوع الى العرف أحد القواعد الخمس التي يبني عليها الفقه فيها الرجوع الى العرف
 في معرفة أسباب الاحكام من الصفات الاضائية كصغرى الضمة وكبرها وغالب الكثافة في الحجية ونادرها وقرب
 منزلها وبعده وكثرة فضل أو كلام وقلته في الصلاة (١) ومقابلا يعوض في البيع وعينا وثمن مثل ومهر مثل وكف . نكاح
 ومؤنة وهقة وكسوة وسكنى وما يلبق بحال الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليه في المقادير كالحيض والطهر واكثر
 ملء الحمل وسن اليأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الاحكام كاحياء الموات والاذن في الضيافة
 ودخول بيت قريب وتيسر مع صديق وما يعد قبضا وايداعا وهدية وغصبا وحفظ وديعة وانقاعا بعارية ومنها
 الرجوع اليه في أمر مخصص كإلزام الامان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير الكايل والموازين والنقود
 وغير ذلك (قوله وقال شريح للغزاليين) بالجمعة وتشديد الزاي (قوله سنتكم بينكم) أي جائزة وهذا على أن يقرأ
 سنتكم بالرفع ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أي الزموا وهذا وصله سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين
 أن ناسا من الغزاليين اختلفوا الى شريح في شيء كان بينهم فقالوا ان سنتنا بيننا كذا وكذا فقال سنتكم بينكم
 (تنبيه) وقع في بعض نسخ الصحيح سنتكم بينكم ربما وقوله ربما لفظة زائدة لامعنى لها هنا وانما هي في آخر الاثر
 الذي بعده (قوله وقال عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد (عن أيوب عن محمد) هو ابن سيرين وهذا وصله أبو بكر بن
 أبي شيبة عن عبد الوهاب هذا (قوله لا بأس العشرة باحد عشر) أي لا بأس أن يبيع ما اشتراه بمائة دينار مثلا كل عشرة
 منه باحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح دينار قال ابن بطال أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قبض بدرهم من غير أن
 يعلم مقدار الصبرة فجازاه قوم ومنه آخرون (قلت) وفي كون هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظرا ليجنى وأما قوله
 ويأخذ لثقتهم ربما فاختصوا به فقال مالك لا يأخذ الا فيه تاتير في السلعة كالصبيغ والحياطة وأما آجرة السمسار والطي
 والشد فلا قال فان ربحه المشتري على مالا تاتير له جازا ذارضى بذلك وقال الجمهور للبايع أن يحسب في المراجعة جميع ما صرفه
 ويقول قام على كذا ووجه دخول هذا الاثر في الترجمة الاشارة الى انه اذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم
 يباع باحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به باس (قوله وقال النبي ﷺ لئلا يفتد خدي) أي بنت عتبة زوج أبي سفيان
 وقد ذكر قصتها موصولة في الباب (قوله واكثرى الحسن) أي البصري (من عبد الله بن مرداس حمارا الخ) وصله

(١) قوله ومقابلا يعوض الخ كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل قبل ذلك سقط من النسخ حرر اه مصححه

بالمعروف . أنزلت في و آل النبي الذي يُقيم عليه ويصليح في ماله إن كان قديراً أكل منه بالمعروف
باب بيع الشريك من شريكه حديثي محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري
 عن أبي سلمة عن جابر رضي الله عنه جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يقسم فإذا وقعت
 الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة **باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم**
حدثنا محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ بالشفعة في كل مال لم يقسم . فإذا وقعت
 الحدود . وصرفت الطرق فلا شفعة **حدثنا** مسدد حدثنا عبد الواحد بهذا . وقال في كل مال لم
 يقسم * تابعه هشام عن معمر قال عبد الرزاق في كل مال رواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري

سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس فذكر مثله وقوله الحمار الحمار بالنصب فيهما بفعل مضمر أي أحضر أو أطلب
 ويجوز الرفع أي المطلوب والداق بالمهملة ونون خفيفة مكسورة بعدها قاف وزن سدس درهم ووجه دخوله في الترجمة ظاهر
 من جهة أنه لم يشارطه أعاداً على الأجرة للتقدمة وزاده بذلك على الأجرة المذكورة على طريق الفضل ثم ذكر
 المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث انس في قصة ابن طيبة وقد تقدم ذكره في أوائل البوع وساقه
 فيه بهذا الاستناد ووجه دخوله في الترجمة كونه ﷺ لم يشارطه على أجرته أعاداً على العرف في مثله * ثانيها حديث
 عائشة في قصة هند وسياتي الكلام عليه في كتاب النفقات والمراد منها قوله خذني من ماله ما يكفيك بالمعروف
 فأحاطها على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي * ثالثها حديث عائشة في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستغف وسياتي
 الكلام عليه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى فإنه ساقه عن إسحق هذا بهذا الاستناد فظهر من سياقه أنه هنا بلفظ
 عثمان بن فرقد وهناك بلفظ عبد الله بن نير وقد ذكره هنا بلفظ والي اليتيم الذي يقيم عليه وقال ابن التين الصواب يقوم
 لأنه من القيام لا من الإقامة (قلت) وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام ولم يقع في رواية ابن نير شيء من ذلك
 ولا في رواية أبي اسامة في الوصايا ورواية يقيم موجبة أي يلازمه أو يقيم نفسه عليه واسحق شيخ البخاري فيه هو ابن
 منصور كما جزم به خلف وغيره في الاطراف وقد استخرجه أبو نعيم من مسند إسحق بن راهويه عن ابن نير وقال أخرجه
 البخاري عن إسحق وقال في التفسير أخرجه البخاري عن إسحق بن منصور وهشام هو ابن عروة وعثمان بن فرقد بقاء
 وقاف وزن جعفر هذا هو المطار البصري فيه مقال لسكن لم يخرج له البخاري موصولاً سوى هذا الحديث وقد قرنه
 باب نير وذكره آخر تعليقا في المغازي والمراد منه في الترجمة حوالة والي اليتيم في كل ما له من ماله على العرف * (قوله باب
 بيع الشريك من شريكه) قال ابن بطال هو جائز في كل شيء مشاع وهو كيومه من الاجنبي فان باعته من الاجنبي فلاشريك
 الشفعة وان باعته من الشريك ارتفعت الشفعة وذكره فيه حديث جابر في الشفعة وسياتي الكلام عليه في باب وحاصل كلام
 ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة وقال غيره معنى الترجمة حكم بيع الشريك من شريكه والمراد منه حض الشريك أن
 لا يبيع ما فيه الشفعة الا من شريكه لأنه ان باعه لغيره كان للشريك أخذه بالشفعة قهراً وقيل ويجه المناسبة ان الدار
 كانت بين ثلاثة فباع أحدهم للآخر كان الثالث ان يأخذ بالشفعة ولو كان المشتري شريكاً وقيل يبني على الخلاف
 هل الاخذ بالشفعة أخذ من المشتري أو من البائع فان كان من المشتري فيكون شريكاً وإن كان من البائع فهو شريك
 شريكه وقيل مراده أن الشفيع ان كان له الاخذ قهراً فللبائع اذا كان شريكه أن يبيع له ذلك بطريق الاختيار بل أولى
 والله أعلم * (قوله باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم) ذكره فيه حديث جابر في الشفعة أيضاً وسياتي
 في مكانه وذكره هنا اختلاف الرواة في قوله كل مال يقسم أو كل مال لم يقسم فقال عبد الواحد بن زياد وهشام بن يوسف

باب إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لغيره بغير إذنه فَرَضِيَ حَدِيثًا يَمْتُوبُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ حَدِيثًا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقَيْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ خَرَجَ ثَلَاثَةٌ يَمْشُونَ فَأَصَابَهُمُ الْمَطَرُ فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي جَبَلٍ فَأَنْحَطَتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ قَالَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ اذْعُوا اللَّهُ بِالْفَضْلِ عَمَلِي عَمَلْتُمُوهُ فَقَالَ أَحَدُهُمُ اللَّهُمَّ إِنِّي كَانَ لِي أَبُوَانِ شَيْخَانِ بِبَيْرَانَ . فَكُنْتُ أُخْرِجُ فَارْعَى . ثُمَّ أَجِي فَأُحَلِّبُ فَأَجِي بِالْجِلَابِ . فَأَتِي بِهِ أَبُوِي فَيَشْرِيَانِ . ثُمَّ أَصْفِي الصَّدِيْقَةَ وَأَهْلِي وَأَهْرَأِي فَأُحْبَبْتُ لَيْلَةً فَجِئْتُ فَإِذَا هُمَا نَائِمَانِ . قَالَ فَكْرَهْتُ أَنْ أُوقِظَهُمَا . وَالصَّدِيْقَةُ يَتَضَاعَوْنَ عِنْدَ رَجُلٍ . فَلَمَّ يَزَلُ ذَلِكَ دَائِي وَدَائِبُهَا . حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ أَتَيْفًا وَجِهِيكَ . فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ . قَالَ فَفَرَجَ عَنْهُمْ وَقَالَ الْآخِرُ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أَحِبُّ أَمْرًا مِنْ نَبَاتٍ عَمِي كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ . فَقَالَتْ لَا تَتَنَاَلُ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ دِينَارٍ فَسَعَيْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا فَلَمَّا قَمَدْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا قَالَتْ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُ الْخَلَامَ إِلَّا بِالْحَقِّ قَمَدْتُ وَتَرَكْتُهَا فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ أَتَيْفًا وَجِهِيكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً قَالَ فَفَرَجَ عَنْهُمْ الثَّلَاثِينَ وَقَالَ الْآخِرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَحِيرًا بِفَرْقٍ مِنْ ذَرَّةٍ فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبَى ذَاكَ أَنْ يَأْخُذَ قَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَوَزَعْتُهُ حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا . ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ اعْطِنِي حَقِّي . فَقُلْتُ : أَنْتَ لَقَدْ أَتَيْتَ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ وَرَاعِيَهَا فَأَتَيْتَ لَكَ . فَقَالَ أَتَسْتَهْزِي بِي . قَالَ فَقُلْتُ مَا اسْتَهْزَيْتُ بِكَ وَلَكِنَّهَا لَكَ . اللَّهُمَّ إِنْ

عن معمر كل ما لم يحسم وقال عبدالرزاق عن معمر كل مال وكذا قال عبدالرحمن بن اسحق عن الزهري وطريق هشام وصلها المؤلف في ترك الحيل وطريق عبدالرزاق وصلها في الباب الذي قبله وطريق عبدالرحمن بن اسحق وصلها مسند في مسنده عن بشر بن المفضل عنه ووقع عند السرخسي في رواية عبدالرزاق وفي رواية عبدالواحد في الموضوعين كل مال وللباقين كل ما في رواية عبدالواحد وكل مال في رواية عبدالرزاق وقد رواه اسحق عن عبدالرزاق بلفظ قضى بالشفعة في الاموال ما لم تقسم وهو يرجح رواية غير السرخسي والله اعلم قال الكرماني الفرق بين هذه الثلاث يعني قوله تابعه وقال ورواه أن المتابعة أن يروي الراوي الاخر الحديث بعينه والرواية انما تستعمل عند المذكرة والقول اعم وما ادعاه من الانحداف المتابعة مردود فانها اعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى ونحصره الرواية في المذاكرة مردود أيضا فان في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله رواه فلان ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة حدثنا وأما الذي هنا بخصوصه فعبد الرحمن بن اسحق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع كونه أخرجه الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحمن بن اسحق (قوله باب اذا اشتري شيئا لغيره بغير اذنه فرضي) هذه الترجمة معقودة لبيع الفضولي وقد مال البخاري فيها الى الجواز وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انحطت عليهم الصخرة في الغار وسأني شرحه في أواخر أحداث الانبياء وموضع الترجمة منه قول أحدهم اني استأجرت احيرا بفرق من ذرة فأعطيتة فأني فعمدت الى الفرق فزرعته حتى اشتريت منه بقرا وراعيا فان فيه تصرف الرجل في مال الاجير بغير اذنه ولكنه لما تم له ونعمه وأعطاه أخذه ورضي وطريق الاستدلال به يبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور على خلافه والخلاف فيه شهر لكن يقرر بان النبي ﷺ ساقه مساق المدح والتناء على فاعله وأقره على ذلك ولو كان لا يجوز لبيته فهذا الطريق يصح الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا وفي اقتصار البخاري على الاستنباط لهذا الحكم بهذه

كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي قَمَلْتُ ذَلِكَ أَبْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا . فَكُتِبَ عَنْهُمْ بِابِ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ
 الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَانِ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُرَيْبٍ عَنْ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ
 يَنْتَمِرُ بِسُوقِهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّنَا أَمْ عَطِيَّةٌ أَوْ قُلْ أَمْ هِبَةٌ قَالَ لَا بَلْ يَبِيعُ فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةٌ بِابِ
 شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهَيْبَتِهِ وَعَقْبَتِهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَسَلْمَانَ كَاتِبٌ . وَكَانَ حَرًّا فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ

الطريق دلالة على أن الذي أخرجه في فضل الخليل من حديث عروة البارقي في قصة بيعه الشاة لم يقصد به الاستدلال
 لهذا الحكم وقد أوجب عن حديث الباب بأنه محتمل أنه استأجره بفرق في الذمعة ولما عرض عليه الفرق فلم يقبضه
 استمر في ذممة المستأجر لأن الذي في الذمعة لا يتبعن إلا بالقبض فلما تصرف فيه المالك صح تصرفه سواء اعتضده لنفسه
 أو لأجره ثم انه تبرع بما اجتمع منه على الاجير برضامته والله أعلم قال ابن بطلان وفيه دليل على صحة قول ابن القاسم
 إذا أودع رجل رجلا طعاما فباعه المودع بمن فرضى المودع فله الخيار إن شاء أخذ الثمن الذي باعه به وإن شاء أخذ
 مثل طعامه ومنع أشبه قال لأنه طعام . طعام فيه خيار واستدل به لابي ثور في قوله إن من يغصب قنعا فزرعه إن كل
 ما أخرجت الأرض من التمح فهو لصاحب الخنطة وسيأتي بقية الكلام على هذا الفرع وما يتعلق به مع الكلام على
 بقية فوائد حديث أهل الفار في أواخر احاديث الانبياء وقوله في هذه الطريق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى بن
 عقبة عن نافع فيه ادخال الواسطة بين ابن جريج ونافع وابن جريج قد سمع الكثير من نافع فيه دلالة على قوة تدليس
 ابن جريج وروايته عن موسى من نوع رواية الاقران وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقوله في المتن الخلاب
 بكسر المهملة وتخفيف اللام آخره موحدة إلا انه الذي يحلب فيه أو المراد اللبن وقوله بتضاعون بمعنى اثنين أي يتاكون
 من الضعفاء وهو البكاء بصوت وقوله رحمة بضم الفاء وبجوز التمتع والفرق تقدم في الزكاة والذرة بضم المعجمة
 وتخفيف ازاء معروف « قوله باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب » قال ابن بطلان معاملة الكفار جائزة
 الا ببيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين واختلف العلماء في مباحة من غالب ماله الحرام وحنة من رخص فيه
 قوله ﷺ للمشرك ايعام هبة وفيه جواز بيع الكافر واثبات ملكه على ماني يده وجواز قبول الهدية منه وسيأتي
 حكم هدية المشركين في كتاب الهدية (قلت) وأورد المصنف فيه حديث الباب بأسناده هذا ثم سياقته وبأني
 الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى وقوله فيه مشعان بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة أي
 طويل شمت الشعر وسيأتي تفسيره للمصنف في الهبة وقوله ايعام عطية منصوب بفعل مضمر أي أجمعه ونحو ذلك
 ويجوز الرفع أي هذا وقد تقدم قريبا في باب بيع السلاح في الفتنة ما يتعلق بمباحة أهل الشرك (قوله باب شراء
 المملوك من الحربى وهيبته وعقته) قال ابن بطلان غرض البخاري بهذه الترجمة اثبات ملك الحربى وجواز
 تصرفه في ملكه بالبيع والهبة والعق وغيرها إذا قرأ النبي ﷺ سلمان عند مالكة من الكفار وأمره أن يكاتب وقيل
 الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنته حديث الباب (قوله وقال النبي ﷺ لسلمان) أي الفارسي (كاتب وكان
 حرا فظلموه وباعوه) هذا طرف من حديث وصله أحمد والطبراني من طريق ابن اسحق عن عاصم بن عمر عن محمود
 ابن لبيد عن سلمان قال كنت رجلا فارسيا فذكر الحديث بطوله وفيه ثم فر من كلب تجار فخلوني معهم حتى إذا قاموا بي
 وأدى القرى ظلموني فباعوني من رجل يهودى الحديث وفيه فقال رسول الله ﷺ كاتب بإسلمان قال فكانت صاحبي
 على ثلاثة ودية وأخرج ابن جبان والحاكم في صحيحيهما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سلمان نحوه وأخرجه أبو أحمد
 وأبو يعلى والحاكم من حديث بريدة بمعناه (تنبيه) قوله كان حرا فظلموه وباعوه من كلام البخاري لخصه من قصته

وسبي عمار وصهيب وبلال . وقال الله تعالى : والله فضل بعضكم على بعض في الرزق . فما الذين فضلوا برأدي
 رزقيم على ما ملكت أيانهم فمهم فيه سواه . أفبينم الله يجحدون **حدثنا** أبو أيان أخبرنا
 شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ هاجر إبراهيم
 عليه السلام بساة فدخل بها قرية فيها ملك من الملوك أو جبار من الجبابرة . فقيل دخل إبراهيم
 بامرأته هي من أحسن النساء فأرسل إليه أن يا إبراهيم من هذه التي معك قل أختي ثم رجع إليها فقال
 لا تكذبني حديثي فاني أخبرتهم أنك أختي والله إن على الأرض من مؤمن غيري وغيرك فأرسل بها إليه
 صام إليها صامت توتأ وتصلى فقالت : اللهم إن كنت أمنت بك وبرسولك وأحصنت فرجى إلا على
 فلا تسلط على الكافر فقط حتى ركض برجله قال الأعرج قال أبو سلمة ابن عبد الرحمن إن أبا هريرة
 قال قالت اللهم إن يمت يقال هي قتلتها فأرسل ثم قلم إليها فقامت توتأ وتصلى وتقول اللهم إن كنت
 أمنت بك وبرسولك وأحصنت فرجى إلا على زوجي . فلا تسلط على هذا الكافر . فقط حتى ركض برجله
 قال عبد الرحمن قال أبو سلمة قال أبو هريرة فقالت اللهم إن يمت فيقال هي قتلتها فأرسل في الثانية .
 أو في الثالثة ، فقال والله ما أرسلتم إلى إلا شيطانا أرجعوهما إلى إبراهيم عليه السلام وأعطوهما أجر

في الحديث الذي خلقه وظن الكرماني أنه من كلام النبي ﷺ بعد قوله سلمان كاتب بإسلام فقال قوله وكان حرا
 حال من قال النبي لا من قوله كاتب ثم قال كيف امره بالكتابة وهو حر وأجيب بأنه أراد بالكتابة صورتها لاحتقها
 وكأنه أراد ففسك وتخلص من الظلم كذا قال وعلى تسليم أن قوله وكان حرا من كلام النبي ﷺ لا يصح منه حمل الكتابة
 على الجواز لا احتمال أن يكون أراد بقوله وكان حرا أي قبل أن يخرج من بلده فيقع في أسر الذين ظلموه وابعوه ويستفاد
 من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه قبل الإسلام وقد قال الطبري إنما اقر بالودي على تصرفه في سلمان
 بالبيع ونحوه لأنه لم يملكه لم يكن سلمان على هذه الشريعة وإنما كان قد تنصر وحكم هذه الشريعة أن من غلب من
 الكفار على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب فيمن دخل في الإسلام أنه يدخل في ملك الغالب (قوله وسبي عمار
 وصهيب وبلال) أما قصة سبي عمار فمأظهرلى المراد منها لان عمارا كان عريا عسنا بالنون والمهملة ما وقع عليه
 سبي وإنما سكن أبوه بأسر مكة وحالف بني غزوم فزوجوه سمية وهي من مواليهم فولدت له عمارا فيحتمل أن يكون
 المشركون حاملوا عمارا معاملة السبي لكون أمه من مواليهم داخلوا في رقيم وأما صهيب فذكر ابن سعد ان أباه من
 النمر بن قاسط وكان عاملا لكسرى فسبت الروم صهيبا لما غزت أهل فارس فابتاعه منهم عبد الله بن جدعان وقيل بل
 هرب من الروم الى مكة فحالف ابن جدعان وستاقى الإشارة الى قصته في الكلام على الحديث الثالث واما بلال
 فقال مسدد في مسنده حدثنا معتمر عن أبيه عن نعيم بن أبي هند قال كان بلال لا يتام أبي جهل فعذبته فبعث أبو بكر
 يجل قال اشترى بلالا فاعتقه وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب قال قال أبو بكر للعباس اشترى
 بلالا فاشتراه فاعتقه أبو بكر وفي المازري لان اسحق حديثي هشام بن عروة عن أبيه قال مر أبو بكر بامية بن خلف
 وهو يئذب بلالا فقال الاتي الله في هذا المسكين قال فقذه انت مما ترى فأعطاه أبو بكر غلاما اجلد منه وأخذ بلالا
 فاعتقه وجمع بين القصتين بأن كلا من امية و ابي جهل كان يعذب بلالا ولهما شوب فيه (قوله وقال الله تعالى والله
 فضل بعضكم على بعض في الرزق الآية) موضع الترجمة منه قوله تعالى على ما ملكت أيانهم فأنبت لهم ملك العينين

فَرَجَعَتْ لِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . فَتَأْت أَشْرَفَتْ أَنَّ اللَّهَ كَبَتَ الْكَافِرَ وَأَخَذَمَ وَلِيدَةَ حَدَّثَنَا
 قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي
 وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ فَقَالَ سَعْدٌ هَذَا يَارَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَخْبَى عَيْنِي بِنِ أَبِي وَقَاصٍ عَمِدَةَ إِلَى أَنَّهُ
 ابْنُهُ أَنْظِرْ لِي شِبْهَهُ : وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ هَذَا أَخِي يَارَسُولَ اللَّهِ وَلِئَلَّا عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ فَظَنَرَ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى شِبْهِهِ فَرَأَى شِبْهًا بَيْنَنَا يُمْتَنِبَةُ فَقَالَ هُوَ لَكَ بِعَبْدِ الْوَالِدِ فَمَرَّشَ وَلِمَا هَرَجَ
 وَأَحْتَجِبِي مِنْهُ يَسُودَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ فَلَمْ تَرَهُ سِوَدَةَ قَطُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ
 عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي قَالٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيُصِيبَ اتَّقَى اللَّهَ وَلَا تَدْعُ إِلَى غَيْرِ أَيْكَ
 فَقَالَ صُيِّبٌ مَا يَسْرُئِي أَنْ لِي كَذَا وَكَذَا وَأَنْتِي قُلْتُ ذَلِكَ وَلَكِنِّي سُرِفْتُ وَأَنَا صَيِّ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْبَلَاءِ
 أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِرَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ يَارَسُولَ
 اللَّهِ أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَمَحْنَتْ أَوْ أَمَحْنَتْ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَلَوَةٍ وَعِتَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ . قَالَ

مع كون ملكهم غالباً كان على غير الأوضاع الشرعية وقال ابن المنير مقصوده صحة ملك الحربى وملك المسلم عنه والمخاطب
 فى الآية المشركون والتى يبيخ الذى وقع لهم بالنسبة الى ما عملوا به اصنامهم من العظم ولم يعاملوا بهم بذلك وليس
 هذا من غرض هذا الباب ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة احاديث احداها حديث ابى هريرة فى قصة ابراهيم عليه
 السلام وسارة مع الجبار وفيه انه اعطاها جاجر ووقع هنا اجر بهمة بدل هاء وقوله كت بفتح الكاف والموحدة بعدها
 مائة أى اجزاء وقيل رده غالباً وقيل احزنه وقيل صرعه وقيل اذله حكاهما كلها ابن التين وقال انها متضاربة
 وقيل اصل كت كبد أى بلغ الهم كبده فبدلت الدال مائة وقوله اخدم أى مكن من الخدمة وسأى فى الكلام عليه مستوفى فى
 احاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قوله الكافر اعطوها جاجر وقبول سارة منه وامضاء ابراهيم عليه السلام ذلك فيه صحة
 هبة الكافر : فانها حديث عائشة فى قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم قريبا وبأى الكلام عليه فى الباب المحال عليه ثم
 وموضع الترجمة منه تقرير النبي ﷺ ملك زمعة للوليدة واجراء احكام الرق عليها * نالتها حديث صيب (قوله عن سعد)
 أى ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله قال عبد الرحمن بن عوف لصيب اتق الله ولا تدع الى غير أهلك) كان صيب
 يقول انه ابن ستان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل ويسوق نسبته الى النمر بن قاسط وان امه من بني تميم وكان لسانه
 أعجمياً لانه ربي بين الروم فقلب عليه لسانهم وقد روى الخاكم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن
 ابن جابط عن أبيه قال قال عمر لصيب ما وجدت عليك فى الاسلام الا ثلاثة أشياء ا كنتيت أباعجى وأنتك لا تمسك
 شيئاً وتدعى الى النمر بن قاسط فقال أمالك كنية فان رسول الله ﷺ كنانى وأمال النقة فان الله يقول وما أقفم من شيء
 فهو يخلفه وأمال النسب فلو كنت من روة لا نسبت اليها ولكن كان العرب تسمى بعضهم بعضاً فسانى ناس بعد أن عرف
 مولدى وأهلى فباعوني فاخذت بلسانهم يعنى لسان الروم ورواه الخاكم أيضاً وأحد أبو يعلى وابن سعد والطبرانى
 من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حمزة بن صيب عن أبيه انه كان يكئى أباعجى ويقول انه من العرب ويطم
 الكثير فقال له عمر فقال ان رسول الله ﷺ كنانى وانى رجل من النمر بن قاسط من أهل الموصل ولكن سبتنى
 الروم غلاماً صغيراً بعد أن علفت قوى وعرفت نسبي وأمال الطعام فان رسول الله ﷺ قال خياركم من أطعم الطعام
 ورواه الطبرانى من طريق زيد بن أسلم عن أبيه قال خرجت مع عمر حتى دخلنا على صيب فلما رآه صيب قال ياناس
 ياناس فقال عمر مال يدعوا الناس فقيل انما يدعوا غلامه بحسن فقال يا صيب ما فوك شيء أعياه الا ثلاث خصال فذكر

حَكِيمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَلْتُ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ : **بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ**
 قَبْلَ أَنْ تُدْبَجَ **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي
 ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ قَالَ هَلَّا اسْتَمْتَمْتُمْ بِإِهَابِهَا قَالُوا إِنَّمَا مَيْتَةٌ قَالَ إِنَّمَا حَرُمٌ **بَابُ قَتْلِ**
 الْخَيْزِرِ وَقَالَ جَابِرُ حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَيْزِرِ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْإِثْ عَنْ ابْنِ
 شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رُبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالَّذِي نَفْسِي
 فِيهِ لِيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْبَمَ حَكَمًا مَقْسِطًا فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخَيْزِرَ وَيَضَعُ الْجُرْمَةَ
 وَيَهْضِمُ لِلْمَالِ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ . **بَابُ لَا يَذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يُبَاعُ** وَدَكَهُ رَوَاهُ جَابِرٌ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ . قَالَ أَخْبَرَنِي
 طَلُوسٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْفَلَّاحِ بَيْعَ حَرَمًا . فَقَالَ قَاتِلَ اللَّهُ فَلَانًا

نحوه وقال فيه وأما اتساق الي العرب فان الروم سبتي وأنصفير واني لأذ كر أهل بيتي ولوأنى انفلقت عن رونة
 لا تسبت اليها فهذه طرق قوى بعضها ببعض فعلمنا انفق له هذه المراجعة بينه وبين عمرمرة وبينه وبين عبد الرحمن
 ابن عوف أخرى ويدل عليه اختلاف السياق راجعا حديث حكيم بن حزن أنه قال يارسول الله أرأيت أمورا كنت
 أنتجت بها الحديث وقد تقدم الكلام عليه في الزكاة وموضع الترجمة منه ما تضمنه الحديث من وقوع الصدقة والعنافة
 من المشرك فانه يتضمن صحة ملك المشرك اذ صحة المتق متوقفة على صحة الملك وسيأتي الكلام على قوله أنتجت هل هو بالثلاثة
 أو الثنائة في كتاب الادب وذ كر الكرماني أنه روى هنا أحب بموحدتين وكان الاولى أن ينسبها لقائلها * (قوله
 باب جلود الميئة قبل أن تدبج) أي هل يصح بيعها أم لا أورد فيه حديث ابن عباس في شاة ميمونة وكانه أخذ جواز
 البيع من جواز الاستمتاع لان كل ما ينفع به يصح بيعه وما لا فلا وبهذا يجاب عن اعتراض الاسماعيلي بانه ليس في
 الخبر الذي أوردته تعرض للبيع والاتقاع بجلود الميئة سلقا قبل الدباغ وبعده مشهور من مذهب الزهري وكانه اختيار
 البخاري ووجه مفهوم قوله ﷺ انما حرم أم كلها فانه يدل على ان كل ما عدا أم كلها مباح وسيأتي الكلام عليه مستوفى
 في كتاب الدباغ ان شاء الله تعالى * (قوله باب قتل الخنزير) أي هل يشرع كإشراع تحريم أم كله ووجه دخوله في ابواب
 البيع الاشارة الى ان ما أمر بقتله لا يجوز بيعه قال ابن التين شذ بعض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير اذا لم يكن فيه ضراوة
 قال والمجهور على جواز قتله مطلقا والخنزير بوزن غريب ونونه أصلية وقيل زائدة وهو مختار الجوهري (قوله وقال جابر
 حرم النبي ﷺ بيع الخنزير) هذا طرف من حديث وصله المؤلف كإسباني بعد تسعة ابواب ثم ذكر المصنف في الباب
 حديث أبي هريرة في قول عيسى بن مريم في كسر الصليب ويقتل الخنزير وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أحاديث الانبياء
 وموضع الترجمة منه قوله ويقتل الخنزير أي بأمر باعدامه مبالغة في تحريم أم كله وفيه توبيخ عظيم للتصاري الذين
 يدعون انهم على طريفة عيسى تم يستحلون أم كل الخنزير ويبيعون في محبته * (قوله باب لا يذاب شحم الميئة ولا يباع
 ودكه رواه جابر عن النبي ﷺ) أي روي معناه وسيأتي شرح ذلك في باب بيع الميئة والاصنام (قوله بلغ
 عمر بن الخطاب أن فلانا باع حمرًا) في رواية مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفیان بن عيينة
 هذا الاسناد أن سمرة باع حمرًا فقال قاتل الله سمرة زاد البيهقي من طريق الزعفراني عن سفیان عن سمرة بن جندب
 قال ابن الجوزي والقرطبي وغيرها اختلف في كيفية بيع سمرة للخمر على ثلاثة أقوال أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب

أَمْ يَلْمُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا فَبَاعُوهَا حَدِيثَنَا
عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ تَمَّتْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ . حَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا وَكَلُوا أَمَّا قَالَ أَبُو عَبْدِ

عن قيمة الجزية فباعها منهم معتقدا جواز ذلك وهذا حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ووجهه وقال كان ينبغي له أن يوليهم بيعها فلا يدخل في محظور وإن أخذنا ما هنا منهم بهذا لأنه لم يعط محرم ما يكون شيئا بقصة بريرة حيث قال هو عليها صدقة ولنا هدية والثاني قال الخطابي يجوز أن يكون باع العصير ممن يخذله بمرا والعصير يسمى محمرا كما قد يسمى الغنبيه لانه يؤل اليه قاله الخطابي قال ولا يظن بسمره أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها وإنما باع العصير والثالث أن يكون خلل الخمر وبيعها وكان عمر يعتقد أن ذلك لا يخلها كما هو قول أكثر العلماء واعتقد سمره الجواز كما تناوله غيره انه محل التصليل ولا يتحصر الخمر في تحليلها بنفسها قال القرطبي تبع لابن الجوزي والاشبه الاول (قلت) ولا يصح على الوجه الاول أخذها عن الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت له عن غنمية وغيرها وقد ابدى الاسماعيلي في المدخل فيه احتمالا آخر وهو أن سمره علم تحريم الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمه دون عقوبته وهذا هو الظن به ولم يرفى شيء من الاخبار أن سمره كان وليا لعمر على شيء من أعماله إلا أن ابن الجوزي أطلق انه كان وليا على البصرة لعمر بن الخطاب وهو وهم فاما ولي سمره على البصرة لزياد وابنه عبيد الله بن زياد بعد عمر بدهر وولاه البصرة لعمر قد ضبطوا وليس منهم سمره ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل سمره على قبض الجزية (قوله حرمت عليهم الشحوم) أي أكلها والأفلاح حرم عليهم بيعها لم يكن لهم حيلة فيما صنعوه من اذابتها (قوله فبعلوها) بفتح الجيم والميم أي اذا بواها يقال جملها اذا ذابها والجمل الشحم المذاب ووجه تشبيه عمر ببيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما لكن ليس كل ما حرم تناوله حرم بيعه كالخمر الاحلية وسباع الطير فالظاهر أن اشتراكهما في كون كل منهما صار بالنهي عن تناوله نجسا هكذا حكاه ابن بطال عن الطبري وأقره وليس بواضح بل كل ما حرم تناوله حرم بيعه وتناول الخمر والسباع وغيرهما مما حرم أكلها مما يتأتى بعد ذلك وهو بالذبح بصير ميتة لانه لا ذكاة له واذا صار ميتة صار نجسا ولم يجز بيعه فالإيراد في الاصل غير وارد هذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض الناس وأما قول بعضهم إلا ان اذا ورث جارية أبيه حرم عليه وطؤها وجاز له بيعها وأكل ثمنها فاجاب عياض عنه بأنه موهوم لانه لم يحرم عليه الانتفاع بما مطلقا وإنما حرم عليه الاستمتاع بها المخرجى والانتفاع بها لغيره في الاستمتاع وغيره حلال اذا لم يكن بخلاف الشحوم فان المقصود منها وهو الاكل كان محرما على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فافترا وفي الحديث لمن العاصي المعين ولكن يحتمل ان يقال ان قول عمر قاتل الله سمره لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تقولها العرب عند ارادة الزجر فقالها في حقه تقيظا عليه وفيه اقالة ذوى الهيات تزلا نه لان عمر اكنى تلك الكلمة عن من بدعتوه ونحوها وفيه ابطال الخليل والوسائل الى المحرم وفيه تحريم بيع الخمر وقد قل ابن المنذر وغيره في ذلك الاجماع وشذ من قال يجوز بيعها ويجوز بيع العقود المستحيل باطنه محمرا واختلف في علة ذلك فقيل لتنجسها وقيل لانه ليس فيها منفعة مباحة مقصودة وقيل للباغنة في التنفير عنها وفيه ان الشيء اذا حرم عينه حرم ثمنه وفيه دليل على ان بيع المسلم الخمر من الذي لا يجوز وكذا توكل المسلم الذي في بيع الخمر وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فبين على الخلاف في خطاب الكافر بالفرع وفيه استعمال القياس في الاشياء والنظائر واستدل به علي تحريم بيع جثة الكافر اذا قتلته وأراد الكافر شراءه وعلى منع بيع كل محرم نجس ولو كان فيه منفعة كالسرقة وأجاز ذلك السكوفيون وذهب بعض المالكية الى جواز ذلك للشترى دون البائع لاحتياج المشتري ودونه وسيأتي في باب بيع الميتة من حديث جابر بيان الوقت الذي قال فيه النبي ﷺ هذه المقالة وفيه البحث عن الانتفاع بشحم الميتة وان حرم بيعها وما سئمتي من تحريم بيع الميتة ان شاء الله تعالى (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله قاتل الله يهودا) كذا بالتونين

بَابُ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّوَّاحِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا عُرْفُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا إِذْ تَأَمَّرَ جُلُوسًا لِيَأْبَأَ عَبَّاسٌ ابْنِي إِذَا نَسَّانُ إِذَا مَا عَيْشَتِي مِنْ صَمْتِي يَدِي وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ فَقَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ لَا أَحَدٌ مَكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ فَإِنَّ اللَّهَ مَدَّبَهُ حَتَّى
يَتَفَخَّ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ يَنْفَخُ فِيهَا أَبَدًا فَرَأَى الرَّجُلَ رُبُوعَةً شَدِيدَةً وَإِصْفَرَّ وَجْهَهُ . فَقَالَ وَيْحَكَ إِنَّ أَبَيْتَ
إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ فَمَلِكٌ يَهْدِي الشَّجَرَ كُلَّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ سَعِيدَ ابْنَ أَبِي عَرُوبَةَ
مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ هَذَا الْوَاحِدَ بَابُ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْحَرِّ وَقَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّمَ النَّبِيُّ
ﷺ بَيْعَ الْحَرِّ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ أَبِي الصُّحَيْحِ عَنِ مَسْرُوقٍ عَنِ عَائِشَةَ

علي اراد العطل ونفي رواية غير تنوين على ارادة القيسلة وقد ذكر المصنف في رواية المستملي في آخر الباب
 أن معناه لعنهم واستشهد بان قوله تعالى قتل الخراصون معناه لعن وهو تفسير ابن عباس في قتل وقوله
 الخراصون الكذابون هو تفسير مجاهد رواه الطبري في تفسيره عنهما وقال الهروي معنى قاتلهم قتلهم قال وفاعل
 أصلها أن يقع الفعل بين اثنين ورمحاها من واحد كما فرقت وطارت النعل وقال غيره معنى قاتلهم عاداهم وقال الداودي من
 صارعدوا لله وجب قتله وقال البيضاوي قاتل أي عادي وأخرج في صورة المبالغة وأعرعته بما هو مسبب عنهم فانهم
 بما اخترعوا من الحيلة اتصبوا لمحاربة الله ومن حاربه حرب ومن قاتله قتل * (قوله باب بيع التصاویر التي ليس فيها
 روح وما يكره من ذلك) أي من الاتخاذ أو البيع أو الصنعة أو ما هو أهم من ذلك والمراد بالتصاویر والأشياء التي تصور
 تم ذكر المؤلف رحمه الله حديث ابن عباس مرفوعا من صور صورة فان الله مدببه الحديث وجه الاستدلال به على
 كراهية البيع وغيره وواضح وسعيد بن أبي الحسن راوه عن ابن عباس هو الحسن البصري وهو أسن منه ومات قبله وليس
 له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله فرأى
 الرجل) بالراء والموحدة أي انتفخ قال الخليل رأى الرجل أصابه نفس في جوفه وهو الربو والربوة وقيل معناه ذعر
 وامتلا خوفا وقوله ربوة بضم الراء وبفتحها (قوله فمليك بهذا الشجر كل شيء ليس فيه روح) كذا في الاصل
 بخفض كل على أنه بدل كل من بعض وقد جوزه بعض النحاة ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي عليك بمنزلة
 الشجر أو على حذف واو العطف أي وكل شيء ومثله قولهم في التحيات الصلوات اذ المعنى والصلوات وهذا الاخير جزم
 الحميدي في جمعه وكذا ثبت في رواية مسلم والاسماعيلي بلفظ فاصنع الشجر وما لا نفس له ولا يني نعم من طريق هوزة
 عن عوف فمليك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح بالثبات واو العطف وقال الطبري قوله كل شيء هو بيان
 للشجر لانه لماسمه عن التصوير وأرشده الي الشجر كان غير وافي بمقصوده ولانه قصد كل ما لا روح فيه ولم يقصد
 خصوص الشجر وقوله كل بالخفض ويجوز التصب (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله سمع سعيد بن أبي عروبة
 من النضر بن أنس هذا الواحد) أي الحديث سقطت هذه الزيادة من رواية النسفي هنا وأشار بذلك الي ما أخرجه
 في اللباس من طريق عبد الاعلى عن سعيد بن النضر عن ابن عباس بمعناه وسأذ كر ما بين الروايتين من التباين هناك
 ان شاء الله تعالى ثم وجدت في نسخة الصغاني قبل قوله سمع سعيد ما نصه قال أبو عبد الله وعن محمد بن عبد الله عن سعيد بن
 أبي عروبة سمعت النضر بن أنس قال كنت عند ابن عباس بهذا الحديث وبعده قال أبو عبد الله سمع سعيدا يقول
 الأشكال بهذا ولم أجد هذا في شيء من نسخ البخاري الا في نسخة الصغاني ومحمد المذكور هو ابن سلام
 وعبدته هو ابن سليمان * (قوله باب تحريم التجارة في الحر) تهدم نظير هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن بقيد المسجد
 وهذه أهم من تلك (قوله وقال جابر حرم النبي ﷺ بيع الحر) سيأتي موصولا بعد ستة أبواب ونذكر نحرر المسئلة

رَضِيَ اللهُ عَنْهَا لَمَّا نَزَلَتْ آيَاتُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ عَنْ آخِرِهَا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ حُرْمَتِ التَّجَارَةِ فِي الْحَرِّ
باب لُئِمَ مِنْ بَاعِ حَرًّا حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إسماعيلَ بْنِ أَبِيهِ عَنْ
 سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ قَالَ اللهُ تَلَاةً أَنَا خَصَمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ عَذَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حَرًّا فَأَكَلَ مِنْهُ ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أُجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ
باب أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْيَهُودِ بَيْعَ أَرْضِهِمْ

هناك ان شاء الله تعالى ثم اورد حديث ثامسة بلفظ حرمت التجارة في الحر وقد تقدم في باب اكل الربا من هذا الوجه
 ثم سيقا ولا حمد والطبراني من حديث تميم الداري مرفوعا ان الحر حرام شراؤها وتمناها (قوله باب اثم من باع حرا)
 اى طالما يعتمدوا والحر الظاهر ان المراد به من بني آدم ويحتمل أن يكون اعم من ذلك فيدخل في مثل الموقوف (قوله حدتنا
 بشرين مرحوم) هو بشرين عيسى بمهمله ثم موحدة مصغرا ابن مرحوم بن عبدالعزيز بن مهران العطار فانسب الي جده
 وهو شيخ بصري ما اخرج عن من الستة البخارى وقد اخرج حديثه هذا في الاجارة عن شيخ آخر وافق بشرا
 في روايته له عن شيخهما (قوله حدتنا يحيى بن سليم) بالتصغير هو الطائفي تزيل مكة مختلف في توثيقه
 وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث وذكره في الاجارة من وجه آخر عنه والتحقق أن
 الكلام فيه انما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة وهذا الحديث من غير روايته وانفق الرواة
 عن يحيى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة وخالقهم أبو جعفر النخعي
 فقال عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قاله البيهقي والمحفوظ قول الجماعة (قوله ثلاثة أنا خصمهم) زاد
 ابن خزيمة وابن حبان والاسماعيلي في هذا الحديث ومن كنت خصمه خصمته قال ابن التين هو سبحانه وتعالى
 خصم لجميع الظالمين الا أنه أراد التشديد على هؤلاء بالصرح والخصم يطلق على الواحد وعلى الاثنين وعلى أكثرهم
 ذلك وقال الحرابي الواحد بكسر اوله وقال الفراء الاول قول التصحاه ويجوز في الاثنين خصمان والثلاثة خصوم
 (قوله أعطى بي ثم عذر) كذا للجميع على حذف المفعول والتقدير أعطى بيته بي أي عاهد عهدا وحلف عليه بالله
 ثم نقضه (قوله باع حرا فاكل منه) خص الاكل بالذكر لانه أعظم مقصود ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله
 بن عمر مرفوعا ثلاثة لا تقبل منهم صلاة فذكر فيهم ورجل اعتبد محررا وهذا اعم من الاول في الفعل وأخص
 منه في المفعول به قال الخطابي اعتبار الحر بيع بامر من أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو ويجحد والثاني أن يستخدمه كرها
 بعد العتق والاول أشدها (قلت) وحديث الباب أشد لان فيه مع كتم العتق أو بوجده العمل يقتضي ذلك من
 البيع وأكل الثمن فمن كتم فإن الوعيد عليه اشد قال المهلب وانما كان اتمه شديدا لان المسلمين أكفاه في الحرية فمن باع
 حرا فقد منتهه التصرف فيها بإباح الله له والزمه الذل الذي أنقذه الله منه وقال ابن الجوزي الحر عبد الله فمن جنى عليه
 فخصمه سيده وقال ابن المنذر لم يختلفوا في أن من باع حرا أنه لا قطع عليه يعني اذا لم يسرقه من حرز مثله الامبروى
 عن علي تقطع يد من باع حرا قال وكان في جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ارتفع فروي عن علي قال من أقر على
 نفسه بانه عبد فهو عبد (قلت) يحتمل أن يكون محله فيمن لم تعلم حره لئيم لکن روى ابن شعبة من طريق قتادة أن
 رجل باع نفسه فقتضى عمر بانه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله ومن طريق زرارة بن أوفى أحد التابعين انه باع حرا
 في دين ونقل ابن حزم ان الحر كان يباع في الدين حتى تزلت وأن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ونقل عن الشافعي مثل
 رواية زرارة ولا يثبت ذلك أكثر الاصحاب واستقر الاجماع على المنع (قوله ورجل استاجر أجيرا فاستوفى منه ولم
 يعطه اجرة) هو في معنى من باع حرا أو اكل منه لانه استوفى منفعتة بغير عوض وكانها كلها ولاه استخدمها بغير اجرة وكانه
 استعبده (قوله باب امر النبي ﷺ باليهود ببيع ارضهم) كذا في روايه أبي ذر بفتح الراء وكسر الضاد المعجمة جمع ارض

حين اجلام * فيه القبرى عن ابي هريرة **باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة**، واشترى ابن عمر راحلة باربعة ابروة مضمونة عليه يوفىها صاحبها بالربعة، وقال ابن عباس قد يكون البعير خيرا من البعيرين . واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين فاعطاه احدهما ، وقال آتيك بالآخر غدا رهوا ان شاء الله . وقال ابن المسيب لاربا في الحيوان البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين الى اجل . وقال ابن سيرين لا بأس ببعير بعيرين نسيئة **حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن**

وهو جمع شاذ لانه جمع السلامة ولم يبق مفردة سالان الراء في المفردا كنية وفي الجمع محرمة (قوله حين اجلام) أي من المدينة (قوله فيه القبرى عن ابي هريرة) يشير الى ما خرج في الجهاد في باب اخراج اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد القبري عن ابي هريرة قال بينما نحن في المسجد اذ خرج علينا النبي ﷺ فقال انطلقوا الى اليهود وفيه فقال اني اريد ان اظلمكم فمن وجد منكم ماله شيئا فليبعه وهذه القصة وقعت ليني النصير كاسياني بيان ذلك في موضعه وكان المصنف اخذ بيع الارض من عموم بيع المال وقد تقدم في ابواب الخيار في قصة عثمان وابن عمر اطلاق المال على الارض وغفل الكرمانى عن الاشارة الى هذا الحديث فقال انما ذكر البخارى هذا الحديث بهذه الصيغة مقتضبا لكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه والصواب انه اكتفى بالاشارة اليه لانحداد مخرجه عنده فقرر من تكرار الحديث على صورته بغیر فائدة زائدة كما هو الثالب من عاداته * (قوله باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة) التقدير بيع العبد بالعبد والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف العام على الخاص وكانه اراد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكر والانثى ولذلك ذكر قصة صفة أو أشار الى الحاق حكم الذكر بحكم الانثى في ذلك لعدم الفرق قال ابن بطال اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور الى الجواز لكن شرط مالك ان يختلف الجنس ومنع الكوفيون واحمد مطلقا لحديث سمرة المخرج في السنن ورجاله ثقات الا انه اختلف في سماع الحسن من سمرة وفي الباب عن ابن عباس عند الزوار الطحاوى ورجاله ثقات أيضا الا انه اختلف في وصله وارساله فرجع البخارى وغير واحد ارساله وعن جابر عند الترمذى وغيره واستاده لين وعن جابر بن سمرة عند عبد الله في زيادات المسند وعن ابن عمر عند الطحاوى والطبرانى واحتج للجمهور بحديث عبد الله بن عمرو ان النبي ﷺ امره ان يجهز جيشا وفيه فاتبع البعير بالبعيرين بامر رسول الله ﷺ أخرجه الدارقطني وغيره واستاده قوى واحتج البخارى هنا بقصة صفة واستشهد بآثار الصحابة (قوله واشترى ابن عمر راحلة باربعة ابروة الحديث) وصله مالك والشافعى عنه عن نافع عن ابن عمر بهذا ورواه ابن ابي شيبه من طريق ابي بشر عن نافع ان ابن عمر اشترى ناقه باربعة ابروة بالربعة فقال لصاحب الناقه اذهب فانظر فان رضيت فقد وجب البيع وقوله راحلة أى ما يمكن ركوبه من الابل ذكرا أو أنثى وقوله مضمونة صفة راحلة أى تكون في ضمان الباع حتى يوفىها أى يسلمها للشترى والربعة بفتح الراء والموحدة والمحصنة مكان معروف بين مكة والمدينة (قوله وقال ابن عباس قد يكون البعير خيرا من البعيرين) وصله الشافعى من طريق طراس ان ابن عباس سئل عن بعير ببعيرين فقاله (قوله واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين فاعطاه احدهما وقال آتيك بالآخر غدا رهوا ان شاء الله) وصله عبد الرزاق من طريق مطرف بن عبد الله عنه وقوله رهوا بفتح الراء وسكون الهاء أى سهلا والرهو السير السهل والمراد به هنا ان ياتيه به سرىعا من غير مطل (قوله وقال ابن المسيب لاربا في الحيوان البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين الى اجل) اما قول سعيد فوصله مالك عن ابن شهاب عنه لاربا في الحيوان ووصله ابن ابي شيبه من طريق اخرى عن الزهري عنه لا بأس بالبعيرين نسيئة (قوله وقال ابن سيرين لا بأس ببعير بعيرين ودرهم بدرم بدرم نسيئة) لذا في معظم الروايات ووقع بعضها بدرم بدرمين نسيئة وهو خطأ والصواب درهم بدرم بدرم وصله عبد الرزاق من طريق ابوب عنه بلفظ لا بأس ببعير بعيرين ودرهم بدرم نسيئة فان كان أحد البعيرين نسيئة فهو مكرره

أَسْرَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ فِي السَّيِّ صَفِيَّةٌ ، فَصَارَتْ لِي دَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ . ثُمَّ صَارَتْ لِي النَّبِيِّ ﷺ
**بَابُ بَيْعِ الرَّقِيقِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
 أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَصِيبٌ
 سَنِيًّا . فَتُعِيبُ الْأَمَانَ . فَكَيْفَ تَرَى فِي أَنْزَلِ : قَالَ : أَوْ إِنَّا كُمْ فَعَمَلُونَ ذَلِكَ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَعْمَلُوا
 ذَلِكَ : فَإِنَّمَا لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ . إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ **بَابُ بَيْعِ الْمُدْبِرِ حَدَّثَنَا
 ابْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كُهَيْلٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَاعَ
 النَّبِيُّ ﷺ الْمُدْبِرَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ****

وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه أنه كان لا يرى بأسا بالحيوان بالحيوان بدابدا والدرهم نسيئة ويكره
 أن تكون بالدرهم نقدا والحيوان نسيئة (قوله كان في السبي صافية نصارت الى دحية ثم صارت الى النبي ﷺ) كذا
 أو رده مختصرا وأشار بذلك الى المواقف في بعض طرقه مما يناسب ترجمته أنه ﷺ عوض دحية عنها بسبعة أرؤس
 وهو عند مسلم من طريق حماد بن ثابت وللمصنف من وجه آخر كما سيأتي فقال لدحية خذ جارية من السبي غيرها
 قال ابن بطال يزل تبدلها بجارية غير معينة يختارها منزلة بيع جارية بحجارة نسيئة وسياتي الكلام على قصة صافية
 هذه مستوفى في غزوة خيبر إن شاء الله تعالى * (قوله باب بيع الرقيق) أو ردفه حديث أبي سعيد أنه قال يا رسول
 الله أنا نصيب سبأ يا فتجب الأثمان الحديث ودلالته على الترجمة واضحة وسياتي الكلام عليه في كتاب التكاثر إن
 شاء الله تعالى وقوله في هذا السياق أنه بينا هو جالس عند النبي ﷺ قال يا رسول الله أنا نصيب سبأ يومئذ سبأ
 وليس كذلك بل وقع في السياق حذف ظهر بيانه مما ساقه النسائي عن عمرو بن منصور عن أبي اليمان شيخ البخاري
 فيه بلفظ بينا هو جالس عند النبي ﷺ جاه رجل من الانصار فقال فذكره وسياتي البحث في ذلك * (قوله باب بيع
 المدبر) أي الذي علق مالكه عنقه بموت مالكه سمي بذلك لان الموت در الحياة ولان قاعله در امر دنياه وآخرته
 أماد نياه فباستمراره على الاتفاص بخدمة عبده وأما آخرته فبتحصيل ثواب العتق وهو راجع الى الاول لان تدير
 الامر مأخوذ من النظر في العاقبة فيرجع الى دبر الامر وهو آخره وقد أعاد المصنف هذه الترجمة في كتاب العتق وضرب
 عليها في نسخة الصغرى وصارت أحاديثها داخلية في بيع الرقيق وتوجيهها واضح وكذا هو في رواية النسق وأورد المصنف
 فيه حديثين كل منهما من طريقين الاول حديث جابر في بيع المدبر (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي خالد وعطاء
 هو ابن أبي رباح وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق اسمعيل وسلمة وعطاء فاسمعيل وسلمة قرينان من صفار
 التابعين وعطاء من أوساطهم (قوله باع النبي المدبر) هكذا أورده مختصرا وأخرجه ابن ماجه من طريق
 وكيع كذلك وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد عن سفیان واسمعيل جميعا عن سلمة وأخرجه الاسماعيلي
 من طريق أبي بكر بن خلاد عن وكيع ولفظه في رجل أعتق غلامه عن دبر وعليه دين فباعه رسول الله ﷺ
 بثمانمائة درهم وقد أخرجه المصنف في الاحكام عن ابن نمير شيخه فيه هنا لكن قال عن محمد بن بشر بدل وكيع عن
 اسمعيل بن أبي خالد ولفظه بلغ النبي ﷺ أن رجلا من أصحابه أعتق غلامه عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمانمائة
 درهم ثم أرسل شمته اليه وترجم عليه بيع الامام على الناس أمواهم وقال في الترجمة وقد باع النبي ﷺ مدبرا من نعيم
 ابن النعمان وأشار بذلك الى ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا
 من الانصار يقال له أبو بؤد كوراعتق غلاما له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به رسول الله ﷺ فقال
 من يشتريه فاشتره نعيم بن عبد الله النعمان بثمانمائة درهم فدفعها اليه الحديث وقد تقدم في باب بيع الزائدة من وجه

عَنْ عَمْرٍو وَسَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **حَدَّثَنِي** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا
يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَأَبَاهُ بَرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَدِّلُ عَنِ الْأَمَةِ تَزْيِيهِمْ وَلَمْ يُحْصَن . قَالَ أَجْلِدُوهَا . ثُمَّ إِذَا زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا . ثُمَّ يَبْهَمُهَا
بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي الْإِثْبُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ إِذَا زَنْتَ أُمَّةً أَحَدُكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ
وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ ثُمَّ إِنْ زَنْتَ الثَّلَاثَةَ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا . فَلْيَبْهَمْهَا وَلَوْ

آخر عن عطاء بلفظ ان رجلا اعتق غلامه عن دبر فاحتاج فأخذه النبي ﷺ فقال من يشتريه مني فاشتراه نعم بن
عبدالله فأفاد في هذه الرواية سبب بيعه وهو الاحتياج الى ثمنه وفي رواية ابن خلداد زيادة في تفسير الحاجة وهو الدين
فقد ترجم له في الاستقراض من باع مال المفلس فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه وكانه أشار بالاول
الى ما تقدم من رواية وكيع عند الاماعلي في قوله وعليه دين والى ما أخرجه النسائي من طريق الامعش عن سلمة
بن كهيل بلفظ ان رجلا من الانصار اعتق غلامه عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله ﷺ بثمانمائة
درهم فأعطاه وقال اقض دينك وبالتانى الى ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر
قال اعتق رجل من بني عذرة عبدا له عن دبر فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال الكمال غيره فقال لا الحديث وفيه فدفعها
اليه ثم قال ابدأ بتمسك فتصدق عليها الحديث وفي رواية أيوب المذكورة نحوه ولفظه اذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ
بنفسه فان كان فضل فعلى عياله الحديث فاتفقت هذه الروايات على أن يبيع المذنب في حياة الذي دبره الامارواه
شريك عن سلمة بن كهيل بهذا الاسناد ان رجلا مات وترك مديرا ودينا فأمرهم النبي ﷺ فباعه في دينه بثمانمائة رم
أخرجه الدارقطني ونقل عن شيخه أبي بكر التيسابوري أن شريكا أخطأ فيه والصحيح مارواه الامعش وغيره عن سلمة
وفيه ودفع ثمنه اليه وفي رواية للنسائي من وجه آخر عن الامعش بن أبي خالد ودفع ثمنه اليه مولاه (قلت) وقد رواه أحمد
عن اسود بن عامر عن شريك بلفظ ان رجلا دبر عبدا وعليه دين فباعه النبي ﷺ في دين مولاه وهذا شبيه برواية
الامعش وليس فيه لسوت ذكر وشريك كان تغير حفظه لما ولي القضاء وسامع من جملة من قبل ذلك اصح ومنهم
اسود المذكور في تنبيهات في الاول اتفقت الطرق على أن ثمنه ثمانمائة درهم الاما أخرجه ابوداود من طريق
هشيم عن اسمعيل قال سعمانة أو تسعمانة (الثاني) وجدت لو كيع في حديث الباب اسنادا آخر أخرجه ابن ماجه
من طريق أبي عبد الرحمن الادري عن عطاء بن عمرو بن العلاء عن عطاء مثل لفظ حديث الباب مختصرا (الثالث) وقع
في رواية الأوزاعي عن عطاء عندناي داود زيادة في آخر الحديث وهو انت احق بثمانه والله اعني عنه * الطريق
الثاني (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وفي رواية الحميدى في مسنده حدثنا عمرو وبن دينار (قوله باع رسول الله
ﷺ) هكذا أخرجه ايضا مختصرا ولم يذكر من يعود الضمير عليه وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سفيان
فزاد في آخره يعنى المذنب وأخرجه مسلم عن اسحق بن ابراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعا عن سفيان بلفظ دبر رجلا من
الانصار غلاما لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله ﷺ فاشتراه ابن النحام عبد اقبلي مائة مائة اول في اماره ابن الزبير
وهكذا أخرجه أحمد عن سفيان بن عامر نحوه وقد أخرجه المصنف في كفارات الايمان من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن عمرو
ولم يخل في اماره ابن الزبير ولا عين الثمن قال القرطبي وغيره اتفقوا على مشروعية التذبير واتفقوا على أنه من الثلث
غير الليث وزفر فاهما قال من رأس المال واختلفوا هل هو عقد جائز أو لازم فمن قال لازم منع التصرف فيه بالعتق
ومن قال جائزا أجاز بالاول قال مالك والاوزاعي والكوفيون وبالتانى قال الشافعي وأهل الحديث وحجتهم حديث

يَحْتَلِبُ مِنْ شَمْرِ بَابٌ هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِهَا وَلَمْ يَرَ الْحَسَنَ بَأْسًا أَنْ يَقْبَلَهَا وَيُبَايِعَهَا
 وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا وَهَبْتَ الْوَلِيدَةَ الَّتِي تُوَطِّأُ، أَوْ يَبَيْتُ، أَوْ عَمَقْتَ فَلْيَسْتَبِرْ أَرْحَمًا
 بِحَيْضَةٍ وَلَا تَسْتَبِرْ أَلْمَنَاءَ . وَقَالَ عَطَاءٌ : لَا بَأْسَ أَنْ يَصِيبَ مِنْ جَارِيَتِهِ الْحَامِلَةَ مَا دُونَ الْفَرْجِ . وَقَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى : لِأَنَّ عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزَّازِ بْنِ دَاوُدَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ فَمَا فَتَحَ
 اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِصْنَ ذُكِرَ لَهُ بِجَمَالِ صَفِيَّةَ بِنْتِ حِجْبِي ابْنِ أَقْطَبٍ قَدْ قَتَلَ زَوْجَهَا وَكَانَتْ عَرُومًا فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغْنَا سُدَّ الرَّوْحَاءِ حَلَّتْ فَبَيْتِي بِهَا . ثُمَّ صَنَعَ حَيْضًا فِي نِطْعٍ صَغِيرٍ .
 ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آذِنْ مِنْ حَوْلِكَ فَكَانَتْ تِلْكَ وَليمة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ . ثُمَّ خَرَجْنَا
 إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحْمَى لَهَا وَرَأَاهُ بِعَاءَةَ . ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَيْتِهِ فَيُصْعِقُ

الباب ولانه تعليق للعتق بصفة افراد السيد بها فيتمكن من بيعه كمن علق عقبه بدخول الداو مثلا ولان من اوصى
 بعنق شخص جازله ببيعها اتفاقا فيلحق به جواز بيع المذبر لانه في معني الوصية وقيد الليث الجواز بالحاجة والافيكوه
 وأجاب الاول بأنها قضية عين لا عموم لها فيحمل على بعض الصور وهو اختصاص الجواز بما اذا كان عليه دين وهو
 مشهور مذهب أحمد واختلف في مذهب مالك أيضا وأجاب بعض المالكية عن الحديث بأنه ﷺ رد تصرف هذا
 الرجل لكونه لم يكن له مال غيره فيستدل به على رد تصرف من تصدق بجميع ماله وادعى بعضهم أنه ﷺ إنما
 باع خدمة المذبر لا رقبته واحجج بما رواه ابن فضيل عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه ﷺ قال
 لا بأس ببيع خدمة المذبر أخرجه الدارقطني ورجال اسناده قعات الا أنه اختلف في وصله وارساله ولو صح لم يكن
 فيه حجة اذ لا دليل فيه على ان البيع الذي وقع في قصة المذبر الذي اشتراه نعيم بن النحام كان في منفعته دون رقبته
 الحديث الثاني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في بيع الامة اذازنت وقد تقدمت الاشارة اليه في باب بيع العبد
 الزاني وأورده هنا من وجه آخر عن أبي هريرة ووجه دخوله في هذا الباب عموم الامر ببيع الامة اذازنت فيشمل ما اذا
 كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المذبر في الجملة وأما ما وقع في رواية التسي في نسخة الصغاني فلا
 يحتاج الى اعتذار * (قوله باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرها) هكذا قيد بالسفر وكان ذلك لكونه مظنة
 الملامسة والمباشرة غالبا (قوله ولم بالحسن بأسا أن يقبلها أو يباشرها) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن
 عبيد عنه قال وكان ابن سيرين يكره ذلك وروي عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب مادون الفرج قال
 إداودي قول الحسن ان كان في المسبية صواب وتقيه ابن التين بأنه لأحرق في الاستبراء بين المسبية وغيرها (قوله
 وقال ابن عمر اذا وهبت الوليدة التي توطأ أو يبيت أو عمتك فليستبرأ رهما بحیضة ولا تستبرأ العذراء) أقوله
 الاول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله عن نافع عنه وأما قوله ولا تستبرأ العذراء فوصله عبد الرزاق من طريق
 أيوب عن نافع عنه وكانه يرى أن البكارة تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء وفيه نظر وعلى تقديره ففي
 الاستبراء شائبة تعبد ولهذا تستبرأ التي أبيت من الحيض (قوله وقال عطاء لا بأس أن يصب من جاريته الحامل
 مادون الفرج قال الله تعالى الا على أَرْوَاجِهِمْ ماملكت أيمانهم) قال ابن التين ان أراد عطاء بالحامل من حملت من
 سيدها فهو فاسد لانه لا يرتاب في حله وان أراد من غيره ففيه خلاف (قلت) والثاني أشبه بمراة ولذلك قيد بما دون
 الفرج ووجه استدلاله بالأية أنها دلت على جواز الاستمتاع بجميع وجهه فخرج الوطء بدليل فبقى الباقي على
 الاصل ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس في قصة صفية وسيأتي مبسوطا في المغازي والغرض منه هنا قوله

رُكْبَتَهُ فَصَعَّ صَعِيَّةً رَجُلًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ حَتَّى تَرَكَبَ بِأَبِ يَمِيمٍ الْمَيْتَةَ وَالْأَصْنَامَ حَدَّثَنَا
 قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيعٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَمٌ يَبِيعُ
 الْحَرَمَ وَالْمَيْتَةَ وَالنَّظِيرَ وَالْأَصْنَامَ : قَبِيلٌ يَأْرَسُوهُ اللَّهُ أَرَأَيْتَ شَحْوَمَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّمَا يَطْلِي بِهَا السِّنُّ
 وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ . وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ فَقَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ .

حتى يفتسد الروحاء حلت فبني بها فان المراد بقوله حلت أى طهرت من حيضها وقد روى البيهقي باسناد لين
 انه ﷺ استبرأ صفة بخصية وأما مارواه مسلم من طريق ثابت عن أنس أنه ﷺ ترك صفة عند أم سليم حتى
 أتته عدتها فقد شك حماد راويه عن ثابت في رفعه وفي ظاهره نظر لانه ﷺ دخل بها منصرفه من خير بعد
 قتل زوجها يسير فلم يمضي زمن يسع انقضاء العدة ولا نقلوا انها كانت حاملا فتحمل العدة على ظهرها من الحيض
 وهو المطلوب والصريح من هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعا لتوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحض
 حيضة قاله في سبأ أو طاس أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح * (قوله باب: بيع الميتة والأصنام)
 أى تحريم ذلك والميتة يفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية والميتة بالكسر الهيئة وليست مرادها هنا ونقل ابن
 المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيع الميتة ويستثنى من ذلك السمك والجراد والأصنام جمع ضم قال الجوهري هو الوثن
 وقال غيره الوثن ماله جنة والضم ما كان مصورا فينهما عموم وخصوص وجهى فان كان مصورا فهو وثن وضم
 (قوله عن عطاء) بين في الرواية المتعلقة تلوهذه الرواية المتصلة ان يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب
 به اليه وليزيد فيه اسناد آخر ذكره أبو حاتم في العلل من طريق حاتم بن اسمعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن
 أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال ابن حاتم سألت أبي عنده فقال قد رواه
 محمد بن اسحق عن يزيد بن عطاء ويزيد لم يسمع من عطاء ولا أعلم أحدا من المصريين رواه عن يزيد متابعا لعبد
 الحميد بن جعفر فان كان حفظه فهو صحيح لان محله الصدق قلت قد اختلف فيه على عبد الحميد ورواية أبي حاتم عنه
 الموافقة لرواية غيره من يزيد أدرج فتكون رواية حاتم بن اسمعيل شاذة (قوله عن جابر) في رواية أحمد عن حجاج
 ابن محمد عن الليث بسنده سمعت جابرا بن عبد الله بمكة (قوله وهو بمكة عام الفتح) فيه بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في
 رمضان سنة ثمان من الهجرة ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده ﷺ ليسمعه من لم يكن سمعه
 (قوله ان الله ورسوله حرم) هكذا وقع في الصحيحين باسناد الفعل الى ضمير الواحد وكان الاصل حرما فقال
 القرطبي أنه ﷺ تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين لانه من نوع مارد به على الخطيب الذي قال
 ومن جهمها كذا قال ولم يتفق الرواة في هذا الحديث على ذلك فان في بعض طرقه في الصحيح ان الله حرم ليس
 فيه ورسوله وفي رواية لابن مردويه من وجه آخر عن الليث ان الله ورسوله حرما وقد صح حديث أنس في النبي
 عن أكل الحر الأهلية ان الله ورسوله ينهانا نكح ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث ينهانا نكح والتحقيق جواز الافراد
 في مثل هذا ووجه الاشارة الى أن أمر النبي ناشى عن أمر الله وهو نحو قوله الله ورسوله أحق أن يرضوه والمختار
 في هذا ان الجملة الاولى حذف لدلالة الثانية عليها والتقدير عند سيوبه والله أحق ان يرضوه ورسوله أحق أن
 يرضوه وهو كقول الشاعر

نحن بما عندنا وأنت بما عندنا * * * لك راض والرأي مختلف

وقيل أحق أن يرضوه خير من الامم لان الرسول تابع لامر الله (قوله فقيل يارسول الله) لم أقف على تسمية القائل
 وفي رواية عبد الحميد الآتية فقال رجل (قوله رأيت شحوم الميتة فانه يطل بها السفن ويدهن بها الجلود يستصبح
 بها الناس) أى فهل محل بيعها لما ذكر من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع (قوله فقال لا هو حرام) أى البيع هكذا

ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله لمأخزهم شعوبها مجلوه ثم باعوه فأكلت أمتهم قال أبو عاصم
 حدثنا عبد الحميد حدثنا يزيد كتب إلى عطية سمعت جابر أَرْضَى الله عنه عن النبي ﷺ **باب** تمن
 الكلب **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن
 عن أبي مسعود الأنصاري رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ سئى عن تمن الكلب . ومهر
 النبي . وحلوان الكاهن **حدثنا** حجاج بن منبهاً حدثنا شعبة قال أخبرني عون بن أبي جحيفة
 قال رأيت أبي أشترى حجاً ما فسأله عن ذلك قال إن رسول الله ﷺ سئى عن تمن النمل .
 وتمن الكلب . وكسب الأمة . ولكن الواشمة والمستوشمة . وآكل الربا وموكله ولعن المصور

فسره بعض العلماء كالشافعي ومن اتبعه ومنهم من حمل قوله وهو حرام على الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول
 أكثر العلماء فلا يتفزع من الميتة أصلاً عند الماخص بالدليل وهو الجلد المدبوغ وأخلفوا فيما يتجسس من الأشياء
 الطاهرة فالجمهور على الجواز وقال أحمد وابن الماجشون لا يتفزع بشيء من ذلك واستدل الخطابي على جواز الانتفاع
 باجماع على أن من مات له دابة ساع لها طعامها لكلاب الصيد فكذلك يسوغ دهن السفينة شحم الميتة ولا فرق
 (قوله) ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك قاتل الله اليهود الخ) وسياقه مشعر بقوة ما أوله الاكثران المراد بقوله هو
 حرام البيع لا الانتفاع وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عمر مر فوطا الويل لبي اسرائيل انه لما حرمت عليهم
 الشحوم باعوها فأكلوا منها وكذلك ممن الخمر عليكم حرام وقد مضى في باب تحريم تجارة الخمر حديث تميم الداري في
 ذلك (قوله) وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد (هو ابن جعفر وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وأخرجها
 مسلم عن أبي موسى عن أبي عاصم ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث الليث وأظهر أنه أراد أصل الحديث والاقوى
 سياقه بعض مخالفة قال أحمد حدثنا أبو عاصم الضحاك ابن مخلد عن عبد الحميد بن جعفر أخيراً يزيد بن أبي حبيب
 ولفظه يقول عام الفتح ان الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الاصنام قال رجل يا رسول الله فاترى
 في بيع شحوم الميتة فانهأ تدهن بها السفن والجلود ويستصبح بها فقال قاتل الله يهود الحديث فظهر بهذه الرواية ان
 السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد ما قررناه ويؤيده أيضاً ما أخرجه أبو داود من وجه آخر عن ابن عباس أنه صلى
 الله عليه وسلم قال وهو عند الركن قاتل الله اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أمتانها وأن الله اذا حرم
 على قوم أكل شيء حرم عليهم منته قال جمهور العلماء العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة فيمتدى ذلك الى
 كل نجاسة ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير والعلة في منع بيع الاصنام عدم التمتع بالباحة فعلي هذا ان كانت بحيث
 اذا كسرت يتفزع برضاها جاز بيعها عند بعض العلماء من الشافعية وغيرهم والاكثر على المنع حلالا للنهي على ظاهره
 والظاهر أن النبي عن بيعها للباقة في التفتير عنها ويلحق بها في الحكم الصلبان التي تعظمها النصاري ومحرم تحت
 جميع ذلك ووصفتها وأجموعاً على تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير الا ما تقدمت الاشارة اليه في باب تحريم الخمر ولذلك رخص
 بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للخرزحكاه ابن المنذر عن الازراعي وأبي يوسف وبعض المالكية فعل
 هذا فيجوز بيعه ويستثنى من الميتة عن بعض العلماء ما لا تحله الحياة كالشعر والصفوف والوبر فانه طاهر فيجوز بيعه
 وهو قول أكثر المالكية والحنفية وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف وقال بنجاسة الشعور الحسن والليث
 والاوزاعي وسكنها تطهر عندهم بالفسل وكانها متنجسة عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لانجاسة العين ونحوه
 قول ابن القاسم في عظم القليل أنه يطهر اذا سلق بالماء وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في باب لا يذاب شحم الميتة ه
 (قوله) باب تمن الكلب) أو رده فيه حديثين ه أحدهما عن أبي مسعود أنه سئى عن تمن الكلب ومهر النبي عن تمن الكلب والكاهن

* ثانيهما حديث أبي جحيفة نهي عن تبن الدم وتبن الكلب وكسب الامة الحديث وقد تقدم في باب موكل الربا في
 أوائل البيع واشتمل هذان الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة ان غايرنا بين كسب الامة ومهر البغي * الاول
 تبن الكلب وظاهر النبي تحريم بيعه وهو مأم في كل كلب معلما كان أو غيره بما يجوز اقتناؤه أولا يجوز زومنا ذلك
 أن لا قيمة على متقله وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متقله وعنه كالجمهور وعنه كقول
 أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروي أبو داود من حديث ابن
 عباس مرفوعا نهي رسول الله ﷺ عن تبن الكلب وقال ان جاء يطلب تبن الكلب فاملا كفه ترابا واسناده صحيح
 وروي أيضا باستناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا لا يمل تبن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي والعله في تحريم
 بيعه عند الشافعي نجاسته . طلقا وهي قائمة في العلم وغيره وعله المنع عند من لا يرى نجاسته النبي عن اتخاذه والامر بقتله
 ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذه ويدل عليه حديث جابر قال نهي رسول الله ﷺ عن تبن الكلب الكلب صيد
 أخرجه النسائي باستناد رجاله ثقات الا أنه طعن في صحته وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بلفظ نهي عن
 تبن الكلب وان كان ضاريا يعني مما يصيد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو منكر وفي رواية لأحمد نهي عن تبن الكلب
 وقال طعمة جاهلية ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اتخاذ الكلب
 وكراهية بيعه ولا يفسخ ان وقع وكانه لا لم يكن عنده نجسا وأذن في اتخاذه لمنافعه الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات
 لكن الشرع نهي عن بيعه تزيبا لانه ليس من مكارم الاخلاق قال وأما تسويته في النهي بينه وبين مهر البغي
 وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه وعلى تقدير العموم في كل كلب فالتبني في هذه الثلاثة
 في القدر المشترك من الكراهة أعم من التزيب والتحرير اذ كل واحد منهما منهي عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد
 منهما من دليل آخر فانا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لا من مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك
 في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على النهي والاجاب على النهي * الحكم الثاني مهر البغي وهو
 ما تأخذه الزانية على الزنا مهورا اجازا والبني يفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديدا لتحتانية وهو فعيل بمعنى فاعلة
 وجمع البغي بنايا وبالبعاء بكسر اوله الزنا والفجور وأصل البعاء الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستدل به على أن
 الامة اذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه للشافعية يجب للسيد * الحكم الثالث كسب الامة وسيأتي في الاجارة
 باب كسب البغي والاماء وفيه حديث أبي هريرة نهي رسول الله ﷺ عن كسب الاماء زاد أبو داود من حديث
 رافع بن خديج نهي عن كسب الامة حتى يعلم من أين هو فعرف بذلك النهي والمراد به كسبها بالزنا لا بالعمل المباح
 وقد روى أبو داود أيضا من حديث رفاعة بن رافع مرفوعا نهي عن سكب الامة الاما عملت بيدها وقال هكذا بيده
 نحو التزل والنقش وهو بالناء أي تنف الصوف وقيل المراد بكسب الامة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لانها
 لا تؤمن اذا ألزمت بالكسب أن تكسب بفرجها فالنهي أن لا يجعل عليها خراج معلوم تؤديه كل يوم * الحكم الرابع
 حلوان الكاهن وهو حرام بالاجماع لانه من أخذ العوض على أمر باطل وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير
 ذلك مما يما ناه العرافون من استطلاع الغيب والحلوان مصدر حلوت حلوانا اذا أعطيت وأصله من الحلاوة شبه بالنشء
 الحلو من حيث أنه يأخذ سهلا بلا كلفة ولا مشقة يقال حلوته اذا أطعمته الحلو والحلوان أيضا الرشوة والحلوان أيضا
 أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه وسيأتي الكلام على الكهانة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب الطب من هذا الكتاب
 ان شاء الله تعالى * الحكم الخامس تبن الدم واختلف في المراد به فقيل أجرة الحجامة وقيل هو على ظاهره والمراد تحريم
 بيع الدم كحرام بيع اليتيم والخنزير وهو حرام لاجمعا أعني بيع الدم وأخذ ثمنه وسيأتي الكلام على حكم أجرة
 الحجامة في الاجارة ان شاء الله تعالى * خاتمة * اشتمل كتاب البيوع من المرفوع (١) على مائتي حديث وسبعة

(١) قوله في المرفوع في نسخة من المرفوعات اه مصححه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب السلم

بابُ السَّلْمِ فِي كَيْلِ مَعْلُومٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَةَ أَخْبَرَنَا
ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قُلَّ قَدِيمُ رَسُولٍ

وأربعين حديثاً المعلق منها ستة وأربعون وماعداها موصول المكرر منه فيه وفيم مائة وتسعة وثلاثون
حديثاً والخالص مائة وثمانية وأحاديث وافقه مسلم على تحريمها سوى تسعة وعشرين حديثاً وهي حديث عبد الرحمن
ابن عوف في قصة تزويجه وحديث أبي هريرة في الفقرة الساقطة وحديث عائشة في التسمية على الذبيحة وحديث أبي
هريرة يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال وحديث أبي بكر قد علم قومي أن حررتي وحديث المقدم
أطيب ما أكل من كسبه وحديث أبي هريرة أن داود كان يأكل من كسبه وحديث جابر رحم الله عبداً سمحاً
وحديث العلاء في الهدية وحديث أبي جحيفة في الحجامة وحديث ابن عباس آخر آية أنزلت وحديث ابن أبي أوفى
أن رجلاً أقام سلعة وحديث ابن عمر كان على جمل صعب وحديثه في الأبل المهم وحديث اكنالوا حتى تستوفوا
وحديث إذا بنت فكل وحديث جابر في دين أبيه وحديث المقدم كيلوا طعامكم وحديث عائشة في شأن الهجرة
وحديث المبكر والخديجة في النار وحديث أنس في الملازمة والمنازمة وحديث إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه
وحديث ابن عمر لا يبيع حاضر لباد وحديث ابن عباس في المزانية وحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار وحديث
سلمان في مكاتبته وحديث عبد الرحمن بن عوف مع صهيب وحديث أبي هريرة ثلاثاً ناخصهم وحديثه في إجلاء اليهود
وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنان وخمسون أثراً والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿ كتاب السلم ﴾ باب السلم في كيل معلوم

كذا في رواية المستعمل وبالسلمة مقدمة عنده ومتوسطة في رواية السكشميين بين كتاب و باب وحذف
النسفي كتاب السلم وأثبت الباب وأخر بالسلمة عنه والسلم بفصحتين السلف وزنا ومعنى وذَكَرَ الماوردي
أن السلف لفة أهل العراق والسلم لفة أهل الحجاز وقيل السلف تقدم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس
فالسلم أعم والسلم شرماً يبيع موصوف في الذمة ومن قيده بلفظ السلم زاده في الحد ومن زاد فيه
يدل على حاجته فيه نظر لانه ليس داخلاً في حقيقته واتفق العلماء على مشروعيته الا ما حكى عن ابن المسيب
واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا هل
هو عقد غرر يجوز للحاجة ام لا وقول المصنف باب السلم في كيل معلوم أي فيما يكال واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه
من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكائيل الا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فانه ينصرف إليه عند
الاطلاق ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعاً من أسلف في شيء الحديث من طريق ابن علي وفي الباب الذي بعده من
طريق ابن عيينة كلاهما عن ابن أبي نجيح وذكره بعد من طرق أخرى عنه ومداره على عبد الله بن كثير وقد اختلف
فيه فخرم القاسمي وعبد القني والنزي بأنه المكى القارى المشهور وجزم الكلاباذي وابن طاهر والدمياطي بأنه ابن
كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي وكلاهما ثقة والاول أرجح فانه مقتضى صنيع المصنف في تاريخه وأبو المنهال

الله المدينة والناس يسلفون في التمر العام والمأمين أو قال عامين أو ثلاثة شك إسماعيل فقال من
سلف في تمر فلئسف في كيل معلوم ووزن معلوم **حدثنا** محمد أخبرنا إسماعيل عن ابن أبي نجیح
بهذا في كيل معلوم باب السلم في وزن معلوم **حدثنا** صدقة أخبرنا ابن عيينة أخبرنا ابن
أبي نجیح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قديم النبي **ﷺ**
المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث. فقال من أسلف في شيء في كيل معلوم ووزن معلوم
إلى أجل معلوم **حدثنا** علي حدثنا سفيان قال حدثني ابن أبي نجیح وقال فلئسف في كيل معلوم
إلى أجل معلوم **حدثنا** قتيبة حدثنا سفيان عن ابن أبي نجیح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال
قال سميت ابن عباس رضي الله عنهما بقول قديم النبي **ﷺ** وقال في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل
معلوم **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن ابن أبي الجالد وحدثنا يحيى حدثنا وكيع عن شعبة عن
محمد بن أبي الجالد حدثنا حص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرني محمد أو عبد الله بن أبي الجالد قال
أختلف عبد الله بن شداد بن الهاد وأبو بردة في السلف فنبؤني إلى ابن أبي أوفى رضي الله عنه فسألته
فقال إنا كنا نسلف على عهد رسول الله **ﷺ** وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزبيب والتمر

شيخه هو عبد الرحمن بن مطعم الذي تقدمت رايته فرياعن البراء وزيد بن أرقم (قوله عامين أو ثلاثة شك إسماعيل)
يعني ابن علي ولم يشك سفيان فقال وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث وقوله عامين وقوله السنتين منصوب اما على نزع
الخاص أو على المصدر (قوله من سلف في تمر) كذا لابن علي بالتشديد وفي رواية ابن عيينة من أسلف في شيء وهي
أشمل وقوله وزن معلوم الواو بمعنى أو والمراد اعتبار الكيل فيما يكال وللوزن فيما يوزن (قوله حدثنا محمد أخبرنا إسماعيل)
هو ابن علي واختلف محمد فقال الجاني لم أراه منسوباً وعندى أنه ابن سلام وبه جزم الكلاباذي زاد السفيانان إلى أجل
معلوم وسيأتي البحث فيه في باب * (قوله باب السلم في وزن معلوم) أي فيما يوزن وكانه يذهب إلى أن ما يوزن لا يسلم
فيه مكيلاً وبالعكس وهو أحد الوجهين والأصح عند الشافعية الجواز وحمله امام الحرمين على ما بعد الكيل في مثله ضابطاً
واحقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر بل مكابيل هذه
البلاد مختلفة فاذا أطلق صرف إلى الأغلب وأورد فيه حديثين * أحدهما حديث ابن عباس الماضي في الباب قبله ذكره
عن ثلاثة من مشايخه حدثوه بعن ابن عيينة قال في الأولى من أسلف في شيء في كيل معلوم الحديث وقال في الثانية من
أسلف في شيء في كيل معلوم إلى أجل معلوم ولم يذكر الوزن وذكره في الثالثة وصرح في الطريق الأولى
بالأخبار بين ابن عيينة وابن أبي نجیح وقوله في شيء أخذ منه جواز السلم في الحيوان الحاقاً للعدد بالكيل والمخالف فيه
الحنفية وسيأتي القول بصحته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب * ثانيهما حديث ابن أبي أوفى (قوله عن ابن أبي الجالد)
كذا أجمه أبو الوليد عن شعبة وسماه غيره عنه محمد بن أبي الجالد ومنهم من أورد على الشك محمداً وعبد الله وذكر البخاري
الروايات الثلاث وأوردته النسائي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن عبد الله وقال سره محمد وقد أخرج البخاري
في الباب الذي يليه من رواية عبد الواحد بن زيد وجماعة عن أبي إسحق الشيباني فقال عن محمد بن أبي الجالد ولم يشك في اسمه
وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في محمد بن أبي الجالد ومنهم من أورد أنه كان صهر
عجابه وبأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى وثقه أيضاً يحيى بن معين وغيره وليس له في البخاري سوى هذا
الحديث الواحد (قوله اختلف عبد الله بن شداد) أي ابن الهاد الليثي وهو من صغار الصحابة وأبو بردة أي ابن أبي
موسى الأشعري (قوله في السلف) أي هل يجوز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا وقد ترجمه كذلك

وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبِي زَيْدٍ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ **بَابُ السَّلْمِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلُ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْجَاهِدِ قَالَ بَعَثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ وَأَبُو بُرْدَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَا سَلَهُ هَلْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِفُونَ فِي الْحِنْطَةِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : كُنَّا نَسَلِفُ نَيْبَ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ فِي كُلِّ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلِي مَعْلُومٍ قُلْتُ لِمَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ قَالَ مَا كُنَّا نَسَالِمُهُمْ عَنْ ذَلِكَ . ثُمَّ بَعَثَانِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ . فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِفُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ نَسَالِمُهُمْ أَلَمْ حَرَّثَ أُمَّ لَا **حَدَّثَنَا إِسْحَقُ** حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ بِهَذَا . وَقَالَ فَتَسَلِفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ * وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ سَفْيَانَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ وَقَالَ وَالزَّيْتِ حَدَّثَنَا قَتَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ وَقَالَ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ **حَدَّثَنَا****

في الباب الذي يليه (قوله وسألت ابن أبي زيد) هو عبد الرحمن الخزامي أحد صغار الصحابة بولايه أبزي صحبة على الراجح وهو بالوحدة والزاي وزن أعلى ووجه إيراد هذا الحديث في باب السلم في وزن معلوم الإشارة إلى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلطف ففسلهم في الحنطة والشعير والزيت لأن الزيت من جنس ما يوزن قال ابن بطال أجمعوا على أنه إن كان في السلم ما يكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل العلوم والوزن المعلوم فإن كان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم (قلت) أو ذرع معلوم والمد والذرع ملحق بالكيل والوزن للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ويجري في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن وأجموعا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره وكأنه لم يذكر في الحديث أنهم كانوا يعملون به وإنما تعرض له ذكر ما كانوا يعملونه * (قوله باب السلم إلى من ليس عنده أصل) أي مما أسلفه وقيل المراد بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فاصل الحب مثلا الزرع وأصل التمر مثلا الشجر والفرض من الترجمة أن ذلك لا يشترط وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولا من طريق عبد الواحد وهو ابن زياد عنه فذكر الحنطة والشعير والزيت ومن طريق خالد عن الشيباني ولم يذكر الزيت ومن طريق جرير عن الشيباني فقال الزيت بدل الزيت ومن طريق سفيان عن الشيباني فقال وذكره بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن سفيان كذلك (قوله نيبط أهل الشام) في رواية سفيان أنباط من أنباط الشام وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت الستم وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم يتركون البطائح بين العراقين والذين اختلطوا بالروم يتركون في بوادي الشام ويقال لهم النبط فتحتين والنيبط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية والانباط قيل سمو بذلك لمرقهم بانباط الماء أي استخراجهم لكثرة معالجتهم القلاحة (قوله قلت إلى من كان أصله عنده) أي أسلفه في وسألت من طريق سفيان بلطف قلت أكان لم ذرع أولم يكن لهم (قوله ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرئ بالنبي ﷺ على ذلك (قوله) وقال عبدالله بن الوليد (هو العديني وسفيان هو الثوري وطريقه موصولة في جامع سفيان من طريق علي بن الحسن الهلالي عن عبدالله بن الوليد المذكور واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض وهو قول أحمد وإسحق وأبي ثور وبه قال مالك وزاد ويقبضه في مكان السلم فإن اختلفا فالقول قول البائع وقال الثوري وأبو حنيفة والثالث لا يجوز السلم فيها حمل ومؤنة إلا أن يشترط في تسليمه مكانا معلوما واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجودا في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ولا يضر انقطاعه قبل الحبل وبعده عندهم وقال أبو حنيفة لا يصح فيما يقطع قبله ولو أسلم فيما يم فاقطع في محله لم ينفسخ البيع عند الجمهور وفي وجهه للشافعية

أَدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ الْعَلَّافِي قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
عَنِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ . قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ . فَقَالَ الرَّجُلُ :
وَأَيُّ شَيْءٍ يُوزَنُ قَالَ رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ : حَتَّى يُعْرَمَ . وَقَالَ مَعَاذَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو قَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ
سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ بِأَبِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ . فَقَالَ
نَهَى عَنِ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَصْلَحَ ، وَعَنِ بَيْعِ الْوَرِقِ نِسَاءً بِنَاجِزٍ ، وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ
فَقَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ . أَوْ بِأَكْلِ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ السَّلْمِ
فِي النَّخْلِ ، فَقَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ بَيْعِ الثَّمْرِ حَتَّى يَصْلَحَ . وَنَهَى عَنِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ نِسَاءً بِنَاجِزٍ :
وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ . أَوْ يُؤْكَلَ ، وَحَتَّى يُوزَنَ . قُلْتُ

ينسخ واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث وهو قول مالك ان كان غير شرط
وقال الشافعي والكوفيون يفسد بالافراق قبل القبض لانه يصير من باب بيع الدين بالدين وفي حديث ابن ابي اوفى جواز
مبايعه أهل الذمة والسلم بهم ورجوع المختلفين عند التنازع الى السنة والاحتجاج بقدر الرئي ﷺ وان السنة اذا
وردت بقدر رحم كان أصلا برأسه لا يضره مخالفة أصل آخر ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الآتي
في الباب الذي يليه وزعم ابن بطال انه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب اذ لا ذكر للسلم فيه وغفل عما وقع
في السياق من قول الراوي انه سأل ابن عباس عن السلم في النخل واجاب ابن المنير ان الحكم مأخوذ بطريق المفهوم
وذلك أن ابن عباس لم يسأل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى ان ذلك من قبيل بيع التمار قبل بدو الصلاح
فاذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز تعين جوازه في غير المعين للأمن فيهم من غائلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه
لتلا يدخل في باب بيع التمار قبل بدو الصلاح ويحتمل أن يريد بالسلم معناه اللغوي أى السلف لما كانت الثمرة
قبل بدو صلاحها فكانها موصوفة في الذمة (قوله أخبرنا عمرو) في رواية مسلم عمرو بن مرة وكذلك أخرجه
الاسماعيلي من طرق عن شعبة (قوله فقال رجل ما يوزن) لم أقف على اسمه وزعم الكرماني انه أبو البختري
نفسه لقوله في بعض طرقه فقال له الرجل بالتعريف (قوله فقال له رجل الى جانبه) لم أقف على اسمه وقوله حتى
يجوز بتقديم الرأى على الزاى أي يحفظ ويصان وفي رواية الكشميهني بتقديم الزاى على الرأى أي يوزن أو يحرص
وقائمة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يحرص فيه المالك وصبوب عياض الاول ولكن الثاني أليق بذكر
الوزن ورأجه في رواية النسبي حتى يجرم براء من الاولى ثقيلة ولكنه رواه بالشك (قوله وقال معاذ حدثنا شعبة)
وصله الاسماعيلي عن يحيى بن محمد بن عبيد الله بن معاذ عن أبيه * (قوله بلب السلم في النخل) أى في ثمر النخل (قوله
فقال) أى ابن عمر (نهي عن بيع النخل حتى يصلح) أى نهى عن بيع ثمر النخل واتفقت الروايات في هذا الموضع على
انه نهى على البناء للمجهول واختلف في الرواية الثانية وهي رواية غندر فعند أبي ذر وأبي الوقت فقال نهى عمر عن بيع
ثمر الحديث وفي رواية غيرها نهى النبي ﷺ واقتصر مسلم على حديث ابن عباس (قوله وعن بيع الورق) أى
بالذهب كما في الرواية الثانية (قوله نساء) بفتح النون والمهملة والمدأى تأخيرا تقول نساء الدين أى أخرته نساء أى
تأخيرا وسيأتى البحث في اشتراط الاجل في السلم في الباب الذي يليه وحديث ابن عمران صح فمحمول على السلم الحلال

وما يوزن . قال رجل عنده حق يحرز باب الكفيل في السلم **حدثنا** محمد حدثنا يعلى حدثنا
 الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت اشترى رسول الله ﷺ طعاماً من
 يهودي بنسبته ورهنه ذراعاً له من حديد **باب** الرهن في السلم **حدثني** محمد بن محبوب حدثنا
 عبد الواحد حدثنا الأعمش ، قال نذاً كرنا عند إبراهيم الرهن في السلم ، قال حدثني الأسود عن
 عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل معلوم ورهن منه ذراعاً من
 حديد **باب** السلم إلى أجل معلوم ، وبه قال ابن عباس وأبو سعيد والأسود والحسن ،

عند من يقول به أو ما قرب أجله واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن يبدو صلاحه وهو
 قول المالكية وقدروي أبو داود وابن ماجه من طريق التجрани عن ابن عمر قال لا سلم في نخل قبل أن يطلع فإن رجلاً
 أسلم في حديقته نخل قبل أن يطلع فإن تطلع ذلك العام شيئاً فقال المشتري هوى حتى تطلع وقال البائع إنما بعتك هذه
 السنة فاختصا بالرسول الله ﷺ فقال أردد عليه ما أخذت منه ولا تسلموا في نخل حتى يبدو صلاحه وهذا الحديث
 فيه ضعف ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر وقد حمل الأكثر الحديث المذكور
 على السلم الحلال وقدروي ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة اسلام زيد بن سعة بفتح
 السين المهملة وسكون العين المهملة بعد ما نون أنه قال لرسول الله ﷺ هل لك أن تبيعني ثمرًا معلوماً إلى أجل معلوم
 من حائط بني فلان قال لا أبيعك من حائط مسمى بل أبيعك أو سقا مسماة إلى أجل مسمى * (قوله باب الكفيل في
 السلم) أورد فيه حديث عائشة اشترى النبي ﷺ طعاماً من يهودي بنسبته ورهنه ذراعاً من حديد ثم ترجم له باب الرهن
 في السلم وهو ظاهريه وأما الكفيل فقال الاسماعيلي ليس في هذا الحديث ما ترجمه ولعله أراد الحاق الكفيل
 بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل فيه (قلت) هذا الاستنباط يعينه سبق إليه إبراهيم النخعي راوى
 الحديث وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة نسياناً في الرهن عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال نذاً كرنا عند
 إبراهيم الرهن والكفيل في السلم فذكر إبراهيم هذا الحديث فوضح أنه هو المستنبط لذلك وأن البخاري أشار بالترجمة
 إلى ما ورد في بعض طرق الحديث على عاده وفي الحديث الرد على من قال ان الرهن في السلم لا يجوز وقد أخرج
 الاسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش ان رجلاً قال لإبراهيم النخعي ان سعيد بن جبير يقول ان الرهن في السلم
 هو الربا المضمون فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرهن ان شاء الله
 تعالى قال المؤلف رويت كراهة ذلك عن ابن عمر والحسن والاوزاعي واحدى الروايتين عن أحمد وخصص فيه
 الباقر والحجة فيه قوله تعالى اذا تدانيتهم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه إلى أن قال فوهن مقبوضة والمقظم فدخل
 السلم في عمومه لأنه أحد نوعي البيع واستدل لأحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد من أسلم في شيء
 فلا يصره إلا غيره وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده وبدون فيصير مستوفياً لحقه من غير السلم في يهودي
 الدارطني من حديث ابن عمر رضى من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير قضائه واسناده ضعيف
 ووضح فهو محمول على شرط يناق مقتضى المقدم والله أعلم * (قوله باب السلم إلى أجل معلوم) يشير إلى الرد على من
 أجاز السلم الحلال وهو قول الشافعية وذهب الأكثر إلى النسخ وحمل من أجاز الأمر في قوله إلى أجل معلوم على العلم
 بالأجل فقط فالتقدم عندهم من أسلم إلى أجل فيسلم إلى أجل معلوم لا يجوز وأما السلم لا إلى أجل فيجوز به بطريق
 الأولي لأنه إذا جاز مع الأجل وفيه التفرغ الحلال أولى لكونه أبعد من التفرغ وتعب الكتابة وأجيب بالفرق
 لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالباً (قوله وبه قال ابن عباس) أى باختصاص السلم بالأجل وقوله

وقال ابن عمر لأبأس في الطعام الموصوف يسير معلوم إلى أجل معلوم مالم يك ذلك فزرع لم يتبد صلاحه
حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان بن ابن أبي يحيى عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي
الله عنهما قال قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في النار السنتين والثلاث ، فقال أسلفوا في النار في كيل
معلوم إلى أجل معلوم • وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان بن يحيى عن أبي يحيى ، وقال في كيل
معلوم ووزن معلوم **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن سليمان الشيباني
عن محمد بن أبي مجالد قال أرسلني أبو بردة وعبد الله بن شداد إلى عبد الرحمن بن أبزي وعبد الله
ابن أبي أوفى قائلتهما عن السلف ، قال : كنا نصيب المعائم مع رسول الله ﷺ فكان يأتينا أنباط
من أنباط الشام فنسلبهم في الخيطة والشعر والزبيب إلى أجل مسمى ، قال قلت : أكان لهم زرع أو لم
يكن لهم زرع ، قال : ما كنا نأكلهم عن ذلك **باب السلم** إلى أن تنتج الناقة **حدثنا** موسى

أبو سعيد هو الخدري والحسن أي البصري والاسود أي ابن يزيد النخعي فاما قول ابن عباس فوصله الشافعي من
طريق أبي حسان الاعمري عن ابن عباس قال اشهد ان السلف المضمون الى اجل مسمى قد أحله الله في كتابه
وأذنيه ثم قرأ يا أيها الذين آمنوا اذا تدبرتم بدينه الى اجل مسمى فاكتبوه وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه
وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجلا
ومن طريق سالم بن أبي الجعدى عن ابن عباس بلفظ آخر سيأتي وأما قول أبي سعيد فوصله عبد الرزاق من طريق
نبيح بنون وموحدة ومهملة مصغر وهو الصري بفتح المهملة والتون ثم الزاى الكوفي عن أبي سعيد الخدري قال
السلم بما يقوم به السرور بالو لكن أسلف في كيل معلوم الى اجل معلوم وأما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور
من طريق بونس بن عبيد عنه انه كان لا يرى بأسا بالسلف في الحيوان اذا كان شياً معلوما الى اجل معلوم وأما قول
الاسود فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري من أبي اسحق عنه قال سألته عن السلم في الطعام فقال لا بأس به كيل
معلوم الى اجل معلوم ومن طريق سالم بن أبي الجعدى عن ابن عباس قال اذا سميت في السلم قفيزاً وأجلاً فلا بأس وعن
شريك عن أبي اسحق عن الاسود مثله واستدل بقول ابن عباس الماضي لا تسلف الى العطاء لاشتراط تعيين وقت
الاجل بشيء لا يختلف فان زمن الحصاد يختلف ولو بيوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج واجاز ذلك
مالك ووافقه أبو ثور واختر ابن خزيمة من الشافعية تأقيته الى البصرة واحسب بحديث عائشة أن النبي ﷺ بعث
الى يهودى ابعث لى ثوبين الى البصرة وأخرجه النسائي وطعن ابن المنذر في صحته بما وهم فيه والحق أنه لا دلالة فيه على
المطلوب لانه ليس في الحديث الا مجرد الاستدعاء فلا يتمتع انه اذا وقع العقد قيد بشروطه ولذلك لم يصف الثوبين (قوله
وقال ابن عمر لأبأس في الطعام الموصوف يسير معلوم الى اجل معلوم مالم يكن ذلك في زرع لم يتبد صلاحه) وصله مالك
في الموطأ عن نافع عنه قال لا بأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف فسد كرمثه وزاد أبو ثور لم يتبد صلاحها
وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع نحوه وقد مضى حديث ابن عمر في ذلك صرفوا في الباب
الذي قبله ثم اورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم (قوله وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان
حدثنا ابن أبي يحيى هو موصول في جامع سفيان من طريق عبد الله بن الوليد المذكور وهو العدني عنه وارا المصنف
هذا التعليق بيان للحدوث لان الذي قبله مذكور بالنعنة ثم اورد حديث ابن أبي أوفى وابن أبزي وقد تقدم الكلام
عليه مستوفى عن قريب • (قوله باب السلم الى ان تنتج الناقة) اورد فيه حديث ابن عمر في النهي عن بيع حبل
الحملة وقد هدمت مباحه في كتاب البيوع ويؤخذ منه ترك جواز السلم الى اجل غير معلوم ولو أسند الى شيء يعرف

ابن إسماعيل أخبرنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضى الله عنه قال كانوا يتبايعون الجراد إلى حبل الخبلة ، فنهى النبي ﷺ عنه ، فسرّه نافع إلى أن تُذبح الناقة ما في بطنها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الشفعة مالم يقسم * فإذا وقعت الحدود فلا شفعة **حدثنا** مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا ممرز عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما قال قضي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مالم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة

بالعادة خلافا لمالك ورواية عن أحمد * **خاتمة** اشتمل كتاب السلم على أحد وتلثين حديثا الملق منها أربعة والبقية موصولة الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة وافقه مسلم على تخرجه حديث ابن عباس خاصة وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار

قوله كتاب الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم * السلم في الشفعة) كذا للستلى وسقط ماسوي البسمة للباقيين وثبت للجميع باب الشفعة فيالم يقسم والشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من حركها وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي الشرح انتقال حصه شريك الم شريك كانت انضلت الي أجنبي بمثل الموض المسمى ولم يختلف العلماء في مشروعيتها الا ما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وقد تقدمت الاشارة اليه وروايته في باب بيع الارض من كتاب البيوع والاختلاف في قوله كل مالم يقسم وكل مالم يقسم واللفظ الاول يشعر باختصاص الشفعة بما يكون قابلا للقسمة بخلاف الثاني (قوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) أى يثبت مصارف الطرق وشوارعها كأنه من التصرف أو من التصريف وقال ابن مالك معناه خلصت وبانت وهو مشتق من الصرف بكسر المهملة الخالص من كل شيء . وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم من طريق ابى الزبير عن جابر بلفظ قضي رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع وصدوره يشعر بثبوتها في المنقولات وسياقه يشعر باختصاصها بالمقار وبما فيه المقار وقد أخذ بمعومها في كل شيء . مالك في رواية وهو قول عطاء وعن أحمد ثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات وروي البيهقي من حديث ابن عباس مر فومال شفعة في كل شيء . ورجاله ثقات الا أنه أعل بالاسال أخرج الطحاوي له شاهدا من حديث جابر باسناد لا بأس بروايته قال عياض لو اتصرت في الحديث على القطعة الاولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار ولكن أضاف اليها صرف الطرق والترتب على أمرين لا يلزم منه ترتيبه على أحدهما واستدل به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة وعلى ثبوتها لكل شريك وعن أحمد لاشفعة لذمي وعن الشعبي لاشفعة لمن لم يسكن المصر (تبيين) الاول اختلف على الزهري في هذا الاسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مر سلا كذا رواه الشافعي وغيره ورواه أبو حاصم والماجشون عنه فوصله بذلك أن هريرة أخرجه البيهقي ورواه ابن جريج عن الزهري كذلك لكن قال عنهما أرو عن أحدهما أخرجه أبو داود والحفوظ رواه عن أبي سلمة عن جابر موصولا وعن ابن المسيب عن النبي ﷺ مر سلا وماسوي ذلك شذوذ ممن رواه ويقوى طريقه عن أبي سلمة عن جابر متابع يحيى بن ابي كثير له عن أبي سلمة عن جابر ثم ساقه كذلك (الثاني) حكى ابن ابى حاتم عن أبيه ان قوله فاذا وقعت الحدود الخ مدرج من كلام جابر وفيه نظر لان الاصل ان كلبا ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج بدليل وقد نقل صالح بن

باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، وقال الحكم: إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي: من يمت شفعتة وهو شاهد لا يُتبرها فلا شفعة له **حدثنا** المسكئ بن إبراهيم أخبرنا ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال وقتت على سعد بن أبي وقاص فباع المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبي إذ جاء أبو رافع مولى النبي ﷺ فقال ياسعد أتبع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما أتباعهما، قال المسور: والله لتبتاعنهما، فقال سعد: والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو مقطعة، قال أبو رافع: لقد أعطيت خمائة دينار، ولو لأني سمعت النبي ﷺ يقول الجار أحق بسقيته ما أعطيتكما بأربعة آلاف وأنا أعطيتي بها خمائة دينار فأعطاهما إياه

أحمد عن أبيه أنه رجح رفضها * (قوله باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع) أي هل تبطل بذلك شفعتة أم لا وسيأتي في كتاب ترك الحيل مزيد بيان لذلك (قوله وقال الحكم إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي من يمت شفعتة وهو شاهد لا يتبرها فلا شفعة له) أما قول الحكم فوصله ابن أبي شيبة (قوله عن عمرو بن الشريد) في رواية سفيان الآتية في ترك الحيل عن إبراهيم بن ميسرة سمعت عمرو بن الشريد والشريد يفتح المحجمة وزن طوبل صحابي شهير وولده من أوساط التابعين وروهم من ذكره في الصحابة وماله في البخاري سوي هذا الحديث وقد أخرج الترمذي معلقا والنسائي وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولهم ذكر العصة فيحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن أبي رافع قال الترمذي سمعت جده أبي البخاري يقول كلا الحديثين عندي صحيح (قوله وقتت على سعد بن أبي وقاص فباع المسور بن مخرمة فوضع يده على إحدى منكبي) في رواية سفيان المذكورة مخالفة لهذا يأتي بيانها إن شاء الله تعالى (قوله أتبع مني بيتي في دارك) أي السكائين في دارك (قوله فقال المسور والله لتبتاعنهما) بين سفيان في روايته أن أبا رافع سأل المسور أن يساعده على ذلك (قوله أربعة آلاف) في رواية سفيان أربعة آلاف في رواية الثوري في ترك الحيل أربعة آلاف متقال وهو يدل على أن المتقال إذ ذلك كان بمسرة درهم (قوله منجمة أو مقطعة) شك من الراوي والمراد مؤجلة على إسقاط معلومة (قوله الجار أحق بسقيته) بفتح المهملة والقاف بعدها موحدة والسقب بالسين المهملة وبالصاد أيضا ويجوز فتح القاف وأسكانها القرب والملاصقة ووقع في حديث جابر عند الترمذي الجار أحق بسقيته ينتظر به إذا كان غائبا إذا كان طريقتهما واحدا قال ابن بطال استدلل به أبو حنيفة وأصحابه على اثبات الشفعة للجار وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ولذلك دعا إلى الشراء منه قال وأما قولهم أنه ليس في اللغة ما يقتضى تسمية الشريك جارا فمردود فإن كل شيء قارب شيئا قبله جار وقد قالوا لامرأة الرجل جارة لما بينهما من الخلطة انتهى ونعقبه ابن المنير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لا شقفا شائعا من منزل سعد وذكر عمر بن شبة أن سعد كان اتخذ دارين بالبلاد متقابلتين بينهما عشرة أزرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لابي رافع فاشتراها سعد منه ثم ساق حديث الباب فاقضى كلامه أن سعدا كان جارا لابي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكا وقال بعض الحنفية يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ومجازه أن يقولوا بشفعة الجار لأن الجار حقيقة في الجوار مجاز في الشريك وأجيب بأن محل ذلك عند النجود وقد قامت القرينة هنا على الجواز فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع حديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لأنه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقا ثم المشارك في الطريق ثم الجار على من ليس بمجاور فعلى هذا فجمعين تأويل قوله أحق بالحل على الفضل أو التعمد ونحو ذلك واضح من لم يقل

باب أي الجوار أقرب حدثنا حجاج حدثنا شعبة وحديثي علي حدثنا شعبة حدثنا أبو عمران قال سمعت طلحة ابن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله إن لي جارين فإلى أيهما أهدى قال إلى أقربيهما منك باباً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاجارة

أَسْتَجَارُ الرَّجُلَ الصَّالِحَ . وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى . إِنْ خَيْرٌ مِّنْ أَسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ ،

بشفعة الجوار أيضاً بأن الشفعة ثبتت على خلاف الأصل لعني معدوم في الجار وهو أن الشر يكفر بما دخل عليه شره يكره فتأذي به فدعت الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه وهذا لا يوجد في المقسوم والله أعلم (قوله باب أي الجوار أقرب) كانه أشار بهذه الترجمة إلى أن لفظ الجار في الحديث الذي قبله ليس على مرتبة واحدة (قوله حدثنا حجاج) هو ابن منهل وقدره في البخاري لحجاج بن عبد بواسطة واشتره كافي الرواية عن شعبة ولكنه سمع من ابن منهل دون ابن عمه (قوله وحدثنا علي) كذا لاكثر غير منسوب وفي رواية ابن السكن وكرهه علي بن عبد الله ولابن شويهه علي بن المديني ورجح أبو علي الجبائي انه على بن سامة اللبتي بفتح اللام والموحدة بعدها قاف وبه جزم الكللاذي وابن طاهر وهو الذي ثبت في رواية المستملي وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسبه من الرواية بنسب ما ظهر له فان كان كذلك فالراجح انه ابن المديني لان العادة ان الاطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر ابن المديني أشهر من اللبتي ومن عادة البخاري اذا اطلق الرواية عن علي إنما يقصده على ابن المديني (تنبيه) ساق المتق هنا على لفظ علي المذكور وقد أخرجه المصنف في كتاب الادب عن حجاج بن منهل وحده وساقه هناك على لفظه (قوله) حدثنا أبو عمران (هو الجرنبي) سمعت طلحة بن عبد الله (جزم المزني) بأنه ابن عثمان بن معمر التيمي وقال بعضهم هو طلحة ابن عبد الله الخزاعي لان عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثاً غير هذا و يرجح ما قال المزني بان المصنف أخرجه حديث الباب في الهبة من طريق عنده عن شعبة فقال طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة وليس لطلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث وسنأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الادب ان شاء الله تعالى والجوار بضم الجيم وبكسرهما وقوله قال إلى أقربيهما يروى قال أقربيهما بحذف حرف الجر وهو بالرفع ويجوز الجر على ابقاء عمل حرف الجر بعد حذفه أي أقرب الجارين قال ابن بطال لاحجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار لان عائشة إنما سألت عن تبدأ به من جيرانها بالمهدية فاخبرها بان الاقرب أولى وأجيب بان وجه دخوله في الشفعة أن حديث أبي رافع ثبتت شفعة الجوار فاستنبط من حديث عائشة تقديم الأقرب على الابد لليلة في مشروعية الشفعة لما حصل من الضرر بمشاركة الغير الاجنبي بخلاف الشريك في نفس الدار والاصيق للدار (خاتمة) جميع ما في الشفعة ثلاثة أحداث موصولة الاول منها مكرر والآخرا ن افرد بهما المصنف عن مسلم وفيه من الآثار اثتان غير قصة المسور وأبو رافع مع سعد وهي موصولة والله أعلم

﴿قوله كتاب الاجارة﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم) في الاجارات) كذا في رواية المستملي وسقط للنسفي قوله في الاجارات وسقط للباقرين

وَالْحَازِنِ الْأَمِينِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مِنْ أَرَادَهُ حَدِيثًا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سَعْيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ الْحَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُودَى مَا مَرَّ بِهِ طَلِبَةٌ فَهِيَ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ حَدِيثًا مَسْدُودًا حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلاَلٍ حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ فَقُلْتُ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ فَقَالَ لَنْ أَوْلَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مِنْ أَرَادَهُ

كتاب الاجارة والاجارة بكرم أوله على المشهور وحيي ضمها وهي لغة الانابة يقال أجزته بالمد وغير المد اذا أنبته واصطلاحا عليك مضمعة رقية بروض (قوله باب استنجار الرجل الصالح وقول الله تعالى أن خير من استأجرت القوى الامين) فدر واية أبي ذر وقال الله وأشار بذلك الى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب وقد روى ابن جرير من طريق شعيب الجبسي بفتح الجيم والموحدة بعدها همزة مقصورة أنه قال اسم المرأة التي تزوجها موسى صفورة واسم أختها ليا وكذا روى من طريق ابن اسحق لأنه قال اسم أختها شرقا وقيل ليا وقال غيره ان اسمها صفورا وعبر وأنها كانتا توأما و ذكر ابن جرير اختلافه في أن اباهما هو شعيب النبي أو ابن أخيه أو أخرا اسمه بثرن أو يثري أقوال لم يرجح منها شيئا و روى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ومجاهد في آخره أن اباهما صفورا من قوته وأما ته فذكرت قوته في حال السبي وأما ته في غض طرفه عنها وقوله لها امشي خلقي ودليني على الطريق وهذا أخرجه البيهقي باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه فزوجه وأقام موسى ومعه يكفيه (١) يعمل له في رعايته غنمه (قوله) والحازن الامين ومن لم يستعمل من ارادته) ثم اورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الحازن الامين أحد المتصدقين وحديثه الأخر في قصة الرجلين اللذين جا آطلبان من النبي ﷺ وان يستعملهما والاول قدمضي الكلام عليه في الزكاة والثاني سيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاحكام قال الاسماعيلي ليس في الحديثين جميعا معنى الاجارة وقال الداودي ليس حديث الحازن الامين من هذا الباب لانه لا ذكر للاجارة فيه وقال ابن التين وانما أراد البخاري ان الحازن لاشيء له في المال وانما هو اجير وقال ابن بطال انما ادخله في هذا الباب لان من استؤجر على شيء فهو أمين فيه وليس عليه في شيء منه ضمان ان فسد او تلف الا ان كان ذلك بضييعه اياه وقال الكرماني دخول هذا الحديث في باب الاجارة للإشارة الى أن خازن مال الغير كلاجير لصاحب المال وأما دخول الحديث الثاني في الاجارة فظاهر من وجهه أن الذي يطلب العمل انما يطلبه غالبا لتحصيل الاجارة التي شرعت للعامل والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها وتفرقتها في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى والعاملين عليها فدخله في الترجمة من جهة طلب الرجلين أن يستعملهما النبي ﷺ على الصدقة أو غيرها ويكون لها على ذلك اجرة معلومة (قوله في الحديث الثاني ومعنى رجلان من الأشعريين قال قلت ما علمت أنهما يطلبان العمل) كذا وقع مختصر اوسيا في استنابة المرتدين بهذا الاسناد بعينه تاما وفيه ومعنى رجلان من الأشعريين وكلاهما سأل أي للعمل فقلت والذي يثنيك ما أطلعت على ما في أنفسهما ولا علمت أنهما يطلبان العمل الحديث (قوله قال لن أولنا نستعمل على عملنا من ارادته) هكذا ثبت في جميع الروايات التي وقفت عليها وهوشك من الراوي هل قال لن أو قال لا وحيي ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ أولي بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام مع كسرهما فصل مستقبل من الولاية قال القطب الحلبي فعلى هذه الرواية يكون لفظ نستعمل زائدا ويكون تقدير الكلام لن أولي على عملنا وقد وقع هذا الحديث في الاحكام من طريق يزيد بن عبد الله عن أبي بردة بلفظ الانالوني على عملنا وهو يعضد هذا التقرير والله أعلم قال المهلب لما كان طلب العمالة دليلا على الحرص اجتنب أن يجترس من الحرص

(١) قوله يكفيه في نسخة بكره

باب رعى الغنم على قراريط حدثنا أحمد بن محمد المكي حدثنا عمرو بن يحيى عن جدّه عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم. فقال أصحابه وأنت؟ فقال نعم: كنت أراعيها على قراريط لأهل مكة **باب استنجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الإسلام وعامل النبي ﷺ** يهود خيبر حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ممرّ عن الزهري عن عروة ابن الزبير عن عائشة رضى الله عنها استأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل من بني

فذلك قال ﷺ لانستعمل على عملنا من اراده وظاهر الحديث منع تولية من يحرص على الولاية أما على سبيل التحريم أو الكراهة والى التحريم جنح القرطبي لكن يستثنى من ذلك من تعين عليه * (قوله باب رعى الغنم على قراريط) على معنى البقاء وعلى السببية أو المأواضة وقيل انها هنا للظرفية كما سنبين (قوله عمرو بن يحيى عن جدّه) وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الاموى (قوله الارعى الغنم) فى رواية الكشميين (قوله على قراريط لاهل مكة) فى رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى كنت اراعاها لاهل مكة بالقراريط وكذا رواه الاسماعيلى عن المنبئى عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى قال سويد أحد رواة يعنى كل شاة بقيراط يعنى القيراط الذى هو جزء من الدينار أو الدرهم قال ابراهيم الحرى قراريط اسم موضع بمكة ولم يرد القراريط من الفضة وصوبه ابن الجوزى تبعاً لابن ناصر وخطاسو يدافى تفسيره لكن رجح الاول لان أهل مكة لا يرفقون بها مكاناً يقال له قراريط وأما رواه النسائى من حديث نصر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها نون قال اقتخر أهل الابل وأهل الغنم فقال رسول الله ﷺ بعث موسى وهو راعى غنم وبعث داود وهو راعى غنم وبعث وأنا راعى غنم أهلى مجباد فزعم بعضهم أن فيه ردّاً والتاويل سويد بن سعيد لانه ما كان يعرى بالاجرة لاهله فنعين أنه أراد المكان فبئارة مجباد وبئارة بقراريط وليس الرد مجيداً لان ما منع من الجمع بين أن يعرى لاهله بفئارة وبقيراط أو المراد بقوله أهل أهل مكة فيتحد الخبران ويكون فى أحد الحديثين بين الاجرة وفى الآخر بين المكان فلا ينافى ذلك والله اعلم وقال بعضهم لم تكن العرب تعرف القيراط الذى هو من النقد ولذلك جاء فى الصحيح يستفتحون أرضاً بكرفها القيراط وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح قال العلماء الحكمة فى الهام الانبياء من رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم الثمرن ربعها على ما يكفونهم من القيام باعمالهم ولان فى مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لانهم اذا صبروا على رعيها وجعها بعد تفرقها فى المرعى ونقلها من مسرح الى مسرح ودفع عدوها من سبيع وغيره كالسارق وعضوا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها الى المعاهدة ألغوا من ذلك الصبر على الامتوعروا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها وخيرها وكسرها ورفقوا بضعيفها وأحسنوا التعاهد لها فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج على ذلك برعى الغنم وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ولان تفرقها أكثر من تفرق الابل والبقر لان مكان ضبط الابل والبقر بالربط ودونها فى العادة المسالوفة ومع أكثرية تفرقها فهى أسرع اقياداً من غيرها وفى ذكر النبي ﷺ لذلك بعد أن علم كونه أكرم المخلوق على انما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتصرع بجمته عليه وعلى اخوانه من الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الانبياء * (قوله باب استنجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الإسلام وعامل النبي ﷺ) هذه الترجمة مشربة بان المصنف يرى بامتناع استنجار المشرك حرىياً كان أو ذمياً الاعتدال احتياج ذلك كعذر وجود مسلم يكفى فى ذلك وقدره وى عبدالرزاق عن ابن جرير عن ابن شهاب قال لم يكن للنبي ﷺ عمال يعملون بها نخل خير وزرعها فدعا النبي ﷺ يهود خيبر فدفعها اليهم الحديث وفى استشهاده بقصة معاملة النبي ﷺ يهود خيبر على أن يزعموها واستنجاره الدليل المشرك لما اجر على ذلك نظر لانه ليس فيها تصريح بالمقصود من منع استنجارهم

عَبْدُ بِنِ عَدِيِّ هَادِيًا خَرِيْتًا اَطْرَبْتُ الْمَاهِرُ بِالْمَدْيَانَةِ قَدْ تَمَسَّ بَيْنَ حَلْفِي فِي آلِ الْعَاصِ بْنِ وَاثِلٍ وَهُوَ
 عَلَى دِينِ كُفَّارٍ قُرَيْشِيٍّ فَأَمِنَاهُ قَدْ هَمَّ إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا : وَوَعَدَاهُ غَارُ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ : فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا
 صَيِّحَةً لَيَالٍ ثَلَاثٍ فَارْتَحَلَا وَأَنْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ ابْنُ فُهَيْرَةَ وَالِدَيْهِ الدَّبَلِيُّ فَأَخَذَ بِيَمِ يَهُوَ طَرِيقُ
 السَّحْلِ بِابٍ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَحْبِرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ جَازَ وَهُمَا عَلَى
 شَرَطَيْهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلَ حَدَّثَنَا بِحَيْثُ مِنْ بَكْرِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ : قَالَ ابْنُ
 شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّبَلِ هَادِيًا خَرِيْتًا وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارٍ قُرَيْشِيٍّ فَدَفَعْنَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا
 وَوَعَدَاهُ غَارُ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبِيحَ ثَلَاثٍ : بِابٍ الْأَجِيرِ فِي الْغَزْوِ حَدَّثَنَا

وكانه أخذ ذلك من هذين الحديثين مضموما الى قوله ﷺ اننا لانتعين بمشرك أخرجه مسلم وأصحاب السنن
 فإراد الجمع بين الاخبار بما ترجمه قال ابن بطال عامة الفقهاء يميزون استجارهم عند الضرورة وغيرها
 في ذلك من المذلة لهم وأتموا المنتفع أن يؤجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من اذلال المسلم اه وحديث
 معاملة أهل خيبر يأتي في أواخر كتاب الاجارة موصولا وأشار في الترجمة بقوله اذا لم يوجد أهل الاسلام الى ما أخرجه
 أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر أحسبه عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قاتل أهل خيبر فذكر
 الحديث وقال فيه وأراد أن يجلهم فقالوا يا محمد دعنا نعمل في هذه الارض ولنا الشطر ولهم الشطر الحديث وإنما
 أجهلهم الى ذلك لم يقمهم بما يصلح أرضهم دون غيرهم فنزل المصنف من لا يعرف منزلة من لم يوجد وحديث الدليل يأتي
 الكلام عليه مستوفى أول الهجرة ان شاء الله تعالى وقوله في أول الحديث استأجر وقع في رواية الاصيلي وأبى الوقت
 واستأجر بزيادة واو وهي نابتة في الاصل في نفس الحديث الطويل لان القصة معطوفة على قصة قبلها وقد ساقه
 المصنف في الترجمة بعدها بسنده الآتي مطولا ووقع هنا فاستأجر بالفاء وهم من زعم أن المصنف زاد الواو للتنيه
 على أنه اقتطع هذا القدر من الحديث (قوله هاديا) زاد الكشميني في روايته خريتا وهو بكسر المعجمة وتشديد
 الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مشناة وقوله الماهر بالمدية كذا وقع في نفس الحديث وهو مدرج من قول الزهري كما سيبينه
 هناك ونحوي الخلاف في تسمية الهادي المذكور وفي الحديث استجار المسلم الكافر على هداية الطريق اذا أمن اليه
 واستأجر الاثنين واحدا على عمل واحد * (قوله باب اذا استأجر أجيرا ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد
 سنة جاز وهما على شرطهما الذي اشترطاه اذا جاءه الاجل) أورد فيه طرفان حديث مائسة المذكور وفيه أنهما واعدوا
 الدليل براحلتيهما بعد ثلاث وتعقبه الاسماعيلي بأنه ليس في الخبر على انهما استأجراه علي لا يعمل الا بعد ثلاث بل
 الذي في الخبر أنهما استأجراه واجدا في العمل من وقته بتسليمه راحلتيهما منهما برعاها ومحفظهما الى أن يتبألهما
 الخروج قلت ليس في ترجمة البخاري ما أزمه به والذي ترجم به هو ظاهر القصة ومن قال ببطلان الاجارة اذا لم يشرع
 في العمل من حين الاجارة هو المحتاج الى دليل والله أعلم وقد قال ابن المنير متعقبا على من اعترض على البخاري بذلك
 أن الخدمة المقصودة بالاجارة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زياد على ذلك ولا شك أنها تاخرت
 قلت ويؤيده أن الذي كان يرعى راحلتهما عامر بن فهيرة لا الدليل وقال ابن المنير ليس في هذا الحديث تصريح بهذا
 الحكم لاياتا ولا نسيا وقد يحتمل في المدة القصيرة لندور الفرر فيها مالا يحتمل في المدة الطويلة وهذا مذهب مالك
 حيث حد الجواز في البيع بما لا تتغير السلعة في مثله واستنبط من هذه القصة جواز اجارة الدار مدة معلومة قبل تجيئه
 أول المدة وهو مني علي صحة الاصل فيلحق به الفرع والله أعلم * (قوله باب الاجير في الغزو) قال ابن بطال استجار

يَعْقُوبُ بْنُ إِدْرَاهِمَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَلَاءٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى
عَنْ يَعْلَى بْنِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ جَيْشَ الْمُسَرَّةِ فَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ أَعْمَالِي
فِي نَفْسِي : فَكَانَ لِي أَحِبُّ قِتَالِ إِنْسَانًا : قَضَى أَحَدَهَا بِمِصْرَ صَاحِبِهِ : فَانْتَرَعَ إِسْبَغَهُ فَأَنْتَرَهُ
ثَنَيْتُهُ قَسَمْتُ : فَأَنْتَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَرَ ثَنَيْتَهُ . وَقَالَ أَقْبَدَعَ إِسْبَغَهُ فِي فَيْكٍ
قَضَيْتُهَا قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ كَمَا يَقْضُمُ الْفَعْلُ * قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَلِيكَةَ
عَنْ جَدِّهِ يَعْزِلُ هَذِهِ الصَّفَةَ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْتَرَهُ ثَنَيْتَهُ فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
بَابٌ مِنْ اسْتَأْجَرَ أَحَبُّ قَبِيْنٍ لَهُ الْأَجَلُ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْعَمَلَ . يَقُولُهُ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ إِحْدَى

الاجر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو وفي غيره سواء اه و يحتمل أن يكون أشار إلى أن الجهاد وان كان القصد
به تحصيل الاجر فلا ينافي ذلك الاستعانة بمن يخدم المجاهد ويكفيه كثيرا من الامور التي لا يطاوعها بنفسه (قوله
عن صفوان بن يعلى) في رواية هام الماضية في الحج حدثني صفوان بن يعلى (قوله المصرة) بضم العين وسكون السين
المهلتين هي غزوة تبوك وسيأتي الكلام على الحديث في الديات ورواية هام المذكورة مختصرة (قوله فاندرو) أى
اسقط (قوله فاهدرو) أى لم يجعل له دية ولا قصاصا (قوله تقضمتها) بفتح الصاد المعجمة وماضيه بكسرها والاسم التقضم
بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة وهو الاكل باطراف الاسنان والتحلل الذكر من الابل ونحوه (قوله قال ابن
جرير الخ) هو بالاسناد المذكور اليه وهذه الزيادة التي عن ابى بكر الصديق وقعت هنا فقط (قوله عن جده) كذا
للجميع وكذلك أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جرير وقال أبو عاصم عن ابن جرير عن أبيه
عن جده عن ابى بكر زاد فيه عن أبيه أخرجه الحاكم أبو أحمد في الكنى وابن شاهين في الصحابة وعبد الله بن ابى مليكة
منسوبا الى جده وقيل الى جد أبيه فانه عبد الله بن عبد الله بن ابى مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جلدان التيمي وله حجة
ومنه من زاد في نسبه عبد الله بن عبد الله بن زهير وقال ان الذى يكنى أبا مليكة هو عبد الله بن زهير فعل الاول
فالحديث من رواية زهير بن عبد الله عن ابى بكر وعلى الثانى هو رواية عبد الله بن زهير و يتردد عود الضمير في قوله
عن جده على من يعود على الخلاف المذكور وزعم مغلطاي أن الطريق التي أخرجه البخارى منقطعة في موضعين
وليس كما زعم والله أعلم * (قوله باب اذا استأجر اجيرا) في رواية غير ابى زرعة من استأجر (قوله فبين له الاجل) في
رواية الاصيلي الاجر بسكون الجيم وبالراء والاولى أوجه (قوله ولم يبين العمل) أى هل يصح ذلك أم لا وقدمال
البخارى الى الجواز لانه أحسن لذلك فقال لقوله تعالى أنى أريد أن أنكحك احدى ابنتى هاتين الآية ولم يفسح مع
ذلك بالجواز لاجل الاحتمال ووجه الدلالة منه انه لم يقع في سياق القصة المذكورة بيان العمل وانما فيه أن موسى أجر
نفسه من والد المرأتين ثم انما تم الدلالة بذلك اذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد شرعا بتقريره وقد أحسن
الشافى بهذه الآية على مشروعية الاجارة فقال ذكر الله سبحانه وتعالى أن يتيمان انبيائه اجر نفسه حججا مما به ملك
بها: بضع امرأة وقيل استأجره على ان يرعى له قال المهلب ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الاجارة لان ذلك
كان معلوما بينهم وانما حذف ذكره للعلم به وتعقبه ابن المنير بأن البخارى لم يرد جواز أن يكون العمل مجهولا وانما
أراد أن التنصيص على العمل باللفظ ليس مشروطا وأن التشيع المقاصد لا الالفاظ ويحتمل أن يكون المصنف أشار الى
حديث عتبة بن النذر بضم النون وتشديد المهمله قال كنا عند رسول الله ﷺ فقال ان موسى أجر نفسه ثمان سنين أو
عشرا على عفة فرجه وطعام بطنه أخرجه ابن ماجه وفي استاده ضعف فانه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى
وقد ابد من جواز أن يكون المهر شيأ آخر غير الرعى وانما أراد شعيب ان يكون يرعى غنمه هذه المدة ويزوجها

أَبْتَقَ هَاتَيْنِ . إِلَى قَوْلِهِ : عَلَى مَا نَقُولُ وَكَيْلٌ ، يَا جَرُّ فَلَنَا يُعْطِيهِ أَجْرًا وَمِنْهُ فِي التَّعْزِيرَةِ أَجْرَكَ اللَّهُ **بَابُ**
 إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يَفْعَمَ حَائِطًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ جَارَ **حَدَّثَنَا** إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ
 ابْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ
 يُرِيدُ أَحَدَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ وَغَيْرِهِمَا قَالَ قَدِ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدٍ قَالَ قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنِي
 أَبِي بَنُ كَعْبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَائِفًا فَوَجَدَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ . قَالَ سَعِيدٌ يَدِيهِ هَكَذَا
 وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَاسْتَقَامَ . قَالَ يَعْلَى حَسِبْتُ أَنْ سَعِيدًا قَالَ فَمَسَحَهُ يَدَيْهِ فَاسْتَقَامَ لَوْ شِئْتَ لَا تَخْتَدُتَ عَلَيْهِ
 أَجْرًا . قَالَ سَعِيدٌ أَجْرًا نَأَى كُلُّهُ **بَابُ** الإِجَارَةِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا
 حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابِ يَنْ
 كَتَلُ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءً . فَقَالَ مَنْ يَمْعَلُ لِي مِنْ غُدْوَةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيْرَاطٍ فَمِعِلَّتِ الْيَهُودُ
 ثُمَّ قَالَ مَنْ يَمْعَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيْرَاطٍ فَمِعِلَّتِ النَّصَارَى . ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَمْعَلُ لِي

ابنته فذكر له الاسرين وعلق الترويج على الرعية على وجه المعاهدة لا على المعاقدة فاستأجره لرعي غنمه بشيء معلوم بينهما ثم أنكحه ابنته مهر معلوم بينهما (قوله يا جر) بضم الجيم (فلانا) أي (يعطيه اجرا) هذا ذكره المصنف تفسيرا لقوله تعالى على أن تأجرني وبذلك جزم أبو عبيدة في المجاز وتعبه الاسماعيلي بأن معنى الآية في قوله على أن تأجرني أي تكون لي أجيورا والتقدير على أن تأجرني نفسك (قوله ومنه في التعزية أجر لك الله) هو من قول ابن عبيدة أيضا وزاد يا جرك أي يبيئك وكأنه نظر إلى أصل المادة وإن كان المعنى في الاجر والاجرة مختلفا * (قوله باب إذا استأجر أجيرا على أن يقيم حائطاً يريد أن ينقض جارا) أو رديه طرفا من حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر وقد أورده مستوفى في التفسير بهذا الاسناد وأي الكلام عليه مبينا هناك إن شاء الله تعالى وإنما يتم الاستدلال بهذه القصة إذا قلنا أن شرع من قبلنا شرع لنا لقول موسى لوشث لا تخذت عليه أجرا أي لو شارطت على عمله باجرة معينة لنتفعا ذلك قال ابن المنير قصد البخاري أن الاجارة تضبط تعين العمل كما تضبط تعين الاجل * (قوله باب الاجارة إلى نصف النهار) أي من أول النهار وترجم في الذي بعده الاجارة إلى صلاة العصر والتقدير أيضا أن الاجداء من أول النهار ثم ترجم بعد ذلك باب الاجارة من العصر إلى الليل أي إلى أول دخول الليل أراد البخاري اثبات صحة الاجارة باجر معلوم إلى اجل معلوم من جهة أن الشارع ضرب المثل بذلك ولولا الجواز ما أقره و محتمل أن يكون الغرض من كل ذلك اثبات جواز الاستئجار لقطعة من النهار إذا كانت معينة دفعا لتوهم من يتوهم أن أقل المعلوم أن يكون يوما كاملا (قوله مثلكم ومثل أهل الكتابين) كذا في رواية ايوب والمراد بأهل الكتاب بين اليهود والنصارى (قوله كمثل رجل) في السياق حذف تقديره مثلكم مع نبيكم ومثل أهل الكتابين مع انبيائهم كمثل رجل استأجر فامثل مضروب للامع نبيهم والممثل به الاجراء مع من استأجرهم (قوله على قيراط) زاد في رواية عبد الله بن دينار على قيراط قيراط وهو المراد (قوله فعملت اليهود) زاد ابن دينار على قيراط قيراط وزاد الزهري عن سالم عن ابيه كما تقدم في الصلاة حتى إذا انصفت النهار عجزوا فاعطوا قيراطا قيراطا وكذا وقع في بقية الامم والمراد بالقيراط التصيب وهو في الأصل نصف دائق والمدائق سدس درهم (قوله إلى صلاة العصر) يحتمل أن يريد به أول وقت دخولها ويحتمل أن يريد أول حين الشروع فيها والثاني يرفع الاشكال السابق في الموايت على تقدير تسليم ان الوقتين متساويان أي ما بين الظهر والعصر وما بين العصر والمغرب فكيف يصح قول النصارى انهم أكثر عملا من هذه الامة وقد قدمت هناك عدة أجوبة عن

من النصارى إلى أن تيب الشمس على قيراطين فأنتم هم فضيبت اليهود والنصارى قالوا مالنا أكثر
 عملاً وأقل عطفاً . قال هل قصصكم من حقمكم قالوا لا قل قد فك قصص أوتيه من أشاء باب الإجارة
 إلى صلاة النصارى حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله
 ابن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال إنما مثلكم واليهود
 والنصارى كرجل استعمل عملاً ، فقال من يمسك لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط فصليت اليهود
 على قيراط قيراط ثم عملت النصارى على قيراط قيراط ثم أنتم الذين تعملون من صلاة النصارى إلى مغارب
 الشمس على قيراطين قيراطين فضيبت اليهود والنصارى وقالوا نحن أكثر عملاً وأقل عطفاً قل هل
 ظلمتكم من حقمكم شيئاً . قالوا لا : فقال قد فك فضلي أوتيه من أشاء باب إنهم من منع أجر
 الأجير حدثنا يوسف بن محمد قال حدثني يحيى بن سلمة عن إسماعيل ابن أمية عن سعيد بن أبي
 سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قل . قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة

ذلك فتراجع من ثم ومن الاجوبة التي لم تقدم ان قائل مالنا أكثر عملاً اليهود خاصة ويؤيده ما وقع في التوحيد بلفظ
 فقال أهل التوراة ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك أما اليهود فلأنهم أطول زماناً يستمر أن يكونوا أكثر عملاً
 وأما النصارى فلأنهم وازنوا كثرة أتباعهم بكثرة زمن اليهود لأن النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعاً أشار إلى ذلك
 الإسماعيلي ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار أنهم عملوا إلى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتها
 أشار إلى ذلك ابن القصار وابن العربي وقد قدمنا أنه لا يحتاج إليه لأن المدعى إلى بين الظهر والعصر أكثر من المدة التي بين
 العصر والمغرب ويحتمل أن تكون نسبة ذلك اليهم على سبيل التوزيع فاقائل نحن أكثر عملاً اليهود واقائل نحن
 أقل اجراً النصارى وفيه بعد وحكي ابن التين أن معناه ان عمل الفريقين جميعاً أكثر وزمانهم أطول وهو خلاف ظاهر
 السياق (قوله فضيبت اليهود والنصارى) أى الكفار منهم (قوله مالنا أكثر عملاً وأقل عطفاً) بنصب أكثر واقل
 على الحال كقوله تعالى فالهمم عن الذكوة معرضين وقد تقدمت مباحث هذه الجملة في كتاب المواقيت (قوله من حقمكم)
 اطلق لفظ الحق لقصد الممانعة والا فالكل من فضل الله تعالى (قوله فلنك فضلي أوتيه من أشاء) فيه حجة لاهل
 السنة على ان الثوب من الله على سبيل الاحسان منه جل جلاله هـ (قوله باب الإجارة إلى صلاة العصر) ذكر فيه حديث
 ابن عمر من طريق مالك عن عبد الله بن دينار وليس في سياقه التصريح بالعمل إلى صلاة العصر وإنما يؤخذ ذلك من
 قوله ثم انتم الذين تعملون من صلاة العصر فان ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها ثم في رواية ابوب
 في الباب قبله التصريح بذلك حيث قال من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر (قوله في رواية عبد الله بن دينار
 إنما مثلكم واليهود والنصارى) هو بخفض اليهود عطفاً على الضمير المحرور غير إعادة الجار قاله ابن التين وإنما يأتى
 على رأي الكوفيين وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف واعطاء المضاف
 إليه اعرابه (قلت) ووجدته مضبوطاً في أصل ابى ذر بالنصب وهو موجه على ارادة المعية ويرجع توجيه ابن مالك
 ماسياً في احاديث الانبياء من طريق الليث عن نافع بلفظ وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى (قوله إلى مغارب
 الشمس) كذا ثبت في رواية مالك بلفظ الجمع وكأنه باعتبار الازمنة المتعددة باعتبار الطوائف ووقع في رواية سفیان
 الآتية في فضائل القرآن إلى مغرب الشمس على الافراد وهو الوجه ومثله في رواية الليث عن نافع الآتية في احاديث
 الانبياء ونحوه في رواية ابوب في الباب الذى بعده بلفظ إلى ان تيب الشمس (قوله هل ظلمتكم) اي قصصكم
 باقي رواية نافع في الباب الذى قبله وسأذكر به فوائده بعد ما بين هـ (قوله باب انهم من منع اجرا لاجير) اورده

رَجُلٌ أَصْلَى فِي نَوْمٍ عَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ
باب الإجارة من العصر إلى الليل حديثنا محمد بن أنس بن مالك حدثنا أبو أسامة عن بر يدة عن أبي
 بردة عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ
 اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَسْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ . فَقَالُوا الْآحَاجَةُ لَنَا
 إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا وَمَا عَمِلْنَا بِاطِلٍ . فَقَالَ لَهُمْ لَا تَفْعَلُوا أَكْبَلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ . وَخَذُوا أَجْرَكُمْ
 كَيْلًا فَابْرَأُوا وَتَرَكُوا . وَاسْتَأْجَرَ أَجِيرِينَ بَدَهُمْ . فَقَالَ لَهُمَا أَكْبَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمَا هَذَا : وَكُمَا الَّذِي
 شَرَطْتَ لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ : فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالَا لَكَ مَا عَمِلْنَا بِاطِلٍ وَلَكَ الْأَجْرُ
 الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ فَتَالَ لَهُمَا أَكْبَلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمَا مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ فَأَيَّأَا وَاسْتَأْجَرَ
 قَوْمًا أَنْ يَسْمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا ،

حديث ابن هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب اتم من باع حراني واخر البيوع (تنبيه) اخر ابن بطال
 هذا الباب عن الذي بعده وكانه صنع ذلك للمناسبة (قوله باب الاجارة من العصر الى الليل) اي من اول وقت
 العصر الى اول دخول الليل اورد فيه حديث ابي موسى وقد مضى سنده ومنتته في المواقيت وشيخه ابو كريب
 للذكور هناك هو عبد بن العلاء للذكور هناك وبريد بالوحدة والتصغير هو ابن عبد الله بن ابي بردة
 (قوله كثر رجل استأجر قوما) هو من باب القلب والتقدير كثر قوم استأجرهم رجل أو هو من باب التشبيه بالركب (قوله
 يعملون له عملا يوما الى الليل) هذا مغاير لحديث ابن عمر لان فيه انه استأجرهم على ان يعملوا الى نصف النهار وقد تقدم
 ذكر التوفيق بينهما في المواقيت وانها حديثان سيقا في قصتين ثم وقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه الماضية
 في المواقيت الآتية في التوحيد ما يوافق رواية ابي موسى فرجحها الخطابي على رواية نافع وعبد الله بن دينار لكن
 يحتمل أن تكون القصةان جميعا كائنا عند ابن عمر فحدثت بهما في وقتين وجمع بينهما ابن التين باحتمال أن يكون غضبوا أولا
 فقالوا ما قالوا اشارة الى طلب الزيادة فلما لم يحطوا قدر ازاندا تركوا فقالوا لك ما عملنا باطل انتهى وفيه مع بعده مخالفة لصرح
 ما وقع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد فقها قالوا ربنا اعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين واعطينا قيراطا
 قيراطا ونحن كنا أكثر عملا فقيه التصريح بانهم أعطوا ذلك الا أن يحمل قولهم اعطينا أى امرت لنا أو وعدتنا
 ولا يستلزم ذلك أنهم اخذوه ولا يخفى ان الجمع بكونهما قصتين أوضح وظاهر المثل الذي في حديث ابي موسى ان
 الله تعالى قال لليهود آمنوا بي ورسلى الى يوم القيامة فآمنوا بموسى الى أن بعث عيسى فكفروا به وذلك في قدر
 نصف المدة التي من بعث موسى الى قيام الساعة فقولهم لا حاجة لنا الي أجره اشارة الى أنهم كفروا وتولوا واستغنى
 الله عنهم وهذا من اطلاق القول واردة لازمه لان لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الايمان وقولهم وما عملنا باطل
 اشارة الى احباط علمهم بكفرهم بعيسى انلا يتفهم الايمان بموسى وحده بعد بعثه عيسى وكذلك القول في النصاري الا
 أن فيه اشارة الى أن عدتهم كانت قدر نصف المدة فاقصروا على نحو الرابع من جميع النهار وقوله ولكم الذي شرطت
 زاد في رواية الاسماعيلي الذي شرطت لهؤلاء من الاجريين الذين قبلهم وقوله فانما بقي من النهار شيء يسير أي
 بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقي من الدنيا وقوله واستكملوا أجر الفريقين أى بايمانهم بالانبياء الثلاثة وتضمن
 الحديث الاشارة الى قصر المدة التي بقيت من الدنيا وسبأني الكلام عليه في قوله بعثت أنا والساعة كهاتين (قوله
 حتى اذا كان حين صلاة العصر) هو بنصب حين ويجوز فيه الرفع (قوله واستكملوا اجر الفريقين كليهما) كذا

فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ وَمِثْلُ مَا قَبِلُوا مِنْ هَذَا النُّورِ **بَابُ** مَنْ اسْتَأْجَرَ أُجْرًا فَتَرَكَ أَجْرَهُ . فَقَالَ فِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ فَرَادَ أَوْ مِنْ عَمَلٍ فِي مَالٍ غَيْرِهِ فَاسْتَفْضَلَ **حَدِيثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ أَنْطَلِقُ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَتَّى أَوْوَا الْمَدِينَةَ إِلَى غَارٍ فَدَخَلُوهُ فَأَتَّخَذَتْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ قَسَدَتْ عَلَيْهِمُ النَّارُ . فَقَالُوا إِنَّهُ لَا يُنَجِّيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ . قَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : اللَّهُمَّ كَانَ لِي أَبُوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَكُنْتُ لَا أَعْتَبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا فَتَأَيَّيْتُ فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا فَلَمْ أُرَحْ عَلَيْهِمَا حَتَّى نَامَا فَحَلَبْتُ لَهُمَا غَبُوقَهُمَا فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمِينَ . وَكَرِهْتُ أَنْ أَعْتَبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا أَوْ مَالًا فَلَبَيْتُ وَالْقَدْحَ عَلَى يَدَيَّ أَنْتَظِرُ اسْتِغْنَاءَهُمَا حَتَّى يَرِقَ الْغَبْرُ فَاسْتَيْقَظَا فَشَرِبَا غَبُوقَهُمَا . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ أَبْنَاءَ وَجْهِكَ فَفَرَّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ فَأَفْرَجَتْ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ الْآخَرُ اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمِّ كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِي فَأَمْتَمْتُ بِنِي حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا سَنَةً مِنَ السَّنِينَ فَجَاءَتْني فَأَعْطَيْتَهَا عِشْرِينَ وَمِائَةً دِينَارًا عَلَى أَنْ تُحَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِي فَصَلَّمْتُ حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا قَالَتْ لَا أَهْلُ لَكَ أَنْ تَقْضِيَ الْخِطَامَ إِلَّا بِحَمِيٍّ فَتَحَرَّجْتُ مِنَ الْوُقُوعِ عَلَيْهَا فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ وَتَرَكْتُ أَذْهَبَ الَّذِي أَعْطَيْتَهَا . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ قَعَلْتُ أَبْنَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرَجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ فَأَفْرَجَتْ الصَّخْرَةُ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ مِنْهَا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ النَّالِيُّ : اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أُجْرًا فَأَعْطَيْتُهُمْ أُجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ فَفَرَّغْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأَمْوَالُ فَجَاءَ فِي بَعْدِ حِينٍ . قَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَدَى إِلَيَّ أَجْرِي فَقُلْتُ لَهُ كَسَلُ مَا تَرَى مِنْ أَجْلِكَ مِنَ الْإِيْلِ وَالْبَغْرِ وَالنَّمْرِ وَالرَّقِيقِ . قَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَهْزِئْ بِي فَقُلْتُ إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ فَأَخَذَهُ كُلَّهُ فَاسْتَأْفَقَ

لَأَبِي ذَرُوقِهِ وَحِكْمِي ابْنِ التَّيْنِ أَنْ فِي رِوَايَةِ كَلَامِهَا بِالرُّضْ وَخَطَاؤُهُ وَلَيْسَ كَأَعْمَلٍ بِهِ لِهَوِجِهِ (قوله فذلک مثلهم) أى المسلمین (ومثل ما قبلوا من هذا النور) رواية الاسماعیلی فذلک مثل المسلمین الذین قبلوا هدی الله واما ج به رسوله ومثل اليهود والنصارى ترکوا ما امرهم الله واستدل به علی أن بقاء هذه الامة یزید علی الالف لانه یقتضی ان مدة اليهود نظیر مدتی النصارى والمسلمین وقد اتفق أهل النقل علی أن مدة اليهود البتة الذی ﷺ كانت أكثر من الذی ستقو مدة النصارى من ذلك ستمائة وقیل أقل فتكون مدة المسلمین أكثر من الف قطعاً وتضمن الحدیث ان أجر النصارى كان أكثر من أجر اليهود لان اليهود عملوا نصف النهار بقیراط والنصارى نحو ربع النهار بقیراط ولعل ذلك باعتبار ما حصل لمن آمن من النصارى بموسی وعیسی لحصل لهم تضيیف الاجر مرتین بخلاف اليهود فانهم لا یبت عیسی کفروا به وفي الحدیث تفضیل هذه الامة وتوفیر أجرها مع قلة عملها وفيه جواز استدامة صلاة العصر الى أن تغیب الشمس وفي قوله فاما بتی من النهار شیء سیرا إشارة الى قصر مدة المسلمین بالنسبة الى مدة غیرهم وفيه إشارة الى العمل من الطوائف كان مساوياً فی المقدار وقد تقدم البحث فی ذلك فی المواقیف مشروحة (قوله باب من استأجر أجراً تركه أجره) فی رواية الکشمیه منی فترك الاجراً أجره (قوله فصل فی المستأجر) أى تجر فيه أو زرع (فزان) أى ربح (قوله) ومن عمل فی مال غیره فاستفضل) هو من عطف العام علی الخاص لان العامل فی مال غیره أعم من أن یكون مستأجر أو غیر

قَمْ يَرْكُ مِنْهُ شَيْئًا . اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ فَمَلْتُ ذَلِكَ أَبْتَيْكَا وَجْهَكَ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ فَانْفَرَجَتْ
الصَّخْرَةُ فَفَرَجُوا بِمَشُونِ بَابٌ مِنْ أَجْرٍ فَفَسَّ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ وَأَجْرَةُ الْكَمَالِ
حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ أَنْتَلِقَ أَحَدَنَا إِلَى السُّوقِ فَيُعَامِلُ فَيُصِيبُ
الْمُدَّ وَإِنْ لِيَعْضِيهِمْ مِائَةَ أَلْفِ قَلَّ مَا تَرَاهُ إِلَّا نَفْسَهُ **بَابُ أَجْرِ السَّمْسَرَةِ** وَلَمْ يَرَأِ ابْنَ سَيْرِينَ وَعَطَاءُ
وَأَبِرَاهِيمَ وَالْحَسَنُ بْنُ أَجْرِ السَّمْسَارِ بَأْسًا . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ بَعِ هَذَا الثَّوْبَ فَمَا زَادَ
عَلَى كَذَا وَكَذَا فَهُوَ لَكَ *

مستأجر ولم يذكر المصنف الجواب إشارة إلى الاحتمال كعادته ثم ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطلق
عليهم النار وقد تقدم في وجه آخر قريباً وقد تعقب الملبب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجمه وإنما ترجم
الرجل في أجر أجريه ثم أعطاه على سبيل التبرع وإنما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة وقد تقدم ذلك في أثناء كتاب
اليوم وسأني شرحه (١) مستوفى في أواخر أحاديث الأنبياء أن شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية لا أغيق هومن
الغبوق بالعين المعجمة والموحدة وآخره قاف شرب العشي وضبطوه بفتح الهزمة أغيق من الثلاثي الااصيلي فبعضها
وخطوه وقوله اعلا ولا لا انفراد بالهال ماله من زوج وولد . بالمال ماله من رقيق وخدم وزعم الداودي أن المراد بالمال
الدواب وتعقبوه وله وجه وقوله فنأى بفتح النون والهزمة مقصوراً بوزن سعى أي بعد في رواية كريمة والاصيلي فناء
بعد بدل النون بوزن جاء وهو بمعنى الاول وقوله فلم أرح يضم الهزمة وكسر الراء وقوله برق الفجر بفتح الراء أى أضواء
وقوله فافرج بالوصل وضم الراء وبهزمة قطع وكسر الراء من الفرج أو من الافراج وقوله وكل ما ترى من أجلك كذا
للكشميني ولا يزيد بل الروزي والباقيين من أجرك ولكل وجه * (قوله باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم
تصدق به) في رواية الكشميني ثم تصدق منه وقوله واجرا الجمال أى وبأجر الجمال (قوله حدتنا أبي) هو الاموي
صاحب المغازي وقوله عن شقيق هو ابووائل وقوله فيجاهل أى يطلب أن يحمل بالاجرة وقوله بالمدى يحمل المتاع
بالاجرة وهي مدن طعام والحاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد هنا أن الحمل من أحدهما والاجرة من الآخر
كالمساقاة وللزراعة ووقع للنسائي من طريق منصور عن أبي وائل ينطلق أحدنا إلى السوق فيحمل على ظهره (قوله وان
لبعضهم مائة نف) هذه اللام للتأكيدي وهي ابتدائية لدخولها على اسم ان وتقدم الخبر وهي كقوله تعالى ان في ذلك لعبرة
ومراده ان ذلك في الوقت الذي حدث به وقد تقدم في الزكاة بلفظ وان لبعضهم اليوم مائة الف زاد النسائي وما كان له
يومئذ درهم أى في الوقت الذي كان يحمل فيه (قوله قال ما تراه الا نفسه) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الاعمش
ان قال ذلك هو ابووائل الراوي للحديث عن أبي مسعود وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة * (قوله باب
اجر السمسرة) أى حكمه وهي بهمتين (قوله ولم يرا ابن سيرين وعطاء وابراهيم والحسن باجر السمسار بأساً) أما قول
ابن سيرين وابراهيم فوصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ لا بأس باجر السمسار اذا اشترى يدا بيد وأما قول عطاء فوصله
ابن ابي شيبة أيضاً بلفظ سنل عطاء عن السمسرة فقال لا بأس بها وكان المصنف اشار إلى الرد على من كرها وقد نقله ابن
المنذر عن الكوفي (قوله وقال ابن عباس لا بأس ان يقول بع هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فهو لك) وصله ابن
أبي شيبة من طريق عطاء نحوه وهذه اجر سمسرة ايضاً لكنها محبولة ولذلك لم يجزها الجمهور وقالوا ان باع على ذلك
فله اجرا مثله وحمل بعضهم اجارة ابن عباس على انه اجراه مجرى المقارض وبذلك اجاب احمد واسحق ونقل

(١) قوله وسأني شرحه في نسخة وسأني في بقية مباحه

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ إِذَا قَالَ بِنْتُهُ بِكُفْرًا فَمَا كَانَ مِنْ رِيحٍ قَهْرَكَ أَوْ تَبِيحٍ وَبَيْنَكَ فَلَا
 بَأْسَ بِهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاهِمِ حَدَّثَنَا
 مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَلَقَى ابْنُ زُبَّانٍ
 وَلَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ . قُلْتُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَا قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ . قَالَ لَا يَكُونُ لَهُ شِمَارًا
بَابُ هَلْ يُؤَجِّرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْكُفْرِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَنْصَلٍ حَدَّثَنَا أَبِي
 حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ حَدَّثَنَا حَبَابٌ . قَالَ كُنْتُ رَجُلًا قَبِيحًا فَصَلَّيْتُ لِعِصَى بْنِ وَائِلٍ
 فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ فَأَتَيْتُهُ أَتِصَّاهُ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ لَا أَفْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى
 تَمُوتَ ثُمَّ تَبِيعَ فَلَا قَالَ وَإِنِّي لَمِيتٌ ثُمَّ مَبِيعُوتٌ قُلْتُ نَمَّ قَالَ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي تَمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ فَافْضِيكَ
 فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى . أَلَمْ يَأْتِ الَّذِي كَفَرَ بآبَائِنَا وَقَالَ لَا وَبَيْنَ مَالٍ وَوَلَدٍ أَبَابُ مَا يُعْطَى فِي الرِّقَةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ

ابن التميمي ان بعضهم شرط في جواز ان يعلم الناس ذلك الوقت ان من السلعة يساوي اكثر مما سمي له وتعبه بأن
 الجهل بمقدار الاجرة باق (قوله وقال ابن سيرين اذا قال به بكذا ما كان من ربح فلك او بينك و بينك فلا بأس به)
 وصله ابن ابي شيبة ايضا من طريق يونس عنه وهذا اشبه بصورة المقارض من السمسار (قوله وقال النبي ﷺ
 المسلمون عند شروطهم) هذا أحد الاحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر وقد جاء من حديث عمرو بن عوف
 المزني وأبي هريرة وغيرهما أحاديث عمرو بن عوف فاخرجه اسحق في مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن
 عوف عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظه وزاد الاشرط احرما وحلالا أو احرل حراما وكثير بن عبد الله ضعيف عدلا كثير
 لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقولون أمره وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من
 طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح وهو بوحدة عن أبي هريرة بلفظه أيضا ودون زيادة كثير فزاد بدلها والصلح
 جائز بين المسلمين وهذه الزيادة أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة وابن أبي شيبة من طريق
 عطاء بلفظ أن النبي ﷺ قال المؤمنون عند شروطهم وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد ما وافق الحق
 (تنبيه) ظن ابن التميمي ان قوله وقال النبي ﷺ المسلمون على شروطهم بقية كلام ابن سيرين فشرح على ذلك قوم وقد
 تعقبه القطب الحلبي ومن تبعه من علمائنا ثم أورد المصنف حديث ابن عباس الماضي في البيوع والمراد منه قوله في تفسير
 المنع لبيع الحاضر للبادي أن لا يكون له سمسارا فان مفهومه انه يجوز أن يكون سمسارا في بيع الحاضر للحاضر ولكن
 شرط الجمهور أن تكون الاجرة معلومة وعن أبي حنيفة ان دفعه الفاعل ان يشتري بها بزا باجرة عشرة فهو قاسد فان
 اشترى فله اجرة المثل ولا يجوز ماسى من الاجرة وعن أبي ثور اذا جعل له في كل ألف شيئا معلوم فان عمل فله أجر مثله
 وحجة من منع انها باجرة في أمر لا مدغير معلوم وحجة من اجازة انه اذا عين له الاجرة كفي ويكون من باب الجملة
 والله أعلم * (قوله باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في ارض الحرب) اورد فيه حديث حباب وهو اذ ذلك مسلم
 في عمله لما صرن وائل وهو مشرك وكان ذلك بمكة وهي اذ ذلك دار حرب واطلع النبي ﷺ على ذلك وأقره ولم يحرم
 المصنف بالحكم لاحتمال ان يكون الجواز مقيد بالضرورة أو ان جواز ذلك كان قبل الاذن في قتال المشركين وما ينبتهم
 وقبل الامر بعدم اذلال المؤمن نفسه وقال المهلب كره أهل العلم ذلك الا للضرورة بشرطين أحدهما أن يكون عمله فيما
 يحل للسلمة له والآخر ان لا يعينه على ما يعود ضروره على المسلمين وقال ابن التميمي استقرت المذاهب على أن الصناع
 في حوائجهم يجوز لهم العمل لاهل الذمة ولا يعد ذلك من الذلة بخلاف أن يخدمه في منزله ويطريق التبعية له والله أعلم
 وقد تقدم حديث حباب في البيوع و يأتي بقية شرحه في تفسير سورة ص . * (قوله باب ما يعطى في الرقبة على أحياء العرب

بِغَايَةِ الْكِتَابِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كَمَا تَابَ
 اللَّهُ وَقَالَ الشَّعْبِيُّ لَا يَشْرَطُ الْمَعْلَمُ لِأَنَّ مَطْفَى شَيْئًا فَلْيَقْبَلْهُ . وَقَالَ الْحَكَمُ كَمْ أَمْعَمَ أَحَدًا كَرِهَ أَجْرَ
 الْمَعْلَمِ وَأَعْطَى نَحْسَنَ دَرَاهِمَ عَشْرَةَ وَلَمْ يَرَ ابْنَ سِيرِينَ بِأَجْرِ الْقِسَامِ بَأْسًا وَقَالَ كَانَ يُقَالُ السَّحْتُ
 الرُّشُوةُ فِي الْحَكْمِ

بِغَايَةِ الْكِتَابِ كَذَا تَبَيَّنَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لِلْجَمِيعِ وَالْأَحْيَاءُ بِالْفَتْحِ جَمْعُ سَى وَالْمُرَادُ بِهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْعَرَبِ مَخْصُوصَةٌ قَالَ الْهَمْدَانِيُّ
 فِي الْأَنْسَابِ الشَّعْبُ وَالْحَمِي بِمَعْنَى وَسَمَى الشَّعْبُ لِأَنَّ الْقَبِيلَةَ تَشْتَعِبُ مِنْهُ وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْحَكْمَ لَا يَخْتَلَفُ
 بِاخْتِلَافِ الْأَمَكْنَةِ وَلَا بِاخْتِلَافِ الْأَجْنَاسِ وَتَقْيِيدُهُ فِي التَّرْجُمَةِ بِأَحْيَاءِ الْعَرَبِ يَشْعُرُ بِمَحْصَرِهِ فِيهِ وَبِمَكْنَى الْجَوَابِ بِأَنَّهُ تَرْجِمُ
 بِالْوَاقِعِ وَبِمَصْرُوعٍ لَفِي غَيْرِهِ وَقَدْ تَرْجَمَ عَلَيْهِ فِي الطَّبِ الشَّرْطُ فِي الرِّقَةِ بِقَطْطِيعٍ مِنَ الْعَنْمِ وَلَمْ يَقْبَلْهُ شَيْءٌ وَتَرْجِمُ فِيهِ أَيْضًا
 الرِّقَا بِغَايَةِ الْكِتَابِ وَالرِّقَةِ كَلَامٌ يَسْتَشْفِي بِهِ مِنْ كُلِّ مَرَضٍ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ دُرَيْسٍ وَبِإِسْنَانِي تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي
 كِتَابِ الطَّبِّ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ) هَذَا اطَّرَفٌ
 مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الطَّبِّ وَاسْتَدْلَبَهُ لِلْجَمْعِ فِي جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَخَالَفَ الْخَلْفِيَّةَ
 فَتَمَّعَهُ فِي الطَّبِّ وَأَجَازَهُ فِي الرِّقِ كَالدَّوَاءِ قَالُوا لَا تَعْلِمُ الْقُرْآنَ عِبَادَةَ وَالْأَجْرُ فِيهِ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ الْقِيَاسُ فِي
 الرِّقِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوهُ فِيهَا لِهَذَا الْخَبْرِ وَجَمَلَ بَعْضُهُمُ الْأَجْرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الثَّوَابِ وَسِيَاقِ الْقِصَّةِ الَّتِي فِي
 الْحَدِيثِ بِأَنَّ هَذَا التَّوَالِي وَادْعَى بَعْضُهُمْ نَسْخَهُ بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْوَعِيدِ عَلَى أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَقَدَّرُوا هَا
 أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَتَقَبَّ بِأَنَّهُ أَثْبَاتٌ لِلنَّسْخِ بِالْإِحْتِمَالِ وَهُوَ مُرَدُّودٌ وَبِأَنَّ الْأَحَادِيثَ لَيْسَ فِيهَا تَصْرِيحٌ بِالْمَنْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
 بِلَمْ يَمْ وَقَائِعِ أَحْوَالِ حَمَلَةِ التَّوَالِي وَبِإِتِّفَاقِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ كَحَدِيثِ الْبَابِ وَبِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةَ لَيْسَ فِيهَا
 مَا تَهْتَمُّ بِهِ الْحُجَّةُ فَلَا تَعَارُضُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَسَيَكُونُ لِنَاوَدَةِ إِلَى الْبَحْثِ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ فِي بَابِ
 التَّرْوِجِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ (قَوْلُهُ وَقَالَ الشَّعْبِيُّ لَا يَشْرَطُ الْمَعْلَمُ إِلَّا أَنْ يُعْطَى شَيْئًا فَلْيَقْبَلْهُ وَقَالَ الْحَكَمُ كَمْ أَسْمَعُ أَحَدًا كَرِهَ
 أَجْرَ الْمَعْلَمِ وَأَعْطَى الْحَسَنَ دَرَاهِمَ عَشْرَةَ) أَمَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ فَوْصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِالْفِظْوَانِ وَأَعْطَى شَيْئًا فَلْيَقْبَلْهُ وَأَمَا قَوْلُ
 الْحَكَمِ فَوْصَلَهُ الْبَغَوِيُّ فِي الْجُمُعَاتِ حَدَّثَنَا عَلَى بْنِ الْجَمْعِ عَنْ شُعْبَةَ سَأَلْتُ مَعَاوِيَةَ قَرَأَ عَنْ أَجْرِ الْمَعْلَمِ فَقَالَ أَرَى لَهُ
 أَجْرًا وَسَأَلْتُ الْحَكْمَ فَقَالَ مَسَمَعْتُ قَبْلَهُ بِكَرْهُهِ وَأَمَا قَوْلُ الْحَسَنِ فَوْصَلَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبِّ عَنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ
 سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ لَمَّا حَدَّثْتُ قَلْتُ لَعَمْرِي يَأْمُرُهُ أَنْ الْمَعْلَمُ يَرِيدُ شَيْئًا قَالَ مَا كَانُوا يَأْخُذُونَ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ أَعْطَهُ
 خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ فَلَمْ يُزَلْ حَتَّى قَالَ أَعْطَهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ
 عَلَى الْكِتَابَةِ أَجْرًا وَكَرِهَ الشَّرْطَ (قَوْلُهُ وَبِإِبْرَاهِيمَ بْنِ سِيرِينَ بِأَجْرِ الْقِسَامِ بِأَسَا وَقَالَ كَانَ يُقَالُ السَّحْتُ الرُّشُوةُ فِي الْحَكْمِ)
 أَمَا قَوْلُهُ فِي أَجْرِ الْقِسَامِ فَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَاتُ عَنْهُ فَرَوَى عَبْدُ بَنِي حَمِيدٍ فِي تَسْوِيرِهِ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَتِيقٍ عَنْ مُحَمَّدِ وَهَوَّابِ بْنِ
 سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَجْرَ الْقِسَامِ وَيَقُولُ كَانَ يُقَالُ السَّحْتُ الرُّشُوةُ عَلَى الْحَكْمِ وَأَرَى هَذَا حَكْمًا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ الْأَجْرَةُ
 وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ قَالَ قَلْتُ لِابْنِ الْمُسَيْبِ مَا تَرَى فِي كَسْبِ الْقِسَامِ فَكْرَهُهُ وَكَانَ الْحَسَنُ يَكْرَهُهُ كَسْبَهُ
 وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا فَلَا أَدْرِي مَا هُوَ وَجَاءَتْ عَنْهُ رِوَايَةٌ يَجْمَعُهَا بَيْنَ هَذَا الْإِخْتِلَافِ قَالَ ابْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا
 طَارِمٌ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَشَارَطَ الْقِسَامَ وَكَأَنَّهُ يَكْرَهُ لَهُ أَخْذَ الْأَجْرَةِ عَلَى سَبِيلِ
 الْمَشَارَطَةِ وَلَا يَكْرَهُهَا إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ اشْتِرَاطٍ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَظَهَرَ بِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ قَوْلَ الْبَخَّارِيِّ وَكَانَ
 يُقَالُ السَّحْتُ الرُّشُوةُ بَقِيَّةُ كَلَامِ ابْنِ سِيرِينَ وَأَشَارَ ابْنُ سِيرِينَ بِذَلِكَ إِلَى مَا جَاءَ عَنْ عَمْرٍو وَعَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ
 ثَابِتٍ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي تَقْسِيرِ السَّحْتُ أَنَّهُ الرُّشُوةُ فِي الْحَكْمِ أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ بِإِسْنَانِهِ عَنْهُمْ وَرَوَاهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مَرْفُوعًا
 وَرَجُلًا تَهْتَمُّ وَلَكِنَّهُ مَرْسَلٌ وَلَفْظُهُ كُلُّ لِحْمٍ أَنْتَبَهَ السَّحْتُ فَالْتَارُ أَوْلَى بِهِ قَبْلَ يَأْرُسُ اللَّهُ وَمَا السَّحْتُ قَالَ الرُّشُوةُ فِي

وكانوا يظنون على الخرمين **حدثنا** أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي التوكل عن أبي سعيد رضي الله عنه قال أنطلق فر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها حتى نزلوا على حى من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحى

الحكم (نتبه) القسام بفتح القاف فعالم من القسم بفتح القاف وهو القاسم وشرحه الكرماني على أنه يضم القاف جمع قاسم والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملتين وحكي ضم الحاء وهو شاذ وضبطه بعضهم بما يلزم من أكلة العار فهو أعم من الحرام والرشوة بفتح الراء وقد تنكسر وتضم وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم (قوله وكانوا يظنون على الخرمين) هو بفتح المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهمله هو الحزر وزنا ومعنى وقد تقدم حسره في اليوسج أي كانوا يظنون أجره الخمار وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسام لا شرا كما في أن كلامهما بفصل التنازع بين المتخاصمين ولأن الخرمين يقصد للقسمه ومناسبة ذكر القسام والخارص للترجمة الاشتراك في أن جنسهما وجنس تعليم القرآن والرقية واحد ومن ثم كره مالك أخذ الأجرة على عقد الوثائق لكونها من فروض الكفاليات وكره أيضا أجرة القسام وقيل إنما كرهها لأنه كان يزرع من بيت المال فكره له أن يأخذ أجرة أخرى وأشار سحنون إلى الجواز عند فساد أمور بيت المال وقار عبد الرزاق أخبرنا معمر بن قتادة أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذن عليهن أجر ضراب الفحل وقسمة الاموال والتعليم اه وهذا مرسل وهو يشعر بانهم كانوا قبل ذلك يتبعون بها فلما فشا الشح طلبوا الأجرة فعد ذلك من غير مكارم الاخلاق فتحمل كراهة من كرهها على التنزيه والله أعلم (قوله عن أبي بشر) هو جعفر ابن أبي وحشية مشهور بكنيته أكثر من اسمه كما يه اسمه اياس وهو مشهور بكنيته (قوله عن أبي التوكل) هو الناجي وقد ذكر المصنف في آخر الباب تصريح أبي بشر بالسماع منه وتابع ابا عوانة على هذا الاستاد شعبة كما في آخر الباب وهشيم كما أخرجه مسلم والنسائي وخالفهم الاعمش فرواه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جعل بدل أبي التوكل أبانضرة أخرجه الترمذى والنسائي وابن ماجه من طريقه فاما الترمذى فقال طريق شعبة أصح من طريق الاعمش نوقال ابن ماجه انها الصواب ورجحها الدارقطني في اللؤلؤ ولم يرجح في السنن شيئا وكذا النسائي والذي يرجح في تهذيب الطريقتين محفوظان لاشتهال طريق الاعمش على زيادات في المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه فكانه كان عند أبي بشر عن شيخين حدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولم يصب ابن العربي في دعواه ان هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبي سعيد أيضا سعيد بن سيرين كما سأتى في فضائل القرآن وسليمان بن قتة وهو بفتح القاف وتشديد التثناة كما أخرجه أحمد والدارقطني وسأذكر ما في رواياتهم من القوائد (قوله أنطلق فر) لم أقف على اسم أحد منهم سوى أبي سعيد وليس في سياق هذه الطريق ما يشعر بان السفر كان في جهاد لكن في رواية الاعمش ان النبي ﷺ بهم وفي رواية سليمان بن قتة عند أحمد بعثنا رسول الله ﷺ بعثنا زاد الدارقطني فيه بعث سرية عليها أبو سعيد ولم أقف على تعيين هذه السرية في شيء من كتب المغازي بل لم يعرض لذكر كراهة أحد منهم وهي واردة عليهم ولم أقف على تعيين الحى الذين تزاولهم من أى القبائل هم (قوله فاستضافوهم) أي طلبوا منهم الضيافة وفي رواية الاعمش عند غير الترمذى بعثنا رسول الله ﷺ ثلاثين رجلا فزولنا بقوم ليلا فسا لنا هم القرى فإذت عدد السرية ووقت الزول كما أفادت رواية الدارقطني تعيين أمير السرية والقرى بكسر القاف مقصور الضيافة (قوله فأبوا ان يضيفوهم) بالشدد للاكثر وبكسر الضاد المعجمة عتقا (قوله فلدغ) بضم اللام على البناء للمجهول واللدغ بالذال المهملة والعين المعجمة وهو اللسع وزنا ومعنى وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو الاحراق الخفيف واللدغ المذكور في الحديث هو ضرب ذات الحمة من حية وعقرب وغيرهما وأكثر ما يستعمل في المقرب وقد أفادت رواية الاعمش تعيين المقرب وأما ما وقع في رواية هشيم

فَصَوَّاهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ فَصَالَ بَعْضُهُمْ لَوْ أَيْتِمُّهُ هُوَ لَاءِ الرَّهْطِ الَّذِينَ تَزَلُّوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ
شَيْءٌ فَأَتَوْهُمْ فَصَالُوا يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدَيْغٌ وَسَعِينَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ قَبْلَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ
مِنْ شَيْءٍ فَصَالَ بَعْضُهُمْ نَعَمْ وَاللَّهِ إِنِّي لِأَرْتَقِي وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَمْنَاكُمْ فَمَنْ تَضَيُّمُونَا فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ
حَتَّى تَجْهَلُوا لَنَا جَلًّا فَصَالَهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ النَّعَمِ فَأَنْطَلَقَ يَتَفَلُّ عَلَيْهِ

عند النسائي انه مصاب في عقه أولديغ فشك من هشيم وقد رواه الباقر فلم يشكوا في انه لدغ ولا سيا تصرح الاعمش
بالقرب وكذلك ماسياقي في فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن ابي سعيد بلقظان سيد الحمي سليم وكذا في
الطبري حديث ابن عباس ان سيد الحمي سليم والسليم هو اللديغ نعم قلت للصحابه قصة اخرى في رجل مصاب بعقله
فقرأ عليه بعضهم فاتحة الكتاب فبرأ أخرجه ابو داود والترمذي والنسائي من طريق خارجة بن الصلت عن عمه
انهم يقومون وعندهم رجل مجنون موق في الحديد فقالوا انك جئت من عنده هذا الرجل بخير فارق لنا هذا الرجل الحديث
فالتى يظهر أنهم اقصدان لكن الواقع في قصة ابي سعيد انه لديغ (قوله فسعوا له بكل شيء) اي ماجرت به العادة ان
يتداوي بمن لدغة القرب كذا للاكثر من السعي اي طلبوا له ما يداويه وللكشميهي فشفوا بالمجمعة والفاء وعليه
شرح الخطاي فقال معناه طلبوا الشفاء تقول شفي الله مريض اي ابراه وشفي له الطبيب اي عالجه بما يشفيه أو وصف
له ما فيه الشفاء لكن ادعي ابن التين انها تصحيف (قوله لواتيم هؤلاء الرهط) قال ابن التين قال تارة نفرا وتارة رهطا
والنفر ما بين العشرة والثلاثة والرهط ما دون العشرة وقيل يصل الى الاربعين (قلت) وهذا الحديث يدل له (قوله
فاتوم) في رواية معبد بن سيرين ان الذي جاء في هذه الرسالة تجارية منهم فيحمل على انه كان معها غير هازاد البزار في
حديث جابر قالوا لهم قد بلغنا ان صاحبكم جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (قوله وسعينا) في رواية الكشميهي وشفينا
بالمجمعة والفاء وقد تقدم ما فيها (قوله فهل عند احد منكم من شيء) زاد ابو داود في روايته من هذا الوجه ينفع
صاحبنا (قوله فقال بعضهم) في رواية ابي داود فقال رجل من القوم نعم والله اني لارقي بكسر القاف وبين الاعمش
ان الذي قال ذلك هو ابو سعيد راوي الخبر ولقظه قلت نعم انا ولكن لا ارقيه حتى تطونا غنما فاذا بيان جنس الجمل
وهو يضم الجيم وسكون المهملة ما يطى على عمل وقد استشكل كون الراقي هو ابو سعيد راوي الخبر مع ما وقع في رواية
معبد بن سيرين فقام معها رجلا ما كنا نظنه بحسن رقية وأخرجه مسلم وسياتي للمصنف في فضائل
القرآن بلفظ آخر وفيه فلما رجع قلنا له اكنتم تحسن رقية ففي ذلك اشعار انه غيره والجواب انه لا مانع
من أن يكني الرجل عن نفسه ففعل ابا سعيد صرح تارة وكنى أخرى ولم ينفرد الاعمش بتعيينه وقد وقع
أيضا في رواية سليمان بن قتيبة بلفظ فاتيته فرقيته بفاتحة الكتاب وفي حديث جابر عند البزار فقال رجل
من الانصار انا ارقيه وهو ما يقوى رواية الاعمش فان ابا سعيد الا نصارى وأما حمل بعض الشارحين ذلك على تعدد القصة
وان ابا سعيد راوي قصتين كان في احدها راقيا وفي الاخرى كان الراقي غيره فبعد جدا ولا سيما مع اتحاد الخرج والسياق
والسبب ويكنى في رد ذلك ان الاصل عدم التعدد ولا حامل عليه فان الجمع بين الراقين ممكن بدونه وهذا بخلاف ما قدمته
من حديث خارجة بن الصلت عن عمه فان السياقين مختلفان وكذا السبب فكان الحمل على التعدد فيه قريبا (قوله فصالحوم)
أى واقفوم (قوله قطيع من النعم) قال ابن التين القطيع هو الطائفة من النعم وتمتعب بان القطيع هو الشيء المقتطع من
غنم كان أو غيرها وقد صرح بذلك ابن قرقول وغيره وزاد بعضهم ان الغالب استعماله فيمن بين العشرة والاربعين
ووقع في رواية الاعمش فقالوا انا نعطيكم ثلاثين شاة وكذا ثبت ذكر عدد الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب
لعدد السرية كما هدم في أول الحديث وكانهم اعتبروا عدد جملوا الجمل بازانة (قوله فانطلق يتفل) بضم الفاء وبكسر ها
وهو مخمسه قليل بزاق وقد تهتم بالبحث فيه في أوائل كتاب الصلاة قال ابن أبي حزمة عمل التفل في الرقية يكون بعد

وَيَقْرَأُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَكَأَنَّمَا نُشِيطَ مِنْ عِقَالٍ فَأَنْطَلَقَ بِمَشِيٍّ وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ قَالَ فَأَوْفَوْهُمْ جَمَلَهُمْ
 أَلْتِي صَالِحُهُمْ عَلَيْهِ قَالَ بَعْضُهُمْ أَقْسَمُوا فَقَالَ الَّذِي رَفَعِي لَا تَقْعَلُوا بِي نَأْيَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَذَكَّرَ
 لَهُ الَّذِي كَانَ فَتَنْظَرُ مَا يَأْمُرُنَا قَدِيمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ قَالَ وَمَا يَذَرِيكَ أَنَّهُا رَقِيَّةٌ
 قَالَتْ قَدْ أَصْبَحْتُمْ أَقْسَمُوا وَأَضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ
 سَمِعْتُ أَبَا الْمُتَوَكِّلِ يُهَذَا

القرائة لتحصيل بركة القراءة في الجوارح التي يبرعها الريق فتحصل البركة في الريق الذي ضلعه (قوله) وقرأ الحمد لله رب العالمين في رواية شعبة فجعل يقرأ عليها بالفاتحة الكتاب وكذا في حديث جابر وفي رواية الاعمش خضرت عليه الحمد لله ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين ولم يذكر في هذه الطريق عندما قرأ الفاتحة لكنه بينه في رواية الاعمش وانه سبع مرات ووقع في حديث جابر ثلاث مرات والحكم للزائد (قوله) فكأنما نشط) كذا للجميع بضم النون وكسر المصحمة من الثلاثي قال الخطابي وهولعة والمشهور نشط اذا عقد وأنشط اذا حل وأصله الانشطة بضم الهمزة والجمعة بينهما تون ساكنة وهي الحبل وقال ابن التين حكى بعضهم ان معنى أنشط حل ومعنى نشط أقيم بسرعة ومنه قولهم رجل نشيط ويحتمل ان يكون معنى نشط فزع ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أي حل شيئاً قشياً (قوله) من عقال) بكسر المهملة بعدها قاف هو الحبل الذي يشده ذراع البهيمة (قوله) وما به قلبه) بمركات أي علة وقيل لليلة قلبه لان الذي تصيبه قلب من جنب الى جنب ليعلم موضع الداء قاله ابن الاعرابي ومنه قول الشاعر
 * وقد برئت ثماني الصدر من قلبه * وفي نسخة الديماطي بخطه قال ابن الاعرابي القلبية دام ما خوذ من القلب يأخذ البعير فيأثم قلبه فيموت من يومه (قوله) فقال بعضهم اقساموا) لم أقف على اسمه (قوله) فقال الذي ربي) بفتح القاف وفي رواية الاعمش فلما قضينا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء وفي رواية معبد بن سيرين فامرنا بلاتين شاة وسقنا لينا وفي رواية سليمان بن قتة فيمت البنا بالشيء والزول فاكلنا الطعام وأبو ان ياكلوا الغنم حتى أتينا المدينة وبين في هذه الرواية ان الذي منهم من تناولها هو الرائي وأما باقي الروايات فاقهيه (قوله) فتتنظر ما يامرنا) أي فتتبعه ولم يردوا أنهم يخبرون في ذلك (قوله) وما يدريك انها رقية) قال الداودي معناه وما أدراك وقد روي كذلك ولعله هو المحفوظ لان ابن عيينة قال اذا قال وما يدريك فلم يعلم واذا قال وما أدراك فقد أعلم وتعقبه ابن التين بان ابن عيينة انما قال ذلك فيما وقع في القرآن كما تقدم في أوخر الصيام والافلا فرق بينهما في اللغة أي في نفي الدراية وقد وقع هشيم وما أدراك ونحوه في رواية الاعمش وفي رواية معبد بن سيرين وما كان يدريه وهي كلمة تقال عند التعجب من الشيء وتستعمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لا يتق هنا زاد شعبة في روايته ولم يذكر منه نيا أي من النبي ﷺ عن ذلك وزاد سليمان بن قتة في روايته بعد قوله وما يدريك انها رقية قلت ألتى في روعي وللدارقطني من هذا الوجه قلت يارسول الله شيء ألتى في روعي وهو ظاهر في انه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقي بالفاتحة ولهذا قاله أصحابه لما رجع ما كنت تحسن رقية كما وقع في رواية معبد بن سيرين (قوله) ثم قال قد اصبت) يحتمل أن يكون صوب فطم في الرقية ويحتمل أن ذلك في توقعهم عن التصرف في الجمل حتى استاذنوه ويحتمل أعم من ذلك (قوله) واضربوا لي معكم سهما) أي اجعلوا لي منه نصيبا وكانه أراد المبالغة في تائيسهم كما وقع له في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك (قوله) وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا المتوكل) هذه الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذي وقد أخرجه المصنف في الطب من طريق شعبة لكن بالنعنة وهذا هو السرفي عزوه الى الترمذي مع كونه في البخاري وغفل بعض الشراح عن ذلك فغاب على من نسبه الى الترمذي وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله ويطبق به ما كان بالذکر والدعاء المأثور وكذا غير

بابُ ضَرِيَّةِ الْعَبْدِ وَتَعَاهُدِ ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَجَّمَ أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ سَاعِينَ مِنْ طَعَامٍ وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّتْ عَنْ قَلْبِهِ أَوْ ضَرِيَّتِهِ **بابُ خُرَاجِ الْحَجَّامِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَحْتَجِّمُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَحْتَجِّمُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةَ لَمْ يُعْطِهِ **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا مِسْرَرٌ******

المأثور مما لا يخالف مافي المأثور وأما الرقي بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يثبت ولا ما ينفيه وسيأتي حكم ذلك مبسوطا في كتاب الطب وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء وفيه مقابلة من امتنع من المكومة بنظر صنيمه لما صنعه الصحابي من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم وهذه طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى لو شئت لأخذت عليه أجرا ولم يعتذر الخضر عن ذلك إلا بما راجى وفيه امضاء ما يلزم المرء على نفسه لأن أباسعدهم أن يرقى وإن يكون الجمل له ولا صحابه وأمره النبي ﷺ بالوقاه بذلك وفيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوما وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك وأجابه عليه وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصا الفاتحة وفيه ان الرزق المقسم لا يستطيع من هو في يده منعه ممن قسم له لأن أولئك متعوا الضيافة وكان الله قسم للصحابة في ما لهم نصيبا فتعوم فسيب لهم لدغ العقرب حتى سبق لهم ما قسم لهم وفيه الحكمة لبالفة حيث اخصص بالعقاب من كان رأسا في المنع لأن من عادة الناس الاتيأر بأمر كبيرهم فلما كان رأسهم في المنع اخصص بالعقوبة فدهم جزاء وفاقا وكان الحكمة فيه أيضا ارادة الاجابة الي ما يلتمسه المطلوب منه للشفاو ولو كثيرا لأن اللدوغ لو كان من أحاد الناس لعلم لم يكن يقدر على القدر المطلوب منهم * (قوله باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الاماء) الضريبة بفتح المعجمة فعيلة بمعنى مفعولة ما يقدره السيد على عبده في كل يوم وضرائب جمعها ويقال لها خراج وغلة والعين المعجمة وأجر وقد وقع جميع ذلك في الحديث ثم أورد المصنف فيه حديث أنس أن أباطيبة حججتم النبي ﷺ وكلم مواليه تخفوا عنه من ضريبةه ودلالته على الترجمة ظاهرة فان المراد بها بيان حكم ذلك وفي تقرير النبي ﷺ له دلالة على الجواز وسأذكر كم كان قدر الضريبة بعد باب وأما ضرائب الاماء فيؤخذ منه بطريق الالتحاق واخصاصها بالتعاهد لكونها مظنة تطرق الفساد في الاغلب والافسح يمتحن من ا اكتساب الامة بفرجها يمتحن من اكتساب العبد بالسرقه مثلا ولعله أشار بالترجمة الى ما أخرجه هو في تاريخه من طريق أبو داود الاحمرى قال خطبنا حديثه حين قدم المدائن فقال تعاهدوا ضرائب امائكم وهو عند أبي نعيم في الحلية بلفظ ضرائب غلمانكم واسم الاحمرى هذا مالك وأورده سعيد بن منصور في السنن مطولا من طريق شداد بن الفرات قال حدثنا أبو داود شيخ من أهل المدائن قال كنت تحت منبر حذيفة وهو يخطب ولابن داود من حديث رافع بن خديج مرفوعا عن كسب الامة حتى يعلم من أن هو وقد تقدم ذكر ذلك في أواخر البيوع وقال ابن المنير في الحاشية كأنه أراد بالتعاهد التفقد لقدار ضريبة الامة لاحتمال ان تكون ثقيلة فتحتاج الى التكسب بالعمور ودلالته من الحديث أمره عليه الصلاة والسلام بتخفيف ضريبة الحجام فلزوم ذلك في حق الامة اعمد وأولى لاجل العائلة الخاصة بها (قوله باب خراج الحجام) أورد فيه حديث ابن عباس احتجتم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره وزاد من وجه آخر ولوعلم

عَنْ عَمْرِو بْنِ حَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَجِمُ وَلَمْ يَكُنْ يَظْلِمُ أَحَدًا
 أَجْرَهُ **بَابٌ** مِنْ كُلِّ مَوَالِي الْعَبْدِ أَنْ يَحْتَفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ
 الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا حَجَامًا فَحَجَّمَهُ وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ
 صَاعَيْنِ أَوْ مِثْرَةٍ أَوْ مِثْرَيْنِ

كراهية لم يسطه وهو ظاهر في الجواز وتقدم في البيوع بلفظ ولو كان حراما لم يحطه وعرف به ان المراد بالكرامة هنا
 كراهية التحريم وكان ابن عباس أشار بذلك الي الرد على من قال ان كسب الحجام حرام واختلف العلماء بذلك
 في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث قالوا هو كسب فيه ذنابة وليس يحرم
 فخلوا الزجر عنه على التزيه ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أيسح وجنح الى ذلك الطحاوي والنسخ لا يثبت
 بالاحتمال وذهب أحمد وجماعة الى الفرق بين الحر والعبد فكلوا للحر الاحتراف بالحجامة ويحرم عليه الانفاق
 على نفسه منها ويجوز له الانفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقا وعمدتهم حديث محيصة أنه سأل
 النبي ﷺ عن كسب الحجام فنهاه فذكر له الحاجة فقال أعلفه نواضحك أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن
 ورجالهم فقات وذكر ابن الجوزي ان أجر الحجام إنما كره لانه من الاشياء التي يجب للمسلم على المسلم اعانة له عند
 الاحتياج له فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجرا وجمع ابن العربي بين قوله ﷺ كسب الحجام خيبت وبين
 اعطائه الحجام أجرته بأن عمل الجواز ما اذا كانت الاجرة على عمل معلوم ومحمل الزجر على ما اذا كان على عمل مجبول
 وفي الحديث اباحة الحجامة ويلحق به ما يتداوى من اخراج الدم وغيره وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطب وفيه
 الاجرة على المعالجة بلطب والشفاة الى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها ويجوزوا بخارجة السيد لعبده كأن يقول له
 أدنت لك أن تكسب علي أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك وفيه استعمال العبد بغير اذن سيده الخاص اذا كان قد
 تضمن تمكينه من العمل اذنه العام (قوله عن عمرو بن عامر) هو الانصاري وليست له رواية في البخاري الا عن
 أنس وقد تقدم له حديث في الطهارة وآخر في الصلاة وهذا هو جميع ماله عنده (قوله كان النبي ﷺ يحتمج) فيه
 اشعار بالمواطبة بخلاف الاول وقوله ولم يكن يظلم أحدا أجره فيه اثبات اعطائه أجره الحجام بطريق الاستنباط
 بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجزم بذلك على طريق التنصيص * (قوله باب من كلم موالى العبد أن يخففوا عنه من
 خراجته) أي على سبيل التفضل منهم لا على سبيل الازام لهم ويحتمل أن يكون على الازام اذا كان لا يطبق ذلك
 (قوله عن حميد الطويل عن أنس) في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه عن حميد سمعت أنسا (قوله دعا النبي ﷺ
 غلاما) هو أبو طيبة كما تقدم قبل باب واسم أبي طيبة نافع على الصحيح فقد روي أحمد وابن السكن والطبراني من
 حديث محيصة بن مسعود أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة فانطلق الي النبي ﷺ يسأله عن اخراجه
 الحديث وحكي ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه دينار وهو في ذلك لان دينارا الحجام ناسبي روى عن أبي طيبة
 لأنه اسم أبي طيبة أخرجه حديثه ابن منده من طريق بسام الحجامة عن دينار الحجامة عن أبي طيبة الحجامة قال
 حجتت النبي ﷺ الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في السكنى أن دينارا الحجامة يروى عن أبي طيبة لأنه
 أبو طيبة نفسه وذكر اليعقوبي في الصحابة بأستادضعف أن اسم أبي طيبة ميمرة وأما المسكوي فقال الصحيح أنه
 لا يعرف اسمه وذكر ابن الخدّاء في رجال الموطاء أنه عاش مائة وثلاثا وأربعين سنة (قوله بصاع أو صاعين أو مِثْرَةٍ أَوْ
 مِثْرَيْنِ) شك من شعبة وقد تقدم في رواية سفيان صاما أو صاعين على الشك أيضا ولم يتعرض لذكر المِثْرَةِ وقد تقدم
 في البيوع من رواية مالك عن حميد فاصره بصاع من تمر ولم يشك وأفاد تعيين ما في الصاع وأخرج الترمذي وابن
 ماجه من حديث علي قال أمرني النبي ﷺ فاعطيت الحجامة أجره فاذا تعين من باشر العطية ولابن أبي شيبه من

وَكَلَّمَ فِيهِ فَصَحَّفَ مِنْ صِرِّيَّتِهِ **بَابُ كَسْبِ الْبَيْتِيِّ وَالْإِمَاءِ** . وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أُجْرَ النَّائِلَةِ وَالْمَغْنِيَةَ .
 وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتَلِيَوهَا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
 وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ . قَالَ مُجَاهِدٌ فَتِيَاتِكُمْ إِمَاءُكُمْ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ**
ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي سَعُودٍ
 الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نَمْرِ الْكَلْبِ . وَمَهْرُ الْبَيْتِيِّ . وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ
حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ

هذا الوجه أنه ﷺ قال للحجاج كم خراجك قال صاعان قال فوضع عنه صاعا وكان هذا هو السبب في الشك الماضي
 وهذه الرواية تجمع الخلاف وفي حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة أن خراجه كان ثلاثة أصع وكذا لأبي يعلى عن
 جابر قال صح جمع بينهما بانه كان صاعين وزيادة فمن قال صاعين الغي الكسر ومن قال ثلاثة جبره (قوله وكلم فيه)
 لم يذ كر المقول وقد ذكره قبل باب من وجه آخر عن حميد قال كلم مواليه ومواليه هم بنو حارثة على الصحيح ومولاه
 منهم محبسة بن مسعود كما تراه هنا وإنما جمع الموالى مجازا كما يقال بنو فلان قتلوا بـ لا يكون القتال منهم واحدا وما
 ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني ياضة فهو وهم فان مولى بني ياضة آخر يقال له أبو هند « (قوله باب كسب البغي
 والاماء) بين البغي والاماء خصوص وعموم وجهي فقد تكون البغي أمة وقد تكون حرة والبغي فتح الموحدة وكسر
 المعجمة وتشديد الياء بوزن فيل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهي الزانية ولم يشرح المصنف بالحكم كأنه نبه على أن المنوع
 كسب الامة بالتجور لا بالصناعات الجائزة (قوله وكره ابراهيم) أى النخعي (أجر النائحة والمغنية) وصله ابن أبي
 شيبة عن طريق أبي هاشم عنه وزاد والكاهن وكان البخارى أشار بهذا الاثر الى أن النهى في حديث أب هريرة
 محمول على ما كانت الحرفة قيمه ممنوعة أو تجر الى أمر ممنوع شرطا لجامع ما بينهما من ارتكاب المعصية (قوله وقول
 الله عز وجل ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء على الآية قال مجاهد فتياتكم أماءكم) وقع هذا في رواية المستمل وقد
 روى ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء قال لا تكرهوا
 اماءكم على الزنا وأخرجه هو وعبد بن حميد والطبري عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في قوله ولا تكرهوا فتياتكم
 قال اماءكم على الزنا وزاد أن عبد الله بن أبي أمر أمة بالزنا فزنت فجاءت ببرد فقال ارجعى فزنتى على آخر فقالت والله
 ما أنا براجعة فزنت وهذا أخرجه مسلم عن طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعا وسماها الزهرى عن عمر بن ثابت معاذا
 وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى مرسلا في قصة طويلة وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق عكرمة
 مرسلا واخفوا على تسميتها معاذة وروى أبو داود والنسائي عن طريق أبي الزبير أنه سمع جابرا قال جاءت مسيكة
 أمة لبعض الانصار فقالت ان سيدي يكرهني على البغاء فزنت قال نظر امرأتها ثلث فيها وزعم مقاتل انها ما كانا
 أمتين لعبد الله بن أبي وزاد معن غيرهن وقوله تعالى ان أردن تحصنا لا مفهوما بل خرج مخرج الغالب ويحتمل أن يقال
 لا بصور الاكراه اذا لم يردن التعفف لانهن حينئذ في مقام الاختيار وقوله وقال مجاهد فتياتكم اماءكم وقع هذا في رواية
 المستمل وذكره النسائي لكن لم ينسبه لمجاهد ولعله قال فتياتكم الاماء وهو في تفسير الترياب عن ورقاء عن ابن نجيح
 عن مجاهد في قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم يقول اماءكم على البغاء على الزنا ثم أورد المصنف حديث أبي مسعود في
 النهى عن مهر البغي وغيره وحديث أب هريرة في النهى عن كسب الاماء وقد تقدم في أواخر البيوع وفي الباب الذى

بابُ عَسْبِ الْفَحْلِ حَدِيثًا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَالْإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ **يَابُ** إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لَيْسَ لِأَهْلِيهِ أَنْ يُخْرِجُوهُ إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ وَقَالَ الْحَكَمُ وَالْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعَاوِيَةَ تُمضَى الْإِجَارَةُ إِلَى أَجْلِهَا وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ خَيْرَ بِالشُّطْرِ . فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَبْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حَدَّثَا الْإِجَارَةَ بَعْدَ مَا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ أَنْ يَتَمَلَّوْهَا وَيَزْرَعُوْهَا وَلَكُمْ شَطْرٌ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ الْمَزَارِعَ كَانَتْ تُكْرَى عَلَى تَمَى وَسَاءَ نَافِعٌ لَا أَحْفَظُهُ وَأَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ حَدَّثَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى عَنْ زَكَاةِ الْمَزَارِعِ . وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ

قبله من شرحهما ما فيه مزيد كفاية * (قوله باب عسب الفحل) أورد فيه حديث ابن عمر في النبي عنه والسب بفتح العين واسكان السين المهملتين وفي آخره موحدة ويقال السب أيضا والفحل الذك من كل حيوان فرسا كان او جملا وتيسا أو غير ذلك وقد روي النسائي من حديث أبي هريرة نهي عن عسب التيس واختلف فيه فقيل هو ثمن ماء الفحل وقيل اجرة الجماع وعلى الاخير جري المصنف ويؤيد الاول حديث جابر عند مسلم نهي عن بيع ضرب الاجل وليس بصريح في عدم الاجل على الاجارة لان الاجارة بيع منفعة ويؤيد الاجل على الاجارة لان الثمن ما تقدم عن قتادة قبل أربعة أشهر كانوا يكرهون أجر ضرب الاجل وقال صاحب الاضالع أعسب الرجل عسبا لا ترى منه فلا يزيه وعلى كل تقدير فيسبه واجارته حرام لانه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وفي وجهه للشافعية والخنا بانه يجوز الاجارة مدة معلومة وهو قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك قواها الاجري وغيره وحمل النبي على ما اذا وقع لا مدحجول واما اذا استأجره مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار للتقبيح النخل وتعقب بالفرق لان المقصود هنا ماء الفحل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التقبيح ثم النبي عن الشراء والكراه انما صدر لإفقيه من الغرر وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها فان أهدى للمعهديفة من المستعير بغير شرط جاز وللترمذي من حديث أنس ان رجلا من كلاب سأل النبي ﷺ عن عسب النحل فنهاه فقال يا رسول الله اننا نطرق الفحل فنكسر فرخص له في الكرامة ولا بن حبان في صحيحه من حديث أبي كريمة مرفوعا من أطرق فرسا فاعقب كان له كاجر سبعين فرسا (قوله عن علي بن الحكم) هو البنانى بضم الموحدة بعدها ثون خفيفة بصرى ثقة عند الجميع ولينه أبو الفتح الازدري بلا مستند وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وقد أخرج الحاكم في المستدرک هذا الحديث عن مسدد شيخ البخارى فيه وقال علي بن الحكم ثقة من اعز البصرين حديثنا انتهى وقد وهم في استدراكه وهو في البخارى جارى وكانه لالم يره في كتاب البيوع توم ان البخارى لم يخرج به * (قوله باب اذا استأجر ارضا فمات احداهما) اى هل تسخ الاجارة ام لا والجمهور على عدم التسخ وذهب السكوفيون والليث ابى التسخ واحتجوا بان الوارث ملك الرقبة والمنفعة تبع لها فارتفعت يد المستأجر عنها بموت الذى أجره وتعقب بان المنفعة قد تنفك عن الرقبة كما يجوز بيع مسلوب المنفعة فينتد ملك المنفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد وقد اتفقوا على ان الاجارة لا تنفسخ بموت ناظر الوقف فكذلك هنا (قوله وقال ابن سيرين ليس لاهله) اى اهل الميت (ان يخرجوه) اى يخرجوا المستأجر (الى تمام الاجل وقال الحسن والحكم وإياس بن معاوية تمضى الاجارة الى اجلاها) وصله ابن ابى شعبة من طريق حميد عن الحسن وإياس بن معاوية ومن

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

بَابُ الْحَوَالَةِ وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ وَقَوْلُ الْحَسَنِ وَقِتَادَةُ إِذَا كَانَ يَوْمَ أَحْسَالِ عَلَيْهِ مِليًا جَارًا

طريق ايوب عن ابن سيرين نحوه ثم اورد المصنف حديث ابن عمر النبي ﷺ خير اليهود على ان يعملوها وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الزراعة وكذلك الطريق المعلقة آخر الباب وهي قوله وقال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر حتى اجلام عمر يريد ان عبيد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرة عن نافع وزاد في آخره حتى اجلام عمر قال الكرماني القائل وقال عبيد الله هو موسى ابن سميع الراوي عن جويرة وهو من تمة حديثه وبه تحصل الترجمة فأما قوله انه موسى فلفظ واضح لان موسى لارواية له عن عبيد الله بن عمر اصلا والقائل وقال عبيد الله هو البخاري وهو تطبيق سيأتي بيانه وقد وصله مسلم من طريق عن نافع وقال في آخرها حتى اجلام الى يمام واربعا واما قوله وهو من تمة حديثه ان كان اراد به انه حدث به فقد بينت انه غلط وان اراد من تمة لكن من رواية غيره فصحيح وكذا قوله وبه تحصل الترجمة والغرض منه هنا الاستدلال على عدم فسخ الاجارة بموت واحد المتواجرين وهو ظاهر في ذلك وقد اشار اليه بقوله ولم يذكر ان ابا بكر جدد الاجارة بعد النبي ﷺ وذكر فيه حديث ابن عمر في كراه المزارع وحديث رافع بن خديج في النهي عنه وسيأتي شرحهما في الزراعة ايضا ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب الاجارة من الاحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثا المعلق منها خمسة والبقية موصولة المسكر منها فيه وفيها مضى ستة عشر حديثا والبقية خالصة واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في رمى القنم وحديث المسالمون عند شروطهم وحديث ابن عباس احق ما أخذتم عليه اجرا كتاب الله وحديث ابن عمر في النهي عن عسب الفحل وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثمانية عشر ارا والله سبحانه وتعالى أعلم * (قوله بسم الله الرحمن الرحيم باب الحوالة) كذا للاكثر وزاد النسفي والمستملي بعد البسملة كتاب الحوالة * والحوالة فتح الحاء وقد تكسر مشتقة من التحويل أو من الحول تقول حال عن الهدا اذا انتقل عنه حولا وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة الى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين وهي عند استيفاء وقيل هي عقد اراقق مستقل ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف والمحال عند الأكثر والمحال عليه عند بعض شذ ويشترط أيضا تماثل الحقيقتين في الصفات بأن يكون في شيء معلوم ومنه من خصها بالتقدين ومنعها في الطعام لانه بيع طعام قبل أن يستوفى (قوله وهل يرجع في الحوالة) هذا اشارة الى خلاف فيها هل هي عقد لازم أو جائز (قوله وقال الحسن وقتادة اذا كان) أي الحال عليه (يوم أحسأ عليه مليا جاز) أي بلارحوع ومفهومه انه اذا كان مفلسا فله أن يرجع وهذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة والترمذ واللفظه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما سئلا عن رجل احال على رجل فافلس قال ان كان مليا يوم احتال عليه فليس له أن يرجع وقيده أحمد بما اذا لم يعلم الاحتال بالفلس والحال عليه وعن الحكم لا يرجع الا اذا مات الحال عليه وعن الثوري يرجع بالموت وأما بالفلس فلا يرجع الا بمحض المحيل والمحال عليه وقال أبو حنيفة يرجع بالفلس مطلقا سواء عاش أو مات ولا يرجع بخير الفليس وقال مالك لا يرجع الا ان غره كان علم فليس الحال عليه ولم يعمله بذلك وقال الحسن وشريح وزفر الحوالة كالكفالة فيرجع على أيهما شاء وبه يشعر ادخال البخاري أبواب الكفالة في كتاب الحوالة وذهب الجمهور الى عدم الرجوع مطلقا واحسب الشافعي أن معنى قول الرجل أحلته وابرأني حولت حقه عني وأثبتته على غيري وذكر أن محمد بن الحسن احسب لقوله بمحدث عثمان أنه قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى أي لا يهلك على مسلم قال فسأله عن استاده فذكره من رجل مجهول عن آخر معروف لكنه منقطع بينه وبين عثمان فيطلب الاحتجاج به من أوجه قال البيهقي أشار الشافعي بذلك الى ما رواه شعبة عن خليد بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان فالحجول خليف والاحتجاج

وقال ابن عباس يتخارج الشريكان وأهل الميراث فيأخذ هذا حيناً وهذا ديناً فإن توى لأحدهما لم يرجع على صاحبه **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال مطلق الغني ظلم فإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبس

بن معاوية بن قرة وعثمان وليس الحديث مع ذلك مرفوعاً وقد شك راويه هل هو في الحوالة أو الكفالة (قوله وقال ابن عباس يتخارج الشريكان الخ) وصله ابن أبي شعبة بمعناه وقال ابن التين عمله ماذا وقع ذلك بالتراضي مع استواء الدين وقوله توي بفتح المثناة وكسر الواو أي هلك والمراد أن يغلس من عليه الدين أو يموت أو يمجحد فيحلف حيث لا يئنه ففي كل ذلك لا يرجع لمن رضي بالدين قال ابن المنير ووجهه أن من رضي بذلك فلهك فهو في ضمانه كما لو اشترى عيناً فتلعت في يده ولحق البخاري الحوالة بذلك وقال أبو عبيد إذا كان بين ورثة أو شركاء مال وهو في بد بعضهم دون بعض فلا بأس أن يبايعوه بينهم (قوله عن الأعرج عن أبي هريرة) قدره همام عن أبي هريرة ورواه ابن عمر وجابر مع أبي هريرة (قوله مطلق الغني ظلم) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند النسائي وابن ماجه المطلق ظلم الغني والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للبالغة في التنفير عن المطل وقد روى الجوزي من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ أن من الظلم مطلق الغني وهو يفسر الذي قبله وأصل المطل المد قال ابن فارس مطلعت الحدبة أمطلها مطلاً إذا مددتها تطول وقال الأزهرى المطل المدافعة والمراد هنا تأخير ما استحق أداءه بغير عنر والغني مختلف في تحريمه ولكن المراد به هانم من قدر على الأداء فاخره ولو كان فقيراً كما سيأتي بالبحث فيه وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي استحق عليه حاضراً عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً أطلق أكثر الشافعية علم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب بعضه فيوجب والا فلا وقوله مطلق الغني هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور والمعنى أنه يحرم على الغني القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وقيل هو من إضافة المصدر للمفعول والمعنى أنه يجب وفاة الدين ولو كان مستحقه غنياً ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه وإذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى ولا يخفى بدهذا التأويل (قوله فإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبس) المشهور في الرواية واللغة كما قال النووي إسكان المثناة في أتبع وفي فليتبس وهو على البناء للمجبول مثل إذا علم فليعلم تقول تبعت الرجل بحيث أتبعه تباعة بالفتح إذا طلبته وقال القرطبي أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبنياً لا لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبس فلا أكثر على الضعيف وقيد بعضهم بالتشديد والاول أجود انتهى وماداه من الاتفاق على أتبع رده قول الخطابي إن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف ومعنى قوله أتبع فليتبس أي احتيل فليحتل وقد روه بهذا اللفظ أحمد عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزناد وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه وأشار إلى ثرد يعلى بذلك ولم يفرده به كإتراه ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ فإذا احتلت على ملي فاتبعه وهذا بتشديد التاء بلا خلاف والملي بالهمزة مأخوذ من الملاء يقال ملأ الرجل بضم اللام أي صار ملياً وقال السكمانى الملى كالمغني لفظاً ومعنى فاتقضى أنه بغير همزة وليس كذلك فقد قال الخطابي إن في الأصل بالهمزة ومن رواه بتركها فقد سهله والاصرفي قوله فليتبس للاستحباب عند الجمهور وهم من نقل فيه الإجماع وقيل هو أمر باحة وإرشاد وهو شاذ وحمله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره وعبارة الخريفي ومن أحيل بحقه على ملي فواجب عليه أن يمتثل (نتبه) ادعى الرافعي أن الأشهر في الروايات وإذا أتبع وانهما جملتان لا تملق لأحدهما بالآخرى وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد إلا بالواو وغفل عمافي صحيح البخاري هنا فإنه بالغاه في جميع الروايات وهو كالتوسطة والملة لقبول الحوالة أي إذا كان المطل ظالماً فليقبل من يمتثل بدنه عليه قال المؤلف من شأنه أن يمتزغن الظلم فلا يمتثل نعم رواه مسلم بالواو وكذا البخاري في الباب الذي بعده لكن

باب إن أحال دين الميت على رجلٍ جازَ وإذا أحال على مولى فليس له ردُّ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ
يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ مَطْلُ النَّفِيِّ ظَلْمٌ وَمَنْ أَتَيْسَ عَلَى مَوْلَى فَلْيَتَّبِعْ **باب** إذا أحال دين الميت على رجلٍ جازَ
حَدَّثَنَا الْمُسْكِيُّ بْنُ لُبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ كَمَا جُوسَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ

قال ومن أتبع ومناسبة الجملة التي قبلها أنه لما دل على أن مطلق النفى ظلم عقبه بأنه يبنى قبول الحوالة على المولى لما في قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمطل فانه قد تكون مطالبة المحال عليه سهلة على المحتال دون المحيل ففي قبول الحوالة امانة على كنهه عن الظلم وفي الحديث الزجر عن المطل واختلف هل يعد فعله عمدا كبيرة أم لا فالجمهور على ان فاعله يفسق لكن هل ثبت فسقه بطلامه مرة واحدة أم لا قال النووي مقتضى مذهبتنا اشتراط التكرار وردده السبكي في شرح المنهاج بان مقتضى مذهبنا عدمه واستدل بان منع الحق يعد طلبه وابتغاء العذر عن ادائه كالعصب والغصب كبيرة وتسميته ظلما يشعر بكونه كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار نعم لا يحكم عليه بذلك الامد ان يظهر عدم عذره انتهى واختلقوا هل يفسق بال تأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا قال الذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لان المطل يشعر به ويدخل في المطل كل من لزمه حق كالزوج وزوجه والسيد لعبده والحاكم لرعيته وبالعكس واستدل به على ان العاجز عن الاداء لا يدخل في الظلم وهو بطريق المفهوم لان تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ومن لم يقل بالمفهوم أحاب بان العاجز لا يسمى ماطلا وعلى ان النفي الذى ماله غائب عنه لا يدخل في الظلم وهل هو مخصوص من عموم النفي أو ليس هو في الحكم بغني الاظهر الثانى لأنه في تلك الحالة يجوز اعطائه من سهم الفقراء من الزكاة فلو كان في الحكم غنيا لم يجز ذلك واستنبط منه أن المعسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر قال الشافعي لو اجازت مؤاخذته لكان ظلما والفرض انه ليس بظالم لعجزه وقال بعض العلماء له ان يجسبه وقال آخرون له ان يلازمه واستدل به على أن الحوالة اذا صححت تم تحذر القبيض بحدوث حادث كموث أو فليس لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل لانه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط النفي فائدة فلما شرطت علم انه انتقل انتقالا لارجوع له كالمو عوضه عن دينه ببعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوه بالضمان واستدل به على ملازمة الماطل والزامه بدفع الدين والتوصل اليه بكل طريق واخذه منه قهرا واستدل به على اعتبار رضي المحيل والمحتال دون المحال عليه لكونه لم يذكر في الحديث وبه قال الجمهور وعن الحنفية يشترط أيضا وبه قال الاصططخرى من الشافعية وفيه الارشاد الى ترك الاسباب القاطعة لاجتماع القلوب لانه زجر عن الماطلة وهي تؤدى الى ذلك * (قوله باب ان أحال دين الميت على رجل جاز وإذا أحال على مولى على مولى فليس له رد) كذا ثبت عند ابن ذر والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد وفيه حديث أبي هريرة مطلق النفى ظلم عن محمد بن يوسف عن سفيان وهو الثوري عن أبي الزناد ومناسبتة للترجمة واضحة وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على عدم الرجوع وقد تقدمت مباحث ذلك في الذى قبله وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية النعماني عن الفربرى وانها لم تقع عند الحموى قال وقد رواها حماد بن شاكر عن البخاري (قلت) وثبت أيضا عند أبي زيد الروزى عن الفربرى ورها أيضا براهيم بن معقل النسفى عن البخارى ويؤيد صنيع النسفى ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب حديث سلمة باب من تكفل عن ميت دينه فليس له أن يرجع فلو كان ماصنعه أبو ذر محموظا لكان قد ذكر الترجمة لحديث واحد (تنبيهان) الاول محمد بن يوسف لا قرابة بينه وبين عبد الله بن يوسف لمحمد هوان بن يوسف بن واقد بن عثمان القرابى صاحب سفيان الثورى وعبد الله هوان بن يوسف

لِأَيِّ بَحْزَانَةٍ قَالُوا صَلَّ عَلَيْنَا فَهَلَّ عَلَيْنَا دِينٌ قَالُوا أَلَا : قَالَ قَبْلَ تَرْكِ شَيْئًا قَالُوا أَلَا فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ أَيُّ بَحْزَانَةٍ أُخْرَى قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّ عَلَيْنَا قَلَّ هَلَّ عَلَيْنَا دِينٌ قِيلَ نَعَمْ قَالَ قَبْلَ تَرْكِ شَيْئًا قَالُوا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ فَصَلَّى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَيُّ بَالِئَاتٍ قَالُوا صَلَّ عَلَيْنَا قَالَهُ هَلَّ تَرْكُ شَيْئًا قَالُوا أَلَا . قَالَ قَبْلَ هَلَّ عَلَيْنَا دِينٌ قَالُوا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ . قَالَ صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ قَالَ أَبُو قَتَادَةَ صَلَّ عَلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دِينِهِ فَصَلَّى عَلَيْهِ .

ابن عبد الله التميمي صاحب مالك ولم يلق الفرابي مالكا ولا التميمي سفيان والله أعلم (الثاني) قال ابن بطال انما ترجم بالحوالة فقال ان أحال دين الميت ثم أدخل حديث سامة وهو في الضمان لان الحوالة والضمان عند بعض العلماء مقاربان واليه ذهب أبو ثور لانهما ينتظما في كون كل منهما نقل ذمة رجل الى ذمة رجل آخر والضمان في هذا الحديث هل مافي ذمة الميت الى ذمة الضمان فصار كالحوالة سواء (قلت) وقد ترجم له بذلك بالكفالة على ظاهر الخبر (قوله اذ اني بجماعة لم أقف على اسم صاحب هذه الجنازة ولا على الذي بعده وللحاكم من حديث جابر مات رجل فسلناه وكفناه وخطناه ووضعناه حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل ثم اذنا رسول الله ﷺ (قوله فقال هل عليه دين) سألني بعد أربعة ابواب سبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة ان رسول الله ﷺ كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه قضاء فان حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى عليه والاقبال للمسلمين صلوا على صاحبكم الحديث وبين فيه أنه ترك ذلك بعد ان فتح الله عليه (قوله ثم اي بجماعة اخرى) ذكر في هذا الحديث احوال ثلاثة وترك حال رابع الاول لم يترك مالا وليس عليه دين والثاني عليه دين وله وفاء والثالث عليه دين ولا وفاء والرابع من لا دين عليه وله مال وهذا حكمه ان يصلى عليه ايضا وكانه لم يذكر لانه لم يقع بل لكونه كان كثيرا (قوله ثلاثة دنانير) في حديث جابر عند الحاكم ديناران واخرجه أبو داود من وجه آخر عن جابر نحوه وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أسماء بنت زيد ويجمع بينهما بأنهما كانا دينارين وشطرا من قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألقاه أو كان أصلهما ثلاثة توفي قبل موته ديناران وبقى عليه ديناران فمن قال ثلاثة فباعتبار الاصل ومن قال ديناران فباعتبار ما بقي من الدين والاول أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهما وهذا دون دينارين وفي مختصر المذني من حديث أبي سعيد الخدري درهمين ويجمع ان ثبت بالعدد (قوله فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه) وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه فقال أبو قتادة وأنا أتكفل به زاد الحاكم في حديث جابر فقال ما عليك وفي مالك والميت منهما بري قال نعم فصلى عليه فجعل رسول الله ﷺ اذا لقي أبا قتادة يقول ما صنعت الديناران حتى كان آخر ذلك ان قال قد قضيتهما يا رسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد وقفت هذه القصة مرة اخرى فروى الدار قطني من حديث علي كان رسول الله ﷺ اذا لقي بجماعة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان قيل عليه دين كلف وان قيل ليس عليه دين صلى فاني بجماعة فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين فقالوا ديناران فصل عنك فقال علي ما علي يا رسول الله وهو بري، منهما فصلى عليه ثم قال لعلي جزاك الله خيرا فلك الله رهانك الحديث قال ابن بطال ذهب الجمهور الى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت وعن مالك له أن يرجع ان قال انما ضمنت لأرجع فاذا لم يكن للميت مال وعلم الضمان بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما ترك وان لم يترك وقامه يصح ذلك وهذا الحديث حجة للجمهور وفي هذا الحديث اشعار بصعوبة امر الدين وأنه لا ينبغي تحمله الا من ضرورة وسأيت الكلام على الحكمة في تركه ﷺ الصلاة على من عليه دين في أول الامر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة ابواب ان شاء الله تعالى وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنازة وقد تقدم البحث في ذلك

باب الكفالة في القرض والدون بالابدان وغيرها وقال أبو الزناد عن محمد بن عمرو الأسدي عن أبيه أن عمر رضي الله عنه بعته مصدقا فوقع رجل على جارية امرأته فأخذ حزة من الرجل كفيلة حتى قديم على عمر وكان عمر قد جلدته مائة جلدة فصدمهم وعذره بالجمالة * وقال جرير والاشعث لعبد الله بن مسعود في المرتدين استنبتهم وكفلمهم . فتأبوا وكفلمهم عشائروهم ، وقال حماد إذا تكفل بنفسي فمات فلا شيء علي . وقال الحسن بن علي . قال أبو عبد الله . وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ

في موضعه * (قوله باب الكفالة في القرض والدون بالابدان وغيرها) ذكر الدون بعد القرض من عطف العام على الخاص والمراد بغير الابدان الاموال (قوله وقال أبو الزناد الخ) هو مختصر من قصة أخرجه الطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد حدثني أبي حدثني محمد بن حمزة بن عمرو الاسدي عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعته للصدقة فاذا رجل يقول لامرأة صدق مال مولاك واذا المرأة تقول بل أنت صدق مال ابنتك فسال حمزة عن امرها فأخبر ان ذلك الرجل زوج تلك المرأة وانه وقع على جارية لها فولدت ولدا فأعتقه امرأته ثم ورث من امه مالا فقال حمزة للرجل لارحمتك فقال له أهل الماء ان امره رفع الى عمر فجلده مائة ولم ير عليه رجما قال فأخذ حمزة بالرجل كفيلا حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم وانما درأ عمر عنه الرجم لانه عذره بالجمالة واستفيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالابدان فان حمزة بن عمر والاسدي صحابي وقد فعله ولم ينكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ وما جلد عمر للرجل قاطرا هراة عزره بذلك قاله ابن التين قال وفيه شاهد لمذهب مالك في مجاوزة الامام في التعزير بقدر الحد وتعقب بانه فعل صحابي عارضه مرفوع صحيح فلاحجة فيه وايضا فليس فيه التصريح بانه جلدته ذلك تعزير فاعلم مذهب عمران الزاني المحسن ان كان عالما رجم وان كان جاهلا جلد (قوله وقال جرير) أي ابن عبد الله البجلي (والاشعث) أي ابن قيس الكندي (لعبد الله بن مسعود في المرتدين استنبتهم وكفلمهم فتأبوا وكفلمهم عشائروهم) وهذا أيضا مختصر من قصة أخرجه البيهقي بطولها من طريق أبي اسحق عن حارثة بن مضرب قال صحبت الغداة مع عبد الله بن مسعود فلما سلم قام رجل فاخبره أنه انتهى الى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد ان مسيما رسول الله فقال عبد الله على بان النواحة وأصحابه فحى بهم فأمر قرظة بن كعب فضرب عتق ابن النواحة ثم استشار الناس في أولئك نفر فأشار عليه عدى بن حاتم بقتلهم فقام جرير والاشعث فتأبوا بل استنبتهم وكفلمهم عشائروهم فتأبوا وكفلمهم عشائروهم وروي ابن ابي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم ان عدة المذكورين كانت مائة وسبعين رجلا قال ابن المنير اخذ البخاري الكفالة بالابدان في الدون من الكفالة بالابدان في الحدود بطريق الاولى والكفالة بالنفس قالها الجمهور ولم يختلف من قالها ان المكفول بحد أو قصاص اذا غاب أومات ان لاحد على الكفيل بخلاف الدين والفرق بينهما أن الكفيل اذا أدى المال وجب له على صاحب المال مثله * (تنبيه) * وقع في أكثر الروايات في هذا الاثر فتأبوا من التوبة ووقع في رواية الاصيلي والقاسمي وعبدوس فابوا بغير مائة قبل الالف قال عياض وهو مفسد للمعنى (قلت) والذي يظهر لي أنه قأبوا همزة ممدودة وهي بمعنى فرجعوا فلا يفسد المعنى (قوله وقال حماد) أي ابن أبي سليمان (اذا تكفل بنفس فمات فلا شيء عليه وقال الحكم يضمن) وصله الاثر من طريق شعبة عن حماد والحكم وبذلك قال الجمهور وعن ابن القاسم صاحب مالك يفصل بين الدين الخالي والمؤجل فيغرم في الحال ويفصل في المؤجل بين ما اذا كان لو قدم لادركه أم لا (قوله وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة الخ) وقع هنا في نسخة الصغاني حدثنا

أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّمَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَقَالَ أَتَدْرِي بِاللَّهِ أَشْهَدُهُمْ فَقَالَ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا قَالَ فَأَتَيْتِي بِالْكَفِيلِ قَالَ كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا . قَالَ صَدَقْتَ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجْلِ مُسَى فَنَجَّحَ فِي الْبَحْرِ فَفَقَعْتُ حَاجَتَهُ ثُمَّ التَّمَسَّ مَرَّ كَبًّا يَرَى كَبًّا يَدْفَعُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الَّذِي أَجَلَهُ فَلَمْ يَجِدْ مَرَّ كَبًّا فَأَخَذَ خَشَبَةً فَفَرَّقَهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ لِي صَاحِبِهِ ثُمَّ رَجَعَ مَوْضِعَهَا ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ تَسَلَّمْتُ فَلَنَا أَلْفَ دِينَارٍ فَآتَى كَفِيلًا فَهَلَّتْ كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا فَرَضِي بِكَ وَسَأَلَنِي شَهِيدًا فَهَلَّتْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا فَرَضِي بِكَ

عبد الله بن صالح حدثني الليث وقد تقدم في باب التجارة في البحر ان أبا ذر و ابا الوقت و صلاه في آخره قال البخاري حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به و وصله أبو ذر هنا من رواجه عن شيخه علي بن وصيف حدثنا محمد بن غسان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله بن صالح به وكذلك وصله بهذا الاسناد في باب ما يستخرج من البحر من كتاب الزكاة ولم ينفرد عبد الله بن صالح فقد أخرجه الاسماعيلي عن طريق عاصم بن علي و آدم بن أبي اياس و النسائي من طريق داود بن منصور كلهم عن الليث و أخرجه الامام احمد عن يونس بن محمد عن الليث أيضا وله من طريق اخرى عن أبي هريرة عن علي بن المصنف في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة و وصلها في الادب المفرد و ابن حبان في صحيحه من هذا الوجه (قوله انه ذكر رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل ان يسلمه الف دينار) في رواية أبي سلمة ان رجلا من بني اسرائيل كان يسلف الناس اذا اتاه الرجل بكفيل ولم اتفق على اسم هذا الرجل لكن رايت في مستند الصحابة الذين نزلوا مصر لمحمد بن الربيع الجيزي باستداله فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه ان رجلا جاء الى التجاشي فقال له اسلمني الف دينار الى اجل فقال من الخليل بك قال الله فأعطاه الالف فضرربها الرجل أي سافر بها في تجارة فلما بلغ الاجل اراد الخروج اليه فبسته الرج فصل تابوتا فذكر الحديث نحو حديث أبي هريرة واستفدنا منه ان الذي اقرض هو التجاشي فيجوز ان تكون نسبه الى بني اسرائيل بطريق الاتباع لهم لانه من نسلهم (قوله قال فاتني بالكفيل قال كني بالله كفيلا قال صدقت) في رواية أبي سلمة فقال سبحان الله نعم (قوله فدفعها اليه) اي الالف دينار في رواية أبي سلمة فعده ستمائة دينار والاول ارجح لموافقة حديث عبد الله بن عمرو و يمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن مثلا الفا والعدد ستمائة أو بالعكس (قوله فخرج في البحر فقضي حاجته) في رواية أبي سلمة فركب الرجل البحر بانال بحجر فيه فقدر الله ان حل الاجل وارتج البحر بينهما (قوله فلم يجد مركبا) زاد في رواية أبي سلمة وغدا ربا المال الى الساحل يسأل عنه ويقول اللهم اخلني وانما اعطيتك (قوله فأخذ خشبة فنقرها) اي حفرها وفي رواية أبي سلمة فتجر خشبة وفي حديث عبد الله بن عمرو فعل تابوتا وجعل فيه الالف (قوله وصحيفة منه الي صاحبه) في رواية أبي سلمة وكتب اليه صحيفة من فلان الى فلان اني دفعت مالك الي وكيلى الذي توكل بي (قوله ثم رجع موضعا) كذلك للجمع بزاي وجمعين قال الخطابي أي سوى موضع النقر وأصلحه وهو من ترجيح الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ويحتمل أن يكون مأخوذا من الزج وهو النصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة شدد عليه زجا ليسكبه ويحفظ ما فيه وقال عياض معناه سمرها بمسامير كالزج أو حشى شقوق لصاقها بشي ورفعه بالزج وقال ابن التين معناه أصلح موضع النقر (قوله تسلفت فلانا) كذلك وقع فيه والمعروف تعدجه بحرف الجر كما وقع في رواية الاسماعيلي استسلمت من فلان (قوله فرضي بذلك) كذا للسكشيين ولغيره فرضيه وفي رواية الاسماعيلي

وَأَيُّ جَهْدٍ أَنْ أُجِدَّ مَرَّةً كَمَا بَعَثَ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ قَلْمٌ أَقْدَرُ . وَإِنِّي أَسْتَوِدُّكُمْ قَرْمِي يَهَيِّئُ الْبَحْرَ حَتَّى وَبَلَّتْ فِيهِ . ثُمَّ انصرفت ، وهو في ذلك يلتبس مرة كَمَا تَجْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ فَمَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْفَلَهُ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرَّةً كَمَا قَدْ جَاءَهُ بِمَالِهِ . فَإِذَا بِالْخَشْبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ ثُمَّ قِيمَ الَّذِي كَانَ أَسْفَلَهُ فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ . وَقَالَ وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرَّةٍ كَبِّ لَأَتَيْكَ بِمَالِكَ . فَمَا وَجَدَتْ مَرَّةً كَمَا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ . قَالَ هَلْ كُنْتَ بَعَثْتَ إِلَيَّ شَيْءَ قَالَ أَخْبِرْكَ أَنِّي لَمْ أُجِدْ مَرَّةً كَمَا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ . قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ آدَى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الْخَشْبَةِ فَانصرفت بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا . **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيْبُهُمْ حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ إِدْرِيسَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي قَلِّ وَرَثَةً وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ . قَالَ كَانَ الْمُهَاجِرُونَ لِمَا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْمُهَاجِرِ الْأَنْصَارِيُّ : دُونَ تَوْرِي رَحْمِهِ . لِلْأَخْوَةِ الَّتِي أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ . فَلَمَّا زَلَّتْ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي . نَسَخَتْ ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ . إِلَّا النَّصْرَ وَالرَّفَادَةَ وَالنَّصِيحَةَ . وَقَدْ ذَهَبَ الْيَرِثُ . وَيَوْصِي لَهُ **حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ . فَأَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ****

فرضى بك (قوله وانى جهدت) بفتح الجيم والهاء وزاد في حديث عبد الله بن عمرو فقال اللهم ادعنا لك (قوله حتى ولجت فيه) بصحيف اللام أى دخلت في البحر (قوله فأخذها لاهله حطبا فلما نشرها) أى قطعها بالنيشار (وجد المال) في رواية النسائي فلما كسرهما وفي رواية أبي سلمة وغدارب المال يسأل عن صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشبة فيحملها إلى أهله فقال أوقدوا هذه فكسروها فانتثرت الدنانير منها والصحيفة فقرأها وعرف (قوله ثم قدم الذي كان أسفله فأتى بالالف دينار) وفي رواية أبي سلمة ثم قدم بعد ذلك فاتاه رب المال فقال يا فلان مالي قد طالت النظرة فقال أما مالك فقد دفعته إلى وكلي وأمانت فبذامالك وفي حديث عبد الله بن عمرو انه قال له هذه ألك فقال التجاشي لأقبلها منك حتى تخبرني ما صنعت فآخبره فقال لقد أدى الله عنك (قوله وانصرف بالالف الدينار راشدا) في حديث عبد الله بن عمرو وقد أدى الله عنك وقد بلغتنا الف في التابوت فأمسك عليك ألك زاد أبو سلمة في آخره قال أبو هريرة ولقد رأيتنا عند رسول الله ﷺ يكثر مرأونا ولعظنا أيهما آمن وفي الحديث جواز الاجل في القرض ووجوب الوقاه وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف وفيه التحدث عما كان في بني اسرائيل وغيرهم من المعجائب للاعطاء والاتساء وفيه التجارة في البحر وجواز ركوبه وفيه بداءت الكاتب بنفسه وفيه طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل به وفيه فضل التوكل على الله وان من صبح توكله تكفل الله بنصره وعونه وسيأتي حكم أخذ ما لقطه البحر في كتاب اللقطة ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه على الكفالة تحدث النبي ﷺ بذلك وتقريره وانما ذكر ذلك ليهتدي به فيه والام يكن لذكره فائمة * (قوله باب قول الله عز وجل والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبيهم) (أورد فيه حديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة النساء بسنده ومثته وسيأتي) الكلام عليه هناك والمقصود منه هنا الإشارة

حَدَّثَنَا عَامِرٌ . قَالَ قُلْتُ لِأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبْلَغَكَ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ .
قَالَ قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي

الى ان الكفالة التزام مال بغير عوض تطوعا فيلزم كالزمام استحقاق الميثاق بالخلف الذي عقد على وجه التطوع
ورى أبو داود في الناسخ من طريق زيد النحوي عن عكرمة في هذه الآية كان الرجل يحلف بالرجل ليس بينهما نسب
فبئس أحدهما الآخر فنسخ ذلك قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ثم اورد المصنف
حديث أنس أن النبي ﷺ أخى بين عبدالرحمن بن عوف وسعد بن الربيع وهو مختصر من حديث طويل تقدم
في البيوع وغرضه اثبات الخلف في الاسلام ثم اورد حديث أنس أيضا في اثبات الخلف في الاسلام (قوله
حدثنا ماصم) هو ابن سليمان المعروف بالاحول (قوله قلت لانس بن مالك أبلغك ان النبي ﷺ قال لا حلف
في الاسلام) الخلف بكسر الميم وسكون اللام بعدها قاء العهد والمعنى انهم لا يماهدون في الاسلام على
الاشياء التي كانوا يتماهدون عليها في الجاهلية كما سأذكره وكان عاصبا يشير بذلك الى مارواه سعد بن ابراهيم
ابن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه عن جبير بن مطعم مرفوعا لا حلف في الاسلام وأما حلف كان في الجاهلية لم يزد
الاسلام الا شدة أخرجه مسلم ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلمة مثله أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة عن أبيه وعن
عمر بن شبيب عن جده قال خطب رسول الله ﷺ على درج الكعبة فقال أبا الناس فذكر نحوه أخرجه عمر
ابن شبة وأصله في السنن وعن قيس بن عاصم أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخلف فقال لا حلف في الاسلام لكن
تمسكوا بخلف الجاهلية أخرجه أحمد وعمر بن شبة واللفظ له ومنها عن ابن عباس رفتهما كان من حلف في الجاهلية لم
يزده الاسلام الا شدة وحدة أخرجه عمر بن شبة واللفظ له وأحمد ومحمد بن حبان ومن فرسل عدي بن ثابت
قال أرادت الاوس أن تحالف سلمان فقال رسول الله ﷺ مثل حديث قيس بن عاصم أخرجه عمر بن شبة ومن
مرسل الشعبي رفته لا حلف في الاسلام وحلف الجاهلية مشدود وذكر عمر بن شبة أن أول حلف كان بمكة حلف
الاحابيش أن امرأة من بني مخزوم شكت لرجل من بني الحرث بن عبدمناة بن كنانة تسلط بني بكر بن عبدمناة بن
كنانة عليهم فآني قومه فقال لهم ذلك قريش لبني بكر فانصروا اخوانكم فركبوا الي بني المصطلق من خزاعة
فسمعت بهم بنو الهون بن خزيمه بن مدركة فاجتمعوا بذي حبيش بفتح الميم وسكون الواو المتحدة بعدها حمزة وهو
جبل أسفل مكة فصالحوا أبا نالد على غير ما نرسي حبش مكانه وكان هذا مبدء الاحابيش وعند عمر بن شبة من مرسل
عروة بن الزبير مثله ثم دخلت فيهم القارة قال عبدالعزير بن عمر انما سموا الاحابيش لتعاقبهم عند حبش ثم أسند عن
عائشة أنه على عشرة أميال من مكة ومن طريق حماد الرواية سموا لتحبشهم أي تجمعهم قال عمر بن شبة ثم كان حلف
قريش وثقيف ودوس وذلك أن قريشا رغبت في ووج وهو من الطائف لمساقية من الشجر والزرع فغاثتهم ثقيف
فغاثتهم وأدخلت معهم بني دوس وكانوا اخوانهم وجيرانهم ثم كان حلف المطيين وأزد وأسد من طريق
أبي سلمة رفته ما شهدت من حلف الاحلاف المطيين وما أحب أن انكته وان لي حمرا لعم ومن مرسل طلحة بن عوف
نحوه وزادوا دعيت به اليوم في الاسلام لاجبت ومن حديث عبدالرحمن بن عوف رفته شهدت وأنا غلام حلفا
مع عمرو بن المطيين فما أحب أن لي حمرا لعم وأني نكته قال حلف الفضولى وهم فضل وفضالة ومفضل تحالفوا فلما
وقع حلف المطيين بين هاشم والمطلب وأسد وزهرة قالوا حلف كحلف الفضولى وكان حلفهم أن لا يعين ظالم مظلوما
بمكة وذكروا في سبب ذلك اشياء مختلفة محصلها أن القادم من أهل البلاد كان يقدم مكة فربما ظلمه بعض أهلها
فيشكوه الي من بها من القبائل فلا يفيد فاجتمع بعض من كان يكره الظلم ويستجبه الي أن عقدهوا الخلف ونظر الاسلام
وهم على ذلك وسيأتي بيان ما وقع في الاسلام من ذلك في أوائل مناقب الانصار وفي أوائل الهجرة (قوله قد حالف
رسول الله ﷺ) قال الطبري ما استدلت به أنس على اثبات الخلف لابنا في حديث جبير بن مطعم في نفيه فان الاخاء

باب من تكفل عن ميتة دينه فليس له أن يرجع وبه قال الحسن حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى بجنائزة ليصلي عليها فقال هل عليه من دين قالوا لا فصلي عليه ثم أتى بجنائزة أخرى فقال هل عليه من دين قالوا نعم قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة على دينه يا رسول الله فصلي عليه **حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفیان حدثنا عمرو بن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال قال النبي ﷺ لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا فلم يجي مال البحرين حتى قبض النبي ﷺ فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادى من كان له عند النبي ﷺ عدة أو دين فليأتنا فأتيته قلت إن النبي ﷺ قال لي كذا وكذا فحدثني لي حنية فعدتها فإذا هي خمسمائة وقال خذ ينلها**

المدكور كان في أول الهجرة وكانوا يوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وبقى ما لم يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والاختذ على يد الظالم كما قال ابن عباس النصر والنصيحة والرفادة ويوصى له وقد ذهب الميراث (قلت) وقد عرف بذلك وجه إيراد حديثي أسس مع حديث ابن عباس والله أعلم وقال الخطابي قال ابن عيينة حالف بينهم أي أخی بينهم يريد أن معنى الحلف في الجاهلية معنى الأخوة في الإسلام لكنه في الإسلام جار على أحكام الدين وحدوده وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا يوافقونه بينهم بأرائهم فيظل منه ما خالف حكم الإسلام وبقى ما عدا ذلك على حاله واختلف الصحابة في الحد الفاصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والإسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية المدكورة جاهلي وما بعدها إسلامي وعن علي ما كان قبل نزول لثيلاف قريش جاهلي وعن عثمان كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي وما بعدها إسلامي وعن عمر كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشدود وكل حلف بعدها متقوض أخرج كل ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بأسانيدهم وأظن قول عمر أقواها ويمكن الجمع بأن المدكورات في رواية غيره ما يدل على تأكد حلف الجاهلية والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك * **باب من تكفل عن ميتة دينه فليس يرجع وبه قال الحسن** * يحتمل قوله فليس له أن يرجع أي عن الكفالة بل هي لازمة له وقد استقر الحق في ذمته ويحتمل أن يريد فليس له أن يرجع في التركة بالقدر الذي تكفل به والاول أليق بمقصوده ثم أورد فيه حديث سلمة ابن الأكوع المتقدم قبله وبين وقد سبق القول فيه ووجه الاختصاص أنه لو كان لا يفتاد أن يرجع لما صلى النبي ﷺ على المديان حتى يوفى أبو قتادة الدين لا احتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه بان عليه فدل على أنه ليس له أن يرجع * **نتيجه** * اقتصر في هذه الطرق على ذكر اثنين من الاموات الثلاثة وقد تقدم في تلك الطريق تأما وقد ساقه الاسماعيلي هنا تأماساق في قصته المحذوف انه عليه الصلاة والسلام قال ثلاث كيات وكانه ذلك لكونه كان من أهل الصفة فلم يجبه أن يدخر شيئا واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولم يترك وفاة وهو قول الجمهور خلافا لحنيفة وقديح الطحاوي في نصرة قول الجمهور ثم أورد فيه حديث جابر (قوله حدثنا عمرو) وهو ابن دينار (قوله سمع محمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي وقد سمع عمرو بن دينار من جابر الكثير وربما أدخل بينه وبينه واسطة وسفيان في هذا الحديث اسناد آخر سياتي بيانه في فرض الخمس (قوله لو قد جاء مال البحرين) هو مال الجزية كاسياتي بيانه في المغازي وكان حامل النبي ﷺ على البحرين العلاء بن الحضرمي كما سياتي في باب إيجاز الوعد من كتاب الشهادات في حديث جابر هذا (قوله قد أعطيتك هكذا وهكذا) في الطريق التي في الشهادات هكذا وهكذا فيسطيديه ثلاث مرات وهذا يظهر مناسبة قوله في آخر حديث الباب فعدتها فإذا هي خمسمائة فقال خذ

باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعنده حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت لم أعتل أبوي إلا وهما يدينان الدين ، وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لم أعتل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين ولم يجر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرقي النهار بكرة وعشبة فلما أتى المشركون خرج أبو بكر مهاجرا قبل الحبشة حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدغنة وهو سيد القارة قال أين تريد يا أبا بكر فقال أبو بكر أخرجني قومي فأتنا أريد أن أسبغ في الأرض فأعبد ربّي قل ابن الدغنة إن منك لأخرج ولا يخرج فانك تكسب المدوم وتصل الرحم وتحمل الكل وتقرى الضيف وتعين على نوايب الحق . وأنا لك جار فأرجع فأعبد ربك ببلادك . فأرحم ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر فطاف في أشراف كفار قريش فقال لهم إن أبا بكر لأخرج منكم ولا يخرج . فأخرجوا رجلا يكسب المدوم . ويصل الرحم وتحمل الكل . ويقرى الضيف ويعين على نوايب الحق . فأفندت قريش جوار ابن الدغنة وأمنا أبا بكر وقالوا لابن الدغنة مرأبا بكر فليعبد ربّه في داره فليصل ، وليقرأ ماشا ، ولا يؤذينا بذلك . ولا يستعملن به فإن أقد حسينا أن فتن أبناءنا ونساءنا . قال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر ، فطلق أبو بكر يعبد ربّه في داره ، ولا يستعملن بالصلاة ، ولا القراءة في غير داره ، ثم بدأ لا يبي بكر فابتنى مسجدا فبناه داره وبرز فكان يصل فيهِ ويقرأ القرآن فتمتص عليه نساء المشركين وأبنائهم يعجبون ويتظرون إليه : وكان أبو بكر رجلا بكاء ، لا يملك دمه حين يقرأ القرآن ، فأفزع ذلك أشراف قريش من المشركين فأرسلوا إلى ابن الدغنة فهدم عليهم قائلوا له إننا كنا أجرين أبا بكر

مطلبها وعرف بقوله فيه فحني لي حشية تفسير قوله خذ هكذا كأنه أشار يديه جميعا وساقى بسط شرحه في كتاب فرض الخمس إن شاء الله تعالى ووجه دخوله في الترجمة أن أبا بكر لما قام مقام النبي ﷺ تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع فلما ألزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عداة وكان ﷺ يحب الوفاء بالوعد فنفذ أبو بكر ذلك وقد عد بعض الشافعية من خصائصه ﷺ وجوب الوفاء بالوعد أخذ من هذا الحديث ولأدلة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب وفيه يقول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جرد ذلك نفعا لنفسه لأن أبا بكر لم ياتمس من جابر شاهدا علي بحجة دعواه ويحتمل أن يكون أبو بكر علم بذلك فحني له بعلمه فيستدل به على جوار مثل ذلك للحاكم * (قوله باب جوار أبي بكر) الصديق تكسر الجيم وتضم والمراد به النعمان والأمان (قوله في عهد رسول الله ﷺ وعنده) (أورد فيه حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا) (قوله فأخبرني عروة) (فيه محذوف تقديره أخبرني فلان بكذا وأخبرني عروة بكذا والغرض من هذا الحديث هنا رضا أبي بكر بجوار ابن الدغنة وتقرر النبي ﷺ له على ذلك ووجه دخوله في الكفالة أنه لا يتق كفالة لأبدان لأن الذي أجاره كأنه تكفل بنفس الحجار أن لا يضام قاله ابن المنير * (تنبيه) ساق البخاري الحديث هنا (١) على لفظ يونس عن الزهري وساقه في الهجرة على لفظ عقيل وساق ما بينهما من التفاوت هناك وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الدغنة وضبطه وضبط برك الغماد إن شاء الله تعالى (قوله وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس) هذا التلخيص سقط من رواية أبي ذر وساق الحديث

(١) قوله الحديث هنا الخ هو الطريق الثاني لا الأول اه مصححه

عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ وَإِنَّهُ خَاوِرَ ذَلِكَ فَأَبْتَقَى مَسْجِدًا بَيْنَهُمَا دَارِهِ وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ وَفَدَخَشِينَا
 أَنْ يَمِينَ أَبْنَاءَنَا وَيَسَاءَنَا فَأَتَاهُ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَقُلْ وَإِنْ أَبِي إِلَّا أَنْ يَمِينَ
 ذَلِكَ فَهُوَ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتَكَ فَإِنَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ وَكَسْنَا مَقْرِبِينَ لِأَبِي بَكْرٍ الْإِسْتِعْلَانَ . قَالَتْ عَائِشَةُ
 فَأَتَى ابْنُ الدُّغْنَةِ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ قَدْ عَلِمْتُ الَّذِي عَمَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ فإِذَا مَا أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا أَنْ تَرُدَّ إِلَى
 ذِمَّتِي فَأَيُّ لَا أَحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ الْعَرَبُ أَنِّي أَخْفِرْتُ فِرْجُلِي عَمَدْتُ لَهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ إِنِّي أَرُدُّ إِلَيْكَ جَوَارِكَ وَأَرْضِي
 جِوَارِكَ اللَّهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَرَيْتُ دَارَ هَجْرَتِكُمْ رَأَيْتُمْ
 سَبْعَةَ ذَاتِ نَحْلٍ بَيْنَ لَا بَتَيْنِ وَمَا الْخَرْبَانِ فَهَاجَرَ مِنْ هَاجَرَ قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 وَوَجَّحَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجِرًا إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ وَتَجَرَّ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ عَلَى رَسْلِكَ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤَدَّنَ لِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ هَلْ تَرْجُو ذَلِكَ يَا أَبِي أَنْتَ قَالَ نَعَمْ فَعَبَسَ
 أَبُو بَكْرٍ فَهَسُّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَصْحَبَهُ وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَرَقَّ السَّمُرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
بَابُ الدِّينِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلِ بْنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقِّفِ عَلَيْهِ الدِّينَ فَيَسْأَلُ هَلْ تَرَكَ
لِدِينِهِ فَضْلًا فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَفَاءَ صَلَّى وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ
عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ فَمَنْ تَوَقَّفَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَقُلِّ قَضَاؤُهُ
وَمَنْ تَرَكَ مَالًا

عن عقيل وحده وأبو صالح هذا اتفق أبو نعيم والاصيلي والحياتي وغيرهم انه سليمان بن صالح المروزي ولقبه سلمويه
 وشيخه عبد الله هو ابن المبارك وبذلك جزم الاصيلي وجزم الاسماعيلي بانه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وشيخه
 عبد الله على هذا هو ابن وهب وزعم الدماطي انه أبو صالح محبوب بن موسى القراء الانطاكي ولم يذكر لذلك مستندا ولم
 يسبقه أحد الى عبد محبوب بن موسى في شيوخ البخاري والمعتمد هو الاول فقد وقع في رواية ابن السكن عن الفربري
 عن البخاري قال قال أبو صالح سلمويه حدثنا عبد الله بن المبارك * (قوله باب الدين) كذا للاصيلي وكرهه وسقط
 الباب وترجمته من رواية أبي ذرواني الوقت وسقط الحديث أيضا من رواية المستعلى ووقع للنسفي وابن شهبه باب بغير
 ترجمه وبه جزم الاسماعيلي وأما ابن بطال فذكر هذا الحديث في آخر باب من تكفل عن ميت بدين وصنيعه أليق
 لأن الحديث لا يتعلق له بترجمه جوار أبي بكر حتى يكون منها أو ثبتت باب بلا ترجمه فيكون كالفصل منها وأما من ترجم
 له باب الدين فيجد اذا للاتق بذلك ان يكون في كتاب القرض (قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة) هكذا رواه
 عقيل وتابعه يونس وابن أخي ابن شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم وخالفهم معمر فرواه عن الزهري عن أبي
 سلمة عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي (قوله هل ترك لدينه فضلا) أي قدرا زائد على مؤنة تجهيزه وفي رواية
 الكشميني قضاء بدل فضلا وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن وهو أولي بدليل قوله فان حدث أنه ترك لدينه وفاء
 (قوله فتترك دينا) في رواية هام عن أبي هريرة عند مسلم فتترك دينا أو ضيعة وسيأتي في تفسير سورة الاحزاب
 من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ ما من مؤمن الا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة فأما
 مؤمن مات فذكره وفيه ومن ترك دينا أو ضياعا فلأبني وسياتي الكلام على هذه الآية التي في قوله هناك ان شاء الله تعالى

كتاب الوكالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿

وَكَالَةُ الشَّرِيكَ الشَّرِيكَ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرَهَا وَقَدْ أَشْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا فِي هَدِيَّةٍ ثُمَّ أَمَرَهُ بِقِسْمَتِهَا
حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ

تعالى والضياح بفتح المعجمة بعدها محتانية قال الخطابي هو وصف لمن خلقه الميت بلفظ المصدر أى ترك ذوى ضياح
أى لاشئ لهم وقوله كلا (١) بفتح أوله أصله الثقل والمراد به هنا العيال (قوله فلورته) فى رواية مسلم فهو لورته
وفى رواية عبد الرحمن بن أبى عمرة فليرته عصبة ولمسلم من طريق الأعرج عن أبى هريرة فى العصابة من كان
وسياق البحث فيه فى كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى قال العلماء كأن الذى فعله ﷺ من ترك الصلاة على من
عليه دين ليحرض الناس على قضاء الدين فى حياتهم والتوصل الى البراءة منها لئلا هوتهم صلاة النبي ﷺ وهل كانت
صلاته على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة وجهان قال النوى الصواب الجزم بجوازه مع وجود الضامن كما فى
حديث مسلم وحكى القرطبي انه ربما كان يمنع من الصلاة على من استدان ديناً غير جائز وأمان استدان لأمم هو جائز
فما كان يمنع وفيه نظر لان فى حديث الباب ما يدل على التعميم حيث قال من توفى وعليه دين ولو كان الحال
مختلفاً لبيئة نعم جاء من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاء جبريل
فقال انما الظالم فى الدين التى حملت فى البنى والاسراف فأما المتفنع ذوالعيال فأناضاً من له أودي عنه
فصلى عليه النبي ﷺ وقال بعد ذلك من ترك ضياحاً الحديث وهو ضعيف وقال الحازمي بعد ان أخرجه
لابأس به فى المتابعات وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمراً وانما فيه انه طرأ بعد ذلك وانه السبب فى قوله
ﷺ من ترك ديناً فعلى وفى صلاته ﷺ على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتح اشعار بأنه كان يقضيه من
مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص نفسه وهل كان القضاء واجبا عليه أم لا وجهان وقال ابن بطال قوله من
ترك ديناً فعلى ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين وقوله فعلى قضاؤه أى ما بينه الله عليه من الفاتم والصدقات قال
وهكذا يلزم المتولى لأمم المسامحة أن يفعله بمن مات وعليه دين فان لم يفعل فالآثم عليه ان كان حق الميت فى بيت المال
ينى بقدر ما عليه من الدين والا فيقسطه (خاتمة) اشتمل كتاب الحوالة وماعه من الكفالة على اثني عشر حديثاً
المعلق منها طريقان والبقية موصولة المكرر منه فيه وفيما مضى ستة أحاديث والسة الأخرى خالصة واقعه مسلم على
تخرجهما سوى حديث سلمة بن الأكوع فى الصلاة على من عليه دين وحديث ابن عباس فى الميراث وفيه من الآثار
عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية آثار والله المستعان

﴿ قوله كتاب الوكالة ﴾

* بسم الله الرحمن الرحيم * وكالة الشريك الشريك فى القسمة وغيرها (كذالابى ذر وقدم غيره البسملة وزادوا و
وللسنن كتاب الوكالة وكالة الشريك وغيره باب بدل الواو والوكالة بفتح الواو وقد تكسر التوضى والحفظ تقول
وكلت فلانا اذا استخفظته وكتلت الامر اليها لتخفيف اذا فوضته اليه وحي فى الشرع اقامة الشخص غيره مقام نفسه
مطلقاً ومقيداً (قوله) وقد أشرك النبي ﷺ علياً فى هديته ثم أمره بقسمتها (هذا الكلام ملق من حديثين عند
(١) قوله كلالخ ليست هذه الكلمة فى رواية المتن الذى يابدينا ولعلها رواية للشارح وحرر نظمها اه مصححه

عَلَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَنْصَدَقَ بِجِلَالِ الْبُذْنِ الَّتِي نَحَرْتُ وَبَجُلُودِهَا
حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بَرِيدٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَفْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ ضَحَّ أَنْتَ
بَاب إِذَا وَكَلَ الْمُسْلِمُ حَرَبِيًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ جاز **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
 عَبْدِ اللهِ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ الْمُنَاجِشُونَ عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ
 عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ كَاتَبْتُ أُمِّيَةَ بْنَ خَلْفٍ كِتَابًا بِأَنْ يَحْفَظَنِي فِي صَاحِبَتِي
 بِعَمَّةٍ وَأَخَظَّهُ فِي صَاحِبَتِهِ بِالْمَدِينَةِ فَلَمَّا ذَكَرْتُ الرَّحْمَنُ قَالَ لَا أَعْرِفُ الرَّحْمَنُ كَاتِبَتْنِي يَا نَبِيَّكَ الَّذِي
 كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَكَاتَبْتُهُ عَبْدُ عَمْرٍو . فَلَمَّا كَانَ فِي يَوْمٍ بَدَأُ خَرَجْتُ إِلَى جَبَلٍ لَا جِرْزَهُ حِينَ نَامَ
 النَّاسُ فَأَبْصَرَهُ لِبَلَالٍ فَخَرَجَ حَتَّى وَفَّ عَلَى مَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ أُمِّيَةُ بْنُ خَلْفٍ : لَا تَجُوتُ إِنْ
 تَجَا أُمِّيَةَ ، فَخَرَجَ مَعَهُ فَرِيقٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي آثَارِنَا ، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَلْحَقُونَا خَلَفْتُ لَهُمْ ابْنَهُ

المصنف * أحدهما حديث جابر بن النبي ﷺ أمر عليا أن يقيم على احرامه وأشركه في المهدي وسيأتي موصولاً في
 الشركة ووم من زعم من الشراح أنه مضي في الحج * ثانيهما حديث على أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه وأن
 يقسم بدنه كلها وقد تقدم موصولاً في الحج من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه وقد ذكر هنا طرفاً من الحديث
 موصولاً في الأمر بالتصدق بجلال البدن وقد تقدم في الحج بهذا السند والتمت مع الكلام عليه ومقصوده منه هنا
 ظاهره في ترجمته في القسمة وأما قوله في الترجمة وغيرها أي وفي غير القسمة فيؤخذ بطريق اللاحق والجلال
 بكسر الجيم وقد تقدم شرحها ثم أورد المصنف حديث عقبة بن عامر أن النبي ﷺ أعطاه غنماً يقسمها
 الحديث وسيأتي شرحه في كتاب الأضاحي وشاهد الترجمة منه قوله ضح به أنت فانه علم به أنه كان من جملة
 من كان له حظ في تلك القسمة فكانه كان شريكاً لهم وهو الذي تولى القسمة بينهم وأبدى ابن المنير احتمالاً
 أن يكون ﷺ وهب لكل واحد من المقسوم فيهم ما صار إليه فلا تنتج الشركة وإجابته ساق الحديث في الأضاحي
 من طريق أخري بلفظ أنه قسم بينهم ضحاً قال فدل على أنه عين تلك الغنم للضححايا فوهب لهم جعلتها ثم أمر عقبة
 بقسمتها فيصح الاستئلال بما ترجمه قال ابن بطال وكالة الشريك جائزة كأن تجوز شركة الوكيل لا اعلم فيه خلافاً
 واستدل الداودي بحديث على على جواز تروض الأمر الي رأى الشريك وتعبه ابن التين باحتمال ان يكون عين له من
 عطية فأعين له ما عطية فلا يكون فيه تروض (قوله عتود) بفتح المهملة وضم المثناة وسكون الواو والصغير من المزاذا
 قوي وقيل اذا أتى عليه حول وقيل اذا قدر على السفاد * (قوله باب اذا وكل المسلم حربي في دار الحرب او في دار الاسلام
 جاز) أي اذا كان الحرب في دار الاسلام بامان (قوله عن صالح بن ابراهيم) يأتي تصريحه منه بالسماح آخر الباب (قوله
 كاتبت أمية بن خلف) أي كتبت بيني وبينه كتاباً وفي رواية الاسماعيلي ما هدت أمية بن خلف وكاتبته (قوله بان يحفظني
 في صاعيتي) الصاعية بصاد مهملة وغين معجمة خاصة الرجل مأخوذ من صنع اليه اذا مال قال الاصمعي صاعية
 الرجل كل من يميل اليه ويطلق على الأهل والمال وقال ابن التين رواه الداودي ظاعتي بالطاء المشالة المعجمة والعين
 للمهملة بعدها نون ثم فسره بانه الشيء الذي يسفر اليه قال ولم أر هذا لغيره (قوله لا أعرف الرحمن) أي لا أعترف بتوحيده
 وزاد ابن اسحق في حديثه أن أمية بن خلف كان يسميه عبد الاله (قوله حين نام الناس) أي رقدوا وأراد بذلك اغتنام
 غفلتهم ليصون دمه (قوله فقال أمية بن خلف) بالنصب على الاغراء أي عليكم أمية وفي رواية أبي ذر بالرفع على أنه خير
 مبتداه مضمرة أي هذا أمية (قوله خلفت لهم ابنته) هو على بن أمية ساء ابن اسحق في روايته في هذه القصة من وجه

لَأَشْكَلَهُمْ قَتَلُوهُ ثُمَّ أَبَوْا حَتَّى يَنْبَعُونَا وَكَانَ رَجُلًا تَقِيلاً ، فَلَمَّا أَدْرَكُونَا قُلْتُ لَهُ أَدْرَكَ قَبْرَكَ فَالْتَمِثْ عَلَيْهِ نَفْسِي لَأَمْنَعَهُ فَتَحَلَّوهُ بِالسُّيُوفِ مِنْ تَحْتِي حَتَّى قَتَلُوهُ وَأَصَابَ أَحَدُهُمْ رِجْلِي بِسَيْفِهِ وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَرِينَا ذَلِكَ الْأَتْرَفِي ظَهَرَ قَدَمِهِ سَمِعَ يُوسُفُ صَالِحًا وَإِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ ۞ **بَابُ الْوَكَاةِ فِي الصَّرْفِ وَالْمِيزَانِ ، وَقَدْ وَكَّلَ عُمَرُ وَأَبْنُ عُمَرَ فِي الصَّرْفِ حَدِيثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الْمُجِيدِ بْنِ سَهْلٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَمِيدِ بْنِ السَّيِّبِ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَفِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ فَجَاءَهُمْ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ فَقَالَ أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا فَقَالَ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ فَقَالَ لَا تَفْعَلْ بَعِ الْجَمْعَ بِالْدَرَاهِمِ ثُمَّ ابْتِغِ بِالْدَرَاهِمِ جَنِيبًا وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ **بَابُ إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ دَبْحٌ وَأَصْلَحَ مَا يَخْفَأُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ حَدِيثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ سَمِعَ الْعُتْمَرَ أَبَانًا عِنْدَ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ

آخر وسيأتي من يدرسه لهدد القصة في شرح غزوة بدر ونذكر تسمية من يشرقتل أمية ومن يشرقتل ابنه على بن أمية ومن أصاب رجل عبد الرحمن بالسيف إن شاء الله تعالى ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث أن عبد الرحمن بن عوف وهو مسلم في دار الإسلام فوض إلى أمية بن خلف وهو كافر في دار الحرب ما يتعلق بأموره والظاهر اطلاع النبي ﷺ عليه ولم ينكره قال ابن المنذر ووكيل المسلم حر يباستأمننا وتوكل الحربي المستأمن مسلماً لا خلاف في جوازها (قوله وكان رجلاً تقيلاً) أي ضخم الجثة (قوله فتحلاه بالسيف) بالجم أي غشوه كذا للاصلي ولأن ذر ولغيرهما بالخاء المحجمة أي ادخلوا أسياهم خلالها حتى وصلوا إليه وطعنوه بهما من تحت من قوهما اختله بالرع واختلته إذا طعته به وهذا أشبه بسياق الخبر ووقع في رواية المستعمل فتحلوه بلام واحدة ثقيلة (قوله سمع يوسف صالحاً وإبراهيم أباه) كذا ثبت لابي ذرعن المستعمل وقد وقع في آخر القصة ما يدل على سماع إبراهيم من أبيه حيث قال في آخر الحديث فكان عبد الرحمن بن عوف يرينا ذلك الأترفي ظهر قدمه ۞ (قوله باب الوكاة في الصرف والميزان) قال ابن المنذر أجمعوا على أن الوكاة في الصرف جائزة حتى لو وكل رجلاً يصرف له دراهم ووكل آخر يصرف له دنانير فتلقاوا وتصارفا صرفاً معتبراً بشرطه جاز ذلك (قوله وقد وكل عمر وابن عمر في الصرف) أما أثر عمر فوصله سعيد بن منصور من طريق موسى بن أسن عن أبيه أن عمر أعطاه آنية موهمة بالذهب فقال له اذهب فبعها فباعها من يهودي بضعف وزنه فقال له عمر ارددته فقال له اليهودي أزيدك فقال له عمر لا ابوزنه وأما أثر ابن عمر فوصله سعيد بن منصور أيضاً من طريق الحسن بن سعد قال كانت لي عند ابن عمر دراهم فأصابت عنده دنانير فإرسل معي رسولاً إلى السوق فقال إذا قامت على سعر فأعرضها عليه فإن أخذها والافاضلته حقه ثم أقضه أباه واستاد كل منهما صحيح (قوله عن عبد المجيد بن سهل) كذا لاكثر بتقديم الميم على الجيم وهو الصواب وحكي ابن عبد البر أنه وقع في رواية عبد الله بن يوسف عبد الحميد عماء مهمة قبل الميم ولم أورد ذلك في شيء من نسخ البخاري عن عبد الله بن يوسف فلم له وقع كذلك في رواية غير البخاري قال وكذلك وقع ليحيى بن يحيى الليثي عن مالك وهو خطأ (قوله استعمل رجل على خيبر) تقدم في السبع أنه أنصاري وأن اسمه سواد بن غزية وتقدم الكلام عليه هناك وقوله في آخره وقال في الميزان مثل ذلك أي الموزون مثل ذلك لا يباع رطل برطلين وقال الداودي أي لا يجوز التمر بالتر الا كيلاً بكيل أو وزناً بوزن وتقدم ابن التين بأن التمر لا يوزن وهو عجيب فلعله التمر بالثلاثة وفتح الميم ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة لتفويضه ﷺ أمر ما يكال ووزن إلى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ويلصق به الصرف قال ابن بطال يبيع الطعام بما ييد مثل الصرف سواء أي في اشتراط ذلك قال ووجه أخذ الوكاة منه قوله ﷺ لعامل خيبر يجمع بالدرهم بعد أن كان يباع على غير السنة فهما عن يبع الربا وإن له في البيع بطريق السنة ۞ (قوله باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت أو شيئاً يفسد دبحاً أو صلح ما يخاف عليه الفساد) كذا لابن درويش

أَنَّ سَمِعَ ابْنَ كَثِيرٍ مَالِكُ بَدِثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرَعَى بِسَلْمٍ . فَابْتَصَرَتْ جَارِيَةٌ لَنَا إِشَاءَةً
 مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا فَكَسَّرَتْ حَجَرًا فَدَبَّحَتْهَا بِهِ . فَقَالَ لَهُمْ لَأَنَّا كَلَّمُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ أُرْسَلَ إِلَى
 النَّبِيِّ ﷺ مِنْ يَسْأَلُهُ . وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أُرْسَلَ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا * قَالَ عُيَيْدُ اللَّهِ قَيْمِيْنِي
 أَنَّمَا أُمَةٌ وَأَمَّا دَبَّحَتْ * تَابِعَهُ عَبْدَةُ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بِأَبِ وَكَالَهُ الشَّاهِدُ وَالغَائِبُ جَائِزَةٌ ، وَكَتَبَ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو إِلَى قَهْرِمَانِهِ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ أَنْ يُرَكِّيَ عَنْ أَهْلِ الصَّنِيرِ وَالْكَبِيرِ حَدِيثَنَا أَبُو
 حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا سَيْبَانُ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
 سِنَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَجَاءَهُ يَتَقَضَاهُ فَحَالَ أَنْ يَتَقَضَاهُ فَطَلَبُوا سِنَّةً فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سِنَّةً فَوَقَفَهَا فَقَالَ أَعْطُوهُ فَقَالَ
 أَوْقَيْتِي أَوْقَى اللَّهُ بِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءُ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي قَضَاءِ الْاَدْيُونِ

وعليه جرى الاسماعيلي ولان شيوه فاصلح بدل او اصلح وجو اب الشرط محذوف اي جازو نحو ذلك وفي شرح ابن
 اثين محذوف اوقصار الجواب اصلح مما يخاف عليه الفساد واما الاصيل فعندها وشياً يفسد ذبح وأصلح وقداور دقيه
 حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه انه كانت له غنم ترعى بسلع الحديث قال ابن المنير ليس غرض البخاري حديث
 الباب الكلام في تحليل الذبيحة أو تحريمها وانما غرضه اسقاط الضمان عن الراعي وكذا الوكيل وقد اعترض ابن
 التين بأن التي دبحت كانت ملكا لصاحب الشاة وليس في الخبر أنه أراد تضمينها والذي يظهر أنه أراد دفع الحرج
 عن فعل ذلك وهو أعم من التضمين (قوله أنه سمع ابن كعب بن مالك) جزم المزني في الاطراف بانه عبدالله لكن
 روى ابن وهب عن أسامة بن زاهد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرفا من هذا الحديث
 فالظاهر أنه عبد الرحمن (قوله قال عبيد الله) هو ابن عمر العمري راوى الحديث وهو موصول بالاسناد المذكور اليه
 (قوله تابعه عدة) أي ابن سليمان (عن عبيد الله) هو العمري المذكور بالاسناد المذكور وسيأتي موصولا في كتاب الذبايح
 وبأبي الكلام عليه هناك ونذكر الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره واستدل به على تصديق المؤمن على ماؤتمن
 عليه مالم يظهر دليل الخيانة وعلى أن الوكيل اذا أتى على أناس المشايبة فلابد من اذن المالك حيث يحتاج الى ذلك
 فهلكت أنه لا ضمان عليه * (قوله باب بالتونين) وكالة الشاهد) أي الحاضر (والغائب جائزة) قال ابن بطال أخذ
 الجمهور بجواز توكيل الحاضر بالبلد بغير عذر ومنعه أبو حنيفة الا بعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم واستثنى مالك
 من بينه وبين الخصم عداوة وقد بالغ الطحاوي في نصرة قول الجمهور وأعمد في الجواز حديث الباب قال وقد اتفق
 الصحابة على جواز توكيل الحاضر بغير شرط قال وكالة الغائب مفقورة الى قبول الوكيل الوكالة باتفاق واذا كانت
 مفقورة الى قبول فحكم الغائب والحاضر سواء (قوله وكعب عبدالله بن عمرو) أي ابن العاص (الى قهرمانه) أي خازنه
 القيم بأمره وهو الوكيل واللفظه فارسية (قوله أن ترك عن أهله) أي زكاة الفطر ولم أقف على اسم هذا القهرمان وقد
 أورد فيه حديث أبي هريرة كان رجلا على النبي ﷺ حمل سن من الابل فجاءه يتقاضاه فقال اعطوه الحديث وسيأتي
 شرحه في كتاب القرض وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فيستفاد منه بطريق الاولي لان الحاضر
 اذا جازله التوكيل مع اقتداره على المباشرة بنفسه فجزاه للغائب عنه أولى لاحتياجه اليه وقال الكرمانى لفظ اعطوه
 يتناول وكلاء رسول الله ﷺ حضورا وغيبا * (قوله باب الوكالة في قضاء الدين) أورد فيه حديث أبي هريرة المذكور
 في الباب قبله من وجه آخر وهو ظاهر في ترجم به وقوله قال اعطوه سنا مثل سنة قالوا يا رسول الله الا أمثل من سنة كذا
 لجميع الرواة وفيه حذف يظهر من سياق الذي قبله او التقدير فقالوا لم نجد الا أمثل الخ قال ابن المنير فقه هذه
 الترجمة أنه ربما توهم أن قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنع الوكالة فيه لانها تأخير من الموكل الى الوكيل

حَدَّثَنَا سَلْبَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَمَاضَاهُ فَأَغَاطَ فَمَهُ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا ثُمَّ قَالَ أَعْطُوهُ سِنِينَ مِثْلَ سِنِيهِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ الْإِأَمْتَلَنَ مِنْ سِنِيهِ قَالَ أَعْطُوهُ فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً **بَاب** إِذَا وَهَبَ شَيْئًا لَوْ كَيْلٍ أَوْ شَفِيعٍ قَوْمٍ جَازَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَوْ فِدَى هُوَ أَرَزَنَ حِينَ سَأَلُوهُ الْمَغَانِمَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ نَصَبِي لَكُمْ **حَدَّثَنَا** سَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَيْلٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ وَرَعَمَ عُرْوَةُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ مَحْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَفَدَى هُوَ أَرَزَنَ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبِيَّهُمْ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصَدَقُهُ فَأَخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ . إِمَّا السَّبِيَّ وَإِمَّا الْمَالَ . وَقَدْ كُنْتُ أَسْأَلُ نَبِيَّكُمْ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتَظِرُ هُمْ يَضَعُ عَشْرَةَ لَيْلَةٍ حِينَ قُفِلَ مِنَ الطَّائِفِ . فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ رَادٍ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبِيَّتَنَا فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُسْلِمِينَ فَأَتَانِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَعْدُ فَإِنْ إِخْوَانُكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاؤُنَا تَائِبِينَ وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبِيَّهُمْ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيَّبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نَطْعِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا نَفَى اللَّهُ عَدْلِنَا فَلْيَفْعَلْ . فَقَالَ النَّاسُ : قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَرَزَنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ يَمِينٌ لَهُمْ يَأْذَنُ فَأَرْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعُوا إِلَيْنَا عِرْقَاؤَكُمْ أَمْرَكُمْ فَرَجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ

فبين أن ذلك جائز ولا بعد ذلك مطلا * (قوله باب إذا وهب شيئاً لو كليل أو شفيع قوم جاز) يجوز في وكيول التنوين ويجوز تركه على حد قوله بين ذراعي وجهه الاسد ووقع عند الاسماعيلي لو كليل قوم أو شفيع قوم (قوله لقول النبي ﷺ لو فدهوا زن حين سأله المغانم فقال النبي ﷺ نصبي لكم) وهو طرف من حديث أخرجه ابن اسحق في المغازي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وسيأتي بيانه في كتاب الخس ان شاء الله تعالى وقد أورد المصنف هنا حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في قصة وفد هوازن أيضا وسيأتي شرحه في غزوة حنين من كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فيه واني قد رأيت ان أرد إليهم سبهم الحديث قال ابن بطال كان الوفد رسلا من هوازن وكانوا وكلاء وشفعاء في رد سبهم فشفعهم النبي ﷺ فبهم فاذا طلب الوكيل او الشفيع لنفسه ولغيره فاعطي ذلك فحكه حكمهم وقال الخطابي فيه ان اقرار الوكيل على موكله مقبول لان العرفاء بمنزلة الوكلاء نجا ان يقيموا لمن أمرهم وهذا قال أبو يوسف وقيدته أبو حنيفة ومجد بالحاكم وقال مالك والشافعي وابن ابي ليلى لا يصح اقرار الوكيل على الموكل وليس في الحديث حجة للجواز لان العرفاء وكلاء انما هم كالامراء عليهم قبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه والله اعلم واستدل به على القرض الى أجل مجهول لقوله حتى نطعيه ايامن اول ما يفى الله علينا وسياتي البحث فيه في بابيه وقال ابن المنير قوله ﷺ للوفد وهم الذين جاؤا شفعاء في قومهم نصبي لكم قديوم أن التوبة وقت اللسانط وليس كذلك بل المقصودم وجمع من تكلموا بسببه فيستغاد منه أن الامور تنزل على المقاصد لا على الصور وأن من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عنده للشفيع قد وهبتك ذلك فليس للشفيع ان يعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه بل الهبة للمشفوع له وبل يتحقق به من وكل على شراء شيء بعينه فاشتره الوكيل ثم ادعى أنه انما نوى نفسه فانه لا يقبل منه و يكون المبيع للموكل انتهى وهذا قاله على مقتضى مذهبه

عَرَفُواهُمْ ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذْنُوا بِأَبِ بَابٍ إِذَا وَكَلَّ رَجُلٌ أَنْ يَمُوتَ
 شَيْئًا وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفَ يُعْطَى عَلَى مَا تَمَارَهَ النَّاسُ حَدَّثَنَا **حَدِيثُ** الْمَسْكِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءِ
 ابْنِ أَبِي رَبِيعٍ وَغَيْرِهِمْ بِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ كَلِمُهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
 كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ سَفَّالٍ أَمَا هُوَ فِي آخِرِ التَّوْمِ فَمَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ مَنْ هَذَا قَالَتْ
 جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَا لَكَ حَمَلْتُ فِي عَلَى جَمَلٍ نَمَّالٍ قَالَ أَمَّا كَيْفَ قَضَيْتُ قُلْتُ نَمَّ قَالَ أَطْعَمْتُهُ فَأَعْطَيْتُهُ فَضَرَبَهُ فَبَزَجَرَهُ
 فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ مِنْ أَوَّلِ التَّوْمِ قَالَ بَعَثَنِي فَقُلْتُ بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ بَعَثَنِي قَدْ أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ دَنَائِرٍ وَلَاكَ
 ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ قَدْ دَنَا مِنَ الْمَدِينَةِ أَخَذْتُ أُرْتَحِلُ . قَالَ ابْنُ تَرْدِيدٍ . قُلْتُ تَزَوَّجْتَ أَمْرَأَةً قَدْ خَلَا مِنْهَا
 قَلَّ فَهَلَّا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ قُلْتُ إِنَّ أَبِي تَوَفَّى وَتَرَكَ بَنَاتٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَ أَمْرَأَةً قَدْ حَرَبَتْ خَلَا
 مِنْهَا قَالَتْ فَدَلَّكَ قَدْ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ يَا بَلَالُ أَقْضِهِ وَزِدْهُ فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ دَنَائِرٍ وَزَادَهُ قِيرَاطًا قَالَ جَابِرُ

وفي المسألة خلاف مشهور * (قوله باب إذا وكل رجل رجل أن يعطى شيئا ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما تماره الناس)
 أي فهو وجائز فيه حديث جابر في قصة يبعها الجمل وسيأتي شرحه في كتاب الشروط وشاهد الترجمة منه قوله فيه يبالل
 أقضه وزده فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطا فانه لم يذكر قدر ما يعطيه عند أمره بإعطاء الزيادة فاعتمد بلال على
 المرف في ذلك فزاده قيراطا (قوله عن عطاء بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم)
 كذا للاكثر وكذا وقع عند الامام علي أي ليس جميع الحديث عند واحد منهم بعينه وانما عند بعضهم منه ما ليس
 عند الآخر ووقع لبعضهم لم يبلغه كالم رجل واحد منهم وعليه شرح ابن التين وزعم أن معناه أن بين بعضهم وبين
 جابريه واسطة وعند أبي نعيم في المستخرج لم يبلغه كله الا لرجل واحد عن جابر ومثله للحميدي في جمعه ومخط
 الديماطي في نسخته من البخاري لم يبلغه بالتسديد وقال الكرماني قوله يزيد بعضهم الضمير فيه يرجع الى الغير وفي لم
 يبلغه الى الحديث أو الرسول ورجل بدل من كل (قلت) الضمير للحديث جزم لال للرسول لان السند متصل ثم قال
 الكرماني وفي أكثر الروايات لفظه وغيره بالجر وأما رفعه فملى الابتداء ويزيد خبره ويحتمل أن يكون رجل فاعل
 فعل مقدر ليبلغه وعلى التقادير لا يخفى ما في هذا التركيب من التعجرف (قلت) انما جاء التعجرف من عدم فهم المراد
 والافغني الكلام ان ابن جرير روى هذا الحديث عن عطاء وعن غيره عطاء كالم عن جابر لكنه عنده عنهم بالتوزيع
 روى عن كل واحد قطعة من الحديث وقوله لم يبلغه كله رجل أي لم يسبقه بتمامه فهو بيان منه لصورة تحمله وهو
 كقول الزهري في حديث الافك وكل حديثي طائفة من حديثها ولكنه زاد عليه نفي أن يكون كل واحد منهم ساقه
 بتمامه فأى تعجرف في هذا والعجب من شارح ترك الرواية المشهورة التي لا قلق في تركيبها وتشاغل بتجويز شيء لم
 يجب في الرواية ثم يطلق على الجميع التعجرف فهذا شارح اوجارح ووقت من تسمية من روى ابن جرير عنه هذا
 الحديث عن جابر على أبي الزبير وقد تقدم في المسح شيء من ذلك (قوله على جمل نَمَّال) بفتح المثناة بعدها هاء خفيفة
 هو البعير البطيء السير يقال نَمَّالٌ ثقيل وأما النقال بكسر اوله فهو ما يوضع تحت الرمح لينزل عليه الدقيق وقال ابن
 التين من ضبط النقال الذي هو البعير بكسر اوله فقد أخطأ وقوله أربعة دنانير كذا للجميع وذكره الداودي الشارح
 بلقظ أربع الدنانير وقال سقطت الهاء لما دخلت الالف واللام وذلك جائز فيما دون العشرة وتعبه ابن التين
 بأنه قول محتج علم يقله أحد غيره وقوله فلم يكن القيراط يفارق قراب جابر كذا لابن ذر والنسفي بحاف قال الداودي
 الشارح جني خري يطهه وتعبه ابن التين بان المراد قراب سيفه وأن الخريطة لا يقال لها قراب انتهى وقد وقع في رواية
 الاكثر قراب فهو الذي حمل الداودي على تأويله المذكور وقد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر فأخذه

لَا تَقَارِفُ زِيَادَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكُنِ الْقِيَرَاطُ هَارِقُ جِرَابِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَابُ وَكَاتِلَةَ الْأَمْرَاءِ
 الْإِمَامُ فِي السَّكَاحِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ
 جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ لَكَ مِنْ نَفْسِي قَاتِلَ رَجُلٍ رَوَّحْنِيهَا قَالَ
 قَدْ رَوَّحْنَا نَحْمًا بِمَا مَلَكَ مِنَ التَّرَّانِ بَابُ إِذَا وَكَلَ رَجُلًا فَتَرَكَ الْوَكِيلَ شَيْئًا فَأَجَازَهُ الْمُوَكَّلُ فَهُوَ جَائِزٌ
 وَإِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مَسَمَى جَازًا وَقَالَ عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَكَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ فَأَتَانِي آتٌ فَجَعَلَ يَحْتَوِي مِنَ الطَّعَامِ

أهل الشام يوم الحرة قال ابن بطال فيه الاعتداء على العرف لان النبي ﷺ لم يحن قدر الزيادة في قوله وزده فاعتمد
 بلال على العرف فاقصر على قيراط فلوزاده مثلا دينار والتناوله مطلق الزيادة لكن العرف بأباه كذا قال وقد ينازع
 في ذلك باحتمال أن يكون هذا القدر كان النبي ﷺ أذن في زيادته وذلك القدر الذي يزيد على ما كان يكون أمره أن
 يزيد من يأمر بالزيادة على كل دينار ربع قيراط فيكون عمله في ذلك بالنص لا بالعرف * (قوله باب وكاتلة المرأة الامام
 في السكاح) أي توكل المرأة والامام بالنصب على المفوضية وأورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهب تمسها
 وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب السكاح وقد تعقبه الداودي بأنه ليس فيه أنه ﷺ استاذنها ولأنها وكلته وإنما
 زوجها الرجل بقول الله تعالى النبي أولي المؤمنين من أنفسهم انتهى وكان المصنف أخذ ذلك من قولها قد وهبت لك
 نفسي فنقضت أمرها إليه وقال الذي خطبها زوجها فلم تنكره في ذلك بل استمرت على الرضا فكانها قضت أمرها
 إليه ليتزوجها أو يزوجه لمن رأى ووقع في هذه الرواية أي وهبت لك من نفسي وخلت أكثر الروايات عن لفظ من
 فقال النووي قول الفقهاء وهبت من فلان كذا مما ينكر عليهم وتعقب بأن الانكار مردود لاحتمال أن تكون زائدة
 على مذهب من يرى زيادتها في الابتناء من النجاة ويحتمل أن تكون ابتدائية وهناك حذف تقديره طيبة مثلا * (قوله
 باب اذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فاجازه الموكل فهو جائز وأن أقرضه الى أجل مسمى جاز) وأورد فيه حديث أبي
 هريرة في حفظه زكاة رمضان قال الملهب مفهوم الترجمة ان الموكل اذا لم يجز مفعله الوكيل مما لم يذن له فيه فهو غير جائز قال
 وأما قوله وان أقرضه الى أجل مسمى جاز أي ان اجازه الموكل أيضا قال ولا أعلم خلافا ان المؤمن اذا أقرض شيئا من مال
 الوديعة وغيرها لم يجز له ذلك وكان رب المال بالخيار قال وأخذ ذلك من حديث الباب بطريق ان الطعام كان مجموعا
 للصدقة وكانوا يجمعونه قبل اخراجه واخرجه كان ليلة الفطر فلما شكى السارق لابي هريرة الحاجة تركه فكانه
 أسلفه له الى أجل وهو وقت الاخراج وقال الكرمانى تؤخذ المناسبة من حيث انه أمهله الى أن رفعه الى النبي ﷺ
 كذا قال (قوله وقال عثمان بن الهيثم) هكذا أورد البخارى هذا الحديث هنا ولم يصرح فيه بالتحديث وزعم ابن
 العربي أنه منقطع وأماه كذلك في صفة ابليس وفي فضائل القرآن لكن باختصار وقد وصله النسائي والاسماعيلي
 وأبو نعيم من طريق الى عثمان المذكور ذكرته في تعليق التعليق من طريق عبد العزيز بن منبوع وعبد العزيز بن سلام
 واراهم بن يعقوب الجوزجاني وهلال ابن بشر الصواف ومحمد بن غالب الذي يقال له تمام وأقربهم لأن يكون
 البخارى أخذه عنه ان كان ماسمه من ابن الهيثم هلال بن بشر فانه من شيوخه أخرجه عنه في جزء القراءة خلف
 الامام وله طريق أخرى عند النسائي أخرجهما من رواية أبي التوكل الناجي عن أبي هريرة ووقع مثل ذلك لما ذين
 جبل أخرجه الطبراني وأبو بكر اليربوعي (قوله وكفى رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأتى فجعل يحشو)
 باسكان الحاء المهملة بعدها مثله يقال حشوا وحشي يحشون وفي رواية أبي التوكل عن أبي هريرة انه كان على تمر الصدقة

عَاقِبَتُهُ وَقُلْتُ وَاللَّهِ لَأَرْضَنَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ وَ لِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ قَالَ
تَخَلَّيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا بَاهِرِيَّةُ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةٌ
شَدِيدَةٌ وَعِيَالًا فَرَحِحْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَّبَكَ وَسَيَعُودُ فَبَرِّقْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ إِنَّهُ سَيَعُودُ فَرَصَدْتُهُ فَجَعَلَ يَحْتَوِي مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ دَعْنِي
فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ لَا أَعُودُ فَرَحِحْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ
مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ وَعِيَالًا فَرَحِحْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَّبَكَ
وَسَيَعُودُ فَرَصَدْتُهُ الثَّلَاثَةَ فَجَعَلَ يَحْتَوِي مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا آخِرُ
ثَلَاثِ مَرَّاتٍ أَنَّكَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ قَالَ دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا قُلْتُ مَا هُوَ . قَالَ إِذَا
أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْبَكْرِيِّ : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ . حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ تَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ . قَالَ
مَا هِيَ : قُلْتُ قَالَ لِي : إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ . فَاقْرَأْ آيَةَ الْبَكْرِيِّ مِنْ أَوْهَا حَتَّى تَخْتِمَ اللَّهُ لَإِلَهٍ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ

فوجد أثر كلف كانه قد أخذ منه ولابن الضريس من هذا الوجه فاذا التمر قد أخذ منه ملء كف (قوله فأخذته) زاد
في رواية أبي المتوكل أن أبا هريرة شكى ذلك إلى النبي ﷺ أولا فقال له ان أردت أن تأخذ فقل سبحان من سخرك
لمحمد قال فقلها فاذا أنابه قائم بين يدي فأخذته (قوله لا رفعتك) أي لا ذهبن بك أشكوك يقال رفعه إلى الحاكم إذا
أحضره للشكوى (قوله إنني محتاج وعلى عيال) أي نفقة عيالي وعلى بمعنى لي وفي رواية أبي المتوكل فقال إنما أخذته لاهل
بيت فقراء من الجن وفي رواية الاسماعيلي ولا أعود (قوله ولي حاجة) في رواية الكشميهني ولي حاجة (قوله فرصدته)
أي رقبته (قوله فجعل) في رواية الكشميهني والمستعمل في الغناء في الموضوعين (قوله قال دعني اعلمك) في رواية أبي المتوكل خل
عني (قوله ينفعك الله بها) في رواية أبي المتوكل إذا قلتهن لم يفر بك ذكر ولا أنثى من الجن وفي رواية ابن الضريس من
هذا الوجه لا يفر بك من الجن ذكر ولا أنثى صغير ولا كبير (قوله قلت ما هن) في رواية الكشميهني ما هو أي الكلام
وفي رواية أبي المتوكل قلت وما هؤلاء الكلمات (قوله إذا أويت إلى فراشك) في رواية أبي المتوكل عند كل صباح ومساء
(قوله آية الكريسي) الله لا اله الا هو الحي القيوم حتى تختم الآية) في رواية النسائي والاسماعيلي الله لا اله الا هو الحي القيوم
من أوها حتى تختمها وفي رواية ابن الضريس من طريق أبي المتوكل الله لا اله الا هو الحي القيوم وفي حديث معاذ بن
جبل من الزيادة وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول إلى آخرها وقال في أول الحديث ضم إلى رسول الله ﷺ ثم
الصدقة فكانت أجد فيه كل يوم تقصا نافسكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال لي هو عمل الشيطان فارصده فرصدته
فأقبل في صورة فيل فلما انتهى إلى الباب دخل من خلل الباب في غير صورته فدنا من التمر فجعل يلتقمه فشددت على ثيابي
فوسطه وفي رواية الروياني فأخذته فالتفت بيدي على وسطه فقلت يا عدو الله وثبت إلى تمر الصدقة فأخذته وكانوا
أحق به منك لا أرضعك إلى رسول الله ﷺ فيفضحك وفي رواية الروياني ما دخلك بيتي تأكل التمر قال أنا شيخ كبير
فقهر ذو عيال وما يتك الامن نصيبين ولو أصبحت شيادونه ما يتك ولقد كنا في مدينتكم هذه حتى بعث صاحبكم فلما
زلت عليه أجان تهرقنا منها فان خليت سبيلي علمتكم ما قلت نعم قال آية الكريسي وأخر سورة البقرة من قوله آمن الرسول

التيوم وقال لي إن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح وكانوا أحرص منه على
 الخبير فقال النبي ﷺ أما إني قد صدقتك وهو كذوب تعلم من تخاطب منذ ثلاث آيات يا أبا هريرة
 قال لا : قال ذلك شيطان **باب** إذا باع الوكيل شيئاً فبيداً . فيمنه مردود

المآخرها (قوله لن يزال عليك) في رواية الكشمهني لم يزل ووقع عكس ذلك في فضائل القرآن والاول هو الذي
 وقع في صفة اليبس وهو رواية النسائي والاسماعيلي (قوله من الله حافظ) أي من عند الله أو من جهة أمر الله أو من
 بأمر الله وبقمته (قوله ولا يقربك) يفتح الراء وضم الموحدة (قوله وكانوا) أي الصحابة (أحرص شيء على الخير)
 فيه الضات اذ السياق يقتضي أن يقول وكنا أحرص شيء على الخير ويحتمل أن يكون هذا الكلام مدرجا من كلام
 بعض رواة وعلى كل حال فهو مسوق للاعتذار عن تخليه سبيله بعد المراتلثة حرصا على تعليم ما يفتح (قوله صدقتك
 وهو كذوب) في حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذوب وفي رواية أي المتوكل أو ما علمت انه كذلك (قوله
 منذ ثلاث) في رواية الكشمهني منذ ثلاث (قوله ذلك شيطان) كذا الجميع أي شيطان من الشياطين ووقع في فضائل
 القرآن ذلك الشيطان واللام فيه للعهد الذهني وقد وقع أيضا لابن بك عند النسائي وأبي ابيوب الانصاري عند الترمذي
 وأبي أسيد الانصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة
 أبي هريرة الا قصة معاذ بن جبل التي ذكرتها وهو محمول على التمدد في حديث أبي بن كعب أنه كان له جرن فيه تمر
 وأنه كان يتعاهده فوجدته ينقص فاذا هو بداية شبه الغلام المحتم فقلت له اجني أم انسي قال بل اجني وفيه أنه قال له بلغنا
 انك تحب الصدقة وأحبنا ان نصيب من طعامك قال فما الذي يجبرنا منك قال هذه الآية الكريمة فذكر ذلك للنبي ﷺ
 فقال صدق الحديث وفي حديث أبي ابيوب انه كانت له سهوة أي يفتح المهملة وسكون الهاء وهي الصفة فيها تمر وكانت
 النول تجيء فتأخذ منه فسكى ذلك الى النبي ﷺ فقال اذا رأيتها قل بسم الله اجبي رسول الله فأنخعا فقلت أن
 لا تعود فذكر ذلك ثلاثا فقلت اني ذكرا لك شيئا آية الكريمة أقرأها في بيتك فلا يقربك شيطان ولا غيره الحديث
 وفي حديث أبي أسيد الساعدي انه لما قطع تمر حائطه جعلها في غرفة وكانت الفول تخالفه فسرق تمره ونمسه عليه
 فذكر نحو حديث أبي ابيوب سواء وقال في آخره وأدك على آية تقرأها في بيتك فلا تخاف الي أهلك وتقرأها على
 أنائك فلا يكشف غطاؤه وهي آية الكريمة ثم حلت استهناض الحديث وفي حديث زيد بن ثابت أنه خرج الي
 حائطه فسمع جلبة فقال ما هذا قال رجل من الجن أصابنا السنة فأردت ان أصيب من تمارك قال له فما الذي يبدينا
 منك قال آية الكريمة (قوله وهو كذوب) من التميم البلخ الطاية في الحسن لانه أثبت له الصدق فأومر له صفة اللوح
 ثم استترك ذلك بصفة المبالغة في الذم بقوله وهو كذوب وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم ان الشيطان قد يعلم
 ما ينتفع به المؤمن وأن الحكمة قد يتلقاها الفاجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فينتفع بها وان الشخص قد يعلم الشيء ولا يصل
 به وان الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا وإن الكذاب قد يصدق وإن الشيطان من
 شأنه أن يكذب وأنه قد يتصور ببعض الصور فتكن رؤيته وأن قوله تعالى انه يراهم وقيبه من حيث لا يرونهم
 مخصوص بما اذا كان على صورته التي خلق عليها وان من اقيم في حفظ شيء سمي وكلاؤان الجن يأكلون من طعام
 الانس وأمنهم يظرون للانس لكن بالشرط المذكور وانهم يتكلمون بكلام الانس وانهم يسرقون ويخدعون وفيه
 فضل آية الكريمة وفضل آخر سورة البقرة وأن الجن يصيبون من الطعام الذي لا يذكر اسم الله عليه وفيه أن السارق
 لا يقطع في الجماعة ويحتمل أن يكون القدر المرسوق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابي العفو عنه قبل تليخه الى الشارع
 وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي ﷺ على المنعيات ووقع في حديث معاذ بن جبل أن
 جبريل عليه السلام جاء الي النبي ﷺ فأعلمه بذلك وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر وتوكل البعض لحفظها
 وتفرقتها (قوله باب اذا باع الوكيل شيئا فاسداً فيمنه مردود) أورد فيه حديث أبي سعيد جاء بلال الي النبي ﷺ
 بتمر بنخ الحديث وليس فيه تصريح بالرد بل فيه اشعار به ولعله أشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه عند مسلم من

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ عَنْ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ عُبَيْدَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ التَّمَرِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الطَّنَجَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرٍ بَرِّيٍّ . قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَيْنَ هَذَا قَالَ بِلَالٌ كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيٌّ فَبَعْتُمُنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْهٌ أَوْهٌ عَيْنُ الرَّبَا عَيْنُ الرَّبَا لَا نَفْعَلُ . وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ قِسْعَ التَّمْرِ يَبِيعُ آخِرُهُمْ . اشْتَرَاهُ بَابُ الْوَكَالَةِ فِي الْوَقْفِ وَنَفْتَقِدُ . وَأَنْ يُطْعِمَ صَدِيقًا لَهُ وَيَأْكُلُ بِالْمَرْوَةِ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ فِي صَدَقَةٍ عَمَّرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْسَ عَلَى الْوَالِي جُنَاحٌ أَنْ يَأْكُلَ وَيُوَكِّلَ صَدِيقًا**

طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال هذا الربا فرده وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب من أراد شراء تمر جمر خمرته من كتاب البيوع وفيه قول ابن عبد البر ان القصة وقعت مرتين مرة يقع فيها الامر بالرد وكان ذلك قبل العلم بصحيم الربا ومرة وقع فيها الامر بالرد وذلك بعد تحرير الربا والعلم به وبدل على التصديق الذي تولى ذلك في احدي القصتين سواد بن غزبة عامل خير وفي الاخرى بلال وعند الطبري من طريق سعيد بن المسيب عن بلال قال كان عندي تمر دون قاجعت منه تما أوجدته الحديث وفيه فقال النبي ﷺ هذا الربا بعينه انطلق فرده على صاحبه وخذ تمر لوكجه بحنطة أو شعير ثم اشتر به من هذا التمر ثم جثني به (قوله حدنا اسحق) هو ابن راهويه كاجزم به أبو نعيم وجزم أبو علي الجبائي بأنه ابن منصور واحتج بأن مسلما أخرج هذا الحديث بعينه عن اسحق بن منصور عن يحيى بن صالح بهذا الاستناد ولكن ليس ذلك بلازم ويؤيد كونه ابن راهويه بتغيير السياقين متناوسا نادافها قال اسحق أخبرنا يحيى بن صالح وعند مسلم حدنا يحيى ومن عادة اسحق بن راهويه التعبير عن مشايخه بالاخبار لا التحديث ووقع هنا عن يحيى وعند مسلم أنبا ما يحيى وهو ابن أبي كثير وكذلك وقعت المغايرة في سياق المتن في عدة أماكن ويحتمل أن يكون أحدهما ذكره عن اسحق بن منصور بالمعنى (قوله جاء بلال الى النبي ﷺ بتمر برني) بفتح الواحدة وسكون الراء بعدها نون ثم تخانية مشددة ضرب من التمر معروف قيل له ذلك لان كل ثمرة تشبه البرية وقد وقع عند أحمد مرفوعا خير تمر اتم البرني يذهب الداء ولاداء فيه (قوله كان عندي) في رواية الكشميهني عننا (قوله ردي) بالهمزة وزن عظيم (قوله لنطعم النبي ﷺ) بالنون المضمومة ولغيره في ذر بالتحانية المفتوحة والعين مفتوحة أيضا وفي رواية مسلم لمطعم النبي ﷺ بالميم (قوله أوه أوه عين الربا) كذافيه بال تكرار مرتين ووقع في مسلم مرة واحدة ومراده بين الربا نفسه وقوله أوه كلمة تقال عند التوجع وهي مشددة الواو مفتوحة وقد تكسر والهاء ساكنة وربما حذفوها ويقال بسكون الواو وكسر الهاء وحكى بعضهم هذ الهمزة بدل التشديد قال ابن التين انما تأوه ليكون ابلغ في الزجر وقاله اما للتألم من هذا الفعل واما من سوء الفهم (قوله فبع التمر ببيع آخر ثم اشترى به) في رواية مسلم ولكن اذا اردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتره وبينهما مغايرة لآلف التمر في رواية الباب والمراد به التمر الردي والضهير في به يعود الى التمر أي بالتمر الردي والمتقول محذوف أي اشتره بما جيدا واما رواية مسلم فالمراد بالتمر الجيد والضهير في قوله ثم اشتره للبيد وفي الحديث البحث عما يستر به به الشخص حتى ينكشف حاله وفيه النص على تحرير ربا الفضل واهتمام الامام بأمر الدين وتعليمه أن لا يعلمه وارشاده الى التوصل الى المباحات وغيرها واهتمام التابع بأمر متبوعه وانتقاء الجيدله من أنواع المطعومات وغيرها وفيه ان صفقة الربا لا تصح وقد تقدم ذلك مبسوطا في موضعه * (قوله باب الوكالة في الوقف وحقته وأن يطعم صديقه أو يأكل بالمرء) ذكر فيه قصة عمر في وقفه مختصرة غير موصولة (قوله عن عمرو) هو ابن دينار المسكي (قوله في صدقة عمر) أي في روايتها عن ابن عمر كاجزم بذلك المزني في الاطراف ويوضحه

غَيْرَ مُتَأَمِّلٍ مَالًا . فَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو هُوَ عَلَى صَدَقَةِ عُمَرَ يَهْدِي لِلنَّاسِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُزِيلُ عَلَيْهِمْ
بَابُ الْوَالِدِ كَالَّذِي فِي الْحُدُودِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
 زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ وَاعْتَدُ يَا نَبِيَّ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا قَابُ
 اعْتَرَفْتُ فَأَرْجَمُهَا **حَدَّثَنَا** ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ التَّفَيْضِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَالِكٍ
 عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ جِيءَ بِالنِّعْمَانِ أَوْ ابْنِ النِّعْمَانِ شَارِبًا فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ
 أَنْ يَضْرِبُوهُ قَالَ فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ فَضَرَبْنَاهُ بِالنِّعَالِ وَالْجَرِيدِ **بَابُ** الْوَالِدِ كَالَّذِي فِي الْبَيْتِ وَتَمَاهِدُهَا
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَا قَتَلْتُ فَلَانِدَ هَدْيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ثُمَّ
 خَلَدَ هَارِسُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَحْلَاهُ اللَّهُ لَهُ

رواية الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر (قوله غير متأمل) مبتدأ ثم متلثة
 أي غير جامع وإنما كان ابن عمر يهدي منه أخذًا بالشرط المذكور وهو أن يطعم صديقه ويحتمل أن يكون إنما يطعمهم
 من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يوفره ليهدي لاصحابه منه (قوله فكان ابن عمر) هو موصول
 بالاسناد المذكور كما هو بين في رواية الاسماعيلي قال الكرماني قوله في صدقة عمر صدقة بالتبوين وعمر فاعل قال هو
 بصورة الارسال لانه يعني عمرو وبن دينار ولم يذكر عمر قال وفي بعض الروايات بالاضافة أي قال عمرو وبن دينار في
 وقف عمر ذلك قال في بعض الروايات عمرو بالواو (قلت) هذه الاخيرة غلط وقوله صدقة بالتبوين غلط محض
 وصدقة عمر بالاضافة هي التي عند جميع رواة هذا الحديث في البخاري ومعنى هذا الكلام ان سفيان بن عيينة روى
 عن عمرو بن دينار انه حكى عن صدقة عمر ما ذكره واستند في ذلك الى صنيع ابن عمر فكانه حمل ما ذكره كراهته
 من فعل ابن عمر فيكون الخبر موصولًا بهذا التقرير وبهذا ترجم الزبي في مسند ابن عمر وبن دينار عن ابن عمر
 ثم ساق هذا الحديث بهذا السند (قوله لناس) بين الاسماعيلي انهم آل عبدالله بن خالد بن أسد بن أبي العاص قال
 المهلب أخذ عمر شرط وقفه من كتاب الله حيث قال في ولي اليتيم ومن كان فقيرًا فليأكل والمعروف والمعروف ما يعرفه
 الناس بينهم * (قوله باب الوكالة في الحدود) أورد فيه طرفًا من حديث ابن هزيمة وزيد بن خالد في قصة العسيف
 مقتصرًا منها على قوله واعد يا نبي إلى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها وهذا القدر هو المحتاج اليه في هذه الترجمة
 وسيأتي هذا الحديث بتمامه والكلام عليه في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى (قوله جيء بالنعمان) بالتصغير (قوله
 أو ابن النعمان) هوشك من الراوي وقع عند الاسماعيلي في رواية جيء بنعمان أو نعيان فنسك هل هو بالتحكيك
 أو التصغير ويأتي مثلها للكشميني في كتاب الحدود وفي رواية الاسماعيلي جئت بالنعمان بخيرشك وستفاد منه
 تسمية الذي أحضر النعمان وانه النعمان بخيرشك وقد وقع عند الزبير بن بكار في النسب من طريق أبي بكر بن محمد
 ابن عمرو بن حزم عن أبيه قال كان بلدينة رجل يقال له النعمان يصيب الشراب فذكر الحديث نحوه وروى ابن
 منده من حديث مروان بن قيس السلمي من صحابة رسول الله ﷺ ان النبي ﷺ مر برجل سكران يقال له نعيان
 فأمر به فضرب الحديث وهو النعمان بن عمرو وبن رفاعه بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنيم بن مالك بن البخاري
 الانصاري ممن شهد بدرًا وكان من احوال (قوله شاربًا) سيأتي في الحدود من وجه آخر وهو سكران وزاد فيه فسق
 عليه وسيأتي بقية الكلام عليه هناك وشاهد الترجمة منه قوله فيه فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه
 فان الامام الملقب بالامير القاسم ولد غيره وكان ذلك بمنزلة توكيله لهم في اقامته ويؤخذ منه ان جدًا عملاً يستأني
 به الاقامة كجد الحامل لضلع الحمل * (قوله باب الوكالة في البدن وتماهدا) أورد فيه حديث عائشة في قتلها القلاندي

حَتَّى يُرَى الْمَدِينَةَ بِأَبْصَارِهِ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوْ كَيْلَهُ ضَمُّ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو كَيْلٍ قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ
حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا . وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يَبْرَحَاءُ وَكَانَتْ
 مُسْتَنْبِئَةَ الْمَسْجِدِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ فِيهَا طَيِّبٌ فَلَمَّا تَزَاكَتْ لَنْ تَتَأَلَّوْا الْبِرْحَاقَ
 تَتَفَقَّهُوا بِمَا يُحِبُّونَ قَالَهُ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ لَنْ
 تَتَأَلَّوْا الْبِرْحَاقَ تَتَفَقَّهُوا بِمَا يُحِبُّونَ وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيْكُمْ يَبْرَحَاءُ وَإِنَّمَا صَدَقَهُ اللَّهُ أَرْجُو بِرَهَا وَذُخْرَهَا
 عِنْدَ اللَّهِ فَصَمَّهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ فَقَالَ بَحْ ذَلِكَ مَالٌ رَأَيْتُ ذَلِكَ مَالٌ رَأَيْتُ قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ
 فِيهَا وَأَرَى أَنْ يُجْلِبَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ قَالَ أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَمَّهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَبِيهِ وَبَنِي عَمِّهِ * تَابَهُ
 إِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ رَأَيْتُ بَابَ وَكَالَةَ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَنَحْوَهَا **حَدَّثَنَا**
 مُحَمَّدُ بْنُ الْمَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْخِزَانُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفِقُ وَرَبَّمَا قَالَ الَّذِي يُعْطِي مَأْمُرًا بِهِ كَامِلًا مَوْفِرًا طَيِّبٌ نَفْسُهُ
 إِلَى اللَّهِ أَمِيرٌ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ :

وقال النبي ﷺ لها يديه وجته اياها مع أبي بكر وهو ظاهر فيما ترجم له من الوكالة في البدن وأما تعاهدها فلعله يشير
 به إلى ما تضمنته الحديث من مباشرة النبي ﷺ اياها بنفسه حتى قلدها يديه فمن شأن أبي بكر أن يعنى بما اعتنى به وقد سبق
 الكلام عليه في الحج * (قوله باب إذا قال الرجل لو كيله ضمه حيث أراك الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت) أى
 فوضعه حيث أورد فيه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى لن تألوا البرحق تنفقوا مما يحبون
 وشاهد الترجمة منه قول أني طلحة للنبي ﷺ انها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها بإرسول الله حيث
 شئت فان النبي ﷺ لم ينكر عليه ذلك وان كان ما وضعها بنفسه بل أمره أن يضعها في الاقربين لكن الحجة فيه
 تحريره ﷺ على ذلك ويؤخذ من أن الوكالة لا تتم الا بالقول لان أباطلحة قال ضمها حيث أراك الله فرد عليه ذلك
 وقال أرى أن تجلبها في الاقربين (قوله افعل يا رسول الله) مضبوط في الطرق كلها بهمزة قطع على انه فعل مستقبل
 وحكي الداودي فيه صيغة الامر أى افعل ذلك أنت يا رسول الله وتعقبه ابن التين بانهم ثبتت به الرواية وان السياق يأباه
 (قوله تابه اسمعيل عن مالك) يأتي موصولاً في تفسير آل عمران (قوله وقال روح عن مالك راجح) يعنى ان روح
 بن عباد وافق في الرواية عن مالك في الاسناد والمتن الا في هذه اللفظة ورواها المذكورة أخرجه الامام أحمد عنه
 وقد هدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في باب الزكاة على الاقارب من كتاب الزكاة وتقدم هناك ضبط يبرحاء
 ويأتى شرح الحديث في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى * (قوله باب وكالة الامين في الخزانة ونحوها) أورد
 فيه حديث أبي موسى في الخزان الامين وقد سبق مبسوطاً في كتاب الزكاة وذكره طريقاً اخرى في أول الاجارة
 كما تقدم * (خامسة) * لتشتمل كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثاً الملق منها ستة والبقية موصولة المكرر
 منها فيعوفيا مضى اثنا عشر حديثاً والبقية خالصة واقفه مسلم على نحر يجمها سوى حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل
 أمية بن خلف وحديث كعب بن مالك في الشاة المذكورة وحديث وفدهوا من طريقه وحديث أبي هريرة في حفظ
 زكاة رمضان وحديث عقبة بن الحرث في قصة النعمان وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار والله أعلم

فهرست الجزء الرابع من فتح الباری

بشرح صحیح البخاری

صفحة	صفحة
٤٦	٢
باب اذا لم يجد الازار فليلبس السراويل	باب المحصر وجزاء الصيد
٤٧	٣
باب لبس السلاح للمحرم	باب اذا احصر المعتصر
٤٧	٦
باب دخول الحرم ومكة بغير احرام	باب الاحصار في الحج
٥٠	٨
باب اذا احرم جاهلا وعليه قيض	باب التحرقيل الحلق في المحصر
٥١	٨
باب المحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤدي عنه بقية الحج	باب من قال ليس على المحصر بدل
٥١	١٠
باب سنة المحرم اذا مات	باب قول الله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ائح
٥٢	١٣
باب الحج والتذور عن الميت والرجل يحج عن المرأة	باب قول الله تعالى أو صدقة
٥٣	١٣
باب الحج ممن لا يستطيع الثبوت على الرحلة	باب الاطعام في القدية نصف صاع
٥٤	١٤
باب حج المرأة عن الرجل	باب النسك شاة
٥٦	١٦
باب حج الصبيان	باب قول الله تعالى فلا ريث
٥٨	١٧
باب حج النساء	باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد ائح
٦٣	١٧
باب من نذر المشى الى الكعبة	باب اذا صاد الحلال فاهدى للمحرم الصيد أكله
٦٥	٢١
باب حرم المدينة	باب اذا رأى المحرمون صيدا فضعوا كفطن الحلال
٦٩	٢١
باب فضل المدينة	باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد
٧١	٢٣
باب المدينة طابة	باب لا يشير المحرم الى الصيد لكي يصطاده الحلال
٧١	٢٥
باب لا تبقى المدينة	باب اذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل
٧٢	٢٧
باب من رغب عن المدينة	باب ما يقتل المحرم من الدواب
٧٥	٣٣
باب الأيمان يأرز الى المدينة	باب لا يعضد شجر الحرم
٧٥	٣٧
باب أتم من كاد أهل المدينة	باب لا يفر صيد الحرم
٧٥	٣٨
باب اطام المدينة	باب لا يحمل القتال بمكة
٧٦	٤٠
باب لا يدخل الدجال المدينة	باب الحجامة للمحرم
٧٧	٤١
باب المدينة تنفى الخبث	باب تزويج المحرم
٧٨	٤٢
باب كراهية النبي ﷺ أن تعمر المدينة	باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة
٧٩	٤٤
باب	باب الاغتسال للمحرم
٨١	٤٦
باب وجوب صوم رمضان	باب لبس الخفين للمحرم اذا لم يجد التعلين
٨١	
باب فضل الصوم	
٨٣	

مصحفة

- ٨٨ باب الصوم كفارة
- ٨٩ باب الريان للصائمين
- ٩٠ باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان ومن رأى كله واسما
- ٩٢ باب من صام رمضان إيماناً واحساناً وبونية
- ٩٣ باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان
- ٩٣ باب من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم
- ٩٤ باب هل يقول أنى صائم إذا شتم
- ٩٥ باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة
- ٩٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيت الهلال فصوموا
- ٩٩ باب شهر اعيد لا يتقصان
- ١٠١ باب قول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب
- ١٠٢ باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين
- ١٠٣ باب قول الله جل ذكره أحل لكم ليلة الصيام
- الرفث الى نساءكم الي قوله ما كتب الله لكم
- ١٠٥ باب قول الله عز وجل وكلوا اشر واحتى
- يتبين لكم الى آخر الآية
- ١٠٩ باب لا يمنعنكم من سحورك أذان بلال
- ١١٠ باب تحجيل السحور
- ١١١ باب قدركم بين السحور وصلاة الفجر
- ١١١ باب بركة السحور من غير ايجاب
- ١١٢ باب اذا نوى بالنها صوما
- ١١٥ باب الصائم يصبح جنباً
- ١٢٠ باب المباشرة للصائم
- ١٢٢ باب القبلة للصائم
- ١٢٣ باب اغتسال الصائم
- ١٢٥ باب الصائم اذا أكل أو شرب ناسياً
- ١٢٧ باب سواك الرطب واللبس للصائم
- ١٢٨ بلب قول النبي صلى الله عليه وسلم لذا توضأ فليستنشق بمنخره الماء

مصحفة

- ١٣١ باب اذا جامع في رمضان
- ١٤٠ باب الجامع في رمضان هل يعلم أهله من الكفارة
- ١٤٠ باب الحجامة والتي للصائم
- ١٤٥ باب الصوم في السفر والافطار
- ١٤٦ باب اذا صام أياماً من رمضان ثم سافر
- ١٤٧ باب
- ١٤٨ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن نزل عليه واشتد الحر ليس من البر الصوم في السفر
- ١٥١ باب لم يبع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والافطار
- ١٥١ باب من أفطر في السفر ليراه الناس
- ١٥٢ باب وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين
- ١٥٣ باب متى يقضى قضاء رمضان
- ١٥٥ باب الحائض ترك الصوم والصلاة
- ١٥٦ باب من مات وعليه صوم
- ١٥٩ باب متى يحل فطر الصائم
- ١٦٠ باب فطر بما يتيسر من الماء أو غيره
- ١٦١ باب تحجيل الافطار
- ١٦٢ باب اذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس
- ١٦٢ باب صوم الصبيان
- ١٦٣ باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام
- ١٦٦ باب التنكيل لمن أكثر الوصال
- ١٦٩ باب الوصال الى السحر
- ١٦٩ باب من أقسم على أخيه ليفطر في الطوع ولم يرعاه قضاء اذا كان أوفقه له
- ١٧٣ باب صوم شعبان
- ١٧٤ باب ما يدكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وافطاره
- ١٧٦ باب حق الضيف في الصوم
- ١٧٦ باب حق الجسم في الصوم
- ١٧٨ باب صوم الدهر

- ١٧٩ باب حق الامل في الصوم
١٨١ باب صوم يوم وانطار يوم
١٨٢ باب صوم داود عليه السلام
١٨٣ باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع
عشرة وخمسة عشرة
١٨٤ باب من زار قوما فم فطر عندهم
١٨٦ باب الصوم من آخر الشهر
١٨٨ باب صوم يوم الجمعة واذا أصبح صائما يوم
الجمعة فليبه أن يفطر
١٩١ باب هل يخص شيئا من الايام
١٩٢ باب صوم يوم عرفة
١٩٣ باب صوم يوم الفطر
١٩٤ باب الصوم يوم النحر
١٩٦ باب صيام ايام التشريق
١٩٧ باب صيام يوم عاشوراء
٢٠٢ (كتاب صلاة التراويح)
٢٠٢ باب فضل من قام رمضان
٢٠٦ باب فضل ليلة القدر
٢٠٧ باب التماس ليلة القدر في السبع الاواخر
٢٠٩ باب تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر
الاولى
٢١٦ باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس
٢١٧ باب العمل في العشر الاواخر من رمضان
٢١٨ (ابواب الاعتكاف)
٢١٨ باب الاعتكاف في العشر الاواخر والاعتكاف
في المساجد كلها
٢٢٠ باب الحائض ترجل المعتكف
٢٢٠ باب لا يدخل البيت الا للحاجة
٢٢١ باب غسل المعتكف
٢٢١ باب الاعتكاف ليلا
٢٢١ باب اعتكاف النساء
٢٢٣ باب الاخيرة في المسجد
٢٢٤ باب هل يخرج المعتكف لحوائجه الى باب

- المسجد
٢٢٦ باب الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه
وسلم صبيحة عشرين
٢٢٦ باب اعتكاف المستحاضة
٢٢٧ باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه
٢٢٧ باب هل يدرك المعتكف عن نفسه
٢٢٧ باب من خرج من اعتكافه عند الصبح
٢٢٨ باب الاعتكاف في شوال
٢٢٨ باب من لم عليه اذا اعتكف صوما
٢٢٨ باب اذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم
٢٢٩ باب الاعتكاف في العشر الاوسط من
رمضان
٢٢٩ باب من أراد أن يعتكف ثم بدأه أن يخرج
٢٣٠ باب المعتكف يدخل رأسه البيت للغسل
٢٣٠ (كتاب البيوع)
٢٣٠ باب ماجاء في قول الله عز وجل فاذا قضيت
الصلاة فانتشروا في الارض الى آخر السورة
٢٣٣ باب الحلال بين والحرام بين وبينهما
مشبهات
٢٣٤ باب تفسير المشبهات
٢٣٥ باب ما يتزه من المشبهات
٢٣٦ باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات
٢٣٧ باب قول الله عز وجل واذا روي التجارة وهوا
انقضوا اليها
٢٣٧ باب من لم يبال من حيث كسب المال
٢٣٨ باب التجارة في البر وغيره
٢٣٨ باب الخروج في التجارة وقول الله عز وجل
فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله
٢٣٩ باب التجارة في البحر
٢٤٠ باب واذا روي تجارة أو هوا انقضوا اليها
وقوله لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله
٢٤٠ باب قوله انفقوا من طيبات ما كسبتم
٢٤١ باب من أحب البسط في الرزق

- ٢٤١ باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة
 ٢٤٢ باب كسب الرجل أو عمله يديه
 ٢٤٥ باب السهولة والمباحة في الشراء والبيع
 ٢٤٥ باب من أنذر موسرا
 ٢٤٦ باب من أنذر مصسرا
 ٢٤٧ باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا
 ٢٤٩ باب بيع الخلط من التمر
 ٢٤٩ باب ما قيل في اللحام والحزاز
 ٢٤٩ باب ما يحق الكذب والكتمان في البيع
 ٢٤٩ باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة الآية
 ٢٥٠ باب أكل الربا وشاهده وكتبه
 ٢٥١ باب موكل الربا
 ٢٥٢ باب يحق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم
 ٢٥٢ باب ما يكره من الحلف في البيع
 ٢٥٢ باب ما قيل في الصواع
 ٢٥٣ باب ذكر القين والحديد
 ٢٥٣ باب ذكر الخياط
 ٢٥٤ باب ذكر النساج
 ٢٥٤ باب التجار
 ٢٥٥ باب شراء الامام حوائجه بنفسه
 ٢٥٥ باب شراء الدواب والخيول
 ٢٥٦ باب الاسواق التي كانت في الجاهلية
 ٢٥٦ باب شراء الابل المهيمة
 ٢٥٧ باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها
 ٢٥٨ باب في العطار وبيع المسك
 ٢٥٨ باب ذكر الحجام
 ٢٥٩ باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء
 ٢٥٩ باب صاحب السلعة أحق بالسوم
 ٢٦٠ باب كم يجوز الخيار
 ٢٦١ باب إذا لم يؤقت في الخيار

- ٢٦١ باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
 ٢٦٥ باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع
 ٢٦٦ باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع
 ٢٦٦ باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري
 ٢٦٨ باب ما يكره من الخداع في البيع
 ٢٦٩ باب ما ذكر في الاسواق
 ٢٧٣ باب كراهية السخب في الاسواق
 ٢٧٤ باب السكيل على البائع والمطى
 ٢٧٥ باب ما يستحب من السكيل
 ٢٧٦ باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده
 ٢٧٦ باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة
 ٢٧٧ باب بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ما ليس عندك
 ٢٧٩ باب من رأى إذا اشترى طعاما جزاها أن لا يبيعه حتى يؤوبه إلى رحله والادب في ذلك
 ٢٧٩ باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوضها عند البائع أو مات قبل أن يقبض
 ٢٨١ باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك
 ٢٨٢ باب بيع المزادة
 ٢٨٢ باب التجش
 ٢٨٤ باب بيع الغرر وحبل الحيلة
 ٢٨٥ باب بيع الملابس
 ٢٨٦ باب بيع المتابذة
 ٢٨٧ باب النهي للبائع أن لا يبعث الابل والبقر والنعم
 ٢٩٣ باب ان شاء المصراة وفي حلبتها صاع من تمر
 ٢٩٤ باب بيع العبد الزاني
 ٢٩٤ باب الشراء والبيع مع النساء
 ٢٩٥ باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو ينصحه

حقيقة

٢٩٦ باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر
 ٢٩٦ باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة
 ٢٩٧ باب انتهى عن تلقى الركبان وان يمه
 مردود الخ
 ٢٩٨ باب انتهى التلقي
 ٢٩٩ باب اذا اشترط شروطا في البيع لا يحمل
 ٣٠٠ باب يبيع التمر بالتمر
 ٣٠٠ باب يبيع التمر بالزبيب والطعام بالطعام
 ٣٠٠ باب يبيع الشعير بالشعير
 ٣٠١ باب يبيع الذهب بالذهب
 ٣٠٢ باب يبيع الفضة بالفضة
 ٣٠٣ باب يبيع الدينار بالدينار نساء
 ٣٠٤ باب يبيع الورق بالذهب نسيئة
 ٣٠٤ باب يبيع الذهب بالورق بدا يد
 ٣٠٥ باب يبيع المزبنة
 ٣٠٧ باب يبيع التمر على رؤس النخل
 ٣١٠ باب حسيب المرايا
 ٣١٣ باب يبيع التمار قبل أن يبدو صلاحها
 ٣١٦ باب يبيع النخل قبل ان يبدو صلاحها
 ٣١٦ باب اذا باع التمار قبل أن يبدو صلاحها ثم
 أصابته عاهة فهو من البائع
 ٣١٧ باب شراء الطعام الى أجل
 ٣١٧ باب اذا أراد يبيع تمر جمر خير منه
 ٣١٩ باب من باع نخلا قد أبرت أو أرضا مزروعة
 أو بجارة
 ٣٢٠ باب يبيع الزرع بالطعام كيلا
 ٣٢٠ باب يبيع النخل باصه
 ٣٢١ باب يبيع الخاضرة
 ٣٢١ باب التمار وأكله
 ٣٢١ باب من أجرى أمر الامصار على ما جمار فون
 بينهم في البيوع واللاجارة والكيل ولو وزن الخ
 ٣٢٣ باب يبيع الشريك من شريكه

حقيقة

٣٢٣ باب يبيع الارضى والدون والمروض مشاعا
 غير مقسوم
 ٣٢٤ باب اذا اشترى شيئا لغيره بغير اذنه فرضى
 ٣٢٥ باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل
 الحرب
 ٣٢٥ باب شراء المملوك من الحر بن وبهتة وعتقه
 ٣٢٨ باب جلود الميتة قبل أن تدبغ
 ٣٢٨ باب قتل الخنزير
 ٣٢٨ باب لا يذاب شحم الميتة
 ٣٣٠ باب يبيع التصاوير التي ليس فيها روح
 ٣٣٠ باب تحريم التجارة في الخمر
 ٣٣١ باب أثم من باع حرا
 ٣٣١ باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع
 أرضهم حين أجلام
 ٣٣٢ باب يبيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة
 ٣٣٣ باب يبيع الرقيق
 ٣٣٣ باب يبيع المدبر
 ٣٣٥ باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها
 ٣٣٦ باب يبيع الميتة والاصنام
 ٣٣٧ باب ثمن الكلب
 ٣٣٩ ﴿ كتاب السلم ﴾
 ٣٣٩ باب السلم في كيل معلوم
 ٣٤٠ باب السلم في وزن معلوم
 ٣٤١ باب السلم الى من ليس عنده أصل
 ٣٤٢ باب السلم في النخل
 ٣٤٣ باب الكفيل في السلم
 ٣٤٣ باب الرهن في السلم
 ٣٤٣ باب السلم الى أجل معلوم
 ٣٤٤ باب السلم الى أن تنتج الناقة
 ٣٤٥ ﴿ كتاب الشفعة ﴾
 ٣٤٥ باب الشفعة فيما لم يقسم
 ٣٤٦ باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع

٣٤٧ باب أى الجوار أقرب

٣٤٧ ﴿ كتاب الاجارة ﴾

٣٤٧ باب استئجار الرجل الصالح وقول الله تعالى

إن خير من استأجرت القوى الامين

٣٤٩ باب رعى الغنم على قراريط

٣٤٩ باب استئجار المشركين عند الضررة أو اذا

لم يوجد أهل الاسلام

٣٥٠ باب اذا استأجر أجيرا يعمل له بعد ثلاثة أيام

أو بعد شهر أو بعد سنة

٣٥٠ باب الاجير في الغزو

٣٥١ باب من استأجر أجيرا فبين له الاجل وبين

له العمل

٣٥٢ باب اذا استأجر أجير على أن يقيم حائطا

يريد أن ينقض جاز

٣٥٢ باب الاجارة الى نصف النهار

٣٥٣ باب الاجارة الى صلاة العصر

٣٥٣ باب أم من منع أجر الاجير

٣٥٤ باب الاجارة من العصر الى الليل

٣٥٥ باب من استأجر أجيرا فترك أجره

٣٥٦ باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم

تصدق به وأجر الحمال

٣٥٦ باب أجر السمسة

٣٥٧ باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في

أرض الحرب

٣٥٧ باب ما يعطى في الرقية على احياء العرب

بفاتحة الكتاب

٣٦٢ باب ضريبة العبد وتماهد ضرائب الامام

٣٦٢ باب خراج الحجام

٣٦٣ باب من كرم موالى العبدان يخففوا عنه من خراجه

٣٦٤ باب كسب البغي والامام

٣٦٥ باب عسب الفحل

٣٦٥ باب اذا استأجر أرضا فمات أحدهما

٣٦٦ باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة

٣٦٨ باب ان أحال دين الميت على رجل جاز واذا

أحال على مليء فليس له رد

٣٧٠ باب الكفالة في القرض والدينون بالابدان

وغيرها

٣٧٢ باب قول الله عز وجل والذين عقدت أيمانكم

فآتوهم نصيهم

٣٧٤ باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع

٣٧٥ باب جوار أبي بكر

٣٧٦ باب الدين

٣٧٧ ﴿ كتاب الوكالة ﴾

٣٧٨ باب اذا وكل المسلم حريا في دار الحرب

أو في دار الاسلام جاز

٣٧٩ باب الوكالة في الصرف والميزان

٣٧٩ باب اذا أبصر الراعى أو الوكيل شاة تموت

أو شيئا يفسد ذبح وأصلح ما يخاف عليه

الفساد

٣٨٠ باب وكالة الشاهد والغائب جائزة

٣٨٠ باب الوكالة في قضاء الدينون

٣٨١ باب اذا وهب شيئا الوكيل أو شفيع قوم

جاز

٣٨٢ باب اذا وكل رجل أن يعطي شيئا ولم يبين كم

يعطى فأعطى على ما عايناه الناس

٣٨٣ باب وكالة المرأة الامام في النكاح

٣٨٣ باب اذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فاجازه

الموكل فهو جائز

٣٨٥ باب اذا باع لوكيل شيئا فاسدا فيعه مردود

٣٨٦ باب الوكالة في الوقت ونفقته الخ

٣٨٧ باب الوكالة في الحدود

٣٨٧ باب الوكالة في البدن وتماهدا

٣٨٨ باب اذا قال الرجل لوكيله ضمه حيث أراك

الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت

٣٨٨ باب وكالة الامين في الخزانة ونحوها